ذاكرة وطن

جمهورية اليمن

الديمقراطية الشعبية



اسم المؤلف: **علي ناصر محمد**

عنوان الكتاب: **ذاكرة وطن - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية**

تصميم الغلاف: **ماجد الماجدي**

الناشر: **دار المدى**

الطبعة الأولى: **2020**

Author: **Ali Nasser Mohammed**

Title: **Memory of the Nation - People's Democratic Republic of Yemen**

Cover Designed by: **Majed Al-Majedy**

P.C.: **Al-Mada**

First Edition: **2020**



للإعلام والثقافة والفنون

Al-mada for media, culture and arts

بغداد: حي أبو نؤاس - محلة 102 - شارع 13 - بناية 141

Iraq/ Baghdad- Abu Nawas-neigh. 102 - 13 Street - Building 141

www.almada-group.com email: info@almada-group.com

+ 964 (0) 770 2799 999
+ 964 (0) 770 8080 800
+ 964 (0) 790 1919 290

بيروت: الحمرا- شارع ليون- بناية منصور- الطابق الأول

dar@almada-group.com

+ 961 706 15017
+ 961 175 2616
+ 961 175 2617

دمشق: شارع كرجية حداد- متفرع من شارع 29 أيار

al-madahouse@net.sy

ص.ب: 8272

+ 963 11 232 2276
+ 963 11 232 2275
+ 963 11 232 2289

علي ناصر محمد

ذاكرة وطن

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

1990-1967



المقدمة

لا شك في أنّ قارئ هذه المذكرات سيجد نفسه مشدوداً إلى الماضي ومستغرقاً فيه، وربما تولّد لديه انطباع قوي بأنّ تجربة اليمن الديمقراطية لم تكن سوى صراعات عنيفة من أجل السلطة أو في سبيلها، وأنّ صفحات هذه التجربة لا تحمل ما يمكن الاعتزاز به، فضلاً عن أنْ ليس في تقديمها ما يمكن الاستفادة منه والتعويل عليه أو التفاؤل به.

لكنّ هذا الشعور سرعان ما يزول، خاصة لدى القارئ المتبصّر. فليس الماضي وحده هو ما جذبني إلى كتابة هذه المذكرات، بل التاريخ بثرائه الواسع، باعتباره تاريخاً وتجربةً لشعب، وتجربتي ليست إلا جزءاً يسيراً من هذه التجربة التي لم أُقدم على كتابتها تحت أسر اجترار الذكريات، بما فيها من حنين ومسرّة وحسرة، بقدر ما أردتُ أن يكون الإطلال على الماضي كشفاً للتجربة بإيجابياتها وسلبياتها، حسناتها ومساوئها، واستخلاصاً للدروس والعبر من كل ما جرى، ووضع كل شيء في مكانه الصحيح من التاريخ، بعد أن أصبحت التجربة برمّتها في ذمّة التاريخ وملكاً له. وبهذا المنطق، لم تكن التجربة كلها صراعات وسلبيات، وإن كانت قد وقعت في محظور الصراع، لكن ما من تجربة سلطة في العالم كله، وخاصة في العالم الثالث، تخلو من هذا الصراع، وإن اختلفت الوسائل والأساليب التي يُحسَم فيها هذا الصراع.

لذلك فإنني لا أتفق مع أولئك الذين ينتقدون التجربة ويحاكمونها بظروف اليوم، بهدف إدانتها بالمطلق، وتصفية تاريخها وإرثها الوطني، وتصفية إيجابياتها، ورموزها الوطنية، إما جلداً للذات، أو لغرض آخر في نفس يعقوب..! ولا مع البعض الذين يحاولون تفصيل التاريخ على مقاساتهم وأدوارهم بعيداً عن التجرد بهدف تشويه تاريخ التجربة.

ونحن هنا لا ندافع عن سلبيات وأخطاء التجربة، وقد كان لها ككل تجربة سياسية بشرية أخطاءها، وعثراتها، وسلبياتها، بدليل أنني في هذه المذكرات، فنّدت هذه الأخطاء وانتقدتها إلى درجة القسوة أحياناً، حين أحس أنها تستحق ذلك..

وبقدر ما نقدر أولئك المنتقدين للتجربة، الذين لهم رأي مختلف فيها عن رأينا، إلا أننا لسنا مع بعض أولئك الذين تنكروا للتجربة، ولتاريخها، بل ولتاريخهم وتجربتهم، وتنصلوا منها ومن كل شيء يربطهم بها من موقع البحث والهروب الى مصالحهم الذاتية والأنانية والانتهازية، والذين يريدون ارتداء قناع آخر غير قناعهم بالأمس إرضاءً لبعض القوى التي أصبح المال والنفوذ بيدها اليوم لكي تحوز رضاهم. هؤلاء إمّا أنهم لم يكونوا صادقين

بالأمس. أو أنهم ليسوا صادقين اليوم.. أو أنهم لم يكونوا صادقين في الحالتين.. فهم قادرون على الدوام على تحويل بنادقهم من الكتف الأيسر، إلى الكتف الأيمن، والعكس. وقطعاً لست ضد الحديث عن الأخطاء ونقد سلبيات التجربة، ولكني لست مع التنكر للتاريخ..

لقد مررت بظروف مماثلة، أو ربما بأقسى من الظروف التي يمر بها اليوم بعض المنتقدين، لا بل المتنكرين للتجربة، ولكن هذا لم يجعلني ألعن التجربة وأتنكر لتاريخها الذي أنا جزء منه، كما فعل ويفعل البعض، وإذا كان جلد الذات أمراً نافعاً لجهة الاستفادة من اخطاء الماضي وتصحيح مسار الحاضر فإنه امر ليس بنافع عندما يكون لإرضاء الآخرين أو التشبه بهم.

لقد تعرضت بعد أحداث يناير 1986م لسيل من الشتائم التي صبها خصومي فوق رأسي، ولكن هذا لم يدفعني إلى معاملتهم بالمثل، فلم أهاجم النظام ورموزه في عدن، ولم أهاجم الوحدة بعد اعلانها رغم أن لي ملاحظات علنية منشورة ومدونة في كتبي على بعض سلبيات النظام في صنعاء الذي استخدم كل وسائل التشهير للنيل من سمعتي وتاريخي وتاريخ التجربة في اليمن الديمقراطية وهو ذاته النظام الذي راق له طلب شريكه في الوحدة مغادرتي أرض الوطن كشرط لتحقيقها قبل أن يختلفا ويدخلا دوامة الصراع ليصلا مرحلة التسابق إلى استقطابي قبيل الحرب المشؤومة في 94م وهو ما سردته مفصلاً في جزء آخر من هذه المذكرات.

والخلاصة:

أن المرء إذا تنكر لقيمه ومبادئه ومواقفه وتاريخه أصبح مسخاً لا قيمة له، ويفقد احترامه لذاته، كما ويفقد احترام الآخرين له..

علي ناصر محمد

الفصل الأول
حكومة الاستقلال

فور عودة وفد الجبهة القومية المفاوض عقدت القيادة العامة اجتماعاً مهماً صباح يوم «إعلان الاستقلال»، في الثلاثين من نوفمبر، وترأسه قحطان الشعبي بحضور كل من فيصل عبد اللطيف، عبد الملك إسماعيل، أحمد صالح الشاعر، عبد الفتاح إسماعيل، علي سالم البيض، سلطان أحمد عمر، سيف الضالعي، محمد علي هيثم، علي عنتر، سالم ربيع علي، عبد الله الخامري، محمد أحمد البيشي، محمود عشيش، محمد صالح عولقي، حسين الجابري، وعبد القادر أمين.



وكان على جدول البحث أخطر الموضوعات والأفكار والتوجهات التي ينبغي إعلانها والشروع بتحقيقها، ولهذا دعي إلى الاجتماع عدد من العسكريين لإشراكهم في مناقشة موضوع مشاركة الجيش في الحكم، هم العقيد حسين عثمان عشال، العقيد أحمد محمد بلعيد، الرائد أحمد صالح الضالعي، والمقدم صالح أحمد الزنجبيلة.

وإذ عُرِضَت نتائج المفاوضات والتعبير عن الرضى إزاء ما تحقق، بدأ الاجتماع[1] بمناقشة قوام الحكومة والمراسيم وبيان السيادة.

في بدء مناقشة تشكيلة الحكومة، طُرح اسم سيف الضالعي وزيراً للخارجية، فاعترض

1- محضر للقيادة العامة للجبهة القومية 1967م جرى فيه مناقشات عن أول تشكيل حكومي بعد الاستقلال.

على ذلك أول الأمر، متعللاً بضعف مستواه الأيديولوجي وفي الكتابة والخطابة والحركة المطلوبة لمركز مثل هذا، ثم عاد ووضع شروطاً على تسلمه المركز، وهو أن تتحمل القيادة مسؤولية الإخفاق الذي قد يتعرض له (أيده في ذلك البيض ومحمود عشيش وعبد الله الخامري) وأن يختار مساعديه في الوزارة دون تدخل من القيادة أو من أحد.





عودة الوفد المفاوض من جنيف إلى عدن عند الساعة السادسة والدقيقة الأربعين صباح الخميس 30 نوفمبر 1967م، ويُشاهَد قحطان الشعبي، ومن خلفه سيف الضالعي وعبد الفتاح إسماعيل وفيصل الشعبي

تحدث في هذا الاجتماع، بصدد الحكم، فيصل عبد اللطيف الذي صاغ أفكاره على الوجه الآتي: «لقد انفردنا بالسلطة، والمسؤولية ضخمة وكل ما عندنا طرحناه على الجماهير. مشكلتنا في الجبهة القومية - التنظيم السياسي، يوجد التعاطف وقلة الكفاءات... إن الأوضاع صعبة، ومواجهتها تتطلب الشجاعة والمسؤولية التاريخية، ولأجل المساعدة أقترح استشارة حركة القوميين العرب». وحذّر من الرأي الذي تداولته بعض الأوساط الحركية في بيروت من «أن الحكومة مؤقتة وستحترق بمشاكل الاستقلال». وشدد على ضرورة الانتقال بإطار التنظيم القائم إلى إقامة «الحزب الثوري»، وهذا-كما قال-«لا يمكن إلا بتوافر قدر كبير من المصارحة ومعرفة واقعنا اليمني... وتوافر نوع من الدراسة حول واقع الجبهة القومية، وأهمية أن يكون هناك فهم شامل. وبما أن السلطة امتحان للتنظيم، ولكنه امتحان لا مفر منه، وعلينا اجتيازه، ليس بالتهرب... البعض يريد التهرب من المسؤولية ومواجهة المصاعب لكي يحرق الآخرين. فأين رفقة النضال، وقد بدأنا نفكر سوءاً في بعضنا؟».

والحق أن مداخلة فيصل عبد اللطيف لامست كثيراً من القضايا الحساسة والظنون والدواخل، وكانت موجهة إلى عبد الفتاح إسماعيل بعد أن اسرّ بعض قادة الجبهة الشعبيه لتحرير فلسطين بأنه ينبغي أن يفسح المجال أمام قحطان الشعبي ليتولى الرئاسة، ليحترق ثم يُطاح!

بعد ذلك قدم الخامري اقتراحاً بتشكيل الحكومة حيث يتولى قحطان الشعبي رئاسة الجمهورية والحكومة معاً، ويكون فيصل عبد اللطيف وزيراً للخارجية وهيثم وزيراً للداخلية، والضالعي وزيراً للمالية، وعبد الفتاح إسماعيل وزيراً للثقافة والإرشاد، وعلي البيض وزيراً للدفاع، ومحمود مدحي وزيراً للاقتصاد والتجارة وعادل خليفة وزيراً للعدل

وفيصل بن شملان وزيراً للأشغال والمواصلات وأحمد سعيد صدقة وزيراً للصحة ومحمود عشيش وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ومحمد عبد القادر بافقيه للإدارة المحلية.

وقدم عبد الفتاح تصوراً آخر بإسناد رئاستي الجمهورية والوزراء إلى قحطان الشعبي، والخارجية للضالعي والداخلية للبيض والمالية لعشيش والثقافة والإرشاد للخامري، خلافاً لاتفاقه مع عبد الله باذيب، والدفاع لمحمد أحمد البيشي والاقتصاد والتجارة لفيصل عبد اللطيف، والعدل لعادل خليفة والأشغال والمواصلات لفيصل بن شملان، والصحة لصدقة أحمد سعيد والتربية والتعليم لمحمد عبد القادر بافقيه، والزراعة لأنور خالد والعمل والشؤون الاجتماعية لعبد الملك إسماعيل والإدارة المحلية لمحمد علي هيثم.

أما قحطان الشعبي، فقد اقترح تكليف الضالعي وزارة الخارجية ومحمد علي هيثم الداخلية والبيض المالية وعبد الفتاح الثقافة والإرشاد وعبد الله سبعة الدفاع وفيصل عبد اللطيف الاقتصاد وعادل خليفة العدل وبن شملان الأشغال والمواصلات وصدقة الصحة وبافقيه التربية والتعليم وعبد الملك إسماعيل العمل والشؤون الاجتماعية وعشيش الإدارة المحلية.

وعاد الخامري لإجراء بعض التعديلات على مقترحه الأول، وذلك بعرض وزارتي المالية والخارجية على كل من الضالعي وفيصل عبد اللطيف وتسمية أنور خالد وزيراً للزراعة وتعيين سبعة قائداً عاماً للجيش وحسين عثمان عشال رئيساً للأركان.

وخلال مناقشة مستفيضة عرض كل من البيض والعولقي رأياً بضرورة تعيين عشال وزيراً للدفاع وسبعة للداخلية، وعبّر عبد الفتاح ومعه الخامري عن رأي قريب منه، مضمونه أن يتحمل مسؤولية وزارتي الدفاع والداخلية أشخاص من داخلهما.

غير أن العسكريين، وبالتحديد تنظيم الجبهة القومية في القوات المسلحة، رفضوا فكرة المشاركة في الحكومة.

قحطان للرئاسة... وبيان عن القيادة

وفي ختام المناقشة اتفق على صيغة نهائية لتشكيلة الحكومة يتولى خلالها قحطان الشعبي رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة معاً، سيف الضالعي للخارجية، علي سالم البيض للدفاع، محمد علي هيثم للداخلية، محمود عشيش للمالية، عبد الفتاح إسماعيل للثقافة والإرشاد القومي وشؤون الوحدة اليمنية، فيصل عبد اللطيف للاقتصاد والتجارة والتخطيط، عادل محفوظ خليفة للعدل والأوقاف، فيصل بن شملان للأشغال العامة والمواصلات، عبد الملك إسماعيل للعمل والشؤون الاجتماعية، محمد عبد القادر بافقيه للتربية والتعليم وسعيد العكبري للإدارة المحلية والزراعة.

وجرى الاتفاق على أن يتحمل فضل أحمد ناصر السلّامي مسؤولية مكتب رئاسة الجمهورية، وأن تؤدي الوزارة اليمين الدستورية أمام القيادة العامة للجبهة.

وعيّن أحمد صالح ضالعي وكيلاً لوزارة الدفاع وحسين عثمان عشال قائداً عاماً للجيش، ومهدي عشيش رئيساً للاركان، وعبد الله سبعة مديراً للأمن العام، والعقيد الصديق أحمد الجفة نائباً لمدير الأمن العام، وأن تكون دار المندوب السامي البريطاني في التواهي مقراً لرئاسة الجمهورية.

وفي ذلك اليوم، الثلاثين من تشرين الثاني/ نوفمبر 1967م أذيع بيان الاستقلال الصادر عن القيادة العامة.

وأصدرت القيادة العامة القرارات الآتية:

قرار رقم 1:

قررت القيادة العامة للجبهة القومية الممثلة الوحيدة للشعب، وهي السلطة الفعلية ما يلي:

1. إن المنطقة التي كانت تعرف في السابق باسم عدن ومحمياتها الشرقية والغربية وكل الجزر التابعة لها تعد منطقة واحدة وتسمى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.
2. القيادة العامة للجبهة القومية هي السلطة التشريعية لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وستمارس القيادة العامة هذه السلطة حتى يتم إعداد دستور مؤقت للجمهورية.
3. الجبهة القومية هي التنظيم السياسي الوحيد في الجمهورية.
4. علم الجمهورية يتكون من الألوان الأفقية التالية وترتيبها من أعلى الأحمر فالأبيض فالأسود وله من ناحية السارية مثلث لونه أزرق فاتح تتوسطه نجمة حمراء مخمسة.
5. نظام الحكم نظام رئاسي.

قرار رقم 2:

قرار بتعيين رئيس الجمهورية... الآن وقد تم جلاء الاستعمار عن جميع أجزاء الوطن وبما أن الجبهة القومية هي الممثلة الوحيدة للشعب والسلطة الفعلية، فقد قررت القيادة العامة للجبهة القومية بوصفها السلطة التشريعية بتاريخ 30 نوفمبر 1967... تعيين السيد قحطان محمد الشعبي رئيساً لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية لمدة سنتين من تاريخ تعيينه، وقد كلفته إعلان الاستقلال رسمياً منذ 30 نوفمبر 1967، وبعد الإعلان بتشكيل الحكومة، وحتى تشكل الحكومة تمنحه كافة الصلاحيات بتنفيذ القوانين واللوائح السارية المفعول في كل أجزاء الجمهورية وإصدار أية مراسيم يراها ضرورية لمنفعة الجمهورية وأمنها.

وفي اليوم نفسه، أصدرت القيادة العامة للجبهة القومية القرار بإنشاء منصب قائد أعلى للقوات المسلحة. وفي ما يلي نصه ونصوص المراسيم الصادرة عن السيد رئيس الجمهورية قحطان محمد الشعبي، ومن بينها قراره بتعييني محافظاً للجزر اليمنية.

قرار القيادة العامة رقم 3:

أصدرت القيادة العامة للجبهة القومية، باعتبارها السلطة التشريعية المؤقتة في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية القرار التالي:

1. إنشاء منصب قائد أعلى للقوات المسلحة.
2. يتولى رئيس الجمهورية منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة.
3. يعمل بهذا القرار من حين صدوره.
4. ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

صادر في 28 شعبان 1387هـ
الموافق 30 نوفمبر 1967م



أول اجتماع لمجلس الوزراء
برئاسة قحطان محمد الشعبي عام 1967م
وصدرت فيه أخطر القرارات

مرسوم جمهوري رقم (1): تشكيل الوزارة

أنا قحطان محمد الشعبي، رئيس جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية أصدر بموجب الصلاحيات المخولة لي من قبل القيادة العامة للجبهة القومية بوصفها السلطة التشريعية في الجمهورية ما يلي:

1. أعين الآتية أسماؤهم وزراء في حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية:

السيد سيف أحمد الضالعي	وزيراً للخارجية
السيد علي سالم البيض	وزيراً للدفاع
السيد محمد علي هيثم	وزيراً للداخلية
السيد محمود عبد الله عشيش	وزيراً للمالية
السيد عبد الفتاح إسماعيل	وزيراً للثقافة والإرشاد وشؤون الوحدة اليمنية
السيد فيصل عبد اللطيف الشعبي	وزيراً للاقتصاد والتجارة والتخطيط
السيد عادل محفوظ خليفة	وزيراً للعدل والأوقاف

السيد فيصل بن شملان	وزيراً للأشغال والمواصلات
السيد محمد عبد القادر بافقيه	وزيراً للتربية والتعليم
السيد عبد الملك إسماعيل	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
السيد سعيد عمر عكبري	وزيــراً لــلإدارة المحلية ووزيــراً للزراعة والإصلاح الزراعي بالوكالة
السيد أحمد سعيد صدقة	وزيراً للصحة.

2. يعمل بهذا المرسوم من حين صدوره.
3. ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

صادر في 28 شعبان 1387هـ
الموافق 30 نوفمبر 1967م
قحطان محمد الشعبي
رئيس الجمهورية

مرسوم جمهوري رقم (2)

تحديد دار الرئاسة

أنا قحطان محمد الشعبي، رئيس جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية أعلن ما يلي:

1. سيكون دار الحكومة السابق والكائن في التواهي مقراً لرئيس الجمهورية، ويُسمى بدار الرئاسة ابتداءً من اليوم الثامن والعشرين من شعبان 1387هـ الموافق 30 نوفمبر 1967م.
2. ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

صادر في 28 شعبان 1387هـ
الموافق 30 نوفمبر 1967م
قحطان محمد الشعبي رئيس الجمهورية



مبنى رئاسة الجمهورية[1]

1- مبنى رئاسة الجمهورية في التواهي GOVERNMENT HOUSE، كان هذا المبنى حتى يوم 30 نوفمبر

مرسوم جمهوري رقم (3)

نص اليمين الدستورية[1]

بموجب الصلاحيات المخولة له قرر رئيس الجمهورية ما يأتي:

1. يكون نص اليمين الدستورية لأعضاء حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية كما يأتي:
«أقسم بالله العظيم وبالثورة أن أحافظ مخلصاً على الثورة وأهدافها والنظام الجمهوري وأن أحترم الدستور والقانون وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه».
2. يعمل بهذا المرسوم من حين صدوره.
3. ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

صادر في 29 شعبان 1387هـ
الموافق 1 ديسمبر 1967م
قحطان محمد الشعبي
رئيس الجمهورية

مرسوم جمهوري رقم (4)

إنشاء منصب محافظ للجزر

بموجب الصلاحيات المخولة له قرر رئيس الجمهورية ما يلي:

1967م، مقراً للمندوب السامي البريطاني في عدن همفري تريفيليان حيث تحول إلى دار لرئاسة الجمهورية، وهو يتكون من دورين، وفيه عدد من القاعات والمكاتب، وفيه أهم التحف المهداة من السيوف والخناجر وبيانو جميل وسط قاعة جميلة، وقد حافظ كل الرؤساء على محتوياته وأضيفت إليها الهدايا التي تسلمها الرؤساء والقيادات المختلفة التي يحصلون عليها في داخل الجمهورية في الجنوب وخارجها حتى قيام الوحدة اليمنية. وزار هذا المبنى عدد من زعماء العالم ووقعت فيه أهم الاتفاقيات والمعاهدات وصدرت فيه أخطر القرارات، ومع الأسف فإن محتويات متحف الرئاسة الذي كان يحوي كل تلك الهدايا الثمينة (سيوف وساعات وأقلام وتحف من ذهب وغيرها) استولي عليها بعد حرب عام 1994م.

1- وفي 1/ 12/ 1967م أقسم جميع الوزراء اليمين الدستورية بدار الرئاسة أمام رئيس الجمهورية، وبحضور أعضاء القيادة العامة للجبهة القومية وبعض قادة الجيش، ومراسلي الصحف المحلية والأجنبية ووكالات الأنباء، وسط مشاعر البهجة والفرح بهذا الانتصار وتشكيل أول حكومة وطنية موحدة في تاريخ الجنوب. وبهذه المناسبة نظم التلفزيون برنامجاً خاصاً (أفراح أمة) ألقيت فيه قصائد للشاعر لطفي أمان وعلي مهدي الشنواح وعبد الله فاضل فارع ومحمد سعيد جراده وغنى في هذا البرنامج عدد من الفنانين، وفي مقدمتهم أحمد بن حمد قاسم، محمد مرشد ناجي، محمد محسن عطروش، طه فارع، محمد صالح عزاني، محمد بن محمد باسويد، عوض أحمد، عبد الرحمن باجنيد، أبو بكر سكاريب، والمنولوجست عثمان عبد ربه، وعاشت الجماهير ليلة سعيدة وجميلة مع الفن والأدب، وهم يحتفلون بجلاء قوات الاحتلال البريطاني عن عدن بعد 129 عاماً من الاحتلال.

1. إنشاء منصب محافظ على جزر كوريا موريا[1] وميون وكمران.
2. تعيين السيد علي ناصر محمد حسني محافظاً لجزر كوريا موريا وسقطرى وميون وكمران.
3. يعمل بهذا المرسوم من حين صدوره.
4. ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

صادر في 29 شعبان 1387هـ
الموافق 1 ديسمبر 1967م
قحطان محمد الشعبي
رئيس الجمهورية

وفي 2/ 12/ 1967 أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً جمهورياً باعتبار جميع القوانين والتشريعات السابقة التي وضعت أيام الإدارة البريطانية سارية المفعول قانونياً وإدارياً مع اعتماد كلمة (رئيس الجمهورية) بدلاً من كلمات (صاحبة الجلالة، المندوب السامي البريطاني، وزير اتحادي، وزير المستعمرات) أو غير ذلك من العبارات أو الكلمات الاستعمارية، حتى تسنّ حكومة الثورة قوانين وتشريعات جديدة لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

1- وقد سُميت هذه الجزر بعد عام 2000م جزر الحلانيات، وأهم هذه الجزر الحلانية، السوداء، أم الطير، وذلك بسبب المعنى المعيب لكلمتي كوريا موريا اللتين تعنيان خراء الطيور.

الفصل الثاني
الطريق إلى باب المندب

بعد صدور قرار تعييني محافظاً لجزر أرخبيل سقطرى وكوريا موريا وميون وكمران[1]، كنتُ في طريقي إلى ميناء التواهي[2] البحرية، لأبدأ رحلتي إلى الجزر، وكانت الأفراح بالاستقلال لا تزال معقودة، إذ لم تشهد عدن في حياتها فرحة كتلك التي شهدتها صبيحة الثلاثين من تشرين الثاني/ نوفمبر 1967م وبعده.

كانت أيام فرح وأعـراس حقيقية. إذ إنه أول عرس تعيش فيه بعد 129 عاماً من الاحتلال، والفرحة تعمّ عدن والمحميات بالانتصار التاريخي على قوات الاحتلال وبزوغ فجر الاستقلال. هذا اليوم الذي طال انتظاره أكثر من قرن وربع قرن، جاء معمَّداً بالدم، وبالتضحيات الغالية، والانتفاضات والثورات، والتمردات، وأرواح الشهداء... بالعرق والدم والدموع، ولم يكن هبة أو منحة من أحد. لذلك، كان الفرح على قدر الكفاح والصبر المرير.

كنتُ أشاهد مئات السيارات تتحرك وتطوف أحياء مدينة عدن وشوارعها، تحمل آلاف الشبان الثائرين المفعمين بنشوة النصر، وكان هتافهم للثورة وللحرية.

كانوا يلوّحون بأعلامها ذات الألوان الثلاثة: الأحمر، الأبيض، الأسود وتتوسطها كلمة N.L.F، في إشارة إلى النصر الذي حققته الجبهة على قوات الاحتلال البريطاني.

في تلك الأيام، انتشرت حُمّى الكتابة على الجدران البيضاء بالطلاء الأحمر والأخضر والأسود، ولم يسلم مبنىً عام أو خاص من كتابة الشعارات. وكان بعض الشباب يشطبون اسم (جبهة التحرير FLOSY) بالطلاء الأحمر، ويكتبون بدلاً منه اسم (الجبهة القومية N.L.F)، ويهتفون بحياتها.

آثار القذائف والرصاص والمدافع من أيام حرب التحرير والحرب الأهلية لا تزال على

1- سُميت هذه الجزر بعد عام 2000م جزرَ الحلانيات، وأهمّ هذه الجزر: الحلانية، السوداء، أم الطير، وذلك بسبب المعنى المعيب لكلمتي كوريا موريا التي تعني بُراز الطيور، أي مخلفاتها. وقد أسّس رجل الأعمال المصري سميح سويروس شركة سياحية في الجزيرة سماها مور.

2- التواهي: الاسم الحقيقي هو الضواحي، لأنها كانت تُعرَف بضواحي عدن، لأنها مطلة على مشارف ميناء عدن. لكنّ سبب تحريف الكلمة يعود إلى تداول الإخوة الصوماليين لها، وقد كانوا يؤلفون جالية كبيرة في عدن.

الجدران، تدلّ على عنف المعارك التي دارت هنا بين الثوار وقوات الاحتلال من ناحية، وبين الثوار أنفسهم من ناحية أخرى، قبيل الاستقلال بقليل. وبعض المباني التي دكّتها دبابات صلاح الدين ومدرعات «الفيريت» البريطانية تبدو جدرانها المهدمة معلّقة بين الأنقاض، ومنها عمارة ناصر بريك، وعمارة صادق الأدهل في مدينة الشيخ عثمان حيث دارت معارك ضارية.

لكنّ هذا الدمار، وهذه الدماء التي سالت، والجراح وأرواح الشهداء، كانت ثمناً للنصر الذي تحقق والذي يهتفون له الآن حتى تصل أصواتهم عنان السماء.

النصر المظفَّر على الأعداء.

النصر. ذلك هو المهم الآن.

ومثلما هي الحال في اللحظات الفاصلة بين النصر والهزيمة، تدبّ الفوضى، ويظهر من يستغل الفرصة، فتبدأ أعمال النهب والسطو قبل أن تبسط السلطة الجديدة سيطرتها ونظامها في غمرة الفرح بالانتصار. وقد حدث بعضٌ من ذلك عندنا أيضاً في تلك الأيام.

نُهبت بيوت في مدينة الشعب والمكلا وعتق ونصاب والصعيد وأحور وبيحان وبعض المدن الأخرى.

بعض أبناء الريف، في غمرة الحماسة، دخلوا المدينة لأول مرة خلال الحرب الأهلية، وبعضهم حمل السلاح وقاتل، لكن لم يكن يعرف مع من يقاتل ولماذا يقاتل! كل ما كان يعرفه أنه مُنحاز إلى أصحابه في الجبهة القومية، أو في الجيش أو الأمن... كما هي الحال في الجانب الآخر.

كنت أرى بعضهم يجلس في حارة «الهاشمي» على الكراسي والقعائد (المصاطب) لحماية مقرّ الجبهة القومية في عمارة العريقي بالشيخ عثمان، وأرى آخرين على الأرض يجلسون القرفصاء، مستنفرين إلى درجة أنهم يقفزون عند سماع أو مشاهدة أية حركة تثير ريبتهم، نافضين الغبار عن ملابسهم من الخلف، وقد شاهدتُ بعض هؤلاء ينتف ذقنه أو شنبه بملقط صغير أخرجه من خلف (جهازه) الذي يحتوي عادة على معدّات كثيرة حادة: (خنجر، سكين، شفرة، ملقط، إبرة ومشكة) والنشوق الذي يستنشقه من أنفه عوضاً من السجائر، وربما لو سمحت لهم الظروف وأسعفهم الوقت لحملوا معهم (الكحل) أيضاً.

كانت هذه «العدّة» للريفي أو القبيلي من علائم الرجولة والشجاعة، وفوق هذا كانوا يتسلحون ببندقية «ميزر» أو «طالب شر» أو «زاكي كرام» أو «الكندة» أو «الشرفا 303» أو «أم السباع»، وأخيراً » الكلاشنكوف».

وأحياناً يخبئون القنابل والذخيرة وحبات الزبيب و(القلمة) في (القرعة)[1]، ويعلقونها

1- هي صرّة من جلد الماعز.

على أكتافهم، وهي مصنوعة من جلد الماعز. وكذلك (قربة) أو زمزمية الماء من (حق أحمد السركال)[1] كما يطلقون على الإنكليز.

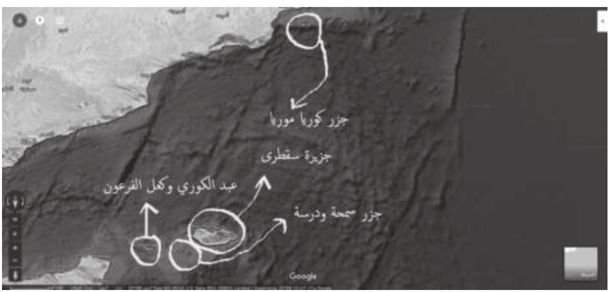
مشاهد لم يكن لعدن عهد بها، إذ كان يمنع دخول السلاح والمسلحين إليها، بدءاً من «باب السلب»، قبل قيام الثورة، فكانت مدينةً مسالمةً، أقصى ما تعرفه من سلاح، عصا معقوفة (باكورة) تُستخدَم للوجاهة أكثر مما تُستخدَم للعراك، إلا في حالات الضرورة والدفاع عن النفس، في حارتي حسين والقاضي وحارات الشيخ عثمان.

وشاهدتُ البعض يحملون السلاح في أحياء المدينة، ويقاتلون مع جبهة التحرير والجبهة القومية، لا يخشون الموت ولا يخافون إلا الله دفاعاً عن أنفسهم وحلفائهم في هاتين الجبهتين، في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، كما حدث في عامي 1986م و1994م. ومثل هذه الأحداث تحدث في كثير من البلاد أثناء الاضطرابات وانفلات الأمن. وما زلتُ أذكر منظر ذلك الجندي الذي كان يحمل على كتفه ميزاناً خاصاً بأحد المستشفيات أثناء حرب عام 1994، كان قد عرضته قناة mbc.

الحياة في نظرهم رخيصة، وليس لها ثمن. لا يحلمون ولا يخططون. يصرفون ما في الجيب بانتظار ما يأتي به الغيب. تلك هي فلسفة حياتهم.

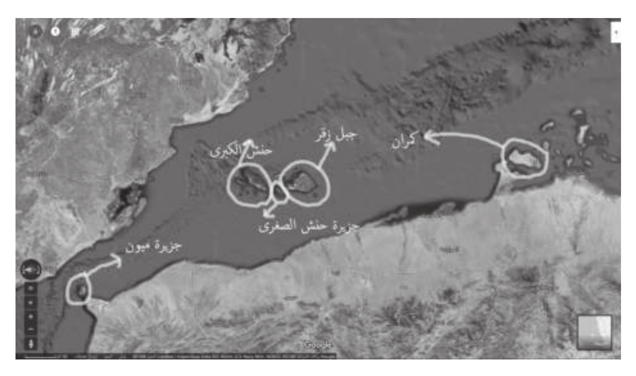
الجزر... ورحلة «الغزال»

كانت قضية الجزر التي كنتُ ذاهباً إليها بصفتي أول محافظ لها بعد قيام الدولة، تحتلّ الصدارة في النشاط السياسي والإعلامي بعد مفاوضات جنيف، حيث ثار الخلاف بين الوفدين البريطاني ووفد الجبهة القومية في مفاوضات الاستقلال على مستقبل هذه الجزر وإلى مَن تعود السيادة عليها. ويبدو أنّ الوفدين اتفقا على ألّا يتفقا بشأن هذه القضية الحساسة، ما أثار مخاوف في أوساط الجبهة القومية وقيادتها التي بادرت إلى إصدار قرار فوري بتعييني محافظاً للجزر المتناثرة في محيط شاسع بين البحر الأحمر وباب المندب وبحر العرب والمحيط الهندي، لتأكيد سيادة النظام الجديد على هذه الجزر الاستراتيجية.



الجزر التي كنتُ محافظاً لها في بحر العرب والمحيط الهندي عام 1967م

1- السركال: كلمة هندية تعني الحاكم البريطاني في عدن، ويقولون: بيت السركال، وتعني بيت الوالي، ويقال إنها تركية. ففي مصر يقولون: السردار البريطاني.



الجزر التي كنتُ محافظاً لها في باب المندب والبحر الأحمر عام 1967م

لم يكن لدينا معلومات كافية عن هذه الجزر سوى ما نصّ عليه ميثاق الجبهة القومية وتصريحات قادتها ولجان تصفية الاستعمار.

من الناحية التاريخية، كنتُ أعرف أنّ للجزر موقعها في عملية التقاسم الدولي، نظراً لموقعها الاستراتيجي من ناحية، ولوجود أراضٍ واسعة على تخومها صالحة للدفاع عنها أو الوصول إليها من ناحية ثانية. وفي مقدمة من شُغل بها واهتمّ بموقعها، البريطانيون، يوم كانت إمبراطوريتهم «لا تغيب عنها الشمس»، وقد تعرضت تلك الجزر قبل ذلك وبعده لمحاولات غزو عديدة، شارك فيها الأتراك والبرتغاليون والهولنديون، والفرنسيون أيضاً.

كان ثمة جزر تتبع «حكومة عدن» والإمارات الجنوبية، متفاوتة البعد عن السواحل الإقليمية للجنوب اليمني. وأهمّ تلك الجزر: بريم (ميون)، سقطرى، كمران، وكوريا موريا. وتحظى جزيرة بريم (ميون) بأهمية استثنائية مقارنةً ببقية الجزر، بفعل موقعها الذي يُعَدّ مفتاحاً متحكماً بمصائر الملاحة الدولية عبر بوغاز باب المندب، باعتباره بوابة البحر الأحمر إلى بحر العرب والمحيط الهندي.





وقد شهد التاريخ صراعاً للاستحواذ على هذه الجزيرة المهمة اعتباراً من القرن السادس عشر للميلاد، حين حاول البرتغاليون في أيام «ألفونسو البوكير» احتلالها لتكون محطة انطلاقهم شرقاً. ثم شهدت محاولات فرنسية للغزو، حتى استطاع الإنكليز طرد خصومهم واحتلال الجزيرة عام 1799م. وكانت دواعي الاحتلال الأول مُواجهة حملة نابليون التي نجحت في احتلال مصر عام 1798م، وراحت تهدّد نفوذ الإمبراطورية البريطانية فيما حول مصر امتداداً إلى الهند والمناطق الشرقية.

كان احتلال القوات البريطانية جزيرةَ بريم محسوباً بالعوامل الاستراتيجية ذات الصلة بخطوط المواصلات البحرية، حيث أصبحت موقعاً رادعاً وضامناً، ولكن بعد زوال خطر المدّ الفرنسي أولاً، وظروف الجفاف ونضوب المياه واشتداد الأعاصير، اضطرت بريطانيا إلى الانسحاب من الجزيرة دون أن تدع أيّاً من الدول المنافسة تستثمر الفراغ الذي تركته، بل احتلتها مجدداً تحت هواجس الخوف من زميلاتها الكولونياليات الطامعة، وذلك بعد 18 عاماً من احتلالها عدن.

في هذه المرة، طورت بريطانيا «وظيفة» الجزيرة، فاتخذتها محطة لوقود الفحم الحجري، ثم جعلت منها ميناءً لسفنها بعد أن أقامت فيها «فناراً» للإرشاد الملاحي. وأقامت عليها بعد عام 1965م مطاراً عسكرياً ترابياً، وذلك بعد قيام «اتحاد الجنوب العربي» والتلويح بإعطاء الاستقلال للمنطقة. وذهبت الإدارة البريطانية إلى أبعد من ذلك، حيث أعفت المجلسين، التشريعي والتنفيذي، في عدن من مسؤولية الإشراف على بريم وبقية الجزر، رغم أنّ المجلسين المذكورين كانا تحت نفوذها المباشر، ولا تخرج مواقفهما عن حدود احترام المصالح البريطانية الاستعمارية. وقد ربطت إدارة الجزر والتصرف بشؤونها بإدارة الحاكم البريطاني العام في عدن.

كل هذا وسواه كنتُ على علم به من الناحية التاريخية، ولكنني كنت أجهل كل شيء تقريباً عن الحياة على تلك الجزر التي أصبحتُ الآن محافظاً لها، وكنت أفكر في ذلك وأنا في طريقي إلى رئيس الجمهورية الذي أصدر القرار الجمهوري رقم 4 لعام 1967م بتعييني محافظاً لهذه الجزر المترامية الأطراف.

عندما دخلتُ على الرئيس قحطان الشعبي[1] في «دار الرئاسة»، الذي كان قبل أيام مقراً للمندوب السامي البريطاني، كان مُنتشياً بالنصر. ابتسم وهو يستقبلني، وسلّم عليّ بحرارة ودفء أحسستُهما في عينيه ويديه، وأخذ يهنئني بتعييني محافظاً للجزر. أحسستُ بأنه لم يكن لديه وقت للحوار والتشاور، فقد كانت تنتظره مهمات كثيرة صعبة، وتركة شديدة من التخلف الممتد على رقعة واسعة من الأرض تبلغ مساحتها تقريباً (333) ألف كيلومتر مربع. وفوق ذلك، كان لا يزال مشدوداً إلى تقاليد حركة القوميين العرب والعمل السري للجبهة القومية: «نفذ ثم ناقش». لكنه منحني جزءاً من وقته الثمين، حدثني خلاله عن الجزر وأهميتها الاستراتيجية وعن مستقبلها، ووضعني في صورة ما دار في مفاوضات جنيف مع الوفد البريطاني وطبيعة الخلاف الذي دار حولها. كذلك شدد على أهمية بسط السيادة الوطنية على هذه الجزر. لكنه كان مثلي، لا يملك أيّ معلومات عن هذه الجزر، أو وثائق أو كتب مما يمكن أن أستعين به في مباشرة مهماتي الجديدة.

وكان الرئيس قحطان يدخن بنهم سيجارة تلو أخرى من ماركته المفضلة 555 (ثري فايف)، كعادته وكما عرفته قبل ذلك، وينفث الدخان في فضاء المكتب، فيصعد حلقات قبل أن يتلاشى في الهواء.

سألتُ الرئيس: من أين نبدأ، ومن أيِّ مكان ندير هذه الجزر؟!

من ميون، من كمران، من كوريا موريا، من سقطرى، أم من هُنا، من عدن؟!

ولاحقته بسؤال آخر:

كيف الوصول إلى هذه الجزر؟ بحراً أم جواً؟! ومَن الذي سيساعدني في معرفة أوضاعها، وسكانها، وطرق الانتقال إليها؟!

كنتُ أعلم أنّ هذه الجزر بعيدة عن عدن، وأنّ الدولة الوليدة لا تملك بحرية أو قوة جوية يمكنها أن توصلني إلى هُناك. غير أنّ الرئيس الذي لم يكن يملك أجوبة عن أسئلتي العملية، أجابني بنوع من التشجيع:

– نحن معك، والدفاع معك، والله معك.

وشدّ على يدي مُصافحاً وهو يودعني، وقال:

المهم، صرِّح للعالم بعد صدور القرار بأنّ هذه الجزر يمنية جنوبية، وأننا سنحميها وسنحافظ عليها، ولن نفرّط بسيادتنا عليها.

وكالات الأنباء، وإذاعة عدن، وإذاعة لندن بثّت قرار تعيين أول محافظ في الجمهورية الجديدة التي لم تُقسَّم إلى مُحافظات بعد. وسبق أن أشرت إلى أنّ الوفدين، البريطاني والجنوبي، اتفقا على ألّا يتفقا بشأن كوريا موريا في محادثات جنيف.

1- **قحطان الشعبي**: ولد عام 1920م في لحج لعائلة متواضعة. وفي عام 1963م أسس «الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل» وتزعمها، وأعلن في السنة نفسها بدء الكفاح المسلح ضد البريطانيين. وبعد نجاحه في انتزاع الاستقلال، أصبح أول رئيس للجمهورية وللوزراء، وأول قائد أعلى للجيش في اليمن الجنوبي. أُقيل في حزيران/ يونيو 1969م، اعتُقل ووُضع تحت الإقامة الجبرية، وتُوفي في سجنه عام 1981م.

بعد خروجي من مكتب الرئيس، انتقلتُ إلى وزارة الدفاع في مدينة الشعب بالحسوة، التي كانت إلى قبل وقت قصير تحمل اسم (مدينة الاتحاد)، وكانت مقراً للوزارات الاتحادية، وجميعها خارج مدينة عدن. وقد بُنيت هذه المدينة التي كانت تابعة لمشيخة العقارب، باتفاق بين الإنكليز والسلاطين لتكون عاصمة لاتحاد الجنوب العربي. ومن هذه المدينة التي أُطلق عليها بعد الاستقلال اسم (مدينة الشعب) بدأتُ نشاطي محافظاً، وبعدها وزيراً للإدارة المحلية، ثم وزيراً للدفاع.

كنتُ أعتقد أنني سأجد في وزارة الدفاع ما أبحث عنه من وثائق وخرائط ومعلومات عن الجزر، فذهبتُ إلى غرفة العمليات التي كانت تقع أسفل مكتب وزير الدفاع السابق فضل بن علي العبدلي، الذي قيل لي إنه لم يدخل هذه الغرفة ولم يشاهدها قطّ، لأن القوات العربية والإنكليزية كان يديرها قائد عسكري بريطاني تحت إشراف المندوب السامي البريطاني همفري تريفليان آخر مندوب سامي بريطاني في عدن[1]. وجدتُ في غرفة العمليات شابين، هما أحمد صالح الضالعي وأحمد صالح الحسني، والتحق بهما بعد قليل أحمد صالح حاجب. كان هؤلاء الشباب من متخرجي المدارس العسكرية البريطانية، وكانوا مؤهَّلين تأهيلاً عسكرياً عالياً، ويتّقدون حماسةً وطنية، وفوق ذلك كانوا متشبّعين بفكر حركة القوميين العرب والجبهة القومية، ومؤمنين بالثورة وأهدافها، ووجدتُ عندهم حماسةً للإبحار معي في معركتي الجديدة، أو رحلتي الجديدة في الحياة والعمل. وقد استشهد أحمد صالح الحسني[2] في بيحان أثناء الدفاع عن المنطقة عندما تعرضت للهجوم من قبل القوات المعادية للثورة آنذاك.



أحمد صالح الحسني





أحمد صالح الضالعي

1- والسير همفري يهودي إنكليزي من عائلة تريفليان اليهودية «الشهيرة»، وكان سفيراً في القاهرة عندما وقع انقلاب عام 1952، وسفيراً لبريطانيا في بغداد عندما وقع انقلاب عبد الكريم قاسم عام 1958.

2- الشهيد أحمد صالح الحسني: كان يشغل منصب ركن عمليات في قيادة الجيش، وعقب الاستقلال عُيِّن وكيلاً لوزارة الدفاع مع الشهيد محمد صالح عولقي، وفي معركة السوداء بالعوالق ذهب مع الوزير العولقي لتفقد الوحدات في بيحان، وفي مساء 8/ 7 من عام 1968 سقطت قذيفة على الشهيد من الجبل المقابل للمعسكر، وقد رافقهم في تلك الزيارة المرحوم المناضل محمد هيثم علي والمرحوم عبد الله ناصر محمد وعباد ناصر عوض.

شرعنا في البحث عن مواقع هذه الجزر في الخرائط البريطانية، عن عددها، مساحتها، سكانها، بُعدها عن العاصمة عدن، وبُعد بعضها عن بعض، لكنّ تلك الخرائط لم تعطني أجوبة شافية كافية عن كل تساؤلاتي.

نصحني بعضهم بأن ألتقي وزير الخارجية سيف الضالعي، وأراجع أرشيف وزارة الخارجية لعلِّي أجد هُناك ما أبحث عنه. وثمة من نصحني بمراجعة وزارة الزراعة وإدارة الأسماك، أو إدارة المعتمد البريطاني، والرئاسة–المقرّ السابق للمندوب السامي البريطاني، لعله كان يحتفظ ببعض الوثائق هناك.

كانت سيارتي مقرّ إدارتي، وحقيبتي هي «أرشيفي» المتنقل، أجمع كل ما تقع عيني عليه وتطاوله يدي.

لجأتُ إلى وزير الدفاع الجديد علي سالم البيض. وكنّا زميلين في مدرسة الصاعقة بأنشاص–مصر. وقبل أيام قليلة لا تتجاوز الأسبوع من تسلّمه منصبه، كنا معاً في تنزانيا وكينيا للتفاوض على صفقة سلاح صيني لحسم المعركة مع البريطانيين التي حسمها الآخرون في غيابنا.

ولم يكن آنذاك يتوقع أن يصبح وزيراً للدفاع، ولا أنا كنت أتوقع أن أصبح محافظاً للجزر.

طرقتُ باب صديقي الوزير. كنتُ أطمح إلى أن أعثر عنده على وثائق عن الجزر. كان في نيتي أن أطلب منه أن يرتب وصولي إلى الجزر عبر الجو أو البحر.

عندما فتحتُ الباب، وجدتُ صديقي يجلس خلف مكتبه الجديد، مشغولاً في حديث هاتفي، بينما كانت سكرتيرته أمامه. وخاطبني بالإنكليزية:

– دقيقة من فضلك!

لم أصدّق ذلك. أغلقتُ باب مكتبه وانصرفتُ، وقد حاول أحد حراسه أن يلحق بي، ولكني كنتُ قد وصلت إلى سيارتي، فلم يدركني.

بعد ذلك، قررتُ أن أذهب إلى الجزر بحراً، على أن تكون البداية من بريم، وأذهب بعدها إلى أرخبيل حنيش وكمران، وأختتم الزيارة بالجزر الواقعة في المحيط الهندي.

كان الشهر رمضان، وكان يوافق كانون الأول/ ديسمبر 1967م. وبعد اختيار الوفد الذي سيرافقني، كان علينا أن نختار القارب الذي سيبحر بنا من عدن إلى تلك الجزر التي لم تطأها أقدامنا من قبل.

«الغزال» في البحر!

وقع الاختيار على مركب اسمه «الغزال» ليكون وسيلة الرحلة التي ستكون شاقة بلا ريب. وكان هذا المركب إحدى قطعتين ثمينتين ورثتهما الجمهورية الفتية عن القوات البريطانية الراحلة لتوّها من عدن، وكانتا ستقومان لمرحلة مُقبلة، بمهمة حماية السواحل والسيادة الوطنية على امتداد البحر الأحمر وبحر العرب.

أما المُفارقة الكبيرة التي فاجأتني وأربكتني في آن واحد، فتتمثل بمشهد «حرس الشرف» الذي اصطفّ في ميناء البحرية الجديد على مدخل القارب لأداء التحية. لم أكن أتوقع ذلك، فلم أعرف كيف أتصرف، إذ لم أكن على سابق عهد بهذه المراسم البروتوكولية. وكل ما كنتُ أعرفه عنها لم يكن سوى مشاهد قليلة ولمحات قصيرة شاهدتها في التلفزيون أو في بعض الصور المنشورة في الصحف. كانت هذه المرة الأولى في حياتي التي أقف فيها وجهاً لوجه أمام ثلة من حرس الشرف.

تقدم أحد الضباط نحوي وأدى لي التحية العسكرية، وصاح بصوت جهوري:

- حرس الشرف جاهز سيدي.

رغم شعوري بالانزعاج والارتباك، فقد سرتُ خلف الضابط أمام ثلة من الحرس، ولم ينقذني من الإحراج الذي كنتُ واقعاً فيه سوى أنني وجدتُ نفسي داخل الزورق.

أما المفارقة الثانية، فهي أنّ ضابطاً بريطانياً كان يقود «الغزال» يساعده آخرون. ولم يكن عدد أفراد بحريتنا كلها يتجاوز الثلاثين، وعدد زوارقها لا يتجاوز الاثنين. وها نحن ننطلق بنصف البحرية سفناً وبشراً في الطريق إلى ميون وسط أمواج متلاطمة. كانت هذه أول مرة أركب فيها البحر. كنتُ أسمع عن دوار البحر الذي يصيب المسافرين، مثلي لأول مرة، وحالة القيء التي تصاحب ذلك. لم أُعِرْ اهتماماً لذلك. الصحة جيدة، المزاج جيد، والشهر رمضان، والبطن خالٍ من الطعام، لكنّ خيالي كان يسبح ويسبقني إلى باب المندب وميون وغيرها من الجزر المجهولة بالنسبة إليّ حتى ذلك الوقت. كنتُ أردّد بيني وبين نفسي بيت شعر للشاعر أحمد سيف ثابت:

«أنا رايح إلى ميون بكرة... معك الشعب بايخرج باسره[1]»، علماً أنّ الشعب الذي تحدث عنه شاعرنا لا يزيد على 250 نسمة، وهو عدد سكان الجزيرة الذي كان قد وصل في مرحلة سابقة إلى 5000 نسمة. فالجزيرة صغيرة بسكانها ومساحتها، ولكنها كبيرة وخطيرة بموقعها الاستراتيجي الذي يتحكم بالبحر الأحمر والقرن الإفريقي وبحر العرب.



بعد عقدين من الزمن مع الشاعر أحمد سيف ثابت-صنعاء 1996م

1- كله

كان الفريق الذي يرافقني في الرحلة يتكون من مندوبين عن التربية والتعليم والثقافة والإعلام ووزارة الأسماك[1] والمياه، بالإضافة إلى الخبير الوطني في تصنيع الآلات الخفيفة محمد علي الكادح. وكنا قد حملنا معنا كميات من الأغذية والأدوية والملابس، ورسائل بعثها معنا أهالي عمال الفنارات في الجزر التي كنا ذاهبين إليها.

بدأت عدن تختفي تدريجاً، وكذلك الميناء واليابسة. ولم يبقَ أمامنا إلا بحر هائل من المياه الزرقاء التي كنا نبحر عبرها. الكل سعيد بهذه الرحلة، وبالحرية التي نتنفس عبيرها لأول مرة بعد سنوات احتلال طويلة دامت قرابة أكثر من قرن وربع قرن. كنا الآن نشعر بأننا في غاية السعادة والنشوة، أننا أسياد هذه الأرض، وهذه البحار والشواطئ والجزر التي كنا نتشوق للوصول إليها في أسرع وقت ممكن. كان حديثنا يدور حول هذه الجزر، وعن مهماتنا التي سنضطلع بها هُناك.

جزيرة ميون... بوابة البحر الأحمر وبحر العرب

كان الزورق يسير ببطء، وأسماك القرش والدلافين تظهر وتختفي سابحة خلف الزورق وبجانبه، فيضفي ظهورها بين حين وآخر متعة على الرحلة... وكان القبطان البريطاني يقود المركب غير آبه لما يجري. لكنه فجأة قرر أن يترك مكانه لمُساعده، وأخرج كاميرا «بولارويد» وأخذ يلتقط لنا الصور الفورية ونحن بملابسنا الرسمية، البذلة والكرافتة. كان يمسك بالصورة ويلوّح بها في الهواء حتى تجفّ بسرعة، فتظهر الصور التي التقطها لنا وهو في غاية السعادة.

[والشمس تجري لمستقرٍّ لها * ذلك تقدير العزيز العليم] صدق الله العظيم. وقد بدأت تغوص في قلب البحر خلف باب المندب، وبدأت بريم تقترب، وأخذنا نشاهدها أمامنا، وكذلك منطقة الشيخ سعيد والساحل الإفريقي. كل شيء جميل في عالم البحار، ولحظة الوصول أروع شيء فيه. ها هو «الغزال» يصل إلى ميون أو جزيرة بريم[2] بعد رحلة استغرقت تسع ساعات متواصلة، هي مزيج من الإعياء الشديد والرغبة في تعرف قطعة منسيّة من أرض الوطن، والعمل على النهوض بها، وتوفير حياة لائقة لسكانها. إنه الهدف الذي خفّف كثيراً من معاناة الرحلة وسط الأمواج المتلاطمة طوال ساعات.

نزلنا إلى الميناء الصغير حيث رسا بنا «الغزال». رأيتُ المستقبلين يقفون على الرصيف، وحرس الشرف يصطف في طابور طويل. وأعتقد أنهم كانوا جزءاً مما كان يسمى «قوّة بوليس عدن». مرة أخرى، ها هي المراسم المربكة!

1- رافقنا السيد محمد ديريه مندوباً عن الثروة السمكية.

2- تقع جزيرة بريم Perim (وينطقها العرب بريم Barim بفتح الباء مع تغليظها) جنوبيّ غرب الساحل بالقرب من الشيخ سعيد في مضيق باب المندب Strait of Mandeb، وهي عبارة عن جزيرة صخرية بركانية لها شكل السلطعون (أبو مقص)، وتبلغ مساحتها 13 كلم2 (5 أميال مربعة) وترتفع 65 متراً عن سطح البحر، وتبعد الجزيرة 90 ميلاً عن مدينة عدن، وميلاً ونصف ميل من الشاطئ عن الشيخ سعيد. كذلك تبعد 11 ميلاً عن الشاطئ الإفريقي. البعض سمّاها «جزيرة المصافحة»، لأن أهاليها يرحبون بالضيف بحرارة.

قائد الحرس يتقدم نحوي وهو يصيح: حرس الشرف جاهز للتفتيش سيدي.

تفقدتُ الحرس. هذه المرة لم أرتبك مثل المرة الأولى، فقد استفدتُ وتعلمتُ من بعض زملائي في الرحلة كيف أتعامل مع حرس الشرف. وهكذا تقدمتُ نحوهم بلا ارتباك، وتلقيتُ منهم التحية، وصافحتُ المستقبلين، وفي مقدمهم محمد عمر عثمان، مسؤول القيادة المحلية، وإبراهيم الشبيلي، والشاعر أحمد سيف ثابت وآخرون. حظينا باستقبال حارّ من أبناء الجزيرة، ولم يكن عددهم يتجاوز مئتين وخمسين نسمة، ومعظمهم من الصيادين، وكان من بينهم موظفون في الإدارة أو محطة تحلية المياه التي بدأ تشييدها في بداية القرن العشرين، وكانت تقوم بتحلية 60 طناً من الماء لخزنها في خزانات تتسع لـ 250 طناً، وماؤها المُحلّى يسمى في عدن «البمبة». وكانت هذه المحطة قد تعطلت وتوقفت قبل وصولنا، وأُصلِحَت في الصباح، وشاهدتها تنفث بالدخان المتراكم من مدخنتها، وبعدها شربنا من مائها العذب وتناولنا الفطور.

كان مدير المراسيم الأستاذ نصر حسن عباس، قد طلب من الوزراء والمحافظين أن يلبسوا بذلاتهم الرسمية، وهو ما لا يصلح في جونا الحار، وعلّمهم كيفية استخدام الشوكة والسكين وغسل اليد في الماء الذي يُقدَّم على الطاولة، وفيه أجزاء من الورد، لكنّ البعض ممّن واجهوا ذلك لأول مرة اعتقدوا أنّ ذلك من ضمن أصناف المائدة، فأكلوا الورد وشربوا الماء. هنا في جزيرة بريم، لم نكن في حاجة إلى تطبيق بروتوكول نصر عباس، فالحياة فيها بسيطة وبعيدة عن ذلك.



تناولنا فطور رمضان، وأدينا صلاة المغرب ثم صلاة العشاء، أعقبناها بصلاة التراويح، ثم عدنا إلى «دار الضيافة» التي كانت سكناً في ما مضى للضابط البريطاني في الجزيرة، وحتى ثلاثة أسابيع من زيارتنا للجزيرة.

ما بقي من ذلك المساء لم يكن يصلح لمباشرة العمل، فخلدنا إلى الراحة والنوم لنباشر صباح اليوم التالي مهمتنا وفق الخطة التي رسمتها في ذهني، استناداً إلى افتراضات لم أكن واثقاً من قابليتها للتحقق.

في اليوم التالي تحدثنا مع المسؤولين والمواطنين في الجزيرة الهلالية الشكل عن

مهمتنا، وعن اهتمام حكومة الثورة بهذه الجزيرة وبقية الجزر اليمنية. وأعطيناهم بعض الوعود لتطوير جزيرتهم التي كانت يوماً من الأيام مزدهرة ومتطورة، ومحطة للوقود ولحركة السفن بين الشرق والغرب. وكان عدد سكانها آنذاك يزيد على (5000) نسمة قبل أن تتحول حركة الملاحة والتجارة إلى ميناء عدن الذي سلبها موقعها[1]. كانت طموحاتنا أكبر من إمكاناتنا بكل تأكيد، لكننا كنا نملك الأمل والثقة بالمستقبل لتطوير هذه الجزيرة التي أفل نجمها، كما أشرت.

ناقشتُ مع القيادة المحلية للجبهة القومية والمسؤولين الإداريين والعسكريين في الجزيرة مستلزمات النهوض السريع بحياة أهلها. فلا بد أولاً من تكوين صورة واقعية عن أوضاعها القائمة، ولا بد بعد ذلك من استثمار الإمكانات المتوافرة فيها، بما يقتضيه ذلك من إعادة بناء جذرية. لم يكن بوسعنا تكوين هذه الصورة دون ملامسة عيانية لحياة الجزيرة. وهكذا قمنا بجولة في شعابها التي يبلغ ارتفاعها 245 قدماً عن سطح البحر، فإذا بنا أمام بشاعة ما تركه الاستعمار البريطاني من آثار، مما لا تقوى الذاكرة على نسيانه، حتى إننا حرنا بأي حلقة للإصلاح نمسك في البداية.

كانت الحياة بدائية شبيهة بالأساطير أو التوصيفات التي تضفيها كتب التاريخ على حياة الإنسان المبكرة في العصر الحجري. ولولا تلك المنشآت القليلة المهدمة التي استخدمتها القوات البريطانية في الجزيرة في مجال الاتصالات، لاستحال علينا أن نفرّق بين ما نشاهده هنا وأية بقعة من مجاهل العالم التي نشاهد بعضها في السينما كعجائب في القرن العشرين.

لم تكن الجزيرة مهملة فحسب، فقد أمعن البريطانيون في إيذائها بتهديم تلك الأبنية القليلة التي شيدوها فيها طوال عشرات السنين من وجودهم هناك، وكأنهم يرفضون حتى عبارة «شكر» لهم يمكن أن ترد لقاء ما بنوه!! لقد هدموا الأبنية البسيطة التي كانت تقدم الخدمات الشحيحة، كمركز الإسعاف الطبي في باب المندب وبناية الفندق الصغير، وبضعة مساكن كانت مخصصة للضباط والجنود البريطانيين، ووصل بهم الأمر-حسبما قيل لنا-إلى حدّ بيع الأخشاب المتهاوية تحت الأنقاض، بالإضافة إلى الأثاث، الذي كان من الممكن الاستفادة منه.

كانت الجزيرة بعد أن تركوها أطلالاً شبيهة بالمدن التي وطئتها سنابك الغزاة وتركتها شاهدة على الجريمة.

دارت هذه التداعيات في ذهني، وأنا أتأمل ما أراه، فلا أصدق ما تراه عيناي.

أغرب ما سمعته أنّ البريطانيين حاولوا أن يتشبثوا بالجزيرة حتى آخر لحظة. وحدثني السيد إبراهيم عبده عبد الله الشبيلي، الذي ينوب عن الحاكم البريطاني في غيابه، عن

1- وصل عددهم في عام 1885م إلى 820 فرداً، منهم 276 مواطناً محلياً، و94 من جنسيات أوروبية، و450 من جنسيات أخرى، كالهنود والصينيين والدناقلة Dankalis والصوماليين. وكان أغلب السكان المحليين يعيشون في الجانب الحكومي الذي توجد فيه قرية ميون.

الجزيرة وتاريخها وهو يقرأ من ملفات الحاكم البريطاني. وقال لي إن الإنكليز وعدوهم- قبل أن يضطروا إلى الانسحاب من الجزيرة-أن يحولوها إلى أرقى جزر العالم إذا هم رفضوا الانضمام إلى الحكومة الجديدة وقبلوا بتدويلها. لكنهم (الأهالي) رفضوا ذلك، مفضلين الالتحاق بجحيم عدن على تلك الجنة الموعودة، إذ كانوا واثقين من أنه لو كان بمقدور الإنكليز أن يبنوا تلك الجنة لبنوها خلال مكوثهم الطويل فيها.



الحاج إبراهيم الشبيلي، حاكم ميون قبل الاستقلال

وفي الأول من أيلول/ سبتمبر 1967م، بعث ممثلو الدول العربية في الأمم المتحدة مذكرة إلى الأمين العام للمنظمة الدولية «يوثانت»، رفضوا فيها خطة بريطانية استهدفت تدويل جزيرة (بريم – ميون)، باعتبار أنّ تلك الخطة انتهاك لقرارات الأمم المتحدة.

كانت مزدهرة

عرض الشبيلي لي وللوفد المرافق معلومات مهمة عن الجزيرة، وتولى الأستاذ محمد ديرية، الذي كان مندوباً عن الأسماك، الترجمة الحرفية لهذا الملف. وقدم لي فيما بعد (عام 1996) عند عودتي إلى عدن بعد عشر سنوات كاملة قضيتها في المنفى، مضطراً أولاً، ومختاراً ثانياً، تقريراً عن زيارتنا للجزيرة، وأهداني صُورة التُقطت له مع كابتن الزورق «الغزال» الذي أقلنا إلى الجزيرة.



محمد ديريه مع كابتن الغزال البريطاني – بريم عام 1967م

ومن هذا التقرير أنقل هذه المعلومات المهمة التي أرى أنها تلقي الأضواء على جزيرة بريم (ميون)، وقد جاء فيه:

ما زال تاريخ جزيرة بريم المبكر غامضاً، لكن من المعلوم أنّ المصريين، واليونانيين[1] غرباء على الجزيرة، وكان البوكرك البرتغالي قد نزل فيها عام 1513م، عند عودته من البحر الأحمر، وأقام صليباً في أعلى نقطة في الجزيرة، وسمّاها جزيرة الصليب الحقيقي.

في عام 1738م احتلها الفرنسيون لمدة وجيزة، حيث بنوا فيها ثكنات لمعسكراتهم في الضفة الشمالية من مينائها.

في عام 1798م من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، أرسل لوردان، الوكيل العام، تقريراً يفيد بقرار اتُّخذ في الندوة السرية لمحكمة الناظرين لشركة الهند الشرقية بالاستيلاء على ممتلكات الجزيرة في مضيق باب المندب.

وفي الثالث من شهر أيار/ مايو 1799م استولت شركة الهند الشرقية على جميع ممتلكات الجزيرة بمساعدة سفنهم وأساطيلهم البحرية بقيادة ميوري G.M، وما إن جاء 26 شباط/ فبراير من عام 1800م، حتى كانت الجزيرة تحت وطأة استعمار الشركة، حيث نُصِّب ميوري قائداً على الجزيرة. وفي عام 1857م، بُدئ ببناء الفنار، وانتُهي منه في عام 1861م، وما زال إلى يومنا هذا نقطة مهمة وفناراً ممتازاً يرشد السفن التي تمخر عباب البحر الأحمر.



فنار ميون

وبسبب موقع الجزيرة الاستراتيجي، احتلتها الشركة لتتمكن بريطانيا من منع نابليون من الزحف إلى المحيط الهندي من مصر التي استولى عليها. ومن الوصايا المهمة التي أُعطيت لميوري، أمرٌ ببناء تدابير احترازية لفوّهات المدافع في المضيق، تأهباً للحرب الزاحفة بقيادة نابليون، لكن نظراً لافتقار الجيش البريطاني إلى الماء في الجزيرة، أرسل سفنه إلى مكة طلباً للماء. ولكثافتهم وقلة المؤن، اضطر الجند إلى أن يحثّوا زوجاتهم وأولادهم على مغادرة الجزيرة إلى بومباي والهند، وبعدها اضطر ميوري إلى سحب تجهيزاته إلى عدن.

في عام 1861م تأسست أول شركة كهربائية في الجزيرة، وبنت الشركة الهندية لحراسة الجزيرة حصناً عالياً يقيها أيَّ اعتداء خارجي. ولقد أصبحت جزيرة ميون، ومن ثم عدن التي احتلها الإنكليز عام 1839 جزءاً من الإمبراطورية البريطانية.

1- لقبها اليونانيون بجزيرة ديودورس. وأطلق عليها المؤلف وفيلسوف الطبيعة والقائد الروماني بليني الكبير (79-23 قبل الميلاد) الاسم ديودورس Deodorize insula) Deodars) ودعاها بالاسم نفسه أيضاً مؤلف كتاب البريبلوس Periplus of the Erithrean sea، وهو الكتاب الأكثر مرجعية عن مؤانئ العالم القديم. وسماها البرتغاليون Majun أو Meho المشتق من الإسم المحلي Mayyun.

في حوالى عام 1869، عند افتتاح قناة السويس، نشطت صادرات بريم، لجودة سوقها، وازدهار سمعتها التجارية[1]. وأسّس بعض التجار الهنود منجم فحم. وأطلق على الشركة في البداية «سبانسيل للفحم»، إلا أنّ هذا الاسم لم يدم طويلاً، فغُيِّر عام 1919م إلى «شركة بريم للفحم–Perim coaling.co»[2]، ومن ذلك الحين تطورت جزيرة بريم تطوراً سريعاً[3]: منازل حديثة، معامل، محطة كهرباء، صناعة الثلج، ومحطة لتحلية المياه[4]، ومساكن للبريطانيين القاطنين في الجزيرة، عُمِّرت على غرار البناء الحديث، سلطة للضواحي، آبار أرتوازية، خدمات طبية، مهندسون ومرشدون بحريون. وفي لندن أسّست شركة «لويدس Loyds» شركة لمسح الأراضي وتخطيطها، وصُنِّعَت أطنان من الثلج، واصطيدَت أسماك طازجة قابلة للتصدير، وكانت الخدمات الطبية متوافرة في المستشفيات، ورُتِّبت كل التسهيلات للسياح، مع إمكانية إنزالهم في فنادق حديثة.



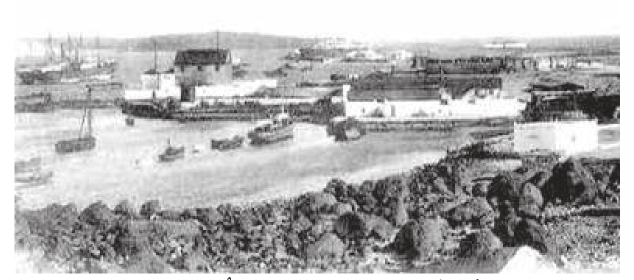
صورة لأحد المباني في الجزيرة عام 1915
وكان مقرّ إقامتنا أثناء زيارتنا للمدينة نهاية 1967م

1- في عام 1892م أُحصي وجود مدرسة ومستشفى ومركز للشرطة ومسجدين ومقبرة للسكان الأصليين. وكان هناك ضابط صحي للميناء وبقالات تموين ومحكمة. كذلك شُقَّت عدة طرق داخلية، وجرت سفلتة بعضها لأهميتها. وجُهِّزَت عدة أرصفة لتحميل الفحم إلى السفن. وكانت طاقة تحميل الفحم من الميناء في هذا العام قد وصلت إلى معدل 120 طناً يومياً (نحو 60 ألف طن سنوياً)، وقد شكل هذا تحدياً حقيقياً لشركات تحميل الفحم العاملة في ميناء عدن.

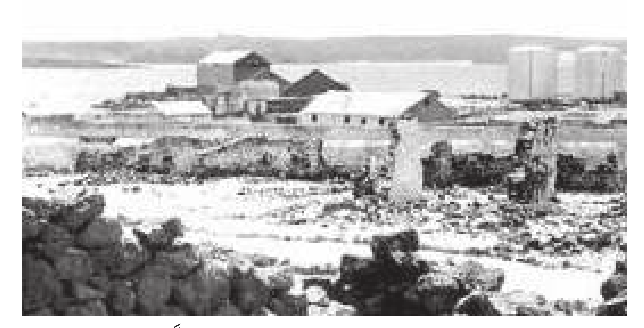
2- تحصّل السيد هلتون سبالدينغ Hilton Spalding في عام 1883م (وهو تاجر من مدينة ليفربول) على عقد إيجار Lease مباشرةً من حكومة الملكة فيكتوريا لأرضية على جزيرة بريم لمدة 30 عاماً قابلة للتجديد، وذلك لإنشاء شركة لتموين البواخر بالفحم، وأسّس «شركة بريم للفحم» Perim Coal Company (د. محمد علي الأكحلي، صحيفة الأيام 20/ 11/ 2008).

3- يوجد فيها العديد من المرافق، مثل شركة لويدز، ملعب للغولف، ملعب للتنس، مقر محطة لويدز للإشارة السلكية، مصنع تقطير المياه وهنغارات الأعمال الهندسية، حظائر تخزين الفحم بسعة 16 ألف طن، ومنشآت أخرى. وتوجد رافعة بقوة 10 أطنان وسفينتان للإنقاذ والإرسال في الجزيرة. وبُني مسجد صغير، وأُنشئ فندق جميل من طبقتين. وفي شمال المنطقة توجد مقبرة صغيرة للسكان المحليين. كان عدد السكان في ذلك العام نحو 150 فرداً (د. محمد علي الأكحلي، صحيفة الأيام 20/ 11/ 2008).

4- كذلك، أرسل السيد هلتون سبالدينغ Hilton Spalding سفينة من بريطانيا إلى الجزيرة، وعلى متنها مصنع لتقطير المياه بطاقة 60 طناً يومياً، ومصنع للثلج بطاقة 5 أطنان يومياً، وخزانات متنوعة وقداحات للإنارة، حيث عبرت السفينة قناة السويس، وأفرغت حمولتها على الجزيرة في حزيران/ يونيو 1883م (د. محمد علي الأكحلي، صحيفة الأيام 20/ 11/ 2008).



صورة لأحد أرصفة الفحم في الجزيرة التُقطت عام 1928م

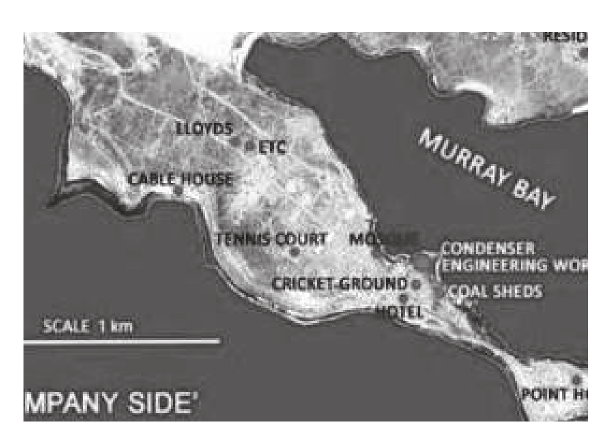


صورة هنغارات تخزين الفحم ومصنع إنتاج الماء المقطَّر وخزانين للمياه

بريم التي يتحدث عنها التقرير البريطاني، والتي شهدت كل هذا الازدهار، لم يعد لها من وجود هنا في هذا الواقع الذي أشاهده الآن. فلم أكن أرى أمامي الآن إلا صورة أخرى مختلفة وقاسية. من بعيد، لاحظتُ ما هو أمرّ وأشقى. جلست طائفة من أبناء الجزيرة بأجساد عليلة نحيلة، سقيمة، بملابس بالية على تخوم البحر المترامي أمامهم، يتطلعون إلى قوافل السفن والبواخر وهي تمرّ أمامهم محمَّلة بآلاف الأطنان من الأغذية والملابس والعطور والمياه وأكداس من الآلات والأدوية، مما لا يحتاجون إلا إلى جزء يسير منه.

كانت القوافل تنأى، وهي تتجنب التقرب من «ميون»، رغم أنْ لا أحد من مواطنيها فكّر في الاعتداء أو السطو عليها، ولم يسجل التاريخ أنّ سكانها يهددون الملاحة في عرض البحر، بل سُجل ما هو نقيض لذلك. فقد كان الغزاة الأجانب مصدر العدوان على الملاحة وعلى الجزيرة وحياة السكان اليمنيين الآمنين طمعاً بالسيطرة على موقعها الاستراتيجي المهم الذي يتحكم بمدخل البحر الأحمر والبوابة الجنوبية لقناة السويس. تبلغ مساحة الجزيرة نحو 5 أميال مربعة، وفيها سلسلة من الجبال والتلال الصغيرة التي تشكل ثلثي مساحة بريم. أما الثلث الباقي، فهو أرض مسطَّحة صالحة للزراعة. ويبلغ عدد سكانها نحو 250 نسمة فقط، يعمل معظمهم في صيد السمك. وطقس الجزيرة معتدل، فالأمطار خفيفة، تهطل في أشهر أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر، وتهبّ

عليها بقوة الرياح الشمالية المصحوبة بالغبار، وتبلغ سرعتها 45 عقدة في الدقيقة في عدة أشهر من السنة. ويكون الجو خلال هذه الرياح حاراً، وغالباً ما تكون درجة الحرارة من 80 إلى 95 درجة فهرنهايت.



خريطة لشبه الجزيرة التي تقع عليها شركة بريم للفحم ومنشآت أخرى

كانت بريم، للأسف، تعيش حالة بؤس شديدة، بعد انحسار دورها الذي جلب لها الازدهار، وانتقال هذا الدور إلى موانئ أخرى، كميناء عدن.

كان لا بدّ من مساعدة الجزيرة لتجتاز حالة التخلف المريعة التي كانت تمرّ بها.

أول ما فعلتُه، كان الإيعاز بترميم أحد المباني المهدمة ليكون مدرسة للتلاميذ، وآخر ليصبح وحدة صحية. ووزعنا بعض ما حملناه معنا من ملابس وأغذية وأدوية على المواطنين المحتاجين، ووضعنا خطة عاجلة لتوفير المياه الصالحة للشرب. وفي السبعينيات طُوِّرَت محطات التحلية لتلبية حاجة المواطنين والعسكريين من المياه الصالحة للشرب، ثم عكفنا على إعداد دراسة مستفيضة عن احتياجات الجزيرة الملحّة، وتلك البعيدة المدى. كنتُ وأنا أجول بناظريَّ في مشاهد الجزيرة، أجد نفسي مفتوناً بتلك الطبيعة الجميلة، وبالسماحة والشموخ. أتمثل ماذا يعني أن تقع هذه المنطقة الرائعة على مضيق باب المندب، حيث يمكنها أن تكون ضامناً للسلام أو سبباً للحروب؟ ماذا يعني أن تطل على شواطئ القارة السمراء الملتهبة بالأحداث، حيث يمكن أن تكون جسراً للمحبة أو التجارة، أو الراحة من عناء السفر؟! كانت جيبوتي وأسمرا والمخا على مرمى نظر من جزيرة «ميون».

وأذكر أنه عند قيام حرب حزيران/ يونيو 1967م، أصدرت الجبهة القومية بياناً تهدد فيه بإغلاق باب المندب أمام السفن الإسرائيلية، ما أثار مخاوف إسرائيل، ليس من التصريح الذي أُطلق في الهواء، بل على مستقبل هذه الجزيرة التي كانت إسرائيل تعرف أهميتها الاستراتيجية، والتي سيصبح لها شأن ودور مهم في المستقبل بعد الانسحاب البريطاني عام 1967م. وما كانت

تخشاه إسرائيل حدث في عام 1973م في الحرب التي خاضتها مصر وسورية ضد إسرائيل لاستعادة أراضيهما المحتلة.

في الحرب العالمية الأولى، أدّت الجزيرة دوراً مهماً، بحكم موقعها الاستراتيجي، حيث شهدت اشتباكات بين القوات البريطانية والهندية، من جهة، والقوات التركية من جهة أخرى، التي قصفت الجزيرة بتاريخ 13 حزيران/ يونيو 1915م، وخرّبت الفنار. كان الهجوم على ميون يتفق زمنياً مع التقدم التركي في محمية عدن، وقد ردّت القوات البريطانية بقصف الشيخ سعيد وحصن التربة الذي كان يستطيع، إذا ما سُلِّح تسليحاً جيداً، أن يسيطر على الممرّ المائي بين ميون والساحل، لكنه ليس بذات أهمية هذه الجزيرة[1]. وفي عام 1942، أثناء الحرب العالمية الثانية، وُزِّعت الألقاب التشريفية، وحمل البومباشي أحمد الخضر السياري (ميسري) لقب عضو الإمبراطورية البريطانية.

النَّسر الأميركي والدُّب الروسي

شهد باب المندب في السنوات اللاحقة عدة أحداث ونزاعات. ففي 11 حزيران/ يونيو 1971م، بينما كانت الباخرة الليبيرية كورال سي، المؤجَّرة من طرف إسرائيل، وحمولتها 30,000 طن، متجهة نحو ميناء إيلات، تعبر مضيق باب المندب، اعترض طريقها زورق صغير بقيادة تيسير قبعة، وقذفها بالـ«آر بي جي»، فدُمِّر الزورق. وقد تبنّت هذا الهجوم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ووجدت إسرائيل في ذلك ذريعة لإخراج بعض سفنها الحربية إلى هذا البحر. وفي حرب أكتوبر 1973، أُغلق مضيق باب المندب باتفاق بين مصر وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ولم يُفتَح إلا في الثالث عشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر من السنة ذاتها، بعد اتفاق وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل المؤرخ في 11 تشرين الأول/ نوفمبر 1973م[2]، وقد انتقلت بعض السفن الحربية المصرية إلى عدن والى جزيرة بريم لنقل المياه والمواد الغذائية للقوات التابعة لمصر في الغردقة وشواطئ البحر الأحمر. بعد هذا الموقف، استقبل الرئيسُ المصري أنور السادات، الرئيسَ سالم ربيع علي ليشكره على موقف اليمن الديمقراطية في حرب أكتوبر، وأبدى استعداده لتطوير الجزيرة وتوفير الماء لها، وبناء التحصينات الدفاعية، وقد أرسل وفداً عسكرياً رفيع المستوى من مختلف الأسلحة لهذا الغرض إلى عدن وإلى جزيرة بريم، لدراسة أوضاعها ومتطلباتها. لكنّ الأمور توقفت عند هذا الحد، بعد أن دخل على الخط النسر الأميركي في مواجهة الغزل المصري والدب الروسي[3].

1- في الحرب العالمية الثانية لم يتأخر المحور في الهجوم على عدن، لكنّ الأسلحة المضادة للطائرات لجيش محمية عدن صدّت الهجوم وأسقطت طائرة للعدو، واستضاف جيش محمية عدن كتائب من قوات أخرى من المكلا ولحج، اللتين بعثتا بفرق لتساعد جيش محمية عدن.

2- **د. إدريس الضحاك: قانون البحار وتطبيقاته في الدول العربية**، الطبعة الاولى، 1987م، ص 434.

3- كان ذلك في أوج الحرب الباردة بين الشرق والغرب، التي بدأت عام 1949م حين أعلن تأسيس حلف شماليّ الاطلسي (الناتو)، وانتهت عام 1991م من القرن الماضي، حين أعلن حلّ حلف وارسو.

كانت موسكو قد بدأت هي الأخرى تلتفت إلى الأهمية التي يشكلها باب المندب للملاحة الدولية، وأهمية موقع جزيرة بريم الاستراتيجي، فأخذت هي الأخرى تبدي اهتماماً متزايداً بالجزيرة، ووعدت بتقديم مختلف أشكال الدعم العسكري لبناء تحصينات ودفاعات في الجزيرة، وتحويلها إلى قلعة لا تُخترَق أمام التهديدات الإسرائيلية والأميركية.

في لقاء جرى بيني وبين وزير الدفاع السوفياتي حينها، الماريشال جريتيشكو في مكتبه بوزارة الدفاع في موسكو، قال لي:

«أنتم بعيدون عنا، ولكن ذراع الاتحاد السوفياتي طويلة. عليكم حماية البر، وعلينا حماية البحر» (في إشارة إلى الجُزر).

وأشار إلى الهاتف الأحمر على مكتبه، وقال:

«لقد أصدرنا أمرنا عبر هذا الخط باحتلال براغ، وفي ساعتين كانت قواتنا هناك، إذ حميناها من الانحراف، وحافظنا على خطها ونهجها الأممي». كان يشير بذلك إلى الأحداث التي جرت في تشيكوسلوفاكيا في ما عُرف في العالم بربيع براغ، عام 1968.

حضر اللقاء معي صالح أبو بكر بن حسينون، ومحمد مفتاح عبد الرب، وقد علّق بن حسينون بعد ذلك على اهتمام السوفيات بجزيرة بريم، قائلاً: «لبوهم الراعة[1] كأنها-الجزيرة-طلعت من البحر فجأة بعد حرب 1973م».

من ميون إلى كمران

بعد أربعة أيام أمضيناها في بريم[2]، حان موعد المغادرة إلى جزيرة كمران والجزر الأخرى. كانت الساعة العاشرة من مساء 13/ 12/ 1967م، وضوء القمر المنعكس على صفحة مياه باب المندب الزرقاء يرسم لوحة زيتية جميلة يعجز أيّ فنان أن يبدع مثلها. وقفنا جميعاً على سطح الزورق نرمق بأنظارنا جزيرة ميون التي أخذت تختفي تدريجاً في لجّة من البحر الأزرق وسواد الليل، ومعها الأضواء الخافتة في الجزيرة.

أخذت تظهر بين وقت وآخر أضواء السفن، عابرةً المحيطات، وبعض السفن والزوارق الصغيرة التي تعبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر، ذلك الشق الهائل الذي يجمع بين البحر المتوسط والمحيط الهندي من طريق قناة السويس ومضيق قوبال Gubal ومضيق باب المندب، ومن طريقه تصل البواخر إلى خليج عدن والمحيط الهندي. ويُعَدّ من أدفأ البحار في العالم، وأكثرها احتواءً على تنوع كبير من الموارد الحيّة[3].

1- لبوهم الراعة: مصيبة.

2- التي كانت مقسَّمة الى ميون سركالي وميوني كومبني، وفيها مقرّ الحاكم البريطاني، وميون بتون حيث يقع الفنار. وهذه التسميات استمرت حتى الاستقلال، واستُبدلت بها لاحقاً تسمية ميون الشعب وميون الثورة وميون بتون.

3- يبلغ طول البحر الأحمر من الشمال الغربي عند السويس (عند 300N) إلى مضيق باب المندب (عند 120 300 نحو 1200 ميل، أي نحو1930 كيلومتراً. أما عرضه، فيراوح ما بين 280كم2-360كم2. أما مساحته الكلية فتبلغ43000 كيلومتر مربع.

يبدو أنّ الرياح والأمواج قررت هذه المرة مشاكستنا، مشاكسة محفوفة بالمخاطر، وكأنها تختبر جلَدنا في هذه الرحلة الليلية، وكدنا نتعرض للغرق عندما أوكل قائد الزورق دفة القيادة إلى أحد مساعديه، فعجز عن مواجهة عاصفة مفاجئة من الأمواج. لكنّ ذلك لم يدم إلا لوقت قصير، إذ سرعان ما عاد إلى البحر صفاؤه وهدوءُه الجميل، إلى درجة أننا خلدنا إلى النوم بلا خوف. ولأن الجوّ كان حاراً في جوف الزورق، انتقلتُ إلى السطح أبحث عن نسمة هواء بحرية أملأ بها صدري. كان هدير محرك الزورق، وهدير أمواج البحر، وصوت المياه التي يحركها في الأسفل، هي الوحيدة التي تعكّر سكون الليل.

بعد تناول طعام السَّحور خلدنا إلى الراحة، ولم أفق إلا على صوت بحارة الزورق وهم يصيحون بفرح: «نحن في أرخبيل حنيش وجبل زقر». صعدتُ إلى السطح، ورأيتُ «الفنار». لم تكن حنيش ضمن مهمتنا، لكننا كنّا نحمل رسائل لعمال الفنار، أرسلها أهاليهم معنا، وبعض المواد الغذائية والوقود حيث أنزلناها. كانت فرحتهم كبيرة بنا نحن القادمين من عدن الحبيبة الخارجة من معارك حرب التحرير ضد الاحتلال، والتي تعيش أفراح الاستقلال وأعراس النصر. أما عمال ذلك الفنار الذين يتبعون مصلحة ميناء عدن، فقد احتفلوا بهذه المناسبة الغالية على طريقتهم الخاصة.

تقع مجموعة جزر حنيش، التي تُسمى أيضاً أرخبيل حنيش، عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، في مواجهة باب المندب، وتخضع لسيادة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. يوم زرتها لم تكن هناك دعاوى لإريتريا بتابعية الجزيرة لها، إذ لم تكن هناك دولة بهذا الاسم، بل كانت إريتريا جزءاً من الإمبراطورية الإثيوبية التي لم تُثر في يوم من الأيام أية مشكلة مع اليمن بشأن هذا الأرخبيل. وفي تلك المنطقة أيضاً مجموعة أخرى من الجزر الأقل أهمية، مثل جزيرة «أبو عيل»، وجزيرة «زقر» التي مررنا بها، وجزيرة «كمران» التي كنا في الطريق إليها.

لكن فيما بعد، وبعد انفصال إريتريا عن إثيوبيا، واستقلالها عام 1991م، أقدمت على احتلال جزيرة حنيش الكبرى اليمنية في كانون الأول/ ديسمبر عام 1995م. وهذا الأرخبيل لا يقلّ أهمية بالنسبة إلى الملاحة عن باب المندب وجزيرة بريم[1].



1- هي أهم الجزر الاستراتيجية في المنطقة، إذ إنها تشطر المجرى المائي إلى قناتين: قناة شرقية عرضها ميلان، وعمقها أقل من 1000 قدم، وقناة غربية عرضها 9 أميال، وعمقها 1000 قدم، تسير الملاحة عبرها غالباً.

انطلق بنا «الغزال» من جديد وسط أمواج شديدة تكبر وتكبر، ورفرفة نوارس البحر التي ودعتنا حتى مسافة محددة قبل أن تعود إلى الشاطئ. وكان الصيام والحرّ الشديد يزيدان من عطشنا ومن صعوبة السفر، فنال منّا الإرهاق أبلغ حدّ، لكنه لم يثننا عن مواصلة رحلتنا نحو جزيرة كمران. كنّا ما بين الشمس والبحر، لكن بين حين وآخر كانت بعض الجزر الصغيرة تطل برأسها وتخرجه رويداً رويداً. ومن بعيد كانت تتراءى لنا بعض القُرى والمدن المتناثرة على الشاطئ، وأهمها مدينة الحديدة التي كانت بيوتها تبدو من بعيد جميلة.

كانت الشمس تأفل نحو المغيب، لكنها حين اختفت خلّفت وراءها غسقاً أحمر، كأنها ذاهبة لتستحمّ في قعر البحر، وهي تفعل ذلك هنا منذ آلاف السنين.

أخذنا نقترب من جزيرة كمران[1]، وعلى يميننا كنا نشاهد ميناء «الصليف»، واستقرّ الزورق في مرساه الجديد في الميناء الصغير، حيث كان في استقبالنا مسؤولو الجزيرة ومواطنوها وهم يهتفون للثورة، ويلوّحون بأيديهم ترحيباً بنا. وكالعادة، كان حرس الشرف يصطفّ في طابور طويل. وفي مقدمة الجميع الشاب المناضل الفدائي عبد الله محمد الكمراني، الذي قدم من عدن مع أخيه إبراهيم الذي أصبح قائداً–فيما بعد–للواء الصواريخ، والذي استُشهد (رحمه الله) في أحداث كانون الثاني/ يناير 1986م.



المحافظ علي ناصر محمد وعبد الله كمراني
وناصر هيثم في جزيرة كمران (كانون الأول/ ديسمبر 1967)

كان عبد الله الكمراني يلبس ملابس كاكية، وقبعة ليس لها علاقة بزيّ الجيش أو الشرطة أو الأمن أو الميليشيا. وبعد مراسم الاستقبال والترحيب الشعبي الحارّ الذي خفّف من

1– كان عدد سكانها عام 1967م 4500 نسمة، غير أنه انحدر في عام 2006م إلى 2512 نسمة، بحسب آخر تعداد سكاني، ويعود ذلك إلى هجرة الأسر من الجزيرة نحو اليابسة والبر، ولو كانت الأوضاع مطمئنة لمّا هاجر الناس. المصدر: عرفات مدابش، موقع التغيير «كمران جزيرة منسية»: 4/ 12/ 2006.

متاعب الرحلة والإرهاق الذي كنا نعانيه، صحبنا مضيفونا إلى «دار الضيافة»، وكان هو نفسه سكن الضابط البريطاني، أو ما يطلق عليه «الملك غير المتوج»[1] في الجزيرة.



قصر الضابط البريطاني

احتلّ البريطانيون الجزيرة للمرة الثانية عام 1915م نظراً لأهميتها الاستراتيجية[2]، ولمنع وصول الإمدادات التركية إلى اليمن ومنع الألمان من دخول البحر الأحمر، ولاستخدامها قاعدةً لمراقبة الموانئ المجاورة، ويقال إنه سُجن في هذه الجزيرة باني مصر الحديثة محمد علي باشا، وجدّدها الملك فاروق.

1- يوجد في الجزيرة ثلاث تجمعات سكانية، فإلى جانب العاصمة كمران يوجد قرية مكرم عند الساحل الغربي وتبعد 8 كم عن العاصمة وهي موقع لتجمع الصيادين، وفي اقصى الجنوب تقع قرية اليمن وفي نهاية الجنوب الغربي يوجد واحد من اجمل المواقع الشاطئة في الجزيرة وهو عبارة عن واحة من اشجار النخيل والدوم، وشواطئها رملية صافية ومياهها زرقاء.

2- إنها جزيرة كمران التي تبعد عن سواحل اليمن الغربية بحوالي ستة كيلو مترات من بعض أجزائها فيما تقترب من الساحل اليمني من جهات أخرى وتعد كذلك من أكبر الجزر اليمنية من حيث مساحتها التي تقدر بـ 101كم2 فيما يصل عدد سكانها نحو 11 ألف نسمة حيث تحتضن الجزيرة عددا من القرى المأهولة مثل فراع ويمن ومكرام. وقد أتى اهتمام المؤرخين نتيجة لأهمية الجزيرة الإستراتيجية التي كانت بحسب العديد من المؤرخين من أكثر المناطق اليمنية التي تعرضت للاحتلال إذ احتلها البرتغاليون عام 1513م قبل أن يدخلها المماليك في العام 1515م، ليعود البرتغاليون لاحتلالها مرة أخرى في العام 1517م بقيادة لوب سوليز وقد احتلتها بريطانيا للمرة الأولى في العام 1867م قبل أن يطردهم منها العثمانيون عام 1882م ليؤسسوا فيها محجراً صحياً للحجاج حتى عادت بريطانيا لاحتلالها مجدداً في الحرب العالمية الأولى عام 1915م، حيث عينت مندوباً لإدارتها بالرغم من أنها لم تعلن ضمها لملكيتها. وعلى الرغم من ذلك تعد الجزيرة إحدى أهم المحميات الطبيعية التي تضم عددا من الأشجار والطيور النادرة والغابات الخضراء العائمة على الماء وتشتهر الجزيرة بوجود عدد كبير من أشجار المنجروف وأشجار الدوم والنخيل والأعشاب والشعب البحرية، والإسفنج وقنافذ البحر والسلاحف والشعاب المرجانية. كما يوجد في الجزيرة العديد من الحيوانات مثل الجمال والغزلان والكثير من أنواع الطيور المهاجرة وتؤكد المعلومات الرسمية البريطانية أن الجزيرة كان فيها حوالي 20 ألف غزال في نهاية الستينيات.. ومن أجمل الأماكن الطبيعية التي تزخر بها الجزيرة الواحات الخضراء للعديد من أنواع الأشجار كما هو الحال في الوادي الذي يطلق عليه «حديقة باريس». كما تعد الجزيرة إحدى أهم مناطق الجذب السياحي حيث يقصدها السياح من مختلف أنحاء العالم للاستمتاع بمناظرها الطبيعية الخلابة وممارسة عدد من الرياضات المائية مثل السباحة والصيد والغوص..

الجوّ جميل، والطقس رائع. امتلأ صدري بنسيم البحر العليل وبدفء أبناء جزيرة كمران السمر ذوي النفوس الطيبة والأفئدة الرقيقة والقلوب الليّنة. الطيبة، نبع الصدق، النبل، الكرم، الأخلاق. صفات تميِّز أبناء هذه الجزيرة وسُكان تهامة، فهم من الذين ينطبق عليهم حديث الرسول «صلّى الله عليه وسلم» إنهم ألين قلوباً وأرقّ أفئدة.

ومقارنةً بجزيرة «ميون» التي كنّا قادمين منها، تتميز جزيرة «كمران» بالحركة والنشاط الزراعي، وتعيش فيها طائفة من الحيوانات البرية كالغزلان وحمر الوحش، ويغلب على حياة السكان طابع الألفة والتقارب. لكن الأمر الذي أحزنني جداً، أنني وجدتُ رؤوس غزلان على أطباق الطعام التي قدموها إلينا بالإضافة إلى رؤوس خراف، ربما مبالغةً في تكريمنا. وقد قيل لي إنّ آلاف الغزلان وحمر الوحش كانت تعيش في الجزيرة، وكانت محميّة، حيث كان الضابط البريطاني يمنع اصطيادها، وتكاثرت إلى أن وصلت إلى أكثر من 15000 غزال، لكن بعد رحيله أخذت تتعرض للقتل والإبادة من قبل الأهالي بلا رحمة. وقد تألمتُ كثيراً لذلك، وأمرتُ بمنع اصطيادها حمايةً لهذه الثروة الحيوانية بعد أن رأيتُ كيف يلاحقونها بسيارات «لاند روفر»، وهي تركض هنا وهناك مذعورةً قبل أن تسقط برصاص البنادق.



حمار الوحش



غزلان

وبأسف شديد، فإنني عندما عدتُ لزيارة الجزيرة مرةً أخرى في شباط/ فبراير عام 1997م، لم يكن قد بقي فيها غزال أو حمار وحشي واحد، إذ انقرضت جميعها على أيدي القناصين، ولم أجد أثراً للأرشيف الذي تركته تركيا وبريطانيا، وكذلك أرشيف الجبهة القومية الذي يحتوي على كثير من الوثائق المهمة التي كان يجب الحفاظ عليها.

تقع جزيرة كمران على بعد 200 ميل شماليّ جزيرة بريم (ميون)، وتتحكم برأس الكثيب وشبه جزيرة الصليف، وتبعد عن الصليف مسافة 6 كيلومترات على الساحل اليمني المطل على البحر الأحمر. وقد احتلتها بريطانيا عام 1915 م بعد التهديد الذي شكله دخول تركيا الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا. وبمقتضى «معاهدة لوزان» التي وُقِّعت عام 1923م، انتهت بنحو قاطع سيادة تركيا عليها وعلى غيرها من جزر البحر الأحمر، وكانت تحكمها الإمبراطورية العثمانية التي تنازلت عنها للدول المتحالفة، على أن تقرِّر مصيرَ هذه الجزر الأطرافُ المعنية بالأمر، كما قضت المادة السادسة عشرة من المعاهدة، دون

أن يجري في الواقع تحديد تلك الدول المعنية، الأمر الذي ترك السيادة على هذه الجزر موضع تنافس بين الدول الاستعمارية، رغم أنّ معاهدة «لوزان» أشارت إلى إشراف بريطانيا مؤقتاً على الجزر، لغرض استخدامها محجراً صحيّاً للحجاج الذين يتوجهون إلى ميناء «المدينة» شمالاً. غير أنّ لندن انتهكت المعاهدة عام 1949م حين أعلنت أنّ هذه الجزر جزء من ممتلكاتها الإمبراطورية. واستمرت الحال حتى الثلاثين من تشرين الثاني/ نوفمبر 1967م، حيث آلت سيادتها إلى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. وكانت زيارتي لها بمثابة تدشين لعهد السيادة اليمنية الجنوبية على الجزر.

فور وصولنا إلى الجزيرة صباح الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر، اتجهنا صوب دار الشعب، تلك الدار التي كان يحلّ فيها الحاكم البريطاني، لنرتاح ونُعدّ برنامج العمل. وفي المساء عقدنا اجتماعاً مع المسؤولين في الجزيرة، بحثنا فيه الأوضاع السياسية والعسكرية ومتطلبات الجزيرة من الخدمات العاجلة. وفي صباح اليوم الثاني قمتُ مع فريق العمل بزيارة تفقدية لعدد من قرى الجزيرة. وما زلتُ أتذكر أنّ امرأة قروية كادت تشارف على الموت جراء نزف تتعرض له من ولادة عسيرة، فقام المساعد الصحي والممرض اللذان كانا في قوام الفريق بواجب الإسعاف الفوري لها، وأنقذاها من الموت المحقَّق، وقد تساءلتُ في نفسي:

كم من أبناء الجزيرة مروا بمثل هذه الحالات، فقضوا نحبهم بسبب غياب الخدمات الصحية، ولم يجدوا من ينقذهم؟

اتخذنا، في هذه الأثناء، قراراً بالشروع في توسيع الخدمات الصحية في الجزيرة دون إبطاء، وإعادة بناء محطة تقطير المياه التي توفّر مياه الشرب الصحية للمواطنين وتشغيلها، وكان البريطانيون قد هدموا تلك المحطة وعرضوا محتوياتها وأنقاضها للبيع، قبل أن يرحلوا عن الجزيرة. وكنا قد قررنا أيضاً بناء مدرسة لتعليم الأطفال.

وفي ختام تلك الزيارة، عقد الوفد اجتماعاً مسائياً بهدف تقويم الجولة بصورة عامة، وإيجاد السبل الكفيلة بمعالجة مشكلات هذه الأجزاء من بلادنا اليمنية، والتخفيف من معاناة سكانها. وتوصلنا إلى اقتراح أولي يقضي باعتماد تقسيم إداري، تكون بموجبه جزيرة «ميون» عاصمة لمحافظة الجزر، لأهمية موقعها الاستراتيجي.

وفي مساء اليوم التالي، 17 كانون الأول/ ديسمبر، أقامت القيادة المحلية للجبهة القومية مهرجاناً جماهيرياً في جزيرة كمران، ألقيتُ فيه كلمة تناولت أهمية تطوير الجزيرة والنهوض بها، باعتبار أنّ هذا من مهمات الثورة إنمائياً ووطنياً. وأشرتُ إلى أنّ عملية التطوير والإنهاض لا يمكن أن تتحقق دون مشاركة أبناء الجزيرة فيها.

«طارت» محافظة الجزر

كانت هذه بعض أفكارنا، وأحلامنا، وأمنياتنا. لكن بعد ساعات من اختتام المهرجان، وفيما نحن نعدّ العدة للعودة إلى عدن حتى نضع جميع المعنيين في صورة الحالة التي

تعيش فيها الجزر، حدث ما لم يكن في الحسبان. صدر قرار بتعييني محافظاً للمحافظة الثانية (لحج)، بعد أسبوعين فقط من قرار تعييني محافظاً للجزر!! لقد فوجئتُ بإذاعة عدن وهي تذيع مراسيم جمهورية، بينها المرسومان رقم 19 و20 بتاريخ 17/ 12/ 1967م، اللذين يقضيان بإلغاء محافظة الجزر وإلغاء تعييني محافظاً للجزر، والأمر بتعييني محافظاً للحج، ثم تلقيتُ برقية عاجلة من فيصل عبد اللطيف، يطلب مني فيها العودة فوراً والالتحاق بالمركز الجديد الذي عُهد به إليَّ.

شعرتُ بالمرارة وبالأسى لهذا القرار، رغم أنّ موقع العمل الجديد بالنسبة إليّ كان أفضل، مقارنةً بحياة الجزر وما يرتبط بها من مشقّات، ذلك لأني أحسستُ بأنّ الفرصة لتكوين تصورات حيّة عن الجزر والظروف التي تعانيها، وسبل الانتقال بها إلى الحياة الجديدة اللائقة، قد تضاءلت الآن.

كانت رحلة العودة من كمران مليئة بإحساس الخيبة، وكان هذا الشعور يلفّ جميع زملائي في الوفد، وأيضاً المواطنين في هذه الجزر. وطوال ساعات الرحلة، كنتُ أسترجع وقائع الزيارة، ولم أستطع التخلص من أجواء الألفة التي جمعتني بأبناء ميون وكمران، بل لم أستطع استبعاد صور الوجوه التي طالعتني هناك، وكانت مليئة بالرجاء في أن نقدم إليها مستلزمات العيش، حتى في الحدود الدنيا. وفضلاً عن ذلك، فإنّ الأسئلة التي تركتها المراسيم المذاعة ليلة البارحة تركت تأثيراً سلبياً على نفسيتي، حيث لم أجد تفسيراً لبعض هذه القرارات.

حالَ قرارُ تعييني محافظاً للمحافظة الثانية (لحج) دون استكمال زياراتي للجزر في المحيط الهندي، حيث أصدر رئيس الجمهورية قحطان الشعبي قراراً بتاريخ 17/ 12/ 1967م يقضي بتعيين محافظين جدداً للمحافظات الست[1]، هم:

1. أبو بكر شفيق، محافظاً للمحافظة الأولى (عدن).
2. علي ناصر محمد، محافظاً للمحافظة الثانية (لحج)
3. جعبل الشعوي، محافظاً للمحافظة الثالثة (أبين).
4. فضل محسن، محافظاً للمحافظة الرابعة (شبوة).
5. سالم علي الكندي، محافظاً للمحافظة الخامسة (حضرموت).
6. محمد سالم عكوش، محافظاً للمحافظة السادسة (المهرة).

1- المحافظة الأولى: عدن بئر أحمد – دار سعد – جزر كوريا وموريا – كمران – ميون – سقطرى.
المحافظة الثانية: لحج – الصبيحة – الحواشب – العلوي – ردفان – الضالع – الشعيب – حالمين – المفلحي.
المحافظة الثالثة: يافع العليا – يافع السفلى – العواذل – دثينة – العوالق السفلي.
المحافظة الرابعة: بيحان – العوالق العليا – الواحدي – المناطق الشمالية والغربية من حضرموت – الصيعر – بلعبيد – وادي دهر.
المحافظة الخامسة: حضرموت الساحل والداخل.
المحافظة السادسة: المهرة.

أسباب تسمية المحافظات بالأرقام

لم يكن الدافع والسبب الرئيس من وراء تسمية المحافظات بالأرقام المتسلسلة–من الأولى حتى السادسة–قربها أو بعدها الجغرافي من عدن العاصمة، كما قد يبدو من ترتيبها المتتابع وفقاً لذلك، لكن الأمر كان مختلفاً تماماً، ويتعلق بالأساس في تجنب الإشكاليات المحتملة التي قد يثيرها الاسم الذي سيُطلَق على هذه المحافظة أو تلك من المحافظات الست إذا ما حمل اسم منطقة بعينها من المناطق التي تتكون منها هذه المحافظات إدارياً (عدد من المشيخات والإمارات والسلطنات)، وستعدّه بقية المناطق مسخاً لها ولخصوصيتها، ولذلك كان لا بد من أخذ الأمر على محمل الجد، وجعل الرقم بديلاً للاسم حتى تنضج الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويتقوى بها ومعها النسيج الوطني للمجتمع الجديد لتُعاد تسميتها بأسماء تاريخية دالّة في كل محافظة، وهذا ما حصل في وقت لاحق عندما أصدرنا قراراً بتسمية كل محافظة بالاسم الذي استقرت عليه الآن (عدن – لحج – أبين – شبوة[1] – حضرموت – المهرة)، وقد انسحبت التسمية بالأرقام على التي تتكون منها كل مديرية من مديريات كل محافظة، والتي بدورها منحت التسمية الجغرافية حيث قُسِّمت كل محافظة إلى مديريات شمالية وشرقية وجنوبية وغربية... إلخ، ما عدا عدن التي سُمِّيت مديرياتها باسم دالّة: مديرية الميناء – مديرية الشعب – صيرة... إلخ.

غير أني أستعيد بالذاكرة زيارتي لجزيرة سقطرى بعد نحو خمسة أعوام من زيارتي الأولى للجزر العائدة إلى السيادة اليمنية.

كان ذلك في عام 1972م، حين أُنيطت بي مهمات رئاسة مجلس الوزراء، وكان برفقتي مجموعة من الوزراء ومن المسؤولين الحكوميين وبعض القيادات الحزبية والعسكرية.

سقطرى... جزيرة الأساطير والقواعد الوهمية



شجرة دم الأخوين





الشاطئ الساحر والرمال الفضية في سقطرى

1– لم تذكر كلمة شبوة في التقسيم الاداري للمحافظة الرابعة ولكن جاءت هذه التسمية بعد اكتشاف الباحثة الفرنسية جاكلن بيرن لمدينة شبوة القديمة عاصمة حضرموت القديمة وقد زرتها أكثر من مرة أثناء عملية التنقيب واطلعت على نتائج عمل البعثة ومن ضمن ما اكتشفته: القصر الملكي، قصور النبلاء، أواني وقدور من النحاس، قطع من الرخام، قطع من العملات والنقود التي صكت في المملكة منقوش عليها رسوم لوعول وعقود عنب، وكثير من اللقى التي تدل على قيام مملكة حضارية مزدهرة في شتى مناحي الحياة. ولهذا أطلقت على المحافظة الرابعة تسمية شبوة وذلك تخليداً لشبوة الحضارة والتاريخ.



منذ أن قطع رحلتي إلى الجزر في كانون الأول/ ديسمبر 1968م قرار مفاجئ بتعييني مُحافظاً للمحافظة الثانية، وأنا في شوق جارف إلى جزيرة الأساطير والسِّحر واللُّبان والنشأ والزباد و«دم الأخوين» والأشجار النادرة، جزيرة سقطرى، التي لم أستطع مواصلة رحلتي إليها بسبب ذلك القرار غير المتوقع. تلك الجزيرة التي تتمتع بموقع استراتيجي في المحيط الهندي والقرن الإفريقي وخليج عدن، ويعمل أهلها في رعي الإبل والأبقار والأغنام، وفي صيد الأسماك. ومن الناحية التاريخية، كانت سقطرى على صلة بقدماء اليونان والرومان الذين تركوا خلفهم بعض السمات المميزة للعرق الأبيض المتوسطي والعربي والعرق الزنجي والكنائس، بينما يذكر المؤرخون أنهم يعودون بالنسب إلى بطون قضاعة مهرة، وهو مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف بن مالك بن قضاعة، وكانت الجزيرة مطمعاً للإغريق والرومان والفرس، واحتفظت بأهميتها التاريخية منتجةً للبقول واللبان و«دم الأخوين»، واهتمّ بها الأوروبيون بعد اكتشاف طريق الرجاء الصالح، وغزاها البرتغاليون والبريطانيون.



قط الزباد تتركز في مؤخرته غدة دهنية
تنتج مادة عطرية تستخدمها النساء في اليمن

كان سُكان الجزيرة الطيبون قد أعلنوا تأييدهم للدولة الجديدة التي وُلدت في عدن وجنوب اليمن في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967م، ورفع سعيد عمر العكبري علم الجبهة القومية في سماء الجزيرة.

بموجب قرار جمهوري، أُلحقت الجزيرة ببقية جزر الجمهورية في مديرية واحدة أُطلق عليها (مديرية الجزر)، يديرها مباشرةً مجلس الوزراء في عدن. كنتُ الآن بحكم منصبي رئيساً للوزراء، وبموجب تكليفي عام 1971م، مسؤولاً مباشراً عن هذه الجزر، بما في ذلك جزيرة سقطرى النائية في المحيط الهندي. وبعد ذلك، أصبحت منطقتا العبر وثمود تابعتين لمجلس الوزراء، لإعطاء الاهتمام الكافي بهما.



سلطان المهرة وسقطرة في جلسة شاي مع أحد المستشارين الإنكليز

لا أدري كيف تحدث بعض المُفارقات العجيبة، لكنها تحدث. رحلتي الأولى إلى الجزر في كانون الأول/ ديسمبر 1967م كانت على ظهر زورق بحري صغير اسمه «الغزال»، وهو مما ورثته البحرية اليمنية بعد الاستقلال عن «بريطانيا»، لكن قبطانه كان بريطانياً، وقد طُرد مع البحارة والطيارين البريطانيين عندما اتخذ وزير الدفاع حينها، علي سالم البيض، قراراً خاطئاً دون علم الرئيس قحطان الشعبي، وكان أثره سلبياً على قوات البحرية والطيران، وعلى استمرار توريد قطع غيار الأجهزة والمعدات للقوات المسلحة، التي تركتها لنا بريطانيا عند انسحابها!

أما هذه المرة، في نهاية آذار/ مارس 1972م، فقد كان بانتظاري على رصيف الميناء في عدن بارجة سوفياتية، أو سفينة إنزال كما يُقال، وهي واحدة من سفن الأساطيل السوفياتية التي تجوب البحار والمُحيطات جنباً إلى جنب مع الأساطيل الأميركية والفرنسية والبريطانية التي يمتدّ نِطاقُ نفوذها إلى ما وراء البحار، وكذلك تمتدّ مصالحها.

وفيما كنتُ أتلقى التحية من حرس الشرف السوفياتي بملابسهم الجميلة والأنيقة، تذكرتُ ارتباكي الأول يوم اصطفّ حرس الشرف اليمنيون على ظهر «الغزال» لتحيتي، ونحن في بداية رحلتنا إلى كمران وميون وغيرهما. الآن زال الارتباك، وصارت هذه المراسم جزءاً طبيعياً من حياتي الرسمية، تصادفني في كل مكان أذهب إليه.




زيارة البارجة الروسية في ميناء عدن

كل شيء جميل ومرتَّب وأنيق في هذه البارجة الكبيرة. غرف النوم، الصالونات، الردهات، الحمامات، المُوسيقا، الخدمة الممتازة. وفوق هذا، فالسفينة مجهزة أفضل تجهيز بأحدث الأسلحة، ولا يمكن أن تقارَن من قريب أو بعيد بمركبنا الصغير المتواضع الإمكانات الذي أقلّنا إلى الجزر في أول رحلة لي إليها.

لكننا، على طريقتنا اليمنية، أدخلنا عنصراً غريباً إلى هذه الباخرة للمرة الأولى في حياتها، وحياة الأسطول السوفياتي أو أي أسطول آخر في العالم، «القات!»، ما أثار دهشة قبطان الباخرة وضباطه وبحارته.

كان رفاق رحلتي هم: صالح مصلح قاسم، علي باذيب، علي صالح عباد، محمد صالح مطيع، علي سالم البيض، ومحمد سليمان ناصر، وكانوا قد اتخذوا لهم مواقع ومتكآت، وأخذوا في مضغ القات، فدخل علينا أحد الضباط الروس ليُفاجأ بما يجري على ظهر سفينته التي ترفع العلم الأحمر وتحمل شعار الاتحاد السوفياتي، المطرقة والمنجل. لا شك في أنّ المنظر بدا له غريباً وأثار دهشته، وربما أثار تأففه وهو يرى «قيادة» اليمن الديمقراطية تمضغ أعشاباً خضراء، ولم يكن ليقنعه حديث البعض عن أهمية هذه الشجرة «الملعونة» التي تأكل المال والصحة والرجال وقوت العيال، وأنها ستبقى إحدى ركائز التخلف المرغوبة اجتماعياً–مع الأسف الشديد–والمدعومة بقوة الرغبة التي تولّدها نشوة القات الجاذبة والخادعة كذلك لدى متعاطيها.

وقد سأل جادّاً:

لماذا لا تحاربونها وتمنعونها في بلادكم أيها الرفاق الثوريون؟!

لكنه في تلك اللحظة لم يحظَ بجواب من أحد، وكأنه يؤذّن في مالطا؛ إذ كان الجميع مستغرقين في نشوة القات، فاضطر الضابط الروسي إلى الخروج وهو لا يزال يحمل ذات الدهشة.

وبمجرد خروجه، قال صالح مصلح، وهو يحلّق في الفضاء البعيد وينفث الدخان:

– آه، لو يعطوا لي حكم الكرملين... بس 24 ساعة!

– فسأله أحدنا:

- ماذا كنت ستفعل؟!
قال وهو يتصنّع هيئة جادة:
- كنت اتخذت أخطر القرارات في تاريخ اليمن وفلسطين وعُمان.
وأضاف:
- أول قرار سأتخذه، دعم اليمن الجنوبي عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وسأسلّح جيشكم أيها الرفاق اليمانيون بأحدث الأسلحة حتى تتحقق الوحدة اليمنية، وتتحرر فلسطين، وننصّب علي البيض حاكماً على ظفار!

ضحكنا جميعاً، فقد كنا نعرف أنّ هذه واحدة من مزحات صالح مصلح الذي أخذ يتقمص الآن دور حاكم الكرملين تحت نشوة القات من ناحية، وشعوره بأنه فوق بارجة سوفياتية حربية تابعة للأسطول السوفياتي الجبار.

السفينة العملاقة تنطلق بسرعة 26 عقدة، البحارة يتحركون كالنمل في دقة ونظام ومثابرة، اللون الأزرق يرسم لوحته على المكان، زرقة السماء وزرقة البحر في ألفة جميلة وحميمة، لم يبدّدها سوى صوت طائرة حربية فرنسية أقلعت من إحدى القواعد الفرنسية في جيبوتي، وأخذت تحلِّق فوق بارجتنا التي وُضعت في حالة الاستنفار القصوى التي أعلنها قائد السفينة تحسباً لأيّ موقف مفاجئ، إذ توجهت أسلحة الدفاع الجوي نحو الطائرة الفرنسية المحلِّقة التي تراقب تحركها وتحركات الأسطول البحري السوفياتي. واستمرّ هذا الوضع مدة نصف ساعة تقريباً، اختفت الطائرة بعدها، ومعها حالة الاستنفار المعلنة.

تنفّس الجميع الصعداء بعد أن اختفت نذر المواجهة المحسوبة!

بعدها بقليل غربت الشمس، واختفت في قلب المحيط الأزرق الشاسع المترامي الأطراف، بينما استمرت البارجة العملاقة تمخر عباب البحر باتجاه الجنوب الشرقي، وأخذ بحارتها المتعددو القوميات من بلاد السوفيات المترامية الأطراف يستعدون لحفلة فنية ورقصات متعددة الألوان، كالقوميات التي ينتمون إليها تكريماً لنا، وفد اليمن الصديق.

كان هؤلاء البحارة الشُّبان من مختلف القوميات والجنسيات يلتفون حول فكر لينين، ويأتمرون بأمر الكرملين، ويخوضون تجاربهم الأولى في المياه الدافئة، في هذا المحيط المليء بالأساطيل والسفن الحربية والغواصات وحاملات الطائرات.

بعد جلسة القات، التي أعقبها حفل البحارة الفني ورقصهم العنيف خلدنا إلى الراحة، ولم نحسّ بالتعب والإرهاق اللذين اجتاحانا في رحلة «الغزال» إلى ميون وكمران وجزر حنيش، فهذه السفينة العملاقة لا تهزّها الأمواج، ولا تؤثر فيها الرياح.

لم نستيقظ إلا في صباح اليوم التالي على كذبة أبريل! وقد هندس الكذبة و«فبركها» الرائد أحمد صالح حاجب، الذي دخل على قائد سلاح الطيران في غرفته وقال له دون أن يبدو على وجهه أو هيئته أنه يمزح:

- مطار عدن أُحرق، والطائرات كلها انتهت، والضباط والجنود ماتوا.

قال هذا وخرج مسرعاً، تاركاً قائد الطيران أحمد عباد، وهو رجل طويل ووسيم في حالة ذهول كامل، وأخذ يصيح وهو يلبس ملابسه العسكرية على عجل: «واهابوي... إيش بانقول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع (يقصدني)، وكيف نخبره بهذا الخبر المزعج؟! لازم أعود إلى عدن فوراً... فوراً!

أحمد حاجب، الذي كان مستشاري العسكري، والذي تلقى علومه العسكرية في لندن، وكان من زملاء دفعته العقيد معمر القذافي، ترك أحمد عباد على هذه الحالة من الارتباك والهذيان، وجاء إلى جناحي ليخبرني بالمقلب الذي «شرَّبه» لقائد سلاح الطيران الذي لم يسمع في حياته عن شيء اسمه كذبة أبريل، وعندما تلقى نبأ احتراق الطائرات والمطار صدقه على الفور، وجاء مهرولاً إلى الجناح الذي أسكنه في البارجة. وبعد أن أدى التحية العسكرية قال:

– معي لك خبر مزعج من الصباح يا سيدي.

قلت له وكأني لا أعرف شيئاً مما حدث له:

– ماذا حدث؟! هل احترقت السفينة هل مات أحد... قُتل؟!

قال أحمد عباد: لا يا سيدي، أكبر وأخطر! سلاح الطيران انتهى، واهابوي إيش بانقول للعالم؟!

نحن تعبنا وبنينا السلاح، و... والثورة المضادة قاموا بإحراقه وتدميره!

حاولتُ أن أهدئ من روعه، ودعوته إلى الجلوس. لكنّ القلق لم يغادره، فأخذ يحكّ ذقنه وهو يفكر في طريقة يعود بها إلى عدن ونحن وسط المحيط. وسأل:

– هل عندهم في الباخرة طائرة هيليكوبتر تقلّني إلى عدن؟!

قلت له مازحاً:

– هذا الموضوع يحتاج إلى قرار من الكرملين!

وابتسمتُ.

قال لي مستغرباً هدوئي:

– كيف تبتسم والدنيا، وامطائرات (الطائرات) راحت وشقانا راح؟!

قلت له:

– لم يحترق شيء. إنها كذبة أبريل[1]، وحاجب يمزح معك.

1- يحتفل العالم في الأول من نيسان/ أبريل من كل عام بعيد الكذب، فيطلق الناس الشائعات والأكاذيب. وحول نشأة فكرة المناسبة، يقول البعض إنها تقليد أوروبي حين قرّر الملك الفرنسي شارل التاسع في عام 1564 تغيير موعد احتفال رأس السنة من 21 آذار/ مارس إلى الأول من كانون الثاني/ يناير. أما زوجته ماريا، فقد كذبت على زوجها بأن أرسلت إليه رسالة من امرأة تحدّد له موعداً، وعندما ذهب الملك إلى الموعد وجد زوجته الملكة بانتظاره ومعها الحاشية. وهناك رواية تقول إنّ كذبة نيسان تعود إلى أصل هندي، حيث كان الهنود يودعون أحد الأعياد بالأكاذيب. وفي روسيا تقول الرواية إنّ القيصر بطرس الأكبر

قال ثائراً:

– إيش من كذبة هذه؟ هذه كذبة كبيرة وخطيرة وأحمد حاجب لازم يتحاكم. كان بايوقف لي قلبي!!

أخذت السفينة تقترب من جزيرة سقطرى[1].



جزيرة الأحلام والأساطير والحوريات ودم الأخوين[2] والنباتات النادرة[3].

لم يكن بوسع هذه السفينة العملاقة أن تقترب من الشاطئ كثيراً، لئلا ترتطم بالصخور، ولم يكن هناك ميناء ترسو فيه، فرست بعيداً، وانتقلنا نحن على متون القوارب، ومن القوارب انتقلنا على أكتاف البحارة الذين كانوا ينزلون إلى شواطئ الجزيرة لأول مرة في مهمة إنسانية لمساعدتنا في هذه الرحلة، وفي هذا المكان الذي نزل فيه الغزاة البرتغاليون قبل أكثر من 500 عام.

هذه هي جزيرة الأحلام التي يقال إنها موطن الطائر الخرافي العنقاء[4]، طائر الرُّخ الذي حمل السندباد بمخالبه وطاف به في العديد من أقطار العالم، والتي شغلت الدوائر الغربية وإعلامها طوال سنوات في حربها الباردة مع موسكو، زاعمةً أنها قاعدة لهم.

أشعل في عام 1719 النار في قبة عالية، وعندها خاف الناس وهربوا، وأخذ الجنود يوقفونهم ويقولون لهم إن الآن هو الأول من نيسان. وفي بريطانيا هو يوم المجانين والمقالب الصباحية، وكذلك الأمر في اسكوتلندا والمكسيك.

1- مساحتها 3600 كم مربع، وطولها 115 كم، وعرضها 35 كم، وارتفاع أعلى قمة 1428 متراً فوق سطح البحر، وبالقرب منها تقع جزيرة الأخوين سمحة ودرسة.

2- Dragons Blood وتعني حرفياً دم التنين، وهي بالعربية «دم الأخوين».

3- تقع جزيرة سقطرى في الجهة الجنوبية للجمهورية اليمنية قبالة مدينة المكلا، وتبعد عن الساحل اليمني نحو 300 كم. تبلغ مساحة الجزيرة 3650 كم2.

4- «هذا طائر عربي شهير بحجم النسر، حول عنقه ريش في غاية الروعة، وكل جسمه أرجواني اللون، ما عدا ذيله، فإنه لازوردي، رغم أنه تتداخل مع الريش مساحات وردية، ويزدان العنق بعرف، والرأس بذؤابة من الريش، ويفرغ نفسه للشمس، وحين يتقدم به العمر يبني عشاً من القرفة وأغصان اللبان المتشبعة بالروائح العطرية، ثم يجلس فيه ويموت، وتتكون من عظامه ومخه المتجمد دودة صغيرة تنمو وتتحول إلى طائر صغير، ويطير طائر العنقاء فقط حين يموت والده».

المرجع كتاب سقطرى للمؤلف فيتالي ناؤومكين.

– لا ميناء هنا، ولا مطار، ولا طرقات، ولا كهرباء، ولا ماء، ولا مدارس، ولا مستشفيات، ولا وسيلة واحدة من وسائل الحياة العصرية... فكيف تصبح قاعدة سوفياتية؟!

استقبلَنا أهالي الجزيرة والمسؤولون فيها استقبالاً حافلاً وحارّاً جداً.

هذه هي الزيارة الأولى التي يقوم بها مسؤول كبير من عدن لجزيرتهم التي شغلت العالم ولا تزال.

بعد الاستقبال، ركبنا سيارة جيب «لاند روفر» بصحبة مأمور جزيرة سقطرى وعدد من المسؤولين، متجهين إلى عاصمة سقطرى، حديبو. انطلقت بنا السيارة في طريق صخري، وتصاعدت أعمدة الغبار، ثم اجتازت بنا طريقاً مستوياً حيث تنمو أنواع غريبة من الأشجار ذات الارتفاع المنخفض والأغصان الملتوية المجردة من الأوراق تقريباً. بلغنا مضيقاً جبلياً، وهناك ودّعنا مرافقينا، وكان علينا الصعود بعد ذلك سيراً في منحدر شديد. استغرق صعودنا أكثر من نصف ساعة، حتى وصلنا إلى حيث تعمل مجموعة من عمال الطرق في إنجاز الطريق الترابي الذي سيربط حديبو بموري. شاهدتُ العرق يتصبّب من رفاق الطريق، وثيابهم مبلّلة وهم يلهثون من العطش والتعب، وبعضهم لم يقوَ على السَّير والصعود في مثل هذه الجبال والصخور، وكانت الشمس تظهر وتختفي وسط السُّحب التي كانت تغطي جبل حجهر الشامخ. بعد ذلك ركبنا السيارات التي كانت في استقبالنا مع عدد من المواطنين والمسؤولين من العسكريين والمدنيين، وقد كان عدد السيارات في الجزيرة لا يتجاوز ثلاث سيارات، ويعتمد المواطنون في تنقلاتهم على الجمال والحمير، وبقي أمامنا أكثر من نصف ساعة، قطعناه في تصدعات جبلية متقطعة تعلو وتنخفض، وهنا جلاميد صخرية كبيرة تغطي ساحل البحر المرتفع.



حديبو الآن



حديبو عام 1923

ها نحن الآن في حديبو[1] عاصمة سقطرى، وهي في الحقيقة بلدة صغيرة تحتشد فيها البيوت ذات الطبقة الواحدة التي بُنيت جدرانها من الطين، وفي أزقتها الضيقة لا نشاهد الناس تقريباً. من هنا نبدأ رحلتنا في ماضي سقطرى وحاضرها.

وجدنا الحياة البكر في قشرتها الأولى: بيوت قليلة متناثرة مبنية من الطين والحجر وسعف النخيل الذي ينتشر على مساحات واسعة، ويمتدّ حتى شواطئ الجزيرة، فتغسل مياه البحر جذوعه في عناق حميم، بينما أسراب الذباب وأكداس البعوض تنتشر فوق مياهها الراكدة، فتنقل إلى سكانها الملاريا وأمراضاً أخرى، ونادراً ما يعود الزائر من غير أن يصاب بواحد من هذه الأمراض.

هذه الجزيرة، سقطرى، احتلّها البرتغاليون والبريطانيون، لكنهم لم يتركوا فيها أي شيء يمكن التاريخ أن يذكّرهم به. غير أنني علمتُ أن كنائس يونانية قد بُنيت هنا بالقرب من حديبو، كما جاء في كتاب الضابط والكاتب البريطاني جاكوب «ملوك شبه الجزيرة».

ومن الغريب أننا لم نجد في الجزيرة فُندقاً ولا نزلاً، أو حتى لوكاندة للمبيت، ولا دار ضيافة أيضاً، فأخذونا إلى منزل صغير تدلّ هيئته على الفقر. وقيل لنا–ويا لدهشتنا!–إنه قصر السلطان أحمد بن عبد الله بن عيسى بن أحمد بن سعد بن عفرار، سلطان سقطرى والمهرة، والذي حكمت اسرته سقطرى من 1482 حتى قيام الدولة في الجنوب!



السلطان عيسى بن علي آل عفرار سلطان المهرة وسقطرى

افترشنا الأرض، ونمنا على سطح المنزل، لكننا حرصنا على أن نلتحف جيداً خوفاً من البعوض والملاريا المؤكدة التي تنتج من لسعه. وككل مكان، لم يكن في البيت ماء ولا كهرباء.

في الصباح، زرنا الدوائر الحكومية والمدرسة الابتدائية والوحدة الصحية، المؤسستين الوحيدتين بعد 129 عاماً من الاحتلال. حرصنا على التقاء المواطنين. وزرتُ مركز الشرطة

1- علي باذيب، صالح مصلح، محمد سعيد عبد الله محسن، أحمد صالح حاجب، أحمد عباد، وآخرون.

الذي تقع في أسفله غرفة صغيرة هي سجن للمعتقلين، وفي مقدمتهم سلطان المهرة وسقطرى نفسه.

هذا السلطان هو عيسى بن أحمد، سلطان سقطرى والمهرة، وهو من سلالة القائد العربي محمد بن عامر بن طوعري بن عفرار[1] الذي تصدى هو ومقاتلوه لأول محاولة استعمارية للجزيرة، وقد أبلى بلاءً حسناً حتى استُشهد مع أكثر من مئة وخمسة وعشرين مقاتلاً رفضوا الاستسلام والهدنة مع العدو، ولم يبقَ منهم إلا رجل أعمى بقي مختبئاً في أحد أركان القلعة، وعندما أمسكوا به قال لهم: إنني أرى شيئاً واحداً، هو الطريق المؤدي إلى الحرية. ويعترف البرتغاليون بأنها أسوأ تجربة في حروبهم الخارجية بعد أن قُتِلَ عدد من جنودهم وضباطهم بالسيوف والرماح والحجارة في 13 كانون الأول/ يناير 1507م، وقد حوّلوا مسجد مدينة السوق إلى كنيسة، وقلعتها إلى قلعة القديس ميخائيل، ولم تصمد قواتهم أمام الحصار والمقاطعة التي فرضها عليهم السكان، والوباء الذي فتك بها في هذه الجزيرة، وقد حلّت لعنة سقطرى على الغزاة البرتغاليين والفرنسيين والبريطانيين وغيرهم.

حرصتُ على أن أسألهم عن الأسباب التي أدت إلى اعتقالهم، وأمرتُ بالإفراج عنهم. وتوقفتُ عند شخص قصير يلبس إزاراً (فوطة) وسألته عن أسباب اعتقاله، فأجابني: (محكوم). كررتُ السؤال، فردّد الكلمة ذاتها وهو خائف ومرتبك، وشعرتُ بأنه مقتنع بسجنه الصغير داخل السجن الكبير في جزيرة سقطرى.

كانت الجزيرة تعيش صوراً من التخلف يعجز اللسان عن وصفها، وليس القول إنها ما زالت في عهد القرون الوسطى مبالغاً فيه، ليس فقط في مجال انعدام العمران والمدنية، بل تبدو ملامحه ظاهرة في حياة الناس البدائية أيضاً، وطبيعة علاقاتهم ومستوى معيشتهم. فقد كانت جميعاً شبيهة بما أوردته كتب التاريخ والأسفار عن مجاهل العالم المنسيّة الغارقة في ظلام القرون السحيقة... إنها الحياة البدائية بلا تجميل!

سقطرى، التي كانت جزءاً من سلطنة المهرة، استُخدمت حتى قبيل انتصار ثورة 14 أكتوبر معسكراً لتدريب فلول المرتزقة الأجانب الذين يُزَجّ بهم في الحرب الأهلية في شمال الوطن إلى جانب الملكيين. وكانت فضلاً عن ذلك منطقة أو محطة مهمة ضمن استراتيجية الغرب الخاصة بشبه جزيرة العرب وشرق إفريقيا وشرق السويس، ولم يفكر البريطانيون في استخدامها للأغراض العسكرية البحرية، بسبب استحالة الوصول إليها من طريق البحر طوال ستة أشهر من السنة، هي أشهر الجَزر في لعبة البحر الأبدية: (خلال المدّ والجَزر تنقطع المواصلات الجوية والبحرية أثناء هبوب الرياح القوية، وقد حدثت حادثتان شهيرتان: الأولى مع الأستاذ عبد الله محيرز، عند زيارته للجزيرة، حيث غادرت

1- هو نائب والده السلطان المهري عامر بن طوعري بن عفرير، الذي حكمت أسرته المهرة وسقطرى حتى عام 1967م، ومن سلالة أسرته السلطان الأعمى الذي رفض بيع سقطرى للكابتن هنس عام 1834.

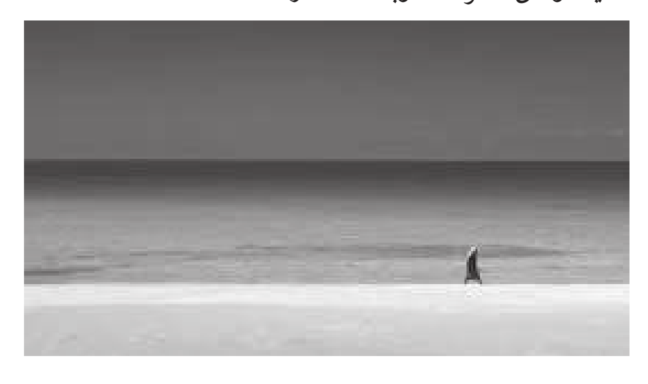
طائرته، فلم يتمكن من السفر لانقطاع المواصلات، فبقي ولم يسافر لأكثر من شهر، وألّف كتاباً في هذه الفترة عن الجزيرة. والأخرى مع المستشرق الروسي فيتالي ناؤومكين، الذي أيضاً علق في الجزيرة لأكثر من شهر، فألّف كتاباً عنها وتعلّم اللغة السقطرية، وقد شاهدتُه وهو يتحدث اللغة السقطرية في مدينة حديبو، وشاهدته يفرك قطعة من الخشب بأخرى، لتوليد النار بالاحتكاك قبل اختراع الكبريت. هذان العالمان استفادا من وقتهما بدراسة اللغة وتأليف الكتابين اللذين أشرنا إليهما آنفاً، ولو كان أحد آخر غيرهما، لاهتمّ بصيد الظباء والوعول والماعز وغيرها من الحيوانات النادرة في الجزيرة.

لا يتكلم المواطن في جزيرة سقطرى لغة محددة، بل ما زال يتفاهم بما اصطاده من اللغات القديمة دون أبجدية محددة، وقد أُطلق عليها افتراضاً اسم «اللغة السقطرية»، واكتُشف أنها فرع عشوائي للغة الأمهرية (الحميرية).

ولا شك في أنّ الثورة عُنيت بدرجة أساسية بإحلال اللغة العربية في الجزيرة ضمن برنامج بعيد المدى ينطلق-قبل كل شيء-من أهمية تيسير التعليم لأبناء الجزيرة من الأطفال والشبان من الجنسين.

حين وصلنا إلى حديبو العاصمة، عرفنا أن افتراضات التخلف، والكلام عن الظلام الذي يلفّ الجزيرة شيء، والواقع شيء آخر. إنه صورة مخيفة لا يمكن محوها دون قيام حملة استثنائية من البناء والتمدين والعمل الميداني المضني. إنّ ما نراه يفوق كل تصور: لا ميناء، لا طرق، لا أبنية. لا مياه للشرب، لا كهرباء، لا وحدة صحية. لا فسحة صالحة لإنزال طائرة، ولو خفيفة. لا هيئة تتولى تنظيم الحياة، أو على الأقل تنظيم أعمال الصيد. وفضلاً عن هذا كله، لم يكن ثمة في الجزيرة سوى سيارتين حكوميتين، كما أشرت آنفاً، لا طرق معبدة-أو حتى مستوية-تمكّنهما من الانطلاق خارج دائرة العاصمة والوصول إلى مناطق أخرى في الجزيرة!

كانت مهمة الوفد الأولى تقضي بوضع خطة عملية للنهوض بالجزيرة، خطة تولي الزراعة وصيد الأسماك أهمية خاصة، وتعمل في الوقت نفسه على إنشاء المدارس ومشاريع المياه والوحدات الصحية، وشقّ الطرقات وبناء المطار.



مياه الجزيرة مناسبة لمعيشة أجود أنواع الأسماك وتكاثرها في المحيط الهندي، وكنا نشاهدها بالقرب من الشواطئ، من شدّة نظافة البيئة والماء والرمال البيضاء والزرقاء. وأتذكر أنني كنتُ في رحلة حول الجزيرة بالطائرة العمودية، وشاهدتُ من الجو سرباً من الأسماك يسبح في المياه، وقد انصبّ اهتمامنا–فيما بعد–على تطوير الثروة السمكية، بدءاً بإقامة ميناء للصيد في الجزيرة وثلاجات لخزن الأسماك. غير أنّ المشروع تعثّر ولم يرَ النور، بسبب الصعوبات التي واجهها الجانب السوفياتي في تحقيق ذلك. تُرى، كيف صَدَّقَ البعض أن السوفيات شيّدوا في الجزيرة قواعد عسكرية، فيما هم عجزوا عن بناء رصيف لاصطياد الأسماك فيها؟! وأتذكر أننا اضطررنا حين ازداد الحديث عن وجود قواعد سوفياتية في الجزيرة إلى أخذ رجال السلك الدبلوماسي الأجنبي في عدن ورجال الصحافة والإعلام الأجنبي والمحلي إلى الجزيرة للتأكد من صحة نفينا تلك الشائعات، ولكنها الحرب الباردة بين القطبين التي كانت تؤجّج هذه الادعاءات!

وفي سقطرى إحدى أندر النباتات في العالم، هي شجرة «دم الأخوين» السخية في انتشار أغصانها على رقعة واسعة من الفضاء، وكأنها تستوقف المارة لتتحدث عن ماضي هذه الأرض المنسيّة الزاخرة بالثروة والعطاء، وهي شجرة معمَّرة يبلغ ارتفاعها أكثر من ثلاثة أمتار، سميكة الجذع والفروع، ثنائية التفرع، وتتكون أوراقها السيفية الحادة في نهاية الفروع، وتوجد الأزهار في عناقيد زهرية متفرعة في نهايات الفروع أيضاً. وأجزاء الزهرة محاطة بغلاف زهري مكوَّن من ست فلقات، والثمار لُبيّة كروية الشكل تحوي بذرتين أو ثلاث بذرات.

تنمو الشجرة طبيعياً على ارتفاع 500 متر عن سطح البحر، كما هي الحال في بلدة مومي بالجزيرة، حيث يكثر انتشارها، وتبدو للناظر إليها من بعيد وكأنها مظلة مفتوحة، وقد ذكرها الهمداني في كتاب (صفة جزيرة العرب) لدى الحديث عن جزيرة سقطرى، فقال: «وبها دم الأخوين وهو الأبدع». ونوع جزيرة سقطرى فريد ولا يوجد في أيّ مكان آخر، ويسمونه هناك (الداراقونس). وهناك نوع آخر من الجنس نفسه، اسمه المحلي (العراب) ويوجد في المرتفعات الجبلية مثل لودر ومودية والجبال المحيطة بمدينة المكلا.





تحتوي شجرة دم الأخوين على عصارة فيها راتنج، هو المعروف بدم الأخوين، وهو سائل أحمر تفرزه الساق والفروع. يُجمَع الراتنج بآلة حادة من تجاويف يتجمع فيها ويُستخرَج بعد قطع جذع الشجرة. والراتنج الذي يتكون على الفروع بحجم الفصوص هو أحسن درجات المادة.

تدخل عصارة دم الأخوين في صناعة الورنيش، وفي صناعة الرخام، وفي صناعة المراهم، وحبر الطباعة وغيره. وفي سقطرى تزيَّن به جدران المنازل من الخارج، والأواني الفخارية.

أما فوائده الطبية، فيعتقَد أنه ينفع في علاج المغص بتذويب قدر ملعقة صغيرة ونصف من مسحوقه في كأس ماء، ولا تتناوله المرأة الحامل لأنه يسبب الإجهاض. وهو شديد القبض ويقطع النزف من أيّ عضو كان، ولهذا يستخدم مادة مطهرة تُدَاوَى بها الجِرَاح. وأسطورة دم الأخوين إشارة إلى أسطورة هندية يُحتمَل أن السقاطرة اتخذوا منها اسم دم الأخوين. وتذكر الأسطورة أنّ التنين كان في صراع دائم مع الفيل، فكان التنين يلفّ جسمه حول خرطوم الفيل ويعضّه وراء أذنه ويشرب من دمه، وفي إحدى المرات التوى التنين حول خرطوم الفيل وراح يعضّه ويشرب من دمه، فسقط الفيل الضخم على التنين فسحقه تحته، فاختلطت المادة التي خرجت من جسم التنين بدم الفيل. وهكذا جاءت تسمية الشجرة باسم دم الأخوين، أي إنه صراع الحياة والموت الأبدي. وربما دلّ هذا على أنّ الهنود كانوا يسكنون الجزيرة منذ ألفي سنة[1].

وفي الجزيرة أيضاً ألوف الأنواع من النباتات والحيوانات البرية[2]، مئات منها تُعَدّ غريبة وفريدة في العالم كله، كما حدثنا عنها الدكتور علي عوض، ومأمور الجزيرة آنذاك سالم

1- المصدر: تاريخ ما أهمله التاريخ لمحات من تاريخ جزيرة سقطرى لمحمد عبد الله بامطرف.

2- تتميز الجزيرة بتنوع نباتاتها التي تفوق 850 نوعاً من أشجار العنبر، إلى التين البري، إلى العناب وأنواع أخرى كثيرة ونادرة، منها شجيرات تحتاج إلى قرون لكي تنمو، وعلى ازهارها يتغذى النحل البري. ويُعَدّ العسل الأفخر والأغلى في العالم في الجزيرة، وهذا الإنتاج مهدَّد بالنهب والضياع، ويبلغ سعر الكيلو منه 180 دولاراً.

الحنكي، الذي كان يتغزل بالجزيرة وبناتها ذوات العيون الخضر والزرق[1] والشعر الأشقر، وبجبالها وأشجارها وطيورها النادرة.

تمتلك الجزيرة نباتات لا تكاد توجد إلا على ظهرها فقط، ولا يوجد لها مثيل. على سبيل المثال، يوجد 1390 نوعاً من الزهور التي تتميز عن مثيلاتها في جميع أنحاء الكرة الأرضية برقّتها وجمالها. ويبرز جمال الجزيرة في حياة العزلة التي تعيشها بعيداً عن إفريقيا وشبه الجزيرة العربية، ما أدى إلى مستوى فريد وغير مألوف من الاستيطان الحيوي على الجزيرة، إضافة إلى وجود أنواع من الزهور تختلف كثيراً عن الشكل التقليدي الذي نعرفه، مثل: «زهرة الببغاء والبطة والقرد والنمر» وغيرها من بديع أشكال الزهور.



إضافة إلى ذلك، تستهوي البعثات العلمية والسياحية تصوير الحياة الطبيعية في سقطرى، وتمايز المستوى الاجتماعي لسكان الجزيرة. وكان بعض المسؤولين في الجنوب يحاولون نقل الغراس إلى بعض محافظاتهم، بهدف اقتنائها في منازلهم، سواء في الريف أو المدينة، فرفضنا ذلك، لأنّ مثل هذه الأشجار-كما علمت-لا تعيش إلا في وطنها. وفي حزيران/ يونيو من عام 2018، حدثني عبد الخالق عبد المجيد (أحد المستشارين في ديوان أبو ظبي) عن أنّ بعض المسؤولين الإماراتيين الذين كانوا في سقطرى نقلوا إليه هدية من شجرة دم الأخوين، كغيره من المسؤولين، بهدف زراعتها في حديقته، فسألته: وماذا كان مصيرها؟ كبرت؟ طالت؟ فردّ عليّ: والله يا طويل العمر، إنها يبست ولم تتكيّف هذه النبتة مع جوّ الإمارات وتربتها. وفهمتُ من بعض المسؤولين أنها يبست أيضاً، وقلتُ له إنّ هذه النبتة

1- وقعت جزيرة سقطرى تحت الاحتلال البرتغالي في العصور الوسطى.

لا يوجد لها مثيل في العالم، ولا حتى في محافظات اليمن الجنوبي، لأنها لا تعيش إلا في موطنها سقطرى.

إضافة إلى هذه النباتات، يعيش في جزيرة سقطرى، وتحديداً في غربها، ماعز بري نادر الوجود، من صفاته السرعة الفائقة في الركض، ولديه حاسّة شمّ يستطيع من خلالها، وعن بعد، استشعار وجود جسم غريب في إطار منطقته وقدرته على تسلّق الجبال الشاهقة والمنحدرات الخطيرة. هذا الماعز البري اسمه بالسقطري (طحرر)، وكان أهل سقطرى يصطادونه قديماً بواسطة الشباك والحبال، وهو أحد الحيوانات المهدّدة بالانقراض.



ماعز الطحرر

جدير بالذكر أنّ الجزيرة صُنِّفَت كأحد مواقع التراث العالمي في عام 2008، ولُقِّبت بأكثر المناطق غرابة في العالم، نظراً للتنوع الحيوي الفريد فيها، ولأهميتها البيئية وانعكاسها على العالم.

غادرنا حديبو بالطائرة في رحلة قصيرة إلى جزيرة عبد الكوري[1] القريبة من سقطرى والتابعة لها، في محاولة لتكوين صورة شاملة عن حياة الجزر. وتعرفنا من هناك إلى أوضاع جزر أخرى متماثلة في المعاناة والتخلف، ومنها جزيرتا سمحا ودرسا، وجزيرة فرعون التي تقع على بُعد 20 كم من عبد الكوري. والجزيرة مخروطية الشكل، ولها رأسان جبليان، وهي مأوى للطيور، وجبلاها مكسوّان بذَرق الطيور الأبيض، فيبدوان من بعيد وكأنهما مغطيان بطبقة من الثلج.

1- طولها 32 كم، وعرضها 6 كم، وسكانها يعملون في الغوص بحثاً عن الأصداف واللؤلؤ، وفي صيد السلاحف والأسماك، ويصدّرونها إلى الخارج.



صورة لإحدى الآبار القديمة في جزيرة عبد الكوري،
ونرى أنها تُغطى بصدفة لحمايتها من التلوث وحماية المارّة من الوقوع فيه

كانت رحلتنا بالطائرة العمودية السوفياتية (إم 8). وفي الوقت نفسه، أشرفنا على تحميل سفينة بحرية صغيرة بمختلف المأكولات والملبوسات لمواطني سقطرى والجزر الأخرى. كان المعنيون من الوفد يتقدمون بحذر إلى مكامن اختباء المواطنين، فيضعون المأكولات والملبوسات في العراء، وينسحبون بعيداً عنها لمراقبة كيف يخرج أولئك السقطريون من مخابئهم ويأخذونها بشعور ممزوج بالخوف والذعر والحاجة لتلك الهبات، ويسرعون بها إلى الاختباء في جحور الجبال الوعرة. استغرقت هذه المحاولات طويلاً قبل أن يطمئن أولئك المواطنون إلى حسن نيات إخوانهم موفدي الثورة أو القادمين من «بر عرب» كما كانوا يسموننا.

أنت من بر عرب!؟

في جزر أخرى كانت الفرحة تعمّ المواطنين الذين هرعوا إلى الشاطئ لاستقبال سفينتنا، وأفرغوها بروح من الود والاعتزاز، ما بعث فينا الأسى أكثر مما بعث البهجة. كانوا يشيرون إلينا بكلمات غير مفهومة، منها «بر عرب»، وقد عرفنا أنها تعني عندهم اليمن الجنوبية، وأنّ جزيرتهم جزء منها.

تستعيد ذاكرتي الآن ذلك اللقاء العابر في عام 1967م مع أحد أبناء المهرة المغتربين في تانزانيا، حيث سألني: «من أين أنت؟»، فأجبته: «من جنوب اليمن»، فاستدرك قائلاً: «أنت من بر عرب».

عدتُ إلى عدن مع الوفد الحكومي والرسمي، وصممنا على ضرورة وضع خطة أولية لتطوير جزيرة سقطرى والجزر الأخرى، تتضمن إجراءات خاصة، بعضها عاجل واستثنائي، وبعضها الآخر بعيد المدى.

إنّ من يقارن تلك الحالة التي كانت عليها المنطقة عام 1972م وما بلغته عام 1985م يتلمس

عقلانية تلك الخطة. لقد كان النهوض بحياة جزيرة سقطرى بمثابة اختبار لوفاء الثورة لأهدافها. وكانت بالنسبة إليّ قضية كبيرة، أو على وجه الدقة قضية شخصية رافقتني طوال سنوات البناء، وكنت دوماً أتذكر بأسىً كيف ضاعت الفرصة الأولى على جزيرتي ميون وكمران حين عدتُ منهما مع وفد رسمي، وكنتُ عازماً على تقديم شيء لهما لم أتمكن منه في حينه.

وعودةً إلى زيارتي الأولى للجزر... فبعد عودتي منها التقيتُ الرئيس قحطان الشعبي في مكتبه، وقدمتُ إليه تقريراً عن أوضاع الجزر، ولا سيما (ميون وكمران)، ونشاط الوفد واقتراحاته ووقائع زيارته بالتفصيل، وجرى نقاش بيننا في أفضل سبل النهوض بالجزر، وتجاوز الحديث إلى قضايا عديدة تهمّ المرحلة والجمهورية الفتية والمشكلات التي تواجهها، وتوقفنا عند أمر تعييني محافظاً للحج بدلاً من مواصلة «مشواري» في الجزر، وراح يعرض عليّ الأسباب والدوافع التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار.

الفصل الثالث
من سلطان لحج إلى محافظ لحج

لحج الخضيرة[1]، أو الحوطة، هي العاصمة الجديدة للمحافظة الثانية ولما كان يسمى سلطنة العبادل، وتضمّ لحج، الحواشب، إمارة الضالع، مشيخة الشعيب، العلوي، حالمين، المفلحي، ردفان.

كان يحكمها عدد من السلاطين والأمراء والمشايخ[2]، تحت إشراف ضابط بريطاني يتخذ من لحج مقراً لنشاطه السياسي. وكان الضباط البريطانيون ومساعدوهم العرب يديرون المحميات الشرقية والغربية بكفاءة وخبرة عالية. وقبل أن يعيَّنوا في هذه المناصب كانوا يدرسون كل شيء عن هذه المناطق، عن عاداتها وتقاليدها وأعرافها وعن الحكام والسكان وعن المزاج الشعبي. لم يكن عددهم كثيراً، لكن فعالياتهم كانت عالية، حيث كانت هناك معاهد متخصصة تُعدّهم وتؤهّلهم وتدرّبهم، فكانوا يديرون الأمور بأقل التكاليف وأدنى الخسائر وبفاعلية أكثر، دون أن يتخلوا عن مبدئهم الاستعماري المعروف «فرِّق تسُدْ». وكانوا نادراً ما يلجأون إلى القوة أو الخطف أو الاعتقال، ولا يكون ذلك إلا حين تعييهم الحيل الأخرى، وكانت الأنظمة وقوانين مستعمرة عدن والمحميات محلّ احترام من هؤلاء.

لقد حكمت بريطانيا الجنوب أكثر من قرن وربع قرن. بل إنّ معظم أو كثيراً من رجال الثورة الذين أصبحوا فيما بعد رجال السلطة، قد عملوا على هذا النحو أو ذاك في وظائف حكومة المستعمر، وكانوا يدعمون الثورة من خلال عملهم مع الإنكليز، أي في وظائف تشرف عليها الإدارة البريطانية بحكم استعمارها المنطقة.

في سنوات لاحقة، أعدنا الاعتبار إلى هؤلاء، وعاد بعض منهم إلى جهاز الدولة «الحديث» الذي تشرف عليه قيادات قد تملك الإخلاص، وهي محل (ثقة)، ولكن تنقصها الخبرة والمؤهلات، وكانت الدولة تحتاج الكادر المؤهل أكثر مما تحتاج إلى الثوريين ومردّدي «الشعارات».

1- لحج التي تشمّ منها رائحة التاريخ والحضارة والفن والفل والكاذي.

2- الأمير شعفل بن علي (الضالع)، الشيخ قاسم عبد الرحمن المفلحي (المفلحي)، السلطان فضل بن علي العبدلي (لحج)، الشيخ ناشر عبد الله الصقلدي (الشعيب)، الشيخ يحيى محمد الخلاقي (الشعيب)، الشيخ بالليل الرهوي (سيف العلوي) (العلوي)، الأمير محمد صالح الحوشبي (الحواشب)، أما ردفان وحالمين، فكانتا تابعتين إدارياً لإمارة الضالع.

وصلتُ إلى لحج، التي عُيِّنتُ محافظاً لها في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1967م بعد أن قطعتُ رحلتي إلى الجزر عقب صدور القرار الجمهوري بذلك، كما أسلفتُ.

كانت الإدارات في لحج قد تعرضت للنهب خلال الحرب الأهلية بين الجبهة القومية وجبهة التحرير.

كانت حالة المحافظة وعاصمتها الجديدة الحوطة مزرية. حين وصلتُ إليها نزلتُ في قصر الروضة، وكان لأحد السلاطين السابقين في قلب الحوطة، واتخذتُ منه مقراً لعملي، ولاحظتُ كيف نُهبت القصور والمجمَّع الإداري الكبير وأرشيفه، التي كانت تُعَدّ جزءاً من هيبة السلطنة وتراثها، وحزنتُ على كل باب ونافذة وسجاد وحجر وقطعة رخام نُهِبَتْ من قصر الروضة، لأنني زرتُه لأول مرة قبل ذلك بثلاث سنوات ونصف للسلام والتحية على السلطان فضل بن علي الذي استضافنا في حفل إفطار رمضاني مع عدد من المسؤولين عام 1964م، وشاهدتُ حينها السجاد العجمي واللوحات والكراسي المريحة والرخام الإيطالي الأبيض الجميل، واختفى بعد ذلك الحكام ومحتويات القصر، بعد أن دار الزمن دورته السريعة والعاصفة، وقد أمرتُ حينها باستعادة ما نُهِبَ من هذه القصور والمجمَّعات.


الروضة ـ قصر السلطان العبدلي
كلية الزراعة اليوم

أتذكر أنني لم أجد كرسياً واحداً أجلس عليه، فجلستُ على طرف إحدى النوافذ، وتجمّع حولي بعض المسؤولين السابقين وبعض الأصدقاء القُدامى الذين عرفتهم في لحج عام 1964م عندما كنتُ مدرِّساً في المدرسة المحسنية بالحوطة.

من أين أبدأ؟! كان هذا هو السؤال الذي ألحّ عليّ في تلك اللحظة.

لا أثاث، لا سيارات، لا مسؤولين، لا موظفين في المحافظة وبقية «المديريات»، ولا سجلات. كل شيء نُهب، وأهمّ شيء أرشيف سلطنة العبادل. فقد شاهدتُ الملفات والأوراق وهي تتطاير. حزنت كثيراً لأنّ عدن ولحج وحضرموت كانت قد وُجدت فيها نواة لإدارات منظمة، عكس بقية المحميات.

تشاورنا في الأمرمر أنا وبعض من كلن حاضراً، أنا وبعض من كان حاضراً، لعلي أجد من بينهم من يساعدني في أداء مهمتي، لكن الكل كان متخوفاً، يتهرب من المسؤولية التي كانت جسيمة–لا شك–في نظري! وفي نظرهم أيضاً.

من ذكريات الأيام الأولى التي لا تُمحى، أنّ الناس الذين رأوني ألبس البِذلة فوجئوا بذلك. بِذلة كاكية قابلة لتحمُّل التراب والغبار في لحج وغيرها من المناطق التي يلائمها هذا النوع من الملابس. نموذج جديد من الحكام لم يعرفوه قطّ، وربما تساءلوا في قرارة أنفسهم: ما هذا المحافظ الذي لا يلبس المعوز الحرير، ولا يضع العمامة الحرير على رأسه، ولا ينتعل الحذاء اللامع؟! وكان هذا نموذج سلاطين لحج العبادل وغيرهم من السلاطين. وقد علَّق أحدهم على طريقة اللحوج الساخرة على هيئتي تلك، قائلاً:

– لا نعرف، أهو سائق أم محافظ؟!

على أية حال، كان لا بد أن أبدأ من هنا، من عاصمة المحافظة، ومن مكتبي أولاً. ثم أستعيد بعد ذلك تنظيم الإدارة في الحوطة التي كانت سابقاً واحدة من أفضل الإدارات بعد عدن وحضرموت، كما أشرتُ آنفاً.

كنتُ قد أشرفتُ قبل مجيئي إلى الحوطة على تقسيم المحافظة إلى عدة مديريات من غرفة العمليات بوزارة الدفاع، مستعيناً برجل كفء هو أحمد صالح الضالعي. هذا الرجل عرفته عندما عُيِّنتُ محافظاً، وقد ساعدني كثيراً في التقسيم الإداري للمحافظة، وبعد ذلك ساعدني في تنظيم وزارة الدفاع بعد تعييني وزيراً لها، مع الرائد أحمد صالح حاجب. بعد ذلك عيَّنتُ مسؤولين لكل مديرية ومركز حسب التقسيم الإداري الجديد[1]، واستكملنا الجهاز الإداري على وجه السرعة، حتى استتبّ النظام والأمن، ووُضع حدّ لبعض الفوضى والنهب الذي اشترك فيه المواطنون والعسكريون على حد سواء، في ظل غياب سلطة النظام والقانون. ومثل هذا الذي جرى في عدن ولحج ستتعرض له البلاد مرةً أخرى بعد ذلك بسنوات في 1994م إثر الحرب. وكما يحدث في كل أزمة، كان النفوذ في المحافظة تتقاسمه جبهتان: «التحرير» و«القومية»، وكانت السيطرة في لحج لجبهة التحرير و«العزّيبة»، وفي مقدمتهم سيف العزيبي الذي كان في الأصل مع الجبهة القومية قبل الدمج في 13 كانون الثاني/ يناير 1966م وقبل الخلاف مع المصريين وتحول فيما بعد إلى أحد قادة جبهة التحرير البارزين.

وكان من أبرز أبناء المحافظة، أول رئيس للجمهورية، السيد قحطان الشعبي، وثاني رئيس للوزراء، فيصل الشعبي. ومن أبرز قادتها أيضاً–آنذاك–علي عنتر، الذي اكتسب سمعة وشهرة بنضاله وعفويته وجرأته وصراحته. وصالح مصلح، الذي اشتهر بذكائه

1– مديرية الصبيحة عبد الرحمن أحمد عمر، الحواشب منصور مدرم (استشهد في الحملة على مسورة ضد آل الرصاص وقتل في هذه العملية صالح بن حسين الرصاص واعتقل السلطان حسين أحمد الرصاص ونقل إلى عدن عام 1968م)، ردفان سيف حسن القطيبي، الضالع، علي شائع، لحج ناصر عمر فرتوت.

ودهائه. وسعيد صالح سالم، الذي ارتبط اسمه بالنضال مع ثورة سبتمبر وأكتوبر، وبأحداث مدينة الشعب 1968م، وكان رجلاً قليل الكلام، كثير الفعل. وقاسم الزومحي، الذي كان يثير الرعب في معسكرات العدو البريطاني، وكان مغامراً وشجاعاً إلى درجة الجنون، كما يقال، وهو الذي حمل رأس أحد البريطانيين إلى المسؤولين المصريين ليثبت لهم أنّ الثورة قد بدأت وانتصرت في قتالها الأولي مع الإنكليز، وعليهم دعمها.

هؤلاء بعض أبرز قادة الجبهة القومية من محافظة لحج، وهم: علي عبد العليم، أحمد سالم عبيد، محمد عيدروس يحيى، بالليل راجح لبوزة، عبد الله مطلق، علي بن علي هادي، محمد علي الصماتي، بخيت مليط، سيف العزيبي، عبد السلام سيف وسواهم من المناضلين الأبطال.

كان تطوير الإدارة وتنظيمها في المحافظة مهمة ملحّة وماثلة أمامي، لكن الأهم من ذلك في اللحظة الآنية تجاوز آثار الحرب الأهلية واستعادة الوحدة الوطنية. ولم يكن من سبيل إلى ذلك سوى الحوار الصادق والجاد بعيداً عن المُناورة والكذب. لم ترهبني الانفجارات وأصوات القنابل والمدافع التي كانت تدوّي في تلك الأيام في لحج، ولا محاولات الاغتيالات، لكنني استطعت إسكاتها بالحوار وحده، وبمزيد من الحوار الهادف، حتى هدأت العاصمة لتبدأ بعد ذلك جولة أخرى في ردفان والصبيحة، وما سُمِّي حينها «أحداث الوحدة الوطنية في لحج وفي أرض العوالق».

منذ البداية أدركتُ أنّ المهمة التي تواجهني لا تقلّ صعوبة عن سابقاتها في الجزر. فمحافظة لحج تعيش الآثار السياسية المريرة لمرحلة الحرب الأهلية، وكانت ساحة للمعارك والتصفيات بين مقاتلي كل من الجبهة القومية وجبهة التحرير، فضلاً عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتوارثة عن عهود السلاطين والاحتلال البريطاني.

في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1967م تسلمتُ مهمات عملي الجديد، فدعوتُ على الفور إلى اجتماع للمسؤولين العسكريين والمدنيين لمختلف المناطق والأقسام الإدارية، اجتمعتُ بهم في «غرفة العمليات» التابعة لوزارة الدفاع في المحافظة، وذلك لاستطلاع آرائهم بشأن أبرز المشاكل وأفضل طرق معالجتها. وقد ساعدني هذا الاجتماع في الاطلاع على حقائق كثيرة، والإحاطة بخريطة حدود المنطقة وتداخلاتها القبلية، على خلفية ما أحمله من معلومات منذ فترة التدريس في السلطنة قبل سنوات عدة.

غير أنّ المشكلة الأولى التي اصطدمتُ بها في تجربة بناء الجمهورية بعد التحرير، هي انعدام الخبرة الإدارية، وانعدام التصور العملي لإدارة شؤون الدولة. وهذا ما لاحظه بصدق «هيلين لاكنر» الذي كتب عن تشابه التجربتين في كل من كوبا واليمن الجنوبي بقوله: «إنّ قصر فترات الكفاح المسلح في كوبا واليمن الجنوبية، لم يساعدهما على خلق أطر بشرية مجرّبة، بسبب انعدام وجود مناطق محررة بشكل كامل تتمرس فيها الأطر من أجل الإعداد للمرحلة المقبلة. كذلك إنّ الحدّ الزمني منع المنظمات من تعيين سياسات

ما بعد التحرر. أما في فيتنام، فقد توافرت الشروط المناسبة» (الندوة العلمية لتقييم الثورة في ج. ي.د، ص3).

كان كل ما لدينا من معارف وخبرات هو ما حصلنا عليه في حقل التعليم، فضلاً عمّا حصلنا عليه في مجالات العمل السياسي والعسكري والتنظيم الحزبي والعمل وسط الجماهير الشعبية، وقد أثبتت تجربة إسقاط المناطق الريفية وتحريرها وإقامة حكم الجبهة القومية-لمرحلة قصيرة-أنّ تلك الحصيلة والخبرات ليست كافية عندما يتعلق الأمر بأسس بناء الدولة وتسيير الجوانب الإدارية، حيث سادت الاجتهادات والافتراضات النظرية الخاطئة، ما زاد في صعوبات التجربة عموماً. بالإضافة إلى التنظيرات الخاطئة والأطروحات القادمة من بيروت بتدمير الدولة القديمة وبناء جهاز إداري جديد.

المحافظة الثانية، وعاصمتها الحوطة، وريثة عدد من السلطنات والإمارات والمشيخات، كما ذكرت، وكان هذا الواقع، تحديداً، مشكلة المحافظة التي كان عليها أن تصهر مجمل مكوّنات هذه الكيانات في وحدة إدارية ووطنية منسجمة في حدّ ذاتها ومتآلفة مع أطراف الجمهورية الأخرى، في وقت ما زالت تأثيرات الحرب الأهلية ماثلة فيه، بوجود نفوذ مميّز لجبهة التحرير، سواء في مدينة لحج ومدينة صبر أو غيرهما.

كان المطلوب، كما تبادر إلى ذهني، اعتماد أساليب واقعية ومرنة في التعامل مع رموز جبهة التحرير وبقايا عناصرها، وكذلك في التعامل مع القضايا والعقد الملحّة. وعلى الصعيد الشخصي، وطّنت نفسي على الصبر وتجنّب ردود الفعل والارتجال قدر ما أمكنني ذلك، مستعيناً بما لديّ من خبرة في معرفة أمزجة مواطني المنطقة خلال فترة التدريس والقيادة الحزبية سابقاً، فوضعتُ لنفسي تصوراً يستبعد اللجوء إلى العنف أو التهديد أو القسوة، التي تنقلب-لا محال-إلى نقيض أهدافها، بل تخلق جواً من التحدي يلحق الضرر بالثورة إلا إذا تطلب الأمر ذلك.

إنّ أعمال التفجير والنسف ومحاولات الاغتيال وتخريب المؤسسات كانت الاختبار الأول للمبادئ التي وضعتها بمواجهة المشاكل، فاكتشفتُ على الفور أنّ بعض تلك الأعمال كانت ردّ فعل على الأخطاء والتصرفات غير المسؤولة لبعض القيادات والأجهزة السياسية في الجبهة القومية، وهذا ما جعلني أتشبّث بفكرة استبعاد استخدام القوة في معالجة أعمال التخريب والعرقلة، وبتعبير آخر، استبعاد آثار نشوة انتصار الثورة. وهي النشوة التي قلّما يمكن التحكم بها، وسأجدني أحذّر منها غيري في مرحلة مقبلة، وتحديداً بعد حرب 1994م التي وقع المنتصر فيها تحت تأثير هذه النشوة، وترك الحبل على الغارب، إلى أن عبّر الاحتقان عن نفسه بالحراك الجنوبي بعد عقد ونصف.

أتذكر أنّ مجموعة من عناصر جبهة التحرير أقدمت على إلقاء قنبلة يدوية على منزلي وبعض الأماكن الأخرى في «الحوطة»، وصادف أن كنتُ في عدن التي تبعد عنها الحوطة نحو 24 ميلاً. وحين عدتُ إلى المحافظة، وجدتُ أنّ سلطات الأمن والحرس

الشعبي قامت بحملة اعتقالات واسعة، وزجّت بأعداد كبيرة من أنصار جبهة التحرير وعناصرها في المعتقل (وصل عددهم إلى 150 شخصاً)، وتعرضوا للإهانة والتعسّف. انتقلتُ إلى السجن، وهناك تحدثتُ مع المعتقلين، وشرحتُ لهم صورة الوضع وعزم الثورة على مواصلة ترسيخ سلطتها وتحقيق أهداف الشعب والنظرة المتساوية للجميع، ما يضع على عاتق أبناء المحافظة مسؤولية العمل المشترك للبناء والوحدة والإخلاص للتربة الوطنية الطيبة، وضمان الأمن وعدم ترويع السكان. وقلتُ لهم إنّ الوطن للجميع، وحمايته مسؤولية الجميع، وأعمال العنف والانتقام لن تؤدي إلّا إلى المزيد من سفك الدماء، وإلى العنف والعنف المضاد، ولن تفيد سوى أعداء الشعب والوطن. نجحتُ بعد هذا الحديث في إثارة نقاش وحوار مع المتهمين استغرق حتى مطلع الفجر، وأضاف لي الكثير من المعلومات والتقديرات الجديدة لما هو أجدى وأنفع للمحافظة. ونجحتُ أيضاً في إقناع كثير منهم بتسليم الأسلحة التي زودتهم بها جبهة التحرير، فسلّموها على الفور، فأُطلق سراحهم. وصباح ذلك اليوم توجهوا إلى أعمالهم، وقلتُ لهم إنه يجب علينا أن نبدأ عهد التصالح والتسامح وبناء الوطن الذي ناضلنا من أجله جميعاً.

تنظيم إداري جديد

في اليوم التالي نظمتُ عدداً من النشاطات السياسية والاجتماعية لتنفيس أجواء التوتر والقلق والاحتقان. وحين أقول: «نظمتُ»، فإنني أعني ذلك بدقة، حيث كنتُ المسؤول الوحيد الفعلي في المحافظة. حتى القرار الجمهوري الخاص بتعييني محافظاً لم يتضمن تعيينات إدارية أخرى لدوائر المحافظة، ولم يتضمن–أيضاً–تحديد صلاحيات التشكيل الإداري.

كانت حماستي تصطدم بعقبات تفوق طاقتي، إلّا أنها لم تحدّ من اندفاعي. بدأتُ أضع تصوراً مبسَّطاً للتقسيم الإداري في المحافظة، ورأيتُ أن يتخذ ذلك التقسيم طابعاً اجتماعياً يكفل تطويق النزاعات القبلية والنعرات والتقاليد المتخلفة الموروثة عن عهد السلاطين. آمنتُ–وما زلتُ–بأنّ أجواء الثقة والعمل الأخوي تساعد في تحقيق ما يزيد على تقديرات الخطط والتوجيه. إنها السبيل إلى المبادرة والتنافس النزيه الذي يكشف لنا معدن المواطن وعمقه الإنساني والوطني وقدرته على تحمّل المسؤولية.

كان التنظيم الإداري الجديد الذي أمعنتُ النظر فيه يستهدف تذويب الفوارق والحواجز بين مراكز المحافظة ومديرياتها، وكان–حين اعتُمِد وطُبِّق–أول تقسيم إداري على صعيد الجمهورية، واشتمل على ثلاثة أقسام:

- المديرية الجنوبية: لحج، الحواشب، الصبيحة، جول مدرم.
- المديرية الشمالية: الضالع، الشعيب، حالمين والمفلحي.

– المديرية الشرقية: ردفان، العلوي، جزء من الحواشب، الملاح، الراحة، نخلين ودار الدولة.

ولمّا كان هذا التنظيم يستلزم وجود العنصر البشري، فإنّ هذا الجانب كان أقلّ تعقّداً وصعوبة من المستلزمات الأخرى المتمثلة بضرورات وجود محفوظات ووثائق وخرائط وسجلات ومعطيات ملموسة بشأن أوضاع المواطنين وملكياتهم وما إلى ذلك من شؤون المواطنة، تلك المعطيات والوثائق التي تعرضت للنهب خلال حرب التحرير والحرب الأهلية، وانفلات الإدارة الاستعمارية. حتى الأثاث والمعدات البسيطة التي كان قد وفّرها المستعمرون والسلاطين في بعض الدوائر لم يعد لها أثر.

لا أنسى أنّ ثمة عدداً قليلاً من المناضلين، من رفاقي، كانوا يشاركونني أفكاري وحماستي في العمل. ومعهم كنتُ أناقش الخطوات التي يجب تحقيقها، ولا سيما تلك التي تتصل ببناء الإدارة، وباحتواء النعرات القبلية، وفي مقدمتهم المناضل والمفكر علي عبد العليم، وعوض ناصر صدقة، ومحمد عباد الحسيني، ومنصور علي مثنى، والضابط الإداري محمد قاسم، من أبناء عدن وغيرهم...

ما هي إلّا أيام قليلة على صدور صيغة التقسيم الإداري في المحافظة، حتى حضر وفد من الحواشب (من منطقة الحرور) إلى الحوطة، حاملاً احتجاج مواطني المنطقة على ضمّها إلى المحافظة الثالثة (أبين) بدلاً من الثانية (لحج)، وطالب بإبقاء الحرور ضمن الحواشب، في المديرية الشرقية التابعة لمحافظة لحج. وخلال الحوار أوضحتُ للوفد أنّ منطقة جعار في أبين، أقرب لهم من لحج، وأنّ هذا من شأنه أن يسهّل «حلّ مشاكلكم وتأمين احتياجاتكم بيسر»، كالخدمات والتموين والمراجعات الضرورية. وتمحور الحوار حول ضرورة التخلي عن الروابط القبلية الضيقة لأجل روابط أوسع وأكثر فائدة وأصالة. وقد علمتُ من ثنايا الحوار أنّ الاعتراض على الانضمام إلى المحافظة الثالثة ناتج من الخوف من آثار تداخل أراضي الحرور مع أراضي الحواشب، ووجود عوائد قديمة في المناطق الزراعية هناك. غير أنّ هذه المخاوف لم تصمد خلال الحوار الهادئ المقنع، فغادر الوفد وهو مطمئن إلى صواب هذا التقسيم وفائدته لأبناء المنطقة، وهذا يثبت أصالة شعبنا وتسامحه وثقته بقيادته.

في ذلك الوقت، برز في المحافظة الخامسة (حضرموت) اعتراض مماثل، حين أبدى بعض مواطني وادي حضرموت اعتراضهم على أن تتبع مناطق حضرموت الداخل إلى مناطق حضرموت الساحل وعاصمتها المكلا، وذلك تمسكاً بامتيازات سلطنة الكثيري التي كانت سيئون عاصمتها. وطالب سكان الوادي بتكوين محافظة خاصة بهم. وقد هُزمت هذه الفكرة حينها كما هُزمت مرة أخرى في عام 1978م عندما كان عبد الفتاح إسماعيل رئيساً للدولة، حيث طرح بعضهم تقسيم محافظة حضرموت إلى محافظتين، فانبرى لهم الشاعر الكبير السيد حسين المحضار بقصيدة مغنّاة قال فيها:

لا تلقي لها سوم[1] شوف قدها سومها الجبل

ورُفضَت هذه الفكرة مرة ثالثة بعد حرب عام 1994م، حين دعا بعضهم إلى تقسيم حضرموت مرة أخرى إلى محافظتين. لكنّ الرئيس عبد ربه منصور قسّمها إلى محافظتين نهاية عام 2018. أما بخصوص الإعمار وإعادة البناء في المحافظة الثانية (لحج)، فقد شُغلنا بادئ ذي بدء في تضميد جراح ردفان التي كانت هدفاً مستمراً للتدمير والغارات الجوية التي كانت تشنّها الطائرات البريطانية خلال حرب التحرير. ووضعنا جملة من التصورات لتحقيق إعادة بناء ما هدمته الحرب، وكان يمكن أن يتحقق ذلك بسرعة لولا تلك الدوامة من الصراعات والضغوط التي تعرضت لها الجمهورية الفتية من الداخل ومن الخارج.

كان بناء الجهاز الإداري ومعافاته من أصعب المهمات التي واجهتني وواجهت المسؤولين في المحافظات الأخرى، في ظروف تتجه عموماً إلى مزيد من الفوضى والصراع، وغياب روح الصبر والمسؤولية والتضحية لدى البعض.

غير أنّ هذا لم يكن ليشغلني آنذاك، أكثر من متابعة اتجاه الأحداث السياسية على صعيد التجربة التي كنا نبنيها. فقد ازدادت الأسئلة إلحاحاً عن طبيعة خياراتنا وأفضل الطرق الإدارية التي يمكن اتباعها.

كان مقال عبد الله الخامري-رحمه الله-في العدد السادس من صحيفة (الثوري)[2] الناطقة باسم الجبهة القومية، في الثلاثين من كانون الثاني/ يناير 1968م قد سجل ذروة الارتباك في معرفة ما كان على القيادة العامة للجبهة القومية أن تتخذه من خطط وبرامج إصلاحية، وهو ما سنأتي على ذكره في السياق.

وهذا يسوقنا إلى أن نقطع مؤقتاً الحديث عن محافظة لحج، لنلقي نظرة على المشكلات التي كانت تواجه الجمهورية الناشئة، وتساؤلات القيادة لمواجهتها، فمحافظة لحج جزء من كل، مشترك، من الأعباء والمسؤوليات التي تواجه أي قيادي يتطلع إلى حلّها، مستأنساً بتوجيهات قيادته ورؤيتها.

1- سوم: الحاجز.
2- صدر أول عدد من الجريدة الأسبوعية «الثوري» يوم 26/ 12/ 1967م الموافق 25 رمضان 1387هـ.

الفصل الرابع
دوّامة المشاكل... دوّامة الأسئلة

دخلنا عام 1968م، وقد أصبح استقلال الجنوب حقيقة من حقائق المنطقة والعالم العربي، ولم يكن لأحد أن يشكّ في ذلك، ولكن أيّ استقلال؟ وما ثمنه؟ وكيف جرت صياغته وبناء شخصيته؟ وماذا أحاط به من مشاكل وتحديات؟

كانت القوى المناهضة لحكم الجبهة القومية كثيرة ومتنوعة، وكانت قيادة الجبهة من جانبها لا تكترث كثيراً بمظاهر تنامي قوة تلك القوى ولا إلى تكاثرها. كذلك فإنها لم تضع أية خطة أو توجه لتحييد بعضها أو استيعاب بعضها الآخر أو التعامل المرن الواقعي مع رموزها وشخصياتها، بل إنّ تناقضات القيادة وكثرة الأخطاء والأساليب الانفعالية ذات الأفق الضيق، ونزعة الاستئثار، قد أضافت إلى صفوف القوى المناهضة تلك قطاعات من الجبهة القومية ذاتها والفئات ومجموعات قبلية، هي في واقع الأمر، وتاريخياً، مع الثورة ومع حكم الجبهة القومية من حيث المبدأ.

لقد أوجد هذا الواقع ظروفاً جديدة تهدد الاستقلال ومستقبل الكيان الفتي. وكان علينا أن نولي الأمر اهتماماً استثنائياً عبر منطق ومفهوم جديدين، وقد جرت فعلاً «بعض» المحاولات لإحلال اليقظة الثورية لمواجهة الأخطار الجديدة التي أضيفت إلى تركة الاستعمار البريطاني الثقيلة، غير أنّ مسار تلك اليقظة سرعان ما تمخض عن حركة 20 مارس وحركة ما تسمى «27 يوليو 1968م»، بسبب بعض المواقف المتطرفة لبعض القيادات التي استفزت مشاعر الكثير من القيادات العسكرية والمدنية الداعية إلى تطهير الجيش من شلّة العقداء، مهددة «بأننا سنجعل من جماجمهم منافض للسجائر».

إنّ انتقالنا الدراماتيكي المفاجئ من السلاح إلى السلطة، قد شكّل -موضوعياً- أرضية للخلل الذي حصل، وكان بالإمكان حصر الأضرار الناجمة عن ذلك الخلل في أضيق الحدود، لو أُحسن التعامل بواقعية وتجرد مع المعطيات الجديدة. فقد فُقدت المقاييس التنظيمية مع الزخم الجديد من الانتسابات إلى الجبهة، حيث لم يُدقّق في الطلبات الجديدة، ولا في أهلية الأعضاء الجدد وثوريتهم وصدقيتهم، في وقت شغل فيه كثير من أولئك مواقع حساسة في النظام الجديد. وحتى القيادة الميدانية للجماهير لم تكن قائمة على قواعد ملموسة ومدروسة، فقد أُرسيت على مبادرات رموز القيادة ونشطاء الكوادر

بالإفادة من الانعطافة الشعبية الجارفة لمصلحة الثورة، مع ضعف دور الحلقات الحزبية والخلايا القيادية وفاعليتها، خلافاً لدور «القيادات المحلية»، وهي شبكة المراتب والروابط والشعب التي أخذت على عاتقها مهمتَي السلطة وتعبئة الجماهير.

وإن كان هذا ينطوي على غياب الأسس التنظيمية المبدئية، فإنّ تلك الأشكال السائدة لقيادة الجماهير والتأثير فيها كانت مسوَّغة ومقبولة إذا ما أُخذ بالاعتبار ضعف التقاليد التنظيمية لدى قطاعات واسعة من شعبنا، ولم يكن ينبغي أن تتحول تلك الأشكال الطارئة إلى مظاهر دائمة كما حدث في نهاية المطاف، وزاد في نتوئها وبروزها انعدام الموقف الفكري المتكامل للجبهة، والقصور في التحليل العميق لمستلزمات المستقبل وطغيان مظاهر الاجتهاد الذاتي في اتخاذ المواقف وإطلاق التوجيهات، حتى إنّ كثيرين أغرتهم السلطة وسقطوا في نزواتها وتصرفوا كحكام وأوصياء دون العودة إلى الجهات المعنية ودونما استشارة أو استئناس برأي. وحدث، في خضمّ ذلك، تداخل في صلاحيات الأجهزة التنفيذية والأمنية والقضائية، وضاعت الحدود المفترضة بينها، وبخاصة بين أجهزة الأمن والجيش والحرس الشعبي وقطاع الفدائيين. غير أنّ استشراء هذه الأمراض كان متفاوتاً بين منطقة وأخرى.

وإذ عملت القيادة على تعزيز قوة الأمن بعدد من مناضلي قطاع الفدائيين، كان ينقص هذا الإجراء الطبيعي المقبول التروي في الاختيار. فقد حصل دون العناية بتدريبهم وتأهيلهم بما يكفي، الأمر الذي انعكس سلباً على نشاط هذا الجهاز الذي يتصل في أكثر من وجه بحياة المواطنين، وشلّ فاعليته في رصد التحركات المناوئة والجيوب التي تركها الاستعمار.

تعرضت التوجهات لبناء القوات المسلحة إلى طائفة من الإرباكات والأخطاء، في وقت كان يتطلب فيه أشد الضوابط وأكثر معايير التجرد من الذاتية والمنفعة والشكلية، حيث ارتفعت بعض الأصوات التي تطالب بتطهير الجيش وأجهزة الأمن جنباً إلى جنب، مع إبعاد القيادات المؤثرة والفاعلة من بقايا الجيش الاتحادي وعناصر جبهة التحرير والشرائح التقليدية في القوات المسلحة، وأُلحِقَت وحدات الحرس الاتحادي الأول مع قياداتها بالمؤسسة العسكرية. وعُيِّن العقيد حسين عثمان عشال الذي كان ضابطاً في الحرس الاتحادي، قائداً للجيش، كذلك عُيِّن العقيد عبد الله صالح سبعة[1] قائداً للأمن العام، تقديراً لمواقفهم الوطنية في دعم الثورة.

1-

مرسوم جمهوري رقم ١٨

تعيين مدير للأمن العام

بموجب الصلاحيات المخولة له قرر رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة مايلي:-

١- تعيين العقيد عبدالله صالح سبعة العولقي مديرا للأمن العام لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

٢- يعمل بهذا المرسوم من حين صدوره.

٣- ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

صادر في ١٣ رمضان ١٣٨٧هـ
الموافق ١٤ ديسمبر ١٩٦٧م

قحطان محمد الشعبي
رئيس الجمهورية
والقائد الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم جمهوري رقم ١٧

تعيين قائد للجيش

بموجب الصلاحيات المخولة له قرر رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة مايلي:-

١- تعيين العقيد حسين عثمان عشال قائدا لجيش جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

٢- يعمل بهذا المرسوم من حين صدوره.

٣- ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

صادر في ١٣ رمضان ١٣٨٧هـ
الموافق ١٤ ديسمبر ١٩٦٧م

قحطان محمد الشعبي
رئيس الجمهورية
والقائد الأعلى للقوات المسلحة

لم يكن كثيرون من مناضلي حرب التحرير وأجهزة الجبهة وقياداتها راضين عمّا يجري، ولم يكونوا ليقبلوا باستمرار الظواهر السيئة. غير أنّ الاستغراق في دوامة المشاكل اليومية التفصيلية، وظهور مشاكل جديدة، قد حالا دون تحويل الانتقاد وعدم الرضى إلى إرادة فاعلة لوقف التمادي في السلبيات. والحق أنّ ثمة عاملاً إيجابياً كان متوافراً للنهوض بتلك المهمة، يتمثل باستمرار المزاج الثوري الشعبي وتوافر الظرف المناسب–بخروج الاستعمار وفرار السلاطين–لبناء سلطة شعبية ديمقراطية تتولى تحقيق أهداف الثورة.

إلّا أنّ الوجه الآخر لما كنّا نعانيه، يتجسد في عدم كفاية الحصيلة النظرية والفكرية التي بدأنا نسترشد بها في تجربتنا الجديدة. وأعني بالتحديد ضعف المقولات الاشتراكية المطروحة ومحدوديتها، والطابع الميكانيكي التلقيني الذي غلب على التعامل معها، ما خلق حالة من الفوضى والمزايدات في التفسير والاجتهاد، استمدت بعض اندفاعاتها من الأطروحات الذاتية البعيدة عن واقع حياة الجنوب اليمني، التي جاء بها بعض المثقفين العرب، كنايف حواتمة، وحاولت إخضاع تفكير قيادة الجبهة القومية لها، وتمثلت برؤيته للثورة ومستقبلها في كتابه «أزمة الثورة في اليمن الجنوبي»، حيث اضطرت القيادة–بمبادرة من فيصل عبد اللطيف–إلى الردّ عليه في المساجلة المعمَّقة التي كتبها فيصل ونال تفويض القيادة بها، وقدمها باسم أربعة من أعضائها (فيصل عبد اللطيف، علي عبد العليم، عبد الفتاح إسماعيل، وخالد عبد العزيز)، منعاً للإيحاء بأنّ المساجلة فردية، ولقطع الطريق على القيادة وبعض رموزها المترددين من أن تتراجع عن الاستخلاصات والطروحات الواردة في ثناياها.

كان أمام القيادة، في الواقع، جملة من القضايا والأسئلة عن الملف الوطني والاجتماعي والاقتصادي، وكان ملف الشؤون التنظيمية يفرض نفسه يومياً مع تنامي «الأزمة الفكرية» في البلاد. وبهذا الشأن أود أن أعرض وجهة نظر السيد عبد الفتاح إسماعيل، وزير الثقافة والإرشاد القومي، التي نُشرت في مجلة روز اليوسف في عددها الصادر بتاريخ 12 شباط/ فبراير 1968 خلال حديث أجراه مصطفى الحسيني، المحرر السياسي بالمجلة، وأورده هنا للدلالة على طبيعة التعقيدات التي كانت تواجهها البلاد حينها:

«عندما استلمنا السلطة أحسسنا بأننا تائهون. كان استلامنا السلطة مفاجأة لم نُعدّ أنفسنا لها... وهي حقيقة لا يجوز أن ننكرها... لم تكن أزمتنا أزمة كادر فقط، وإنما أزمة برنامج أيضاً. كان كل ما عندنا ميثاق الجبهة القومية الذي تم إقراره عام 1965. والميثاق نفسه يحتاج إلى إعادة تفكير، الميثاق عبارة عن مجموعة من المنطلقات النظرية، وبرنامج عمل لمرحلة ما قبل الاستقلال. البرنامج حققناه... المنطلقات النظرية، هل تبقى كما هي؟ هل تحتاج إلى مزيد من التحديد؟ هل تحتاج إلى مزيد من الإيضاح؟ مثلاً. في ملاحظاتكم التي أبديتموها لنا–كصحفيين–أنّ بين شباب الجبهة القومية اتجاهات عديدة. من اتجاهات قومية ثورية يسارية واضحة الطابع القومي. إلى اتجاهات إسلامية في بعض المواقع. إلى اتجاهات ماركسية صينية في مواقع أخرى، إلى اتجاهات شديدة التأثر بالثورية الواقعية – نموذج

كوبا – في مواقع غيرها... وهذه طبعاً ظاهرة صحية من ناحية، لكنها ظاهرة سلبية من ناحية أخرى... صحية لأنها تعكس نوعاً من حيوية الفكر في التنظيم... وهي حيوية يبررها واقعه من ناحية... فالواقع أنّ التنظيم كان يعاني – نظرياً – من نواقص عديدة: عمومية الميثاق، ضعف ارتباط القواعد بالقيادات في بعض المناطق... كان مهيّأً لتأثيرات ورياح خارجية في بعض المناطق، والمهم أن نقول إنها تأثيرات ورياح خارجية وليست أجنبية، وبمعنى أنها ناتجة من انفتاح بعض المناطق على العالم، ومن ارتداد هجرات وطنية جديدة من الخارج إلى الوطن... وتبقى هذه الظاهرة صحية طالما بقيت في نطاق الصراع الفكري داخل التنظيم، أما أن تعكس نفسها كتعبير خارجي من بعض أفراد التنظيم أو مجموعاته الإقليمية، فهذا هو جانبها السلبي، والذي ليس له سوى معنى واحد: هو ضعف الوحدة الفكرية للتنظيم. وهذه الظاهرة ترتبط بظاهرة أخرى، تتمثل في نوع من ضعف الارتباط التنظيمي الداخلي. نظراً لظروف العمل قبل الاستقلال كانت بعض المناطق ضعيفة الاتصال بالقيادة العامة. فكانت تعتمد تماماً على تقديراتها ومبادراتها الخاصة... بعد الاستقلال حلّت مشكلة الاتصال لكن بقيت (عادة) الاستقلال بالتقدير والمبادرة... فأهم ما يواجه التنظيم من مسؤوليات الآن هو صياغة وحدته الفكرية والتنظيمية على أسس متينة وصحيحة».

ومن جانبي كنت ألاحظ أنّ هذه الأزمة ليست مقتصرة على الجنوب اليمني ولا الجبهة القومية في تلك المرحلة التي كان فيها الوطن العربي خارجاً من «نكسة» حزيران، وقد فقد توازنه وانسجامه، واندفعت منظماته وأحزابه وحكوماته وجميع مؤسساته الفكرية والأكاديمية والجماهيرية والتربوية في دوامة البحث عن مخرج لتضميد جرح المهانة القومية، وتسمية أسباب الهزيمة: فردّها بعضهم إلى القصور الفكري الثوري، ونسبها آخرون إلى هشاشة الاقتصاد، وعزاها فريق ثالث إلى الفساد الإداري، وبعضهم إلى غياب العلم والعلمانية... أو إلى الفئوية الحاكمة... أو إلى الغفلة أو الحظ أو انتقام السماء، حتى وصل الأمر بالبعض إلى أن اعتبر أغاني الفنانة أم كلثوم سبباً لهزيمة القوات المصرية أمام الإسرائيليين! والبعض عزاها إلى غياب الديمقراطية، بينما عزاها البعض إلى ضعف الوازع الديني، وأخيراً الوجود المصري في اليمن للدفاع عن ثورة 26 سبتمبر.

إخضاع الاستقلال... للبرنامج؟

كانت الأزمة تعصف بكل مفاصل الواقع العربي، فحصلت صراعات وانقسامات في الأحزاب الشيوعية والدينية والناصرية والبعث والقوميين العرب والحزب القومي السوري بعد نكسة حزيران والآثار التي خلّفتها على حركة التحرر في الفترة ما بين عامي 1968–1969م وحتى السبعين. غير أننا في الجبهة القومية كنا أقلّ تلك القوى العربية إحساساً بالهزيمة، لأننا نعيش نشوة الانتصار على الاستعمار البريطاني، ونقدّم «نموذجاً» سياسياً جديداً وتجربة لا سابق لها من حيث المقدمات والآفاق. كنا نرى أنّ الخطوة التي يجدر أن نخطوها لصيانة هذا النموذج تتمثل بالجانب التنظيمي. وهذا يعني الانطلاق من أسئلة

بديهية: هل نكتفي بما طرحه الميثاق الوطني عام 1965م؟ أم نطوره؟ أم نستبدله؟ وهل نخضع البرنامج والميثاق الجديد لدواعي الاستقلال الذي حققناه، أم نخضع الاستقلال نفسه للبرنامج والميثاق الجديد؟ وكيف نفهم قضية التنظيم في مرحلة الاستقلال الوطني؟

في خضمّ هذا الجدل وهذه الأسئلة المتشابكة، برزت قناعات مهمة، في مقدمتها ضرورة تجديد الميثاق بما يلائم المرحلة الجديدة، وبرزت فكرة إقامة الحزب الطليعي ليرث الكفاح المسلح الذي قادته الجبهة القومية، وسرعان ما سحرت هذه الفكرة القيادة وجماهير القاعدة على نطاق واسع، وأصبحت موضع نقاش ومحطّ مداخلات متواصلة في مفهوم الحزب الطليعي، وكيفية الانتقال بالجبهة القومية إلى حزب، وطبيعة هذا الحزب، مكوناته، نظامه الداخلي، عضويته، ضوابطه، علاقته بالسلطة، الخطوات التمهيدية لإقامته، علاقته بالجماهير والهيئات الوطنية الأخرى. وفي هذا السياق من البحث، طرحت مسألة السلطة، الدولة، الإدارة... ومما له مغزاه، أنّ النقاشات بشأن الحزب، وكذلك بشأن الدولة، كانت تجري في وقت لا وجود فيه للحزب من حيث التنظيم واللوائح سوى تنظيمات الجبهة القومية العاجزة عن الارتقاء إلى الوضع الجديد، ولا وجود لهيئات حكومية متكاملة سوى بعض الإدارات والمسؤولين وصيغ للسلطة الشعبية التي تستمدّ حماستها من المزاج الثوري الجارف. وكنا نعتقد–وهو اعتقاد صحيح مبدئياً–أنّ من شأن تحديد الرؤية المناسبة لقضية العلاقة بين التنظيم والسلطة، أن يضمن تجاوز المصاعب والأخطاء. وتتناول الرؤية المطلوبة، طبعاً، علاقة الحزب بالسلطة، ومبادئ القيادة، وكيفية اتخاذ القرارات وتنفيذها ومتابعتها، وسبل نهوض الحزب بحماية السلطة، وحماية السلطة والجماهير للحزب.

وفيما اتسع الجدل ليشمل قضايا فكرية غاية في التعقد، وتتناول المضامين الأيديولوجية لفكر الثورة والدولة، فقد بلورت القيادة العامة للجبهة القومية أفكاراً أولية في الحزب والسلطة على الوجه الآتي:

– ليس ثمة سلطتان منفصلتان: سلطة الحزب وسلطة الدولة، بل سلطة واحدة هي سلطة الحزب، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهي الآن في يد القيادة العامة للجبهة القومية، حتى قيام مجلس الشعب الأعلى.

– التوازن في قيادة البلاد (المقصود قيادة السلطة) من طريق الحكومة، وقيادة الجماهير من طريق المنظمات الاجتماعية، ويعني توزيع أعضاء السلطة التشريعية في قيادة التنظيم والحكومة والمنظمات الاجتماعية.

– توافر قيادة عليا لتنظيم الجبهة القومية، ممثلةً من السلطة الرسمية وقيادة العمل الجماهيري.

– تكون هذه القيادة الجهة الموجهة للدولة وللعمل الجماهيري معاً، وهي التي تنسّق العمل بين الدولة والتنظيم الجماهيري الشعبي.

وإذ تكاثرت الأسئلة عن خياراتنا المطروحة، بدأ سؤال مهم يتصدر كل الأسئلة، ويستوقف القيادة وعناصرها وكل أبناء الثورة، وهو: ما طبيعة المرحلة التي تواجهنا، وكيف نفهمها ونحدّد مساراتها؟ أفي الإمكان الشروع بالتطبيق الاشتراكي، أم ينبغي التأني مروراً بما يُسمّى مرحلة «التطور اللارأسمالي»؟ أم ننتظر تطور الاقتصاد وبنيته الرأسمالية ريثما يتأهل للانتقال إلى الاشتراكية؟ أم نصفّي القاعدة الرأسمالية للاقتصاد ونعلن الاشتراكية؟

لقد كان «الميثاق الوطني» صريحاً في التزامه «الاشتراكية العلمية»، لكن ما يواجهنا الآن، ترجمة هذا الالتزام إلى الواقع الذي بدا لكثير منّا أنه لا يستجيب كفاية للطموحات، فالوصول إلى التطبيق الاشتراكي ينبغي أن يمرّ إذاً بخطوات تمهيدية آنية (تكتيكية) لإنضاج الظروف الاقتصادية والاجتماعية وبناء حلقاتها الفاعلة الكفيلة بتحقيق هدف الميثاق. ولكن، ما تلك الخطوات التمهيدية؟ وقبل هذا، ما صورة الوضع الاقتصادي-الاجتماعي؟ وما حقائقه القائمة؟ أين البحوث الميدانية؟ أين الأرقام والإحصائيات والمعطيات؟ أين التقديرات والخطط؟ وهكذا فقد اهتدت القيادة-ولم يكن أمامها إلّا هذا الموقف العملي السليم-إلى ضرورة العمل على وضع خطة تنموية اقتصادية واجتماعية واقعية وشاملة كحلقة مركزية لهدف التطور المنشود. وللوصول إلى ذلك، كان ينبغي توفير التمويل المالي والمادي المناسب، في وقت كانت خزانة الجمهورية الفتية فيه خالية، وليس ثمة حدّ أدنى من الجهاز البشري المؤهل للنهوض بموجبات تحقيق تلك الخطة. ثم عدنا إلى السؤال المرهق والمشروع والضروري: ما العمل؟ وقادنا السؤال بداهة إلى السؤال الأكثر إرهاقاً ومشروعية وضرورة: ما الواقع؟ ومن أين نمسك به؟

يعرض فيصل عبد اللطيف في كتابه المهمات المطروحة أمام قيادة الجبهة على الوجه الآتي:

1. المسألة الزراعية: إنّ خطّنا العام بالنسبة إلى هذه المسألة واضح في توجهنا نحو الإصلاح الزراعي، خاصة أنّ الثورة على النظام شبه الإقطاعي في الريف قد مكّنها من أن تسيطر على كثير من أراضي السلاطين وكبار الإقطاعيين، ولكن كيف نفهم التوجه نحو الإصلاح الزراعي؟ وكيف نشرِّع القضية؟ أيكون ذلك بتفتيت الإقطاعات إلى قطع أرض صغيرة توزَّع على صغار الفلاحين أو على الفلاحين المعدمين، وكذلك على بعض القبائل والعشائر من البدو الرحَّل لأجل ربطها بالأرض، وبالتالي التمكن من السير نحو خطوات جادة وأساسية للقضاء على العقلية والسلوك القبليين والعشائريين، أم يجدر بنا أن نعمل منذ البداية على إقامة جمعيات تعاونية؟ أم نتوجه نحو سيطرة الدولة على هذه الأراضي وإقامة مزارع نموذجية عليها ترتبط بخطة الدولة للتنمية العامة؟ أم نسير ضمن هذه الحلول العامة مجتمعة؟ إنّ تعقّد القضية الزراعية يستدعي تركيز كافة الجهود لحلّها، فالحياة نفسها

باتت تفرض إيجاد هذا الحل مهما تكن العقبات والمصاعب، ولا يمكن حلّها بنقل تجارب الآخرين التي لا تراعي خصائص التجربة والواقع في بلادنا.

2. المسألة الصناعية: من المعروف أنّ الاستعمار لم يترك في بلدنا أيّ أساس صناعي إنتاجي يمكن أن يعتمد عليه البلد. والدليل القاطع على ذلك، أنّ ثمانين بالمئة من اقتصادنا الوطني اقتصاد خدمات، ولقد ظل الرأسمال الوطني أسير ارتباطه بالرأسمال الأجنبي، ومتجهاً نحو الحصول على الربح السريع من خلال المشاريع الخدمية المختلفة التي أُقيمت في الأساس لخدمة قوات الاحتلال البريطانية وقواعدها ومعسكراتها. إذاً، يبرز سؤال صعب: كيف يمكن أن نستحدث قطاعاً صناعياً منتجاً؟ وعلى عاتق من يقع إنشاء هذا القطاع؟ هل تتحمل الدولة مسؤولية قيامه، أم تُتاح الفرصة لإسهام الرأسمال الوطني إلى جانب الدولة؟ وهكذا نرى أنّ السؤال ظلّ قائماً-كما هو-مرحلةً من الزمن، ولم يحظَ بجواب يكون قاطعاً وواضحاً وجازماً.

3. المسألة التجارية: لقد كانت التجارة في بلدنا مرتبطة عضوياً بالتجارة الاستعمارية «الكبرى»، سواء الداخلية أو الخارجية، وهذا الشيء أمرٌ طبيعي بحكم وجود عدد من الشركات الرأسمالية العالمية في البلاد، ما يخدم مصالح تلك الشركات العملاقة، فتجني الأرباح الطائلة من المنطقة، مستفيدةً من الميناء الذي أعلنته ميناءً حراً للتصدير وإعادة تصدير المنتجات الرأسمالية.

غير أنّ تبدلاً كبيراً حدث بعد الاستقلال، إذ سحبت عدة شركات رساميلها وممتلكاتها، وكان لهذا التصرف تأثيره الفادح، خاصة أنه زامن إغلاق قناة السويس بعد حرب حزيران 1967م، ما شكّل أحد المؤثرات السلبية على صعيد الحركة التجارية والسياحية في البلاد. وكما في الحركة التجارية، كذلك بقيت الحياة المصرفية مرتبطة بالخارج، لأنّ مجمل مفاصل الحياة كانت خاضعة لرؤوس الأموال الأجنبية. إذاً، كيف يمكننا أن نقيم تجارة وطنية متحررة ومرتبطة بخطة التنمية الاقتصادية العامة؟ هل يمكن تحقيق ذلك من خلال إقامة البنك المركزي ليقود الحركة التجارية مع بقاء المنطقة سوقاً حرةً ومفتوحةً للجميع؟ أم أنّ البنك المركزي سيكون أكثر فعالية إذا ما أُلغيت حرية السوق التجارية؟ وما النتائج السلبية والإيجابية المترتبة عن ذلك؟ وهكذا فقد ظلت القضية قائمة.

4. المسألة المالية: إنّ الاستعمار البريطاني حاول في «محادثات جنيف»، وما زال يحاول، أن يمارس ضغوطاً مختلفة على الثورة والنظام الجديد لقاء التزام الحكومة البريطانية تقديمَ الدعم المالي. فمن المعروف أنّ دخل البلاد لا يتعدى خمس الميزانية العامة التي تنفقها خزينة الدولة، ومعنى ذلك أنّ أربعة أخماس الموازنة تعتمد على بريطانيا نفسها. وقبيل انسحاب البريطانيين رُفعَت مرتبات جهاز الدولة العسكري والمدني وأجوره، لخلق عبء إضافي على الدولة الجديدة.

من أين نأتي بالمال؟

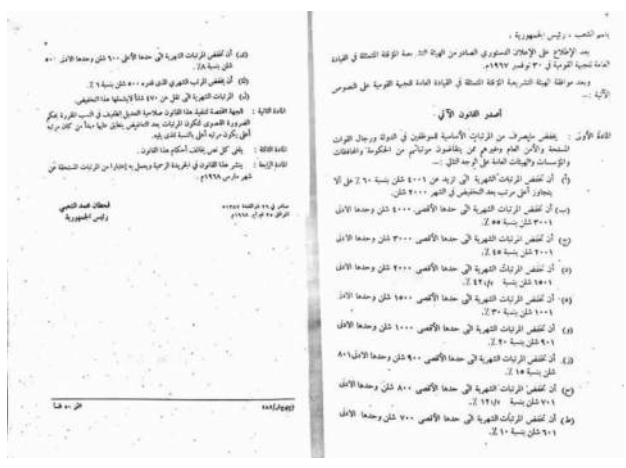
وإذا كان من حقنا، تعويضاً لاستغلال بريطانيا لبلادنا طوال 129 عاماً، أن نلزمها بتغطية العجز المالي السنوي لأعوام مقبلة، إلّا أنّ حكومة لندن-جرياً على عادة استعمارية معروفة-وجدت في هذا الواقع نقطة ضعف، ومدخلاً للضغط علينا لإملاء شروطها مقابل أيّ دعم مالي يقدم لنا، وهذا ما رفضناه رفضاً كاملاً، وظللنا نرفض كل شروط تمسّ سيادة بلادنا وحريتها. ولكن، بقدر ما يكون رفضنا أية شروط واضحاً، يجعلنا ذلك نعاني حدّة الأزمة المالية التي نواجهها.

ربما كانت بريطانيا والقوى المعادية الأخرى تراهن على سقوط النظام من خلال الأزمة المالية التي كنا نمرّ بها آنذاك، فهل نتيح لبريطانيا بعد أن طردناها من بلادنا الفرصة لتحقيق هذا الحلم؟ وكيف يسعنا أن نواجه الأزمة؟ إنّ ذلك يضعنا جميعاً أمام مسؤولياتنا التاريخية، فنتصدى للمعضلات بكل صلابة وصمود. في الوقت نفسه، كيف يمكن-والحالة هذه-أن تقوم الدولة بالأعباء، وأن توفر من الموارد المالية ما يتيح لها السير بثبات للتخفيف من حدة الأزمة؟ أَمِنْ خلال «التقشف» العام الذي يجب أن نطبقه بوعي وقناعة وإدراك؟ أم من طريق الاستحصال على الدعم المالي الخارجي؟ ولكن ما الدول التي تعطي مالاً سائباً؟ وحتى إن وُجدت هذه الدول، فإنّ ذلك الدعم سيكون رهناً بالمنحى السياسي الذي سنتجه نحوه، هل يكون الحل-أخيراً، لا آخراً-عبر التنقيب عن ثرواتنا الطبيعة الدفينة، المعدنية منها والنفطية؟ وكم سنحتاج من الوقت لنكشف مثل هذه الثروات... وبكميات «تجارية»؟

لقد شكلت هذه القضية المتشابكة وكيفية التغلب عليها، مصدر قلق شديد لدى القيادة العامة للجبهة القومية. وبرزت أيضاً قضية القوات الشعبية المسلحة: كيف نفهمها؟ وكيف نُجري عليها التعديلات التي تتطلبها ظروف المرحلة؟ هل نبني «ميليشيا» شعبية مركزية مرتبطة بالتنظيم، فتكون نواة هذه الميليشيا الشعبية من الفدائيين ومن الحرس الشعبي في الأرياف؟ أم ندفع باتجاه «غربلة» القوات المسلحة الحالية وتنقيتها وتطعيمها بالفدائيين والحرس الشعبي، مع إيجاد أوضاع تنظيمية ثورية وإعادة تثقيف الجيش والأمن تثقيفاً ثورياً، مع الأخذ بالاعتبار الانضباط والمناقبية العسكرية؟

وكانت ماثلةً أمام القيادة العامة قضية الأجهزة الحكومية القديمة التي خلّفها الاستعمار والتي يصعب أن نُطلق عليها أجهزة الدولة القديمة (بسبب عدم اكتمال هذه الأجهزة... حتى في الدولة القديمة أصلاً!)، وهو كان قد أنشأها لتلبية متطلبات وجوده ومصالحه. وطُرحت العديد من الأسئلة: أيمكننا أن نوفر البديل لهذه الأجهزة، بإنشاء أجهزة جديدة؟ أم أنّ ظروفنا لا تسمح بذلك، نظراً لندرة الشباب من ذوي الخبرة الإدارية؟ ولهذا، كان يجب علينا الحفاظ على الأطر المؤهلة والاستفادة منها كنواة لبناء جهاز الدولة في العاصمة والمحافظات، رغم كل المزايدات والأصوات التي كانت ترتفع بين حين وآخر بتدمير جهاز الدولة القديم وتطهيره.

وأمام تراجع الحكومة البريطانية عن التزاماتها في جنيف بدفع 60 مليون جنيه إسترليني للحكومة الجديدة برئاسة قحطان محمد الشعبي، وبسبب حصار دول المنطقة وامتناعها عن تقديم أيّ مساعدة مالية للدولة الفتية، لجأت الحكومة الجديدة برئاسة قحطان محمد الشعبي إلى تخفيض الرواتب لتخفيف العجز في الموازنة، وصدر قانون بهذا الشأن عن رئيس الجمهورية، ولأهمية ما جاء فيه، نورد نصه كما يأتي:



باسم الشعب، رئيس الجمهورية،

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر من الهيئة التشريعية المؤقتة الممثلة في القيادة العامة للجبهة القومية في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م.

وبعد موافقة الهيئة التشريعية المؤقتة الممثلة في القيادة العامة للجبهة القومية على النصوص الآتية:

أصدر القانون الآتي:

المادة الأولى: يخفض ما يصرف من المرتبات الأساسية للموظفين في الدولة ورجال القوات المسلحة والأمن العام وغيرهم ممن يتقاضون مرتباتهم من الحكومة والمحافظات والمؤسسات والهيئات العامة على الوجه التالي:

(أ) أن تخفض المرتبات الشهرية التي تزيد عن ٤٠٠١ شلن بنسبة ٦٠٪ على ألا يتجاوز أعلى مرتب بعد التخفيض في الشهر ٢٠٠٠ شلن.

(ب) أن تخفض المرتبات الشهرية التي حدها الأقصى ٤٠٠٠ شلن وحدها الأدنى ٣٠٠١ شلن بنسبة ٥٥٪.

(ج) أن تخفض المرتبات الشهرية التي حدها الأقصى ٣٠٠٠ شلن وحدها الأدنى ٢٠٠١ شلن بنسبة ٤٥٪.

(د) أن تخفض المرتبات الشهرية التي حدها الأقصى ٢٠٠٠ شلن وحدها الأدنى ١٥٠١ شلن بنسبة ٤٢½٪.

(هـ) أن تخفض المرتبات الشهرية التي حدها الأقصى ١٥٠٠ شلن وحدها الأدنى ١٠٠١ شلن بنسبة ٣٠٪.

(و) أن تخفض المرتبات الشهرية التي حدها الأقصى ١٠٠٠ شلن وحدها الأدنى ٩٠١ شلن بنسبة ٢٠٪.

(ز) أن تخفض المرتبات الشهرية التي حدها الأقصى ٩٠٠ شلن وحدها الأدنى ٨٠١ شلن بنسبة ١٥٪.

(ح) أن تخفض المرتبات الشهرية التي حدها الأقصى ٨٠٠ شلن وحدها الأدنى ٧٠١ شلن بنسبة ١٢½٪.

(ط) أن تخفض المرتبات الشهرية التي حدها الأقصى ٧٠٠ شلن وحدها الأدنى ٦٠١ شلن بنسبة ١٠٪.

(ي) أن تخفض المرتبات الشهرية التي حدها الأعلى ٦٠٠ شلن وحدها الأدنى ٥٠١ شلن بنسبة ٨٪.

(ك) أن يخفض المرتب الشهري الذي قدره ٥٠٠ شلن بنسبة ٦٪.

(ل) المرتبات الشهرية التي تقل عن ٤٧٠ شلناً لا يشملها هذا التخفيض.

المادة الثانية: للجهة المختصة لتنفيذ هذا القانون صلاحية التعديل الطفيف في النسب المقررة بحكم الضرورة القصوى لتكون المرتبات بعد التخفيض [illegible] أعلى يكون مرتبه أعلى بالنسبة لمن يليه.

المادة الثالثة: يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون.

المادة الرابعة: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتبارا من المرتبات المستحقة عن شهر مارس ١٩٦٨م.

صادر في ٢٩ ذي القعدة ١٣٨٧هـ
الموافق ٢٧ فبراير ١٩٦٨م

قحطان محمد الشعبي
رئيس الجمهورية

قانون تخفيض الرواتب

الإدارات... والعامل البشري

من ناحية أخرى، حرصنا على ألّا نزجّ بشبابنا في دوامة العمل الإداري، وننسى ونغفل الدور الذي يمكن أن يقوموا به في مجال العمل الجماهيري. وإذا كانت الظروف لا تسمح بنسف هذه الأجهزة القديمة، كما كان يرى البعض، فكيف يمكننا إذاً التغلب على هذه المشكلة؟ هل نستهلّ أولى خطواتنا من خلال غربلة عامة تبدأ، مثلاً، بتطهير الرؤوس الإدارية الأساسية لهذه الأجهزة؟ كانت هذه التساؤلات تُطرَح بين حين وآخر في أوساط قيادات الجبهة التي لا تمتلك من الخبرة في إدارة الدولة غير الإخلاص للجبهة والثورة.

وكانت هناك قضية محورية، هي قضية وحدة التراب اليمني، فكيف نفهمها؟ أنمارس التجارب المخفقة إياها في الشرق العربي التي اقتصرت على إعطاء الاهتمام الرئيسي للوحدة الدستورية؟ أم أننا يجب أن نصنع تجربة أخرى أضمن نجاحاً وأكثر فعالية... تجربة تسير نحو وحدة الجماهير شمالاً وجنوباً قبل أن نبدأ بالوحدة الدستورية أو وحدة الأرض؟ أم أنّ ذلك يفرض علينا الوقوف أمام قضية بارزة، هي «وحدة أداة العمل الوطني الثوري شمالاً وجنوباً»، باعتبارها أساس أيّ توجه لوحدة التراب اليمني؟ وكيف يمكن أن نجسّد عملياً «وحدة الأداة» هذه؟ هل السبيل إلى تحقيق ذلك هو «امتداد» تجربة الجنوب إلى الشمال؟

وتبرز، إضافة إلى ذلك، المسائل السياسية المهمة ذات الصلة بالوضع العربي والدولي، مهمات الجبهة القومية إزاءها، في ظلّ الوضع الجديد الناجم عن تسلّمها السلطة. وعلى سبيل المثال، لا الحصر: كيف يمكننا أن نجسّد عملياً ما طرحناه في الميثاق الوطني بالنسبة إلى السياسة الخارجية؟ وهل يمكننا أن نتعاون مع كل دول العالم؟ هل توجهنا الاشتراكي يفرض علينا نمطاً معيناً من التوجه نحو دول معينة تكون بمثابة الحليف الثوري، وتقتصر عملياً على المعسكر الاشتراكي؟ وفي هذه الحالة، هل ثمة ضرورة للارتباط بتجربة محددة في المعسكر الاشتراكي، وبالتالي الانقطاع عن التجارب الأخرى؟ وما الآثار الإيجابية والسلبية لهذا النهج؟ ثم كيف يسعنا أن نجسّد سياستنا تجاه الحركات التقدمية في الوطن العربي وفي العالم، وكذلك تجاه دول العالم الثالث، مع الأخذ بالاعتبار مختلف التناقضات الفكرية والسياسية والتيارات المتصارعة في العالم؟ إلى هنا انتهى كلام فيصل عبد اللطيف وأسئلته ونظرته للواقع كما كان يراه في ذلك الوقت، وهو من أنضج القادة وأبرزهم وأكثرهم واقعية حينها.

هذه أهم القضايا والهموم الكبرى التي كانت مطروحة على جدول أعمال الثورة غداة انتزاع الاستقلال الوطني. إنّ الوصول إلى تحديد واضح لهذه الأمور كان سيتيح لنا القيام بأعباء مسؤوليتنا التاريخية بقناعة وفاعلية، وكان سيفتح الطريق لإيجاد حلول ناجعة بخسائر أقلّ، على أنّ هذا كان يتطلب حداً أدنى من التفاهم «القيادي»، ألّا يكون فيما بيننا تشابك، وألّا تتدخل أطراف أخرى على الخط.

وفي كل حال، فقد كان علينا أن نصل إلى فهم مشترك، ينمّ عن نضج كافٍ، ونستوعب من خلاله ما أمكن من الثُّغَر والنواقص والأخطاء، علّنا نستطيع إعداد أنفسنا للمرحلة المقبلة.

المشكلة القبلية وإنهاء الثأر

كانت المشكلة القبلية وقضايا الثأر من القضايا الملحّة التي واجهت مرحلة الاستقلال المبكرة، وكان بالإمكان تقديم معالجات جذرية لهذا الواقع لو كان المناخ السائد داخل القيادة أفضل مما كان عليه. وفي الواقع، فقد أُلقي عبء المعالجات الميدانية لمشاكل القبائل المتداخلة على عاتق بعض القياديين وجهاز الجبهة القومية في الصف القيادي الثاني، ومسؤولي المناطق الريفية. وأدت المشاورات والمبادرات في هذا الموضوع إلى التوصل إلى أفكار آنية لإنهاء الاقتتال القبلي وتطويقه، وتجسّدت تلك الأفكار، فيما بعد، بالقرار الذي أصدره وزير الإدارة المحلية في 2 شباط/ فبراير 1968م، تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية، وتضمن ما يأتي:

«نظراً لما تقتضيه المصلحة العامة وضرورة الحفاظ على أمن المواطنين وسلامتهم في كافة أنحاء الجمهورية، وتثبيتاً لقرارات الصلح بين القبائل التي أصدرتها القيادات المحلية للجبهة القومية في كل المحافظات الست وضرورة توجيه كل الأيدي في هذه الجمهورية نحو بناء مستقبل مشرق لهذا البلد على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، تقرر ما يلي:

1. إعلان صلح عام بين جميع القبائل في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية لمدة خمس سنوات اعتباراً من يوم الاثنين 1/ 1/ 1968 الموافق 1 شوال 1387هـ.
2. تجميد كل قضايا الثأر السابقة لهذا التاريخ.
3. كل من يخالف هذا القرار، ويقف في وجه الحكومة متحدياً هذا القرار سيعتبر مجرماً وسيحاكم وينفذ فيه الحكم فوراً من قبل سلطة الحكومة.
4. لا يحق لأيّ شخص أو قبيلة الأخذ بالثأر مهما كانت الأسباب، وعلى هذا الشخص أو القبيلة الرجوع إلى الحكومة بأيّ شكوى حول أيّ شيء يأتي ضمن الأخذ بالثأر. يعتبر هذا القرار متمِّماً للقرارات الصادرة من القيادات المحلية للجبهة القومية في المحافظات وتعميماً لها.
5. على السادة محافظي المحافظات الست تنفيذ هذا القرار والعمل بموجبه، والله وليّ التوفيق

20/ نوفمبر 1968
سعيد عمر العكبري
وزير الإدارة المحلية

تطبيق قرار إنهاء الثأر

– وفي نهاية عام 1969م عُقد اجتماع في قرية الريّ أثناء افتتاح طريق الري–جيشان، وقد حضر هذا الاجتماع المهيب الآلاف من أبناء القبائل وشيوخها وأعيانها، وعلى رأسهم الشيخ سالم علي لعور، والشيخ دهول عن قبائل ربيز، وصالح علي بن علي بن محمد عن العلهيين، وصالح سواد وصالح أحمد مصمع عن آل فطحان، ومحسن الكنهوش شيخ منصب جابرة، ومحمد سالم الدماني عن آل دمان، وحضره أيضاً ممثلون لقبائل آل حسنة والمياسر والجعادنة والمرازيق وآل ديان، وعلوي بن قدرية عبودي وغيره من المشايخ.





محسن الكنهوش وصالح سواد

وقد وقّعوا على ما سُمِّي حينها «اتفاقية الصلح بين القبائل في هذه المنطقة». حضر هذا الاتفاق وأشرف عليه كل من رئيس الوزراء محمد علي هيثم، ووزير الداخلية محمد صالح مطيع، ووزير الإدارة المحلية علي ناصر محمد[1]، وحيدر العطاس وزير الأشغال العامة وآخرون. وكان للمناضل عبد الله الهيثمي دور مهم في إقناع القبائل بلقاء التصالح، فقد بقي في تلك المناطق أكثر من شهرين، يحاول إقناع المشايخ بتناسي الماضي، وكان الشاعر جازع امسعود قد استقبل رئيس الوفد الحكومي برئاسة رئيس الوزراء ببعض المراجيز الشعبية، حثّهم فيها على الاهتمام بالشعب، وذكّرهم بالوزير في حكومة اتحاد الجنوب العربي عبد الرحمن جرجرة، أتذكر منها البيتين الآتيين:

يا بن علي هيثم كبير القومية

لا تلبسون الكوت[2] والبدوي جرم[3]

شوف قد لبسها جرجرة من قبلكم

واليوم يجري بين مكة والحرم

والحقيقة أنّ القبائل في الجنوب أبدت درجة عالية من الوعي والانضباط والتزام هذا القرار، وفي احترام النظام والقانون وسيادة الدولة الجديدة، وكانت ترى فيها تجسيداً لإرادتها الوطنية التي طالما قاتلت البريطانيين من أجل انتزاعها.

فقد قامت في الجنوب دولة قوية مهيبة ليس فيها مكان للطائفية والحقد والكراهية والثأر والرشوة والفساد. فعندما أعلن الرئيس قحطان محمد الشعبي الصلح العام بين قبائل

1- علي ناصر محمد: الذي حل في هذا المنصب بدلاً من سعيد عمر العكبري في التفيير الوزاري الذي جرى عقب حركة 22 يونيو 1969م.

2- الكوت: الجاكيت، وهي كلمة إنكليزية محرّفة.

3- الجرم: المقصود به الملابس القطنية الداخلية (القسم الأعلى).

الجنوب الشرسة، كما أشرت آنفاً، احترم الجميع هذا القرار منذ قيام الدولة في الجنوب في 30 نوفمبر 1967 إلى قيام الوحدة عام 1990، وهذا دليل على أنّ الشعب يحب الحياة والسلام ويحترم الدستور والقوانين.

اختفى السلاح والثأر، وزالت الفتن والأحقاد، وأصبحت المدن والقرى والأرياف والطرقات آمنة من مشرق البلاد إلى مغربها، فالناس ينامون في بيوتهم آمنين، وعلى الطرقات والشواطئ العامة بين عدن والمهرة في شرق الجمهورية، فلا لصوص ولا قطاع طرق، فلا أحد يحمل السلاح الذي اختفى بكل أنواعه، حتى الخناجر والسكاكين والعصيّ و(الباكورة) في الحارات، وساد فيها الأمن والاستقرار، وأصبح الناس يحترمون النظام والقانون والدولة ودستورها وقوانينها، ويلجأون إلى حلّ مشاكلهم من طريقها، وليس من طريق الاحتكام إلى السلاح، بعد أن صاروا متساوين أمام القانون في كل شيء، صغيرهم وكبيرهم ووزيرهم ورئيسهم، وأصبح السلاح بيد الدولة ومؤسساتها فقط. حتى في المناسبات والأفراح، فإنك لا تسمع طلقة في أيّ مدينة أو قرية، حتى أطراف الصحراء. وأتذكر أنني بعد أن غدوتُ رئيساً للبلاد، حضرتُ مهرجاناً جماهيرياً في غيل بن يمين بحضرموت عام 1982، فإذا بأحد المواطنين يصيح: «مظلوم.. مظلوم يا رئيس»، وكان صوته يعلو فوق صوت الميكروفون، وطلب منه البعض أن يصمت حتى ينتهي المهرجان، وقد طلبتُه للمثول أمامي في منزل صالح بن حسينون لأعرف الظلم الذي حلّ به، فدخل وصاح: «مظلوم يا رئيس، أريد العدالة منكم»، طلبتُ منه الجلوس، فجلس وهو يردّد: «مظلوم».

وسأل: هل ستنصفني؟

أجبتُه: إذا كنتَ على حق.

قال: مظلوم.

علّق بن حسينون بطريقته الساخرة (لبوك الراعة يا عبيد الغلال)، وكان هذا اسمه، تكلم هل أخذوا عليك مالك؟

قال: ما عندي مال، عندي عيال، واليوم يوم فرحهم وعرسهم، وطلبت من الحكومة أن يسمحوا لنا بإطلاق النار في الفرح ورفضوا، وأنا أطلب خمس طلقات ورشاش من شان نطلق النار في فرح أولادي!

قلت له: هذا الظلم الذي حلّ بك؟

قال: نعم.

قلتُ له: طالما أنك تحترم النظام والقانون الخاص بتنظيم السلاح وحمله، فأنا أهديك 50 طلقة، وهذا الرشاش لاستخدامه الليلة وتعيده للشرطة بعد الفرح.

فرح وقام وهو يصيح: «عاشت العدالة عاش الرئيس».

قدّرتُ موقف هذا الشخص وغيره الذين يحترمون الدولة وهم موجودون على بعد 800 كيلومتر من العاصمة عدن التي لم تشهد أو تسمع فيها طلقة واحدة من المواطنين منذ قيام

الدولة، ما عدا طلقات الرفاق بعضهم على بعض، مع الأسف، أثناء مراحل مختلفة من الصراع السياسي في الجنوب، وهذا ليس شأننا وحدنا في عدن، ولكن شمال اليمن وبعض الدول العربية مرّت بمثل هذه الصراعات ولا تزال.

وعودة إلى موضوعنا، فإنّ الخلافات في وجهات النظر بين الأفرقاء القياديين وأجهزة الجبهة بشأن وجهة المستقبل أمر طبيعي، بل دليل صحي على الرغبة في البحث عن أفضل الأشكال الضامنة للتطور. وأكثر من ذلك، فهي خلافات لها مقدماتها في ماضي الكفاح المسلح ومؤتمرات الجبهة الثلاثة وقضية الدمج، والعلاقة بجبهة التحرير والحكم في الشمال، ومصر-عبد الناصر... إلخ.

كانت أول هزّة أصابت الجبهة القومية، وهددت بتمزيقها، قد حدثت في كانون الثاني/ يناير 1968م حين نشر عبد الله الخامري، عضو القيادة العامة في صحيفة «الثوري» الناطقة باسم الجبهة بعددها السادس في 30/ 1/ 1968م مقالة افتتاحية تناول فيها مشكلة الجهاز الإداري من زاوية التأليب على الحكم، من طريق طرح الأسئلة التأويلية الغامضة والاستفزازية، من قبيل «هل الحكم من الثوار أم من انتهازيين؟»، و«هل هناك إخلاص حقيقي في التغيير؟»، وتضمنت المقالة ما يشبه التحريض على ما سمّاه «الانتهازية» أو»التسلق إلى كراسي الحكم».

لم يكن مقال الخامري قد أجازه فيصل عبد اللطيف وعبد الفتاح إسماعيل، عضوا اللجنة التنفيذية المشرفان على الصحيفة، بقرار من القيادة العامة، وحين أُجري التحقيق بشأنه، أفاد مسؤولو الصحيفة بأنّ الخامري أبلغهم أنّ ثمة اتفاقاً على حق كل من عبد اللطيف وعبد الفتاح أيضاً في أن يكتبا ما يشاءان، ردّاً أو إضافة، وهذه الرغبة «عيّنة» من الأجواء الخلافية وعدم الثقة التي كانت سائدة في الفريق القيادي بسبب ما سُمِّي حينها اليمين واليسار الذي كان ينظر له نايف حواتمة.

كانت هذه الفترة التي أعقبت نكسة يونيو 1967م، نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، قد اتسمت بالتطرف والانقسامات على صعيد حركة التحرر الوطني العربية في الوطن العربي كله، فأخذت في التشرذم والانقسام. حدث هذا في حركة القوميين العرب، وفي حزب البعث العربي الاشتراكي، وفي الحركة الناصرية، وفي فصائل الثورة الفلسطينية. وشمل الانقسام الأحزاب الشيوعية العربية في ذروة الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين: الشرق والغرب، وكذلك الصراع السوفياتي-الصيني.

عقب الهزيمة سادت مقولات بأنّ البرجوازية العربية أثبتت عجزها عن قيادة الأمة العربية، وأنْ لا بد من قيادة جديدة تقود نضال الجماهير العربية، وأنّ هذه القيادة ينبغي أن تكون من العمال والفلاحين. وفي ظل هذه الحماسة الجارفة، برزت مقولة اليمين واليسار في تجربتنا لتطويق تيار الاعتدال.

وكان عدد من القيادات عندنا قد تأثر بهذه الأفكار، وأخذ يستميت في تسويقها دون تبصّر في واقع اليمن الجنوبي الذي لم يكن يتحملها.

الانفلات التنظيمي و«قذيفة» الخامري!

القيادة العامة، بدلاً من تحديد المسؤولين عن هذه الأزمة التنظيمية، تركت شأن ذلك إلى المؤتمر المقبل لبحثها وبتّها، وهذا ما ساعد على ترسيخ الانفلات التنظيمي والخروقات، وعاد الحديث إلى تحديد المسؤوليات وتسمية الخروقات، خاصة أنّ كثيراً منها مسجَّل باسم قياديين بارزين، ولا يصحّ تركها أو التغافل عنها، أو التقليل من شأنها، كما هو الحال بالنسبة إلى الأعضاء العاديين الذين يجري نقدهم وإعادة توجيههم منعاً للوقوع في الأخطاء مرة ثانية. وعلى هذا الأساس عادت القيادة العامة إلى تدارس الملف التنظيمي، وتوقفت لساعات طويلة عند تجربة التنظيم والإجراءات السابقة ومسيرة الأخطاء التي خلقت «أزمة ثقة» وعدم انسجام في أوصال الجبهة وهيئاتها، وتوصلت في نهاية البحث إلى تحميل سلطان أحمد عمر» فارس»، عضو اللجنة التنفيذية، مسؤولية الوضع التنظيمي المتوتر في عدن (المحافظة الأولى)، بوصفه مسؤولها التنظيمي الذي أشرف على المناقشات غير المسموح بها، واتخذ تدابير لم تكن القيادة العامة على علم بها، مثل تشكيل «المجالس الشعبية والمحاكم الشعبية». وكان سلطان أحمد عمر قد وصل إلى عدن نهاية 1967، ولم يكن له أي علاقة بالعمل التنظيمي في عدن آنذاك سوى أنه كان محسوباً على حركة القوميين العرب في تعز، وانضمّ إلى اللجنة التنفيذية بحكم علاقته بالحركة. وألقت القيادة باللوم على كل من عبد الله الخامري وعلي صالح عباد (مقبل)، بصفتهما مطّلعين على ما طُرح للقواعد في الاجتماعات الموسَّعة التي عُقدت في عدن، ولم يحيطا القيادة علماً بالوقائع، ولم يناقشاها في الأمر.

وشُكِّل في هذا الاجتماع عدد من اللجان: إحداها كُلِّفَت إعداد قانون للإصلاح الزراعي، وأخرى لتنقية الجهاز الإداري، وثالثة كانت عبارة عن لجنة تحضيرية للمؤتمر الرابع. وطلبت القيادة من كل من سلطان أحمد عمر وعبد الله الخامري وعلي صالح عباد مقبل تقديم تقرير عن مسؤوليتهم في الأزمة التنظيمية، ومحاولتهم «تجهيل» القيادة العامة وإخفاء المعلومات عنها، على أن يناقَش التقرير في اجتماع لاحق. وكلفت كلاً من فيصل عبد اللطيف وعلي سالم البيض وسلطان أحمد عمر تنظيم اجتماع موسَّع لأُطر التنظيم في عدن، لاحتواء الآثار الناجمة عن الأزمة وتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة وإعادة لحمة التنظيم. غير أنّ اتفاقاً جانبياً جرى بين سلطان وعبد اللطيف، يقضي بتأجيل الاجتماع المقرَّر إلى موعد آخر، ليتسنى لهما حضور اجتماعات القيادة العامة. ولكن وفيما حضر الجميع اجتماعات القيادة، تخلّف سلطان عنها ليحضر الاجتماع الموسَّع لمحافظة عدن، مبشّراً بآرائه، وخالقاً من جديد جواً من التوتر التنظيمي. وحين سُئل عن معطيات هذا الاجتماع الموسَّع، أجاب–خلافاً للحقيقة–أنه قد خُصِّص لانتخاب «الشُّعَب» والروابط، تمهيداً لانتخاب المندوبين للمؤتمر العام الرابع. وبعد أيام كُشف النقاب عن قرارات وتدابير اتخذها الاجتماع الموسَّع، كانت في طريقها إلى التنفيذ عبر القيادة العامة خلافاً للأصول

المرعيّة التي تفترض أن تكون تلك القرارات بمثابة توصيات مشروطة بموافقة القيادة العامة. وهكذا، لم يكن بد من اتخاذ إجراءات محددة ضد هذه الخروقات. على هامش الضجة والتوتر اللذين نجما عن «قذيفة» الخامري الاستفزازية، كما كان يُطلق عليها، عقدت القيادة العامة سلسلة من الاجتماعات ناقشت فيها سبل احتواء الموقف وتحديد المسؤوليات ومضامين الأفكار الواردة في المقالة. وعقدت أيضاً اجتماعات موسَّعة في محافظة عدن لأعضاء التنظيم، ناقشت قضايا ذات طبيعة حساسة تهمّ الأطر القيادية، ولا يصحّ عرضها دون أخذ رأي تلك الأطر أو استشارتها، ما أدى إلى احتقان الجو السياسي وتوتر المشاعر. وكاد الأمر ينتهي إلى انشقاق واصطدام، غير أنه في اليوم الثاني عُقد اجتماع موسَّع حضره عدد من أعضاء القيادة العامة، ولم يتمخض عن نتائج إيجابية، لغياب مبادئ إدارة الصراع الفكري، وغياب ضوابط النقاش. وقد أشرف الوضع السياسي كله على كارثة، حين انبرى كثيرون لتقديم استقالاتهم من الجبهة، في محاولة لتأزيم الموقف، واتّسع الشَّرخ عندما تقدّم عدد من أعضاء القيادة العامة باستقالات مماثلة، بمن فيهم الرئيس قحطان الشعبي، وقد رفضت القيادة العامة استقالته، في لحظات محرجة أنقذت فيها ما يمكن إنقاذه.

وبدلاً من حصر الجدل والمعلومات في داخل الجسم التنظيمي، اندفعت المعلومات والوقائع ومحاضر تلك الاجتماعات من أطرها السرية المفترضة إلى الشارع، وإلى كل بيت، لتضاعف قلق المواطنين وهلعهم، وتشجّع المعارضة على تجميع قواها والدخول على خط الأحداث لتأجيج النار وتصعيد ضراوة الصراع، الأمر الذي اضطر القيادة العامة إلى عقد سلسلة من الاجتماعات بين 1 و3 شباط/ فبراير 1968م، اتخذت بموجبها طائفة من القرارات تضمن سلامة التنظيم وتماسكه، وتعد بالعمل على تهيئة مستلزمات عقد المؤتمر الرابع للجبهة. وقد سُجِّلت نقطتان مهمتان بصدد طبيعة الأزمة التنظيمية:

أولاً: إنّ هذه الأزمة إفرازٌ حتميّ لعدم قدرة التنظيم، لظروف عديدة، على أن يبقى بالمستوى الذي تتطلبه الوحدة الفكرية والتنظيمية وتعميمها على أسس متينة بين صفوف التنظيم، حتى يمكن وضع المقاييس الحقيقية للتنظيم الثوري ليسير عليها الجميع.

ثانياً: إنّ القيادة العامة والعناصر القياديين في التنظيم لم يستطيعوا التقاط أنفاسهم في غمرة النضال وأثناء المواجهة اليومية لهجوم الأعداء والخصوم قبل الاستقلال، لمتابعة العديد من المخالفات التي تعارض أحياناً المبادئ الأولية في «التنظيم الثوري»، وتصحيحها وتوجيهها الوجهة السليمة. فطلبت القيادة العامة في اجتماعها في 2/ 2/ 1968م من كل من سلطان أحمد عمر، وعبد الله الخامري، وعلي صالح عباد (مقبل)، نقد أنفسهم ذاتياً، كاعتراف بممارسة تلك الخروقات، فحاولوا معاً إفراغ هذا الطلب من مضمونه والتهرب من معناه وما يترتب عليه، الأمر الذي حمل القيادة العامة، رداً على ذلك، على أن تعلن ما يأتي:

تجميد كل من سلطان أحمد عمر، وعلي صالح عباد، وعبد الله الخامري عن ممارسة أيّ مسؤولية تنظيمية، حتى ينعقد المؤتمر ويُبَتّ الموضوع.

استبدال العيون الخضر والزرق بالعيون السود

انسحب الخامري من الاجتماع، مهدداً باللجوء إلى السلاح، ورفض الاستماع إلى محاسبته، بحجة أنه لا يستطيع ضبط أعصابه. وكان مقاله ومقال عبد الله أحمد الوصابي[1] وغيرهما من المقالات التي نُشرت في جريدة «الثوري»[2] تتحدث بطريقة استفزازية عن استبدال أصحاب العيون الزرق والخضر، في إشارة إلى الإنكليز، بأصحاب العيون السود، في إشارة إلى الجيش العربي، ما أزّم الموقف داخل القيادة وبين القيادة والجيش، حيث كانت بعض القيادات المتطرفة تطالب بتطهير الجيش وتطهير الجهاز الإداري وتأميم الزراعة وقيام الميليشيا الشعبية والمجالس الشعبية.

إنّ مسألة التنظيم، كما أرى، مسألة معقَّدة وشائكة مثلما هي الثورة. وإنّ التزام الإنسان نظاماً معيَّناً من السلوك والتفكير والمواقف أمر في غاية الصعوبة. ولعلي ازددتُ قناعةً بعد سنوات العمل الطويلة في مختلف مستويات المسؤولية، بأنّ العامل الذاتي لدى المرء، وأعني تحديداً الاستعداد الخاص الكامن في ذات الإنسان، يؤدي دوراً كبيراً في صياغة الشخصية المؤهلة للعمل التنظيمي القيادي، ثم يأتي عامل المعرفة والتأهيل والذكاء وسواها من العوامل المكملة.

ومن تجربتي أيضاً، أنَّ كثيراً ممن ذكرتهم وممّن لم أذكرهم ممّن كانوا مندفعين بالإخلاص للثورة، لم يكونوا مدركين بما يكفي لتعقيدات الواقع. لكنهم بعد ذلك طوروا مداركهم ومواقفهم مع اكتسابهم خبرات ومعارف جديدة، وقد عمل الأخ عبد الله الخامري ضمن الحكومة التي كنتُ رئيسها وزيراً للدولة، وأبدى نضجاً وكفاءة عاليتين. وهذا أسجله هنا شهادةً للتاريخ.

1- أحمد عبد الله الوصاي، صحفي وقيادي في الحزب الديمقراطي من محافظة إب.

2- أول أعداد جريدة «الثوري» أشرف عليه عبد الله أحمد الخامري، وجعفر علي عوض، وعبد الله شرف، وعبد الواسع قاسم، وكان ذلك قبل الاستقلال. وبعد الاستقلال أصبحت «الثوري» ناطقة باسم الجبهة القومية.
وكانت تصدر قبل الاستقلال أيضاً نشرات سرية مطبوعة، منها: «التلال الملتهبة» في كريتر و«الحارس» في التواهي و«المقاومة الشعبية» في المعلا و«المقاومة» في الشيخ عثمان و«الشرارة» في حضرموت و«المجاهد» في الضالع و«لسان الكادح» في لحج و«الكادح» في أبين وفحمان في دثينة.

الفصل الرابع
المؤتمر العام الرابع للجبهة... إلى أين؟

شكلت القيادة العامة للجبهة لجنة تحضيرية للإعداد للمؤتمر العام الرابع، قوامها: فيصل عبد اللطيف، عبد الفتاح إسماعيل، علي صالح عباد، وعبد الله الخامري. وهذا يعني نقل أجواء الخلافات داخل القيادة إلى اللجنة التحضيرية، ما يؤثر في سلامة الإعداد للمؤتمر، وفي احترام معايير انتخاب المندوبين وإعداد الوثائق المناسبة والكفيلة بنجاح المؤتمر.

وضعت القيادة العامة اللجنة التحضيرية أمام مهمات محددة تتمثل بالضوابط الآتية:

1. يجب أن يشارك في المؤتمر مجمل قيادات التنظيم للجبهة، وأن تبدأ الاجتماعات في المناطق، وتسبق المؤتمر اجتماعات موسَّعة للمراتب المسؤولة في كل منطقة.

2. تضمّ الاجتماعات الموسَّعة على الأقل شعبة المنطقة وممثلين عن الروابط، أو شعبة المنطقة والرابطة في بعض القطاعات التي ليس فيها روابط كثيرة.

3. يمكن اختيار أحسن العناصر القياديين، حيث يمكن أن ترفع المناطق آراء أولية في القضايا الكبرى التي ستُطرَح في المؤتمر حتى يتسنى لها المشاركة والإسهام في توفير أجواء صحية أمام أعمال المؤتمر.

4. أن يكون للتمثيل في المؤتمر شروطه التنظيمية، وأهمها «أن يمتلك المرشحون ثقة القواعد وثقة المراتب المسؤولة الأعلى»، ومن خلال الاجتماعات الموسَّعة يُختار المندوبون إلى المؤتمر.

5. على المراتب التنظيمية أن ترفع تقاريرها الشاملة عن الأوضاع التنظيمية والسياسية والمالية في فترة لا تتعدى أواخر كانون الثاني/ يناير 1968م، حتى تتمكن اللجنة التحضيرية من الاستفادة من التقارير في إعداد الدراسات التي ستقدمها إلى المؤتمر.

إلّا أنّ ما جرى في الواقع كان مخالفاً لهذه الضوابط، بل إنّ اللجنة التحضيرية نفسها لم تجتمع، ولو مرة واحدة، لمتابعة التحضيرات الجارية لعقد المؤتمر، ولم تستغرق تلك التحضيرات العشوائية أكثر من ستة أسابيع، فيما ضاعت مقاييس الانتداب للمؤتمر، فحضره كثير ممن لا تتوافر فيهم شروط عضوية المؤتمر (كانوا يتمتعون بصفة مراقب)،

ولكنّ تأثيرهم داخل المؤتمر لم يكن يقلّ عن تأثير الأعضاء الأصيلين. وفي غضون مرحلة الإعداد، غادر عبد الفتاح إسماعيل إلى القاهرة لغرض العلاج، وقد كان غيابه بمنزلة رصاصة الرحمة على اللجنة التحضيرية الرسمية التي شكلتها القيادة، ففتح الطريق أمام لجنة بديلة ليست مفوضة من القيادة، بل من نفسها، على رأسها نايف حواتمة[1]، وفي قوامها سلطان أحمد عمر، وعبد الله الأشطل، وعبد الله الخامري، وعلي صالح عباد، فأعدّت الوثائق والتقارير الخاصة بالمؤتمر دون العودة إلى القيادة، وهو التقرير الذي تلاه فيما بعد علي صالح عباد، وأعدّت أيضاً البرنامج الموسوم بـ «برنامج التحرر الوطني الديمقراطي الشعبي» وملاحقه الخمسة:

- الخطوط العريضة لأشكال الدولة الجديدة.
- تطور الإدارة ضمن أفق ديمقراطي ثوري اشتراكي.
- المجالس الشعبية وكيفية تشكيلها.
- الميليشيا الشعبية.
- مرسوم حلّ المسألة الزراعية.

بالإضافة إلى وثيقة مهمة عن الأوضاع العامة ووجهة نظر قدّمها عبد الملك إسماعيل عضو القيادة العامة.

وثيقة متكاملة

بدأ المؤتمر أعماله في مدينة زنجبار بالمحافظة الثالثة (أبين)، في أجواء غير طبيعية وغير صحية، وكان ميداناً لاجتهادات متضاربة ومختلفة لا يخلو بعضها من الإخلاص والرغبة في البحث عن مخرج للأزمة، ومنها حلول قدمها قياديون ينطلقون من الحرص على الثورة، ومن رؤية موضوعية علمية للأخطار التي تحيق بالثورة ومصائر أهداف الشعب. غير أنّ البعض الآخر لم يقف، بل تعداه إلى إيراد خليط من المقولات والنظريات، ما حوَّل المؤتمر من أداة لوحدة الصف وفرصة لتحقيقها، إلى ساحة للصراع الخفي.

وفي وسط تلك الفوضى، قدمت وثيقة متكاملة بعنوان «نظرة حول أوضاعنا الراهنة»، تضمنت تحليلات مهمة لوجهة التطور، كما تناولت الواقع الجديد في الجنوب اليمني، ووزعت على سبعة مستويات:

1. الموقف الفكري للجبهة القومية:

أكدت الوثيقة صواب تبني الميثاق الوطني للجبهة القومية، الاشتراكية العلمية، باعتبارها مخرجاً حقيقياً سليماً لأزمتنا الراهنة، ودليلاً للعمل الثوري عبر أبعاد المستقبل.

1- باعتباره مكلفاً من قبل حركة القوميين العرب، ولكنه أدى دوراً خطيراً ومدمِّراً في تأجيج الصراعات منذ عام 1967م وحتى عام 1990م.

2. البنية التنظيمية للجبهة القومية:

أكدت أن مرحلة التحرير جعلت الجبهة القومية مؤسسة جماهيرية ينضوي تحت لوائها كل من له مصلحة في القضاء على المستعمر وركائزه، حيث مثلت تحالفاً طبقياً لجماهير العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية التجارية، ما أدى إلى حسم التناقض الرئيس بين المستعمِرين (بكسر الميم) والمستعمَرين (بفتح الميم).

لكنها تساءلت: أما في مرحلة الديمقراطية الشعبية ومرحلة التحول الاجتماعي، فستبرز تناقضات جديدة، وإزاء ذلك فما الذي يمثله تنظيم الجبهة القومية؟ للإجابة عن هذا السؤال تطرح الوثيقة ما يأتي:

– من المسلَّمات الأولية أنّ تحقيق الديمقراطية الشعبية وتغطية متطلبات التحول الاشتراكي لا يمكن أن يتمّا إلا بقيادة العمال والفلاحين الفقراء والجنود، وعلى تنظيم الجبهة القومية أن يتمثل هذه الطبقة ويتمثل فكرها ليتمكن من قيادتها، ومن المهم الممارسة التطبيقية لهذا.

– يتعين على المؤتمر أن يصوغ علاقات تنظيمية جديدة تنسجم وطبيعة التحول الذي لا بد أن يحدث في إطارات تنظيم الجبهة القومية، متجاوزين المقاييس الماضية وظروف المرحلة السابقة، وتأكيد الديمقراطية التنظيمية، وهذا يعني ديمقراطية الأعضاء في انتخاب قياداتهم بالاقتراع السري، ومركزية القيادة بعد انتخابها في حدود الفترة المخولة لها، ومثل هذا المبدأ، إذا ما أُخذ بالاعتبار، يمكّن من إيجاد مناخ ثوري تتفاعل ضمنه الأفكار بصيغة ديمقراطية مع التزام خط القيادة المركزي.

– إنّ مرحلة ما بعد الاستقلال أبرزت إلى السطح قوة مضادة، ولا بد في مرحلة الديمقراطية الشعبية من اتخاذ المواقف والإجراءات السياسية والاجتماعية التي ستضيف عناصر جديدة إلى القوى المضادة، ولهذا لا بدّ من حماية التنظيم وسلامته.

أن يعمل أعضاء الجبهة القومية في كل المؤسسات الجماهيرية، من عمالية وطلابية ونسائية وفلاحية واجتماعية وفكرية، ومن غير ذلك، فإنّ تنظيمنا سيُصاب بالشلل والاضمحلال.

3. ماهية التنظيم والدولة:

إنّ الجبهة القومية هي طليعة تمثل الجماهير، ومهمتها ضمان تثبيت سلطة الجماهير الكادحة بطرق ديمقراطية شعبية.

انسجام العلاقة بين التنظيم المخطِّط والجماهير المنفِّذة لسياسة التنظيم السياسي (الجبهة القومية)، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بوساطة المجالس الشعبية العليا في المحافظات، ثم المجلس الشعبي الأعلى، هذا فضلاً عن مجالس الأحياء والقرى وغيرها من المؤسسات الشعبية.

واعتبرت الوثيقة أنّ إنجاز مهمات الديمقراطية الشعبية لا يمكن أن يتحقق بوساطة

جهاز بيروقراطي كان يقف كأداة لقمع الكادحين وقهرهم، ولا من طريق جهاز بيروقراطي آخر يقوم على أنقاض الجهاز السابق، وإنما ذلك يكون من طريق جماهير الكادحين التي من مصلحتها هذا التغيير، ممثلةً بالمجالس الشعبية.

4. الموقف السياسي للجبهة القومية:

يتطلب الأمر تحديداً دقيقاً للتناقضات الطبقية في مجتمعنا وللصراعات الدولية القائمة في عالم اليوم، والاستفادة من تجارب البلدان المختلفة في القضاء على التخلف وخلق دولة الديمقراطية الشعبية حتى يمكننا أن نحدد الخط السياسي للجبهة القومية.

إنّ السيطرة الحقيقية للجماهير الكادحة على السلطة ستتجسد من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج وتطويرها باتجاه هدم العلاقات الإنتاجية الإقطاعية، وسيشكل ذلك المحك الحقيقي لسيطرة الجماهير على السلطة.

الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية محتدم، وما حققته الإمبريالية من انتصارات، هو نتيجة انقسام المعسكر الاشتراكي، وما رافقه من سلبيات في كل أطراف هذا المعسكر، وبالتالي هو نتيجة لابتعاد السلطة عن الجماهير الكادحة ووقوعها في يد البرجوازية الصغيرة في البلدان المختلفة.

إنّ بناء الديمقراطية الشعبية يتطلب تعاوناً صادقاً مع المعسكر الاشتراكي وعدم الضياع في وهم الاستفادة من الإمبريالية العالمية، وبالتالي المواجهة اليومية لقوى الثورة المضادة داخلياً وخارجياً.

أثبتت التجارب التي سبقتنا أنه لا يمكن الانتظار حتى تنضج الظروف الموضوعية وتبني القاعدة الاقتصادية الضخمة للتحول الاشتراكي. ذلك أنّ ظروف التخلف الشديدة والهجوم الإمبريالي المستمر لم تمكّن هذه البلدان من ذلك. لذا، إنّ الاعتماد على قوة الجماهير الذاتية، وتصعيد التناقضات التي تعيش فيها، واشتراكها، بل وتسلمها السلطة الحقيقية التي تُبنى عليها، يمكن أن تكون الأرضية الصحية التي يبنى عليها المجتمع الاشتراكي التقدمي.

5. بناء الجيش الشعبي:

التحدث عن الثورة الديمقراطية الشعبية بعيداً عن الحديث عن بناء الجيش الشعبي المسلَّح كلام لا ينطوي على جزء من الحقيقة، إذ لا يمكن المؤسسات الشعبية أن تمارس سلطات حقيقية من غير جيش شعبي مسلح، خاصة في البلدان التي بنى فيها الاستعمار أدوات للدفاع عن الأوضاع الرجعية، وربط هذه الأدوات بامتيازات طبقية ومكانات اجتماعية تحكمها علاقات رجعية عتيقة. على هذا الأساس، لا يمكن تلك الأدوات التي بناها الاستعمار أن تكون هي الجيش الشعبي المسلح. وإذا كان الميثاق الوطني للجبهة القومية قد أشار إلى هذه القضية بوضوح وصراحة حيث قال: «إنّ كل العناصر الثورية الشعبية التي وقفت بنبل وشرف والملتحقة بجيش التحرير، إنّ هذه هي النواة الأساسية

لجيش الثورة التي نعنيها»، وفي هذا النطاق يمكن العودة إلى الميثاق الذي بلور هذه القضية بعدة فقرات واضحة.

إن القول بأنّ الجيش، بكل قياداته، خير من يدافع عن الثورة، قول يفتقر إلى الدقة، ذلك لأن الجيش يعكس التركيب الطبقي للمجتمع: فالجنود وصغار الضباط جزء لا يتجزأ من الطبقة الكادحة بطبيعة انتمائهم الطبقي، ويمكن بالفعل تأكيد أنّ صغار الضباط يمكن أن يكونوا جزءاً من الجيش الشعبي بحكم ارتباطاتهم الطبقية، خاصة إذا ما ثُقِّفوا ثقافة ثورية. وإذا جاز لنا أن نشير إلى مرحلة النضال المسلح لتأكيد صحة ما نقول، فإن تنظيمنا في القوات المسلحة من صغار الضباط والجنود الذين وقفوا إلى جانب الثورة وحققوا مع الجماهير الكادحة النصر الحاسم.

إنّ دولة الديمقراطية الشعبية تعتمد على جيش شعبي ذي أفق سياسي ثوري وذي ارتباط طبقي كادح يمكّنه من الارتباط بالمؤسسات الشعبية مصيرياً. لذلك، إنّ القول بوجوب الاستفادة من السلاح الثقيل ومن التقنية العسكرية مع إغفال التوعية السياسية والبنية الطبقية للجندي، لا يشكل أيّ ضمان لحماية الثورة، ذلك أنّ تجارب البلدان المختلفة قد أثبتت أنّ كبار الضباط ذوي المصالح المرتبطة بالاستعمار والرجعية تمكنوا من تقويض ثورات شعبية عارمة كتجارب إندونيسيا وغانا.

أكد التقرير أنّ الحساسية بين قيادات الجيش، ممثلةً بكبار الضباط والحرس الشعبي، هي في الواقع حساسية طبقية تعكس مصالح متناقضة. وعلى هذا الأساس، إنّ محاولة حلّ التناقض بإنهاء الحرس الشعبي إنما تعني ضرب قوى الثورة وإنهاءها وتسليم مقاليد الأمور لقيادات طبقية تقف باستمرار ضد الجماهير الكادحة، ممثلةً بالعمال والفلاحين وصغار الضباط والجنود، والمطلوب ليس إلغاءَ الجيش، بل تطهيره من كبار الضباط، إضافة إلى تنمية القوة الشعبية، الحرس الشعبي وجيش التحرير وتشكيلات الفدائيين.

إنّ تدريب تنظيم الجبهة القومية والعمال والفلاحين والطلبة وتسليحهم، وخلق جيل من المقاتلين، هو السبيل الأمثل الذي يجب أن نسير عليه، فضلاً عن أنّ إشراك الجنود النظاميين وصغار الضباط في المهمات الإنتاجية وتوعية الجنود وصغار الضباط توعية ثورية، كل ذلك يمكن أن يخلق وضعاً صحياً للقوات الشعبية المسلحة، باعتبار أنّ الجماهير الكادحة خير من يدافع عن الثورة والجمهورية.

إنّ الأسلحة ذات الطابع التدميري، كسلاح الطيران والبحرية، يجب أن تكون بعيدة عن متناول قوى الثورة المضادة، وبالمقابل إنّ اختيار العناصر الملتزمين للثورة وخطها التقدمي تحتّمه سلامة الثورة وأمنها.

6. الجهاز الإداري:

يُعَدّ جهاز الدولة الإداري السابق، بما يحمله من علاقات طبقية، من طينة جهاز دولة الاستعمار والإقطاع، ولا يمكن تثبيت سلطة الجماهير الكادحة وإدارتها الثورية إذا ما ظل

هذا الجهاز قائماً على رأس الجماهير، على أنْ ليس المهمّ تسريح الجهاز الإداري وأن يستبدل به جهاز آخر، بل القضاء على الامتيازات الطبقية القديمة وتغيير العلاقات والقوانين القديمة والقضاء على الهوّة القائمة بين الحدّ الأعلى والحدّ الأدنى من المرتبات، مع تطهير العناصر الذين حاربوا الثورة وتجسسوا عليها، وبالتالي العناصر العاجزين عن خدمة الجماهير. ولهذا، مطلوب تحقيق الآتي:

– التوجه نحو خلق جهاز إداري يخدم مصلحة جماهير العمال والفلاحين الفقراء وصغار الضباط والجنود، ولن يتأتى إلا باستحداث إطارات إدارية جديدة من خلال العمل اليومي والممارسة، تكون قادرة على حلّ مشكلة الجماهير الكادحة.

7. الاقتصاد الوطني:

لا بدّ من الخروج من الأزمة القائمة، ولكن ليس بالاعتماد على المعونات البريطانية، وإنما يتمثل المخرج بالآتي:

– إنّ المعونات البريطانية لا توظَّف في مجالات إنمائية، ولكن كانت بريطانيا تصرفها على الجهاز البيروقراطي الذي أعدّه الاستعمار لتصدير الثورة المضادة، ولبسط نفوذه من جديد على المنطقة. وعلى هذا الأساس، إنّ المساعدات البريطانية لا تُقدَّم إلى الشعب، بل تُقدَّم إلى الجهاز الذي بناه الاستعمار. فإذا ما راعينا أنّ الدَّخل القومي لا يتعدى عشرين في المئة من الموارد الإنتاجية المحلية، وإذا ما اعتبرنا أنّ ثمانين في المئة من الدخل القومي قائم على الخدمات، فكيف نعالج هذه الأزمة؟

– إنّ العلاج الحقيقي الموضوعي لأزمة الاقتصاد الوطني يكمن مبدئياً في تقليص نفقات الدولة بما يلائم طبيعة وضعنا الاقتصادي، أي بتخفيض المرتبات والأجور. ويكمن أيضاً في العمل الجاد على مضاعفة الطاقة الإنتاجية والتركيز على الأرض من خلال التوسع الرأسي والأفقي.

– في واقع مثل واقع بلدنا، من غير الممكن أن يعتمد نموّ الاقتصاد على الإمكانات الذاتية، ومن المفروض البحث عن المعونات الاقتصادية الخارجية. وفي رأينا، إنّ توظيف هذه المعونات في مجالات الخدمات والإنتاج، هو سبيلنا الوحيد لاستكمال التحرر الوطني.

– إنّ الإمبريالية لا يمكن أن تقدِّم المعونات إلى دول ثورية تقوم بتصفية واقعها المرتبط بمصلحة الإمبريالية والاستعمار، وتتبع سياسة خارجية معادية للإمبريالية. وكذلك الحال بالنسبة إلى المعسكر الاشتراكي، فإنه لا يمكن أن يقدِّم المساعدات والقروض إلى دولة تسير في فلك الاستعمار محلياً ودولياً. وفي رأينا، إنّ انتهاج سياسة داخلية وخارجية تعادي الاستعمار والإمبريالية العالمية، أمر له أهمية قصوى.

– زيادة الادخار وزيادة الإنتاج بتوظيف المعونات الخارجية في المجال الإنتاجي، هما المدخل الصحيح لتطوير الاقتصاد الوطني. على أنّ العناية بتطوير الإنتاج الزراعي وإنشاء

مشاريع صناعية تفي بالمتطلبات الأولية للتحرر من الغزو الاستعماري الاقتصادي، هما المجال الحقيقي الذي يجب أن نوجه طاقاتنا من أجله.

- أثبتت تجربة البلدان المتخلفة أنّ البرجوازية المحلية ليست إلا وسيطاً بين دول الإمبريالية العالمية والشعب الذي تعيش ضمنه، وأنّ هذه البرجوازية بطبيعتها لا تملك الخبرة ولا الجرأة لمقومات الإبداع وتطوير الاقتصاد الوطني، ولا تمتلك الخبرة ولا الجرأة على مقارعة التجارة الإمبريالية التي تجعل البلدان المتخلفة مستعمرة من مستعمراتها. وعليه، إنّ ترك المجال لهذه البرجوازية الضعيفة لا يمكن أن يسهم في القضاء على التخلف.

- إنّ الاعتماد على المعونات البريطانية، والركون إلى ارتباط الدينار الجنوبي بمنطقة الإسترليني، لا يمكن أن يخلقا وضعاً اقتصادياً ثابتاً. فإذا ما خفّفت بريطانيا معوناتها أو قطعتها وألغت دعمها، فإنّ ازدهار التجارة والمصارف سينخفض. لهذا، إنّ تطوير مؤسسة النقد التي تُصدر العملة، بحيث تقوم بمهمات البنك المركزي، وإنشاء بنك تسليف زراعي وصناعي يرتبط بالبنك المركزي المشار إليه، أمران ضروريان تحتمهما طبيعة التوجه نحو بناء الاقتصاد الوطني الموجَّه.

لقد تضمنت هذه الوثيقة، كما هو واضح، كمّاً من الآراء والتقديرات والقناعات المتقدمة، غير أنّ أغلبها قابل للنقاش، ولكن بعض الأفكار التي تضمنتها كانت عبارة عن تنظير على الورق، وليس لها علاقة بالواقع المعيش حينها.

لو طُبِّقت تلك الديمقراطية!

غير أنّ ما يستوقف المرء في الوثيقة، تلك النزعة الديمقراطية العميقة التي لو اعتُمِدَت وطُبِّقَت، لخطت الثورة وتجربة الدولة في الجنوب اليمني خطوات أوسع وأكثر ثباتاً. والديمقراطية المشار إليها ليست شعاراً أو مطلباً، بل هي تنبع من التنظيم، فإشاعة الديمقراطية في التنظيم تكون من طريق ما سمّته الوثيقة «ديمقراطية الأعضاء» وحقهم في اختيار قياداتهم ونيل احترام الشعب عبر «المجالس» المنتخبة في جميع المستويات. ولم يُفسد هذه النظرة للديمقراطية سوى الدعوات إلى «العنف» الطبقي المنفلت من عقاله الذي صاغته الوثيقة بشيء من الانفعال والتشدد، حين لاحظت أنّ هناك قوى مضادة للثورة وقوى أخرى أضيفت إليها، وأنّ المطلوب إزاء ذلك «اتخاذ المواقف والإجراءات دون إعطاء أيّ فسحة للمرونة والعقلانية لعزل القوى الأكثر ارتباطاً بالاستعمار والمتدخلين، واجتذاب القطاعات الأخرى إلى جانب الثورة».

ووقعت الوثيقة في الخلط بين مفهومي «مرحلة الديمقراطية الشعبية» و«مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية»، فافترضت أنّ البلاد تمرّ في «الأولى»، فيما هي تمرّ-حسب المقولات والتحليل العلمي-في «الثانية»، لأنّ مرحلة الديمقراطية الشعبية تعني لدى المفكرين والأدب الكلاسيكي الماركسي الشروع في بناء مقدمات الاشتراكية على صعيد

الاقتصاد والسلطة السياسية معاً. ولم يكن جنوب اليمن حينه قد دخل تلك المرحلة على أية حال، أو حتى سعى إليها.

وإذ رفضت الوثيقة الجهاز الإداري البيروقراطي المتوارث، وكذلك الجهاز البيروقراطي الذي يجري بناؤه في ظل الثورة، فإن بديلها من ذلك كله بقي «شعارياً» بعيداً عن الوضوح والتحديد، مقتصراً على ما سمّته «سلطة الكادحين» الممثلة بـ «المجالس الشعبية»، وهذه لا يمكن بأية صورة أن تكون بديلة للسلطة التنفيذية، وإذا تحولت إلى سلطة تنفيذية فإنها ستكون جهازاً إدارياً أيضاً، ولا يمنع انتخابها من قبل السكان أن تصبح بيروقراطية في نهاية المطاف، فالانتخاب ليس كافياً، بل مضمونه هو الأهم.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أسهبت الوثيقة في موضوع «سيطرة الجماهير الكادحة على وسائل الإنتاج» دون التحقق من طبيعة الاقتصاد المحلي الموروث وحجم وسائل الإنتاج المتوافرة والنتائج المتوخاة من السيطرة عليها، بل طبيعتها في الواقع. وتدعو الوثيقة إلى تخفيض الأجور وزيادة الإنتاج، رغم أنّ آلية زيادة الإنتاج لا بد أن ترتبط بزيادة الأجور وتحسين المعيشة والحوافز، بما يحقق الوفرة والمعيشة اللائقة للسكان، ويعطي بعداً إنسانياً للنظام الاجتماعي.

وشاء المنطق «الطبقي» القسري في الوثيقة أن يطغى في تحليل جميع الظواهر، بما فيها العلاقة بين مراتب الضباط والجنود، وقيادات الجيش والحرس الشعبي. وكان على الوثيقة أن تعاين الأمر من زوايا أخرى لتعلّل الصراع بين هذه القطاعات المهمة التي لا تنخرط، في واقع الأمر، مباشرةً بالعملية الإنتاجية. كذلك إنّ هذا المنطق وأساليب التمييز بين هذه المؤسسات، وقرارات التطهير المنفعلة قد عمّقت من الحساسيات داخل هذا الميدان الذي كان ينبغي حمايته من كل شوائب الحساسية ليقوم بواجبه الخطير في الدفاع عن الوطن، ومواجهة أعمال التدخل والعدوان على الثورة.

إنّ ما ينطبق على الجيش، ينطبق على الجهاز الإداري القديم. وهنا تقدّم الوثيقة رأياً سليماً بشأن الموقف المطلوب، فتؤكد أنْ ليس المهم تسريح الجهاز الإداري أو استبداله، «بل القضاء على الامتيازات القديمة وتغيير العلاقات والقوانين... إلخ». لكنّ هذا الرأي السليم سرعان ما يضيع في غمرة الانزلاقات والمقولات الجاهزة ونزعات الانعزال ... وإغراءات السلطة.

لعل أضعف حلقة في معالجات الوثيقة جاءت في سياق تناول أخطر القضايا التي تواجهها الثورة، وأعني القضية الاقتصادية. فقد رسمت الوثيقة طريق التطور الاقتصادي وتجاوز التخلف من خلال قنوات ثلاث:

- تقليص نفقات الدولة (تخفيض الأجور)
- مضاعفة الإنتاج
- المساعدات الخارجية

- التركيز على الأرض (تطوير الزراعة)

بالرغم من أهمية بعض هذه الخطوات، إلّا أنّ الوثيقة تجاهلت القضايا البنيوية في الاقتصاد الموروث، والحلقة الرئيسة التي ينبغي الإمساك بها لتوفير النقد والعمل الاجتماعي لمعافاة الاقتصاد ودفعه إلى أوضاع جديدة، فضلاً عن خطأ تخفيض الأجور ومضاعفة الإنتاج في الوقت نفسه. ولعل الافتراض المطلق الذي قدمته الوثيقة بأنّ «البرجوازية لا تمتلك مقومات الإبداع وتطوير الاقتصاد وطنياً»، كان من بين الافتراضات اللفظية البعيدة عن الدقة، فهذه الطبقة هي في طبيعتها ذات قدرة على تطوير الاقتصاد الوطني، ولها مصلحة (لو جرى التعمق في الأمر) في التطوير، برغم أنها تنزع إلى الربح والاستئثار والاستغلال، وهو ما لا يمكن إنكاره ولا يمكن إلّا مجاراته في ظروف الثورة العصيبة تلك.

التطور اللارأسمالي

إذا كنتُ أحرص على مناقشة هذه الوثيقة التي قُدِّمت إلى المؤتمر العام الرابع للجبهة، فهذا ليس من قبيل المصادفة، أو حباً بالمناقشة، أو من باب الإحاطة بواقع الأفكار المطروحة في أجواء ذلك المؤتمر، بل هو حرصٌ منّي على «متابعة» المراحل اللاحقة من الأحداث، في ضوء أفكار الوثيقة المشار إليها، حيث تبنت الجبهة وقياداتها تلك الأفكار أو أغلبها، وجعلت منها إطاراً و«منطلقاً» للتعامل مع المعطيات الجديدة التي أفرزتها الحياة.

وفي إطار مناقشة وثيقة «نظرة حول أوضاعنا الراهنة»، أو الرد عليها، قدّم عبد الملك إسماعيل مداخلة مهمة بعنوان «وجهة نظر حول القضايا المطروحة في جدول أعمال المؤتمر» توقفت عند خيارات التطور العام المطروحة أمام الجبهة وأمام جنوب اليمن، واستخلصت ضرورة اعتماد نهج التطور اللارأسمالي، باعتبار «أنّ مجتمعنا لا يزال يؤثر فيه الاستعمار والرأسمالية». ولاحظت «أنّ الزخم الجماهيري كان من الأسباب التي أدت إلى المبالغة في الجانب الذاتي أكثر مما ينبغي أن يكون عليه»، و«أنّ الإقطاع قوة فوقية للمجتمع تتداخل مع الناحية القبلية والميل الديني»، وأنّ «من الصعب محوها»، بل إنّ «جوهر هذه العاطفة، كالارتباط بالأرض والشعب، عامل إيجابي»، وإنّ «الطاقة الاقتصادية والمالية ما زالت مرتبطة عضوياً بشكل معقَّد وشديد الحساسية بكتلة رأس المال الأجنبي والمحلي، وهذا الشيء بالرغم من أنه يشكل ردّ فعل ثورياً بالإمكان استنفار الجماهير للتخلص منه، إلّا أنّ فعاليته ورسوخه الحالي من الصعب تجاهلهما».

ويذهب عبد الملك إسماعيل في مداخلته إلى التحذير من التعالي على الجيش، داعياً القيادة إلى «الانسلاخ عن طبقاتنا» وإلى التربية الثورية الفعلية، وإنّ وثيقة «نظرة حول... إلخ، لم تأخذ بالحسبان نظرية «التطور الطبيعي» التي هي حصيلة التراكم الكمّي المؤدي إلى نوعية جديدة». ولهذا «لم تؤخذ المادة كحلقة وسطية للانتقال». وأشار إلى أنها «قفزة نظرية مجردة»، وتساءل: «كيف تقام دولة البروليتاريا في حين لا توجد بروليتاريا بمعناها العلمي الصحيح؟».

عُقد المؤتمر في ظل أجواء من التوتر بمدينة زنجبار في شهر آذار/ مارس 1968- المحافظة الثالثة (أبين)، في إطار صراع داخلي ضمن القيادة، وفي صفوف التنظيم كله، وفي مناخ تشكيك القيادات بعضها ببعض.

كانت الأجواء كلها تشير إلى أنّ البلد مقبل على فتنة كبرى يمكن أن تُشعل نار الحرب الأهلية من جديد. الكل كان في حال استنفار: التنظيم، الشعب، الجيش، الشرطة، الفدائيون وبعض المقاتلين الذين كانوا على جبهات القتال. وكانت الصرخة التي أطلقها البعض استبدال «العيون السود بالعيون الزرق» لا تزال تسمّم الأجواء. وانعكس هذا الجو على وثائق المؤتمر وعلى مندوبيه.

وأخفقت اللجنة التحضيرية في تقديم تصور أو وثيقة موحدة، ما ترك الفرصة لظهور الاجتهادات وعمَّق إمكانيات الانقسام. وانبرت جماعة حضرموت، وكانوا يلبسون ملابس كاكية ويطلقون ذقونهم وأفكارهم التي أرادوا فرضها على المؤتمر برئاسة عبد الله الأشطل[1] القادم من الجامعة الأميركية في بيروت، وصديق نايف حواتمة، بتقديم مشروع انقسامي.

لقد ضمّ قِوام المؤتمر الكثير من الخلل، وهذا واضح من التوزيع العشوائي للمندوبين، فقد حضره 167 مندوباً، 25 منهم فقط من العاصمة عدن، مقابل 32 من المحافظة الثانية، و45 من الثالثة، و7 فقط من الرابعة وقطاع القبائل، و13 من الخامسة، و7 من السادسة، و21 مندوباً من القيادة العامة «بقرار تنظيمي»، و8 من الجيش والأمن، و7 من القطاع الفدائي، واثنان من الطلبة في الخارج.

وبما أنّ اللجنة التحضيرية لم تقدّم وثيقة موحَّدة، فقد وجد الجميع ذريعة للعمل والنشاط خارج الأطر التنظيمية، فسادت الفوضى والشائعات والنشاطات الشِّللية. وبدلاً من التزام قرار القيادة بشأن تجميد عضوية بعض الأعضاء، اندفع الخامري وسلطان و«مقبل»، ومعهم الأشطل، في التعبئة والتحريض لفرض أفكارهم وإرادتهم على المؤتمر، ضمن نشاطات خارج الأطر التنظيمية، تتنافى مع أبسط تقاليد العمل الحزبي وقواعده. وأسهم هذا، بالإضافة إلى آثار أزمة يناير، ومحاولات عبد الفتاح إسماعيل في شلّ أية إمكانية لنجاح المؤتمر، في توحيد قوى الجبهة والثورة، وفي رسم خيارات المستقبل، بل وتحوّل المؤتمر إلى نادٍ للنقاش المتوتر والحاد واللامسؤول، تمحور أول الأمر حول مسألة التمثيل، إلى المؤتمر والعشوائية التي سادت اختيار المندوبين، وما لبث أن انتشر ليطاول كل قضية من القضايا المطروحة، دونما صيغة أو برنامج يكفل بلورة الأفكار والمقترحات. ومن خلال النقاشات حول المؤسسة العسكرية، انبرى كل من علي عنتر، وسالم ربيع علي، وصالح مصلح للدفاع عنها، والدعوة إلى إشراكها في القيادة، وتقدير دور عناصر الجبهة القومية من الضباط والجيش والأمن.

1- عبد الله الأشطل: اسمه الحركي حسن علي، وقد انتُدِب من عدن للعمل التنظيمي في حضرموت بناءً على توصية من علي سالم البيض الذي رافقه إلى هناك.

لقد تحول المؤتمر من فرصة للتوحيد إلى محطة للتمزق والانشقاق، فأشرف الوضع كله على الانهيار: الجبهة والسلطة والثورة، لولا بقايا النهوض الثوري الذي يعمّ الشعب وقطاعات من قواعد الجبهة القومية وأنصارها وبعض أطرها وقادتها.

للخروج من هذا المأزق، اقتُرح تشكيل لجنة تتولى إعداد القرارات والتوجهات التي هي خلاصة الوثائق والمداخلات ووجهات النظر الشخصية المطروحة في المؤتمر وإلزام القيادة المنتخبة بتنفيذها. وتشكلت اللجنة من: فيصل عبد اللطيف، خالد عبد العزيز، جعفر علي عوض، محمود عشيش، عبد الفتاح إسماعيل، عبد الله الأشطل، علي صالح عباد وعادل خليفة علي عنتر. وإذ صوتت أغلبية المؤتمر على المقترحات، عُدَّ الأمر مجرد مخرج للمأزق دون احترام للتقاليد ولمهمة المؤتمر بوصفه أعلى هيئة في الجبهة؛ إذ كان يلزم أن تكون المقترحات والقرارات والتوجهات التي توصلت إليها اللجنة موضوعة بين يدي أعضاء المؤتمر والجبهة (والشعب لزاماً) قبل انعقاد المؤتمر، لإشباعها بالنقاش والإغناء لكي يجري التصويت عليها أو الاعتراض أو الإضافة بروح من المسؤولية.

كذلك شُكِّلَت لجنة أخرى للإشراف على الانتخابات، تتكون من: علي عنتر، سالم ربيع علي، صالح مصلح، الحاج صالح باقيس وعلي عبد العليم، وطُلب منها إعداد قائمة بالمرشحين تتكون من 51 مندوباً، لانتخاب41 منهم للقيادة العامة للجبهة. ولوحظ أنّ عنتر و«سالمين» وصالح مصلح أُدخلوا بصفتهم أعضاءً في لجنة الإشراف على الانتخابات ولترشيح سبعة مرشّحين من المؤسسة العسكرية إليها، هم: علي مقبل، عبد الله علي مجور وأحمد سالم عبيد (من الأمن) وحسين عثمان عشال، ناجي عبد القوي، علي عبد الله ميسري، وأحمد صالح ضالعي (من الجيش).

أما قرارات المؤتمر التي جرى التوصل إليها، فتقضي بالآتي:

السلطة العليا

أولاً: يقرّ المؤتمر أن تكون القيادة المنتخبة والمكونة من 41 عضواً بمثابة السلطة العليا المؤقتة في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وأن تتولى مهام السلطة التشريعية مؤقتاً، حتى قيام المجلس الشعبي الأعلى.

ثانياً: يقرّ المؤتمر أن تعمل القيادة العامة على ضرورة إعادة النظر في الأوضاع التنظيمية الداخلية وتصحيحها وتطويرها، وأن تعطي أهمية كبيرة للتثقيف وبناء العضو، ما يهيّئ التنظيم، قيادةً وقواعد، لتحمّل مسؤوليته في مرحلة التحول الاجتماعي وبما يحقق وحدته وتماسكه، وأن تعطي عناية خاصة للتنظيمات في المناطق الريفية، وتنظيم قطاعي الجيش والأمن وتفريغ مثقفين سياسيين لكافة وحداتهم العسكرية.

ثالثاً: يقرّ المؤتمر، لبناء التنظيم الثوري الطليعي، ضرورة الالتزام بتثقيف التنظيم ضمن الخط الاشتراكي العلمي، بما يمكّن بالفعل من القفز بمستويات التنظيم فكرياً ويحقق وحدته التنظيمية، ويوجهه صوب التحول إلى حزب اشتراكي طليعي.

رابعاً: يكلّف المؤتمر القيادة العامة إيجاد صيغة عملية لتحقيق وحدة أداة الثورة في إقليم اليمن بالحوار مع القوى الثورية في شمالنا اليمني.

داخلياً:

أولاً: يقرّ المؤتمر سرعة إقامة المجالس الشعبية في عموم الجمهورية، على أن تضع القيادة العامة تفاصيل ذلك، وأن تنفذه بالاتفاق مع القيادات المحلية، سواء أكان ذلك من طريق الانتخاب، أم حسب ظروف كل منطقة، على أن يتوّج ذلك بإقامة المجلس الشعبي الأعلى كسلطة تشريعية عليا في الدولة.

ثانياً: يقرّ المؤتمر ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية تعمل على استكمال التحرر الاقتصادي من الرأسمال الأجنبي وتحرير الرأسمال الوطني من السيطرة الأجنبية والاستغلال، وتحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد خدمات إلى اقتصاد صناعي إنتاجي، وبناء القطاع العام ليؤدي دوراً في قيادة الحياة الاقتصادية وتوجيهها.

ثالثاً: يقرّ المؤتمر دعم الحرس الشعبي وإعادة تنظيمه وتسليحه وتثقيفه وإقرار ميزانيته، على أن يكون ذلك بأسرع وقت ممكن.

رابعاً: يقرّ المؤتمر تطهير مؤسسات الدولة، الإدارية والعسكرية، من العناصر المشبوهين في علاقاتهم، ومن العناصر العملاء وعناصر قوى الثورة المضادة والعناصر غير القادرين على مواكبة مسيرة الثورة، على أن يحصل ذلك بأسرع وقت ممكن.

خامساً: يقرّ المؤتمر إقامة ميليشيا شعبية من اتحادات العمال والطلاب والفلاحين، وتعميم معسكرات التدريب على السلاح لكل أعضاء الجبهة القومية.

سادساً: يقرّ المؤتمر ضرورة إعطاء اهتمام كبير لمكافحة الأمية في الريف وفي المدينة وتجنيد كل الطاقات لذلك، وتعيين مراكز لمحو الأمية، وعلى كل القيادات المحلية تنفيذ ذلك بأسرع وقت ممكن، على أن يُستفاد من كل المثقفين الثوريين، بمن فيهم المدرِّسون والطلبة، وتجنيدهم لخدمة هذا الغرض.

سياسياً:

أولاً: يقرّ المؤتمر أنّ التحرر الوطني لن يتحقق بشكله السليم إلا بانتصار الثورة في الشمال وتحقيق وحدة الإقليم اليمني ليتحمل مسؤولياته التاريخية. لذلك، فدعم الثورة في الشمال اليمني مهمة أساسية وضرورية.

ثانياً: يقرّ المؤتمر -باعتبار اليمن الجنوبي جزءاً من الأمة العربية - أنّ دعم حركات التحرر من الاستعمار والإمبريالية والرجعية في الخليج العربي والجزيرة العربية مهمة أساسية لا بدّ من الاضطلاع بها، كذلك فإنّ الثورة لا بدّ أن تمارس دوراً إيجابياً على مستوى حركة الثورة العربية في صراعها ضد الاستعمار والإمبريالية والصهيونية.

ثالثاً: يؤكد المؤتمر أنّ السبيل الصحيح لتحرير فلسطين هو بدعم المقاومة الشعبية المسلحة في فلسطين.

رابعاً: يقرّ المؤتمر الوقوف بصلابة إلى جانب حركات التحرر الوطني الديمقراطي في العالم الثالث ومساندتها في نضالاتها ضد قوى الإمبريالية والاستعمار.

خامساً: يقرّ المؤتمر ضرورة التفاعل والانفتاح على كل تجارب الأنظمة الاشتراكية في العالم، والوقوف في وجه كل محاولات الإمبريالية والاستعمار لضرب القوى التقدمية.

سادساً: يدين المؤتمر الاستعمار والإمبريالية في كل مواقفها المعادية لحركات التحرر الوطني في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية. ويشجب بشدة السياسات العنصرية وسياسة حرب الإبادة التي تُتَّبَع تجاه الشعب الفيتنامي البطل.

أما انتخابات القيادة العامة، فقد تمخضت عن التشكيلة الآتية المكونة من واحد وأربعين عضواً هم: قحطان محمد الشعبي، فيصل عبد اللطيف الشعبي، عبد الملك إسماعيل، محمد أحمد البيشي، محمد علي هيثم، سيف الضالعي، محمد صالح عولقي، أحمد صالح الشاعر، سالم ربيع علي، عبد القادر أمين، خالد عبد العزيز، عبد الله الخامري، محمود عشيش، علي سالم البيض، علي صالح عباد، عبد الفتاح إسماعيل، عبد العزيز عبد الولي، علي ناصر محمد، عوض الحامد، محمد صالح مطيع، علي عنتر، محمد سليمان ناصر، عائدة يافعي، فضل محسن عبد الله، صالح مصلح قاسم، عبد الله الأشطل، قاسم الزومحي، أحمد صالح ضالعي، علي مقبل، محمد سالم عكوش، عادل خليفة، جعفر علي عوض، علي عبد الله الميسري، الحاج صالح باقيس، عبد الله قاسم،علي عبد العليم، علي شيخ عمر، فيصل العطاس، محمد سعيد عبد الله، أحمد محمد القعطبي وفارس سالم.

ومثلما عُدّت قرارات المؤتمر مخرجاً توافقياً لإنقاذ الجبهة والثورة، فإن تركيبة القيادة جاءت انعكاساً لتلك الحالة. فقد ضمت واقع التيارات والميول والفئات والنوازع الموجودة في الجبهة، وكان يمكنها أن تتعايش وتتفاعل وتتصلب وتتنافس في ظل أوضاع طبيعية وآلية قيادية محنكة. غير أنّ المؤتمر لم يخرج برؤية موحدة، ما نتج منه لاحقاً سلسلة من الخلافات والصراعات داخل القيادة وخارجها أدت إلى ما سُمِّي حينها حركة 22 يونيو 1969.

تقييم القرارات والاستنتاجات

والآن...

من أية زاوية يمكن تقييم القرارات والاستنتاجات التي خرج بها المؤتمر؟

إنّ ما أورده كل من أحمد عطية المصري[1] وفيتالي ناؤومكين[2] في كتابيهما عن تجربة الثورة واليمن الديمقراطية لا يخلو من الصواب، ويجسّد كثيراً من الحقائق. فقد أجمعا على أنّ ثمة تصورين متنازعين برزا في صفوف الجبهة بشأن مستقبل التجربة: الأول، ينادي

1- تجربة اليمن الديمقراطية.

2- الجبهة القومية والكفاح من أجل الاستقلال.

بالتمهل في الإجراءات ومراعاة أوضاع التخلف وفقر موارد البلاد ومواجهة القوى المعادية للجمهورية. وترى وجهة النظر هذه أنه «يمكن إبقاء مؤسسات الدولة القديمة، ولكن ينبغي تطهيرها من العناصر المشبوهة والمعادية وغير الكفوءة». وتميل هذه النظرة إلى نظام الحكم الرئاسي مع إعطاء سلطات عريضة لرئيس الجمهورية. فيما نزع التصور الثاني إلى «تعميق فكر واستراتيجية الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء»، والمطالبة بتقويض مؤسسات الدولة القديمة، وأبرزها الجيش والجهاز الإداري الموروث، والبدء بـ «إقامة الحزب الطليعي الثوري»، وإجراء إصلاح زراعي «جذري» بانتزاع الأرض من الملّاك الأغنياء دون تعويض، وتوزيعها على فقراء الفلاحين «وتحويل الاقتصاد من الخدمات إلى الاقتصاد الإنتاجي».

إلّا أنّ هذا يشكل وجهاً واحداً من الواقع؛ فاصطلاحات «جهاز الدولة القديم» و«فكر الطبقة العاملة» و«المؤسسة العسكرية» تحتاج إلى كثير من التدقيق؛ فهي ليست متحققة على الأرض، ولا وجود لها إلا بحدود ضئيلة لا تكاد تتبلور إلا ضمن دورة تاريخية كاملة لم يحن الوقت لها. كذلك فإنّ التصورين المعنيين يتداخلان معاً في خضمّ الصراع، فتتنقّل رموزهما من موقع إلى آخر، لاعتبارات ذاتية أو مصلحية أو إدراكية، ما يُلقي على أبعادهما الفكرية والأيديولوجية المفترضة بعض التعتيم والشك.

غير أنّ الحقيقة الأهم من ذلك كله، أنّ التصادم اللاحق في القيادة (والجبهة) قد جرى فعلاً على أساس تصورين: أحدهما كان ينزع للاندفاع في الإجراءات الثورية، والآخر لا يجد حكمة في تلك الإجراءات في الظروف الملموسة التي كان يمرّ بها اليمن الجنوبي. وقد حصل ذلك التصادم في خضمّ فوضى من الشعارات والتوصيفات «اليسارية» و«اليمينية» و«المبدئية» و«التحريضية» وغيرها مما لم يكن ينطبق على ما يحدث إلّا في حدود الافتراض وضمن دواعي التحريض وتهييج العواطف وإثارة الكراهية.

إنّ اتهام كل من يدعو إلى الإصلاح المتأني العقلاني بـ «اليمينية»، وكل من يدعو إلى الإصلاح الانقلابي بـ «اليسارية»، قد ألحق الإساءة بمضامين المقولات الفكرية ومحتواها، وحطّ من قيمتها، إذ تحولت إلى محض اتهامات كافية لإطاحة الساسة ممّن لهم آراء معيّنة في الأحداث والخيارات المطروحة، دون أن تكون بالضرورة على أساس برنامج متكامل يساري أو يميني.

وقعنا جميعاً في ذلك الفخ الذي صنعته مخيّلات انتهازية، وكنا في الحقيقة حرصاء على تطوير التجربة، وأُمناء على مصلحة الثورة، وفي الوقت نفسه حسني الظن بمصدر تلك المقولات التي آن أوان أن يتحمل نتيجتها المدمرة ملفّقوها الذين فرضوها على المسيرة فرضاً، دون تروٍّ أو احترام للواقع. ومن بين أولئك جميعاً، يمكنني أن أشير إلى مسؤولية نايف حواتمة الذي نقل «أنماط» المساجلات في الساحة اللبنانية ومن الكتب النظرية التي كان يقرأها إلى ساحة الجنوب اليمني بكثير من العسف، مستغلاً قناعتنا الشفافة والراسخة بجدارة الفكر العلمي في تقديم الحلول الشافية لبلادنا. وهي قناعات اهتدى إليها الكثيرون منّا قبل انتصار

الثورة وحتى قبل اندلاعها. وربما تعرّف إليها بعضنا قبل الاهتداء إلى تنظيم حركة القوميين العرب والجبهة القومية. وينبغي أن أقول إنّ العيب ليس في تلك القناعات، بل في أولئك الذين أعادوا تفصيلها وفق مقاصدهم، ومن دون أدنى شعور بالنزاهة.

ليس من أدنى شك في أنّ المؤتمر العام الرابع للجبهة القومية ونتائج أعماله قد أطلقت العنان للمُلاسنة والجدل والصراع الفكري بمقاييس جديدة، وتكونت للتيارات والآراء منابر وقنوات، وبرزت أشكال للولاء والاحتراب والاصطفاف، ما أقصى الموضوعية عن المواقف والتحليلات، وكان هذا في حدّ ذاته مرتعاً للانتهازية ولنزعة التآمر والتكتل غير المشروع، الذي عانينا منه طويلاً. وكنتُ متأكداً من أنّ بعض الذين كانوا ينظرون إلى التطرف باسم اليمين واليسار لا يؤمنون بالأفكار التي كانوا يتحدثون عنها أو يزايدون باسمها، وسلوكهم وممارساتهم وتنظيراتهم ليس لها علاقة بالعمال والفلاحين والكادحين، وإنما كانوا يزايدون في ذروة التطرف والترف الفكري الذي كان سائداً حينها بعد نكسة حزيران 1967. وتأكد لنا لاحقاً أنّ البعض منهم انتقل من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، بل إلى أحضان الدول الرجعية التي كانوا يطالبون بإسقاط أنظمتها.

ما بعد المؤتمر الرابع الصراع على السلطة

خرجت الجبهة القومية وقيادتها من المؤتمر الرابع، وهي تغلي بالصراع الفكري والتنظيمي. كانت قرارات المؤتمر ووجهاته موضع الانشقاق داخل القيادة إلى فريقين: الأول، أطلقت عليه الوثائق والكتابات السياسية صفة «اليساري»، في إشارة إلى تمسكه بنصية القرارات والأفكار التي تقوم عليها، عازماً على تطويرها قدماً نحو تجربة «ثورية» و«ملهمة». والثاني، وُصف بـ «اليميني»، وكان ينظر إلى تلك القرارات وما رافقها من أفكار وشعارات كأمر غير قابل للتنفيذ، ومن شأن نقله إلى الواقع أن يثير ردود فعل واسعة داخلياً (في صفوف الجيش والقوى المحافظة) إقليمياً (لدى الرياض وصنعاء) لا قِبَل للحكومة والنظام بمقاومتها. الأول لا يجد سبيلاً لتنفيذ القرارات من غير إطاحة الثاني. والثاني يرى إخراج الأول من دائرة التأثير شرطاً لمحاصرة التطرف والاندفاعات.

لكن ثمة قوة أخرى، هي القيادات العسكرية التقليدية، كانت تعطي تأييدها للفريق «اليميني»، كما كان يطلق عليه البعض، وتضع ثقلها إلى جانبه من جهة، وتتمايز عنه في استئثارها بأحقيتها في دور أكبر في السلطة نظير مواقفها الداعمة للجبهة القومية من جهة أخرى.

إلى جانب الفريق الأول، وقفت مجموعة من القيادة العامة ومناضلي حرب التحرير والقاعدة الصغيرة للتنظيم السياسي وتشكيلات جيش التحرير وقطاع الفدائيين، فيما تصدّر الفريق الثاني الرئيس قحطان الشعبي وعدد من أعضاء القيادة العامة، فضلاً عن قيادات مؤسستي الجيش والأمن. أما المزاج الشعبي العام، فقد كان مزاجاً ثورياً إلى جانب

الفريق المتحمس لقرارات المؤتمر الرابع، باعتبارها باباً إلى التحويل الثوري وإلى الرخاء والاستقرار وإنهاء مظاهر التخلف والعجز، كما كان يُطرَح.

كان الجوّ مشحوناً بالتوتر والظنون والشائعات والأسئلة والخوف، وقد تفاقم بفعل الحملة المنظمة التي انخرطت فيها قطاعات عسكرية وقبلية ودينية واسعة ضد قرارات المؤتمر، بدعوى التصدي لـ«خطر الشيوعية»... إلخ، وجاءت طريقة إعلان قرارات المؤتمر لتدشن أولى خطوات التصعيد، إذ انفرد الفريق «اليساري» المتحمس بإعلان تلك القرارات وسط مهرجانات شعبية انفعالية واسعة أُعدّ لها بأساليب التحريض، وضمن شعارات كان واضحاً أنها موجهة ضد مؤسسات قيادية محددة. ولم يكن من الصدفة أن يجري الإعلان نفسه للقرارات وتنظيم المهرجانات دون علم الأمين العام للجبهة القومية، رئيس الجمهورية قحطان الشعبي ومعرفته، فردّ على ذلك بتوعد القائمين بهذه الفعالية السياسية وهذا «الاستعراض»، وباستخدام سلطاته رئيساً للجمهورية، وراح يوجه هيئات الجيش والأمن والحكومة ضدهم، وازداد الأمر تفاقماً حين رعى سالم ربيع علي مهرجاناً كبيراً في زنجبار لهذا الغرض، وألقى فيه خطاباً نارياً أثار هياج الجماهير، داعياً قيادات التنظيم إلى «أن تحدّد موقفها من قرارات المؤتمر الرابع». وفيما أُذيعت كلمته من إذاعة عدن (من غير علم الرئيس وإذنه)، وعلمت الرئاسة بوقائع المهرجان وأجوائه وشعاراته، ازداد الوضع السياسي توتراً في وقت كانت القيادة العامة تعقد فيه اجتماعاتها لمناقشة مسوَّدة قانون الإصلاح الزراعي من 15 إلى 18 آذار/ مارس 1968م، وكذلك قضية مصير قرارات المؤتمر الرابع وآلية تنفيذها.

وفيما استمرت آثار مهرجان زنجبار بالتوسع والتداعي، أُعلن قرب عقد مهرجان آخر في العاصمة عدن في الاتجاه والهدف نفسيهما، وحُدِّد اليوم والمكان، وانطلقت حملات التعبئة الجماهيرية، وانتشرت في كل مكان اللافتات الحمراء التي تبايع قرارات المؤتمر الرابع وتحرّض على «أعدائها» وتعلن «هذه هي الميليشيا»، ما أثار مخاوف كثير من العسكريين، وبعض تشكيلات الفدائيين. كذلك استُثير الرئيس الذي رفض فوراً الدعوة لحضور المهرجان، تعبيراً عن استيائه وغضبه.

في ذلك اليوم، التاسع عشر من آذار/ مارس 1968 توجهت إلى ساحة المقرّ العام للجبهة القومية في كريتر[1] على ساحل خليج عدن مواكب المواطنين الممتلئة حماسةً وبهجة. وقبل الشروع بافتتاح المهرجان والبدء بالخطابات، حضرت فرقة من الفدائيين المسلحين بقيادة عبد الله النسي، وعلوي حسين عمر (فرحان)، وأحمد علي العلواني (حسان)، وصالح علي ناصر عواس، وعلي القفيش للمشاركة والحماية، لكنها سرعان ما اختلفت مع منظمي المهرجان والمسؤول المكلَّف به، وهو عبد الكريم سلام (صالح عبد الكريم) حول شعارات «هذه هي الميليشيا» و«كلنا ميليشيا»... إلخ، حيث رأى العسكريون

1- كريتر: هي كلمة إنكليزيةCrater وتعني الحفرة، لأنها حفرة بركان.

أنّ هذه الشعارات موجهة ضدهم، لأنها تعني إحلال الميليشيا محلّ التشكيلات الرسمية للفدائيين والقوات المسلحة كلها.

أوشك الخلاف أن يؤدي إلى الانفجار وسط استنفار القيادة العسكرية وتصاعد الهتافات والشعارات المتحدية، والمطالبة بإلغاء الجيش والتشكيلات وتسريح موظفي الدولة. كان الوضع في غاية الخطورة والتوتر، ولم يكن لينقذ الناس من المذبحة غير حكمة العقل التي شاءت المصادفات أن تصدر عن بعض القيادات، ومن بينهم سالم ربيع علي وعلي صالح عباد (مقبل)، حين قدم الأخير من أبين ولاحظ حالة الاستقطاب والتوتر، فطلب من منظمي المهرجان إلغاءه وتفريق المواطنين وإنهاء مظاهر التوتر والاحتقان. وقد حصل ذلك فعلاً، غير أنّ فتيل التصعيد والصراع لم يُنزَع، ويبدو أنّ الجميع كانوا يرون الخطر وينتظرون ساعة الحساب.

غادر «مقبل» والخامري ساحة المهرجان وتوجها إلى منزل علي سالم البيض، وزير الدفاع آنذاك، فلاحظا أنّ حراسته قد تغيرت. استفسرا منه الأمر، فعرض التطورات بنوع من الهلع والتوتر، وأفادهما بأنّ ثمة في الجو «مؤامرة»، وأنّ حراسه-وحتى سائقه-لم يُسمَح لهم بأداء واجبهم، وأنه قرر دون العودة إلى الرئيس قحطان الشعبي (القائد العام الأعلى للقوات المسلحة) تعيين محمد صالح مطيع قائداً لسلاح الطيران، ومحمد سعيد عبد الله (محسن) قائداً للبحرية[1]. وقرّر أيضاً صرف الطيارين البريطانيين من الخدمة، وأمر بإعادتهم إلى بلادهم. وحين سألاه عن مصير المهندسين البريطانيين في الجيش، قال إنه احتفظ بهم. عندما سُئل علي سالم البيض لاحقاً عام 1986م عن هذا القرار الفردي الذي اتخذه، قال إنه تشاور بشأن ذلك مع عبد الفتاح إسماعيل الذي كان حينها وزيراً للثقافة، وكان يومها يتناول وجبة الغداء من العصيد، كما قال بصوته في أحد المحاضر، وإنّ عبد الفتاح التفت إليه وهزّ برأسه بالموافقة، بينما كان يبتلع لقمة العصيد، وقال له جار الله عمر، عضو المكتب السياسي، إنّ هذا «المبرّر لاتخاذ القرار غير مقنع، فعبد الفتاح لم يكن إلّا عضواً في مجلس الوزراء»، فردّ البيض حينها بـ «أنّ عبد الفتاح يمثّل اليسار، وقحطان الشعبي يمثل اليمين الرجعي». وكان لذلك القرار أثره السلبي على قوات البحرية والطيران وبقية القوات المسلحة، وعلى استمرار توريد قطع الغيار للأجهزة والمعدات التي تركتها لنا بريطانيا عند انسحابها! وعلى العلاقة مع الحكومة البريطانية والمساعدات التي وعدت بها والتي تُقدَّر بـ 60 مليون جنيه إسترليني، حسب مفاوضات جنيف في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1967م، إضافة إلى تأثر العلاقة بدول المنطقة المرتبطة بعلاقات مع الحكومة البريطانية، وأثّر هذا القرار أيضاً في معاشات الموظفين في الإدارة البريطانية.

1- محمد صالح مطيع ومحمد سعيد عبد الله محسن ليست لهما أيّ خبرة عسكرية ليتبوّآ مثل هذين المنصبين المهمين، وإنما صدر تعيينهم في ذروة الخلاف مع رئيس الجمهورية وقيادة الجيش والأمن.

على حافة الانفجار

اقترب الوضع من الانفجار، امتداداً من عدن حتى حضرموت، مروراً بكل المحافظات، وظهرت إلى السطح طائفة من التصورات والأفكار فوق سلسلة من الاحتكاكات والتداعيات الفكرية والسياسية المتضاربة، فتقدّم تحالف رئيس الجمهورية خطوة نحو تحجيم نشاط الفريق الآخر. وُضعت ابتداءً من ليلة 19 آذار/ مارس خطة للتحرك، أرادها الرئيس قحطان الشعبي محدودة في إطار كبح الفريق المتشدد، وأرادها العسكريون حركة انقلابية كاملة.

في ذلك الوقت أنهت محكمة الأمن العليا محاكمة مَن قُبض عليهم من السلاطين والأمراء والمشايخ وأعضاء المجلس الأعلى للاتحاد ووزراء حكومة الاتحاد وبعض كبار الموظفين لدى الإدارة البريطانية، وأصدرت بحقهم أحكاماً مختلفة. ومن البديهي أن يستفيد الرئيس من هذه الأحكام بمواجهة الطرف الآخر الذي رحّب بالأحكام وأعطاها بعداً معيَّناً انعكس في الترحيب الشعبي الواسع.

إلّا أنني لا أجد وجاهة للاتهامات اللاحقة التي وجهت إلى الرئيس قحطان الشعبي بأنه المدبر والراعي لخطة التحرك العسكري الذي جرى مساء التاسع عشر من آذار/ مارس وصباح العشرين منه من قبل القيادة العسكرية والأمنية التي كان يصنّفها البعض بشلّة العقداء، ويطالب بتحويل جماجمهم إلى منافض للسجائر، كما أشرنا سابقاً. فثمة، حقاً، مسافة بينه وبين المجموعة العسكرية الطامحة إلى السلطة، على الأقل عند نقطة ذلك الطموح الذي يعني بداهة إزاحته من مركزه. ولكني أفترض أنّ الجانبين وجدا سبباً للتعاون والتنسيق، يتمثل بمواجهة ما كان يُسمى «اليسار» ونشاط رموزه وراكبي موجته الذين كانوا يسعون للوصول إلى مركز صنع القرار في الدولة، وهو ما حصل بعد ذلك في حزيران/ يونيو 1969، ويجب أن نعترف بعد هذه التطورات التي شهدتها اليمن الديمقراطية بأنّ الصراع كان في ظاهره أيديولوجياً بين اليسار واليمين، ولكن الصراع كان من أجل السلطة والاستئثار بالقرار.

في صباح العشرين من شهر آذار/ مارس، بتمام الساعة الخامسة والنصف، تحركت وحدات عسكرية بأمر من العقيد حسين عشّال، قائد الجيش، فاحتلت الإذاعة وشوارع العاصمة، وشنّت حملة مداهمات واسعة اعتقلت خلالها ما يزيد على ثلاثمئة من القيادات والشخصيات السياسية، بينهم أعضاء في القيادة العامة للجبهة القومية ومن خارجها ومن القوى السياسية الأخرى، هم: عبد الله الخامري، وعلي صالح عباد «مقبل»، وسلطان أحمد عمر وعبد الله الأشطل وعبد الله باذيب وأبو بكر باذيب وعلي باذيب وحسين محمد الجابري وسعيد عبد الوارث «الإبي» وعلي سالم البيض وعبد العزيز عبد الولي وأحمد صالح الحسني وآخرون. وراح راديو عدن يذيع بيانات باسم «الجيش والأمن وقطاع الفدائيين» تدعو إلى مقاتلة «الشيوعية». وأعلن حظر التجوال في عدن وزنجبار والكود وجعار، وأُغلِقَت الموانئ والمطارات والحدود، وخيّمت على الجنوب سحابة سوداء

تضعه على حافة حرب أهلية طاحنة. وفي مساء ذلك اليوم، حاصرت وحدات الجيش مقرّ رئاسة الجمهورية، وطلبت القيادة العسكرية من الرئيس قحطان الشعبي إعلان تشكيل حكومة جديدة تتكفل «إنقاذ البلاد من الشيوعية»، لكنه رفض ذلك، بل حذّر العسكريين من مغبّة الاندفاع في التمرد وتوسيع رقعة الانتقام، وحاول إقناعهم بالعودة إلى الثكنات، لكن دون جدوى. أما هم، فقد أمعنوا في إهانته والتعرض له استقواءً بالجيش وبالنشوة الأولى لنجاح حركة 20 مارس في السيطرة على المرافق الأساسية. لقد بالغ مدبّرو التمرد في تقدير قواهم (ناؤومكين، ص 237)، ذلك هو الاستنتاج المنطقي الذي فرض نفسه في نهاية الأمر.

جاء أول ردّ فعل للحركة العسكرية من بعض الوحدات الفاعلة، مثل الألوية (20) و(6) و(14) و(30)، ثم اندلعت الأعمال الشعبية المناهضة، رغم منع التجوال، وأصدرت اتحادات العمال والطلبة والنساء بيانات إدانة في العاصمة، وطوّقت فصائل المقاتلين في جبهات القتال في جعار والضالع ويافع بعض ثكنات الجيش النظامي، في ردّ فعل على الحركة. وفي أبين تحركت قوات الجيش والأمن، وسيطرت على بعض المواقع، وتحركت القبائل ونصبت نقاط تفتيش بين شقرة وزنجبار وجعار وعدن.

في مساء يوم 20 آذار/ مارس، كان واضحاً أنّ حظ النجاح في إطاحة حكم الجبهة القومية كان بعيداً بسبب تردد العسكريين الذين كانوا يفتقرون إلى الغطاء السياسي لحركتهم، وقد ارتكبوا خطأً قاتلاً عند قيامهم بهذه الحركة، واستعدوا كل الذين كانوا يتعاطفون معهم، وأُقصي بعض رموزهم لاحقاً. عندها، عقدت القيادة العامة اجتماعاً عاجلاً تعذّر على البعض الوصول إليه، وقد رفض فيصل عبد اللطيف وعدد من أعضاء القيادة حضوره، احتجاجاً على الحصار العسكري المضروب على مقرّ الرئاسة. غير أنّ الاجتماع توصل إلى قرار بإطلاق سراح المعتقلين، لكن قيادة الحركة لم تتجاوب مع القرار، فكيَّف المجتمعون القرار، مطالبين بنقل المعتقلين من مقرّ الحركة الانقلابية (اللواء السادس) إلى مدينة الشعب في المعسكر التابع للأمن العام. فيما حاول كل من فيصل عبد اللطيف وسيف الضالعي غير المطلوبين للاعتقال (محسوبان على مجموعة الرئيس) العمل على تهدئة الأمور والتدخل لإيجاد مخرج للأزمة، فنجحا أولاً بإطلاق سراح عبد الله باذيب، باعتباره ليس طرفاً في الصراع الجاري داخل الجبهة القومية.

في تلك اللحظات المشحونة بالتوتر، أعلن عبد الفتاح إسماعيل، مرة أخرى، أنه مريض وغير قادر على الحضور، في خضمّ الأحداث، وحتى إبداء رأي بشأنها، ودخل إلى مستشفى الجمهورية.

وعلى الرغم من أنّ الحركة العسكرية جاءت هشّة وانفعالية، إلّا أنّ مجموعة القيادة العامة، بالنزعتين اللتين تتقاسمانها، أخفقت في التماسك. فلا مجموعة الرئيس أفلحت في ضبط الحركة واحتوائها، ولا المجموعة المعارضة تمكنت من إدارة الصراع بالحكمة والعمل السياسي والتنسيق. لقد وجدت هذه المجموعة نفسها مشتتة منذ الساعات الأولى

للحركة، إذ عمد سلمان35 إلى تهريب علي صالح عباد بسيارة خاصة إلى منطقة الدرين الواقعة بين الشيخ عثمان والمنصورة، وسط حيّ مزدحم بالمنازل والورش الصغيرة، ومن هناك هرب عباد بسيارة إسعاف إلى زنجبار-أبين. وقفز الخامري، حينما دهمته قوة عسكرية لاعتقاله، من أعالي منزله، محاولاً الهرب، فسقط مرتبكاً وانكسرت رجله، ثم تمكن صهره من تهريبه إلى جيبوتي بمساعدة شخصية من فيصل عبد اللطيف، ومنها غادر إلى بيروت بحجة الدراسة، لكنه عاد بعد زمن قصير إلى تعز.

البيض رئيساً بدلاً من قحطان؟

أما علي البيض، فقد ترك منزله هارباً من القوة العسكرية التي كانت تبحث عنه، والتجأ إلى منزل وكيل وزارة الدفاع محمد صالح الوالي في حيّ العيدروس، حيث دهموا المنزل، وكادوا يقبضون عليه لو لا أنه كان في «مأمن» داخل دولاب الملابس كما روى ذلك محمد صالح الوالي. وفي وقت لاحق، نقل محمد صالح مطيع عن البيض أنّ العسكريين كانوا قد عرضوا عليه أن يكون رئيساً للجمهورية بدل قحطان الشعبي، ولما رفض احتجزوه. ولكن هناك رواية أخرى تقول «إنه عرض على محمد علي هيثم رئاسة الدولة من قبل المقدم أحمد محمد بلعيد، ولكن محمد علي هيثم رفض هذا العرض، وقال: لا يشرفني الوصول للرئاسة عبر هذا الانقلاب، وغداً سيحدث عليّ انقلاب آخر».

ظنّ المعتقلون الذين نُقلوا إلى مقرّ «اللواء السادس» أنّ هناك مجموعة من الأميركيين تشارك في الحركة، دون أن يتأكدوا من ذلك! فقد شاهدوا مجموعة من المهندسين البريطانيين، هم البقية الباقية من مجموعة الخبراء، فظنوهم أميركيين، في وقت لم يكن في ذلك اليوم على أرض جمهورية اليمن الجنوبية سوى أميركي واحد يقيم في التواهي، هو القنصل «بيرى»، وقد أُبعد بتاريخ 26 آذار/ مارس 1968م بعد الأحداث مباشرةً بطلب من وزير الخارجية سيف الضالعي، بتهمة تدخله في شؤون البلاد الداخلية وتورطه في نشاطٍ معادٍ لها، ولإثبات التهمة على حركة 20 مارس بارتباطها بالمخابرات الأميركية، أُعلن حينها طرد الملحق العسكري الأميركي، وهذا ليس صحيحاً-كما أشرنا آنفاً-فلا وجود لملحق عسكري أو حتى سفارة أميركية، بل هناك قنصلية تأسست في نهاية القرن التاسع عشر في عدن.

أجواء متلبدة، وأحداث حرجة، ولحظة تاريخية وصل فيها الصراع إلى نقطة تهدد باستنزاف طويل. وإذا بالرئيس قحطان الشعبي يتقدم، بمبادرة للتسوية الوسطية، ينسحب في إطارها العسكريون إلى الثكنات ويقبل الطرف الآخر بعدم إدانة الحركة أو الانتقام من مدبريها. وهكذا أُطلِق سراح المعتقلين، ووُصفت الحركة بأنها «اجتهاد فردي مخلص خاطئ، جاء رداً على التطرف اليساري». غير أنّ الضغط الشعبي فرض على الرئاسة تسريح نحو 150 عسكرياً وموظفاً في جهاز الدولة، لكن القيادة العسكرية رفضت ذلك.

قرارات زنجبار

لعل اللافت في أحداث العشرين من آذار/ مارس، أنّ القوى المحلية وبقايا الاستعمار البريطاني وأشدّ القوى المحافظة تضرراً من الثورة سرعان ما تعاطفت مع الحركة العسكرية، واستعدت للالتفاف حولها والعمل على إنجاحها. والملاحظ–في المقابل–أنّ عفوية التحرك الجماهيري وسرعة ردّ فعله قد أحبطتا إمكانية توحيد قوى الحركة الانقلابية. وهذا بدوره نبّه المجموعة المعارضة للرئاسة والقيادة العسكرية إلى ضرورة تعزيز ارتباطها بالشعب، مع ما شاب هذا التنبُّه من تطرف بلغ حدّ التهور للزجّ بالشعب في معارك ليست ناضجة.

في الرابع والعشرين من الشهر عقدت القيادة العامة في زنجبار اجتماعاً مهماً تدارست فيه الأوضاع وما نجم عن الحركة العسكرية، وكانت أغلبية القيادة غير راضية عن إقفال ملف الأحداث، لكنها كانت تحبذ محاكمة العسكريين الذين قاموا بالمحاولة، وتوجه الاتهامات إلى رئيس الجمهورية، بالتعاون مع الحركة. وفي نهاية الاجتماع، كُلِّف الرئيس قحطان الشعبي مواجهة الموقف ورسم المعالجات الجدية، وأقرّ تشكيل لجنة لإعداد الدستور المؤقت. وتمخض الاجتماع عن عدة قرارات وتوجهات نُشرت في الصحف، وتضمنت ما يأتي:

– الوعد بقرب ظهور قانون الإصلاح الزراعي.

– تأكيد تنفيذ قرارات المؤتمر الرابع.

– التحقيق في ما حدث في 20 آذار/ مارس 1968م، واتخاذ الإجراءات تجاه كل من تآمر أو اشترك في تدبير الأزمة.

كان الرئيس قحطان الشعبي في الواقع بين فكَّي كماشة القيادات العسكرية من جهة، وأغلبية القيادة العامة للجبهة القومية من جهة ثانية. لا يريد مواجهة الأولى للاستقواء بها على الثانية، ولا يريد فتح معركة مع الثانية كي لا يقع في قبضة الأولى. وفي هذا المناخ السياسي المعقد، كان ثمة قلائل انشغلوا بقضية البناء ودفع عجلة التطور، إذ كانت مسألة السلطة، تركيبها، طبيعتها، هويتها والقوى المتحكمة فيها شغل الجميع الشاغل، وحتى حين أصدر الرئيس قحطان الشعبي قانون الإصلاح الزراعي[1] في اليوم التالي لاجتماع القيادة العامة، كانت الأطراف جميعها ترى فيه مدخلاً إلى تطويق نفوذ الخصوم. كان القانون خطوة متقدمة يجب الالتفاف حولها لترجمتها إلى واقع، دون أن يعني هذا أنها خطوة متكاملة خالية من النواقص.

صدر القانون بمصادرة أراضي السلاطين والمشايخ والأمراء والحكام السابقين «على أن يكون للمستفيدين منها والقادرين على العمل في الأراضي حق الأولوية عند التوزيع»!

1- صدر القانون في 25 آذار/ مارس 1968م.

وكذلك بمصادرة الأراضي المهجورة والتي لم تحرث خلال ستة أشهر من صدور القانون، وبتحديد الملكية بألّا تزيد على 25 فداناً من الأرض المروية والمشجرة، و50 فداناً في البعلية، على أساس مبدأ التعويض «بعد 3 سنوات من تاريخ الاستيلاء».

شجع القانون قيام تعاونيات زراعية، وأولى اهتماماً بأُسَر الشهداء المعدمين والعمال الزراعيين المعدمين، وبالمهاجرين من المدن والصحاري.

كان القانون موضع انتقاد واسع، بعضه لأسباب تتعلق بدواعي الصراع، ولا تنطلق من الصدق والحرص على قضية التنمية، وبعضه الآخر من منطلق تحليل الثُّغَر الجدية وكشفها. ومما جاء في تلك الملاحظات الانتقادية، أنّ تحديد الملكية جاء «موسَّعاً»، وانتقد مبدأ تعويض السلاطين والمُلّاك الكبار، وتحميل المستثمرين المعدمين تبعات التعويض في المستقبل. وأشارت الملاحظات إلى إغفال العلاقات الإنتاجية في الريف، القائمة على الإيجار والرهن وغيرها، ما يرهق كاهل المنتجين الحقيقيين.

وكشأن أيّ قانون، فإنّ الأمر الأساسي في تطبيقه هو الأيمان به واستيعابه، وتفسير نصوصه بما يتلاءم مع روحه. كذلك فإنّ التطبيق يحتاج إلى أجواء من الثقة والاستقرار، ليس فقط لنقل النصوص إلى الواقع، بل أيضاً من أجل سدّ ما يعتريها من ثُغَر ونواقص. وبتعبير آخر، القيام بعملية التطوير المطلوبة في القانون.

من سوء حظ القانون، أو من سوء حظ الريف، بل من سوء حظ البلاد كلها، أنّ الأجواء والنفوس والعزائم لم تكن تساعد على تحقيق الخطوات التي رسمها القانون، فالكثرة لا تريده لأنها لا تؤمن به، والجهات الأخرى لا تريده لأنها تراه ناقصاً.

الجيش والسياسة... الشرخ الأول
عودة إلى لحج...

غداة انتهاء أعمال المؤتمر الرابع للجبهة، كانت الأوضاع متوترة في محافظة لحج، وكان عليّ، بوصفي محافظاً وعضواً مُنتخباً في القيادة العامة، أن أتعرف وأتلمّس الطرق الكفيلة بتطويق تلك الظواهر ومعالجة ما يمكن معالجته. وكان الأمر يتطلب-قبل كل شيء-منع انتقال الاحتكاكات وشعارات التحريض والتأليب السائدة في العاصمة وبعض المناطق الأخرى من الجمهورية إلى هذه المحافظة التي فيها من عوامل التفجير الداخلية والخارجية ما يكفيها.

عملتُ، أول الأمر، على ضبط الصراع الخفيّ بين الشرطة الشعبية والحرس الشعبي، ذلك الصراع الذي تراكم بسبب الحساسيات الوافدة من الصراع العام الدائر في البلاد، وعلى صعيد التنظيم. وأستطيع أن أقول إنني نجحتُ في كبح احتمالات الانفجار، أو بتعبير أصحّ تأجيلها، مستعيناً بخبرتي السابقة في العمل بين أبناء المحافظة ومعرفتي لخصائصهم ومزاياهم الحميدة، ولم أنسَ-ولو للحظة-ضرورة تجنّب ردود الأفعال، والحذر من أيّ عمل انتقامي بعيداً عن المعالجات المتوازنة والمواقف المبدئية.

عشية العشرين من آذار/ مارس، يوم المحاولة العسكرية في عدن لإطاحة حكم الجبهة القومية، قطع بعض الضباط صباحاً خطّ الاتصال التليفوني الخاص بمنزلي في مدينة الشعب، فحال ذلك دون اتصالي بمقرّ قيادة الجبهة في صبيحة اليوم التالي. وقد حضرتُ اجتماع القيادة العامة الذي دعا إليه الرئيس قحطان الشعبي مساء ذلك اليوم عبر إذاعة عدن، وكانت المرة الأولى التي نسمع فيها بإغلاق أراضي وموانئ اليمن الديمقراطية براً وبحراً وجواً بصوت المذيع أحمد ناصر الحماطي.

لم أجد مفراً من أن أتوجه في ظروف محفوفة بالاحتمالات إلى لحج، مقرّ عملي، بهدف تهدئة الأمور ومنع التفجير هناك. وأتذكر رسالة فيصل عبد اللطيف إلى الرئيس قحطان، طالباً فيها مغادرة الرئاسة، وأنه لا يمكن المشاركة في اجتماع تحت حراسة الدبابات والمصفحات. وفي خطوة أولى، عزمتُ على تنظيم مهرجان جماهيري في الحوطة، بغرض تبصير الجماهير بالأخطار التي تحيق بالثورة، ومن أجل مزيد من الوحدة والتلاحم، وكان ذلك في نهاية شهر آذار/ مارس. عندما استشرتُ فيصل عبد اللطيف بالأمر، عارض الفكرة، مبدياً نوعاً من التشاؤم إزاء احتمال تجاوب المواطنين مع الدعوة إلى المهرجان، وأعرب عن خشيته من أنّ سمعة الجبهة القومية قد تراجعت بين أوساط الشعب، نتيجةً لأجواء التمزق والصراع وضعف مكانة الجبهة في الحوطة بتأثير جبهة التحرير، وبسبب مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي كان يمرّ بها الشعب. أما أنا، فكنتُ واثقاً من نجاح المهرجان، وقد تأكدت ثقتي تلك حين احتشدت الجماهير من كل حدب وصوب، وعبّرت بجميع الأشكال عن استعدادها لدعم مسيرة البناء والتقدم.

ألقيتُ كلمة حرصتُ على أن تكون هادئة، بما يساعد المواطنين على الشعور بالطمأنينة واستئناف العمل والبناء وترسيخ تقاليد الأخوة والتضامن بينهم، والالتفاف حول الثورة. وعرضتُ آخر التطورات الداخلية والخارجية بعيداً عن شعارات التحريض وإثارة الكراهية والهلع. ثم ألقى أحمد سالم عبيد كلمة مهمة تناول فيها دور الجيش وأجهزة الأمن في حماية الثورة، وهاجم «مجموعة العقداء» التي قامت بحركة 20 مارس العسكرية.

لم أكن أؤمن بجدوى أسلوب العنف، ولا الخطابات «النارية» في معالجة القضايا الناشئة عن الصراع بين تيارات القيادة العامة للجبهة ومراكز نفوذها. آمنتُ بأنّ المشاكل الموصوفة بالخيارات المتعارضة يمكن أن تُحَلّ بنحو سلميّ بنّاء ومسؤول، سواء داخل الأطر القيادية للتنظيم أو خارجها. كنتُ واثقاً من أنّ العقل سيتمكن في نهاية الأمر من وضع المعالجات لمختلف المصاعب التي تواجه مسيرة الثورة، بشرط توافر المناخ الديمقراطي الذي يسمح للجدل والاجتهاد والرأي والرأي الآخر بأن تنمو وتغتني وتغدو مؤثرة وموحدة على أرضية الإيمان بقضية الشعب ومصلحة الثورة، وكنتُ أشمّ من رائحة التطرف مؤامرة لتمزيق الجبهة والوحدة الوطنية، وقد استمرّ هذا النهج الخفيّ التدميري لزمن طويل.

وحتى تكون لقناعاتي تلك قوة الحقيقة، وضعتُ نصب عيني أن أنقلها إلى الواقع بحدود

مسؤولياتي ومهماتي المحددة في محافظة لحج، وفي إطار القيادة العامة، فعملتُ قدر طاقتي على أن أبتعد عن التعصب والشطط، وأن أبقي للمبادئ والثوابت شأنها ومكانتها، واعتمدتُ المرونة في التعامل مع الأفكار المطروحة والأسئلة التي تواجهنا، وحاولتُ مع رفاقي في مواقع العمل السياسي إيجاد طريق يفضي إلى تجسيد تلك القناعات، وكنتُ حازماً في كثير من الحالات التي أوجبت الحزم، دون أن أزعم أني نجحت تماماً في هذا المنحى الذي كان مشحوناً بالصعوبات والتحديات بما يفوق طاقة إنسان يجد رفاقه يشهرون على بعضهم السلاح، ويتبادلون الأحقاد والكراهية، ويبحثون عن ثُغَر لتوسيعها، لا للمساعدة على ردمها.

في تلك الأيام، وتحديداً في 28 نيسان/ أبريل، نقل إليّ حسين الجابري[1] وقائع الخطة التي دُبِّرَت لاغتيالي في كمين على الطريق بين الحوطة وعدن، حيث كان يُرصَد تحركي بين موقع عملي والعاصمة. كان الكمين المقرَّر في دار سعد، غير أنّ الجابري لم يكن يعرف موعد التنفيذ، ما جعلني أواصل مهماتي وتحركاتي، لكن بحذر ويقظة. وفعلاً، أخبرني النقيب أحمد عوض في زيارته لمنزلي في مدينة الشعب، أنّ أجهزة الأمن كشفت محاولة عناصر في تشكيلات الحرس الشعبي، وبعض العناصر في الجيش والأمن لاغتيالي. لكن، ويا للمفارقة! هو الذي اغتيل بعد أسبوع من هذا اللقاء. ثم علمتُ أنّ أفراداً من جبهة التحرير عقدوا اجتماعاً في الحوطة، ناقشوا فيه فكرة اغتيالي أثناء زيارتي صفوف محو الأمية في مدرسة الحوطة الإعدادية. وكشف لي أحدهم في وقت لاحق، هو عمر العبد، أن خلافاً طرأ بين المجتمعين، بعد أن اعترض بعضهم على الفكرة، فلم يتفقوا في نهاية الأمر، ففشلت الخطة.

في أيار/ مايو من ذلك العام (1968م)، تعقدت الأمور في لحج بسبب تصاعد الصراع بين المؤسسات التنفيذية، وبخاصة بين الجيش والحرس الشعبي، حيث اضطرت تشكيلات الحرس إلى الانسحاب من الحوطة إلى الضالع والحواشب تحت ضغط الجيش وتهديده. وحدثت بالمقابل تمردات على المسؤولية والأوامر داخل الجيش من قبل بعض الضباط، فتدخلت لدى وزير الدفاع آنذاك محمد صالح عولقي لنقل قائد وحدات الجيش في المنطقة «بن لحمر» بعد افتضاح دوره في تصعيد الصراع وفي الاتصالات الخفيّة مع بعض رؤساء القبائل وتنظيمات «رابطة أبناء الجنوب». وكان بن لحمر قد حشد مجموعة من رجال قبائل المنطقة، ونقلها إلى منطقة الثمير، بذريعة التدخل لحسم المنازعات هناك وتسويتها، فأثارت هذه العملية استياءً واسعاً دفع مأمور المديرية الشرقية صالح علي الغزالي، إلى طلب انسحاب المجموعة القبلية وعودتها إلى ديارها. غير أنّ بن لحمر اشترط للاستجابة للطلب إلغاء قوة الحرس الشعبي في الثمير، ومنع كل من علي عنتر وقاسم الزومحي من مغادرتها، وتحريم دخولهما إلى الحبيلين.

1- حسين الجابري: من المؤسسين لحركة القوميين العرب والجبهة القومية.

كانت قد انتشرت الفكرة القائلة بأنّ ثورة 14 أكتوبر لم تنتصر في الواقع، ولم يتحقق شيء سوى رفع العلم الوطني على المنشآت بدلاً من علم الاحتلال، وكانت الجماهير مستعدة لتلقف الفكرة، مع أنها لم تكن دقيقة بالكامل، ذلك لأن الجماهير لم تتلمّس حتى ذلك الوقت شيئاً من بركات الانتصار. وكان الوقت مبكراً جداً على مثل ذلك.

اندلعت في مدينة الشعب-بعد يومين من احتفال مايو-حوادث من نوع آخر:

تمرد بعض الجنود على الأوامر الصادرة عن قياداتهم العسكرية بتسليم أسلحتهم. كانوا يستشعرون رائحة انتقام، لذا فقد رفضوا تجريدهم من السلاح، بتحريض وتنسيق من المعتقلين الذين يناصرون الخط المعارض للرئيس في القيادة العامة، والذين كانوا ضحية حملة اعتقالات واسعة شنتها أجهزة الأمن في وقت سابق.

إزاء توتر الجو، كلف الضابط أحمد عوض، علي الزامكي المسؤول في مدينة الشعب، معالجة الأمر وتسوية القضية. وحين حضر إلى الموقع، طلب من الجنود تسليم أسلحتهم والكفّ عن تحدي الأوامر العسكرية، وعندما رفضوا، حاول إخضاعهم بالقوة والتهديد، ففتحوا عليه النار، فسقط قتيلاً مع اثنين من مرافقيه. واندفع الجنود المتمردون إلى مخازن السلاح لتوزيعها على طلبة كلية الشعب الذين انضموا إليهم، وطلبوا إلى المعسكرات الأخرى الانضمام إليهم ومساندتهم في تصديهم للقيادات العسكرية التقليدية ورفضهم أساليب الزجر التي يتعرضون لها. غير أنّ العملية لم تتجاوز تلك الحدود التي ابتدأت عندها بسبب ضعف التنسيق مع المواقع الأخرى وسرعة تحرك قيادات الجيش لاحتواء الموقف وإحباط العصيان، رغم أنّ مدينة الشعب كلها كانت تحت سيطرة الجنود، بل كلها تقريباً تتعاطف معهم.

في صباح اليوم الثاني، كانت وحدات من الجيش تطوق مدينة الشعب وتزحف إلى مرافقها وموقع التمرد. لم يكن الجنود بصدد أن يقاوموا بعد أن أدركوا حدود إمكاناتهم، فاضطروا إلى إنهاء تمردهم والفرار خارج المعسكر، فيما واصلت وحدات الجيش أعمال المداهمة والاعتقال والسيطرة على المواقع.

اعتقل الجيش في إطار حملته هذه عدداً من الذين اتُّهموا بالتورط في العصيان، أو التنسيق مع الجنود المتمردين. ومن المعتقلين: محمد سرور، سالم علي السعدي، أحمد عوض معرج، الخضر طماشة،، حيدرة صالح السعدي ومحمد سكين. ومن الطلاب: هادي أحمد ناصر ومحمد صالح قرعة. وفي السياق، قرر الرئيس قحطان الشعبي محاكمة المتهمين بالتمرد، وكان على رأسهم محمد سرور، الأمر الذي أثار استياءً وغلياناً في الشارع، وكذلك بين المعتقلين، فتضامنوا مع المتهمين، وقرروا عدم تسليمهم للمحاكمة، والاستعداد لخوض معركة ضد الشرطة والحكومة.

من مدينة الشعب، إلى عدن، إلى سجن المنصورة، شقّ التوتر طريقه، وراح الجو السياسي يتلبد بفعل الصراع العلني مع القيادات العسكرية، والخفي مع قيادة قحطان الشعبي ومجموعته

في القيادة العامة. ضربت قوات الجيش حول السجن حصاراً محكماً، وهددت بإخضاع السجناء بالقوة وبفوهات الدبابات. كان الهدف إجراء المحاكمة بأيّ ثمن، ولو في مواجهة إرادة الشارع والجماهير. مرة أخرى، شارف الوضع على الانفجار واحتمالات اندلاع حرب أهلية، وكاد أن يبدأ من حادثة احتكاك القوة العسكرية بالسجناء الذين تعاطف معهم الشعب. غير أنّ تراجع الرئيس عن قرار إجراء المحاكمة بدّد الغيوم وأشاع نوعاً من الهدوء في النفوس، عززها القرار التالي بإطلاق سراح المعتقلين المتهمين بأحداث مدينة الشعب، ولو على فترات متلاحقة.

إلّا أنّ ذيول الحادث السياسية لم تصفُ تماماً، لكونها مرتبطة بنسيج عريض من التراكمات، يتصل في ما يتصل بالقيادات وطبيعة التنافر بينها. كان الرئيس قحطان الشعبي حريصاً على تكريس الأجواء النفسية الإيجابية التي أشاعها وقف التدهور السياسي عقب أحداث مدينة الشعب، وكان يأمل من الطرفين المتصارعين: القيادات العسكرية من جهة، والمجموعة القيادية المتصلبة من جهة أخرى، أن يقتنعا بأنه يصعب على أيٍّ منهما إلغاء الآخر أو تهميشه، ما يوجب عليهما أن يقبلا بتسوية تقوم على اعتبار الجميع مسؤولاً عمّا جرى، واستئناف العمل المشترك على أرضية المصالحة التي لا مفرّ منها.

كان الرئيس يعرف أنّ حلاً مثل هذا سيعزز نفوذه ويجعله في قلب القرار المطلق، ولكنه لم يكن يدرك استحالة تحقيق ذلك في الظرف الذي كان سائداً.

وسط هذه «الطموحات» أصدر الرئيس في الخامس من أيار/ مايو 1968م بياناً أورد فيه «أنّ ما جرى في العشرين من مارس كان خطأً أُريد به معالجة خطأ في الجبهة القومية»، ونفى الشائعات التي تتحدث عن «مخططات انقلابية» أو «مخابرات أجنبية»، أو «وجود شيوعيين في صفوف الجبهة القومية». ثم أعلن البيان عفواً عاماً عن كل من شارك في خطأ 20 مارس «بشرط أن يلتزم خط الثورة»[1]، غير أنّ هذا القرار بدلًا من تهدئة الأمور، أضحى بمثابة الزيت الذي صُبّ على نار تحت الرماد!

انقلبت «الطموحات» التي داخلت سريرة الرئيس قحطان الشعبي إلى ضدها. ففي اليوم الثاني من البيان وإعلانه «عفا الله عمّا سلف»، دارت الأحداث على نفسها، وتسرّب الغليان من الشارع إلى الثكنات، وإلى كل مرفق: من الاحتجاج العفوي، إلى التحدي في وحدات الجيش والحرس الشعبي وقطاع الفدائيين بمواجهة القيادات العسكرية التي نفذت تحرك 20 مارس وما زالت في مواقعها. وردّت تلك القيادات على التصعيد والتحدي بإجراء حملة تضييق ومداهمة واسعة تركزت في العاصمة، تعرض خلالها علي عنتر للتفتيش والمساءلة في نقطة دار سعد، وأُوقف سالم ربيع علي في نقطة العلم للتفتيش الاستفزازي، في وقت كانت الأوضاع تمرّ فيه بتوتر وحساسية مفرطة. وعندها، راح كل من علي عنتر وسالم ربيع يبشّران بآراء تفيد بأنْ لا حلّ للوضع دون معالجة حاسمة.

1- صحيفة 14 أكتوبر بتاريخ 5/ 5/ 1968م.

استقالتي من المحافظة

كنتُ لا أزال في تلك الأيام محافظاً للحج، كانت معاناتي بسبب موقف وزير الإدارة المحلية السلبي تجاهي تتزايد، إضافة إلى تعقّد الأمور وتداخل الوضع السياسي وانعكاساته على المحافظة، وغياب العلاقات السليمة في القيادة وازدياد مظاهر التشقق فيها، وبروز أكثر من رأس وقيادة، وغياب المسؤولية، سواء في لحج أو المحافظات الأخرى. هذا كله وضعني أمام خيار صعب، هو مراجعة موقعي ومواقفي وما يمكنني أن أُنجزه في مثل هذه التداعيات المضنية التي انعكست على صحتي ونفسيتي، فوجدتُ مخرجاً مؤقتاً يتمثل بالسعي لترك عملي في المحافظة. تقدمتُ إلى وزير الإدارة المحلية في 6 أيار/ مايو 1968م بطلب الموافقة على توفير منحة علاجية لي في الخارج، غير أنّ الوزير بدلاً من الموافقة على هذا الطلب، ردّ–بمباركة أوساط من بعض القيادات–بإنزال إشاعة (أخبرني بتفاصيلها ناصر عمر فرتوت) تزعم أنني وراء أحداث مدينة الشعب، وأنني أزمع السفر إلى الخارج تهرّباً من احتمالات افتضاح تورطي بالأمر، وأنّ قرارات رسمية صدرت بعدم السماح بمغادرتي البلاد!

لم أجد أمامي، احتجاجاً على ذلك، غير تقديم استقالتي محافظاً إلى رئيس الجمهورية في 11/ 5/ 1968م، ضمنتها عرضاً بالمسوّغات والجهود التي قمتُ بها والمسلكية التي انتهجتُها طوال عملي، مع تأكيدي أنني لن أتخلى، في أيّ حال، عن مهماتي النضالية في القيادة العامة. لكنّ الرئيس قحطان الشعبي لم يردّ على طلبي، سلباً أو إيجاباً، ولاحظتُ أنه جمّد الموضوع. غير أنّ تطوراً جديداً مفاجئاً كشف لي أنّ الأمر تحوّل من شائعة إلى ما يشبه التحقيق. فقد زارني بعد أيام في بيتي كل من الضابطين النقيبين أحمد سالم عيدروس، وأحمد ناصر الخادم، بتكليف من وزير الداخلية محمد علي هيثم، للتحقيق معي في ما ادعياه من علاقة لي بأحداث مدينة الشعب. وأوحت لي طريقة «التحقيق» والأسئلة بأنهم يعتبرونني «المحرض الرئيسي» للجنود الذين رفضوا تسليم أسلحتهم، والمشجع على تمردهم على قياداتهم، فكان ردي قاطعاً على «المحققين»: «إنني عضو في القيادة العامة، ولذلك أرفض التحقيق معي هنا بهذه الطريقة، وعليكم إبلاغ الجهة التي كلفتكم ذلك»، فاستأذنا الحديث بالهاتف مع هيثم، وأبلغاه رأيي في التحقيق، فطلب الحديث معي مباشرة. وأتذكر أنّ الحديث الهاتفي جرى على الوجه الآتي:

قال هيثم: أنصحك بأن تقبل التحقيق في منزلك بدلاً من أن يجري في إدارة المباحث، لأن الناس يعرفون الموضوع، ولا نريد مشاكل لأعضاء القيادة العامة.

قلتُ: أنا أرفض هذا التحقيق، ولا علاقة لي بما حدث، وهذا صحيح، وليس من حق أحد أن يطلب التحقيق معي، لأني عضو في القيادة العامة، وهي الهيئة التي يمكن أن تجري فيها محاسبتي إذا ما ارتكبتُ أيّ خطأ.

بعد حديث قصير أصرّ وزير الداخلية خلاله على التحقيق، وأصررتُ أنا على رفض

الامتثال له، أمر المحققَين اللذين كانا يتابعان معه السجال عبر الهاتف بمغادرة المنزل ومراجعته.

بالفعل، لم يكن بمقدور الوزير هيثم إجراء التحقيق معي قبل عرض القضية على القيادة العامة. ولكن، كان بمقدوره أن يمنعني من السفر، بأمر منه إلى الجهات المعنية، بوصفه وزيراً للداخلية. وقد أصدر، فعلاً، تعليمات بهذا المعنى إلى مدير الأمن العقيد عبد الله صالح سبعة، وقد علمتُ بها من العقيد السبعة نفسه الذي كشف لي أوامر الوزير في الوقت الذي دخلت فيه علاقتهما الشخصية في دورة صراع خفي، ولكنه وافق أخيراً على سفري، بحكم العلاقات الشخصية والتاريخية.

وهنا تذكرتُ هذه الأبيات للإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، التي تحمل في مضمونها معنى الصداقة الحقيقية، ولكنها تحمل أيضاً العجب العُجاب في احترافٍ وصناعةٍ للشعر الغريب في هذه الأبيات، إذ إنك تستطيع قراءتها أفقياً ورأسياً:

ألـــــوم صـــديـــقـــي وهــــــذا مـــحـــال
صـــديـــقـــي أحـــبـــه كـــــلام يـــقـــال
وهــــــذا كـــــلام بـــلـــيـــغ الـــجـــمـــال
مـــحـــال يـــقـــال الـــجـــمـــال خـــيـــال

استمرت الأوضاع تدهوراً والقيادة تفتتاً. ففي العاصمة «يتمترس» الرئيس قحطان الشعبي ومجموعته، ممسكين بالأطر الشرعية الحكومية، وفي جعار «يتمترس» المعارضون... استعداداً للانقضاض على الحكم.

في 12 أيار/ مايو كنتُ في دار الرئاسة ضمن مراجعاتي العادية لمتابعة الوضع السياسي والحكومي مع الرئيس قحطان الشعبي، وكان حاضراً معه خالد عبد العزيز وبعض القيادات. واستمعتُ إلى ما ذكره خالد عبد العزيز، عضو اللجنة التنفيذية، من أنّ الطريق الصائب للخروج من الأزمة، تشكيل «مجلس قيادة الثورة»، بديلاً من «القيادة العامة» وإعطاؤه صلاحيات ضبط الوضع والسيطرة على الفوضى بعد التطورات التي شهدتها زنجبار وجعار بقيادة سالم ربيع علي. وأكدت له أنّ مثل هذا القرار يعني إبطال نتائج المؤتمر الرابع للجبهة، وإسقاط القيادة العامة المنتخبة. ولم نتوصل إلى اتفاق بشأن هذا الموضوع، وتشكيل مثل هذه الهيئة يتطلب اجتماع للقيادة العامة أو عقد مؤتمر يبتّ في ذلك. وقد طلب مني الرئيس التوجه في اليوم التالي إلى أبين للقاء مع سالم ربيع علي، لإقناعه بالحضور إلى عدن لمقابلة الرئيس ومناقشة كافة القضايا التي لديه، فالبلاد لا تتحمل مثل هذه الخلافات والانقسامات.

ثورة داخل الثورة

وصباح اليوم التالي توجهتُ إلى جعار مع كل من محمد سليمان ناصر ومحمد صلاح،

بتكليف من القيادة العامة، حيث انتقل فريق من القيادات السياسية المتصلبة إلى هناك ضمن محاولة لتحدي فريق الرئيس قحطان. التقيتُ في أبين العديد منهم، وعرضتُ على سالم ربيع علي الذي كان قطب ذلك التجمع، صورة الوضع الخطر، مؤكداً أنّ البلاد لا تتحمل هزة تزيد من التمزق والتناحر، ولا تتحمل أكثر من رأس، وأنه لا بد من تغليب العقل على ردود الأفعال، وتطويق الانفعالات قبل أن يستثمرها الطرف الآخر والقوى المعادية للثورة. فالقرار الخاطئ يولد دائماً من رحم الانفعالات، وهو الابن الشرعي لها. ونصحته بالعودة معي إلى عدن للقاء رئيس الجمهورية.

ومن بين مَن ردوا عليّ، عبد الله الأشطل الذي قال إننا نقوم الآن بثورة في داخل الثورة، مهما كانت الظروف، ومهما ترتب عليها من آثار. فسألته: ما القدرات البشرية التي تعتمدون عليها في هذه الثورة؟ ومَن القوى التي ستحاربونها؟ وما الأهداف والبرامج التي تريدون تحقيقها؟ ومَن حلفاؤكم في هذه المعركة؟ وهل حددتم النتائج والاحتمالات وانعكاسات الوضع اليمني والإقليمي؟ بدت تساؤلاتي للأشطل وعدد من زملائه أنها محبطة. قال الأشطل: سنقوم بالثورة، وسيدعمنا الحزب الديمقراطي في الشمال، فأكدت له خطأ هذا الاحتمال ومحدودية تأثيره. وقلتُ إنّ العمل الناجح ينبغي أن يكون بين جماهير الشعب، ولا بد من العمل البناء الهادئ لتجاوز المصاعب والخلافات التي تواجهها الجبهة القومية. ثم أخبرتهم بما يجري تداوله داخل القيادة من أفكار، وأجواء الحيرة التي تنعكس سلباً على الثورة وعلى المكاسب التي تحققت. شعرتُ بأنهم لم يدركوا خطورة الوضع في البلاد وحماية السلطة والشعب من المغامرين الذين جاءت بهم الثورة، بين عشية وضحاها من بيروت وغيرها، ولم يُقَدِّرُوا أهمية هذه السلطة التي كان الجميع يناضل من أجل الوصول إليها عبر مراحل النضال المختلفة.

حين استمع «سالمين» إلى هذا العرض، بدا عليه الانفعال، وردّ عليّ مقاطعاً: «شفنا بانسويها». قلتُ: كم من الأيام ستصمدون؟ أجاب: سنصمد في المطلع هنا 24 ساعة. قلتُ: وبعد ذلك؟ قال: سننتقل إلى المخزن ونصمد لمدة أسبوع. قلتُ: واصل. قال: وأسبوعين في جعار، ثم سنطلع يافع. قلتُ: إذاً، ماذا ستكسب من ذلك كله؟ قال بنوع من التخيل: إذا ما سارت الأمور أفضل، سنحرّر الريف ونتقل إلى تطويق المدن وندخل على كل قائد عسكري وضابط في مكتبه. أمام هذا الطرح أعدتُ على سالم ربيع علي المخاطر المحدقة بنا، وتوقفتُ عند نشاط القوى المعادية للثورة، التي تنتظر الجولة الحاسمة لإلحاق الهزيمة بحكم الجبهة القومية كله، وعندها سيدفع شعبنا ضريبة الهزيمة.

عند هذا الحدّ وقفنا في نقطة الافتراق، لم أجد سبباً يدعوني إلى تأييدهم في الخطة الرومانسية التي ستؤدي-حسب تصورات خيالهم-إلى الدخول على الضباط في مكاتبهم، خاصة أنّ الشعب كان خارجاً من معركة طويلة مع الاستعمار والسلاطين.

وقد شرحتُ لربيع ما دار بيني وبين الأخ عبد القادر سعيد، أحد القياديين في الحزب

الديمقراطي، الذي كان قادماً من تعز، فأخبرني بما يمرّ به الحزب من ظروف حرجة، وعبّر لي عن مخاوف جدية من اندلاع الصراع في الجبهة القومية، أو نشوب حرب أهلية. وأكد أنه يرى ضرورة أن تتجنب القيادات السياسية للجبهة القومية مبدأ التقاتل، والعمل على معالجة المشكلات وتسوية الصعوبات بحكمة عالية. مما يؤسف له، أنه استُبعِد من قيادة الحزب، باعتباره وعبد الحافظ قائد، يمثلان الجناح اليميني الذي يرفض الانخراط في المعركة المسلحة. وللتاريخ، فإن عبد القادر سعيد كان الرجل الأكثر نضجاً والأكثر تطوراً في قيادة الحزب الثوري الديمقراطي.

نقلتُ وقائع هذا اللقاء إلى سالم ربيع علي، وشرحتُ له اتجاهات الوضع في الشمال، وكيف أنها لا تسمح بتفجير الأوضاع في الجنوب. فلم يُبدِ أيّ نوع من الاستعداد لاستيعاب ما قلته. وفي هذه الأثناء دخل علينا عبد الله الأشطل[1] وهو يحمل بياناً باسم «أغلبية القيادة العامة» عرضه على سالم ربيع علي الذي قال لي: سنصدر البيان اليوم. فعلقتُ على ذلك دون حماسة: سيروا، ولكن لن تصمدوا، لأن الأوضاع في غير مصلحتكم، لا داخلياً ولا خارجياً.

لقد عجزتُ حقاً عن فهم الأسباب الحقيقية لهذا الاندفاع اللامسؤول الذي يعرّض الثورة ومصائر الشعب لخطر الضياع. ولاحظ «سالمين» على وجهي أمارات عدم الرضى إزاء البيان والنيات التي تختفي وراءه، وطلب مني قطعة سلاح له، فأعطيته البندقية (رشاش) التي كنتُ أحملها آنذاك، وهممتُ بالمغادرة وأنا أقول بتركيز شديد: أقول لك الكلمة الأخيرة، وأطلب أن تتأملها جيداً، إنّ التغيير لن يتم إلّا من الداخل وعبر القنوات التنظيمية وعبر الحوار، وليس عبر السلاح، وأنتم لا تملكون حتى السلاح الشخصي.

تركته ومضيتُ يخالجني شعور بالخوف من أن نكون مقبلين على جولة جديدة من الصراع تدفع به بعض العناصر الذين لا يهمهم سوى رفع الشعارات المتطرفة وكتابة البيانات مغادرة الساحات بعد الأزمات، تاركين الشعب وحده يدفع الثمن.

14 مايو... القيادة في مواجهة القيادة

صدر في جعار بيان ما سُمِّي حينها «أغلبية القيادة»، ولكن عدد الأسماء الموقِّعة لم يشكل في الواقع أغلبية، إذا أخذنا بالاعتبار أنّ قوام القيادة التي انتخبها المؤتمر الرابع للجبهة القومية هو 41 عضواً، لم يوقِّع منهم على البيان سوى 14 عضواً، هم: علي عنتر، سالم ربيع علي، صالح مصلح، قاسم الزومحي، عوض الحامد، عبد الله الأشطل، محمد سعيد عبد الله، محمد صالح مطيع، أحمد صالح الضالعي، علي مقبل مرشد، محمد سالم

1- أصبح فيما بعد مندوباً دائماً في الجمعية العامة للأمم المتحدة لليمن الجنوبي واليمن الديمقراطي واليمن الواحد في نيويورك في الفترة من 1970 – 2000م. وقبلها عاش بين أديس أبابا وبيروت، ويُعَدّ أحد المنظِّرين للصراع الطبقي والتطرف اليساري.

عكوش، عادل خليفة، عبد العزيز عبد الولي وعائدة علي سعيد يافعي، التي أُضيف اسمها وهي في عدن، وعبد الفتاح وهو في الخارج.

عرض البيان صورة الأوضاع الاستعمارية حتى 30 تشرين الثاني/ نوفمبر يوم انتصار الثورة، وأشار إلى أنه بعد الاستقلال حدث «ازدواج في السلطة»، ما أدى إلى تعميق الخلافات بين قادة الجيش والأمن وقوى الثورة من حرس شعبي وجيش تحرير وفدائيين. وأوضح أنّ السيطرة الحقيقية في البلاد ليس للجبهة القومية وقيادتها المنتخبة في المؤتمر العام الرابع، بل إنّ الحكم بيد القيادات العسكرية، وكان هذا التقييم غير صحيح.

وحول المؤتمر الرابع، لخّص البيان موقفه بالقول: «مؤتمر زنجبار قرارات تقدمية وقيادة غير متجانسة». وذكر أنّ حركة 20 مارس «الانقلابية العسكرية»، جاءت كرد فعل على قرارات المؤتمر التي كانت القيادة العامة تدرس كيفية تنفيذها.

ولخص البيان موقف الموقعين على بيان «أغلبية القيادة» بما يأتي:

1. إدانة حركة 20 مارس، بوصفها حركة انقلابية رجعية، والمطالبة بتسريح القيادات العسكرية التي نفذتها من مواقعها القيادية العسكرية.
2. المطالبة الحازمة بتنفيذ قرارات المؤتمر العام الرابع للجبهة القومية المنعقد في زنجبار مارس 1968م.

في الواقع، كرَّس البيان طابع الانشقاق في القيادة، بل نقل الخلافات القائمة التي كان يمكن احتواؤها أو ضبطها، إلى مستوى الصراع التناحري. وانحازت القيادات العسكرية- من جهتها-إلى جانب مجموعة رئيس الجمهورية، فقامت بسلسلة من إجراءات التضييق والتفتيش والمداهمة، تركزت في مدينة عدن وأحياء مدينة الشعب، وأعلنت التعبئة في وحدات الجيش وتجهيزها للتوجه إلى أبين لإطفاء «بؤرة» التمرد هناك، فيما أغلق المنتفضون بقيادة سالم ربيع علي الطرق بين العاصمة وأبين، ونشروا نقاط التفتيش في عدد من المداخل والمواقع، وقاموا بتعبئة مضادة في أوساط أعضاء الجبهة القومية وتشكيلات الحرس الشعبي والفدائيين وجيش التحرير والقبائل الموالية، لمواجهة احتمالات الصدام مع الجيش.

إرادة الصدام كانت أقوى من إرادة التسوية ولغة العقل. وهكذا، اندلع القتال في منطقة المطلع[1] على ساحل أبين، ثم انتقل إلى أبين وجعار، ودارت معارك طاحنة على مدى يومين متتاليين، انسحبت بعدها مجموعات سالم ربيع علي إلى الضالع وجبال يافع مثخنة بالجراح، وأخذ بعضها طريقه إلى شمال الوطن تحت ضغط الحصار والخسائر.

في ذروة المعارك الدائرة في أبين، وجّه الرئيس قحطان الشعبي بياناً مهماً إلى مجاميع الحرس الشعبي والقبائل في محافظة أبين، وإلى تنظيم الجبهة القومية في المحافظة الثالثة، وإلى المواطنين في أبين والعناصر الذين يتمركزون في جعار، يحذرهم من القيادة اليسارية

1- أصبحت نقطة عسكرية في ساحل أبين، وكانت موقعاً للخروج من الساحل إلى زنجبار.

الانتهازية التي تلتقي اليوم مع الثورة المضادة وأقصى اليمين لجرّ البلاد إلى حرب أهلية، وأشار البيان إلى أنه أرسل وفداً للقاء والحوار مع سالم ربيع علي الذي طرح بعض النقاط في لقائه مع الوفد، ولكن العناصر المتطرفين بقيادة عبد الله الأشطل دفعوا إلى إصدار بيان يوم 13/ 5/ 1968 أعلنوا تمردهم على الحكومة وعلى تنظيم الجبهة القومية، ولهذا فقد قررت حكومة الثورة الآتي:

أولاً: أن تتحرك القوات الحكومية إلى أبين وشقرة لإعادة النظام.

ثانياً: على سالم ربيع علي أن يصل فوراً إلى عدن بأمان رئيس الجمهورية، لشرح ما عنده من قضايا لمصلحة الثورة، وقد نصَّت الفقرات «ثالثاً» و«رابعاً» و«خامساً» و«سادساً» على أنّ على الحرس الشعبي في المنطقة الشرقية في الفضلي أن يغادروا زنجبار وجعار فوراً، ويعودوا إلى منازلهم، وأن يعود أفراد الحرس الشعبي في يافع إلى مناطقهم، وأن يعود باقي الحرس الشعبي والقبلي في المحافظة الثالثة إلى مديرياتهم. وأكدت الفقرة «سابعاً» أنّ من يرفض هذه التوجهات يُعَدّ متمرداً وملاحَقاً، وطالب البيان عبد الله الأشطل وعلي صالح عباد (مقبل) وعوض الحامد ومحمد صالح يافعي (مطيع) وعبد العزيز عبد الولي بتسليم أنفسهم للسلطة المركزية في عدن، وأنهم مطالبون بأن يعودوا إلى قواعدهم، وأن يجنبوا الثورة أيّ صدام لتحلّ كل المسائل بالطرق السلمية.

وفي ختام البيان ناشد الرئيس المتمردين تسليم المعتقلين للسلطات الحكومية الرسمية، وحمّلهم مسؤولية أيّ إجراء يتخذ ضدهم، وأكد أن حكومة الثورة ستكون عند مستوى مسؤوليتها التاريخية. انتهى البيان الصادر عن «الرئيس قحطان الشعبي رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة».

أما سالم ربيع علي، فقد بقي يتخبط في تقديراته للنتائج وآفاق الحركة التي يقودها، في وقت راحت تنضب فيه قوته العسكرية وذخيرتها وسلاحها بمواجهة اندفاع القوات الحكومية، وكانت خطته للانتشار على رقعة أوسع قد ارتكزت على تقدير أنّ التحرك إلى الضالع مضمون بدعم عوض الحامد هناك، وإلى الشعيب بوجود صالح مصلح في المنطقة فيها، وإلى ردفان بوجود سعيد صالح.

كان علي شايع قد انحاز آنذاك إلى الرئيس قحطان الشعبي، فيما هُرِّب علي سالم البيض إلى حضرموت، في محاولة لتجنّب ردود الفعل، بحجة تحريك الانتفاضة في حضرموت والمهرة، لكنّ شيئاً من ذلك لم يحصل.

كان الرابع عشر من أيار/ مايو عام 1968م فصلاً من فصول المرارة التي تجرّعها شعبنا، وسهماً أصاب آمال البلاد في المعافاة والتطور. في منتصف ذلك اليوم، أصدر الرئيس قحطان الشعبي بياناً، كما أشرت آنفاً، وتعليمات بملاحقة انصار ربيع، فزحفت قوات الجيش من الغرب إلى أبين، وزحف العقيد محمد صالح المبرقي، قائد المناطق الريفية مع قوة من الأمن من جهة لودر الشرقية، وبدأت عملية تطويق محكمة بين فكَّي كماشة،

فيما بحر العرب يمتدّ جنوباً، ولم يبقَ من منافذ لفرار المحاصرين غير الجهة الشمالية، يافع والضالع، وقد سلكوا هذا الطريق وسبقهم إلى هناك علي عنتر بعد أن استشهد العديد من المقاتلين، وفي مقدمتهم الفدائي «حسن علي بدر».

تولى سالم ربيع علي قيادة الحركة والتعبئة والإشراف على خطط المواجهة، بما عرف عنه من الصلابة في الرأي والاستبسال والصبر والتحمل. وكان أبرزَ أركان حركته على رأس مجموعاته: حسين عبد الله محمد (ناجي)، علي صالح عباد، جاعم صالح محمد، عبد العزيز عبد الولي، سالم محمد باجميل، عادل خليفة وآخرون، ولكنهم كانوا قليلي الخبرة السياسية والعسكرية والقبلية.

نجاة «سالمين» بأعجوبة

عندما وصلت قوة «سالمين» المندحرة المنسحبة إلى يافع بعد يوم من القتال المرير، أبرق إليه علي عنتر يدعوه إلى الضالع، فتحرك بقوته إلى هناك، وفي الطريق وقعوا في كمين بالقرب من وادي بنا[1]*، فانهالت عليهم النيران الكثيفة من كل صوب، وكادت القوة العسكرية الكامنة أن تقضي على المجموعة، لولا صلابة مقاتليها ومجاهدتهم. نجا «سالمين» بأعجوبة، فيما سقط حسين عبد الله «ناجي» شهيداً مع الشهداء سالم سهيم، بن نعم، بن جمال وعمر الدولة.

منذ الساعات الأولى لمعركة وادي بنا، كان التفسير السائد لعملية الرصد التي تعرضت لها قوة سالم ربيع علي، يتمثل بوقوع برقية علي عنتر و«شفرتها» بيد قوات الحكومة. غير أنه حين وصل «سالمين» ومقاتلوه إلى الضالع، لم يجدوا علي عنتر هناك، إذ إنه توجه إلى عدن تحت ضمانة «المقدم أحمد صالح بن لحمر». وبدأت الشكوك تأخذ مجرى آخر، لمرحلة من الزمن، وتوجه سالم ربيع علي إلى قعطبة مع من بقي معه، وراح الجميع ينسقون فيما بينهم، وينظمون الاتصالات بعدن والمناطق الأخرى.

في الأول من حزيران/ يونيو 1968م، تسلّمتُ رسالة من سالم ربيع علي يؤكد فيها ما كنتُ أصارحه به في وقت سابق، من ضرورة الاهتمام بالناس في الداخل، وإيصال الحقائق إليهم. وفي هذا المنحى، تحرك كثير من القيادات والأطر والعناصر في تنظيم الجبهة القومية، حتى نجحت في تكوين قاعدة واسعة للضغط من طريق المذكرات المطالبة بعودة الرفاق الذين لجأوا إلى الشمال. وامتدت تلك النشاطات إلى اجتماعات التنظيم في كافة المناطق، وفي غضون أسابيع تحولت تلك الحركة من الأسلوب العنفي العقيم الذي لا جدوى له ولا مبرر، إلى اللجوء إلى الحوار مع قيادة الرئيس قحطان الشعبي.

غادرتُ محافظة لحج عام 1967م، وسلمتُ كل ما كان بحوزتي من سيارات وسلاح عبر مذكرة تسليم للمسؤولين في المحافظة، وعدتُ إلى حياتي الطبيعية. فقد كانت الحياة

1- مديرية ردفان.

بسيطة بلا تعقيدات ولا بروتوكولات ولا هموم، كل شيء بسيط وجميل قبل الصعود إلى السُّلم الأول للسلطة عام 1967م. وأتذكر أنه ما إن صدر القرار الجمهوري بتسميتي محافظاً، حتى بدأت الاتصالات الهاتفية تنهال عليّ، وطوابير السيارات والزيارات. البعض للتهنئة الصادقة المخلصة، والبعض للمجاملة والإشادة بمواقفي ودوري في الثورة، ولكنني لم أجد من يُسديني النصح ويساعدني على كيفية التصرف، وكيف أبدأ عملي، وخاصة من الذين يملكون الخبرة والتجربة. لهذا، فقد بدأت بالاعتماد على نفسي وعلى تجربتي المتواضعة في الحياة، وكانوا جميعاً في مستواي في ما يتعلق بتجربة السلطة، لأن الأغلبية قادمون من الجبال والريف، لا همّ لهم إلا الهتافات في عدن وشوارعها، وهم يرددون: «كل الشعب قومية»، وبعض أطر الدولة المجربة رحلت مع قوات الاحتلال، والبعض انسحب ضمن جبهة التحرير، ومعها إلى صنعاء والقاهرة، والقليل انحاز إلى الجبهة القومية بقناعة وإيمان، وعناصر أخرى ركبوا الموجة، وآخرون وقفوا على الحياد وهم حائرون في المستقبل المجهول. الأحزاب اختفت، والصحف توقفت، والجبهة القومية، الحزب الوحيد في الساحة، انقسمت بين يمين ويسار، وتقدمي ورجعي، وبرجوازي وثوري. مصطلحات لا يفهمها حتى الذين كانوا يرددونها، فقد جاءت جاهزة معلبة من لبنان، بعد أن نقلها إلينا بعض متخرجي الجامعة الأميركية.

نايف حواتمة ينقل معه وثائق جاهزة لتدمير جهاز الدولة القديم وبناء الميليشيات الشعبية والمجالس الشعبية، وتدمير الإمبريالية وبناء الاشتراكية في حضرموت. الآخرون يرددون كلمات ومصطلحات لا يفهمونها عن الثورة الروسية والصينية، بل يقلدون الملابس على الطريقة الصينية. والرئيس قحطان الشعبي في حيرة وهو يشاهد المنظّرين والمزايدين، وتحت تأثير هذه الضغوط أصدر القرار الجمهوري رقم 10 لعام 1968م[1]، إضافة إلى قرارات أخرى قضت بتسريح مدنيين وعسكريين وخسرت الدولة الفتية خيرة الكفاءات التي كان من الممكن أن يُستفاد منها في بناء الدولة الجديدة، بسبب المزايدات والتطرف.

وفيصل عبد اللطيف الشعبي، العقل المفكر للثورة والدولة، عاش ممزَّقاً حائراً، وسط موجات التطرف والمزايدة والمطالبة بأن يتحمل الآخرون السلطة لإحراقهم بمشاكلها، حتى يأتوا فيما بعد بديلاً أفضل، كما كان ينظر إلى ذلك حواتمة.

البريطانيون يرحلون ويتركون خلفهم عناصر غير مرئيّين يرفعون الشعارات، تارةً باسم اليسار، وتارةً باسم اليمين. كبار ضباط الجيش والأمن ينقسمون بين مؤيد ومعارض للسلطة الجديدة، وأصوات ترتفع وتطالب بتسريح بعض الضباط وتصفية البعض الآخر، وتحويل جماجمهم إلى منافض للسجائر، ومن عظامهم سماداً، كما ورد في نشرة «العنف الثوري»[2]،

1- القرار الجمهوري رقم 10 لعام 1968، موجود في قسم الملاحق.

2- بعض المتطرفين العرب كتب ما يأتي: في أحد الأحزاب اليسارية، من كثرة التطرف أصبحوا يستعملون المصطلحات في الغزل:

وما يُسمّى «اليسار» في الجبهة القومية يعلن التمرد على نظام الرئيس قحطان الشعبي.

وما يُسمّى «عناصر اليمين» يعلن التمرد على نظام الرئيس في تموز/ يوليو 68م. أي إنّ اليمين واليسار يلتقيان في هذا الموقف، وبعضهم يتأهب لتسلّم السلطة، ولكنه كان يبحث عن رمز وطني مقبول لتسويقه عربياً ودولياً. والسؤال هو: مَن كان يحرّك تلك الأحداث؟

سلاطين الجنوب وأمراؤه ومشايخه، يهرب بعضهم إلى الخارج، ويقبع آخرون في السجن، ومَن بقي اختفى في منطقته في انتظار الجديد، فيما بعض من آبائهم يخفون انتماءهم إلى مناطقهم وقبائلهم خوفاً من تصنيفهم ضمن القوى الطبقية المعادية، فيما بعضهم يركب موجة اليسار والأممية.

أئمة المساجد يحذّرون من خطر الشيوعية، ويحرّضون على مقاومتها.

المقاولون ورجال الأعمال يهربون بأموالهم وخبراتهم إلى شمال اليمن وبعض بلدان الخليج، والتجار الصغار يراقبون ما يجري في البلاد، ويختفي من محالّهم التجارية كثير من السلع المطلوبة للمواطنين، وتختفي معها مظاهر الإعلانات والتسويق والتجارة من واجهة المحالّ، فلا أحد يفكر في الاقتصاد والاستثمار والبناء والتنمية.

نشوة النصر والاستقلال تتحطم على جبال عدن السوداء، وعلى صخرة الأفكار المستوردة، ويحثّ التنظير الصراعات التي دمرت كل ما هو جميل وفتحت المقابر حتى نعق غراب «بيكاجي قهوجي»[1] على قبورنا وعلى أحلامنا الجميلة، والمواطنون يصابون بإحباط شديد. الفوضى بلغت ذروتها نتيجة لذلك في النماذج والتعقيدات التي مررنا بها عشية انتقال السلطة للجبهة القومية.

ولم ندرك أهمية هذه السلطة ومسؤوليتنا تجاه الشعب، وكان كل منّا يخشاها في مرحلة مهمة ومظلمة لم يتميز ويتحدد فيها الخيط الأبيض من الأسود، رغم كل المحاولات التي بُذلت للخروج من هذا النفق المظلم الذي قادنا إليه الآخرون، وكان من الصعب الإمساك ببعض الخيوط الرفيعة التي تحرك الأحداث، فالناس يتصارعون ويقتتلون ويموتون وتنتهي مرحلة وتبدأ مرحلة من التنظير والأحلام والآلام لينقضّ على البلاد كابوس يظهر في صورة مختلفة من الرعب. تشعر بأنّك تعيش في أحلام جميلة وتصحو على أحلام مزعجة، وسرعان ما يبدأ الشقاء والإعياء في آن واحد.

لكل ذلك، قدمتُ استقالتي من المحافظة، ولم أترك على مكتبي إلّا مذكرة تسليم في ما قمت به في أهمّ مرحلة من تاريخ حياتي وأصعبها، وتحديداً في البدايات الأولى لهذه

عيناكِ مطرقة وانفك منجل   والبعد عنك موقف تكتيكي
والخصر فيك منظّم ومؤدلج   لم يرتبط بمخطط أمريكي

1- هو هندي فارسي قديم في عدن، جاء جدّهم من الهند مع القوات البريطانية التي دخلت عدن. كان موظفاً، ثم عمل في التجارة وأصبح من أهمّ البيوت التجارية في عدن، أحضر معه غرابين، فتكاثرا وملأت الغربان سماء عدن.

السلطة التي بدأت تأكل رجالها. كان مرض السلطة قد استشرى في دماء بعض المتعطشين لها، وبدأ البعض ينهب السيارات ويستولي على المنازل دون حسيب أو رقيب، كلهم من أصحاب القرار وصانعي النصر والاستقلال. وبدأ الصراع بين ثوار الداخل والخارج كما حدث لثوار الجزائر عشية الاستقلال، واختلط الحابل بالنابل، كما يُقال، أو كما قال الجنرال ديغول عشيّة النصر على النازية عام 1945م، فقد ضاعت المسافة بين القائد وجنوده، وهذا ما كان في تجربتنا، فكل الشعب قومية، وكل أعضاء القيادة هم أصحاب القرار، في الوقت الذي لم يكن فيه البلد يتحمل أكثر من رأس وقائد واحد. وعند مغادرتي للمحافظة، طلبتُ من السائق أن ينقلني إلى منزلي في خور مكسر، ويعيد السيارة إلى مكتب المحافظ، رغم إلحاح بعض المسؤولين في المحافظة على الاحتفاظ بها، ولكنها لم تكن ملكي، بل هي ملك للمحافظة وللمحافظ الذي سيأتي بعدي.

تركتُ السلطة، كما أشرتُ آنفاً، لكن لم أغادر الساحة السياسية، ولم أتخلّ عن أصدقائي ورفاقي، ولم يتخلّوا عني. حاولتُ، وأنا في السلطة، أن أكون قريباً من الجماهير، كما أعتقد، وكانت وفيّة، أمدّتني بكل مقومات الاستمرار والصمود للسير نحو المستقبل، ولم يبقَ من تجربة السلطة في الجزر ولحج إلّا بعض الذكريات الجميلة عن سكان الجزر الطيبين في بريم وكمران وفي الحوطة والصبيحة والضالع والشعيب وردفان وحالمين والحواشب وغيرها من المناطق التي زرتُها وتعرفتُها وتعرفتُ إلى أهلها الأوفياء. وما زلت أتذكر موقفاً إنسانياً وأخلاقياً حدث لي عام 68م عندما وقفتُ أنتظر على الرصيف صديقاً من خور مكسر وعدني بالمرور بي بسيارته، ولكنه تأخر في الوصول، وعندما شاهدني أول صديق وقف بسيارته وتوقف بعده العديد من السيارات، وكلهم أخذوا يعرضون نقلي إلى حيث أريد، لكني اعتذرت لهم جميعاً، منتظراً صديقي الذي سيأخذني إلى الشيخ عثمان، وقد أشعرني هذا بارتياح لا حدود له، معتبراً أن علاقتي بالناس أهمّ ألف مرة ومرة من السلطة والجاه والمال. فالمنصب ليس غاية لذاته، بقدر ما هو قوة دافعة يمكن من خلالها اتخاذ سياسات وقرارات لإحداث التغيير المطلوب في المجتمع، لا التغيير الذي كان يطالب به نايف حواتمة.

الفصل الخامس
حواتمة و(دولة) حضرموت!!

أودّ أن أقف عند أحداث أخرى في موقع آخر من البلاد، كانت تجري في الاتجاه نفسه، لكن بنحو مختلف وبأسماء مختلفة، وأعني بها أحداث حضرموت التي شغلت في تاريخنا وأدبنا السياسي موقعاً بارزاً، وذهب البعض إلى تسميتها مجازاً «قضية حضرموت».

لم يرَ نايف حواتمة خطأ تلك الإجراءات[1]، ولم يرَ جذورها ومناخها التاريخي. وبدلًا من أن يسجل موقفاً مسؤولاً بالدفاع عن مسيرة الجمهورية ووحدة تطور المناطق، وأن يدين التحليق خارج السَّرب بما ينطوي عليه من أضرار فادحة للطائر والسَّرب معاً، فإنه تغنّى بذلك المشهد وأضفى عليه كثيراً من التوصيفات العجيبة، حتى لكأنه يتحدث عن الكومونة العمالية لشغيلة باريس التي استُشهدت في عام 1871م، جاعلاً من حضرموت باريس المنتفضة، وهي لم تكن كذلك بالضبط، ومن عدن حكومة فرساي، وليس في ذلك أيّ شبه أو صواب!

يتحدث حواتمة عن مرحلة ما بعد انتصار ثورة 14 أكتوبر، فيقول: «في حضرموت جرت

1- ومنها على سبيل المثال القرار الآتي:
نظراً لما تقتضيه المصلحة العامة وضرورة تصفية القوات المسلحة من العناصر الذين لعبوا بمقدَّرات هذه الوحدات لسنين، واستمراراً في تصفية الأوضاع الفاسدة في مختلف المجالات، قررت اللجنة الشعبية العليا في حضرموت ما يأتي:
إحالة كل من الضباط الآتية أسماؤهم على المعاش اعتباراً من اليوم الثلاثاء 28/ 11/ 1967:
1. القائد محمد صالح بن ضيف
2. القائد ناصر عوض البطاطي
3. وكيل قائد عمر باوزير
4. وكيل قائد عمر عبيد بن دغير
5. وكيل قائد محمد عبود الكثيري
6. وكيل قائد عبد الله صالح داؤود
7. وكيل قائد فرج عبد الحبيب الجمهوري
8. وكيل قائد جعفر عبد الله الكثيري
9. الرئيس أحمد محمد الغبري
10. الرئيس سالم أحمد حميد
11. الرئيس علي عاد بارواس
12. الملازم الأول مصطفى حسن العيدروس
13. النقيب عبد الله سعيد عبدات
وعلى مدير مكتب السكرتارية وقادة الوحدات العسكرية اعتماد ذلك ابتداءً من تاريخه.

صادر عن اللجنة الشعبية العليا
الجبهة القومية-المكلا حضرموت 28/ 11/ 1967م

الرياح بخطٍّ متعارض مع ما يجري في عدن منذ الأيام الأولى لاستيلاء الجبهة القومية على السلطة».

«حاولت القيادة المحلية للجبهة القومية في حضرموت أن تتلمّس، منذ البداية، طريق التحرر الوطني الشعبي في سلسلة الاختيارات والانحيازات الطبقية، فقد وضعت القيادة المحلية أصابعها على المسائل الأساسية لبرنامج التحرر الوطني الديمقراطي، وبدأت في شق طريق إنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية طبقياً وأيديولوجياً».

تُرى، كيف يمكن المرء استيعاب هذه المقولة: أن تقوم محافظة من محافظات الجمهورية الستّ بشقّ طريق تلك المهمات المعقدة التي لا تتحقق فقط بالإرادة السياسية، بل بنضج الأداة القيادية ومستوى القناعة الشعبية (وهذه الشروط جميعها كانت ناقصة في تجربة حضرموت)، بل في العامل الاقتصادي الذي يتمثل بالارتقاء بنمط التنظيم الاقتصادي للمجتمع بما يحقق التراكم والوفرة وحلّ المعضلات المتوارثة عن فترة الحكم السلاطيني. فماذا تحقق في حضرموت خلال الشوط القصير الذي قطعته القيادة المحلية؟ إنها لم تكن فقط جاهلة بحقائق الواقع المحلي، بل أيضاً جاهلة بحقائق النظرية التي تبنتها بأشدّ صورة من التبسيط؟ يحدثنا نايف حواتمة عن تلك الإنجازات بقوله:

إيديولوجياً، مارست القيادة المحلية إيديولوجية البروليتاريا في اختياراتها النظرية والسياسية. وعملت - وما زالت-على ترجمة هذا الالتزام بنشر الثقافة الاشتراكية العلمية في صفوف قواعد وتنظيمات الجبهة، وفي صفوف الجماهير، في محاولة دؤوب لنشر انتفاضة ثقافية بروليتارية ومطاردة إيديولوجية البرجوازية وإيديولوجية البرجوازية الصغيرة (التوفيقية، الانتقائية والديماغوجية).

طبقياً، حددت القيادة المحلية الاختيارات والانحيازات الطبقية مع الطبقات المؤهلة تاريخياً لحل معضلات التحرر الوطني، مع العمال والفلاحين الفقراء. وتوّجت هذا الموقف الطبقي بسلسلة الخطوات اللاحقة التي أخذت بها حتى المؤتمر الرابع للجبهة القومية، وحتى الآن. لقد تمحورت خطوات حضرموت حول القضايا الأساسية للتحرر الوطني الديمقراطي.

أولاً: طرحت حلّ المسألة الزراعية جذرياً وفق شعار (الأرض لمن يحرثها)، العمل المأجور في الأرض ممنوع، المطالبة بمصادرة أراضي الإقطاع والكولاك ما يزيد على الحد الأعلى دون تعويض، وتوزيع الأرض على الأُجراء والفقراء وفق مبدأ (حق التمتع المتساوي بالأرض دون ثمن)، تأميم كافة المؤسسات الرأسمالية دون تعويض-والتعويض لصغار المساهمين فقط-أي طالبت حضرموت بإحداث انقلاب جذري في الملكية في الريف والمدينة لإحداث انقلاب جذري في العلاقات الإنتاجية وتحرير العامل والفلاح.

ثانياً: تطهير أجهزة الدولة القديمة تطهيراً «جذرياً»، واعتبار جيش التحرير والحرس الشعبي وتشكيلات الفدائيين واللجان الشعبية قوة الدولة الجديدة، الدولة الديمقراطية

الشعبية، دولة العمال والفلاحين الفقراء. وحقيقة الأمر، أنه لا يوجد شيء اسمه جيش التحرير في حضرموت وبعض المحافظات، كما يدعي حواتمة، كما هو حال جيش التحرير المنظَّم في الجزائر.

ثالثاً: وضع كل السلطات لمجالس العمال والفلاحين الفقراء والجنود المنتخبة، لممارسة الديمقراطية الشعبية ووضع البلاد في قبضة العمال والفلاحين الفقراء ومؤسساتهم الطبقية الثورية.

على طريق حلّ معضلات التحرر الديمقراطي الشعبي سارت الرياح في حضرموت، فأصدرت القيادة المحلية في وسط مناخ جماهيري ثوري يلفّ الشارع الخطوات الملموسة التي تضع البلاد على نهج طبقي وإيديولوجي جذري.

على طريق الديمقراطية الشعبية شكلت القيادة المحلية «المجلس الشعبي الأعلى، وله سلطات التشريع والرقابة والتوجيه، على أن تتشكل مجالس شعبية من مستوى الحيّ... إلى مستوى المحافظة. وفي الموقف نفسه، وعدت القيادة المحلية بانتخابات ديمقراطية للمجالس الشعبية خلال بضعة أشهر، وقررت القيادة تحويل قصور السلطان وحكام العهد البائد إلى مقارّ لتنظيم الجبهة القومية.

وفي مسألة الدولة القديمة، أجرى المجلس الشعبي سلسلة تطهيرات واسعة في الجيش وفي البوليس وفي الإدارة، وفي الوقت نفسه سُلِّم العناصر المناضلون–ومعظمهم ذوو منشأ طبقي كادح وفقير–المسؤوليات الأساسية في أجهزة الدولة القديمة. ومن أروع الصور، ترفيع الجنود إلى رتب عسكرية عالية، وتسليمهم قيادات الجيش والبوليس، وكذلك تسليم العناصر الفدائيين من تنظيمات الجبهة أثناء الثورة المسلحة مراكز أساسية في الجيش والبوليس. وبهذه الخطوات جرت عملية تطهير عريضة، وحصل انقلاب جذري في الإطارات الأساسية للدولة القديمة، الجيش، البوليس، والإدارة.

ولم تقف مسألة الدولة القديمة عند هذه الحدود، فقد أخذ تنظيم الجبهة القومية في تنفيذ برنامج «تسييس» الجنود وزرع الثقافة البروليتارية، مع مكافحة الأمية في صفوف الجنود. وعُيِّن مرشدون سياسيون لترجمة هذه العملية الثقافية والسياسية الثورية.

في مسألة تنمية قوى الثورة العسكرية وممارسة برنامج العمال والفلاحين والفقراء العسكري، احتفظت حضرموت بالقوى العسكرية الشعبية التي وُلدت وترعرعت في مرحلة النضال المسلح، معتبرة أن جيش التحرير وتنظيمات الفدائيين، جيش الثورة الديمقراطية الرئيسي. وعملت على توسيع إطاراته وبعث ثقافة بروليتارية في صفوفه. وعلى طريق تقوية جيش الثورة الرئيسي، أخذت ببرنامج تدريب الجماهير الكادحة والفقيرة وتسليحها ضمن الطاقات المتوافرة لتشكيل ميليشيا شعبية ترتبط بالحزب، وكان في مقدمة بناء الميليشيا الشعبية تشكيل كتائب عمالية مسلحة، الأولى كتيبة «تشي غيفارا»، والثانية كتيبة «أول مايو».

وعلى طريق التحرر الديمقراطي، شكلت القيادة المحلية ولجنة الأرض، لوضع

الحلول الجذرية للمسألة الزراعية، ولكن تدخل مندوبين عن القيادة العامة في عدن عطّل هذه العملية، بانتظار حلّ هذه المسألة الزراعية.

وأحب أن أذكر، تعليقاً على ذلك، أنّ الرئيس الراحل جمال عبد الناصر علّق ساخراً على هذه التأميمات في لقاء جمعني وإيّاه في طرابلس الغرب عام 1970م، متهماً القيادة الجنوبية بأنها تزايد على مصر وعلى سياستها الداخلية والخارجية، وذلك ردّاً على اتهامات علي سالم البيض لمصر بأنها دولة برجوازية ودولة مخابرات، واتهام عبد الناصر بأنه برجوازي صغير[1]، فقال عبد الناصر: إنّ مصر أمّمت قناة السويس، وأنتم أمّمتم السينما[2] الصيفية بالمكلا... وضحكنا جميعاً.

وفي ما يخصّ السياسة الخارجية، يقول نايف حواتمة: «السياسة الخارجية انعكاس للسياسة الداخلية، وفي هذا يتضح الفارق الأساسي بين السلطة المركزية في عدن ونهج حضرموت عربياً ودولياً. في عدن انتهجت السلطة المركزية سياسة مهادنة مع الدول الرجعية السعودية والإمبريالية نظرياً وعملياً. نظرياً، عبر أجهزة التعبئة السياسية الصحفية، 14 أكتوبر، الثوري، وتصريحات رئيس الجمهورية كخط عام في السياسة العربية والدولية. وعملياً، في سياسة الدولة تجاه الخليج، والحرب السعودية–الإمبريالية على الجمهورية العربية اليمنية، ورغم الديماغوجية الثورية اللفظية، فالوقائع الملموسة تؤكد أنّ نصيب الثورة اليمنية من الدعم المادي من اليمن الشمالي شحيح ومتواضع جداً. حتى إنّ بعض الوثائق التي تدين السعودية وبريطانيا في التآمر على اليمن الشمالي، والتي كشفت النقاب عنها محكمة الدولة بقيت داخل قاعة المحكمة بحجة عدم استفزاز بريطانيا بشأن قضية «المساعدة».

في حضرموت نهج سياسي جذري في دعم حركة التحرير الوطني في ظفار والخليج، وفي فضح التآمر السعودي–الإمبريالي على اليمن الشمالية والجنوبية».

هكذا يتحدث نايف حواتمة عمّا حدث في حضرموت، وكأنها دولة منفصلة بذاتها عن جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، سواءٌ في القضايا الداخلية، أو في السياسة الخارجية، لا عن محافظة من محافظات الجمهورية ينبغي أن تخضع لسلطة الدولة المركزية، مثلها مثل بقية المحافظات.

إنّ حديث نايف حواتمة يعطي انطباعاً على غير ما ذهب إليه في تقييمه هذا، مفاده أنّ الرجل قد غيّر أولوياته النضالية وأصبح تحرير فلسطين يمرّ عبر تطبيق النهج الاشتراكي في اليمن الجنوبية. ومدخله وحسب قناعته (النظرية) إلى ذلك، ما جرى في محافظة حضرموت؟!! ولا بأس في أن يختبر قراءاته النظرية تلك في التطبيق العملي على ساحة الجنوب، ليكون

1- وقيل هذا الكلام في كلام علي سالم البيض بلقاء مع القذافي.

2- في شباط/ فبراير 1968م، أصدر مجلس الشعب في المحافظة الخامسة القرارين رقم 12 و13 جرت بموجبهما تأميمات عقارية كخطوة على طريق سلسلة تأميمات توالت فيما بعد، كما سيتضح في سياق التحليل، وأبرزها تأميم المنظمة الوطنية وفروعها، وشركة السينما الأهلية بالمكلا، ومصادرة شركة الكهرباء بسيئون ومنزلي العمودي وباحبيشي.

حقل التجارب المناسب والمفتوح لأفكار كهذه، دون أدنى مراعاة لأولويات أهل الحقل وأصحابه الشرعيين، وهم بالتأكيد ليسوا بأولئك النفر الذين تعاملوا بشطط (ثوري) مع تلك الشطحات الفكرية المدمرة التي لا يتقبلها الواقع كمحافظة حضرموت المحافظة!

إنّ الوقائع المعروفة في حضرموت وفي عدن تؤكد أنّ الإنجازات والتدابير التي تحدث عنها حواتمة، و«التغيير الثوري» الذي أحدثته القيادة المحلية في المؤسسات والمجتمع لا تزيد على «إعطاء أفراد عاديين رتباً عسكرية»، ما لم يغيّر من طبيعة الدولة ولا صفتها ولا تركيبها. أما التأميمات، فلم تزد على تأميم سينما صيفية، كما قال الرئيس عبد الناصر، ومنازل عدد من الأمراء وشركة محلية يُسهم في رأسمالها عدد من مواطني حضرموت، ومنهم من لم يقف ضد الثورة. وبدلاً من أن يخلق التأميم وفرة مادية متاحة بيد الإدارة السياسية-كما توهمت مجموعة حضرموت، وكما افترض حواتمة-عادت الخطوة بالكارثة على المدينة وعلى اقتصاد الجمهورية الفتية. إذ هُرِّبت الأموال، وجُمِّدت النشاطات والاستثمارات الصغيرة، واستشرى الكسل ومظاهر ازدراء العمل في مؤسسات الدولة. وأثّرت هذه الأفكار المغامرة في تحويلات المغتربين التي تشكل مصدراً أساسياً للعملة الصعبة.

ردّت القيادة العامة للجبهة القومية على أفكار نايف حواتمة وطروحاته في الكتاب الذي ألّفه في الواقع فيصل عبد اللطيف، والذي صدر بتوقيع أربعة من القياديين. لكنني أودّ في ختام وقفتي عند قضية حضرموت أن أستبعد الظنّ بأني أتناول نشاط نايف حواتمة وشخصه في حد ذاتهما، بل أفكاره التي طرحها آنذاك.

إنّ ما يعنيني بالتحديد، أنّ تلك الافكار قد ألحقت الأذى الكبير بالثورة، لا بحضرموت فحسب، وعلينا نحن أبناء المرحلة التي شهدت الأحداث ووقعت ملابساتها ألّا نكتفي باستقراء تلك الوقائع المؤلمة، بل ينبغي لنا أن ننقل خبرتها ودروسها إلى الأبناء.

الفصل السادس
بريطانيا والمراهنة
على الانقسامات بعد حركة 20 مارس

مع حلول شهر أيار/ مايو 1968م جاء موعد اللقاء المفترض بين وفد حكومي بريطاني وآخر من حكومة جمهورية اليمن الجنوبية بشأن المساعدات التي وعدت بها الحكومة البريطانية في جنيف، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967. غير أنّ المفاوضات التي شارك فيها فيصل عبد اللطيف على رأس وفد عدن لم تؤدِّ إلى شيء، وأغلب الظن أنّ البريطانيين كانوا يراقبون الانقسامات وحالة التصدع التي تعانيها الدولة الوليدة بعد حركة 20 مارس و14 مايو، ويتابعون الصراعات والمصاعب التي تحيق بها، ويحاولون الوقوف عن طريق المفاوضات على اتجاهات الأحداث و«نبضها» وعمق الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد، ولم تتمخض المفاوضات عن تنفيذ ما اتُّفق عليه مع البريطانيين في جنيف.

حركة 27 يوليو... لإطاحة قحطان

في معسكر الشرطة بمدينة الشعب وُضع كل من علي سالم البيض وعبد الله البار وخالد ومحسن باراس قيد الاعتقال، كما أسلفنا، دون أن يعرف أحد ماذا ينتظرهم هناك، وما الذي يزمع الجيش أن يفعله بهم، غير أنّ أنباء محدودة تسربت عن مشاورات ولقاءات حذرة جرت بين علي سالم البيض والعقيد عبد الله علي مجور الذي كان أحد قادة الأمن العام والذراع اليمنى للعقيد عبد الله صالح سبعة قائد الأمن العام. وكشف عبد الله صالح البار فيما بعد أنّ تلك اللقاءات جرت بين البيض وكل من السبعة ومجور، واتُّفق فيها بين الجانبين على إسقاط الرئيس قحطان الشعبي، في ما عُرف بحركة 27 يوليو. وتنفيذاً للمخطط، تولى العقيد عبد الله مجور تنفيذ خطة تهريب علي سالم البيض وزملائه من المعتقل.

يضيف البار أنه في الطريق إلى حضرموت، وبالتحديد في ميفعة، دخلوا جميعاً إلى حجر، وهناك كشف لهم البيض الاتفاق الذي حصل مع قيادة الجيش، ويقضي بإسقاط حضرموت توطئة لإسقاط حكم الرئيس قحطان الشعبي، ثم عرض خطة التحرك، وتقضي بأن يتوجه هو نفسه إلى الريدة مسقط رأسه، والبار إلى المكلا، ويبقى خالد باراس في حجر ومعه محسن باراس. وتقرر أن يتحرك الجميع في 27 تموز/ يوليو لإسقاط المناطق التي

هم فيها، بالتنسيق مع قوات الشرطة التي ستكون قد تلقت توجيهات بذلك من القيادات العسكرية. ويقول البار إنه جنباً إلى جنب مع محسن وخالد باراس، رفضوا الفكرة، وأعلنوا أنهم لن يتحالفوا ضد الجبهة القومية، ولكن البيض ردّ عليهم بالقول إنّ التحالف مع العسكريين الموالين لجبهة التحرير والرابطة مؤقت، حيث سيتسنى في فترة مقبلة الخروج عليهم وإطاحتهم، وهذا ما حدث بعد وقت طويل مع عبد الله علي مجور الذي استدرجه علي سالم البيض، وزير الخارجية، من القاهرة إلى عدن ليلقى حتفه.

الحديث عن أحداث 27 يوليو يشرّع الباب على تناول المقدمات والأسباب، وعلى بعض الأسماء التي مارست دور «البطولة» فيها، وكذلك تلك الخفايا التي جاءت التطورات والاعتبارات السياسية الضيقة لتبعدها عن دائرة الضوء، فضلاً عن أنها توجب-من وجهة النظر الموضوعية، وحرصاً على الأمانة التاريخية-إعادة النظر بالتفسيرات والتسميات غير الدقيقة، بل المخالفة للحقائق، التي أُضيفت إلى الأحداث في المراحل التالية، ولا سيما في كل احتفال بذكرى 27 يوليو في السنوات اللاحقة.

كان مسرح الأحداث، أول الأمر، المحافظة الرابعة التي تسمى اليوم (شبوة)، حيث كانت أرضية التمرد على السلطة المركزية وحكم الجبهة القومية مهيّأة بسبب الإجراءات المبكرة التي اتخذتها حكومة الثورة ضد بعض العسكريين، من أبناء «العوالق» الذين كانوا يحتلون-لأسباب كثيرة-مراكز أساسية في الجيش، على مختلف مستوياته. كان المساس بتلك الامتيازات، وبخاصة بعد التلويح بنيّة الرئيس قحطان الشعبي تسريحَ ثلاثمئة من الضباط ممن اتُّهموا بالمشاركة في حركة 20 مارس، وكان أكثرهم من أبناء تلك المنطقة الفقيرة، دافعاً أساسياً لموقفهم الجديد.

تكوّن نفوذ العوالق في الجيش تاريخياً، أولاً بسبب فقر المنطقة وشحّ مواردها، ما دفع أبناءها إلى العمل في المؤسسة العسكرية مصدراً مضموناً للمعيشة، ولو في الحدود الدنيا. وبمرور الأيام، أصبحت القوة المحلية «الاتحادية» تعتمد على العوالق في تعزيز قوامها أو توسيعه، فأوجد ذلك نوعاً من العلاقة الاقتصادية «المعيشية» بين سكان المنطقة والمؤسسة العسكرية، وباتت الإجراءات التي اتخذتها الجبهة القومية ضد مجموعة الضباط تصيب مصالح السكان حتماً، حتى إنها تشكل في المنطقة أساساً للتعاطف مع القوى المعارضة، وقد تشكلت فيها نواة ما سُمِّي «حركة الوحدة الوطنية» التي كانت بمثابة تجمّع سياسي من أنصار «جبهة التحرير» والضباط المسرَّحين، وهي الحركة التي ستمارس دوراً في قيادة أحداث 27 يوليو 1968م.

في مرحلة لاحقة حاول الرئيس قحطان تسريح بعض كبار الضباط من أبناء المحافظة الثالثة (أبين حالياً)، ومن بعض المناطق الأخرى، ولكن كانت قيادات الجيش، بخاصة العقيد حسين عثمان عشال، قد وقفت ضد نيّة الرئيس قحطان الشعبي، تسريحَ الضباط الثلاثمئة. وعلى هذه الأرضية تشكّل نوع من التحالف أو التنسيق بين هذه القيادة والحركة،

وطبعاً مع بعض القياديين الطامحين في السلطة، والذين يخططون لضرب الطرفين بعضهما ببعض، على أن يتولوا تصفية المنتصر في نهاية المطاف.

ومرة أخرى وقف الرئيس قحطان الشعبي في النقطة التي لا يُحسَد عليها، نقطة الوسط، حيث الجميع يرميه بسهامه: تمرد العوالق، الجيش، القيادات المعارضة، والفريق الذي كان يسمي نفسه «اليسار».

كان أبناء المحافظة الرابعة (شبوة) يطالبون، أول الأمر، بتحسين أوضاع المنطقة، ولم يكن أمام الرئيس قحطان الشعبي الذي اشتمَّ رائحة الخطر من وراء هذه المطالبة وأبعادها، إلّا أن حاول التعامل الإيجابي معها بعدما أسروا سرية من الجيش كانت متمركزة في منطقة النقبة، وقد حافظ على السرية وعتادها القائد السابق للحرس الاتحادي فضل عبد الله العولقي. فكلف فيصل عبد اللطيف مخاطبتهم ومحاورة زعاماتهم، فطلب الأخير من مواطني المنطقة أن ينيبوا عنهم من يرونه مناسباً ليلتقيهم في عدن. غير أنهم رفضوا ذلك، مشترطين قبل كل شيء تنفيذ مطالبهم، وسوّغوا موقفهم هذا بانعدام ثقتهم بالنظام وبالوعود التي يغدقها. اضطر فيصل عبد اللطيف إلى التوجه حصراً إلى مركز المحافظة عتق، وهناك حاول الالتقاء بمشايخ المنطقة ووجهائها، لكن دون جدوى، فاضطر إلى الذهاب إليهم في مدينة الصعيد، واستطاع أن يتفاهم معهم، وأن يُحضر السرية التي أسروها معه إلى عتق. عاد إلى عدن، وكان موعد السابع والعشرين من تموز/ يوليو قد اقترب، حيث باشرت قيادات الحركة في شتّى المناطق العمليات العسكرية لإسقاط تلك المناطق، ومن ثم لإسقاط رأس النظام في عدن. ولم يقتصر التحرك على المحافظة الرابعة وحدها، بل تعداها إلى مناطق أخرى كانت قوى المشايخ وبقايا السلطنات قد أعدت نفسها للتحرك فيها.

في ذلك اليوم، اندلعت في وقت واحد أعمال العصيان والتمرد المسلح في كل من الصعيد ووادي يشبم وبعض مناطق شبوة وردفان والصبيحة وأنحاء من لحج. ولم يكن أمام حكومة الرئيس قحطان الشعبي غير قرار الرد العسكري، فأعطى أوامره للجيش بلزوم تصفية الحركة حفاظاً على النظام.

وقد انقسم الجيش في العديد من المناطق إلى قسمين، وأهمها حامية عتق، أحدهما التزم الدولةَ والآخر تمرد عليها، وجرى تبادل إطلاق النار داخل المعسكر، حتى تدخلت قبيلة خليفة بعد خسائر من الطرفين، وأُوقف إطلاق النار مقابل خروج المتمردين على الدولة من المعسكر، ولكنهم اتجهوا إلى بيحان للاستيلاء على معسكر بيحان وإسقاط مديرية بيحان لمصلحة الحركة، وقد لاحقتهم قوة إلى رملة العبيلات، وقُضي عليهم.

كان بعض قيادة الجيش، عاطفياً وسياسياً، مع حركة 27 يوليو، وكان العديد من قياداتها على صلة وثيقة وتنسيق واضح مع القيادات التي تتولى تنظيم الحركة وتوجيهها. غير أنه برزت بعض الثُّغَر في «وحدة الموقف» العسكري منها، وأُولاها اختلاف الانتماءات القبلية

لرموز القيادة العسكرية. فقائد الجيش العقيد حسين عشال وبعض «قيادة الجيش» كانوا يعارضون العقيد عبد الله صالح السبعة «قيادة الأمن»، ويعمل الأخير لإطاحة الأول، فيما صار هذا الخلاف يتسع كلما ابتعدنا عن الهرم، حيث يتعصب الضباط والمراتب لهذا أو ذاك حسب انتماءاتهم القبلية، ما انعكس سلباً على حركة التمرد التي كانت تأمل وتفترض أن تقف القوات المسلحة (الجيش والشرطة والأمن) معها. وانعكس ذلك، بالطبع، إيجاباً على مصلحة الرئيس قحطان الشعبي. وبإعلان العقيد سبعة تأييده للحركة ولمطالبها، أصبح محمد علي هيثم وزير الداخلية، ومحمد صالح عولقي وزير الدفاع، والعقيد حسين عشال على رأس القوة التي ستتوجه لإنهاء العصيان.

ووقف النظام في صنعاء والقوى الإقليمية إلى جانب هذه الحركة، في ردّ فعل على وقوف الجبهة القومية إلى جانب المقاومة الشعبية في الشمال، وبسبب موقف الجبهة من العلاقة بدول المنطقة التي لم تكن على ما يرام.

وعندما شعر سالم ربيع علي، الذي كان يتابع الأحداث من مدينة قعطبة في شمال اليمن، منذ إخفاق حركة 14 مايو التي قادها، بالخطر الذي يحيق بحكم الجبهة القومية، قرّر العودة مع أنصاره للدفاع عن النظام ودرء الخطر عنه.

اندلعت المعارك في الوقت نفسه الذي اعتُقل فيه العديد من العسكريين (من قوات الأمن والشرطة بخاصة) ممن ناصروا الحركة، مع عدد من المدنيين. كان واضحاً أنّ نصيب صمود الحركة بوجه الجيش يضعف بمرور الوقت، وكلما ازدادت المواجهة ضراوة. وهرب في هذه الأثناء كل من عبد الله صالح سبعة وعبد الله علي مجور[1] إلى شمال اليمن عبر «طور الباحة» في 2 آب/ أغسطس 1968م مع 200 من الجنود والضباط بعرباتهم المدرعة، وعُيِّن العقيد الصِّدِّيق أحمد الجُفّة مديراً للأمن العام خلفاً للعقيد سبعة.

كانت المعارك مع مجموعات «الوحدة الوطنية» قد خلقت نوعاً جديداً من الفرز السياسي، أبرز معالمه إعلان سالم ربيع علي وأنصاره الاستعداد للمشاركة في الدفاع عن حكم الجبهة القومية، وقد تحوّل هذا الاستعداد من ميل سياسي إلى واقع مع وصول المعارك إلى ذروتها.

في غضون ذلك، أجرى فيصل عبد اللطيف لقاءً في تعز مع بعض مؤيدي «سالمين»، والتقى أيضاً عبد الفتاح إسماعيل الذي رجع من بلغاريا. وكان الاتفاق على العودة إلى عدن، بشرط أن يصل مع عبد الله الخامري، الذي عاد من بيروت إلى تعز. وحين وصل

1- ذهب العقيد عبد الله علي مجور للعيش في مصر بعد إخفاق حركة 27 يوليو، وقد استدرجه علي سالم البيض للعودة إلى عدن بضمانات مؤكدة من بعض العناصر في السلطة، ولكن غدر به ولقي حتفه. ولستُ هنا بصدد الحديث عن التفاصيل وذكر الأسماء، ولكن أذكر أنه عندما وقع عبد الله بن دغيشان (من جبهة الإنقاذ) في الأسر عام 1972م، أدلى باعترافات خطيرة عن التنسيق القائم بينهم وبين بعض العناصر داخل القيادة والحكومة. وقد دفع الأسير المذكور حياته بعد أيام ثمناً للمعلومات التي أدلى بها، حيث خشي المعنيون من افتضاح أمرهم، فتخلصوا منه كما تخلصوا من قبل من العقيد مجور.

الاثنان إلى مطار عدن، فُوجئا بأنّ ثمة اعتراضاً على عودة الخامري، إذ أُبلغ بالعودة من حيث جاء.

ووافق الرئيس قحطان الشعبي-من جانبه-على عودة المجموعة التي التحقت بسالم ربيع علي، وفعلاً عادت مجاميع كثيرة أخذت طريقها إلى جبهات القتال الدائر، وحين حُسمت المعركة في مصلحة الحكومة والجبهة القومية، عقدت مجموعة «سالمين» القيادية التي أطلقت على نفسها «أغلبية القيادة العامة» اجتماعاً مهماً لتحليل الأوضاع وبحث الموقف المطلوب. وأصدرت في 30 تموز/ يوليو بياناً سجّل تراجعاً ملحوظاً في لهجته، حيث أكد أنّ المهمة الأولى والأساسية، مواجهة التآمر الرجعي الإمبريالي، وندّد بالصراع القبلي، مطالباً «بتنفيذ قرارات المؤتمر العام الرابع وتطهير عملاء الرجعية والإمبريالية من الجيش والأمن العام».

أما الرئيس قحطان الشعبي، الذي أثقلت كاهله المعارك والانشقاقات الداخلية، فقد لجأ-من جهة-إلى استخدام الثقل الذي تشكله المجموعة العائدة في مواجهة قيادة الجيش التي قد تفكر في إطاحته، لكنه قرر-من جهة أخرى-إحالة عدد من العائدين من الشمال على لجنة تحقيق منبثقة من التنظيم السياسي، ومحاسبتهم أمام القيادة العامة من أجل عودتهم إلى القيادة بعد تلك الأحداث. وقد ساعد ذلك على ردّ الاعتبار إلى الأطر القيادية وإشاعة الاستقرار النسبي في الوضع. وبدأ عدد من أعضاء القيادة العامة يمارسون عملهم التنظيمي القيادي. وفي 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1968م، عقدت القيادة العامة اجتماعاً مهماً حضرته المجموعة العائدة إلى عدن.

حكومة الجسر والقات!

حتى الآن، لم تُحسَم قضية ترتيب أوضاع من يسمَّون «العائدين من الجبل» (قعطبة وتعز) ممّن شاركوا في حركة 14 مايو 1968 والمختلفين مع الرئيس وجناحه نهائياً. وفي ما يتعلق بوضعي، فمنذ أن قدمتُ استقالتي من العمل الحكومي محافظاً لمحافظة لحج، لم أمارس أيّ عمل أداري. أما العمل التنظيمي الحزبي، فقد كان يسير حسب الظروف، ينشط أحياناً، ويخفت أحياناً أخرى، وفق إيقاع يتفاوت بين المدّ والجزر، ولم تكن الأوضاع القائمة تفيد البلد، ولا ظروف الاقتصاد. وفي هذا السياق من الأزمات السياسية والاقتصادية، ناقشت «القيادة العامة» في أواخر آذار/ مارس 1969 الأوضاع الصعبة التي يجابهها النظام، في محاولة للبحث عن حلول للأسباب التي تسبب بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عدم استتباب الأوضاع، وعرقلة عملية البناء والتطور، وقد كلفت لجنة ثلاثية تقديم مقترح إلى القيادة العامة لترتيب أوضاع الرفاق الذين لم تُحسَم قضيتهم، وهم: سالم ربيع علي، عادل خليفة، أحمد صالح ضالعي، محمد سعيد عبد الله (محسن)، محمد صالح مطيع، علي ناصر محمد، وتكونت اللجنة من أحمد صالح الشاعر، علي ناصر محمد، وعلي عنتر.



الجسر المعلَّق في التواهي

كانت الدعوة إلى ترتيب أوضاع هؤلاء الرفاق تنطلق من الشعور بأنّ وجودهم سيعزز وحدة القيادة، وتترجم إسهامهم في تحمّل المسؤولية والمشاركة في القرار، بأعمال تُسهم في انتشال التنظيم من أوضاعه المتردية. كنا نعتقد أنّ حلّ الخلافات في مستوى القيادة نقطة البدء لمواجهة تحديات المستقبل. وكان طبيعياً أنّ آمال البلاد ومستقبلها القريب والبعيد، بين أيدي القيادة التي صارت هي التي تقرر أموره وتخطط له. وللأسف الشديد، بدا واضحاً أنّ عناصر القيادة ليسوا كلهم بهذا المستوى من الوعي والتفكير والشعور بجسامة المسؤولية. ولضمان إنجاح الدور الذي تشتد الحاجة إليه، التقينا بعد ظهر يوم 5 نيسان/ أبريل 1969م في جلسة قات (مقيل) تحت جسر «غولد مور»[1] برغبة من أحمد صالح الشاعر، ورغم المنظر الرائع للساحل الذهبي والبحر الممتد على مدّ الأفق، فإن الانهيار الداخلي في أوضاع التنظيم، وبوادر التأزم التي بتنا نلمسها في أوضاع البلد، والكتل الضخمة من المشاكل السياسية والاقتصادية التي لا قبل لنا بها، كانت تمنعنا من الاستمتاع بذلك المنظر الساحر، وقد شاهدنا عدداً من السيارات والفتيات في السيارات وحولها، يستمتعنَ بهذه المناظر الخلابة، لا نحن القابعين تحت الجسر المعلَّق. كانت الهموم تجثم فوق صدورنا، ولم تُتَح لنا متعة المشاهدة الكاملة لتلك اللوحة الطبيعية الخالدة. نخاف الانكسار في ظل حكومة الاستقلال الناجمة عن ثورة كانت موضع إعجاب أصدقائها ورهبة أعدائها على السواء. كانت الحاجة إلى وحدة القيادة التي كانت تمزقها الخلافات التي خلّفتها حركتا 20/ مارس/ 1968م، و27/ يوليو/ 1968م، وقرارات مؤتمر زنجبار 1968م، تتطلّب مزيداً من البحث والتشاور لتحسين الأجواء وتنقيتها، وكانت مناقشاتنا صريحة تتّسم بقدر كبير من المسؤولية.

كانت الخلافات السائدة بين أعضاء القيادة العامة التي انتقلت للأسف إلى صفوف القواعد ماثلة أمام عيوننا، ونبحث عن حلول لها في مثل هذا اللقاء.

1- جسر قديم معلق يربط التواهي بساحل غولد مور (الذهبي)

كان ثمة إدراك متزايد لدى عدد منّا بأنّ استتباب الحكم يحتاج إلى إصلاح أوضاع القيادة، وأنّ عوامل الصراعات والخلافات التي برزت في صفوفها، وما أدت إليه من تعقيد لأوضاع السلطة والنظام تحتاج إلى إنقاذ سريع قبل أن تغرقنا والبلاد، ويبتلعنا جميعاً الطوفان.

كنا نرى في شخص المناضل فيصل عبد اللطيف مشروع قائد يتمتع بالذكاء والقدرة التنظيمية والقيادية التي برزت منذ وقت مبكر، يمكنه تلطيف الأجواء ومدّ جسور الثقة مجدداً بين أعضاء القيادة ومساعدة الرئيس الذي أنهكته الصراعات والمزايدات والمؤامرات، وكان تفكيري وتفكير بعض زملائي يتجه إلى الدفع بتشكيل حكومة جديدة برئاسة فيصل عبد اللطيف، وكان الرئيس قحطان يجمع ما بين منصبَي رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء. كنا نعتقد أنه سيكون لفيصل عبد اللطيف وعلاقته النضالية والتنظيمية بالرئيس لسنوات طويلة أثر كبير في تجاوز بعض الأزمات التي تمرّ بها البلاد والعباد.

لم يكن لدينا عندما التقينا أسفل الجسر رؤية محددة أو تصورات متكاملة، ولم يكن غائباً عن أذهاننا نحن أعضاء اللجنة الثلاثية أنّ صلاحياتنا لا تخوّل لنا الذهاب أبعد من المهمة التي كُلِّفناها، وهي تقديم مقترح بترتيب أوضاع الأخوة القياديين العائدين. لكن رأيُنا كان متفقاً على أنّ القضايا مترابطة، وتتطلب إيجاد حلول جذرية ومداخل صحيحة لمعالجة الأزمة.

تبادلنا بعض الأفكار، كأن يبقى الوزراء الحاليون في مناصبهم، ويُعيَّن وزراء جدد بدل أولئك الذين استقالوا. وتبادلنا أيضاً أفكاراً في تعيين محافظين جدد، كأن يكون عادل خليفة محافظاً للمحافظة الأولى (عدن)، وأحمد صالح ضالعي محافظاً للمحافظة الثانية (لحج)، ومحمد سالم عكوش محافظاً للمحافظة السادسة «المهرة»، وتداولنا مقترحاً بتعيين محمد صالح مطيع في لجنة الأمن، ومحمد سعيد عبد الله (محسن) في الرقابة الحزبية، وسالم ربيع علي محافظاً للمحافظة الرابعة (شبوة)، وعلي سالم البيض للخامسة (حضرموت) أو في الرقابة الحزبية، وكاتب هذه المذكرات في لجنة الإصلاح الزراعي.

وأتذكر أننا ذهبنا أبعد من ذلك، بحيث تداولنا مقترحَ إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية للقيادة العامة للجبهة القومية، وكانت أعلى هيئة حزبية وتشريعية في ذلك الوقت. فاقترحنا أن تشكَّل من السادة: قحطان محمد الشعبي، فيصل عبد اللطيف، سيف أحمد الضالعي، عبد الفتاح إسماعيل، محمود عبد الله عشيش، ومحمد صالح عولقي. وقد حرصنا على أن نحافظ على التوازن والتوافق المطلوب في هذه اللجنة، حيث تضمّ ثلاثة أعضاء من كل طرف من طرفي الصراع في القيادة، ورأى بعضنا إضافة عضو سابع محايد يكون بمنزلة الحكم بينهما.

وكان هدفنا من ذلك المقترح أن يكون خطوة على طريق وحدة القيادة بعد دوامة الصراعات التي شهدتها.

وأتذكر أنّ علي عنتر اقترح أن يكون هو العضو السابع في اللجنة التنفيذية، وقال:

– ما دام الموضوع مناصفة، ومحمد صالح عولقي واقفاً في الوسط، فأنا العضو السابع.
فوافقنا على مقترحه، واقترحنا قائمة بأسماء أعضاء اللجنة التنظيمية المركزية، وأخرى بأسماء أعضاء لجنة الإصلاح الزراعي، وثالثة بأعضاء لجنة الرقابة الحزبية.
واتفقنا نحن الثلاثة على أن يتولى أحمد صالح الشاعر قراءة هذه المقترحات في اجتماع القيادة العامة، لعلها تكون عوناً للقيادة كي تخرج من هذه الأزمة.
كان كل ما يهمنا أن نجد الحلول المناسبة للأزمة القائمة، قبل أن تستفحل وتؤدي إلى تفاقم الوضع الذي نحن جميعاً مسؤولون عنه.
في الساعة السابعة من مساء اليوم نفسه، توجهنا لحضور اجتماع القيادة العامة، وقرأ الرئيس قحطان الشعبي بوصفه الأمين العام للجبهة ورئيس الاجتماع جدول الاجتماع، وطلب من أحمد صالح الشاعر معرفة النتائج التي توصلت إليها اللجنة الثلاثية. وبدأ الشاعر حديثه بالقول إنّ اللجنة كُلِّفت مهمة محددة، هي ترتيب أوضاع الأخوة القياديين العائدين، لكن عند مناقشتنا للقضية وجدنا أنها ترتبط بالوضع العام، لهذا اتفقنا على تقديم مقترحات متكاملة، نأمل أن تنال موافقتكم.
ثم انتقل فوراً إلى قراءة المقترحات التي اتفقنا بشأنها، وقد أبدى معظم أعضاء القيادة استحسانهم لها بهزّ الرؤوس، ما عدا الرئيس قحطان ومجموعة صغيرة معه. أما فيصل عبد اللطيف، فلم يُبدِ أيّ ردّ فعل فوري، وأخيراً قال الرئيس بحسم:
– اللجنة تجاوزت صلاحياتها، واقتراحاتها مرفوضة.
كان الجوّ والمزاج العام داخل الاجتماع يسيران في مصلحة المقترحات، وهو ما شعر به فيصل عبد اللطيف، وما لم يكن الرئيس يقبل به لأنه يراها خارج صلاحية اللجنة. وقد التقط فيصل المؤشر بحنكته السياسية المعروفة، فأبدى استحسانه للمقترحات، واصفاً إياها بالجيدة، لكنه اقترح أن تبلور بصورة أفضل، حيث تتفق مع رأي كل أعضاء القيادة العامة، وذلك بتوسيع اللجنة لكي تدرس وتبلور المقترحات المقدمة. واقترح فيصل إضافة كل من قحطان الشعبي وسيف الضالعي ومحمود عشيش وعبد الفتاح إسماعيل، بالإضافة إليه، إلى عضوية اللجنة، فوافقت القيادة على مقترحه. وعقدت اللجنة بتشكيلها الجديد الموسع اجتماعاً لها يوم 6 أبريل 1969، ورغم النقاش الحادّ الذي ساده، إلا أنّ اللجنة الجديدة الموسعة لم تُجرِ تعديلات كبيرة تُذكَر على مقترحنا الأول، ما عدا تسمية محافظين جدد للمحافظات التي تأجل بتّها. وفي الساعة السابعة من مساء اليوم نفسه، اجتمعت القيادة العامة مرةً أخرى وأقرت تلك المقترحات. وفي السابع من أبريل صدر القرار الجمهوري بتشكيل الحكومة الجديدة التي انبثقت من جلستنا ذلك المساء تحت جسر غولد مور، على النحو الآتي: فيصل عبد اللطيف الشعبي رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية، سيف الضالعي وزيراً للمالية، محمد صالح عولقي وزيراً للدفاع، ومحمد علي هيثم وزيراً للداخلية، وأحمد صالح الشاعر وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي، وعمر كتبي عمر وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، وعبد الله علي عقبة وزيراً للثقافة والإرشاد القومي وشؤون الوحدة، وجعفر علي عوض وزيراً للتربية

والتعليم، حيدر العطّاس وزيراً للأشغال العامة، أحمد سعيد صدقة وزيراً للصحة، علي مبارك محروق وزيراً للاقتصاد والتجارة والتخطيط،، خالد عبد العزيز وزيراً للعدل، وعلي ناصر محمد وزيراً للإدارة المحلية.



حكومة فيصل عبد اللطيف

وزيراً للإدارة المحلية

بذلك التشكيل دخلتُ لأول مرة وزيراً في الحكومة خلفاً لسعيد عمر العكبري، وذهبت لتسلُّم مهمات منصبي الجديد في وزارة الإدارة المحلية في صباح التاسع من نيسان/ أبريل 1969م، بعد أدائي لليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية مع بقية أعضاء الحكومة.

وللحقيقة، لم يكن لديّ حتى ذلك الوقت رؤيتي وخططي الخاصة لتنظيم وزارة الإدارة المحلية على أسس جديدة، ولكني كنتُ أعطي أهمية كبيرة لخلق نظام حكم محلي يبدأ مركز ثقله في الوزارة من حيث وضع البرامج والخطط، وينتقل إلى المحافظات من حيث تنفيذ الأهداف المرسومة ووضع البرامج التي تتفق واحتياجات كل محافظة، وإعداد عوامل التنظيم ومقومات النجاح... وقد كان واضحاً أنّ عناصره المؤهلين كانوا قلّة. لكن كانت هناك كفاءات جيدة، على قلَّتها، وقد استفدتُ منها غاية الاستفادة. وأجريتُ أيضاً البحث عن خبرات أخرى جلبتها إلى الوزارة، وقد مهّد هؤلاء الأساس لوضع اللوائح وقواعد العمل والتعامل فيما بين الأقسام، وكيفية التعامل مع الوزارات الأخرى حول التنسيق في قضايا المحافظات. وقد احتاج الأمر مني في البداية إلى كثير من الجهود التي كانت ضرورية، بل مهمة، لوضع أسس منظمة لوزارة تشرف على الحكم المحلي وترتبط بكل محافظة ومدينة وقرية، وتبدأ عملها من الصفر تقريباً. وما عدا مدينة عدن ومحافظة حضرموت ولحج، لم يكن في السلطنات والإمارات والمشيخات القديمة نظام إداري يمكن الاستناد إليه والاستفادة منه في إدارة شؤون المحافظات التي كانت تعاني في مجملها التخلف، وتفتقر إلى أبسط خدمات التعليم والصحة وأوجه الحياة المتقدمة.

أتذكر أنه في غمرة عمل اليوم الأول، وعلى وجه التحديد في الساعة الثانية عشرة ظهراً، جاء سَلَفي إلى الوزارة سعيد عمر العكبري، طالباً مقابلتي، فاستقبلتُه بترحاب، ناسياً كيف

قابلني في المكتب ذاته عندما كان هو الوزير، وكنتُ أنا محافظاً للمحافظة الثانية، وكيف أنني لم أدخل هذا المكتب مرةً أخرى بسبب الخلاف معه في أسلوب العمل في المحافظة والعلاقة مع الوزارة، والآن كنت أتعجب لهذه المفارقة الغريبة.

سألتُه خلال الجلسة التي حرصتُ على أن تكون ودية إذا كان بإمكاني تقديم أية مساعدة له، أو إذا ما كانت له طلبات أقدمها إليه، فلم يطلب سوى خريطة للجمهورية قال إنها تلزمه في عمله الجديد سفيراً في الهند. غادر العكبري مكتبي راضياً فيما أعتقد، وودعتُه بحفاوة الاستقبال نفسها حتى سيارته، وفيما بعد أخبرني صديق لي عن انطباعاته عن ذلك اللقاء، فحسب قوله للصديق، أنه لم يكن يتوقع أنني سأقابله على ذلك النحو وأحيطه بتلك الحفاوة على خلاف معاملته لي حين كان وزيراً. كنتُ أحترمه باعتباره مناضلاً وهو الذي رفع علم الثورة في سماء جزيرة سقطرى.

كان الوزير سعيد العكبري الذي قرر الذهاب إلى حضرموت لوداع أسرته قبل الذهاب إلى الهند قد قرر مغادرة حضرموت إلى خارج اليمن هرباً من صراعات السلطة، كما شرح لي فيما بعد، في أبو ظبي عام 1999م. ولم يعد إلى اليمن إلا بعد الوحدة، حيث أصبح مستشاراً لرئاسة الجمهورية.

كانت أمامي قضايا وأهداف كنتُ أسعى إلى تحقيقها، وكان الهدف الأكبر يتمثل بإرساء نظام حكم محلي في المحافظات، في بلد ظلّ مجزّأً لعقود طويلة إلى كيانات وسلطنات ومشيخات وإمارات صغيرة ليس فيها جهاز إدارة محلية. كان عليّ القيام بالكثير (مثل تعيين مأمورين ومساعدين لهم في المحافظات والمديريات، وهو ما كان من صلاحياتي وزيراً للإدارة المحلية)، ومباشرتهم لعملهم على الفور، خاصة في محافظة حضرموت تحديداً، حيث كانت الأوضاع تستدعي سرعة التغيير العاجل لقطع الطريق على بوادر القلاقل التي بدأت هناك. وعمل معي في الوزارة خلال هذه الفترة عدد من الإداريين المجرّبين الذين كانوا يعملون ضباطاً إداريين في محميّات عدن الشرقية والغربية، هم: محمد علي، هيثم محمد قاسم، فاروق بن شملان، محمد سيف ثابت، علي ناجي الأزرقي والأستاذ الكفء أحمد علي مسعد.

كتب الأستاذ أحمد علي مسعد عن تجربة عمله معي في وزارة الإدارة المحلية في كتابه «شهادتي للتاريخ» الصادر في عدن تشرين الثاني/ نوفمبر 1999م، ولأهمية ذكرياته وشهادته على تلك الأيام الأولى الصعبة، أستشهد بما كتبه في ذلك:

«... وفي خضمّ هذا الجوّ المشحون بشتّى الاحتمالات، وذات صباح وبينما كنت أراجع بعض الأوراق في مكتبي في إدارة البريد في التواهي، تسلّمت رسالة موقعة من قبل محمد علي هيثم رئيس الوزراء حينها. وكان مجلس الوزراء بجانب إدارة البريد العامة، لا يفصلهما عن بعض سوى الشارع المؤدي إلى مجلس الرئاسة.

حمل الرسالة أحد السعاة، وكان مضمونها تكليفي من مجلس الوزراء ضرورة تحمّلي

مسؤولية وكيل وزارة الإدارة المحلية، وكان مجلس الوزراء قد عيّن الأخ المناضل علي ناصر محمد وزيراً لها، في اليوم ذاته الذي تسلّمت فيه الرسالة... وبينما أنا مستغرق في التفكير بطريقة الاعتذار... لأنني كنت بدأت في تعلم أبجديات العمل في البريد والتليفون، وإذا بالباب يفتح فجأةً ويطلّ الوزير الجديد داخلاً مكتبي، تعلو وجهه ابتسامة تحولت إلى ضحكة مرحة، وعلى حدّ قول أحد كبار الصحفيين العرب في وصفه علي ناصر... وكأن كل براءة الأطفال في عينيه.

لم أُفاجأ للزيارة، فقد سبق له أن جاء إلى مكتبي مرة أو مرتين بعد تركه العمل محافظاً لمحافظة لحج عقب الاستقلال مباشرة، وأُسندَت إليه بعدها مسؤولية في المقر العام للجبهة القومية، كما كان يطلق عليه آنذاك، وكانت زيارات شخصية، إلّا أن الأمر اختلف هذه المرة... بعد أن أخذ مقعداً وجلس أمامي كما يفعل كل مرة... سألني عمّا أفعل، فأخبرته بالحقيقة، وهي أنني أقوم بالردّ على رسالة الأخ رئيس الوزراء، وكان يعلم بها، بل أستطيع القول إنه كان وراء هذه الرسالة وبطلب منه، وكان الأخ شعفل عمر علي، مدير مكتب رئيس الوزراء، هو الذي أخبرني بهذا الأمر... وكانت علاقتي بعلي ناصر قديمة وحميمة منذ أن كنت أعمل في دثينة في حقل التربية والتعليم في مطلع الخمسينيات.

أعود مرة أخرى إلى الزيارة التي لم تكن مفاجئة، وكان تعقيبه على اعتذاري: أنت كما تلاحظ أنّ محتوى الرسالة هو أمر تكليف من حكومة الثورة، وليس أمامك خيار... ثم استطرد مازحاً وضحكته المرحة تدوّي في الغرفة إما قبول التكليف وإلّا...! وانطلق يضحك.

وإذا كانت إدارة البريد والهاتف قد سارت على أسس إدارية ثابتة، واكتسبت سمعة دولية عالية بفضل الانضباط الإداري والفني من جميع الأجهزة التي دُرِّبَت فنياً، محلياً ودولياً، ومن عمال مقتدرين عرب وأجانب، وبفضل الثواب والعقاب والعزم والحزم الإداريين اللذين لا هوادة فيهما، لأنّ الأمر يتعلق بثقة الناس خارج عدن وداخلها، ومتعلق أيضاً باقتصاديات الشركات ورجال الأعمال الذين يتعاملون معها من جميع أنحاء العالم، ويجب أن تكون لديهم الثقة المطلقة، وأدنى تباطؤ في إنجاز الخدمة البريدية سيفقدهم المال والثقة التي يتعاملون بها في العالم. لهذا، بقي اسم عدن يتمتع بهذه الصفة على الدوام.

أما الإدارة المحلية التي كُلِّفتُ أن أكون وكيلاً لها، فالأمر فيها مختلف تماماً، بمعنى أنه لم تكن هناك إدارة ولا إداريون ولا مَن يحزنون، وكل ما في الأمر أنّ الأخ سعيد العكبري شكَّل أول إدارة للحكم المحلي، بعد قيام أول حكومة بعد الثورة، وقد جمع الأخ العكبري أعداداً متنافرة ممّن بقوا من موظفي إدارة المندوب السامي، ومن بعض موظفي الإدارات في اتحاد الجنوب العربي من خارج عدن. ولم يلبث الأخ سعيد أن غادر عدن إلى حضرموت، على أثر الخلافات التي كانت تدور في ذلك الوقت، ثم غاب ولم نسمع عنه شيئاً، وكان تعيين الوزير الجديد.

بدأنا العمل وكأننا نبحر في مياه غير مياهنا الإقليمية، إذ أصرّ كل محافظ ومأمور على إدارة (إقطاعيته) كأنه ورثها عن أجداده السابقين، والحق أنه لولا ثقتي بقدرة علي ناصر وشجاعته وإخلاصه وتفانيه في العمل بصبر دؤوب، لما استطاعت هذه الوزارة مواجهة التحديات بحنكة ومهارة، حتى استطاع أن يخضع أولئك الحكام لمركزية الإدارة بصورة صارمة، بعد أن لاحظ أنّ هناك الكثير من التجاوزات التي لا يسمح عرف ولا قانون بها، وبدأ المواطنون من كل حدب وصوب يتقاطرون على الوزارة بنحو لا يمكن تصوره في ذلك الحين، شاكين من كل شيء، بل هاربين بجلودهم إلى الوزارة، فيعود البعض منهم برسائل إلى المسؤولين في المحافظات تهدئ من قلقهم وخوفهم لبعض الوقت. وكانت تلك الرسائل تأتي بردود أفعال عكسية من المحافظات، الأمر الذي كان يثير غضب الأخ الوزير، ما يضطره أحياناً كثيرة إلى استدعاء الكثير منهم إلى عدن للمساءلة من قبله في بعض الأمور، ومن قبل الأخ رئيس الوزراء، وذلك بحسب نوع المشكلة وأهميتها، ويترتب عن ذلك إما تحويل المسؤول إلى منطقة أخرى، أو إعفاؤه كلياً. وقد خفف هذا الإجراء من التعنت وعدم الشعور بالمسؤولية، ومن حدة قلق المواطنين. كما أن ذلك ساهم ببلورة روح التفاهم والوفاق بين رئيس الوزراء ووزير الإدارة المحلية، وفي ذلك الوقت المبكر من قيام حكومة الثورة... وما أبعد الليلة عن البارحة! فلقد كانت علاقة زملاء الدراسة وزملاء السلاح وصداقة العمر في غاية الود والتقدير والاحترام المتبادل، أقول هذا وأنا أثق بما أقول، والشاهد على ذلك أنني عرفتهما معاً في مطلع الصِّبا، وظلت علاقتي بكليهما طوال تلك الفترة الطويلة علاقة الأستاذ بطلابه، طوال فترة الدراسة ومرحلة الكفاح المسلح، وبعد سنوات الثورة. وكما ذكرت خلال تسجيلي لهذه الذكريات، فقد عملت مع الرئيس علي ناصر محمد أطال الله في عمره عندما عُيِّن وزيراً للإدارة المحلية، ولكن تلك العلاقة الحميمة التي صمدت طوال سنوات الكفاح المسلح والكفاح في سبيل البقاء والتحصيل العلمي، لم تلبث أن تصدعت في بادئ الأمر وصارت أشلاءً بعد ذلك.

أعود مرة أخرى إلى وزارة الإدارة المحلية، ولا بأس من أن أورد هنا كيف يبدأ عملنا اليومي بشكل مختصر. كنا كغيرنا نصل في السابعة أو نحو ذلك، وفي بعض الأحيان نجد سيارة الوزير قد سبقتنا في الوصول، وأجد فوق مكتبي حزمة من الأوراق تحتوي على توجيهات من مختلف الأشكال والأنماط، وهكذا نقضي ساعات الدوام إما في اجتماعات أو مقابلات وتنفيذ «روشتات» الوزير، كما أطلقتُ عليها في تلك الأيام.

وهكذا ينتهي الإخوة الموظفون من عملهم في نهاية الدوام، ويبقى الوزير ومسؤول الأرشيف وأنا في الوزارة نتناول طعام الغداء بشكل سندويتش وفنجان شاي، لكل منا، وكان من عادة الأخ علي ناصر أن يغفو لمدة نصف ساعة ويطلب منا إيقاظه في الوقت المطلوب، وكان من عادته أن ينام ما إن يضع رأسه على المخدة، وكنت أندهش من هذه

القدرة الخارقة على التحكم بأعصابه، وأعتقد الآن بعد مرور أكثر من عشرين عاماً وأكثر من ذلك من الأزمان، أنه ليس في استطاعته الخلود إلى النوم بمثل تلك البساطة والسهولة، كان الله في عونه. وكان دوامنا الرسمي، أنا ومسؤول الأرشيف، ينتهي في الخامسة أو أكثر قليلاً نغادر بعدها الوزارة إلى منازلنا، ويبقى هو أيضاً هناك حتى التاسعة، وكنت ألاحظ أن بعض قيادات الحزب والدولة يأتون لزيارته، وقلما كنت أسأله في هذا الأمر».

انتهت شهادة الأستاذ أحمد مسعد التي أعتزّ بها. وكان من بين الذين عملوا معي في تلك الفترة أيضاً، محمد سيف ثابت، الذي أصبح فيما بعد موظفاً لدى الأمم المتحدة، وفاروق بن شملان، ومحمد قاسم، كما أشرت آنفاً، وغيرهم من الذين يمتلكون خبرات جيدة في مجال الإدارة، وكانوا خير عون لي في مهمتي في الإدارة المحلية، وقد ساعدوني مع عدد من المستشارين في إعداد قانون الأعراف[1].

في بعض محافظات الجمهورية التي كانت تفتقر إلى قوانين مدنية مختصة، وتعتمد في حلّ المشكلات على الأعراف والتقاليد الشعبية السائدة والمتوارثة، وخاصة محافظات لحج وأبين وشبوة والمهرة، وجدتُ أن من المناسب قوننة هذه الأعراف وتنظيمها في مواد وبنود بهدف سدّ الفراغ القانوني والتشريعي المترتب عن غياب القانون المدني الحديث، واعتماد رؤساء العشائر والقضاة الشعبيين على الذاكرة في أحكامهم والاجتهاد أحياناً، وكانت هذه الخطوة تستلزم جمع كمية كبيرة من المعلومات عن هذه الأحكام العرفية، وأساليب التقاضي فيها وأحكام القضاء في الأعراف الشعبية، ثم غربلتها وصوغها بطريقة منظمة، وذلك بالاستعانة بقانونيين متخصصين من وزارة العدل والأوقاف، ثم إصدارها في صيغة قانون يُعمَّم ويُطبَّق في مختلف المحافظات.

كان القضاء، باستثناء محافظتي عدن وحضرموت، يوكَل إلى رؤساء العشائر أو قضاة شعبيين يكون لهم الفصل في المنازعات بين الناس، قبل تشكيل ما كان يُسمى «المحاكم العرفية» في المحميات التي تختار حكامَها السلطات المحلية والضابط البريطاني. أما في محافظتي عدن وحضرموت، فكانت المحاكم تستند في أحكامها إلى خليط من القوانين القضائية البريطانية والهندية والسودانية، وغيرها من القوانين التي سُنَّت في مستعمرات التاج البريطاني، وما توارثته هذه المحاكم من أعراف قضائية شعبية فيهما. وكان هذا يمثّل حالة أفضل من وضع المحافظات الأربع التي لم تحتكم إلى القانون على مدى 129 عاماً من حكم الاحتلال.

ولتحقيق هذا المسعى، أجريتُ سلسلة من اللقاءات والمقابلات مع عدد من الوجهاء وكبار الشخصيات الاجتماعية في الجمهورية من مختلف المحافظات، وحاورتهم في

1- جاء في المعجم: عرف على القوم عِرافة: دبّر أمورهم وقام لسياستهم، وأما عَرفَ بمعنى علم فمصادرها: معرفة وعرفاناً وعِرفة، وليس عرفاً، فمن الملائم تسمية القانون (قانون الأعراف) جمع عِرْفة، أي ما هو معلوم وسائد في المجتمع.

السبل المناسبة لوضع آلية قانونية حديثة وموحدة للأحكام القضائية، فجُمعَت كمية كبيرة من هذه الأعراف ودُوِّنَت، وقد صدرت تحت عنوان قانون العرف أو قانون العرف المحلي، كما عُرِّف في المادة الأُولى منه، لعام 1969، وحوى 13 باباً و117 مادة، وسرى العمل به في المحافظات قبل صدور قانون العقوبات والقانون المدني في منتصف السبعينيات.

الفصل السابع

في 29 نيسان/ أبريل 1969م، أصدرت القيادة العامة للجبهة القومية «تعميماً داخلياً» في إعادة بناء التنظيم السياسي. وعُدّ ما جاء فيه من أهمّ الوقفات التنظيمية، لكونه بدأ يمسك بإحدى أهمّ الحلقات الأساسية في حركة التطور الحزبي والاجتماعي. تعرّض التعميم الذي حمل عنوان «تعميم داخلي حول الأوضاع التنظيمية في هذه المرحلة» للحالة التي يمرّ بها التنظيم، واختلال المقاييس التنظيمية، مطالباً بعدم الانصياع لها. وانتقد المقولة التي سادت حينها، بأنّ «كل الشعب قومية»، ما يؤكد ويكشف المستوى المتدني الذي وصلت إليه الأوضاع التنظيمية، ويشير إلى الانفلات والتمزق المسيطرين في محافظتي عدن وحضرموت، بينما شباب الجبهة القومية في بقية المحافظات قد غرقوا في مهمات السلطة. وشكلت بعض القيادات شبه إقطاعيات لها، فلم يبقَ من الجبهة القومية سوى هيكلها التنظيمي. وينتقد التعميم القيادة التي عجزت عن إعادة بناء التنظيم، وحرصت فقط على بعض الأطر القيادية كالقيادة العامة، اللجنة التنفيذية، اللجنة التنظيمية، لكنها عجزت عن معالجة الأمور.

بعد أن انطلقت النقاشات، أقرّت القيادة العامة في أعقابها إعادة بناء التنظيم على النحو الآتي:

– تصحيح الوضعية الحالية المفككة والممزقة للتنظيم، وتهيئة كل الظروف الموضوعية والذاتية للانتقال إلى بناء الحزب.

– لمّا كان تصحيح الأوضاع دفعة واحدة وبشكل كامل (قيادةً وقاعدةً) أمراً صعباً، فلا أقلّ في هذه المرحلة من إعادة بناء القيادة بشكل صحيح وسليم، وإعادة بناء الأطر التنظيمية القيادية، ابتداءً بالخلية أو الخلية القيادية والأطر التي فوقها، مع لحظ أنّ هذه المسألة في غاية الأهمية. فإذا تمكنا من هذا، نستطيع في مرحلة ثانية أن نتوجه لإعادة النظر في وضعية القواعد التحتية حتى نستطيع بعد ذلك الاقتراب من الهدف المطروح في البرنامج[1].

كانت الجبهة القومية تسعى لتعزيز مركزها السياسي والاجتماعي في المجتمع، وكان هذا أمراً مفهوماً وواضحاً، وهذه المرة ليس من طريق البندقية التي تقاتل المحتل، والتي أكسبتها الشرعية والشعبية وأوصلتها إلى سدّة السلطة، بل من طريق أساليب وطرق مختلفة.

1- صحيفة الثوري العدنية، مايو 1969م.

وكان صواباً أن تنطلق القيادة العامة، وهي ترى حالة التمزق السائدة، من إعادة النظر في بناء التنظيم السياسي الحاكم، ليصبح تنظيماً سياسياً حقيقياً قادراً على القيادة والتوجيه، والعمل من أجل التغلب على معضلات المرحلة الجديدة المختلفة تماماً عن إدارة حرب التحرير.

كان من شأن تلك الرؤية والقرارات أن تعطي دفعاً قوياً للعمل السياسي، لولا حدّة الخلافات بين أعضاء القيادة الذين لم يكن بعضهم يثق ببعضهم الآخر، وراحت الخلافات تشتد وتحتد قواها وأطرافها ويدخل فيها كل طرف بحماسة واندفاع، وبدأت اللقاءات والاتصالات والاجتماعات المنفردة تُعقَد بين العناصر المنسجمين في الخط السياسي أو في التكتيك.

كانت هذه اللقاءات تُعقَد في أجواء الخلافات السائدة، والطرفان المتصارعان يتدارسان كل بمفرده التكتيكات التي ينبغي اتباعها، ويناقشان السبل الكفيلة بحلّ الصراع. وكانت هذه الاجتماعات في طبيعتها استمراراً لبذور الأزمة التي نشأت من المؤتمر العام الرابع، والأحداث والتطورات التي تلتها، كحركة 20 مارس 1968م وأحداث 14 مايو 1968م و27 يوليو 1968م، التي مهدت لقيام الخطوة التصحيحية في 22 يونيو 1969م فيما بعد.

في نيسان/ أبريل 1969م بدأ الخلاف بين الرئيس قحطان ووزير الداخلية محمد علي هيثم بسبب ما سُمِّي حينها «مراقبة تليفونات رئيس الجمهورية». وكان هناك خلاف آخر نشب بين الرئيس ووزير الدفاع محمد صالح عولقي، وخلاف خفي بين وزيري الداخلية والدفاع على عمل كل منهما ونفوذه في الوزارتين، والسيطرة على أوضاع الأمن العام والقوات المسلحة. وكان لكل منهما عناصره ومنطقته يدافعان عن بقائهما. كان لا بد من العمل لحلّ خلافات الوزيرين، ولهذا الغرض ذهبت مع حسين الجابري إلى وزارة الدفاع، في محاولة لحلّ الخلاف بين وزير الدفاع ووزير الداخلية، خاصة بعد أن توسّع وشمل العناصر المحسوبين على كل منهما. وبعد عدة لقاءات جانبية تمكّنا من تجميد الخلاف بين الاثنين، حيث لا تنعكس خلافاتهما على أوضاع المؤسسة العسكرية والأمنية والبلاد.

كان يتخلل هذه اللقاءات والنقاشات استعراض طبيعة الأوضاع الداخلية وخطورة ما يجري على مستقبل الثورة والنظام، ولا سيما بعد أن أصبحت بعض التحركات داخل الجيش والأمن تثير قلقنا، وتؤشّر على عدم قدرة الدولة على السيطرة على هذه المؤسسات مستقبلاً، إذا لم يجرِ التعامل معها منذ الآن على أساس الحرص والمصلحة العامة بعيداً عن العواطف والولاءات القبلية.

تسرب أخبار الخلافات واحتمال القيام بانقلاب «توني بس» وطباخ ملك البحر الأحمر

وُلد أنتوني بس «الأب» في السادس والعشرين من حزيران/ يونيو عام 1877م في كاركاسون بجنوب غرب فرنسا، ودخل الحياة العملية بلا مؤهلات تقريباً، وقد انتقل

إلى عدن عام 1899م، بفضل رسالة من زوج إحدى أخواته، موجهة إلى شركة «جومين واندرارد» في ليون، يعلمه فيها بأنّ شركة باردي في عدن، التي عمل فيها الشاعر الفرنسي آرثر رامبو من عام 1880 إلى عام 1891م، تبحث عن موظف شاب. واستطاع أنتوني بس خلال سنوات عديدة أن يكوّن إمبراطورية تجارية ضخمة في عدن، أنشأ لها العديد من الفروع في آسيا وأوروبا وإفريقيا وأميركا، واستطاع أن يقتحم جميع أنواع التجارة، من تجارة الجلود التي كانت البداية لتجارته، إلى البن والبخور واللبان والصمغ والبهارات والملح، إلى الأقمشة والسيارات والكهربائيات. ودخل أيضاً حقل الفندقية والملاحة والطيران، ولم يحرم نفسه الدخول إلى سوق العملات. ومن الشركات التي أسسها أنتوني بس في عدن، شركة الخطوط الجوية العربية، وكان بعض الحضارمة يديرون فروع شركاته في بعض المدن اليمنية والإفريقية، مثل عمر باذيب في هارجيسا، ومحمد سالم شماخ في زيلع، وعمر باسودان في الحديدة، وباهارون في أديس أبابا. أنشأ بس المعهد الفني في المعلا، وأول مدرسة للبنات في الشيخ عثمان، ومركزاً نسائياً في كريتر. وجعل من أحد بيوته مقرّاً لجمعية الفنون في عدن، وكان يستضيف معظم الرحالة الغربيين القادمين إلى عدن، ويرتّب لهم رحلاتهم إلى المناطق الداخلية في جنوب الجزيرة العربية. وكان يسكن في فيلا جميلة بمعاشيق، الواقعة على هضبة مرتفعة في كريتر تطل على خليج عدن، وعمل معه طباخاً أحمد محمد علي شيخ منذ 16 عاماً، الذي أصبح صديقاً له، وقد تحدث معه في بعض المعلومات السرية عن محاولة انقلابية يقوم بها الجيش، وعن خطورة الوضع، وأنه مضطر إلى السفر حتى تتضح الأمور، وقال له إنّ أعضاء الجبهة القومية قدّموا مذكرة إلى رئيس الوزراء فيصل عبد اللطيف، تفيد بأنّ الجيش يُعدّ لانقلاب.



أنتوني بس وزوجته هيلدا (من أنجح رجال الأعمال في عدن.
تنوّع نشاط إمبراطورية بس بين خطوط إمداد الفحم وأحواض السفن ووكالة السيارات)

وأضاف بقلق:

– أنا أتوقع حدوث تطورات خطيرة خلال هذا الشهر (حزيران/ يونيو 1969م)، فإذا

كانت هذه التطورات لمصلحتنا، فأنا سأعود إلى عدن، وإذا لم تكن لمصلحتنا، فلن أعود. وعليك أن تعتبر هذا لقائي الأخير بك بعد المرحلة الطويلة التي خدمتني فيها، وعليك أن تحافظ على البيت ومحتوياته من قطع أثرية نادرة جمعتها طوال حياتي في عدن.

وبعد أن صمت قليلاً أضاف:

– لكنني آمل أن ألتقيك مرة أخرى فيما لو حسم الموقف لمصلحة بقاء الجيش في الحكم والسيد فيصل. أما إذا جاء المتطرفون إلى السلطة، فإن هذه كارثة علينا عليكم، ولن أعود، مع أني أحب أن أعيش في عدن لأني وُلدتُ فيها.

من أين حصل «توني بس» على هذه المعلومات؟ كيف عرف أنّ الجيش يُعدّ لانقلاب؟ وكيف عرف أنّ بعض أعضاء التنظيم رفعوا برقيات يطالبون فيها باتخاذ إجراءات ضد العناصر (المتطرفين)؟ وقد كان واثقاً من صحتها، بدليل أنه عزم على مغادرة البلاد دون عودة.

خلاف بين الرئيس ووزير الداخلية

الحقيقة أنّ هذه المعلومات حصلنا عليها من محمد ناصر محمد[1] من طريق عمه أحمد محمد الطباخ لدى «توني بس»، وكانت تتفق مع معلومات أخرى حصلنا عليها يوم العاشر من حزيران/ يونيو تؤكد هي الأخرى استعداد الجيش للقيام بانقلاب عسكري جديد يطيح سلطة الجبهة القومية بجناحيها المتصارعَين. وفي الوقت ذاته، كانت الخلافات تتفاقم. فوزارة الداخلية، نتيجة خلاف وزير الداخلية مع الرئيس، لم تكن تنفذ أوامره، وخاصة تلك الاعتقالات التي كان يأمر بها ضد العناصر المناوئين له، وكانت تنقل إلى الرئيس معلومات تفيد بأنّ وزير الداخلية يراقب تليفونات مكتبه ومنزله. ويبدو أنّ مثل هذه المعلومات كانت تنقل بقصد زعزعة الثقة بين أفراد القيادة لتحقيق الهدف الذي أشرنا إليه. ولمّا لمس الرئيس أنّ أوامره لا ينفذها وزير الداخلية، وليس لديه من يعتمد عليه في تنفيذ أوامره وتعليماته، ساورته فكرة استبدال وزير الداخلية. وكان علي عبد العليم، عضو القيادة العامة قد بدأ يبرز من خلال رئاسته لمحكمة الشعب، وكان مناضلاً ومثقفاً، فوجد فيه الرجل البديل. وهكذا في يوم 18 حزيران/ يونيو 1969، أصدر رئيس الجمهورية قراره بعزل محمد علي هيثم من وزارة الداخلية دون أن يعيّن بديلاً له. لكنّ الرئيس ارتكب خطأً عندما اتخذ قراره بمفرده دون التشاور مع بقية أعضاء القيادة العامة وأخذ موافقتها، وفوجئ الجميع بقرار الإقالة يذاع من الراديو. وكانت هذه هي «القشة التي قصمت ظهر البعير»، كما يُقال، والتي أعطت ذريعة لخصوم الرئيس بالتحرك ضده، رغم أنهم ليسوا جميعاً مع محمد علي هيثم.

اتصل بي محمد صالح عولقي، وزير الدفاع حينها، مساء اليوم نفسه بعد أن سمع النبأ من الراديو، فأخبرته بأنني قد سمعته أيضاً، وأنني في الطريق إليه.

1– مدير وكالة أنباء عدن، وفيما بعد القائم بأعمال سفارة اليمن الديمقراطية في بيروت. واستُشهد في حادثة طائرة الدبلوماسيين المعروفة عام 1970.

توجهنا في مساء اليوم نفسه إلى دار الرئاسة بالتواهي. تقرر عقد اجتماع استثنائي للقيادة العامة لمناقشة ما حصل. وفي هذا الاجتماع عبّرت الأغلبية عن موقفها الرافض لقرار العزل، وعدّته غير شرعي، لأنه لم يأخذ موافقة القيادة العامة، وقد حاول الرئيس تسويغ قراره بقوله:

– من حقي بصفتي رئيساً للجمهورية اتخاذ مثل هذا القرار.

وأكد أنه أقال وزير الداخلية بناءً على طلب من رئيس الوزراء فيصل عبد اللطيف. لم يكن رئيس الوزراء حينها حاضراً الاجتماع، وكان الرئيس قد اتهم وزير الداخلية المقال بمراقبة تليفونات رئيس الجمهورية وتليفونات رئيس الوزراء. قبل ذلك الحين، لم يتمكن من إزاحته، لأنّ ذلك كان يقف ضد رغبة القيادة العامة التي كانت تتمتع بصلاحيات السلطة السياسية والتشريعية المؤقتة حتى قيام مجلس الشعب الأعلى. وكان الرئيس قحطان يطالب بإعلان دستوري وضع صيغته المستشار المصري الدكتور جمال العطيفي، يعطي صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، بينما كان رأي الأغلبية المطالبة بوضع دستور دائم للبلاد، لا بإعلان دستوري. وهكذا رفضت القيادة العامة مشروع الإعلان الدستوري. والآن عندما أصدر قراره بإقالة وزير الداخلية، فقد رفضته القيادة العامة (الأغلبية) ووجدته تعدياً على صلاحياتها، وطالبته بالعدول عنه، لكنه أصرّ على موقفه.

في المساء استؤنف الاجتماع حسب الموعد المحدد له، وبدأت المناقشات في اختصاصات رئيس الجمهورية، رداً على ما قاله الرئيس بأنّ قرار عزل وزير الداخلية يأتي في نطاق صلاحياته. غرق المجتمعون في مناقشات طويلة وعقيمة تناولت صلاحيات رئيس الجمهورية حتى الساعة الخامسة صباحاً دون التوصل إلى نتيجة، وتطرق الحديث إلى التصرفات «الفردية» للرئيس طوال توليه للسلطة. وكان رفض الرئيس التنازل عن موقفه يعمّق الأزمة، وأصبح من المؤكد أنّ التفاهم داخل القيادة بات معدوماً، وأن كلاً منهما يسير في طريق معاكس للآخر. كانت هناك أزمة حقيقية، وكان لا بد من حلّ، بصرف النظر عن التنظيرات للصراع في نطاق ما سُمِّي صراعَ «اليمين» و«اليسار» في الجبهة القومية. فعند تحديدنا لأوجه الصراع الحقيقية، نكتشف أنّ ملامحها تتحدد في الصراع على السلطة، حتى وإن ارتدت أقنعة مختلفة. وعلى سبيل المثال، إنّ «قانون التأميم» كان يُعَدّ في فترة الرئيس قحطان، وكان جاهزاً للإصدار بقناعات الرئيس نفسه، ولم يكن يعترض عليه. لكنّ الآخرين عرقلوا إصداره حتى لا يرفع ذلك من شعبية الرئيس، فيواجهوا موقفاً شعبياً يبعد المسافة بينهم وبين الشعب. وهكذا أصبحت جملة من القضايا التي كان ينادي بها ما كان يسمى «اليسار التقدمي» والتي أقرّها المؤتمر الرابع للجبهة القومية، والتي كانت موضوعاً للصراع على السلطة الذي ارتدى طابعاً أيديولوجياً مع من يُسمى «اليمين الرجعي» تتحول الآن إلى حرب خفية وصراع وقت ومواقع، الهدف منها شنّ الهجمات المحسوبة ومنع الطرف الآخر من تحقيق أية مكاسب أو انتصارات على حساب الطرف الأول. وقد أضعفت

هذه المناورات والمزايدات من موقف الرئيس وأنصاره، وحدّت من قدراته، وأصبح مشلولاً في دار الرئاسة.

وفي نهاية الاجتماع الطويل الذي استمرّ حتى الساعات الأولى من الصباح، وثار خلاله جدل واسع، وتحدث فيه بإسهاب كل الأطراف دون التوصل إلى حلّ، اقتُرح على الرئيس عدم حضور احتفال ذكرى 20 يونيو[1] الذي لم يبقَ على موعده سوى ساعات قليلة، وكانت القيادة تخشى أن يفاجئها بإعلان موقف علني من الأزمة التي تمرّ بها البلاد أو يحرض الجماهير والرأي العام على المعارضين له من أعضاء القيادة.

ورغم كل المحاولات التي بُذلت مع الرئيس لعدم حضور المهرجان وتكليف من ينوب عنه، حيث كان مقرراً أن يقام في معسكر 20 يونيو بمدينة كريتر احتفالاً بالذكرى الثانية لقيام فدائيي الجبهة القومية بتحرير المدينة من البريطانيين في مثل هذا اليوم عام 1967م، إلا أنّ الرئيس أصرّ على حضور المهرجان الذي غاب عنه عدد من أعضاء القيادة والوزراء، وألقى خطاباً بالمناسبة، لكنه لم يُشر فيه إلى أجواء الخلاف داخل القيادة، ما يدلّ على أنه كان يستشعر حجم المسؤولية.

وكان من الواضح أنّ أحداً، حتى تلك اللحظة، لم يكن لديه تصور مسبق لكيفية حلّ الصراع أو الخروج من الأزمة، وحلّ الخلاف بين جناحي الجبهة القومية اللذين باتا في حالة طلاق، نتيجة الصراع على السلطة، وليس من أجل أهداف الثورة وبرامجها ومصالح الجماهير.



العقيد حسين عثمان عشال على اليمين والمقدَّم أحمد محمد بلعيد يساراً

كان الرئيس في وضع لا يُحسَد عليه. وبعد أن ألقى خطابه المرتجَل غادر مكان الاحتفال في الساعة العاشرة صباحاً، ورافقه إلى منزله قائد الجيش العقيد حسين عثمان

1- ذكرى سيطرة الجبهة القومية على مدينة «كريتر» في 20 حزيران/ يونيو 1967م، وقد أوردت تفاصيلها في الجزء الأول من المذكرات.

عشال، والمقدَّم أحمد محمد بلعيد، والرائد محمد أحمد السياري، والعقيد الصديق أحمد، وعلي عبد العليم مرشَّح الرئيس لتولي منصب وزير الداخلية، وفيصل عبد اللطيف رئيس الوزراء، وسيف الضالعي وزير الخارجية، ومكثوا قرابة ساعة ونصف ساعة عنده.

ولما كان مقرراً أن تواصل القيادة العامة اجتماعها في الساعة الحادية عشرة من نهار ذلك اليوم، تخلَّف الرئيس قحطان ورئيس الوزراء فيصل عبد اللطيف وسيف الضالعي وعلي عبد العليم عن الحضور، بهدف الحيلولة دون مواصلة الاجتماع، بينما كان أعضاء القيادة في «دار الرئاسة» بانتظار وصولهم. وإذ علمت القيادة بأنهم مجتمعون في منزل الرئيس، فقد كلفتني وعلي عنتر الذهاب إلى هناك وإشعار الموجودين فيه من بقية أعضاء القيادة بأنهم في انتظار وصولهم لاستئناف الاجتماع.

لكن قبل الوصول إلى منزل الرئيس، قابلنا فيصل عبد اللطيف، رئيس الوزراء، فتحدثنا معه عن اجتماع القيادة العامة، وأخبرناه بأنّ بقية الأعضاء ينتظرون في «دار الرئاسة» لمواصلة الاجتماع الذي كنّا قد بدأناه يوم 19 حزيران/ يونيو.

بدا رئيس الوزراء منزعجاً، وقال بصوت ينمّ عن الأسى والحزن:

ما الذي تريد القيادة العامة أن توصل إليه؟ القرار بشأن إعفاء هيثم من منصبه قد صدر، ومن العيب أن يصدر قرار بإلغائه، ولا داعي لإثارة المشاكل لأنفسنا إلا إذا كانت القيادة العامة تريد إثارة المشاكل، وماذا تريد منها على وجه التحديد؟

قلت له: «الجواب عن هذا السؤال تملكه القيادة العامة، ولكي تحصل على أجوبة لهذه الأسئلة أو غيرها، من الأفضل أن تحضروا الاجتماع. وكما تعلم، فإنّ موعده قد تقرر في اجتماع أمس».

قال فيصل بصورة قاطعة: «لا فائدة من ذلك».

وتركنا، وانطلق بسيارته. كان فيصل عبد اللطيف ذكياً، ورجل دولة من طراز فريد. وبهذا الموقف فإنه استشعر أنّ الخلافات تعصف بالقيادة، وأدرك أنْ لا جدوى من الاجتماع، وبرهنت الأحداث بعد ذلك على صحة كثير من مواقفه.

كانت هذه هي المرة الأخيرة التي أرى فيها فيصل عبد اللطيف، إذ لم يحضر اجتماع القيادة تلك الليلة.

ذهبنا إلى منزل الرئيس، وما كان يُسمّى القصر المدور[1]، وقد بذلنا محاولات ومجهودات لإقناع الرئيس ومن معه بضرورة حضور الاجتماع، وكنّا على اقتناع بأنّ كل الأمور ينبغي أن تناقش بوضوح في القيادة للوصول إلى مخرج من هذه الأزمة التي تضرّ بالثورة وبنا جميعاً. ومرةً أخرى استمرت النقاشات، وجرى البحث في بدائل لم يحظَ

1- وكان هو نفسه المنزل الذي كان يسكنه قائد البحرية البريطانية، ثم أصبح بعد ذلك سكناً للمندوب السامي البريطاني في عدن. وكانت قد أثيرت حوله حينها ضجة في مجلس العموم بسبب تكاليفه الباهظة، لكن بمقاييس اليوم يُعَدّ مبنىً متواضعاً يمكن أيَّ موظف في الدولة أن يبني أفضل منه.

أغلبها بالموافقة. وعلى سبيل المثال، فقد اقترحنا تشكيل مجلس دولة من ثلاثة أعضاء برئاسة الرئيس قحطان الشعبي نفسه، يكون بمنزلة هيئة جماعية لسلطة الدولة. واقترحنا أيضاً إجراء تعديل وزاري، ما دام الرئيس محرجاً في الرجوع عن قراره بإقالة وزير الداخلية وإعطائه منصباً آخر في الحكومة الجديدة.

وكان يمكن هذين المقترَحين لو أُخذ بهما، أن يشكلا مخرجاً من الأزمة–ولو مؤقتاً– لكن أجواء الخلاف التي كانت سائدة وأجواء التوتر والشك وأزمة الثقة كلها لم تسمح بقبول حلٍّ كهذا.

إنها مؤامرة... بل انقلاب!

لعلي أجد من المناسب أن أقدِّم إلى القارئ في سطور قد تطول قليلاً بعض الحقائق والوقائع التي جرت في تلك الأيام الأخيرة الحاسمة، ولا سيما في اللحظات التي سبقت حركة 22 يونيو. وكل ما أبتغيه أن يكون القارئ على علم بما دار خلالها، وقصدي من ذلك مقاربة الحقيقة كاملة.

اقترح الرئيس تأجيل الاجتماع إلى الساعة السابعة مساءً، بينما كانت أغلبية القيادة تنتظره منذ الساعة الحادية عشرة صباحاً. كان يسعى إلى كسب مزيد من الوقت للتفكير في سبل الخروج من الأزمة[1]، بينما كان سيف الضالعي يتحرك باتجاه البحث عن قوانين ومشاريع دساتير لتقديمها إلى القيادة العامة في اجتماع المساء، لتختار منها ما هو صالح لنظام الحكم، بما فيها المقترحات التي تقدّمنا بها إلى الرئيس.

كان سباق محموم يدور بين طرفي الصراع، وكل طرف يجري اتصالاته ومشاوراته ويحشد عناصره ومناصريه، ولا جدال في أنّ كلا الطرفين كان يُعدّ أسلحته لكي يقلّل بها من فرص خسارته وفرص نجاح الآخر.

كان الوقت يمضي. جاء المساء وحضر الرئيس إلى دار الرئاسة، حيث تقرر أن تُعقَد اجتماعات القيادة العامة، وعند دخول الأعضاء إلى القاعة حدث هرج ومرج، وتبيّن أنّ الرئيس يرفض دخول الاجتماع، لأن عضوين من القيادة هددا باغتياله، هما محمد سعيد عبد الله (محسن) والحاج صالح باقيس. وكشرط لدخوله الاجتماع، طالب بمعاقبة الاثنين وعدم دخولهما إلى القاعة. وبعد جهود كبيرة بذلناها لمواصلة الاجتماع، أُقنِع الرئيس بالمشاركة في الاجتماع، وأقنعنا محسن وباقيس بأن يبقيا خارج القاعة في انتظار النتائج التي سيتمخَّض عنها الاجتماع.

المهم أنّ القيادة العامة تمكنت من عقد اجتماعها المؤجل أخيراً، وقد ترأسه الرئيس قحطان الشعبي بوصفه الأمين العام، وكان الجوّ مشحوناً بالتوتر، وسط حلقة من النقاشات الحادة التي لا تخلو من الأفكار التي لم يكن أحد يتبين صحتها، أو يقبلها كحلّ. وفي هذا الجو حدث

1- وقد تكرر مثل هذا الموقف مع الرئيس سالم ربيع علي، وكاتب هذه المذكرات، سنأتي على ذكره لاحقاً.

ما عطّل سير المناقشات، حين دخل إلى القاعة أحد موظفي الرئيس، وقدم إليه ورقة صغيرة، أخذ الرئيس يقرأها أكثر من مرة، ويعيد ويتمعّن في قراءتها. لم يكن الأعضاء يعرفون شيئاً عن مضمون الورقة، وقد أثار انتباههم دخول موظف الرئيس المدعو محمد عبد المجيد. كانوا قد توقفوا عن النقاش، وتعلقت عيونهم بفضول وقلق لمعرفة ما حدث واستدعى كل هذا القلق العميق على وجه الرئيس. وفجأةً خرج عن صمته، وضرب الطاولة بقبضة يده اليُمنى وصاح:

– لا يمكن أن أستمرّ في الاجتماع، وهناك مؤامرة تُدبَّر من الخلف.

وكرّر بصوت عالٍ:

– هذا تآمر، هذه مؤامرة.

طلبنا منه معرفة ما حدث والاستمرار في الاجتماع، لكنه في لحظة انسحب من الاجتماع دون أن يخبرنا بما سبّب له كل هذا الانزعاج، وتطورت الأمور عندما تلقّاه محسن وباقيس عند الباب، وحاولا منعه من الخروج وإعادته إلى الاجتماع بشيء من الفظاظة، وبدا ذلك موقفاً استفزازياً إضافياً تجاه رئيس الجمهورية.

وعندما خرجت أنا وسالمين على أثر هذه الضجة، وجدنا محسن يمسك بياقة الرئيس، بشكل غير لائق، في محاولة لإرجاعه إلى الاجتماع، لكننا أبعدناه عنه، فدخل الرئيس إلى مكتبه وهو في غاية الغضب والتوتر، ولم أشأ أن أتركه في تلك الحالة، فدخلنا عليه بعد قليل، فوجدناه يمسك بالهاتف ويدير بعض الأرقام التي لم نتبيّنها، لكنه عندما رآنا توقف عن إجراء المكالمة، وقال بصوت ملؤه الحزن: إنها مؤامرة.

وبعد أن سألناه عن المؤامرة التي يقصدها، قلنا له إنّ هذا أمر خطير، قد نذهب ضحيته جميعاً. دخل إلى المكتب عدد من أعضاء القيادة الذين أقلقهم خروج الرئيس المفاجئ من الاجتماع، وحديثه عن مؤامرة، والكل يريد أن يعرف منه الحقيقة، وكان سيف الضالعي أكثرهم تلهفاً لمعرفة ذلك، فسأل:

– ماذا حدث؟

فأجاب الرئيس:

– انقلاب... هناك انقلاب، ومحمد عيدروس موجود الآن في قيادة الحرس الجمهوري ويعطي أوامره للبدء بالانقلاب.

لم يكن تحت إمرة محمد عيدروس الذي قال الرئيس إنه يُعدّ للانقلاب سوى عشرين جندياً من «الحرس الجمهوري»، ولم يكن بوسعه قيادة انقلاب بتلك القوة المحدودة جداً. كذلك إنّ «الحرس الجمهوري» بمفرده لم يكن يستطيع القيام بشيء كهذا دون سند من أسلحة القوات المسلحة الأخرى، وهو ما لم ترد أية معلومات عنه. وقد قلنا للرئيس كل ذلك، لكن الرئيس قحطان الذي كانت ماثلة أمامه تجربة انقلاب الحرس الجمهوري على الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف، كان يتوقع مصيراً مماثلاً، خاصة في جوّ الصراع السائد، رغم اختلاف الأوضاع في عدن عنها في بغداد.

كانت قيادة الحرس الجمهوري على بعد خطوات من مكتب الرئيس، وقد اقترح سيف الضالعي أن يذهب هو وسالمين وعلي عنتر إلى هناك للتأكد من الأمور على الطبيعة. وشعرت وقتها بضرورة الذهاب معهم، للاطلاع على ما يجري من كثب. وبالفعل، ذهبنا سيراً على الأقدام، ووجدنا قائد الحرس محمد عيدروس في مكتبه. فوجئ بمجيئنا في هذا الوقت، إذ كان يعلم بأننا في اجتماع القيادة، فكان سبب مجيئنا أول شيء تبادر إلى ذهنه ليسألنا عنه، فبادره سيف الضالعي على الفور:

– هناك أمر بالغ الخطورة. لدى الرئيس قحطان معلومات عن أنه يجري الإعداد لانقلاب، وأنك على علم بذلك وشريك فيه!

كان ردّه:

– لا صحة لهذا مطلقاً. أنا في ذهول من سماع هذا النبأ. ثم مَن أنا لكي أقوم بانقلاب في البلاد على رئيسي؟

لم يقتنع سيف الضالعي على الفور بنفيه، فأخذ يوجه بعض الأسئلة إلى رئيس الحرس عن سبب وجوده هنا هذه الليلة، وعن سبب ارتدائه البذلة العسكرية. وردّ محمد عيدروس بأنه دوماً ما يرتدي «الكاكي»، وأنّ وجوده في مقرّ قيادة الحرس الجمهوري لا علاقة له بالفكرة المتصورة عن تدبير انقلاب، بل هو محض وجود روتيني اقتضاه اجتماع القيادة لتوفير الحماية للرئيس. ولكي يتأكد سيف الضالعي من أنّ ما يقوله هو الحقيقة، طلب منه أن ينصرف إلى منزله.

وليؤكد محمد عيدروس صحة ما قاله، ولتبديد ما وصل إلى الرئيس من معلومات عن تدبيره لانقلاب، غادر مقرّ الحرس وتوجه إلى منزله. ذهبنا إلى مكتب الرئيس، وأبلغه سيف الضالعي بأنّ كل شيء على ما يُرام، ولا داعي للقلق، وأخبره أنّ وجود محمد عيدروس في مقرّ قيادة الحرس لا علاقة له بأيّ انقلاب، وأنه أمره بالعودة إلى بيته لمزيد من الاحتياط.

واعتقدنا أنّ كل شيء انتهى عند هذا، فطلبنا من الرئيس قحطان العودة لمواصلة الاجتماع، لكنه رفض إلا بعد محاسبة (محسن) الذي اتهمه بأنه حاول قتله للمرة الثانية. وبصعوبة أقنعناه بدخول الاجتماع، على أن تُرجأ المحاسبة إلى وقت آخر.

عدنا إلى الدوامة من جديد، ومن جديد عادت الأعصاب إلى التوتر، وخرجت المناقشات عن كل حدود متصورة، وسادها منطق لم يهتمّ إلا بالنقد الحاد إلى درجة التجريح. لم يكن لدى أحد آلية محددة لترتيب الأمور حتى تلك اللحظة، وكان المناخ السائد نفسه لا يساعد على اتخاذ حلول، واستنباط قرارات تساعد على الحل.

بلغت الساعة الثالثة صباحاً دون أن نتوصل إلى شيء. كنّا مرهَقين ومتعَبين وندور في حلقة مفرغة. وكان لا بد للاجتماع أن يتوقف عند هذه الحدود، إذ كانت الأمور قد وصلت إلى نقطة اللاعودة. كنا متعودين عقد مثل هذه الاجتماعات الطويلة والمملة التي

يوافق فيها بعض الأعضاء على كل شيء من أجل الذهاب إلى النوم، ولكن هذا الاجتماع يختلف عن كل اجتماع، فقد طار النوم من عيون الجميع في انتظار المجهول.

فكيف سارت الأمور بعد ذلك؟

السباق إلى الإذاعة

صباح يوم 21 حزيران/ يونيو 1969م، انتقلت القيادة العامة باجتماعاتها إلى مبنى المقرّ العام للتنظيم السياسي «الجبهة القومية» الواقع في الخليج الأمامي بمدينة «كريتر». كان هذا في الوقت الذي احتدم فيه الصراع ولم يعد هناك طرف مستعد للاستماع إلى الآخر. كانت الأغلبية من القيادة قد قررت نقل مكان الاجتماع، وواصلت اجتماعاتها بغياب الرئيس قحطان محمد الشعبي وفيصل عبد اللطيف، وعلي عبد العليم، وسيف الضالعي، وتوفيق عوبلي، وخالد عبد العزيز، وأحمد صالح الشاعر، وعبد الملك إسماعيل.

كانت الفكرة تتجه إلى إيجاد حلّ للخلاف مع رئيس الجمهورية، فالنتيجة الحتمية لاستمرار الأحوال على ما كانت عليه، المزيد من الصراع والتدهور في أوضاع التنظيم والسلطة، وحتى البلاد.

الواقع أنّ المقترحات التي قُدِّمَت حلّاً وسطاً بتشكيل مجلس رئاسي برئاسة الرئيس قحطان الشعبي ورفضها، وضعت مرة أخرى على طاولة النقاش، في غياب الرئيس ورئيس الوزراء، وتطور الأمر إلى تبني مقترحات بتشكيل مجلس رئاسة دون مشاركة الرئيس.

ونتيجة الخطر الذي كانت تستشعره القيادة العامة لخطورة ما ستُقدم عليه من قرارات، فقد قررت نزول أعضائها إلى معسكرات الجيش والأمن، حيث كانت تتوقع حدوث تحركات مضادة لقراراتها. فالقيادات العسكرية، أو بعضها، وإن كانت تتعاطف مع وزير الداخلية المُقال، لكنها بالمقابل ما كان لها أن تقبل بإقالة رئيس الجمهورية، لأنّ ذلك سيفتح الطريق بدوره لتصفية كبار ضباط الجيش والأمن المتعاطفين مع الرئيس، حتى وإن أعلنوا ولاءهم للقيادة الجديدة. وكانت قرارات «المؤتمر الرابع» للجبهة القومية المطالبة بتصفية الجيش لا تزال ماثلة في أذهانهم. أما العقيد حسين عشال، قائد الجيش، فلم يتقبّل الوضع، وغضب وذهب إلى منزله الكائن في «مودية» عاصمة المديرية الوسطى (عاصمة دثينة)، قبل تعقُّد الأمور، وفيما بعد فعل مثله العقيد الصديق قائد الأمن العام، وأرسل عشال لاحقاً استقالته إلى رئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع علي.

في صبيحة 22 حزيران/ يونيو 1969م، توصلت «القيادة العامة» إلى اتفاق على كل القضايا التي بحثتها طوال الأيام الأخيرة، وبموجب ذلك أصدرت بياناً سياسياً مهماً تضمن أهداف «حركة التصحيح»، كما سُمِّيَت، وانتُخِب مجلس رئاسة مكوَّن من خمسة أشخاص، وشُكِّلَت حكومة جديدة.



مجلس الرئاسة
سالم ربيع علي في الوسط، ومن اليمين: محمد صالح العولقي - عبد الفتاح إسماعيل. ومن اليسار: علي عنتر - محمد علي هيثم

في هذه اللحظات كان يجري سباق لم يكن يعرف به الناس بين رئيس الجمهورية من جهة، والقيادة العامة من جهة أخرى.

مَن منهما يصل أولاً إلى الإذاعة ويعلن بيانه قبل الآخر؟

علم «الرئيس» بقرارات «القيادة العامة» التي اتُّخذت في غيابه، بإقصائه من رئاسة الجمهورية، والآن بدأ يجاهد، في سباق مع الوقت. سجّل بيان استقالته بصوته، وكلّف مرافقه العسكري الشخصي المقدم عبد الله المسيبلي، حمله لإذاعته من الإذاعة، وكان في الطريق إليها. وكان المذيع يردّد منذ وقت وسط الأناشيد الحماسية أنّ الإذاعة ستذيع بعد قليل بياناً مهماً إلى الشعب من رئيس الجمهورية.

وفي الوقت ذاته، كان «فضل محسن عبد الله»، عضو القيادة العامة، في طريقه إلى الإذاعة الواقعة في مدينة التواهي، حاملاً بيان القيادة العامة.

سباق محموم في الطريق المؤدي إلى الإذاعة، وبالتالي المؤدي إلى السلطة، وإلى مركز القرار السياسي والنفوذ.

من يصل أولاً إلى الإذاعة ويعلن بيانه يحوّل الموقف لمصلحته.

إنّ الإذاعة هي التي تمهّد لكل شيء. ابتداءً من الأغنية، إلى البيان الأول، إلى أهمّ القرارات والسياسات وأخطرها... من البيان الأول تبدأ مرحلة أخرى جديدة.

وهذا يذكّرنا بالبيانات والانقلابات الكثيرة في دمشق في الستينيات والسبعينيات، ومن يسبق بدبابته وسلاحه وبيانه الأول من أجل الاستيلاء على السلطة.

وبالفعل، وصل مندوب القيادة العامة أولاً إلى الإذاعة، وحدثت مشادّة مع مديرها الذي رفض إذاعة البيان بدعوى عدم وجود تعليمات من وزير الثقافة والإرشاد القومي عبد الله عقبة، لكن مندوب القيادة تمكن من حسم الموقف وإذاعة البيان الذي جاء فيه بالنص:

«إذا كانت القيادة العامة تقدم اليوم على عملية التصحيح الطبيعية من داخلها، فإنما لتؤكد مرة أخرى القضايا الآتية:

أولاً: إنّ السلطة السياسية الممثلة للإرادة الجماعية في تنظيم «الجبهة القومية» المجسَّدة في «القيادة العامة» لهي الطريق الوحيد الذي يجنّب الثورة الكثير من الأخطاء والأخطار.

ثانياً: إنّ سلطة الديمقراطية الشعبية التي تمثّل إرادة الجماهير صاحبة المصلحة في الثورة، هي الحل الأفضل الذي يجنب البلد والشعب مخاطر النزعة الفردية.

ثالثاً: إنّ «الميثاق الوطني» للجبهة القومية هو الدليل النظري بالنسبة إلى الثورة، وإنّ برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي هو الحد الأدنى لمطالب هذه المرحلة، وهو الحد الأدنى لما مثله الميثاق.

رابعاً: إنّ انتهاج سياسة يمنية جذرية، لما فيه خدمة مصلحة القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقية في يمن ديمقراطي موحد في إقليم اليمن، مهمة كل مناضل شريف في الجنوب والشمال. وإنّ حماية ثورة 26 سبتمبر و14 أكتوبر من المؤامرات الإمبريالية والرجعية هي المهمة العاجلة للثورة في الجنوب والحركة الوطنية في الشمال.

خامساً: إنّ تثبيت علاقات وطيدة مع البلدان العربية الشقيقة، وفي مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة، وتعزيز عرى الروابط الوطنية والقومية، هو خدمة لقضية الثورة العربية ذات الهدف والمصير المشترك، وإنّ الإسهام الحقيقي في قضيتنا الكبرى، قضية فلسطين، من خلال دعم المقاومة الشعبية المسلحة، لهو السبيل الوحيد لاسترداد الحق العربي، وإنّ دعم الثورة الشعبية المسلحة في الخليج العربي بقيادة «الجبهة الشعبية» معنوياً ومادياً واجب يحتّمه المصير المشترك للثورة في الجزيرة والخليج.

سادساً: إنّ انتهاج سياسة واضحة بالنسبة إلى قضايا التحرر والتقدم في العالم، وتوثيق العلاقات مع المعسكر الاشتراكي، وفي مقدمته «الاتحاد السوفياتي» الصديق تعتبر بالنسبة إلينا قضية مبدئية، باعتبار أننا جزء من حركة التحرر الوطني الديمقراطي العربي والعالمي»[1].

كانت هذه هي الخطوط العريضة التي أعربت عنها «القيادة العامة» في بيانها السياسي الذي تابعه الناس باهتمام من إذاعة عدن فور إذاعته صبيحة الثاني والعشرين من حزيران/ يونيو 1969م.

وكان هناك بيان أمر رفع إلى القيادة العامة للجبهة القومية، في محاولة لإحباط قرار القيادة العامة بعزل الرئيس قحطان الشعبي. جاء بعد فوات الأوان، وهذا نصه:

22 يونيو 1969م

الأخوة أعضاء القيادة العامة للجبهة القومية

بعد التحية:

1- صحيفة الثوري-يونيو/ 1984م العدد: 839.

نظراً للأزمة التنظيمية والسياسية في البلد، الأمر الذي ينذر بخطر كبير يذهب ضحيته العديد من المواطنين الأبرياء، ويهدّد تنظيم الجبهة القومية ذاته، فإننا نتبنى الرأي الذي لوّح به في جلسة 19 يونيو بأنّ الأزمة لا يمكن تجاوزها شرعياً إلا من خلال مؤتمر يتم سريعاً.

وإننا نطالب بذلك، ونقترح أن يكون جدول أعمال المؤتمر بالشكل الآتي:

1. مناقشة أزمة التنظيم، وتجربتنا في السلطة منذ الاستقلال وإقرار لوائح داخلية للتنظيم.
2. مناقشة وإقرار مشروع الدستور، وهذا مُعَدّ وجاهز من قبل المستشارية.
3. مناقشة الخطة الاقتصادية، وهذه مُعدَّة وجاهزة من المستشارية.

وإننا نطالب لتحقيق ذلك بتكوين لجنة تحضيرية تُعَدّ لذلك سريعاً.

التوقيع:

علي عبد العليم،

سيف أحمد الضالعي،

فيصل عبد اللطيف،

أحمد صالح الشاعر،

خالد عبد العزيز،

توفيق عوبلي،

جعفر علي عوض،

عبد الله علي عقبة،

وببيان القيادة العامة انتهت الجمهورية الأولى.

أجرت خطوة 22 يونيو تغييرات في قيادة الدولة، التنظيم والحكومة، فانتُخب مجلس رئاسة من خمسة أعضاء، هم: سالم ربيع علي-عبد الفتاح إسماعيل-محمد علي هيثم-محمد صالح العولقي-علي عنتر، وانتُخب أيضاً عبد الفتاح إسماعيل أميناً عاماً للتنظيم السياسي الجبهة القومية، وانتُخِبَت لجنة تنفيذية جديدة من: سالم ربيع علي، عبد الفتاح إسماعيل، علي عنتر، محمد صالح عولقي، محمود عشيش. ولجنة تنظيمية مركزية جديدة مكونة من: عبد الفتاح إسماعيل، عبد الباري قاسم، أحمد محمد قعطبي، فارس سالم، محمد سالم عكوش، فضل محسن عبد الله، عوض الحامد.

وتشكلت حكومة جديدة برئاسة وزير الداخلية المقال محمد علي هيثم.

كانت هذه هي الحكومة الثالثة بعد الاستقلال[1] وعُيِّن فيها علي عبد الله ميسري،

1- تشكلت الحكومة من محمد علي هيثم رئيساً للوزراء، علي سالم البيض وزيراً للخارجية، محمد صالح عولقي وزيراً للدفاع، محمد صالح مطيع، وزيراً للداخلية، علي ناصر محمد، وزيراً للإدارة المحلية، محمود عشيش، وزيراً للمالية، محمد عبد القادر بافقيه، وزيراً للتربية والتعليم، حيدر العطاس، وزيراً للأشغال، علي مبارك محروق، وزيراً للاقتصاد والتجارة والتخطيط، أحمد سعيد صدقة، وزيراً للصحة، محمد علي عماية، وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، عادل خليفة، وزيراً للعدل، عبد الله الخامري، وزيراً للثقافة والإعلام،

عضو القيادة العامة للجبهة القومية، قائداً للجيش خلفاً لحسين عثمان عشال، وتبع ذلك إجراء حملة تغيير في الجيش والأمن، والجهاز الإداري للدولة، خاصة في قمة المؤسسة العسكرية. وكان ذلك استمراراً لعمليات التطهير التي بدأت منذ يوم الاستقلال للعناصر الذين عُدّوا موالين للنظام الإنجلو سلاطيني، أو غير قادرين على مواكبة المرحلة الجديدة. لكن للأسف، شملت قرارات التطهير عدداً من الموظفين الأكفياء الذين لم يكونوا في الواقع معادين للثورة، ولم يشكلوا خطراً على النظام الجديد، وكان بالإمكان الاستفادة منهم ومن خبراتهم.

وشمل التغيير هذه المرة العناصر الموالين للرئيس قحطان الشعبي، حيث فُصل عدد منهم من عضوية اللجنة التنفيذية والقيادة العامة. وخرج في التصفيات كثير من العناصر الوطنيين ذوي الرصيد النضالي، لمجرد انتمائهم إلى محافظات ومناطق محددة. ولا بد من الإقرار بأنه قد حدثت بعض التصرفات، ووقع بعض الشغب من أجهزة في التنظيم والحكومة، ما استدعى اللجنة التنظيمية المركزية إلى إصدار بيان بعنوان: «كيف نفهم ما حدث يوم 22 يونيو 1969م؟»، وأشار إلى ما يأتي:

– إنّ ما حدث عملية تصحيح داخلية تنظيمية، ولم يكن له علاقة بالموقف العسكري، ولم تعتمد «القيادة العامة» فيها على القوات العسكرية.

– حرصت القيادة العامة على عدم إطلاق رصاصة واحدة أو إجراء اعتقالات أو الحجز في المنازل، إلا بعد أن بدأت تشويهات للحركة، وأنزلت منشورات متوالية غير مشروعة.

– إنّ الحركة لم تأتِ ضد منطقة أو ضد مجموعة، وإنما جاءت لتنقذ التنظيم، وتعيد إليه الحياة مرة أخرى.

– جرت محاولات إقناع عدد من الضباط الذين قدموا استقالتهم جماعياً بالعدول عنها، أُقنع عدد من الضباط الذين طلبوا المغادرة إلى خارج أراضي الجمهورية بالبقاء، ولم يغادر سوى (4) منهم.

– إنّ هذه الخطوة (22 يونيو) جاءت لتجعل من السلطة أداة تمثّل الإرادة الجماعية لنا جميعاً، وتجسّد إرادة الجماهير ومصالحها وتسخّر السلطة في خدمة الشعب.

– جاءت هذه الخطوة من أجل تطوير مؤسستي الجيش والأمن وتنظيمها والتزامها للقيادة السياسية، وتثقفيها ثقافة وطنية تقدمية كي تلعبا دورهما جنباً إلى جنب مع بقية قطاعات الشعب في تطوير الثورة وحمايتها.

– إنّ هذه الخطوة لا بد وأن تتيح المجال لمناقشة كل المشاكل والمعضلات التي تواجهنا، ويسهم التنظيم والشعب في مواجهتها وحلّها، سواء أكان ذلك على مستوى الأزمة المالية أم الاقتصادية[1].

محمد سالم عكوش، وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.

1- صحيفة «**الثوري**» اليمنية، العدد 839 صادر في 23/ 6/ 1984م ص5.

كانت الأسئلة التي طُرحت عن خطوة 22 يونيو 1969م عديدة، وكذلك التقييمات والمواقف والتحليلات التي أُعطيت بحسب الظروف والمواقف السياسية التي غالباً ما جنحت عن الحقيقة، بحيث ضاعت الموضوعية، وتصدرت الأغراض والأهواء واجهة الصدارة.

وفي ضوء ذلك، طُمسَت أشياء كثيرة إيجابية في المرحلة التي سبقتها، وأعني بها عهد الرئيس الأول لليمن الجنوبي قحطان الشعبي، الذي ذهب ضحية الصراعات والنزعات الذاتية لرفاق الثورة، وهذا لا يعني عدم وقوع أخطاء صغيرة وكبيرة هي جزء من طبيعة البشر وجوهر الحياة، لكنها للأسف لم تواجه في الوقت المناسب بما تحتاج إليه من صلابة، وصدق، ورفاقية وحكمة، فتركت حتى اتسع نطاقها.

وأزعم أني أستطيع بعد مرور قرابة أكثر من (44) سنة على ما حدث، أن أحاول قول رأي أكثر حياداً وموضوعيةً، رغم أنني كنت أحد المشاركين الأساسيين في ما جرى، وشاهداً عليه، معتبراً ذلك مساهمة جادة مني في إيضاح الحقائق خدمة للتاريخ ولأجيالنا في المستقبل.

هل كانت خطوة[1] 22 يونيو 1969م حقاً ضرورية؟

ألم يكن ثمة إمكانية لتفادي حدوثها عبر حوار رفاقي بين مختلف الأطراف والآراء؟!

وهل كانت المواجهة حتمية بين قيادات «الجبهة القومية» بعد أن انتصرت في حرب التحرير وتحقيق الاستقلال وتسلّم السلطة؟

ثم ما طبيعة هذا الصراع؟

أهو حقاً-كما قيل يومها في إطار التنظيرات والبيانات «الرسمية»-صراع بين «اليمين» و«اليسار» كما سُمِّي داخل «الجبهة القومية»؟ وحتى خارجها؟!

كانت أفكار «اليسار» تزحف إلى «الجبهة القومية» منذ وقت، وامتزجت لدى بعض القيادات بنزعة متطرفة خطرة مضطربة إزاء الواقع السياسي والاجتماعي المتخلف في اليمن الجنوبي، فعجزت عن تحليل الواقع تحليلاً سليماً، وراحت تتعسفه وتنادي بتغييره على أسس «اشتراكية» لم تنضج لها الظروف بعد.

والذين هندسوا للصراع على أنه صراع بين «يمين» و«يسار»، كانوا يخفون نياتهم الحقيقية للصراع الذي لم يكن إلا من أجل السلطة. فمن يتمكن من الإمساك بزمام القرار السياسي ومواقع النفوذ، يستخدمه في بسط سيطرته على الدولة والمجتمع، ولا شك في أنّ هناك أيادي خفيّة وغير مرئية كانت تقف خلف هذا الصراع الذي سُمِّي «اليمين الرجعي» و«اليسار الانتهازي» و«اليمين الانتهازي».

1- شهدت اليمن في شهر (حزيران/ يونيو) الكثير من الأحداث، منها: حركة 20 يونيو 1967م، واستقالة قحطان الشعبي في 22 يونيو 1969م، ومجيء الرئيس ربيع 22 يونيو1969م، ومقتله في يونيو 1978م، وتعييني رئيساً في يونيو 1978م، وخروج القاضي الإرياني من السلطة في 13 يونيو 1974م، ومجيء الرئيس علي عبد الله صالح في يوليو 1978م.

وحقيقة الأمر، أنه لم يكن هناك صراع أو خلاف جوهري بين الطرفين. فكلاهما وقف إلى جانب جملة من القضايا الرئيسة في الثورة، مثل الإصلاح الزراعي، والتأميم، والعلاقات مع المعسكر الاشتراكي. فقانون الإصلاح الزراعي «الأول»-على سبيل المثال-صدر في عهد الرئيس قحطان الشعبي. كذلك فإنّ قانون التأميم كان قيد الإعداد في أيام حكمه، لكنه عُرقل عمداً حتى لا يصدر فيحقق ذلك كسباً سياسياً معنوياً لمرحلته على حساب منافسيه. كذلك زار «الرئيس» الاتحاد السوفياتي وكوريا الديمقراطية، ووقّع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري معهما، بل كانت البلدان الاشتراكية هي الوحيدة التي زارها بعد مصر.

إذاً،

لا يمكن الحكم على الرئيس قحطان الشعبي، أو فيصل الشعبي، بأنهما كانا يمينيين، أو الحكم على عهدهما القصير جداً بأنه كان يمينياً.

أولاً: لأن حكمهما لم يستمر سوى سنة وسبعة أشهر. ولا يمكن خلال فترة قصيرة كهذه تشكل ملامح حكم يميني أو سلطة يمينية. فذلك أبعد ما يكون عن الواقع والمنطق. كذلك لم تكن لديهما توجهات من هذا القبيل.

ثانياً: لأنّ عهد الرئيس» قحطان» لم يُمنَح الفرصة والمدة الزمنية الكافية للحكم عليه وعلى مدى التزامه أهداف الثورة ومبادئها، أو عدم التزامها. ولم يظهر منه ما يشير إلى أنه تخلى عنها أو غير ملتزم إياها.

والواقع، أنه لم تمضِ إلا أيام قليلة على انتهاء محادثات «جنيف» وتسلّم الاستقلال وعودة الوفد المفاوض، وتشكيل الحكومة الأولى، حتى تفجرت المشاكل والأزمات في وجه هذه الحكومة. فظلت في حالة مواجهة مستمرة مع أزمات وصراعات، ما إن تخرج من واحدة، حتى تقع في براثن أخرى، وتصطدم بها ابتداءً من أحداث كانون الثاني/ يناير 1968، إلى انقلاب 20 آذار/ مارس 1968، إلى أحداث 14 أيار/ مايو و17 تموز/ يوليو 1968، إلى القضايا والمشاكل التي فجّرها «المؤتمر الرابع» للجبهة القومية قبل ذلك في 2 آذار/ مارس 1968... إلخ. واستمرت الصراعات التي لم ينجُ منها بعد ذلك سالم ربيع علي وعبد الفتاح إسماعيل وعلي ناصر محمد.

تلك المشاكل لم تكن تعطي فرصة للرئيس قحطان أو لعهده لإنجاز أشياء كثيرة قياساً بالتركة الاقتصادية الثقيلة والتخلف الاجتماعي المريع والموروث من عهد طويل من السيطرة الاستعمارية للجنوب.

ثالثاً: إنّ الدولة الجديدة، لم تستطع وحدها مواجهة حدة الأزمة الاقتصادية، ولا تحمُّل الضغوط عليها، بسبب إغلاق قناة السويس بعد حرب 1967 وفقدان مصدر دخلها الرئيس من ميناء عدن، في الوقت ذاته الذي تخلت فيه بريطانيا عن كل التزاماتها المادية تجاه مستعمرتها القديمة، ورفضت فيه دفع أيّ تعويض عن احتلالها الطويل للجنوب. وفقدت الدولة الجديدة كل إمكانية للحصول على أيّ دعم عربي، بعد أن شاء حظها أن تنال استقلالها بعد خروج مصر مهزومة في حربها مع إسرائيل في يونيو 1967م.

كذلك فإنّ الموقف السلبي، وتردّد النظام في اليمن الجنوبي بإقامة علاقات أخوّة وحسن جوار مع الدول في الجزيرة والخليج، بسبب حالة التطرف التي تمرّ بها المنطقة، حرماه الحصول على مصدر مساعدات من هذه الدول الغنية بالنفط، بل إنّ هذه الدول مارست الضغوط على الدول الإقليمية والمنظمات الدولية لمقاطعة النظام ومحاصرته وإضعافه بهدف الانقضاض عليه لولا وقوف المعسكر الاشتراكي وبعض الدول التقدمية في المنطقة التي ساعدته في حدود إمكاناتها.

لذلك، من الحريّ بنا أن نحاول اكتشاف أسباب أخرى للصراع داخل الحقائق المُخفاة، أو غير المعلنة في البيانات الرسمية، وأصوغ هنا بعضها على سبيل المثال لا الحصر. ومنها أنّ العديد من المؤثرات الخارجية العربية والدولية الفكرية والسياسية انتقلت إلى ساحة اليمن الجنوبية وإلى صفوف بارزة في القيادة التي لم تستوعبها ولم تتحملها عقولهم، فانفجرت على شكل صراع داخلي. ويمكنني الإشارة إلى مؤشرات «تروتسكية» و«ماوية» و«روسية» هبّت كالرياح العاصفة، فتعثّر فيها العقل، وضاع الصواب، وضاع معه الطريق إلى الواقع. فالجبهة القومية وقعت ضحية للصراع الذي كانت تشهده «حركة القوميين العرب» في مركزها الرئيس في بيروت، حيث بدأت تظهر منذ عام 1967م انقسامات في أوساط حركة التحرر العربية (الناصريون، البعث، حركة القوميين العرب، المنظمات الفلسطينية، الأحزاب الشيوعية العربية). وبحكم تأثر قيادات «الجبهة القومية» بتلك التيارات والتنظيمات، امتدّ الصراع والانشقاق إلى داخل قيادة الثورة في اليمن الجنوبية، ما أدى إلى تفتيت وحدتها، خاصة أنها لم تكن تتمتع بالحصانة الكافية.

استخدمت هذه القيادات هزيمة يونيو 1967 في صراعها على السلطة، للحكم على عجز «البرجوازية الصغيرة» عن قيادة نضال حركة التحرر العربي إلى النصر، وعدّتها مسؤولة عن الهزيمة، ودعت بالتالي إلى ظهور «طليعة» عمالية الالتزام، تقود التحالف «الطبقي» إلى إكمال برنامج التحرر الوطني. وتحت هذا الشعار خاضت معركتها، وعمدت إلى تصفية القيادة السياسية «التاريخية» المجرَّبة للجبهة القومية دون إيلاء أيّ اعتبار لرصيدها الوطني النضالي، ودورها الكبير في الثورة وإنجاز الاستقلال.

وساعد على تعميق هذه الهوّة، غياب التقاليد الحزبية السليمة، فالجبهة القومية نشأت في الأساس تنظيماً «سريّاً» تقوم علاقاته وأنظمته الداخلية على أساس الطاعة، وتنفيذ كل ما يصدر من قرارات دون نقاش بموجب المبدأ التنظيمي «نفّذ ثم ناقش»، وهو أمرٌ كان يتطلبه بناء تنظيم سري حديدي في ظروف الكفاح المسلح والعمل السري ضد الاحتلال، لكنه لم يعد يعبّر عن التنظيم في الظروف الجديدة، كتنظيم علني، وفي السلطة، ومسؤول عن بناء دولة ونظام ومجتمع.

ثم كانت تلك الازدواجية التي نشأت في الموقف بين سلطة الدولة وتنظيم السلطة،

وظلّت تتنازع الحكومة مؤسسات الدولة القديمة، ولا سيما القوات المسلحة، وخاصة كبار الضباط في الجيش والأمن أو من سُمُّوا حينها «شلّة العقداء».

من شلّة الفقراء إلى شلّة العقداء!

ارتفعت الهتافات والكتابات والمسيرات ضد شلّة العقداء في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وطالب بعضهم بأن تتحول جماجمهم إلى منافض للسجائر!! كما ورد في نشرة «العنف الثوري» في العدد الرابع بتاريخ 8/ 5/ 1968م، التي كان يشرف عليها طلبة كلية الشعب، إذ جاء فيها: «إننا لن نستطيع تثبيت سلطة الكادحين إلا متى ما جعلنا من جماجم البرجوازيين والبيروقراطيين العسكريين منافض لسجائرنا، ومن جثثهم سماداً لأرضنا»، ومثّل ذلك استفزازاً كبيراً وأحمق لهذه القوى، وتحوّل بعضهم ضد النظام، وهم الذين وقفوا إلى جانب الجبهة القومية حتى تحقق النصر في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967م، وهم الذين وصلوا إلى هذه الرتب بعد خدمة عسكرية طويلة ومتدرجة، بدأ فيها كل منهم جندياً، وصولاً إلى رتبة العقيد، ولم يكونوا أثرياء أو مستغلي نفوذ وسلطة، وكانت حياة أغلبهم أقرب إلى الفقر والتقشف، وأبرز هؤلاء القادة:

1. حسين عثمان عشال (مودية)[1]
2. عبد الله صالح سبعة (من شبوة)
3. محمد سعيد يافعي (من يافع)
4. محمد أحمد السياري (من مودية)
5. صالح ناصر (من أبين)
6. أحمد محمد بن عرب (من أبين)
7. الصديق أحمد (من أبين)
8. صالح محمد ابو زنجبيلة (من أبين)
9. محمد أحمد بلعيد (من أبين)
10. محمد صالح مبرقي (العواذل)
11. علي عبد الله ميسري (أبين)
12. سعيد أحمد (البيضاء)
13. ناجي عبد القوي محلاي (لحج)
14. عبد الله باقروان (حضرموت)
15. مهدي عشيش (أبين)
16. أحمد صالح بن الأحمر (شبوة)

1–صدرت قرارات جمهورية في 14/ 12/ 1967م بتعيين حسين عثمان عشال قائداً للجيش، وعبد الله صالح سبعة مديراً للأمن العام، والصِّدِّيق أحمد الجُفَّة نائباً لمدير الأمن العام، ومهدي عشيش رئيساً لأركان الجيش.

17. سالم عبد الله (ردفان)
18. سعيد عوض بن جعيول (المحفد)
19. محمد عوض الزوكا (شبوة)
20. أحمد مسعود دهيس (أبين)
21. منصر محسن اليافعي (يافع)
22. سالم عبد الله العبدلي (لحج)
23. محمد قاسم عليو (يافع)
24. أحمد عوض الزامكي (أبين)
25. عبد الله علي مجور (شبوة)
26. عبد الله محمد الحسني (أبين)

والعديد غيرهم من الضباط الذين لا تحضرني أسماؤهم الآن.



من اليمين: عبد الله صالح سبعة، أحمد صالح بن لحمر، حسين عثمان عشال، أحمد محمد بلعيد، علي عبد الله ميسري، أحمد محمد بن عرب، حيث استُدعوا يوم 30 تشرين الثاني/ نوفمبر لمناقشة مسألة توليهم مسؤولياتهم في الحكومة الجديدة، حيث اقتُرح حينها تسمية عشال وزيراً للدفاع، وعبد الله سبعة وزيراً للداخلية، لكنهم اعتذروا عن عدم المشاركة في الحكومة.

ولم يكونوا كلهم عقداء، لكن أُطلق عليهم «شلة العقداء» للمطالبة بتطهير الجيش والأمن منهم، وهم الذين أسهموا في حسم الموقف في مصلحة الجبهة القومية في 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 1967م. كذلك فإنهم لا يجيدون العمل إلا في الجيش أو الشرطة، ولا يملكون مالاً ولا عقاراً أو سكناً شخصياً في عدن والمحميات. كان الضباط الكبار، كناصر بريك[1] وفضل

1- التحق ناصر بريك بالخدمة العسكرية عام 1934، وكان بسلاح الإشارة، وترقى إلى رتبة عميد، وأصبح قائداً للجيش عام 1967، وتقاعد في 21/ 11/ 1967.
وكان قد خدم تحت قيادة الآتية أسماؤهم: 1- العقيد روبنسن (1928-1937م)، 2-العقيد وارث (1938-1941م)، 3- العقيد دي. دبليو جنس (1942-1947م)، 4- النقيب الطيار جالان (1948-1952م)، 5- النقيب الطيار وينهام (1952-1953م)، 6- النقيب الطيار جودفري (1953-1954م)، 7- النقيب الطيار دوغلاس (1955-1956م)، 8- الزعيم العميد ليستر (1957-1959م)، 9- الزعيم العميد دارمولد (1960-1962م)،

عبد الله، وأحمد الخضر السياري، وسالم أحمد عتيقي، وحسين منصور، وحسين عشال، وعلي محمد البابكري، وثابت قاسم القطيبي يجندون أبناء مناطقهم وقبائلهم في القوات التي يعملون فيها، وكانت قوة الجيش والشرطة الاتحادية من أبناء العوالق أولاً ودثينة ثانياً والعواذل وردفان ويافع وبقية المناطق ثالثاً. الجنود والضباط من جيش محمية عدن والحرس الاتحادي[1] والقبلي، وبوليس عدن معظمهم من هذه القبائل الفقيرة، طحنتهم الحروب والصراعات والفقر والجهل والمرض، ووجدوا في الالتحاق بهذه الخدمة ملجأً لهم من أوضاعهم السيئة، وكانت الخدمة العسكرية في نظرهم جنة إذا كانت في عدن، وهي أفضل من جحيم مناطقهم في المحميات.



طالبان في مدرسة جيش البادية الحضرمي

ولغرض تأهيل أبنائهم، أُنشئت مدارس تابعة للجيش في عدن وجيش البادية[2] في حضرموت، وكان كبار القادة يرسَلون إلى بريطانيا والأردن، حيث كان العديد منهم زملاء للقائد الليبي معمر القذافي وعبد السلام جلود وحسن عباس وغيرهم. وقد عادوا ليتسلموا مواقع مهمة في القوات المسلحة والشرطة بكفاءة عالية وتأهيل عسكري أكاديمي، وكانوا أفضل من الآباء الذين وصلوا إلى الرتب العسكرية حتى رتبة عقيد من طريق الجندية والتدرج في خدمة حكومة صاحبة الجلالة ومستعمراتها في الخليج، وتحديداً في عُمان والإمارات المتصالحة.

10- الزعيم العميد لنت (1963-1964م)، 11- الزعيم العميد فينير (1965-1966م)، 12- الزعيم العميد داي 1967م (المرجع نجيب محمد يابلي جريدة الأيام 5 سبتمبر 2004).

1- الحرس الاتحادي: صدر قانون الحرس الاتحادي بالقانون رقم 2 لعام 1961 عن المجلس الاتحادي.

2- أُسِّس الجيش البدوي الحضرمي (بالإنكليزية (H.B.L عام 1939 في «غيل بن يمين» بحضرموت، بموجب مقترح تقدَّم به المستشار السياسي للسلطنتين القعيطية والكثيرية «هارولد إنجرامز» إلى وزارة المستعمرات البريطانية التي ردت بالموافقة. وقد تأسس الجيش من أبناء قبائل حضرموت القاطنين في المناطق الجبلية والصحراوية، وبعد فترة التحق بالجيش مجاميع من أبناء كافة المناطق من البادية بـ«محمية عدن الشرقية» التي كانت تشمل (السلطنة القعيطية والسلطنة الكثيرية وسلطنة المهرة «بن عفرير» وأجزاء من مناطق سلطنة الواحدي).

أتذكر في شبابي أنه عندما كان يأتي هؤلاء العساكر والضباط في إجازاتهم إلى المحميات، كانوا يأتون محمَّلين بالهدايا، فيُدخلون الفرح والسرور إلى سكان القرية كلها، ويوزعون التمر والسكر واللحم (والنعناع) واللانجوس، فيطير الأطفال من الفرح عندما يشاهدون السيارات وهي محمَّلة بهذه المواد التي يرسلها الأبناء إلى أسرهم من عدن مع القادمين إلى مناطقهم كل ثلاثة أو ستة أشهر. لكن عندما كانوا يُطردون من الخدمة العسكرية لسبب ما، وكان ذلك نادراً ما يحدث، أو يحال أحدهم على المعاش، يقع هذا الخبر على سكان القرية وقوع الكارثة، وخاصة على أسرهم الفقيرة. ومن هذه المؤسسات العسكرية التابعة لحكومة صاحبة الجلالة، وصل الرواد والمقدَّمون والعقداء إلى أعلى الرتب العسكرية، بمرتبات بسيطة وزهيدة، وكان خروجهم من المؤسسة العسكرية يمثل لهم قمة المأساة، لأنه يعني لهم العودة إلى الجوع ثانية، ويعيدهم من حيث أتوا بعد أن تعوَّدوا حياةً مختلفة في المدن والمعسكرات. أما الشبان والطلاب المغامرون الذين طالبوا بتسريح شلة العقداء هذه، فكانوا لا يدركون معاناة هؤلاء في الحياة بعد الوصول إلى هذا الجاه. فهم لا يحلمون بأكثر مما هم فيه في معسكراتهم ومكاتبهم ومع جنودهم، ولم يفكروا في السلطة والرئاسة كالجيوش العربية، عبر القيام بانقلاب عسكري على الجبهة القومية، وذلك بموجب التربية العسكرية التي تحتّم ابتعاد الجيش والعسكريين عن ممارسة السياسة. وحتى يوم عشرين آذار/ مارس 1968، كان همهم اعتقال العناصر المتطرفين، أو الصفوة، كما كانوا يسمونهم، الذين يهددونهم بالتسريح، فكان ولاؤهم للجبهة القومية والوطن كبيراً، وحتى إذا كان البعض يفكر في السلطة، فهو محتاج إلى شرعية وحماية من قيادة الجبهة القومية التي ترفض مبدأ الانقلاب من قبل العسكر.

كان الإنكليز قد اختاروا بحنكة وتجربة تراكمت لديهم لأكثر من مئة عام سكان هذه المناطق الفقيرة لاستيعابهم في الجيش، أولاً لأنهم أبناء عشائر مقاتلة، وثانياً لأنّ هذه العشائر بعيدة عن عدن ولم تتأثر بالوعي المتزايد، وبالتالي يسهل تكييفها وتربية أفرادها على أسس جيدة من الانضباط والتراتبية. واكتفى أبناء عدن بالعمل في الإدارة والشركات والمؤسسات والإدارات في مستعمرة عدن والمحميات، وكان أبناء حضرموت يهتمون بالتجارة، وبعضهم يشتغل في التعليم، وأبناء تعز والحجرية يعملون في التجارة والمطاعم والاستوديوهات وغيرها من الحرف التي تصبح حكراً عليهم، يعمل فيها أبناء القرية جميعها. وأعتقد أنّ الاستعمار قد اختار هذا التوزيع بين سكان المستعمرة والمحميات وأبناء الشمال، حيث يوجّه الكل ويسيطر عليهم. وأتذكر (مسرحية التركة)[1] التي كانت تتحدث بسخرية عن أحد أبناء عدن، اسمه غازي، وكيف دخل الجيش وهو حكر على أبناء القبائل والريف، وكانت أسماؤهم كسالم وناصر وثابت وحسين وعمر وعبد ربه، أما اسم

1- مسرحية سياسية كوميدية من تأليف الكاتب والصحفي سعيد عولقي، نُشرت في كتاب عام (1976م)، وعُرضت في عام (1977م) على المسرح، ونقلها التليفزيون بعد ذلك.

غازي فكان اسماً لأبناء المدينة، ولهذا فإنه إذا دخل المؤسسة العسكرية متعلم، فإنه يثير لهم المتاعب والازعاج، كما حدث ذلك بعد أن اخترقت الأحزاب هذه المؤسسة الخطيرة التي كانت تحمي الأمن في مستعمرة عدن ومحمياتها. وقد تمكنت حركة القوميين العرب والجبهة القومية من اختراق هذه المؤسسة عبر عناصرهما، كأحمد صالح عبده، وأحمد صالح حسني، ومحمد حيدرة (مسدوس)، ومحمد عبد الله باصهيب، وعمر علي أحمد، وعبد الله علي العقربي. وبعدهم جاء عبد القوي عبد الله، وحسين عشال، وعبد الله صالح سبعة، وصالح محمد أبو زنجبيلة، ومحمد أحمد السياري، والصدّيق وغيرهم.

بعد أن ظهرت مشكلة ما سُمِّي «شلة العقداء»، واختلف الموقف حول الجيش ومؤسسات الدولة القديمة، كان من المنطقي أن يبدأ صراع بين قيادات الجيش والأمن وقيادات العمل الفدائي والمقاتلين من الجبهات والحرس الشعبي، التي كانت تعتبر نفسها مؤسسات الثورة والبديل الفعلي للمؤسسات العسكرية، بل تطالب بتصفيتها والحلول محلها، ما استنفر كبار ضباط الجيش والأمن الذين كانوا يسيطرون على أغلب تركيبهما.

الحقّ، أنّ محاولة إزاحة بعض ضباط الجيش من مواقعهم بدت نوعاً من الفوران العاطفي. فحتى مع الاعتراف بوجود بعض القادة العسكريين ذوي الرتب الكبيرة[1]، فإنّ أغلبهم كانوا من أبناء الفلاحين والريف الفقراء، الذين كان الالتحاق بالجيش والأمن والعمل فيهما يشكلان مصدر رزق ثابتاً لهم، بمعنى أنهم لم يأتوا من طبقات فلاحية ثرية، وكذلك فهم وقفوا في أغلبهم مع الثورة، بمن فيهم عدد بارز من قياداته الوطنية. ولم تكن «الجبهة القومية» تمتلك حقاً جيشاً بديلاً، فلم يكن عندها جيش تحرير شعبي بالمعنى الحقيقي كما كان لدى «جبهة التحرير الجزائرية»، وكل ما كان لديها مجموعات من الفدائيين في الريف والمدينة، ومجموعات من «الحرس الشعبي» لم تكن تشكل قوة منظمة ضاربة موازية لقوة الجيش والأمن. غير أنّ هذا الخلاف حول دور الجيش كان قد عكس نفسه على طبيعة الخلاف داخل القيادة، وألقى بمخاطر حقيقية تهدد سلطة الدولة الجديدة في كل لحظة، ولم تكن تلك مسؤولية الأطر القيادية فقط، بل إنّ بعض القيادات العسكرية بحكم تربيتها السياسية والثقافية، ورغم مصلحتها في البقاء على رأس القوات المسلحة، قد أصطفّت لتغليب طرف في الصراع ضد الآخر. ولولا غياب الغطاء السياسي، لكانت حركتها في 20 آذار/ مارس قد غيّرت مجرى الأحداث في الجمهورية الفتية. غير أني أحب أن أؤكد أنّ سبب المشكلة الأساسي، انعدام الوحدة السياسية في صفوف التنظيم حينذاك.

ومع أنّ النظر في أحوال إعادة ترتيب قواعد السلطة القديمة والجهاز الإداري للدولة، كان أمراً مطلوباً، ومثار خلاف بين المتصارعين، فإنّ الثورة للأسف لم تكن تملك رؤية محددة لهذه المسألة، ولا تصوراً لتحويل السلطة إلى سلطة الديمقراطية الشعبية. ولم يكن الجهاز الإداري للدولة الذي أنشأه الاستعمار لحاجاته-خاصة في قلب قاعدته عدن-

1- ما كان يُسمى «شلّة العقداء».

حالة ميؤوساً منها، فلم يكن قد تحول بعد إلى جهاز «بيروقراطي» بهذا المعنى العميق كما هي الحال في بلدان أخرى، حيث الدولة عريقة وقديمة. كذلك فإنّ ولاءه لم يكن لسلطة الاستعمار، بل لم يكن له ذلك الدور المؤسسي المعرقل لعملية التغيير إذا أُحسن استغلاله وإعادة تنظيمه.

وزاد من عمق الأزمة، أنّ «الجبهة القومية» لم يكن لديها برنامج متكامل ترتكز عليه لبناء الدولة، لا على صعيد حلّ المشاكل الداخلية، ولا على صعيد السياسة الخارجية والعلاقات بدول المنطقة، وامتلاك مثل هذا البرنامج في وقته كان سيشكل حماية للدولة الجديدة من الصراعات والخلافات، وكان سيعطيها دفعاً قوياً، وغياب هذه النقطة الجوهرية جعلها في عملية تراجع مستمرة، وعاجزة عن القدرة على الاستمرار.

على أرض هذا الواقع، كان هناك الغائب الأكبر، وهو الوحدة الوطنية، لأنّ «الجبهة القومية» انفردت وحدها بتسلّم السلطة بعد أن أقصت بقية القوى الوطنية عن المشاركة في الحكم، وخصوصاً «جبهة التحرير» التي أدّت دوراً وطنياً واضحاً في حرب التحرير من أجل الاستقلال.

لم يكتفِ تنظيم الجبهة القومية الحاكم بهذا، بل حظر الأحزاب والتنظيمات السياسية القائمة، ومنع صدور الصحف. لكنّ تجربة الجبهة القومية لم تختلف آنذاك عن تجربة الأحزاب الشمولية، كتجربة جبهة التحرير الجزائرية، والتجربة الناصرية وحزب البعث في سورية والعراق، وتجارب الأحزاب الشيوعية في المعسكر الاشتراكي.

والآن، بعد أن حسمت «الجبهة القومية» الصراع مع القوى المنافسة لها، فإنّ الصراع قد انتقل إليها وانحصر في قلبها، حيث لم تعد هناك منافسة مع حزب أو تنظيم آخر، ما حصر كل الخلافات وصراعات الآراء داخل التنظيم الواحد الذي لم يعد يزعجه وجود أحزاب أو أفكار أخرى منافسة من الخارج، بل إنّ الأفكار والآراء داخله باتت هي المزعجة له، ما أدى إلى صراعات داخلية ارتدت طابع العنف في أغلب الأحيان.

وكل ذلك هو ما كانت تقتضيه الظروف في ذلك الزمن، ولكنه انعكس على الجبهة القومية ذاتها، وخسرت أبرز قياداتها وكوادرها الوطنية، من أمثال قحطان الشعبي، وفيصل عبد اللطيف، وعلي عبد العليم، ونور الدين قاسم، وسيف الضالعي، وأحمد صالح الشاعر، وآخرين غيرهم ممّن كانت حركة الاستقلال وبناء الدولة تتسع لهم، لو أنّ صدر بعض «الرفاق» المخالفين لهم كان أوسع قليلاً من ذلك، ولو لم يكونوا بتلك الحدة وردّ الفعل الشديد إزاء كل مَن يخالفهم في الرأي أو يجاهر بالخلاف، ما عَرَّضَ الثورة والتجربة في اليمن الجنوبي لتجارب مريرة، ربما كانت خطوة 22 حزيران/ يونيو 1969 أقلّها عنفاً ودموية، أقصد في لحظة قيامها، ولكنها كانت بداية للعديد من الأخطاء التي أضرّت بمسار التجربة، رغم إنجازاتها الكبيرة.

لقد وجدت الثورة نفسها، بحكم الظروف، في مناخ غير ديمقراطي، مع أنّ مضمون

الثورة ورؤيتها السياسية يتفقان في إطارها العام مع مختلف قيم الديمقراطية. فليس في قواعد النظام الديمقراطي ما ينافي أهداف الثورة الوطنية ومبادئها، وليست بعيدة عنها ولا غريبة، فكلتاهما ترمي إلى تحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته.

ولهذا، فإنّ كثيراً من الحقائق الموضوعية للأمور تناقض ما قيل أيامها من منطلقات وتفسيرات، «الديمقراطية للشعب، ولا ديمقراطية لأعداء الشعب».

وليس في ما قلته انتقاص من ذلك الحدث، ولا تقليل من الإنجازات التي تحققت على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي، لكن الحركة-كغيرها-وقعت في أخطاء، ويمكن تقييمها والاستفادة من دروس هذه التجربة وعبرها، بما لها وما عليها، وما جرى في تجربة الجبهة القومية مرّت به بعض الأحزاب القومية الحاكمة في سورية والعراق ومصر وليبيا والصومال والسودان، وحتى البلدان الاشتراكية السابقة.

«معركة الوديعة» وضياع كوريا موريا

في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1969 اتصل بي الرئيس سالم ربيع علي، وأخبرني أنّ وزير الخارجية علي سالم البيض، ومحافظ حضرموت فيصل العطاس، موجودان عنده لمناقشة أمر مهمّ، فطلب حضوري، وطلب حضور قائد الجيش علي عبد الله ميسري. في اللقاء، تحدث البيض والعطاس عن احتلال السعودية للوديعة، بعد أن احتلت الشرورة، وعن تقدُّم المملكة في أكثر من مكان في حضرموت، وأنه يجب التصدي لهذه المؤامرة وللاحتلال السعودي لأراضينا. وناقش معنا أيضاً احتلال عُمان لجزر كوريا موريا شرقيّ المهرة التي تقع على بعد 500 كيلومتر من حدودنا، وأنه لا بد من التحرك لاستعادة الجزر والوديعة من السعوديين والعمانيين. وقال قائد الجيش إنه على استعداد، إذا توافرت الإمكانات، للتحرك إلى كوريا موريا لاستعادتها إلى سيادة الدولة في عدن، وإنه سيلقي القبض على الجنود كالفئران، فابتسمتُ وضحكتُ وقلتُ له إنني كنتُ محافظاً لهذه الجزر التي رفضت بريطانيا تسليمها في مفاوضات جنيف، بحجة أنّ هذه الجزر أهدتها سلطنة عمان إلى الملكة فكتوريا في القرن التاسع عشر، ولا يوجد فيها إلا فئران، يُستفاد من مخلفاتها باستعمالها سماداً، كما أُفدتُ من المعلومات التي جمعتُها بعد تعييني محافظاً. وهذه الجزر ليست آهلة بالسكان، ولا نملك قوات بحرية أو جوية للوصول إليها، وأنصح بألّا نفكر في أن نقود معركة خاسرة في شرق البلاد، لكن يمكن أن يجري حوار حولها لاحقاً. أما الوديعة، فقد دار حديث طويل حولها، وكان القرار باستعادتها، وتمكنت قواتنا المسلحة بإمكاناتها المتواضعة من الاستيلاء على الوديعة وأَسر كل الجنود والضباط الذين كانوا فيها من سلاح الحدود، وكانوا قد دخلوا لاحقاً إلى عدن مع سياراتهم، وأُفرِج عنهم عام 1970، حيث سُلِّموا للصليب الأحمر الدولي. لكنّ ردّ الفعل السعودي كان قوياً، إذ استعان السعوديون بطيارين باكستانيين في هذه الحرب، بينما اليمن الجنوبي لم يكن يملك إلا طيارَين اثنين على الطائرات السوفياتية ميغ 17، أحدهما سوري الأصل ينتمي إلى حركة

«القوميين العرب»، واسمه (نوفل الهندي)، وهو شقيق (هاني الهندي) أحد القادة البارزين في الحركة. أما الطيار الآخر، فقد كان يمنياً يدعى (صدقة). وقد أُصيب نوفل بجراح في تلك المعركة. ولم تكن لدى قواتنا المسلحة كلها سوى ست طائرات من طراز جيت بروفست القديم[1]، تركتها بريطانيا عند انسحاب قواتها من عدن والجنوب، ولم نستفد منها، لأنّ علي سالم البيض، وزير الدفاع حينها، كان قد طرد الطيّارين الانكليز عام 1968. وفي تلك المعركة استُشهِد عدد من العسكريين، بينهم الرائد علي عوض (الشلال) رحمه الله الذي سُمِّي أحد الألوية العسكرية باسمه فيما بعد.

وفي أثناء الحرب كلّفني الرئيس سالم ربيع علي نقلَ رسالة إلى القاضي عبد الرحمن الإرياني، رئيس المجلس الجمهوري في «تعز» في الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر 1969م[2].

استقبلَنا رئيس المجلس الجمهوري، القاضي الإرياني في تعز، وناقشنا معه قضية الحرب في الوديعة، وطلبنا منه مساعدتنا بطيارين على الطائرات السوفياتية ميغ 17 لتخفيف الضغط عن قواتنا العسكرية التي تخوض الحرب دون غطاء جوي، وقد وافق على هذا الطلب، وطلب أن ننتقل إلى صنعاء لمناقشته مع الفريق حسن العمري، لكنه نصحنا بتجنّب الحرب مع السعودية، وبالدخول في حوار معها، لأننا (الشمال) عانينا من هذه الحروب مع السعودية على مدى 7 سنوات، وها نحن نجري حواراً معها لإقامة علاقات بين النظامين، وقد كلّف الأخوين الشاعر عبد الله عبد الوهاب نعمان (الفضول)[3] وعبد الكريم العنسي مرافقتَنا.

1- طائرة تدريب عسكرية نفاثة قادرة على القتال من إنتاج شركة هانتينج للطائرات البريطانية (شركة باك لاحقاً). دخلت الطائرة الخدمة في سلاح الجو الملكي عام 1955.

2- سبق لي أن عرفت القاضي الإرياني، ودارت بيننا مناقشات حول الوحدة اليمنية في القاهرة في أواخر عام 1967 م، بحضور فيصل عبد اللطيف، ومحمد أحمد البيشي في منزله بالجيزة. وكان من رأيه أن تتحقق الوحدة على مراحل، تبدأ بالاتحاد وتنتهي بالوحدة.

3- وُلد في ذبحان بالحجرية محافظة تعز في 1917م، وتلقى جزءاً من تعليمه على يد والده الشيخ عبد الوهاب نعمان في صنعاء، حيث كان معتقلاً فيها، ثم درس على يد ابن عمه الأستاذ أحمد محمد نعمان في ذبحان بالحجرية، ودرس بعد ذلك في مدينة زبيد على يد عبد الله المعزبي، من أشهر علماء زبيد. وفي أوائل الأربعينيات كان ضمن الشباب المستنير الذين تجمعوا في تعز، حيث عمل مدرّساً في المدرسة الأحمدية بين عام 1941 إلى عام 1944م. في عام 1944م أمر وليّ العهد أحمد حميد الدين، باعتقال أعداد كبيرة من الأحرار، فكتب الفضول قصيدة توديع وإشادة بالأحرار، منها هذه البيت:

سيروا فما الأغلال في أعناقكم ... إلا لمجدكم العظيم شعاراً

في عدن اشترك في تأسيس حزب الأحرار اليمنيين مع زعماء الأحرار، الزبيري والنعمان وزيد الموشكي، وعمل مدرساً في مدرسة بازرعة الخيرية.

في شعره بعض المواقف الساخرة من نظام الإمام يحيى الذي أعلن ذات مرة الحرب على الإنكليز، رداً على قصف الطائرات لبعض المدن اليمنية، وهو لا يملك من عتاد الحرب إلا المساويك والقمصان، فكتب الفضول شعراً:

باللحى باللحى أبيدوا قواهم ... بالمساويك حطموا الطائرات

بينما كنّا في جبل سمارة في طريقنا إلى صنعاء براً، إذ بإذاعة صنعاء تذيع أنّ «الفريق العمري» قد استقبلنا، وكادت الدهشة تصعقنا، فكيف يكون قد قابلنا ونحن ما زلنا في الطريق، وبيننا وبين الوصول إلى صنعاء بضع ساعات أخرى؟ فما كان منّي إلّا أن التفتُّ إلى عبد الله عبد الوهاب «الفضول»[1]، وكان وزيراً للإعلام، وقلت له: يبدو أنّ «الإعلام عندكم لديه قدرة فائقة على التنبؤ»، وتلقى الفضول دعابتي بروحه المرحة وبدعابة مماثلة، قائلاً: «الإعلام عندنا عنده مناعة ضد الفهم».

في صنعاء التقينا الفريق حسن العمري بمنزل متواضع من الطين، وبدا متحمساً لمساعدتنا في الدفاع عن الأراضي اليمنية، ووعد بإرسال الطيارين الذين طلبناهم بعد العيد مباشرة، بينما معركة «الوديعة» كانت في أشدّها ولا تحتمل التأجيل. وقد أدى هذا التأخير في تقديم المساعدات التي طلبناها من الأخوة في الشمال إلى حسم القوات السعودية المعركة، وذلك بالتعاون مع الطيارين الباكستانيين، ونحن كنّا لا نزال ننتظر وصول الطيارين من صنعاء.

بعد اللقاء مع الفريق العمري، زرنا المهندس «عبد الله الكرشمي»، رئيس الوزراء، وتناولنا طعام الإفطار والعشاء في منزله المتواضع، والتقينا لأول مرة في حفل العشاء بالشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، فوضعناهما في صورة الموقف. وكان الشيخ الأحمر يتابع من خلال راديو الترانزستور أولاً بأول نشرات الأخبار التي كانت تبثّ التطورات في معركة الوديعة، وقد نصح بعدم التصعيد مع السعودية، انطلاقاً من خبرتهم وتجربتهم في الحروب مع الملكيين والسعوديين منذ عام 1962م. لكن يبدو أنه كان يرى أنّ هذه المعركة ستؤدي إلى تخفيف العداء بينهم وبين السعودية، وسينتقل الصراع من حدود الشمال إلى حدود الجنوب، وهذا ما حدث بالفعل بعد المصالحة بين الملكيين والجمهوريين عام 1970م، وكما يقول المثل: «مصائب قوم عند قوم فوائد».

بعد هذا اللقاء انتقلنا إلى أحد الفنادق المتواضعة في قلب العاصمة صنعاء، ويُسمى فندق المخا، وهو فندق صغير وفقير وإمكاناته محدودة، حتى في تقديم وجبات الطعام، فلم يقدّم لنا وجبة سحور، إذ كنا في رمضان، وعند الفجر وصلاة الصبح زارنا كل من الأستاذ الفضول، والأستاذ علي ناصر العنسي، وتحركنا في طريقنا إلى الحديدة، وفي منتصف الطريق طلب الفضول أن نتوقف، وطلب من السائقين أن يفرشوا لنا بعض البطانيات لنجلس ونرتاح على الأرض، وطلب منهم أيضاً إحضار بعض الطعام والمشروبات من شاي وماء لتناول وجبة

مساويككم أشد وأقوى ولحاكم من أعظم المعجزات

توفي في رمضان عام 1402هـ تموز/ يوليو5/ 7/ 1982م.

1- الشاعر عبد الله عبد الوهاب نعمان، المشهور بالفضول، شاعر غنائي معروف غنّى له الفنان اليمني أيوب طارش الكثير من أشعاره الجميلة، وشكّلا ثنائياً، وهو نفسه مؤلف النشيد الوطني للجمهورية اليمنية، وقد ارتبط اسم الفضول بالجريدة التي كان يصدرها في عدن منذ 15 كانون الأول/ ديسمبر 1948م، باسم الفضول الذي لُقِّب به إثر ذلك.

الفطور في هذا المكان الذي يقع يمين الطريق، فصاح العنسي: حرام عليك يا فضول أن تفطر ونحن لم يبقَ لنا من الوقت إلا أقلّ من 3 ساعات للوصول إلى الحديدة. فعلَّق الفضول، ساخراً، على كلامه: والله إنك لن تدخل الجنة على أكتافنا، وربنا غفور رحيم، ولا على المسافر حرج. ولعلمك، فأنا صليت وصمت لأكثر من 40 عاماً، بينما الرسول (صلّى الله عليه وسلّم) صلى وصام نحو 23 عاماً، «فاحسبها». فقال القاضي: «حرام عليك يا فضول!»، ولكنه ابتسم وضحك واستسلم للفضول. وتناولنا الفطور، وواصلنا رحلتنا إلى الحديدة، وفيها التقينا بمحافظ الحديدة الشيخ «سنان أبو لحوم» الذي قال إنه لا يمكن السكوت عن هذه الاعتداءات، وأعلن أنهم سيقفون إلى جانبنا. وأشار «الشيخ سنان» إلى رفض الإمام احتلال «الشرورة» في الماضي، وقال إنّ مذكرة الإمام بهذا الخصوص موجودة في الخارجية اليمنية وفي الجامعة العربية والأمم المتحدة، إذا لم تُسحَب من الأرشيف. فكيف نقبل باحتلال الوديعة؟!



مع الشيخ سنان أبو لحوم

وروى لي الأمير محمد الحسين أنه أثناء معركة الوديعة عام 1969، اتصل به في الطائف الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، وزير الدفاع والطيران، وطلب منه التوجه إلى الشرورة، وفي اليوم التالي توجه إلى الشرورة، وكان في استقباله هناك الأمير خالد السديري، أمير نجران (آنذاك)، وكان الهدف من هذه الزيارة طلب الدعم من القبائل الموالية له للقتال إلى جانب القوات السعودية، وقال إنه وصل وأبلغه الأمير أنّ الأمور حُسمت، والمعركة انتهت مع النظام الشيوعي في الجنوب، باستعادة الوديعة وإعادة حرس الحدود والجيش إليها، وشكر ابن الحسين على حضوره، لكنه طلب منه أن يتحدث مع الصحفيين الذين جاؤوا لتغطية أخبار «حرب الوديعة»، وكان هؤلاء الصحفيون متلهفين لمعرفة مجريات الأحداث في المعركة، فنظر الأمير خالد السديري إلى الأمير محمد بن الحسين، وقال له:

أسألك بالله أن تتحدث مع الصحفيين بكل صراحة، هل هذه الأرض يمنية أم سعودية؟

حاول الأمير محمد بن الحسين التهرب من السؤال، وقال: أعفني من هذا السؤال. لكن الأمير السعودي أصرّ على سؤاله أمام الصحفيين والحاضرين!

وأمام إلحاح الأمير السديري، انحنى الأمير محمد بن الحسين إلى الأرض، وأخذ حفنة من التراب، ونظر إلى الأمير خالد السديري، وقال له: والله إنّ هذا التراب ملمسه يمني، ورائحته يمنية، وإنني أقف على أرض يمنية.

فانزعج الأمير خالد السديري، وقال له: ماذا تقول يا ابن الحسين؟

قال الأمير محمد: لقد سمعتها.

قال الأمير السعودي: قُلها مرة أخرى!

فكررها الأمير محمد بن الحسين على مسمع الأمير السعودي مرة ثانية، فقال الأمير السعودي: أنت بلا معروف، وتنكر ما قدمته لك المملكة التي راهنت بملكها ومالها لتعيدكم إلى صنعاء، وهذا هو الجميل!

فردّ عليه ابن الحسين، قائلاً: جميلكم في أعناقنا... وفي أعناق الشعب اليمني... ولكنني لم أقل إلا الحقيقة، لأنك سألتني بالله.

وهذه رواية الأمير حول حرب الوديعة[1] عندما التقيته في حفل إفطار بمنزله في عمّان عام 1994 لأول مرة، بحضور أخيه الحسن، ومستشار الملك الحسين السيد محمد السقاف، والشيخ محسن أبو نشطان.

المهم أننا لم نعد إلى عدن إلا وقد انتهى كل شيء، وقُضي الأمر، وجرى فيما بعد بمبادرة من الصليب الأحمر الدولي تبادل الأسرى بين البلدين.

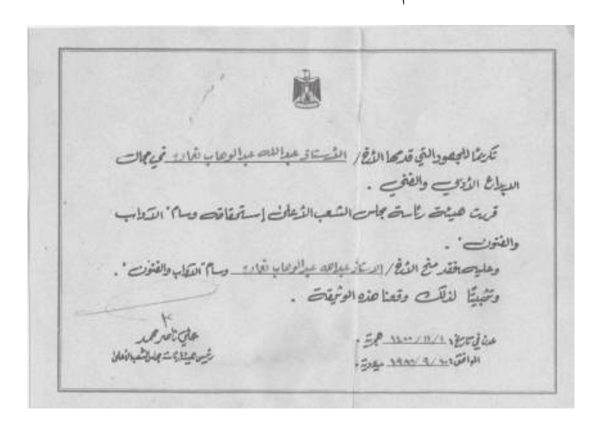
وكانت هذه المواجهة مدخلاً أمام تطبيع العلاقة بين الجمهورية العربية اليمنية والسعودية. فقد بدأ الطرفان في التطبيع لمواجهة ما سمَّوه «الخطر الشيوعي من عدن»، وأنه لا يمكن السماح بإحراق خيمة شبه الجزيرة العربية من طرفها الجنوبي، ويعني الملك فيصل بذلك أنّ النار بدأت من عدن في أقصى جنوب الجزيرة!

وهكذا يتضح أنّ مصائب قوم عند قوم فوائد، كما أشرتُ آنفاً، حيث بدأت صنعاء بمحاولة جني ثمار التوتر بيننا وبين السعودية. وخسر الجانب الملكي معركته الطويلة مع النظام الجمهوري في صنعاء، وتوزعوا في كل أنحاء العالم بعد تطبيع العلاقة بين الرياض

1- بعد لقاء عمّان في رمضان مع أبو نشطان، استمرت الاتصالات بيننا في المناسبات الوطنية والدينية والشخصية، حتى وفاة الأمير محمد في ألمانيا، واستمر التواصل بيني وبين أخيه الحسن منذ ذلك التاريخ حتى شهر شباط/ فبراير 2014 قبل وفاته بـ 10 أيام. فقد اتصل بي من ألمانيا، وشعرتُ من كلماته واتصاله بأنها كلمات وداع عندما طلب مني أن أدعو له بالشفاء، لأنه سيجري عملية في الرئة في اليوم التالي، وتمنيتُ له الصحة ونجاح العملية. وبعد العملية اتصلتُ به أكثر من مرة، لكنه لم يكن يجيب، وبعد أربعة أيام من العملية اتصل بي يعتذر عن عدم تمكنه من الرد، لأنّ وضعه الصحي لم يسمح، وأخبرني أنّ العملية قد نجحت. وتفاجأت بعد ذلك بإعلان وفاته في ألمانيا، وقدمتُ التعازي إلى أسرته وإلى الأمير علي بن إبراهيم سيف الحق، الذي يقيم في السعودية، وتربطني به علاقة منذ كان كان مقيماً في قصره ومزرعته في سورية بمحافظة ريف دمشق، وهو الذي جمع في هذه المزرعة الكلاب والذئاب التي أتى بها وهي صغيرة وتعايشت معاً في عصر لا يتعايش فيه الأخ مع أخيه.

وصنعاء، وانتقل عدد كبير من عناصر المعسكر الجمهوري المعادي للمملكة (في الحروب بين عام 1962م وعام 1970م) إلى جانب المملكة في حروبها ضد النظام في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية منذ ذلك الحين وحتى عام 1976م عند تطبيع العلاقة بين عدن والرياض، واستمروا في انحيازهم إلى جانب النظام في المملكة حتى يومنا هذا.

وبعد هذه الزيارة التقيت مع عبد الله عبد الوهداب نعمان (الفضول) أكثر من مرة، وعندما أصبحتُ رئيساً منحته وسام الآداب والفنون.



تكريماً للجهود التي قدمها الأخ/ الأستاذ عبدالله عبدالوهاب نعمان في مجالات الإبداع الأدبي والفني.

قررت هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى استحقاقه وسام "الآداب والفنون".

وعليه فقد منح الأخ/ الأستاذ عبدالله عبدالوهاب نعمان وسام "الآداب والفنون".

وتثبيتاً لذلك وقعنا هذه الوثيقة.

عدن في تاريخ: [illegible] هجرية.
الموافق: [illegible] ميلادية.

علي ناصر محمد
رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى

شهادة تكريم للأستاذ عبد الله عبد الوهاب نعمان



عبد الله عبد الوهاب نعمان (الفضول)

والفضول مشهور بسخريته، وأتذكر عندما قلّدته وسام الفنون والآداب على صدره، سأل عن امتيازاته، وعندما عددنا له مزايا حصوله عليه، قال: أهم شيء التنباك (التبغ) والعسل اللذي كنت أهديهما إليه بين الحين والآخر.

كتب ابنه عبد الكريم نعمان في وقت لاحق:[1]في العام الذي قلّد فيه الرئيس علي ناصر والدي وسام الدولة، طلب علي ناصر من الفضول أن يبقى أياماً معدودة (نفتهن ونخزن ونرتاح من غير سياسة ومن غير رسميات)! قبل والدي بشروط مهمة ثلاثة: (القات صناحفي من صبر، والتمباك من غيل باوزير، والمداع منيباري)! وفي آخر يوم قبل سفره إلى تعز بطريق البر، قال الرئيس علي ناصر:

«يا فضول، شوف ذلحين كلنا من الجنوب وما فيش أحد من الشمال، أشتي أسألك بس تجاوب بصراحه إيش أحسن الجنوب وإلا الشمال؟!»وبالطبع كان الرئيس يريد تعليقاً ظريفاً وذكياً من الفضول.

قال الفضول:

«الشمال شتات والجنوب جنون! وخاطركم».

فهل نريد أن نعود إلى الشتات والجنون؟!! وسامحونا يا رئيس!

وأتذكر لقاءً عابراً في مطار عدن جرى بين الشاعر الفضول والدبلوماسي المصري أحمد عطية المصري[2] عندما حاول الأخير أن يحتضنه بحرارة، فقال الفضول:

- خليك بعيد... تشتي تقيسني... علشان تروحني بصندوق؟!

وذلك كناية عن اختطاف المخابرات المصرية في تلك الأيام في روما أحد المعارضين للنظام المصري وترحيله إلى القاهرة في صندوق.

وفي وقت لاحق كتب النشيد الوطني، وهو النشيد الرسمي لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ثم أصبح بعد الوحدة نشيداً للجمهورية اليمنية. كلماته:

رددي أيتها الدنيا نشيدي:: رددي وأعيدي وأعيدي

واذكري في فرحتي كل شهيد:: وامنحيه حللاً من ضوء عيدي

وحدتي:: وحدتي

يا نشيداً رائعاً يملأ نفسي.. أنت عهد عالق في كل ذمّة

رايتي.. رايتي

يا نسيجاً حكته من كل شمس... اخلدي خافقة في كل قمة

أمتي.. أمتي

امنحيني البأس يا مصدر بأسي... واذخريني لك يا أكرم أمة

عشت إيماني وحبي أمميا... ومسيري فوق دربي عربيا

وسيبقى نبض قلبي يمنيا... لن ترى الدنيا على أرضي وصيّا

1- عبد الكريم نعمان-ملاطم في الطريق.

2- أحمد عطية المصري: عمل قنصلاً في تعز وقائم أعمال في تنزانيا، وانتقل بعد ذلك إلى عدن عام 1969م، قائماً بأعمال للجمهورية العربية المتحدة (مصر).

إحراق المسجد الأقصى

وفي ذروة الحماسة، وفي ردّ فعل على احتلال الوديعة بدعم من الولايات المتحدة الأميركية، واحتجاجاً على القرار الأميركي في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1969 لتصفية العمل الفدائي الفلسطيني وإحراق المسجد الأقصى بتاريخ 21/ 8/ 1969م من قبل مايكل روهان الأوسترالي الصهيوني[1]، ألقى الرئيس سالم ربيع علي خطاباً بعد صلاة الجمعة في مهرجان جماهيري أمام مقرّ تنظيم الجبهة القومية في المحافظة الأولى بكريتر، أعلن فيه قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأميركية منذ اليوم، وأعلن قرار منع حاملي جنسية الولايات المتحدة الأميركية من دخول أراضي جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. وقد استمر قطع العلاقات منذ ذلك اليوم وحتى إعلان الوحدة عام 1990م، ولم يتمكن أي رئيس من إعادة العلاقة خوفاً من الاتهام بالعلاقة مع أميركا والعمالة لها، بمن فيهم الرئيس ربيع الذي بدأ بحوار سري وعلني مع الأميركان بعد زيارة السيد بول فندلي عضو الكونغرس الأميركي لعدن، للمطالبة بالإفراج عن أحد الأميركان في دائرته الانتخابية، فرانكلين، الذي اعتُقل في عدن عام 1974م بتهمة التجسس، حيث كان يعمل مدرساً في الكويت، وتوقف في عدن، واعتُقل بتهمة تصوير بعض المنشآت العسكرية.

ثمة ما يدعونا إلى إمعان النظر في هذا الموقف. فمن الواضح جداً أنّ خطابنا السياسي في اليمن الجنوبية كان لا يزال يستمد موقفه من مرحلة الستينيات عندما كانت «الجبهة القومية» لا تزال حركة تحرر تناضل ضد الاحتلال، وقبل أن تتحول إلى تنظيم حاكم مسؤول عن بناء دولة وعن إقامة علاقات دبلوماسية وسياسية مع دول المنطقة وبلدانها على أساس حسن الجوار والتعاون المشترك وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. لكن حتى ذلك الوقت، كنا ولا نزال نعتقد بمشروعية دعم الثورة في الخليج والجزيرة، وبمسؤوليتنا عن إحداث التغيير في هذه البلدان. وكل هذا يتنافى مع قواعد العلاقات بين الدول.

ولم يكن ذلك ممّا يُعلَن فقط، بل كان يمارَس على صعيد العلن والخفاء. ومما يمكنني ذكره هنا، أنّ تشكيل ما كانت تُسمّى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي، اختارت هذه التسمية الاستفزازية بعد أن كانت تسمي نفسها جبهة تحرير ظفار. وقد جاء أول احتجاج من دولة الكويت الشقيقة، التي كانت من أولى الدول العربية التي اعترفت بنظامنا الجديد، وقدمت مساعدات متعددة الأغراض غير مشروطة، وكان الشعب الكويتي من أوائل من أيد نضال شعبنا اليمني في الجنوب ضد الاحتلال البريطاني.

فتحويل اسم الجبهة الشعبية من «الجبهة الشعبية لتحرير ظفار»، إلى «الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي» يشير إلى أنّ نشاطها سيكون موجهاً إلى دول الخليج العربي كافة، ومن ضمنها الكويت التي تربطنا بها علاقات جيدة.

1- احترق السقف الجنوبي للمسجد ومنبر نور الدين الزنكي الذي أحضره صلاح الدين الأيوبي إلى بيت المقدس.

وكان البعض من أنصار «الثورة الدائمة» وتحرير الخليج والجزيرة على صلة مباشرة بعدد من قادة «جبهة تحرير ظفار»، قبل تغيير اسمها إلى «الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي» وبعده. وقد صُعِّد الموقف باتخاذ قرار بعدم اعتراف اليمن الجنوبية باستقلال دول الإمارات وقطر والبحرين، إلى درجة أنّ وزير الخارجية أعطى توجيهات بهذا الشأن لمندوبنا في «الأمم المتحدة» للتصويت ضد استقلال هذه الدول. كان وزير الخارجية حينها علي سالم البيض، والمندوب الدائم عبد الله الأشطل[1]، وقد عملا معاً في حضرموت عشية الاستقلال ضمن المجموعة التي سُميت «مجموعة حضرموت».

كان موقف اليمن الجنوبية فيها من أغرب المواقف، إذ كيف تقف دولة عربية انتزعت استقلالها من المحتل الأجنبي ضد نيل شعوب عربية أخرى استقلالها الوطني من المستعمر ذاته؟! كانت تلك من المواقف غير الحكيمة التي وضعتنا في موقع الملوم، بل والعضو الشاذ في المجموعة العربية، وما نجم عن ذلك من أضرار ظلت اليمن الجنوبية تعانيها لأمد غير قصير.

في زيارتي لدمشق عام 1970م، انتقد الرئيس السوري نور الدين الأتاسي موقف اليمن الجنوبي في الأمم المتحدة من استقلال هذه الدول، وقد سمعتُ مثل هذا الكلام من الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين عند زيارتي لبغداد في نيسان/ أبريل من العام نفسه.

1- عبد الله الأشطل الذي عُيِّن عام 1973 مندوباً دائماً في الأمم المتحدة.

الفصل الثامن
تشكيل الحكومة والسنوات الصعبة لبناء القوة

في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1969م، نشأت ضرورة لتشكيل حكومة جديدة. وكان من الأسباب التي استدعت ذلك إشراك فصائل العمل الوطني الديمقراطي في الحكومة إثر بدء الحوار بين «الجبهة القومية» و«اتحاد الشعب الديمقراطي» و«حزب البعث العربي الاشتراكي» اللذين ظهرا كشريكين محتملين عقب تقارب اتجاهاتهما السياسية. وكان الحوار بين «الجبهة القومية» و«اتحاد الشعب الديمقراطي» قد بدأ في عدن والقاهرة قبيل الاستقلال، وإن لم يُعلَن رسمياً، وكان عبد الله باذيب وصحيفته «الأمل» يساندان الثورة المسلحة. لكنّ الحوار توقف بعد الاستقلال لأسباب متعددة، ولم يستأنف إلا بعد خطوة 22 يونيو 1969م. استدعى هذا التقارب في الموقف بين التنظيمات الثلاثة التفكير في تشكيل الحكومة الجديدة لاستيعابهم فيها، ولم يمضِ على تشكيل الحكومة السابقة سوى عدة أشهر. وقبيل تشكيلها جاءني وفد من العسكريين بتكليف من رئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع علي، لإقناعي بقبول منصب وزير الدفاع.

أخذ الاثنان، محمد حيدرة مسدوس، ومحمد يحيى جابر، يشرحان لي الأوضاع الصعبة التي تعانيها القوات المسلحة وأهمية بنائها وتطويرها، وأعتقد أنهما جاءا لجسّ نبضي، إذ سرعان ما عرضا عليّ أن أقبل حقيبة وزارة الدفاع في التشكيل الوزاري الجديد، وقالا إنهما قد كاشفا رئيس «مجلس الرئاسة» بالأمر، وإنهما يريان في شخصي الرجل المناسب لشغل منصب وزير الدفاع. وبالطبع، فقد طلب منهما «الرئيس» أن يذهبا لإقناعي، غير أني قلت لهما إنّ الموضوع بيد القيادة العامة، وأنا عضو فيها، وحين تناقش الأمر وتتخذ قرارها، فسأعتبره بالنسبة إليّ تكليفاً، وسأقوم بواجبي الوطني دون تردد. وقد حصل ذلك بعد فشل اللجنة التي شكلها الرئيس سالمين لهيكلة القوات المسلحة برئاسة محمد علي هيثم، رئيس الوزراء، وعضوية كل من: 1- علي عنتر، عضو مجلس الرئاسة، 2- محمد صالح عولقي، وزير الدفاع، 3- الرائد أحمد صالح عبده 4- الملازم محمد حيدرة (مسدوس). وفي أول اجتماع للجنة في مجلس الوزراء، حصل خلاف بين محمد علي هيثم ومحمد صالح عولقي بشأن كبار الضباط، حيث تمترس كل منهما عند ضباط منطقته، وعندما اشتد الخلاف بينهما، قدم الملازم محمد حيدرة (مسدوس) مقترحاً برفع الجلسة إلى اليوم التالي

للتشاور، وفور رفع الجلسة ذهب الملازم محمد حيدرة (مسدوس) إلى الرئيس سالمين، وأخبره بما جرى، وأقنع سالمين بالفشل المسبق للجنة، فألغى الرئيس سالمين اللجنة، وكلف مسدوس هذه المهمة تحت إشرافه، حيث جرت هيكلة القوات المسلحة بسهولة مع وجود كاتب المذكرات على رأس الوزارة، وقد جرتت هيكلة القوات المسلحة وإعادة بنائها على شكل ألوية مشاة بعد أن كانت تشكيلاتها على شكل كتائب مبعثرة، وكانت قبل الاستقلال موزعة في حاميات تُسمى المنطقة الغربية والوسطى والشرقية، ومع الاستقلال أُطلق على هذه الحاميات اسم ألوية، بما في ذلك معسكر بدر في خور مكسر الذي أُطلق عليه اللواء السادس.

وهكذا، كان مجيء كاتب هذه المذكرات إلى وزارة الدفاع.

ففي نهاية كانون الأول/ ديسمبر جرت المناقشات داخل «القيادة العامة» حول إعادة تشكيل الحكومة وأقرّ تشكيلها برئاسة محمد علي هيثم[1]، وجرت تغييرات واسعة فيها، ودخل إليها عضوان من «اتحاد الشعب الديمقراطي» و«حزب البعث». مثّل الأول عبد الله باذيب، وتولى حقيبة التربية والتعليم، ومثّل الثاني أنيس حسن يحيى، وتولى حقيبة الاقتصاد والتجارة والتخطيط، بينما توليتُ أنا وزارة الدفاع، وألحقتُ وزارة الإدارة المحلية التي كنتُ وزيرها بوزارة الداخلية، وتولى محمد صالح عولقي الذي كان وزير الدفاع السابق حقيبة الخارجية. واتخذت «القيادة العامة» قراراً بتقليص عدد أعضاء مجلس الرئاسة، بحيث أصبحوا ثلاثة بدلاً من خمسة، هم: 1- رئيس مجلس الرئاسة: سالم ربيع علي، 2- الأمين العام للتنظيم السياسي الجبهة القومية: عبد الفتاح إسماعيل، 3- ورئيس الوزراء: محمد علي هيثم. وفي 30 كانون الأول/ ديسمبر عُيِّن محافظون جدد.



وهكذا دخلت فصائل العمل الوطني الديمقراطي الحكومة لأول مرة منذ الاستقلال،

1- وضمت كلاً من: محمد صالح عولقي: وزيراً للخارجية، محمد صالح مطيع: وزيراً للداخلية، علي سالم البيض: وزيراً لشؤون الرئاسة، علي ناصر محمد: وزيراً للدفاع، محمود عشيش: وزيراً للمالية، عبد الله باذيب: وزيراً للتربية والتعليم، حيدر العطاس: وزيراً للأشغال العامة، محمد علي عماية: وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، أنيس حسن يحيى: وزيراً للاقتصاد والتجارة والتخطيط، أحمد سعيد صدقة: وزيراً للصحة، عادل خليفة: وزيراً للعدل، عبد الله الخامري: وزيراً للثقافة والإعلام، محمد سليمان ناصر: وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.

ومنذ هذه اللحظة أصبحت طرفاً في المشاركة السياسية، وفي قيادة توجهات اليمن الجنوبية اللاحقة وتقرير هذه التوجهات، وكان يمكن لخطوةً أوسع بإشراك قوى سياسية أخرى، كجبهة التحرير، أن يشكل ضماناً أكبر للوحدة الوطنية، لكن ذلك لم يحصل للأسف، لأسباب لا أريد الحديث عنها.

بداية نشوء القوات المسلحة والأمن

قبل الحديث عن تكليفي وزارة الدفاع لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عام 1970، فإنني أعرض أهمّ المراحل المختلفة التي مرّت بها القوات المسلحة في فترة الاحتلال البريطاني منذ بداية القرن العشرين وحتى نهاية عام 1967، لكي يتمكن القارئ والباحث والمؤرخ من الاطلاع على التطور الذي شهدته القوات المسلحة والأمن خلال تلك الفترة.

يرجع نشوء القوات المسلحة في «اليمن الجنوبي» إلى عام 1905م، حيث أدت الاحتكاكات البريطانية-التركية التي كانت قواتها في شمال اليمن إلى إنشاء أول كتيبة في منطقة الضالع على الحدود مع المملكة المتوكلية اليمنية. وكانت هذه تخوض حروباً محدودة مع البريطانيين في مناطق الأطراف، وكان للإمام يحيى حميد الدين وللبريطانيين سلطة فعلية مزدوجة عليها، وشكلية في بعض المناطق للسلطات التركية.

في ذلك الوقت أسّس (جاكوب) أول كتيبة يمنية في الضالع، وكان الهدف المعلن من إنشائها التصدي للهجمات التركية التي تضاعفت مع اندلاع الحرب العالمية، وانتهت بانتهاء وجودها.

في عام 1918م كُوِّنَت الفرقة الأولى. وحسب جاكوب، كان الهدف من تشكيلها قبل كل شيء التصدي للسلطات اليمنية التي تسلّمت مقاليد الأمور على أثر هزيمة الأتراك في الحرب ونشوء المملكة المتوكلية اليمنية (1918م) بقيادة الإمام يحيى، سُلطةً مطلقة على كل الأراضي اليمنية في المملكة المتوكلية اليمنية (الشمال)، حيث يتصدى اليمنيون بعضهم لبعض في حال رغبة الإمام يحيى في استرجاع المناطق الحدودية التي ظلّ طويلاً يطالب بها، معترفاً في الوقت نفسه بسيطرة البريطانيين على مستعمرة عدن والمحميات الجنوبية، رغم أنّ سعيد باشا الذي كان على مشارف مدينة عدن قد طلب من القيادة التركية في صنعاء، ومن الإمام يحيى فرض توحيد اليمن قبل انسحاب قواته بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ولكنهم رفضوا طلبه.

وبالطبع، كانت هناك أهداف أخرى، أهمها تثبيت السلطات الموالية للإنكليز في المحميّات، والاستغناء عن خدمات الجنود الهنود، وتشكيل قوة داعمة للقوات البريطانية... وقد تشكلت من مختلف مناطق اليمن شمالاً وجنوباً. وكان قوام الفرقة الأولى أربعمئة جندي اختير كبار ضباطها من القوات البريطانية. وحرص البريطانيون على إنشاء هذا التشكيل بطريقة طائفية (زيود وشوافع) بنسبة 1 إلى 4، أي مئة ضابط وجندي

زيدي مقابل ثلاثمئة من الشوافع، على أساس خطة زيادة العنصر الزيدي مع مرور الوقت. وعُيِّن قائداً للفرقة العقيد (ليك) الضابط البريطاني الذي خدم في مستعمرة عدن مدة طويلة، وعُرِفَ الجيش الذي كانت نواته هذه الفرقة بجيش ليك، والمعسكر الذي كانت فيه ثكنات هذه القوات بمعسكر ليك – لين، في منطقة الشيخ عثمان، وهو المقرّ الرئيس إلى جانب تمركز فوجين في منطقة البحر الأحمر (في ميون وكمران).



قوة مشاة اليمن الأولى



اللفتانت كولونيل ام. سي. ليك مؤسس أول قوة مسلحة نظامية



مجموعة المشاة نفسها
بعد ثلاثة أسابيع من تدريبهم



أول مشاة يمنيين

وعلى الرغم من أنّ الفرقة اليمنية (**First Ymen**)[1] خلال المدة ما بين 1918م إلى 1925م

1- قوة مشاة اليمن الأولى، وتتألف من ست فرق، وكانت وحدة نقل الفرقة تحتوي على 8 بغال و11 جملاً لحمل العتاد والمؤن، و37 جملاً للركوب، وكانت هذه الفرقة نواة لتاسيس جيش محميّة عدن.

لم تشترك في أعمال قتالية، إلّا أنّ التجربة قد خيّبت تقديرات البريطانيين الذين كانوا يعتقدون أنّ الأفكار الوطنية والقومية لم تكن موجودة في اليمن، نتيجة تركيبتها القبلية التي استندوا إليها عند تشكيل الفرقة، وكان في اعتقادهم أنهم يستطيعون تطويع الفرقة لتنفيذ سياستهم الاستعمارية في عموم اليمن بربط القبائل اليمنية عبر استقطاب ممثليهم في الفرقة ببعض المصالح والمنافع التي توافرت لبعضها، من خلال الأقارب والأصدقاء في الفرقة اليمنية. لكنّ هذا الاعتقاد لم يكن صحيحاً، إذ إنّ الحادث الذي وقع في جزيرة ميون في الثاني من أيلول/ سبتمبر 1924م قد أدى إلى إلغاء الفرقة الأولى، وذلك عندما تمرد الجنود اليمنيون وأطلقوا النار على قائدهم البريطاني الملازم (لورانس) وقتلوه، ثم فروا بالسلاح إلى الساحل اليمني[1].

في عام 1928م أنشأ البريطانيون جيش «الليوي» (LEVIS)، وهي تحريف هندي للكلمة الإنكليزية (ليفيز)، ومعناها (القوات المجندة)، وتكوّن هذا الجيش من 200 شخص من قبائل العوالق في الأساس، وزُوِّد بستين جملاً مقابل خمسين هجاناً، وسُمِّي «كتيبة مشاة وفرقة الهجانة»[2]، وحُدِّدت مهمات استخدام هذه الكتيبة بحراسة المطار ومقرّ القيادة البريطانية.

وفي الاضطرابات التي حدثت في عام 1947م بين العرب ويهود عدن، في ردّ فعل على الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، تدخلت القوات الإنكليزية وأطلقت النار على السكان العرب، ما دفع العسكريين الجنوبيين في جيش «الليوي» إلى المشاركة في الأحداث إلى جانب أشقائهم، وحدثت ردود أفعال سلبية عند القيادة البريطانية نتيجة لهذا الموقف، واقترح بعضهم إلغاء الجيش، على غرار إلغاء الكتيبة الأولى في عام 1925م، لكنهم في الأخير عدلوا عن هذه الفكرة. ومن أشهر الضباط العرب في تلك الفترة: أحمد صالح مقطري، مبارك السحم، سالم يسلم العزاني، علي محمد العولقي، عوض عبد الله عوذلي، محمد سهيل عولقي، عامر علي، أحمد محمد عزاني، الهيثمي عبد الله، محسن بن علوي عولقي، يسلم بن رويس، أحمد الخضر السياري.

ومن قادة الجيش العربي بعد ذلك:

1. العقيد ناصر بريك العولقي.
2. القائد علي عبد الله ميسري.
3. عبد الله احمد عولقي.
4. العقيد محمد أحمد عولقي (بن موقع).
5. عبد القوي محمد مفلحي.
6. القائد محمد سعيد يافعي.
7. القائد سالم عبد الله العبدلي.
8. القائد علي عبد الله ميسري.

1- راجع حمزة علي لقمان، تاريخ الجزر اليمنية، إصدار عام 1972 م-بيروت، ص2.

2- المرجع سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن.

الحرس الحكومي

تشكّل في عام 1928 لغرض مرافقة الضباط السياسيين البريطانيين وحمايتهم في أثناء جولاتهم في المحميات. وكانت هذه القوة بخلاف الحرس القبلي تحت السيطرة المباشرة للبريطانيين.

الحرس القبلي

في عام 1934م أُنشئت قوة «الحرس القبلي» بهدف حراسة الطرق ودعم مراكز الأمراء والسلاطين، وإخضاع القبائل المناوئة في منطقة الحواشب والضالع والفضلي. وتكونت كل قوة من 100 عنصر مع احتياط 400 عنصر، وكان يشرف على قوة الحرس الوطني الضابط البريطاني «هاملتون» يساعده الضباط الجنوبيون، ثابت قاسم القطيبي، مبارك عبد الله السحم عولقي، عبد ربه بن رويس عولقي، وعلي محمد الصوملي.

وأُنشئت أيضاً وحدات مسلحة أخرى سُمِّيت «جيوشاً»، منها:

- الجيش النظامي اللحجي. ولا أحد يتذكر على وجه التحديد من أنشأه ولا متى!
- جيش المكلا النظامي 1934م.
- جيش البادية الحضرمي 1939م.

وهذا الأخير حصل على بعض العناية الخاصة، حيث عُدّ جزءاً من قوات صاحب الجلالة (ملك بريطانيا)، وأشرف على تدريبه ضباط أردنيون. وبدأ عند نشوئه صغيراً، إذ تكوّن من 12 جملاً وسيارتي شحن وجهاز لاسلكي وخمسين رجلاً، ثم ما لبث أن تزايد عدده، حيث أصبح في عام 1944م 300 جندي نظامي و70 غير نظاميين و100 من الاحتياط.

وقبل الانتقال إلى مرحلة الاستقلال وما بعده، أرى أنّ من المفيد أن نقف وقفة أكثر تأنياً وتفصيلاً، نتعرف من خلالها على أوضاع الجيش العربي ومعسكراته، وعلى معسكرات القوات البريطانية وتوزيعها.

كان لا بد للبريطانيين من إعادة النظر في مواقف هذا الجيش وأوضاعه، وهو لا يمكن التنبؤ بأفعاله، لذلك عززوا مواقفهم بتقوية الوجود العسكري البريطاني الخالص، ورفده بالقوات والأسلحة في العقد الذي تلا ذلك الحادث، أي منذ قيام دولة إسرائيل وحتى انطلاق العدوان الثلاثي على مصر وفشله، رداً على تأميم قناة السويس.

تتوزع معسكرات جيش محميّة عدن على النحو الآتي:

1- معسكر خطوط سيداسير **SEEDASEER LIVIES** (سُمِّي فيما بعد معسكر أبي عبيدة)، وهو معسكر قيادة جيش محمية عدن، ويقع في خور مكسر على ساحل البحر (قبل ازدحام الشاطئ بالمباني المدنية). يضمّ هذا المعسكر مكاتب القائد الأول للجيش ومساعديه قادةً ونواباً، ومختلف كتائب الجيش، الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة، بالإضافة إلى قيادات الجيش بمختلف أفرعها من تموين وصيانة وإمدادات وأشغال ومخازن... إلخ.

خلاصة القول، أنّ جيش محمية عدن عامة، وبخاصة معسكر قيادته هذا بخطوط سيداسير، لا يقتصر على الضباط العرب والكتبة والمهنيين، فهناك على رأس القيادة قائد إنكليزي له ضباطه ومساعدوه من الإنكليز، كما هو الحال بالنسبة إلى العرب. لكن جيش محمية عدن العربي، باستثناء ما ذُكر، لا يضمّ أيّ مقاتلين من الإنكليز في صفوفه، فللإنكليز قواتهم المقاتلة الخاصة. ويتبع مقرّ القيادة في معسكر خطوط سيداسير معسكر آخر على مشارف الشيخ عثمان، اسمه معسكر خطوط ليك LAKE LINES، وسُمي باسم الكولونيل الذي أنشأه، وكان قائده، ويُعَدّ من القادة الإصلاحيين. فهو مؤسس مكتبة ليك الشهيرة التي سُميت باسمه، ثم تعاقبت عليها التسميات، لكنها لا تزال باقية إلى يومنا هذا، وكذلك معسكر زنغفورلين (طارق حالياً).

2- معسكر خطوط ليك **LAKE LINES** سُمِّي بعد ذلك معسكر عبد القوي.

3- حاميات الجيش ومعسكراته:

يتوزع جيش محمية عدن **ADEN PROTECORATE LEUIES** على مختلف المحميات والمناطق الريفية (**UP COUNTRY**)، وقد جُعل هذا التوزيع مقسَّماً على أساسين: الأول ثابت، والثاني متنقل أو متحرك. وبذلك أُنشئت الحاميات أو القواعد، وأُرسِلَت القوات لإقامة المعسكرات القابلة للانتقال السريع، وتتميز الأولى عن الثانية بأهمية وجود الحاميات للمعسكرات المتقدمة للحماية وتوفير الإمدادات في خطوط آمنة ومستمرة وثابتة، وتُسمّى هذه حاميات لأنها أصغر حجماً وأقلّ إمكاناً من القواعد، بمعنى أنّ الحامية هي **GARRISON**، وليست قاعدة كاملة **BASE**، والحامية موجودة لتلبية متطلبات معسكرات الجيش المتقدمة، كما قلنا، أي الميدان **FIELD** ميدان القتال. وبطبيعة الحال، تكون معسكرات جيش القتال الميداني متقدمة في حركة مستمرة حسب الظروف والمتطلبات، بينما تبقى الحامية مؤمنة في الخلفية.

ولجيش محمية عدن خمس حاميات رئيسة موزعة على النحو الآتي: 1-حامية العند[1] (تطورت بعد ذلك إلى قاعدة)، 2-حامية الضالع للقوات الميدانية في الضالع وردفان

1- في عام 1966 ميلادية، كُلِّفَت مجموعة من الضباط البحث عن موقع مناسب، ومن ثم بناء معسكر لإعادة تدريب الكتائب الأربع للحرس الاتحادي وتأهيلها، لدمجها بجيش الجنوب العربي. وبعد مسح شامل لاختيار الموقع الاستراتيجي الملائم، وُضعَت في 24 أيلول/ سبتمبر 1966 اللبنة الأولى لما يطلق عليه قاعدة العند العسكرية. وفي غضون أيام دُشِّن المعسكر الذي بدأ نشاطه بتدريب تلك الكتائب وتأهيلها للاندماج في جيش الجنوب العربي. من ضمن نخبة الضباط تلك، كان النقيب صالح بن فريد بن محسن العولقي، الذي كان الضابط العربي الوحيد في مهمة البحث والتأسيس والتدريب، حيث اختير فريق تدريب من كتائب الحرس الملكي البريطاني بقيادة النقيب بول كوردل، فتولى تدريب تلك الكتائب وتأهيلها إلى منتصف 1967، وتخريجها في احتفال التخرج واكتمال الدمج في رأس عباس، وجرى احتفال آخر في مدينة الاتحاد «الحسوة». وبمناسبة مرور 50 عاماً على هذه الذكرى، اجتمع الضباط المؤسسون، ومن ضمنهم الشيخ صالح بن فريد، في بريطانيا بمدينة ويندسور، احتفاءً بهذه المناسبة، وكانت فرصة لاستعادة الذكريات.

وحولهما، 3–حامية عتق، 4–حامية حضرموت، 5–حامية مكيراس. والمهم لهذه الحاميات توافر المطارات وخطوط المواصلات البرية المناسبة مع مراكز القيادة، حتى تمارس مهماتها بكفاءة لخدمة قوات الميدان المتقدمة.



مؤسسو حامية العند (قاعدة العند) في لقاء لهم عام 2016 بعد خمسين عاماً على تأسيسها. وكانت الحامية عبارة عن خيام، وليس فيها أيّ منشآت عسكرية، وهي تقع بالقرب من مكان قاعدة العند التي تأسست في السبعينيات بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي، وضمّت مطار العند وملاجئ للطائرات وسكناً للجنود والطيارين والمهندسين والفنيين.

الجيش الميداني وقواته ومواقع تمركزه

يبلغ عديد القوات المسلحة في جيش محمية عدن الذي تغيرت تسمياته وبعض سماته من جيش الاتحاد النظامي إلى جيش الجنوب العربي، نحو خمسة وعشرين ألف فرد من القوة المقاتلة، تضاف إليها خمسة آلاف ممّن كان يُطلق عليهم اسم «القوى أو الضباط غير الفاعلة أو المؤثرة» (NONE EFECTIVE ELEMENTS) أو «FOLOWERS»، أي التبع، يتوزعون حتى قبل الاستقلال على خمس كتائب، طبعاً بالإضافة إلى سرية القيادة المشرفة على هذه الكتائب وقواها ومجنديها الاحتياطيين.



فرقة الهجانة، تأسست عام 1939م



أفراد من جيش الاتحاد

الكتيبة الأولى كان مقرّها في منتصف الستينيات الثاني في منطقة ومواقع الكتائب الميدانية لا تبقى ثابتة كما هو الحال بالنسبة إلى الحاميات، كما شرحنا، بل تتنقل بالتناوب بين الفترة والأخرى وتتبادل مواقعها.

الكتيبة الثانية وكان مقرها الضالع،

الكتيبة الثالثة وكانت متمركزة في بيحان،
الكتيبة الرابعة ومعسكرها في العند،
الكتيبة الخامسة وتتمركز في عتق.

معسكرات الحرس الوطني المسلح:

كثرت تسميات هذا الحرس أو القوة البوليسية العربية، وتعدد الحديث عن مهماتها. فقيل إنّ مهمتها حفظ سلامة سلاطين المحميات وأمرائها، وقيل إنها لحفظ النظام والاستقرار في عدن المستعمرة، وقيل إنها رديف لجيش محمية عدن المعروف باسم جيش الليوي. ولم تثبت صحة أيٍّ من هذه الأقاويل، والمهم أنّ مجريات الأحداث دلّت على مرّ السنين، على أنّ هذه القوة نوع من البوليس القوي، يمكن تسخيره لغرض محدَّد، بما فيه ما تقدّم من تأويلات أو تكهنات.

كان الاسم الذي يُطلَق على قوة ما عُرف بالحرس الوطني هذا يُنسَب إلى المعسكر الذي تنتمي إليه، ومن المفارقات أنّ اسم المعسكر كان يحمل اسم مؤسسه أو قائده الإنكليزي، فقد كان اسمه معسكر «شبرد»، نسبةً إلى اسم قائده المؤسس، ثم تغيّر الاسم إلى معسكر خطوط شامبيون، نسبةً إلى اسم القائد شامبيون، وهكذا. ومع أنّ قادة هذه القوات (الحرس الوطني) كانوا من العرب ومن الوطنيين في فترات لاحقة، إلّا أنّ الاسم ظل يلاحقهم كقول (أصحاب شبرد أو أهل شامبيون لين). عموماً، يمكن القول إنّ هذا المعسكر في الأخير انحاز برجاله وقادته مثل فضل عبد الله عولقي وعبد الله صالح سبعة والصديق أحمد الجفه وأحمد عوض الزامكي وحيدرة محمد بن قدور ومحمد صالح المبرقي وغيرهم الكثير من الضباط والجنود الوطنيين إلى صف الثورة، ووضع نفسه تحت تصرفها وفي خدمتها.

في بداية عام 1967 ضمت كل هذه التشكيلات إلى جيش «الليوي»، وهذا هو الجيش الذي ورثته البلاد عشية استقلالها في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967م، والذي كان الجناح الراديكالي في الجبهة القومية التي تسلمت السلطة يطالب بتصفيته وإلغائه مثلما سبق أن أشرت في ما تقدم من حديث.

وطن لا نحميه... لا نستحقه!

تسلمتُ منصب وزير الدفاع في ظروف بالغة التعقيد داخلياً وخارجياً. وكانت اليمن الجنوبية تمرّ بظروف اقتصادية ومالية صعبة جداً، ولم تكن أوضاعها السياسية قد استقرت بعد بما فيه الكفاية. أما القوات المسلحة، فكانت ألوية قليلة العدد، قليلة التسليح، سلاحها مجموعة من البنادق غير الآلية (كنده)، وبعض الرشاشات الخفيفة والمتوسطة (برن وسترلنج)، ومدافع ميدان من عيار 25 رطلاً، وعدد من عربات (صلاح الدين)، وعربات مدرعة من نوع (فيريت)، وعدد قليل من الطائرات الجت بروفست، فضلاً عن زورق أو زورقين صغيرين وسفينة إنزال. ولم يكن بوسع قوة صغيرة كهذه، بسلاحها المحدود، أن

تحمي سيادتنا الوطنية وحدودنا البرية والبحرية الطويلة، ولا أجواءنا المفتوحة، طبعاً مع العلم بأنّ عدن كانت أول قاعدة عسكرية جوية في المنطقة أُنشئت عام 1928م... في ظل التوتر الذي تشهده اليمن الديمقراطية الجنوبية مع جيرانها ودول المنطقة.

أتذكر أني عندما ذهبت إلى مكتبي، في وزارة الدفاع، لتسلّم منصبي الجديد وزيراً للدفاع، جلست في مكتبي وليس لدي فكرة عن أي شيء يمكن أن أتداوله مع مساعديّ ومستشاريّ بخصوص المهمة الصعبة والمعقدة التي كانت في انتظاري، ولم يسلمني الوزير محمد صالح عولقي أي مذكرة تسليم، فقد كان غاضباً من إحالته من منصبه، والتزم منزله. وكانت تربطني به علاقات سياسية ونضالية وعائلية.

كانت هذه أخطر مهمة أواجهها في حياتي. كنت أمام الحقيقة وجهاً لوجه.

لا يوجد نظام أو قانون ينظمان الوزارة، ولا هيكل ينظم علاقاتها الداخلية وعلاقتها بقيادة الجيش والقوات المسلحة عموماً. ليس أمامي سوى أوراق مبعثرة هنا وهناك على الطاولة. من أين أبدأ؟ كان ذلك أول سؤال دار في ذهني، ولم أكن أعرف كثيراً من اختصاصات وزير الدفاع ومسؤولياته، لكن كانت عندي فكرة عامة عن أوضاع القوات المسلحة، ولي علاقات طيبة مع مجموع القادة والضباط، ومع ذلك كنت أشعر بأنه يمكنني عمل شيء لقواتنا المسلحة وللبلاد، برغم صعوبة الأوضاع... ولم يكن يشغلني شيء أكثر من تسليح القوات المسلحة وبنائها وإعادة تأهيلها. وعندما كنت أفكر في ذلك، كنت أدرك أنّ «الجيش» الذي ورثناه هو جيش اتحاد الجنوب العربي الذي أنشأه الإنكليز، لكن هذا لا يعني أنه معادٍ للثورة والنظام، فقد وقف إلى جانبهما حتى النصر.

وقد ترك لنا البريطانيون نظاماً إدارياً ومالياً متطوراً، وأُسساً مهمة للانضباط العسكري، طوّرناها لاحقاً، وأدركتُ أنّ بريطانيا لن تسلّح جيشنا، لذا علينا البحث عن مصادر تسليح جديدة في الاتحاد السوفياتي، غير أنّ المشكلة كانت تكمن في الانتقال من السلاح الغربي إلى السلاح الشرقي، فهذا يتطلب تأهيل كوادر جديدة على مختلف الأسلحة والنظم العسكرية الشرقية، بالإضافة إلى تأمين قطع الغيار والمعدات. والمشكلة الأخرى هي التنظيم الإداري لقيادة وزارة الدفاع والقوى والأسلحة، فقد كانت وزارة الدفاع سياسية ورمزية في فترة الاحتلال، والقيادة الحقيقية للقوات المسلحة كانت تكمن في القيادة العسكرية البريطانية التي بيدها القرار والسلاح.

ولكي أنجح في مهمتي هذه، كان عليّ أن أعمل على إيجاد تنظيم قانوني لوزارة الدفاع يحدد علاقتها بقيادة الجيش. وحتى ذلك الحين، كانت قيادة الجيش تعمل وتتصرف بمعزل عن الوزارة، وكلٌّ منهما تسير في اتجاه منفصل عن الأخرى. وكانت هذه إحدى السلبيات البارزة في عمل وزارة الدفاع. اعتبرتُ عملية التنظيم القانوني-بحقّ-المهمة المركزية الأساسية لنجاح عمل وزارة الدفاع كله، ولهذا الغرض استقدمتُ خبراء عسكريين عرباً من القطر العربي السوري الشقيق، أتذكر منهم اللواء زهير غزال، واللواء إبراهيم يونس، وعبد

السلام قعقع ود. مظفر البيطار، الذين استعنتُ بهم لوضع الأسس القانونية لتنظيم عمل الوزارة وإنشاء كلية عسكرية وتشغيل المشفى العسكري، فضلاً عن عدد من الطيارين، وكان هذا يعني استغلال كل الإمكانات المتاحة إلى أقصى حدّ لخلق الهياكل الأساسية للقوات المسلحة التي يمكن أن تُبنى عليها قوة البلاد في المستقبل. لذلك، كنتُ أرى ضرورة وضع خطة خمسية (لخمس سنوات) تشمل تسليح القوات المسلحة وتأهيل أطرها البشرية.

وعلى هذا الأساس اتخذتُ مبدأ العمل وفق القاعدة الآتية: تطوير/ تأهيل/ تسليح/ تسييس[1]

في 7 تموز/ يوليو 1970م عقدتُ اجتماعاً في قيادة القوات المسلحة لمناقشة خطة تطوير القوات على أسس جديدة. ودعوتُ إلى اجتماع الخبراء العسكريين السوريين الذين أوفدهم بطلب مني الرئيس السوري حافظ الأسد (وزير الدفاع حينها)، وكذلك الخبراء السوفيات، وحضره عدد من الضباط من أعضاء «الجبهة القومية»، وكانوا في معظمهم من صغار الضباط. ومن هؤلاء الذين حضروا الاجتماع أحمد صالح ضالعي، الذي أصبح رئيساً لهيئة الأركان، وصالح أبو بكر بن حسينون، وفرج الدقيل، ومحمد عبد الله باصهيب، ومحمد حيدره مسدوس، ومحمد يحيى جابر، وعبود علوي، وعبد الله أحمد العود، وصالح محمد حاجب، وعبد القوي عبد الله، وعبد الله علي عقربي، وأحمد صالح الحاجب، وعلي الشولة.

كنتُ مهتماً بتتبّع الأوضاع التي ترتهن بها مختلف الأسلحة، ولهذا الغرض استدعيتُ قادة الوزارة، وقادة الألوية والأسلحة المختلفة بهدف معرفة الإمكانات المطلوبة لتطوير القوات المسلحة بمختلف صنوفها البرية والبحرية والجوية، وطلبتُ من كل واحد منهم إعداد مقترحات عملية تكون الأساس لإعداد الخطة الخمسية لتطوير القوات المسلحة، وتحديد حاجة البلاد من الأسلحة الجديدة التي يمكن شراؤها من الخارج، ووضع خطة لتأهيل الأطر.

في غضون أسبوع، استكملتُ اجتماعاتي مع كل قادة الأسلحة. لم يكن هدفي الاطلاع

1- محمد عبد الله باصهيب-فرج عوض الدقيل-سالم عبد الله عقيل-محمد حيدره مسدوس-أحمد سالم عبيد-هادي أحمد ناصر-محمد عوض الحجيجي-محمد عبد الرب مفتاح-عبود علوي-عوض علي حيدره-محمد عوض الشحيري-عبد الله أحمد العود-محمد أحمد شحته-علي حنش هادي-هادي صالح هادي-ناصر سالم عطوي.

وبعد المؤتمر الخامس عام 1972 م:

هادي أحمد ناصر-علي حنش هادي-محمد عبد الله باصهيب-محمد عبد الرب مفتاح-أحمد سالم عبيد-عوض عبد الله مشبح-عوض علي حيدره - عبد الله سالم الحنكي-سليمان ناصر مسعود-هادي صالح هادي-ناصر سالم-عبد الله سالم عقيل-أحمد قاسم-فرج عوض الدقيل-محمد عوض الشحيري.

أشرف على الدائرة السياسية بوزارة الدفاع كل من: عبد الله الخامري-عبد الله أحمد العود-هادي أحمد ناصر-أحمد سالم عبيد-علي حنش هادي-محمد مفتاح عبد الرب-سليمان ناصر مسعود-سالم ربيع علي-حسين قماطة-صالح عبيد.

على أوضاع القوات المسلحة وتكوين فكرة متكاملة عن طبيعتها فحسب، بل أيضاً-وهذا هو الأهم-وضع تصور متكامل لكيفية العمل على تطويرها وبنائها على أسس حديثة.

استدعى مني ذلك أن أكثّف عملي، وكانت وجهتي إحداث نهوض حقيقي في أوضاع قواتنا المسلحة، بوضع خطة خمسية شاملة لتطوير القوات المسلحة في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. ولعل الرؤية هذه لم تكن صادرة عن رغبة خاصة، بل إنّ الثورة-فعلاً-كانت في أمسّ الحاجة إلى أداة ثورية مسلحة لحماية نفسها وحماية مكتسبات الشعب وسيادة الوطن وسلامة أراضيه.

وكنّا نسعى إلى بناء قوات مسلحة جديدة وحديثة تعتمد على قاعدة فنية وتقنية متطورة وذات جاهزية قتالية عالية، وتمتلك منظومة دفاعية راسخة. وكان من المهم أن أحدّد الأولويات للبدء بتنفيذ هذه الخطة، ورأيتُ أنّ الأولوية لتنظيم وزارة الدفاع أولاً من الناحيتين الإدارية والفنية، ومن ثَمَّ وضع خطة للتسليح والتدريب والتأهيل والتسييس. ولم يكن من الممكن تصور كل هذه الأشياء من الخارج، فمن الضروري تحديد الإمكانات المتعددة للموضوع: الأهداف، الأغراض، الحاجات، الإمكانات وغير ذلك.

منذ مطلع عام 1970 بدأت أولى الخطوات في السير على الطريق الطويل الصعب لبناء القوات المسلحة، وشرعتُ في وضع الخطة الخمسية لبناء القوات المسلحة، والواقع أنها كانت خطة على الورق، حددتُ فيها الأهداف الرئيسة على النحو الآتي:

1. إعادة تنظيم القوات البرية ومضاعفة عددها.
2. تحديث أسلحة القوات المسلحة لتحلّ محلّ أسلحتها البريطانية القديمة تدريجاً حتى نهاية الخطة التي تنتهي في عام 1975.
3. تحسين مستوى الجهاز الإداري، والثقافي، والسياسي والعسكري.
4. بناء قوات جوية تستطيع ضمان النقل الجوي والدفاع، ودعم القوات القتالية في المراكز البعيدة، والقيام بمهمة حماية أجواء البلاد.
5. إنشاء أسطول بحري قوي يحمي الحدود البحرية المترامية الأطراف، والجزر اليمنية المنتشرة في البحر العربي والبحر الأحمر.
6. تأسيس شبكة دفاع جوية لحماية العاصمة والمنشآت الحيوية فيها، مثل مصفاة النفط (أهم مرفق اقتصادي في البلد).
7. إنشاء عدد من المدارس والكليات العسكرية التي تُعدّ القوات المسلحة وتدربها، إضافة إلى تأهيل الآلاف من العسكريين في الاتحاد السوفياتي والدول الصديقة والشقيقة الأخرى.
8. إيجاد هيئة أركان عامة وفروع لها حسب الهيكل الهرمي للمؤسسة العسكرية، للإشراف والمتابعة والتخطيط، ووضع الأنظمة واللوائح لوزارة الدفاع ولشُعَبها، وللأسلحة في القوات المسلحة.

خطة طبيعية، وتبدو سهلة المنال. لكن في ظروف تلك الأيام، كانت خطة حالمة وصعبة المنال، إن لم تكن مستحيلة، قياساً بالإمكانات والظروف.

وعندما وضعت تلك الخطة، كانت أحوال البلاد صعبة:

إمكانات مالية شحيحة، وظروف حصار شديد تتعرض له البلاد والعباد يؤثر بنا تأثيراً كبيراً، فلا نكاد نحصل على المساعدات أو القروض من الدول والمنظمات الدولية بسبب الضغوط التي تمارسها بعض الدول الإقليمية والدولية على بلادنا لإجبارنا على السير في فلكها والتحكم بقرارنا الوطني، وهذا ما كنا نرفضه، وبدأنا علاقات مع بعض الدول العربية والصديقة لفكّ هذا الحصار والعزلة على بلادنا بفضل صمود شعبنا.

الأهداف التي وضعناها لتطوير القوات المسلحة كانت كبيرة واستراتيجية، ولم يكن أمام الثورة والسلطة الجديدة مشكلة الجيش وحدها، بل كانت تواجه عدة مشاكل في وقت واحد، وكانت المشكلة الاقتصادية والمالية على الدوام في الصدارة، والعائق أمام كل طموح، إضافة إلى العزلة السياسية، كما أشرنا آنفاً.

مع ذلك، كنتُ مصمّماً على تنفيذ الخطة، وكلي ثقة وأمل في توفير كل شيء لقواتنا المسلحة... وكالعادة، فإنّ الزمن لم يخذلنا.

استغرق العمل كل وقتي، ولا أتذكر أنني تناولتُ الطعام خارج مبنى الوزارة في الأيام الأولى بسبب اللقاءات والمقابلات مع المسؤولين اليمنيين والسوفيات والسوريين للتشاور بشأن إعداد الخطط العسكرية والسياسية والتنظيمية، وإعداد القوانين واللوائح المنظمة لوزارة الدفاع والقوى والأسلحة. فقد كان ذلك العمل يستهلك معظم الوقت، وكنتُ أحياناً أُضطرّ إلى النوم في الوزارة.

في 19 شباط/ فبراير 1970م، استدعيتُ كبير المستشارين الروس، واسمه الجنرال موزي كنتوف-كما أتذكر-وطلبتُ منه الاتصال بموسكو للحصول على موافقة الحكومة السوفياتية على استقبال عدد من أطرنا العسكرية للتدريب، وقدمتُ إليه قائمة بأسماء عدد كبير من الضباط، رشّحناهم لهذه الدورة لتأهيلهم في مختلف التخصصات للقوات البرية والبحرية والجوية، وأرسلنا عدداً من الطلاب للتدريب على كافة الأسلحة، لاستيعابها واستخدامها عند وصولها.

كانت هذه أولى البعثات الطلابية العسكرية إلى الاتحاد السوفياتي، وشملت البعثات مختلف الأسلحة والقوى البرية، البحرية، والجوية، والاستفادة من الدعم السوفياتي لتطوير قواتنا المسلحة، وتأهيلها، سواء في الداخل، أو في الخارج، كغيرنا من الدول العربية التي سبقتنا في التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي مع موسكو، مثل اليمن الشمالي، ومصر، وسورية، والعراق، والسودان وغيرها.

وكانت بريطانيا قد رفضت استمرار تزويد القوات المسلحة بقطع الغيار اللازمة لها، كجزء من حصارها السياسي والاقتصادي والعسكري لليمن الجنوبية، حيث تراجعت عن

اتفاقية جنيف بشأن تقديم المساعدات المالية المقدرة بستين مليون جنيه إسترليني إلى حكومة الاستقلال. وكان بوسع بريطانيا أن تستمر في تعاونها مع اليمن الجنوبي، مثلما فعلت فرنسا مع الجزائر عقب استقلالها. الحقيقة أننا لم نكن مسبّبي الفتور في العلاقات مع بريطانيا، ووقف كل ما يتعلق بالتعاون السياسي والاقتصادي والعسكري معها، بقدر ما كانت هي المبادرة إلى ذلك، اعتقاداً منها بأنّ النظام سيركع أو سيسقط، لكنّنا أفشلنا كل مراهناتها.

كان عدد قواتنا المسلحة لا يزيد على عشر كتائب مشاة وزورقين بحريين لبلد تبلغ حدوده البحرية 2000 كيلومتر، وجزر متناثرة في البحر الأحمر والمحيط الهندي، مع 6 طائرات «جت بروفت» غير صالحة لحماية أجوائنا، وعدد مدرعات من نوع «صلاح الدين» و«فيريت»، وخلال فترة الاحتلال لعدن لم يدربوا طياراً واحداً، ولا بحاراً واحداً أيضاً، ولهذا بدأنا من الصفر.

لم يكن بوسعنا أن نقبل بهذه الضغوط، وأن نستسلم لهذا الواقع، بل كان علينا أن نقاوم، ونكسر طوق هذه العزلة التي يريد الآخرون فرضها علينا، وذلك بمدّ جسور العلاقات مع بعض الدول العربية والبلدان الاشتراكية التي تقبل التعاون معنا على بناء قواتنا المسلحة من غير شروط، كما أشرنا آنفاً.

وهذا ما دفع حكومة الرئيس قحطان الشعبي وحكومة الرئيس سالم ربيع من بعده إلى البحث عن قروض اقتصادية ميسَّرة والحصول على الأسلحة من الدول الشقيقة والصديقة. وكان وزير الدفاع السابق، علي سالم البيض، في أول حكومة للاستقلال قد زار القاهرة وهو في طريقه إلى موسكو، حيث التقى كلاً من الأستاذين جهاد ضاحي وهاني الهندي، من مؤسسي حركة القوميين العرب، والفريق الطيار عارف عبد الرزاق، الذي كان قائداً لسلاح الطيران في العراق عام 1963م، ثم لجأ بعد ذلك إلى القاهرة بعد انقلاب البعث عليه عام 1968م، عندما كان رئيساً للوزراء، حيث طلب منه علي سالم البيض مساعدته في إعداد كشف بأحدث الأسلحة التي يحتاج إليها الجيش في الجنوب لشرائها من الاتحاد السوفياتي. وبعد إعداد الكشف الذي وافق عليه وزير الدفاع البيض، سأله عارف عبد الرزاق والهندي:

– من أين ستدفعون ثمن هذا السلاح؟

أجاب البيض: سنحصل على المال بوسائلنا الخاصة، ومن الرفاق في المعسكر الاشتراكي، ومن أموال نفط الخليج!

وعندما سأله الفريق عارف: كيف ستستوعبون هذه الأسلحة وتستخدمونها، فذلك يحتاج إلى وقت وإلى تدريب كادر عليه؟

أجابه: يمكننا الاستفادة من العسكريين المطرودين من العراق وسورية وبعض البلدان الأخرى، سواء كانوا محسوبين على حركة القوميين العرب أو غيرهم، وخاصة الناصريين!

ويذكر لي هاني الهندي أنّ علي سالم البيض طلب منهم كتباً للتثقيف السياسي للجيش، وقد تبرع له بسبعمئة جنيه لشراء هذه الكتب إسهاماً من الحركة في ذلك!! وقد ذهب إلى موسكو وعاد بخفَّي حنين، كما حدثني آنذاك المقدم محمد أحمد السياري الذي كان مرافقاً للبيض، لأنّ السوفيات لم يقتنعوا بكلامه عن شراء الأسلحة ودفع ثمنها من أموال الخليج.

ومنذ عام 1970 وحتى 1975، شرعنا في الخطة الخمسية للقوات المسلحة، ونفّذنا أهمّ ما تضمنتها من الأهداف الثمانية المشار إليه أعلاه. وأتذكر أنني بعد أن تركت وزارة الدفاع لخلَفي علي عنتر في نهاية عام 1977م، كنا نمتلك جيشاً قوياً وحديثاً ومتطوراً ومؤثراً يستطيع الدفاع عن سيادتنا الوطنية، وحماية حدودنا البرية، ومياهنا الإقليمية، ومجالنا الجوي. بل إنّ تطور القوات المسلحة بلغ الحدّ الذي كنّا قادرين فيه على المشاركة في قوات الردع العربية التي ذهبت لحفظ الأمن في لبنان، واشتركنا حينها بـ(كتيبة السلام) اليمنية التي تمتعت بسمعة طيبة في أوساط اللبنانيين على اختلاف اتجاهاتهم، وإلى الحدّ الذي قدمنا فيه المساعدة – حين طُلبت منا – لحماية وحدة الأراضي الإثيوبية جنباً إلى جنب مع جهودنا السلمية في إدارة حوار صادق بين النظام الإثيوبي والمعارضة، لتحقيق حلّ شامل وعادل يُرضي أطراف الصراع في القرن الإفريقي.

وكما أتذكر جيداً أنه بعد سبع سنوات، وتحديداً في 1 أيلول/ سبتمبر عام 1977م، كنتُ أقف خطيباً في الكلية العسكرية التي كانت إحدى ثمار العمل الجاد من أجل إعادة تكوين القوات المسلحة وبنائها. كنتُ أقف في هذه المناسبة لأشير بضمير الفعل المنجز إلى ما حققناه، حيث قلتُ: «لقد قوّت عملية إعادة تنظيم الجيش قدراتنا وطاقاتنا، وهذا بالطبع كان نتيجة جهد وعمل كبيرين قمنا بهما.

الجيش بعد 22 يونيو

بعد حركة 22 يونيو 1969، بدأنا بإعادة بناء القوات المسلحة آنذاك، وكنا قد ورثنا عشية الاستقلال ما يأتي:

- سرية عربات «صلاح الدين».
- سرية عربات استطلاع من نوع «فيريت».
- مجموعة من البندقيات القديمة لا يتجاوز مداها 3–4 كم فقط.
- كمية من البنادق الخشبية «غير آلية» (كندا 303، برن جن، أستن جن)، وهذا سلاح المشاة مع ذخيرته.
- عشر كتائب مشاة قوامها نحو ستة آلاف عنصر، بمن فيهم ثلاثمئة ضابط وصف ضابط.
- وكان قوات البحرية لا يتجاوز عدد أفرادها 30 فرداً، ولا يتجاوز عدد السفن والزوارق ثلاثة، رغم طول الحدود الساحلية البالغة نحو 2000 كيلومتر.

ولم يكن وضع سلاح الطيران أفضل من ذلك، ولا يتجاوز عدد الطائرات المقاتلة (الجت بروفست) ستّ طائرات، وطائرة نقل واحدة دون طيارين جنوبيين، ما أدى إلى أن تتوقف وتتعطل في المطار بعد القرار الأحمق الذي اتخذه علي سالم البيض 1968 بطرد الطيارين البريطانيين وإبقاء المهندسين البريطانيين.

في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام 1985م، كنتُ أشهد مناورة عسكرية للرماية الصاروخية جرى تنفيذها بين القوات المشتركة لسلاح البحرية الصاروخي والمجموعة الصاروخية التابعة للسلاح. وكانت مناسبة المشروع نجاح أعمال «المؤتمر العام الثالث» للحزب الاشتراكي اليمني. وبسرعة، اتجهت ذكرياتي إلى البدايات الأولى لهذا السلاح، وبداية الرحلة الطويلة في حياتي الشخصية، وتحديداً منذ كانون الأول/ ديسمبر عام 1967م، عندما عُيِّنت محافظاً للجزر... واستقللتُ أحد الزورقين الوحيدين اللذين كانت تملكهما البحرية اليمنية الجنوبية للوصول إلى تلك الجزر الواقعة في البحر الأحمر، وقد تحدثتُ عن هذه القصة بالتفصيل في مستهلّ هذا الكتاب. وأشعرني ما شاهدته من تقدُّم وتطور في سلاح البحرية خلال تلك المناورة بالارتياح الكبير والغبطة للنجاح الذي تحقق في قواتنا المسلحة[1]، وعبَّرتُ عن هذا الارتياح للجنود والضباط في نهاية المناورة، وكان هذا يعني لي معنىً خاصاً. فهذا معناه أنّ كل الجهود والوقت والتضحية بالراحة التي بُذلت في بناء القوات المسلحة لم تذهب هدراً. ولهذا، كان لشعوري بالفخر والاعتزاز ما يسوّغه عند مشاهدة هذا الجيش الذي لم يُقهَر في أيِّ معركة من المعارك التي خاضها على حدودنا وخارجها، ولكن العناصر المتطرفين أدّوا دوراً خطيراً فيما بعد، وقد كنا نحن الذين قهرناه ودمّرناه بحماقاتنا، وتحديداً ما بين عام 1986 وعام 1994م.

المال والسلاح والرجال

كانت إعادة بناء القوات المسلحة هدفاً حيوياً لنا. وكان العنصر البشري، وهو المصدر الأساس في تكوين القوات المسلحة، متوافراً. ذلك أنّ الشعب بقدر حبه للسلام، شعب محارب وشجاع، شأنه في ذلك شأن كل الشعوب المحبة للسلام، الحريصة في الوقت ذاته على سيادتها وحريتها. ولكن كان لا بد من صقل هذه الروح. بمعنى آخر، كان لا بد من تأهيل الجهاز العسكري الذي يُتقن استخدام الأسلحة الحديثة ويستوعب التقنية العسكرية المتطورة.

وكان لا بد من توفير عاملين أساسيين في آن واحد:

- توفير السلاح.

1- لواء 14 - لواء 20 -لواء 22 -لواء 25 -لواء 30 - لواء ملهم - لواء عبود - لواء عباس - لواء شلال - لواء باصهيب - اللواء الأول م/ ط - لواء الوحدة - اللواء الخامس مظلات - الأركان العامة - سلاح المدفعية - سلاح الدروع - القوى الجوية والدفاع الجوي - القوى البحرية - معسكرات م/ عدن - مركز تدريب العند - حامية المكلا - المحور الشرقي - المحور الغربي - المحور الأوسط - الكلية العسكرية - سلاح المهندسين.

- إعداد البشر ليحسنوا استخدام هذا السلاح.

عندما أعود إلى هذه القضية، فإنّ المسألة البديهية بالنسبة إلينا كانت في تعليمهم أيضاً الاستخدام الصحيح والأمثل لهذا السلاح. لا يكفي أن تضع سلاحاً في يد المقاتل وتقول له: حارب. بل لا بدّ أن تُخبره لماذا يحارب ومن أجل ماذا!! ولم يكن حبّ الوطن والدفاع عنه يحتاج منّا إلى جهد كبير، فحبّ الوطن مسألة متأصلة في قلب كل إنسان، وهي مسألة لم تكن محتاجة إلى مصدر خارجي. لكنّ قضية «توجيه البندقية »، كما كنّا نسميها في عملية التأهيل والتسييس، هي التي شغلت حيّزاً مهماً وجوهرياً في تفكير القيادة السياسية ونشاطها، وتحديداً في التنظيم أو الحزب الحاكم، وكذلك وزارة الدفاع. إذ كنّا نخشى أن ترتدّ هذه البندقية إلى صدر الحزب أو الوطن، ومع الأسف أنها ارتدّت لاحقاً إلى صدورنا، وكان في ذهننا على الدوام خوف متأصل من الانقلابات العسكرية نتيجة الدور الذي مارسته الجيوش في العالم الثالث وفي الوطن العربي في القيام بالانقلابات العسكرية للاستيلاء على السلطة. وقد أردنا دائماً أن نتحصن من هذا الخطر، وأن نبعد قواتنا المسلحة من خطر التورط فيه.

لذلك، فإنّ التوجيه السياسي والمعنوي ظلّ على الدوام جزءاً مهمّاً ومرافقاً للتدريب والتأهيل العسكريَّين واستيعاب الأسلحة والمنظومات الجديدة. وكانت تلك عملية بقدر بديهيتها، طويلة ومعقدة وصعبة.

كان ينبغي لنا أولاً تحديد مكامن الضعف في القوات المسلحة، ومن ثمَّ التغلب عليها. وتلك أيضاً كانت مسألة صعبة وشاقة، وبقدر ما كانت في حاجة إلى إخلاص وتصميم وجدية ومثابرة ومتابعة، فلم تكن تنفع فيها التمنيات أو الإرادة الحسنة وحدها. وبالطبع، كانت تتطلب أولاً تخطيطاً، وكذلك أدركنا مكمن الصعوبة الرئيسة في بلد فقير مثل اليمن الديمقراطية، لم يرث عن الاستعمار فقط قوات مسلحة ضعيفة وسيئة التجهيز، بل أيضاً أوضاعاً عامة كانت كلها تقريباً تحتاج إلى أن يبدأ العمل من الصفر، وأولها قضية المال!

عندما ترك البريطانيون اليمن الجنوبي، تركوا مالية الدولة المستقلة في وضع إفلاس تماماً.

لقد كانوا يدركون أكثر من سواهم الوضعية التي تركوا فيها البلد عشية رحيلهم. ولأنهم تركوه مجبَرين، فقد عملوا كل ما بوسعهم لوضعه أمام أمرين كليهما مرّ: إما الانهيار والدمار الكامل، أو الركوع أمام أقدامهم وطلب المساعدة، ولكن بالشروط التي يحددونها، وهو ما لم نكن لنسمح به، لأنه كان يمسّ سيادتنا الوطنية واستقلالنا الوطني الذي انتزعناه بالدم والتضحيات الغالية. لذلك، لم يكن في وارد تفكيرنا أن ننزل إلى تلك المنزلة حتى في أقسى الظروف.

الآن وقد أصبح ذلك تاريخياً، فإنّ المهم والمفيد أن نعرف كيف تغلّب شعبنا العنيد الذي خاض النضال الشاقّ على مدى عشرات السنين في مواجهة هذا الوضع!

وتحديداً، كيف تصرفنا نحن كقيادة إزاء هذا الوضع، وتغلّبنا على أوضاع القوات المسلحة المتردية؟!

أولَت القيادة السياسية اهتماماً كبيراً بأوضاع القوات المسلحة، وتولت قيادة وزارة الدفاع تحديداً القيام بهذه المهمة الحساسة والمصيرية... وقد أُوكلت خلال المراحل القصيرة الأولى بعد الاستقلال وخطوة 22 يونيو 1969م إلى كل من علي سالم البيض، ومحمد صالح عولقي على التوالي. لكن كلا الرجلين لم يمكث طويلاً في منصبه، لذلك لم يعطيا الفرصة الكافية لبناء قوات مسلحة قوية وحديثة، بحيث يمكننا الحكم عليهما وعلى مرحلة ترؤسهما وزارة الدفاع.

في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1969م، عُيِّنتُ وزيراً للدفاع كما أسلفت، ولم أكن أملك حينها سوى الإخلاص للثورة والوطن والخبرة المتواضعة التي تكونت نتيجة الدورات العسكرية المكثفة التي تلقيتها في كل من القاهرة وتعز، والتي عززتُها بتجربة ميدانية في سنوات حرب التحرير في المنطقة الوسطى وبيحان. فقد كان عندي أسس وتجارب محدودة أستطيع الانطلاق منها للقيام بمهمتي الجديدة – الصعبة، وكان هناك مَن هو أكثر مني خبرةً من القيادات العسكرية في الجيش، ولكن كان المقياس في تحمّل المناصب القيادية العسكرية والسياسية سياسياً قبل أيّ شيء آخر، فنحن من ذات مدرسة الثورة والجبهة القومية، وأعتقد أنّ ما كان ينطبق علينا في اليمن الجنوبية، كان ينطبق على القيادات العسكرية والسياسية التي تسلّمت مثل هذه المناصب في سورية والعراق والجزائر وليبيا وغيرها من البلدان العربية وبلدان العالم الثالث. وأتذكر لقاءً جمعني بصدام حسين، أخبرني فيه أنه كلّف خمسة آلاف بعثي الالتحاق بالجيش لتدريبهم وتأهيلهم وتسلّم مواقع قيادية في المؤسسة العسكرية والأمنية لحماية النظام من الانقلاب، وكان المقياس في اختيارهم، الإخلاص والولاء للحزب والدولة.

كانت خطتنا لتطوير القوات المسلحة واقعية وتستغرق خمسة أعوام، لكن بعضهم صوّرها، وكأنها مجرد طموح مستحيل يعكس رغبتنا في تحقيق تطور يحتاج إلى سنوات أكثر مما حددناه لها. لكنني كنتُ أشعر بأنني أمام تحدٍّ لتحقيق هدف مشروع سام لا بد من الوصول إليه، لأني كنت أعرف مدى أهميته في الانتصار للثورة ومبادئها العظيمة.

كانت خطة إعداد الأطر ذات بعدين: الأول بعد داخلي، واعتمد لأجل ذلك إنشاء الكليات والمدارس العسكرية، حيث أُنشئت في أيلول/ سبتمبر 1971م الكلية العسكرية (مصنع الرجال)، وقد أصبحت بحق مركز تأهيل أساسياً تخرَّج فيه آلاف الطلاب العسكريين، ورُفدت القوات المسلحة بالجهاز العسكري في مختلف التخصصات. وإلى جانب هذه الكلية أنشأنا مدرسة المدفعية، والإشارة، والدروع، ومركز التدريب، ومدرسة القادة والأركان، والكلية الجوية والدفاع الجوي، ومدرسة المشاة الموحدة، ومدرسة النقل والهندسة والطوبوغرافيا، ومدرسة سلاح المهندسين، ومدرسة الموسيقى. كذلك نظّمنا دورات طبية ودورات في المكافحة والوقاية من الحرائق.

أما البعد الثاني، فقد كان تأهيل الأطر في الخارج، وأساساً في الاتحاد السوفياتي.

وقد بعثنا بآلاف من طلابنا للدراسات الأكاديمية في أفضل الأكاديميات العسكرية السوفياتية، مثل أكاديمية فرونزة للقيادة والأركان، وأكاديمية الدروع، وأكاديمية النقل والهندسة، وأكاديمية لينين، وهذه كلها في موسكو، بالإضافة إلى الأكاديميات العسكرية في الجمهوريات السوفياتية الأخرى، كأكاديمية الطيران والدروع في كييف وفرونزة ومدن سوفياتية أخرى. وتخرّجت من الاتحاد السوفياتي خلال فترات زمنية معقولة ألوية بكامل أسلحتها في الطيران والدروع والمدفعية والبحرية، فضلاً عن الدورات التأهيلية في البلدان العربية، كسورية والعراق ومصر وغيرها. وكان السوفيات مصدرنا الرئيس للسلاح، ابتداءً من الأسلحة الخفيفة، إلى الدروع وصواريخ سكود، وانتهاءً بالطائرات المقاتلة والسفن الحربية.



وعلى هذا الأساس بدأ تشكيل جيش عصري حديث بكل مقوماته، وانعكس ذلك على تركيبة البناء العسكري الداخلي للقوات المسلحة. وأُنشئ جيش في اليمن الديمقراطية يتكون من ألوية مشاة وسلاح الدروع وسلاح المدفعية وسلاح الصواريخ وسلاح الدفاع الجوي وسلاح البحرية وغير ذلك، وتشكلت محاور دفاعية على النحو الآتي:

المحاور: ونتيجةً للوضع الأمني غير المستقر على حدود البلاد مع الجيران، ولأنّ حدود اليمن الديمقراطية تمتدّ على مسافات طويلة متباعدة (333 ألف كيلومتر)، وفي مناطق غالباً ما تكون صحراوية ووعرة وبعيدة عن العاصمة، فقد شُكِّلَت عدة محاور. وقد حرصنا نتيجة الوضع الذي سبق شرحه أن تكوّن بمنزلة جيوش مصغرة بتركيبها البشري والآلي وبقياداتها العسكرية مع منحها حرية أكبر في التصرف وفقاً للطوارئ والحالة المعنية... بما يسمح لها بالصمود أطول مدة ممكنة، حيث تُنظَّم عملية الإمداد من العاصمة في وقت الضرورة.

وكان المحور في العادة يتشكل من عدة ألوية آنذاك، بكامل عتادها الحربي والتمويني. ومن هذه المحاور الأساسية، الآتية:

1. المحور الغربي: في العند

تكوّن هذا المحور من عدة ألوية مشاة ودروع ومدفعية ودفاع جوي وهندسي وغير ذلك: لواء شلال – لواء عبود (مشاة) لواء 25 (ميكانيكي).

2. المحور الشرقي: في حضرموت

وتكوّن من عدة ألوية مشاة ودروع ومدفعية ودفاع جوي وهندسي وغير ذلك.

3. المحور الأوسط: في عتق

وتكوّن من عدة ألوية مشاة ودروع ومدفعية ودفاع جوي وهندسي وغير ذلك.

احتياطي وزارة الدفاع:

ألوية دفاع جوي، ألوية مدفعية، ألوية دفاع ساحلي، ألوية صواريخ، ألوية الدروع وألوية الهندسة.

باختصار، فقد نَذَرْنا وقتنا وجهدنا لبناء قوات عسكرية حديثة خلال وقت زمني قصير، تليق بمكانة اليمن الديمقراطية، دولةً ونظاماً وكياناً مستقلاً. وعشية تركي منصبي وزيراً للدفاع في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1977م، ليتولاه بدلاً مني علي عنتر[1]، كنتُ أثق تماماً– أنا ومن معي – من أننا قد بنينا جيشاً وطنياً دون أيّ اعتبار للمصالح القبلية أو المناطقية الضيقة. ومَن أتى أو سيأتي بعدي سيجد الأرضية المناسبة لإنماء هذه الروح الوطنية والقومية، ورفع الروح المعنوية والقتالية للقوات المسلحة.

بحسبي أن أجد في شهادة خَلَفي علي عنتر، وزير الدفاع بعدي، اعترافاً يعزيني وينسيني سهر الليالي. فقد قال في كلمة له لاحقاً في المسرح الوطني بالتواهي مساء 31 آب/ أغسطس 1980 بمناسبة العيد السنوي للقوات المسلحة:

«لستُ هنا بصدد ترديد ما قلته في السابق عن الدور العظيم للرفيق علي ناصر محمد، الأمين العام للجنة المركزية، رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، رئيس مجلس الوزراء، الذي كان وزيراً للدفاع، وإنما لأنّ البصمات التي تركها الرفيق علي ناصر بأعماله الجليلة لا تزال هي التي تهدينا نحو تطوير وتعزيز قواتنا المسلحة، وإنّ اهتمامه الشخصي اليومي المستمر يعطينا شحنة جديدة في نشاطنا اللاحق»[2].

كان الرئيس سالم ربيع علي قد عارض تعيين علي عنتر، وطالب بتعيين صالح مصلح وزيراً للدفاع، وكان يعتبره أكثر ثقة له. وعندما رُفض هذا المقترح، بدأ الخلاف بيننا وبين الرئيس ربيع، وشنّ هجوماً على الجيش في وثيقة كتبتها مجموعة من المقربين منه، قُدِّمت إلى الدورة السابعة للجنة المركزية ضمن التقرير السياسي، واتّهم الجيش بالعمالة للنقطة الرابعة (الأميركية). بل إنّ الوثيقة وصفت الجيش بعبارة «جيش سلامة الغانية»، نسبةً إلى الفنانة سلامة الغانية، التي كانت تُحيي الحفلات الفنية للجيش في العبر وغيرها من

1- قضى قرار مجلس الرئاسة رقم 33 لعام 1977م الصادر في 24/ 10/ 1977 بتعيين علي عنتر وزيراً للدفاع.

2- راجع صحيفة **14 أكتوبر** الصادرة في 1 أيلول/ سبتمبر 1980م.

المناطق الريفية. وقد رفضتُ كل الاتهامات التي وُجِّهت إلى الجيش، وطالبتُ بشطبها من الوثيقة، وكلَّف المكتب السياسي حينها لجنة لمراجعة هذه الوثيقة مكونة من: الرئيس سالم ربيع علي، وعلي ناصر محمد (وزير الدفاع)، وعلي صالح عباد مقبل (رئيس هيئة السكرتارية للجنة المركزية)، وجاعم صالح (عضو المكتب السياسي)، وعلي سالم لعور (مدير مكتب الرئيس سالم ربيع علي)، وصالح حسن محمد (عضو المكتب السياسي مسؤول التنظيم في أبين). وبعد جلسة استمرت من الساعة الثامنة مساءً إلى الرابعة صباحاً، لم نتمكن من تغيير قناعات الرئيس ربيع الذي كان مصرّاً على هذه الاتهامات، مع أنه ليس مَن كتبها، فقد كتبها بعض العناصر الذين كانوا حوله، وأساؤوا إليه، كسالم باجميل، وسالم الحاج، وسالم عمر. وعندما فشلتُ في إقناعه بمراجعة الوثيقة وشطب بعض الكلمات التي تسيء إلى الجيش ودوره الوطني، انسحبتُ من الجلسة، وقلتُ له إنني أكتفي بهذه المحاكمة التي استمرت ثماني ساعات، وقلتُ: «بما أنكم لم تحتكموا إلى الحوار بيننا في هذا الإطار وفي الأطر الحزبية الأخرى، فإنني ساتكلم وسادافع عن موقفي وعن الجيش الذي أسهمتُ في بنائه وتطويره وتزويده بأحدث الأسلحة، ولن أقبل بهذه الإدانات»، فسأل الرئيس ربيع حينها: «ماذا ستفعل؟».

وأتذكر أنني قلتُ له إنني سأتكلم، وعندما أتكلم سيسمعني الناس. وقلتُ له: «مع الأسف، إنك فقدت ثقة الكثير من الناس الذين كانوا يحبونك ويحترمونك، وأصبحوا اليوم يخافون منك». وقلتُ له: «أعتقد أنك بحاجة إلى من يحترمك، لا إلى من يخافك، كذلك فإنك لا تحتاج إلى العناصر الذين يكذبون عليك ويسيئون إليك». فاقترح علي صالح عباد مقبل شطب عبارة «النقطة الرابعة»، وهي مركز لتمويل مشاريع الطرقات وتنفيذها في اليمن الشمالي، كذلك فإنها مركز استخباري للأميركان، كما كان يُقال عنها. واتفقنا على ألّا نتفق في نهاية هذه الجلسة الطويلة التي كانت بداية الطلاق والفراق بيننا، لأننا لم نحتكم إلى الحوار والعقل وإلى العلاقات التاريخية الأخوية التي كانت بيننا، بل من الواضح أنّ الموضوع كان الغرض منه التطويع وليّ الأذرع.

انفضّ الاجتماع، وبدأ الصراع من يومها. وكنّا على وشك الذهاب إلى شقرة لحضور مناورة عسكرية تشترك فيها القوات الجوية والبحرية والبرية، وهي من أكبر المناورات التي نفذها الجيش في تلك المنطقة. وجرت تلك المناورة العسكرية بنجاح، وحققت أهدافها العسكرية، وأصابت أهدافها، وكانت تلك المناورة رسالة عسكرية وسياسية إلى الداخل والخارج. وفي أثنائها طلب الرئيس سالم ربيع علي استهداف ضريح أثري خارج مشروع المناورة وضربه، فقال رئيس الأركان صالح أبو بكر بن حسينون إنّ من الصعب تنفيذ هذا الطلب، لأنّ التعليمات قد صدرت، وحُدِّدت الاحداثيات، وأيّ تغيير قد يسبّب أضراراً نحن في غنىً عنها. وأتذكر أنّ الرئيس قال حينها إنّ هذا الجيش جيش فاشل وعاجز عن تحقيق الأهداف، رغم أنه كان القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأصرّ على ضرب الهدف

المطلوب، ما أدى إلى توقف المناورة لبعض الوقت حتى يوضَع الهدف المطلوب على قائمة الأهداف وفق خطة المناورة، وكان له ما أراد! فقد كان متوتراً بسبب الخلاف الذي جرى بيننا وبينه، إضافة إلى أننا لم ننم الليلة السابقة، وقد وجهت القوات الجوية والبحرية والبرية لضرب الهدف الجديد (قبة بوي حسين)، كما يسمونه في أبين، وهو قبر للسلطان حسين، الجَدّ الأكبر لسلاطين أهل فضل، وكنت متأكداً أنْ لا جدوى ولا معنى سياسياً لضرب هذه القبة الأثرية التاريخية. فالسلطان مات وشبع موتاً، بل إنّ أسرته فقدت سلطتها وسلطنتها، ولم يتخذ أحد منهم موقفاً معادياً من النظام منذ مغادرتهم للسلطة عام 1967م، بمن فيهم السلطانان أحمد وناصر عبد الله الفضلي.



أعضاء مجلس الرئاسة سالم ربيع علي، عبد الفتاح إسماعيل،وعلي ناصر محمد



القبّة الأثرية التاريخية في شقرة التي ضُربت أثناء المناورات انزعجت القيادات العسكرية

من هذا التصرف بالخروج عن خطة المناورة التي حُدِّدت مسبقاً، وبعد هذه المناورة جُمِّعَت القوات، وتحدث معهم الرئيس ربيع، وكانت تنتظر أن يوجِّه إليها الشكر على نجاح

المناورة، باعتراف الجميع. لكنّه بدلاً من ذلك، وجّه إليهم نقداً، وكانت مفاجأة للجميع، وكان ردّ فعل القيادات العسكرية المشاركة في المناورة سلبياً تجاه الرئيس، ومثّل هذا التصرف أحد أسباب تخلي الكثير من القيادات العسكرية عنه فيما بعد في أحداث عام 1978م.



الرئيس سالم ربيع علي ورئيس الوزراء علي ناصر محمد في شقرة عام 1977

لقد ظلت هذه القوات، على الرغم من كل التأثيرات السلبية والضغوط التي مورست عليها، مخلصة ووفية للوطن وللمُثل والأهداف العليا، وكانت على مستوى رفيع من الوعي. وحتى إن استُخدمت على نحو سيّئ في بعض الصراعات السياسية على السلطة، مثلما حدث في حزيران/ يونيو 1978م، وكانون الثاني/ يناير 1986م و1994م، إلا أنّ ذلك كان سببه قيادات الحزب. ورغم كل ما أبديناه من حرص للحفاظ على القوات المسلحة بعيداً عن استخدامها في صراعاتنا السياسية، إلا أننا لم ننجح في ذلك تماماً. وربما كانت الظروف أقوى منا جميعاً في ذلك الوقت، وقبل كل شيء لم نكن قد تعودنا واقعاً تُدار فيه الخلافات بروح المسؤولية يقبل فيها كل منا الرأي الآخر. لذلك، فإنّ العنف والحسم المسلح سرعان ما كانا يطفوان على السطح، وسيلةً وحيدة لحسم الخلاف عند كل صراع قبل إعلان الوحدة وبعدها. وهكذا أخطأنا جميعاً بحقّ أنفسنا وشعبنا وقواتنا المسلحة التي كانت درعاً وحصناً قوياً للثورة والدولة.

امتلك الجنوب مؤسسة عسكرية وأمنية مؤهلة تأهيلاً عالياً وتدريباً احترافياً بشهادة المراكز الاستراتيجية العسكرية العالمية، وكان من أفضل جيوش المنطقة حينها، حيث كان الاتحاد السوفياتي سابقاً، وبلدان حلف وارسو، في إطار بروتوكولات التعاون العسكري، تُجري تدريباً وتأهيلاً لكل مكونات جيش الجنوب في بلدانها، إضافة إلى الأساس الذي أنشأته بريطانيا في ما عُرف بجيش الجنوب العربي الذي كان نواة تأسيس جيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

القائمة الآتية توضح القِوام الذي وصلت إليه المؤسسة العسكرية والأمنية في الجنوب:

تتكون القوات المسلحة بأنواعها وصنوفها من 80,000 إلى 100,000 ضابط وجندي، بالإضافة إلى 60,000 من القوات الشعبية والاحتياط العام.

40 لواء نظامي مشاة وميكانيكي ودبابات ومدفعية صواريخ وقوى جوية ودفاع جوي وبحرية وغيرها.

18 دائرة تابعة لرئاسة الأركان العامة بمختلف أنواعها وتخصصاتها.

كليّتان عسكريتان.

كلية شرطة.

كلية طيران.

مدرسة بحرية، وكل الكليات كانت مجهزة تجهيزاً علمياً.

12 مدرسة تخصصية بمختلف صنوف القوات.

قوات برية:

16 لواء مشاة.

4 ألوية مشاة ميكانيكا.

3 ألوية دبابات + أربع كتائب مُستقلة.

3 ألوية مدفعية وصواريخ.

قوات جوية:

8 ألوية قوى جوية ودفاع جوي.

قوات بحرية:

6 ألوية بحرية وصواريخ ومدفعية وإنزال وحراسات.

وزارة الداخلية: يتكون القوام البشري لوزارة الداخلية من 20,000 ضابط وصف ضابط وجندي وموظفين مدنيين تقريباً.

وزارة أمن الدولة: القوام البشري لوزارة أمن الدولة تتكون من 8 آلاف موظف تقريباً.

وامتلك الجيش قاعدة صيانة لصواريخ سكود، وكانت الوحيدة في المنطقة خارج حلف وارسو.

الميليشيا الشعبية[1]...
من بديل إلى رديف للقوات المسلحة

حسبما ذكرتُ سابقاً، ظهرت فكرة إنشاء ميليشيا شعبية بقوة لأول مرة في المؤتمر الرابع للجبهة القومية المنعقد في زنجبار في آذار/ مارس عام 1968م، وكانت من مسائل الصراع الأساسية المستخدمة لتحقيق أهداف ما سُمِّي «التيار اليساري» في المعركة التي صعّدها ضد من عدّهم خصومه. وكانت قيادة الجيش قد حُسبت آنذاك على هذا «التيار» الأخير.

1- أبرز قادتها العسكريين والسياسيين: حسين قماطة، صالح الباخشي، محمد سرور، مساعد صالح عبد الله، يسلم عوض جباري، لقمان باراس ومحمد علي القيرحي.

وواضحٌ أنّ هذه المسألة هي التي فجّرت الخلافات داخل المؤتمر، وصعّدت الغليان حول دور الجيش كقوة في النظام الجديد!



قيادات الجنوب في احتفال بعيد الميليشيا الشعبية في ملعب الحبيشي
محمد صالح مطيع وحسين قماطة وعبد الفتاح إسماعيل وعلي ناصر محمد وأنيس حسن يحيى

حسب رأي الذين طرحوا الفكرة، كان يفترض أن يكون قوام الميليشيا المزمع إنشاؤها بديلاً للجيش، الذي عُدَّ من بقايا العهد القديم: من عناصر الحرس الشعبي، والعناصر الفدائيين الذين شاركوا في حرب التحرير. وبما أنّ مسألة الجيش قد حُلَّت بطرق أخرى بعد 22 حزيران/ يونيو 1969م، وخضع الجيش لإعادة بناء، فقد احتفظ التنظيم السياسي للجبهة القومية بالفدائيين الذين لم يلتحقوا بالجيش، إذ في عام 1970م دُرِّبت ثلاث مجموعات متتالية في معسكر «العند» في محافظة لحج من الحرس الشعبي وأعضاء التنظيم، نواةً للميليشيا الشعبية.

في عام 1971م شُكِّلت وحدات رمزية-بمعدل سرية في كل مركز من مراكز التنظيم- كانت تتلقى التدريبات الأولية على استخدام الأسلحة الخفيفة. وكان الهدف من ذلك تهيئتهم للقيام بدوريات حراسة ليلية في المرافق الاقتصادية، والمرافق العامة في العاصمة، تحوطاً من أية أعمال تخريبية قد تقوم بها القوى المناوئة التي نشطت خلال الفترة الأخيرة في بعض المناطق الريفية، وقامت بعمليات زرع ألغام، وتفجيرات واغتيالات، بهدف الإضرار بالأمن وخلق حالة عدم استقرار ...ولم يكن ذلك بعيداً عن مخططات تُعَدّ في الخارج لإسقاط النظام في اليمن الديمقراطية. وكانت هذه الفرق الطوعية، المشكَّلة أساساً من الحزبيين، تزاول أعمالها الاعتيادية في صباح كل يوم، متحملة عبء السهر على أداء الواجب في المساء.

لكنّ الأمر لم يقتصر على الحزبيين وحدهم، فقد استدعت المواجهات المتفاقمة بين الثورة والمناوئين لها مشاركة شعبية أوسع في الدفاع عن النظام. وهكذا في عام 1972م، نُفِّذت في الميادين العامة من السابعة حتى الثامنة صباحاً تدريبات عسكرية لمختلف العاملين في جهاز الدولة، بمن فيهم النساء! ومن الواضح، أنّ خطوة كهذه تشمل قطاعاً

واسعاً من الشعب، لم تكن بعيدة عن تأثيرات حرب 1972م بين اليمن الشمالي والجنوبي.

في منتصف 1972م، التحقت دفعة أخرى من طلائع الوحدات الرمزية بدورة تدريبية في معسكر صلاح الدين لمدة ستة أشهر، تبعتها دورات أخرى لمدة ثلاثة أشهر.

أما الخطوة الأهم، فقد جاءت في 21 شباط/ فبراير عام 1973م، بإنشاء مدرسة الشهيد عمر علي للميليشيا الشعبية. والشهيد عمر علي، أحد المناضلين العسكريين المعروفين، وقد استُشهد في عام 1970م نتيجة انفجار لغم في سيارته أودى بحياته في منطقه لودر.

وعند بداية تشكيل الميليشيا، حصل خلاف على تبعيتها، هل هي تابعة لوزارة الدفاع أم للحزب؟ وفي الأخير استقرّ الرأي على أن تتبع لوزارة الدفاع، وعلى تعيين الرائد عبود علوي علي قائداً لها.

منذ الآن، ستصبح الميليشيا الشعبية قوة عسكرية مهمة، وقد تكفّل الكوبيون بالمساعدة على إنشاء مدرسة تدريب خاصة بالملتحقين بها، وذلك لوجه الشبه بين التجربتين، اليمنية الجنوبية والكوبية في هذا المجال. وقد تخرجت أول دفعة من المدرسة في نهاية شهر أيار/ مايو 1973، وبذلك أُعلِن تأسيس القيادة الوطنية للميليشيا الشعبية في 2 حزيران/ يونيو 1973م، وأُعدَّت خطة للتدريب أكثر شمولية، على أساس أن يُدرَّب أغلب أبناء الشعب كقوة احتياطية داعمة للقوات المسلحة. وخلال هذه الفترة، وحتى نهاية عام 1973م، كان بوسع المرء أن يشاهد خلال الفترة المسائية التدريبات العامة تجري في الميادين العامة للمواطنين بمعدل ساعتين يومياً. وابتداءً من عام 1974م، أصبح التدريب بمعدل ثلاثة أيام في الأسبوع داخل مرافق العمل والإنتاج. بعد ذلك، نُقلَت دفعات للتدريب إلى معسكر «سبأ» بمعدل أربعة أيام تدريب كاملة.

ولم يقتصر الأمر على الرجال وحدهم. ففي النصف الثاني من عام 1974م، شُكِّلَت وحدات نسائية رمزية،. وفي الوقت ذاته، نُفِّذ برنامج تدريب بمعدل ساعة يومياً لطلاب المدارس الثانوية، في خطوة كان الغرض منها إشراك جميع فئات الشعب في الدفاع عن النظام والتجربة.

في عام 1975م، بُدِئ بتدريب مجموعات من الطلبة خلال العطلة الصيفية في مدرسة الشهيد عمر علي للميليشيا، وشمل التدريب أيضاً مجموعة من المدرِّسين الذين سيدرّبون الطلاب في بقية فصول الدراسة في المدارس الثانوية في أوقات محددة خلال الدوام المدرسي. وقد كانت برامج التدريب في هذه السنوات شمولية، حيث شملت حتى الطلبة الجامعيين العائدين لقضاء إجازاتهم من الخارج. وشملت أيضاً مختلف فئات الشعب من مختلف الأعمار والأجناس. وتكثفت في ذات الوقت 1974-1975م الحراسات الليلية لمختلف المرافق الحكومية والعامة. وفي الفترة من 1975 حتى 1978م، اتسعت رقعة البرامج التدريبية لتشمل كل المحافظات.

لقد تحولت الميليشيا الشعبية خلال سنوات قصيرة إلى قوة لا يستهان بها، وأصبح من

الواضح أنها تمارس دوراً في الأحداث السياسية الداخلية ولعبة الصراع على السلطة.

غير أنّ تجربة الميليشيا الشعبية لم تكن قتالية فحسب. فقد مارست دوراً في عملية الإنتاج، حيث كان إسهامها في المبادرات الإنتاجية، وفي شق الطرقات، وفي حملات النظافة العامة في العاصمة كبيراً... وكانت لها مزارعها الخاصة بها التي تُسهم في عملية الإنتاج الزراعي. وعلى الدوام، كانت فكرة إنشاء قوة قتالية وإنتاجية في الوقت ذاته ترد في تأكيدات المسؤولين.

وبهذا المفهوم، فإنّ الميليشيا الشعبية تُعَدّ مؤسسة عسكرية جماهيرية، تسعون بالمئة من مجموع أعضائها قوة غير محترفة للعمل العسكري، وهي تجمع بين العمل في المواقع الإنتاجية ومهمات الدفاع عن الثورة والنظام، وتقوم على العضوية الطوعية أساساً، ما عدا حالات استثنائية.

ويعبّر عن هذه الفكرة بوضوح صالح أحمد الباخشي، قائد القيادة الوطنية للميليشيا الشعبية بمناسبة الذكرى الثامنة لتأسيسها في حزيران/ يونيو 1981م، حيث يقول: «إنّ الميليشيا الشعبية هي الجيش الشعبي... جيش واسع وعريض يملك كل مقومات وخصائص الجيش الشعبي الطبقي المسيَّس الذي يقاتل وينتج». ويضيف إلى ذلك محمد سرور، النائب السياسي للميليشيا في المناسبة ذاتها: «إنّ تجربة بناء الميليشيا ليست وحيدة في بلادنا، بل لقد وجدت وبنيت في العديد من البلدان الشبيهة ظروفها بظروف بلادنا من حيث الإمكانات الاقتصادية والظروف السياسية والجغرافية»، ويعدد عدة أسباب استدعت ضرورة وجودها، هي:

– إنّ مثل هذه البلدان النامية ذات التوجه الوطني والديمقراطي ليس لديها الإمكانات الضخمة لبناء جيش محترف يغطي كامل المساحة الجغرافية وحمايتها بحراً وبراً وجواً.

– تعميق فكرة دفع الجماهير إلى حماية مكاسبها الثورية بنفسها، وربطها بالسلطة السياسية مباشرة تحت قيادة الحزب.

– العمل من أجل تنظيم الجماهير وتدريبها وتسليحها[1].

ليس في هذا النص أية غرابة. فمع أنّ فكرة تأسيس الميليشيا عندما طُرحت لأول مرة في المؤتمر الرابع في آذار/ مارس 1968م لقيت مقاومة، خاصة من قيادة الجيش، لأنها وُضعت تحدِّياً وبديلاً لهذا الجيش. إلّا أنّ الأمر لم يكن كذلك الآن في ظل الأوضاع الجديدة، حيث أصبحت الميليشيا الشعبية قوة رديفة للقوات المسلحة، لا قوة بديلة لها، وبالتالي لم تعد تثير حساسية أحد، أو تستدعي الاستنفار، أو تستدعي قلق المؤسسة العسكرية.

لذلك، فإنني لم أجد غضاضة في أن أقول بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الميليشيا في الاحتفال الجماهيري الذي أُقيم يوم 5 حزيران/ يونيو 1983م في ميدان الحبيشي في مدينة

1– المصدر: الميليشيا الشعبية–عدد خاص، صادر في 2/ 6/ 1981م.

كريتر: «لقد ظلت الميليشيا الشعبية منذ تأسيسها قوة سياسية وعسكرية في خدمة الحزب وسنداً راسخاً للقوات المسلحة. وخلال السنوات العشر المنصرمة من عمرها قطعت الميليشيا الشعبية شوطاً بارزاً في مجال تدريب الجماهير وتسليحها، وتعزيز التقاليد القتالية الشعبية. ولا نبالغ حين نقول إنّ الميليشيا الشعبية شاركت مشاركة مهمة إلى جانب القوات المسلحة والشرطة الشعبية وأمن الدولة في مختلف المعارك التي خاضها شعبنا ضد محاولات ومؤامرات التخريب. ولقد شكّل كل ذلك مصدر قوة لحزبنا ولنظامنا الاجتماعي التقدمي».

وفي ذلك الاحتفال، أعلنتُ قرار هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، بمنح مؤسسة الميليشيا الشعبية وسام الثورة «14 أكتوبر».



تقليد وسام 14 أكتوبر لرامون كاسترو

وأشدتُ في نهاية خطابي بالدور الكوبي، وإسهام الكوبيين في تطوير الميليشيا الشعبية، وشكرتُ الرئيس الكوبي فيدل كاسترو على هذا الدعم النزيه. وكان يشارك في حضور المهرجان رامون كاسترو، شقيق الرئيس فيدل، وكان مديراً لمزرعة أبقار كانت تابعة لوالده، فأمّمها أخوه الرئيس فيدل كاسترو، وجاء إلى عدن وبقي فيها خمسة أشهر لتدريب مديري مزارع الدولة على طريقة إعداد الأعلاف الممتازة التي أحضرها من كوبا، وطريقة بناء المساكن الشعبية للفلاحين. وكان قد أحبّ عدن إلى حدّ أنه رفض المغادرة إلى هافانا، ووجدنا صعوبة في إقناعه بالعودة، وقد قلدتُه في مساء اليوم ذاته «وسام الصداقة»، تعبيراً عن عمق علاقات الصداقة والتضامن والتعاون بين اليمن الديمقراطية وكوبا. كذلك قلَّدتُ المقدَّم إكتافيو باميل لونا «وسام الإخلاص»، وكان هذا المستشار الكوبي هو الذي قدّم خدمات جليلة في مجال إعداد الميليشيا الشعبية وتدريبها. وقلَّدتُ أيضاً عدداً من قادة الميليشيا وسام الإخلاص، من بينهم الرائد محمد سرور، والرائد أحمد طاهر، والنقيب سالم عبد الله العطاس.

لكنّ الصراعات التي مرّت بها الثورة منذ السبعينيات أثّرت في دور الميليشيا هي الأخرى، فلم تنجُ من هذا الخطر، مثلها مثل القوات المسلحة.

أمن الدولة

قد لا أكون معنيّاً بدرجة رئيسة بتتبُّع الظروف التاريخية التي أدت إلى نشوء أجهزة الأمن أو الاستخبارات في العالم. لكنها، نظرياً، قديمة قدم الدولة. إذ من الصعب تصور وجود دولة دون أن تقيم جهاز أمنها الخاص بها. وفي العصر الحديث، أُوليَت هذه الأجهزة اهتماماً خاصاً، وازدادت أهميتها بانقسام العالم إلى معسكرين: رأسمالي وشيوعي، وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، وبدء الحرب الباردة بين المعسكرين المتصارعين، واتساع رقعة الدول الاشتراكية لتشمل دولاً في أوروبا وآسيا. ومع نهوض الحركة التحررية الوطنية في القارات الثلاث: آسيا، إفريقيا وأميركا اللاتينية، ازداد الاعتماد على الأجهزة الاستخبارية، وخصوصاً بعد انهيار النظام الاستعماري العالمي، ابتداءً من منتصف الخمسينيات.

وفي عدن التي كانت مستعمرة بريطانية حتى عام 1967م، بدأ الاهتمام بالأجهزة الاستخبارية منذ منتصف الخمسينيات، مع نشوء الحركة الوطنية اليمنية. وازداد الاهتمام بهذه الأجهزة بعد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م في الشمال، وانطلاق ثورة 14 أكتوبر في الجنوب، وعلى الأخصّ مع ازدياد العمل السري في عدن، حيث نجد القوات البريطانية تستعين بعناصر من الجاليات الأجنبية المقيمة في المستعمرة (هندية وباكستانية وتركية وصومالية)، بالإضافة إلى عناصر محليين يمنيين تدربوا على هذه المهمات في بريطانيا، وقد أُسندت إليهم مهمات مزدوجة سياسية واستخبارية، وخاصة في السلطنات. ويُعرَف هؤلاء الأفراد عادةً بالضباط السياسيين. كانت مهمة «الضابط السياسي» من هذا النوع، إلى جانب كونه مستشاراً ومرجعاً مهماً للبريطانيين في شؤون القبائل والمستجدات السياسية، مهمة أمنية أو ما يُعرَف اصطلاحاً بالمهمة الاستخبارية. وقد أدّى هؤلاء العناصر خدمات جُلّى للمستعمر، تمثلت بالقيام بعمليات متابعة وملاحقة للعناصر الوطنيين القياديين في الحركة الوطنية، ونشطاء الحركة النقابية، وكذا متابعة العناصر القياديين في الجبهة القومية، وجبهة التحرير وجمع المعلومات وتسقُّط الأخبار بهدف كشف الخلايا السرية للتنظيم وتشكيلاته العسكرية–الفدائية للجبهتين.

وفي المقابل، شكلت الجبهة دائرة أمنية سرية للثورة، هدفها تتبُّع الجواسيس والخونة من المحليين والأجانب. وأصبح هؤلاء العناصر هدفاً لضربات وجّهتها إليهم الثورة. واستُحدثَت في مكتب الجبهة القومية في تعز دائرة للأمن يرأسها علي محمد الشعبي، يساعده فيها أحمد محمد حاجب، وكانت تهتم بأمن الجبهة وكوادرها في شمال اليمن، ولها امتداد أمني في عدن والمحميات.

أجهزة الأمن بعد الاستقلال

كان الوقت يعمل لمصلحة الثورة. ولهذا انتصرت وألحقت الهزيمة بالبريطانيين وظهرت إلى الوجود في مكان المستعمرة البريطانية القديمة دولة جديدة كان لا بد أن تحمي

نفسها وتسبر أغوار خصومها لتقصّي نقاط ضعفهم وقوتهم. يضاف إلى ذلك أنّ السلطة التي ورثت الحكم كانت ترزح تحت وطأة وضع اقتصادي-اجتماعي صعب جداً. وفي هذه الفترة الأولى تكوّن «جهاز المخابرات العامة»، وهو جهاز سري أُسِّس بقرار جمهوري غير قابل للنشر في وسائل الإعلام. وقد صدر القرار عن رئيس الجمهورية قحطان محمد الشعبي، وذلك في كانون الثاني/ يناير 1968م، وقد تولى رئاسة هذا الجهاز إلى قيام الوحدة عام 1990م كل من: حسين الجابري، علي الهلالي، الخضر محسن الوحل، محمد سعيد عبد الله (محسن)، صالح منصر السييلي، أحمد مساعد حسين، سعيد صالح سالم.

وأُسندت إلى الجهاز المهمات الآتية:

داخلياً: متابعة نشاط الثورة المضادة، والمقصود بها عناصر التنظيمات السياسية التي حسمت معها الجبهة القومية المعركة خلال الحرب الأهلية عشيّة نيل الاستقلال، أي جبهة التحرير والتنظيم الشعبي، بالإضافة إلى متابعة بقية أحزاب المعارضة مثل (البعث) والشيوعيين «اتحاد الشعب». وخلال هذه الفترة تعرض عناصر محسوبون على هذه التنظيمات للاعتقال، أمثال: أنيس حسن يحيى، وسالم عبد الواحد، وعبد الله مطلق وآخرين. وجرت متابعة للقيادات أو العناصر المتهمين باليسارية حيناً، واليمينية حيناً آخر، من عناصر الجبهة القومية نفسها. وخضع بعض المواطنين لمتابعات ومراقبات هاتفية يومية استخبارية. وكانت مثل هذه المهمات العشوائية غالباً ما تخضع لتقديرات قيادات الجهاز وأهوائها، وهي الصفة التي ستلازم جهاز «أمن الدولة» على مدى سنوات لاحقة. وهذه طبيعة الأجهزة في كل مكان من العالم تنفذ توجيهات من يقودها ويحكمها.

خارجياً: لم يكن بوسع جهاز صغير وحديث التكوين القيام بمهمات عمل في الخارج إلا بما تسمح به إمكاناته الضعيفة. وكانت هناك مهمات متفرقة هنا وهناك ينقصها التنسيق والتخطيط. ويمكن القول إنّ من أبرز ما ميزها العشوائية والتلقائية. ورغم بعض النشاطات المحدودة، إلّا أنه لا يمكن اعتبارها أنشطة خارجية بمعنى الكلمة. وأقام عناصر الأمن في السفارات علاقات واسعة مع حركات التحرر العربية التي كانت ترفدها بالمعلومات، بل تنفّذ عمليات عسكرية في الخارج، وهي أساساً من المنظمات الفلسطينية وحركات التحرر في العالم.

المباحث العامة

أُنشئ هذا الجهاز بعد الاستقلال، بقرار من وزير الداخلية حينها، محمد علي هيثم، وهو يخضع مباشرة للوزير، وأُسندت إليه مهمات مزدوجة أمنية وجنائية، وتولى رئاسته الرائد الخضر محسن الوحل. وكانت مهماته تتداخل مع مهمات جهاز المخابرات العامة. وحددت مهماته على الوجه الآتي:

- متابعة النشاط المعادي في الداخل وعلى الحدود.
- التحقيق في قضايا الرشوة والاختلاس.

المخابرات العسكرية

يتبع هذا الجهاز مباشرةً مدير المخابرات العامة في رئاسة الجمهورية، ويخضع إدارياً لإمرة وزير الدفاع- ويقوم بمهمات إضافية منها:

- متابعة نشاط كبار الضباط والعسكريين.
- متابعة نشاط الخبراء العسكريين البريطانيين الموجودين في الجيش.
- تزكية واختيار المنتسبين والمكلفين مهمات القادة للأسلحة.
- متابعة نشاط أفراد التنظيمات السرية، وخاصة القومية. وبهذا الخصوص تابع هذا الجهاز نشاط الناصريين، وأُلقيَ القبض عليهم. ومن أبرز عناصرهم، الشهيد الصحفي أحمد العبد سعد والكسادي وغيرهما.

أمن الثورة

بعد خطوة 22 يونيو 1969م، جرت تنقية الجهاز الاستخباري القديم، وتشكل على أنقاضه جهاز جديد يلائم الشعارات الجديدة التي طرحتها الحركة. وأشرف شخصياً على بناء الجهاز الجديد محمد صالح مطيع، الذي تولى وزارة الداخلية بعد خطوة 22 يونيو 1969م، وعبد العزيز عبد الولي، الذي أصبح وكيلاً للوزارة. وتولى «جهاز أمن الدولة» محمد سعيد عبد الله (محسن)، وأُنيطت بالجهاز الجديد المهمات الآتية:

1. تثبيت سلطة الدولة وتنظيمها السياسي: الجبهة القومية.
2. إيجاد علاقة تعاون وثيقة بين المواطن والجهاز، محورها حماية النظام والوطن والمواطن.
3. خلق قوة أمنية من أبناء العمال والفلاحين والكادحين، واستيعابهم في هذه المؤسسة الجديدة.
4. العمل بأساليب الاستخبارات العلمية، والاستعانة بخبرة البلدان الاشتراكية، وخاصة ألمانيا الديمقراطية[1]، وفيما بعد الـ (كي جي بي).
5. إيجاد منظومة تعاون متينة بين الأجهزة المختلفة في السلطة وفي الجهاز.
6. ضمان تدفق المعلومات المصدرية الصحيحة إلى القيادة السياسية.

وكان طبيعياً إنشاء جهاز أمن يتولى حماية النظام الجديد، حيث من الثابت أنّ النظام كان في حاجة إلى جهاز مخابرات قوي في تلك الظروف الصعبة من عمر تجربته. لكن خلال التطبيق جرت تجاوزات كثيرة. وبالدرجة الأساسية، يؤخذ على الجهاز اتباعه سياسة ردع قاسية تجاه الخصوم من وجهة نظر بعض المسؤولين في الجهاز، أفضت إلى الأساءة إلى سمعة الجهاز، بل سمعة النظام ككل، وإلى الحطّ من رصيد الجهاز على المستوى الجماهيري، وحتى على مستوى دوائر كثيرة ذات علاقة بالسلطة وبالتنظيم السياسي

1- عبر منظمة «شتازي»: وكالة الاستخبارات الألمانية الديمقراطية.

الحاكم، فتحوّل إلى جهاز رعب للأعداء والمواطنين على حد سواء. وكانت للأسف هذه طبيعة الأجهزة في المنطقة العربية والعالم الثالث.

لقد شغل أعضاء الجهاز أنفسهم بالصراعات الداخلية في التنظيم، وأهملوا كثيراً من مهماتهم الأساسية. واتُّبعت أساليب خاطئة مورست خلال تلك الفترة، منها الملاحقة والاعتقال لعناصر ما سُمِّي «اليمين الرجعي»، والمقصود بهم العناصر القياديين والوسطيين لسلطة ما قبل 22 يونيو 1969م. وتحت مسوّغ كهذا، تعرّض كثير من العناصر الوطنيين الشرفاء والمناضلين المخلصين الذين كان لهم شرف المشاركة في معركة التحرير الوطنية للاعتقال، ومورست أعمال ضد عناصر ومواطنين لم تكن لهم أية علاقة بالعمل السياسي. وجرت ملاحقة الجهاز المؤهل وطرده، وخاصة الجهاز الإداري والفني من الأجهزة الحكومية تحت تهم ملفقة. ونتيجة للمضايقات وحملات الاستفزاز، اتُّخذت جملة من الإجراءات، سواء بالفعل المباشر، أو التحويل إلى خبرات واسعة من الإداريين والفنيين المؤهلين، ما أدى إلى هروب عدد كبير من موظفي الجهاز الإداري إلى الشمال وإلى بلدان الخليج والسعودية. واستُفزَّت قوى اجتماعية عديدة لعزلها عن الحياة السياسية من خلال تصنيفات وتقييمات خاطئة غير عملية، بغية الحيلولة دون وصولها الى مواقع مهمة في مؤسسات الدولة، وخصوصاً بعض أبناء العاصمة عدن، التي استُثني أبناؤها من المشاركة في الوظائف العليا في الدولة.

كذلك استُفزَّ بعض أبناء البلد المهاجرين «المغتربين» وجرت مضايقتهم، وصُنِّفوا ضمن القوى المضادة للثورة، وأدى ذلك إلى حرمانهم زيارة الوطن والأهل تجنباً لهذه المضايقات والتصنيفات التي كانت تصل إلى درجة الإرهاب والاعتقال، ومنعهم في بعض الحالات من المغادرة والسفر وحرمان البلد تحويلات المغتربين.

وبالرغم ممّا لحق بجهاز أمن الدولة من سمعة سيئة، إلّا أنّ السلطة السياسية في قمتها كانت مشدودة إلى تقوية الجهاز، برغم ما كان يثيره من مخاوف ورعب، وفي تفكيرهم أنّ ذلك سيضمن حماية كافية للنظام ويمنع وصول المعارضين من النيل منه... لكن لم يكن أحد منهم يريد مع ذلك أن يرتبط اسمه بجهاز مثير للرعب والخوف إلى هذا الحد.

في 31 تموز/ يوليو 1977م، صدر قرار باستحداث وزارة أمن دولة، ارتبط جهازها برئيس الجمهورية مباشرةً، وتُدار بإشرافه.

تعزّز وضع جهاز الأمن الذي انسلخ عن وزارة الداخلية، وصار وزارة مستقلة مُنحت إمكانات ضخمة، وأصبح وزيرها عضواً في المكتب السياسي، أعلى سلطة سياسية في البلد، متصرفاً بميزانية غير خاضعة للمناقشة، أو الرقابة، شأنه شأن أجهزة الاستخبارات العالمية الأخرى.

والحقيقة، أنه رغم كل السلبيات والمآخذ المذكورة التي كانت تمارَس في الداخل، إلّا أن وزارة أمن الدولة استطاعت أن تبني منظومة أمن قوية وفاعلة، مدّت شبكتها إلى الجمهورية

العربية اليمنية، وقد خُصِّصت مبالغ مالية لشراء استوديوهات تصوير ومطاعم وسيارات نقل صغيرة وكبيرة لرصد الأنشطة المعادية لليمن الديمقراطية هناك. كذلك مدّت أنشطتها إلى كل سفاراتنا وقنصلياتنا في الخارج، وجرت محاولة اغتيالات في بيروت والقاهرة وشمال اليمن، وسبّبت أزمات، ونشطت بين صفوف اليمنيين المغتربين خارج الوطن. وازداد نفوذها عبر العلاقات الواسعة التي أنشأتها في مختلف البلدان العربية والأجنبية، وخصوصاً مع حركة التحرر العربية والعالمية، وفي المقدمة المنظمات الفلسطينية.

فضلاً عن تلك التجاوزات، لا يمكن إغفال الجانب الإيجابي في نشاط جهاز الأمن. وهو يتمثل قبل كل شيء بفرض هيبة النظام داخل اليمن الديمقراطية، وعلى حدود الجمهورية والأطراف.

كان ذكر اسم جهاز أمن الثورة، وفيما بعد وزارة أمن الدولة، يبثّ الرعب في نفوس أعداء النظام وكل من تسوِّل له نفسه القيام بأعمال التخريب، سواء في العاصمة أو في بقية المحافظات، وكان عليه أن يفكر ألف مرة قبل أن يتجاوز الحدود، فضلاً عن القيام بعمل معادٍ، وخاصة بعد تساقط العديد من شبكات التخريب المموَّلة من الخارج في أيدي أفراد هذا الجهاز، وإلقاء القبض على عدد من الجواسيس والمخرِّبين وغيرهم، وهذا بالطبع ممّا يُحسَب له.

ترتيب جديد

وفي عام 1979م، اختلف كل من وزير الدفاع ووزير أمن الدولة بشأن تبعية جهاز الاستطلاع السياسي في القوات المسلحة، ونصحَنا السوفيات بأن تكون تبعية هذا الجهاز لوزارة أمن الدولة، كما هو معمول به في الاتحاد السوفياتي. لكنّ وزير الدفاع، علي عنتر، رفض ذلك، ونشب خلاف بينه وبين محمد سعيد عبد الله محسن، أدى في نهايته إلى تقديم محسن استقالته من منصبه، وقد اتُّهم حينها بمحاولة اغتيال وزير الدفاع، واتُّهم أيضاً بنقل أهمّ وثائق أمن الدولة إلى منزله، لما تحتوي عليه من معلومات وأسرار خطيرة تمسّ أمن الدولة وبعض الشخصيات في الدولة، وقد أشرفتُ على هذه الوزارة بعد هذه الفترة بصفة «مؤقتة». لذلك، كان عليّ إعادة الثقة تدريجاً بين الأجهزة الأمنية والمواطنين... أي إحلال الثقة محل الخوف والرعب، مع الاحتفاظ لهذه الأجهزة في الوقت ذاته بهيبتها واحترامها، وهما جزء لا يتجزأ من هيبة النظام واحترامه... ولم تكن هذه المهمة سهلة، لكن أخيراً بدأت تساعد على تكوين علاقة احترام متبادل بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات الأخرى، وعلى الأخصّ بين الأمن والمواطن.

ومن تلك الأسس التي أرسيناها بعد آب/ أغسطس 1979م:

1. إصدار لائحة تنظيم وزارة أمن الدولة.
2. إصدار لائحة تنظيم عمل دائرة الأمن الداخلي.

3. إصدار لائحة خاصة بمستويات المعلومات.
4. إصدار لائحة لدائرة التخطيط والتفتيش والرقابة.
5. إصدار لائحة تنظيم عمل الأمن الخارجي.

وبهذا التنظيم الجديد لأمن الدولة، حاولنا إدخال الأمن مرحلة التجديد والتخطيط الاستخباري بمفهومه الواسع. ومارس الألمان الديمقراطيون دوراً مهماً في بلورة هذه الخطط وفي إكساب جهاز الأمن مزيداً من الخبرات والتدريبات... وسرعان ما ساعده ذلك على ممارسة دور إيجابي أعطى ثماره في كشف كثير من الخطط التخريبية، لعل أهمها كشف عصابة التخريب في بداية عام 1982م والمعروفة (بعصابة دهمس) التي كان للمواطنين دور كبير في كشفها، نتيجة علاقة الثقة التي تعززت بين أجهزة الأمن والمواطنين، كذلك كُشفت بعض الاختراقات الأمنية في مؤسسات حكومية هامة.

وقبل كل شيء كان الحرص على إبعادها عن دائرة الصراعات السياسية الداخلية لتتفرغ لأداء مهماتها الأساسية في الدفاع عن النظام ومنجزاته، وعن الوطن وأمن المواطنين. وهي محاولة لتغيير مفهوم الأمن من أمن الدولة أو النظام، إلى أمن الوطن والمواطن معاً في الوقت ذاته. وخلال هذه الفترة جرى التركيز على الاهتمام بكفاءة طاقم الوزارة المهنية وأفرادها، وتحسين علاقاتهم بجماهير الشعب، وأيضاً على المستوى ذاته بأوضاعهم الشخصية، وبتقديم الدعم المعنوي لهم. وفي مناسبات كثيرة، سواء كانت عامة أو لها علاقة بوزارة أمن الدولة، كنتُ أحرص على تشجيع قيادة الوزارة والأفراد فيها وإشراكهم في المناسبات الوطنية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1979م، ولمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس أمن الدولة، حضرتُ الحفل العسكري والفني الذي أُقيم بالمناسبة، وبعد العرض العسكري المعتاد أعلنتُ منح «وحدة أمن الدولة » وسام الشجاعة. كذلك منحتُ الأوسمة والميداليات المختلفة التي أقرتها هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى لعدد من العاملين في أمن الدولة.

وقد لمّحتُ إلى هذه التغييرات المهمة في الكلمة التي ألقيتُها في المناسبة، حيث أكدتُ أنّ دور أمن الدولة لا يقتصر على إحباط المخططات المعادية للثورة وكشفها، بل في تحقيق الأمن والاستقرار للمواطنين في حياتهم العامة والخاصة. وقلت: «إنّ قوة نظامنا وقدرته الدائمة على الصمود والتطور، إنما تنبع وتتجدد من ارتباطه الوثيق بجماهير الشعب وثقة الجماهير بنظامها. وإنّ تلك العلاقة هي التي مكنتها من تحقيق انتصاراتها على أعداء الثورة والوطن».

لم يكن من الممكن بالطبع استمراري طويلاً في تحمّل مهمات وزارة أمن الدولة، وأوكلت مهماتها إلى صالح منصر السييلي في عام 1980.

وأتذكر أنه بعد تحمّلي مسؤولية أمن الدولة، جاء أحد الضباط وأبلغني أنّ عناصر

مرتبطين بالوزير السابق وضعوا خطة لاغتيالي، بوضع عبوة تحت كرسي رئيس جهاز أمن الدولة. قرأتُ التقرير عدة مرات، وطلبتُ من مقدّمه أن يعود في اليوم التالي، وكنتُ قد قررتُ أن أقوم بمواجهة بين كاتب التقرير والضباط الآخرين، فسلّمتُ التقرير للشخص الذي قيل إنه رأس الحربة، وأخذ يقرأه، وكنتُ أشاهد وجهه يحمرّ ويسودّ والعرق يتصبّب من جبينه، وأخذ يصيح: هذا كذاب كذاب. لم أعلّق عليه. طلبتُ من الضابط صاحب التقرير أن يدخل، ولم يكن يعرف أنّ غريمه في الداخل، وعندما فتح الباب توقف وهو يرفع يده بالسلام والتحية العسكرية، وكان يهتزّ من شدة الارتباك الذي وُضع فيه، ولا يعرف ماذا أريد من هذا الموقف. طلبتُ منه أن يجلس، وقد تصبّب العرق من جبينه هو الآخر. دام صمتهما خمس دقائق، وكأنّ على رأسيهما الطير. بدأتُ بالحديث عن التقرير، وكنتُ متأكداً أنْ لا أساس من الصحة لهذا الكلام الخَطِر غير التخلص من عناصر الوزير واستهداف أكثر الضباط ارتباطاً به، ولا شك في أنّ بعض الكلمات ضدي قد صدرت من هذا الضابط، ولكن ليس إلى حدّ الشروع في قتلي آنذاك. قلتُ لهما: إذا كان هذا التقرير ضدي، فكيف يمكن أن أصدقكما في التقارير التي تكتب ضد المواطنين الذين يذهبون ضحية الكذب والدسّ والوقيعة، والله سبحانه وتعالى يقول:

(يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين)[1] صدق الله العظيم. طُرد الأول من الأمن، وحُوِّل الثاني إلى موقع آخر، ولكن الأمر أوضح لي أنّ العديد من المواطنين ذهبوا ضحايا لمثل هذه الألاعيب والأكاذيب.

وبختام هذا العرض لمراحل بناء القوات المسلحة والأمن التي قمنا بها في اليمن الديمقراطية بمساعدة الأصدقاء في الاتحاد السوفياتي في تأهيل القوات المسلحة، لا ننسى التنويه بالدعم والمساعدة التي قدّمها إلينا الأشقاء في سورية والعراق ومصر وليبيا.

عواصم ثلاث ومهمة واحدة

في تلك المرحلة ما بين شباط/ فبراير وآذار/ مارس 1970م، بدأت المؤامرات والتحركات الداخلية والخارجية تشتد على النظام، كما سبق وأشرت. واتُّخذ قرار في القيادة بسرعة التحرك وبإرسال عدد من الوفود إلى الخارج لشرح التطورات والمخاطر التي تتعرض لها اليمن الديمقراطية.

في يوم 24 آذار/ مارس 1970م، كنتُ في مهمة إلى عدة بلدان عربية تتعلق بشرح التطورات والتحركات العسكرية على حدودنا. وبدأت أولى زياراتي بدمشق، تلك المدينة العربية التي تُعَدّ من أقدم مدن العالم المأهولة على الإطلاق.

لن أضيف إلى دمشق أكثر ممّا لها، من عبق حضاري، وذكرى روائح الياسمين في أذهان كثير من الناس. ولكن يمكنني أن أختصر دمشق بكونها مكاناً عظيماً محفوراً في ذاكرتي.

1- سورة الحجرات، الآية رقم 6.

أحببتها منذ الزيارة الأولى، ومنذ 25 آذار/ مارس عام 1970م، أصبحت محطة رئيسة في كل زياراتي للعالم الخارجي.

في كل زياراتي الخارجية، كان لا بدّ من المرور بدمشق. ذهبتُ إلى عشرات العواصم، زرتُ عدة بلدان عربية وأجنبية، لكن ما من مدينة واحدة احتلت مكانها في قلبي كهذه المدينة المشبعة بعبق التاريخ.

ربما كان قدري المرسوم منذ تلك اللحظة، أو الزيارة يحدّد ما هو قادم في المجهول من حياتي، وهو أن تصبح دمشق جزءاً من مستقبلي، فتصبح محطة استقراري الأخيرة، لأنني لا أحب كلمة منفى، ولا تنطبق على إقامة أيّ عربي في بلد عربي آخر، ولا تنطبق على دمشق خاصة، التي تعطيني وتعطي كل مواطن عربي دفئاً وحناناً متميزين.

دمشق تعني لي شيئاً خاصاً منذ الزيارة الأولى التي تنفستْ فيها رئتاي هواء الشام وهواها. في الأيام المظلمة والليالي الموحشة، كانت دمشق العاصمة التي استطعتُ أن أتنفس فيها... وبعد أن ضاقت بي الساحات، كانت دمشق الفيحاء تفتح لي قلبها.

دمشق هي الناس، البشر، العاطفة، الوفاء، الإخلاص، الصدق، الصداقة والحب، بمعنى العمق الإنساني في الدرجة الأولى.

كانت تلك هي المرة الأولى التي أشاهد فيها أضواء مدينة دمشق وطائرتنا تستعد للهبوط في مطارها، وحوله برك مياه من بقايا مطر ربيعي، وكانت دمشق تودّع الشتاء، وتستقبل فصل الربيع وضيوفها اليمانيين القادمين من عدن.

تتوقف الطائرة ويُفتح بابها، وعند أسفل السلَّم يقف الفريق الجوي حافظ الأسد، وزير الدفاع، بقامته المهيبة، وبملابسه العسكرية، وسط جوّ معتدل جميل، وكان الأجمل هو اللقاء مع حافظ الأسد، ومع دمشق وشعبها.



في قاعة التشريفات تناولتُ للمرة الأولى القهوة على الطريقة الشامية، وانتقلنا إلى استراحة «أبو رمانة» في الحيّ الدمشقي الجميل الذي عرفنا من مرافقنا أنها كانت مقرّ سكن المشير عامر في فترة الوحدة السورية المصرية، وحتى يوم إعلان الانفصال. بعدها التقيتُ الدكتور نور الدين الأتاسي، رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، ونقلتُ إليه رسالة الرئيس

سالم ربيع علي، وشرحتُ الأوضاع في اليمن الديمقراطية. وأكّد الرئيس الأتاسي-من جانبه-وقوف الجمهورية العربية السورية إلى جانب الثورة في اليمن الجنوبية.

تعرض حديثنا لعدد من القضايا العربية المهمة، وخاصة القضية الفلسطينية والموقف من مبادرة وزير الخارجية الامريكية روجرز من اجل السلام في الشرق الاوسط، كما ناقشنا العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وأكدنا أهمية تعزيزها. وانتهزتُ أجواء اللقاء الإيجابية، فسمحتُ لنفسي بأن أوجّه نظر الرئيس الأتاسي إلى وجود مكتب لإحدى الجبهات المناوئة لليمن الجنوبية في دمشق بعد أربع سنوات من نيلها استقلالها الوطني، ودون أن يكون لهذه الجبهة أيّ وجود فعلي في الداخل، وقلتُ له إننا نرحّب بعودتهم إلى عدن إذا رغبوا.

ووعد الرئيس الأتاسي بإبلاغ موقفنا من وجود هذا المكتب إلى القيادتين القطرية والقومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، وكان ردّ الدكتور نور الدين الأتاسي إيجابياً على مجمل القضايا التي بحثتها معه، وكنا قد اتفقنا على عدد من الإجراءات، منها: الحاجة إلى فتح سفارة لبلادنا في دمشق. وأبدى الرئيس استعداد الحكومة السورية لتجهيزها كاملاً على نفقتهم، نظراً لوضعنا الاقتصادي الصعب. وكان الاتفاق أيضاً على أن يزور رئيس مجلس الرئاسة، سالم ربيع علي، سورية في منتصف شهر أيار/ مايو من العام ذاته. وأبدى الرئيس عدم ارتياحه لموقفنا من رجال الدين والاحتفالات بالذكرى المئوية لميلاد لينين عام 1970م، وقال وهو يضحك: إذا قلت الله أكبر، فسيخرج حولك ومعك خمسون ألفاً، وإذا قلت لينين، فلن يخرج معك أحد من سكان عدن!

المستوى الثاني من لقاءاتي، كان المباحثات التي أجريتُها مع الفريق الجوي حافظ الأسد، وزير الدفاع السوري الذي أصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية العربية السورية.

في الساعة الخامسة من مساء يوم وصولي 25/ 3/ 1970 التقيتُه بحضور رئيس هيئة الأركان العماد مصطفى طلاس، فشرحتُ الأوضاع الأخيرة في بلادنا، وحاجتنا إلى دعم سورية لإعادة تنظيم وزارة الدفاع، ومدّنا بطيارين سوريين للعمل في القوات المسلحة اليمنية الجنوبية. وتحدثنا أيضاً عن الأوضاع في سورية والمنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً.

في اليوم التالي التقيتُه مرةً أخرى، حيث أبلغني موافقة سورية على كل الطلبات التي تقدمتُ بها من الأجهزة والمعدات العسكرية، وكان الاتفاق على إرسال كل هذا في غضون شهر إلى عدن. كذلك حُدِّدت لبلادنا خمسون منحة في الأكاديميات العسكرية السورية، إضافة إلى إرسال بعثة عسكرية من الطيارين السوريين والقانونيين والأطباء العسكريين.

وهكذا كان. ففي غضون شهر شحنت سورية إلى عدن كل المعدات والتجهيزات في 28 رحلة جوية، وبعثت كل الطيارين والمهندسين الجويين الذين باشروا مهمتهم على الفور في إعداد القوات الجوية اليمنية وتدريبها. ووصلت إلينا بعثة عسكرية تعليمية سورية برئاسة اللواء إبراهيم يونس لتأسيس الكلية الحربية[1]، وبعثة طبية برئاسة العقيد الدكتور البيطار

1- أصبح فيما بعد سفيراً لسورية في إيران.

وهو من كبار الجراحين في القوات المسلحة السورية، وبعثة قانونية برئاسة اللواء زهير غزال، الذي أشرف على تنظيم وزارة الدفاع والقوى والأسلحة والألوية في الجيش[1].

ربما استطعتُ أن أفهم العوامل التي ساعدت على إنجاح مهمتي في دمشق. أولها، استيعاب القيادة السورية لقومية المعركة، واقتناعها بأنّ أيّ سند يقدَّم إلى بلد عربي مهما بدا بعيداً عن خط الجبهة، فهو دعم لصمود سورية والمعركة القومية ضد العدو الصهيوني والتكالب الإمبريالي. والثاني، أنّ سورية التي تتعرض للعدوان وللصعوبات والضغوط السياسية والاقتصادية، لا تحب أن ترى بلداً وشعباً عربياً آخر يتعرض للمؤامرات. أما الثالث، فقد كان الرغبة الصادقة–من غير أية شروط–في تقديم الدعم والمساعدة للثورة والنظام في اليمن الديمقراطية الشعبية. وقد سبق للسوريين أن قدّموا دعماً صادقاً لا يقدَّر بثمن إلى النظام في صنعاء، خلال حصار السبعين يوماً لمدينة صنعاء، وكان طياروها قد أسهموا في فكّ الحصار عن صنعاء عندما كانوا يُقلعون من مطار الحديدة.

كان السوريون ينطلقون من موقف قومي مبدئي، وأعتقد أنّ هذا ظل ملازماً لسياستهم الخارجية على الدوام.

وفي زيارتي هذه، التقيتُ الأستاذ علي عقيل، عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وهو من أوائل الذين أسّسوا حركة البعث في اليمن، وخاصة في حضرموت، وقد عاد بعد ذلك إلى عدن، وعمل في مركز البحوث مع الأستاذ عبد الله محيرز، بعد خلاف صلاح جديد مع الفريق حافظ الأسد نهاية عام 1970.

من عاصمة الأمويين إلى عاصمة العباسيين

وصلتُ إلى بغداد في 27/ 3/ 1970، حيث كان في استقبالنا على أرض المطار الفريق الركن الطيار حردان التكريتي، رجل الانقلابات، وهو رجل ذو بنية ضخمة وملامح قاسية. والتقيتُ الرئيس أحمد حسن البكر[2]، بحضور نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية، صدام حسين، والفريق حردان التكريتي، وزير الدفاع. وكان هذا لقائي الأول بالقيادة العراقية. وكان برفقتي عبد العزيز عبد الولي عضو القيادة العامة في الجبهة القومية وعبد الله أحمد العود مدير الدائرة السياسية في وزارة الدفاع والضابط عبد القوي عبد الله.

خلال اللقاء شرحتُ لهم الأوضاع والتطورات الأخيرة في بلادنا، وفي المناطق المحيطة، والمصاعب التي تواجهها الثورة في اليمن من جراء التآمر الخارجي.

ردّ الرئيس البكر على ما قلتُه، فأكد ضرورة افتتاح سفارة لبلادنا في بغداد، وأبدى استعداد الحكومة العراقية لتجهيزها بكل ما يلزم، ووجّه الدعوة إلى رئيس مجلس الرئاسة لزيارة القطر العراقي في الوقت الذي يراه مناسباً.

1- أصبح أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية، في ظل رئاسة الرئيس حافظ الأسد.

2- أحمد حسن البكر: مناضل ورجل دولة وعسكري ورئيس الجمهورية العراقية منذ 17 تموز/ يوليو 1968م حتى عام 1979م، ونائب الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي. وُلد في تكريت عام 1939م.

أما نائبه صدام حسين، فقد تحدث عن ضرورة تعزيز الجبهة الداخلية في اليمن الجنوبية. وفهمتُ من ذلك أنه يشير إلى ضرورة استيعاب «البعثيين العراقيين» في بلادنا، أو أن نسمح لهم بالنشاط العلني. وكانت كل نشاطات الأحزاب الأخرى محظورة (ما عدا التنظيم الحاكم) بموجب قرار صدر بعد الاستقلال مباشرة يعتبر الجبهة القومية التنظيم السياسي الشرعي الوحيد في البلاد... ودعانا إلى تعزيز علاقاتنا بشمال الوطن، حيث وصل بعض البعثيين العراقيين إلى السلطة في صنعاء عبر حركة 5 نوفمبر 1967م التي أطاحت حكم الزعيم المشير عبد الله السلال، وكان صدام حسين يشير صراحةً إلى ضرورة التعاون معهم مباشرة من خلال ما سمّاه ضرورة تعزيز علاقة اليمن الجنوبية بصنعاء. وفي إشارة أخرى إلى تعزيز علاقتنا ببغداد، لمّح صدام إلى ضرورة تعزيز علاقتنا بالدول العربية «التقدمية»، وقد وعدته بأن أرفع تلك القضايا إلى القيادة السياسية فور عودتي إلى البلد.

ظهر لي من حديث صدام حسين أنّ له من السلطة أكثر مما كان يبدو في ذلك الوقت. وكان الإعلام العراقي يدعوه بالسيد النائب، وسرعان ما انتزع لنفسه كل السلطة بعد أن أحال الرئيس أحمد حسن البكر على التقاعد، وأجبره على الاستقالة فيما بعد.

في صباح اليوم التالي 28/ 3/ 1970، التقيتُ وزير الدفاع، الفريق حردان التكريتي في مكتبه، وناقشتُ معه التعاون العسكري السياسي بين البلدين.

كانت القضية التي تلحّ عليّ أكثر من سواها، قضية الطائرات الحربية التي خلّفتها لنا بريطانيا عند انسحاب قواتها وفنييها الإنكليز. وقد شرحتُ لوزير الدفاع العراقي هذه الصورة، وحاجتنا الملحّة إلى خبرات فنية عراقية لصيانة هذه الطائرات التي كان العراق يملك مثلها، وهي من نوع «جت بروفست». وكان هذا يتفق مع توجهاتنا لإنهاء العقد مع الإنكليز، وإنهاء مهمة خبرائهم العسكريين في سلاح الطيران. وقد أبدى وزير الدفاع العراقي موافقته على إرسال ثلاثة من الفنيين العراقيين، ومن بينهم عبد المجيد السعدون[1] إلى عدن... لكني طلبتُ منه تحديد أسمائهم على الفور، وإبلاغهم بذلك حتى أتمكن من اصطحابهم معي على الطائرة ذاتها، وقد وافق وأعطى تعليماته بذلك.



مع الدكتور عبد المجيد السعدون

1- د. عبد المجيد السعدون: تابع دراسته ونال شهادة الدكتوراه وأصبح فيما بعد رئيساً وشريكاً في الجامعة السورية الدولية التي يقع مقرّها بين محافظة درعا ومحافظة ريف دمشق.

وفي ما يتعلق بسائر القضايا التي تطرقنا إليها، أبلغني أنهم سيدرسونها. وقد استنتجتُ من ذلك أننا لن نحصل على كل ما نريده بسهولة، إلا أننا لم نقطع بحكم نهائي. ظلّ عندي أمل بأنني سأصل معهم إلى نتائج مرضية. كنتُ أعوِّل على أنّ المسؤولين العراقيين سيعيدون النظر في موقفهم أخيراً، لكنني لم أكن أعرف متى بالضبط، أفي أثناء الزيارة أم بعدها؟ وتركتُ ذلك للزمن.

في المساء دُعيت إلى حفل فني ساهر في أحد أندية بغداد بمناسبة اتفاق 11 آذار/ مارس 1970 بين السيد النائب صدام حسين، ومصطفى البرزاني، زعيم التمرد الكردي آنذاك، وكان عراب هذا الاتفاق صدام حسين، الذي كان منتشياً بهذا النصر بعد سلسلة من الصراعات والحروب. جلستُ في المنصة الرئيسة إلى جانب صدام حسين وحردان التكريتي وعدد من كبار المسؤولين العراقيين والوفد المرافق لي المكوَّن من عبد العزيز عبد الولى، وعبد الله العود، وعبد القوي عبد الله... وقُدِّر الذين حضروا الحفل بقرابة ثلاثة آلاف. كانت الصالة تسبح بأضواء وبريق الفلاشات وعدسات كاميرات التصوير التلفزيونية والفوتوغرافية التي تلتقط وتسجّل كل حركة وصورة. تقدمت فرقة فنية مصرية لأداء عروضها الراقصة، واندمج الجميع في متابعتها، وتناثر المصورون الصحفيون في الردهات الفسيحة لالتقاط شتّى الصور. وخلال ذلك، اقتنص أحد المصورين صورة للفريق حردان التكريتي، وزير الدفاع العراقي، وهو يتابع بانسجام إحدى الراقصات. وفيما بعد، عندما وقع خلاف بين مصر والعراق، استُغلّت هذه الصورة أسوأ استغلال للتشهير بالفريق حردان التكريتي والمسؤولين العراقيين. فقد ظهرت الصورة في الصحف المصرية على غير حقيقتها، واستطاعت براعة المصور ودقة المونتاج أن تظهرا الفريق حردان في وضع غير طبيعي مع الراقصة. وقد شاهدتُ الصورة منشورة في الصحف المصرية بعد ذلك بعدة أشهر. ولمّا كنتُ أعرف الظروف والواقعة التي التُقطت فيها، فقد عرفتُ على الفور أنها من «فبركة» الأجهزة التي لم تكن تتوانى عن القيام بعمل كهذا للإيقاع والتشهير بالخصوم السياسيين وقت الحاجة، وكانت إحدى الصحف المصرية قد كتبت تحت الصورة: «حردان في إحدى الليالي الحمراء».

في الساعة التاسعة صباح يوم 31/ 3/ 1970 زارني الفريق صالح مهدي عماش، وزير الداخلية العراقي في مقرّ إقامتي بفندق بغداد، وكان يرافقه عضو مجلس قيادة الثورة صلاح عمر العلي، الذي كنتُ قد تعرفتُ إليه في الخرطوم في وقت سابق عام 1969م. وما إن رأيتهما، حتى أحسستُ بأنّ هذا اللقاء هو الذي سيحدّد الموقف النهائي للعراقيين من مستقبل العلاقات. ولم يخب حدسي، فقد طلب الفريق عماش لحكومته مزيداً من الإيضاح لموقف بلادنا من قضايا عديدة تدخل في نطاق استراتيجية العراق، وخاصة الأوضاع في الخليج العربي... لم يكن العراقيون يراهنون على دور «الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج» كما كانت تسميتها حينذاك، بل كانت لهم حساباتهم الأخرى التي لم يفصحوا عنها لتحقيق أهدافهم في هذه المنطقة. ولذلك، أخفق وفد من الجبهة زار بغداد في وقت سابق في مقابلة

أيّ مسؤول عراقي. وفي المقابل، كانوا يتبنون جماعة «المجلس الثوري» في «جبهة التحرير الإرترية». وقد طلب منا الفريق مهدي عماش تسهيلات لإدخال السلاح إلى إرتريا، ولم يقل إنّ المساعدات التي طلبناها تتوقف على هذا الشرط، بل أبلغني بموافقة العراق على تخصيص منح عسكرية لبلادنا أكثر مما طلبناه، واستعداد العراقيين للتعاون في كافة المجالات.

القاهرة... عزّ العرب

ومن عاصمة العباسيين، إلى قاهرة المُعزّ لدين الله الفاطمي، كان في استقبالنا الفريق محمد فوزي، وزير الدفاع.

عندما وصلتُ إليها هذه المرة، تذكرتُ المثل المصري الذي يقول إنّ مَن يشرب من ماء النيل مرةً لا بد أن يعود إليه. وها أنذا أعود إليه وإليها. كانت تعيش في قلبي وروحي منذ أن بدأت ثورة يوليو، وقيادة عبد الناصر ومشروعه الحضاري القومي التحرري الوحدوي.

وهذه المرة أعود إليها وقد أصبحتُ مسؤولاً في بلادي، وقد رافقنا الوزراء إلى فندق شبرد التاريخي المطلّ على نهر النيل.

كان معي على الطائرة نفسها التي أقلّتني المهندسان الجويان العراقيان اللذان وافقت الحكومة العراقية على إيفادهما إلى بلادنا، لكنني أخفيتُ أمرهما ومهمتهما عن أعضاء الوفد المرافق لي. زعمتُ أنهما طبيبان، وسيعملان في مستشفى عبود العسكري بعدن. كنتُ حريصاً على ألّا يتسرب أيّ شيء عنهما، حتى لا يكتشف الإنكليز ذلك، فيسارعوا إلى سحب خبرائهم في القوى الجوية قبل أن نوفّر البديل، وقبل أن ندرّب كادرنا الفني، لكن السّر كاد أن ينكشف، ونحن لا نزال في القاهرة. فجأةً شعر أحد أعضاء الوفد المرافق لي بوعكة صحية[1]، فلجأ فوراً إلى أحد المهندسين العراقيين، لاعتقاده أنه طبيب، حسبما أخبرته. لم يكن طبيباً، ومهنته في صيانة الطائرات الحربية أبعد ما تكون عن الطب وعلاج المرضى. استطاع التخلص من الإحراج بادعاء أنه طبيب أمراض نسائية، وبذلك تخلّص من المأزق الذي كاد يكشف السر الذي كنتُ حريصاً على إخفائه. جاءني عضو وفدنا المريض المهندس علي عيدروس، وشكا إليّ «الطبيب العراقي» الذي رفض أن يكشف عليه ويصف له دواءً لمرضه. أفهمته وأنا أخفي ضحكتي أنه قد يكون متعباً من رحلة الطائرة، فضلاً عن أنه لا يحمل دواءً معه، وأحلته على خدمات الفندق، فاستدعوا له طبيباً لتطبيبه.

اللقاء مع الفريق محمد فوزي

في الأسبوع الأول من نيسان/ أبريل 1970م، كنتُ أجتمع بالفريق أول محمد فوزي، وزير الحربية المصري، وتحدثنا في التعاون العسكري بين بلدينا. جرى بيننا حديث ودّي تناول العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين والتطورات في عموم اليمن والجزيرة،

1- هو السيد علي عيدروس، وكيل وزارة الزراعة.

وموقفنا من حضور مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المقرر عقده في جدة. كان رأي الفريق فوزي أنّ من الأفضل لنا حضور مثل هذه اللقاءات والتجمعات الإقليمية، بينما كان موقف حكومتنا مقاطعة هذا المؤتمر، وعدم المشاركة في حضوره، منطلقين من الموقف السعودي المعادي للنظام في اليمن الجنوبية وحده. إذ كان يجب علينا أن نشارك ونلتقي بالوفود الأخرى في هذا المؤتمر، حتى وإن كان هناك تباين في وجهات النظر بيننا وبين السعودية، ويمكن أن تكون المشاركة خطوة نحو الانفتاح وتطبيع العلاقات معها، لكنّ الوضع آنذاك لم يكن يسمح بالمشاركة في هذا المؤتمر.

أصفار في أصفار

عدتُ إلى عدن مرتاحاً، لأنّ زياراتي للأقطار العربية الثلاثة حققت نتائج طيبة سياسياً وعسكرياً. كنتُ أعوِّل على الدعم الذي حصلتُ عليه، خاصة من الخبراء والفنيين العرب من سورية والعراق، في خلق واقع جديد في الجيش، بعد أن وصل الخبراء العسكريون الذين بعثهم الفريق الجوي حافظ الأسد، وزير الدفاع السوري في الوقت المناسب. وأجد من واجب الاعتراف بالجميل أن أتطرق إلى الدور العظيم الذي قاموا به لمساعدة بلادنا وقواتها المسلحة، وفي مقدمتهم اللواء إبراهيم يونس، والعميد عبد السلام قعقع، والطيارون السوريون المقاتلون الذين جاؤوا للدفاع عن الثورة والوطن، في وقت لم يكن عندنا فيه سوى طيار يمني واحد.

ما زلت أتذكر اللواء زهير غزال المتخصص في الشؤون العسكرية القانونية، الذي ساعدنا في الجوانب التنظيمية والتشريع القانوني العسكري. وقد ترك مع بقية زملائه بصمات إيجابية في إعداد اللوائح التنظيمية للقوات المسلحة، ومن طريقه استطعنا تنظيم أنشطة وزارة الدفاع وهياكلها الرئيسية وقوننتها، وبذل معنا جهوداً في إعادة تنظيم الوزارة، ودمج قيادة الجيش ضمنها، بعد أن كانت شبه مستقلة. وعمل على نقل هيئة الأركان العامة إلى الوزارة، وعلى تأسيس شُعب عسكرية لأول مرة وفقاً للتخصصات والمهمات المختلفة، وذلك في زمن كنّا نبدأ فيه كل شيء من الصفر تقريباً، وقد قال هذا صراحةً اللواء زهير غزال لقائد الجيش علي عنتر.

كان علي عنتر قد عُين في منصب نائب وزير دفاع في التنظيم الجديد، طلبتُ من اللواء زهير أن يناقش معه اللوائح التي تنظّم عمل «الشُّعب العسكرية» والمهمات المختلفة، واللائحة التي تحدّد مهمات نائب الوزير... وذلك بعد أن ناقشها معي.

ولما كان اللواء زهير غزال متألماً لوضع قواتنا المسلحة الذي اطّلع عليه، قال لعلي عنتر خلال النقاش: «يا أخ عنتر، لا أخفي عليكم، وضعكم صعب جداً، وليس لديكم شيء ينظّم مهماتكم حتى في أدنى المستويات. ولهذا يجب عليكم العمل بجدية لبناء القوات المسلحة، لأنكم ستبدأون من الصفر».

جاء جواب علي عنتر سريعاً وعفوياً: «نعم، نحن نبدأ من الصفر، وكلنا أصفار X أصفار، ولا عندنا شيئ!».

كانت تلك هي الحقيقة المؤلمة. وقد عبّر عنها قائد الجيش بعفويته المعروفة عنه. ولم يكن يناقض الواقع في شيء. فالأصفار كانت تندرج ضمن أبرز ظروفنا وقضايانا في ذلك الوقت، ولم تكن تحتاج إلى تحليلات ونظريات. إذ كانت ظاهرة للعيان، وقد باشر علي عنتر بالتعبير عنها بأول ما تبادر إلى ذهنه.

كما ساعدنا الأطباء السوريون الذين وصلوا إلى عدن برئاسة الطبيب الجراح البيطار وهو من أشهر الأطباء في الجيش السوري. وهو من الذين أسدوا إلى قواتنا المسلحة وشعبنا خدمة طبية ممتازة، وتستحق منا كل التقدير والاحترام. فقد قام بأداء دوره الإنساني بنكران ذات وسمو روح. غطى مجيئه وفريقه الطبي نقصاً كبيراً كانت تعانيه الخدمات العسكرية الطبية. خاصة بعدما خسر المستشفى العسكري الدكتور عبد الرحمن الذي ينحدر من أصول باكستانية والذي جرى تسريحه من الخدمة نتيجة المزايدات والوشايات المغرضة التي تتعلق بدور مشبوه له. كان «الدكتور الجراح البيطار» كفاءة نادرة ظل يعمل في المستشفى العسكري مع زملائه القادمين من سورية الشقيقة دون كلل، وتحملوا أعباء النقص في الأطباء والممرضين وجعلهم ذلك يعملون على حساب راحتهم ووقتهم.. وهذه شهادة حق أقولها في حقهم جميعاً للإنصاف والتاريخ.

مخاطر جسيمة... وميزانية محدودة

في 25 أيار/ مايو 1970م، اجتمع مجلس الوزراء، وناقش «الميزانية العامة للحكومة لعام 1970/ 1971م»، بما في ذلك ميزانية وزارة الدفاع والقوات المسلحة. بذلنا جهداً في المجلس من أجل زيادة ميزانية الوزارة، بما يمكّن من تطوير القوات المسلحة وتزويدها بالقدرة اللازمة للدفاع عن السيادة الوطنية وحماية أراضي الجمهورية من الأخطار التي كانت تهدد أمن النظام واستقراره، وشرحنا لهم الأسباب التي من أجلها نطلب هذه الزيادة، بما يأتي:

- استحداث لواء جديد، هو «اللواء 22»، وانضمامه إلى القوات العاملة بعد أن كان عناصره تابعين لأمن الريف.
- تطوير سلاح المدفعية من سرية إلى لواء.
- تطوير سلاح الدروع من سرية إلى لواء.
- تطوير سلاح الهندسة الميدانية من فئة إلى كتيبة.
- الحاجة إلى ملء الشاغر بسبب حركة التطوير والتعليم.
- حاجة الجيش إلى شراء معدات عسكرية جديدة.
- زيادة القوة البشرية على الحدود، وبناء مراكز دفاعية في مناطق العبر، ثمود، جزيرة سقطرى، الريان، زمخ، منوخ، حبروت، الغيضة، بيحان، وعين.

وقد صدّق مجلس الرئاسة بالإجماع على اعتمادات إضافية لإنجاز تلك المهمات التي أشرنا إليها.

في 25 أيار/ مايو 1970، قدّم إليّ الرائد أحمد سالم عبيد، قائد القوى الجوية، تقريراً وضعه بمساعدة الخبراء العسكريين السوريين والسوفيات، يحدّد فيه المواقع الصالحة لإنشاء مطارات عسكرية أمامية، ليتمكن طيراننا الحربي من حماية مجالاتنا الجوية من أيّ عدوان تتعرض له البلاد والعباد.

وقد حددنا ثلاث مناطق لإقامة المطارات: أولاً، منطقة خرز. ثانياً، هضبة دثينة. وثالثاً، العند. وبعد زيارة لهذه المناطق الثلاث مع الخبراء والمستشارين، استقرّ الرأي على إنشاء مطار العند الذي يقع على بعد أكثر من 30 كيلومتراً شماليّ العاصمة عدن، وطلبنا من الاتحاد السوفياتي المساعدة في بناء هذا المطار وتجهيزه، وقد أصبح حديث العالم في حربَي 1994م و2015م بصموده في الدفاع عن مدينة عدن بعد الاختراق الخطير بسقوط الضالع ومكيراس اللتين تُعَدّان بوابة الجنوب والعاصمة عدن.



أثناء زيارة لقاعدة العند. يظهر في الصورة: رئيس الوزراء، وزير الدفاع علي ناصر محمد، وإلى يمينه الرائد سالم أحمد مسيبع، وعلى يساره علي شايع هادي، وعلي سالم البيض وآخرون.

كان تطوير قدراتنا الدفاعية وتعزيزها يلحّ علينا في كل وقت. وكانت مهمتنا التالية مناقشة الخطة الخمسية لتطوير القوات المسلحة وبنائها. أمضينا والرئيس سالمين عدة أيام نناقش الخطة في إطار وزارة الدفاع، وبعد أن استكملناها، دعونا إلى اجتماع موسَّع في 29 أيار/ مايو 1970 لقادة القوات المسلحة في وزارة الدفاع، حضره رئيس الوزراء محمد علي هيثم.

كان هدفنا من إشراك رئيس الوزراء في مناقشات الخطة، أن نضمن موافقته الإيجابية على الاعتمادات المطلوبة[1]. وبرغم كل الاعتراضات، فإنّ الخطة الدفاعية (الخمسية) لتطوير القوات المسلحة قد أُقِرَّت أخيراً وأخذت طريقها إلى التنفيذ.

1- ولما كان قد وافق على شراء أجهزة اتصالات سلكية ولاسلكية للقوات المسلحة من الدول الغربية، وتحديداً من بريطانيا، فقد كتبت إليه مذكرة بتاريخ 2 حزيران/ يونيو 1970م تضمنت طلباً لشراء 390 جهازاً لاسلكياً من نوع (906) و(سي 13) و(سيعادي).

كانت الخطة الأولى من نوعها في الجمهورية التي وضعناها حتى قبل التفكير بوضع خطة ثلاثية أو خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان من المفترض أن تفكر القيادة والحكومة بوضع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فوراً.

في 26 أيار/ مايو اقترحتُ على رئيس مجلس الرئاسة، سالم ربيع علي، في مذكرة بعثتها إليه اعتماد الأول من أيلول/ سبتمبر من كل عام يوماً للقوات المسلحة، وإعلان ذلك بقرار جمهوري. وأوضحتُ أنه في هذا اليوم ستفتتح أول كلية عسكرية في عدن في معسكر صلاح الدين بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي وسورية التي أرسلت عدداً من الضباط للمساعدة في إنشائها، وسيُرفَع «علم» القوات المسلحة على مبنى وزارة الدفاع لأول مرة في تاريخها، وستُرفع أيضاً أعلام بقية وحدات الجيش والطيران والبحرية فوق مقارّ قيادة الأسلحة الثلاثة. وفي اليوم ذاته سيُستبدَل شعار القوات المسلحة الجديد المعتمد (النسر) بدلاً من القديم الذي كان يمثّل حكومة الاتحاد المنهارة، وستصدر فيه القوانين والقرارات بشأن تنظيم وزارة الدفاع والقوات المسلحة.

مع القذافي لأول مرة

وجهت القيادة الليبية إلى اليمن الديمقراطية دعوة إلى حضور احتفالات جلاء القوات الأميركية والبريطانية عن ليبيا، وقد كُلفتُ المشاركة في هذه المناسبة التي شارك فيها الرؤساء، جمال عبد الناصر، نور الدين الأتاسي، جعفر النميري، وشارل حلو. وفي هذه المناسبة أطلق الرئيس جمال عبد الناصر على معمّر القذافي لقب أمين القومية العربية. وعلى هامش هذه الاحتفالات، التقيتُ بالرئيس جمال عبد الناصر، ونور الدين الأتاسي، والعقيد معمّر القذافي يوم 24 حزيران/ يونيو، وحضر اللقاء من الجانب الليبي الرائد عبد السلام جلود، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، والمقدَّم أبو بكر يونس، والرائد الخويلدي الحميدي. اعتذرت للزعيم الليبي لعدم تمكّن رئيس مجلس الرئاسة، سالم ربيع علي، من الحضور ليشاركهم احتفالات ليبيا بعيد الجلاء، بسبب انشغاله بالاحتفالات التي تستعدّ لها بلادنا لمناسبة ذكرى الخطوة التصحيحية 22 يونيو، وانتفاضة 20 يونيو، وأنه يأمل زيارة ليبيا في أقرب فرصة ممكنة.

بعد ذلك قلت للعقيد القذافي: «إنني أحمل لكم دعوة من الرئيس سالم ربيع علي لزيارة عدن.

تركني العقيد القذافي أتحدث طويلاً دون مقاطعة، ثم قال: «إنني مطّلع على الأمور في بلادكم بما يكفي من طريق ما يصلني من أخبار». وأضاف: «دعنا نتحدث بصراحة»، وذكر الأمور الآتية:

إنّ الأخبار تصلنا باستمرار عن أنكم تنتهجون الخط «الماركسي اللينيني» الذي يتعارض مع ديننا الإسلامي الحنيف وتراثنا وخطنا القومي. ولقد سمعتُ في الآونة الأخيرة أنكم

احتفلتم بعيد ميلاد لينين، بينما لم تحتفلوا بذكرى مولد الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام.

إنّ علاقتكم بالجمهورية العربية المتحدة ليست طيبة، وإنكم لا تحبون قائد الأمة العربية جمال عبد الناصر. ونحن لا نقبل أيّ كلام يقال عن مصر وقائدها، ولا نقبل كذلك أن تكون علاقة أية دولة سيئة مع القاهرة، مهما كانت هذه الدولة.

وشدّد على وحدة اليمن أرضاً وشعباً. وإذا كانت هناك خلافات بينكم وبين الأخوة في صنعاء، فعليكم حلُّها، لأنّ الوحدة اليمنية هي الطريق نحو الوحدة العربية الشاملة، واليمنيون هم الذين وسّعوا رقعة الوطن العربي من المحيط إلى الخليج.

وقال: «الدول العربية كلها تنظر إلى ليبيا وكأنها دولة غنية، بينما لا يزال في ليبيا فقراء وحُفاة... وفي طرابلس العاصمة ما زال السكان يعيشون في أكواخ من الصفيح، وآخرون من المواطنين ما زالوا يشحذون في الشوارع... وإلى جانب ذلك، لدينا بطالة. وبالنسبة إلى قواتنا المسلحة، فقد كانت ميزانيتها في السابق 80 مليون جنيه إسترليني، ورفعنا ميزانيتها إلى 150 مليون جنيه حتى نستطيع بناء جيش حقيقي وحديث. ونحن نعرف أنّ اليمن شمالاً وجنوباً يمرّ بظروف صعبة»، وقال: «أخوكم القاضي الإرياني ذكر أن بلاده تعاني جفافاً أدى إلى مجاعة السكان، وأرسل إلينا وزير التربية والتعليم يطلب مساعدات».

– السودان قدمنا إليه مساعدة، ولكنه ما زال يطلب المزيد.

– العراق بلد غنيّ، إلا أنّ صالح مهدي عماش طلب عدة مرات مساعدة العراق، ونحن نستغرب ذلك، بالرغم من أننا ساعدناهم أول الأمر. تونس، ولبنان والثورة الفلسطينية تطلب مساعدات.

وعندما وصل إلى هذه النقطة سأل: «ماذا نعمل؟!».

ورددتُ عليه:

«إنّ بلادنا ليست واقعة تحت سيطرة الشيوعية، ولا خوف على الدين فيها، لأنّ العقيدة الإسلامية والإيمان قويان في أعماق شعبنا وتربة أرضنا، ولا يمكن أن تزعزع ذلك أيّ أيديولوجية. وهناك أنظمة عربية تحررية قبلنا اتُّهمت هي الأخرى بالإلحاد والكفر، لكن هذا كله من توجيه أعداء الأمة والثورة العربية».

وأضفت:

«نحن نرحّب بزيارتكم أو بأيّ عضو آخر من أعضاء مجلس قيادة الثورة لزيارة أهلكم في عدن».

وقال: «إنني انتمي إلى قبيلة بني هلال في اليمن»، وقلتُ له: «وأنا كذلك».

واختتمتُ حديثي مع العقيد بأن طلبتُ التصديق على تقديم القرض الذي وافق الليبيون على تقديمه إلى بلادنا في وقت سابق، عند زيارة رئيس الوزراء محمد علي هيثم لليبيا، البالغ خمسة ملايين جنيه إسترليني.

وهنا التفت العقيد معمر القذافي نحو الرائد عبد السلام جلود، وقال له:

– نفّذوا الاتفاق الذي وقّعتموه مع رئيس الوزراء محمد علي هيثم.

وأجاب جلود:

– «أمرنا بإرسال مليون جنيه، وسنراجع الاتفاقية ونعمل بما جاء فيها».

وعن المساعدات العسكرية، تولى الإجابة المقدم أبو بكر يونس، رئيس هيئة الأركان، فقال إنّ الفريق فوزي، وزير الحربية المصري، يقترح إرسال المعدات العسكرية عبر طريق صحراوي إلى السودان (الخرطوم)، ومن ثَمّ إلى ميناء بور سودان بسبب إغلاق قناة السويس، إلّا أنّ الطريق غير معروف.

وتدخل القذافي، فقال:

– «عندنا طائرات كبيرة يقودها طيارون أميركان. هل تقبلون بنزولها في عدن؟!»، وأخبرني أنّ الطيارين الليبيين لن ينهوا تدريبهم قبل ثلاثة أشهر.

أجبت:

– «ما دامت الطائرات ليبية، فلا يهمّنا من يقودها».

وكان هذا نهاية للاجتماع مع العقيد معمر القذافي وزملائه في مجلس قيادة الثورة.

وقمتُ بعد ذلك بعدة زيارات لليبيا، لكنّ زياراتنا لم تحقق أيّ نتائج على صعيد التنمية. وفي إحدى الزيارات وافقوا على مشروع سكني باسم عمر المختار، وعندما جرى التعاقد مع الشركة التي كُلِّفَت القيام بالمشروع، دفعوا القسط الأول وتراجعوا عن دفع بقية المبلغ للشركة، ما سبّب لنا مشكلة مع الشركة، وكان الليبيون يعدون ويوقّعون معنا ومع غيرنا من الدول العربية والإفريقية، لكنهم لا ينفذون بسبب التزاماتهم الكثيرة وقياداتهم المستهترة.

فور عودتي إلى عدن، أعددتُ تقريراً مفصّلاً عن زيارتي لليبيا وعن لقاءاتي مع المسؤولين الليبيين والعرب، وتضمّن هذا التقرير مقترحات للقيادة، أهمها:

- البدء بإجراء اتصالات سريعة لترتيب زيارة يقوم بها رئيس مجلس الرئاسة للجمهورية العربية المتحدة، وبرغم الظروف التي كانت تمرّ بها مصر، كنتُ أرى أنها لا تزال تتمتع بدور ريادي في الأمة العربية، وأنها ستكون المفتاح أو الباب الذي يمكن أن ندخل منه إلى بقية البلدان العربية.
- زيارة عدد من البلدان العربية، وفي المقدمة سورية والعراق وليبيا والجزائر والكويت...
- دعوة رؤساء عرب إلى زيارة اليمن الجنوبية.
- اغتنام فرصة احتفالاتنا القادمة بذكرى ثورة 14 أكتوبر لدعوة أكبر عدد ممكن من المسؤولين العرب.
- العمل السياسي والدبلوماسي مع كافة الدول الصديقة والشقيقة والمنظمات الإقليمية والدولية لتحقيق انفراج في علاقاتنا الخارجية.

وقد أبدت القيادة السياسية اهتماماً بمقترحاتي، وأقرّت تنفيذ بند الزيارات، وكلفت الجهات المعنية تنفيذ ما جاء في هذه المقترحات.

لقاء مع قادة المعارضة

أبلغتُ القيادة في عدن باللقاءات التي أجريتُها مع المعارضة أثناء زيارتي لمصر، وقد جرى خلالها لقاء مع قادة المعارضة في القاهرة، انطلاقاً من شعورنا بضرورة الحوار الوطني مع المعارضة في الخارج، وإجراء اتصالات مع عدد من قادتها، وفي مقدمتهم السيد عبد القوي مكاوي، الأمين العام لجبهة التحرير، وعلي أحمد السلامي، وطه أحمد مقبل، ومحمد علي الصماتي، وسالم زين محمد، وعبد الله علي عبيد. وكان الهدف من هذه الخطوة، إجراء حوار مع هؤلاء بما يؤدي في الأخير إلى عودتهم إلى الوطن وتعزيز الوحدة الوطنية، وعودة كل القوى الوطنية التي غادرت البلاد إثر الحرب الأهلية عام 1967م بين الجبهة القومية وجبهة التحرير.

وأكدت لهم أهمية عودتهم ومشاركتهم في الحياة السياسية للبلاد، وكنتُ مؤمناً بأنّ طريق الحوار والتفاهم هو الطريق الصحيح لتطبيع الوضع في اليمن الجنوبي وتهيئة المناخ السلمي للبناء والتطور، بدلاً من استمرار الصراع السياسي والعسكري مع قوى المعارضة.

وبالفعل، أبدى كل من علي السلامي، وسالم زين، وطه مقبل، ومحمد الصماتي موافقتهم على العودة، وعادوا فعلاً. بينما أبدى عبد القوي مكاوي موافقة مبدئية بالعودة، وقد كانت له شروط تتعلق بمعرفة وضعه السياسي في المستقبل، لكنه رحب بالفكرة من حيث الأساس، وقال إنه على استعداد لنسيان الماضي، وطلب أن يكون مندوباً لليمن الجنوبية لدى الأمم المتحدة، وأن يغادر إلى نيويورك من القاهرة وليس من عدن... وفيما بعد، تراجع عن هذا الاتفاق، واعتذر لأسباب خاصة. ويبدو أنه رضخ لمحاولات بذلتها المعارضة لثنيه عن هذا القرار، باعتباره كان رمزاً لهم.

وأتذكر أنني عندما سألتُ عبد القوي مكاوي عن إمكانية عودة عبد الله الأصنج الذي كان أحد أهمّ قادة «جبهة التحرير»، أخبرني أنه لا يثق به، ووصفه بـ «العميل» وصاحب وجوه متعددة، وله علاقات مشبوهة مع أكثر من طرف. لم أعلّق على حديثه، لأنني كنتُ أشكّ في تقييمه لعبد الله الأصنج الذي كان يعتبر المكاوي واجهة له، أو ربما اعتبرها المكاوي رسالة للقيادة في عدن بأنه في خلاف مع الأصنج. وكان المكاوي والأخوة المشار إليهم أعلاه قد اتخذوا قراراً بفصل السيد عبد الله الأصنج ومحمد سالم باسندوة في بيان صدر عنهم، وطالبوا الجبهة القومية بالحوار، ودعوا إلى وحدة كافة القوى السياسية الثورية في الجنوب، في مواجهة الخطر الرجعي والإمبريالي، كما جاء في بيانهم. (مرفق في الملاحق البيان المذكور) بيان جبهة التحرير 24/ 1/ 1970.

كان بإمكان مثل هذه اللقاءات، في تلك الأيام، حتى وإن كانت بتكليف من القيادة نفسها، أن تهدد مستقبلي السياسي، وخاصة في ظلّ أجواء المزايدات والتطرف، التي كانت تُعدّ أي لقاء من هذا النوع لقاءً مع قوى «الثورة المضادة»، كما كان يُطلَق على قوى المعارضة حينها. لكني كنتُ مؤمناً بما أفعله، وأنّ هذا هو الطريق السليم لتجنيب الثورة والنظام المزالق والمصاعب. ولم تكن تلك وجهة نظر الجميع حينها، إذ كان الاستحواذ على السلطة، وإقصاء الخصوم السياسيين وتصفيتهم، هو الميل السائد لدى الغالبية. والشيء الذي حاولتُ القيام به لإقناع بعض عناصر قيادات جبهة التحرير للعودة الى ارض الوطن وفي مقدمتهم السيد عبد القوي مكاوي رئيس جبهة التحرير لمشاركته في الحياة السياسية وتعيينه مندوبا لليمن الجنوبية في الامم المتحدة وقد وافق على هذا العرض ولكنه بعد ذلك تراجع تحت ضغط بعد القيادات التي طاب لها المقام في الخارج كما عارضه بعض العناصر المتطرفين في عدن حينها.

كنت أنزل في فندق «هيلتون النيل»، حيث صادفتُ في الردهة السلطان علي عبد الكريم، سلطان لحج السابق، وزعيم رابطة أبناء الجنوب العربي، وشيخان الحبشي. وبعد أن تصافحنا، دعَواني إلى تناول المرطبات. لم أرفض ذلك، أو أعتذر عن عدم التلبية، بل رحبتُ بدعوتهما الكريمة. كنتُ أعرف تاريخهما الوطني بصرف النظر عن الخلافات والتصنيفات بسبب الخصومة السياسية، وكنتُ قد التقيتُ قبل ذلك بالسلطان علي عبد الكريم لأول مرة في جامعة الدول العربية عام 1965م، أثناء انعقاد مؤتمر القوى الوطنية تحت رعاية أمينها العام عبد الخالق حسونة.

كذبة العرّاف
وزيارة دول ميثاق طرابلس

بعد ذلك بأيام، قررت «اللجنة التنفيذية» سفري على رأس وفد لزيارة «دول ميثاق طرابلس»[1]، وكان الهدف القيام بمحاولة دبلوماسية لفكّ الحصار المفروض على بلادنا. كانت بعض الدوائر قبلها قد عمّمت إشاعة تقول إنّ النظام سيسقط يوم 24 كانون الأول/ ديسمبر، وسرَت هذه الشائعة على نطاق واسع، إلى حدّ أن بعضهم أخذ يصدقها دون أن يتأكد من مصدرها أو صحتها. وفحواها أنّ عرّافاً تنبأ بسقوط النظام في عدن يوم 24 كانون الأول/ ديسمبر 1970م دون أية تفاصيل أخرى.

من الشائع في اليمن وسواها، وجود أمثال هؤلاء العرّافين الذين يصدرون في بداية كل عام أو قبل نهاية العام (أجندة) يتنبأون فيها بسقوط بعض الأنظمة السياسية ومقتل بعض الرؤساء والمشاهير. وأشهر المتنبئين في اليمن (صاحب بيت الفقيه). ويصادف أحياناً أن تصدق مثل هذه النبؤات، لكن أغلبها لا يلقى حظه من النجاح.

1- مصر، سورية، السودان، ليبيا.

كانت الشائعة، وما زالت، ذات أثر فعّال في مجرى الأحداث. ومن هنا كانت الزيارة لـ «دول ميثاق طرابلس» في أحد أغراضها موجهة إلى الحالة الراهنة، للتأكيد أنْ لا يمكن أن يؤثر فينا أيّ شيء، بالإضافة إلى أنّ الناس سيجدون مادة أفضل للحديث عنها، كالهدف من الزيارة، وإذا ما كانت اليمن الجنوبية ستنضم إلى دول ميثاق طرابلس أو لا.

يوم 18 كانون الأول/ ديسمبر 1970م، وبينما كنتُ أجهّز حقيبتي للسفر، رنّ جرس الهاتف في منزلي. كانت الساعة السابعة صباحاً، واستغربتُ هذا الاتصال في هذا الوقت المبكر.

أخذتُ سماعة الهاتف... كانت وزارة الخارجية هي التي على الخط. أبلغني المتحدث من المراسم أنّ «السفير الصيني» يطلب مقابلتي بصفة عاجلة. طلبتُ إرجاء المقابلة إلى حين عودتي من السفر، ولم يكن قد بقي على موعد الطائرة سوى ساعتين فقط.

بعد خمس دقائق اتصلت الخارجية مرة أخرى، وأبلغني محدثي أنّ السفير الصيني يُلحّ في مقابلتي الآن لمهمة جدّ عاجلة، وقبل أن أسافر.

أمام هذا الإلحاح، قررتُ أن أقابله، مقدِّراً أنّ السفير وراءه أمرٌ مهمّ يريد إبلاغه لي، ولولا ذلك، لما أصرّ على لقائي على هذه الصورة العاجلة، حتى بعد أن علم بسفري. أبلغتُ وزارة الخارجية أنني في انتظار سعادة السفير بعد نصف ساعة في منزلي في خور مكسر، وأنني سأراه لمدة خمس عشرة دقيقة فقط، حتى أتمكن من السفر في الموعد المحدد إلى جبوتي وأديس أبابا والقاهرة.

بعد عشرين دقيقة فقط، جاء السفير الصيني وعلامات القلق والخوف ترتسم على وجهه، وقال دون مقدمات:

– هناك أمر خطير. لقد تسلّمتُ خبراً عاجلاً من بكين، حيث وصلت معلومات مؤكدة للقيادة الصينية عن وجود محاولة انقلابية سيقوم بها بعض قادة الجيش والحرس الجمهوري عندكم يوم 24 كانون الأول/ ديسمبر الحالي، وهناك مؤامرة تُدبَّر لاغتيال الرئيس من أحد أفراد حراسته. كان السفير صديقاً شخصياً للرئيس سالم ربيع علي، وارتبط معه بصداقة بعد زيارته الناجحة للصين واللقاء مع الزعيم ماو في بداية عام 1970م.

أثارت هذه المعلومات قلقي، لكنني حاولتُ ألّا أُظهر ذلك للسفير. قلتُ له:

– أرجو أن تبلغ القيادة في بكين بشكرنا وتقديرنا لهذه المعلومات، وأريد أن أؤكد لكم أنّ أية قوة، مهما كانت، لا تستطيع إطاحة النظام. ومع ذلك، سنأخذ هذه المعلومات مأخذ الجد، وسأبلغها للرئيس الذي يقوم بزيارة لحضرموت، وكذلك لبقية القيادة السياسية.

ودّعتُ السفير، وخرجتُ متوجهاً إلى المطار الذي لم يكن يبعد كثيراً عن منزلي. وكانت عندي ثقة أكيدة بأنّ أيّ انقلاب لن يكتب له النجاح، وأنّ النظام لن يسقط بهذه السهولة، نظراً لما كنت أعرفه من ضعف قوى المعارضة التي لم تكن بمستوى يؤهلها لإنجاح الانقلاب إلّا في حالة واحدة، هي حصولها على دعم خارجي مباشر. مع هذا، كنتُ أشعر

بالقلق وأربط بين نبوءة العراف التي انتشرت بقوة حول مقتل الرئيس يوم 24 كانون الأول/ ديسمبر، ومعلومات السفير الصيني التي وجدتُ لها الآن سنداً من المعلومات التي يقول مصدرها إنها مؤكدة وموثوقة، وتتحدث عن مؤامرة لتغيير النظام بالقوة!

هل حدث هذا مصادفة، أم أنه كان من مقتضيات المؤامرة أو الانقلاب من أجل تهيئة المناخ السياسي والشعبي لتقبُّل تغيير نظام الحكم بالتمهيد له بالتنبؤ المسبق من طريق نبوءة عرّاف تنتشر كما تنتشر النار في الهشيم؟!

كنت أمام احتمالين في الأخير: إمّا السفر إلى طرابلس، حسبما هو مقرَّر لي، أو أن أغيّر اتجاه رحلتي، فأتوجه إلى حضرموت حيث كان الرئيس يزور المحافظة الخامسة... وقد أقلعتُ عن هذا الاحتمال الأخير، لأنّ إلغاء الزيارة لطرابلس كان سيفسَّر لمصلحة الشائعة بسقوط النظام، ويثير علامات استفهام جديدة. عندها، قررتُ أن أبعث بالمعلومات التي عرفتُها هذا الصباح من السفير الصيني إلى من يبلغها إلى الرئيس. وقد اخترت محمد صالح مطيع، وكان يشغل منصب وزير الداخلية، وقد جاء في وداعي، فأخبرته بما عندي، وطلبتُ منه أن يرسل شخصاً موثوقاً إلى حضرموت لإبلاغ الرئيس سالم ربيع علي بمعلومات السفير الصيني، وتنبيهه إلى عملية الاغتيال والانقلاب الذي يدبَّر، ليأخذ حذره. وأبلغتُ مطيع أن تبقى هذه المعلومات طيَّ الكتمان الشديد، وأن يتخذوا الحيطة والحذر!

ركبتُ الطائرة متوجهاً إلى جيبوتي، ومع دوران محركاتها كنتُ في حالة قلق لم يسبق لها مثيل دون أن أكون قادراً على تبادل الحديث مع أحد، وهو ما شعر به عبد العزيز عبد الولي، وكيل وزارة الداخلية، الذي سألني:

- لم أرَكَ على هذه الحال قبل اليوم... ما الذي يشغل ذهنك إلى هذه الدرجة؟

ولم أجد بداً من مصارحته بما أعرفه.

على الفور بادرني عبد العزيز عبد الولي بطريقته المعهودة بالمرح والتفاؤل:

- لا تقلق، لن يحدث شيء. هذا أمر مستبعد تماماً.

وكان الوحيد الذي تصدى لهذه الشائعة بكل قوته، هو الأستاذ عمر الجاوي (المدير العام للإذاعة والتليفزيون) حينها، الذي فنّدها باعتبارها تستهدف خلق البلبلة وزرع الخوف في نفوس الناس. أثار قوله هذا الارتياح لدى الناس الذين صدّق أكثرهم هذه الشائعة. وشاءت الصدف أن تتعرض طائرة الرئيس ربيع لخلل في أحد محركاتها، وكادت أن تسقط، ولكنه نجا مع مرافقيه بأعجوبة، وإلا كانت صدقت نبوءة العراف!

كان خط رحلتنا طويلاً، وتطلّب منا النزول في مطارات عدة دول (جيبوتي، أديس أبابا، القاهرة)، والمكوث في كل مطار لعدة ساعات، حتى وصلنا إلى طرابلس أخيراً. ونحن ننتقل من طائرة إلى طائرة كانت محركاتها تهتزّ عند كل مطب وغيمة.

كانت العواصم الأربع التي يتشكل منها ميثاق طرابلس (ليبيا، مصر، سورية، السودان) تعيش حالة من الحماسة للوحدة العربية، وكان القادة الليبيون يشعرون بأنّ زيارتي هذه قد

تكون فرصة لهم لجذب اليمن الديمقراطية إلى صف دول ميثاق طرابلس، وهذا الانطباع كاد أن يشمل الرأي العام العربي، وفي ضوء ذلك أخذت بعض الصحف العربية تتحدث وتحلل زيارتي لطرابلس، وتتكهن بأنّ عدن ستكون الدولة الخامسة المنظمة لدول ميثاق طرابلس... كان هذا مناسباً لنا لنفكّ عن أنفسنا العزلة التي فُرضت على بلادنا، ولنعزز علاقاتنا بهذه الأنظمة العربية.

برغم ظروفنا الاقتصادية والمالية الصعبة، إلا أننا لم نكن نهتم كثيراً بما يمكن أن نحصل عليه من قروض أو مساعدات من خلال هذه الزيارة بالذات... بقدر ما كنا مهتمين باستثمار أهدافها السياسية. على هذا الأساس، أجريتُ اتصالاتي بالمسؤولين في الجمهورية العربية الليبية، وأشعرناهم بوقوفنا مع الوحدة العربية، وهذا الأمر كان مثار اهتمام القيادة الليبية الشابة التي كانت تبني علاقاتها العربية على أساس الموقف من قضية الوحدة العربية.

في القاهرة التي وصلتُ إليها من طرابلس في طريقي إلى عدن، عقدتُ مؤتمراً صحافياً في الساعة الخامسة من عصر اليوم الأول من كانون الثاني/ يناير 1971م، حضره أكثر من خمسة وعشرين صحافياً من كبار الصحافيين في مصر، من أبرزهم، الأساتذة: أحمد حمروش، وعبد الرحمن الشرقاوي، وإبراهيم عامر، وجمال العطيفي، ومصطفى طيبة، وسعيد غزال. وحسب الحديث الذي أجريته مع بعض الأصدقاء المصريين لاحقاً، فإنّ القاهرة لم تشهد مؤتمراً صحافياً لمسؤول يمني على هذا المستوى وما ترتب عنه من نشر تصريحاته في الصحافة المصرية. وكان الفضل في ذلك يعود إلى عاملين: دور الصحافيين التقدميين المصريين في إنجاحه، الذين كانوا من أشدّ المتحمسين لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، وكانوا يدافعون عنها بحماسة. والثاني، أننا اخترنا الوقت المناسب الدقيق لتحركنا السياسي، حتى تفاءل الآخرون بأننا فعلاً بصدد اتخاذ خطوة الانضمام إلى دول ميثاق طرابلس. وقد أعربنا عن تأييدنا لدول الميثاق، وباركنا خطواتهم الوحدوية، وكنّا مع كل جهد وحدوي عربي، ونراه مصدر قوة ومنعة للأمة العربية.

ساد داخل قيادتنا حول هذه الاتصالات بدول ميثاق طرابلس اتجاهان: أحدهما يقول إنّ الانضمام إلى دول الميثاق سابق لأوانه قبل تحقيق الوحدة اليمنية وقيام دولة واحدة لليمن، وإنّ أيّ خطوة من هذا النوع لن يُكتَب لها النجاح. أما الآخر، فيدعو إلى الانضمام الفوري إلى الميثاق، باعتبار أنّ انقسام العالم العربي حالة مؤلمة، وأنّ الوحدة العربية هي السبيل الوحيد للقضاء على حالة التمزق الراهنة التي تسهّل تمرير المخططات المعادية للوطن العربي.

التحدي الأكبر والإعداد للمؤتمر الخامس

في شباط/ فبراير 1971م، كانت «اللجنة التنفيذية» و«القيادة العامة» مهتمتين بالإعداد لانعقاد المؤتمر العام الخامس لتنظيم الجبهة القومية. وحتى لا نضيع في تراكمات القضايا والمشاكل الموروثة من تاريخ قرن وأكثر من ربع قرن من الاستعمار والتخلف

الاقتصادي والاجتماعي، كان علينا أن نحدّد المهمات والقضايا الاستراتيجية التي علينا حلّها في المرحلة القادمة، وأن نمسك بناصية الحلول عبر ما سيناقشه مؤتمر الجبهة من وثائق وبرامج سياسية ويتخذه من قرارات لتجديد المجتمع. وعلى هذا الأساس، شُكِّلَت «لجنة تحضيرية» للمؤتمر مكوَّنة من الأمين العام عبد الفتاح إسماعيل، وعبد الله الخامري، وعلي سالم البيض، ومحمد صالح عولقي، وعضو واحد من كل شعبة من شعب التنظيم في محافظات الجمهورية الست. كذلك شُكِّلَت لجنة أخرى مكوَّنة من كاتب هذه المذكرات، ومن محمود عشيش، ومحمد سعيد عبد الله، وعادل خليفة، وعلي البيض، ومحمد صالح عولقي، وأُسند إليها إعداد تصور بأعضاء مجلس الشعب الأعلى، على أن تبدأ عملها سريعاً، حيث يُعلَن تشكيل المجلس في أسرع وقت، ويكون قيامه تمهيداً لإجراء تغييرات في الحكومة.

في الاجتماع الذي عقدته هذه اللجنة في 4 شباط/ فبراير 1971م، اتُّفق على النِّسب التي يمكن أن يتكون منها مجلس الشعب الأعلى على النحو الآتي: (40) عضواً من تنظيم الجبهة القومية، (15) عضواً يمثلون العمال، (12) يمثلون الفلاحين، (10) يمثلون الجنود، (8) مقاعد للنساء، (3) مقاعد للحرفيين، (8) مقاعد للمثقفين والعلماء، (5) مقاعد لمنظمة البعث واتحاد الشعب الديمقراطي، الحزبين الشريكين في السلطة. وبهذا يكون مجموع أعضاء المجلس (101) عضو.

كانت الظروف التي تمرّ بها اليمن الديمقراطية في ذلك الوقت تتطلب بالفعل تحديد أسس العلاقة بين مختلف السلطات. وفي الواقع، لم تكن هناك سوى سلطة واحدة تقوم بدور السلطة السياسية والتشريعية في وقت واحد، هي «القيادة العامة» للجبهة القومية. بالنسبة إلى لتنظيم السياسي، إنّ هذا التوحيد بين الوظائف السياسية والتشريعية، واعتباره أساساً للعمل السياسي والتنفيذي اعتماداً على آلية التنظيم الحاكم وحدها، قد اصطدم كما هو معروف بمقتضيات بناء الدولة المعقد... وهذا الأمر استدعى التفكير في خلق مؤسسة (برلمان) قانونية وسياسية، مهمتها سنّ القوانين وتشريعها، بما لا يختلف مع المضمون السياسي والاقتصادي والاجتماعي للثورة. وهكذا فإنّ التفكير في تأسيس مجلس الشعب الأعلى (المعين أعضاؤه) كان خطوة أولى في هذا الاتجاه على طريق انتخاب مجلس الشعب الأعلى في فترة لاحقة.

من جانب آخر، إنّ ظاهرة الشلل التي أصابت وظائف عمل الحكومة، وخاصة «مجلس الوزراء»، بسبب التداخل في الصلاحيات، قد خلقت الحاجة لتعزيز السلطة التنفيذية، حتى تكون قادرة على وضع خطط وبرامج تنفيذية تحوّل الأهداف والمشاريع السياسية المرسومة إلى الواقع، وتتكون بموجبها قدرة على رؤية المشاكل وإمكانية العمل على حلّها.

لوحظ أنّ مجلس الوزراء لم يكن يؤدي دوره كما ينبغي، وكانت اجتماعاته غير منتظمة، بل تُعقَد حسب الظروف، كذلك لم تكن عنده خطة عمل أو هيئة تتابع قراراته. وكان عدد من وزراء الحكومة يتصرفون كالموظفين تماماً، وأدى كل هذا إلى شبه شلل في عمل

الحكومة، وهو ما لم يكن يتفق مع مكانتها السياسية، باعتبارها سلطة إدارية عُليا مسؤولة عن تنفيذ سياسة الدولة، ولا مع حجم المهمات والمشاكل المطلوب من الحكومة التصدي لها، وخاصة الأزمة الاقتصادية والمالية التي كانت المحك على صدقية طروحات النظام على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وعلى سبيل المثال، أخفق مجلس الوزراء في الجلسة التي عقدها في 15 شباط/ فبراير 1971م في إقرار عدد من مشاريع القوانين التي ناقشها، من بينها قانون العمل، وقانون الضمان الاجتماعي، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون الخدمة المدنية، وقانون الاستثمار الصناعي، وفي الأخير تقرر تأجيل مناقشتها إلى آذار/ مارس أو نيسان/ أبريل.

في 10 آذار/ مارس اجتمعت اللجنة الخاصة بالإعداد لقيام «مجلس الشعب الأعلى» للمرة الثانية، وتوزع أعضاؤها على محافظات البلاد لاختيار مرشحيها إلى المجلس. وكان اختياري للذهاب إلى المحافظتين الخامسة (حضرموت) والسادسة (المهرة)، ورافقني في الزيارتين محمد سالم عكوش. أجريتُ اتصالاتي في المكلا بفيصل العطاس، محافظ حضرموت، وبأعضاء الشعبة التنظيمية، ورُشِّح (12) عضواً إلى مجلس الشعب الأعلى يمثلون محافظة حضرموت.

في 24 آذار/ مارس واصلت «القيادة العامة» اجتماعاتها التي بدأت في الثامن عشر من الشهر نفسه، بغية مناقشة قضايا على جانب كبير من الأهمية، أبرزها حالة الأمن في الجمهورية، خطة التنمية الثلاثية، الإصلاح الزراعي، الحركة العمالية، الحوار مع فصائل العمل الوطني الديمقراطي، الإعداد لمجلس الشعب الأعلى، والوضع في الشرق الأوسط.

الخطة الثلاثية

كانت «الخطة الثلاثية» أول مشروع للتنمية في الجمهورية، بل في تاريخ اليمن الجنوبي الذي لم يشهد أيّ تطور اقتصادي حقيقي. كانت عملية جديدة تماماً، وحُدِّد لها ثلاث سنوات 1971/ 1973/ 1974م، واعتُمد لها نحو 42 مليون دينار، منها 40 ٪ من مصادر محلية، و60 ٪ تُغطى من مصادر خارجية. وحددت الخطة نسبة زيادة الدخل الوطني من الإنتاج بـ (53.5 ٪) في عام 1973/ 1974م عند نهاية الخطة، بدلاً من 48 ٪، هي نسبة الدخل الوطني في عام 1969م.

على كل حال، كانت «الخطة الثلاثية»، رغم تواضعها بالنسبة إلينا تمثل التحدي الأكبر، فإما أن نتغلب على الصعوبات التي تواجهنا، وهذا معناه إضافة انتصار جديد للنظام في الجبهة الاقتصادية، وإما أن تخفق الخطة، وهو ما كان سيشكل علامة إحباط شديدة لم نكن نتقبل حدوثها. الحقيقة أنّ الصعوبات كانت عديدة ومتوقعة، لكن الإخفاق لم يكن مرغوباً فيه. فلم تكن لدينا فكرة واضحة عن الخطط من قبل، وهو مشروع جديد نقدم عليه للمرة الأولى في هذه الخطة، علاوة على غياب دراسات الجدوى لعدد من المشاريع التي

حددتها الخطة ونقص في الأطر الوطنية المؤهلة التي ستتولى التنفيذ. وأخيراً، كانت هناك عقبة اعتمادنا على مصادر خارجية (60 ٪) لتنفيذ مشاريع الخطة، وكان بعضها غير مضمون فعلاً، كالقرض الذي وعدتنا به ليبيا.

طالت الاجتماعات لمدة أربعة أيام، لأن الكل كان يريد أن يتحدث عن الخطة وأرقامها وموقع محافظاتهم من هذه المشاريع، وآخرون كانوا يناقشون استناداً إلى مقولات للينين وماركس وبعض الزعماء عن الفلسفة الاقتصادية لهذه الدول والشعوب، ويشيرون إلى بعض أرقام الصفحات من مختارات لينين ليبهروا وليُسكتوا الآخرين الذين لم يقرأوا أو يطلعوا على تجارب الشعوب وفلسفاتهم. استغرقت مناقشات الخطة من «القيادة العامة» أربعة اجتماعات متتالية، ابتداءً من 18 آذار/ مارس وحتى 21 آذار/ مارس 1971م، أُقرَّت بعدها «خطة التنمية الثلاثية»، وكان مبلغ الموازنة متواضعاً يساوي ما يملكه أيّ تاجر في صنعاء أو حضرموت، ولكننا كنا راضين بما توصلنا إليه، وطريق الألف ميل يبدأ بخطوة. وكان ما يميّز التجربة أنه لا يوجد فساد أو تلاعب بأموال الدولة أو الأموال التي نحصل عليها من المنظمات الدولية، وذلك باعتراف هذه المنظمات.

ودخلت فكرة إشراك فصائل العمل الوطني الديمقراطي في السلطة طوراً جديداً. فبعد دخول وزيرين منها في الحكومة، ها هو اجتماع «القيادة العامة» في جلستها يوم 23 آذار/ مارس يقرر إشراك منظمة «البعث» و«اتحاد الشعب الديمقراطي» في مجلس الشعب الأعلى (البرلمان)، وتخصيص عدد من المقاعد لهما، وتقرر الاتصال باتحاد الشعب الديمقراطي لإقناع قيادته بالاشتراك في البرلمان. أما منظمة البعث، فكانت قد أعطت موافقتها في وقت سابق.

عندما اجتمعت «القيادة العامة» في 24 آذار/ مارس 1971 في نهاية دورتها هذه، انتخبت من بين أعضائها 17 عضواً ليكونوا أعضاءً في مجلس الشعب الأعلى. وكانت نتيجة التصويت بمثابة قراءة للمستقبل السياسي الذي سيتشكل عمّا قريب، والأفراد الذين سيكونون قادرين على التأثير فيه. وأنقل من مفكرتي الآن نتيجة التصويت الذي كتبته في ذلك الاجتماع عقب ظهور النتيجة مباشرة: عبد الفتاح إسماعيل (26 صوتاً) وهو إجمالي (عدد الأعضاء)، سالم ربيع علي (26 صوتاً)، محسن علي ياسر (26 صوتاً)، علي ناصر محمد (25 صوتاً)... إلخ. وجاء موقع البعض الذي كان يطمح في عدد أكبر من الأصوات في ترتيب متأخر. وتساءلتُ في نفسي وأنا أقرأ النتيجة عن ردّ الفعل على وجوههم: تُرى، فيمَ يفكرون الآن؟

الفصل التاسع
استقالة حكومة محمد علي هيثم



منذ منتصف عام 1971م، بدأ رئيس الوزراء محمد علي هيثم، يلوّح بتقديم استقالته من الحكومة منذ الأزمة بينه-عندما كان وزيراً للداخلية-وبين رئيس الجمهورية قحطان الشعبي. وبعد إقصاء الأخير عقب حركة 22 يونيو 1969م التي جعلت هيثم رئيساً للوزراء، ويستمر في التلويح باستقالته كلما واجهت حكومته صعوبات اقتصادية وسياسية، ومنها عدم تحقيق المصالحة الوطنية مع العقيد حسين عثمان عشال وجماعته الذين هربوا إلى الشمال، غير أنّ الاستقالة النهائية جاءت على خلفية خلافات حادة مع الرئيس سالم ربيع علي، حول الصلاحيات وما وصفه هيثم بالتجاوزات وغياب العلاقة الواضحة بين مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء. لم يكن هيثم وحيداً في تقديم استقالته، لكنّ عدداً من الوزراء قدموا استقالاتهم أيضاً.

في أواخر تموز/ يوليو، عُقد اجتماع «اللجنة التنفيذية»، وهي الهيئة السياسية العليا، واتخذت إجراءات بإعادة تنظيم الحكومة، وشكلت لجنة تنفيذية جديدة مكونة من: عبد الفتاح إسماعيل، سالم ربيع علي، علي ناصر محمد، محمد صالح مطيع، محمود عبد الله عشيش، فارس سالم، صالح مصلح قاسم، عبد العزيز عبد الولي، عبد الله الخامري.

وتشكلت لجنة فرعية مهمتها إعداد مشروع بأعضاء مجلس الرئاسة والوزراء، وتكونت اللجنة من: عبد الفتاح إسماعيل، سالم ربيع علي، عبد العزيز عبد الولي، صالح مصلح قاسم وكاتب هذه المذكرات.

أقرّت اللجنة تصوراتها، وقدمت مشروعها إلى «اللجنة التنفيذية» على النحو الآتي:

أولاً: مجلس الرئاسة:

سالم ربيع علي: رئيساً

عبد الفتاح إسماعيل: عضواً

علي ناصر محمد: عضواً

ثانياً: مجلس الوزراء



اثناء تأدية اليمين عند تشكيل الحكومة في اغسطس عام 1971م

علي ناصر محمد: رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع

محمد صالح عولقي: وزيراً للخارجية

محمد صالح مطيع: وزيراً للداخلية

عبد الله الخامري: وزيراً للإعلام

عبد الله باذيب: وزيراً للتربية والتعليم

أنيس حسن يحيى: وزيراً للاقتصاد

عبد العزيز الدالي: وزيراً للصحة

حيدر أبو بكر العطاس: وزيراً للأشغال العامة

محمود عشيش: وزيراً للمالية

مصطفى عبد الخالق: وزيراً للعدل والأوقاف

محمد سليمان ناصر: وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي

محمد علي عماية: وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية

أقرّت اللجنة التنفيذية أعضاء مجلسي الرئاسة والوزراء، وقدمتهما إلى مجلس الشعب الأعلى «المؤقت»، وكانت نقاشات عديدة قد دارت حول ما يتعلق بقبول استقالة محمد

علي هيثم، حيث كان البعض يرى ضرورة قبول استقالته. وكان سالم ربيع علي، رئيس مجلس الرئاسة، يطرح أنّ من الصعب التعايش مع رئيس وزرائه، ولهذا يرى أهمية إقالته، لكن اللجنة التنفيذية فضلت في الأخير أن يحصل ذلك بصورة طبيعية، وبإجراءات تبدو عادية، بأن أوكلت انتخاب الحكومة الجديدة إلى مجلس الشعب الأعلى.

كان الأمين العام عبد الفتاح إسماعيل، مريضاً يتلقى العلاج في موسكو. وأقرت اللجنة التنفيذية أن تبعث إليه بعبد الله الخامري لإبلاغه بالخطوات التي اتخذتها بشأن استقالة رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة، والإطار القيادي الجديد لمجلس الشعب الأعلى.

وبالنسبة إليّ، فقد كنتُ متردداً في قبول منصب رئاسة الحكومة، خصوصاً أنّ مهمة إعادة بناء القوات المسلحة ووزارة الدفاع وتطويرهما كانت تستحوذ على كل اهتمامي. وكنتُ راضياً عن أدائي وعملي فيها، وقد طلبتُ منهم أن يُعفوني من هذه المهمة الجديدة حتى أتفرغ لمهمتي التي لم تكن سهلة على الإطلاق، لكنّ إصرارهم كان قوياً، ولا سيما إصرار سالم ربيع علي وصالح مصلح وآخرين.

وأخيراً، لم أجد مناصاً من قبول رئاسة الحكومة، بالإضافة إلى منصبي وزيراً للدفاع.

ولما كنتُ على اطلاع بالعلاقة المشوّشة بين مجلس الوزراء ومجلس الرئاسة وكونها غير واضحة، قلتُ للرئيس سالم ربيع علي:

- أريد أن أكون واضحاً منذ البداية، نحن الآن-قبل تشكيل الحكومة-أصدقاء وإخوان، لكن قد نختلف عندما أتحمّل مسؤولية رئاسة الحكومة، لأنّ العلاقة بين الرئاسة والحكومة غير واضحة، وقد يؤدي التدخل إلى تعطيل العمل.

قال الرئيس:

- لن أتدخل في عمل الحكومة، كل منا سيؤدي واجبه في ضوء الدستور.

أجبته:

- نحن حرصاء على أن يسير عملنا بنحو منظَّم، ونحافظ على الشرعية الدستورية، لأنْ ليس لنا مصلحة شخصية في تحمّل المسؤولية. غير أنه يقال إنّ السلطة والمال يفرقان بين الأصدقاء.

كنتُ آنذاك في سنّ الثلاثين، ولم أكن قد اكتسبتُ الخبرة الكافية التي تؤهلني لهذا المنصب المهم في فترة نهوض وطنيّ واجتماعيّ، وصعوبات ومشاكل اقتصادية عسيرة، ومجتمع يضجّ بعشرات المشكلات وعشرات القضايا والهموم والطموحات المستقبلية.

كان ذلك في أواخر تموز/ يوليو 1971، ويبدو أنّ أنباء التطورات المحتملة قد بلغت مسامع السوفيات الذين باتوا يرصدون بدقة ما يحدث عندنا الآن. وقد طلب سفيرهم في عدن «استارستيف» مقابلتي، فقابلته في مكتبي بوزارة الدفاع. وبعد أن أنهينا المجاملات المعتادة، أراد السفير أن يتحقق من المعلومات التي لديه، وقد بدأ حديثه الذي أُوجزه الآن كما يأتي:



السفير الروسي استارستيف

– علمنا أنّ محمد علي هيثم قدّم استقالته من رئاسة الحكومة، ومعه عدد من الوزراء. إنّ محمد علي هيثم صديق لنا، وهو حريص على علاقات التعاون والصداقة بين بلدينا، وقد منحناه وسام «لينين» تقديراً لدوره في تعزيز الصداقة والتعاون[1].

ومضى يقول:

– نريد أن نعرف حقيقة الوضع الذي أدى إلى هذه التطورات.

ثم واصل حديثه قائلاً:

– علمتُ بأنك ستكون رئيس الوزراء الجديد.

سألت السفير:

– أهذا الذي سمعته منك الآن رأيك الشخصي، أم هو رأي القيادة والحكومة السوفياتية؟

ارتبك السفير، وحاول أن يتهرب من الإجابة عن السؤال، لكنني أنقذته من الحرج بأن واصلتُ حديثي، قائلاً:

– إذا كانت علاقتكم باليمن الديمقراطية تتحدد بأشخاص، فالأفراد منتهون، وإن كنتم تبنون علاقاتكم مع بلد وشعب، فستبقى وتتطور ويُكتَب لها النجاح، وسنحرص على تعميقها نحو الأفضل.

ومرة ثانية أخذ يقول:

– ما عرفناه، أنّ هيثم استقال بسبب موقفه من تأييد مشروع روجرز الذي سبق للاتحاد السوفياتي ومصر أن دعماه.

وبادرته بالسؤال:

– وهل تعتقد أنّ هذا السبب يكفي لأن يقدم الرجل استقالته؟

لم يجب «استارستيف» عن سؤالي، لكنني استنتجتُ من أسئلته أنه كان على اطلاع جيد على ما يجري عندنا، لكنه كان يفتقر إلى اللباقة واللياقة الدبلوماسية الكافية. وقد أصبح

1- وسام لينين: هو أرفع وسام سوفياتي، ولا يُمنَح إلّا لشخصيات دولية رفيعة، واستثناءً خارج الاتحاد السوفياتي، نظير مواقفها ودعمها للسياسة السوفياتية.

بعد ذلك مسؤولاً عن دائرة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية السوفياتية، وأدى دوراً مهماً في تطوير العلاقات بين اليمن الديمقراطية والاتحاد السوفياتي، وهو الذي رتّب زيارتي لموسكو واللقاء مع الرئيس بريجنيف في 8 آذار/ مارس عام 1973 حين التقيته لأول مرة، بل كانت المرة الأولى التي يلتقي فيها بمسؤولين من عدن، وقد زار الرئيس سالم ربيع علي وعبد الفتاح إسماعيل موسكو، ولم يقابلهما كما حصل معي في زيارات سابقة.

الاجتماع الأول لمجلس الشعب

عالجت القيادة العامة في اجتماع لها القضايا المتصلة بمجلس الشعب الأعلى المؤقت، فحددت موعد الاجتماع الأول للمجلس، وأعدّت الترتيبات النهائية لعقد الاجتماع، بما في ذلك المقترحات الخاصة بتشكيل اللجان المتفرعة منه، واللجنة الدائمة ورئيسها، وشكلت لجنة لوضع المقترحات الخاصة بتشكيل الحكومة الجديدة، وانتخاب أعضاء مجلس الرئاسة الجديد.

في 4 آب/ أغسطس 1971 عقد مجلس الشعب الأعلى المؤقت أول اجتماع له بعد تشكيله.

كان الاجتماع مهيباً، وبشائر السعادة بادية على وجوه الحضور، وكان السبب في ذلك مفهوماً، فقد كان ذلك الاجتماع يبشِّر بميلاد أول هامش من الديمقراطية. ورغم أنّ أعضاء المجلس كانوا معيَّنين لا منتخبين، لكنهم كانوا يمثلون كل فئات المجتمع تقريباً، ولم يكن كثير من الذين اختيروا لعضوية المجلس يصدقون ذلك، فقد كان لديهم اعتقاد بأنّ الجبهة القومية التي احتكرت السلطة لنفسها بعد الإستقلال مباشرة، لن تسمح بأيّ شكل من أشكال التعبير والمشاركة السياسية، لكنهم-وقد وجدوا أنفسهم لأول مرة في أحد مواقع صنع القرار السياسي والتشريع القانوني-باتوا غير سعداء بهذا التطور فحسب، بل بلغت بهم الحماسة الانتصار للتجربة والنظام إلى حدِّ إبداء الاستعداد للدفاع عنها بكل ما يملكون.

هذه الخطوة عكست من الناحية السياسية الأهمية الفائقة سياسياً واجتماعياً للديمقراطية الموجهة، والحاجة الماسّة إليها لجذب الجماهير إلى ممارسة السلطة. من هنا، اكتسب قيام المجلس ومجالس الشعب المحلية المنتخبة فيما بعد الأهمية التي كانت تعبيراً عن جوهر النظام السياسي والاجتماعي، وهذا أقصى ما قدمناه وفعلناه آنذاك، قبل أن يطرح جار الله عمر، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني فيما بعد، فكرة التعددية والتداول السلمي للسلطة بعد نحو عشرين عاماً تقريباً في ظروف مختلفة عن تلك.

في الجلسة الافتتاحية للمجلس انتُخب الشيخ عبد الله محمد حاتم رئيساً للجلسة، باعتباره أكبر الأعضاء سناً، وقدّم الشيخ حاتم، وهو رجل معروف وإمام لمسجد النور في الشيخ عثمان، مقترحاً بجدول الأعمال، ثم قُرئت اللوائح الداخلية للمجلس، وقُدِّم مقترح بتشكيل لجان متخصصة ومتفرعة عنه على النحو الآتي:

أولاً: اللجنة الاقتصادية والمالية:

نصر ناصر علي، ياسين أحمد صالح، مهدي عبد الله سعيد، فيصل بن شملان، عفيف عبد الله، عائدة علوي، محمد شاهر درهم.

ثانياً: لجنة العناية الاجتماعية والصحية:

عائدة علي سعيد، الشيخ عبد الله محمد حاتم، عبد العزيز شيبان، محمد عمر باسعد، محمد أحمد سلمان، خولة شرف، إبراهيم سعيد طاهر.

ثالثاً: اللجنة الدستورية والقانونية:

الدكتور عبد الرحمن عبد الله، مصطفى عبد الخالق، ناجي سالم بريك، عبد الرب علي، عبد العزيز عبد الولي، صالح عبد الواسع، رجاء أحمد سعيد.

رابعاً: لجنة التربية والثقافة:

أحمد عبد الإله، سالم باجميل، مصطفى مسرج، عبد الرزاق شائف، أحمد سعيد باخبيرة، عبد الله سبولة، فوزية جعفر.

خامساً: لجنة الزراعة والإصلاح الزراعي:

محمد سالم عكوش، جاعم صالح، محمد الصداعي، سعيد سالم الخيبة، عبد الرحمن خبارة، محمد هادي عوض، عبد الله صالح البار.

وتشكلت لجنة بشأن تقديم مقترحات إلى المجلس، بخصوص أعضاء مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء الجديدين، وضمت سبعة أعضاء، خمسة منهم يمثلون التنظيم السياسي الجبهة القومية، وعضو من اتحاد الشعب الديمقراطي (الشبيبة) وعضو من منظمة البعث، وضمّت اللجنة الآتية أسماؤهم: عبد العزيز عبد الولي، فارس سالم، محمود عشيش، أحمد سعيد باخبيرة، نصر ناصر علي، عائدة علي يافعي، عبد الله سبولة.

عند اجتماع اللجنة، بحثت في المقترحات المقدمة من الجبهة القومية بأسماء أعضاء مجلس الرئاسة والوزراء. لكن عند مناقشة المقترح الخاص برئيس الحكومة الجديدة، انقسمت آراء اللجنة، فبينما لم ترفض من حيث المبدأ فكرة تشكيل الحكومة الجديدة، تقدّم مندوبا اتحاد الشعب والبعث بمقترح بإبقاء محمد علي هيثم رئيساً للحكومة، في حين أنّ مندوبي الجبهة القومية تقدموا بمقترح آخر يقضي بأن تُشكَّل الحكومة برئاسة علي ناصر محمد. وأدت المداولات التي جرت داخل اللجنة إلى الأخذ بالمقترح الأخير.

انتهى اجتماع مجلس الشعب الأعلى، بإعلان تشكيلته الرئاسية (لجنة دائمة وهو رئيس لها، وانتخاب عبد الفتاح إسماعيل رئيساً لمجلس الشعب الأعلى ورئيساً للجنة الدائمة). وكان عبد الفتاح عند انتخابه غائباً عن اجتماعات المجلس، حيث كان لا يزال يتلقى العلاج في موسكو. وقد تلقيت رسالة منه يطلب فيها إعفاءه من مسؤولية تحمل رئاسة المجلس، وكان رئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع علي قد بعث إليه برسالة مع عبد الله الخامري في حزيران/ يونيو 1971م يبلغه فيها بهذا الترشيح.

أرجو أن يعذرني القارئ إذا ذكرتُ كثيراً من التفاصيل، لكن عذري في ذلك أنّ هذه أول تجربة لإنشاء برلمان مؤقت في اليمن الديمقراطية، ورأيت من واجبي أن أشير إلى أسماء الأشخاص الذين أسهموا فيها كجزء من التاريخ، وتقديراً لدورهم في تلك المرحلة، ولأنه لم يسبق لأحد أن كتب عن ذلك.

بعد إعلان نتائج انتخابي رئيساً جديداً للحكومة، تقدمتُ إلى المجلس ببرنامج الحكومة، وتعرضتُ خلاله للنشاطات التي يمكن الحكومة أن تقوم بها خلال الفترة القادمة في السياستين الداخلية والخارجية.

تنظيم سلطة الدولة

كنت أعرف أنه حتى عشية الاستقلال في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967م، لم يكن هناك نظام لسلطة دولة واحدة في الجنوب. وحتى ما كان يسمى «دولة اتحاد الجنوب العربي» لم تكن له سلطة دولة مركزية، إذ كان هناك عدة سلطات يقف على رأسها المندوب السامي البريطاني. فهناك المعتمد البريطاني، ورئيس وزراء عدن، والمجلس التشريعي، والحكومة الاتحادية، حدودها مدينة الاتحاد والولايات المنضوية تحت لواء الاتحاد، وكل سلطنة وإمارة ومشيخة لها حاكمها، لكنّ الكل يأتمر في الأخير ويخضع للمندوب السامي البريطاني الذي بيده وحده السلطة الفعلية.

وكل هذه الكيانات والسلطات المتعددة لم تكن ترتبط بروابط إدارية مع الأجهزة الحكومية في عدن، برغم خضوعها لإشراف المندوب السامي ووزارة المستعمرات في لندن.

وكان ثمة نظام مالي وإداري وأرشيف وإدارة حديثة أنشأها الاحتلال لخدمة أغراضه ومصالحه، ولكن هذه الأنظمة والقوانين كانت في المستعمرة عدن وحضرموت وسلطنة العبادل (لحج) وسلطنة الفضلي، وفي جزء منها كانت مرتبطة بقوانين حكومة بومباي في الهند، وقد استُفيد منها فيما بعد في القانون المدني الصادر في السبعينيات.

كنتُ أعرف هذا الواقع، كما كنتُ أعرف أنّ الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة 1967–1969م لم يتوافر لها الاستقرار الكافي، إذ شغلت القيادة بالخلافات والصراعات على طبيعة الدولة الجديدة، أكثر من اشتغالها ببناء أسس هذه الدولة. ولم تشهد هذه الفترة سوى صدور عدد قليل جداً من القرارات التي كان أغلبها يتعلق بتحديد مقرّ رئاسة الدولة، والتشكيلات الوزارية، وقانون الإدارة المحلية.

وإذ لم تُتح هذه الصراعات لرئيس الجمهورية الأول قحطان الشعبي الذي كان في الوقت ذاته يشغل منصب رئيس الوزراء، الفرصة للاهتمام ببناء سلطة الدولة، فإن خلفه أيضاً فيصل عبد اللطيف، الذي تولى بعده رئاسة الوزراء وهو سياسي ورجل دولة كفء، لم يتمكن خلال فترة رئاسته القصيرة من عمل أيّ شيء بهذا الخصوص، بسبب استمرار أجواء الصراع وإدارة الخلافات.

ومحمد علي هيثم، الذي تولى رئاسة الوزراء بعد فيصل عبد اللطيف، جاء في الدوامة ذاتها، ولم يتمكن رغم جهوده المخلصة من إحداث أيّ تطور يُذكَر في عمل مجلس الوزراء وأجهزة الحكومة. كان صديقاً شخصياً لي، وتزاملنا خلال مختلف مراحل النضال الوطني من أجل الاستقلال، وكنا عضوين في حركة القوميين العرب في دثينة، ورفقَي سلاح أثناء حرب التحرير في المنطقة الوسطى، وعشنا معاً فترات في تعز والقاهرة، ولم تفرقنا إلّا السلطة. فقد غادر عدن للدراسة الحزبية في موسكو، واستقرّ فيها حتى اكتشف مؤامرة لاغتياله، ووجه رسالة إلى القيادة اليمنية والقيادة السوفياتية، وقرّر الانسحاب من الدراسة والسفر إلى القاهرة للإقامة فيها، حيث تعرّض لمحاولتي اغتيال من قبل جهاز أمن الدولة لاحقاً، حسبما سيأتي الحديث عنه بالتفصيل.

كان يمكن أن يكون عملي رئيساً لمجلس الوزراء استمراراً للدوامة نفسها، لو لا أنّ فترة الاستقرار التدريجي التي شهدتها البلاد منذ عام 1971م، ودعم الرئيس سالمين، مكّنانا من البدء ببناء جهاز دولة قوي استطاع أن يمدّ أسس القانون والنظام إلى كل أنحاء الجمهورية. واستطعنا خلال هذه الفترة من وضع اللوائح الخاصة بتنظيم العلاقة بين مجلس الرئاسة والوزارات، ووضع اللوائح المنظمة لمجلسي الرئاسة والوزراء والوزارات المختلفة، وكذلك وضع اللوائح الخاصة بتنظيم مؤسسات الدولة وفروعها. وسرت هذه القوانين على كل الفروع في المحافظات، لتتطور بعد قيام مجالس الشعب المحلية ومجلس الشعب الأعلى.

وجرى التركيز على وضع الخطة الخمسية، ووضع الخطط التفصيلية لتنفيذها، وعلى وضع الخطط السنوية لمجلسي الوزراء والرئاسة، ومجلس الشعب الأعلى، ومجالس الشعب المحلية، والوزارات، والمؤسسات، حيث تعمل هذه الهيئات مجتمعة أو متفرقة وفقاً لهذه الخطط المدروسة جيداً وفقاً للتقاليد التي أرسيناها في نشاط الهيئات التنفيذية ونشاط مجلس الوزراء وبقية المؤسسات التشريعية والتنفيذية. ومن أجل تطوير عمل مجلس الوزراء، تقدمنا بطلب إلى الحكومة الألمانية لإرسال خبراء يساعدون في تطوير نشاط المجلس، بما ينسجم مع واقع تجربتنا ومراعاة خصائصنا. وعلمتُ أنّ الألمان يمتلكون خبرة وتجربة رائدة في هذا المجال، ولهذا فقد أوفدوا بعض الخبراء إلى عدن للاستعانة بهم لتحسين أداء مجلس الوزراء، وعلى رأسهم الدكتور «أونجا» الذي ساعدنا مع فريقه في وضع قانون مجلس الوزراء ولائحة أعماله.

وفي الاتجاه نفسه، أُرسِي تقليد آخر يتعلق بدراسة القرارات المتخذة جيداً، حيث لا تقدَّم أيّ تقارير أو قرارات إلى مجلس الوزراء وبقية الهيئات، إلا إذا كانت مدروسة بعناية، ووفقاً لدراسات مسبقة وإعداد مشروعات قرارات، وبدائل قرارات تتيح لصانعي القرار اختيار ما هو أفضل، وبما يتيح للقيادة الأخذ بأحد البدائل المتاحة. وقد دفعنا إلى انتهاج هذه الطريقة ما كنّا نعلمه من تجربتنا، بأنّ البعض من القيادات لا تملك الوقت الكافي

للاطلاع وقراءة كل شيء في الدراسات والتقارير التي تقدَّم إليها. وبالتالي فإنّ هذا كان يسهّل مهمتهم، لأنّ القرارات تكون قد دُرسَت جيداً في الهيئات المعنية.

نقطة الضعف في هذا النظام كانت في عدم استحداث مركز خاص بدعم القرار، وعدم وجود مراكز دراسات، وقاعدة معلومات، فضلاً عن ندرة الخبرات والكفاءات العالية التأهيل. لكن كانت هذه بداية جيدة لإرساء مثل هذا التقليد، بما يساعد القيادة في اتخاذ القرار المناسب والمدروس قدر الإمكان، الذي تؤدي نتائجه إلى أقلّ الخسائر وأكثر العوائد. ونشعر الآن بأنّ تلك الخطوات لم تكن كافية لتحويل النظام إلى الطابع الديمقراطي، ولكنها كانت خطوة على هذا الطريق وفقاً للرؤية الشمولية السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك في التنظيم السياسي للجبهة القومية أولاً، وفيما بعد في الحزب الاشتراكي اليمني.

وبالقدر نفسه، كان الاهتمام بالوضع اليمني والإقليمي والدولي، ليواكب هذه التطورات على الصعيد الداخلي وعلى صعيد بناء الدولة ومؤسساتها، حتى أصبح لليمن الديمقراطية دورها المحلي والوطني والإقليمي والدولي، وتأثيرها في كل هذه الصُّعد لولا المشاكل والخلافات التي أطلّت برأسها من جديد داخل صفوف القيادة. وكان الخطر يكمن داخل القلعة نفسها، أكثر مما كان في الخارج، ولم تؤثر كل المحاولات المموَّلة من الخارج لإسقاط النظام بمقدار ما أثرت فيه ودمرته تلك الصراعات الداخلية التي خسرنا فيها أفضل الرجال وأعزّ الرفاق.

ولا بأس من أن أعود بكم إلى أجواء الأيام الأولى لمباشرة عملي رئيساً لمجلس الوزراء.

في الساعة الحادية عشرة من ظهر 7 آب/ أغسطس 1971م، استقبلتُ في دار الضيافة الدكتور «أوليك» القائم بأعمال السفارة السوفياتية في عدن. وكنّا قد تعارفنا في موسكو عندما كان مرافقاً لي حين كنت أحضر «المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي».

في اللقاء، تحدث الدكتور «أوليك»[1] أو «علي التعزي»، كما كان يحلو للبعض تسميته في تعز عندما كان موظفاً فيها، في قضايا تدخل بصميم العلاقة اليمنية السوفياتية، وتطرق إلى ما دار بيني وبين سفيرهم من حديث في وقت سابق، وحاول أن يقدّم لي اعتذاره بطريقة مهذبة، فقال:

– إنّ سفيرنا لا يعرف كثيراً في السياسة، وخبرته قليلة وحديثة في مجال العمل السياسي والدبلوماسي، وكان مجرد قنصل في إسطنبول.

وأضاف:

– لقد أعطانا معلومات مغلوطة عن الوضع، وخلق لدينا انطباعاً بوجود اتجاهين في

1– كان قنصلاً في تعز عند قيام ثورة 26 سبتمبر في صنعاء، والشخص الثاني في سفارة موسكو بعدن، وسفير الاتحاد السوفياتي في صنعاء بعد ذلك.

القيادة عندكم، أحدهما ضد الاتحاد السوفياتي، واتجاه آخر معه يتزعمه محمد علي هيثم، وهذا ما أدى إلى استقالته من الحكومة.

لم يكن بخافٍ عليّ، أنّ القائم بالأعمال كان يريد أن يخفّف وقع الخلاف الذي سبّبه سفيرهم، والذي كاد أن يؤزِّم العلاقات بين البلدين.

قلتُ للدكتور أوليك:

– مع استيائنا من تصرف سفيركم ومواقفه، إلّا أننا حرصاء على علاقات جيدة بين بلدينا وشعبينا، لإدراكنا أنّ هذا لا يمثّل الموقف الرسمي السوفياتي. وأشعرته بطريقة غير مباشرة بأنّ من مصلحة الاتحاد السوفياتي، ومن مصلحة العلاقة اليمنية السوفياتية أن يستبدلوا بسفيرهم الحالي سفيراً آخر، ولكني لا أعلم إذا كان القائم بالأعمال قد أبلغ هذه الرغبة إلى حكومته.

موسكو تطلب محطة لرصد نشاط الأقمار الصناعية

يوم 8 كانون الأول/ ديسمبر عام 1972م، استقبلتُ في مكتبي برئاسة الوزراء بالتواهي السفير السوفياتي في عدن، فشرحتُ له المخاطر الجدية التي تهدّد النظام، وحدثته بوضوح عن أنّ الوضع الخطر الذي تجابهه اليمن الديمقراطية لا يتطلب المزيد من الانتظار، وأنّ على موسكو أن تفي بوعودها لنا في ما يتعلق بالتسليح الذي سبق أن وقّعنا الاتفاقات الخاصة به.

لم يكن لدى السفير ما يقوله لي لطمأنتي، سوى أنه سبق أن أثار هذا الموضوع مع الحكومة السوفياتية. وقال إنه سيثير الموضوع من جديد مع حكومته. وأخبرني بأنّ وزارة الخارجية في موسكو أوعزت إلى مسؤول العلاقات مع الجمهورية العربية اليمنية في الوزارة بذل مساعيه لتسوية الخلاف بيننا وبين حكومة صنعاء.

عندما انتهينا من الحديث في هذه المسألة، أثار السفير معي موضوعاً حساساً سبق لحكومة بلاده أن طرحته مع رئيس الوزراء السابق محمد علي هيثم، وهو إقامة محطة لرصد نشاط الأقمار الصناعية للأغراض العلمية. وقال لي إنّ المحطة ستتبع أكاديمية العلوم السوفياتية ووزارة الخارجية في موسكو، وإنّ تفاصيل المشروع قد سُلِّمَت لوزارة خارجيتنا، والحكومة السوفياتية على استعداد لقبول إدارة المشروع بشكل مشترك من قبل عناصر من البلدين.

وأخبرني أنّ وفد أكاديمية العلوم قد وصل فعلاً إلى عدن لهذا الغرض، لكن الجانب اليمني أبدى عدم استعداده حتى للجلوس معه.

قلتُ للسفير: «هذا الموضوع سبق أن بحثته اللجنة التنفيذية، وكان قرارها أنها غير مستعدة لقبول أيّ اتفاقات بخصوص إقامة مراصد من أيّ نوع على أراضي اليمن الديمقراطية لأيِّ دولة كانت، لأنّ هذا يتعلق بالحفاظ على سيادتها الوطنية»، فأبدى تفهمه لصداقتنا، وفي نهاية المقابلة نصحنا السفير بالاعتراف بسلطنة عُمان.

واستقبلتُ وزير الخارجية محمد صالح عولقي، العائد من جولة على عدد من بلدان أوروبا الشرقية، ومن اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقدم تقريراً عن نتائج زياراته لهذه البلدان. وخلال اللقاء حدثني بالتفصيل عن أعمال دورة الجمعية العامة، وخاصة قبول سلطنة عمان عضواً في الأمم المتحدة، ومواقف الدول من هذه المسألة، وتحديداً موقف يعقوب مالك، مندوب الاتحاد السوفياتي.

أخبرني وزير خارجيتنا أنّ يعقوب مالك قال له إنه لولا موقف الجامعة العربية، لوقف الاتحاد السوفياتي إلى جانب اليمن الديمقراطية في هذه المسألة.

وكانت حكومة اليمن الديمقراطية تعارض أيامها انضمام السلطنة إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة، على أساس أنها لا تزال مستعمرة بريطانية، لكنها لم تستطع أن تعوق انضمامها إلى أيٍّ من الهيئتين. وكان هذا الموقف السلبي من الاعتراف باستقلال بلد شقيق، أساسه موقف وزير خارجيتنا السابق علي سالم البيض، الذي كانت له علاقات شخصية مع عدد من قادة الجبهة الشعبية لتحرير عُمان، فاتخذ قراراً منفرداً لم يُشرك فيه القيادة السياسية، ما أوقع اليمن الديمقراطية في موقف عجيب لم تتمكن من تصحيحه إلا بعد سنوات من ذلك، عندما وقّعت اتفاق المبادئ مع سلطنة عُمان، وتبادلنا معها العلاقات الدبلوماسية الكاملة.

أخبرني وزير الخارجية أيضاً، أنه التقى الدكتور محمد سعيد العطار، الذي كان قادماً لتوّه من لقاء مع وكيل وزارة الخارجية الأميركية، وأنّ العطار نقل إليه ما دار بينهما من حديث، واستنتج من حديث المسؤول الأميركي أنّ الولايات المتحدة الأميركية لا توافق على الاعتداءات العسكرية على اليمن الديمقراطية، وأنّ المسؤول الأميركي يرى أنها تدلّ على الغباء، لأنّ الوضع المالي والاقتصادي الصعب لهذه الجمهورية كفيل بإنهاء النظام فيها. وقال إنّ الاعتداءات المتكررة على هذه الجمهورية تولِّد دعماً وتعاطفاً واسعَين من الدول والشعوب الأخرى.

ونصح الدكتور محمد سعيد العطار الذي كان متعاطفاً مع النظام في عدن بالتحرك مع الدول الشقيقة والصديقة لمواجهة المؤامرات التي تستهدف النظام في عدن.

الإعداد للمؤتمر وإنشاء وزارة الثقافة!

بدأ الإعداد للمؤتمر العامّ الخامس للجبهة القومية منذ أواخر عام 1971م.

عقدت اللجنة التنفيذية سلسلة اجتماعات لمناقشة مشاريع الوثائق التي ستقدَّم إلى المؤتمر: البرنامج السياسي والنظام الداخلي. ففي الأسبوع الأول من كانون الأول/ ديسمبر 1971م، عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً لمتابعة قضايا الإعداد للمؤتمر العام الخامس ونتائج الحوار مع فصائل العمل الوطني الديمقراطي «اتحاد الشعب الديمقراطي» و«حزب الطليعة الشعبية». وقبل انعقاد المؤتمر، استُحدِثَت وزارة للثقافة والسياحة، برئاسة

عبد الله باذيب. فقد كان استحداث وزارة للثقافة والسياحة أمراً له أهميته لتطوير الثقافة في اليمن الديمقراطية بكل فروعها.

وبالفعل، عكف عبد الله باذيب، خلال وقت قصير، على بناء الهياكل الأساسية للثقافة الوطنية التي سرعان ما ظهر أثرها على العملية الثقافية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وامتدّ تأثيرها إلى الجمهورية العربية اليمنية وبعض الأقطار العربية المجاورة.

في هذه الفترة بدأ الاهتمام بالثقافة، فأُنشئ المسرح الوطني والمعهد الموسيقي، وفرق الرقص الشعبي والإنشاد، وأُنشئت المكتبة الوطنية للمخطوطات. وأتذكر أنّ أول من تقدم بمشروع إنشاء المكتبة كان الدكتور محمد عبده غانم، وهو شاعر يمني معروف له العديد من الدواوين الشعرية، وله مؤلَّف قيم عن شعر الغناء الصنعاني، وكان مدير معارف عدن قبل الاستقلال، وتربوياً قديراً. وقد تحولت المكتبة من فكرة ومشروع على الورق إلى حقيقة، بدعم الأشقاء في الكويت، الذين موّلوا ودعموا العديد من المشاريع في مجالات التربية والتعليم والصحة والثقافة.

أُطلق اسم الفقيد عبد الله باذيب بعد وفاته عام 1976م على المكتبة الوطنية، وفاءً له ولنضاله ولإسهاماته الملموسة في مجال الثقافة. وشهدت المرحلة ذاتها اهتماماً بالتربية والتعليم، حيث جرى الاهتمام بإعداد المناهج التعليمية الجديدة، وإحداث تطور ملموس في نشاط أجهزة وزارة التربية والتعليم، ووضع قانون جديد للوزارة، وتنظيم هيكلها ولوائحها الداخلية، والاهتمام بالجهاز التربوي الوطني، وإنشاء مزيد من المدارس الجديدة، وإيلاء اهتمام أكبر بتعليم البنات وبالتعليم الجامعي.

وفي الاتجاه نفسه، طُوِّرَت الخدمات الصحية في الجمهورية، وجرى الاهتمام بالرعاية الصحية الأولية، وبصحة المرأة والأسرة والطفل، وشُيِّد عدد من الوحدات الصحية الجديدة والمستشفيات.

كانت متابعة عمل الوزارات ومؤسسات وهيئات الدولة تتطلب مزيداً من التنظيم، وتنفيذ المهمات يتطلب اختصاصيين أكفاء يجمعون بين الإخلاص والكفاءة لإدارة شؤون الدولة. ولتحقيق هذه المسألة، عملنا على إعادة تنظيم أعمال مجلس الوزراء وبعض الوزارات الأخرى.

الفصل العاشر
العام العاصف كان عام 1972م.

عام لا يمكن أن أنساه ما حييت. فقبل عشر سنوات قامت ثورة سبتمبر في صنعاء، وقبل عشر سنوات من سبتمبر، قامت ثورة 23 يوليو في مصر.

وها نحن بعد 30 عاماً من ثورة مصر، نشهد هذا العام الذي كان مليئاً بالأحداث والتطورات الجسيمة التي حدثت بسرعة عجيبة كأنها كانت مكبوتة في قمقم داخل قشرة الأرض، فاندفعت دفعة واحدة بقوة هادرة بلا استئذان من أحد.

- إنه عام المؤتمر العامّ الخامس للتنظيم السياسي، «الجبهة القومية».
- عام الأيام السبعة «المجيدة»، كما أُطلق عليها في ذلك الحين.
- عام الحرب بين الشمال والجنوب.
- عام مقتل مشايخ القبائل الشمالية.
- عام تأميم الإسكان.
- عام محاولة اغتيالي[1].
- عام توقيع أول اتفاقية للوَحدة بين جمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية.

على امتداد العام، لم يعرف البلد الاستقرار والهدوء قَطّ.

ماذا يمكن تسمية هذا العام 1972؟

أنا أختار له اسم «عام العواصف»، لأنّ كثيراً ممّا حدث فيه ظلّ يؤثر فينا وعلينا سنوات طويلة، وربما طوال السنوات اللاحقة.

شهدت الأيام الأولى من شهر كانون الثاني/ يناير 1972م جهوداً مكثفة في الإعداد لعقد المؤتمر العامّ الخامس للجبهة القومية، ونشطت اللجان الفرعية المنبثقة من اللجنة التحضيرية، وصعّدت من نشاطها باتجاه التهيئة الجيدة لإنجاحه.

قسيمة التطهير-جاسوس داخل التنظيم

كانت اللجنة التنظيمية من بين أهمّ هذه اللجان، ويحتلّ عملها أهمّ طور في أعمال

1- جرت محاولة اغتيالي في 22 أيار/ مايو 1972م عند الساعة 11 صباحاً في مكتبي برئاسة مجلس الوزراء.

الإعداد كله، وكانت «قسيمة التطهير» أكثر المهمات حساسية وأهمية في عمل هذه اللجنة.

لا أريد أن أشغل القارئ بالتفاصيل، لكن مجرد ذكر هذه القسيمة كان يثير الخوف والرعب في أوساط أعضاء التنظيم. ولهذا انتحر البعض، وبكى البعض، والبعض استقال، وهرب آخرون، وذلك في ظلّ أجواء المزايدات التي كانت سائدة حينها.

عند إنزال القسيمة على الأعضاء، ظهرت مفاجآت خطيرة. ففي مركز المعلا، مثلاً، وهو أحد الأحياء الرئيسة في العاصمة عدن، وقف شخص يُدعى أحمد سليمان، وهو من العاملين في شركة أحواض السفن الوطنية، أمام قسيمته. ولدهشتهم، ودهشة بقية الأعضاء، اكتشفوا أنّ الرجل يعمل لمخابرات إحدى الدول العربية. وقصة هذا الرجل أنه كان يعمل في الشمال حتى قبيل استقلال الجنوب في عام 1967 بقليل. ومن هناك توجه إلى عدن، حيث اعتقلته سلطات الاحتلال البريطاني، وزجّت به في سجن المنصورة. وداخل السجن انضمّ إلى الشبكة التنظيمية للجبهة القومية، حيث زعم لهم أنه يمنيّ الأصل، وكانت لهجته واسمه وسحنته وتحديده للمنطقة التي ينتمي إليها في اليمن كلها تدلّ على أنه يمني بالفعل، ما يدلّ على أنهم أحسنوا اختياره ليقوم بنشاطه دون أن يلفت الانتباه أو يثير الشكوك. بعد الاستقلال أُفرج عنه، وظلّ محتفظاً بعضويته في التنظيم، وتزوج يمنية، ولم يكتشف أحد سرّه حتى جاءت القسيمة تطرح كثيراً من الأسئلة التي كان لا بد من الإجابة عنها بصراحة ووضوح، عندها فقط أُسقط في يده وانكشفت حقيقته. بعضهم كان يعتقد أنه «جاسوس إسرائيلي»، فيما اعتقد آخرون أنه «جاسوس إيراني». وبعد إلقاء القبض عليه والتحقيق معه، سلّمناه لسلطات بلاده «مع خالص التحية».

وإذا أخذنا هذه الواقعة بالاعتبار، وغيرها، الناتجة من وقوف التنظيم أمام نفسه وأعضائه قبيل انعقاد المؤتمر، أدركنا أننا كنا نسعى فعلاً إلى انعطافة حاسمة نحو بناء «التنظيم السياسي» وتنقيته من الشوائب والأدران التي علقت به. ولقد انتهت عضوية البعض أو علاقتهم بالتنظيم، لأنّ كثيراً من المؤشرات الدقيقة التي حددتها الاستمارة المشار إليها، كانت لا تؤهلهم لعضويته أو استمرار البقاء فيه. كان عملاً مثيراً ومرعباً للبعض استمرّ عدة أسابيع، استُجوب خلاله آلاف الأعضاء، وأخيراً تحقق جزء كبير من أهداف الحملة، لأنّ البعض كان له ماضٍ لم يستطع الدفاع عنه. غير أنه حصلت العديد من التجاوزات والمماحكات وتصفية الحسابات على أسس غير صحيحة.

في 6 شباط/ فبراير 1972م، اجتمعت «اللجنة التنفيذية»، وناقشت نتائج أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر. الكل في هذا الاجتماع كان يشعر بأهمية عقد المؤتمر العام الخامس للجبهة القومية، كتطور سياسي جديد يمكن أن يأخذنا من دوامة الصراعات الفكرية والسياسية، إلى مركز الاستقرار، حيث يمكننا اكتشاف عدم تعقّد الواقع، بل شموخ النشاط وروعة العمل للتغلب على كل الصعاب. لأول مرة كان بإمكاننا رؤية الطريق وقراءة إشاراته، لنعرف المسالك والممرات التي كان علينا أن نسلكها. وأقصد هنا: البرنامج السياسي لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، والنظام الداخلي للتنظيم.

حدّد البرنامج القضايا الاستراتيجية والتكتيكية التي ينبغي تحقيقها خلال مرحلة كاملة سمّاها البرنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وحدّد بوضوح أُسس تطور العملية الثورية في بلادنا. وكانت القضايا التي حددها بمنزلة رؤى فكرية وفلسفية لقضايا تطور المجتمع الجديد والقضايا المتعلقة بالسلطة، والتركيب الطبقي للتنظيم والسلطة، وأبرز عناوينها: آفاق وحدة النضال اليمني الديمقراطي، الثورة الوطنية الديمقراطية، الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن الشعبية، السلطة في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، التحولات الاقتصادية، آفاق التطور الاقتصادي، المسألة الثقافية والاجتماعية، الدفاع الوطني وأمن الثورة، السياسة الخارجية.

ومع أنّ الوثيقة، ظاهرياً، كانت تبدو سليمة، لكنها في الجوهر كانت تحتوي على قضايا وأخطاء قاتلة، لم نشعر بخطورتها إلا فيما بعد، عندما صرنا في لجّة البحر من غير طوق نجاة. وهذا ما أودّ مناقشته باختصار في مكانه المناسب من هذا الفصل، حتى لا أضطر إلى قطع سياق الأحداث.

مع ذلك، فقد كنا نرى أنّ أهمية الوثائق تكمن في أنها ستكون حكماً في كثير من قضايا الخلاف، وتُعفينا من مسؤولية الاجتهاد، وتحدد الأهداف المعينة، وترسم منهجاً للبحث في الشؤون المرتبطة بالمهمات الآنية الماثلة أمام سلطة الدولة وقضايا الواقع والمجتمع. كذلك كان يسودنا شعور بأننا بامتلاك هذه الوثائق ستضع حدّاً لمحبي النظريات، وكان البلد يعاني وجود كثير منهم من متأبطي الكتب الفلسفية والمفكرات الحمراء وكتبة التقارير السطحية الذين يتقدمون سريعاً للتنظير لكل شيء، غير مهتمين بالواقع وتعقيداته. وكان هؤلاء في ظل غياب البرنامج والنظام يجدون الفرص لتعميق الخلافات وإثارة المشاكل وافتعال كل ما يؤدي إلى التمزق والانقسام داخل التنظيم، ولأهداف غير تلك المعلنة في أدبيات الثورة وتناقضها سلوكاً ومنطقاً.

ولم يكن تنظيم الجبهة القومية يخلو من كثير من الخلافات والصراعات التي فجّرته في أحيان كثيرة. لهذا، كان المؤتمر العام الخامس محطة رئيسية للانطلاق نحو مستقبل جديد.

في منتصف شباط/ فبراير، كان علي صالح عباد «مقبل»، عضو القيادة العامة، عائداً لتوّه من ألمانيا الديمقراطية، بعد أن أنهى هناك دورة حزبية.

التقيته مباشرة بعد عودته، ودار بيني وبينه حوار حول الخلافات داخل صفوف التنظيم. وكان رأيي الذي ألخصه الآن، وعبّرت عنه في حينه، ضرورة وجود برنامج ونظام داخلي نحتكم إليه، وكان يتفق معي في هذا الموضوع، رغم أنه كان متطرفاً في بعض المراحل التي مررنا بها، ومتأثراً بأفكار نايف حواتمة، ولكنه كان مناضلاً شريفا ونظيفاً وصُلباً في الدفاع عن قناعاته.

كنتُ من أولئك الذين تحمّسوا لإقرار قواعد ملموسة للعمل السياسي، بدل فوضى الاجتهادات والشطحات الذاتية.

في 17 شباط/ فبراير عقدت القيادة العامة اجتماعاً خصصته لمناقشة النظام الداخلي والبرنامج وهيكل التقرير السياسي المزمع تقديمه إلى المؤتمر، وناقشت القضايا المتعلقة بالإعداد التنظيمي والإداري للمؤتمر، وشكلت لجاناً تخصصية لهذا الغرض[1]. وفي 24 شباط/ فبراير، وقفت القيادة العامة أمام قسائم أعضائها «قسيمة التطهير» المشار إليها آنفاً، لتقييم أعضاء القيادة العامة.

يا له من يوم عابس! لقد اختفت الابتسامة من الوجوه، إلا ما كان منها أصفر! ظهر على بعض الوجوه الانزعاج، وعلى بعضها القلق والخوف من الأسئلة التي على العضو أن يجيب عليها. كانت الأسئلة والمعلومات المطلوبة من الدقة بمكان، وكان على كل عضو أن يقف أمام قسيمته وأمام نفسه وأمام تاريخه وانتمائه العائلي ويجيب بصراحة ووضوح حتى يُقنع الكل بشرف انتمائه إلى التنظيم، وأحقية بقائه في هذا الموقع النضالي. وكان أشدّ ما يوتّر الأعصاب، الخوف من أن تُطرَح على العضو ملاحظات سلبية عن سبب وجوده هنا، وهو غارق حتى أذنيه بالأخطاء والسلبيات، فلا يستطيع الرد عليها في ذلك الوقت القصير المحدَّد للدفاع عن النفس. كان الاجتماع أشبه ما يكون بقاعة محكمة، المتهمون فيه واقفون في العراء بلا محامين، والأعضاء كلهم هم الادعاء. أما قلق البعض، فقد كان منشأه الخوف من تلك الملاحظات الناتجة من أحقاد أو ضغائن شخصية، وهو أمر كان يحدث كثيراً. أما الخوف الحقيقي والمنطقي، فقد كان يشعر به حقاً أولئك الذين وقفوا في الماضي مواقف غير مبدئية، فكانوا يخشون الآن أن يُطردوا ويقول لهم الآخرون: «إلى اللقاء، لم يعد لكم مكان هنا».

بالنسبة إليّ، وقفتُ في ذلك الاجتماع أمام استمارتي، وأجبتُ عن كل الأسئلة التي حوتها بدقة وتفصيل. وحرصتُ على أن أقول كل المعلومات المطلوبة عني كما هي. ولهذا، فقد كانت ردود الفعل والملاحظات عليّ من الأعضاء قليلة وثانوية، فاجتزتُ الامتحان.

وكان البعض قد انتحر قبل مناقشة القسيمة وأثناءها، إذ تحولت مناقشتها إلى حالة من الرعب عند الأعضاء.

المؤتمر العام الخامس 2 آذار/ مارس 1972م

اليوم الأول لانعقاد المؤتمر العام الخامس.

المكان: قاعة مجلس الشعب الأعلى في «مدينة الشعب». وكانت حتى يوم الاستقلال ورحيل الإنكليز تُسمّى «مدينة الاتحاد»، وكانت مقرَّ الحكومة الاتحادية والبرلمان الاتحادي.

1- شكلت القيادة العامة في هذا الاجتماع ثلاث لجان: تنظيم قاعة المؤتمر، وتكونت من عبد الله الخامري، وحيدر أبو بكر العطاس، لجنة ترتيب الأعضاء وبطاقات العضوية، وتكونت من: ياسين أحمد صالح، عبد الرحمن المجالي، عبد الحليم سعيد، لجنة المواصلات والأمن، وتكونت من: محمد سعيد عبد الله (محسن)، عائدة يافعي، علوي السقاف، فضل محسن عبد الله، حيدر العطاس، منصور الصراري، وعضو آخر لا أذكر اسمه.

شقّت تظاهرات الجماهير سكون الصباح، وانتشرت في أرجاء المدينة الهادئة، زاحفةً من كل مكان. فسيفساء الشارع مطرَّزة بالألوان، وآلاف الأصوات تهتف بحياة الثورة.

كان الحدث الجديد «المؤتمر» قد ألقى بظلاله على الناس، وها هي الجماهير تهتف بمناسبة انعقاده. على هذه الحال كان الشارع حين بدأ المؤتمرون في الداخل يتجاوبون معها بشعارات ونداءات لفتت أنظار الجيران، وكانت تلك الشعارات تعبِّر عن التزام لا ندرك خطورته أو ردّ فعل الآخرين إزاءه: «يا لجنتنا المركزية... ماركسية لينينية!». ومن شرفات مقرّ الاجتماع كان البعض يلوِّح ببرنامج الحزب على طريقة التلويح بكتب ماو، وهم في ذروة الحماسة.

بهذه الشعارات الصارخة والمستفزة افتتح المؤتمر أعماله.

في الجلسة الأولى، انتخب المؤتمرون هيئة رئاسة المؤتمر من: عبد الفتاح إسماعيل، سالم ربيع علي، علي ناصر محمد، علي صالح عباد (مقبل)، أحمد عبد الله عبد الإله، عبد الله صالح البار، وجاعم صالح محمد. وانتخبوا لجنة الطعون من: محمد سعيد عبد الله (محسن)، صالح مصلح قاسم، وعوض الحامد. وسكرتارية لتدوين محاضر الجلسات من: محمد غالب أحمد، سالم محمد بكير، علي سالم لعور، عائدة علي يافعي، ومحمد سعد أحمد.

في الجلسة نفسها قدّم عبد الفتاح إسماعيل التقرير السياسي للقيادة العامة للجبهة القومية، فعرض نشاطها منذ «المؤتمر العام الرابع» المنعقد في زنجبار في عام 1968.

وفي اليوم الثاني 3 آذار/ مارس 1972 تولى قراءة البرنامج علي صالح عباد (مقبل) بلهجة هي خليط من لهجة «أهل الدرجاج» (محافظة أبين) ولهجة بلاد الشام التي كان يحاول تقليدها في كل خطاباته، فيمطّ الأحرف الأخيرة من كل جملة: «القوميية»، و«الديمقراطيية»، وكان (مقبل)، وهذا اسمه الحركي، قد قضى شهرين فقط في بيروت، والتقط هذه الطريقة في الإلقاء، وبدأ البعض يتأثر بطريقته، وصاروا يقلدونه كعلي سالم الأعور وحسين قماطة وغيرهما.



علي صالح عباد مقبل

قدّم للبرنامج سالم ربيع علي (سالمين) بكلمة قصيرة وصف فيها المرحلة التي تمرّ بها اليمن الديمقراطية بأنها «أشبه ما تكون بقطعة قماش ناصعة البياض تنتظر من يرسم عليها لوحة جميلة... وها نحن نرسم ونكتب عليها اليوم برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية»، ودوّى في القاعة تصفيق حاد.

بعد ذلك أُلقيت مداخلات المندوبين حول الأبواب السبعة التي يتكون منها البرنامج السياسي، ولم يكن هناك نقاش بالمعنى الحقيقي لهذه الوثيقة التاريخية المهمة، ذلك أنّ مثل هذه التقاليد الديمقراطية لم تكن موجودة للأسف في تنظيمنا، ولو وُجدت لاستطعنا حقاً مناقشة قضايا خطيرة في البرنامج مرّت بسلام، ومن غير أدنى التفات إلى ما تحتوي عليه الوثيقة من كثير من التطرف الفكري والسياسي، ومن خلط بين المهمات والقضايا الاستراتيجية والتكتيكية، ومهمات الثورة ومهمات الدولة، والكثير من الشطحات، مثل: «القضاء على النظام السعودي الملكي العميل» بهذا النص الوارد في البرنامج، أو «تحرير الخليج العربي المحتل» بتأييد ودعم » الثورة الشعبية المسلحة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج». وقد علّق مسؤول سوفياتي لاحقاً بأنّ من الخطأ إقرار إسقاط أنظمة الخليج في البرنامج. والمهم أنّ البرنامج أُقر كما هو بكل جموحه اليساري المتطرف، حتى على صعيد القضايا الداخلية. وبالطريقة ذاتها تقريباً أُقرّ النظام الداخلي، إذ نُوقش من خلال إلقاء المداخلات، وأُقرّ في الجلسة المسائية في اليوم نفسه. وأُلقيت في هذا اليوم كلمات ممثلي القوى السياسية الذين شاركوا في المؤتمر بصفة (مراقب)، وهي:

الحزب الديمقراطي اليمني، والجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، ومنظمتا اتحاد الشعب الديمقراطي والبعث.

– لقد قطعنا مسافة طويلة [قال أحدهم] ولم يبقَ إلّا انتخاب الهيئات القيادية.

هنا تنبت الأشواك، وتبدأ صراعات «الكواليس» الخفيّة. الصراعات عادة تكون على اختيار المندوبين إلى المؤتمر، ومن يكسب أكثر في المؤتمر، وليس على الوثائق أو القضايا النظرية. فالبرامج السياسية تُنجَز في أسرع وقت، لكن عند انتخاب القيادات يعلو الضجيج، وتبدأ المساومات، وتختفي روح الفريق الواحد التي يوحي بها جوّ المؤتمر وحماسة المندوبين وهتافهم، والبسمات على الشفاه، ويحلّ محلها التوتر، والعيون الجاحظة الباحثة عن مواقع في أعلى السُّلم.

اليوم الثالث للمؤتمر – 4 آذار/ مارس 1972م

وُضعت أمام المندوبين قائمة المرشحين إلى عضوية «اللجنة المركزية»، وهي الهيئة القيادية التي ستشكل بديلاً من (القيادة العامة) بموجب النظام الداخلي الجديد الذي أقرّه المؤتمر، وجرى التصويت على الأسماء.

وجاءت نتائج الانتخابات وفرز الأصوات على النحو الآتي:

عبد الفتاح إسماعيل (161) صوتاً، سالم ربيع علي (161) صوتاً، علي ناصر محمد

(161)، علي صالح عباد (161) صوتاً، صالح مصلح قاسم (159) صوتاً، عوض الحامد (159) صوتاً، عبد الله البار (158) صوتاً، جاعم صالح (158) صوتاً، محمد سعيد عبد الله (158) صوتاً، علي عنتر (156) صوتاً، عائدة علي سعيد يافعي (155) صوتاً، محمد صالح مطيع (154) صوتاً، علي سالم البيض (151) صوتاً، عبد الرحيم عتيق (148) صوتاً، عبد العزيز عبد الولي (146) صوتاً، منصور الصراري (144) صوتاً، علي سالم لعور (144) صوتاً، هادي أحمد ناصر (141) صوتاً، حسين قماطة (141) صوتاً، حسن أحمد باعوم (140) صوتاً، سلطان الدوش (137) صوتاً، أحمد سالم مخبال (134) صوتاً، مهدي عبد الله سعيد (134) صوتاً، أحمد عبد الإله (131) صوتاً، محمد حيدرة مسدوس (131) صوتاً، سعيد صالح سالم (116) صوتاً، راشد محمد ثابت (129) صوتاً، عبد الله الخامري (128) صوتاً، أحمد مساعد حسين (124) صوتاً، سعيد عسكري (121) صوتاً، محمود عشيش (98) صوتاً.

وفاز كمرشحين أعضاء للجنة المركزية كل من: فوزية محمد جعفر (123) صوتاً، عبد الباقي هزاع (118) صوتاً، محمد هادي عوض (118) صوتاً، فضل محسن (114) صوتاً، سالم صالح محمد (113) صوتاً، أحمد عوض بن جوهر (111) صوتاً، مصطفى عبد الخالق (111) صوتاً، سالم حسن (109) أصوات، حيدر العطاس (108) أصوات، سالم جبران (108) أصوات، محمد علي أحمد (107) أصوات، أحمد سالم عبيد (107) أصوات، سالم عمر بكير (106) أصوات، علي شائع هادي (100) صوت.

أما لجنة التفتيش التنظيمية، فقد جرى انتخابها من: سالم ربيع علي، علي ناصر محمد، عبد العزيز عبد الولي، عبد الرحيم عتيق، ومنصور الصراري.

عقدت «اللجنة المركزية» المنتخبة من قبل المؤتمر أول اجتماع لها يوم 5 آذار/ مارس 1972، وانتخبت أعضاء «المكتب السياسي» على النحو الآتي: عبد الفتاح إسماعيل، سالم ربيع علي، علي ناصر محمد، علي صالح عباد (مقبل)، صالح مصلح قاسم، محمد صالح «مطيع»، علي سالم البيض، عبد العزيز عبد الولي، جاعم صالح محمد.

وانتُخبت لجنة الرقابة التنظيمية من: عبد الفتاح إسماعيل، عوض الحامد، محمد صالح مطيع، حسن أحمد باعوم، عبد الله البار، سعيد عسكري، وحسين قماطة.

كذلك انتُخبت سكرتارية للجنة المركزية من: علي صالح عباد، عبد الله الخامري، علي سالم العور، سلطان الدوش، وعائدة يافعي.

وانتُخبَت لجنة الإشراف على العمل التنظيمي في القوات العسكرية من: علي صالح عباد، هادي أحمد ناصر، محمد حيدرة مسدوس، عبد الرحيم عتيق، أحمد عوض بن جوهر، ومحمد سعيد عبد الله (محسن).

ولجنة حزبية من: عبد الفتاح إسماعيل، سالم ربيع علي، علي صالح عباد، عبد الله البار، جاعم صالح، وعلي سالم لعور سكرتيراً.

ومرّت أيام المؤتمر بسرعة البرق.

لعل أكثر ما سيلفت الانتباه، أنّ التحليل والاستنتاجات التي خرج بها البرنامج عن الواقع اليمني في اليمن الجنوبي جاءا انطلاقاً من خندق آخر، ومن إيمان آخر، ومن وعي آخر لمسألة الثورة والسلطة، وللتحولات الاقتصادية والاجتماعية وللسياسة الخارجية والعلاقات مع الدول الأخرى، غير التي قامت على أساسها الجبهة القومية، بل مغايرة كذلك للاتجاهات السائدة في الدول العربية.

يبدأ نص البرنامج بهجوم عنيف على البرجوازية الوطنية، ولا يكتفي بوصفها بالتخلف فحسب، بل بالعمالة[1]، وبارتباطها بالاستعمار والاستعمار الجديد، وبعمالتها للاستعمار العالمي[2]، وأنها في حالة عداء دائم للقوى الجديدة من عمال وفلاحين، وأنّ هذا العداء يرتقي إلى مرتبة التناقضات الجذرية[3]، وبدا هذا التصنيف بمثابة الاستخدام السيّئ لمفردات الفكر الاشتراكي.

وكانت لغة البرنامج هنا تفتقر إلى التحليل المنطقي. فالنظرية والواقع هنا غير متطابقين. كان البرنامج ينقل واقع مجتمعات أخرى متطورة وتجاربها، تشكلت فيها الطبقات الاجتماعية تشكّلاً قاطعاً ومحدداً، وتناقضت فيها مصالح البرجوازية أو الرأسمالية الاستغلالية مع مصالح العمال وفئات المجتمع الأخرى. أما في مجتمع كمجتمع اليمن الجنوبي، حيث لا وجود للطبقة العاملة، ولا فروقات مميزة بين فئات المجتمع، ولم تتناقض فيها المصالح الاجتماعية والوطنية الشائكة إلى هذا الحدّ، فإنّ ذلك كان تجنّياً على الواقع، ومحاولة لإخضاعه للوافد الأيديولوجي من الأمم الأخرى. فالبرجوازية التي يصفها البرنامج بالعمالة للاستعمار العالمي، مارست عندنا في اليمن دوراً وطنياً مناهضاً للاستعمار. وما أظنّ أنّ أيّ برنامج آخر يصف شريحة مهمة وفاعلة، وما زال لها دور في العملية الاقتصادية والتنمية، بمثل تلك النعوت، بل تجاوز الأمر إلى الدعوة إلى تصفيتها التامة والجذرية.

ومثل ذلك، عندما يقرر البرنامج أنّ الطبقة العاملة هي قائدة التحالفات الوطنية الديمقراطية وطليعتها التي ستتمكن من تنفيذ برامجها الاقتصادية والسياسية والعسكرية[4] أو يحكم بأنها (الطبقة العاملة) تستطيع أن تقود بفعالية بلادنا بما يضمن حلّ كل معضلات الثورة الوطنية الديمقراطية وتجذيرها لمصلحة هذه التحالفات الطبقية[5].

كيف يمكن الطبقةَ العاملة أن تكون قائدة للمجتمع، في الوقت الذي لا وجود لمثل هذه الطبقة المفترضة في مجتمع اليمن الجنوبية، نظراً للمستوى البدائي لوسائل الإنتاج

1- راجع برنامج «التنظيم السياسي للجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية"، الطبعة الثالثة، إصدار مؤسسة 14 أكتوبر للطباعة والنشر والإعلان، عدن ص 31.

2- المرجع نفسه ص 34.

3- المرجع السابق، ص 34-35.

4- المرجع السابق، ص 37.

5- المرجع نفسه، ص 37.

وقوى الإنتاج، ونظراً للوضع الاقتصادي الاجتماعي المتخلف الذي يسحب نفسه على البنية الطبقية في بلادنا والآثار المترتبة عن ذلك[1] باعتراف البرنامج نفسه؟

من الطبيعي أنّ هذه القيادة، في ظلّ غياب الطبقة العاملة عدداً ووعياً، قد تحولت إلى «النخبة» التي تقول إنها تتبنى أيديولوجية الطبقة العاملة وفكرها، وهي التي حكمت باسمها، ولم تكتفِ هذه النخبة بانتحال اسم الطبقة العاملة وفكرها فحسب، بل تحولت إلى أداة كابحة لكل الفئات الاجتماعية الأخرى، حتى أصبحت تشكل خطراً على النظام نفسه. فقد اتخذت الدول المجاورة هذا التطرف اليساري ذريعة لمحاربة اليمن الديمقراطية. وليس أدلّ على ذلك من إصدار بعض الشخصيات القيادية في هذه السلطة الفتاوى وتنفيذها بأنفسهم، كما حدث في تحريض الفلاحين على الانتفاضات، حيث اقتحموا الأراضي، وصادروا ملكيات صغيرة لا تتجاوز عدة أفدنة، خلافاً لقانون «الإصلاح الزراعي» الذي يحدد الحدّ الأعلى للملكية بـ 25 فداناً في الأراضي المروية، وخمسين فداناً في الأراضي البعلية. وحرّضوا الصيادين على الاستيلاء على قوارب الصيد وشباكه، بدعوى الاستيلاء على أدوات الإنتاج، في حين أنّ وسائل الإنتاج هذه ملكية محميّة من الدستور والقانون، وأصحابها جزء من القوى الاجتماعية المستفيدة من المرحلة.

حدث ذلك دون أيّ اعتبار لمشاعر المواطنين وقناعاتهم الراسخة بقداسة الملكية الخاصة والشخصية، وبعدم فهم حقيقي لمفهوم التأميم أو الإصلاح الزراعي أو الطابع الطوعي للتعاونيات، الذي يتطلب عدة سنوات من الإقناع والإعداد النفسي والثقافي، وكانت المشكلة أنّ (النخبة) التي تملك السلطة وظّفتها تبعاً لقناعاتها السياسية، لا تعبيراً عن مبادئ دستورية أو قانونية، أو عمّا يلائم الواقع ومصالح الناس.

لقد عكست وثائق المؤتمر جملة من الظواهر والمشاكل التي مرّت بها اليمن الديمقراطية، والتي تعود إلى حدٍّ كبير إلى العلاقات المتوترة والمماحكات الظاهرة والخفيّة التي سادتِ القيادةَ.

وإذا كانت الحركة الثورية في حاجة إلى نظرية ثورية، ينبغي أن تكون في مجال تجديد الروح وتحديث العقل، لا من طريق الاقتباس الآلي والنظريات المنقولة. كان الملاحَظ في البرنامج، أنه لا يقدّم حلولاً علمية لأزمات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، ولكنه يكيّف الوضع لأغراض النظرية وأهدافها، بدلاً من تحليل الواقع تحليلاً سليماً، ودراسة الظروف المحيطة بكل قضية من القضايا، وتقديم المصلحة الوطنية والاجتماعية على النصوص الجامدة.

ولعل تحليل الطبقات الاجتماعية والعلاقات فيما بينها، وتحديد القوى المحركة للثورة والقوى الحليفة والمعادية، والأساليب التي تحلّ بوساطتها التناقضات خلال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، مثال محزن على التحليل الخاطئ الذي لم يعد هناك ما يوقفه، أو حتى ما يقلّل من حدّته. فقد جرى تهويل الأمور وتعسّف الواقع في مجتمعنا الذي تكاد

1- راجع ص 27 و30 و31 من البرنامج المشار إليه.

فيه التركيبة الطبقية أن تكون غير واضحة المعالم في الحالة القائمة، نتيجةً لتعدد الأنماط الاقتصادية والاجتماعية السائدة. ولهذا، ولّدت هذه الطروحات صراعات غير واقعية، ولا منطقية في مجتمع صغير وفقير.

مجمل تلك القضايا تناولتها الوثائق المقدمة إلى المؤتمرات السابقة للجبهة القومية: الثاني والثالث والرابع، وفيما بعد برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي، والدراسات والكتابات المختلفة التي حاولت استخدام النظرية العلمية في تحليل الواقع اليمني الجنوبي. وفي الوقت الذي جدّف فيه البعض بعيداً، فإن البعض الآخر قد اقترب من جادة الصواب، ولامس الحقيقة. وعلى رأس هؤلاء فيصل عبد اللطيف الشعبي، أحد القادة البارزين لثورة 14 أكتوبر. فقد كان أكثر معرفة بالواقع وفهماً له، وأوثق صلة بظروفنا ومعاناتنا الوطنية، وأقدر على استخلاص المعطيات والنتائج، ولكنه للأسف لم يدرك هذه المرحلة لكي نستأنس برأيه وفكره، إذ إنّ الخلافات والصراعات المبكرة على السلطة سرعان ما أقصته، حيث اغتيل في سجنه في ظروف غامضة!

يمكنني أن أذكّر هنا بكتاب فيصل عبد اللطيف الذي نُشر باسم أربع شخصيات قيادية، المُسمّى «ردّ اللجنة التنظيمية على كتاب نايف حواتمة: كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية؟». يرى فيصل في ردّه، وهو محق في ذلك، أنه «إذا استطعنا، أن ندرس تلك القوانين المحركة للمجتمع، وأن نفهمها كما هي في الواقع دون أحكام مسبقة في عقولنا، استطعنا بالتالي أن نقيّم تلك الظواهر تقييماً يتّسم بالعلمية والموضوعية». ويضيف: «وكثيراً ما نقع في أخطاء نظرية، وبالتالي نخطئ في التطبيق أو الممارسة. ويكون مردّ هذه الأخطاء راجعاً إلى أننا لم نفهم تلك القوانين فهماً صحيحاً، أو لأننا حاولنا أن نطبّق مقاييس ومعايير فكرية صحيحة (نظرياً) بحكم معارفنا وثقافتنا، ولكنها ليست صحيحة موضوعياً، لأننا لم نكتشف في الواقع المراد معالجته ما يلائم هذه المقاييس والمعايير».

وهذا ينطبق تماماً على وثائق المؤتمر الخامس، وخاصة برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية.

لهذا، نلاحظ أنّ كثيراً من المفكرين والكتّاب العرب والأجانب الذين عايشوا التجربة في اليمن الديمقراطية، وأسهموا أو تفاعلوا مع قضايا الثورة والمجتمع في اليمن الجنوبي، قد تناولوا هذه القضية بحذر شديد، ولم يبالغوا في فهم الواقع الاجتماعي والتركيب الطبقي للمجتمع اليمني، نتيجة معرفتهم بما يعانيه من تخلف شديد وخصوصية تتطلب مثل هذا الحذر، ولا سيما طروحاتهم بشأن تحديد طبيعة الطبقة العاملة ومستواها وحجمها في بلادنا، سواء على صعيد التنظيم أو السلطة. فالمعروف أنّ التركيب الطبقي للتنظيم، في غالبيته، يتكون من البرجوازية الصغيرة والفلاحين. وحتى أولئك المنتمون إلى العمال، فإنّ أصولهم من الريف، ولا يزالون متأثرين بعادات وتقاليد فلاحية وقروية وقبلية، وهو أمر يعكس التركيبة الاجتماعية السائدة في مجتمع اليمن الجنوبية.

لكن المشكلة أنّ كثيراً من أعضائنا في التنظيم، كان يروقهم «التنظير» خلال الاجتماعات الحزبية في مستوى القيادة أو في القاعدة. ففي أحد الاجتماعات، تحدث عبد الله الخامري، عضو القيادة العامة، في قضايا كانت مثار نقاش، ونسب كثيراً مما كان يقوله إلى لينين وماركس، وكأنها لن تلقى قبولاً من المجتمعين إلا إذا استشهد بأقوالهما. فما كان من علي صالح عباد (مقبل) الذي كان قارئاً جيداً للنظرية العلمية، ويساوره الشك في صحة ما يقوله الخامري، إلّا أن توجه إليه بالسؤال:

– من أين أتيت بهذه المقولات؟

أجاب الخامري:

– من كتاب لينين.

وسأله مقبل:

– في أي مجلد، وأية صفحة؟

ذكر الخامري اسم المجلد ورقم الصفحة، وعندما عاد إليهما «مقبل»، لم يجد أثراً لما نسب إلى لينين!

كان الكل يحاول أن يزايد، ويجد ملجأً له في «ماركس» أو «لينين»، ويهرب بذلك من الواقع المعقَّد السمح والمدهش في الوقت ذاته، ليثبت أنه ثوري وماركسي لينيني. والبعض كان يردد أنه يفهم الماركسية على الطائر! أتذكر أنّ أحد القياديين بعد أحداث 1986م طلب من السفير السوفياتي في أديس أبابا أن يهديه كتاب رأس المال لكارل ماركس باللغة الإنكليزية، ليقارن بين النص العربي والإنكليزي، وقد سخر السفير من هذا الطلب وعلّق قائلاً: عليكم البحث عن حلّ المشكلة في الجنوب، بدلاً من البحث عن حلول في كتاب كارل ماركس.

أحمد عطية المصري

نجد الكاتب المصري الدكتور أحمد عطية المصري، أكثر فهماً للوضع الطبقي وخصوصيته في بلادنا، لا من خلال التشخيص العلمي وحده، بل انطلاقاً من الواقع الاجتماعي الذي درسه بعمق، ومن معايشته للثورة وتجربتها، حيث درس بتأنٍّ وبصيرة مجمل الوثائق الصادرة عن تنظيمنا السياسي «الجبهة القومية»، وعرف معظم القيادات السياسية والعسكرية، وعقد معها صلات حميمة ومتينة. وكنتُ واحداً من الذين عرفوه من كثب، وجمعتني به فرص عديدة من اللقاء والحوار الأخوي الصادق في تعز وتنزانيا وعدن والقاهرة.

يقدّم لنا أحمد عطية المصري تحليله للوضع الطبقي في اليمن الديمقراطية على النحو الآتي:

«إنّ للوضع الطبقي في اليمن الجنوبية خصوصية لا يمكن إهمالها، وهي أنّ الحديث عن الطبقات يجب أن يكون بحذر، لأنّ اليمن الجنوبية منطقة متأخرة، سمتها الرئيسية هي القبلية، ولا نلمح فيها طبقة عمالية بالمعنى الصحيح، بل نجد عمال خدمات وعمالاً

في الحوانيت التجارية، باستثناء مصفاة النفط في عدن التي تستوعب حوالى (2000) من العمال. بالإضافة إلى أنّ العامل ينظر إليه بهذا الوصف، بالإضافة إلى ولائه للقبيلة التي جاء منها من الداخل أو من الشمال. وكذا الفلاح له ولاء للقبيلة. وكذا البرجوازي الصغير غالباً ما تشدّه الانتماءات القبلية، وتكون جزءاً من تصرفاته. بالإضافة إلى صعوبة النظر إلى البرجوازية الصغيرة كطبقة متماسكة كغيرها من الطبقات واضحة المعالم، لأنها أساساً طبقة متذبذبة تحمل تناقضات المجتمع الذي أفرزها»[1].

على هذا النحو من العلمية والموضوعية، يشخّص أحمد عطية واقع الطبقات في اليمن الجنوبية. وكان عطية المصري قد عمل قنصلاً للجمهورية العربية المتحدة في صنعاء وتعز. وبعد استقلال اليمن الجنوبي، عمل قائماً بأعمال السفارة المصرية في عدن. وفي كتابه هذا «النجم الأحمر فوق اليمن»، قدّم خدمة للتجربة الوطنية في اليمن الديمقراطية من موقع معرفته الشخصية بواقع التجربة، ودراسته الواقع اليمني التي استمرت لعدة أعوام متتالية.

المستشرق الروسي فيتالي ناؤومكين

ونجد أيضاً المستشرق الروسي فيتالي ناؤومكين، حذراً عند تناوله الوضع الاجتماعي، حيث يقول: «كان الأمر المميز بالنسبة إلى البنية الاجتماعية في المجتمع اليمني الجنوبي، بحكم تعدد أنماطه الاقتصادية، ووجود عدد كبير من الطبقات والفئات الاجتماعية والشرائح الوسطية. وبالإضافة إلى ذلك، كان التركيب الاجتماعي للإقليم يتميز بالتعقيد وتعدد الأشكال[2] وبتشابك مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، وبعدم اكتمال التمايز الاجتماعي وبامّحاء الحدود الاجتماعية». ويتابع ناؤومكين: «وكان تعدد أشكال التمايز الطبقي وعدم تبلوره يعقّدان البنية الاجتماعية للمنطقة. لقد كانت العلاقات القبلية تقتحم كل الحياة الاجتماعية السياسية لليمن الجنوبية، متشابكة مع العلاقات الاجتماعية والسلالية. وفي معظم المناطق كان يوجد تقسيم قبلي للعمل. وكان الانتماء إلى قبيلة معينة جزءاً هاماً من الوعي الذاتي لساكن المناطق الداخلية[3] في اليمن الجنوبية».

وفي حديثه عن «البروليتاريا» العدنية آنذاك، يشير ناؤومكين إلى أنها كانت لا تزال شديدة الارتباط بالزراعة. ذلك أنّ عدداً من أُسر العمال يعيش في الأرياف ويملك أرضاً، كما أنّ بعض العمال يمتلك ورشات وسيارات أجرة، ويستخدم العمل المأجور في قطع الأرض العائدة له[4]. ويؤكد أنه «حتى بالنسبة إلى الطبقة العاملة اليمنية التي تكونت في المهجر

1- الدكتور أحمد عطية المصري: «النجم الأحمر فوق اليمن-تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية"، ص 37. مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الثانية -1968 بيروت.

2- فيتالي ناؤومكين: «الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية"، ص 21، دار التقدم، موسكو1984-م.

3- المصدر السابق ص (33).

4- المصدر السابق ص (23).

(في الكويت والإمارات والخليج العربي والعربية السعودية وإنكلترا والولايات المتحدة الأميركية... وبلدان أخرى) عندما تعود إلى الوطن، فإنها تكون أسيرة التصورات والعادات التقليدية لأقاربهم، وأنها تصرف ما ادخرته على الاحتفالات وبناء المنازل الحجرية العالية في مناطقها، وأنهم يتحولون إلى فلاحين[1] بطريكيين».

نستطيع أن نقدّم أمثلة عديدة على هذا مما نجد له ضرورة ملحّة، لافتقار البرنامج السياسي للجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية إلى الوحدة المنطقية، فقد تدنى حجم الطبقة العاملة في اليمن الجنوبي بعد الاستقلال، وقبله في فترة الكفاح المسلح. فمثلاً، لاحظنا تحوّل عمال البناء، بعد توقف تشييد البناء خلال مدة غير وجيزة بعد الاستقلال، إلى الأرياف، أو توجهوا نحو شمال اليمن، أو شدّوا الرحال إلى بلدان العالم المختلفة. وهذا جعل الإحصائيات عن الطبقة العاملة تظهر متناقضة، والحديث عنها من حيث الكمّ والكيف، وبالتالي عن خوضها الصراع الطبقي، حديثاً غير واقعي ومحشوراً في وثائقنا البرنامجية حشراً، ما أفرز سلبيات في مختلف الظواهر والأحداث التي شكلت نتوءات سلبية بارزة في مجرى العملية الثورية في اليمن الديمقراطية، ولكن يجب أن نعترف بأننا في ظل الحماسة والثورية قد أقررنا هذه الوثائق في المؤتمر، وجارينا المزاج العام للشارع.

وكثيراً ما فكرت في وضعنا هذا، وغالباً ما كنت أشبهه بمن يسكن مدينة ويعيش فيها ويعجز عن تحديد سماتها، في حين أنّ الذين يزورونها من الخارج مرة أو مرتين، يكتشفون هذه السمات بسرعة.

وأتذكر أنّ الرئيس قحطان محمد الشعبي كلّف فريقاً من الخبراء والمستشارين العرب بعد المؤتمر العام الرابع للتنظيم السياسي الجبهة القومية 1968م، إعدادَ دراسة عن وضع المصالح الأجنبية في البلاد، وإعداد مشروع قانون بذلك. وقد كلّفت القيادة العامة محمود عشيش التفرغ لمتابعة هذه المهمة مع فريق الخبراء.

ونعرض هنا قضية استثناء البرجوازية الوطنية من التحالف الطبقي، التي أصبحت جزءاً من قوام برنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، حيث يعلن الأمين العام عبد الفتاح إسماعيل: «لقد استُثني من التحالف الطبقي لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ما يُسمّى طبقة البرجوازية الوطنية، وقد ورد هذا الاستثناء في برنامجنا لهذه المرحلة»، ويضيف: «إنّ هذا لم يكن مجرد استثناء كيفي أو عفوي، وإنما جاء بسبب طبيعة الظروف التي نعيشها، فلم يكن لدينا برجوازية وطنية حتى نقول بأنّ البرجوازية جزء من التحالف الطبقي والتحالف السياسي»[2]. إنّ البعد «النظري» المبالغ فيه سلباً أو إيجاباً هو المسيطر على مثل هذه الأفكار، فالمعروف أنّ الاستعمار البريطاني لم يسمح إلا بوجود هامش محدود للنشاط الاقتصادي

1- المصدر السابق ص (23).

2- عبد الفتاح إسماعيل، محاضرة أُلقيت على أطر التنظيم السياسي الجبهة القومية في عدن بتاريخ 14/ 8/ 1977 بقاعة المسرح الوطني. لمزيد من التفاصيل، راجع عبد الفتاح إسماعيل: حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاق الاشتراكية، إصدار دار ابن خلدون-بيروت ص127.

الوطني، وحتى هذه الحدود كانت وفق الوجهة والمصلحة التي أرادها المستعمرون، حيث حصروا هذا النشاط في الميدان الخدمي، وضغطوا على تلك القوى الاجتماعية في اليمن الجنوبي-بما في ذلك البرجوازية الوطنية-التي كانت هي الأخرى تعاني من الاحتلال.

كان من الطبيعي أن تشعر بالتحرر وبانفتاح المجال واسعاً أمامها لتنمية قدراتها وإمكاناتها وتطويرها بعد طرد الاستعمار، لولا التصاعد الهستيري ضدها، وفرض قيود على نشاطها التجاري، ومنعها من الإسهام في عملية التنمية، واتخاذ إجراءات قاسية بحقها. والنتيجة معروفة، وهي أنّ البلد فقد إمكان توظيف هذه القدرات والإمكانات في عملية بناء الاقتصاد الوطني وفق توجيه منظَّم، بينما كان في الإمكان، في ظل القيادة السياسية الوطنية والثورية النابهة، استثمار إمكانات البرجوازية الوطنية الصاعدة، مع توجيه نشاطها وإيجاد نوع من الرقابة على هذا النشاط، بحيث لا يؤدي إلى استغلال فاحش للمجتمع، مع ضمان تحقيق ربحية معقولة ومقبولة. كان من الطبيعي والبديهي كسب هذه القوة الاجتماعية إلى صف النظام، لا استعداؤها أو استثناؤها خارج التحالف الطبقي في ظروف مشابهة لظروف اليمن الجنوبية حينذاك، بينما نفاها البعض من الوجود. وينبغي الإشارة هنا إلى أنّ هذا الموقف قد صُحِّح في وثائق المؤتمر الأول للحزب المنعقد في تشرين الأول/ أكتوبر 1978م.

هذا التضارب أحدث في الحقيقة ضرراً بالغاً بتجربتنا نظرياً وعملياً. إذ إنّ استثناء هذه القوى الاجتماعية من التحالف الوطني، والعمل على تخوينها، دفعها إلى تصفية نشاطها والهجرة إلى الخارج. وأبقى من بقي من أصحاب رؤوس الأموال، وأولئك اليمنيين المهاجرين ممّن كوّنوا رؤوس أموالهم في المهاجر، في حال عدم اطمئنان إلى مصالحهم في الوطن، وبالتالي جعلهم يُحجمون عن الإسهام في تنميته اقتصادياً واجتماعياً.

صالح باثواب



وللحقيقة أقول إنّ معظم هؤلاء المهاجرين أوفياء لوطنهم، وتوّاقون للعودة إليه وتسخير ما جمعوه من مال في خدمة بلدهم. وأتذكر أنّ أول من بادر بالعودة إلى عدن رجل الأعمال الحضرمي صالح باثواب الذي التقيته في مكتبي بعدن مطلع عام 1972م، وكنتُ حينها رئيساً للوزراء، فإذا بي أمام رجل نحيل، ضئيل الجسم، قصير، لكنّ عينيه تتقدان ذكاءً.

وبعد أن استمعتُ إليه، وجدتُه رجلاً مليئاً بالأمل والطموح، والرغبة في خدمة وطنه. كان قادماً من تنزانيا حيث كوّن ثروته، وقد هاجر والده إليها ذات قرن، كغيره من الحضارم الذين حملتهم البحار وأحلام المغامرة إلى شرق إفريقيا، كما حملتهم من قبل إلى شرق آسيا.

لكن أن يأتي الحضرمي صالح باثواب إلى عدن في تلك الظروف، فذلك ما يثير الدهشة، فالظروف القائمة حينها كانت لا تشجع أحداً على القيام بهذه المغامرة. لكنه كان قد حزم أمره، وقرر المضيّ في ما عزم عليه. وكانت الدولة أيضاً تحتاج إلى هذا النوع من العقول الاقتصادية.

أخبرني باثواب أنّ والده قد قال له ذات يوم: «مال في غير بلدك لا لك ولا لولدك».

هكذا اختصر صالح باثواب فلسفته التي ورثها عن أبيه، وجاء الآن إلى عدن لينفذها عبر مشروعي مصنع السجائر ومصنع الكبريت اللذين أقامهما ولا يزالان يعملان حتى الآن.

وقد عبّر عن ذلك خير تعبير شاعر اليمن الكبير حسين أبو بكر المحضار، حين قال في إحدى قصائده المغنّاة بصوت الفنان أبو بكر سالم بلفقيه.





صناعة الكبريت والسجائر





صناعة السفن

«واويح نفسي إذا ذكرت أوطانها حنّت حتى ولو هي في مطرح الخير رغبانة»

لقد عرفتُ العديد من هؤلاء اليمنيين المهاجرين في كل من شرق إفريقيا والسعودية ودول الخليج وجنوب شرق آسيا وأوربا وأميركا، الذين تستعر نار الشوق إلى الوطن في صدورهم، والذين لم يتوانوا عن العودة إليه والإسهام في بنائه كلما أحسوا ببوادر الاستقرار والأمان فيه، كما حدث في أعوام 1980- 1985م، عندما اتُّبِعَت سياسة واقعية بديلة لتلك السياسة التي أدّت في الماضي إلى تدمير البنية الاقتصادية والتي عُرفت بسياسة «اشتراكية الفقر»، كما سمّاها نقولا الشاوي، الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني في إحدى زياراته.



المؤتمر الخامس للتنظيم السياسي للجبهة القومية - آذار/ مارس 1972م.

حرب 1972 والوحدة اليمنية

كانت تقارير الأجهزة المسؤولة عن جمع المعلومات تتحدث جميعها عن تحركات واسعة للقوى المناوئة للثورة، من بينها تحركات القوى الملكية التي حاربت جمهورية سبتمبر.

كانت المعلومات تتجمع وتشير إلى أنّ القوى المناوئة للثورة اليمنية تتحرك على حدودنا في المحافظة الرابعة (شبوة) وتقترب من بيحان، فكلفنا أجهزتنا العسكرية والأمنية متابعة تحركاتها بدقة ورصدها أولاً بأول. كان منطق الدفاع عن النفس يجعلنا في حالة استنفار تجاه المخططات المناهضة للنظام من أجل تقرير السبل المناسبة للدفاع عن الجمهورية أمام الهجمات المضادة. ولم تكن المعلومات تصلنا من أجهزة الاستخبارات والأمن في الداخل فحسب، بل من سفاراتنا في الخارج أيضاً. وكان علينا أن نهتمّ بكل معلومة ولا نهمل شيئاً منها، وكنّا نربط بين كل المعلومات ونحلّلها، ونقدّر أوجه الترابط بينها، ونضع في ضوئها مخططاتنا للدفاع عن سيادتنا الوطنية.

التمهيد لحرب 1972م

في 17 شباط/ فبراير 1972م قابلتُ القائم بأعمال سفارتنا في ليبيا، ناصر السقاف، ونقل

إليّ معلومات خطيرة قال إنه تحصّل عليها من مصادر موثوقة في مقرّ عمله. وتفيد هذه المعلومات بأنّ السعودية ستتدخل عسكرياً في اليمن الديمقراطية لاحتلال المحافظتين الخامسة (حضرموت) والسادسة (المهرة)، بالتعاون مع سلطنة عمان ونظام شاه إيران وبعض أمراء الخليج. كان الكل يتخذون اليمن الديمقراطية يومها عدوهم. وأعلمني بأنّ أميركا-في حال تطوُّر الموقف-ستتجه نحو اتخاذ موقف شبيه بموقف الاتحاد السوفياتي الذي أيّد انفصال بنغلاديش عن باكستان.

وأوضح أنّ الخطة تقضي-في حال تدخُّل السعودية-بجرّ اليمن الجنوبية إلى حرب تضطرها إلى أن ترمي بثقلها في المحافظات الرابعة والخامسة والسادسة، حيث يسهل على القوى المحلية المعادية احتلال المحافظتين الثانية (لحج) والثالثة (أبين) بدعم من قوات الشمال، وأنه لهذا الغرض أُسِّس صندوق للجهاد له إيرادات مالية ضخمة.

وأخبرني السقاف بأنّ كلاً من محسن العيني، رئيس الوزراء، والقاضي عبد الرحمن الإرياني، رئيس المجلس الجمهوري آنذاك، كانا على علم بهذه المعلومات، غير أنهما يرغبان في أن يكونا بعيدين عن المشاكل.

سألته عمّا إذا كانت هذه المعلومات موثوقة، فأجابني بأنه لو لم يكن متأكداً من صحتها ومن مصادره التي نقلت إليه هذه المعلومات، لما جَرُؤ على طرحها عليّ. وقال إنّ اللواء عبد الله جزيلان الذي كان نائب رئيس وزراء في الشمال، أبلغ أحد المقربين إليه «أنّ اليمن الديمقراطية تتعرض لمؤامرات، وعليها أن تجيد الدفاع عن نفسها».

على الفور، أبلغتُ الرئيس سالمين، واستدعينا سفراء الصين والاتحاد السوفياتي ومصر والعراق، ووضعنا المعلومات المتوافرة لدينا أمامهم، وقلنا لهم إنّ من المحتمل تنفيذ المخططات الخاصة بها، حسب توقعاتنا في المستقبل القريب، وطالبناهم بإبلاغ حكوماتهم بذلك، وأكدنا لهم أننا سندافع عن سيادتنا وأمن شعبنا واستقراره، فوعدوا بأنهم سينقلون إلى حكوماتهم هذه التطورات.

وفي ذات اليوم، 19 شباط/ فبراير 1972م، أُبلغنا بمقتل عدد من المشايخ في مركز البليق في المحافظة الرابعة (شبوة)، بالتنسيق بين النظامين في صنعاء وعدن، وعلّق القاضي عبد الرحمن الإرياني على مقتل المشايخ ومن بينهم الشيخ الغادر، قائلاً: «عاش غادراً ومات مغدوراً». وفي الليلة ذاتها اجتمع المجلس الأعلى للدفاع الوطني برئاسة الرئيس سالم ربيع علي لتدارس ردود الفعل على هذا الحادث وأصدر بياناً فيه[1].

1- من أبرز الذين قُتلوا: ناجي بن علي الغادر، علي بن ناجي الغادر، عبد الله بن علي الغادر، محمد حسين الغادر، حسين بن ناصر الغادر، علي بن ناجي بن حسين الغادر، صالح بن علي الهيال، علي بن صالح الهيال، محمد بن صالح الهيال، أحمد بن صالح الهيال، صالح بن علي بن صالح الهيال، أحمد بن صالح بن علي الهيال، علي محمد حنتش، محمد بن صالح حنتش، محمد بن علي حنتش، علي محمد الهيال، علي بن محمد الزايدي، صالح بن أحمد الزايدي، عبد الله بن علي الزايدي، محمد حسين المسمي، أحمد محسن المسمي، ناجي بن يحيى القاضي، ناجي بن أحمد عز الدين، أحمد بن علي السامري، قاسم السقاف، أحمد

مقتل المشايخ

بعد المصالحة التي جرت بين الملكيين والجمهوريين، قام السيد محسن العيني رئيس الوزراء في الجمهورية العربية اليمنية بزيارة جُدة، حضر خلالها مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، وأجرى هناك لقاءات مع المسؤولين السعوديين، تمكن خلالها من إقناع السعوديين بوقف المساعدات عن بعض الشخصيات التي شاركت في الحرب ضد الجمهورية، وكانت لا تزال تسبب القلاقل لنظام صنعاء.

بعد أن خسر هؤلاء مصدر تمويلهم، قرر بعضهم إجراء اتصالات مع المسؤولين في المحافظة الرابعة للحصول على مصدر تمويل جديد، مستفيدين من مناخ الخلاف بين صنعاء وعدن. وقد توجه وفد منهم إلى منطقة (البليق)، حيث استقبلهم بعض المسؤولين في المحافظة الذين كانوا على اتصال مع بعض المسؤولين في حكومة الشمال، ونُبِّهوا إلى أنّ هذه الاتصالات تشكل خطراً على النظامين في الشمال والجنوب. واتّفقت قيادتا النظامين على التخلص منهم، وهكذا كان. وبالرغم من مباركة صنعاء، فقد علّق حينها القاضي عبد الرحمن الإرياني، رئيس المجلس الجمهوري آنذاك على مقتل الشيخ الغادر الذي كان ضمن الذين قتلوا في البليق: «إن الغادر عاش غادراً ومات مغدوراً!!» كما اشرت آنفا. وكان أن مورست الضغوط على الرئيس القاضي الإرياني، ورئيس الوزراء محسن العيني، ما دفعهما إلى استغلال مقتل المشايخ كقميص عثمان، في شنّ الحرب على اليمن الديموقراطية عام 1972م.

مشايخ القبائل... كلمات متقاطعة:

من المؤكد أنّ العديد من القبائل اليمنية أدّت دوراً مهماً في التصدي للإمامة في شمال اليمن، وخاضت حرباً أهلية دامت قرابة ستّ سنوات، وبعضها قاتل مع بيت حميد الدين.

وإذا كانت الحرب الأهلية قد انتهت وارتفعت راية الجمهورية، فإنّ النظام الجمهوري المترنّح في صنعاء تحت عبء الوضع الاقتصادي المنهار عقب الحرب، قد ورث مشكلة كبرى قد تدوم آثارها السلبية لعدة عقود أخرى، هي هذا الجيش الشعبي العاطل من العمل المكوَّن من رجال القبائل الذين انقطعت عنهم الميزانيات المصرية والسعودية، وبات عليهم البحث عن مصدر للعيش. وهكذا بدأ بعض المشايخ بابتزاز الحكومة والمطالبة بدفع ميزانيات ضخمة لهم، وسوّغوا ذلك بأنها مكافآت الحرب التي لا بد أن تتقاضاها القبائل إلى ما لا نهاية، ما دام النظام الجمهوري - الذي جرى تثبيته ببنادقهم - قائماً!!

بن طالب طعيمان، علي بن أحمد طعيمان، محمد بن قايد طعيمان، علي بن علي طعيمان، حسن دهبل، علي دهبل ناصر بن ربيع، أحمد طالب أحمد، محمد القانزي، ناجي العنقزي، محمد بن صالح العراده، علي أحمد أبو حدرا، محسن بن عمير، شايع العبيدي، ناصر العراده، عبد الله حسين قاسم، صالح علي الخوار... وآخرون.

شكّل هذا الأمر عبئاً إضافياً على صنعاء، خصوصاً إذا علمنا أنّ بعض رؤساء القبائل قد أصبحوا من «مثيري الحرب»، وباتت لهم أرصدة ضخمة في البنوك، وتحت أيديهم ترسانة من الأسلحة الأميركية والسوفياتية، وبعض المشايخ يتباهى بأنّ في مخازنه سلاحاً أكثر مما تمتلكه حكومة القاضي الإرياني! كان النظام في صنعاء أحوج لكل فلس، لصرفه على التربية والتعليم والصحة ومشاريع الخدمات الأساسية، كالماء والكهرباء وشقّ الطرقات وإنشاء البنية التحتية للبلاد الخارجة للتوّ من تابوت القرون الوسطى. إلّا أنّ جشع بعض المشايخ لم يكن له حدود معقولة، وقد حاولوا بكل وسائل الابتزاز والتهديد أن يستقطعوا من إيرادات الدولة ميزانيات كبيرة، تضمن لهم الوجاهة والثراء والدفع السخيّ للآلاف من الرجال، ليضمنوا الولاء لأشخاصهم، لا للدولة، برغم أنّ هذا الولاء يُشترى بأموال الدولة! ونتيجةً لهذه المطالب غير المشروعة، اصطدم بهم رئيس الجمهورية القاضي عبد الرحمن الإرياني، وحاول التصدي لهم، لكنهم ضايقوه بقسوة، وهددوا باجتياح صنعاء إذا لم ينصع لمطالبهم! ويسجِّل التاريخ للقاضي عبد الرحمن الإرياني موقفه النزيه المشرِّف، حين رفض الخضوع للابتزاز والتهديد، وقدَّم استقالته من رئاسة الجمهورية احتجاجاً على مطالب القبائل المالية في ميزانية الدولة بغير حق، وكان أول رئيس جمهورية في اليمن الشمالي يرفض الخضوع لجبروت القبائل. وبعض هذه القبائل مارس دوراً مهماً في الحرب ضد النظام في عدن في السبعينيات والثمانينيات.

فالقبائل كانت دائماً طوال تاريخنا العربي ترتزق بالحرب لكسب الغنائم، وحتى في صدر الإسلام، يوجد ذكر للغنائم لاستنفار الناس للقتال، فقد قال تعالى: (وأعلموا أنّ ما غنمتم من شيء، فإن لله خمسه وللرسول)، وإذا استولوا على بلد كوفئوا بالمكاسب. هذه طبيعة القبائل المحاربة، وبعض الشعراء الأقدمين يصوّر طبيعة بعض القبائل فيقول:

إذا نحن زدنا في عطايا قبيلة
لكفِّ أذاهـا زاد فينا انتقامها
هي النار إنْ أضرمتها وعطاءنا
لها حطب إن زاد زاد ضرامها

لقاء ساخن بين ربيع والسفير السوفياتي

في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم 26 شباط/ فبراير 1972م، رافقتُ الرئيس في زيارة لإحدى البوارج السوفياتية التي كانت تزور ميناء عدن. كان في استقبالنا السفير السوفياتي والملحق العسكري. تحدثنا عن العلاقات الثنائية بين البلدين، لكن الحديث أخذ منحىً ساخناً عندما تطرّق إلى المخاطر التي تهدد اليمن الديمقراطية، والوعود السوفياتية بشأن تقديم الدعم لبلادنا، وتأخُّر وصول طلباتنا العسكرية عن مواعيدها المحددة.

كانت آراء الرئيس ربيع صريحة وهو يتحدث عن هذه العلاقات، وكان مبعث غضبه تجاهل الحكومة السوفياتية الطلبات العسكرية التي تقدمنا بها ورفضهم لها. وكان يجد صعوبة كبيرة في تفهّم دوافع «الروس» إلى تقديم المساعدات العسكرية للنظام في الشمال، بينما لا يساعدون اليمن الديمقراطية بالقدر الكافي، وهي تُعَدّ في عداد حلفائهم.

شعر السفير بحرج كبير من صراحة الرئيس الذي كان يصنَّف من وجهة نظر «الروس» صديقاً للصين، فأخذ يؤكد طوال الوقت حرص بلاده على العلاقات بين البلدين، والتزامها تقديمَ الدعم لبلادنا، لكنه اقترح مواصلة الحديث خارج البارجة، فانتقلنا إلى مكتبي برئاسة الوزراء، وتحدث السفير بصراحة عن علاقتنا مع الصين وشراء بعض الأسلحة منها، ووصول بعض الخبراء الصينيين إلى عدن، وقال إنّ من الصعب أن يتعايش الخبراء الصينيون والسوفيات في معسكر واحد. وأكمل قائلاً: «عليكم أن تختاروا بين التعاون العسكري معنا، والتعاون مع الصين، وأنتم تعرفون طبيعة الخلاف بين البلدين». وكان من مصلحتنا أن نتخذ مواقف متوازنة إزاء هذا الصراع.

كنتُ في بداية الحديث قد شرحتُ للسفير التطورات على الحدود والحشود العسكرية من جانب الشمال والمواقف المعادية لنظامنا من بعض الدول العربية، وقد تفهّم السفير بعد ذلك خطورة الوضع ووعد بالرد الإيجابي.

في 28 شباط/ فبراير 1972م، استقبلتُ محمود عشيش، وزير المالية العائد لتوّه من الجزائر، وكان قد سلَّم رسالة من الرئيس سالم ربيع علي للرئيس الجزائري هواري بومدين. وكلّفته متابعة الحكومة الجزائرية والبحث معها في إمكانية مساعدتنا في التنقيب عن النفط. وهناك التقى الرئيس هواري بومدين، وشريف بلقاسم، وبلعيد عبد السلام، وحسين آيت أحمد، الذين أكدوا له جميعاً ضرورة توسيع اللقاءات بين قيادتي البلدين. كان قادة الثورة الجزائرية متعاطفين معنا، وأكدد لي عشيش أنه لمس ذلك بقوة أكثر في حديث حسين آيت أحمد معه.

أما هواري بومدين، الذي ينتمي قطعاً إلى الثوار الملتزمين، والذي تشغله المسائل الكبرى والمشاغل السياسية التي تتصف بالأهداف العظيمة، وينتمي بأفكاره ومواقفه السياسية إلى قضايا الأمة العربية، فقد قال لوزير ماليتنا عندما سلّمه رسالة الرئيس سالم ربيع: «إننا قلقون على نظامكم الذي نعتبره شوكة في قدم القوى الرجعية في المنطقة العربية»، وأضاف بومدين: «إنّ نظام السادات تسلّم مبالغ ضخمة من المملكة العربية السعودية مقابل تخلي مصر عن سياستها التحررية. وإنّ هذا سيطلق يد السعودية وطموحاتها في المنطقة». وأكد أنّ الجزائر مستعدة لدعم اليمن الديمقراطية نظاماً تقدمياً يحارب القوى الرجعية والإمبريالية، وهو مستعد لأن يمدّنا بالسلاح في حدود إمكانات الجزائر. ووصف بومدين أثرياء النفط بـ«الوحوش التي كشّرت عن أنيابها، وأنهم بسبب مواردهم تمكنوا من بسط نفوذهم على الجامعة العربية والتأثير بمسار نشاطها». وأكد الرئيس الجزائري أنّ

بلاده ستساعدنا في استخراج النفط، وأنْ «ليس لدينا من هدف في استخراج البترول سوى مساعدتكم في استثماره».

اجتماع استثنائي

يوم 8 آذار/ مارس 1972م، دعوتُ مجلس الوزراء إلى اجتماع استثنائي، وأطلعتُ الوزراء على نتائج زيارة وزير المالية للجزائر ولقائه مع الرئيس هواري بومدين، وتأكيد بومدين لدعم اليمن الديمقراطية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. وشرحتُ للمجلس الموقف السياسي والوضع العسكري المستجد على الحدود، وأشرتُ بهذا الصدد إلى التطور الجديد الذي ظهر في موقف بعض المسؤولين في حكومة صنعاء التي كانت كل المؤشرات تشير إلى أنها ضالعة هذه المرة، بما لا يدع مجالاً لشكّنا، في الإعدادات الجارية لشنّ حرب على الجنوب بالتنسيق مع دول الجوار.

أبدى أعضاء مجلس الوزراء قلقاً جدياً من هذه التطورات. وتساءل وزير الخارجية محمد صالح عولقي عمّا إذا كانت صنعاء والرياض ستتدخلان بقواتهما، أو ستكتفيان بتقديم الدعم المادي والمعنوي للقبائل. وعبّر عن رأيه بأنّ لهذا التحرك الخطير علاقة بنتائج مؤتمر جدة لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي كان قد انعقد قبل أسبوع. واقترح وزير العدل مصطفى عبد الخالق، استنفار المواطنين وتدريب الجماهير وتسليحها، ومواجهة حرب القبائل بحرب شعبية. بينما تساءل وزير الصحة، الدكتور عبد العزيز الدالي: «إلى أيّ مدى نستطيع مواجهة حرب نظامية مع كثافة الحشود العسكرية للشمال والسعودية؟»، وتوقع أن يبدأ أيّ هجوم على الجنوب بضرب المطارات العسكرية. وأقرّ وزير الأشغال حيدر العطاس، بتزايد احتمالات الغزو من السعودية ومن الشمال. أما فضل محسن، فقد اقترح أن نشنّ هجوماً وقائياً على محاور حدّدها في قعطبة والبيضاء وحريب. وأبدى وزير الاقتصاد أنيس حسن يحيى، اهتمامه بالنواحي الاقتصادية والتموينية، ودعا إلى اتخاذ إجراءات وتدابير لمواجهة الموقف وتلافي النقص في المواد الغذائية.

دلّت المناقشات داخل مجلس الوزراء، في الوضع السياسي والعسكري الطارئ، على القلق الذي ساور الأعضاء من تدهور الأوضاع على هذا النحو الخطير. وكانت الغالبية تتوقع الأسوأ، كأن نتعرض لحرب نفسيه شاملة لا يمكن أن تنتهي بسهولة.

وفي اجتماع مجلس الوزراء أكّدنا عزمنا على حلّ المشاكل مع النظام في صنعاء عبر الحوار، وكلّفنا وزير الداخلية محمد صالح مطيع الذهاب إلى صنعاء للقاء المسؤولين، وحرصنا على الاحتكام إلى لغة الحوار الأخوي والسِّلمي، وتفويت الفرصة على القوى المعادية لشعبنا في اليمن شمالاً وجنوباً، التي تسعى إلى إشعال فتيل الحرب بين النظامين.

بيان حرب

من إذاعة صنعاء جاءنا الجواب على هيئة بيان صادر عن حكومة السيد محسن العيني

بتاريخ 11 آذار/ مارس 1972م، يصعّد مناخ التوتر والحساسية. وقد انطلق البيان من نقطتين رئيستين: مقتل المشايخ واتهام النظام في الجنوب بتدبير مقتلهم. والنقطة الثانية ما صدر عن المؤتمر العام الخامس للجبهة القومية، وسُمِّي «وحدة أداة الثورة اليمنية»، وعدّته صنعاء «إلغاءً لوجود الجمهورية العربية اليمنية»[1] واعتبار «الجبهة القومية وحكامها هم وحدهم الممثلون والحكام لما أطلقوا عليه اليمن الديمقراطي الموحد»[2].

وعرض البيان مواقف اليمن الديمقراطية، واتهمها «بالتدخل في الشؤون الداخلية للشمال»، وبالقيام «بأعمال تخريب» في أراضيه، وتصدير متاعبها الداخلية، «إخفاءً لما يعانيه المواطنون، واستدراراً للعون الخارجي». وتحدث عن حشود عسكرية جنوبية على المناطق المحاذية للشمال، وعن ضرب ثلاث قرى بالمدفعية في «البيضاء والوازعية»، ونسف بيت في «ماوية» وزرع ألغام في الطرق، وقتل عشرة وجرح كثيرين، وعن تحليق طائرات جنوبية في أجواء الشمال. واتهم قواتنا بأنها لا تزال تحتل «حريب»، وأنها طردت المواطنين واستولت على أراضيهم، ووصف هذه الأعمال «بأنها كلها أعمال استفزازية»، وهدد بأنها «إذا استمرت، فإنها ستؤدي إلى أوخم العواقب». وفي الأخير، أكد البيان أنّ الشمال «يرفض الحرب، وخاصة بين الأخوة»، و«أننا لن نهاجم أحداً أبداً، ولكننا لا نستطيع أن نتحمل أي عمل تخريبي أو اعتداء على المواطنين في أيّ منطقة في الجمهورية العربية اليمنية».

كان بيان حكومة صنعاء نقطة تحول في موقفها، ولم نشكّ لحظة واحدة في جديته، برغم ما حمله من عبارات في فقراته الأخيرة من رفض للحرب والكفّ عن زجّ الإخوة في اقتتال لا يدفع ثمنه إلا الشعب. لكن كان عندنا من الدلائل ما يشير إلى أنّ إصدار البيان باللهجة التي حملها، كان تحت ضغوط سياسية ومالية من دول الخليج لزجّ اليمن في حرب أهلية.

في اليوم ذاته الذي أُذيع فيه بيان حكومة صنعاء، اقترحتُ على الرئيس والأمين العام، أن نردّ على البيان بتصريح صحفي هادئ موجَّه إلى الشعب اليمني والرأي العام، ونكشف فيه أبعاد المؤامرة الجارية ضد الثورة في الجنوب، ونعبّر عن رفضنا زجّ الشعب اليمني في حرب خدمةً لأهداف قوى أخرى معادية. وصدر هذا التصريح الصحفي عني في الثاني عشر من آذار/ مارس 1972م.

وفي ذات اليوم عقد «المكتب السياسي» المنتخب أول اجتماع له، تغيَّب عنه وزير الداخلية محمد صالح مطيع، الذي كُلِّف السفر إلى صنعاء لمناقشة ما ورد في بيان حكومتها المشار إليه، وللعمل باتجاه تلافي تدهور الأوضاع بين عدن وصنعاء. وُزِّعَت المهمات بين أعضاء «المكتب السياسي»، فكُلِّف أمينه العام عبد الفتاح إسماعيل الشؤون التنظيمية والعسكرية، وسالم ربيع علي شؤون المؤسسات الجماهيرية، وعلي ناصر محمد شؤون الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية، وعلي صالح عباد (مقبل)

1- راجع بيان مجلس الوزراء في صنعاء بتاريخ 11/ 3/ 1972.
2- المصدر السابق.

شؤون سكرتارية اللجنة المركزية واللجنة العسكرية، ومحمد صالح مطيع شؤون الأمن، ويساعده (مقبل) في مهماته. وعُيِّن علي سالم البيض مسؤولاً تنظيمياً وإدارياً للمحافظة الخامسة (حضرموت)، وكُلِّف صالح مصلح قاسم متابعة علاقتنا بالشمال، وجاعم صالح محمد مسؤولاً للحركة الفلاحية.

في الوقت نفسه عُيِّن المسؤولون التنظيميون في المحافظات على النحو الآتي: عبد العزيز عبد الولي، يساعده منصور الصراري في المحافظة الأولى (عدن). عوض الحامد، يساعده محمد غالب أحمد في المحافظة الثانية (لحج)، جاعم صالح محمد، في المحافظة الثالثة (أبين)، يساعده حسين قماطة، حسن باعوم، يساعده أحمد مساعد في المحافظة الرابعة (شبوة)، علي سالم البيض، يساعده عبد الله البار في المحافظة الخامسة (حضرموت)، وأخيراً سعيد عسكري، يساعده أحمد سالم مخبال، في المحافظة السادسة (المهرة).

الوحدة بالحرب!!

وفي اليوم التالي 13 آذار/ مارس 1972م، اتّخذ مجلس الشورى في الجمهورية العربية اليمنية في اجتماعه الذي عقده في ذلك اليوم قراراً «بتحقيق الوحدة بالحرب أو بالسلم»، وذلك بحضور 83 عضواً من أعضاء المجلس البالغ عددهم 159 عضواً. وأصدر المجلس بياناً أذاعه راديو صنعاء، واتخذ قراراً سريّاً باتخاذ كل التدابير ضد نظامنا في الجنوب، وقد نصّ على ما يأتي: «اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بحماية سيادة الوطن واستقلاله وأمن المواطنين في جميع المناطق من كل ما يخلّ به من أعمال التخريب الصادرة من حكام الجبهة القومية في الجنوب». واتخذ أيضاً قراراً آخر بإغلاق الحدود بين الدولتين، ما يعني إعلان حالة الحرب.

كل ذلك عرفته عندما استقبلتُ بعد منتصف الليل في مكتبي أحد الملحقين العسكريين العرب في صنعاء، هو مصطفى القيسي، الذي سلّمني «شريط كاسيت» يحوي محضر اجتماع مجلس الشورى المنعقد في صنعاء، الذي يؤكد فعلاً أنّ صنعاء تُعِدّ لشنّ حرب على الجنوب، وأنّ القرار بذلك قد اتخذه مجلس الشورى، والذريعة لذلك «تحقيق الوحدة بأيّ ثمن، أي بالسلم أو الحرب». كان إرسال الشريط عبر الملحق العسكري العراقي مبادرة وطنية من قبل المناضل عبد الله الراعي، وهذا سرّ أكشف عنه للمرة الأولى.

كان علينا أن نواجه احتمالات الحرب التي باتت وشيكة، ولا يساورني في ذلك أدنى شك.

كان علينا أن نعمل في اتجاهين في الوقت ذاته:

أولاً: مجابهة هذه الحرب، واتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بمواجهتها.

ثانياً: العمل على محاصرتها بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

على الصعيد الأول، اتخذت القيادة قراراً بتدريب كل المواطنين على حمل السلاح، وفتحت الميادين العامة في العاصمة لاستقبال المتدربين من موظفي الدولة بلا استثناء، بمن فيهم النساء. وشُكّلت لجان لمتابعة هذه المسألة، فتكوَّن خلال وقت قصير جيش احتياطي من المواطنين للدفاع عن العاصمة وعن المرافق المهمة، ولتوجيه القوات المسلحة والشرطة نحو الجبهة في حال اندلاع الحرب.

كنا نشعر بقلق حقيقي فعلاً من اندلاع هذه الحرب، وأحزننا بدرجة أساسية موقف حكومة صنعاء التي قبلت باستخدامها في عمل عدواني ضدنا. وكان رأس النظام في اليمن الجنوبية الثمنَ الوحيد الذي تطلبه القوى المعادية للثورة حينها.

كان لدينا إدراكٌ عميق أنّ المؤامرات الخارجية لن يُكتَب لها النجاح. فقد كانت الجبهة الداخلية صلبة ومتماسكة في التصدي لها. أما دخول صنعاء على الخط طرفاً في المواجهة، فقد أدخل على الصراع عنصراً جديداً غير مقبول، ولا سيما أنه سيدفع بنا إلى الدخول في حرب ضد أشقائنا، لسنا مقتنعين بها ولا بشرعيتها.

لقد كانت صنعاء والقيادة فيها تقع تحت تأثير تجار الحروب، الذين يدقون طبول الحرب على كل باب من أبواب المسؤولين الذين انساقوا إلى مجاراة هذه القوى المتطرفة في الداخل والخارج. لذلك، كان علينا أن نستعد لصدّ الخطر الزاحف، ومقاومة الحرب «غير المقدسة» في حال اندلاعها.

بين لغة الحرب ولهجة السلام

في ذروة التوتر الذي تشهده اليمن شمالاً وجنوباً، اتخذت القيادة قراراً بأن يقوم الأمين العام عبد الفتاح إسماعيل، بجولة تشمل عدداً من الدول العربية، هي: العراق والجزائر وليبيا، والقيام بعد ذلك بزيارة عدد من البلدان الاشتراكية.

وفي إطار هذا التحرك السياسي الذي كنا نقوم به، استقبلتُ يوم 17 آذار/ مارس 1972 السفير السوفييتي في عدن، الذي أبلغني بردّ رئيس الوزراء، وقد تضمنت رسالته الجوابية استعداد «الاتحاد السوفياتي» لتقديم الدعم العسكري والاقتصادي لليمن الديمقراطية، تنفيذاً لاتفاقات التعاون بين البلدين، وتزويده اليمن الديمقراطية بما قيمته 17 مليون روبل، منها 6 ملايين تقدَّم كمساعدات عسكرية مجانية، وعشرة ملايين ونصف مليون روبل، تقدَّم كمساعدات اقتصادية، بتسديد 50 ٪ من قيمة القرض على أساس قرض مدته عشر سنوات، بفائدة قدرها 2 ٪، وبناء منشآت عسكرية بمبلغ 11 مليون روبل، على أساس قرض ميسَّر لمدة عشر سنوات.

وبموافقة موسكو، أُجِّلَت أقساط القروض المستحقة للسداد إلى عام 1975، وهي التي كان يترتب علينا دفعها حسب مواعيد السداد في أعوام 1972 و1973 و1974م.

كان ردّ رئيس الوزراء كوسجين على رسالتي في الظرف الذي جاء فيه إيجابياً، ولا

أستطيع إلا أن أعيد القارئ إلى لقائنا المشترك، أنا والرئيس سالم ربيع علي مع السفير السوفياتي، وحديثنا الصريح معه على ظهر البارجة التابعة للأسطول السوفياتي في المحيط الهندي، ومن ثم في مكتبي. ولا شك في أنّ السفير أبلغ حكومته بما دار في ذلك اللقاء الساخن، خاصة من جانب الرئيس ربيع. ويبدو أنّ ما قلناه، وما كتبه السفير لحكومته، كان لهما تأثيرهما بالقيادة في الكرملين، حيث جاء ردهم على هذا النحو الإيجابي والسريع، على عكس ما اشتهرت به البيروقراطية السوفياتية من بطء في التجاوب مع الأحداث والتطورات.

عرض للسلام

في محاولة جادة ومخلصة لتجنيب شعبنا وبلادنا خطر نشوب أيّ حرب، أصدرنا في 9 نيسان/ أبريل بياناً من مجلس الوزراء، تضمّن عرضاً للسلام مع حكومة صنعاء على الأسس الآتية:

- «إجراء لقاء عاجل على مستوى عالٍ بين قيادتي النظامين في صنعاء أو عدن.
- فتح الحدود التي أغلقها الأخوة في الشمال بموجب قرار مجلس الشورى.
- سحب الحشود والتجمعات العسكرية، النظامية والقبلية، بمختلف أحجامها وأشكالها من الحدود الفاصلة بين الدولتين.
- إيقاف النشاطات والتحركات (التي تنتج منها أعمال تخريبية).
- إحياء اللجان السياسية المشكَّلة لحلّ أيّ أزمة تنشأ على الحدود.
- تسمية أعضاء جانب الجمهورية العربية اليمنية في اللجان الاقتصادية والجمركية، والمالية، وإحياء أعمال اللجان، والبدء بممارسة نشاطها حسب الاتفاق السابق.

تأكيد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية استعدادها لبحث أيّ مقترحات أخرى تتقدم بها حكومة الجمهورية العربية اليمنية الشقيقة».

كان البيان تحدياً جدياً لنيّات صنعاء تجاه السلام، وقد وضعنا فيه النقاط على الحروف، ولم يطل انتظارنا، إذ صدر تعقيب على بيان حكومتنا حول الأزمة يرحّب بتخفيف التوتر وتجنيب البلاد الحرب. وأهم ما ورد في تعقيب حكومة صنعاء على لسان مصدر مسؤول:

إنّ الأزمة الحاضرة بين شطري اليمن ليست من صنعها، ولا تتحمل مسؤولية أخطاء الغير.

رتبت صنعاء بعض المواقع على الحدود، بعد أن حشدت عدن قواتها على الحدود، واعتدت فعلاً وضربت القرى الآمنة وقتلت الأبرياء في عدة حوادث.

إنّ صنعاء لم تُرسل مخرباً واحداً إلى الجنوب، فيما نكتشف كل يوم المتفجرات والذخائر والمخربين الذين تبعث بهم حكومة عدن للتخريب داخل الشمال.

وتساءل بلاغ المصدر المسؤول في صنعاء:

أهذا هو الجو الذي يُثمر فيه التعاون وتنجح فيه اللجان؟ ودعا إلى أنّ من يرغب في السلام عليه أن يبرهن بالأفعال لا بالأقوال.

ثم وصل التصريح إلى النقطة الجوهرية التي كنا نريدها من وراء إصدار بيان حكومتنا حول الأزمة:

ومع كل هذا، فانّ حكومة الجمهورية العربية اليمنية رحبت بكل ما يخفف التوتر ويجنّب البلاد الحرب التي ترفضها، وتعمل على أن يسود الأمن والاستقرار، وخاصة بين الأخوة.

والحقيقة أنه بعد إذاعة بيان حكومتنا، وتعقيب المصدر المسؤول في صنعاء الإيجابي على البيان، أُصيبت العواصم التي كانت تهندس للحرب بين اليمنيين بما يشبه خيبة الأمل المبكرة، وباتت تحسّ بأنها تواجه عقبات تحول دون شنّ حرب (الإنابة) على الجنوب، انطلاقاً من الشمال. وعزت ذلك إلى المواقف المتأنية لبعض المسؤولين في صنعاء الذين يفضّلون تسوية الأزمة والمشاكل مع عدن بطرق سياسية ذكية.

لم يكن ذلك ممّا يرضي عواصم هندسة اقتتال اليمنيين فيما بينهم، فأوعزت إلى الصحافة وأجهزة الإعلام التابعة لها باستنكار هذا التراجع، واتهام محسن العيني، رئيس الحكومة في صنعاء، بالتذبذب والاستسلام وعدم القدرة على خوض الحرب، وبالنكوص عن ركوب موجة الغضب الشعبي في الشمال ضد عدن.

وأكد أحد المسؤولين في صنعاء «أنّ العيني كرئيس حكومة لا يستطيع أن يحارب، ولكنه لا يستطيع أن يمنع الشعب اليمني من الحرب دفاعاً عن مستقبله وتصحيحاً للأوضاع المتردية في جنوب بلاده».

طبول الحرب.. التهديد بوقوع الحرب

«سواء أراد العيني الحرب أو لم يردها، فما دام الحكم «الشيوعي» قائماً في عدن، فإنّ هذه الحرب ستقع، وإذا كان العيني قادراً على تجنبها اليوم، فلن يسعه ذلك غداً»".

لم يكن هذا التهديد الصريح بالحرب، وبوقوعها من جانب الشمال ضد الجنوب قول صحافة فحسب، بل تعبيراً أساسياً عمّا تريده وتخطّط له عواصم هندسة هذه الحرب التي أصبحت أداة التأثير الرئيسة في الأزمة، وخاصة بعد أن فضحنا دورها في التآمر والعدوان على نظامنا وبلادنا في بيان حكومتنا الصادر في 9 آذار/ مارس 1972م.

والآن، بعد أن صدرت الإشارات من صنعاء وعدن بتخفيف حدة التوتر بينهما، والعمل من أجل السلام، باتت هذه العواصم تعمل من جانبها على توسيع الخلافات أكثر وأكثر، ونصّبت نفسها وصية على الشعب اليمني، تقرّر ما يصلح له وما لا يصلح، وتعتقد أنّ لها حق فرض إرادتها فوق سيادة النظامين في صنعاء وعدن، اعتماداً على ما اعتقدته أنّ نفوذها في صنعاء كفيل بتحقيقه. لكنها مع ذلك كانت «قلقة» من المستقبل، في ضوء إشارات السلام الصادرة بين الدولتين، مما كانت تراه تهديداً لنفوذها، وإحباطاً

لمشاريعها في وأد النظام في عدن، وبخسارة رهان الحرب التي اشتهتها، وخططت لها لحرق اليمنيين في أتونها. لكنها أيضاً لم تكن قد يئست تماماً، أو استسلمت للإحباط، ولذلك فإن احتمالات الحرب كانت قائمة.

عيّنت السعودية الشيخ مساعد بن أحمد السديري سفيراً لها في صنعاء، وهو من السياسيين البارزين في نظر القيادة السعودية، وكانت خبرته السابقة في الإشراف على حرب الملكيين مع جمهورية سبتمبر تؤهله لتولي هذا المنصب. ومن مكتبه في السفارة كان يدير أعماله السرية، ويستخدم أموال بلاده لتقوية النفوذ السعودي في اليمن عقب المصالحة التي جرت بين الملكيين والجمهوريين. والآن، كان يأمل إنجاز واجباته لجعل الشمال يدخل في حرب مع الجنوب، تكون فيها نهاية اليمن.

زامن ذلك معلومات تشير إلى أنّ حكومة المملكة تصمّم لمشروع مدّ طريق يربط الشمال بالسعودية، تستطيع من خلاله ربط اليمن الشمالي بشبكة خطوط برية، ويقضي المشروع ببناء طريقين: الأول، يربط نجران بصنعاء، والثاني، يربط جيزان بالحديدة.

رسالة إلى الأسد وأخرى للقاضي

كان رئيس الحكومة الأستاذ محسن العيني، لا يزال يقوم بجولته في عدد من البلدان العربية والأجنبية التي اختارها ليشرح لها موقف حكومته من الأزمة مع عدن. وكان القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري غائباً عن صنعاء في زيارة لفرنسا، وكان من الضروري أن نتحدث مع أحد، ونجد مسؤولاً نتباحث معه في كيفية درء الأخطار عن اليمن. في هذا الوقت علمنا أنّ القاضي الإرياني أنهى زيارته لفرنسا، لكنه لم يعد إلى صنعاء، بل ذهب إلى دمشق، ومنها إلى مدينة اللاذقية تعبيراً عن غضبه السياسي، لكن لم نكن نعلم إذا كان لهذا الموقف علاقة بالوضع الراهن، فقررنا أن نبعث بوزير الداخلية محمد صالح مطيع إلى سورية لتسليم رسالتين من رئيس مجلس الرئاسة: واحدة للرئيس السوري حافظ الأسد، والثانية لرئيس المجلس الجمهوري القاضي عبد الرحمن الإرياني.

أخبرني «مطيع» بعد عودته بأنه قابل القاضي الإرياني، الذي أبدى عدم ارتياحه لحدوث أيّ توتر بين صنعاء وعدن، ووعد بأنه سيبذل كل جهوده للحيلولة دون استمرار المشاكل، وأنه عند عودته إلى صنعاء في وقت قريب سيعمل على تهدئة الأوضاع. وأخبرني أيضاً أنّ الرئيس السوري حافظ الأسد أبدى استعداده للتوسط لجماً الحرب.

بعد دمشق، زار «مطيع» الجزائر، وقابل الرئيس هواري بومدين الذي حرص على أن يجمعه برئيس الوزراء في الشمال محسن العيني، الذي كان في زيارة للجزائر في هذا الوقت ضمن جولته. وقال «مطيع» إنّ العيني اعترف له في هذا اللقاء صراحةً بأنّ بعض المناطق في الشمال مثل خولان، الجوف، مأرب لا تزال مناطق غير خاضعة لسلطة الحكومة في صنعاء. وكان محسن العيني قد أعلن في مؤتمر صحافي عقده ببيروت في 28/ 3/ 1972م

«أن القبائل تجمّعت تطالب بالثأر»، وتساءل: «هل مطلوب من حكومة صنعاء أن تعلن الحرب على القبائل، وهل تستطيع؟»، وقال: «صنعاء غير مقتنعة بحمل أيّ رسالة لتحرير الجزيرة العربية، وغير قادرة على هذا». وأضاف: «إنّ صنعاء لا تضمر لعدن شراً، ولا تفرض عليها الوحدة، ولا تقاوم رغبتها في تبنّي أيّ سياسة أو مبادئ تنتهجها، ولا تريد التدخل في شؤونها، وتحرص على تجنّب أي صدام معها. وإنّ الشعب اليمني أحوج ما يكون للاستقرار والسلام. ومَن يدري؟ فقد لا يبقى النزاع محصوراً، ويفتح الباب لقوى خارجية، وتُضاف مأساة جديدة إلى مآسي أمتنا العربية».

رسالة إلى العيني

نعم، هذا ما كنّا أيضاً نخشاه ونريد وضع حد له، فبعثنا برسالة إلى رئيس وزراء الشمال، الأستاذ محسن العيني، قلنا فيها:

- «بدافع من حرصنا الصادق على وحدة الشعب اليمني وإيجاد معالجة سليمة لكل الأوضاع والمشاكل المستجدة، والمفتعلة في غالبيتها، فإننا نبعث إليكم بهذه الرسالة، مؤكّدين فيها من جديد حرصنا المخلص ومنوّهين إلى أنّ المواقف الأخيرة التي برزت بفعل دسائس أعداء الشعب اليمني، لن تؤدي في النتيجة إلا إلى الإضرار بمصالح الشعب ومكاسبه الثورية التي حققها بدماء خيّرة وأخلص أبنائه على مدى تاريخه العظيم الذي تكلّل بانتصار ثورتيه في 26 سبتمبر و14 أكتوبر المجيدتين.
- إنّ خطورة الموقف والأزمة المفتعلة بين الأشقاء في وطننا اليمني، لم تكن من صنع الوطنيين والمخلصين للشعب اليمني وللثورة اليمنية، بل هي من صنع الذين لا يرون في الاستقرار والسلام والتقدم والحرية ما يضمن لهم مصالحهم، وهو أمر له خلفيات وجذور أبعد مما تكون خلافات ومشاكل عفوية مجردة.
- لقد واجهنا كل ما حدث من تخريب ودسّ وتشويه ضد ثورتنا ومواطنينا بحكمة وتصرف واعٍ ومسؤول، إدراكاً منّا بمدى خطورة ما يستهدفه العدو ضد الشعب اليمني كله، وذلك ما عبّرت عنه مقترحاتنا الأخيرة التي هي في حقيقتها تجسيد حيّ لرغبات شعبنا اليمني بشطريه.
- وبوضعنا تلك المقترحات، كنا وما زلنا على ثقة تامة من أنها ستتفق والرغبة المخلصة من جانبكم لاتخاذ الخطوات العملية لتنفيذها، خدمة لطموحات جماهيرنا ورغباتها، وحقناً لدمائهم من جهة، وإفشالاً لمخطط العدو من جهة أخرى.
- وبرسالتنا هذه نُبدي لكم استعدادنا للقاء بكم في عدن أو صنعاء أو في أيّ قطر عربي، أو اللقاء بالقاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري مع الرئيس سالم ربيع علي في أيّ مكان لمناقشة قضايانا ومعالجة مشاكلنا بأنفسنا دون أن نعطي للعدو فرصة أخرى لتدبير سياسة تقتيل اليمنيين بعضهم على أيدي بعض.

- إنّ الظرف الراهن الذي تمرّ به أمتنا العربية وخطورته يتطلب منا الإسهام في إيجاد الحلول الناجحة للمشكلة القائمة بدل من أن نتسبب بأيّ شكل في زيادة المشاكل لأمتنا العربية، تضاف إلى مشاكلها ومحنها السابقة والحالية.
- وإننا واثقون أنّ حسن تفهمكم للقضية اليمنية وجهودكم معنا سيقود بالتأكيد إلى تخفيف حدة التوتر بين النظامين في صنعاء وعدن وسيرهما معاً على نفس الطريق.

إنني في انتظار ردّكم».

الموقف السوفياتي

وفيما كان عبد الفتاح إسماعيل في بغداد، في مستهل جولته التي ابتدأها في 12 نيسان/ أبريل 1972، استقبلتُ في عدن السفير السوفياتي الذي أبلغني:

1. إنّ اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، والحكومة السوفياتية نظرت في طلب قادة اليمن الديمقراطية باستقبال وفدها الحزبي والرسمي في أواخر أبريل. ويأسف القادة السوفيات لعدم استقبال الوفد في هذا الموعد. وإنهم سينظرون في تحديد موعد للزيارة في شهر يونيو أو يوليو، وإنّ هذا يعود إلى برمجة أعمال ونشاطات القيادة السوفياتية.
2. إنّ الحكومة السوفياتية، بناءً على طلبكم، اتخذت الإجراءات بالوسائل السياسية والدبلوماسية مع العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية لمنع أية اعتداءات على جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وإنّ الحكومة السوفياتية، قامت بهذه الخطوة الحاسمة من جانبها عندما لمست اشتداد التوتر على الحدود.
3. إنّ الحكومة السوفياتية أبلغت حكومة المملكة بالطرق المناسبة، أنها ستتخذ خطوات حاسمة إزاء أيّ اعتداء تتعرض له اليمن الديمقراطية، عند الطلب.
4. إنّ موسكو لفتت نظر حكومة صنعاء مرات عديدة إلى ضرورة تسوية التوتر بين الشمال والجنوب بالطرق السلمية، وتحسين العلاقات بين «القطرين» الشقيقين.
5. إنّ الحكومة السوفياتية توافق على تقديم بعض المعدات العسكرية وأسلحة لليمن الديمقراطية، من بينها طائرات «ميغ- 5» للتدريب، وخمسة محركات للطائرات بصورة مجانية، إلى جانب ذخائر وزوارق بحرية وأجهزة كهربائية.

وإنه ابتداءً من أبريل الحالي حتى أغسطس 1972م، سيُرسل الاتحاد السوفياتي عدداً من الأسلحة والآليات، من بينها دبابات «تي 34»، ومدافع مختلفة الأبعاد والمعايير، وذلك في دعم عاجل لليمن الديمقراطية.

عندما استمعتُ إلى هذه الأنباء المطمئنة من السفير السوفياتي في عدن، شعرت بأننا قد امتلكنا عناصر ضغط سياسية نستطيع من خلالها دفع الحرب بعيداً عنّا، وإذا استحال ذلك بالوسائل السياسية والسلمية، فعلى الأقلّ لدينا بعض الإمكانات الفاعلة للدفاع عن أنفسنا والصمود في وجه أيّ عدوان.

كان التوتر لا يزال قائماً على حدودنا الشمالية. وساد التوتر أيضاً حدودنا الشرقية، حيث اندلعت المناوشات العنيفة بين جيش سلطنة عُمان وقوات «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي» التي كانت لا تزال تحتل مواقع استراتيجية داخل جنوب ظفار.

وإلى الغرب من بلادنا، كانت مياه البحر الأحمر مفتوحة بوجه السفن الحربية الإسرائيلية التي كانت تحظى بالدعم والمساندة من نظام هيلا سلاسي في إثيوبيا.

موقف الصين

في 14 أبريل 1972م، استقبلتُ السفير الصيني في عدن، وشرحتُ له آخر تطورات الأزمة مع الشمال والسعودية.

في اللقاء، أعرب السفير الصيني عن تأييده لمعالجة المشاكل مع حكومة صنعاء بالحكمة كأفضل طريقة لاحتواء الحرب، وتفادي زجّ الشعب اليمني في حرب لن تستفيد منها إلا القوى المعادية. وكان من رأي السفير، أنّ هناك قوى في الشمال، يمكن كسبها وتحييدها في الصراع، لئلا تُستخدَم في المشاريع العدوانية ضدنا، وذلك بتحديد أو تصنيف دقيق للقوى الشمالية: «مَن مع الحرب، ومَن ضدها، ومَن يمكنكم تحييده»، بعد أن نقل البعض بندقيته من جبهة الحرب ضد السعوديين والملكيين، إلى حرب ضد النظام والشيوعيين في عدن، كما كان يَدَّعي ويُرَوِّج بعض تجار الحروب.

وكانت هناك بالطبع نصيحة صينية مخلصة على لسان سفير بكين في عدن، هي على النحو الآتي: «من الأفضل ألّا تهاجم أجهزتكم الإعلامية كل الناس. يمكنكم أن تهاجموا البعض، ولكن من غير أن تحددوا الأسماء».

عندما تأملتُ في هذه النصيحة، وجدتها مهمة، بل وقيّمة جداً. كان إعلامنا-بكل أسف- يشنّ معركة بالغة الحدة على الشمال وحكامه، وسمّى عدداً من الرجالات، بعضهم يحتلون مراكز رسمية في الجمهورية العربية اليمنية، ما كان يثير حنق النظام في صنعاء. وكان الإعلام يعتقد أنه يساند الموقف السياسي الرسمي، لكنه في الواقع-من حيث لا يدري-كان يزيد من الاضطراب والتوتر.

عندما أعود الآن إلى تلك النصيحة، أجد فيها كثيراً من الواقعية، وكان علينا أن نتأملها جيداً في حينها، والعمل بها.

ولسوء الحظ، فإنّ الصين اعتذرت عن عدم استقبال عبد الفتاح إسماعيل، الأمين العام للجنة المركزية، وأبدت استعدادها لاستقبال وفد من اليمن الديمقراطية في النصف الأول من شهر أيار/ مايو، بشرط أن يكون وفداً رسمياً. ويبدو أنّ هذا الرفض جاء نتيجة ما تكوّن من انطباع لدى القادة الصينيين، من أنّ عبد الفتاح يمثّل الجناح السوفياتي في القيادة الجنوبية، وبالتالي لم تكن على استعداد لاستقبال «رجل موسكو في عدن». وهكذا، جاء الاعتذار من بكين ومن موسكو برفض طلبنا زيارة عبد الفتاح إسماعيل، ولا يمكن عزل هذا الموقف عن الموقف الدولي، وخاصة في ظلّ التوتر القائم بين عدن وصنعاء.

في 29 أيار/ مايو 1972م، استقبلتُ السفير السوفياتي مرةً أخرى بناءً على طلبه. كان مرحاً هذه المرة على غير عادته. لم أكن أعرف بعد السبب الذي من أجله طلب مقابلتي، لكنني خمّنت أنّ له علاقة-لا شكّ-بالوضع المعقّد الذي كنّا نمرّ به، وأنّ السفير جاء يحمل إلينا أفكاراً محددة من حكومته لمساعدتنا في التغلب على أزمة العلاقات بين نظامي عدن وصنعاء.

وبعد أن تبادلنا كلمات الترحيب والمجاملات المعتادة، طلب السفير إحضار راديو ترانزستور، واقترح أن نفتحه أثناء الحديث، لأنه سيشوّش على أيّ تسجيل في هذا المبنى الذي كان منذ عامين مقراً للسفارة البريطانية في عدن. قلتُ له إننا فحصنا كافة القاعات والغرف في هذا المبنى، ولم نعثر على أيّ أثر لوجود أجهزة تنصّت، ولكنه أصرّ على أن نفتح الراديو لمزيد من الحذر والاحتياط، حتى لا تصل الأخبار التي يحملها إلى أعداء النظام في عدن. كان يبدو منتشياً ومسروراً جداً، لأنه نجح في إقناع القيادة السوفياتية، فنظر نحوي وقال: «أليست هذه أخباراً مشجعة؟».

لم نكن نعرف بعد الأخبار المشجعة التي نقلها السفير السوفياتي في عدن، وطلبنا منه أن يشرح لنا الرسالة التي كلفته القيادة السوفياتية نقلها، فقال: إنّ القيادة السوفياتية قد كلفتني إبلاغكم ما يأتي:

«ستصل إلى مطار عدن يوم 5 يونيو المقبل 1972م ثلاث طائرات من طراز «إليوشن 28» المقاتلة، وطائرة واحدة من ذات الطراز للتدريب. الطائرات ستصل تباعاً، والطائرة الأولى منها ستصل في الساعة السابعة وعشر دقائق، وستليها الطائرات الأخرى».

وأعلن أنّ هناك طائرة سوفياتية أخرى ترافق الطائرات، وعلى متنها الخبراء «الروس» الذين سيدرّبون الطيارين اليمنيين، وسيقومون أيضاً بأعمال الهندسة والصيانة.

وبما أنّ حرارة التوتر لم تبرد بعد، واحتمالات الحرب في ذلك الوقت كانت حقيقة قائمة لا يمكن تجاهلها، كنتُ أعرف أننا سنواجه مهمة صعبة، وغير سارّة، وغير مرغوب فيها. ذلك أنّ هذه الطائرات المقاتلة حيوية بالنسبة إلى اليمن الديمقراطية لكي تحافظ على وجودها وتدافع عن بقائها وسيادتها. لكنني لم أكن مسروراً جداً ببشارة السفير، مع قناعتي الأكيدة بأنّ امتلاك ما يكفي من السلاح والقوة هو إحدى السبل لمنع الحرب. ومع ذلك، فقد عبّرتُ عن امتناني للسفير السوفياتي على مساعدة حكومته التي تجيء في الوقت المناسب.

كان امتلاك عناصر القوة يهمّنا بالتأكيد، لكن كان يهمنا أكثر المشاريع السياسية، وبدرجة أساسية إيجاد حلّ سلمي مقبول من النظامين في الشمال والجنوب لتفادي الحرب. وكنتُ أعتبر ذلك-في نظري-الشجاعة الحقيقية.

نُذر الحرب تتجمّع

هي الحرب إذاً... ونُذرها تتجمّع من كل مكان!

مع حلول شهر أيلول/ سبتمبر 1972م، بلغ التوتر ذروته في العلاقات بين صنعاء وعدن،

وتعقدت مع السعودية وسلطنة عُمان، ولم تكن لنا معهما حتى ذلك الوقت علاقات دبلوماسية.

لكنّ بعض الدول العربية (سورية–العراق–الكويت) أبدت رغبتها في الوساطة لتطويق خطر الانفجار. وكان الشيخ صباح الأحمد الصباح، وزير الخارجية الكويتي، قد زار عدن وصنعاء بهدف عرض رغبة بلاده في الوساطة. لكنّ البعض في عدن شكّك في نيّاته، وأنه مدفوع من قوى إقليمية ودولية. وللأمانة والتاريخ، فقد كانت الكويت السبّاقة دوماً للوساطة بين عدن وصنعاء، بل إنّ وزير خارجية الكويت كان يتنقل في المنطقة عند حدوث أيّ أزمة فيها، في محاولة منه لتخفيف التوتر في اليمن والمنطقة، بما يملكه من خبرة وتجربة بحكم الفترة الطويلة التي قضاها في الخارجية. كذلك فإنّ مواقف الكويت كانت متوازنة وغير منحازة إلى أيّ طرف من أطراف الصراع، بل إنها الدولة الخليجية الوحيدة التي كانت تقدّم الدعم لليمن، شمالاً وجنوباً، ولعُمان والصومال والسودان، وغيرها من البلدان الفقيرة، من مدارس ومستشفيات، وغيرها من المشاريع الخيرية، من خلال هيئة الجنوب والخليج التي كان يرأسها الشيخ صباح، ويساعده الأديب والكاتب الأستاذ أحمد السقاف، وهو من مواليد لحج.

وكانت جامعة الدول العربية تتابع التطورات في اليمن، شمالاً وجنوباً، واتخذت قراراً بتاريخ 13/ 9/ 1972م يحمل الرقم 2961، ويقضي بتشكيل لجنة فرعية للتوفيق بين دولتي اليمن. وتكوّنت اللجنة من ممثّلي كل من الجامعة العربية، سورية، الجزائر، مصر، الكويت، وليبيا.

حكومة صنعاء والنقاط الخمس

بعد يومين من صدور قرار تشكيل لجنة الجامعة، نقلت لنا الأنباء تصريح رئيس الحكومة في صنعاء الأستاذ محسن العيني لصحيفة «الأهرام» القاهرية، الذي أورد فيه خمس نقاط وضعتها حكومته أساساً لحلّ الخلافات بين الدولتين، هي:

1. هناك حوالى 100ألف نسمة من اليمنيين الجنوبيين لجأوا إلى اليمن الشمالية خلال العامين الماضيين، ولا تستطيع حكومة الشمال أن تواجه أعباء معيشتهم، في ظلّ ظروفها المالية السيئة، وعودتهم إلى الجنوب تشكل عنصراً هاماً من عناصر الاستقرار.
2. إنّ اليمنيين الشماليين الذين كانوا يزاولون التجارة في عدن وغيرها من مدن الجنوب، قد أصبحوا لا يملكون أيّ شيء بعد التأميم في اليمن الديمقراطية. ونحن نعترف بأنّ التأميم من حقّ كل دولة، ومن مقومات سيادتها، لكننا نطالب بتطبيق العدالة وتعويضهم، ومعاملتهم معاملة الأجانب.
3. مشكلة الحدود التي يرفض الشماليون تسميتها حدوداً، ويسمونها أطرافاً، ويرفضون أن تكون هناك حدود في تراب وطن واحد، ويطالبون بحسم الموقف في هذه

الأطراف. فإذا قامت وحدة أو اتحاد، فإنّ المشكلة تكون منتهية، وإن أرادوا غير ذلك، فإننا نطالب بإعادة مدينة (حريب) اليمنية التي استولوا عليها.

4. حلّ مشاكل حوادث مقتل (مشايخ) القبائل، والشماليون يتركون للجنوبيين التصرف في طريقة الحلّ، بالتحكيم القبلي أو بدفع الدّية، أو بما يرونه كفيلاً بتسوية المشكلة.
5. أمن القبائل، ووقف الأساليب التي يعتبرها الشماليون مؤدية إلى الاغتيال من طريق صناديق المفرقعات وغيرها من المكائد التي تودي بأرواح الكثيرين.

طبعاً، أثارت النقاط الخمس هذه ردود فعل متفاوتة بين جميع الأطراف ذات العلاقة بالقضية اليمنية. أما عندنا، فقد تغلب (المنطق) على سواه، فأبلغنا الكويت بموافقتنا على القواعد الواردة في تصريح رئيس الحكومة في صنعاء، واقترحنا أن تضاف إليها النقاط السبع الواردة في بيان حكومتنا الصادر في 9 أبريل الماضي.

أثار موقفنا هذا دهشة الذين كانوا يتوقعون أن نرفضها، وخاصة عواصم هندسة الحرب بين الأخوة في اليمن. فبعد كل الأموال الطائلة التي أنفقتها لترى نار الحرب التي اشتهتها مندلعة، باتت غير راضية عن المنحى الجديد للتطورات، خشية أن تأخذ الاتجاه المعاكس للذي خططت له.

وصل وفد من دولة خليجية إلى صنعاء لإقناع حكومتها بتغيير موقفها الجديد، ودفعها إلى مغامرة الحرب ضد الجنوب. وعُلم أنّ الوفد حاول هناك ممارسة مزيد من الضغوط السياسية والاقتصادية والنفسية على المسؤولين، لإنجاز مهمة الحرب من غير تراجع. ووصل الأمر إلى حدّ التلويح بالتهديد بأنه في حال سير الحكومة في الشمال نحو الاتفاق مع حكومة عدن، فستتحمل صنعاء مسؤولية ذلك. وطالب الوفد الاستمرار في عمليات الإعداد للحرب، وإسقاط حكومة عدن، لأنّ بإسقاطها يمكن حلّ كل المشاكل حلاً جذرياً.

ورتّبت في هذا المجرى القوى الهاربة من الجنوب الموجودة في الشمال لتوسيع نشاطاتها التخريبية ضد سكان المديريتين الشماليتين التابعتين للمحافظتين الثانية والثالثة، بتغطية مباشرة عسكرية من القوات القبلية وبعض الوحدات النظامية الشمالية.

بالنسبة إلينا، فقد واجهنا هذه الحوادث بضبط النفس، وبمرونة سياسية، حيث أعلنّا رفضنا الحرب، وأبلغنا الوسطاء العرب وكل سفراء البلدان المعتمدين في عدن بأننا «نرفض الحرب، وأننا لا نتحمّل مسؤولية أيّ حرب تنشب بين الشمال والجنوب». وأكدنا لهم أنّ القوى المعادية للثورة اليمنية والشعب اليمني هي وراء السعي لإشعال فتيل الحرب.

ليبيا أيضاً... على الخط

هكذا كانت الحالة في الوقت الذي اكتشفنا فيه أنّ قوىً عربية جديدة دخلت على خط الاستعدادات الجارية للحرب ضد اليمن الديمقراطية. وقد تحدثتُ مع السفير المصري في عدن بشأن مؤتمر الدول المطلة على البحر الأحمر الذي عُقد في السعودية، وحضرته كل من مصر، السودان، السعودية، الأردن وإثيوبيا، واستُثني من حضوره النظامان في صنعاء

وعدن. وأبلغتُه أيضاً بما وصل إلينا من معلومات عن اشتراك ليبيا في تمويل النشاطات المعادية لليمن الديمقراطية بالأسلحة والمعدات والأموال، بما في ذلك أسلحة ثقيلة (دبابات، مدرعات، ومدافع) لاستعمالها في الحرب ضدنا.

لم نُشر هذه القضية في حينه، رغم أنها كانت ستثير ضجة كبيرة، خاصة أنّ ليبيا كانت عضواً في لجنة الوساطة التي شكلتها الجامعة العربية في 13/ 9/ 1972م، بموجب قرارها رقم 2961 الذي سبقت الإشارة إليه، الأمر الذي كان يتنافى مع مهمتها ووجودها في تلك اللجنة، بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية والأخلاقية الأخرى.

وقد تأكدتُ من هذه المعلومات شخصياً بعد ذلك في 27/ 1/ 1993م في طرابلس من أحد القياديين البارزين في القيادة الليبية، وهو عبد الله حجازي، الذي أُوفد إلى صنعاء وأجرى لقاءات مع المسؤولين في النظام ومع المعارضة، وفي المقدمة الشيخ سنان بولحوم وإبراهيم الحمدي، وعبد القوي مكاوي، وحسين عثمان عشال، لبحث دعم المعارضة وإسقاط النظام في عدن عسكرياً. واعترف لي بأنه وقّع اتفاقاً بهذا الخصوص، وأنه يحتفظ بوثائقه، وأنه أصبح جزءاً من التاريخ. واعترف لي أيضاً بأنهم بالمقابل قدموا أكثر من 10 ملايين دولار للناصريين في اليمن لإسقاط النظام في صنعاء عام 1978، وجرت محاولة للانقلاب على الرئيس علي عبد الله صالح، لكنها فشلت، ما أدى إلى إعدام عدد من الناصريين، وفي مقدمتهم المناضل عيسى محمد سيف.

مَن يملك قرار الحرب؟!

حلّ النصف الأول من أيلول/ سبتمبر 1972م، وحتى هذه اللحظة لم تتبدل لهجة الحرب بنحو واضح. كانت هناك إشارات من عدن ومن صنعاء، وتصريحات رسمية بحلّ خلافهما بطرق سلمية، وأصوات عاقلة هنا وهناك تطالب بحقن الدماء اليمنية. لكن كان هناك بالمقابل جهات دولية وإقليمية ومحلية تصعّد الخلافات، وتصبّ الزيت على النار، وتلجأ إلى التهديد والوعيد، وتدفع بالأموال وأكداس السلاح والعتاد لجرّ صنعاء إلى شنّ الحرب على عدن. كذلك كانت هناك وعود سياسية ومالية ضخمة.

كانت الأجواء متوترة بالفعل، والتجهيزات والحشود العسكرية يُدفَع بها لشنّ عدوان متعدد الجوانب على اليمن الديمقراطية، وتوجيه ضربة عسكرية إليها. وكانت طبول الحرب تُقرَع بانتظار الساعة الصفر.

باختصار، كانت أجواء الحرب تخيّم في هذا الوقت على الحدود. خرجت الصحف «السرية» والعلنية المعادية تحمل عنواناً بالخط العريض على هيئة سؤال:

«متى تبدأ الحرب بين شيوعيي عدن والجمهورية العربية اليمنية؟».

كان الإعلام هو المقدمة التي كانت تبشّر بالحرب وتؤجّج الخلافات بين عدن وصنعاء.

لقد سبق أن بذلنا عدة محاولات مع أشقائنا المسؤولين في صنعاء لوقف التوتر والوصول إلى حلّ سلميّ للأزمة. وأعلنّا قبولنا بشروطهم «الخمسة» لحلّ الخلافات،

واقترحنا من جانبنا نقاطاً اعتبرناها مكمّلة لنقاطهم، وجزءاً من هذا الحلّ. وقبلنا بوساطة الدول العربية التي عرضت علينا ذلك، وبمساعي لجنة الجامعة العربية.

واعترف بعض أعضاء هذه اللجنة بأنّ قرار حلّ الخلافات بين عدن وصنعاء هو في غير صنعاء، وبالتالي إنّ قرار الحرب أيضاً لم يكن في يدها، وهي تعيش شهر العسل مع الجيران، وبعد أن تدفقت الأموال وتبدلت مواقف بعض الرجال.

وهذا أخطر ما كنا نخشاه. صرنا الآن نعرف الحقيقة، ونتوقع الأسوأ. وهل هناك أسوأ من الحرب؟

ومع ذلك، كنّا نبحث عن ثغرة نتحسّس من خلالها، أو ننفذ منها إلى تحسين العلاقات، والحيلولة دون إراقة الدماء اليمنية. بعثنا بوزير خارجيتنا محمد صالح عولقي، لزيارة عدة عواصم عربية، للحيلولة دون الحرب. وقد اجتمع برئيس وزراء الشمال في القاهرة التي كان الأستاذ محسن العيني في زيارة لها.

فور عودته من جولته، اجتمع «المكتب السياسي» يوم 22 أيلول/ سبتمبر 1972م للاستماع إلى نتائج زيارته لكلٍّ من مصر، وسورية، وليبيا، والعراق. وقال «العولقي» إنه التقى المسؤولين في هذه البلدان، وأجرى مشاورات مهمة معهم تتعلق بالوضع الشديد التوتر على الحدود، وإنه لمس تفهماً لأوضاعنا من سورية وليبيا وبذات القدر من مصر. أما العراق، فقد خذلنا، ولم يقف إلى جانبنا كما كنّا نتوقع!

واستمع «المكتب السياسي» إلى نتائج مباحثات وزير خارجيتنا محمد صالح عولقي، مع محسن العيني، رئيس الحكومة في الشمال، واستنتج أنّ العيني يعيش في وضع حرج، وأنه لا سلطة له في صنعاء، لكنه يخشى في حال تركه هو والقاضي الإرياني الحكم، أن تأتي قوى أخرى إلى السلطة، فتواجه الجنون بالجنون. وختم العولقي توقعاته بأنّ الحرب ستقع بأسرع ما يمكن. وكانت هذه الإشارات مهمة ومعبّرة.

أخذ «المكتب السياسي» على عاتقه مواجهة الموقف، في ضوء كافة الاتصالات التي جرت، والتطورات المتسارعة للأحداث. وكان ضمن ما قرره:

– إرسال مذكرة إلى لجنة التوفيق العربية في أسرع وقت، تتضمن كل المعلومات، وترفق بالوثائق والصور والمستندات التي تؤكد حقيقة تورط دول الجوار وتدخّل حكوماتها في الشؤون الداخلية لليمن، وأنها المسؤولة عن الحالة الراهنة التي وصلت إليها الأوضاع بين الدولتين.

– القيام بكل المساعي الرامية إلى تخفيف حدّة الأزمة، ومحاصرة الأصوات الداعية إلى الحرب.

– تعبئة القوات المسلحة والشعبية، لتكون على استعداد لصدّ أيّ عدوان إذا أصبح من المستحيل نزع فتيل الحرب، والتحلي بضبط النفس إزاء الأعمال الاستفزازية والممارسات العدوانية.

واصلنا اتصالاتنا بالدول العربية الشقيقة والدول الصديقة، وبالقوى والشخصيات

السياسية الوطنية اليمنية داخل اليمن وخارجها، وبكل من نعتقد ونتوسم فيه الخير لمساعدتنا للحيلولة دون وقوع اقتتال الأخوة. لكن كل هذه الإجراءات وغيرها–للأسف الشديد–لم تمنع نشوب الحرب.

في 25 أيلول/ سبتمبر 1972، استقبلتُ سفير موسكو في عدن بناءً على طلبه. وفي بداية اللقاء أبلغني بأنّ الحكومة السوفياتية على استعداد لاستقبال رئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع علي، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، وكذلك بقرار موسكو إقامة جسر جوي بين موسكو وعدن لنقل الأسلحة والمعدات التي طلبناها على وجه السرعة، ومن بينها ثلاث طائرات «أنتينوف» محمّلة بالأسلحة. وأبلغني بأنّ باخرة سوفياتية غادرت ميناء «أوديسا» على البحر الأسود، حاملةً أسلحة وذخائر مختلفة في طريقها إلى ميناء عدن. وقال إنّ حكومته طلبت منه أن يبلغنا تقديرها «لمواقفكم الرافضة للحرب ومطالبتكم بحلّ المشاكل مع الشمال بطرق سلمية». وقال:

– «إنّ هذا الموقف أكسبكم احترام الآخرين وعطفهم، وجعل المبادرة بيدكم، وإننا نثق بأنّ الشعب في هذه الحال سيقف إلى جانبكم ما دمتم حرصاء على حياة أبنائه ودمائهم. وفعلاً، فقد كانت الجماهير مصدر قوتنا في كل الحروب التي فُرضت علينا».

قلتُ للسفير بعد أن قدمتُ الشكر لبلاده وقيادته:

– «لقد بذلنا، وما زلنا، جهوداً كبيرة، وحاولنا المستحيل من أجل الابتعاد عن حلّ المشاكل بالحرب. وبالرغم من الاستفزازات والممارسات العدوانية التي جوبه بها موقفنا هذا، فإنّ خيارنا ما زال هو الحلّ بالطرق السلمية والابتعاد عن الدخول في حرب بين الأشقاء لا يدفع ثمنها إلا الشعب في اليمن شمالاً وجنوباً، بينما يقف أعداؤه متفرجين على مآسيه».

وعلى الرغم من انشدادنا إلى الوضع الخطير الآخذ بالتدهور على الحدود مع الشمال، ناقشنا مع السفير التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين. وأثرت قضية الخلاف بيننا وبينهم بشأن إنشاء مصنع لتعليب الأسماك في المكلا، وتوصلنا إلى رأي بدراسة الجدوى الاقتصادية قبل الموافقة النهائية على إنشائه. وأثار السفير، من ناحيته، ضريبة الدخل المفروضة على الخبراء الروس والعاملين في سفن الاصطياد، لكنّ المشكلة السياسية والعسكرية كانت الطاغية على الحديث.

أين الحكمة اليمانية؟

كانت الذكرى «العاشرة» لثورة 26 سبتمبر على الأبواب، وكنا نأمل أن يمرّ عيد الثورة من دون مواجهة أو حروب! وكنا نتمنى أن يكون هناك في صنعاء أيضاً من يفكر مثلنا لتفادي اندلاع الحرب. فقد كان الوضع متوتراً وخطيراً جداً جداً!

وعلى الرغم من الجو المتوتر، والحشود العسكرية، وتجمّع القوى المعادية للنظام في مدينة «قعطبة»، التي كان هدفها احتلال مدينة «الضالع» بدعم من القوات النظامية والقبلية في الشمال، في إطار استراتيجية هجومية على عدة محاور، على الرغم من ذلك، قررنا أن نحتفل

بعيد ثورة 26 سبتمبر المجيدة على نطاق واسع، وأردنا من هذه الخطوة أن تكون عملاً سياسياً وإعلامياً لتصعيد نغمة الحملة ضد الحرب، وفضح المؤامرة أمام جماهير الشعب اليمني والرأي العام، حيث تكون أصوات الاحتجاج ضد اقتتال الأخوة أقوى.

تقرّر أن يُلقي عبد الفتاح إسماعيل، «الأمين العام»، كلمة بالمناسبة أمام الجماهير في الاحتفال الرسمي والشعبي، لتوضيح موقفنا للشعب اليمني، وتبيان حقيقة الخلاف مع حكومة صنعاء، ولعرض التطورات الأخيرة من مدلول وطني يفضح أهداف القوى المعادية للثورة اليمنية والشعب اليمني شمالاً وجنوباً، ونيّاتها وحصارها وتهديد نظامها الوطني الثوري في عدن. وكان الهدف من مثل هذا الخطاب السياسي إشاعة مناخ معادٍ للحرب وعدم الرضى لدى المواطن اليمني حتى يعرف من يتآمر عليه، ومن اتخذ قرار الحرب، ومن ينفّذ القرار، ومن يرفضه.

جاء يوم السادس والعشرين من أيلول/ سبتمبر 1972م، وذهبنا إلى مكان الاحتفال، في الساحة الكبيرة الواقعة أمام مبنى «سكرتارية اللجنة المركزية» المقابل لميناء التواهي، وحضر الاحتفال الزعيم اللبناني كمال جنبلاط الذي كان يزور عدن حينها.



مع كمال جنبلاط عام 1972 أثناء زيارته عدن

كانت الجماهير هناك تملأ الساحة بحماستها وزخمها الثوري المعتاد، وشكّلت مداً واسعاً مع البحر خلفها، حيث ترسو السفن التجارية. وفي الحقيقة، أكدت الجماهير المتحمسة التزامها الدفاع عن ثورتها، وأنها لن تركع للمؤامرات التي تحاك لليمن من خارجها.

وجاء الوقت الذي لا بدّ أن نصارح فيه هذه الجماهير بتداعيات الموقف وتدهور العلاقات بين الدولتين، وبأبعاد المؤامرات على بلادنا. وقف «الأمين العام» عبد الفتاح إسماعيل ليلقي كلمته المعدّة سلفاً، وخاطب الجماهير، قائلاً: أيها الرفاق، أيها الرفاق، أيها الرفاق والرفيقات»، وكرّر هذه الكلمة أكثر من عشر مرات، في محاولة لإسكات الجماهير التي كانت تقاطعه وهي تهتف: «سالمين، سالمين»، وتلوّح بصوره.

كانت الأصوات تطالب بأن يتحدث إليها «رئيس مجلس الرئاسة» الذي كان يحظى بشعبية طاغية، وكانت تصرخ في وجه الأمين العام هاتفة باسم الأول. أُسقط في يد عبد الفتاح، فوقف عاجزاً.

لم يكن «الرئيس سالمين» حاضراً الاحتفال في ذلك اليوم بسبب مرض ألمّ به. وكان رجال السلك الدبلوماسي العرب والأجانب على المنصة ينتظرون بفارغ الصبر كلمة «الأمين العام» وما سيقوله في هذه الأزمة.

كان الموقف في غاية الحرج. فغياب الرئيس من ناحية، ومقاطعة الجماهير لعبد الفتاح من ناحية أخرى، لا يمكن إلّا أن يخلقا الانطباع بوجود خلاف في القيادة على طريقة معالجة الأزمة مع الشمال، والذين يهتفون لا يدركون ما في ذلك من أضرار على الجبهة الداخلية في ذلك الظرف العصيب.

أخذتُ أفكر بحثاً عن مخرج لهذا المأزق. كان الأمين العام لا يزال واقفاً مكانه لا يدري كيف يتصرف، فنهضتُ من مكاني وأمسكتُ بمكبِّر الصوت (الميكروفون)، وخاطبتُ الجماهير المهتاجة. أعلنتُ لهم أنّ «الرئيس» متوعك في منزله، ولا يستطيع الحضور. طلبتُ إليهم الاستماع إلى كلمة الأمين العام، لأنها تحدّد موقفنا من الوضع الخطير الناشئ مع الشمال.

كان من الصعب إقناع الناس بالاستماع إلى الخطاب إلّا بجهد كبير، وقد حاولتُ ونجحتُ، وعدتُ إلى مقعدي ليواصل «الأمين العام» إلقاء كلمته، لكن دون مقاطعة هذه المرة، بعد أن كانت الجماهير تهتف: «يا علي ناصر جيب سالمين»، وقد انزعج عبد الفتاح من هذا الموقف بعد إلقاء خطابه، لاعتقاده أنّ الأمر قد دُبِّر بيني وبين الرئيس سالمين، وهو ما لم يكن صحيحاً.

في اليوم التالي ردّ «محسن العيني»، رئيس الحكومة في صنعاء، على كلمة عبد الفتاح إسماعيل بكلمة ألقاها في «مهرجان الشباب» الذي أُقيم في صنعاء، واتهم فيها اليمن الديمقراطية ببثّ «الألغام وأدوات التخريب، لعرقلة سير الاحتفالات» و«اللجوء إلى أسلوب مباشر في ضرب مدينة قعطبة». وألقى باللائمة علينا، حيث قال: «إنّ صنعاء قد فعلت كل ما تستطيع، ولكنها لا تلقى من عدن سوى العناد والاستهزاء ومحاولات التهرب من الحلول المعقولة». والحقيقة أنّ بعض الذين ليس عندهم صبر عندنا، والمستعجلين لحسم الأمور بسرعة، وقعوا في ذات الخطأ الذي كنا نشكو منه، فزادوا من درجة الاحتقان على عكس الإرادة الرسمية والوطنية. وكانت «منظمة المقاومين الثوريين» التي أُنشئت في الشمال بإشراف مباشر من صالح مصلح قاسم، قد نفّذت سلسلة من العمليات العسكرية في يوم ذكرى ثورة 26 سبتمبر، وكنّا بحاجة لأن يعرف «العيني» والقيادات الشمالية المخلصة أنّ تلك الأعمال جرت من غير معرفتنا، ولم تكن تحظى بموافقتنا، وهي مرفوضة من قبلنا جملةً وتفصيلاً.

ويكفي أن أسوق هنا ما قاله الرئيس سالم ربيع علي يومها لصالح مصلح عندما علم بالأمر، وهو في أشدّ حالات الانزعاج: «مبروك يا صالح على هذا الذي قمت به. لكني أقول لك إنه لا يخدم إلا أعداء الشعب اليمني ويهدد الأمن والاستقرار في اليمن شمالاً وجنوباً».

وذكراً للحقيقة، وإنصافاً لصالح مصلح، وقد أصبح في ذمة الله، أقول إنه كان مؤمناً كبيراً بالوحدة اليمنية، وعاشقاً لها. لكن لم يكن هناك سقف يحكم توازن هذا الإيمان أو العشق. ففي سبيل تحقيق «المبدأ»، لم يكن يتوانى عن استخدام أية «وسيلة». ولعله كان يؤمن بأنّ إسقاط صنعاء أفضل الطرق وأسهلها لتحقيق الوحدة. لكن اعتماد هذا الطريق سبّب مواجهات سياسية حادة بين النظامين في صنعاء وعدن، ولم يكن من السهل السيطرة عليها، لأنّ العنف عندما ينطلق يولّد عنفاً مثله، والدم يستقي الدم كما يقال. وقد وقع ما كنّا نخشاه.

اندلعت الحرب التي كنّا نتحاشاها طوال الأشهر الماضية، بعد سلسلة الحروب التي مرّ بها اليمن شمالاً وجنوباً. فلم تُجدِ كل تحذيراتنا، ولم نستطع الفرار من نارها.

منذ ليلة السادس والعشرين من أيلول/ سبتمبر 1972م والمدافع تدوّي وتهزّ الأرض هزّاً.

وفي السابع والعشرين منه تعرضت قرى الرماح وسناح والمشاريح وامخدادة ولكمة الدوكي لعدوان اشتركت فيه القوات النظامية الشمالية والقبلية والقوى الجنوبية المعادية للنظام في جنوب مدينة قعطبة وحواليها.

اتُّخذ القرار، وبدأ التنفيذ والمواجهة أيضاً. والذين خططوا لها وموّلوها اتفقوا على أن تكون اليمن الجنوبية هي الهدف لتنفيذ مخططاتهم الخفية القريبة والبعيدة.

الحرب ملتهبة في أكثر من مكان لتحقيق الأهداف المنشودة، والذين أشعلوها يلقون بمزيد من الإمكانات العسكرية والبشرية لخدمة أغراضهم الخبيثة.

لكن من قال إنّ الحياة الإنسانية هي الأهم؟ إنها تقترب وتبتعد بقدر اقترابها من مصالح الدول.

هذا ما كشفت عنه تلك الحرب.

صناعة الحياة من الخصائص الإلهية، التي وإن أدرك الإنسان بعضها، إلا أنه يبقى عاجزاً أمام سرّها الكبير، وربما هذا العجز هو التحدي بعينه.

أما الحروب، فتصنعها المصالح بدرجة رئيسة.

ويبقى السؤال:

هل كانت الحرب بين صنعاء وعدن في عام 1972م حتمية؟

وقد تساءلتُ في نفسي: ألم يكن بالإمكان تفادي تلك الحرب، أم أنّ المخطط التآمري كان أكبر وأقوى من اليمنيين، خاصة نحن الذين كنّا في موقع القرار والمسؤولية؟

من الطبيعي ألّا يكون الردّ سهلاً. فقرار الحرب لم يكن في عدن ولا في صنعاء، وجلّه كان قد صُنع في عواصم أخرى.

وقد نقف يوماً على كل أسرارها (الحرب) الصغيرة والكبيرة، مذهولين أمامها.

هل كانت أول الحروب وآخرها، أم أنها جزء من مشروع يستهدف المنطقة؟

لقد كانت الحرب في ظاهرها بين اليمنيين، أو بين النظامين، لكنّ ما جرى من بعد قيام الثورتين وحتى اندلاع حرب 1972م لا يمكن فصله عن الصراع الإقليمي والدولي على موقع اليمن الاستراتيجي، وخاصة عدن، ولا يهمّ أن نكون نحن وقود هذه الحرب.

ولم تكن الحرب وحدها هي الخطرة، بل إنّ التورط السياسي والعسكري فيها كان أشدّ خطراً في النهاية. وفي الحرب لا يكون السلاح وحده الحاسم، بل تسانده السياسة ويدعمه الاقتصاد. وعلى ذلك أو دونه يبدأ العجز عن إتمام الحرب في الطرفين على حد سواء. أما الاستمرار في الحرب، بما فيها من خراب للبلاد والعباد، وتجنّب البحث في قرار وقفها في الوقت المناسب، فإنه الجنون بعينه. وإذا كان قرار الحرب قد فرضته علينا بعض القوى المحلية والإقليمية والدولية، فإن قرار وقف الحرب رهن بالإرادة السياسية اليمنية، وهو قرار وطني نابع من مصلحة الشعب، وهو الخيار الأفضل من رهن الإرادة الوطنية للغير.

لم يكن اقتصادنا، ولا اقتصاد الشمال، مهيّأً لتحمّل كلفة هذه الحرب.

وكنا-نحن وهم-نعاني أزمة اقتصادية ومالية، ونواجه استحقاقات قرون من التخلف المريع.

سرعان ما أثبتت الحرب أنها مرهقة لصنعاء ولعدن، وأننا عاجزون عن الاستمرار فيها، نحن وهم.

بدأت الذخائر والمؤن بالنفاد، وأعتقد أنّ الأمر كان كذلك لدى إخوتنا في الشمال، ولم يكن بالإمكان الحصول على مزيد من إمدادات السلاح. وبالنسبة إلينا في الجنوب، فإنّ الجسر الجوي المحدود الذي أرسلته إلينا موسكو بموجب عقود وطلبيات سلاح سابقة، منعه نظام السادات في القاهرة من المرور في أجواء مصر، في خطوة يبدو أنها كانت في «حسابات» الحرب لخنق النظام في اليمن الديمقراطية، في الوقت الذي كان فيه السادات يبعث بإرساليات السلاح من الطائرات الحربية والمدرعات إلى الطرف الآخر في الشمال.

ويمكنني هنا أن أستشهد في ما يأتي بما كتبه الفريق سعد الدين الشاذلي في مذكراته (حرب أكتوبر) الصادرة في بيروت عام 1980م.

السلاح العربي ضد السلاح العربي
الفريق سعد الدين الشاذلي

«في أواخر سبتمبر 1972م اندلعت الحرب بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي. وفي 30 سبتمبر اتصل بي الدكتور أشرف مروان، وأبلغني بأنّ الرئيس أمر بأن ندعم اليمن الشمالي بخمس طائرات «ميغ 17» وطائرتَي «إليوشن 28»، ولكن دون طيارين، على أن نقوم بتسليم الطائرات في مطار عبد الناصر في ليبيا اليوم.

– اتصلت بالرئيس السادات لتأكيد معلومات تسليم الطائرات قبل تسليمها في ليبيا، فأشار الرئيس إلى ما يأتي:

أ- يتم ترحيل طائرات «الإليوشن 28» بواسطة طيارينا يوم 14 أكتوبر عن طريق جدة. لا يجوز لطيارينا الاشتراك في العمليات، فواجبهم هو توصيل الطائرات فقط. ولكن لا مانع من قيامهم ببعض الطلعات التدريبية لتدريب الطيارين اليمنيين.

ب- طائرات الميغ 17 يتم تسليمها إلى ليبيا. وستتولى ليبيا مع اليمن إرسالها إلى هناك.

– في يوم 3 أكتوبر أمر الرئيس بزيادة عدد طائرات إليوشن إلى أربع بدلاً من اثنتين، وفي حديث آخر مع الرئيس في اليوم نفسه، أبلغته بأنه تم تسليم 5 طائرات ميغ 17 إلى ليبيا يوم 2 أكتوبر، وأن طائرات «إليوشن 28» الأربع ستصل ميناء الحديدة يوم 5 أكتوبر عن طريق جدة.

– وفي يوم 15 أكتوبر 1972م اتخذ الرئيس قراراً سياسياً آخر بتدعيم اليمن الشمالي بـ 22 دبابة «ت 34»، على أن تسلَّم أيضاً عن طريق جدة. وقد تحركت الدبابات بالقطار يوم 18 أكتوبر إلى قنا، ومنها إلى سفاجة، حيث تم تحميلها يوم 3 نوفمبر، وأبحرت بها الباخرة يوم 4 نوفمبر من سفاجة في طريقها إلى جدة. وبعد وصول الدبابات إلى جدة، طلب إبقاء السائقين مع الدبابات، فصدّق الرئيس على ذلك.

إني أحكي هذه القصة لا لشيء، إلا لأبيّن لهؤلاء الذين عندما يقارنون بين قوة العرب وإسرائيل يحسبون الأسلحة العربية جميعها مقابل الأسلحة الإسرائيلية. وهذا خطأ جسيم، لأنّ جزءاً كبيراً من السلاح العربي يأكل بعضه بعضاً» (انتهى كلام الفريق سعد الدين الشاذلي).

وساطة سورية

في 27 أيار/ مايو 1972م استقبلتُ والأمين العام عبد الفتاح إسماعيل، القائم بالأعمال السوري. ونقل إلينا رغبة سورية والرئيس حافظ الأسد في التوسط من أجل حلّ الخلافات بيننا وبين إخوتنا في صنعاء. وسأل القائم بالأعمال إذا ما كنّا نرحب بهذه الوساطة؟

وتولى الإجابة «الأمين العام» عضو مجلس الرئاسة، عبد الفتاح إسماعيل، فقال:

– «نحن نرحب بكل جهد يبذله الرفيق حافظ الأسد لحلّ المشاكل بيننا وبين الشمال، ووجود سورية معنا سيساعدنا على تخطي المخاطر التي تواجهنا، ونحن ندعم هذه المبادرة».

وأضاف:

«نحن نعتقد أنّ قضية مقتل «الغادر» ليست المشكلة الحقيقية، ولكن توجد خلافات هي التي أدت إلى هذه الجفوة بيننا وبين إخواننا في صنعاء، وقد وضعنا مقترحات لحلّ المشاكل تضمّنها بيان مجلس وزرائنا».

وتدخل القائم بالأعمال السوري، فقال:

- «هم (يقصد المسؤولين في الشمال) طرحوا قضية الهاربين من الجنوب مدخلاً لحلّ الأزمة، وكذلك تسوية قضية مقتل الغادر وبقية مشايخ الشمال، فما رأيكم أنتم؟

أجاب عبد الفتاح محتداً: «ليش دمهم دم ودمنا مرق؟!».

وأضاف: «إنّ الشماليين عندما يطرحون قضية الغادر مدخلاً لحلّ المشاكل، يتجاهلون سقوط العديد من عناصرنا القياديين. لذلك، لا نريد معالجة القضايا بمعزل بعضها عن بعض، حتى لا نحكم على الوساطة السورية بالإخفاق».

وتكلّم القائم بالأعمال السوري، فقال إنّ القاضي الإرياني يقول إنهم يعانون ضغوطاً سعودية، وإنّ السعودية تريد أن تضرب النظام في الجنوب أولاً لتتفرغ لضرب النظام في الشمال بعد ذلك. لهذا، عليكم أن تفكروا في مساعدته للتخلص من هذه الضغوط.

وردّ عبد الفتاح بالطريقة نفسها، المتشككة بجدوى الوساطة وإمكانية حلّ الأزمة بالطرق السلمية. ولكننا شكرنا القائم بالأعمال السوري وحكومته على جهودهم من أجل حلّ الخلافات مع النظام في صنعاء بالطرق السلمية، وطلبنا منه نقل تحياتنا وشكرنا إلى الرئيس حافظ الأسد على مساعيه الوطنية والقومية.

مع كل يوم من أيام الحرب، كانت التقارير والنتائج تشير إلى تآكل مخزون السلاح والعتاد، وإلى عجزنا عن الاستمرار في الحرب، مع أنّ قواتنا احتلّت محافظة البيضاء وقعطبة وحريب من المناطق الشمالية، واستولت على أسلحة القوات الشمالية فيها ومعداتها.

خيار السلام

وفي الجانب الآخر، كان هناك تضاؤل في تمويل الحرب وتنفيذها، وباتت المواجهة خاسرة للطرفين معاً.

وسط هذه الأجواء، أدليتُ بتصريح قلتُ فيه: «إنّ الاتحاد السوفياتي لن يقف مكتوف اليدين».

وأذاعت وكالات الأنباء الخبر.

وأحدثَ ما قلتُه دويّاً تردّد صداه عالياً، وشكّل مظلة سياسية لانتقال الأمور إلى طور آخر.

ولعلّ دافعي الوحيد إليه، محاولة السيطرة على الحرب، ودفعها إلى التراجع بعد أن تأكد لنا دخول أطراف أخرى عربية ودولية على الخط لإنقاذ الوضع العسكري والاقتصادي في صنعاء من التدهور نحو الكارثة الحقيقية.

نشطت الوساطات والجهود العربية المخلصة بعد هذا التصريح، وتحرك خيار السلام نحو تطويق النزاع المسلح.

قلنا في عدن إنه لا بد من قرار شجاع قبل أن يشمل الخراب كل شيء. كان واضحاً لدينا أنْ لا مصلحة لليمنيين في هذه الحرب، وأنها تحقق مصالح الآخرين. لذا، يجب ألّا يدفع

شعبنا الثمن، وأن نوقفها فوراً. وإذا كانت المصلحة هي التي تحدّد الاتجاهات السياسية والخيارات الوطنية، فلا مصلحة لكل اليمن في هذه الحرب.

وهكذا، اتُّخذ قرار وقف إطلاق النار في صنعاء وعدن، بمؤازرة عدد من الأشقاء العرب، وأشرفت لجنة عسكرية من الجامعة العربية على ترتيبات وقف إطلاق النار.

من الحرب إلى الوحدة!

باتصال هاتفي واحد من مكتبي في رئاسة مجلس الوزراء مع أخي الأستاذ محسن العيني، رئيس الوزراء في صنعاء، أُوقف إطلاق النار، وأُخمِد لهيب الحرب. وقد تحدثت حينها وكالات الأنباء عن سرّ الاتصال الهاتفي بين رئيسَي وزراء اليمن، الذي أوقف فجأةً حرب اليمنيين!

هدأ دويّ المدافع وهدير الطائرات، لكن كان لا بد من البحث عن حلول سلمية، فبدأت الاتصالات والمشاورات بين صنعاء وعدن، وتحركت الوفود العربية من عدة عواصم بين العاصمتين اليمنيتين. وفي النتيجة، اتفقتُ أنا وأخي محسن العيني على أن نلتقي في القاهرة لنبحث في مستقبل اليمن بعد الحرب.

لم تكن صنعاء، حسبما اكتشفتُ في مباحثات القاهرة، قد أعدّت نفسها لمثل هذا اللقاء، فلم تتقدم بأيّ مشروع لتحقيق الوحدة اليمنية سوى القرار الذي اتُّخذ في مجلس الشورى يوم 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1972م، والذي يُصرّ على تحقيق الوحدة حرباً أو سلماً، والذي أثبت إخفاقه، لأنه كان يطالب بضمّ الجنوب بالقوة، لا تحقيق الوحدة بالطرق السلمية والديمقراطية والحوار الأخوي. ويجب الاعتراف بأنه كان ثمة مؤثرات محلية وإقليمية ودولية لسنا بصدد الدخول في تفاصيلها اليوم، بل نترك أمر ذلك للتاريخ والمستقبل.

وفي عدن، كان علينا أن نناقش وضع ما بعد الحرب، وماذا نريد من لقاء القاهرة.

لم نكن في القيادة نمتلك أجوبة فورية عن هذه الأسئلة، لكن كان عندنا في القيادة قناعة بأنّ الاتجاه نحو الوحدة اليمنية هو المخرج المتاح لأزمة اليمن شمالاً وجنوباً. وهكذا، دعوتُ بعض الشخصيات، وتحديداً الأستاذ عمر الجاوي، والأستاذ عبد الله حسن العالم، والدكتور محمد جعفر زين، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، عبد الله الخامري، وطلبتُ منهم إعداد أكثر من صيغة مشروع للوحدة، لطرحها على وفد الشمال عندما نلتقي بهم في القاهرة.

وبالفعل، أُعدَّ أكثر من مشروع للوحدة، وحصل تباين بشأنها في وجهات نظر القيادة بين مؤيد لصيغة الاتحاد، ومناصر لصيغة الوحدة الاندماجية. وعلى أيّ حال، كان هذا التباين أمراً طبيعياً، فلم تكن الظروف مهيّأة لبحث مستقبل الوحدة، في ظل الحصار المفروض على اليمن الديمقراطية، وفي أجواء التوتر والحرب بين الشمال والجنوب، وفي ظل نظرة القيادة في صنعاء التي كانت تنطلق رؤيتها من منطلق ضمّ الجنوب.

عرضتُ الصيغة النهائية لمشروع الوحدة اليمنية (الذي قدمناه في لقاء القاهرة) على المكتب السياسي للتنظيم السياسي الجبهة القومية، وحظي بموافقته، واتخذ المكتب السياسي قراراً بأن أترأس الوفد المفاوض. وكُلِّف الوفد التمهيدي السفر إلى القاهرة برئاسة محمد صالح مطيع، وزير الداخلية حينها، وضمّ وزير الإعلام وبعض العسكريين والفنيين من مجلس الوزراء ووزارة الخارجية.

جرت مفاوضات طويلة في القاهرة بين وفدنا التمهيدي برئاسة مطيع، ووفد الشمال برئاسة الأستاذ أحمد جابر عفيف، وزير التربية والتعليم، وكذلك بيني وبين الأستاذ محسن العيني، رئيس مجلس الوزراء في الشمال. وإذ أترك تفاصيل ما دار في تلك المباحثات المهمة إلى الجزء الثالث من مذكراتي الخاصة بالوحدة اليمنية، فإنني أشير إلى أنّ الوفد الشمالي الذي جاء إلى القاهرة وهو لا يحمل مشروعاً بشأن الوحدة، فوجئ بأنّ وفدنا يمتلك مشروعاً متكاملاً لم يكن لديهم نظيره. ولهذا، اضطروا إلى تأجيل الاجتماع، وأصروا على موقفهم السابق المعلن بتحقيق الوحدة الفورية خلال شهر واحد فقط، وهو ما كان مستحيلاً تحقيقه لتعقيدات كثيرة محلية وإقليمية ودولية، بل يعكس عدم الجدية في ما يطرحون، ووضعوا هذا الشرط كنوع من الهرب إلى الأمام.

وفوق هذا، لم تكن هناك وثائق ولا تصورات مشتركة لكيفية تحقيق مثل هذه الوحدة الفورية، وبالتالي فإنّ الغرض من إطلاق دعوة كهذه، والإصرار عليها، لم يكن يهدف إلّا إلى إسقاط ما سمّوه «النظام الماركسي».

لكن عقب لقاءات واتصالات مكثفة بين الوفدين، وبمشاركة لجنة التوفيق والوساطة العربية من جامعة الدول العربية، استطعنا تذليل الصعوبات–أو هكذا بدت لنا الأمور–التي اعترت سير المباحثات، وتمكنّا من الوصول أخيراً خلال لقاء مغلق بيني وبين رئيس الوزراء الأستاذ محسن العيني إلى الصيغة النهائية لاتفاقية الوحدة. وأتذكر أنّ الوسيط العراقي السيد عبد الخالق السامرائي، أحد أبرز القادة العراقيين، وأكثر المتحمسين لقيام الوحدة اليمنية، حضر معنا ذلك اللقاء، وأدى دوراً كبيراً في تذليل الصعوبات وتقريب وجهات النظر بين الوفدين. وفي النهاية، وقّعنا اتفاقية الوحدة في القاعة الكبرى بجامعة الدول العربية عصر الثامن والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر 1972م.

لم يصدّق المتابعون للشأن اليمني أننا انتقلنا من الحرب إلى السلم، إلى الوحدة وإلى السهرة في منزل سفير الكويت الذي كان يعزف ويغني على العود. ولم تتقبّل بعض القيادات في صنعاء تلك الاتفاقية، كذلك لم يقتنع البعض في عدن بما نصّت عليه من تحقيق الوحدة اليمنية في مدة أقصاها عام، ولكل منهما أسبابه وأهدافه ومبرراته كذلك.

ولهذا، فإنّ اتفاقية القاهرة واجهت صعوبات وتعقيدات حالت دون تنفيذها خلال العام الذي حدّدناه، وواجه بيان طرابلس الذي وُقِّع بعدها بشهر واحد فقط بين الرئيس سالم ربيع علي، رئيس مجلس الرئاسة، وأخيه القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني، رئيس المجلس الجمهوري، الصعوبات ذاتها.

في صنعاء، كان الأستاذ محسن العيني أول من دفع فاتورة توقيعه اتفاقية القاهرة للوحدة، إذ اضطر إلى تقديم استقالته، وغادر إلى خارج اليمن بعد أن أخفق في إقناع القيادات والضباط بالموافقة عليها.

وفي عدن ارتفعت أصوات الرفض والهتافات من بعض العناصر الذين أخذوا يرددون شعارات تقول:

يا علي ناصر ويا بن ربيع يا أمين اللجنة المركزية

أنتم القادة ونحن معاكم في يديكم نحمل البندقية

ما نبا[1] وحدة مع حكم رجعي والجماهير تحمل البندقية

بالطبع، أولئك العناصر الذين كانوا ينظمون مثل هذه الهتافات، لم يكونوا ضد الوحدة من حيث المبدأ، ولكنهم كانوا يريدون أن تتحقق الوحدة على أساس برنامج التنظيم السياسي للجبهة القومية الذي أُقرّ في المؤتمر العام الخامس عام 1972م. وأستشهد هنا بما كتبه الكاتب حسن عبد الوارث عن تلك المرحلة:

«في أتون التطرف السياسي والأيديولوجي الذي ساد فترة السبعينيات في الشطر الجنوبي، تجلّت جملة من السياسات والإجراءات التي عكست طبيعة وأبعاد هذا التطرف الذي كان يوصف حيناً باليسارية الطفولية، وأحياناً باليمينية الانتهازية.

وكانت الحرب التي نشبت بين الشطرين في عام 1972 قد أسفرت عن نضج ظرفي في الوعي السياسي والوطني بضرورة اللجوء إلى مبدأ الحوار بديلاً للاقتتال بين أخوة التراب الواحد الذي تشرَّب كمية من دمهم لا تُقدّر بثمن قط.

حينها أنبرت ثُلَّة من المتطرفين للحيلولة دون نجاح أية خطوة في درب الحوار من شأنها إنجاح خطوة مماثلة في مضمار الوحدة، فعمدوا إلى كل وسيلة متاحة وكل حيلة ممكنة لإجهاض مشروع الحوار.

وكانت قصائد الشعر الشعبوي واحدة من هذه الوسائل، حيث ظهرت دفقات متلاحقة من الأشعار العامية المزدحمة بالشعارات الغوغائية التي تُجرّم أيّ تقدُّم جادّ في مضمار المفاوضات الوحدوية.

وكانت هذه الأشعار-كحال الشعارات-تجد لها بالضرورة مجموعات كورالية تُردّدها بوعي أو دونه، بل الحق أنّ كثيرين كانوا يُردّدون أشعاراً وشعارات لا يفقهون حتى معاني مفرداتها، ناهيك عن دلالاتها السياسية!

كانت المصطلحات الثورية والمُقوّسات التنظيرية - حينها - موضة رائجة، وكان الكثيرون يُمكيجون خطابهم الفوضوي برتوش ذات ألوان تقدمية، وبضمنها ما كان يرفض إقامة علاقات طبيعية مع دول الجوار، بل ومع النظام في صنعاء، ناهيك عن التوحد معه،

1- لا نريد.

من منطلق الفرية الديماغوجية التي تُصنّفه نظاماً رجعياً محضاً، فانطلقت الحناجر هاتفة: «يا علي ناصر ويا بن رُبيّع ويا أمين اللجنه المركزية/ ما نبا وحدة مع حكم رجعي، والجماهير تحمل البندقية».

وإذْ كان الوحدويون يأملون خيراً بخفوت حِدَّة هذه النبرة الغوغائية، فإذا بالحرب الثانية بين النظامين تندلع في عام 1979، فيستبسل الغوغائيون أكثر برفع شعار «وحدة الأداة الثورية» كضرورة موضوعية لتحقيق الوحدة اليمنية، بمعنى اكتساح الشمال وقلع النظام السياسي القائم فيه من جذوره وإحلال النموذج الجنوبي محله.

ففي تلك الفترة سادت موضة على نطاق واسع، لكنها لم تكن موضة سياسية أو أيديولوجية، إنما موضة أزياء و«لوك» على غرار كل الموضات التي سرعان ما تنتشر بين الشبان والمراهقين كانتشار النار في الهشيم. ظهر نوع من البناطيل ارتداه الشبان من الجنسين على السواء. ويعترف كاتب هذه السطور بأنه كان أحدهم. وقد تميّز هذا البنطلون بأنه يضيق كثيراً عند الخصر والفخذين، ويتسع كثيراً تحت الركبتين إلى القدمين، وقد أطلق عليه الناس يومها تسمية «الشارلستون». واقترن ارتداء الشارلستون بإطالة شعر الرأس من قبل الفتيان الذين أطلق عليهم الناس تسمية «خنافس»–جمع خنفوس–وكان ذلك تشبُّهاً بظاهرة الخنافس التي أطلقها مطربو فرقة «البيتلز» في لندن خلال حقبتي الستينيات والسبعينيات وذاع صيتها في كل أرجاء المعمورة.

وقد قامت حينها حملة رسمية ساخطة على الشارلستون والخنافس، بلغت حدَّ مطاردتهم في الشوارع وحلق رؤوسهم وقصّ أذيال بنطلوناتهم، باعتبار هذه الموضة تجسيداً فجّاً للتأثُّر بالمظاهر الغربية التي تعكس الجوهر الشاذ للمجتمع الرأسمالي! غير أنّ أطرف ما في الأمر، أنّ الأبيات الانفصالية التي تبدأ بعبارة (يا علي ناصر ويا بن رُبيّع) عادت مرة أخرى إلى الشارع الشعبوي الفوضوي، يُردّدها الآلاف بحماسة منقطعة النظير، لكنها هذه المرة كانت تقول: «يا علي ناصر ويا بن رُبيّع ويا أمين اللجنة المركزية/ ما نبا خنفوس ولا شارلستون، والجماهير تحمل البندقية»، ما يعني أنّ الجماهير جاهزة دائماً لحمل البندقية والقتال بها في كل الأحوال، ضد نظام صنعاء، أو ضد خنافس عدن.

لقد سقطت فرية الحكم الرجعي في صنعاء والحكم التقدمي في عدن، وتوحّد الشطران في بوتقة نظام هجين، لا هو رجعي ولا هو تقدمي، ولا ديمقراطي ولا شمولي. انتهى كلام حسن عبد الوارث.

وفي مناسبات سابقة، ترددت هتافات ودعوات شبيهة تنادي بوحدة اليمن والخليج، حيث كان يتردد شعار (من عدن إلى البحرين شعب واحد لا شعبين)، ولم تكن تلك الشعارات بريئة أو تصبّ في نهر حُب الوحدة العربية الخالد، بل كانت تقع في محذور التنظير الذي كان يطالب بإسقاط الأنظمة الخليجية لتحقيق وحدة اليمن والجزيرة، وفقاً لما جاء في البرنامج ذاته المشار إليه.

لم يُكتَب لاتفاقية القاهرة النجاح، ولم تتحقق الوحدة خلال عام كما نصّت عليه، ولكنها كانت المخرج من الحرب وفرصة لالتقاط الأنفاس والبحث في سبل أخرى غير الحرب، ولكنها مع ذلك كانت أول اتفاقية وحدوية بين شمال اليمن وجنوبه، وأهم اتفاقية استُنِد إليها لاحقاً في إعداد دستور دولة الوحدة وتوقيع اتفاقية الكويت عام 1979م. وكانت بداية لكل الأعمال التي أنجزتها لجان الوحدة خلال عقدين من الزمن.

بنود اتفاقية القاهرة

وفي ما يأتي أهمّ ما نصّت عليه اتفاقية القاهرة عام 1972م:

- قيام وحدة بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد وإقامة دولة يمنية موحدة.
- يكون للدولة الجديدة علم واحد وشعار واحد، عاصمة واحدة، رئاسة واحدة، سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة.
- نظام الحكم في الدولة الجديدة نظام جمهوري ديمقراطي.
- يضمن دستور دولة الوحدة جميع الحريات الشخصية والسياسية والعامة للجماهير كافة. ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية، والنقابية، وتتخذ جميع الوسائل الضرورية لكفالة ممارسة الحريات.
- تضمن دولة الوحدة المكاسب التي حققتها ثورتا سبتمبر وأكتوبر.
- يعقد مؤتمر قمة للدولتين تشكَّل فيه لجان فنية مشتركة، هي:

لجنة الشؤون الدستورية، لجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي، اللجنة الاقتصادية، لجنة الشؤون التشريعية والقضائية، لجنة شؤون التعليم والثقافة والإعلام، لجنة الشؤون العسكرية، لجنة الشؤون الصحية، لجنة لإدارة المرافق.

كانت تلك أهم نقاط الاتفاق الذي بموجبه أُخمدَت حرب 1972م، وأصبحت اللبنة الأولى على طريق الوحدة.

الفصل الحادي عشر

هناك عنف مورس في العديد من الدول العربية وغيرها خلال عملية البناء الاجتماعي والاقتصادي، وصل في بعض الأحيان إلى تدمير ما بنته الشعوب من منجزات اقتصادية وثقافية وبنية تحتية، وتجسّد ذلك في الأعمال الإرهابية والقتل والسجن واختطاف الأبرياء والاعتداء على السياح، وهو نتاج الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وغياب الدولة والمؤسسات، إضافة إلى غياب نظام قضاء عادل يتساوى أمامه الجميع، مع انتشار البطالة وعدم الشعور بالاستقرار، ورفض فكرة التسامح بين الحكومات والشعوب، وسيطرة أقليات حاكمة في الوطن العربي على مقدّرات السياسة والاقتصاد. وأصبح الخطر يتجسد بالعنف والفساد المنظَّمين اللذين تحولا إلى فلسفة للحكم والحكام، وتقوم على حراسته وحمايته أجهزة قمعية وحشية. وبدلاً من حماية الأمن القومي، استفزت تلك الأجهزة المجتمع ضد السلطة. وكانت هذه الأجهزة تعيش على الأزمات وقمع المعارضين وسجنهم وتعذيبهم وقتل بعضهم في السجون، ما أدى إلى إثارة الكراهية والحقد في المجتمع.

لا يمكن محاصرة العنف والإرهاب والقضاء عليه إلا بعمل سياسي واجتماعي برفض العنف والسماح بالمشاركة في اتخاذ القرار، وإطلاق حرية الرأي ومحاربة الفساد المالي والإداري، وقيام مؤسسات المجتمع المدني التي يجب الانتماء إليها بدلاً من الانتماء إلى الطائفية والقبلية التي يتعزز دورها على حساب الدولة والقانون، ومقاومة العنف ومحاصرته والقضاء عليه، ليس بحماية المدن والحدود بالجيوش، بل بتسويرها بالعدل والإنصاف. ويجب إدانة كل أنواع العنف مهما كان مصدرها، سواء جاءت من الحكام الذين يتحدثون باسم الشعوب، أو من أجهزة الأمن، أو من الأحزاب والجماعات السياسية المعارضة التي ترى في العنف والإرهاب مصدراً للارتزاق على حساب دماء الشعوب وأمنها. وقد شهدت بلدان عربية، كالجزائر ومصر والعراق ولبنان واليمن وسورية والسعودية والسودان والصومال وليبيا، مثل هذه الأعمال، ولا تزال تحصد ضحاياها من الأبرياء. ومع الأسف، فإن بعض الأنظمة العربية، وبعض أجهزة الاستخبارات العالمية، كانت ولا تزال تموِّل هذه الأعمال التي تؤدي إلى عدم استقرار منطقتنا، وتُسهم في تمزقنا وضعفنا ونهب خيراتنا وثرواتنا وتقديم سلاح الموت لقتل أطفالنا وأمانينا.

لم تنجُ اليمن الديمقراطية (1967/ 1990م) من مثل هذا التآمر، وقد ذكرتُ في مذكراتي في الكتاب الأول المتعلق بالثورة في الجنوب اليمني أمثلة على ذلك، وتناولتُ بنحو موجز ومكثَّف بعض نماذجه التي مورست في جمهورية اليمن الديمقراطية، مع تأييدي وتأكيدي أنّ مفاتيح الأمن والتنمية والاستقرار هي العدل والتسامح وقبول الرأي الآخر، وهذا ما افتقدناه لبعض الوقت بسبب الحصار والعنف والعنف المضاد.

بعد عشر سنوات من انفجار مقرّ الجبهة القومية في مدينة البيضاء شمال اليمن عام 1964م، الذي كان ينزل فيه الأخوان المناضلان علي أحمد السلامي وعوض الحامد وآخرون، ومقتل الشهيد عوض أحمد في مرتفعات مكيراس، وإصابة الصديق سعيد عثمان عشال، واستشهاد الخضر الجعري، واعتراض قبائل النسيين قافلة التموين والسلاح التي كان على رأسها السيد ناصر السقاف ومحمد ناصر الجعري، في الطريق إلى الجبهة الوسطى، وحالة الرعب التي زرعها النائب جعبل بن حسين في مدينة البيضاء وقراها وقبائلها ضد الجبهة القومية والمتعاونين معها، يتكرر هذا المشهد من جديد على أيدي أعداء النظام في الجنوب، لكن بأساليب جديدة وحديثه ومتطورة، حيث درّب جهاز الأمن في مركز (حلين) بجعار الذي يشرف عليه وديع حداد، مجموعة من العناصر من محافظات أبين ولحج وشبوة على أحدث الأسلحة والمتفجرات لمواجهة أعداء النظام في المناطق الحدودية مع الجنوب التي كان يتسلل المتمردون المعادون منها، ويزرعون الألغام والمتفجرات والسموم لقتل الأبرياء من المواطنين، ولقتل المدرسين والأطباء والممرضين، وأحياناً قتل بعض القادة العسكريين، كالشهيد عمر علي، قائد لواء 14، والشهيد ناصر محمد، قائد لواء في ثمود، والشهيد علي جاحص، والشهيد صلاح ناصر محمد وغيرهم.

منازل تُدمَّر، وألغام تنفجر، وسيارات تتطاير، وحمير ملغومة تتفجر في أكثر من مكان، مثيرة للرعب والخوف في كل مكان من هذه المناطق الحدودية بين الطرفين، وهذا كله ثمرة عنف وعنف مضاد للتوتر بين اليمن الديمقراطية والأنظمة في صنعاء وعمان والسعودية.

وفي ما يأتي شهادة أحد قادة هذه العمليات، أدلى بها في لقاء حصل بيني وبينه في إحدى العواصم العربية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، لكون هذه المعلومات أصبحت جزءاً من التاريخ.

شهادة علي يسلم باعوضة[1]

من هو علي يسلم باعوضة؟

علي يسلم باعوضة من أذكى المعارضين العسكريين للجنوب وأبرزهم، وقد حارب النظام منطلقاً من معسكرات القوى المناهضة لعدن في بعض البلدان المجاورة، وخطط هو

1- هذه المعلومات استقيتها من السيد علي يسلم باعوضة، خلال عدة زيارات قام بها لي في أبو ظبي ودمشق، وآخرها كانت في نهاية آذار/ مارس 2009م.

وعبد الله سالم الحميري لعمليات تستهدف عمق عاصمة اليمن الجنوبية – عدن، بالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية والنظام السعودي والنظام في الجمهورية العربية اليمنية.



علي يسلم باعوضة

درّب باعوضة مجموعات عسكرية في جدة وضواحيها بإشراف ضباط أميركيين، وتحت إشراف وكالة المخابرات الأميركية ومديرها (كارلوتش) آنذاك، ونفذ محاكاة عملية على الأراضي السعودية، في جزء من التدريب على سفوح بعض الجبال بين جدة والطائف، دون علم بعض الأجهزة الأمنية في المملكة. وصُوِّرَت هذه الانفجارات الضخمة وألسنة الدخان والسحب البركانية المتولدة عنها والمتصاعدة إلى عنان الفضاء. وهتف باعوضة والمدربون الأميركيين إثر ذلك، مبتهجين لهول ذلك المنظر:

«علينا تنفيذ ذلك في مصفاة عدن وخزّاناتها، وفي ميناء عدن ومنشآته، وتدمير محطات الكهرباء والمحطات الحيوية في عدن».

حذّر الأميركان باعوضة والمجموعات التي معه من تسرب أيّ شيء عن هذه التدريبات النظرية والعملية إلى السلطات السعودية، لأنّ ذلك سيضرّ بعملهم وبالعلاقات السعودية، حيث لا يعلم عنها أحد سوى الأمير وليّ العهد فهد بن عبد العزيز، وشقيقه وزير الدفاع الأمير سلطان بن عبد العزيز. وكان الهدف من هذه العمليات زعزعة استقرار النظام في عدن، وإسماع صوت المعارضة للعالم، ومحاولة إجبار النظام على الحوار مع المعارضة. وكان من أهدافه أيضاً، الدفاع عن النظام في صنعاء الذي كان يتهاوى، حيث سقطت مناطق كاملة من أراضيه بيد الجبهة الوطنية المناوئة له في المناطق الوسطى. وكانت أجهزة المخابرات الأميركية واليمنية الشمالية قد قدّمت كل أشكال الدعم المالي والعسكري والمعنوي من أجل القيام بهذه المهمة.

حذّر الأميركان المجموعات التي دُرِّبَت وسُلِّحَت وسُرِّبَت إلى عدن من إفشاء هذا السرّ، لأنّ النظام في عدن وأجهزته الأمنية، بمساعدة المخابرات الروسية والألمانية الشرقية،

سيكتشفانها. وقالوا لهم محذّرين: «سيسجنونكم ويشدّون على خُصاكم، ويجبرونكم على الاعتراف».

وقد استخدموا هذه الكلمات نوعاً من التحذير والإرهاب والتخويف، حتى لا يقعوا في قبضة الأجهزة الأمنية الجنوبية وسجونها حيث لن يجدوا الرحمة كما قيل لهم.

قال أحدهم معترضاً: «عيب هذا الكلام عن زر (الكعال)، ولكنهم شددوا على ذلك وقيل لهم: عليكم إذا اعتُقل البعض منكم ألّا تعترفوا مهما كانت الظروف أو التعذيب الذي ستتعرضون له».

تسللت المجموعات إلى عدن سراً، ونُقل السلاح على الجمال عبر الحدود الشمالية إلى الصبيحة أولاً، ثم إلى عدن، وبعضه عبر منافذ أخرى بالسيارات، بالتنسيق مع أجهزة الأمن في صنعاء. أُعطيت التعليمات للمجموعة بأنّ التوجيهات ستصلهم عبر الإذاعة من طريق بثّ أغانٍ محدَّدة تُبَثّ في جدة بجهاز إلى محطة تقوية، وفي ضوء ذلك يتحركون في الوقت المحدد نحو الأهداف المحددة سلفاً لتفجيرها.

وكانوا في قمة فرحهم وهم يتخيلون الآن هول الحرائق التي سيشعلونها في المدينة الآمنة حول الانفجارات والحرائق.

كان هذا بمثابة اختراق للسور الآمن في عدن، وكانوا يمنّون النفس بأن يُسمعوا العالم صوتهم من العاصمة عدن، بعد أن سكتت مدافعهم وبنادقهم وفشلت، وأُغلقت معسكراتهم طوال السنوات الماضية.

لكنّ هذه العصابة التي سُمِّيت «عصابة دهمس»، وقعت في الفخ قبل تنفيذ مخططها الجهنمي، واعتُقل بعض أفرادها، وهرب البعض، وجرت محاكمتهم (التي كانت تُبَث بالإذاعة والتلفزيون) التي استمرت أكثر من ستة أشهر، وحُكم على بعضهم بالإعدام. ومما يؤسف له، أنّ هذه العمليات جرت بعد تطبيع العلاقة مع صنعاء والرياض ومسقط في الثمانينيات من القرن العشرين المنصرم.

تقدمت اليمن الديمقراطية بشكوى إلى السعودية ووزير داخليتها نايف بن عبد العزيز الذي التقى به وزير داخلية اليمن الجنوبي محمد عبد الله البطاني في الرياض، حيث قدّم له كل الوثائق المتعلقة بالتورط السعودي، لكنّ الأمير نفى علمه بها وبتفاصيلها، إلّا حين سمعها من وزير داخليتنا البطاني، وطلب فوراً اعتقال علي يسلم باعوضة ومن معه. لكنّ الأميركيين أعطوا توجيهات سريعة لباعوضة بالانتقال فوراً من السعودية إلى فرانكفورت. وقد دهمت الأجهزة السعودية منزله واعتقلت بعض أقاربه. لكنّ باعوضة طلب من الأميركيين بعد شهر التدخل لدى السلطات السعودية للإفراج عنهم، فكان له ما أراد، بحكم الصداقة والعلاقة التي تربطهم معاً.

علم وزير داخليتنا أنّ الأمير نايف ومدير المباحث الجنائية في السعودية وآخرين كانوا مستائين من هذه العملية، لأنها نُفِّذت دون علم أجهزة الداخلية السعودية. ولهذا، فقد طلب

من باعوضة أن يتوجه إلى صنعاء للإقامة فيها تحت رعاية رئيس جهاز الأمن السياسي غالب قمش وحمايته، وهو شريكه وصديقه في هذه العملية التي جرت لمصلحة الرئيس علي عبد الله صالح، الذي كان على صلة بوكالة المخابرات الأميركية.

إلى هنا تنتهي شهادة المصدر القيادي المكلَّف تلك العملية التخريبية الإرهابية التي اكتُشِفَت في الوقت المناسب، والتي كان يقف وراءها الأميركيون والسعوديون وبعض المسؤولين في حكومة صنعاء. وهذا نموذج فقط عمّا كان يُحاك لنظامنا في اليمن الديمقراطية من مؤامرات لإطاحته، بصرف النظر عن الوسيلة مهما كانت قذرة. كذلك فإنّ الحياة قد برهنت على صواب موقف السلطة في اليمن الجنوبية تجاه معارضيها حينما أصبحوا بعد إعلان الوحدة وبعد الربيع العربي يفاخرون بعلاقاتهم السابقة مع الخارج.

عملية المكبس وسقوط البلق

تقارير الاستخبارات العسكرية والأمنية كانت تشير إلى حشود عسكرية على حدودنا مع عدة دول مجاورة، وإلى أنّ دولة عربية مجاورة تبذل جهوداً كبيرة للدفع بهذه الأعمال، وقد أرسلت أموالاً ضخمة ومعدات عسكرية إلى الشرورة والبلق ونجران والشمال، وفي الوقت ذاته تقريباً شُكل ما سُمِّي جيش الإنقاذ الوطني لحضرموت والمهرة، بهدف فصل المحافظة الخامسة (حضرموت) وجزء من المحافظة الرابعة (شبوة) عن الجمهورية.

وبدأت الأنباء تتواتر بأنه يجري تعزيز المركز الاستراتيجي (البلق) باستمرار، الذي بدأ إعداده منذ الشهور الأولى من عام 1971، وبلغت القوة المتجمعة فيه نحو (1500) مسلَّح. وفي الوقت ذاته، كانت المعلومات تشير إلى تسلل البعض إلى الداخل، من البيضاء وقعطبة والمفاليس وحريب.

وباعتبار المبدأ العسكري المعروف «الهجوم خير وسيلة للدفاع»، وضعنا خطة عسكرية هجومية لتصفية القوى المناهضة المتجمعة في عقر دارها «البلق»، وأطلقنا على هذه العملية اسم «المكبس». وتحدّد يوم 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1971 موعداً لتنفيذها، وتحددت الساعة الصفر وموقع الانطلاق (بيحان) ومسرح العملية (البلق) الواقعة في أراضي الشمال والمحاذية لبيحان، المديرية الشمالية من المحافظة الرابعة (شبوة).

كانت «البلق» من أخطر المراكز العسكرية الاستراتيجية لتجمّع القوى المناوئة، وكانت تشكل خطراً كبيراً على النظام في عدن. لهذا، فإنّ بقاءها لم يعد محتملاً، إذ كانت قاعدة التموين الرئيسة للجبهات الأخرى التي تزودهم بكل شيء، من السلاح إلى المعدات والرجال.

الخطة العسكرية باتت جاهزة، وبقي القرار السياسي، فقد كانت تواجهنا مشكلة رئيسة، هي أنّ «البلق»، مسرح العملية، واقع في أراضي دولة أخرى. بحكم الواقع والقانون الدولي، كنّا دولتين لكل منها نظامها، ومجالها، وما يمكن أن تزعم أنه حدودها ومجال سيادتها

الوطنية. والعملية العسكرية التي كنا ننوي القيام بها بحكم القانون الدولي، وهذا الواقع، تُعَدّ اعتداءً على أراضي دولة أخرى، لكن جرى التنسيق مع نظام صنعاء بشأن هذه العملية، واحتفظنا بمديرية حريب الشمالية لحماية حدودنا لسنوات طويلة بقيادة العقيد صالح البردم عولقي، حتى جرت المصالحة بين الملكيين والجمهوريين في صنعاء.

موافقة صنعاء على الخطة

اجتمع مجلس الرئاسة لدراسة الخطة من كل جوانبها السياسية والعسكرية، وبعد دراستها توافرت لدينا معطيات أكيدة عن أنّ حكومة صنعاء لن تكون ضد عمل من هذا النوع يهدف إلى تصفية قاعدة البلق. فقد كانت مركزاً لتجمّع الملكيين الذين يقاومون النظام الجمهوري، وعجزت قوات صنعاء طوال سبع سنوات عن القضاء عليهم. وعلى هذا الأساس، فكرنا في أنّ العملية التي سنقوم بها ستقدّم خدمة للنظامين في الجنوب والشمال على حدٍّ سواء. وإذ ضمنّا هذه الناحية السياسية المهمة والخطيرة، اتخذنا قرارنا بالتصديق على خطة الهجوم التي وضعها عسكريونا بعد أن أشعرنا حكومة صنعاء بالموقف والوضع في منطقة البلق التي تشكل خطراً على الثورتين والنظامين.

قدّم وفدنا الذي شارك في احتفالات عيد ثورة سبتمبر للمسؤولين في صنعاء كل الأدلة والبراهين والخرائط على أن جبل البلق يُستخدَم قاعدةً للقوى المناوئة لثورتي سبتمبر وأكتوبر، فوافقوا على تصفيته، لكنهم تركوا المهمة لقواتنا، نظراً للصعوبات التي كانوا يعانونها في ذلك الوقت.

أسندنا قيادة العملية إلى رئيس هيئة الأركان الرائد أحمد صالح عبده، والرائد منصر محسن، قائد اللواء الرابع عشر المرابط في بيحان. واخترنا المفوضين السياسيين الذين سيرافقون القوات المتوجهة إلى ساحة المعركة، وجهزنا مجاميع من القوات الشعبية والميليشيا للمشاركة في القتال، وأعطينا التعليمات لسلاح الطيران لمساندة القوات البرية المتقدمة نحو ميدان القتال، وأُسندت هذه المهمة إلى طائرات ميغ-17 بقيادة الملازم الطيار عبد الرحمن أنور.

كانت لدينا خريطة دقيقة لموقع العملية، ومعلومات عن عدد قوات العدو ووضعه، مُستخلَصة من تقديرات وثائق الاستخبارات العسكرية وأجهزة الأمن وتقاريرها. كانوا يؤلفون جيشاً من 1200 مرابط في جبل البلق، و500 رجل مرابطين في جبال الحجلاء ومحصَّنين جيداً بالجبال والاستحكامات المنيعة التي أقاموها، وحقول الألغام المضادة للآليات، وكانوا مسلَّحين بمدفعية الميدان الثقيلة، ومدفعية من عيار 75 مم، وهاونات من عيار 3 بوصات، ورشاشات متوسطة، ورشاشات مضادة للطائرات، وسيارات نقل خفيفة من نوع فارغو ومرسيدس.

مرة أخرى، اجتمعنا مع القادة العسكريين والمشاركين في تنفيذ المهمة، ودرستُ معهم

خطة الهجوم بصفة نهائية، وتأكدتُ من حشد كل القوات والمؤن والمعدات الخاصة بخوض المعركة في منطقة الانطلاق التي حُددت في بيحان، وفي المنطقة المساندة في عتق.

جُهِّزَت الطائرات المقاتلة يومي 15 و16 من تشرين الأول/ أكتوبر، وفي صباح 17 بدأ العدّ التنازلي نحو الساعة الصفر، وتوجهت قواتنا إلى مسرح العملية، وأخذتِ المعلومات عن سيرها تصلنا تباعاً إلى غرفة العمليات، حيث كنتُ والرئيس سالمين نتابع العملية أولاً بأول.

أولى المعلومات التي وصلتنا أشارت إلى أنّ قواتنا تقدمت إلى مسرح العملية حسب الخطة من طريق جبال الحجلاء، واصطدمت بقوات العدو، وقد استمرت المعركة طوال يوم 17/ 10، اشتركت فيها قواتنا الجوية، وتواصلت المعركة حتى الليل.

- في الساعة الخامسة من فجر يوم 18/ 10 رنّ جرس الهاتف في منزلي، وعلى الفور أدركتُ أنها غرفة العمليات. حتى الساعة الثالثة صباحاً لم أكن قد نمت. أسرعتُ إلى السمّاعة، وجاءني صوت المناوب في غرفة العمليات، قائلاً: «استكملت قواتنا مهمة تطهير جبال الحجلاء، واندحرت قوات العدو إلى جبل البلق الذي يبعد 15 ميلاً عن جبال الحجلاء».
- وفي الساعة الثانية والنصف من ظهر اليوم نفسه، جاء بلاغ آخر من غرفة العمليات مصدره ساحة المعركة، يقول إنّ قواتنا اقتحمت القاعدة. وكان هذا التوقيت متفقاً مع التوقيت المقرَّر في خطة الهجوم.
- مساء يوم 19/ 10/ 1971م استكملت قواتنا مهمتها، وعادت إلى بيحان، ووصلت إلينا التفاصيل الكاملة لعملية «البلق».
- وروى لي أحد الذين عادوا إلى عدن من ساحة المعركة انطباعاته، فقال: «ما أروع تلك اللحظات! كنا نتسابق للوصول إلى الهدف المحدَّد. لم يكن أحد منا يلتفت إلى الخلف. لقد كان الجميع، جنوداً وضباطاً وأفراداً، من عناصر القوات المساندة للقوات المسلحة، ينطلقون إلى مركز العدو في جبال الحجلاء والبلق، وكأنهم في سباق رياضي، وليسوا في معركة حربية حقيقية!».

كذلك أدلى لي الضابط محمد عبد الله أمزربه الذي كان أحد المشاركين في العملية مع المحافظ علي شائع هادي ومأمور المديرية ببيحان منصر الكلفوت، بما يأتي: «كنا نعتقد أننا سنواجه بعض الصعوبات نتيجة ما كنا نعرفه من أنّ القوات الشعبية والميليشيا قد لا تستطيع التزام خطة التحرك والتقدم، وهو اعتقاد كان مبعثه أنها لا تمتلك مقدرة القوات النظامية على القتال ولا خبرتها فيه، لكننا فوجئنا بأنّ الكل يتقدم نحو ساحة المعركة، وهو يحاول أن يكتسب شرف القضاء على العدو أو شرف الموت استشهاداً».

لكن الأخبار المريحة التي وصلتنا عن هذه الحملة البطولية، عن تعاون المواطنين في تلك المناطق مع قواتنا من أبناء عبيدة وحريب. وتبيّن أنّ مشاركتهم كانت ذات فائدة، إذ

كانوا يعرفون منطقة العمليات ومسالكها والطرق المؤدية إليها جيداً، باعتبارهم من أبناء المنطقة نفسها.

وأكدت المعلومات أنّ هذه العملية كبّدت العدو خسائر فادحة في الأرواح والمعدات، بلغت 45 قتيلاً وجريحاً، و6 أسرى، أما الآخرون فهربوا جميعاً. اكتشفت قواتنا بعد دخولها إلى القاعدة المحصنة جيداً أنها تتألف من كهوف داخل الجبال، وقد استُخدمت كمستودعات للأسلحة والذخائر والسيارات والمؤن الغذائية، وحتى لخزن المشروبات الروحية!

وكانت الصعوبة في سحب المعدات العسكرية التي استولت عليها قواتنا بعد اندحار قواتهم، نظراً لضخامتها، والحاجة إلى مزيد من الوقت لسحبها. وطلبت قيادة العملية رأينا في كيفية التصرف بهذه المعدات، فأبلغناهم بسحب ما يستطيعون من المعدات والأسلحة والذخائر وتدمير ما بقي في القاعدة.

وتنفيذاً للأمر، دمرت قواتنا القاعدة التي ظلت الحرائق تشتعل فيها لمدة ثلاثة أيام كاملة، نظراً لضخامة المعدات والذخائر الكثيرة التي كانت داخل مستودعات واقعة في كهوف جبلية، ولم تتمكن قواتنا إلّا من سحب عدد من السيارات الأميركية الصنع من نوع «فارجو» وكمية محدودة من المدافع والآليات والرشاشات، وغير ذلك، وهي معدات ضخمة حقاً، وقد فُجِّرَت بالعبوات الناسفة والديناميت لتشتعل بعدها الحرائق ويدوّي صوت الانفجارات الرهيبة.

مساء الأربعاء 20/ 10/ 1971م أعلن متحدث رسمي في وزارة الدفاع انتصار الثورة على تجمعات المرتزقة في البلق. كانت لهجة البيان قوية، وأبعد ما تكون عن البيانات السياسية، أو حتى العسكرية. فأكد إلحاق الهزيمة بالقوى المضادة، وتدمير مواقعها والاستيلاء على عدد كبير من أسلحة العدو وعتاده دون خسائر في صفوفنا. وأشار البيان إلى أنّ معركة البلق درس قاسٍ، وقد دفع فيها الرجعيون والعملاء ثمن ارتزاقهم وارتباطهم بأعداء الثورة. وسادت البيان لهجة الثقة بالنصر.

أشار البيان إلى وقوع وثائق مهمة وخطيرة بيد قواتنا عند استيلائها على مقرّ معسكر البلق، تتضمن كشفاً كاملاً بماهية مخططات العدو ونوعيتها، على مستوى اليمن والخليج والجزيرة، وارتباط هذا المخطط بمخطط إمبريالي صهيوني على امتداد البحر الأحمر[1]، وأكدت هذه الوثائق الصلة بين تجار الحروب والمرتزقة في اليمن بمسؤولي شبكات التجسس الأميركية والألمانية الغربية والبريطانية العاملة في بعض مناطق الوطن العربي وإفريقيا، وطبيعة العلاقات القائمة بينهم، والأساليب التي حاول المرتزقة اتباعها للقضاء على الثورة في اليمن الديمقراطية، إلى جانب وسائل الاعتداء المسلح والتآمر المكشوف.

1- راجع نص بيان اللجنة التنفيذية: انتصار البلق بداية النهاية لمرتزقة السعودية والإمبريالية العالمية. (كتيب) صادر عن مطبعة الجمهورية، عدن، ص 9.

وبيّنت الوثائق شمولية المخطط وخروجه عن نطاق الدائرة العربية، ليشمل الدائرة العربية والإفريقية معاً.

أعطى الانتصار في البلق انطباعاً لدى أعدائنا بقوة الثورة، وخلَق هيبةً للنظام في اليمن الديمقراطية، وأثار عملنا هذا الاحترام والتقدير من الوطنيين اليمنيين والشعب اليمني بأسره، بمن فيهم القيادة في الشمال، برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني، رئيس المجلس الجمهوري في صنعاء، الذي أعرب عن ارتياحه للعملية ونجاحها، فسقوط قاعدة البلق يعني له ضمانةً أكيدة لاستمرار حكمه، وأنها لن تستخدم للضغط عليه من جيرانه الأقوياء.

كان الجو السياسي العام في الداخل يشير إلى ارتفاع معنوية الشعب بعد إعلان نتائج عملية البلق، وخلّد الشاعر الشعبي علي مهدي الشنواح، هذه المعركة في قصيدة له يقول فيها:

سقط البلق ... سقط العميل المرتزق
سقطت معاقل حفنة الإقطاع والمستعمرون
والوحدة الوطنية «العمياء» والإنقاذ
والمتخاذلون
سقطت شرق... سقط البلق... سقط السرق
سقط العميل المرتزق
سقطت تماثيل الورق
ومرّ ألف شهيد حولي يهتفون ويرددون
إنّ العدو جبان لا تخشوا العميل
وهناك سيده بواشنطن ذليل
هذا العميل المرتزق
وكل أفواج السرق



الشاعر علي مهدي الشنواح



الأسلحة المصادرة بعد عملية البلق





العنف يمتدّ إلى الخارج

اتسعت ظاهرة العنف والعنف المضاد إلى حدّ لا يُطاق، وتركت جرحاً عميقاً في جسم الوحدة الوطنية، وفي قلب كل مواطن. ولم يقتصر العنف على الداخل وحده، بل إنّ يد أمن الدولة «الطويلة» امتدت إلى خارج اليمن الجنوبي لزرع الرعب في قلوب الذين كانوا يتآمرون على النظام في عدن. واعتمد أمن الدولة على بعض عناصر المنظمات الفلسطينية واللبنانية ومقطوعي الجذور، كما كان يسميهم وديع حداد، الذين أصبحوا امتداداً لجهاز أمن الدولة خارج اليمن، واليد الطويلة القوية التي تصل إلى أيّ مكان من العالم.

رسالة السادات إلى ربيع
ومحاولات اغتيال محمد علي هيثم

وعلى سبيل المثال والتوثيق فقط، أشير إلى محاولتَي الاغتيال اللتين تعرض لهما في القاهرة محمد علي هيثم، رئيس الوزراء الجنوبي السابق، والرسالة الشفوية من الرئيس المصري محمد أنور السادات، إلى رئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع علي، بهذا الخصوص، التي تقول:

تلقّى السيد الرئيس الرسالة الشفوية الواردة من الرئيس سالم ربيع علي، ويودّ سيادته إبلاغ الرئيس اليمني بما يأتي:

1. إنه يسره دائماً أن يسمع من الرئيس سالم ربيع، ويتعرف وجهة نظره ورؤيته للأحداث.
2. كما أنّ السيد الرئيس يشاركه الحرص على حسن العلاقات بين الشعبين والبلدين، ويرحب بمناقشة أية مسائل تتصل بهذه العلاقات أو تؤثر فيها، وذلك من منطلق الحفاظ على أطيب العلاقات بيننا وتصفيتها من أية شوائب.
3. وعملاً بنهج المصارحة الأخوية، يودّ الرئيس السادات أن يضع أمام الرئيس ربيع بعض الحقائق التي نجدها مؤشراً صادقاً على الاتجاه الذي تسير فيه اليمن الديمقراطية في الوقت الحاضر، ولا شك في أنّ الأفعال والتصرفات الملموسة هي المحك الحقيقي للنيات والمشاعر.
4. ويلاحظ الرئيس أنّ الحوادث قد تواترت في الأشهر الأخيرة، بما يعطي انطباعاً لا يخطئ بأنّ اليمن الديمقراطية، أو أية قوى معينة في جهاز الحكم فيها تسير في طريق محفوف بالمخاطر، أسوأ ما فيه أنه يجعل هذا القطر العربي الشقيق وكراً من أوكار التخريب والإرهاب وتخطيط المؤامرات التي تمسّ مصر، رغم أنّ مصر حرصت من جانبها على الحفاظ على أوثق العلاقات مع عدن، تقديراً منها للرئيس ربيع، وهو ما جعل الرئيس يتغاضى عن كثير من الحوادث التي وقعت، أو يفسرها بما يبعدها عن دائرة المسؤولية المباشرة للرئيس اليمني. غير أنّ تواتر هذه الحوادث وتتابعها وسيرها في اتجاه واحد تجعل من الصعب على أيِّ إنسان أن يخطئ تفسيرها أو يغضّ النظر عنها. ويذكر السيد الرئيس الحوادث الآتية على سبيل المثال لا الحصر، تاركاً للرئيس ربيع أن يضعها في الإطار السليم، ويحكم على تأثيرها المحتمل بالعلاقات بين البلدين الشقيقين:

أولاً: رغم حرص مصر على عدم قيام محمد علي هيثم بأيّ نشاط سياسي، باعتباره لاجئاً سياسياً، فقد وقعت محاولتان لاغتياله: أُولاهما في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1975م، والثانية في 6 آب/ أغسطس 1976م. وأثبت التحقيق القضائي أنّ عناصر من سفارة اليمن الديمقراطية في القاهرة هم الذين دبّروا وخططوا لهاتين المحاولتين، وقاموا بدور أساسي في تنفيذهما. ولا يخفى على الرئيس ربيع الأثر السلبي الذي تحدثه مثل هذه الحوادث، فهي ليست مجرد تهديد لحياة فرد، بل هي استخفاف بأمن الشعب المصري أيضاً. وليس أدلّ على ذلك من أنّ السائق المصري لسيارة محمد علي هيثم قد لقي مصرعه في المحاولة الأخيرة. وإلى جانب كل هذا، فإنّ في هذه الحوادث مساساً بوضع مصر التاريخي، باعتبارها قبلة للاجئين السياسيين من الأشقاء العرب على اختلاف انتماءاتهم، بل حتى بصرف النظر عن مواقفهم السابقة من مصر، ويتفق الرئيس ربيع مع الرئيس السادات في أن تعكير صفو الأمن في مصر والإساءة إلى وضع مصر التقليدي، لا يمكن إلّا أن يُعَدّ عملاً غير ودي.

وإذا كان بعض العناصر داخل النظام اليمني يحاولون تصوير هذه الأفعال على أنها جزء

من اللعبة السياسية والممارسة الثورية من طريق تصفية الخصوم، فتلك نظرة خاطئة، وأهمّ من هذا أنّ مصر لا تتسامح مع أيّ شخص يحاول أن يتخذها مسرحاً لمثل تلك العمليات، مهما كانت مبرراتها.

ثانياً: ولعل الدليل على أن هذا المنحى الإجرامي لا يقتصر على محاولة اغتيال فرد، بل هو جزء من مخطط عدائي؛ إذ إنّ عناصر قياديين في تنظيم الجبهة القومية الموجود بالقاهرة-منهم أشخاص يتولون مراكز رسمية في سفارة اليمن الديمقراطية-يعقدون اجتماعات يحضرها بعض طلبة اليمن الدارسين في القاهرة والإسكندرية، وينزلقون إلى التعرض للشؤون الداخلية المصرية، وتحريض فئات معينة من الشعب المصري على حكومته وإثارتها، بقصد ارتكاب أعمال الشغب والتخريب، والشعب المصري يقظ والحمد لله لهذه المحاولات الصبيانية، التي تكشف عن مراهقة سياسية وافتقار إلى الثورية الأصيلة. ولكنها للأسف تكشف عن نيات أقل ما يقال فيها أنها ليست طيبة ولا تتفق مع الروح التي كان مفروضاً أن تحكم العلاقات بين البلدين، خصوصاً منذ لقاء الرئيسين في الإسكندرية في صيف عام 1974م.

ثالثاً: إنّ عدن قد سمحت بأن تستغل في حلقة التخريب والنشاط الإرهابي الذي انغمس فيه النظام الليبي، وفضلاً عمّا في هذا النشاط من إساءة إلى وضع العرب وصورتهم في العالم، فإنّ بعضه قد وجه ضد مصر وأمن شعبها ومصالحها، وآخر الأمثلة على ذلك: حادث الطائرة المصرية المدنية التي حاول البعض خطفها وتحويل مسارها إلى ليبيا أو اليمن الديمقراطية، وربطوا أيضاً بين خطفها والإفراج عن المحبوسين على ذمة قضية الشروع في قتل محمد علي هيثم، ما يُقيم صلة لا شك فيها بين هذه المحاولة الفاشلة وبعض العناصر في اليمن الديمقراطية.

5. إنّ أحداً من اليمنيين لا يتعرض لأيّ معاملة غير ودية في القاهرة، إلّا في إطار انغماسه في نشاط تخريبي ضد مصر. وإذا كان الرئيس ربيع حريصاً على تجنيب مواطنيه أي مضايقات، فإنّ المفتاح لهذا ابتعادهم تماماً عن أيّ نشاط تخريبي.
6. إنّ الرئيس لا يهمه كثيراً أن تقيم عدن علاقات ما مع نظام القذافي، بالرغم من أنه لا يخفى على الرئيس ربيع أنه لا يمكن أخذ العون من السعودية والتنسيق بينها وبين المعونة التي يقدمها القذافي والخط الذي يسير عليه. وكل هذا شيء، والسماح بإدخال عدن في محاور معادية لمصر شيءٌ آخر.
7. أما التحريض السوفياتي على مصر، فالرئيس ربيع يعلم مراميه جيداً، ويعرف أنّ المقصود منه ليس مصلحة اليمن الديمقراطية، ولا المصلحة القومية العربية، فلا يمكن أن تتحقق هذه المصلحة على الإطلاق بالوقيعة بين دولتين عربيتين شقيقتين من دولة أجنبية، قد تتفق مصالحها مع مصالحنا، وقد تختلف كما أثبتت التجربة.
8. ومن جهة أخرى، من الملاحظ أنّ ممثلي اليمن الديمقراطية في المؤتمرات

والمحافل الدولية دأبوا في الفترة الأخيرة-بطريقة متواترة-على اتخاذ مواقف مضادة لمواقف مصر، وهم يصوتون باستمرار ضد المرشحين المصريين، ولا يخفى ما في هذه الممارسة من دلالة.

وختاماً، يكرر الرئيس تقديره للروح التي أملت على الرئيس ربيع مفاتحته في هذه الموضوعات والحرص على استمرار التشاور والاتصال.

7/ 9/ 1976م

شرعية الدولة والقانون

وككل ظاهرة، كان لا بدّ للعنف أن يبلغ مداه في يوم من الأيام، وأن يوضع لها حد، بعد أن أثارت الاستياء في الداخل والخارج، ونالت من سمعة النظام الذي كانت أخطاء كبيرة تُرتكب باسمه. وارتفعت أصوات عالية ومخلصة هنا وهناك داخل السلطة تطالب بوضع حد نهائي لهذه الظاهرة.

- كان لا بد من وقفة أمام ظاهرة الاغتيالات والاختطافات، أولاً.
- وتشكيل محاكم من قبل السلطة ثانياً، لتعزيز شرعية الدولة والقانون.
- وإجراء الحوار حيثما أمكن ثالثاً، لتعزيز بوادر الثقة التي كانت منعدمة، أو تكاد، في ظل هذه الأجواء من العنف والعنف المضاد، وأزمة الثقة، كخطوة أولى لعقلنة ما جرى ويجري.

لكن كانت هناك مجموعات لم يكن لها مصلحة في وقف هذه الظاهرة الخطرة التي ارتدت طابعاً ليس له علاقة بالثورة، ولا بالدفاع عنها. بل باسم الثورة ارتُكبت أخطاء وسلبيات لتصفية حسابات شخصية قديمة قبل الثورة، وقبل قيام النظام من ثارات على الأرض والعرض. وكان معظم هذه العناصر من الذين ليست لهم علاقة بالثورة قبل 1967، وليست لهم علاقة ببناء الدولة، ولكنهم حاولوا أن يتظاهروا بالحرص على الثورة والنظام، ليثبتوا ولاءهم لبعض القيادات في الدولة، ولكنهم أساؤوا بتصرفاتهم هذه إلى الثورة والدولة.

وكان من الصعب السيطرة على هذه الظواهر التي كانت تلقى التشجيع والحماية من قيادات عُليا، ما اضطرنا إلى تقديم استقالاتنا[1] والذهاب إلى بيوتنا احتجاجاً على هذا الذي يجري. عندها فقط توقفت ظاهرة الاختطافات نهائياً، إلا بعض الحوادث الفردية المتفرقة هنا وهناك، ولكنها لفظت أنفاسها في الأخير، وتحققت السيطرة عليها.

ومما ساعد على توقف الظاهرة، اغتيال أحد أقارب مسؤول في الدولة من طريق الخطأ، هو السيد الجنيدي، أحد أقارب الرئيس سالمين، وكان ردّ الفعل اعتقال اللذين نفّذا عملية الاغتيال وسجنهما، وهما علي حسين الشرفة، وعلي ناصر هادي. وقد أُفرج عنهما عام 1978م.

1- محمد صالح مطيع، وعبد العزيز عبد الولي، وكاتب هذه المذكرات.



مع علي حسين الشرفة في صنعاء عام 1996م.

توقف العنف عندنا، لكنه لم يتوقف من الطرف الآخر الذي كانت له مصلحة في هذه الأحداث. وأسوق هُنا حادثة واحدة دليلاً على أنه كان هناك مستفيدون من الطرفين من هذه العملية. فقد وردت ذات يوم برقية تفيد بمقتل بعض القادة العسكريين الذين كانوا يقودون العمليات العسكرية المناوئة للثورة في البيضاء. وكان أحد المخبرين حاضراً وقت تلاوة البرقية، وصُعق لسماع النبأ، بدل أن يفرح له، وأخذ يسأل وهو غير مُصدق:

– أكيد... أكيد قتلوا؟!

ولما قالوا له:

– إنّ البرقية تؤكد ذلك.

صاح قائلاً:

– واها بوي. إذا قتلوا، إيش عاد با نشتغل! (أي: يا أبتاه. إذا قتلوهم فعلاً، فماذا سيكون عملنا إذاً؟!).

كان يهمّنا أن يتوقف العنف هنا لنواجه الخطر الآخر من الجبال والحدود والمعسكرات التي توسعت باسم جيش الإنقاذ وكتائب تحرير حضرموت والمهرة، ومعسكرات الجند والحوبان ونجران والبلق.

حوار ومصالحة

وقف العنف عندنا كان مقدوراً عليه، لكن العنف في الطرف الآخر كان يحتاج إلى عمل سياسي مكثف، وإلى حوار ومُصالحة مع الجيران في دول الجوار السعودية وعُمان، وأيضاً مع الجمهورية العربية اليمنية لوقف النشاطات المضادة السياسية والعسكرية والإعلامية المتبادلة.

وقد نجح الرئيس سالم ربيع علي مع صنعاء بقيادة المقدَّم إبراهيم الحمدي رئيس الجمهورية، الذي كانت تربطه به علاقة صداقة حميمة، وهدف مشترك في تحقيق الوحدة اليمنية، في وقف النشاط العسكري المعادي لليمن الديمقراطية الذي انتقل هذه المرة إلى

نجران. ونجح بعد ذلك في وقف النشاط العسكري على الحدود مع السعودية وعُمان، وانتقلت المعسكرات بعيداً من حدودنا[1]، وثبت من ذلك أنّ لغة الحوار والعلاقات الطيبة مع الجيران ومع الشعب هي الأصلح والأنجح لوقف هذا الحمّام من الدم الذي سبّب لنا خسائر فادحة في الرجال والأموال والوقت، وهدد الاستقرار السياسي والأمني في الوقت الذي كان الوطن يتسع فيه للجميع.

وهكذا واصلت تقاليد الحوار في عام 1980م مع صنعاء والرياض ومسقط. وجرى تطبيع كامل للعلاقات مع هذه البلدان، وامتدّ الحوار ليشمل قوى المعارضة السياسية للنظام في عدن، وعاد بعضهم بالفعل إلى الوطن ليشاركوا في حركة البناء والتطوير، والبعض الآخر جُمِّد نشاطهم بعيداً عن حدودنا.

الاعتراف بالآخر

أصبحنا نتعامل بعقل منفتح يعترف بالآخر، ويتعاطى مع الاختلاف في الآراء وبالحوار سبيلاً لحلّ الخلافات السياسية بدلاً من لغة التهديد والعنف والعنف المضاد الذي ساد فترة السبعينيات الجامحة.

كان لا بد من اتخاذ خطوات ملموسة على هذا الطريق، أُولاها الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم سلاطين الجنوب ومشايخه وأمراؤه الذين انتهت فترة حكمهم بانتزاع الاستقلال وقيام الدولة عام 1967م. وكذلك إزالة الآثار السلبية الناجمة عن تلك الممارسات، ولا سيما تسوية أوضاع ضحايا هذه الصراعات من النساء والأطفال الذين فقدوا عوائلهم. وكان لا بدّ من إعادة الاعتبار إلى هذه الأُسر ومعاملتها أُسوة بمعاملة أُسر شهداء الثورة والمفقودين. وفي الاتجاه ذاته، ولبدء صفحة جديدة، جرت معاملة أُسَر القياديين من الجبهة القومية الذين اتُّهموا بالتآمر والانحراف، وذهبوا ضحايا الصراعات أُسوة بالقياديين الأحياء على رأس الدولة ومؤسساتها، فتقرّر أن يُدفَع لأُسَر الرؤساء والوزراء السابقين ما يُدفَع للأحياء في المناصب ذاتها.

وهكذا بدأ تضميد الجراح تدريجاً، وبدأت حياة جديدة قوامها الأمن والاستقرار والعيش المشترك. وقد حرصت على تجنّب ذكر الأسماء كي لا ننبش الماضي بكل آلامه وجراحه. فالكل أخطأ، والكل مسؤول عمّا جرى. المهم أخذ العبرة من كل ما جرى، والمهم ألّا يتكرر ذلك مرة أخرى.

دور أجهزة الأمن في صنعاء وعدن

في الوقت الذي لا يمكن فيه إنكار حاجة كل نظام حكم-مهما كان اتجاهه-إلى أجهزة

1- معسكر جيش الإنقاذ وجيش الوحدة برئاسة عبد القادر الجيلاني وعبد الله سالم باعشن، ومحمد بامزغب، الشريف حيدرة، الأمير علي بن أحمد بن علي، عبد الكريم بازرعة، حامد أبو بكر العطاس. وأُغلقت الإذاعة (صوت الجنوب الحر).

أمن سرية لحمايته، وهذا من طبائع الأمور، إلّا أنّ الحالة بين النظامين أدت بسبب التوترات والحروب والقلاقل المستمرة بينهما إلى تكثيف العمل في هذا الاتجاه، ما نجم عنه تشكيل جيش من المخبرين لكل نظام للعمل ضد النظام الآخر. وتشكلت لهذا الجيش مصالح ومراكز نفوذ ومنافع متعددة، كان من الطبيعي أن يعمل على استمرارها والدفاع عنها.

لكن أخطر ما في الأمر، أنه جرى اختراق هذه الأجهزة لدى الطرفين، ووُجد عناصر في كل نظام يعملون للنظام الآخر، ووجد العملاء المزدوجون مجالاً للعمل في خدمة النظامين، إما بعلم القيادات فيهما، أو من دونه.

نشطت أعمال هذه الأجهزة بين الأوساط المعارضة لكل نظام، واستطاعت أن تجنّد من هؤلاء عملاء لخدمتها، ووصلت الأمور إلى درجة الترهيب والترغيب والسجن والتعذيب، وحتى القتل. واستُخدمت أساليب الابتزاز التي تدخلت فيها أمور تبدأ من المال ولا تنتهي عند النساء!

وفي حالات كثيرة، بلغ الأمر اعتقال بعض الأفراد وإذلالهم وتعذيبهم، وبعد أن يمضوا مدة في السجون، تطول أو تقصر، يخرجون منها ويهرَّبون إلى النظام الآخر، بعد أن يكونوا قد حصلوا على التغطية الكاملة وجواز المرور المناسب، ليبدأوا العمل في النظام الذي أُرسلوا إليه بعد إعدادهم له لحساب النظام الآخر.

ويأتي بعد ذلك الدور الذي تقدّمه الدول الأجنبية الكبرى عبر أجهزتها الاستخبارية، في ظل صراع القطبين الأميركي والسوفياتي خلال زمن الحرب الباردة وتجاذب الأطراف الصغيرة في الدول النامية في هذه الحرب الباردة، وتوزّع تبعيتها لهذا القطب أو ذاك، واستفادتها من المعلومات الاستخبارية التي تقدَّم لها من هذه الدولة أو تلك، وحتى كثير من الدول الإقليمية لم تبخل بنصيب يخدم أغراضها في هذا المجال.

وفي اليمن، حتى بعد قطع خطوات مهمة على طريق الوحدة، وإنشاء العديد من المشاريع والمنظمات والمؤسسات المشتركة، لا بد من أن نعترف بأنّ مثل تلك المؤسسات كانت من بين أوكار أعمال التخابر ومكاتب التجسس على طرف ضد الطرف الآخر. بل إنّ وزارتي ومكاتب شؤون الوحدة اليمنية في عدن وصنعاء كانت تأتي في صدارة القنوات التي تمارس هذا العمل بمتعة وحدوية عظيمة!

وتجدر الإشارة إلى أنه رُصِدَت في عدن، مثلاً، مبالغ مالية كبيرة جداً لوزارة أمن الدولة لرصد الأنشطة الجارية في مناطق شمالية بوساطة أشخاص ومرافق، مثل سيارات النقل والتاكسي واستوديوهات التصوير والمطاعم ومحالّ الصرافة... إلخ. وبطبيعة الحال، فإن شيئاً مماثلاً كان يحدث لمصلحة الشمال داخل الجنوب.

كذلك فإنّ نشاط الاستخبارات التابعة للنظامين شمل اليمنيين في المهجر من المغتربين، وتحديداً في بلدان الخليج وجمهورية مصر العربية وبقية المهاجر في كل مناطق العالم، وذلك بهدف التسابق بين النظامين لتجنيد أكبر عدد من العملاء للعمل لمصلحة كل نظام

ضد الآخر. ومن الأمثلة التي نوردها هنا، أنّ جهاز أمن الدولة في عدن تمكن من اختراق عناصر في حزب الرابطة في الخارج، وتوقيع مذكرة أمنية معهم! وكذا عناصر من التجمع القومي في مصر والعراق وصنعاء، واستُخدمت كذلك أكشاك بيع السجائر والملابس والأغذية ومختلف البضائع لخدمة الأغراض نفسها، وحتى عربات بيع الخضار والفواكه والمطاعم وصالونات الحلاقة استُخدمت للهدف ذاته! كان ظاهرها بريئاً، وباطنها استخبارياً سرياً بعيداً عن البراءة. وقد علمتُ أنّ جهاز الأمن السياسي في صنعاء بنى مسجداً بالقرب من إدارته، وشقّ نفقاً تحت الأرض من الإدارة إلى المسجد، تغطيةً لدخول المخبرين عبر المسجد ثم النفق إلى داخل الإدارة، والخروج من النفق نفسه.

تطور العمل وتشابكت أغراضه، فاستُخدمت أجهزة تنصّت دقيقة جداً (كالساعات مثلاً)، لتسجيل ما يدور من كلام ومراقبة المكالمات التليفونية. ولم يقتصر تسجيل الكلام على أطراف النظام الآخر فقط، بل كان كذلك يأخذ مساره ذاته بين وفود الدولة المرسلة إلى الخارج! أي إنّ جهاز مخابرات أمن الدولة يرسل مع وفد دولته شخصاً أو أكثر، يعمل لمصلحة هذا الجهاز المعنيّ ويخدمه، ليس فقط بالتجسس على أشخاص النظام الآخر، بل أيضاً للتجسس على زملائه المبعوثين في الوفد ذاته.

وعندنا في الجنوب، بدأنا نتنبّه لمثل هذه الأعمال، والأعمال المضادة منذ بداية السبعينيات. لكننا لم نُعِر هذه المسألة الاهتمام الذي تستحقه أو نحملها على محمل الجد، برغم ما تنطوي عليه من أهمية بالغة وخطورة شديدة على توجهنا ونهج نظامنا الذي لم يكن دوره في المنطقة يوحي بثقة الأشقاء في النظام الآخر، والجيران من الأشقاء المحيطين بنا على الناحيتين. إذ إنّ هذا النظام ونموذجه لم يقدما لهم القدوة الحسنة، ولا بد من الاعتراف بهذه الحقيقة، مع الأسف الشديد، التي جعلت الجميع ينظرون إلى نظامنا وقتها على أنه «الابن العاقّ في العائلة»، أو «الولد الشقيّ في المنطقة». والأكثر مدعاة للأسف، أنّ عناصر قياديين كثراً، بعضهم في أعلى مراكز القيادة، كانوا لا يكفّون عن تقديم الذرائع التي تدعم هذه القناعة وترسّخها.

وفي السياق، أضرب مثلاً تتداخل فيه عوامل داخلية وعناصر (من صنعاء) مع عوامل إقليمية. فعندما حدثت الاشتباكات والقتال بين عدن والمملكة العربية السعودية على الحدود بين البلدين – وقد جئت على تفسير ذلك في حينه في كتاب سابق من مذكراتي – في عام 1969م، كنّا نرى اللجوء إلى الأشقاء في صنعاء لمساعدتنا على صدّ المعارك التي استهدفت أراضي داخل بلادنا في ما عُرف بمعركة «الوديعة»، ولجوءُنا إلى أخوتنا في الشمال أملته ظروف حاجتنا إلى السلاح، وخصوصاً حاجتنا لطيارين، ووعدنا الأخوة هناك خيراً. وكانت ظواهر الأمور تدلّ على الغيرة اليمنية الواحدة على أرض كانت مهددة بالوقوع بأيدي طرف ثالث غير يمني. لكنّ بواطن الأمور التي لم تكشف عن نفسها حينها، كانت تشير إلى غير ذلك من الدلائل التي تحولت فيما بعد إلى وقائع. وهنا لا يمكن إغفال

تداخل خطوط أجهزة المخابرات وتشابك عملها وتوافق مصالحها. ومن هذه الواقعة، يمكن أن نفهم لماذا كان بعض عناصر السلطة في الشمال يسوّفون في تلبية مطالبنا، إذ إنّ مرجع ذلك يعود إلى أنّ الطرف الثالث في حربه معنا كان يدفع الثمن، وكلما تمادى النظام في صنعاء في تسويفه وخداعه لنا، ازداد عدد الأصفار على يمين المبالغ التي كانت سلطة صنعاء تقبضها من الطرف الذي طلبنا منه السلاح لنحاربه به!

أما في مجال نشاط أعمال التجسس والاستخبارات بين النظامين، فإنني في هذا المجال أجد أنْ لا مفرّ من الإقرار بأنّ النظام في صنعاء كان بلا منازع المستفيد الأكبر من تلك الأعمال على كل المستويات، منها:

أولاً: أنه كان يظهر في المنطقة - وكان ذلك ظاهراً - على أنه الخطّ الأول للدفاع ضد نظام «شيوعي... صيني... شيطاني... صبياني... إرهابي»، وإلى آخر ذلك من المسميات التي كانت تطلق على النظام في عدن. ولا بد من الاعتراف-كما قلنا-بأنّ كثيرين من القادة والمتنفّذين عندنا كانوا لا يتورعون عن تقديم الذرائع لذلك، وعلى هذا الأساس الذي جعل الشمال يرتدي لباس الأخ الطيب الصالح مقابل أخيه في الجنوب الذي لبس- أو أُلبس-ثوب الأخ المارق الشرير. أقول: على هذا الأساس كانت الأموال والمعونات والهبات تتدفق على صنعاء، ومصائب قوم عند قوم فوائد.

ثانياً: أنّ هذا الفيض الضخم من الأموال السائلة التي تنهمر على نظام صنعاء، مكّنته من توظيف كثير منها في أعمال الاستخبارات والتجسس التي تبدأ بجمع المعلومات، ولا تتورع عن التخريب، إما بالإنابة عن الغير، أو بالأصالة عن النفس!

ثالثاً: أنّ الثراء الطارئ على صنعاء وقادتها ومخبريها نتيجة لهذا السيل المتدفق من الأموال التي بلغت ذروتها في ما سُمِّي «سنواتِ الطفرة النفطية» قد وفّرت له نوعاً من الانفراج الاقتصادي، ما جعل منه عامل جذب وإغراء للعمالة (من عدن)، وعندما أقول: «العمالة»، فإنني بالتأكيد أقصدها بحرفية المعنى بشقيه على ما فيهما من ازدواجية! وظهرت لأول مرة مظاهر الرخاء والثراء على كبار المسؤولين والشيوخ، كبناء القصور والسيارات الفارهة والوكالات والشركات والصناعة والزراعة وغيرها.

وهكذا نشطت وتطورت أجهزة الاستخبارات في النظامين، وتكاثر رجالها، وتزايدت أنشطتهم، وفتحت لهم الاعتمادات بلا حدود وبلا قيود، وفي الغالب فإنّ نشاط كثيرين من رجال هذه الأجهزة لم يقتصر على رصد التحركات والشخصيات في النظام الآخر، لكنه تمادى وامتدّ ليمسّ حياة الناس من المواطنين العاديين في كل من عدن وصنعاء، وتحويلها في مرات كثيرة إلى كوابيس يصعب احتمالها.

تطورت أعمال الاستخبارات تصاعدياً لتصل إلى القمة، فكان بين رجال كل نظام من نظامي الحكم مَن يعمل لحساب استخبارات النظام الآخر. وبلغ الأمر من الدقة والكفاءة في بعض الأحيان إلى أنّ وقائع ومحاضر اجتماعات سرية على مستوى القمة في عدن كانت تصل إلى السلطة الحاكمة في صنعاء قبل أن يجفّ مداد صياغتها!

من خلال موقعي في أعلى مراكز صنع القرار في دولة الجنوب، كنتُ أسمع بعض الهمس الذي كان يدور حول التسرب الخطير في المعلومات، ولم أجد من رفاق الحكم من ينفي أو يؤكد. لكنّ حدسي كان يدلني على أنّ قنوات كثيرة قد فتحت، ومعلومات كثيرة قد تسربت، وشخصيات كبيرة قد تورطت. لكني كنتُ أُبقي على هامش من الظن، وكنتُ بحاجة إلى يقين لم أصل إليه إلّا بعد سنوات عديدة بعد انتقالي إلى صنعاء في عام 1986م، وهناك قرأتُ وسمعتُ ورأيت، وهالني ما رأيت. لقد تأكدتِ الرؤية، وتحولت إلى يقين. نعم، كانت كل شاردة وواردة في دوائر صنع القرار في عدن تُنقَل أولاً بأول، وبنصّها وفصّها إلى صنعاء!

وعندما نأتي إلى المقارنة بين أجهزة الشمال والجنوب في مجال هذا العمل المعقَّد الملفوف بالاحتمالات والظنون، والمغلَّف بالغموض، لا بدّ أن يخطر على بالنا هذا السؤال: أكانت عدن بدورها أيضاً تحصل بالسرعة ذاتها والكفاءة على ما كان يدور في مركز (أو مراكز) صنع القرار في صنعاء؟ أقول بكل صراحة: لا، للأسف. ويرجع هذا إلى عوامل كثيرة تتداخل وتتشابك وتتلامس في مزيج غريب صوّر نفسه لنا، أو تصورناه من خلال خدعة لا يمكن إنكارها، على أنه عمل من أعمال الوطنية والبطولة والنضال من أجل التحرر والوحدة. وفي هذا الصدد، فإنّ الأقوال يمكن أن تعني أي شئ، لكن في محطة تحولها إلى أفعال، فإنها قد لا تعني شيئاً. وفي ذلك يصدق المثل البلجيكي الذي يقول في وصف البطة: «ما دام هذا الطائر يشبه البطة، ويسلك سلوك البطة، فلا بد إذاً أنه بطة!»، ولا أريد البوح بأكثر من ذلك حتى أتجنب مظنّة التجني على أشخاص كان الناس يثقون بأنهم أبطال وطنيون في مرحلة ما، عملوا-بطريقتهم-من أجل الوحدة بالقوة، وقد كان هناك أيضاً في الشمال من يريد الوحدة، ويسعى من أجل تحقيقها بالقوة، وذلك بإسقاط النظام في عدن، وبناء دولة على النهج القائم في صنعاء.

وبالمقابل، كان هناك في عدن من يسعى إلى إسقاط النظام «الرجعي» في صنعاء بالقوة والحرب وأعمال المقاومة، كما أسلفنا في ما سبق سرده في هذه المذكرات، وإقامة دولة ذات توجه اشتراكي على كل الأرض اليمنية.

وكان صوت العقل غائباً، أو مغيَّباً لبعض الوقت، إلى أن وُجد الطريق للتعبير عن نفسه. ولكن في مجال حديثنا هنا عن دور المخابرات في النظامين، لا بد من التأكيد أنّ تسجيل الآراء العمومية عن هذا الدور لا يكفي، ذلك أنّ بمقدور أيّ إنسان أن يطرح رأيه سلباً أو إيجاباً في ما يراه أو يعتقده أو ما يمرّ به. لكن هذا الرأي يبقى ناقصاً إذا لم يُدعم بالوقائع. فالرأي هو وجهة نظر قابلة للأخذ والرد والرفض أو القبول. أما الوقائع، فإنها أحداث وقعت لا يمكن التلاعب بها أو تغييرها وفقاً لأهواء أو أمزجة من يقول ويسمع، خاصة إذا أخذنا بالاعتبار أنها حدثت فعلاً وثبتت تاريخاً. ولا يمكن التراجع عنها وإعادة كتابتها بأثر رجعي. ومن أبسط الوقائع، يمكنني أن أورد ما يأتي:

* انفلات عيار الأجهزة الأمنية، حتى زرعت الرعب والخوف في نفوس المواطنين المسالمين قبل غيرهم من أعداء النظام في كل من صنعاء وعدن.

* ملاحقة الأدباء والكتّاب الوطنيين الوحدويين، وفي مقدمتهم المناضل الوطني الوحدوي عمر الجاوي، الذي كان يتعرض للملاحقة والاضطهاد، إلى درجة أن بلغ الأمر حدّ اعتقاله وضربه، وإلصاق تهم باطلة به وبغيره من زملائه، بهدف إذلالهم وإخضاعهم لسيطرة هذه الأجهزة في هذا النظام أو ذاك الذي تتصرف أجهزته أحياناً إما بوحي من قيادات الدولة أو بمبادرة خاصة منهم.

* تقييد حرية المواطنين في التنقل بين صنعاء وعدن، ووضع العراقيل التي لا تُعَدّ ولا تُحصى على حريتهم في الانتقال لزيارة أقاربهم وذويهم، ما أدى إلى توتير الأجواء، وتعميق روح الحقد والكراهية على من يقوم بمثل هذه الأعمال اللامسؤولة أو يشجّع عليها.

أما التعامل مع السياسيين المعارضين للنظام في هذا النظام أو ذاك، فإنه يتحدث عن نفسه بنفسه، ولا يحتاج مني إلى مزيد!

الفصل الثاني عشر
الاقتصاد الموجَّه...
ما له وما عليه في التطبيق

قد لا يكون هناك جديد أقدّمه بالصورة التي يتصورها البعض، بالنسبة إلى ما يخصّ اقتصاد اليمن الديمقراطية، ولكن في بعض الأحيان أشعر بأنّ تجارب خاصة، في مستوى التجربة اليمنية الجنوبية تحتاج إلى إيضاح، وتستدعي مني أن أعرضها، لكي يكتمل مشوار هذه المذكرات، فيشمل كل الجوانب العامة والخاصة. ومن بين هذه التجارب تأتي التجربة الاقتصادية لليمن الديمقراطية التي سأقدّم من خلالها الرؤية العامة للسياسة الاقتصادية كما خَبِرْتُهَا، وهي لا تبتعد عن معايشتي الواقعية كثيراً، فقد عاصرتُ أحداثها من قرب، وأحياناً كنتُ المنفذ لها من خلال عملي الطويل رئيساً للوزراء، ثم أميناً عاماً للحزب ورئيساً للدولة.

وما يدفعني إلى هذا الحديث، أنّ الاقتصاد يمسّ حياة كل مواطن، كما تمسّ السياسة الاقتصادية للدولة حاضر الوطن ذاته ومستقبله. وأكثر من ذلك، أعتقد أنّ المسألة الاقتصادية هي النقطة الجوهرية والحقيقية في تحديد صورة الوطن وموقعه في المستقبل. لذلك، إنّ الاهتمام بالاقتصاد إحدى مسؤوليات النظام السياسي وجوهر استراتيجيته العامة.

لكن بدلاً من البحث عن حلّ للمشكلة الاقتصادية المتفاقمة التي كانت تهدد النظام المولود، غرقنا في الصراعات السياسية والفكرية التي تفجّرت بعد الاستقلال مُباشرة، بفعل اشتداد الصراع الداخلي في التنظيم السياسي «الجبهة القومية». على النحو الذي شرحته في حيّز سالف، وفي الوقت الذي كان مطلوباً فيه وضع برنامج اقتصادي سريع قادر على وضع حدّ للأزمة الاقتصادية وللأنين اليومي المتصاعد نتيجة معاناة الشعب الناتجة من عقود طويلة من التخلف الذي أورثه الاستعمار، وخاصة في الريف، بدلاً من ذلك ذهبت الأمور بعيداً في تفجير الصراع الداخلي الذي شهد ذروته في «المؤتمر الرابع» للجبهة في بداية آذار/ مارس 1968م، أي في مرحلة مبكرة جداً بعد الاستقلال، يقوده عدد من المُغامرين المحليين والعرب الذين يرفعون لواء الأيديولوجية اليسارية، وينادون بتطبيقها فوراً على مجتمع اليمن الجنوبي! وأدت هذه الصراعات الفكرية والسياسية المبكرة إلى أزمة فعلية عانتها الثورة وسلطتها، ما أدى إلى تجميد كل ما يشير إلى الاهتمام بالأوضاع

الاقتصادية المعقَّدة أو إهمالها، ما بين آذار/ مارس 1968م وحزيران/ يونيو 1969م، وذلك يطرح تساؤلاً عن مدى مشروعية تلك الصراعات وجدواها!

كانت هذه الفترة حافلة بكثير من الصراعات السياسية التي كانت لها انعكاساتها على المجتمع. وبالرغم من إيرادي التفاصيل الكثيرة حولها في فصول سابقة، لكنني أودّ هنا أن أتطرق بنحو سريع ومحدد إلى طبيعة القوى السياسية التي مارست دوراً على مسرح الأحداث في تلك الأيام، والتي يمكن حصرها في فئتين من القوى:

الأولى: هي تلك القوى التي أطلقت على نفسها «اليسار»، وقدّمت نفسها على أنها قوى تغييرية جذرية، ورأت أنّ النظام الذي انبثق من الاستقلال في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967م ليس صالحاً لصياغة الحياة السياسية على قواعد ثورية تسمح بإجراء تغييرات جذرية. وكانت تطالب بإحداث تغيير جذري في بنية الدولة ومؤسساتها العسكرية والمدنية، وتجذير بنية المجتمع بخلق أوضاع وأشكال اقتصادية واجتماعية جديدة.

والثانية: هي القوى التي أطلق عليها الطرف الأول «قوى اليمين»، وهي التي بحكم موقعها النضالي كانت على رأس قمة السلطة. وكانت تتوخى في قيادتها تبني نوع من الواقعية السياسية، لكنها لم تُعطِ الفرصة لوضع برنامجها السياسي والاقتصادي، أو وضع أفكارها بهذا الخصوص موضع التنفيذ، وخضعت لكثير من مشاكسات الطرف الآخر، حتى صُنِّفت في خانة القوى «اليمينية الرجعية»، وهو ما لم يكن ينطبق عليها وعلى توجهاتها السياسية، إذ إنها لم تكن تمثّل القوى التقليدية القديمة، بل جاءت ثائرة عليها. كذلك فإنّ الوقت القصير الذي حكمت فيه لا يسمح بالحكم عليها بهذا الحكم الجائر.

في إطار ذلك، شهدت الحياة السياسية في الجنوب كثيراً من الخلافات التي راوحت بين الصراع على السلطة، وطبيعة الصيغة السياسية المطلوبة، وهوية النظام، إلّا أنّ هذا لم يمنع من قيام اصطفافات تأخذ في الشكل طابع الصراع على أمور جوهرية تطاول أحياناً بنية النظام وتركيبته، وتؤدي إلى طرح شعارات تغييرية. لكن مثل هذه الاصطفافات سرعان ما كانت تتحول إلى اصطفافات قبلية وعشائرية، على الرغم من بعض التلاوين السياسية والفكرية الأيديولوجية التي كانت تضفيها بعض القوى على الصراع!

وفي الأخير، فإنّ القوى «اليسارية» التي كانت تطالب بالتغيير في ظل اختلال موازين القوى الداخلية والتوازنات الإقليمية والدولية، تمكنت من تشكيل تيار ضاغط مكَّنها من تعديل الأحداث لمصلحتها في 22 حزيران/ يونيو 1969م.

التأميم... بداية الاقتصاد الموجَّه

في ظل مناخ التغيير هذا، صدر القانون رقم (37) لعام 1969م في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969م الخاص بالمؤسسة الاقتصادية والقطاع العام والتخطيط القومي. ولا بأس هنا من عرض الأهداف التي توخّاها ذلك القانون، وهي:

1. تحرير قوى الإنتاج وعلاقاتها ومؤسساتها وإنعاشها وتطويرها، وإحلالها محلّ قوى الإنتاج الموروثة عن الاستعمار ومؤسساتها وعلاقاتها.
2. تأسيس القطاع العام وإرساؤه على أسس سليمة تمكّن الدولة من إحكام سيطرتها وهيمنتها على الاقتصاد الوطني وقيادته.
3. تأميم مختلف البنوك والمصارف وفروع البنوك الأجنبية، حيث يصبح القطاع المصرفي ضمن القطاع العام.
4. تأميم مختلف الشركات التجارية الأجنبية الكبرى في الجمهورية، حيث يصبح القطاع التجاري قطاعاً مختلطاً يتعايش فيه القطاعان العام والخاص على أساس قيادة القطاع العام.
5. تأميم كل شركات التأمين وإعادة التأمين وفروعها الأجنبية العاملة في الجمهورية، ووضع مختلف وكالات الضمان الأخرى تحت التصفية ليكون الضمان وإعادة الضمان من اختصاص القطاع العام.
6. تأميم كل شركات خدمات الموانئ الكبرى العاملة في الجمهورية.
7. تأميم كل شركات توزيع المنتجات النفطية وعملياتها (عدا الشركات المختصة بوقود البواخر والطيران) وتنظيم القطاع النفطي وتطويره تدريجاً بما يحقق المصالح الاقتصادية الوطنية.
8. تخطيط الإنتاج الوطني للقطاع العام، وتوجيه الإنتاج في القطاع الخاص، وتخطيط الاستثمار الاقتصادي العام والخاص لبناء القاعدة الإنتاجية الصناعية-الزراعية من خلال تعبئة قوى الإنتاج الوطني وتطوير علاقاته وتقويم مؤسساته لرفع المستوى المادي والثقافي لجماهير الشعب.

وأكد القانون أنّ تأميم البنوك والمصارف يتمثل بنقل رأسمالها إلى الدولة، ولا علاقة لذلك بودائع الأفراد لدى تلك البنوك التي ستبقى ملكاً للأفراد، إذ إنّ التأميم لا يشمل الودائع.

بموجب الفصل الأول من القانون، أُنشئت مؤسسة عامة تُسمّى المؤسسة الاقتصادية للقطاع العام والتخطيط القومي، يرأسها نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية، وتتكون من مجالس إدارة هيئات المصارف، التجارة، التأمين، الموانئ، النفط، مجلس هيئة التخطيط وأية هيئة أخرى تستحدثها المؤسسة حسب الحاجة الفعلية ووفقاً للأصول القانونية.

ووفقاً للفصل الثاني، أُمِّمَت البنوك الآتية: البنك الأهلي وجرندليز، البنك الشرقي، شارترد بنك، البنك البريطاني للشرق الأوسط، البنك العربي، بنك الهند، بنك اليمن الجنوبية، حبيب بنك. وبموجبه، أُنشئت هيئة المصارف والبنوك التي تتولى توحيد كل المصارف والبنوك المؤمَّمة في مصرف واحد، وتكون البنوك وفروعها الأخرى فروعاً لها، وتتولى مسألة

إعادة تنظيم المصارف والبنوك وفروعها المؤمَّمة بما يكفل الاقتصاد في النفقات والارتفاع بمستوى الخدمات المصرفية، وتكوين بنك مركزي (البنك الأهلي) برأسمال اسمي قدره خمسة ملايين دينار ورأس مال مدفوع قدره مليون ونصف مليون دينار.

وبموجب الفصل الثالث، أُمِّمَت الشركات والمنشآت التجارية الأجنبية وفروعها، وهي: أ. بس وشركاؤه (عدن) المحدودة، شركة لوك توماس (التجارية) المحدودة، شركة لوك توماس وشركائه، شركة بول رايس (عدن) المحدودة، قهوجي دينشو وشركاؤه، على أن تنشأ هيئة تدعى هيئة التجارة تجمع الأعمال التجارية وتوحّد المنشآت والشركات التجارية المؤمَّمة ضمن شركتين هما: شركة التجارة الداخلية، وشركة التجارة الخارجية.

أما الفصل الرابع، فقد نصّ على تأميم شركات التأمين[1] وإعادة التأمين وعددها (12 شركة)، على أن تنشأ بدلاً منها هيئة التأمين التي تجمع أعمال التأمين وإعادة التأمين برأسمال أساس قدره نصف مليون دينار بضمان الحكومة. ويُعاد النظر في اتفاقيات التأمين وإعادته القائمة وعقد اتفاقيات جديدة مع شركات إعادة التأمين العالمية، بما يحقق المصالح الاقتصادية لسوق الضمان الوطنية.

ونصّ الفصل الخامس على تأميم شركات خدمات الموانئ، وعددها (6 شركات)، وإنشاء هيئة الموانئ التي تتولى مسؤولية توحيد المنشآت الخدمية في وحدة واحدة أو أكثر على أساس مبدأ التخصص.

ونصّ الفصل السادس على تأميم مختلف شركات توزيع النفط (عدا وقود البواخر والطيران)، وعددها 5 شركات. ونصّ القانون على إنشاء هيئة النفط التي تتولى مسؤولية توزيع المنتجات النفطية في السوق الوطنية، وتقوم بتوحيد جميع عمليات توزيع المنتجات النفطية، وتُشرف على مجموع القطاع النفطي في البلاد، وتسعى لتنشيط عمليات استكشاف النفط والهيدروكاربونات واستخراجهما واستثمارهما. والشركات المؤمَّمة هي: شركة «شل» اليمن الجنوبية المحدودة، شركة موبيل أويل، شركة كالتكس، شركة إيسو، وشركة النفط البريطانية.

خلفيات وأسباب

كانت تلك هي الأهداف التي توخّاها قانون التأميم، وأعتقد أنّ الوقت يسمح لي بالعودة إلى الأسباب والخلفيات التي قادت إليه. يعتقد كثيرون أنّ قانون التأميم الصادر في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970م، هو نتاج خطوة 22 حزيران/ يونيو 1969م. لكنّ الحقيقة أنّ القانون قد أُعدَّ قبل ذلك بوقت، أي في عهد الرئيس الأول للجمهورية قحطان محمد الشعبي، وهو نتيجة عمل اللجنة التي تشكلت لهذا الغرض برئاسة محمود عبد الله عشيش، وبالاستعانة بخبرات يمنية وعراقية برئاسة الدكتور محمد سلمان.

1- والأصح لغوياً أن تسمى شركات الضمان.

لكن نتيجةً لاشتداد الصراع على السلطة، أصبح من شأن قانون التأميم إطالة عُمر حكومة قحطان فيصل الشعبي، وذلك عبر تصويرها بأنها صاحبة هذا الإنجاز على حساب الطرف الآخر الذي يطالب بتأجيل إصدار القانون. والرئيس قحطان، كان يدرك من جانبه أهمية إصدار القانون في تلك الأيام، وكان يرى فيه (طوق النجاة) من الأزمة الحادّة. لكن اشتداد الصراع، والمشاكسة على النظام، لم يمكّناه من إصدار القانون أو القيام بأية إصلاحات جذرية في بنية النظام، بسبب الانشغال بالقضايا السياسية. لهذا، فإنّ القانون لم يصدر إلّا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1970م.

إذا أُجمِلَت مختلف المواقف الحقيقية من القانون، فسنجد أنّ بعضها سياسي، وبعضها اقتصادي، وبعضها الآخر ينطلق من موقف معادٍ للشركات والمؤسسات الأجنبية، باعتبارها جزءاً من النظام الاستعماري. وبالطبع، كانت هُناك مواقف لا تخلو من المزايدات ونزعة التطرف. ولم تكن العوامل الاقتصادية وحدها الضاغطة والمؤثرة في إصدار القانون. وعلى سبيل المثال، فقد أُمِّمَت شركات لم تكن الضرورة تستدعي تأميمها في ذلك الوقت، مثل شركات التأمين وإعادة التأمين التي كانت في الواقع مفلسة مادياً، أو على وشك الإفلاس. وكذا الحال بالنسبة إلى شركات أحواض السفن التي كانت تعيش حالة كساد بعد إغلاق قناة السويس وحالة الركود التي كان يمرّ بها ميناء عدن نتيجةً لذلك!

لكن القانون لم يكن يخلو من إيجابيات أيضاً. ولعل أهم الجوانب الإيجابية فيه، تمثلت بسيطرة الدولة على قطاع النقد والمصارف والتجارة الخارجية والداخلية، لما تكتسبه هذه القطاعات من أهمية اقتصادية واجتماعية. على سبيل المثال، إنّ سيطرة الدولة على التجارة الخارجية سمحت لها بالتحكم بعملية الاستيراد، وبالتالي بعملية تحديد الأسعار وتقنينها. وشكّل هذا الأمر حماية للمستهلك من تقلبات السوق العالمية. وقد اعتمدنا على دعم أسعار السلع الأساسية على حساب السلع الأخرى غير الأساسية، وتمكنا بفضل هذه السياسة من توفير حاجات السكان من السلع والخدمات إلى حدٍّ ما، فضلاً عن نزع فتيل أخطار تهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي، التي عادةً ما تتفاقم مع تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كالبطالة وغيرها. كذلك مكّن القانون من نشوء القطاع العام بفروعه المختلفة، وقطاع الدولة من تطوير البنية الأساسية الإنتاجية والاجتماعية في حدود الإمكانات المتاحة.

ولا ينبغي أن ننسى الظروف السياسية التي صدر في أجوائها القانون. فبالإضافة إلى الحصار السياسي والاقتصادي الذي كانت تُعانيه الجمهورية، كانت هناك الضغوطات والتدخلات العسكرية، حيث صدر القانون بعد أسبوع واحد من حرب الوديعة بيننا وبين السعودية. وكان من أهداف إصداره حشد طاقات جماهيرية للدفاع عن النظام الوطني، وإشراك الجماهير في الدفاع عن الدولة الوليدة، وذلك عبر ربطها بعملية التنمية وإشعارها بأنها جزء لا يتجزأ من النظام السياسي والاجتماعي.

الأرض... وحلّ المسألة الزراعية

في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970م، صدر القانون رقم 27 لعام 1970م بشأن الإصلاح الزراعي وكان أهم ما نصّ عليه:

1. مصادرة أراضي وممتلكات سلاطين وأمراء ومشايخ ووزراء وحكام العهد البائد وعائلاتهم، وكذلك ممتلكات كل مَن طُرد بحكم ارتباطه السابق بالعهد القديم.
2. وضع حدّ للملكية: 20 فداناً للأراضي المرويّة، و40 فداناً للأراضي البعلية للأسرة.
3. تشكيل مؤسسة عامة (اللجنة المركزية للإصلاح الزراعي) تابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.
4. تكوين جمعيات تعاونية زراعية في الأراضي المصادرة والمستولى عليها، تكون العضوية فيها إلزامية لكل المنتفعين من أرض الدولة والإصلاح الزراعي.
5. تُنشئ الدولة مزارع جماعية ومزارع نموذجية بغرض تحقيق العمل الجماعي بين الفلاحين.
6. إلغاء كل الرهونات الاستغلالية على الأرض التي مضى على رهنها أكثر من خمس سنوات.
7. يُعوَّض عن الأراضي المستولى عليها من قبل الدولة، والزائدة على الحدّ الأعلى بعد خمس سنوات من تاريخ الاستيلاء عليها.
8. تحويل أراضي السلاطين والأمراء إلى مزارع دولة، ويُدفَع التعويض في مدة 25 سنة بالأقساط.
9. تُعَدّ مصادر المياه ومجاريها الرئيسية، كالوديان والآبار، ومنشآت الريّ المقامة عليها، ملكاً عاماً للدولة.
10. إلغاء القانون رقم 3 لعام 1968، وهو أول قانون للإصلاح الزراعي يصدر بعد الاستقلال، وقد أصدره الرئيس قحطان الشعبي.

رغم صدور قانونين للإصلاح الزراعي في عامي 1968م 1970م، إلّا أنّ الموجة العامة التي بدأت مع «الأيام السبعة» في أواخر تموز/ يوليو وحتى الأول من آب/ أغسطس 1972م من أجل ما أُطلق عليه «تثوير الجماهير»، شملت أيضاً القطاع الزراعي، حيث شهدت المناطق الزراعية في (لحج، أبين، حضرموت) انتفاضات فلاحية تأسست بنتيجتها مزارع دولة وتعاونيات زراعية. ونتيجة الممارسات الخاطئة التي رافقت الانتفاضات وأساليب الاستفزاز التي مورست ضد الفلاحين، بمن فيهم صغار المُلاك، ومنع الفلاحين من شراء الحراثات والجرارات تحت ذريعة أنّ ذلك سيؤدي لاحقاً إلى نشوء رأسمالية الريف، عزف الفلاحون عن المشاركة النشطة في عملية الإنتاج الزراعي!

أضف إلى ذلك أنّ عملية الإجبار على العمل، وعدم مراعاة مبدأ الطوعية وخلق النموذج المثالي المقنع للفلاح بأفضلية العمل التعاوني، حولا التعاونيات ومزارع الدولة إلى

مؤسسات إدارية، يُعمَل فيها وفق نظام المرتبات، لا وفق نظام ربط الأجر بالإنتاج، ما سمح بخلق جيش من الموظفين والعمال الزراعيين، بعضهم لم تكن لهم دراية أو علاقة بالأرض والزراعة، ما حوَّل مزارع الدولة والتعاونيات إلى عبء على الدولة، وبالتالي على المجتمع.

وتضرر الإنتاج الزراعي بعد أن ازدهر كثيراً في المرحلة الأولى، وانخفض انخفاضاً واضحاً بعد ذلك، مقارنةً بالإنتاج قبل الاستقلال، وأهدرت الاستثمارات التي أُنفقت على تطوير القطاع الزراعي. كذلك تأثرت زراعة القطن في لحج وأبين، الذي كان مصدراً للعملة الصعبة.

وهنا أيضاً نجد الأخطاء تتكرر بالطريقة نفسها في القطاعات الأخرى. فبدلاً من أن تشجع الدولة المنتجين الصغار على تطوير الزراعة وزيادة الإنتاج عبر مدّهم بالحراثات والبذور والأسمدة وتسهيل عمليات التسويق، نجدها-أي الدولة-تتحمل عبء التسويق الداخلي للخضروات والفواكه عبر مؤسسة الخُضَر والفواكه، بالاستغناء عن أصحاب محلات بيع التجزئة، وفتح محلاتها الخاصة التابعة لها، محتكرة بذلك تسويق الخضار والفواكه وبيعهما. ولأنّ المؤسسة كانت تعتمد على موظفين، فقد اختلّت عملية التوزيع والبيع، وانتشرت السوق السوداء التي كان أصحابها يأخذون حاجاتهم من التموين من محلات المؤسسة باتفاق مع بعض العمال والموظفين فيها، ويعيدون بيعها في السوق السوداء. وأصبح المواطن يلجأ مضطراً إليهم، تحاشياً للوقوف ساعات طويلة في الطوابير، ولانعدام الخُضَر والفواكه، أو لسوء نوعيتها وعدم جودتها.

وفي تلك الأيام انتشرت الدعابات والنكات التي تسخر من هذا الواقع والتي ينفّس فيها المواطنون عن حالهم، ومن تلك النكات أنّ أحد الصوماليين قال تعليقاً على بيع الدولة للخضروات والفواكه: «دولة تبيع بطاطا وطماطم مش دولة!!».

تأميم الأسماك!!

لم تقتصر «الانتفاضات» على السيطرة على الأرض وتحويلها إلى تعاونيات، بل امتدت إلى مجال صيد الأسماك، حيث جرت عملية شبيهة بتلك التي جرت في المناطق الريفية عندما سيطر بموجبها الصيادون المنتفضون على جميع قوارب الاصطياد السمكي، وشُكِّلت لهم جمعيات تعاونية، وأُقيمت منشآت سمكية في لحج والمكلا، وجرى شراء ثلاجات كبيرة لحفظ الأسماك، واستُغنيَ عن التوزيع الفردي للأسماك، ونشأ عن ذلك احتكار الدولة تجارة الأسماك في السوق المحلية، متحملةً بذلك عبء الاصطياد والتسويق والبيع، ما أدى إلى اختناقات في توزيع الأسماك التي تُعَدّ مصدراً مهماً من مصادر الغذاء لقطاع واسع من السكان.

كانت تنمية الثروة السمكية واستغلالها واحداً من أهم اتجاهات التنمية الوطنية. وهي ثروة مهمة لليمن الجنوبي، وأحد المصادر الرئيسة للعملة الصعبة، نظراً لوفرة الأسماك

والأحياء البحرية، مثل الشروخ (اللوبستر)، والزنجة (القريدس)، والأستاكوز (الحبّار) والجمبري والسلاحف، وغيرها من الأسماك الممتازة التي تُصطاد في خليج عدن وبحر العرب بمحاذاة شواطئ يبلغ طولها 1550 كم.

بلغ حجم الرأسمال الموظف في الاقتصاد السمكي أكثر من 9.3 ملايين دولار، ارتفع خلال الخطة الخمسية الأولى 1974- 1978م إلى 21.2 مليون دولار، وضمّ القطاع المشترك البعثة السوفياتية-اليمنية التي تأسست عام 1971م، ومارست أساساً صيد سرطان البحر والحبّار. وفي عام 1978م تأسست الشركة اليمنية-العراقية برأسمال قدره 30 مليون دولار، يعود 51 ٪ من أسهمها إلى الجانب اليمني.

وعملت في المياه الإقليمية شركتان يابانيتان، هما: «نتشيرو» و«تويو» لصيد الحبّار. بدأت الأولى العمل في عام 1968م، وحققت أرباحاً وصلت إلى 20-25 مليون دولار سنوياً، بينما كانت تدفع مقابل الامتياز الذي حصلت عليه مبلغ 7.2 ملايين دولار فقط.

وبلغت نسبة الاصطياد للشركات الأجنبية العاملة في مياهنا الإقليمية بموجب عقود مع الدولة نحو 65 ٪، بينما بلغت نسبة التعاونيات والأفراد 20 ٪. لذلك، فإنّ الدولة بدلاً من أن تُنشئ أسطولاً لاصطياد الأسماك الصالحة للتصدير إلى الخارج لتوفير العملة الصعبة، نجدها تنصرف إلى الاهتمام بتوفير حاجات الاستهلاك المحلي، وهو ما عجزت عنه، بدلاً من ترك الأمر للقطاع الخاص والصيادين الأفراد الذين كانوا يقومون به قبل الانتفاضات دون مشاكل تُذكَر.

تأميم الإسكان وتخفيض الإيجارات والأجور

في عام 1972م أيضاً، صدر قانون الإسكان الذي يقضي بتأميم المساكن والمحلات التجارية وتخفيض الإيجارات.

كانت مشكلة الإسكان قد بدأت تستفحل، وتعقدت أكثر فأكثر عشية الاستقلال. فقد وجدت القيادة والسلطة نفسها أمام آلاف المنازل التابعة للقاعدة البريطانية التي أُجلِيَت، ومنازل السلاطين والوزراء الهاربين والشخصيات العربية والأجنبية المرتبطة بالإنكليز، التي رحلت برحيلهم من عدن، وتسلّم الجبهة القومية السلطة. بالمقابل، لم يكن بمقدور الموظفين والمواطنين دفع الإيجارات العالية المطلوبة لهذه المساكن.

وجرت عملية (إفساد) بعد الاستقلال مباشرة للمقاتلين والمناضلين الذين لم تكن لديهم حصانة كافية أمام مغريات الحياة المدنية، خاصة أنهم كانوا في أغلبهم آتين من جبهات القتال والريف المتخلف. وانتقل المقاتل من الشارع والجبل إلى المنازل الحديثة والدارات في المدينة والريف، فكان من الصعب السيطرة أو التحكم بنفسيات بعض المقاتلين والمناضلين وسلوكياتهم، وقد كانوا يشعرون أو يرون أنْ لا فرق بينهم وبين كبار المسؤولين في الدولة، باعتبار أنهم قاتلوا الاستعمار في جبهات الداخل وجبهة المواجهة الرئيسة مع الاستعمار والسلاطين!!

وبهذا المنطق وسواه، جرت عملية الاستيلاء على المنازل الشاغرة، ورفض سكانها الجدد دفع كرائها (الإيجارات) لعدم قدرتهم على ذلك، رغم التخفيض الأول للأجرة الذي استفاد منه الآلاف من المواطنين، لكنه خلق مشكلة جديدة، حيث لم يتمكن الساكنون الجدد من صيانة منازلهم وترميمها، وبالمقابل لم يقم المالكون بصيانتها، لأن الأجرة المتدنية جداً لا تسمح بذلك، ما أدى إلى وضع سيّئ للغاية بالنسبة إلى مجمل المساكن. وهنا طُرحت فكرة تأميم المساكن، وذلك خلال الأيام السبعة «المجيدة»، كما سُمِّيت، حيث رُفع شعار يقول: «تأميم الإسكان واجب!»، ضمن شعارات أخرى كثيرة، منها تخفيض الأجور، ليكتمل نصف الشعار الثاني مع أوله ويصبح: «تأميم الإسكان واجب... تخفيض الراتب واجب». حينها سأل أحد الصحفيين الفرنسيين عن الشعار الذي تردده الجماهير، فقالوا له إنهم يطالبون بتخفيض المرتبات... فلم يصدِّق، قائلاً: «إما أنهم مجانين أو أنني أنا المجنون!»[1].

وكانت الدولة من ناحيتها، نتيجة الأزمة المالية، عاجزة عن ترميم المساكن التي ورثتها عن الإنكليز والعناية بها، بالإضافة إلى عجزها طبعاً عن بناء مساكن جديدة لحلّ مشكلة موظفي الدولة من العسكريين والمدنيين الجدد والجهاز الحزبي والحكومي القادم في أغلبه من الريف، بالإضافة إلى «النازحين» الجدد المتدفقين من الريف والمحدودي الدخل من المواطنين أبناء مدينة عدن. وكل هؤلاء كانوا سيتعرضون لضغوط عديدة في حال اضطرارهم إلى دفع أجرة عالية، خاصة بعدما أصبح تخفيض الأجور أمراً واقعاً فرضته الظروف الاقتصادية الصعبة، إضافة إلى حركة الجماهير التي سيقت إلى ذلك في «الأيام السبعة»، سواء أكانت واعية لما سينتج من ذلك أم لا!

وفي جو الحماسة «الثوري» الذي خلقته تلك الهبّة، أُعدّ لمشروع قانون الإسكان، وشارك في إعداده يومها عبد الله الخامري الذي كان عضواً في اللجنة المركزية، ووزيراً للثقافة والإعلام. وقيل حينها أن والد الخامري كان يملك حارة في الأحياء الشعبية في مدينة الشيخ عثمان، وقد وضعه الرئيس ربيع بتكليفه ذاك في مأزق حرج، ودفعه موقفه هذا إلى أن أمّم ممتلكات والده، حتى لا يبدو أنه متقاعس عن تنفيذ نظرياته.

بتأميم المساكن، تخلّص المالك السابق من تبعات الترميم، لأنّ الكراء (الإيجار) لا يكفي للترميم والصيانة الخارجية. وفي المقابل، توقف المستأجر الذي يدفع أجرة رمزية تبدأ بدينار وتنتهي بعشرة دنانير عن الصيانة، لأن دخله لا يسمح بذلك، نظراً لتخفيض الرواتب (الأجور).

وتوقف المواطن المقتدر عن البناء في المدينة والريف، خوفاً من التأميم. كذلك فإنّ المغتربين، وهم قطاع اقتصادي مهم، توقفوا عن البناء وعن تحويل أموالهم إلى الداخل، خوفاً من المصير نفسه.

كان هذا الوضع شاذاً، وسرعان ما نتجت منه أزمة سكن حادة، يتصارع فيها الجميع على الشقق الموجودة، ما اضطر الشباب إلى العزوف عن الزواج تحت إلحاح هذه الأزمة.

1- الصحفي الفرنسي إريك رولو.

أمام هذه الأزمة الخطيرة، اتخذنا في عام 1983م قراراً بتمليك أكثر من 11 ألف مسكن، لم يكن كراء (إيجار) الواحد منها يزيد على دينار، وهو ما أعفى الدولة من مشاكل الترميم والصيانة التي لم تكن قادرة عليها، أو تملك الموارد اللازمة لها. كذلك فإنّ المواطن، من ناحيته، اطمأن إلى هذا القرار، وبدأ يدرك فوائده، إذ حوّله من مستأجر إلى مالك لسكنه، فبدأ بمباشرة أعمال الصيانة والتوسع، وأحياناً البناء.

ولمواجهة أزمة السكن، تقرر بعد عام 1980م بناء مشاريع سكنية جديدة (أكثر من 6000 شقة) بالتعاون مع بعض الدول الشقيقة: الكويت، الإمارات العربية، الجزائر، ليبيا، السعودية[1]. لكنّ هذه المشاريع لم تحلّ الأزمة جذرياً. وفي رأيي دائماً أنه من غير تعزيز الثقة بين الشعب والقيادة، لا يمكن الوصول إلى حلول للمشاكل المستعصية من هذا النوع. وقد عملنا على الدوام بمبدأ الاستقرار السياسي، باعتباره أساس التطور والتنمية والبناء والرخاء والسعادة. وهذا ما جرى التركيز عليه ما بين أعوام 1980–1985م. وكنّا في هذا نستفيد من الدروس والأخطاء التي وقعنا فيها سابقاً. لذلك، أعطينا الأولوية للاهتمام بأمن المواطن ومعيشته، كخطوة مهمة لا غنى عنها على طريق تعزيز الثقة بين الشعب في الداخل وفي المهجر والقيادة والسلطة السياسية. وقد فعلنا ذلك بروح مسؤولة بعيداً عن المزايدات والتقلبات في المواقف. وطبعاً، لم يخلُ هذا المنهج من الصعوبات ومحاولات العرقلة. ونتيجةً لهذه السياسة، فإنّ تحويلات المغتربين زادت بين عام 1980–1985م، ووصلت إلى 500 مليون دولار سنوياً، وهي أعلى نسبة أمكن الوصول إليها في ذلك الوقت، بعد أن توقفت معظم تحويلات المغتربين قبل عام 1980.

ونتيجةً لحالة الاستقرار السياسي التي شهدها البلد فيما بعد، والسياسة التي اتبعتها الدولة تجاه أبنائها المغتربين، فإنّ مجموعة كبيرة منهم بعد أن شعروا بالثقة وبجدية النظام، تخلّوا عن خوفهم القديم، وباشروا أعمال التشييد والبناء حيث بُنِيَ نحو 6 آلاف مسكن (فيلّا) ومسكن خاص في أحياء عدن وحدها.

وكان هذا يوافق التوجه الجديد للدولة، خاصة أنّ علاقة المغترب بالوطن كانت في البدء علاقة سياحية تقتصر على زيارة الأهل لعدة أشهر، ثم العودة مجدداً إلى بلدان الاغتراب. وكان معنى أن «يبنوا»، أنهم يفكرون جدياً في العودة إلى الوطن والاستقرار فيه.

ومهما كان الرأي في قانون الإسكان والأسلوب الذي اتبعناه في حلّ المسألة السكنية، فإننا قد فعلنا ذلك انطلاقاً من مصلحة المواطنين، كما كنّا نعتقد.

ومع الاعتراف بكل السلبيات التي رافقت قانون الإسكان، فإنه كان يهدف إلى حلّ مشكلة اجتماعية من أعصى المشاكل التي تواجهها البلدان النامية.

ويكفي هنا أن أشير إلى بعض أفضليات نظام السكن عندنا، كما تحدثتُ به إلى صحيفتي

1- حي عبد العزيز – الامارات، وحي عمر المختار–ليبيا، ومشروع الرياض السكني في المعلا – السعودية، والممدارة–الجزائر

«الوحدة» و«الظفرة» الظبيانيتين في الحديث الذي أعادت نشره صحيفة «14 أكتوبر» العدنية في 23/ 5/ 1983م، إذ قلتُ: «أما في الجانب السكني، فيمكن القول إننا ما زلنا نضاعف جهودنا للتخفيف من حدة أزمة السكن. وتهدف خطة التنمية الخمسية إلى بناء (6246) شقة. وأُنجِزَت (2076) شقة ووُزِّعَت. ويكفي أن أبيّن أنّ إيجارات الشقق في بلادنا من النماذج العديدة التي تبيّن أفضلية نظامنا، فالإيجار لا يزيد على 15 دولاراً شهرياً لأيّ شقة، وقد تم تمليك جميع المساكن التي كان أصحابها يمتلكون عقود انتفاع بها، وهم بالآلاف، والمسؤولون جزء منهم».

وفي لقاء جرى بيني وبين الرئيس علي عبد الله صالح في 2 كانون الثاني/ يناير 1990م بمنزله في صنعاء، وحضره رجل الأعمال علي محمد سعيد، تحدث هذا الأخير عن ضرورة إعادة المساكن المؤممة إلى ملّاكها السابقين من التجار. لكنني حذّرتُ من الإقدام على خطوة كهذه، معللاً ذلك بأنّ المواطن في عدن لم يستفد إلّا من المسكن الذي وفّره قانون الإسكان، وهو ثروته الوحيدة بعد سلسلة من المتاعب التي واجهها منذ الاحتلال وحتى يوم تحقيق الوحدة. واقترحتُ أنه يمكن تعويض الملّاك بإعطائهم «قطع أراضٍ» من أملاك الدولة، بدلاً من المنازل المؤمَّمة!

المنظمات الجماهيرية

اعتمدت الدولة في اليمن الديمقراطية في إعادة بناء المنظمات الجماهيرية أو إنشاء منظمات جديدة بما ينسجم مع توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة اتحادات العمال والفلاحين والطلاب والشباب والمرأة.

على الدوام، أدّت هذه الفئات دوراً كبيراً في النضال الوطني قبل الاستقلال عبر الانتفاضات، والتظاهرات، والعصيان المدني، وانخرط عناصر منها في الكفاح المسلح من أجل الاستقلال.

وكان دور العمال والنقابات العمالية، على اختلافها، بارزاً في مقارعة الاحتلال والدفاع عن حقوق العمّال في عدن، ولم يكن الطلاب والنساء، والفلاحون في الأرياف أقلّ دوراً، إذ أسهموا بدورهم التاريخي في كافة مراحل النضال من أجل الحرية.

بعد الاستقلال في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967م، اختلفت المهمات وبرزت ظروف جديدة، فكان لا بد من الاستفادة من هذه القوة البشرية وتوحيدها وتنظيمها لتكون عوناً للثورة والدولة في مرحلتها الجديدة، وتسهم في عملية البناء والتنمية والدفاع عن النظام.

اتجه التفكير إلى النقابات أولاً، بوصفها قوة منظمة، وهي ذات ماضٍ عريق، وخبرات اكتسبتها في نضالها السياسي والمطلبي في ظلّ الاحتلال، وفي بعض المراحل كان دورها حاسماً في حسم الصراعات السياسية، كما كانت حال النقابات الست، وفي النضال السلمي من أجل الاستقلال وطرد الاستعمار، فأعدنا تنظيم الحركة النقابية، وتوحيدها في (الاتحاد العام لعمال جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية)، وتولى رئاسته في البداية عبد القادر أمين،

عضو القيادة العامة للجبهة القومية، ومن بعده سلطان محمد الدوش، ومهدي عبد الله سعيد، ومنصور الصراري، وفيصل محمد عبد الله.

الحركة النسائية

وهذا الاتجاه نفسه شمل التنظيم النسائي الذي حمل اسم «الاتحاد العام لنساء اليمن»، وتولى رئاسته في المرحلة الأولى بعد الاستقلال عائدة علي سعيد يافعي، عضو القيادة العامة للجبهة القومية، ثم توالت على رئاسته في المراحل اللاحقة: عائشة محسن وفتحية محمد عبد الله.

ولا يمكنني أن أكتب هذا الفصل من تاريخ عدن والجنوب، وأن أتجاوز دور الحركة النسائية في عدن. فللمرأة العربية في عدن دور مهمّ في نضال شعبنا في الجنوب، حيث وقفت إلى جانب الرجل في النضال من أجل نيل حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد كانت في طلائع فئات الشعب المناضل الذي أسهم بفاعلية في الأحداث التاريخية التي شهدتها مناطق الجنوب في الفترات المختلفة، حيث قاومت المرأة في الجنوب مشاريع الاستعمار البريطاني، وكانت في الطليعة مع الحركة العمالية والطلابية في مقاومة مشروع الاتحاد الفيدرالي المزيَّف ومجلس عدن التشريعي. كذلك لا يمكن أن نغفل دورها في الإضرابات العامة التي شهدتها المنطقة خلال الأعوام الأخيرة، رفضاً لمخططات الاستعمار والقوانين التي أصدرتها السلطات الاستعمارية التعسفية. وقد عانت المرأة الكثير من الاضطهاد، وحُكم على عدد من قياداتها بالسجن. وهنا لا يمكن أن ننكر دورها في الكفاح المسلَّح، إذ حملت السلاح، واشتركت عملياً في الثورة المسلحة على الوجود الاستعماري البريطاني، وقد استُشهد منهنّ العديد في معركة التحرير في شوارع عدن وغيرها من مدن الجنوب. ومن أبرز قيادات الحركة النسائية المناضلة الجسورة: رضيّة إحسان الله، ونجوى مكاوي، وزهرة هبة الله، وليلى الجبلي، وأنيسة الصايغ، وعائدة يافعي، وفوزية محمد جعفر، وعائشة محسن، وفتحية محمد عبد الله، ورضية شمشير، ونور باعباد وغيرهنّ.



في مناسبة عيد الأم 21 آذار/ مارس 1979م. وتظهر القيادات النسائية كفتحية محمد عبد الله ورضيّة شمشير لتكريم عدد من الأمهات في عدن.

دور الحركة الطلابية السياسي

أدّت الحركة الطلابية في الجنوب دوراً مهماً في مرحلة النضال الوطني ضد الاستعمار البريطاني، حيث برز دورها مع بدايات الوعي الوطني وبداية اليقظة الوطنية وظهورها. ولا يمكن الاستدلال على الحركة الطلابية في تاريخ معين، ولكنها كانت باستمرار في طليعة الحركة الوطنية في الجنوب. فهي التي قادت التظاهرات مع الحركة العمالية باضطرابات آذار/ مارس 1956م، وضد العدوان الثلاثي على مصر عبد الناصر، وهي التي نظمت وقادت المسيرات الشعبية في الزحف على المجلس التشريعي بالتنسيق مع قطاعات العمال ونقاباتها ضد الانتخابات التي حاول الاستعمار البريطاني تمريرها، وهي التي خرجت تستنكر مشروع الاتحاد الفيدرالي في أعوام 1955 - 1956-1959م، ولا يمكن أن ننسى دورها في جمع التبرعات لثوار الجزائر. وبهذا تكون الحركة الطلابية في الجنوب قد أدّت في مختلف مراحل نضال شعبنا دوراً تاريخياً مهماً لا بدّ أن يسجل لها.

واتحادات الطلاب هي النواة التي تشكل منها فيما بعد اتحاد الشباب اليمني الديمقراطي (أشيد).

أشيد

نُظِّمَت الحركة الطلابية، وأُسِّس الاتحاد العام لطلبة الجنوب، وتعاقب على قيادته عناصر طلابيّون نشطون. فكلما أنهى العناصر القياديون دراستهم، تحمّل المسؤولية عناصر آخرون لا يزالون على مقاعد الدراسة. وقد كان للطلبة دورهم وحضورهم في فترة الكفاح المسلَّح. وتأسس إلى جانب الاتحاد العام للطلبة اتحاد شباب اليمن الديمقراطية (أشيد)، الذي استوعب الشباب عامةً، وكذلك الطلاب الذين كانوا ينضوون تحت راية الاتحاد الوطني لطلبة اليمن الديمقراطية، الذي تحولت تسميته إلى المجلس المركزي للطلاب، ليصبح تحت قيادة اتحاد الشباب اليمني الديمقراطي (أشيد)، وجزء من هيكله التنظيمي. وكان أشيد قد تأسس في 1/ 2/ 1973م ليصبح المساعد الكفاحي والاحتياطي النشط للحزب، وكان له دور أساسي وتربوي وثقافي رائع، وشكل رديفاً نضالياً للحزب منذ تأسيسه. ومن قياداته: سالم بكير، ناصر جعسوس، رياض العكبري، صالح شايف، عاشور عبود، واعد باذيب.

كانت القيادة قد شجعت في تلك الفترة تجربة الحوار الوطني قبل نشوء الحزب، ودور أشيد في ذلك الحوار بين الفصائل الوطنية التي تألفت وشكلت لاحقاً الحزب الاشتراكي اليمني. وقد تشكلت لجنة تحضيرية من مختلف تلك الفصائل للإعداد للمؤتمر التأسيسي لاتحاد الشباب اليمني الديموقراطي «أشيد»، الذي أدى أدواراً مهمة، منها:

- الدور الاجتماعي والثقافي الذي أدّاه الاتحاد، وميل الشباب إلى النشاط الثقافي والاجتماعي بعيداً عن التطرف والغُلوّ، وغرس قيم التسامح والوسطية والنزعة الإنسانية التقدمية بين أوساط الشباب.

- تجربة توحيد الحركة الطلابية والشبابية. حيث دُمِج الاتحاد العام للطلبة الذي كان سابقاً لوجود «أشيد» مع اتحاد الشباب في تنظيم واحد.
- كانت تجربة «أشيد» امتداداً للدور الوطني المهم والحيوي للحركة الطلابية والشبابية في تاريخ الحركة الوطنية التحررية والديمقراطية.
- مساهمة ممثلي الاتحاد والشباب وتمثيلهم في الهيئات العليا للدولة وفقاً للدستور والقوانين النافذة حينذاك.
- أسّس الاتحاد ونشر على نطاق واسع منظمات الأدباء الشباب والعمل التطوعي، وسعى إلى مشاركة المرأة، والفتيات خصوصاً، ووضع برامج لمشاركة الشباب في العملية التعليمية ومحو الأميّة والاهتمام بالمخيمات. وكان لمنظمة الطلائع دور مهم في نشر قيم التسامح والروح الإيجابية لدى الأطفال. ونُظِّمت العديد من الفعاليات والمهرجانات الأدبية والثقافية والمعارض الفنية، وأُنشئت الفرق الموسيقية، ونُظِّم العديد من الدورات التدريبية محلياً وعربياً ودولياً بالتعاون مع المنظمات الشبابية العربية والدولية، وأُنشئت المدرسة الشبابية التابعة للاتحاد في التواهي، والمدرسة المهنية التقنية في محافظة أبين.
- ابتعاث أعداد كبيرة من الشباب للتعليم المهني والجامعي في الخارج، وعودتهم مهندسين وأطباء وغيرهم من الكفاءات الذين أصبحوا شخصيات عامة أسهمت بحيوية في مختلف المجالات.
- كان للاتحاد دور حيوي في العمل العربي المشترك ونصرة القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. ونظّم الاتحاد فعاليات تضامنية مع القضية الفلسطينية في الكليات وفي المسرح الوطني وفي الساحات العامة بمشاركة الزعماء الفلسطينيين الذين كانوا يزورون عدن بانتظام، وفي مقدمتهم الشهيد القائد ياسر عرفات.
- كان للشباب في ذلك الوقت دور مهم في العمل من خلال اتحادات الشباب والطلاب العرب والمنظمات الإقليمية والدولية.
- شارك الاتحاد في مهرجانات الشباب والطلاب الدولية التي كانت تناصر القضايا العربية العادلة وقضية السلام العالمي، وفقاً للسمات المميزة للعمل العربي والدولي لتلك الحقبة التاريخية.
- كان للاتحاد ومنظماته المنتشرة في عموم الجمهورية في المدن والأرياف دور مهم في إشراك الشباب في قضايا التنمية وفي مواقع العمل.
- وكان للاتحاد دور ومساهمة نشطة في مناهضة التعصب بكل أنواعه، وفي تثقيف الشباب بالقضايا الوطنية والعربية والدولية من منطلق إنساني وتقدمي.
- كان للشباب وقيادته في تلك الحقبة التاريخية المليئة بالأحداث محلياً وعربياً ودولياً حضور مميز في المحافل الدولية، تعكس هيبة الدولة في الجنوب عربياً ودولياً،

وكان اسم البلد يرفع عالياً باحترام وتقدير عاليين في مختلف الفعاليات والمحافل العربية والدولية.

- تولى الأديب والشاعر د. سالم عمر بكير أول رئاسة للاتحاد عند تأسيسه في الأول من شباط/ فبراير 1973، في مؤتمره التأسيسي الذي حضرناه، وقد تبوأ العديد من قادة الاتحاد الذين ربطتنا بهم علاقات نضالية تقوم على الاحترام المتبادل، مناصب عامة مهمة في الحزب والدولة في مختلف المراحل.
- كانت مكانة الشباب واتحادهم في تلك الفترة انعكاساً لهيبة النظام والدولة في جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، وللمكانة المرموقة التي تحتلها الجمهورية في العمل العربي المشترك.

الاتحاد العام للفلاحين:

تأسّس الاتحاد العام للفلاحين بداية السبعينيات من القرن الماضي، بدعم من الرئيس سالمين، وأصبح فيما بعد قوة جماهيرية منظمة في الأرياف، وخاصة في المناطق الزراعية، إلى جانب قوة العمال المتمثلة بالاتحاد العام للنقابات في المدن. وجاء اتحاد الفلاحين مستنداً إلى تجربة التعاونيات الزراعية التي كانت قائمة في المحميات، والتي أدّت دوراً في الإرشاد الزراعي وزراعة المحاصيل (الخُضَر والفواكه) وتسويق منتجات الفلاحين إلى السوق المركزي في عدن، وإقراض الفلاحين لشراء المضخات وحفر الآبار وشراء البذور والأسمدة.

وكان القطن الذي يُزرَع في دلتا أبين وتبن وأحور وبعض المناطق الأخرى من أهم المحاصيل النقدية، وأُقيم محلجان للقطن في كل من لحج وأبين لتصديره إلى الخارج.

وكان الشاعر عبد الله هادي سبيت قد تغزّل بالقطن والمحلج في قصيدته المشهورة «بانجناه»:

بانجناه من غصنه — واهابوي من حسنه — يشفي القلب من حزنه

بانجنى الذهب الأبيض — لا يدّول ولا يأرض — عاده لا دّوّل بيّض

يامحلاه في المحلج — كم له من مليح ابلّج — يرمي به ويدّرج

والخدين تتضرج — والنهدين ترجرج — والملهوف يتحرجج

الحركة الرياضية:

أُعيد تنظيم الحركة الرياضية على أسس جديدة، حيث دُمجت النوادي الرياضية التي كانت قائمة، وهي:

حيّ كريتر: نادي الشباب الرياضي، نادي الشباب القعيطي، نادي الحسيني الرياضي، نادي الأحرار. ودُمجت جميعها في نادي التلال.

حيّ الشيخ عثمان: نادي الشباب المحمدي، نادي الهلال الرياضي، نادي الشبيبة المتحدة (الواي سي سي) التضامن، ودُمجت جميعها في نادي الوحدة.

حيّ المعلا: نادي الجزيرة الرياضي الذي تأسّس عام 1951م، نادي شباب الروضة (القلوعة)، نادي مجد العرب، نادي الانتصار الرياضي، نادي الوحيد الرياضي. ودُمجت جميعها في نادي شمسان.

حيّ التواهي: نادي شباب التواهي، نادي الشعب الرياضي، ودُمجا في نادي الميناء.

مدينة عدن الصغرى (البريقة): نادي شباب البريقة ومجموعة أندية صغيرة، ودُمجت جميعها في نادي الشعلة.

حيث تكوّن الاتحاد الرياضي العام لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

اتحاد الفنانين:

وتكوّنت لمختلف الأنشطة الثقافية والفنية اتحادات تعتني بها، مثل: الاتحاد العام للفنانين، الذين لم يكن لهم قبلها أيّ مؤسسة تضمهم، واتحاد الأدباء والكتاب ومنظمة الصحفيين. وأصبحت هذه المنظمات الجماهيرية في اليمن الديمقراطية من أنشط المنظمات في الوطن العربي، وقد توزّع العمال والفلاحون والمرأة والشباب والطلاب والصحفيون والأدباء والكتاب والمحامون والفنانون ولجان الدفاع الشعبي[1] في هذه المنظمات التي استوعبت آلافاً بل مئات الآلاف، وتحولت إلى قوة فاعلة داعمة للحزب والدولة، وتأثرت بتجارب بعض البلدان الصديقة، حيث لا يمرّ شهر دون مؤتمر أو اجتماع أو مبادرة جماهيرية، وبذلك أصبحت هذه المنظمات مركزاً للاستقطاب أو التعبئة والتحريض، فنظمت المسيرات الشعبية في الأيام السبعة، وطالبت بتخفيض الرواتب وتحرير المرأة ومحو الأمية وتطهير الإدارة، وتأميم المساكن. وشاركت هذه المنظمات الجماهيرية في تنظيم المبادرات والعمل الطوعي الجماهيري في أيام العطل والإجازات ومخيمات الشباب الصيفية الإنتاجية السنوية الناجحة، وأسهمت في تنظيم المهرجانات والانتفاضات على ملّاك الأراضي، وشاركت في حمل السلاح لحراسة أحياء المدينة، وكان لها دور فعال في الحملة الشاملة لمحو الأمية في المدن والأرياف. وبذلك أصبحت القوة الرديفة للقوات المسلحة والأمن والميليشيا، ولكنها لم تسْلَم من ارتكاب بعض الأخطاء والهفوات السلبية في ذروة حماستها في ما سُمِّي «الأيام السبعة المجيدة»، حيث تجاوزت لجانُ الرقابة الشعبية سلطةَ الإدارة والقانون، بل تطاولت على صلاحيات

1- لجان الدفاع الشعبي تجربة ليس لها منظمة جماهيرية عدى في إثيوبيا ونيكاراغوا وكوبا. وفي الأساس هي تجربة كوبية، والهدف منها إشراك كل المواطنين في الدفاع عن البلاد. وكانت بالتنسيق مع وزارة الداخلية تساعد في حراسة الأحياء وتأكيد كثير من المعلومات التي تطلبها أجهزة الحكومة في التجنيد والسفر والوافدين في الأحياء وإقامتهم فيها. ورئيس المنظمة، مثله مثل رؤساء المنظمات الجماهيرية الأخرى، يكون عضو مجلس النواب عبر الانتخابات، وعضو هيئة رئاسة الدولة الأحد عشر في الثمانينيات.

جهاز الدولة والحركة النقابية ذات التاريخ العريق الذي بدأ في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات بمقارعة الاستعمار البريطاني في الجنوب. وخلق هذا الزخم الثوري بيئة صالحة للعناصر الانتهازيين والوصوليين كي يركبوا موجة النضال الثوري لتسيء إلى أشكاله النضالية وإلى الحزب والدولة. بل إنّ بعضهم حاول خلق الإشكالات في جهاز الدولة وبين كبار الموظفين من خارج التنظيم والحزب، لكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، إذ صُحِّحت تلك الأخطاء وأُلغيت لجان الرقابة الشعبية في نهاية السبعينيات.

وقد أقامت هذه المنظمات أوسع العلاقات مع الجماهير ومع المنظمات والاتحادات المقابلة لها في البلدان العربية والعالم. بل إنّ (أشيد) تبوأ منصب نائب رئيس اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي، ونائب رئيس اتحاد الشباب والطلاب العالمي، ومنصب الأمين العام لاتحاد الشباب والطلاب العرب لفترة ليست بقصيرة... ومع كل ذلك، كان للمنظمات الجماهيرية دور تاريخي لا يُستهان به على صعيد البناء الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الحال على صعيد الممارسة السياسية وتعميق التربية الديمقراطية بين صفوف الأعضاء، التي تمتعت بها بحرية كاملة، ولا تقيّدها غير الآليات والضوابط التي تقرّها الأنظمة الداخلية لها.

واشتهرت بأسمائها المختصرة «أشيد» و«أفيد» و«أنيد».

الأيام السبعة المجيدة

يمكن اعتبار ما سُمِّي «الأيام السبعة المجيدة» في اليمن الديمقراطية حركةً فريدة في التاريخ العربي جرت في أواخر تموز/ يوليو، واستمرّت حتى الأول من آب/ أغسطس عام 1972م. فخلال تلك الأيام السبعة، وفي ذروة الصيف والحرّ، شهدت العاصمة عدن مسيرات جماهيرية ضخمة لم تشهد لها مثيلاً، كان قوامها من المواطنين الذين خُصِّصَت لهم شاحنات خاصة أقلَّتهم من المحافظات الريفية ليملأوا شوارع العاصمة بصخب الهتافات.



الأيام السبعة المجيدة كما سُميت حينها

وكان الغرض منها حشد طاقات الجماهير في حركة ضخمة تطالب بمزيد من الإجراءات الجذرية التي تبادر فيها الجماهير نفسها بالمطالبة بالتقشف، والتخلي عن جزء من مرتَّباتها

للدولة، وكذلك بالتخلي عن كل مظاهر الترف الذي لم يكن موجوداً في الأساس، ولكنه كان استباقاً لظهوره.

ولغرض أحداث الزخم المطلوب، رُفعت شعارات حادة ومتطرفة في مسيرات تجوب العاصمة ليل نهار وترفع الأعلام الحمراء، حيث كان الرئيس سالم ربيع علي متأثراً بالتجربة الصينية وبشخصية الزعيم ماو تسي تونغ بعد الزيارتين اللتين قام بهما للصين عام 1970 وعام 1972م. شاهدتُ عند زيارتي للصين آثار الشعارات على جدران العاصمة من بقايا الثورة الثقافية الكبرى (أو كما يسميها البعض الثورة الثقافية الفوضوية)[1] التي بدأت عام 1966م، والتي لم تهدأ إلا بعد عدة سنين، إلى أن انتهت بعد ذلك في نهاية عام 1969.

كان من ضمن الشعارات التي رُفعت في «الأيام السبعة المجيدة» في عدن والمحافظات:

«واجب علينا واجب

تخفيض الرواتب واجب

تحرير المرأة واجب

تأميم المساكن واجب

تطهير الادارة واجب».

وظهرت هتافات أخرى تمجّد شخص الرئيس سالم ربيع، المعروف باسمه الحركي «سالمين»، تقول: «سالمين نحن اشبالك وأفكارك لنا مصباح وأشعلناها ثورة حمراء باسم العامل والفلاح». واشتهر خلال هذه الفترة نشيد:

«يا شباب العالم ثوروا

يا عمال يا فلاحين.

دمّروا بالعنف الثوري

كل الإمبرياليين

دمّروا

دمّروا

دمّروا الإمبريالية

شيدوا

1- كانت الثورة الثقافية بمثابة الذروة في عملية إبادة الطبقات التي مارسها الحزب أثناء فترة الستينيات، حيث أصبح الناجون من كافة الحركات السياسية السابقة، المفتتنون آنذاك بشخصية ماو، والذين تحرروا من كل القيود، قادرين على القتل والسعي إلى الانتقام في ظلّ الحصانة التي وفّرت لهم الحماية. وقد لخّص ماو هذه الحالة النفسية، قائلاً: «الآن حان وقت الاضطراب والاهتياج، وأنا سعيد بهذه الفوضى". وفي تعليماته التي أطلق عليها «بشأن أحداث العضّ"، أكد ماو قائلاً: «وما العجيب في هذا؟ إنّ الصالحين من الناس يتعارفون من خلال عضّ بعضهم البعض، وإنه لما يخدم مصلحة شرار الناس أن يعضّهم الأخيار...".

شيدوا

شيدوا الاشتراكية!

واشتهر أفراد بعض القيادات ممّن كانوا يضعون هذه الشعارات، كأحمد مساعد حسين، وصالح السييلي، عوض الحامد، حسن باعوم، علي شائع، وعلي مهدي الشنواح الذي كان يُسمى شاعر الجياع.

وأدّت هذه الشعارات دوراً تحريضياً قوياً في أوساط الشباب وبقية القطاعات الشعبية، وبلغت الرومانسية الثورية حدوداً وآفاقاً خُيِّل معها إلى البعض أنّ النظام الرأسمالي سينهار قريباً، أو كما كان يقال: «إنّ العصر هو عصر انهيار الإمبريالية»، في الوقت الذي كانت فيه الرأسمالية تجدد نفسها وتمدّ من عمر بقائها وتمدّ نفوذها وفكرها في العالم. كانت كل المدارس الاشتراكية في بداية السبعينيات، ولبعض الوقت، ممثلة بصورة مشوَّهة في الشارع اليمني، ابتداءً بالماوية والتروتسكية والجيفارية وكتيبات كيم إيل سونغ، وأصبح الشارع مزيجاً غير متجانس من التطرف والشعارات التي أثّرت في كل قطاع من القطاعات، حتى خرج الفنان اليمني الكبير أحمد بن أحمد قاسم، المعروف بأغانيه العاطفية والوجدانية الرائعة، ليلحّن وليغني تلك الهتافات، طالباً من الجماهير أن ترددها بعده، حيث غنّى[1]:

سالمين نحن اشبالك وأفكارك لنا مصباح

وأشعلناها ثورة حمرا بعنف العامل والفلاح

وهذا يذكّرني بما شاهدته في دار السلام عاصمة تنزانيا عند زيارتي لها عام 1967م التي كانت متأثرة بالتجربة الماوية وغيرها، حيث توزَّع الكتيبات مجاناً في شوارع دار السلام.

تخفيض الأجور

تحت ضغط هدير المسيرات التي تعجّ بها شوارع عدن، عُقد اجتماع مشترك لمجلسي الرئاسة والوزراء، اتخذا في خلاله قراراً يقضي بتخفيض الأجور لكل العاملين والموظفين في الدولة، باستثناء الأطباء والمهندسين والمحاسبين، لكنهم أيضاً خرجوا في مسيرات يطالبون فيها بتطبيق القرار عليهم أيضاً، حتى لا يتخلفوا عن حركة المدّ الجماهيري الكاسح!

وبرغم أنّ «الأيام السبعة» يمكن أن توصف باختصار في الوقت الذي حدثت فيه بأنها

1- وهناك أيضاً:

سالمين قدام قدام سالمين محناش اخدام

وغنت فرقة الفلاحين في شبوة العديد من القصائد الثورية والهتافات الشعبية:

يا سلام ثوري على جيش شعبي عندهم للخصم قطع النفوس

يزرعون الأرض ويحموا مكاسب ها ويمسو في المتارس حروس

كانت تهدف إلى إقامة لُحمة علاقة بين الثورة والقيادة والجماهير لتعزيز سلطة النظام الوطني ومساعدته في التخلص من صعوباته، وأهمّها الأزمة الاقتصادية، وبرغم أنها كانت تعبيراً عن حلم الجماهير بحياة أفضل، إلّا أنّ البعض حاول أن يحرفها عن أهدافها الأساسية، حيث بلغت الفوضى ذروتها عندما طالب البعض بتطهير الجهاز الإداري. وانتقلت المسيرات من الشارع إلى المكاتب. وتحت تحريض الحماسة وفورتها، فإنّ بعض الجماهير اعتدى بالضرب على بعض كبار الموظفين في مكاتبهم، لاتهامهم بالبرجوازية، وتعرض بعضهم للسجن في معسكرات للاعتقال أُعدَّت على عجل. وكان القائمون بها غالباً قادمين من الريف، أو استُجلبوا خصوصاً لهذا الغرض بالذات.

وسُمِّيَت أياماً مجيدة!

إذا أردنا توخي الدقة أكثر في ما حدث، فإنني أستطيع التأكيد أنّ الأزمة المالية الخانقة وقساوة الحصار المضروب على البلاد، كانا السبب الأول والمباشر من وراء كل ذلك. ولا تفوتني الإشارة، وشهادةً للتاريخ، إلى أنّ الكل كان منفعلاً ومتفاعلاً على مستوى القيادات، ولو بدرجات متفاوتة نسبياً، ولا يستطيع أحدنا التنصل من مسؤوليته الأخلاقية عمّا جرى. وقد كانت الحكمة حينها تقتضي منّا أن ننقذ أنفسنا من أنفسنا، وأن نتحكم بمزاج الجماهير والشعارات معاً، لا أن تتحكم هي بنا، وهو ما لم يحصل مع الأسف الشديد، لأسباب كثيرة. وهكذا سارت الأمور على إيقاع سريع للحركة، ولم يعد يُعرَف من يعمل ضد من ولماذا؟ وكأن الناس قد أصيبوا فجأةً في رشدهم. كنتَ تجد هناك قضاةً في المحكمة العليا والمحاكم الجزئية، ومحامين وأساتذة كباراً ونواباً ووزراء ووكلاء وزارات وضباط أمن وجيش وتجاراً وسياسيين سابقين وموظفين كباراً تقاعدوا من الخدمة، وأنماطاً من مختلف فئات الشعب، جنباً إلى جنب في تلك المسيرات الهادرة.

وكما هي الحال في أية حركة جماهيرية، انفلت العقال، وازدادت السلبيات والتصرفات غير المسؤولة التي صعب التحكم بها، وأصبح الأمر في غاية السوء، وخصوصاً أنه كان على رأس هذه الحركة قادة (ثوريون) صغار السن وغير واعين أو مدركين بدقة كافية لفحوى الحركة، وبالتالي لنتائجها، أو ربما غير مهتمين بها. أقول هذا لأنه خلال «الأيام السبعة» جرت ممارسات خاطئة تحت شعار القضاء على البيروقراطية والبيروقراطيين، تعرّض بنتيجتها كثير من الأطر الإدارية في جهاز الدولة لمعاملات سيئة وإهانات ومضايقات واتهامات عديدة، ما دفع كثيراً منهم إلى مغادرة البلاد. ولم تكن تلك الممارسات في أغلبها نزيهة أو بريئة، بل كانت تُخفي وراءها دوافع شخصية لبعض المتسلقين الذين كانوا يرغبون في إحلال أنفسهم في الوزارات والإدارات محل الأطر الكفوءة. ولم يكن بوسعهم في ظروف طبيعية الوصول إلى مبتغاهم، لكنهم ركبوا الموجة الجماهيرية، وأخذوا يكيلون التهم للموظفين والكفاءات بهدف «تطفيشهم» ودفعهم إلى تقديم استقالاتهم والتوجه إلى أعمال أخرى، أو سلوك الطريق إلى الهجرة!

وأتذكر أنّ الشاعر علي الشنواح، ذهب يومها إلى الإذاعة ليلقي قصائده التحريضية من هناك، وعندما وجد المذيعين والمهندسين الإذاعيين جالسين إلى مكاتبهم، افترش الأرض ودعاهم إلى الجلوس معه على الأرض، والنزول من مكاتبهم، لأنها تسيء إلى الثورة والجماهير المسحوقة، وتُعَدّ تعالياً برجوازياً!!

وبتعبير آخر، إنّ موجة التطرف اليساري التي رافقت عملية إصدار هذه القوانين وتنفيذها، قد أدت إلى هجرة الكثير من الكفاءات وأصحاب رؤوس الأموال إلى شمال اليمن والخليج، وكما يقول المثل: «مصائب قوم عند قوم فوائد»، وكنا حينها بأمسّ الحاجة إلى كفاءات تدير البلد، وأموال تساعد على تطوره اقتصادياً، لا إلى تطفيشها.

وهكذا بدا الموقف وكأنّ حركة الجماهير سُلِّمَت لمحرّضين محدودي التعليم والثقافة. وحتى إذا سلّمنا بحسن نيات البعض، إلا أنّ من الثابت أنّ كثيراً من الانتهازيين قد ركبوا موجة التطرف هذه لتحقيق غايات لم تكن بريئة. وكان هناك أيضاً من تأثروا بتيارات التطرف اليساري التي كانت سائدة يومها، أو تبنوا مقولة «تثوير الجماهير»، بهدف حلّ التناقضات بوسائل عنيفة.

غير أنّ هذه المسألة رافقتها إجراءات ثورية عديدة في تلك الأيام على النحو الذي تحدثت عنه. وكانت لها أهمية سياسية واقتصادية بالنسبة إلى الظرف الذي جرت فيه. وبغضّ النظر عن السلبيات التي رافقتها، فقد فرضتها ظروف خارجية وداخلية معقدة من الحصار السياسي والاقتصادي الذي مورس على النظام في اليمن الديمقراطية، مروراً بالمشاكل التي سبّبها لاقتصادنا الوطني إغلاق قناة السويس بعد حرب الأيام الستة في 1967م، ما حرم البلاد مصدراً مهمّاً من مصادر دخلها من الميناء (انخفضت تجارة مرفأ عدن بنسبة 75 ٪)، ونجم عن رحيل البريطانيين وقاعدتهم عشرون ألف عاطل من العمل. وهذا الرقم بالمقاييس المحلية يُعَدّ رقماً غير عادي. وإذا أضفنا إلى هذا تراجع بريطانيا عن التزاماتها المالية لحكومة الاستقلال، كما أشرت سابقاً، الذي ترك الدولة الجديدة في العراء تماماً، أدركنا عمق الأزمة.

ولهذا كان لا بدّ من حلّ!

فما الحل؟!

التخطيط، بدلاً من اقتصاد السوق

كان الحلّ الذي التمسناه، تطبيق سياسة التخطيط، وذلك في إجراء لا بد منه في دولة تعتمد نظام الحزب الواحد ومبدأ الاقتصاد المخطط أو الموجه، بدلاً من اقتصاد السوق الرأسمالي، أو الاقتصاد الحر، كما يُسمّى. وسأكون صادقاً في هذه المسألة، إذ إننا لم نبحث بنحو علمي دقيق أيهما أفضل بالنسبة إلى بلادنا وواقعنا. لكن كان هناك نفور في تلك الأيام من النهج الرأسمالي وكل ما يمتّ إليه أو إلى النظام الاستعماري. ولهذا، وجدنا أنه بالنسبة

إلى توجهاتنا السياسية والاقتصادية، فانّ النظام المركزي للاقتصاد هو الأقرب إلينا وإلى أطروحاتنا السياسية والاقتصادية السياسية والاجتماعية المعلنة، باعتبار ذلك السبيل الوحيد للتقدم والخروج من واقع التخلف.

غير أنّ سوء تنفيذ هذه الرؤية (التخطيط المركزي للاقتصاد الموجه) والسياسات المتطرفة التي اتُّبِعَت تطبيقاً لهذا المنهج، وانعدام الاستقرار السياسي الذي فرضه علينا الجيران، وغياب الرؤية الواقعية بطبيعة المرحلة، والمركزية الشديدة، مع استئثار الدولة بمعظم العمليات الاقتصادية، وضعف الإدارة، والتجاهل التام لأساسيات السوق، كل ذلك أحبط العديد من الإجراءات وقادنا إلى ما يشبه «اشتراكية المساواة بالفقر».

وأرصد أولاً أنّ اليمن الديمقراطية الخارجة من سيطرة استعمارية طويلة، كانت تتفاقم فيها أزمات التخلف وتدني الإنتاجية، وتتدنى فيها مستويات المعيشة، ويتعاظم الفقر. وكل هذه العوامل تصبح مهدِّداً للاستقرار السياسي الداخلي والتطور الديمقراطي السلمي، وتصبح أيضاً عائقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تهديد الأمن المجتمعي والسياسي بالمفهوم الوطني العام.

ولهذا، كان مهماً للسلطة الثورية حشد الموارد المتاحة لإعادة بناء البلد. وإدراكا لأهمية التنمية الاقتصادية، فقد بدأنا أولى الخطوات بهذا الشأن في عام 1971م.

وبموجب القانون رقم 48 لعام 1971م بشأن الخطة الثلاثية للاقتصاد الوطني (1971-1972-1973-1974م)، فقد خُصِّص مبلغ 40.3 مليون دينار إنفاقاً استثمارياً للخطة الاقتصادية الأولى في تاريخ البلاد. لكن نتيجةً للعوامل والصعوبات التي واجهناها، خُفِّض المبلغ إلى 32.43 مليون دينار. وقد بلغت الاستثمارات المنفذة في الخطة الثلاثية 25 مليون دينار، أي إنها نفذت بنسبة 77.4 ٪ مما كان مخططاً لها. وتركّزت هذه الاستثمارات في المشاريع الهيكلية وبعض المصانع الصغيرة والمرافق العامة والخدمات الاجتماعية والثقافية.

استهدفت الخطة الثلاثية الأولى بصورة رئيسة تحقيق الأهداف الآتية: وقف التدهور في الاقتصاد الوطني بسبب التركة الاستعمارية الثقيلة، وخلق الأجهزة الكفيلة القادرة على قيادة الاقتصاد الوطني، وزيادة وزن قطاع الدولة في الاقتصاد، وتحسين مستوى معيشة الجماهير، وتوفير فرص العمل في حدود إمكانات البلاد وطاقاتها، وزيادة تنامي العلاقات مع البلدان الاشتراكية.

بلغ الاعتماد على المصادر الخارجية لتمويل الخطة نسبة 61.5 ٪، بينما كان نصيب مصادر التمويل الداخلية 38.5 ٪.

وخلال سنوات الخطة، أُنجِز العديد من المشروعات المهمة في مجال النقل والمواصلات والإنشاءات، حيث شُقَّ عدد من الطرقات المهمة التي تربط بين محافظات الجمهورية (5879 كم من الطرق الترابية)، وسفلتة (138 كم) من طريق امعين-المكلا (طوله 470 كم)، وسفلتة طريق ساحل أبين، وطريق نوبة دكيم - كرش. ووصلت الطرق المسفلتة

عام 1974م إلى (863 كم)، مقارنة بـ (470 كم) عام الاستقلال. وفي الجانب الصناعي بوشر ببناء 29 مصنعاً ومعملاً لم تنجز كلها نتيجة الإخفاقات في التمويلات الداخلية والخارجية. مع هذا، فقد زاد حجم الإنتاج الصناعي (صناعة خفيفة) في عام 1974م بنسبة 50 ٪، مقارنةً بعام 1968م، وبذلك بلغ عدد المصانع عامةً، والمشاريع المرتبطة بالصناعة، بما فيها مشاريع المياه الغازية والصناعات الغذائية والخدمية المختلفة في عام 1974م (نهاية الخطة الثلاثية) 104 مصانع ومشاريع استوعبت نحو 4927 عاملاً جديداً.

في المجال الزراعي

زادت المساحة المزروعة خلال الخطة بنسبة (11 ٪). وبنهاية الخطة، أصبحت (234.7) ألف فدان. فيما تأسست مزارع دولة كانت مساحتها عند نهاية الخطة (11.779) فداناً، وعدد العاملين فيها باستثناء العمال الموسميين (1870) عاملاً.

وبلغ عدد التعاونيات الزراعية في نهاية عام الخطة 1974م (40) تعاونية، والسمكية (13)، والحرفية (9)، والاستهلاكية (23). المجموع: (117) تعاونية. وأُسِّسَت إدارة الزراعة والإصلاح الزراعي، تقودها لجنة برئاسة رئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع علي شخصياً، وأُنشئت محطات تأجير لتقديم مختلف الخدمات الزراعية.

وفي نهاية هذا العرض عن الخطة الثلاثية والإنجازات التي تحققت، رغم الإمكانات الشحيحة، فإنّ ما تحقق يدفعنا إلى وضع خطة خمسية باعتمادات أكثر وأكبر، وكان ما يميّز تجربتنا استغلالنا الأمثل للإمكانات التي نخصصها لعملية التنمية دون هدر أو فساد، وهذا ما اعترفت به المنظمات الدولية وخبراؤها، التي تعاملنا معها في كل مراحل التجربة. ويبدو من الأرقام أعلاه أنها مبالغ قليلة ويمكن أن يمتلكها أيّ تاجر في اليمن أو الخليج، لكننا كنا مقتنعين بما نحصل عليه وما نوفره لعملية التنمية، بحيث لا نقدّم تنازلات لأيّ قوى إقليمية أو دولية على حساب سيادتنا.

القات – الذهب والداء الأخضر!

لستُ بصدد تأريخ هذه الشجرة المدمرة، ومن أين أتت، ومتى بدأ تعاطيها في اليمن. لكنني أحب الإشارة إلى مضارّ هذه الشجرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وصحياً وأخلاقياً، وإلى الآثار المدمرة على مستقبل اليمن إذا استمرّ التوسع في زراعة القات وتعاطيه لِيلتهم معظم الأراضي الزراعية، ويحرم أبناء اليمن المحاصيل، ويقضي معها على الصحة والوقت والإنسان. ملايين البشر يتعاطون القات، ومليارات الريالات تُصرَف بلا فائدة، ويُهدَر معها الوقت الثمين، وتحديداً في جهاز الدولة.

حاولت اليمن الديمقراطية تنظيم تعاطي القات وحصره في أيام العطل والإجازات، ومنعت التوسع في زراعته وتعاطيه خارج المناطق التي يزرع فيها، علماً بأنّ القات لا يُزرَع في كل محافظات حضرموت والمهرة وجزيرة سقطرى، ولا يُسمَح بتعاطيه فيها طوال أيام

السنة. أي إنّ نحو 70 ٪ من المساحة الجغرافية للبلاد منعدم فيها القات تماماً، واتخذت الحكومة عقوبات ضد الذين يخالفون القرارات الصادرة. وشكلت محاكم خاصة لزارعي القات الذين خرجوا في مسيرات يهتفون ضد هذه القرارات وضد الأمين العام للتنظيم، عبد الفتاح إسماعيل:

«عبد الفتاح يا كهنوت – القات يبقى وأنت تموت»

شكا عبد الفتاح هذه الهتافات، وكان الردّ سريعاً من رئيس مجلس الرئاسة سالمين، الذي شكّل محكمة خاصة برئاسة قائد مثيني (مأمور الضالع) رحمه الله، أصدرت جملة من القرارات بحق المعارضين الذين تضرروا من هذه القرارات، والمخالفين الذين تعاطوا القات خلافاً للقرار، ومنهم المقاول الأحمدي الذي حكمت عليه المحكمة بدفع خمسة فلسات لا غير، وهي متاحة عملياً، وهو ما يفي بأنّ أموالك ليست المطلوبة من وراء العقوبة، ولكن للردع واحترام القانون. بعض الفلاحين رفضوا أن تستبدل شجرة البن بشجرة القات وبمحاصيل أخرى، وكان رفضهم يعود إلى أن شجرة القات ذات مردود سريع في هذه المناطق الجبلية الفقيرة ذات المساحات الصغيرة التي لا تزيد على بضعة أفدنة.

لكنّ بعض الفلاحين اقتنعوا وغرسوا أكثر من مليون شجرة بن في أودية يافع والشعيب وحالمين وبعض المناطق الأخرى، مقابل إعطاء دينار (3 دولارات) لكل فلاح يزرع شجرة بن. وقد أتت وفود من الشمال تؤيد القرار، لكنها في الوقت ذاته تحمل معها في رحلتها أنواعاً من القات هدية من الرئاسة إلى الرئاسة لتعاطيه خارج عدن إذا كان في الأيام الممنوعة! وتحديداً في ردفان أو الضالع التي يسمح تعاطي القات فيها طوال أيام الأسبوع، لأنّ القانون استثنى المناطق التي تزرع القات من المنع.

مثلت تلك القرارات محاولة جادة لتقليل مخاطر القات على الصحة والزراعة والاقتصاد والأسرة والمجتمع. وهو ما أوجزه الشاعر الكبير سليمان العيسى في بيت جميل من الشعر، حيث قال:

سُمٌّ به وطن الأحرار يقتات

سُمٌّ يدمّر من عاشوا ومن ماتوا

متى ستلفظ عنك الداء يا وطني

متى سيُعدَم ذلك المجرم القات؟!

وقبل إنهاء موضوع القات، يحسن إيراد بعض الكتابات عن أضراره. وأبدأ بما كتبه الدكتور جيمس فوجان، الذي كان طبيباً في المستشفى الأهلي ومستشفى الميناء بعدن عام 1859: «إنّ القات مادة مخدرة تجلب إلى عدن من ناحية البر، وتستعمل بكثرة، وخصوصاً بين العرب كمنبّه سارّ. وهو يصل على ظهور الجمال في ربطات، كل ربطة تحتوي على عدد من الطرود، في كل طرد نحو أربعين غصناً، أوراقها مضمومة بعناية حتى لا تتعرض

للجو بقدر الإمكان. والأوراق هي التي تؤكل، وعندما تمضغ، فإنها -كما يُقال- تسبب مرحاً وحالة يقظة وانتباه مرغوبة.

ومن كمية القات المستهلكة في عدن وحدها، يمكننا أن ندرك مدى ما تتمتع به هذه المادة من تقدير وإقبال عند الأهالي، وخصوصاً بين العرب. فإنّ عدد الأحمال التي تصل على ظهور الجمال تبلغ 280 حملاً في السنة. ويبلغ سعر كل ربطة روبية وربع روبية. وكانت الضريبة التي تحصل عليها الحكومة 1500 روبية في السنة (كان هذا منذ مئة سنة حينما كان عدد السكان نحو عشرين ألف نسمة. ثم في عام 1867 بلغت الأحمال 1200، وكانت الضريبة 8000 روبية).

ويُعتقَد أنّ اليمنيين عرفوا القات بعد احتلال الأتراك العثمانيين لليمن عام 945هـ (1538م).

في عام 1762م، وصلت إلى اليمن بعثة أوروبية برئاسة العالم الدنماركي «نيبور»، وكان من أفرادها عالم سويدي مختص بالنباتات اسمه بيتر فورسكال، الذي اكتشف القات، وقد وصفه بأنه فصيلة تنتمي إلى جنس «بنتاندريا»، ولاحظ نوعين منها، سمى أحدهما «كاثا إيدوليس سكال»، والثاني «كاثا سبينورا»، ولم يذكر فورسكال ما إذا كانت شجرة القات يمنية الموطن، بل قال إنها تنمو في التربة ذاتها التي تنمو فيها شجرة البن، وإن القات يزرع بغرس أعواد تقطع من شجرته.

وإلى جانب التأثير الذي يسببه القات، فإنّ العرب -كما ذكر فورسكال- يعتقدون بأنّ الأرض التي تنمو فيها شجرة القات، تكون محصّنة من الطاعون، وأنه إذا حمل شخص غصن القات على صدره حماه من العدوى.

والقات كالقهوة في التأثير والنشوة، وكان موضوعاً لعلماء المسلمين الذين اختلفوا في الحكم، في ما إذا كان لا يتعارض مع ما جاء في القرآن في ما يخصّ الخمر.

والقات[1] والبن نبتتان تنموان في أجواء خاصة، فإن نقلتا من جوهما إلى جوّ آخر، تغيّر طعمهما ولونهما وحجمهما، وهما في ذلك لا يختلفان عن النباتات التي تُستقطَر منها المنبهات. وليست برودة الجو أو حرارته أو اعتداله من لوازم نموّ القات، بل الارتفاع المناسب للقات يراوح بين ثلاثة آلاف وستة آلاف قدم عن سطح البحر.

وبعد إعلان الوحدة عام 1990م، جرى التراجع عن قانون منع تعاطي القات في اليمن الديمقراطية الذي صدر بتاريخ 1976، وسُمح بتعاطيه طوال أيام الأسبوع، والتوسع في زراعته وبيعه في مختلف أنحاء الجنوب، بما فيها الجزر ومحافظتا حضرموت والمهرة التي لم تعرفه من قبل. ومع انتشاره، انتشر الفساد والرشوة من أجل الحصول على المال لتعاطي القات يومياً. ومعروف أنّ راتب الموطف اليمني لا يكفي لشراء القات ومستلزماته من سجائر ومياه معدنية وغازية، ويختمها البعض بالمشروبات الروحية، فماذا يبقى للأسرة

1- وله نوعان: الحبشي واليمني.

من هذا الراتب لتأكل وتشرب وتلبس وتدرس وغيرها من مسلتزمات الحياة؟ أستطيع أن أؤكد أنّ القات أصبح خطراً على الأسرة والصحة والقيم، وعلينا العمل من أجل البحث عن حلّ لهذه الآفة التي تهدد المجتمع بأسره. فالصين المشهورة بتجارة الأفيون، استطاعت التغلب عليه من خلال إيجاد البدائل الزراعية والصناعية، وكل ذلك بفضل الإرادة الشعبية والرسمية.

الفصل الثالث عشر
أطول حوار في العالم في أصغر دولة في العالم

في بداية سنوات السبعينيات، وحتى منتصفها، جرى حوار بين الجبهة القومية وما سمّيناها فصائل العمل الوطني الديمقراطي، وهما حزبا (الشعب الديمقراطي والطليعة الشعبية)، من أجل بناء أو قيام حزب جديد، واستمرّ الحوار لسنوات دون الوصول إلى نتيجة، رغم أنهم كانوا مشاركين في السلطة. وقد حضرت الجبهة القومية نشاط بقية الأحزاب في الجنوب منذ الاستقلال، واختفى التعدد في الرؤى والآراء، وطغى لونٌ واحد وفكرٌ واحد وحزبٌ واحد في السلطة، وبرز شعار (كل الشعب قومية).



كانت هذه الخطوة التي بدأت في عام 1970م وانتهت في عام 1975م مدخلاً مهماً لمسألة السلطة الوطنية الديمقراطية، وفي الوقت نفسه تلامس حاجة الثوريين والوطنيين في اليمن الديمقراطية إلى تكتيل جهودهم وقواهم في كيان واحد، وبالتالي إلى إيجاد أساس فكري لهيئة سياسية يميزها نوع من الألفة الفكرية والسياسية والاجتماعية التي كانت تتوقف عليها قوة المجتمع ونشاطه وإدارته في اليمن الديمقراطية.

وكانت «الجبهة القومية» قد انتقلت إلى مواقع أحزاب الاشتراكية العلمية منذ مؤتمرها العام الخامس عام 1972م. وأحب أن أذكّر بجوهر ذلك المؤتمر، إذ إنّ الفكرة الأساسية التي تبناها، هي إقامة الدولة الوطنية الديمقراطية على أساس الاشتراكية العلمية. وهذا ما نصّ عليه «البرنامج السياسي» الذي انبثق من ذلك المؤتمر بصراحة ووضوح.

ما ينطبق على المؤتمر العام الخامس، ينطبق على «المؤتمر العام السادس» تلقائياً،

الذي يُعَدّ تحصيل حاصل للأول، وتمهيداً للمؤتمر التوحيدي بين فصائل العمل الوطني الديمقراطي. لذلك، لا أودّ الخوض في التفاصيل الخاصة بالمؤتمر العام السادس إلّا على نحو يسير جداً، لأنّ جملة ما طرحه لا تخرج عن أغلب ما خرج به المؤتمر الخامس بشأن بناء الدولة الوطنية الديمقراطية.

كانت الفرصة التي سنحت لوحدة فصائل العمل الوطني الديمقراطي مثالية، لكن الوصول إليها استغرق وقتاً وجهداً غير عاديين. ولم يكن التوصل إلى اتفاق أمراً عادياً أو سهلاً، بالرغم من وجود عوامل كثيرة مشتركة بين الفصائل المتحاورة، التي توحدت فيما بعد في تنظيم سياسي واحد.

لم يكن ذلك هو الواقع داخل تنظيم الجبهة القومية في تلك اللحظة التاريخية فقط، بل كان ذلك الركن الأساس في حياة التنظيمين الآخرين، وأقصد بهما: اتحاد الشعب الديمقراطي، وحزب الطليعة الشعبية، اللذين تعرضت بعض قياداتهما للاعتقال والسجن على يد سلطة الحكومة الأولى للاستقلال.

لم يكن القياديون في اتحاد الشعب الديمقراطي والطليعة الشعبية قبل قيام التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية وحدهم الذين قُيِّض لهم أن يدخلوا معتقلات سلطة الجبهة القومية وسجونها، بل إنّ بعض قيادات الجبهة نفسها دخلت المعتقلات والسجون الرطبة على أيدي رفاقهم في النضال في ذلك الصراع على السلطة، وبعضهم تعرض للتصفية الجسدية في ظروف غامضة.

ولعلّ تلك المعاناة الواحدة هي التي فتحت عيون المعتقلين وسواهم على الروابط التي ستجعلهم مشدودين بها بعضهم إلى بعض، والعناية بوحدة مصيرهم في المستقبل. وكان هذا الواقع، كما أبرزته تجليات الواقع السياسي، حريّاً بأن يوصل المناضلين إلى امتلاك العزيمة والمبادرة لتحقيق اصطفافهم في المحافظة على السلطة الثورية والدولة الوليدة.

وبالتأكيد، لكي أكون صادقاً، لم يكن عشق وحدة التقدميين، رغم جاذبيتها وفتنتها، هو وحده ما أغرانا بالحوار والتوحد، بل ما يمكن أن أطلق عليه السِّمات العليا للوطن.

في تلك الظروف لم نكن التنظيم الوحيد في الجنوب، لكننا بالتأكيد كنا التنظيم الوحيد الحاكم! وفي كل بلد نام حديث الاستقلال، معروف ما يعنيه استئثار حزب أو تنظيم وحيد بالسلطة، فحُب السلطة قانون طبيعي لا يستطيع أن يقف أحد في وجهه.

ما حدث أنّ «الجبهة القومية» انتزعت الاستقلال من الإنكليز، وانفردت وحدها بالسلطة بعد إزاحة القوى المنافسة من طريقها، وعلى رأسها «جبهة التحرير». كذلك كان بمقدورها إضعاف التنظيمات السياسية التي بقيت في الساحة!

«الجبهة القومية» رفضت في البداية أن يكون لها شريك في السلطة. كانت حساسيتها هذه جزءاً من إثبات الذات، بعد أن تخلى عنها الآخرون وحاصروها على الصعيدين السياسي والإعلامي خلال سنوات الكفاح المسلح والثورة من أجل الاستقلال. لذلك، بعد

أن سيطرت الجبهة القومية على الأرض والسلطة، وحازت ثقة الناس وتأييدهم في الداخل، أخذتها نشوة النصر، فرفضت أن يكون لها شريك يجلس معها إلى طاولة المفاوضات، أو يشاركها في السلطة بعد هزيمة جبهة التحرير العسكرية والسياسية.

لكن بعد أن أخذت تُعاني أزمات ذاتية نتيجة الصراع الذي بدأ على السلطة بين التيارات السياسية المختلفة داخلها، ونتيجة الأطماع من خارجها، تجاوزت الجبهة القومية حُب الذات إلى ما يمكن أن نسميه فهم الآخر وضرورة الحوار معه، وإن كان ذلك ضمن إطار معيَّن وحدود معينة، كتجربتي البعث في سورية والعراق، وتحديداً مع التنظيمات التي لها رؤية وتصورات واحدة للمجتمع اليمني وبناء الدولة في الجنوب.

في ذلك الوقت بقي على الساحة السياسية العلنية إلى جانب الجبهة القومية الحاكمة فصيلان آخران فقط، هما اتحاد الشعب الديمقراطي (الشيوعي) بقيادة عبد الله باذيب، وحزب الطليعة الشعبية (البعث) بقيادة أنيس حسن يحيى، كما أسلفت.

أظنّ أنّ البداية كانت إيجابية جداً، بالرغم من أنها لم تكن تلقى القناعة ذاتها عند الكل. لكنها كانت خطوة مهمة تدلّ على أنّ صدر الوطن يمكن أن يتسع للجميع، أو بالأصح لأكثر من الجبهة القومية وحدها! وخطوة كهذه فقط كانت قادرة على استيعاب كل الخلافات السياسية والتطبيقية التي توسّع مفهوم الوطن الواحد من خلال الدخول في حوار يدلّ على حيوية التوجه ورحابة الفكر، ولا سيما بعد توافر هذا الكمّ الهائل من التوافق أو التشابه بين التنظيمات الثلاثة في جوانبها النظرية وتوجهاتها السياسية والاجتماعية.

وأذكر أنّ الرفيق أنيس حسن يحيى، كان يتحدث عن الحوار وأهميته، وعلّق جاعم صالح على هذا الحوار وباركه، والتفت أنيس إلى عبد العزيز عبد الولي، وسأله: ما رأيك؟ فأجاب عبد العزيز بطريقته الساخرة: إنني أؤيد ما جاء في كلام الرفيق جاعم، وضحك الجميع.

الحوار الديمقراطي
بين الجبهة القومية واتحاد الشعب وحزب الطليعة الشعبية.

يمكن القول إنّ الحوار الذي بدأ آنذاك، كان مرحلة متطورة بما لا يُقاس بالحوار الوطني الديمقراطي الذي بدأ بمشاكل الدمج القسري إبان مرحلة حرب التحرير الشعبية، والذي أخفق لأنه كان يرسّخ بصورة من الصور التبعية للآخر ونوعاً من أنواع العرض المرفوض.

أما الحوار الجديد الذي بدأ بين الجبهة القومية واتحاد الشعب والطليعة الشعبية، فقد كان يتميز بجوانب إيجابية كثيرة، بوصفه حواراً بين تنظيمات تقف على الأرضية السياسية والأيديولوجية والاجتماعية الواحدة تقريباً.

لكن لا يتصور المرء أنّ الأمور كلها سارت سيراً طبيعياً، برغم توافر قواسم كثيرة مشتركة بين هذه التنظيمات.

لجان الحوار

الشيء المهم أنّ الحساسية التي كانت سائدة قد زالت، واستطاع كل فصيل أن يشكّل لجنته للحوار بنحو طبيعي وحرّ، ولم يرفض أيّ تنظيم أيّ اسم من الأسماء.

تكونت لجنة الحوار التي مثلت الجبهة القومية من: الأمين العام عبد الفتاح إسماعيل، والأمين العام المساعد سالم ربيع علي، ومحمد صالح مطيع، وعلي صالح عباد، عضوي المكتب السياسي، وعلي سالم لعور عضو اللجنة المركزية.

وتشكلت أيضاً لجنة الحوار التي مثّلت اتحاد الشعب الديمقراطي من: أمينه العام عبد الله باذيب، وكل من أحمد سعيد باخبيرة، ود. عبد الله بكير، ود. عبد الرحمن عبد الله. بينما مثّل حزب الطليعة الشعبية في الحوار كل من: أمينه العام أنيس حسن يحيى، ونصر ناصر علي، وسعيد سالم الخيبة، وناجي سالم بريك. وكان بوسع آخرين الانضمام إليه في أي وقت.

الاجتماعات المتكررة بين قيادات التنظيمات الثلاثة كانت تجمع بين الطابع الشخصي والرسمي. وأدّت العوامل الموضوعية والقضايا الاستراتيجية التي نتفق عليها جميعاً، دوراً إيجابياً في تسوية النقاش وبلورته للوصول إلى النتائج المرجوّة. وفي الوقت ذاته، كان للأخطاء والممارسات اليومية دور سلبيّ في تأزم الأجواء، ما كان يحتّم على القيادات أن تبذل جهوداً كبيرة بروح من المسؤولية لصدّ بعض التصرفات غير المنضبطة الآتية من بعض المُعادين للحوار.

كان في وحدة فصائل العمل الوطني الديمقراطي، على المدى القصير، رابح وخاسر. أما على المدى البعيد، فإنّ الكل يربح. وكان هذا يتطلب من كل الأطراف التضحية بالمصالح الآنية والمؤقتة من أجل المصالح المقبلة والدائمة. لكنّ المشكلة كانت تكمن في الاختلاف بين موقفين للوصول إلى هذه الوحدة. موقف التأني وبناء وحدة متينة تنضج على نار هادئة، وهو ما عكسه موقف عبد الله باذيب ورفاقه في اتحاد الشعب الديمقراطي، وموقف يختار الطريق السريع لهذه الوحدة، وهذا ما عكسه رئيس الدولة سالم ربيع علي، وهو يقول بضيق وانفعال:

– هذه هي الفرصة الوحيدة لوحدة القوى الوطنية اليمنية، فإما أن تتحقق هذه الوحدة خلال ستة أشهر أو سنة أو (بلاش)!

تلاحقت الاجتماعات بين مدّ وجَزر، تعترضها أخطاء الممارسة اليومية في السياسة وفي المواقف خلال سير المناقشات ضمن الحوار الدائر. وأحياناً كانت تستغل سير الحوارات أطراف لا مصلحة لها في الوحدة وقيام تنظيم سياسي واحد. لكن رغم كل المعوِّقات، فإنّ الخطوات كانت تتسارع باتجاه التوحيد، ويتسع مداها، متجاوزة الآراء والأفكار الضيقة، ومتعدية نقاط الخلاف الصغيرة أو التفصيلية، للوصول إلى الأهداف الكُبرى. كانت التجربة وإحداث نقلة في الحياة السياسية محور التفكير والغاية والقيمة الأهم في تلك الأيام، وبلغت أوجها خلال الحوار. وجاء هذا الاهتمام ليذلّل كل الصعوبات والخلافات الأخرى.

تماسك الجبهة الداخلية

أعتقد أنّ المتحاورين كانوا مخلصين إلى أبعد الحدود لإنشاء حزب كهذا. لكن لستُ متأكداً إذا كانوا قد التزموا القدرَ نفسَه من الإخلاص الصادق لدراسة قضايا الواقع والمجتمع الذي تكتنفه مشاكله وقضاياه الاقتصادية والاجتماعية المختلفة جداً عن ظروف البلدان الاشتراكية التي كانت تجري مُحاكاتها. وهذا ما أثقل التجربة فيما بعد بميراث من المشاكل التي لا قِبَل لها بها، وكانت في غنىً عنها دون أدنى شك.

في قضية الحزب الطليعي يجب أن أذكر أنه كان هُناك ميلٌ كبير إلى الأفكار اليسارية، وكافة الفصائل المتحاورة قد أعلنت إيمانها بالاشتراكية العلمية أساساً تقوم عليه وحدتهم التنظيمية، مُتجاهلين أو متناسين أنّ هناك قوة شعبية مؤثرة مرتبطة بخلفية عظيمة من التراث القومي والديني، أقوى بكثير من الأفكار الواردة، لأنها تستمدّ قوتها من طبيعة البيئة والإنسان. وكان هُناك أيضاً موضوع لم يحظَ بنصيبه من الاهتمام، وهو عدم وجود تفاوت طبقي في المجتمع، غير أننا أعطينا الطبقة العاملة اليمنية، وهي أقلية محدودة للغاية، وزناً يفوق قوتها العددية والفكرية بكثير.

يبدو لي أنّ التشديد كان أكثر على قيام الحزب، ولم يُهتَم ببقية التفاصيل. وكان الاعتقاد السائد أنّ ميلاد حزب طليعي سيعطي النظام في اليمن الديمقراطية كثيراً من المزايا، وخاصة في البلدان الاشتراكية. لذلك، أستطيع القول إنّ ميزان الميل كان أميل إلى التوحيد، وبدت القضايا الأخرى أقلّ أهمية، ولهذا نجد الجميع مدفوعين نحو إنجاز هذه العملية.

وكان حديث بعد ذلك عن الصراع في المعسكر الاشتراكي، ومكانة الحزب الجديد من هذا الصراع! وكان الصراع أيامها محتدماً بين الصين والاتحاد السوفياتي، ويلقي بتأثيراته على بلدان العالم الثالث، بما فيها اليمن الجنوبي.

قد لا يكون من الضروري أن أورد هنا بعض المقتطفات من النقاش الذي دار بين الجبهة القومية ومندوبي الطليعة الشعبية واتحاد الشعب الديمقراطي، فذلك ليس هو المهم الآن، أو هذا ما لا يمكن إثارته اليوم، فالأهم هو ما أمكن التوصل إليه بنتيجة ذلك الحوار من دلالات، على رأسها التوصل إلى صيغة توحيدية عُرفت بـ «وثيقة 5 فبراير 1975م». وقد تضمنت اشتراك حزب الطليعة الشعبية، والاتحاد الشعبي الديمقراطي في كل الهيئات القيادية والقاعدية في إطار الجبهة القومية، التي أصبحت من بعد المؤتمر العام التوحيدي تحمل اسمها الجديد: «التنظيم السياسي الموحد: الجبهة القومية».

هكذا، جاء اتفاق الخامس من شباط/ فبراير 1975م عبر جهد كبير، ونقاشات طويلة ليرتقي بالعلاقة بين التنظيمات الثلاثة إلى مستوى التنظيم الواحد، وهذه الصيغة هي التي رسمت فيما بعد خط النمو والتكامل والانتقال إلى ما سمّيناه الحزب الطليعي.

المؤتمر العام السادس... والمؤتمر التوحيدي

بدأت التحضيرات لعقد المؤتمر التوحيدي، وكانت قد انقضت ثلاث سنوات على انعقاد المؤتمر الخامس للجبهة القومية. ولمّا كان النظام الداخلي يفترض أن يُعقَد المؤتمر العام كل 3 سنوات، فإنّ الجبهة القومية كانت تجري التحضيرات لعقد مؤتمرها العام السادس في آذار/ مارس 1975م. وفي الوقت نفسه، جرت المناقشات المشتركة والتشاورات لإعداد الوثائق الأساسية لعقد المؤتمر التوحيدي، وشرع التنظيمان الآخران في الإعداد لعقد مؤتمريهما، في إطار التحضيرات ذاتها لعقد المؤتمر التوحيدي.

في شهر تموز/ يوليو 1975م، عُقد المؤتمر العام الثاني لاتحاد الشعب الديمقراطي. وفي شهر آب/ أغسطس 1975م، عُقد المؤتمر العام الثالث لحزب الطليعة الشعبية.

وكانت اتفاقية 5 شباط/ فبراير قد تضمنت الهياكل وكيفية الاشتراك في كل الهيئات، وأُنزلت الوثيقة إلى الأعضاء لاستيعابها وتطبيقها في مختلف الأطر التنظيمية.

كانت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام السادس قد اتخذت كل الإجراءات والترتيبات، فأعدّت:

1. برنامجاً لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية.
2. النظام الداخلي.
3. التقرير السياسي لنشاط اللجنة المركزية في فترة ما بين المؤتمرين.
4. اتجاهات الخطة الخمسية الأولى.
5. تقرير لجنة التفتيش المالي المركزية.

في آذار/ مارس 1975م، عُقد المؤتمر تحت شعار «لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية»، وسارت جلسات المؤتمر جيداً، استناداً إلى التجربة السابقة، حتى انتخاب اللجنة المركزية، التي انتخبت مكتباً سياسياً لها وأميناً عاماً وسكرتارية ولجنة الرقابة الحزبية، وانتخب المؤتمر أيضاً لجنة التفتيش المالي المركزية.



ويمكن تحديد نتائج المؤتمر العام السادس كالآتي:

جرى إقرار: التقرير السياسي، النظام الداخلي، تقرير لجنة التفتيش المالي، تقرير لجنة الرقابة التنظيمية. وانتخب المؤتمر لجنة مركزية مكونة من 53 عضواً بين أساسي ومرشح. وانتخبت اللجنة المركزية عبد الفتاح إسماعيل أميناً عاماً، وسالم ربيع علي أميناً عاماً مساعداً. كذلك انتُخب مكتب سياسي يتكون من 12 عضواً أساسيين ومرشَّحين، وهيئة سكرتارية اللجنة المركزية، ولجنة الرقابة التنظيمية، ولجنة التفتيش المالي.

وتكوَّن أعضاء المكتب السياسي الأساسيون من: عبد الفتاح إسماعيل، سالم ربيع علي، علي ناصر محمد، علي صالح عباد (مقبل)، محمد صالح مطيع، علي سالم البيض، صالح مصلح قاسم، جاعم صالح، عبد العزيز عبد الولي. والمرشحون هم: عبد الله صالح البار، حسن أحمد باعوم، محمد سعيد عبد الله (محسن).

أما أعضاء اللجنة المركزية الأساسيون، فهم: عبد الفتاح إسماعيل، سالم ربيع علي، علي ناصر محمد، علي صالح عباد (مقبل)، محمد صالح مطيع، علي سالم البيض، صالح مصلح قاسم، عبد العزيز عبد الولي، جاعم صالح، عبد الله صالح البار، حسن أحمد باعوم، محمد سعيد عبد الله (محسن)، سالم محمد باجميل، صالح منصر السييلي، محمود مدحي، حسين قماطة، عائدة علي سعيد، عبد الله الخامري، علي سالم لعور، سالم عمر بكير، هادي أحمد ناصر، سالم صالح محمد، راشد محمد ثابت، أحمد عبد الله عبد الإله، سالم محمد جبران، أحمد عوض بن جوهر، حيدر أبو بكر العطاس، فضل محسن عبد الله، علي شائع هادي، علي أحمد ناصر عنتر، عبد الرحيم عتيق، أحمد مساعد حسين، منصور الصراري، سلطان الدوش، أحمد سالم مخبال، سعيد عسكري عبد الله، محمود عشيش، مهدي عبد الله سعيد، سعيد صالح، عبد الباقي هزاع، عوض الحامد.

والأعضاء المرشحون للجنة المركزية، هم: أحمد علي سعيد، علي عبد الله مكبب، عبد الله حسن مساوي، حيدرة عمر صالح، أحمد حميد ملهي، صالح علي بانافع، أحمد حيدرة سعيد، عوض باشكيل، عيشة محسن، نور عبد الله، صالح أحمد النينو، فتحية محمد عبد الله.

وانتُخبَت لجنة الرقابة من ثمانية أعضاء برئاسة حسن باعوم، ولجنة التفتيش من تسعة أعضاء، برئاسة فضل محسن عبد الله.

وفي المؤتمر أُلقيت لأول مرة كلمتان عن فصائل العمل الوطني: الأولى ألقاها أنيس حسن يحيى، عن المكتب السياسي لحزب الطليعة الشعبية. والكلمة الثانية ألقاها عبد الله عبد الرزاق باذيب باسم اللجنة المركزية لاتحاد الشعب الديمقراطي.

وأصدر المؤتمر عدداً من القرارات حول الأوضاع الداخلية للبلاد، وحول موقف اليمن الديمقراطي على الصعيد العربي والدولي.

وبما أنّ المؤتمر العام السادس كان قد وقف أمام حصيلة التطور خلال السنوات

الثلاث المنصرمة، فإنه شكل خطوة مهمة بعد اتفاقية 5 فبراير من أجل إنجاح المؤتمر العام التوحيدي.

وجاء المؤتمر العام التوحيدي الذي انعقد في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1975م ليعلن توحيد الفصائل الثلاث:

1. التنظيم السياسي الجبهة القومية.
2. الاتحاد الشعبي الديمقراطي.
3. حزب الطليعة الشعبية.

وأعلن المؤتمر تسمية التنظيم الجديد: «التنظيم السياسي الموحَّد الجبهة القومية».

والحقيقة التي ينبغي التنبيه إليها بدقة، وتتطلبها الأمانة التاريخية حول ما إذا كان المؤتمر التوحيدي بنتائجه قد حقق في المستوى المحلي والعربي والدولي نجاحاً حقيقياً، كما تشير بذلك أدبياته، هي ما يمكن تكشّفه على سطح الواقع الاجتماعي. فالعلاقة بين الجماهير، وهذا التنظيم السياسي القائد، في حقيقتها، كانت تبدو مؤكدة. ولهذا، يؤكد البيان الختامي هذه الحقيقة، فيقول: إنّ الأهمية التاريخية للمؤتمر في نجاحه، هي انعكاس للعلاقة الخلّاقة التي تربط بين جماهير الشعب والتنظيم القائد.

الفصل الرابع عشر
النفط ومصدّق ومصفاة عدن!

لكي نفهم قصة النفط في اليمن الديمقراطية، لا بدّ من تصفح دفتر الأحداث الماضية، حيث نجد في مقدمة ما مهّد لهذه القضية، تأميم محمد مصدّق صناعة البترول في إيران عام 1954م. وربما كان عليّ هنا أن أتحدث بشيء من التفصيل عن تأسيس مصفاة عدن وتأثير ذلك بالوضع السياسي والاقتصادي في عدن والمستعمرة البريطانية في ما كان يُسمّى جنوبَ اليمن المحتل.

كان إنشاء مصافي الزيت حدثاً له أهميته الاقتصادية على عدن. فقد فتحت المصفاة مجالاً واسعاً لاستيعاب اليد العاملة التي تلقت التأهيل والتدريب في مختلف مجالات العمل التي تتطلبها صناعة تكرير النفط. وبحكم تركيب المصفاة ونظامها الإداري والاجتماعي المتكامل، كانت مجتمعاً مصغراً شبه متكامل أتاحت للعمال في جميع أنحاء الوطن إمكانات نادرة للعمل في منشأة حديثة. وكان ذلك يعني انتقالهم نوعياً من حياة الأنماط الاقتصادية البسيطة، مثل الزراعة والرعي والحِرَف الصغيرة المتواضعة، إلى العمل في مؤسسة صناعية عصرية متطورة بمفاهيم ذلك الوقت.

لعل أهمية المصفاة تتجسد بالدور الذي كان لها في تأهيل مئات من العمال المحترفين وعشرات الفنيين والإداريين والأطباء والممرضين، وإطلاق المواهب المتعددة في العديد من المجالات، كالرياضة وفنّ التمثيل وسائر الفنون الإبداعية. غدت المصفاة نواةً لتجمّع متنوّر، وبالرغم من كل المضايقات ومحاولات العزل التي مارستها إدارة المصفاة–وهي بريطانية بالطبع–على العمال اليمنيين، فإنه لم يكن بمقدورها أن تمنع الأفكار النقابية من الانتشار بين عمال المصفاة مثلما بين العمال في مختلف الشركات العاملة في عدن مثل شركة (أ. بس) و(لوكتوماس) و(قهوجي دنشو) وغيرها.

لم تكن المصفاة مصدر عمل ورزق للعمال اليمنيين فحسب، بل إنها منذ لحظة إنشائها غدت مكاناً لتكوُّن خط سياسي وطني سيرفد الحركة النقابية والوطنية بالعديد من قياداتها الصلبة والمتمرسة. وبهذا، لم تتجسد مكانة المصفاة الاقتصادية فحسب، بل قوة نفوذها السياسي المستقبلي.

المصفاة ملكية الدولة

ظلت المصفاة المنشأة الاقتصادية الأهم في الدولة الجديدة لسنوات طويلة، وربما لم

ينشأ مشروع اقتصادي أهمّ منها. واستمرت تتمتع بالعديد من الصفات التي لم تكن تتمتع بها بقية المنشآت الاقتصادية.

جاءت فكرة بناء مصافي عدن بعدما بَنَت شركة البترول البريطانية (عدن) المحدودة في عام 1919م، منشآت لتموين البواخر بزيت الوقود في ميناء عدن بمدينة التواهي. وجاء اختيار عدن بالذات، لما تتمتع به هذه المنطقة من موقع جغرافي ممتاز يقع عند ملتقى الطرق البحرية بين أوروبا وشرق إفريقيا والشرق الأقصى والهند وأستراليا.

كان ميناء عدن يستقبل بواخر وسفناً بلغت نحو 5000 باخرة في العام الواحد، وبديهي أنّ هذا العدد من السفن والبواخر يحتاج إلى كمية كبيرة من الوقود، ما شجّع شركة البترول البريطانية (عدن) المحدودة على التفكير في بناء المصفاة في عدن، وكان لها ما أرادت.

شرعت شركة البترول البريطانية في بناء المصفاة في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1952م، في منطقة عدن الصغرى، وقد بلغت كلفة بنائها ما يقارب 45 مليون جنيه إسترليني. وفي 29 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1954م، ابتدأ العمل في المصفاة بطاقة إنتاجية بلغت نحو خمسة ملايين طن من النفط الخام كل عام في 101 صهريج تستوعب نحو 500,000 غالون، أي بحدود 24000 طن، وقد ربطت الشركة المصفاة بمنشآت تموين السفن بالوقود في التواهي بواسطة أنابيب بلغ طولها 19 ميلاً، حتى تتمكن من ضخّ زيت الوقود من المصفاة إلى صهاريج الزيت في التواهي. وبالإضافة إلى زيت الوقود الذي يموّن السفن، فإنّ المصفاة تنتج أيضاً بنزين السيارات والكيروسين ومنتجات نفطية مكررة أخرى للاستهلاك المحلي وللتصدير إلى الأسواق العالمية في شرقيّ البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي.

وأنشأت الشركة أيضاً ميناء الزيت التابع للمصفاة، الذي يسلِّم الزيت الخام الواصل من الخليج العربي، ومن ثم يُصدَّر إلى الأسواق العالمية بعد تكريره.

في مرحلة الستينيات ارتفع معدل الإنتاج ليصل إلى 8 ملايين طن سنوياً، ولكن في مرحلة السبعينيات هبط الإنتاج إلى مليون ومئة ألف طن في العام، وكان ذلك يرجع لأسباب سياسية واقتصادية في المنطقة والعالم.

في عام 1977م، وتحديداً في الأول من أيار/ مايو، آلت ملكية المصفاة إلى الدولة، وسُمِّيت باسم (شركة مصافي عدن)، وكانت حالتها آنذاك غير جيدة، إذ كانت جميع مرافقها ومنشآتها تتطلب صيانة وترميماً شاملين بعد أن خدمت ما يقارب ربع قرن من الزمان.

في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969م، عندما صدر قانون التأميم رقم 37 لعام 1969م، استُثنيت من هذا القرار مصافي عدن وشركة البرق واللاسلكي. وأعتقد أنّ الاستثناء كان له ما يسوّغه في ذلك الوقت، وهو ضرورة الحفاظ على المستوى العالي لخدمات ميناء عدن. كذلك، لم تكن لدينا إدارة وطنية مؤهلة لانتقال منشآت صناعية بهذا التعقيد إلى الملكية الوطنية.

في رأيي، إنّ هذا الاستثناء لم يكن مطمئناً بما فيه الكفاية للشركة البريطانية (BP) التي

ظلّ شبح الخوف يُلاحقها، فضلاً عن الحصار الدولي الذي فُرض على الجمهورية منذ أن خطت خطوتها الأولى نحو الاستقلال، ونأت بنفسها عن التحالفات في المنطقة، واتخذت نهجاً وطنياً وقومياً مختلفاً عن دول الجوار، يعكس إرادة الجماهير ورغبتها وصيانة أراضها وقرارها المستقل. ومهما كانت الذرائع أو الظروف التي أملت ذلك، استمرت الشركة البريطانية في تشغيل المصفاة حتى عام 1977م، حين لوّحت بالانسحاب تحت حجّة أنّ تشغيل المصفاة لم يعد له جدوى اقتصادية. ومهما كانت حجتهم لتسويغ انسحابهم لوضعنا أمام الأمر الواقع، فإنّ المسألة من قِبَلِنَا كان يجب أن تؤخذ مأخذ الجد، وكانت تتطلب دراسة جدية إزاء بروز قضيتها فجأة، ولم تكن تدخل في اعتبارنا حتى ذلك الوقت.

إنّ إعلان الشركة انسحابها واستعدادها لتسليم المصفاة مقابل مبلغ (270 ألف جنيه إسترليني) ثمناً لبعض الممتلكات المنقولة، ومن غير أية التزامات أخرى من جانب الشركة، كان كفيلاً بالقضاء على المصفاة وتعطيل أهم منشأة صناعية واقتصادية في كل الجمهورية.

كان الأسوأ من ذلك، بروز رأي آخر أشار به الخبير الاقتصادي العراقي محمد سلمان حسن، وتبنّاه جزء من القيادة السياسية، يقضي بوجوب إصدار قرار بتأميم الشركة البريطانية. ووصف هذا القرار بأنه سيكون قراراً ثورياً شجاعاً، أو كما سمّاه يومها (قنبلة) ستهزّ أركان الأنظمة (...) في المنطقة، وسيخلق حالة ثورية فيها، حسب زعمه. وحتى إذا لم يخلق القرار مثل هذه الحالة في دول المنطقة، فإنّ هذه الدول ستضطر إلى دعم المصفاة وتزويدها بالخام الضروري، بالإضافة إلى الدعم الذي سنلقاه من ليبيا والعراق والجزائر!!

لم يجد هذا الطرح قبولاً لدينا، وأوضحنا للخبير العربي صاحب مقترح قرار التأميم، أنّ ظروفاً جديدة تماماً قد نشأت ولا تشبه ظروف الأمس أبداً. هُناك تغيير قد حدث، وعلينا ألّا نظل متمسكين بالشعارات القديمة، وأنّ الضرورات السياسية والاقتصادية توجب علينا أن نتصرف على نحو آخر. وقلتُ له إنّ قراراً كهذا إذا صدر، فسيقضي على مستقبل المصفاة إلى الأبد. وهذا يعني القضاء على مؤسسة صناعية واقتصادية لا غنى عنها للبلد أبداً. ويعني في الوقت نفسه ضياع مصائر العمال والفنيين العاملين في المصفاة. هذا بالإضافة إلى أنّ المصفاة كانت تعتمد كلياً على شركة (BP) ابتداءً من أصغر قطعة غيار، وانتهاءً بتأهيل الفنيين والإداريين والأطباء التابعين لمستشفى المصافي، الذي كان من أكثر المستشفيات كفاءة في تلك الفترة، وقد تجاوزت خدماته عمال المصفاة وموظفيها، لتشمل كثيراً من المواطنين من ذوي الحالات المرضية المستعصي علاجها في بقية مشافي الجمهورية.

أوضحنا كلّ هذا للخبير خشية أن تكون قد غابت عنه هذه الحقائق في فورة حماسته لقرار التأميم. لكنّ الرجل تمسك تمسكاً شديداً برأيه، ويبدو أنه بذل مجهوداً كبيراً في إقناع عدد من أعضاء القيادة السياسية بصواب هذا القرار. ويبدو أنّ هذا المجهود، بالإضافة إلى مناخ عدن الحارّ، قد أثّر في صحته، إذ أُصيب بارتفاع في ضغط الدم وبانهيار عصبي وتشنّج ونزف شديد، ما أدى إلى فقده الوعي طوال 48 ساعة. وعلى أثر ذلك، نُقل إلى لندن للعلاج!

وعموماً، فقد تغلب الرأي الذي ينظر إلى ضرورة حلّ القضية من طريق المفاوضات، لا من طريق التأميم، تغليباً لمصلحة العمال والبلد. كُلِّف وزير الصناعة، العضو في المكتب السياسي، عبد العزيز عبد الولي، التفاوض مع الشركة البريطانية BP. وجرت مفاوضات جادة بين ممثلي الطرفين بشأن تسليم المصفاة للحكومة، وكان من نتائجها التوقيع في 4 نيسان/ أبريل 1977م على اتفاقية تسليم مصفاة عدن لحكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. أعلن الوزير أنه وفقاً للاتفاقية، ستكون جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مالكة ملكية كاملة للمصفاة، مقابل تعويض للشركة عن الممتلكات المنقولة، على أن تستمر الشركة في تقديم خدمات العمل بالشروط القائمة حالياً، لتوفير المناخ اللازم لاستمرار التشغيل.

في تصريح لي بوصفي رئيس الوزراء ورئيس مجلس إدارة هيئة النفط والمعادن حينها، أكدت أنّ تحويل ملكية المصفاة إلى الحكومة يحمّلنا مسؤوليات عديدة للنهوض بهذه المنشأة المهمة، وأكدت أيضاً دور العمال والفنيين اليمنيين في المصفاة، سواء من حيث الحرص على صيانة الآلات والمباني التابعة لها، أو من حيث التفاني في زيادة الإنتاج فيها، مشيراً إلى أنّ كل عامل مشارك في هذه الملكية ومسؤول عن صيانتها والحفاظ عليها.

في اليوم التالي قمتُ بزيارة استطلاعية للمصفاة، وعُيِّن المهندس فيصل بن شملان أول رئيس تنفيذي للشركة.



المهندس فيصل بن شملان

في 9 أيار/ مايو 1977م، افتتحتُ الجلسة الأولى لمجلس إدارة شركة مصفاة عدن، وكان لا بد أن أقول رأيي بهذه المناسبة.. ولأُذكّر الإدارة الوطنية الجديدة بما هو مطلوب منها. قبل كل شيء، عبّرتُ لهم عن قناعتي العميقة بأنّ مجلس الإدارة سيتمكن من تنفيذ مهماته المنوطة به بموجب القانون رقم (15) لعام 1977م بنجاح. أكدتُ أنّ الاهتمام بالمصفاة يرتبط بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتلها هذه المنشأة، وأيضاً بالجهود المبذولة في مجال أعمال البحث والتنقيب عن النفط في اليمن الديمقراطية، مشدّداً على أنّ الحكومة ستواصل بذل الجهود للبحث وتوفير المواد الخام من النفط ودعم نشاط المصفاة

الاقتصادي. وفي الختام قلتُ إنّ شعلة المصفاة لا يمكن أن تنطفئ... فدوّى تصفيق حارّ عند سماع جموع العمال لهذه الكلمة.

تحمّل فيصل بن شملان مسؤولية إدارة المصفاة بجدارة، وتجاوز كل الصعوبات التي كنا نتوقعها في المراحل الأولى لتسلّم المصفاة، وكان محلّ ثقة القيادة والإدارة والعمال، لما يتمتع به من إخلاص وتفانٍ في كل المسؤوليات التي تحمّلها، وفي المقدمة وزارة الأشغال في أول وزارة بعد الاستقلال.

كانت مشكلة تزويد المصفاة بالنفط الخام من أهمّ المشاكل التي واجهت المصفاة، حتى قبل أن تؤول ملكيتها إلى الدولة، نظراً لتدني الإنتاج الحادّ، حيث ظلت المصفاة تعتمد في تكرير النفط على الاستيراد الخارجي، والبلد لم ينتج نفطه الخاص إلا قُبيل إعلان الوحدة اليمنية عام 1990م. أما مصادر النفط الخام، فقد كانت تأتي من عدة بلدان، منها السعودية التي كانت تكرر في المصفاة نحو مليون طن من النفط الخام، وقد استمرت بتزويد المصفاة بالنفط إلى حين توقفها نتيجة عوامل سياسية تتعلق بتوتر علاقات البلدين. وحدث الأمر ذاته أيضاً مع العراق الذي كان يزود المصفاة بكميات من نفطه الخام. لكن نتيجة أحداث حصلت في عام 1979م، توترت العلاقات بين البلدين، وتوقف العراق عن تزويدنا بالنفط الخام. كذلك فإنّ الجزائر والاتحاد السوفياتي السابق كانا من الدول التي تزودنا بالنفط. وأسهمت الكويت عبر (الشركة اليمنية-الكويتية) بتأمين وقود السفن، غير أنّ إيران بعد انتصار الثورة فيها، كانت من أبرز الدول التي زودت المصفاة بالنفط الخام، إذ ارتفع إنتاج المصفاة خلال حرب الخليج الأولى إلى أكثر من أربعة ملايين طن سنوياً. حينها، احتجّ العراقيون على قبولنا تكرير النفط الإيراني في مصفاتنا، وعدّوا ذلك موقفاً متحيزاً ضدهم، وتشغيلاً لآلة الحرب الإيرانية، على حدّ تعبير الرئيس صدام حسين لي في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف! وقد رددتُ عليه قائلاً: لقد أبدينا استعدادنا دائماً لتكرير نفطكم، لكنكم رفضتم، ونحن ما زلنا على استعداد لتكرير نفطكم مثلما نكرّر النفط الإيراني!

عبّرت الدولة عن اهتمامها بالمصفاة منذ أن أصبحت ملكيتها للدولة. في نهاية عام 1984م، وفي إطار المشاريع التطويرية للمصفاة، وُضع الحجر الأساس لمشروع وحدة إنتاج الأسفلت بطاقة تصميمية للوحدة-مئة ألف طن سنوياً من الخام-ومشاريع أخرى بلغت تكلفتها 25 مليون دولار. وقبل هذا التاريخ في 16/ 4/ 1984م، قمتُ بزيارة المصفاة، واطّلعتُ على أوضاع الميناء التابع للشركة الذي كان يجري تحديثه من أجل استقبال ناقلات النفط العملاقة التي تصل حمولتها إلى مئة ألف طن. لم يكن يستقبل سوى ناقلات من حمولة الـ (32) ألف طن. وانصبّ اهتمامنا أكثر من أيّ شيء على الأوضاع المعيشية لعمال المصفاة وموظفيها الذين كنا نرى فيهم ثروة وطنية وخبرات لا غنى عنها. في أيلول/ سبتمبر عام 1980 اتُّخذ قرار بمنح الشركة وسام الإنتاج، وقد استحقته بجدارة واستحقاق.

فقد كانت المصفاة أفضل مرافقنا الإنتاجية بلا منافس. وفي حديثي معهم، أعلنت قراراً بإنشاء هيكل جديد لنظام الأجور يمثّل حافزاً لمزيد من النشاط والعمل.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه لم يجرِ أيّ تطوير لنظام الأجور في المصفاة منذ عام 1964م، كما أشارت إلى ذلك صحيفة «14 أكتوبر» في معرض تعليقها على هذا القرار. ولكم أن تتصوروا مقدار فرحة العاملين في مصفاة عدن بمثل هذا القرار، وبتطبيق النظام الجديد في تشرين الأول/ أكتوبر 1980م ازدادت الأجور بنحو ملحوظ، ما عكس نفسه على استقرار العاملين وازدياد الطلب على الالتحاق بالعمل في المصفاة بعد أن كان عدد من أطرها البشرية قد هرب إلى خارج الجمهورية نتيجة للاضطرابات التي كانت سائدة قبل هذا التاريخ، وكان أهمّ ما حدث في المصفاة، ما يخصّ الكادر العامل فيها. فقد وضعت الدولة وشركة مصفاة عدن خطة بعيدة المدى لـ «توطين» الأطر الفنية في المصفاة، وكان كبار الفنيين والمهندسين فيها من الأجانب، غير أنّا تمكنّا حتى عام 1985م من الاعتماد كلياً على جهاز وطني ما عدا أربعة مستشارين أجانب. وكان هذا منتهى النجاح الذي كنا نسعى إليه. وما أظن أنّ ذلك كان سيحدث لو لم نتبع تلك السياسة المنهاجية منذ البداية، سواء من حيث الاهتمام بالفنيين، أو استقطاب الكفاءات التي كانت قد هربت بعد الاستقلال. كان هذا يعني لي نجاحاً في امتحان صعب، وبصفة خاصة إدارة منشأة اقتصادية مهمة بنجاح، بأيدٍ وكفاءات وإدارة وطنية. وكانت هذه واحدة من أفضل خطواتنا المتوازنة والمدروسة بعناية!

النفط والحرمان

سيطر الانشغال باكتشاف النفط في اليمن الديمقراطية على تفكيرنا، بحكم أنه عامل فعال له تأثير كبير في المستقبل. وكان النفط واستخراجه يمثلان إحدى أهمّ سياساتنا التنموية لمواجهة التخلف والفقر.

لا شك في أنّ ظهور النفط في البلدان المجاورة لنا منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية، والطفرة التنموية التي أحدثها، قد ركزا اهتمام شعبنا على أهمية الثروات الباطنية وأثر تدفق البترول في إمكانية تبديل حياتهم من واقع البؤس والفقر إلى عالم أكثر رخاءً. مع أنّ الجنوب كان واقعاً تحت الاحتلال البريطاني، فإن بريطانيا لم تقم بعمل جدي لاكتشاف هذه الثروة المهمة. ويبدو أنها كانت مكتفية بحصتها من نفط الشرق الأوسط من طريق سيطرتها على شركة نفط العراق (I.P.C) التي أسستها بريطانيا وفرنسا عام 1920م في مؤتمر سان – ريمو، حيث اقتسمت الدولتان احتياطي النفط الموجود داخل الأرض بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، في ما كان يُعرَف بالإمبراطورية العثمانية السابقة.

أحدث اكتشاف النفط في السعودية المجاورة عام 1939م تطوراً كبيراً ومشجعاً، لاحتمالات وجود النفط في الأراضي اليمنية، وذلك بسبب موقعها المجاور لأكبر دولة

نفطية في المنطقة، وتشابه تكويناتها الجيولوجية مع التكوينات والامتدادات النفطية الموجودة في الدول التي اكتشف فيها النفط.

من المفيد أن نعرف أنّ شركة «بتروليوم كنسيون ليمتد» البريطانية كانت أول شركة تحصل على عقد للتنقيب عن البترول في أراضي المحميات البريطانية السابقة، وتمركزت أعمالها في المنطقة الشرقية حضرموت. وبعد فترة قضتها باحثة ومنقبة، انسحبت دون أن تترك وراءها كثيراً من المعلومات عن أدائها هناك. غير أنّ بعض المهندسين الجيولوجيين التابعين للشركة، أشاروا في بعض تقاريرهم بعد مرحلة تقييم النشاطات الحقلية، إلى وجود دلائل مشجعة على وجود النفط في مناطق مختلفة من الجنوب، مثل جزيرة سقطرى وصحراء ثمود المحاذية للسعودية.

في عام 1945م أرسلت شركة (أرامكو) الأميركية فريق تنقيب تحت حماية جنود سعوديين لإجراء مسح جيولوجي في صحراء الرُّبع الخالي، لكن (أرامكو) اصطدمت يومئذ بشركة (اي.بي.سي) البريطانية.

ومن الواضح أنّ الشركات الأميركية التي لديها امتيازات في المنطقة، قررت التدخل في بعض مناطق النفوذ البريطاني لتحطيم حكرها نفط الشرق الأوسط الذي حازته بعد الحرب العالمية الأولى.

بعد هذا بزمن، وقّعت شركة (بان أمريكان) اتفاقاً مع سلطنتي حضرموت (القعيطي والكثيري)، منحت بموجبه الشركة الأميركية امتيازات نفطية ومعدنية في أراضي المنطقة الشرقية. وبالطبع، هذا الأمر لم يرُق الإنكليز الذين كانوا يحظرون على سلاطين السلطنات الجنوبية بموجب معاهدات ثنائية اتصالهم بأيّ دولة أجنبية إلا بموافقة حكومة صاحبة الجلالة، وقد عمد البريطانيون إلى وضع العراقيل والمصاعب في طريق تنفيذ (بان أمريكان) لعقد الامتياز الذي حصلت عليه. إلا أنّ الأميركيين ضمنوا للبريطانيين أنّ مصالحهم في هذه المنطقة ستؤخذ بالاعتبار، لكونها تقع تحت حماية حكومة صاحبة الجلالة. ويقال إنّ اتفاقاً سرياً بهذا المحتوى وُقِّع بين الجانبين.

أنفقت الشركة في مجرى عملها على المسوحات الجيولوجية والجيوفيزيائية وبقية أنشطتها، بما في ذلك حفر بئرين استكشافيتين في منطقة الامتياز، نحو 33 مليون دولار. لكنّ الشركة أعلنت فجأة انسحابها من المنطقة في عام 1966م، وأغلقت الآبار التي حفرتها بالإسمنت والرمل، بحجة أن النتائج التي توصلت إليها لم تكن مشجعة على استمرار نشاطها. وقد أخذت الشركة معها كافة المعلومات والتقارير التي حصلت عليها إلى مقرّها الرئيس في الولايات المتحدة، وفيما بعد باعت بعض هذه المعلومات للشركات والوكالات العاملة في مجال التنقيب عن النفط. وكانت هذه التقارير تزعم زعماً واحداً، هو أنّ الاحتياطي النفطي القابل للاستخراج في منطقة ثمود يصل إلى 8 ملايين برميل فقط، وهي كمية غير تجارية. ويبدو أنّ تلك التقارير لم تكن تقول الحقيقة، إذ إنّ الاكتشافات النفطية الحديثة في المنطقة دلّت على وجود احتياطي جيد من النفط فيها.

عنوان الانسحاب كان سياسياً بالدرجة الأولى، وعنوانه الرئيس كان حرمان بلادنا حينها ثروة النفط وموارده. فقد جاء انسحاب (بان أمريكان) بعد أن اندلعت ثورة 26 سبتمبر 1962م في شمال اليمن، مُنهية عهداً طويلاً من الحكم الملكي. وبدأت الثورة تدق أبواب المستعمرة البريطانية في العام التالي مباشرةً في الجنوب. كان انسحاب الشركة النموذج الأول للضغوط السياسية التي ستمارس بعد ذلك كثيراً على الجنوب بعد استقلاله في عام 1967م.

النفط ومحمد جمعة خان

سَبّبَ انسحاب شركة (بان أمريكان) خيبة أمل كبيرة للجماهير التي كانت تأمل الانتقال من حياة الفقر إلى حياة الغنى والتطور. وبدا كأنّ عصر النفط في بلادنا انتهى قبل أن يبدأ. وطُمرت في رمال الصحراء الآمال التي علّقتها الجماهيرعليها، ومعها الأغنية التي ظلت ترددها عدة سنين وراء الشاعر حسين عبد الله البار وفنان الشعب محمد جمعة خان، الذي مات فقيراً مريضاً، وهو يراقب ويغني لظهور الأمل-البترول-:

«يا حضرموت افرحي واحيي الليالي الملاح الفقر ولّى وراح

بترولنا بايجي يا ناس خلوا الصياح الفقر ولّى وراح».

قلة من الناس فهمت أنّ انتظارها سيطول، وأنّ أحلامها بعيدة المنال.

أثار عدم ظهور النفط في اليمن الديمقراطية العديد من التساؤلات لدى الكثيرين من المراقبين والمحللين السياسيين المهتمين بشؤون بلادنا والنفط، خاصة أنّ اليمن الديمقراطية واقعة في الحوض ذاته المشابه في تراكيبه الجيولوجية للدول المجاورة التي اكتشف فيها النفط بكميات هائلة. في الواقع، كان وراء هذا الأمر عوامل سياسية واقتصادية كثيرة، هي السبب في حرمان اليمن الديمقراطية النفط حتى سنوات متأخرة من القرن العشرين، وهي سبب انسحاب العديد من الشركات التي عملت في أراضي الجنوب قبل استقلاله وبعده. في أثناء تَبَوُّئي منصبَي رئيس الدولة ورئيس الوزراء، شاهدت علامات متزايدة على أنواع هذه السياسة والضغوط التي اعتمدت ضدنا لسنوات طويلة.

سيابكو والنفط

في السبعينيات أحيت الحكومة الوطنية المشاريع القديمة للتنقيب عن النفط، منطلقة من الصفر. وفي أول محاولة لإحياء هذه المشاريع، أنشأنا الشركة الوطنية-الجزائرية (سيابكو) برأسمال متواضع قدره (مليون ونصف مليون دينار) بنسبة 51 ٪ لليمن الديمقراطية، و49 ٪ للحكومة الجزائرية. ومُنحت الشركة حق الاستكشافات النفطية في مساحة تقدَّر بتسعين ألف كيلومتر مربع في منطقة ثمود. في نهاية عام 1971م كانت الشركة قد أنجزت «المسوحات السيراجرافية» لمساحة تصل إلى 76,000 ميل مربع.

رصدت حكومتنا بعد ذلك مبلغ 2.5 مليون دولار للشركة لمتابعة نشاطها الاستكشافي

خلال السنتين (1971/ 1972)، إلّا أنّ النتائج كانت سلبية. وبدا هذا أمراً طبيعياً، نظراً لمحدودية الاستثمار ونقص الإمكانات التكنولوجية وضعف الكادر، ما حدا الشركة إلى الانسحاب.

مُنيت مُحاولتنا الأولى لاكتشاف النفط بالإخفاق. وعندما استقبلتُ السفير الجزائري غير المقيم القادم من صنعاء في 1972م، قال: «(سيابكو) لن تستطيع استخراج النفط في بلادكم!».

حدّقتُ فيه وسألته: «لماذا لا تستطيع؟!».

فأجابني: «لأنّ الأسد سيكشّر عن أنيابه!».

وأضاف: «أنصحكم بأن تطلبوا إلى الرئيس هواري بومدين أن يسحب الشركة، وأن تبحثوا عن شركة أخرى للتنقيب عن نفطكم». وفعلاً، جرى الاتصال بالرئيس بومدين، ووافق على حلّ الشركة.

عندما انصرف السفير مودِّعاً، جلستُ إلى مكتبي مفكراً. كنتُ أتوقع هذه النهاية لأعمال الشركة، لكن ليس على هذا النحو المبكر. وحتى ذلك الوقت، لم نكن ندرك أنّ الاعتبارات السياسية هي وحدها التي تسيطر على القرارات، لكننا كوّنا فكرة بشأنها بعد ذلك، وبدأنا نفهم أنها أمرٌ محتوم. وكان ردّ فعلنا الأول، ضرورة أن نفعل كل ما نستطيع لاستخراج النفط. كنا ندرك أثره الفعال في تطورنا في المستقبل، وكانت المشاكل الاقتصادية أكثر الأشياء التي تثير قلقنا واهتمامنا وأشدها. وكنا نرى أنّ البترول في حال استخراجه في بلادنا سيكون أهمّ عامل لتسريع وتيرة التنمية. وكان هذا صحيحاً. فقد كنا نبحث عن مكان لائق بين الأمم للخروج من التخلف الذي استمرّ قروناً.

ضياع الوقت والمال

في إحدى المراحل، وضمن سعينا الشديد لاستخراج النفط، استعنّا بكوبا. لم يكن الكوبيون يملكون أية خبرة في مجال البترول، ورغبةً منهم في مساعدتنا، جاؤوا إلى بلادنا دون أن يكون عندهم شيء تقريباً. لا أجهزة مسح جيولوجي، ولا جو فيزيائي، ولا تكنولوجيا متقدمة للحفر. فأخذوا ينقّبون عن النفط استناداً إلى خرائط قديمة من شركة (سيابكو) طوال ثلاث سنوات. ومن الطبيعي أنهم لم يكتشفوا أيّ شيء. وبدا الأمر كله مضيعة للوقت والمال في صحراء الرُّبع الخالي المترامية، وكان حالنا أشبه بغريق يتعلق بقشة!

في عام 1974م زرتُ موسكو، وسألني رئيس الوزراء السوفياتي «كوسجين»:

– سمعتُ أن الكوبيين ينقبون عندكم عن البترول!

أجبته: نعم.

علّق ساخراً:

– المفروض في الأول أن يكتشفوه في بلادهم!

وكانت تلك فرصتي السانحة لأقول له:

– ولماذا لا تساعدوننا أنتم في استخراجه؟!

فكر «كوسجين» قليلاً، ووعد أنْ يبحثوا هذا الموضوع.

كانت تجربتنا مع الكوبيين في البحث عن نفطنا تعبّر عن رغبتنا ولهفتنا الشديدة على استخراج النفط بأية وسيلة، وتوضح كم كنا نعتبر ظهوره مهماً جداً لبلادنا ورخاء شعبنا. وهذا ما استدعى منّا في إحدى المراحل أن نُلحق هيئة النفط قبل أن تصبح وزارة مستقلة، برئاسة الوزراء مباشرة، وقد أشرفتُ عليها شخصياً أكثر من ثلاث سنوات.

كان عندنا في الهيئة خبراء وطنيون من أمثال رشيد الكاف وزيد الزبيدي، وكانت لهم وجهة نظر جريئة تختلف عن وجهة نظر القيادة السياسية. لم يكونوا مقتنعين بما نقوم به، ويرون فيه مضيعة للمال والوقت والجهود التي لن تؤدي إلى شيء. وقالوا إنه لاستخراج النفط، لا بدّ من الدخول في اتفاقات جادة مع الشركات الغربية صاحبة الباع الطويل والخبرة. كان ذلك يحتاج إلى قرار سياسي شجاع من القيادة السياسية، وهو ما لم يكن متاحاً في ذلك الوقت. وهكذا، قررنا عدم الاستسلام لهذا الواقع الرامي إلى حرماننا أهمّ الثروات التي ستمكّننا من الشروع في التنمية.

أجرينا اتصالاتنا مع عدد من الشركات (يابانية وكندية وإيطالية)، للبحث والتنقيب عن النفط في بلادنا. في عام 1975م أصدرنا القانون رقم 19 بالتصديق على الاتفاقية المبرمة بين هيئة النفط والمعادن وشركة (سايبنس) الكندية للنفط والغاز المحدودة، بصفتها مقاولاً بشأن البحث والتنقيب عن النفط واستغلاله في منطقة سقطرة والشواطئ الملاصقة. لكن يبدو أنهم كانوا يبحثون عن القواعد العسكرية المزعومة في الجزر أكثر من اهتمامهم بالبحث والتنقيب عن النفط، فلم يحققوا نتائج تذكر.

اكتشاف النفط في شرمة

في عام 1977م صدر القانون رقم 14، وبموجبه صُدِّق على الاتفاقية المبرمة بين هيئة النفط والمعادن وشركة (أجيب) الإيطالية بصفتها مقاولاً في البحث عن النفط واستغلاله في منطقة ساحل سيحوت في المهرة. وبعد توقيع هاتين الاتفاقيتين، تجددت آمالنا باكتشاف النفط، وعلقنا آمالاً كبيرة على نتائج أعمال هذه الشركات التي كانت تبحث وتنقّب عن نفط اليمن الديمقراطية. لكننا لم نكن ندرك أنّ التعقيدات والضغوط وصراع المصالح الإقليمية والدولية المتشابكة، ستقف حائلاً دون تحقيق اكتشاف النفط واستخراجه. فلم يكن ضمن استراتيجية هذه الشركات «العابرة للقارات» استخراج النفط في اليمن الديمقراطية التي لم تكن سياستها وعلاقاتها تنسجم مع توجهات الدول الغربية ومصالحها، حيث كانت عدن يومها ترتبط بعلاقات صداقة وثيقة مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية، وتناصب الدول الغربية العداء، وكنا نطلق عليها تعريف الدول الإمبريالية. فضلاً عن أنّ علاقات

عدن بدول المنطقة التي كانت ترتبط بمصالح قوية مع الشركات المنقبة عن النفط لم تكن بالعلاقات الجيدة. وقد أثبتت تجارب هذه الشركات معنا، منذ الستينيات وحتى إعلان شركة (أجيب) الإيطالية استخراج النفط في 3 نيسان/ أبريل 1982م هذه الحقيقة.

أصدرت الشركة مساء الخميس 3 نيسان/ أبريل 1982م ما يأتي (ترغب شركة أجيب في أن تصدر البيان الصحفي الأول):

«أجيب من مجموعة (ايني) التي تعمل في المناطق المغمورة من مناطق جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بواسطة وحدتها: أجيب لما وراء البحار المحدودة، فرع اليمن الديمقراطية اكتشفت وجود النفط في بئر شرمة (1) والاختبارات التي تجري حالياً للطبقات الحاوية للنفط على عمق 2200 متر. وفي هذه البئر فقد أعطت في حدود 3000 برميل يومياً كحدّ أقصى من النفط الخام بكثافة 43 درجة ABE. والبئر شرمة (1) تقع على بحر العرب على بعد 8 كيلومترات من الشاطئ، حيث تبلغ أعماق المياه 135 متراً، وتبعد عن عدن مسافة 600 كيلومتر. وقد باشرت أعمالها في ج.ي.د.ش منذ عام 1977م، وتعمل وفق اتفاقية على اقتسام الإنتاج في ثلاث مناطق مساحتها 22175 كيلومتراً».

لكنّ الشركة بعد إعلانها هذا عن اكتشاف النفط، أعلنت انسحابها بنحو دراماتيكي.



خليج شرمة، يُعَدّ من أفضل المناطق السياحية على بحر العرب، ويمتاز بشاطئ جميل خالٍ من الأمواج، بفعل التضاريس الطبيعية التي تتكسر عليها الأمواج، ما جعلها بيئة مناسبة لتعيش فيها مئات السلاحف وتضع بيوضها في رمال هذا الخليج الجميل. وأتذكر أنّنا كنّا نشاهد صغار السلاحف ليلاً على الضوء الذي أقمناه عند قضاء إجازتنا في هذا الشاطئ الساحر. وفي حالة الاستقرار والاستثمار، من الممكن أن يكون من أفضل المنتجعات السياحية في المنطقة

قدمت الشركة تقريراً رسمياً إلى الحكومة تشرح فيه أسباب انسحابها، جاء فيه أنّ استخراج المكمن النفطي «المكتشف» واستغلاله غير اقتصادي، لأنّ تكاليف إنشاء منصات للإنتاج في البحر، وكذا المنشآت البحرية الأخرى اللازمة لتجهيزها، تفوق كثيراً العائد الممكن الحصول عليه بأسعار البرميل (25 دولاراً) في ذلك الوقت.

وأعتقد أنّ الشركة لم تعترف بالأسباب الحقيقية وراء انسحابها، وهي لم تكن مجهولة لنا، حيث تعرضت (أجيب) لضغوط سياسية قوية. كان استهلاك السوق الإيطالي من النفط يأتي من السعودية، وعلى أثر إعلان الشركة اكتشاف النفط في اليمن الديمقراطية في عام 1982م، زار المدير العام لشركة (أجيب) المملكة بعد تجميد بعض العقود بينها وبين الحكومة الإيطالية التي كانت تملك جزءاً كبيراً من رأسمال الشركة. وبعد هذه الزيارة، أعلنت (أجيب) انسحابها من اليمن الديمقراطية، وقدّرنا أنّ ذلك كان ثمن استمرارية تنفيذ تلك العقود بين المملكة والحكومة الإيطالية.

ما حدث هذه المرة يكمل شكوكاً لدينا في أنّ الآخرين يمارسون الضغوط علينا حتى نبقى نموذجاً للبلد الأضعف والأفقر في المنطقة، وبعد أن يحاصرونا وينهكونا ينتظرون استسلامنا.

وكنتُ أتوجه بالسؤال إلى نفسي، محاولاً أن أعرف لماذا كان أشقاؤنا لا يستوعبون محاولاتنا للاقتراب منهم، خاصة خلال السنوات الأخيرة. فقد كنّا راغبين حقاً في أن نبقى جزءاً من محيطنا العربي الإسلامي، وأكسبتنا عداوات أقرب جيراننا إلينا. لكنهم، بكل أسف، وضعوا كل الحواجز والعراقيل أمام هذه المحاولة، مانعين عنّا مساعداتهم، ورافضين مدّ أيديهم إلينا، وفي الوقت نفسه لا يسمحون لنا باكتشاف ثرواتنا.

بذلت حكومتنا التي كنتُ أرأسها، قبل رحيلها، جهوداً مع شركة (أجيب)، وقبلنا بتعديل الاتفاقية الموقَّعة معها، في محاولة لحثّها وتحفيزها على الاستمرار في نشاطها الذي بدأته في بلادنا لاستخراج النفط واستغلاله، لكن دون جدوى.

في مجرى المفاوضات، أصرّت الشركة على موقفها بالانسحاب من منطقة الامتياز الممنوحة لها، حيث اكتشف النفط، وإنهاء كل التزاماتها. أخبرني نائب وزير الطاقة والمعادن، أحمد عبد القادر، أنّ الشركة وضعت شرطاً اعتبرته الحكومة تعجيزياً، وهو أن نوافق على منحها منطقة شبوة كمنطقة بديلة تسري عليها ذات شروط الاتفاقية الخاصة بامتياز منطقة سيحوت، مقابل أن تواصل نشاطها في اليمن الديمقراطية. وقد رفضنا هذا الشرط لاعتبارين:

الأول: لأننا كنّا قد منحنا امتياز منطقة شبوة لشركة أخرى، هي «تكنو إكسبورت» السوفياتية، ما كان سيسبّب إشكالاً مع السوفيات.

والثاني: أنّ (أجيب) تمسكت بتطبيق شروط العقد نفسه الممنوح لها في البحر على اليابسة. وكان هذا شرطاً تعجيزياً، لأنّ التنقيب على اليابسة أسهل وأقلّ تعقيداً منه في البحر، واتفاقات العمل الاستكشافي تختلف بين المنطقتين من حيث الكلفة والتسهيلات والحقوق المالية التي تحصل عليها الشركة صاحبة الامتياز. وتجنبنا القبول بذلك، لأن معناه أن يصبح سابقة نقبل بها مع الشركات الراغبة أو العاملة في البلاد.

لم يفتنا أنّ إلحاح الشركة على هذين الشرطين الغريبين معناه إصرارها على التخلي

عن استغلالها اكتشافها المعلن في بئر شرمة، إذعاناً للضغوط التي تعرضت لها. وأذكر أنّ السفير الإيطالي في عدن أبلغني أنّ سلطنة عُمان احتجّت هي الأخرى على استخراج شركة أجيب للنفط في شرمة، التي تعدّها قريبة من حدودها. بينما الواقع أنّ حدود عُمان تبعد عن منطقة الاكتشاف أكثر من 300 كم. وأكد لي السفير أنه يعلم جيداً أنّ الموقع يبعد كثيراً عن حدود السلطنة، لكن شركة أجيب تواجه ضغوطاً عديدة، وكذلك الحكومة الإيطالية لإيقاف أعمال استخراج النفط في اليمن الديمقراطية.

وأذكر أنني قلت يومها للسفير الإيطالي في عدن عندما جاء لإبلاغي بالموقف النهائي للشركة:

– من المؤسف أن تتخذوا مثل هذا القرار بعد أن أعلنت الشركة اكتشاف النفط. ينبغي أن تدركوا أننا متحصنون ضد أي ضغط سياسي. فقد ظللنا مئات السنين بلا نفط، وإذا اقتضى الأمر، فسنظل عدة سنين أخرى، لكن نفطنا سيبقى في مكامنه حيث ظلّ قروناً عديدة حتى يأتي الوقت المناسب لاكتشافه. لكن دعني أقلْ لك أمراً أنا واثق منه، وهو أنكم ستجيئون إلينا في وقت قريب جداً لاسترداد المنطقة التي تنسحبون منها الآن! وكان هذا فعلاً ما حصل في نهاية عام 1991م، لكن بعد أن لم يعد من وجود لليمن الديمقراطية التي كان رأسها هو المطلوب!!

كان من غير المألوف للسفير الذي أُسندت إليه مهمة تحسين علاقات بلاده ببلادنا أن يسمع مثل هذا الكلام من أعلى رجل في الدولة. لكن السفير الذي كان يبدي تعاطفه معنا، لم يكن أمامه سوى الإصغاء إليّ، لأنه في الأخير لم يكن يملك سوى تنفيذ سياسة حكومته التي اتخذت قرار الانسحاب، وعلمتُ منه أنّ المملكة العربية السعودية دفعت للشركة ستمئة مليون دولار. وأذكر حديثاً للسفير الجزائري في عدن، الذي نصح بأن تتخلى، بل تنسحب شركة سونتراك الجزائرية من اليمن الديمقراطية، لأن استمرارها في العمل مضيعة للوقت. وأكد بصفة أخوية وشخصية أنه لن يستخرج النفط، لأنهم يخشون أن يكشّر الأسد عن أنيابه، ويقصد بذلك الولايات المتحدة والسعودية. وفعلاً، انسحبت الشركة من حضرموت تحت ضغوط قوى إقليمية ودولية.

الاتجاه بعيداً: إلى القارة الأميركية

هذه المرة، قرّرنا الابتعاد والرحيل بعيداً نحو القارة الأميركية الجنوبية، فوقّعنا عقداً مع شركة (براز بترو) البرازيلية التابعة لشركة «بيتروبراز» الحكومية، حصلت بموجبه الشركة على امتياز للعمل في حوض (خوارم/ الغيضة) يغطي مساحة قدرها (4200 كم2)، ويشمل ثلاث مراحل، مدة كل مرحلة سنتان، تبدأ بعمل مسوحات جيولوجية وجيوفيزيائية لمنطقة الامتياز، ثم يليها تقييم المسوحات، ومن بعدها تُحدَّد مواقع حفر الآبار.

وبالفعل، نفذت الشركة المراحل الثلاث، وأنفقت ما يوازي أربعين مليون دولار.

وعندما بدأت الشركة أعمال المرحلة الأخيرة، وهي حفر الآبار الاستكشافية، قام وفد سعودي كبير المستوى بزيارة رسمية للبرازيل، وخلال وجوده هناك وقّع على اتفاقيات كبيرة بمئات الملايين من الدولارات، يتعلق بعضها بشراء أسلحة برازيلية، وبعضها الآخر بمنح قروض مالية سعودية للبرازيل لمساعدتها في حلّ مشاكلها الاقتصادية.

المعروف أنّ البرازيل كانت ثاني دولة مدينة في العالم بعد المكسيك، وكانت تعاني نقصاً حاداً في الحصول على النفط اللازم لاستمرار عملية الصناعة، حيث كانت تسعى لأن تصبح (يابان) أميركا اللاتينية، وخاصة في الصناعات الثقيلة والمتوسطة خلال وقت قريب.

لم تمرّ الزيارة دون نتائج مؤسفة لنا، وكانت نتيجتها على الأرض إعلان «برازبترو» الانسحاب والتخلي عن امتيازها بعد حفر نحو أربع آبار استكشافية، وكانت الذريعة هذه المرة أيضاً «عدم وجود النفط بكميات تجارية كافية!».

كانت تلك صدمة أخرى مؤلمة وُجِّهَت إلينا وإلى شعبنا على صعيد سعينا إلى اكتشاف ثرواتنا الطبيعية في باطن الأرض، وخاصة النفط. كنا نخشى على شعبنا من أن يصاب بالإحباط والقنوط بعد أن انتعشت آماله على أثر الإعلانات المتكررة عن وجود النفط بكميات تجارية في أرضه. وكان هذا مدعاة لتفكير عميق، فمع إيماني وثقتي بوجود النفط والغاز في بلادنا بكميات هائلة، كان يحزنني جداً أن نُحرَم ثرواتنا الطبيعية، ونقف عاجزين أمام ذلك!

الواقع، أنّ تفكيري دفعني ملياً إلى تأمل واقع أمتنا العربية الراهن، ولم أكن قَطّ سعيداً بحالة التخلف الحضاري الذي تمرّ به. فبعد أن كانت الريادة للعرب حتى القرن السادس عشر، تفوقت أوروبا وتدهورنا نحن العرب. صرنا نتطلع إلى أوروبا ونأخذ منها كل شيء. أوروبا التي سخّرت الطبيعة لمصلحتها كسبت رهان الحضارة والتفوق، وحكمت علينا بالتخلف، فصرنا نشتري المعدات والآلات منها، ولا نصنعها مع الذين يصنعونها، بل إننا نستورد منها معظم حاجاتنا الغذائية والاستهلاكية.

وكانت النتيجة الثانية حرماننا العلم. العلم اليوم علمهم، والأجهزة أجهزتهم، ونحن نعتمد عليهم في كل شيء. وهذه هي سياسة الغرب التي مكّنته من كسب حرب الحضارة.

كان يزعجنا هذا الواقع العربي، ونحن جزء صغير منه، وكان السؤال الأهم عندنا أيامها: ماذا يجب أن نفعل لاستخراج نفطنا واستغلاله؟ هو موجود في أرضنا منذ قرون عديدة، لكننا لا نستطيع أن نستخرج منه قطرة واحدة بغير الاكتشاف الغربي، لأنهم هم الذين يخرجونه، وهم الذين يستهلكونه في الصناعة، والبلدان المنتجة للنفط تقبض الثمن، لكن ليس لها أيّ دور في إخراجه. وحتى هذه الملايين من المليارات تعود إلى الغرب من طريق شراء السلاح والتكنولوجيا والآليات وبضائع الاستهلاك.

كنت أتساءل: لماذا نحن اليوم عالة على الحضارة الغربية؟ نأخذ علومها وأجهزتها ونظم النقل والمواصلات وأجهزة بثّ الثقافة، بل نظم السياسة والاقتصاد، والتعليم وغير ذلك!

وخلصت في تفكيري إلى أننا إما أن نتخلى عن قرارنا السيادي وخططنا وطموحاتنا في تلبية متطلبات شعبنا، وإما أن نستمر في إجراءاتنا المتحدية لاكتشاف النفط وتقوية موقفنا الاقتصادي والسياسي.

تجربتنا مع السوفيات

لم يكن أمامنا سوى التوجه نحو «حلفائنا» في الاتحاد السوفياتي بعد أن جربنا الغرب وشركاته وطلبنا مساعدتهم في البحث عن النفط واكتشافه في بلادنا. وأقول الآن بكل صراحة إنّ تجربتنا معهم لم تكن أقلّ مرارة من مثيلاتها الغربية. وبصراحة، فقد كنتُ في أحيان كثيرة لا أفهم كيف تعمل السياسة السوفياتية. فمع أنّ الظروف قد خدمتهم، فإنهم لم يقدّروا خطورة الموقع الاستراتيجي الذي كانت تحتله عدن، بلداً مستقلاً ذا سيادة.

في الواقع أنني بحكم موقعي بدأت أنشط منذ وقت مبكر باحثاً عن سبيل لاستخراج النفط. ففي زيارتي لموسكو في عام 1973 التقيتُ «ليونيد بريجنيف»، سكرتير الحزب الشيوعي السوفياتي، وقد تحدثنا طويلاً عن علاقات النظام في عدن مع السوفيات وأهميتها. أيامها، كان «بريجنيف» يتمتع بكامل صحته، ولم يكن المرض قد هدّه بعد، وكان رجلاً نشيطاً، ويستطيع أن يكون ظريفاً عندما يريد، ومحبّاً للنكتة وروح الدعابة. وقد أبدى احتراماً نحوي ونحو بلادنا. وكنتُ متشوقاً للوصول معه إلى قرار من أجل حثّ السوفيات على استخراج النفط.

بينما كنا نناقش الموضوع، نهض بريجنيف واتجه إلى خريطة كبيرة معلّقة على جدار المكتب، وأخذ عصا طويلة أشار بها إلى الصحراء في خريطة اليمن الديمقراطية وسألني:

– أهذه رمال؟

قلت له وأنا أنظر إليها:

– نعم، إنها رمال!

عندئذ قال بريجنيف:

– نعم، إنها رمال، تسبح على بحيرات من النفط! وكانت تلك اللحظة التي وجدتها مناسبة، فقلت له:

– لماذا لا تساعدوننا في استغلالها؟!

وردّ بريجنيف:

– فعلاً. لماذا لا نساعدكم؟ سنساعدكم حتماً.

أظهرتُ سروري بهذا التجاوب. وظننتُ أنّ هذا الوعد من أعلى مستوى في قيادة الكرملين سيحرك الفعل السوفياتي بالتوجه نحو البحث عن النفط في اليمن الديمقراطية ومساعدتنا في استغلاله. لكن اتضح لي أنّ الروس لم يكونوا بدورهم جادّين في مساعدتنا

على استخراج النفط واستثماره. ورغم أننا كنّا نحتل الموقع الأكثر استراتيجية وخطورة في المنطقة، فإنّ موسكو لم تحدد رأياً خاصاً بها، وأحياناً كثيرة كنت أتصور أنه لم يكن لدى السوفيات سياسة خاصة في هذه المنطقة، وفي مجال استخراج النفط، رغم ما كان يقال بأنهم يسعون إلى السيطرة على المياه الدافئة. الاحتمال الأغلب أنّ الاهتمامات الروسية لم تتعدّ نطاق أمنهم الاستراتيجي في أوروبا، ولم تتوصل إلى تكوين استراتيجية أمنية خارج هذه الحدود، إلّا ما كان متعلقاً منها بملاحقة خطط حلف الأطلنطي وفي نطاق الحرب الباردة بين المعسكرين.

كنتُ أفكر في هذه الظاهرة. فالغرب ودول المنطقة كلها تحاربنا باسم «مكافحة الشيوعية»، بينما السوفيات لا يساعدوننا بالقدر الكافي كما يساعد الغرب حلفاءه! ومع أنني كنتُ أدرك أنّ استخراج النفط في بلادنا قرار سياسي أولاً وأخيراً، سواء بالنسبة إلى الشرق أو الغرب، فقد كنتُ أفكر فيما لو أمكن تخصيص القدر نفسه من الأموال المخصّصة لتزويدنا بالسلاح، لاكتشاف النفط واستثماره، فذلك سيكون أنفع بالنسبة إلى شعبنا اليمني وإليهم أيضاً.

أندروبوف... وكالينين والقبب الملحية

ذات مرة كان معي «ماليكوفسكي»، أحد الموظفين السوفيات المسؤولين عن ملف اليمن في سكرتارية اللجنة المركزية. قال لي: «إنّ النفط لن يُستخرج عندكم!»، وعندما أبديت دهشتي من ذلك، أكد «أنّ استخراج النفط في بلد كبلدكم قرار سياسي وصعب!». وعلى الرغم من صراحته، فقد قلتُ له: «إننا بلد صديق، والأحرى أن تساعدونا على استخراجه». لكنه قال:

– على الأقلّ لن يخرج في أيامكم!!

على الرغم من هذه الإشارة الواضحة، فقد قررت أن أدقّ باب السوفيات حتى النهاية. فماليكوفسكي لم يكن في الأخير سوى موظف صغير في الجهاز البيروقراطي الكبير. ومن تعاملي الطويل مع الروس، تعلمتُ أن طلباتنا يجب أن تقدَّم إلى الرأس الأعلى في الكرملين، وكان على رأس القيادة السوفياتية يومها (يوري أندروبوف) بعد رحيل بريجنيف.

وافق الزعيم الجديد للكرملين «أندروبوف»، على زيارتي لموسكو واستقبالي، رغم أنه كان مريضاً جداً. بحثنا لمدة أربع ساعات كاملة في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1983 في (يالطا) شؤون العلاقات العربية السوفياتية والعلاقات الثنائية بين البلدين. وأُعفي نفسي من تكرار كل تفاصيل ما دار في اللقاء الذي أوردتُ جزءاً منه في غير هذا المكان، لكن في نهايته خرجنا بوعد من أندروبوف بتحريك موضوع النفط في اليمن الديمقراطية. وغادرت موسكو، وفي أعقابي وصل فريق نفطي إلى عدن برئاسة البروفيسور «كالينين»، وذلك في زيارة تفقدية وجيزة لتقييم نشاط الفرق السوفياتية العاملة في البلاد، التي كانت يومها تنقّب في مناطق (ثوف) و(سناو) في صحراء ثمود.

استطلع العالم السوفياتي مناطق التنقيب، وقام بزيارة لمنطقة (العقلة) في محافظة شبوة، وهي منطقة مناجم قديمة لاستخراج الملح الصخري. وخلال فترة وجيزة، قرّر وجود النفط فيها بكميات تجارية. عند عودته إلى عدن، اجتمع بالفنيين السوفيات ونظرائهم في عدن، وأوصى بضرورة انتقال الفريق فوراً إلى (شبوة) ومباشرة التنقيب هناك بلا إبطاء، معتمداً في ذلك على خبرته في مجال النفط ونظريته التي أسسها على أساس أنه حيثما توجد القباب الملحية يوجد النفط. وعلى أساس النصائح التي أسداها إلى الهند وفيتنام وبعض دول العالم الثالث الأخرى، اكتُشف النفط في كل تلك المناطق.

خلال وجود الخبير «كالينين» في عدن، استقبلته وعلمتُ منه الأخبار السارّة، وشدد على ضرورة الانتقال الفوري لفريق التنقيب إلى المناطق التي زارها، وأشار إليها في «شبوة». ورغم أنني كنت فرحاً للسرعة التي تجاوب بها الروس مع طلبي بعد اللقاء مع أندروبوف، وهو أمر غير مألوف ونادر الحدوث، فإنني لم أستوعب نقل الفريق بهذه السرعة قبل إجراء الدراسات والمسوحات الجيولوجية والجيوفيزيائية، كما هو مطلوب عادةً، وقبل المجازفة بأية اكتشافات أو أعمال تنقيب. لكن «كالينين»، العالم الواثق بنفسه وبعلمه وخبرته الطويلة في مجال النفط طمأنني تماماً. أخرج خريطة كان يحملها معه، وبسطها أمامي على المنضدة، وأخذ يشير إلى المناطق الصحراوية في آسيا الوسطى حيث أجرى أبحاثه وبنى نظريته حول (القبب الملحية) باعتبارها أفضل الطبقات احتضاناً للنفط، وهي تشبه في تكويناتها الجيولوجية تلك الموجودة عندنا. كان يشير إلى هذه المناطق، ويقول:

– هنا يوجد ملح صخري، إذاً هنا يوجد نفط!

– أليس من الأفضل أن تُجروا بعض المسوحات؟

أجاب بلهجة الواثق وهو يتمعّن في ابتسامتي:

– سيدي الرئيس، مثلما أنا واثق من وجودي أمامك، ومن وجود هذه المنضدة، فأنا أضمن لك وجود النفط. هذه حقيقة، وأنا متأكد منها. ثم حدّق فيّ، وأنهى كلامه قائلاً:

– أقترح أن تأمروا بنقل كل المعدات والفريق فوراً إلى المنطقة الجديدة.

بعد هذا بزمن قصير، أعدتُ صيغة الاتفاقية النفطية مع الجانب السوفياتي، وبموجبها توفّر الحكومة السوفياتية قرضاً لليمن الديمقراطية يصل إلى 92 مليون روبل لتغطية نشاطات الاستكشافات النفطية والمعدنية في مناطق شبوة (وادي مدن)، وفي محافظة حضرموت في بداية عام 1982م، وحُجزَت منطقة شبوة بكاملها لنشاط شركة (تكنو إكسبورت) السوفياتية بعد نقل نشاطها من ثمود إلى هناك.

صراع على نفط شبوة

كانت منطقة (شبوة) الأكثر جذباً واهتماماً للشركات الأميركية والغربية. وفي الوقت الذي كان فيه فنّيونا يناقشون العقد السوفياتي الذي يقضي بأن يقوم السوفيات بالتنقيب

بموجب شروط ما يُسمى «المفتاح الجاهز»، تقدمت عدة شركات بريطانية وأميركية وفرنسية بطلب للحصول على امتيازات نفطية بالمنطقة ذاتها، تمكنها من العمل في منطقة (شبوة)، منها (B.P) البريطانية، و(توتال) الفرنسية، و(كونكو) الأميركية. لكنّ الوضع السياسي الذي تميز ببروز الصراعات، لم يمكن من عقد اتفاقيات مع هذه الشركات، حيث اعترض السياسيون على خطة الفنيين بتقسيم منطقة شبوة إلى مربعات تسمح لعدة شركات بالعمل في وقت واحد، بدلاً من قَصرها على شركة أو دولة واحدة.

أصرت بعض القيادات في «المكتب السياسي» لاعتبارات سياسية وإيديولوجية، يساعدها في ذلك أجواء الصراع، على منح أكثر مناطق البلاد وعداً بإمكانية وجود النفط للسوفيات وحدهم دون غيرهم من الشركات المتقدمة. كانت الاعتبارات السياسية عندنا تمنح الاتحاد السوفياتي وضع الدولة الأولى بالرعاية عند مناقشة أية اتفاقية اقتصادية تتعلق بالروس، بينما موسكو لم تكن تعاملنا بالمثل! وكان كل من يعترض على هذا الأمر يُتهم بالارتداد و«مُعاداة السوفيات»، دون مراعاة لوضع الوطن ومصالحه، ما كان يقيّد من يدي في كثير من الأحيان.

في الأخير، تحمّلنا مشقة هذا العمل وعبئه. وكانت شركة «تكنو إكسبورت» العاملة في اليمن الديمقراطية تفتقر إلى التجهيزات التكنولوجية الحديثة للقيام بمهمة اكتشاف النفط، خاصة أنّ جميع التراكيب الجيولوجية في غاية التعقيد وتحتاج إلى أجهزة مكلفة ودقيقة لا يمكن الشركةَ أن توفرها، ما اضطرنا في الأخير حتى لا تتوقف أعمال التنقيب إلى شراء أجهزة تقدَّر قيمتها بخمسة ملايين دولار، وهي عبارة عن هزازات وأجهزة تتبعها تسمى (فابروسايس) من الشركات الغربية المصنِّعة.

كانت شروط العقد الموقَّع مع السوفيات مجحفة لنا نحن الدولة الفقيرة، متجاهلين أوضاعنا الاقتصادية والمالية الصعبة. فقد كان العقد ينصّ على أنّ التنقيب سيكون من طريق قرض قابل للتسديد دون أن تُسهم الحكومة السوفياتية أو الشركة في تكاليف الاستكشاف، وذلك في مجال لا يُضمَن فيه الحصول على النفط الذي يعتمد اكتشافه على عنصر المغامرة، وهو أمر تتحمله الشركات الغربية الكبيرة التي تقبل بمثل هذه المجازفة التي لا تقدر عليها دولة صغيرة مثلنا.

وفوق هذا، فإنّ تكاليف تنفيذ أعمال المسوحات والحفر تفوق مثيلاتها لدى الشركات الغربية الأخرى العاملة في البلاد بنحو أربعة أضعاف الكلفة، بالإضافة إلى عامل الزمن، حيث يصل الزمن القياسي لحفر البئر في منطقة حوارم/ الغيضة إلى ثلاثة أشهر، بينما يستغرق عند الروس نحو سبعة إلى تسعة أشهر، نظراً لبدائية التكنولوجيا المستخدمة وتخلّفها. علماً بأنّ الشركة المنقبة «تكنوإكسبورت» تمكنت من استخراج النفط في مواقع أخرى من العالم، وتحديداً داخل بلدها نفسه، في باكو وسيبيريا، باستخدام تكنولوجية عالية مكّنتها من العمل في ظروف مناخية بمنتهى الصعوبة والتعقيد، وعدم إتاحة هذه التكنولوجيا لليمن الديمقراطية،

لم يكن يثير تساؤلنا فقط، بل واستياءنا أيضاً. وكان يثير تساؤل الفنيين المهتمين بالاستكشافات النفطية في بلادنا.

عناق الدب الروسي

كانت الاعتبارات السياسية لدى الغرب وشركاته في عدم مساعدتنا على إخراج النفط واستغلاله، والضغوط التي مارستها على دولتنا مفهومة لدينا، لكنّ الاعتبارات السوفياتية كانت لغزاً غير مفهوم لنا على الإطلاق.

في الوقت الذي مارس فيه عدد من الدول المجاورة كثيراً من الضغوط السياسية المباشرة وغير المباشرة عبر مختلف الشركات الباحثة عن البترول في اليمن الديمقراطية، حتى لا يُكتشَف النفط، مارس السوفيات أيضاً الضغوط ذاتها بطريقة أخرى، من طريق القروض المجحفة، والتكنولوجيا المتخلفة، والآلات والحفارات التي انتهى عمرها الافتراضي، وإرسال أعداد كبيرة من الفنيين الروس على حساب القرض، ما كان يشكّل أعباءً إضافية على اقتصادنا الضعيف. ولأننا كانت لدينا رغبة صادقة في اكتشاف النفط للتغلب على واقعنا المتخلف، ولأنّ الآخرين رفضوا مساعدتنا بأيّ شكل، بل مارسوا علينا الضغوط والحصار، لم يكن أمامنا سوى عناق الدب الروسي مهما كان عناقه مكلفاً بعد أن أخفقنا في تلقي الدعم من أيّ مكان آخر.

عندما علم «البنك الدولي» بأمر القرض الذي أخذناه من السوفيات، لاستغلاله في عمليات التنقيب عن البترول، أبدى خبراؤه رأياً واضحاً، وهو أنّ الدولة كان بإمكانها إنفاق مثل هذا القرض على مشاريع تنموية أخرى، كإقامة السدود والطرقات، ومشاريع إنتاجية أخرى، وترك عملية اكتشاف النفط للشركات الراغبة في استثمار نفط اليمن الديمقراطية دون التورط في الديون[1]، حيث تستطيع الدولة الحصول من هذه الشركات على هبات مالية أثناء القيام بأعمالها دون أن تتحمل أية التزامات أو تدفع شيئاً للشركات، إن كانت نتائج حفرياتها سلبية.

وهذا كان الحقيقة، فشركة (أجيب) الإيطالية أنفقت على عملياتها في منطقة شرمة/ سيحوت ما يزيد على مئة مليون دولار، بينما أنفقت شركة (بتروبراز) البرازيلية نحو أربعين مليون دولار في منطقة حوارم/ الغيضة، لكنهما عندما انسحبتا لم تكن الدولة ملزمة بدفع أي شيء لهما بموجب العقود المبرمة.

كنا مضطرين إلى قبول قرض الاتحاد السوفياتي وإنفاقه على عمليات التنقيب عن النفط، رغم إدراكنا أنّ هذا القرض سيكون قابلاً للتسديد، سواء اكتُشف النفط أو لم يُكتَشَف. ربما كان ماثلاً أمامنا ونحن نقبل ذلك، المحاذير السياسية، والضغوط التي مورست من بعض

1- مع الاعتراف هنا بأنّ القروض السوفياتية كانت أرحم من أية قروض أخرى، وكثيراً ما كان يُعفى من وفاء بعضها أو من الفوائد المترتبة عن تأخر دفع أقساطها، كما أشرت سابقاً.

دول الغرب وبعض الدول المجاورة على شركات البترول الغربية العاملة في البلاد، ما أدى إلى انسحابها دون تحقيق أية نتائج إيجابية.

كسائر المشاريع السوفياتية، سارت عمليات الاستكشافات النفطية في منطقة شبوة ببطء، ولم يكن برنامج التنقيب في مستوى الحجم والأهمية للمنطقة الممنوحة للشركة السوفياتية، التي كان يزيد من أهميتها اكتشاف شركة (هنت) الأميركية النفط في صافر على حدود الجمهورية العربية اليمنية مع الجنوب.

عندما واجهنا الجانب السوفياتي ببعض الحقائق الخاصة ببطء العمل وارتفاع كلفة الإنتاج، مقارنةً بالأعمال المشابهة التي تنفذها الشركات الغربية الأخرى العاملة في البلاد، تلقينا رداً كتابياً من طريق المستشار الاقتصادي في السفارة السوفياتية في عدن يعترف فيه بأنّ التكنولوجيا المتاحة لهم مكلفة وبطيئة في تنفيذ المهمات المنوطة بالشركة، وأنّ الجانب السوفياتي على استعداد لتوسيع رقعة المساحة التي تزيد مساحتها على أربعين ألف كيلومتر مربع، وكانت الشركة حتى ذلك الوقت تعمل في مساحة لا تزيد على عشرة آلاف كيلومتر مربع. لكنّ الغريب أنّ السوفيات طلبوا شراء معدات غربية لتسريع وتيرة العمل في المناطق الشمالية من شبوة المحاذية لمنطقة امتياز هنت في الشمال. وقد وافقنا على شراء المعدات التي بلغت كلفتها خمسة ملايين دولار كما سبق أن أشرت. ووصلت هذه المعدات إلى عدن عقب أحداث كانون الثاني/ يناير 1986م ومغادرتنا عدن.

أرجو ألّا يذهب الظن بالقارئ، وأنا أتذكر هذه الحقائق المرّة عن العلاقة بالاتحاد السوفياتي، إلى أنني أسيء إلى دور السوفيات، أو أتنكر لمبادئي القومية والإنسانية، فقد كان لهم الفضل في دعم حركات التحرر في العالم، وحرمانه شعوبه مستلزمات التطور لمساعدة شعوب العالم المتطلعة إلى الحرية، وما يمكن أن يُلمَح من بوادر التقصير لديه، إنما يعود في جوهره إلى طموح النظام السوفياتي الكبير الذي تجاوز قدراته في الواقع، إذ كان بابه مشرَّعاً لكل حركة تقدمية في العالم، ومن البديهي أن تكون إمكاناته أدنى من الاستجابة للمطالب العديدة والمكلفة لحركات التحرر العالمية وتناميها، في مواجهة إمبريالية عالمية سخّرت موارد العالم كله واستغلت شعوبه لتبني من ثروات شعوبها قوتها العملاقة. وبعد، فحسبنا أن نشكر له مساعداته السخية بحدود طاقاته وإمكاناته، وليس لنا أن نلومه على تقصيره، ونحن أولى أن نلوم أنفسنا لتقصير بعض العرب الذين يملكون مئات المليارات ولا يقدمون شيئاً لأشقائهم في الدول العربية الفقيرة.

الأميركان على الخط

تطلّع الأميركان إلى المشاركة في استغلال النفط في اليمن الديمقراطية، وأبدت شركة (هنت) رغبة جامحة في الحصول على امتياز يقابل ذلك الممنوح لها في شمال اليمن في منطقة شمال شبوة، وقدمت عرضاً بهذا الخصوص يشتمل على امتيازات تفوق بكثير تلك

المقدمة لحكومة صنعاء. واشترطت (هنت) في حال موافقتنا على عرضها، أن يظلّ طيّ الكتمان، حتى لا يتسرب إلى علم المسؤولين في صنعاء.

عند مناقشة فنيينا التفاصيل الخاصة بعرض الشركة، تبين أنّ (هنت) كانت تستهدف من وراء سعيها إلى الحصول على امتياز لها في أراضي اليمن الجنوبي، أن تستحوذ على الجزء الأكبر من حوض الجوف–مأرب الذي يمتد إلى بئر علي، وتقع ثلاثة أرباعه ضمن أراضي اليمن الجنوبي. ذهبت (هنت) في عرضها إلى حدّ التفكير في تصدير النفط المكتشف، سواء في حوض مأرب أو في حقل شبوة (إذا حصلت على الامتياز) من ميناء (بئر علي) في شبوة، الذي لا يبعد عن منطقة الاكتشاف سوى مئة وعشرين كيلومتراً تقريباً، حيث يمكن مدّ أنبوب النفط على أرض منبسطة دون الحاجة إلى بناء المحطات الخاصة بالضخ.

وعند بدء المناقشات مع (هنت)، طُرحت على بساط البحث والمناقشة مسألة سياسة التعامل مع الشركات الأميركية المتعددة الجنسية، وقد بحث «المكتب السياسي» الموقف والعرض المقدم من شركة (هنت).

كانت تلك مرحلة اشتدت فيها الخلافات وتعمقت في الإطار القيادي حول جملة من القضايا، وانعكس الخلاف على كل شيء، فرُفض عرض شركة (هنت)، واتخذ المكتب قراراً يمنع بموجبه التعامل مع الشركات الأميركية الجنسية أو المتعددة الجنسية. ونتيجة لذلك، تجمّد الاتفاق مع شركة (هنت)، وظلت منطقة شبوة حكراً على السوفيات وشركتهم (تكنو إكسبورت).

خرجتُ من عدن على أثر أحداث كانون الثاني/ يناير 1986م المأساوية، دون أن يتمكن الروس من اكتشاف النفط في المنطقة التي مُنحوا امتيازها في شبوة. بعد رحيلي فكرت ملياً في ما قاله لي صديقي الرئيس «منغستو هيلا مريام» في آخر زيارة قمتُ بها لـ «أديس أبابا» في نهاية عام 1985: «يبدو لي يا صديقي العزيز أنّ السوفيات لن يكتشفوا النفط على أيامي وأيامك!». لم أحتج إلى وقت طويل حتى أتيقن من صدق ما قاله، إذ برهنت عليه الأيام بأسرع مما كنتُ أتوقع.

تعرض الصديق منغستو للموقف نفسه. ففي عام 1986م، عندما اكتشف الخبراء الروس النفط في إثيوبيا في منطقة (أوجادين)، أخفوا ذلك عن الحكومة الإثيوبية، وبعثوا ببرقية إلى سفيرهم في «أديس أبابا» تقول: «بلّغوا موسكو أننا اكتشفنا النفط. بلّغوا موسكو ولا تشعروا القيادة الإثيوبية!».

كان هذا غريباً.

الإثيوبيون اصطادوا البرقية وحلّوا شفرتها. استدعى الرئيس الإثيوبي «منغستو» السفير السوفياتي في أديس، وفاجأه بنص البرقية التي كان من المفروض ألّا يعرف عنها شيئاً، قائلاً له:

– مثل هذا الخبر السعيد كان من المفروض أن تزفوه لنا أولاً، وبعد ذلك تبلغونه لمن

شئتم في موسكو! وطلب منه مغادرة بعثتهم التي تنقب عن النفط في «أوجادين» الأراضي الإثيوبية خلال 24 ساعة فقط.

من وجهة نظرنا، إنّ استخراج النفط واستثماره في تنمية اليمن وإثيوبيا ستكون له انعكاساته الإيجابية على العلاقات بين البلدين والشعبين، بدلاً من الاعتماد عليهم (السوفيات) اقتصادياً وعسكرياً، فمعظم الدول النامية التي كانوا يساعدونها لا تدفع لهم شيئاً من هذه القروض والمساعدات، وفي نهاية الأمر كانت تُشطَب.

الفصل الخامس عشر
بين الدِّين والسياسة

من المهم جداً أن ننظر ملياً إلى علاقة اليمنيين بالإسلام. فقد حمل اليمنيون لواء الإسلام إلى كل مكان في الدنيا تقريباً استُقبِلَت فيه رسالة الإسلام العظيمة، وآمنوا بالنبي محمد (صلّى الله عليه وسلم) ودعوته. وكان المنطق اليماني واضحاً عندما آمن بالرسالة النبوية الشريفة وتقبّلها طواعيةً، ودخلوا في دين الله أفواجاً، عن قناعة. حتى إنّ النبي (صلّى الله عليه وسلم) عندما جاءه وفد أهل اليمن مسلمين، قال لصحابته قوله المشهور: «جاءكم أهل اليمن هم أرقّ أفئدةً وألين قلوباً. الإيمان يمان والحكمة يمانية».

مذ ذاك، أصبح اليمانيون أحد خطوط الدفاع الأولى عن الإسلام، وسيوف الفتح إلى حواضر العالم القديم شرقاً وغرباً[1]. ورغم أنّ اليمن، السباقة إلى الإسلام بالطرق السلمية على خلاف غيرها، بما في ذلك بعض من قبائل قريش، لم تصبح حاضرة إسلامية أو عاصمة للدولة الإسلامية في أيِّ يوم مثلما كانت الحال مع دمشق وبغداد والقاهرة وغيرها، لأنّ نشر الإسلام والفتوحات الإسلامية كانت تتجه نحو الإمبراطوريتين الفارسية والرومانية، إلّا أنّ عدداً من الدويلات الإسلامية قام في عهود لاحقة في اليمن، كدولة الرسوليين والفاطميين.

وقد قال لي الزعيم الليبي معمر القذافي ذات مرة: «إنّ اليمنيين هم الذين وسّعوا رقعة الوطن العربي من المحيط إلى الخليج»، وكان جمال عبد الناصر يقول إنّ الوطن العربي يمتدّ من المحيط الهادر إلى الخليج الثائر.

ظلّت اليمن مؤمنة بعمق، وصارت من القلاع الإسلامية التي يصعب اقتحامها. وظلّ الشعب اليمني متمسكاً بدينه ومعتقداته وماضيه الثقافي والحضاري دون أن يهتزّ إيمانه أو يتراجع عنه حتى في أحلك الظروف وأصعبها. وحتى البريطانيون الذين استعمروا الجنوب قرناً وربع قرن، تفهّموا عمق الدين الإسلامي لدى السكان المحليين، وعدّوا ذلك من الشؤون الخاصة المقدسة التي لا ينبغي أن تُمَسّ. ورغم الدعوات التبشيرية التي قاموا بها، إلا أنهم لم يحققوا نجاحاً يُذكَر، وكان اهتمامهم بالقاعدة في عدن أكثر من اهتمامهم بانتشار الديانة المسيحية فيها، وظلّ الدِّين على الدوام سياجاً جابه المحاولات الاستعمارية لمسخ

1- من أشهر القادة اليمنيين الذين شاركوا في الفتوحات الإسلامية: الأشتر النخعي، وعمار بن ياسر، وأبو موسى الأشعري.

العادات والتقاليد اليمنية التي تحصّن اليمنيون بها كجزء من شخصيتهم الوطنية الرافضة للاحتلال وللأجنبي. واستطاعوا بذلك أن يحافظوا على دينهم وكيانهم الوطني والقومي، وأن ينجحوا في امتحان المقاومة لهذا الغزو. ولم يستطع المواطن اليمني تقبّل الاستعمار البريطاني ولا ثقافته، وظلّ على الدوام يقاومهما بكل ما أوتي من قوة. وكان الدِّين دافعاً دائماً أقوى لرفض الاحتلال ومقاومته. وبذلك استطاع الشعب حماية شخصيته وتقاليده.

إنّ الإسلام حقيقة مترسّخة منذ أكثر من ألف وأربعمئة سنة في قلوب اليمنيين.

وممّا يثير الاهتمام، السماحة الدينية التي اتّبعها اليمنيون في الحياة، والتي استمدوها من سماحة دينهم الإسلامي الحنيف الذي يدعو إلى احترام الأديان السماوية الأُخرى، والإيمان بكتبها وملائكتها ورسلها أجمعين. لذلك، كان اليمنيون مؤمنين بلا تشدد، وظلّ البنيان الاجتماعي في اليمن متماسكاً برغم مظاهر الفقر والتخلف التي تجعل الحياة صعبة. وقد تعايشت فيه جميع الأديان في عدن، المسجد إلى جانب الكنيسة إلى جانب الكنيس، وحتى معابد الهندوس والفرس. فاليمنيون بطبعهم يعيشون في إطار الاعتدال الديني، ولم يعرفوا التطرف الديني أو بوادره بعد ظهور الإسلام حتى وقت قريب.

ومارس رجال الدين دوراً وطنياً في مقاومة الغزو الأجنبي، وفي التحريض ضده، حتى إنّ الذين قادوا المقاومة الوطنية ضد غزو البرتغاليين لمدينة الشحر في القرن الخامس عشر الميلادي، كانوا من مشايخ الدين[1]، وكنّا نقيم احتفالًا سنوياً في مدينة الشحر بهذه المناسبة وبمناسبة استشهاد الشهداء السبعة الذين استشهدوا أثناء الغزو البرتغالي للشحر. ومارست المساجد هذا الدور التحريضي ضد الاستعمار البريطاني، ولا سيما مسجد الهاشمي في مدينة الشيخ عثمان، وخطيبه المغفور له الشيخ عبد الله محمد حاتم، ومسجد النور في الشيخ عثمان أيضاً، وخطيبه الشيخ قاسم غالب، ومسجد العسقلاني، وخطيبه الشيخ محمد سالم البيحاني، ومسجد العيدروس، وإمامه الشيخ علي محمد باحميش، رحمهم الله جميعاً. وهكذا نجد أنّ الدِّين في مرحلة المدّ الوطني والقومي التحرري ساعد على رصّ الصفوف بوجه الوجود الأجنبي، وعمل على إذكاء روح المقاومة والمعارضة. إنّ جذوة الدِّين ظلّت نبراساً خلقياً، وحافزاً للخلاص وللعدل الاجتماعي. ومع ذلك، فإنّ العلاقة بين رجال الثورة ورجال الدِّين اتسمت بالفتور بعد الاستقلال، رغم أنّ العلماء لم يكونوا يطمحون في السلطة أو حتى في المشاركة فيها، بل كانوا يبحثون عن صلاح المجتمع من وجهة النظر الدينية والأخلاقية، وكان لهم تأثير كبير في هذا الجانب. وأعتقد أنّ هذه المنافسة كان لها أصل عميق من وجهة نظر الخطاب الأيديولوجي في من يسيطر على الشارع والرأي العام. ومع الوقت، تحولت هذه المنافسة إلى تنافر. وأظن أنّ سلوكاً ما قاد إلى تصرفات خاطئة من قبل بعض العناصر المتطرفين في السلطة تجاه المتدينين، انطلاقاً من مفاهيم خاطئة لدى هذا البعض ممّن لم يفهموا جوهر الدِّين الإسلامي، ولم يدرسوه دراسة متعمقة، حيث اعتقدوا أنّ

1- غزا البرتغاليون مدينة الشحر في عام 1522م.

هناك تعارضاً بين الدِّين والأخذ بالمفاهيم الاقتصادية والاجتماعية الحديثة لتطوير المجتمع، وجرى التضييق على المتدينين في بعض المناطق خلال بعض المراحل السياسية، وإن كانت قصيرة. ولا شك عندي في أنّ هذا المفهوم الخاطئ نشأ أساساً عند البعض من تأثر سريع بالنظريات المادية، حيث اعتقد كل من قرأ كتاباً واحداً أنه امتلك الحقيقة! وكان ذلك سلاحاً خطراً كثيراً ما ابتُلينا به، وسبّب للسلطة مشاكل كبيرة كانت في غنى عنها، على صعيد علاقتها بالمواطنين، وعلى صعيد علاقتها بجيرانها في محيطها العربي والإسلامي.

أما أئمة المساجد، فلم يواجهوا الثورة والنظام الجديد، بل كانوا ينتقدون بعض الأخطاء، لكن ذلك ظلّ في إطار الإرشاد والوعظ الديني، ولم يرقَ إلى مستوى التحريض على النظام وإجراءاته. أي إنهم لم يكونوا معادين للثورة وللنظام، ولم يكن لهم تنظيم مثلما هو الحال في بعض البلدان العربية. ويبدو لي أنّ تلك التصرفات كانت تنطلق من تأثيرات أيديولوجية طارئة على مجتمعنا، لكنّ العديد من رجال الدين وقفوا ضد التوجه الاشتراكي للنظام من منطلق كراهيتهم للشيوعية، حيث وصمت المؤسسات الإعلامية الغربية والعربية تجربتنا بها.

وقد ارتكب البعض في المحافظات حماقات عدة بإغلاق بعض «الكتاتيب» المتخصصة بتعليم القرآن للنشء، رغم أنها كانت تمارس دوراً مهماً في التعليم وفي محو الأمية، عندما لم تكن المدارس موجودة، وخاصة في المناطق النائية. وجرى التضييق على بناء مساجد جديدة، وإهمال ترميم المساجد القائمة، ومنع زيارة أضرحة الأولياء الصالحين.

لقاء عبد الفتاح برجال الدين

وحتى اللقاء اليتيم الذي عقده الأمين العام للتنظيم السياسي الموحَّد الجبهة القومية مع رجال الدِّين وأئمة المساجد في 30 نيسان/ أبريل 1978م، كان محاولة سياسية بعدما احتدم الخلاف على السلطة في إطار القيادة. كذلك، لم تُنفَّذ الوعود التي قُطعت للعلماء ورجال الدِّين الذين اجتمع بهم، ومنها رفع مستواهم المعيشي، إذ كان البعض يعتبرهم «كهنوتاً دينياً»، مع أنه لم يكن لدى رجال الدِّين ذلك المركز المالي الذي يمكنهم من التسلط على المجتمع، حتى يصنَّفوا طبقة أو فئة اجتماعية متميزة. وحتى «السادة» الذين انصبّ عليهم معظم العنف في بعض المراحل، لم يكونوا بذلك النفوذ. وكان معظمهم يحيَون الحياة المعيشية اليومية التي يحياها معظم الناس، ولم تكن لهم سوى سلطة روحية تقديرية لا تتجاوز عند البعض من عامة الشعب إلا تقبيل اليد أو إعطاءهم أفضل قطعة من اللحم في المناسبات، كما هي العادة في الأرياف. ولم يكن لهم تلك السلطة التي كانت للكنيسة في أوروبا في القرون الماضية قبل فصل الدِّين عن الدولة. وهذا المفهوم غير متفق كثيراً مع جوهر الدِّين الإسلامي الذي يرفض الكهنوت، ويجعل للدِّين دوراً فعالاً في الدولة. لهذا، إنّ تلك التصرفات التي أشرت إليها كانت مستعارة من مجتمعات أخرى.

إنّ نظرة بعض القياديين العدائية إلى الدِّين في بعض المراحل، كانت تنافي ما ورد في وثائق الدولة الرسمية، كالدستور الذي جعل «الإسلام دين الدولة»، ولم تتَّخذ الدولة أية إجراءات تجاه الدِّين إطلاقاً، بل إنها تتعارض مع قناعاتهم الحقيقية، وهي محاولة لإظهار مواقفهم التقدمية في فترة التطرف والمزايدات التي شهدتها الدولة. وعلى أساسه، شُرِّعت العديد من القوانين، وقُنِّنَت الشريعة. لكنّ أموراً كثيرة ظلت عند حدود الإيمان النظري. وربما كان عليّ هنا أن أُقرَّ بأنّ هذا الأمر لم تقرّه القيادات، ولم ينجرّ إليه سوى عدد ضئيل من المسؤولين. كذلك فإنّ البعض في القاعدة لبسوا قبعات بعض المسؤولين. لكن كل هذه التصرفات والمزايدات والتطرف الشخصي لم تتمكن من زعزعة مكانة الدِّين الراسخة في نفوس الشعب المؤمن.

مراجعة الأخطاء

في عام 1980م، كان علينا القيام بمراجعات لبعض الأخطاء التي حصلت. لقد انطلقنا قبل كل شيء من إيمان راسخ بأنّ الصراع ليس بين الثورة والدِّين، بل مع الفقر والتخلف والاستغلال، ولم نكن نرى هناك ما يفصل بين التقدم الحضاري والروح الإسلامية.

وكان علماء الدِّين ورجاله من أكثر الناس فقراً وحاجة. لم يكن لهم من مصدر للدخل سوى ما يأتيهم من تبرعات أهل الخير بعد أن توقفت الكتاتيب نتيجة التوسع التعليمي والتحاق النشء بالمدارس الحكومية مباشرة، التي كانت مصدر رزق لهؤلاء، وكان أول ما فعلناه أننا باشرنا بإصدار توجهات بمنحهم مرتبات شهرية من الدولة لأول مرة في تاريخ الجنوب. فهم لا يملكون أية وسيلة للكسب، ويعيشون على الوعظ وإمامة الناس في الصلاة، وكانوا يتذمرون من ضآلة دخلهم وسوء المعيشة، مثلهم مثل غيرهم من المواطنين.

بدأنا بترميم المساجد القائمة التي تحتاج إلى ذلك، وسُمح ببناء مساجد جديدة لمن يريد ذلك، مع أنه لم يكن هناك قرار بالمنع، ولم يُغلَق مسجد واحد، وفُتحت المزارات الخاصة بالأولياء الصالحين. وأذكر أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة تكفّلت ببناء وحدة سكنية في مدينة المنصورة، وكان ضمن تصميمها بناء مسجد، وقد أبدى البعض ملاحظة على موقع المسجد ومئذنته، ونشأ خلاف بين وزارة الإنشاءات العامة عندنا وصندوق أبو ظبي للتنمية، الذي كان يموّل مشروع الوحدة السكنية، فأعطينا تعليمات واضحة ببناء المسجد والمئذنة حسب التصميمات، ودون تدخل من أحد. وكان وزير الإنشاءات حيدر أبو بكر العطاس، قد قال لي إنّ البعض سيزايد على الموقع الذي اختير لبناء المسجد على الشارع، وإنّ من الأفضل أن يكون خلف الشارع، وأيضاً كان التخوف على طول المئذنة، فقلتُ له إنه يجب أن يُبنى المسجد في المكان الذي اختاره مموِّلو المشروع، أما طول المئذنة، فلا يهمّنا، ولو ارتفعت بعلوّ جبل شمسان.

ويبدو لي أنّ هذا الأمر كان نتيجة تطرف بعضهم، ولم يكن يتعلق بضرورة حيوية بالنسبة

إلى عملية التغيير المنشودة. فلم يكن عندنا تخلخل ديني أو اجتماعي، إذ استطاعت الثورة أن تحدد الأهداف الوطنية، وأن تعبّئ الشعب وراءها. وكان عندنا مشروعنا الوطني ببعديه السياسي والاجتماعي. هذا لا ينفي أنه كانت لدينا مشاكل، ولا أقول أزمات، لأنها لم تصل إلى حدود الأزمة. لكن كان يجري حلّ هذه المشاكل، وإن ببطء، نظراً لشحّ إمكاناتنا، والحصار السياسي والاقتصادي الذي تعرضت له الجمهورية لوقت طويل. وعلى سبيل المثال، فقد قضينا على البطالة. وخلال سنوات الخطة الخمسية الثانية 1980– 1985م، اضطررنا إلى جلب عمالة أجنبية في بعض فروع الاقتصاد من الخارج. وكان عندنا استقرار سياسي وتمويني، واستقرار ثابت في الأسعار من المهرة شرقاً حتى باب المندب غرباً منذ الاستقلال، لأن الدولة كانت تتحمل نفقات النقل، وكانت الدولة تدعم أسعار أهمّ السلع الغذائية الضرورية لحياة المواطنين من صندوق خاص أنشأته لهذا الغرض كما أسلفت، وكان هناك مستوى معيشي متقارب بين حياة السكان، فلم يكن هناك استهلاك يستفزّ مشاعر الشعب أو ظواهر ثراء أو فساد مما يؤدي إلى التناقض والحقد، ومن ثم إلى العنف. فلم نسمع عن ظاهرة الفساد والرشوة في اليمن الديمقراطي، وحتى العمولات التي تُعطى لمديري الشركات، كانوا يحولونها إلى حساب الدولة، والهدايا الثمينة والغالية يرسلونها إلى دار الرئاسة في المعرض الخاص بالهدايا التي نُهبَت فيما بعد، بعد حرب 1994م، وكانت تُسجَّل باسمهم.

كانت عندنا رؤى وأحلام نناضل من أجلها لتحقيق المصالح الوطنية، واستطعنا تحقيق قدر كبير منها.

المرأة والدِّين

أما في ما يخصّ الموقف من المرأة، فقد كان هناك في المجتمع نتيجة الفهم الخاطئ للدِّين ولجوهره مَن كان يرى أنّ المرأة يجب أن تبقى في البيت، وأنّ هذا من الإسلام، وأنّ عليها ألّا تخرج إلى العمل. فمكانها بيتها فقط، لا تخرج منه إلّا إلى بيت الزوج أو القبر. وكل هذا لم يكن من الدِّين في شيء. إنه جهل بالدِّين وبرسالته العظيمة. فقد خلق الله البشر ليعمروا الأرض، ولم يقل إنه خلق الرجل فقط لعمارة الأرض، بل البشر. وبالبشر يعني الرجل والمرأة معاً. ولا بدّ أن الفروق التي خلقت في المعاملة بين الرجل والمرأة هي من ابتكار عهود قديمة ندّد بها الإسلام الذي أوصى خيراً بالمرأة، ومنحها حقوقها مساوية لحقوق الرجل. لذا، كان مهماً جداً لثورتنا حماية حقوق المرأة وإعلاء مكانتها، بعدما لحق بها إجحاف كبير طوال عقود متتالية، لتؤدي دورها في العمل والبناء وزيادة الدخل، وقد وصلت إلى مناصب عُليا في الحزب والدولة والمؤسسات.

كان لدينا يقين بأنّ الثورة هي المؤهّل الأعظم لإحداث التغيير في الواقع المتخلف والمعروف، وهذا قانون الثورات جميعاً. فالثورة تقوم أصلاً لتغيير الواقع المتخلف إلى واقع جديد أكثر تقدماً. هكذا كان واقع الثورة الفرنسية وواقع الثورة الصناعية الأوروبية

وواقع الثورة الروسية وواقع كل ثورة قامت على الأرض. فقانون الثورات جميعاً واحد، وإن اختلفت خصائص كل بلد بحسب التطور التاريخي والاجتماعي، إلّا أنّ السمة المشتركة بينها جميعاً هي سمة التغيير والتقدم، و«الثورات» التي لم تُحدث مثل هذا التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي ظلّت في حكم الانقلابات العسكرية، وكان مآلها الفشل!

لقد كان هاجس التغيير معالجة قضايا الواقع بعد استقلال الجنوب، بما في ذلك قضية «تحرير المرأة»، والمهمة لم تكن قَطّ مهمة ثانوية للثورة، فقد أسهم عدد من المناضلات اللواتي شاركن في حرب التحرير في الريف والمدينة، وحملن السلاح، وقدَّمن كل أشكال الدعم للفدائيين في عدن، ولجيش التحرير في الريف، بل إنّ البعض كان يتنقل في المدن مع السيارات التي كانت تقودها بعض المناضلات، وقد شاركن جنباً إلى جنب مع الرجل في مختلف مراحل الثورة، وفي مفاوضات الاستقلال بجنيف.

في عام 1970م، حينما صدر «الدستور»، نصّ على مبدأ المساواة الكاملة بين المواطنين رجالاً ونساءً في الحقوق والواجبات. وجاء في مادته الـ 27: «تشجع الدولة الزواج وتكوين الأسرة، وينظّم القانون علاقات الأسرة على أساس المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات». وجاء في المادة 26: «تعمل الدولة على دعم الأسرة وتحمي الأم والطفل. وتقوم بالإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لتكوين الأسرة تكويناً صحيحاً لتقوم بوظائفها». وفي المادة 27 السالفة الذكر، نصّ آخر يقول: «تضمن الدولة من خلال القوانين والإجراءات تحسناً مطّرداً في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسرة، وعناية بالغة بالأطفال، وتنشئ لهذا الغرض مراكز رعاية الأمومة والطفولة في جميع أنحاء الجمهورية».

أعتقد أنّ «قانون الأسرة» الصادر في عام 1974م قد ترجم الأهداف التي توخّاها الدستور، وأحدث صدوره منعطفاً تاريخياً في حياة الأُسر في الجنوب. كان قانون الأسرة باعتراف كثير من الناس من أفضل قوانين الأحوال الشخصية في الوطن العربي، وقد قال لي السيد محمد مزالي، رئيس وزراء تونس، عندما التقيته في مؤتمر القمة الإسلامية الثالث عام 1981م في مدينة الطائف بالمملكة السعودية إنه قرأ «قانون الأسرة» عندنا، ويراه من أكثر القوانين التي أعطت المرأة حقوقها، وهو متقدم على قانون الأسرة في تونس. لكنّ القانون أثار جدلاً واسعاً في الداخل والخارج، وكان هناك معارضون له. ويبدو لي أنّ المعارضة كانت تأتي قبل كل شيء من تقنين القانون لتعدّد الزوجات، حيث أجازه، لكن بشروط، كعقم الزوجة، أو إصابتها بمرض مزمن لا شفاء منه، أو بمرض معدٍ. واشترط في كل هذه الحالات الحصول على تقرير من الطبيب وموافقة الزوجة.

واستند المعارضون للقانون إلى أنه يخالف الشريعة الإسلامية، حيث حلّل القرآن تعدد الزوجات، في الوقت الذي تشدد القانون في تطبيقه، ولم يجدوا شيئاً آخر في القانون يرفضونه، إنه أبدى كل التزام وتفهم للشريعة في كل ما يتعلق بالزواج والخِطبة

وعقد الزواج والمحارم وآثار الزواج غير الصحيح والنفقة والمهر والطلاق والعدة والنسب والحضانة. وحسبما جاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون، فإنّ المرجع في وضع القانون كان الدستور والشريعة الإسلامية والاسترشاد بقوانين الأسرة في بعض البلدان العربية[1].

ثبّت القانون الحقوق القانونية للمرأة التي تكفل لها حياة بشرية كريمة، وهو نفسه ما أراده لها الإسلام. وهكذا فإنّ الخلاف كان يدور حول جزئية في القانون، وليس حول مبدأ القانون وفحواه كله، وكان في جوهره نظاماً حقيقياً، يعطي مكانة مهمة للأسرة في العلاقات الاجتماعية. وقبل كل شيء، سعى إلى تحسين وضع المرأة الاجتماعي.

لكنني أعود فأقول إنّ التحول الحاسم في حياة المرأة في الجنوب عائد قبل أيّ شيء آخر إلى انتشار التعليم، حيث ازداد إقبال الفتيات على العلم، وانخرطت اللواتي فاتهنّ قطار العلم في صفوف محو الأمية وتعليم الكبار. كان عدد الفتيات في المراحل الأولى من التعلّم قد وصل إلى معدلات قياسية لم يصل إليها من قبل، وتخرج من الجامعات في الداخل والخارج آلاف الفتيات اللائي صرن طبيبات ومهندسات ومعلمات وحقوقيات وقاضيات، وهو ما لم تبلغه المرأة قبل ذلك منذ الاحتلال وحتى الاستقلال، وكانت المتخرّجة الوحيدة عام 1968م عائشة عبد الله الصافي من بين 126 متخرّجاً.

وكان أهمّ ما أنجزته الثورة في اليمن الديمقراطية بالنسبة إلى المرأة اليمنية، هو الحريات والحقوق القانونية المضمونة في الدستور وقانون الأسرة، التي كانت تثير إعجاب الأشقاء العرب والأصدقاء، مثلما كانت مثار تحفّظ وهجوم البعض الآخر، وقد جرى الاهتمام بالتعليم المجاني للبنين والبنات من رياض الأطفال حتى الجامعة، وبعدها أصبحت المرأة مشاركة أساسية في كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها، حتى إعلان الوحدة عام 1990م، حيث تراجع دورها وحدّ من حريتها بسبب الأعراف والتقاليد في الشمال، وهو ما انعكس سلباً على دور المرأة ومكانتها في الجنوب.

1- صحيفة 14 أكتوبر، العدد 1613، تاريخ 11أيار/ مايو 1973م.

الفصل السادس عشر
سالمين البداية والنهاية

تمتّع الرئيس سالم ربيع علي، الشهير باسمه الحركي «سالمين»، بشعبية كبيرة منذ بداية السبعينيات. وعند انتخابه رئيساً بعد خطوة 22 يونيو، لم يكن حاضراً في اجتماع القيادة العامة التي انتخبته، حيث كان منصرفاً إلى إقناع بعض القيادات والفئات بالوقوف إلى جانب الخطوة. وكان أمام القيادة العامة ثلاثة مرشحين للرئاسة: الأول محمد صالح العولقي، النقابي الشهير الذي اعتُقل فترة الاحتلال البريطاني وحرب التحرير، وأصبح معروفاً على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في الحركة العمالية العربية والعالمية، وتقلّد منصب وزير الدفاع بعد الاستقلال. والآخر محمد علي هيثم، الذي كان أحد قادة الجبهة القومية أثناء حرب التحرير، ووزيراً للداخلية بعد ذلك، وكانت إقالته أحد الأسباب التي أدت إلى أزمة في عدن، وعلى إثرها استقال رئيس الجمهورية قحطان الشعبي في 22 حزيران/ يونيو 1969م. أما المرشح الثالث، فهو سالمين، الذي ارتبط اسمه بالعمل الفدائي في عدن وبحركة 14 مايو في زنجبار عام 1968م، وبسمعته وشعبيته الطيبة، وكان مرشحاً لمنصب وزير الدفاع بدلاً من محمد صالح العولقي. لكنّ العولقي رفض الترشّح للرئاسة، وقبل بالاستمرار في وزارة الدفاع. أما محمد علي هيثم، فقد اعتذر هو الآخر، لأنه لا يريد أن يفسَّر أن مجيئه إلى الرئاسة كان بسبب الصراع على السلطة بينه وبين الرئيس قحطان الشعبي. وأخيراً استقرت القيادة على انتخاب سالم ربيع علي رئيساً لليمن الجنوبية.

ارتبط كثير من الإجراءات التي اتُّخذت في اليمن الديمقراطية بشخص الرئيس سالمين في سبعينيات القرن الماضي، وكان لها طابعها الشعبي. وكثيراً ما كان ينزل إلى أوساط الناس، ويتفقد مواقع العمل والإنتاج، وخاصة مزارع الدولة والتعاونيات الزراعية والسمكية. وكان يكثر من زياراته التفقدية لأوساط الفلاحين والصيادين. وقد وقف وراء انتفاضاتهم ودعمها، وارتبطت كل هذه الإجراءات بدور «الرئيس سالمين» وشخصيته. وكان الحسّ الشعبي العفوي على استعداد لتغييب شخصية الدولة، ليبحث عن شخصية «البطل». وكان في شخصية «سالمين» القوية والشعبية في الوقت ذاته و«الكارزمية» كل السمات ليكون هذا البطل الشعبي الذي تبحث عنه الجماهير.

وقد عزّز ذلك النزول الميداني إلى مزارع الدولة، والتعاونيات، وحظائر الأبقار،

وتعاونيات الأسماك وثلاجات حفظ السمك. وكان يعرف عددها ومسؤوليها، وعدد الأبقار والأغنام في كل مزرعة، ومخزون الأسماك في كل ثلاجة، المخصَّص لاستهلاك المواطنين. وكانت جولاته التفقدية تشمل محلات بيع التجزئة من الخُضَر والفواكه والأسماك واللحوم، بعد استيلاء الدولة على تجارة التجزئة، التي نتج منها اختناقات تموينية مستمرة. وكان الرئيس يشرف شخصياً على اللجنة السياسية للزراعة، ويقف وراء العديد من الانتفاضات الفلاحية وانتفاضات الصيادين، ويشمل برعايته الشخصية التعاونيات الزراعية والسمكية ومزارع الدولة، ويعدّ نفسه معنياً بصفة شخصية بهذه المسألة، بالرغم من وجود وزارة للزراعة، وأخرى للثروة السمكية، وللتجارة والتموين، والعديد من المؤسسات والشركات المعنية بتوفير الحاجات الغذائية للمواطنين.

كان لزيارته الصين الشعبية عام 1970م، في ظل الثورة الثقافية التي قادتها ما سُمِّيَت فيما بعد (عصابة الأربعة)[1] أثرها في هذه السياسة، فضلًا عن تأثره باللقاء مع الزعيم الصيني ماو تسي تونغ، وبالمساعدات التي قدمتها الصين الشعبية إلى اليمن الديمقراطية في شقّ طريق طوله 600 كم من امعين إلى المكلا، ومصنع الذخيرة في جعار، ومصنع الثورة لقطع الغيار في خور مكسر وغيرها من المشاريع.

كان ليله نهاراً، ونهاره نهاراً. لا يكلّ ولا يملّ من الزيارات، واللقاءات، وعقد الاجتماعات. وكان بسبب طبيعته، ورغبته في تأكيد طابعها الشعبي، يأنف ويضيق بالمراسم والعمل المكتبي.

كانت سيارته مكتبه المتحرك. ومراسمه هي مذكرته الصغيرة في جيبه التي يدوّن فيها بنفسه المواعيد، واللقاءات مع المسؤولين وكبار الموظفين وصغارهم، فضلاً عن اجتماعات الهيئات القيادية التي عليه حضورها. وكان تواصله عندما يكون خارج عدن عبر جهاز اللاسلكي قبل ثورة الاتصالات الجديدة، وكان دائماً ما يتردد على مكتبي في جولاته الليلية للتشاور وحلّ أيّ قضايا من قضايا الدولة. وأتذكر أنه دائماً ما كان يرسل إليّ رسائل بالجهاز اللاسلكي عندما يكون خارج عدن. وفي إحدى الليالي وجّه إليّ رسالة من أبين، وطلب أن نلتقي في الساعة الثامنة والنصف صباحاً على الفطور، لكنّ عامل اللاسلكي اجتهد وأرسل برقية تفيد بأنه سيأتي إلى مكتبي الساعة الرابعة والنصف صباحاً، فاستغربتُ هذا الموعد، وقلتُ عساه خيراً، فلا يمكن أن يحدد مثل هذا الموعد إلّا إن كانت هناك مشكلة تتطلب هذا اللقاء في مثل هذه الساعة المبكرة من الصباح، وكنتُ أعرف أنه لا ينام إلا بعد الساعة الخامسة، لكنّ اللقاءات معه كانت تُعقَد قبل الساعة 12 ليلاً. فانتظرته في المكتب لأنني كنتُ أحياناً أعمل لما بعد الساعة الثالثة صباحاً، وفي بعض الأوقات أواصل

1- اسم أُطلق على مجموعة سياسية يسارية مؤلفة من أربعة مسؤولين في الحزب الشيوعي الصيني، برزوا إلى الأضواء أثناء الثورة الثقافية (1966-1967) ، والأعضاء الأربعة هم: جيانغ كينغ، وهي زوجة ماو تسي تونغ الأخيرة، وكانت عضواً قيادياً في الحزب، والمقربون لها: تشانغ تشون تشياو، وياو ون يوان، ووانغ هونغ ون.

اللقاءات إلى الصباح، وأنتقل إلى السباحة في البحر لأعوّض عن النوم، ولمواصلة عملي لأنام بعد الظهر. وعندما تأخر عن الوصول إلى الساعة الخامسة صباحاً، تركتُ له خبراً عند ضابط النوبة، أنني انتظرته ولم يأتِ. وفي الصباح وصل حسب الموعد، ولمّا علم أنني انتظرته استغرب، وعندما التقينا على الفطور، شرحتُ له ما حدث، فأجابني بأنّ الموعد المتفق عليه كان الساعة الثامنة والنصف وليس الرابعة ونصف، وطلب من عامل اللاسلكي أن يُحضر البرقية. ومن جانبي سلّمته البرقية التي تسلّمتُها، فطلب عاملَ اللاسلكي وسلّمه البرقيتين، فسأله: لماذا تصرفتَ بهذا الشكل؟ فقال له: يا سيدي لقد هجّأتها على أنها الرابعة ونصف، وكان مصرّاً على رأيه. فما كان من الرئيس إلّا أن أمر بسجنه عقاباً له على هذه الغلطة غير المقصودة. لكنّ الذي دفع الثمن هو أنا، لاستيقاظي من نومي، لا الرئيس، ولا عامل المقسم. وطلبتُ منه الإفراج عنه، بحيث لا تتكرر مثل هذه الترجمات الخاطئة للبرقيات. وضحكنا، وانصرف المسؤول في اللاسلكي.

كان الرئيس قد أنشأ عدة مؤسسات، منها مؤسسة للنقل البري وسيارات الأجرة، وأطلق عليها المواطنون سيارات (الدبج)، نسبةً إلى مديرها المناضل (علي الدبج)[1]، ومؤسسة للبناء وُضع على رأسها المناضل علي المسحري، وكانت بإشراف مهندس اسمه أحمد سالم عقبة، وهو من أبناء عدن، وقد نفذت عدداً من المشاريع، منها البدء بمشروع تسوير الحيّ الدبلوماسي في خور مكسر بعد صدور قانون صيانة الوطن[2] الذي يُمنع بموجبه اللقاء مع الأجانب. وأسّس قوات شعبية أشرف عليها المناضل (علي مقفع).



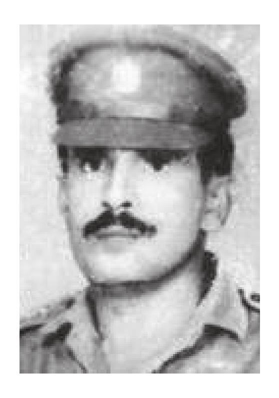
المناضل علي مقفع

وأسّس أيضاً مدارس خاصة لأبناء البدو الرُّحَّل، ربطها أيضاً بدار الرئاسة، وأشرف عليها لاحقاً ناصر عبد الله امزربة، وكانت خطوة إيجابية في تجميع أبناء البدو الرُّحَّل

1- الدبج سائق صف ضباط في ورشة القوات المسلحة.

2- هذا القانون نصح بإصداره الألمان بعد تطبيع العلاقة مع السعودية، ويُعمَل بمثله في ألمانيا والصين.

الذين حُرموا الدراسة بسبب عدم وجود مدارس بالقرب منهم، أو بسبب تنقلاتهم مع أغنامهم وإبلهم للبحث عن المراعي في المحافظات، وقد واصل هؤلاء الطلاب دراستهم، والتحقوا بالمدارس الثانوية والمدارس العسكرية والجامعات لاحقاً، وكانت أهم مدرسة تقع بين الحوطة ودار سعد، وتُسمى مدرسة النجمة الحمراء، وقد أُرسل من هذه المدرسة في الثمانينيات أكثر من 300 طالب من أبناء الشمال والجنوب للدراسة في كوبا، واستمروا فيها حتى تخرج معظمهم من الجامعات.



ناصر عبد الله امزربة

أدت هذه المؤسسات التي أنشأها الرئيس دورها، وفي وقت لاحق انضمت المدارس إلى وزارة التربية والتعليم، وانضمت مؤسسة النقل البري إلى وزارة النقل، ومؤسسة البناء إلى وزارة الأشغال، والقوات الشعبية إلى الميليشيا الشعبية بعد جلسة المصارحة والمكاشفة والنقد لاستحداث مثل هذه المؤسسات خارج الوزارات، ما أدى إلى أن يقبل الرئيس بالتنازل عن هذه المؤسسات وإعادتها إلى الوزارات المعنية التي أشرنا إليها أعلاه.

وفي ذروة الحماسة الثورية، أُسِّس ما سُمِّي حينها «الرقابة الشعبية»، التي اضطلعت بدور أكثر من الحركة النقابية، وأدى وجودها إلى تباينات في مهمات النقابات والرقابة الشعبية، وهي شكل جديد اختُرِع قبل «الأيام السبعة المجيدة»، كما أُطلق عليها في عام 1972م، التي تحدثنا عنها في مكان آخر من هذه المذكرات.

ومن الأمور التي كانت تزعج الرئيس سالمين أشدّ الإزعاج، اعتقاده أنّ «السوفيات» كانوا ضده، اعتقاداً منهم بأنه يقف مع الصين. ومعروف ما كان بين السوفيات والصينيين من خلاف وصراع عقائدي وسياسي يومها، وتأثير ذلك في بلدان العالم الثالث، وكان له ظلال عندنا في مثل هذا الموقف وسواه. وقد اعتقد الرئيس أنّ وقوفه مع الصين سيجعله يحظى بتأييدها، فتكون له عوناً في دعم اليمن اقتصادياً. لهذا، حاول أن يستفيد من الصين، وذلك بتمويلها عدة مشاريع، كمشروع طريق امعين المكلا، ومصنع الغزل والنسيج في المنصورة بعدن، ومصنع الذخيرة في جعار، ومصانع الثورة لقطع الغيار في خور مكسر

وغيرها، ورأى أنها تجربة رائدة وملائمة لظروف اليمن الجنوبية أكثر من التجربة السوفياتية. إلّا أنّ الصين التي انكفأت على قضايا بنائها الداخلي وتطوير اقتصادها الوطني، لم تستطع أن تقدم العون إلى اليمن وغيرها من الدول، وتراجعت عن دعمها لثوار ظفار بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عُمان، ورأت فيهم مجموعة من المقاتلين ليس لهم قاعدة على الأرض، كما قال الرئيس الصيني شوان لاي، وعمدت إلى إقامة علاقات مع سلطنة عُمان. وهو الأمر الذي دفع الرئيس سالم ربيع علي في الأخير إلى البحث عن قوة أخرى تساعده على حلّ المشكلات التي تفاقمت على الصعيد الاقتصادي وإيجاد نوع من الانفراج بالعلاقة مع الجيران. وهذه الحال هي التي جعلته يقبل بالتعاون مع السعودية والبدء بعلاقة معها ومع الولايات المتحدة الأميركية.

وهكذا، ابتداءً من عام 1976م، وحتى منتصف عام 1978م، دخل في علاقة مع الرياض وواشنطن، اعتقاداً منه بأنّ تلك العلاقات في مصلحة اليمن الديمقراطية. لكنها جاءت في ظروف من الصراع السياسي شكّلت نوعاً من الضغط السياسي والنفسي على تفكيره في المرحلة الأخيرة من حكمه وحياته، بسبب المزايدات والتطرف السائد آنذاك، لأنّ معظم هذه الاتصالات كانت تجري دون علم القيادة. وفجأةً، وجد نفسه مضطراً إلى إقامة علاقات مع السعودية والولايات المتحدة بعد زيارة الشيخ كمال أدهم، رجل المخابرات السعودية، وأشرف مروان، سكرتير الرئيس السادات، وبول فندلي، عضو الكونغرس الأميركي لعدن[1].

وفي أحد اللقاءات بين سالمين وعبد الفتاح اسماعيل في منزل عبد الفتاح بالتواهي في تموز/ يوليو 1977م، وكنتُ الوحيد الذي حضر اللقاء، أخذ عبد الفتاح يشكو من أنّ الرئيس يرفض أن يمرر توجيهاته بصرف مبلغ من المال، مساعدةً لمدرسة جيش التحرير في جبل جحاف بالضالع. ورفض أيضاً طلباً تقدّم به لتقديم المساعدة إلى إحدى المنظمات الفلسطينية، ما اضطر الأمين العام إلى تقديم مساعدة متواضعة لتلك المنظمة من حساب مكتبه. وقد أثار ذلك استياء المنظمة الفلسطينية، وجعلها تعيد المبلغ إليه من بيروت، معتبرة ذلك إهانة لها، فكيف لدولة تحترم نفسها وتدّعي دعم النضال الفلسطيني أن تقدم إعانة ضئيلة كالتي قدمها الأمين العام؟!

وكان عبد الفتاح يبدي انزعاجه من هذه الواقعة، ويسأل: كيف يحق للرئيس أن يتصرف كيفما شاء بأموال الدولة، بينما هو (الأمين العام) لا يستطيع شيئاً من ذلك؟ وذكر أنّ الرئيس ينفق مبالغ كبيرة، ويقدم مساعدات دون أية رقابة أو محاسبة، بينما لا يستطيع هو تقديم دعم صغير لمدرسة! كانت ميزانية الرئيس نحو 180,000 دينار سنوياً (ما يساوي 540,000 دولار أميركي)! لكنه كان مبلغاً زهيداً مقارنةً بما يصرفه الرؤساء أو أيّ وزير أو مدير اليوم من مليارات من أموال الشعب لشراء الذمم.

وكان أن ردّ عليه الرئيس ربيع ببعض الكلمات المؤثرة، فأبدى عبد الفتاح فجأةً تأثراً.

1- 4 مناصر للقضايا العربية، وفي المقدمة القضية الفلسطينية.

وانهمرت دموع الاثنين، وإذا باللقاء يتحول إلى موقف عاطفي شديد التأثير. وأتذكر أنّ الرئيس سالمين قال ليلتها إنه مستعد لأن يضع يده بيد عبد الفتاح، ويبايعه أميناً عاماً لعشرين سنة قادمة، وردّ عبد الفتاح بأنه بدوره مع بقاء ربيع في الرئاسة لثلاثين سنة، وحينها قلت لهما: أتمنى لكما الصحة والعمر المديد، والتجربة ومسؤوليتها ومستقبلها في أعناقنا جميعاً. وفي نهاية اللقاء اعتُمد مبلغ للأمين العام للإيفاء بالتزاماته.

كانت تلك المواقف تعبّر عن حالة القلق والاضطراب التي كان يمرّ بها الرئيس، ومحاولاته المتكررة لتليين مواقف الآخرين تجاهه، علّ ذلك يساعد في تجنب الضغوطات السياسية والنفسية التي وجد نفسه تحت تأثيرها، وبذلك بدأ يفقد «الكاريزما» التي كان يتمتع بها، ويفقد صورته تدريجاً قائداً شعبياً لا ينازعه أحد في زعامته.

جلسة مكاشفة

في الأول من كانون الثاني/ يناير عام 1978م،عُقد اجتماع في منزل صالح مصلح قاسم[1] جرت فيه مصارحة ومكاشفة مع الرئيس سالم ربيع علي، حضره كل من: علي صالح عباد (مقبل)، عبد العزيز عبد الولي، ومحمد صالح مطيع[2]، إضافة إلى كاتب هذه المذكرات. وقد أطلق يومها (مقبل) على هذا اللقاء اسم «سقيفة بني ساعدة»، وكان لقاءً ساخناً استهدف تنقية الأجواء، وتعرض «الرئيس» يومها لنقد شديد على بعض الأمور المتعلقة بالسياستين الخارجية والداخلية.

في معرض دفاع الرئيس عن نفسه، ذكر موضوعاً قديماً يتعلق بعلاقة علي سالم البيض بالسعودية منذ عام 1972م[3]، وتطرّق إلى موضوع السلاح الفرنسي، وفكرة تعدد مصادر السلاح التي بدأت تلوح في الأفق في تلك الفترة. وقد استفسر علي صالح عباد مقبل من الرئيس في هذا الموضوع، فأجابه الرئيس بأنّ وزير الخارجية محمد صالح مطيع، هو الذي يقف وراء هذه العملية، وأنه سبق أن أشعره بأنّ السعودية ستموّل شراء صفقة سلاح من فرنسا بقيمة مئتي مليون دولار، وأنّ «مطيع» سافر إلى أبو ظبي للقاء سموّ الأمير فهد بن عبد العزيز سرّاً عام 1976م، ليؤكد له أن ليس هناك في اليمن الديمقراطية قواعد للسوفيات، وأنهم لن يحظوا بتسهيلات جديدة. ونقل إليه مطيع أنّ فهد أبدى استعداده لدعم تنويع مصادر السلاح بتمويل سعودي. وكان الأمير فهد الذي لمّا يصبح ملكاً بعد على المملكة العربية السعودية، يقوم بزيارة رسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد توجه وزير

1- (1) كان في ذلك الوقت وزيراً للداخلية.

2- (2) كلهم أعضاء في «المكتب السياسي"، وتحملوا مناصب كبيرة في الدولة. والأخير، محمد صالح مطيع، كان وزير الخارجية حينذاك، وهو الذي هندس علاقات الرئيس بالسعوديين والأميركيين.

3- (3) كان علي سالم البيض في عام 1972م محافظاً لحضرموت، وفي ذلك الوقت أُلقي القبض على شخص يدعى عبد الله دغيشر، وهو من الذين كانوا ملتحقين بجيش البادية الحضرمي، وقد قُبض عليه متورطاً بنشاط لمصلحة السعودية. وعند التحقيق معه، ادعى اشتراك البيض معه في هذا النشاط.

الخارجية محمد صالح مطيع، في رحلة بطائرة خاصة للقاء الأمير فهد، حسب الاتفاق. ومع أنّ تنويع مصادر السلاح حق من حقوق السيادة لكل دولة، إلا أنه في ظروف المزايدات والصراعات في عدن كان من الأمور غير المسموح بها آنذاك، فضلاً عن أنّ وضع اليمن الديمقراطية لم يكن يسمح لها بشراء السلاح بالعملة الصعبة، بدلاً من حصولها على السلاح بقروض ميسّرة من السوفيات.

وتحولت هذه الجلسة من جلسة نقد ومصالحة ومصارحة لتنقية الأجواء بين القيادات، إلى جلسة مجارحة تركت جرحاً في النفوس وآثاراً سلبية على مستقبل القيادة والبلاد.

سألتُ مطيع الذي اصطحبته في سيارتي بعد انتهاء اللقاء:

- «لماذا لم تدافع عن نفسك... ولزمت الصمت»؟

أجابني بذكائه المعهود، بأنه اكتفى بدفاعي عنه أمام الرئيس وبقية الحضور من القيادة!

لعلَّ من المناسب أن أذكر أنّ الرئيس ربيع طلب منّا في ذلك اللقاء الصريح عندما شعر بتضييق الخناق عليه أن نتركه وشأنه، وأنه على استعداد لترك الحكم لكي يعمل في مزرعة في مدينة ميفعة، بأقصى الشرق من عدن، وهي إحدى مزارع الدولة في شبوة... وأنه لا يمكن أن يتحول إلى رئيس في عدن كصاحبة الجلالة في لندن، يستقبل السفراء ويودعهم، لأنه يرى أنّ الدستور قد أعطى كل الصلاحيات للسلطة التنفيذية.

بداية العلاقات مع السعودية منذ عام 1974

في البداية، كانت الاتصالات بالسعودية تجري بوساطة الرئيس السادات ومدير مكتبه أشرف مروان. وكانت مقتصرة على ثلاثة: وزير الخارجية محمد صالح مطيع، والوسيط المصري، والرئيس سالم ربيع علي. وتدريجاً أصبحت العلاقة مباشرة بين محمد صالح مطيع والشيخ كمال أدهم، لأنّ السعوديين طلبوا أن تصبح العلاقة مباشرة معهم. وفي مرحلة لاحقة من تطورها، نُظمت العلاقة بين السعودية والرئيس من طريق جهاز اتصال مباشر بين الرئيس والملك فهد[1].

كان كمال أدهم هو الذي اقترح على الرئيس سالم ربيع علي هذه الطريقة للاتصال بينه وبين الملك فهد لتسهيل مهمة التواصل، حتى تبقى محصورة في نطاق ضيق اتقاءً للمزايدات التي يعرف أنها ستنشأ، نظراً لحساسية العلاقات بالسعودية آنذاك. وقد أقام كمال أدهم علاقة مماثلة مع أنور السادات عبر جهاز مباشر للاتصالات مع القيادة السعودية، اكتشفته أجهزة المخابرات المصرية وحددت موقعه، وأبلغت الرئيس بذلك، الذي كان على علم بذلك ودون علمهم، حسب ما جاء في مذكرات محمد حسنين هيكل.

وعندما قام الرئيس السادات بزيارته «التاريخية» للقدس في تشرين الثاني/ نوفمبر 1977م، أتذكر أننا كنا آنذاك في القيادة نناقش كيفية مواجهة نتائج هذه الزيارة، وكان من

1- 8 راجع رسالة مطيع لسالمين.

الأفكار المطروحة لمواجهة نتائج زيارة إسرائيل، اتخاذ موقف عربي في مؤتمر قمة تحضره الدول المعارضة للزيارة. لكننا فوجئنا بالرئيس ووزير الخارجية يسافران إلى خارج العاصمة. وجرت المناقشات في غيابهما، وقررنا المشاركة في مؤتمر «الصمود والتصدي» الأول الذي عُقد في طرابلس، وجرى الاتفاق على أن يسافر الأمين العام عبد الفتاح إسماعيل لحضور القمة بعد رفضالرئيس ربيع حضورها.

أدى ذلك إلى كثير من الشكوك والتساؤلات عند عدد كبير من القيادات اليمنية الجنوبية وقيادات حركات التحرر، وكان قرار الرئيس بعدم المشاركة لا يخلو من قصر نظر، بل كان غلطة كبيرة وبداية للعدّ التنازلي لقيادته على المستوى المحلي العربي والدولي.

26 يونيو... نهاية «الرئيس»

بدأت الموازين تتحول لغير مصلحة الرئيس «سالمين» تدريجاً، وأخذ البساط يُسحَب من تحت قدميه، وراحت مسيرته تتعثر، وكأنه يتخبط ويصطدم بعقبات عديدة، وكان جزء أساسي من ذلك يعود إلى طبيعته الشخصية، والجزء الآخر يعود إلى ظروف وأجواء عديدة تكونت من حوله، ومن ضمن تلك العوامل والظروف طبيعة ما كان يعتمل في المجتمع من تحولات وتفاعلات، إضافة إلى ضعف الوعي السائد وظروف البلد وطبيعة الشخصيات المتصارعة.

وإذا كان عدد وافر من الشخصيات ومن «البيانات الرسمية» قد ألصقت كثيراً من التهم والسلبيات بالرئيس ربيع بعد رحيله، فإن هذا لا يلغي إسهاماته الكبيرة في ما حدث من إيجابيات في مجرى العملية الثورية التي جرت في اليمن الديمقراطية في سنوات حكمه لها (1969 يونيو- 1978 يونيو).

إلّا أنني لا أنوي بهذا الدخول في بحث عميق يتناول هذه الظاهرة، ولا جذورها. بل أريد فقط إبراز ما جرى من التشويهات، والأساليب والطرق التي اتُّبعَت في التفكير والممارسة ليس إلّا. فليس المهم إلصاق التهم أو عدم إلصاقها بالآخرين، إذ لن يجدي نفعاً في ما يتعلق بتسجيل وقائع التاريخ كما هي والاستفادة منها وتحديد الأسباب التي أدت إلى ما أدت إليه. بل المهم في رأيي، بحث الأمور والمواقف، والوقائع كما هي لمعرفة جوهر المشكلة واستخلاص العبر. فإدانة الأخطاء والسلبيات المرتكبة لا تمنحنا حق تجاهل النظر إليها في ظرفها التاريخي الملموس وبملابساته على المستويين الداخلي والخارجي.

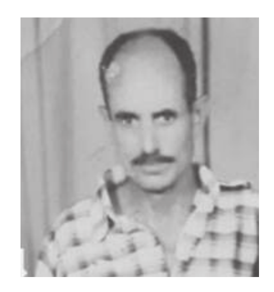
لا ينبغي لنا أن ننسى تلك الصراعات التنافسية على السلطة، وتأثيراتها في مجرى الاستقطاب على الصعيدين الداخلي والخارجي. ويجب ألّا ننسى الظروف البالغة التعقيد لمرحلة ما بعد الاستقلال والتأثيرات الفكرية والسياسية وقلة نضج الصف القيادي الأول، وواقع التخلف وظروفه في اليمن وغياب الديمقراطية، والمحاولات البائسة للقفز عن الواقع، والصعوبات التي واجهتها الثورة داخلياً، والتهديد والتخريب الخارجي، وكل أنواع الضغوط التي مارستها بعض البلدان العربية، حتى التيارات السياسية في الوطن العربي، على اليمن الجنوبية آنذاك، ومن أميركا والدول الأوروبية، حتى من الاتحاد السوفياتي.

الحزب الطليعي من طراز جديد

كانت الأزمة تعصف بكل مفاصل الواقع العربي بعد نكسة حزيران، فحصلت صراعات وانقسامات في الأحزاب الشيوعية في كل من سورية وليبيا والعراق. وفي مصر أسّس الرئيس جمال عبد الناصر الحزب الطليعي داخل الاتحاد الاشتراكي العربي من عناصر وقيادات يسارية مؤمنة بالفكر الناصري، حمايةً لثورة يوليو من الانحراف، ولكن ذلك الحزب لم يصمد بعد وفاة عبد الناصر، وسقط بعده الاتحاد الاشتراكي العربي، وتحوّل البعث إلى يسار ويمين في العراق وسورية، وانشقّ حزب البعث في اليمن عن سورية، وسمّى نفسه «حزب الطليعة الشعبية»، وانشقّت حركة القوميين العرب، وتحولت إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، رافعتين راية الماركسية اللينينية، وتنظيمات أخرى انشقت عنها، ولم ينجُ التنظيم السياسي الموحَّد للجبهة القومية من هذا الصراع والتنظير والمطالبة بقيام حزب طليعي من طراز جديد. وكان هناك رأي آخر في الجبهة القومية، أنّ الظروف لم تنضج لقيام حزب طليعي، وأنّ من الأفضل قيام حزب ديمقراطي ثوري، لكنّ ذلك الرأي لم يحظَ بموافقة الأغلبية في التنظيم السياسي الموحَّد للجبهة القومية، وبعد ذلك رُفع شعار: «لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية وقيام الحزب الطليعي من طراز جديد».

وفي قضية الحزب الطليعي، يجب أن أذكر أنه كان هناك ميل إلى الأفكار اليسارية والاشتراكية، وكان الاعتقاد السائد، أنّ ميلاد حزب طليعي سيعطي النظام في اليمن الديمقراطية كثيراً من المزايا، وخاصة في المعسكر الاشتراكي[1] والأحزاب الشيوعية العالمية وحركات التحرر العربية.

الحاج تفاريش رسول الحقيبة الملغومة



مهدي أحمد صالح (الرفيق الحاج تفاريش (

1- الذي كان منقسماً على نفسه بين الصين والسوفيات، ويقف إلى جانب الاتحاد السوفياتي كل من ألمانيا وبلغاريا والمجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وحلفائهم في كوبا وأفغانستان ومعظم الأحزاب الشيوعية في العالم، بينما يقف إلى جانب الصين ألبانيا وفيتنام ورومانيا. أما يوغوسلافيا بزعامة المارشال تيتو، فقد اتخذت موقفاً غير منحاز، وشكّلت بعد ذلك ما سُمِّي «حركة عدم الانحياز» مع الزعماء نهرو وجمال عبد الناصر وشوان لاي لاحقاً. وانضمت إلى هذه الحركة فيما بعد عشرات الدول، وكانت بمثابة القوة الثالثة في العالم الثالث وفي العالم.

تفاقمت الأزمة في الجبهة القومية التي أشرنا إليها في جلسة المصارحة والمكاشفة وعلاقة الرئيس سالم ربيع علي ببعض دول الخليج والولايات المتحدة الأميركية بعد زيارة عضو الكونغرس الأميركي فندلي. واتجه الرئيس سالمين شمالاً نحو صنعاء لاتخاذ خطوات على طريق الوحدة مع الرئيس إبراهيم الحمدي، الذي اتفق معه على عدد من الخطوات الوحدوية المزمع إعلانها عند زيارته عدن. وكان من شأن ذلك أن ينتقل اليمن شمالاً وجنوباً من الصراع الداخلي إلى الهدف الأكبر بإعلان تحقيق الوحدة، لكنّ القوى المعادية لأيٍّ تقارب بين النظامين اغتالت الحمدي ومشروعه الوطني عشية زيارته عدن عام 1978م[1]، وتسلّم السلطة في صنعاء المقدَّم أحمد حسين الغشمي الذي اغتيل أيضاً بحقيبة مفخخة أُرسلت مع مبعوث شخصي من عدن بعد ثمانية أشهر فقط!

(السامسونيت القاتلة) مقتل الغشمي

يأتي حادث مقتل الرئيس أحمد الغشمي، رئيس الجمهورية العربية اليمنية في 24 حزيران/ يونيو 1978م، في إطار الصراعات والتآمرات التي كانت تدور بين صنعاء وعدن من جهة، وفي إطار الصراعات التي كانت تدور بين العناصر القياديين في كل نظام على حدة. كان الرئيس الغشمي أحد المتهمين باغتيال سلفه الرئيس الحمدي، وهو ما كانت تعرفه القيادة في عدن، لذا حاول بعض عناصر تلك القيادة الاستفادة من هذا الوضع بالضغط الشديد على الغشمي، كتنفيذ بعض القرارات الخطيرة للتغاضي عن فعلته. وهكذا تمكن صالح مصلح من إقناع الغشمي بتصفية كبار المشايخ والتجار والإقطاعيين في أول اجتماع لمجلس الشعب التأسيسي، وذلك بنسف مكان اجتماعهم أثناء انعقاده، وحصل ذلك الإقناع أثناء لقائه الرئيس الغشمي في قصره في (وادي ظهر)، حيث جلس الاثنان لأكثر من تسع ساعات لمناقشة الأوضاع في اليمن ومستقبلها بعد مقتل الرئيس الحمدي، وتمكن صالح مصلح من إقناع الغشمي بأنّ اليمن لن يستقرّ إلا بتصفية أعداء النظام في صنعاء وفي عدن، وقد وافق الغشمي على ذلك، وروى لي صالح مصلح أنه كان جالساً ومخزناً[2] وبجانبه الرئيس الذي كان قد توقف عن تعاطي القات. وكان مصلح قد امتنع عن الذهاب إلى الحمام حتى لا يغيب عن المجلس، نظراً لطول جلوسه، وظلّ متكئاً مدة طويلة خشية أن يضع الغشمي له السُّم في الماء والقات، وفي الوقت نفسه لم يغادر الرئيس مكانه، حتى لا يحدث شيء عند خروجه. وحكى لي صالح مصلح أنه كان يحرك رجله اليمنى بعد أن تنملت، والتفت الغشمي إلى ساقه خوفاً من أي حركة لاحقة. وقد أوفى الرئيس الغشمي بوعده بتصفية بعض عناصر معارضة النظام في الجنوب في المكان ذاته الذي قتل فيه الحمدي[3]، لكنه بدأ يماطل في ما يتعلق بتصفية أعضاء مجلس الشعب التأسيسي، ولهذا

1- 10-11 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1977م.

2- 11 جلسة قات على الطريقة اليمنية.

3- 12 أحمد صالح بن لحمر ومبخوت سالم الزبيري.

لجأ صالح مصلح إلى أسلوب آخر بإرسال الحاج تفاريش والحقيبة المفخخة. وحاول إقناع «الرئيس» بأنّ اغتيال «الغشمي» سيهيئ فرصة مناسبة لاستيلاء القوى الوطنية في الشمال على السلطة بالتعاون مع جيش الجنوب، ما يهيئ مناخاً مناسباً للوحدة اليمنية، مؤكداً له أنّ قطاعات في جيش الشمال من قوات العمالقة[1]، مؤيدة للجنوب ستتحرك للزحف على صنعاء لإتمام هذه العملية ما إن يقتل الرئيس الغشمي.

وهكذا نفّذ وزير الداخلية صالح مصلح تعليمات الرئيس سالمين، بإرسال الحقيبة المتفجرة إلى صنعاء، التي أودت بحياة «الرئيس الغشمي» وأرسلت الحقيبة مع «الحاج تفاريش» الذي كان لا يبالي بالموت ولا يهتم بالحياة، وخصوصاً أنه سيدخل التاريخ من أوسع أبوابه، وسيصبح بطلاً وطنياً ووحدوياً يحقق الوحدة، كما أقنعه بذلك صالح مصلح. ولكنه أيضاً كان مؤمناً بها، كما جاء في رسالة الحاج تفاريش إلى صالح مصلح:

الرفيق صالح مصلح المحترم،

تحية رفاقية... وأنا أودّعكم متجهاً إلى صنعاء لأقوم بواجب وطني يخدم الثورة اليمنية ووحدة الشعب اليمني... فإذا كُتب لي النجاح، فأنا سعيد الحظ.

أرجو أن تعتبروا هذا مني مساهمة متواضعة أقدمها مشاركة في التحضير والإعداد لحزبنا الطليعي من طراز جديد الذي أعتبره أنا شخصياً صمام أمان الثورة وضماناً أكيداً لاستمرارها لتسير في الطريق لتحقيق ما تبقى لها من الأهداف، وأحب هنا أن أعدكم بأنني سأذهب بشوق كبير للموت في سبيل الحرية والوحدة، أكثر من شوقي للحياة في ظل التجزئة القائمة، وفي ظل الإذلال الذي يعاني منه الشعب اليمني، في ظل التدخل الرجعي السعودي.

ودمتم للثورة...

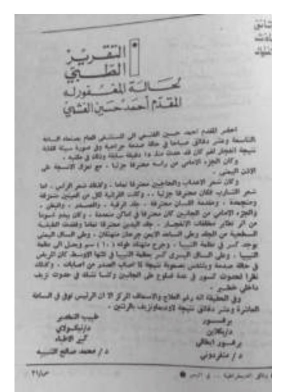
أخوكم: مهدي أحمد صالح.

وأظنّ أنّ الضغط النفسي الهائل الذي كان يعانيه الرئيس ربيع، المتمثل بتلك الظروف التي نشأت ضده، وما شكّلته علاقته بالسعودية وواشنطن المشار إليها سابقاً من عبء نفسي نتيجة المزايدات عليه، جعله ينجرف وراء نصيحة وزير الداخلية. ولذلك، بدا جاهزاً للفكرة والقبول بها، واجداً فيها المخرج للأزمة ولتحقيق الوحدة، معتقداً أنه بذلك «سيضرب عصفورين بحجر واحد»: الأول، التخلص من الرئيس «الغشمي»... مع احتمال أن يجري التحرك للاستيلاء على السلطة في صنعاء من قبل مناصريهما[2] وبدعم من الجنوب، كما أكد لي ذلك صالح مصلح فيما بعد بنفسه. والعصفور الثاني: الخروج من الأزمة وقيام الوحدة اليمنية.

1- 13 بقيادة محمد الشريف.

2- 14 لواء العمالقة في ذمار بقيادة محمد الشريف.

اغتالت القوى المعادية لوحدة اليمن الرئيس إبراهيم الحمدي عشية زيارته المأمولة لعدن في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1977م، في محاولة لعرقلة مشروعه الوحدوي الذي بدأه في قعطبة مع الرئيس سالم ربيع علي... ولتحقيق هدفه، سعى إلى خلق أجواء الثقة بينه وبين الرئيس الغشمي، وأخذ يرسل إليه رسائل ومبعوثين شخصيين حتى يقوّي أواصر الثقة والعلاقة ويجعل الآخر يطمئن إليه وإلى مقاصده. وتحت مظلة تلك العلاقة، أرسل إليه «مبعوث الموت» الذي استقبله الرئيس الغشمي في 24 حزيران/ يونيو، باعتباره مبعوثاً شخصياً للرئيس ربيع الذي سبق أن اتصل به، طالباً منه أن يستقبله لحظة وصوله، والذي كان يحمل له رسالة مهمة ومستعجلة تهمّه شخصياً، ولم يكن يعرف أنه يحمل «حقيبة الموت» التي ما إن فتحها حتى انفجرت، وكانت فيها نهايتهما. فالغشمي أُصيب بالصدمة والاختناق وبعض الحروق في وجهه، والحاج تفارش طار نصفه الأعلى إلى خارج المكتب عبر إحدى النوافذ. وحدث الانفجار بعد أن طلب الرئيس الغشمي مغادرة كل من عبد الله حمران ومحمد خميس وعلي الشاطر من أعضاء القيادة ليبقى وحده مع المبعوث، وعندما سمع الانفجار قال عبد الله حمران، الذي كان لفترة طويلة مبعوث الشمال لشؤون الوحدة: لقد قتلوه! فقد شكّ في أمر مبعوث ربيع الذي لم يشاهده في أيّ لقاء سابق. أما مدير مكتبه، محمد الأنسي، فقد قال بعدما شاهده: شكله ملغّم! وكان هؤلاء هم من استقبلوه في المطار، وأوصلوه إلى الرئيس الغشمي الذي كان متلهفاً لاستقباله، وكان الرئيس سالم ربيع علي قد أبلغه بأن هذا المبعوث خاص جداً، وليس من المبعوثين الذين نرسلهم إليكم حفاظاً على سرية الرسالة المهمة التي سينقلها إليكم، ولهذا وجب استقباله في أسرع وقت. ولكنّ أحداً ممّن استقبله لم يتخذ تدابير احترازية لحماية الرئيس الغشمي، بالرغم من الشكوك التي ساورتهم نحو المبعوث الخاص، حامل حقيبة الموت!



التقرير الطبي لحالة المغفور له المقدم أحمد حسين الغشمي



من تفجير مبنى القيادة العامة واغتيال الغشمي

التقرير الطبي لحالة الرئيس أحمد الغشمي بعد التفجير

ما بعد مقتل الغشمي

كان مقتل الغشمي سبباً إضافياً في خلق مخاطر أكبر للرئيس سالم ربيع من تلك التي كان يفكر فيها أو يتوقع حدوثها. وبدلاً من تجنب الأزمة التي كان يعانيها أصلاً، فتح على نفسه باباً للمخاطر يصعب تجاوزه. فالظروف الجديدة التي أراد الرئيس خلقها لم تحدث على النحو الذي كان يتوقعه.

وجرت الأمور على نقيض ما كان يريد، وبدلاً من أن تتحقق مقاصده، استغلّ خصومُه هذا الحادث.

لشهر يونيو في اليمن خاصية عجيبة، فباعتباره مفتتح أشهر الصيف القائظة، كان على الدوام يأتي بكثير من المفاجآت[1] في السنوات الماضية. ففيه أُقصيَ الرئيس قحطان الشعبي، وجاء الرئيس سالمين إلى الحكم عام 1969م. وفيه أُقصي وعُزل القاضي الإرياني، وحلّ محله الرئيس الحمدي. وفيه سقط الرئيسان أحمد الغشمي وسالم ربيع علي قتيلين. فكيف سارت الأحداث بعد مقتل أحمد الغشمي في 24 حزيران/ يونيو 1978م؟

بعد حادث الاغتيال، الذي سمعناه من إذاعة صنعاء، وأوردته في بيان يتعلق بالحادث، اتهمت اليمنَ الديمقراطية بتدبير اغتيال الرئيس المقدم أحمد الغشمي، ولخطورة الموقف عقد «المكتب السياسي» اجتماعاً له في 25 حزيران/ يونيو 1978م، ودُعيت «اللجنة المركزية» إلى الانعقاد في الوقت ذاته لمناقشة الوضع الخطر الناشئ عن مقتل الرئيس أحمد الغشمي، الذي كان ينطوي على مخاطر كبيرة على اليمن والمنطقة كلها. وكنا نتساءل جميعاً: ماذا سنفعل الآن؟

كان الرئيس ربيع في وضع لا يُحسَد عليه، بل كنا جميعاً كذلك، ولقد تألمت كثيراً على الصعيد الشخصي لوضعه ذاك. لأنّ العلاقة الشخصية بيني وبينه، بالرغم من كل الصعوبات، كانت حميمة جداً، وظللنا على علاقة صداقة طيبة، وكان على الدوام يزورني ثلاث إلى أربع مرات في الأسبوع الواحد في مكتبي.

بعد أن انتهى اجتماع «المكتب السياسي»، غادرتُ أنا والرئيس إلى مكتبي في رئاسة الوزراء. وكنتُ أقود السيارة وهو بجانبي، ومحمد صالح مطيع في المقعد الخلفي. لم يبدُ في تلك اللحظات ذلك الرجل الذي عهدته قوياً صلباً على الدوام، فأدركتُ أنه في ورطة حقيقية، وأنّ علينا أن نبحث عن مخرج من هذه المشكلة.

وفي ذروة قلقه سألني:

- «ما العمل وما الحل؟».

كان سؤالاً صعباً، لأنّ الخيارات أمامه وأمامنا لم تكن كثيرة. كانت مشاعري معه،

1- 15 نكسة حزيران.

لكنّ حادثاً بمثل تلك الفداحة كان من الصعب أن يمرّ دون تحمّل نتائجه أو تحديد المسؤولية عنه. وقد صارحته بذلك.

كان على المقعد ينتظر جواباً مني. وفي هذه اللحظة اكتشفتُ حلاً. اقترحتُ عليه أن نعلن أنني ووزير الداخلية صالح مصلح وراء تلك العملية، ومن ثَمّ أُقال من رئاسة الحكومة، وأبقى في مقرّ إقامة خاص حتى نتمكن من احتواء الموقف، وتُعلَن استقالة الحكومة، وتؤلَّف حكومة جديدة وتُشكَّل لجنة للتحقيق معنا. وكان من شأن ذلك أن يوجِد مخرجاً للأزمة، بأقلّ الخسائر.

ويبدو أنّ فكرتي لم ترُق الرئيس، فقال على الفور بشجاعته المعهودة:

– لن تكون أنت كبش الفداء، وإذا كان على أحد أن يتحمل المسؤولية، فهو أنا، وليس أحد غيري. والخيار الآخر تنفيذ الخطة التي اتفق عليها مع صالح مصلح لإسقاط صنعاء وإسقاط طائرة علي عبد الله صالح الذي كان متجهاً من تعز إلى صنعاء لأنه الرئيس المحتمل القادم، وكان صالح مصلح متحمساً لهذا الخيار، ولكنني رفضته وقلت له: عليك أن تحرك قوات الصاعقة والمظلات التي وعدت بتحريكها، لكنّ صالح مصلح ظلّ متمسكاً برأيه بإسقاط صنعاء عسكرياً، وهذا مرفوض محلياً وإقليمياً ودولياً.

بعد ذلك، زار الرئيس سالمين عبد الفتاح إسماعيل في منزله في معاشيق للتشاور معه بشأن حلّ المشكلة، لكنّ عبد الفتاح رفض اللقاء معه، واتصل بي في مكتبي بالتواهي، وطلب مني الحضور فوراً، لأنّ الرئيس موجود في منزله، فتوجهت إليهما ووجدت الرئيس سالمين جالساً وحده كالأسد الجريح، وسلمتُ عليه، وكان منزعجاً من أنّ عبد الفتاح لم يستقبله في بيته، وكان عبد الفتاح منزوياً في ركن من أركان بيته، وتوجهتُ إليه وطلبتُ منه أن يلتقي مع الرئيس للتشاور والبحث عن حلّ ومخرج للأزمة، ووافق وخرجنا واجتمعنا وقدمتُ إليهما من جديد مقترحي الذي عرضتُه على الرئيس ربيع، لكنّ الأمين العام عبد الفتاح إسماعيل، رفض مناقشة الفكرة، لأنّ ذلك لا يعنيه، ولأنه لا علم له بهذه العملية التي جرت وأدخلتنا في هذه الأزمة.

وبعد ذلك غادر الرئيس سالمين وتوجه إلى مكتب علي عنتر في وزارة الدفاع للقاء معه، لكنّ علي عنتر أيضاً قال له إنه يجب أن يتحمل مسؤولية ما حدث، وذهب إلى دار الرئاسة وأجرى اتصالات مع بعض أنصاره من المكتب السياسي واللجنة المركزية وبعض القيادات الأخرى.

وبعد التشاور مع بعض أعضاء المكتب السياسي في مكتبي، اقترح «صالح مصلح»، وزير الداخلية، أن يقدّم الرئيس استقالته، وكأنْ لا دخل له في المصيبة التي حدثت، والتي كان هو مهندسها. وذهب محمد صالح مطيع وعلي عنتر إلى دار الرئاسة لإقناع الرئيس بالاستقالة، لكنهما عادا إلينا قائلين إنّ الرئيس رفض أن يستقيل، فاقترح صالح

مصلح حينها فرض الحراسة على «دار الرئاسة» حيث يقيم سالم ربيع علي، لكننا كلفناه شخصياً الذهاب إليه وإقناعه للمرة الأخيرة بتقديم استقالته، وأعطيت الأوامر في الوقت ذاته لمحاصرة دار الرئاسة إذا رفض الاستقالة.

وفعلاً، فوجئنا بعودة صالح مصلح، حاملاً استقالة الرئيس بخطّ يده شخصياً. وعندما سُئل كيف تمكن من إقناعه، أجاب: قلتُ له:

«يجب أن تحترم إرادة التنظيم وتقدم استقالتك». وبحسب روايته، ردّ قائلاً: «منذ متى يا صالح تؤمن بالديمقراطية؟ ألسنا نحن اللذين اتخذنا القرار معاً؟» (يقصد قرار اغتيال الغشمي).

كان وزير الداخلية يروي وقائع ما دار بينه وبين الرئيس في اجتماع «اللجنة المركزية» التي انعقدت في الساعة العاشرة والنصف لمناقشة استقالة الرئيس ومواجهة الأوضاع الخطيرة التي ظهرت على السطح من دون توقع. وفي هذا الاجتماع انتخبتني اللجنة المركزية رئيساً لمجلس الرئاسة في ظروف بالغة الخطورة والتعقيد والتوتر. وكان شبح الموت والخوف يخيم على اللجنة المركزية، وعلى كل مكان في العاصمة عدن.

فقد رُشِّحتُ لتحمُّل منصب «رئيس هيئة الرئاسة» خلفاً للرئيس ربيع، وقد تقدم بهذا المقترح علي سالم البيض، في اجتماع «اللجنة المركزية» خوفاً من ترشيح عبد الفتاح إسماعيل لهذا المنصب المهم في الدولة. وكان الخوف يسيطر على الكل، وكانوا يريدون إنهاء الاجتماع في أسرع وقت خوفاً من سالمين وأنصاره، فصُوِّت بالإجماع على هذا المقترح، وجرى تصفيق حارّ على غير المعتاد في مثل هذه الاجتماعات.

سهلت استقالة «الرئيس» التي جاء بها صالح مصلح «مكتوبة» مهمة اللجنة المركزية، فقبلت الاستقالة، معتبرة الأمر منتهياً عند هذا الحد. وبعد الاجتماع انتقلنا إلى منزلي مع بعض أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية لمناقشة تفاصيل إجراءات سفر الرئيس إلى إثيوبيا بناءً على رغبته، وكان ذلك في ظل أجواء ملبّدة بالغيوم والأخطار، حيث كان الوضع متأزماً في كل ركن ومكتب ومعسكر، وقابلاً للانفجار في أيّ لحظة، وهو ما لم يتأخر.

ليس المهم من أطلق الطلقة الأولى والرئيس يستعد للرحيل إلى أديس أبابا، لأن الأصابع كلها كانت على الزناد من الطرفين. لكنّ بعض حراسه الذين كانوا يخشون مصيرهم المجهول بعد رحيل ربيع، سواء بالفصل أو السجن أو القتل، تصرفوا بطريقة خاطئة، وأطلقوا النيران باتجاه اللجنة المركزية، في الوقت الذي كان الرئيس يُعدّ فيه نفسه للسفر. ولا شك في أنه لم يصدر قراراً بالمقاومة، وهكذا حصل الانفجار بإطلاق النار على منزلي بالتواهي، الذي كان فيه عدد من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية، وقد نجونا بأعجوبة بعد أن سقطت القذائف على جذع شجرة كبيرة حالت دون انفجارها في المنزل، لكنّ الزجاج المتطاير من النوافذ لشدة الانفجار أصاب

البعض بجروح، وأصدرنا الأوامر بالردّ على القصف من دار الرئاسة، وتطور إلى تدخل القوات البرية والجوية والبحرية.

ماذا جرى في 26 يونيو؟

في الساعة الثانية والنصف من صباح الاثنين 26 حزيران/ يونيو 1978م انفجر الموقف عندما سُمعتْ أصداء طلقات نارية بالقرب من المدخل الرئيسي لدار الرئاسة في منطقة الفتح بمدينة التواهي، وكان مصدرها معسكر «الشرطة العسكرية» القريب من تلك البوابة، وعلى أثرها بدأ التراشق بالنيران من كل جانب من قبل حراسة الرئيس سالمين وحراستنا، وأضيئت السماء من جراء القصف الذي تردد صداه في منطقة التواهي. وفي الوقت ذاته تقريباً، كانت المعارك قد اشتعلت في منطقة «دلتا أبين»، مسقط رأس الرئيس سالمين.

في ذلك الوقت، كان الرئيس في «دار الرئاسة»، ومعه أفراد حراسته وبعض أنصاره الذين لا يزيد عددهم على مئتي رجل. وكان إلى جانبه «جاعم صالح محمد»، عضو المكتب السياسي والسكرتير الأول لمنظمة التنظيم في أبين، و«علي سالم لعور» عضو اللجنة المركزية، وزير الدولة لشؤون مجلس الرئاسة، بينما انتقل بعض أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية بطائرة عمودية من التواهي إلى قلعة معاشيق بكريتر، حيث سكن الأمين العام عبد الفتاح إسماعيل.

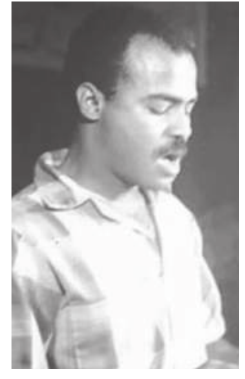
لم يستمر صمود أنصار الرئيس طويلاً، فقد قُطعت الكهرباء والماء والهاتف عن دار الرئاسة، لكنهم استطاعوا صدّ بعض الهجمات التي شنتها بعض الفرق العسكرية المسلحة على «دار الرئاسة»، وردّها على أعقابها، في الوقت الذي كان سلاح البحرية يوجه فيه قصفاً بالمدفعية على مقرّ الرئيس والقصر المدور. وشاركت في القصف مدفعية منطقة «رأس مربط». وفي مرحلة لاحقة، اشترك «سلاح الطيران» في القصف، موجهاً قذائفه الصاروخية إلى مواقع أنصار الرئيس.

في أثناء ذلك تحركت قوات من «خرز» تابعة للمحور الغربي لمساندة الرئيس، لكنها قبل أن تصل اصطدمت بقوات من معسكر «صلاح الدين»، وقد استخدم الطيران لوقف تقدمها، واستمرت تلك المعارك حتى فجر يوم 27 حزيران/ يونيو 1978م.

إلّا أنّ الرئيس الذي استمر صامداً حتى الساعة الخامسة والنصف من عصر اليوم الأول الذي انفجرت خلاله المعارك، قَبِلَ أن يستسلم في الأخير، بشرط أن يسلِّم نفسه تحديداً لعلي عنتر الذي كان يعدّه صديقاً، طالباً منه أن يكتب له ضماناً بسلامة حياته. وبالفعل كتب علي عنتر التزاماً بخطّ يده بضمان حياة الرئيس في حالة تسليمه نفسه ووقف إطلاق النار. ووافق الرئيس على ذلك، فتوقفت المعركة في دار الرئاسة، وسلَّم الرئيس نفسه ومعه جاعم صالح وعلي سالم لعور ومئة وخمسون من أنصاره كانوا يقاتلون معه. وأرسل الثلاثة إلى منطقة «معاشيق» حيث كان «المكتب السياسي» في حال انعقاد في المنزل الذي يقطنه الأمين العام عبد الفتاح إسماعيل، ووضعوا في منزل مجاور حتى يُبَتّ في أمرهم.



سالم ربيع علي



جاعم صالح



علي سالم لعور

إعدام الرئيس

عندما أُبلغ المكتب السياسي باستسلام الرئيس، استُدعيَ علي عنتر من وزارة الدفاع وصالح أبو بكر بن حسينون، رئيس هيئة الأركان الذي أدار العمليات العسكرية ضد الرئيس. بعد مجيئهما نوقش مقترح إعدام «الرئيس». وشارك في ذلك الاجتماع عبد الفتاح إسماعيل، علي ناصر محمد، أنيس حسن يحيى، علي باذيب، صالح مصلح، علي سالم البيض، علي عنتر، صالح أبو بكر بن حسينون، راشد محمد ثابت، محمد سعيد عبد الله (محسن)، وعبد العزيز عبد الولي. وأقرّ المجتمعون إعدامه، باستثناء ابن حسينون الذي اقترح سجنه.

وأصدرت اللجنة المركزية بياناً تعلن فيه إعدام الرئيس ربيع وانتهاء المعارك والسيطرة الكاملة على الوضع وانتخاب علي ناصر محمد رئيساً لمجلس الرئاسة. وبهذا الإعلان استسلم جميع أنصار الرئيس ربيع، ولم تحدث أيّ مقاومة بعد ذلك.

يجب أن نعترف بأنّ الأمور سارت على هذا النحو، وتحوّل معها اجتماع القيادة إلى جلسة محاكمة عاجلة واستثنائية، نظراً لخطورة الوضع والرغبة في وضع حدٍّ لمسار الأحداث وإيقاف تداعياتها الخطيرة حفاظاً على الاستقرار وإيقاف نزف الدم الذي كان يمكن أن يُسال بسببها.

أما البقية من مناصري «الرئيس» في دار الرئاسة والقصر المدور، وعددهم مئة وخمسون، فأغلبهم من العسكريين الذين قاتلوا بشجاعة، وعلى رأسهم صالح شيخ ومحمد امزربة وناصر امزربة وفضل صالح باعش وغيرهم من مواقعهم المحصنة التي بُنيت في عهد البريطانيين، في ملاجئ وخنادق وممرات لا يمكن إصابتها بالرماية المباشرة، ولا بالمدفعية، ولا حتى بالطائرات، وكانت نقطة ضعفهم انقطاع المياه والأكل والاتصال مع الخارج، ما اضطرهم إلى الاستسلام بعد نفاد الذخيرة، وقد صدرت الأوامر باحتجاز معظمهم حتى تهدأ الخواطر.

بعد شهر من الأحداث، وبعد إجراء تحقيقات سريعة، أُطلِق سراح غالبية مَن اعتُقِلوا بسببها. وبقي في السجون والمعتقلات عدد قليل من الكوادر الأساسية المدنية والعسكرية. وبعد مضيّ ستة أشهر، أُطلق نصف ذلك العدد، وجرى التحفظ على البقية في إجراء وقائي، وكان أغلبهم من الذين تحمّلوا مسؤوليات قيادية في عهد الرئيس، أبرزهم علي صالح عباد مقبل، وعبد الله البار، وحسن باعوم، وسالم باجميل وأخرون، وأُفرِج عنهم بعد عام 1980.

اغتيال الغشمي وجامعة الدول العربية

عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً طارئاً يومي 1 وَ2 تموز/ يوليو 1978م بناءً على طلب الجمهورية العربية اليمنية، لبحث جريمة اغتيال الرئيس أحمد حسين الغشمي، وقد حضر تلك الجلسة معظم وزراء خارجية الدول العربية، فيما مثّل بعضهم المندوبون الدائمون.

في الاجتماع، ألقى وزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية، رئيس وفدها السيد عبد الله الأصنج، كلمة طالب فيها بما يأتي:

أولاً: إدانة اليمن الجنوبية، باعتبارها السلطة الباغية واستنكار أعمالها.

ثانياً: فصلها من عضوية جامعة الدول العربية، استناداً إلى الفقرة 2 من المادة 18 لميثاق جامعة الدول العربية.

ثالثاً: إيقاف التعامل معها في كل المجالات.

رابعاً: دعم الشعب اليمني المسلم في نضاله العادل لتقرير مصيره وتخليص وطنه من التدخل الأجنبي القائم في الشطر الجنوبي من الوطن.

وفي جلسة السابعة والنصف من يوم السبت الأول من تموز/ يوليو عام 1978م، تحدث السيد عبد الله الأصنج قائلاً:

«إنّ أكثر من دولة عربية مهددة اليوم، وإنّ الهدف النهائي للغزو السوفياتي ليس مساندة لإثيوبيا، وإنما إسقاط الصومال أو الجمهورية العربية اليمنية والنظام الوطني في سلطنة عُمان، وإنّ المتآمرين يريدون أن يخضعوا كل الدول العربية لأنظمتهم، ويقضوا على كل عناصر التطور الوطني فيها».

وتحدث السيد قيس عبد المنعم الزواوي، وزير الدولة للشؤون الخارجية، رئيس وفد سلطنة عُمان، فقال: «أصبحت عدن بؤرة للإرهاب، وهذا ما كان معروفاً منذ مدة طويلة، لكن أن تصل ممارسة الإرهاب إلى مستوى أعلى قمة الحكم، فهذا أمر لم نكن نتصوره، وأخشى أن تكون هناك أمور أخرى خطيرة قد لا نتصورها الآن، وقد تفاجئنا بها سلطات عدن إن لم تواجه بردع حاسم».

أما الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وزير خارجية دولة الكويت، ورئيس وفدها، فقد كان ينظر إلى الموضوع من زاوية أخرى، حيث قال: «لقد حدث ما حدث، ويمكننا أن

نفكر ونوجد إجراءات أخرى بدلاً من أن نفصل اليمن الجنوبية من الجامعة في الظروف التي تمرّ بها الأمة العربية حالياً، فالموضوع يحتاج إلى بحث دقيق وبتؤدة».

أما رئيس الوفد الأردني، السيد حسن إبراهيم، وزير الدولة للشؤون الخارجية، فقد طلب أن تناقَش القضية المطروحة من خلال ثلاثة أمور، حددها كما يأتي:

الأمر الأول: أنّ هنالك عدواناً من دولة عربية على دولة عربية أخرى. وهذا يستدعي إجراءً من قبل المجلس الموقر يراوح بين الاستنكار والفصل.

الأمر الثاني: الذي أراه من العرض الذي تفضل به الأخ عبد الله الأصنج، أنّ هناك خطراً قائماً ولاحقاً. وهذا يحتاج أيضاً إلى مواجهة وتدبير.

الأمر الثالث: نحن لا نلمس ذلك العمل الخطير الذي قامت به اليمن الجنوبية، ولكن هذا أمر يستحق النظر.

وتحدث السيد محمد إبراهيم كامل، وزير خارجية جمهورية مصر العربية، رئيس وفدها، حيث قال: «في ضوء ما تفضل به الأخ عبد الله الأصنج، أعتقد أن تصرفات السلطة الحاكمة في عدن – فعلاً–تقتضي الفصل».

وتحدث الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، ورئيس وفدها، قائلاً: «إنني أشارك أخي رئيس وفد سلطنة عُمان في أنّ هذا أقلّ ما يمكن أن نقوم به أمام هذا الجرح الذي فتح صفحة سوداء في عالمنا العربي».

وفي الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين من يوم الأحد 2 تموز/ يوليو 1978، تلا السيد الأمين العام المساعد (دكتور سيد نوفل) المذكرة الآتية:

إنّ هذا العمل الإجرامي الذي أقدمت عليه حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية يتناقض وروح أحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية، ويشكل خرقاً صريحاً لأحكام المادة الثامنة من الميثاق.

وبناءً على ما تقدم، قرّر المجلس ما يأتي:

1. شجبه الشديد هذه الجريمة المنكرة التي أودت بحياة الرئيس الراحل أحمد حسين الغشمي.
2. إدانته كل من قام أو شارك في تخطيط هذه الجريمة وتنفيذها.
3. تجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول الأعضاء وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.
4. وقف العلاقات الاقتصادية والثقافية والمعونات الفنية التي تقدمها الدول العربية إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.
5. أن يعيد مجلس الجامعة النظر في هذه الإجراءات عندما تحترم حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أحكام ميثاق جامعة الدول العربية.

2/ 7/ 1978م

قاطعت هذا الاجتماع الدول التي لها علاقة بجبهة الصمود، أو المتعاطفة معها، وكان وفد الكويت أكثر مرونة من الوفود الأخرى التي كانت تطالب بفصل اليمن الديمقراطية من عضوية الجامعة العربية، لأنها تخشى أن يؤدي قرار الفصل من الجامعة إلى إقامة تحالفات دولية وإقليمية تهدّد أمن المنطقة. غير أنّ أحد الحكام العرب شبّه حكومة عدن كالذي يحمل قنبلة بلا أمان يمكن أن يفجرها في نفسه وفي جيرانه. وبعد أربعة أشهر عُقد مؤتمر القمة العربية في بغداد، واتُّخذ قرار بإلغاء القرارات التي اتُّخذت ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وسط تصفيق القادة العرب. أما ممثل حكومة صنعاء، القاضي عبد الكريم العرشي، فقد صاح بصوت عالٍ معترضاً على قرار المؤتمر بإعادة عضوية اليمن الديمقراطية إلى الجامعة العربية، وكان يصيح بأعلى صوته: نقطة نظام... نقطة نظام! لكنّ أحداً لم يُعِر اعتراضه أيّ انتباه، وضاع صوته وسط التصفيق. وكنتُ جالساً إلى جانبه، والتفتُّ إليه ووضعتُ يدي على كتفه بطريقة ودية، وقلت له: لقد حُسم الأمر بالتصفيق الحار، وفاتكم قطار العزلة والحصار. وحينها كنتُ مشاركاً في المؤتمر بصفتي رئيساً لليمن الديمقراطية، واعتبرنا هذا القرار انتصاراً للسياسة الخارجية بعد هذه الاحداث.

الفصل السابع عشر
المؤتمر الأول للحزب وما بعده



في تشرين الأول/ أكتوبر (11–13) 1978م، عُقد المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني. وأُقرت فيه اتجاهات الخطة الخمسية الثانية والتعديلات على الدستور، وانتُخبت هيئات قيادية جديدة. لكنّ التعديلات التي أُقرَّت، كانت لها قصة تطرقتُ إلى أجزاء منها في فقرات سابقة. واستكمالاً لذلك، أورد هنا ما جرى في ما يتعلق بإقرارها.

فالمعروف، أنّ العملية جرت في الخفاء، وفي نطاق من السرية ومن غير علم وزير العدل عبد الله أحمد غانم. لكني اكتشفتُ الأمر عبر بعض الشخصيات. وتوافرت عندي معلومات عن أنّ مشروع التعديلات جاهز، وأنّ دمج السلطات هو الباعث الحقيقي على إجراء هذه التعديلات، لأنّ عبد الفتاح اسماعيل يريد أن يتحمل الأمانة العامة للحزب ورئاسة هيئة رئاسة الدولة في الوقت ذاته.

كل هذا كان يجري في الخفاء، ومن غير أن يصارحني الأمين العام بمقاصده، وكنتُ متأكداً أنه غير قادر على قيادة الحزب والدولة، وهذا ما حدث بعد ذلك، وبأسرع ممّا توقعت أو توقعه هو نفسه.

جورج ونديم... ورئاسة الدولة

اتصل عبد الفتاح إسماعيل بالأخوين جورج حاوي ونديم عبد الصمد[1]، طالباً منهما إقناعي بالتعديل، لأنه-كما قال لهما-لا يستطيع أن يتحدث معي بهذا الخصوص مباشرة. وجاء الاثنان إليّ قبل أيام معدودة من عقد المؤتمر، وأوضحا لي ما جاءا من أجله. وقد استفسرتُ منهما إذا ما كان ذلك مبادرة شخصية منهما، لكنهما أكدا أنّ ذلك جاء تلبيةً لرغبة عبد الفتاح الخاصة، لإقناعي بضرورة إجراء التعديلات على الدستور، على أن يجمع بين منصبَي الأمين العام والرئيس.

قلت لهما: «المشكلة ليست فيمن يكون في رئاسة الدولة، لكنّها تكمن في الآتي: هل جمع السلطات في يد واحدة أو شخص واحد سيعزز من مكانة السلطة ودورها في البلاد؟ ثمّ هل سيؤدي ذلك إلى تحقيق الأمن والاستقرار فيها؟ وإذا كان هذا الهدف سيتحقق، فليس لديّ مانع في التخلي عن رئاسة الدولة لعبد الفتاح إسماعيل. وكنتُ أتمنى أن يُجمَع بين السلطات عشية استقالة سالمين في حزيران/ يونيو عام 1978م، حين كان الموت يخيّم على قاعة اللجنة المركزية وعلى هذا المنصب، وليس بعد أكثر من ستة أشهر.

ناقشتُهما في مسألة رئاسة الدولة، وقلتُ لهما: «إنّ المطلوب من عبد الفتاح، ما دام سيجمع بين المنصبَين بموجب التعديل المقترح على الدستور، أن يمارس دوراً أكبر في إدارة شؤون الحكم، وأن يبذل مزيداً من الجهد والتعب في العملية السياسية وجانبها الأهم المتعلق بالقضايا الداخلية، وبتحسين مستوى معيشة الناس»، وأبديتُ استعدادي للتعاون معه من موقعي في رئاسة الحكومة.

محاكاة النموذج السوفياتي

... ولم أُخفِ عليهما أنّ عبد الفتاح يريد تطبيق شكل للسلطة ينسجم والنموذج المعمول به في الاتحاد السوفياتي، وبشكل حرفي، بصرف النظر عن ملاءمته لواقعنا في اليمن الديمقراطية. وقلت لهما: «إنّ الشيء الذي لا أفهمه، هو الطريقة التي اتُّبِعَت في تداول إجراء التعديلات الدستورية، حيث جرت دون علم الهيئات الحزبية والحكومية. وهي المكان الطبيعي والأفضل لمناقشة الأمور بوضوح، بدلاً من أساليب الالتفاف والتكتّم غير المشروع»، وطلبتُ منهما إبلاغه بأن يتحدث معي في هذا الأمر مباشرةً.

وبالفعل، جاءني عبد الفتاح، وتحدثتُ معه بصراحة، وقلتُ له إنّ جورج حاوي ونديم عبد الصمد أخبراني عن دمج السلطات، وأنْ ليس لي اعتراض على ذلك إذا كان فيه مصلحة البلد، «لكنّ مأخذي على ذلك وضعُك تعديلات على الدستور من وراء الهيئات الحزبية والحكومية الشرعية، حتى إنك أخفيتَ هذا الأمر على وزير العدل[2]، مع أنّ ذلك من صلب اختصاصه، وهذا ليس من حقك». ومع كل ذلك، قلتُ له: «أنا على استعداد لتقديم مقترح

1- 72 الأول كان أميناً عاماً للحزب الشيوعي اللبناني حينها، وقد اغتيل في عام 2005م بسيارة ملغومة، والثاني كان عضواً في المكتب السياسي للحزب نفسه.

2- (73) عبد الله أحمد غانم.

إلى «المكتب السياسي» و«اللجنة المركزية» بالموافقة على هذه التعديلات بعدما أجرى وزير العدل عبد الله غانم بعض التعديلات عليها، وبالفعل قدمت المقترح بدمج السلطات بخط يدي إلى اجتماع المكتب السياسي، وكنت غير واثق من تحمّله مثل هذه المسؤولية، وأنه في الأخير سيخسر كل شيء، وكان رأي جار الله عمر بعد رحيل سالمين أن يبقى عبد الفتاح في وضعه السابق أميناً عاماً للحزب، وأن أتولى أنا رئاسة الجمهورية، باعتبار هذا الوضع مناسباً وطبيعياً، فتوزيع السلطة بهذا الشكل وفصل رئاسة الدولة عن أمانة الحزب كان إجراءً ملائماً، ويتفق مع متطلبات الأوضاع القائمة حينها.

ويضيف جار الله[1]: «في اعتقادي، أنّ هذا كان إجراءً غير ملائم، لأنّ إقصاء علي ناصر محمد من رئاسة الدولة خلق بعض الحساسيات من ناحية، ومن ناحية ثانية راكم المسؤولية على عبد الفتاح إسماعيل، بينما كانت مواصفاته وإمكاناته تسمح له بأن يقتصر دوره على رئاسة الحزب، ويكون بمثابة «المرشد العام» إذا صحّ التعبير، الأمر الذي خلق جواً من الانتقادات لأداء عبد الفتاح في منصب رئاسة الدولة، على الرغم من أنّ مجلس الوزراء كان يقوم بالعبء الرئيس في الأمور التنفيذية».

وتأسيساً على ذلك، أُقرّ في المؤتمر الأول مشروع الدستور المعدَّل، وأُجريت انتخابات مجلس الشعب الأعلى. ورُشِّح عبد الفتاح ضمن قائمة في الدائرة الانتخابية «رقم 1» في حيّ «كريتر» بالعاصمة عدن. وعندما كنّا نراجع النتائج النهائية للانتخابات، اكتشفنا أنّ عبد الفتاح لم ينل الأصوات الكافية التي تؤهله للفوز بعضوية المجلس، وفاز عليه في مركزه الانتخابي أحد الصيادين، يُدعى «أبو رأس». شعرنا بأنّ الوضع ليس على ما يرام، فقد كان علينا أن نحافظ على كرامة «الأمين العام» الذي كان يسعى إلى احتلال منصب رئيس هيئة رئاسة الدولة بموجب التعديل الدستوري الجديد بدمج السلطات، وفي الوقت ذاته الحفاظ على هيبة الحزب والدولة وسمعتهما.

بعد أن ضمن عبد الفتاح الجمع بين المنصبين، علّق الفقيد عبد العزيز عبد الولي ناشر، قائلاً: «إنّ عبد الفتاح انبهر بالمنصبين ونام عليهما»، ويقصد بذلك عدم فاعليته في المنصبين. غير أنّ فضل محسن عبد الله[2] الذي ليس معروفاً عنه انشغاله بالأمور النظرية والسياسية من هذا النوع، بدأ بأمر من صهره عبد الفتاح إسماعيل، بعقد اجتماعات في بيت هذا الأخير، لمناقشة ما سمّاه تشكيل «حزب النواة»[3]، ودعا إليها أبو بكر باذيب وعبد الغني عبد القادر وحسين قماطة[4]، وقد اعترض كل من باذيب وعبد الغني على الفكرة، مستندَين

1- (74) المقابلة مع جريدة الخليج الإماراتية.

2- 75 عضو لجنة مركزية، وتولى مناصب عديدة، منها وزير مالية ووزير زراعة.

3- يقصد بذلك أنّ داخل كل حزب نواة له، وعلى هذه النواة أن تشكل حزبها داخله، لتوجيه قضايا الحزب وسياسته بصورة سرية.

4- الأولان عضوا لجنة مركزية للحزب، وفيما بعد رُفِّعا إلى عضوية المكتب السياسي. والثالث عضو لجنة مركزية وقائد القيادة الوطنية للميليشيا.

إلى حجة قوية، هي أنه لا يمكن تشكيل حزب داخل حزب والدخول في تفاصيل عمل كهذا، في الوقت الذي لم يمضِ على انعقاد المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني سوى أسابيع قليلة. ورفضا حضور الاجتماع الثالث، رافضَين الفكرة من أساسها، وحددا موقفهما بصراحة، وأكدا أنه إذا كانت هناك ضرورة، يجب طرح القضايا التي تتطلب النقاش على بساط البحث في اجتماعات الهيئات القيادية للحزب. ومن هنا بدأت أزمة الثقة بين القيادة وعبد الفتاح إسماعيل بعد أن تسربت معلومات عن نيته عقد المؤتمر الاستثنائي لتصفية بعض القيادات، ولشنّ الحرب على الشمال وتوحيد اليمن تحت قيادته.

حرب فبراير 1979م

في شباط/ فبراير 1979م، اندلعت حرب جديدة بين الشمال والجنوب. وليس بخافٍ على قارئ هذه المذكرات أنّ إشعال فتيل تلك الحرب يرتبط بسيناريو «الانتفاضة» الذي سبق الإشارة إليه. وهذا «السيناريو» يقف وراء سلسلة الأعمال المسلحة التي نفذتها «الجبهة الوطنية» في منطقة «مريس» و«المنطقة الوسطى» في الجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن).

تصورت الجبهة أنّ أيّ ضربة عسكرية في أيّ موقع في الشمال ستكون بمنزلة الضربة القاصمة للنظام في الجمهورية العربية اليمنية، وستعجل بالانتفاضة والاستيلاء على السلطة في صنعاء، وبعدها تتحقق الوحدة اليمنية «أو اليمن الديمقراطي الموحد»، كما جاء في السيناريو المُعَدّ مسبقاً.

لكن الذي حدث أنّ «الجبهة الوطنية» قبل أن تدرس قوتها السياسية والعسكرية، في مقابل قوة النظام، تورطت في عمل عسكري كبير، لم تكن مستعدة لمواجهة نتائجه. وبهذا، حوصرت قوات الجبهة في منطقة «مريس»، واتخذت من ذلك حجة لتنفيذ اغتيالات وتفجيرات في تلك المناطق. وحين أخفقت في فكّ الحصار عن قواتها، سعت إلى فكّه من طريق النظام في الجنوب وقواته النظامية.

وكان معنى ذلك توريط اليمن شمالاً وجنوباً مرةً أخرى في حرب جديدة كالتي شهدتها في عام 1972م، منطلقها هذه المرة من الجنوب ضد الشمال.

وبينما كانت المشكلة محصورة بين قوات الجبهة والسلطة في الشمال، بدا البعض عندنا شديد الحماسة للقيام بعملية عسكرية بمحتوى استراتيجي يهدف إلى إسقاط صنعاء تحت مسوّغ فكّ الحصار عن قوات الجبهة المحاصرة في «مريس».

وبحكم أنّ صالح مصلح كان على تواصل مع المحاصرين، فقد طلب من قواتنا المرابطة في الضالع التدخل لفكّ الحصار، إلّا أنّ قائد اللواء هناك، الرائد سعيد سالم العريف، طلب موافقة وزير الدفاع علي عنتر، الذي بدوره رفض التدخل. وبعد ذلك، كلفنا لجنة مؤلّفة من صالح مصلح قاسم ومحمد سعيد عبد الله (محسن)، وعبد العزيز عبد الولي الذهاب إلى

الشعيب للاطلاع على الموقف هناك، وتقديم تقرير بإمكان التدخل أو عدم إمكانه، وعند عودتهم قدموا تقريراً بضرورة التدخل، وحينها كنتُ في منزل الرئيس والأمين العام عبد الفتاح إسماعيل في «معاشيق». فبينما كنا نتبادل أطراف الحديث، إذ بصالح مصلح قاسم ومحمد سعيد عبد الله (محسن) يدخلان علينا. تحدثا بلا مقدمات إلى عبد الفتاح، بوصفه الأمين العام والرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة في الغرض الذي جاءا من أجله، وهو فكّ الحصار المفروض في مريس على قوات الجبهة الوطنية التي كانت تقاتل إلى جانبها قوات شمالية برئاسة مجاهد القهالي.

أخذا يشرحان الوضع، والطريقة التي ستجري بها عملية فكّ الحصار. كان صالح مصلح هو مَن يتحدث، فقال لعبد الفتاح: «إننا سنستخدم المدافع الصغيرة، لا الكبيرة، والطائرات الصغيرة، لا الكبيرة. قالها صالح بطريقته الساخرة بين المزح والجد.

دهشتُ عندما سمعتُ الأمين العام يوافق على ذلك، قائلاً إنه لا يمانع في استخدامها، على أن تكون العملية سريعة وخاطفة، ولا تستغرق أكثر من يومين.

كنتُ أرى أنّ التدخل بقوات نظامية من الجنوب لفكّ الحصار عن الجبهة عمل خارج حدود الحكمة والعقل، وسيقودنا إلى حرب جديدة بين الشمال والجنوب، ولفت نظري أنّ الأمين العام الرئيس لم يكن يقدّر خطورة ذلك العمل، وفي اعتراضي الواضح على تلك المجازفة شرحتُ لعبد الفتاح أنّ هناك مغالطة في نوع الأسلحة، ما يعني تورطاً مباشراً في تلك الحرب. وأوضحتُ له أنهم يقولون عن الأسلحة التي ينوون استخدامها لفكّ الحصار: «إننا سنستخدم مدافع عيار 135 مم، أي الصغيرة، لا مدافع 160 مم الكبيرة، بينما المعروف أنّ مدى الأولى 30 كم، والثانية 5 كم. وأنهم سيستخدمون الطائرات الصغيرة، لا الكبيرة، بينما المعروف أنّ الطائرات الحربية هي الصغيرة. وقد لفتُّ نظر الأمين العام إلى هذه الحقيقة، وبرهنتُ له ما يعنيه ذلك. فعندما يعرف العسكريون في الشمال نوع الأسلحة المستخدمة، سيدركون على الفور أننا نتدخل في الحرب الدائرة بين قواتهم وقوات الجبهة التي لا تمتلك مثل هذه الأسلحة، وهذا معناه قيام الحرب بين النظامين. واعتقدتُ أنّ ما قلته سيكون كافياً لصرف النظر عمّا كانوا يفكرون فيه، وأنهم سيرون الأمور بالبعد الذي كنتُ أراه.

بدا لي واضحاً أنهم يتصرفون وفقاً لسيناريو سياسي مسبق، وليس وليد اليوم اتخذ أشكالاً عديدة حتى وصل تلقائياً إلى حرب 1979م التي كان الهدف منها إسقاط صنعاء، ولكنها أسقطت في النهاية عبد الفتاح إسماعيل الذي لم يدرك أنه كان يُستخدم في هذه الحرب كحصان طروادة.

وبالفعل، في 24 شباط/ فبراير 1979م، بدأت الحرب، واصطدمت القوات المسلحة للدولتين، وتكبّد الطرف الآخر خسائر فادحة في الأرواح والأموال والعتاد.

كان واضحاً أنه لم يكن مسموحاً أن تقع معركة من هذا النوع، لا إقليمياً ولا دولياً،

لإسقاط صنعاء وتحقيق الوحدة على أساس برنامج الحزب الاشتراكي. لأنّ ذلك معناه اقتراب النار «الحمراء» من الحدود البترولية للسعودية ومصالح الولايات المتحدة الأميركية والغرب عموماً.

جاء هذا الحدث بعد الزلزال الكبير الذي أحدثته الثورة الإيرانية في المنطقة والعالم في العام ذاته، ولم يكن من المسموح به حدوث زلزال آخر، يشكل مصدر تهديد إضافي للمصالح البترولية الغربية.

لكن من الواضح أنّ الذين فتحوا ملف الحرب في شباط/ فبراير 1979م، لم يدرسوا جيداً مختلف الظروف المحيطة محلياً ودولياً، وأسرفوا في الاستهانة بقوة الطرف الآخر مقابل تهويل قوتنا التي لا شك في أنها حطمت جزءاً كبيراً من قوات صنعاء في المناطق الوسطى والبيضاء وحريب، ولكني كنتُ مقتنعاً بأنّ صنعاء لا يمكن أن تسقط إلّا من داخل أسوارها.

وطلب مني عبد الفتاح إسماعيل متابعة الموقف، وعقدنا اجتماعاً للقادة العسكريين: علي عنتر، وصالح مصلح، وصالح أبو بكر بن حسينون، وأحمد سالم عبيد، وسليمان ناصر مسعود، مدير الدائرة السياسية، وقادة الأسلحة: خالد باراس، وعمر العطاس، وعبد الله عليوة، وقاسم عبد الرب، ومحمد العبادي، وقدمت خطة عسكرية من صفحة ونصف صفحة، ولمست توجهاً من جانب القيادة العسكرية، أنهم غير مهيَّئين لخوض الحرب وإسقاط صنعاء، لكنّ البعض كان يقول إننا في بضعة أيام سيلتقي محور إب بمحور البيضاء في يريم بالطريق لإسقاط صنعاء، وإنّ الجماهير ستستقبلنا بالورود. ومع الأسف، فالجبهة الوطنية في الشمال لم تستقبلهم، حتى بإصدار منشور. وكنتُ قد طلبتُ من علي عنتر كشفاً بالأسلحة والذخائر التي نمتلكها في المستودعات، وأخرج من جيبه أوراقاً، وطلب من سليمان ناصر مسعود قراءتها. وعلى سبيل المثال، أشار إلى أنّ عدد صواريخ الكاتيوشا 2800 صاروخ، واعترض علي عنتر على هذا الرقم، وقال إنه 28000، وإنّ صفراً سقط سهواً، وقال له إنّ الضابط الفني الذي أعدّ التقرير من أفضل الكوادر في قسم التسليح، وقد حدّد الكميات كلها، أرقاماً وكتابةً (الفني محمد شيخ).

وكان للجنة المركزية موقف مجمَع عليه بعدم الدخول في الحرب. وصادف ذلك زيارة وزير الدفاع المجري «سنجِه» الذي أبدى انزعاجه من هذه الحرب، وقال: كيف تدعونني وأنتم مقدمون على هذا الأمر؟ لماذا تحرجونني وكأنني آتي كي أبارك هذه الحرب نيابةً عن حلف وارسو؟

أما الاتحاد السوفياتي، فبرغم ارتباطه بمعاهدة صداقة وتعاون مع اليمن الديمقراطية، فقد امتنع عن تزويد الطرفين بالسلاح. وطالب بريجنيف في برقية إلى عبد الفتاح إسماعيل بوقف الأعمال المتهورة-كما سمّاها – فوراً، وكانت البرقية شديدة اللهجة، وحتى خارجة عن حدود اللياقة.

وصرّح عبد الحليم خدام، وزير خارجية سورية، قائلاً: «إننا لن نسمح لعدن بإسقاط صنعاء»، وهو الذي تربطه علاقة مع النظام في عدن، في جبهة الصمود والتصدي مع كل

من ليبيا والجزائر. لكنه كان يرتبط بعلاقات خاصة مع السعودية، وكان أحد أولاده يحمل الجنسية السعودية.

وبعد أحداث إيران، أرسلت واشنطن المستنفَرة وزير دفاعها هارولد براون في شهر شباط/ فبراير 1979م إلى صنعاء ليعلن على رؤوس الأشهاد أنّ «حماية تدفق البترول الوارد من الشرق الأوسط يشكل إحدى مصالحنا الحيوية بصورة واضحة، وسنقوم بكل عمل ملائم لحماية هذه المصالح، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية».

سارعت واشنطن فور اندلاع القتال بين عدن وصنعاء بإرسال أسلحة دفاعية، بمعدلات كبيرة وسريعة إلى الشمال أثناء القتال لمواجهة ما سمّاه البيان الأميركي «النفوذ السوفياتي» في الجزيرة العربية، حيث أرسلت أسلحة بعد شهر واحد من الحرب إلى الشمال بقيمة 400 مليون دولار، من غير انتظار موافقة الكونغرس على القرار الذي اتخذه الرئيس جيمي كارتر.

ومن ناحية أخرى، أعلنت السعودية حالة الطوارئ في قواتها، واستدعت قواتها العاملة في لبنان ضمن قوات الردع العربية. وقام وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، بزيارات لكل من العراق وسورية والأردن.

من المعروف أنّ الأميركان وآل سعود هم الذين جاؤوا بعلي عبد الله صالح إلى الحكم. أذكر حديثاً دار بيني وبينه عن كيفية وصوله إلى السلطة في 17 تموز/ يوليو عام 1978م، إذ قال إنه جاء بمسدسه والمال السعودي والدعم الأميركي، وهذا ما أكده الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في مذكراته، ولهذا كان من غير المسموح إسقاط النظام في صنعاء.

كانت هناك قوى عربية وإقليمية لها حساباتها الخاصة في اليمن، وخطوطها الممدودة في تلك المنطقة الحساسة، وبالتالي لم تكن هي الأخرى تسمح بالاقتراب منها، حتى لا تفسد خططها وحساباتها.

وإذا كانت الوحدة اليمنية ضرورة استراتيجية لا تقبل أيّ شكل من أشكال الجدل، أو هكذا كان الأمر في تلك الظروف، فإنّ ما أُريد الكشف عنه هنا هو «الأسلوب» الخاطئ الذي اتُّبع والذي كان سبباً في نشوب حرب الجنوب ضد الشمال في 1979م، في محاولة التوحيد وتوحيد اليمن شمالاً وجنوباً، على أساس برنامج الحزب الاشتراكي اليمني، وقد كان هذا «الأسلوب» الخاطئ نفسه، هو السبب في حرب الشمال ضد الجنوب لضمّ الجنوب إلى الشمال في عام 1972م. ولا تخرج حرب عام 1994م عن ذات السياق، إذ إنها أدت في الأخير إلى نوع من ضمّ الجنوب إلى الشمال، بدلاً من الوحدة التي أعلنت على التوافق والشراكة، فأصبح الجنوب مشاركاً في السلطة، وليس مشاركاً في القرار منذ حرب 1994 وحتى 2019.

هكذا اصطدمت الحرب بالحائط الكبير الذي لم يكن من المسموح تجاوزه، رغم أنّ قواتنا احتلت المناطق الشمالية حتى مدينة يريم، واستولت على محافظة البيضاء المجاورة لمحافظة أبين ومديرية حريب المجاورة لمحافظة شبوة، وانكشفت حقيقة أنّ «الجبهة الوطنية» لم تستطع تعزيز النقاط والمناطق التي استولت عليها عسكرياً أو جماهيرياً، وهي التي صورت

للقيادة في عدن أنّ الظروف صارت ناضجة ومواتية للانتفاضة في الشمال، تمهيداً للاستيلاء على السلطة في صنعاء، وقيام اليمن الديمقراطي الموحَّد، وهو ما لم يتحقق بتنفيذ سيناريو الحرب. لم تستطع الجبهة تفجير قنبلة واحدة أو طلقة رصاص واحدة أو إصدار حتى منشور واحد في صنعاء أو تعز أو الحديدة لدعم موقفها وتهيئة المناخ للانتفاضة المزعومة، رغم أنّ المواطن العادي كان يتمنى النصر لقواتنا وتحقيق الوحدة اليمنية، وقد علمتُ فيما بعد بأنّ بعض المسؤولين كانوا ينتظرون في صنعاء دخول قواتنا إليها لاستقبالها كقوات وحدوية.

وكما في حرب عام 1972م، بدت الحرب الجديدة غير ذات فائدة، وعجزت عن إسقاط صنعاء وإيصال «اليساريين» في الشمال إلى دفة السلطة في صنعاء، كما أراد راسمو «السيناريو»، وعجزت اليمن مرة أخرى عن دفع مستحقات الحرب، أو الاستمرار فيها. لهذا، كان لا بدّ من التسوية التي تضمن وقف الدمار والخراب.

الوساطة العربية

كانت الوساطة العربية المحرك الوحيد لوقف الصدام المسلَّح بين النظامين، حيث قامت كل من الكويت وسورية والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية بدور كبير لحثّ النظامين في صنعاء وعدن على إنهاء العمليات العسكرية بينهما، وتوافق ذلك مع الرغبة الجماعية للجامعة العربية في ضرورة احتواء الصدام، وزار عدن وصنعاء لهذا الغرض كل من:

1. عبد الحليم خدام، وزير الخارجية السوري.
2. صباح الأحمد الصباح، وزير الخارجية الكويتي.
3. عدنان حسين، وزير التخطيط العراقي.
4. ممثّل عن منظمة التحرير الفلسطينية.
5. محمود رياض، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وعند وصولهم إلى عدن، استقبلتُهم مباشرةً، وعند جلوسهم شاهد الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت حقيبتي السامسونيت، وقال: «أرجوكم أخرجوا الحقيبة هذه»، فضحك البعض، ودُهشَ آخرون، بل خافوا من وجود الحقيبة، ونزولاً عند رغبتهم أخرجنا الحقيبة، وكانت العيون على الحقيبة حتى خرجت وانفرجت أساريرهم، لأنه منذ 8 أشهر طيّرت حقيبة رئيسين في يومين: الأول أحمد الغشمي بالحقيبة، والثاني سالم ربيع علي بالطلقة، لأنه كان متهماً بإرسال حقيبة الموت مع الحاج تفاريش.

وعقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً طارئاً لمجلس الجامعة في الكويت في الفترة من 4 إلى 6 آذار/ مارس 1979م، وأدّت جهودهم إلى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار اعتباراً من 3 آذار/ مارس 1979م، وإلى خطة عربية لتسوية الخلافات بين النظامين.

تقضي الخطة بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات المسلحة للطرفين خلال مدة أقصاها عشرة أيام، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، ووقف الحملات

الإعلامية، وفتح الحدود وإعادة العلاقات الطبيعية بينهما، بما في ذلك العلاقات التجارية، وانتقال الأفراد، والدعوة إلى إقامة حوار بين النظامين على مستوى القمة لإعادة الأوضاع الطبيعية بينهما، وبما يحقق أهدافهما المشتركة، وصولاً إلى تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وبيان طرابلس وتوصيات لجان الوحدة، وتشكيل لجنة متابعة عربية للإشراف على تنفيذ القرار، ولجنة إشراف عسكرية من ممثلي الدولتين وكل من الأردن، الإمارات العربية، الجزائر، سورية، العراق، فلسطين، الكويت، والأمين العام لجامعة الدول العربية.

رافق كل ذلك دعوة وجهها الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت، لعقد مؤتمر قمة يمني في الكويت في الفترة من 28 – 30 آذار/ مارس 1979م، وهو المؤتمر الذي تمخّض عن اتفاق جديد لقيام الوحدة بين الدولتين.

ومهما يكن الأمر، فإنّ الخسائر التي لحقت بالشعب اليمني في تلك الحرب كانت بسبب ذلك التفكير والتكتيك الخاطئين، اللذين اتخذا من «الوحدة اليمنية» ذريعة لشنّ الحرب من غير حساب لنتائجها الوخيمة. وللأسف فإن أصحاب هذا التفكير لم يستفيدوا من نتائج تلك الحرب ودروسها، فقد استمرّ التفكير في استمرار الحرب واللجوء إليها لتحقيق أغراض سياسية، بعضها على نطاق النظام في عدن، والبعض الآخر على نطاق النظام في صنعاء، وكل ذلك تحت عنوان نبيل، هو تحقيق الوحدة، وكأنهم لا يشعرون بالراحة إلّا إذا أخرجوا آلة الحرب من خزائنها. وذلك ما ظهر جلياً أيضاً في السنوات التالية للحرب حتى 1985م، وهو ما شكّل نقطة تعارض دائم بين نهجين وأسلوبين في إطار القيادة في عدن بين دعاة الحوار الأخوي والسبل السلمية والديمقراطية في تحقيق الوحدة اليمنية، ودعاة الحرب سبيلاً إلى ذلك. ويجب أن أشير في هذا المجال إلى أنّ هذا نقل معركة الوحدة بالحرب من صنعاء إلى عدن، حيث أبدل هؤلاء خططهم السابقة بإسقاط صنعاء، وعمدوا إلى خطة أخرى بإسقاط عدن أولاً، في محاولة الوصول إلى حكم صنعاء. وهذا ما سعوا إليه في أحداث 13 كانون الثاني/ يناير 1986م، وما أكدته الوثيقة الصادرة باسم خالد عمر[1] (حزيران/ يونيو 1986م).

تقرير الملحق العسكري الأميركي

عندما سقط الكثير من المناطق الشمالية في البيضاء وإب وحريب بأيدي قواتنا، زار الملحق العسكري في سفارة الولايات المتحدة الأميركية بصنعاء مناطق القتال، وقدّم على أثر ذلك تقريراً إلى الإدارة الأميركية في ستين صفحة فولسكاب، تضمّن مسائل كثيرة، كان من أبرزها:

- إنّ النظام في الشمال لن يسقط عسكرياً، لأنه سيتغلب على هذه المشاكل العسكرية. وإنّ المشكلة تكمن في الجانب الاقتصادي، وفي ضعف القدرة الدفاعية.
- وإنه لا يمكن أن يتحقق استقرار أمني وسياسي إلّا إذا تعززت القدرة الاقتصادية والدفاعية في الجمهورية العربية اليمنية.

1- 78 الاسم الحركي لجار الله عمر.

- وما لم يحصل ذلك، فإنّ النظام يمكن أن يتعرض لخطر حكومة الجنوب واليساريين.
- يجب التعامل مع النظام في الجمهورية العربية اليمنية مباشرةً.

وأوصى الإدارة الأميركية ومكتب الرئيس بأن تقوم العلاقة مباشرةً مع الحكومة في صنعاء، لا من طريق السعودية، وبعد ذلك نصح الرئيس بوش (الأب) بأن تكون العلاقة مباشرة مع الجمهورية العربية اليمنية وتزويدها بالسلاح المتطور، وجاءت الموافقة سريعاً من الإدارة الأميركية باعتماد 500 مليون دولار لشراء:

1. سرب طائرات أف 5
2. كتيبتي دبابات أم 60 أي
3. 100 عربة ناقلة جنود من نوع 133
4. كتيبتي مدفعية 150مم و155مم
5. كتيبة دبابات بنهارد الفرنسية
6. كتيبة ناقلات جنود فرنسية

تجاوب الرئيس الأميركي، مستخدماً صلاحياته، وشُحنت الدبابات والطائرات جواً إلى صنعاء، وبعد ذلك بدأ وصول بقية الأسلحة.

– الإسراع في استخراج النفط والثروات المعدنية في اليمن الشمالي... وهو ما تحقق لاحقاً من قبل شركة هانت الأميركية في صافر بمحافظة مأرب.

وقد تطورت العلاقات الأميركية مع النظام في صنعاء قبل إعلان الوحدة وبعده، وساندت أميركا نظام صالح في حربه عام 1994م وما بعده، وقدمت له كل أشكال الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري، حيث بلغت المساعدات المقدمة له أكثر من مليار ونصف مليار دولار بعد الزيارات التي قام بها علي عبد الله صالح للولايات المتحدة الأميركية ولقاءاته مع الرئيس بوش.



قمة الكويت

في لقاء قمة الكويت، برعاية أميرها جابر الأحمد الصباح، التقى الرئيسان اليمنيان عبد الفتاح إسماعيل وعلي عبد الله صالح، وجرى الاتفاق على المصالحة وقيام الوحدة.

وقد برز رأيان في موضوع تحقيق الوحدة، خاصة في ما يتعلق بالموعد.

الأول يقول بضرورة تحقيقها في مدة أقصاها ثلاثة أسابيع. والثاني كان يرى أنّ الوحدة تحتاج إلى وقت. واقترح لذلك سنة واحدة.

بعد مداولات، اتُّفق على تحقيق الوحدة خلال أربعة أشهر من تاريخ عقد لقاء القمة في الكويت، على أن يلتقي الرئيسان في صنعاء قبل نهاية المدة لبحث الخطوات المتعلقة بتحقيق الوحدة، ولم يكن المقترح الأول أو الثاني عملياً لتحقيق الوحدة اليمنية، بل كان ذلك من باب المزايدة لخداع الجماهير وتضليلها، وسبق أن اتفقنا بعد حرب 1972 على تحقيق الوحدة في مدة أقصاها سنة، ولم تتحقق مع ذلك.

قبل انتهاء المهلة المحددة، نوقش الموضوع في اجتماع للمكتب السياسي. وعبّر عبد الفتاح في ذلك الاجتماع عن رفضه الذهاب إلى صنعاء للقاء الرئيس علي عبد الله صالح، واقترح بدلاً من ذلك أن يلتقي الرئيسان في منطقة «الراهدة»، باعتبارها منطقة محايدة[1] بدلاً من صنعاء. وأُبلغت صنعاء بالرغبة في تغيير مكان اللقاء، فوافق الرئيس علي عبد الله صالح.

لكننا فوجئنا، قبل موعد سفره بيوم واحد، بطلبه عقد اجتماع للمكتب السياسي. في الاجتماع، قال عبد الفتاح إنّ هناك مؤامرة «إمبريالية رجعية» تدبَّر له، وإنّ السعودية دفعت خمسين مليون دولار لقتله وتصفيته جسدياً، وإنه لذلك لا يستطيع السفر إلى الراهدة للقاء الرئيس علي عبد الله صالح. ومجدداً، اضطررنا إلى إشعار صنعاء بتأجيل اللقاء دون أن نذكر لهم شيئاً عن الأسباب. أذكر يومها، بعد اعتذار عبد الفتاح عن عدم حضور لقاء الراهدة، أنّ المكتب السياسي ناقش البدائل الممكنة، وقد اقترح أحد الإخوة ساخراً عقد اللقاء في الحديدة على سطح «باخرة سوفياتية» لضمان الحماية للأمين العام والرئيس من أيّ اغتيال... وتنوعت الآراء والمقترحات ما بين الجدّ والهزل. ومنها الرأي الساخر الذي اقترحه عبد العزيز عبد الولي، عضو المكتب السياسي، بشقّ قناة من عدن إلى الراهدة، لأنّ اللقاء في الحديدة على ظهر باخرة سوفياتية غير مضمون، إذ قد تعترض الرئيسان قوة عسكرية إمبريالية في باب المندب. واقترح صالح مصلح، بدوره، وهو المعروف بسخريته اللاذعة، أن يأتي الرئيس علي عبد الله صالح بطائرة «بوينغ» إلى عدن، ويأخذ معه عبد الفتاح، ويجريا اللقاء في الجو والطائرة تحلّق بهما. وبعد انتهاء اللقاء ينزل عبد الفتاح في مطار عدن ويواصل علي عبد الله صالح رحلته إلى صنعاء!!

لم تعجبني الطريقة الساخرة التي لم تكن تراعي تعقيدات الموقف وجسامة المسؤولية،

1- 79 إحدى مناطق الأطراف بين شطري اليمن.

ولم يسعني إلّا أن أقترح أن أذهب أنا للقاء الرئيس علي عبد الله صالح بدلاً من عبد الفتاح، لتنفيذ الاتفاق الذي قررته قمة الكويت.

كنتُ حريصاً في مبادرتي تلك على ألّا ينتهي الموعد المحدد دون اتخاذ إجراءات تفي بالتنفيذ، لإدراكي أنّ أيّ تأجيل للقاء من قبلنا سيعني للطرف الآخر والعالم تنصلنا ممّا وُقِّع عليه بين الرئيسين في قمة الكويت، واشترطت للقيام بالمهمة شرطين:

الأول: أن يكون اللقاء في صنعاء. ومشدداً على أنّ هذه هي المرة الأولى التي يزور فيها مسؤول من الجنوب مدينة صنعاء تحديداً، فالرئيس ربيع زار تعز والحديدة في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1973م، ولم يتمكن من زيارة صنعاء بسبب رفض الشيخ الأحمر آنذاك، كما علمنا، لكنه زارها في بداية عهد الرئيس الحمدي، وبإصرار منه تمكن من حضور جنازة الرئيس إبراهيم الحمدي إثر اغتياله.

الثاني: ألّا يكون عبد الفتاح أثناء سفري في أراضي الجمهورية، حتى نتمكن من إعلان سفره للعلاج في الخارج، ليكون ذلك تبريراً مقنعاً لعدم ترؤسه الوفد وحضوري بدلاً منه.

وبعد نقاش جادّ، رحّب الجميع بهذا المقترح، وأبدى البعض مخاوفه من الذهاب إلى صنعاء، وفي الوقت ذاته قال صالح مصلح: ما دام الأمر سيُحَلّ بذهاب رئيس الوزراء علي ناصر إلى صنعاء، فلا بد أن يكون في استقباله علي عبد الله صالح، وبدا لي ذلك وكأنه محاولة لعرقلة الزيارة، فبادرته بالقول:

إن أمن اليمن واستقراره شمالاً وجنوباً هو ما يهمني، لا من يستقبلني هناك في صنعاء!

وهكذا قمتُ بالزيارة في تشرين الأول/ أكتوبر 1979م، والتقيتُ الرئيس علي عبد الله صالح، وسأترك الحديث عن تفاصيل ذلك اللقاء في الكتاب الخاص بالوحدة اليمنية.

«أزمة أغسطس 1979»

بعد أحداث 26 تموز/ يونيو 1978م، وانعقاد المؤتمر الأول للحزب في تشرين الأول/ أكتوبر 1978م، وحرب شباط/ فبراير 1979م، تشابكت أمور كثيرة واختلطت.

قضايا يجري الاختلاف عليها في السر، وقضايا يجري التسابق على كسبها في العلن. ظهرت «المناطقية» مجدداً في أبشع وجوهها، وسيطرت الريبة والشك على العديد من القيادات.

بات من الواضح أننا أسوأ حالاً بكثير ممّا كنّا عليه قبل الحرب والحزب. فالرفاق يتبادلون الريبة، والوحدة التي يجري الحديث عنها إعلامياً بينهم، أضحت وحدة شكلية لا أكثر. أما في جوهر الأمر، فالاختلاف والتعنت وعدم الانسجام كانت هي السائدة.

سلسلة الصراعات لم تتوقف منذ عام 1967م، فقدنا خلالها عدداً من الرؤساء والقيادات والعناصر. كان طابع هذه الصراعات في ظاهره أيديولوجياً، وفي باطنه صراعاً على السلطة. لكن السؤال الذي لم أجد إجابة عنه، هو: «من يحرّك تلك الصراعات ويمسك بخيوطها غير المرئية منذ 1967 وحتى اليوم 2019؟!».

لم أجد الإجابة عن ذلك في تخريجات أيّ أزمة باليمين الرجعي أو اليسار الانتهازي أو اليمين الانتهازي أو الصف المبدئي.

وهكذا ظهرت مشكلة أخرى في إطار الحزب والدولة في صيف 1979م، سُميت «أزمة أغسطس». وهي الأزمة التي حدثت بسبب الخلاف بين وزير الدفاع علي عنتر، ووزير أمن الدولة محمد سعيد عبد الله (محسن)، وكلاهما عضوان في «المكتب السياسي»، وبدأت حرب المذكرات والتهديدات بينهما.

وكانت أسباب المشكلة خلافات على السيطرة على أجهزة الأمن.

الاستطلاع السياسي لمن؟

بدأ الصراع والخلاف تحقيقاً لطموحات شخصية وسياسية بحتة. كان كل من الوزيرين يحاول القبض على الأجهزة العسكرية والأمنية، والسيطرة على أكبر قدر ممكن من الأجهزة وكسب ولائها، وبدأ الخلاف حول دائرة «الاستطلاع السياسي» في القوات المسلحة، ولمن تتبع.

الصراع على الاستطلاع السياسي

ظاهرياً، يتبين أنّ لهذا الخلاف أساساً موضوعياً، لكن في الحقيقة ليس الأمر كذلك. فكلاهما يحاول أن يقيم لنفسه أسانيد، في ما يقترحه من مقترحات، يتبادر وكأنها تتعلق بمسائل تنظيم العمل. لكن العكس هو الصحيح.

فوزير أمن الدولة (محسن)، يرغب في أن يتبع «الاستطلاع السياسي»، التابع أصلاً للقوات المسلحة، لوزارته، وطرح هذه المسألة بإلحاح، بحجة أنّ ذلك هو المتَّبع والسائد في البلدان الاشتراكية، خاصة الاتحاد السوفياتي وألمانيا الديمقراطية، وأن ذلك ما يناسب اليمن الديمقراطية.

ومن الحجج التي استخدمها تقرير تقدّم به مدير الدائرة السياسية في وزارة الدفاع آنذاك[1] بعد زيارة قام بها للاتحاد السوفياتي، أنه أثناء وجوده في «مهمة» هناك، بحث موضوع الاستطلاع السياسي في القوات المسلحة، وقدّم للقيادة تقريراً يشير فيه إلى أنّ «الاستطلاع السياسي» في القوات المسلحة السوفياتية يتبع وزارة أمن الدولة. واستغلّ وزير الأمن ذلك التقرير، ليطالب بضمّ الاستطلاع السياسي إلى أمن الدولة، ولكن علي عنتر رفض ذلك الأمر.

رغم أنّ «محسن» كان يستمدّ قوته من جهاز أمن الدولة الذي فقد السيطرة عليه في أول هزة، ما أدى إلى أن يحمل محسن ملفاته وأوراقه الخاصة ويرحل عن الوزارة، وهذا الوضع والموقف تكرر مع علي عنتر عام 1981م عندما غادر وزارة الدفاع، أي بعد سنة ونصف سنة

1- كان يشغل هذا المنصب حينها سليمان ناصر مسعود.

من هذه الأحداث. وهنا يمكن تأكيد أنّ قوة الحزب وقراراته كانت حتى وقتها أقوى من الأشخاص في المؤسسات العسكرية بإقصاء الاثنين من الوزارتين واستبدال صالح منصر السييلي وصالح مصلح بهما.

على كل حال، فإنّ «أزمة أغسطس» أدت إلى إقصاء «محسن» عن كل مناصبه، عضواً في المكتب السياسي، ووزيراً لأمن الدولة، فسافر إلى «أديس أبابا» للإقامة فيها مؤقتاً قبل تعيينه سفيراً لليمن الديمقراطية في المجر. بعد مصارعة الثيران هذه، كما سمّاها محسن نفسه، وفي خضمّ تطورات هذه الأحداث، فوجئتُ بالرئيس عبد الفتاح، كما فوجئ غيري، بأنه يطلب شراء سيارة «مرسيدس» مصفحة لا يخترقها الرصاص، وبزورق بحري ينقله من مسكنه في «معاشيق» إلى التواهي حيث مقرّ «اللجنة المركزية» ودار الرئاسة، وبطائرة عمودية لتنقلاته من منزله إلى مقرّ عمله، حسب نصيحة المستشارين السوفيات له. ففي تاريخنا السياسي المعاصر في اليمن الديمقراطية، لم يحدث أن قُتل أحد من الرؤساء على يد أحد أفراد الشعب.

ونزولاً عند رغبة «الأمين العام»، عكف الخبراء الروس على دراسة خطة أمنية للحفاظ على حياته، وبالغوا في حمايته، باعتباره صديقاً حميماً وأممياً سيشكل اغتياله خسارة كبيرة للاتحاد السوفياتي في هذه المنطقة!

الشبيه... أو الدوبلير!

بعد ساعات طويلة من النقاشات المستفيضة، استوحى الخبراء السوفيات الفكرة التي بوشر بتنفيذها فوراً، وهي أن يركب «الأمين العام» سيارة جيب «لاند كروزر» مع الحرس المكلَّف حمايته، بينما يصعد على سيارة المرسيدس المخصصة له أحد الضباط الذي اختير خصيصاً ليكون شديد الشبه بالأمين العام! وجعلوه يسرّح شعره على طريقته، واختير موقع جلوسه في المقعد الخلفي للسيارة حيث يجلس عادة الأمين العام والرئيس، بينما يجلس مرافقه في المقعد الأمامي إلى جانب السائق، وذلك في كل مرة يتحرك فيها موكبه من منزله في «معاشيق» إلى التواهي، حيث مقرّ اللجنة المركزية والرئاسة وبالعكس. وعلمتُ أنّ السوفيات كانوا قد اختاروا بعض الشخصيات الشبيهة بصدام حسين وبعض الرؤساء لحماية حياتهم وضمانها، فطلبوا منهم أن يظهروا في بعض المناسبات وأن يسبحوا، لتصويرهم ونشر أخبارهم لشعوبهم وللعالم، لكي يصدَّق أنّ الأمن والاستقرار مستتبان في هذه البلدان.

لكنّ تسارع الأحداث حال دون استقدام السيارة إلى عدن. وكان الرئيس علي عبد الله صالح يمتلك عدداً من السيارات المصفحة، وأهداني إحداها، ولكن لم أستخدمها.

السباق والتنافس على السلطة

كان عام 1979م يقترب من نهايته. ولمناسبة الذكرى الأربعين لعيد ميلادي، مُنحتُ وسام 14 أكتوبر، وقد قلّدني إياه الرئيس عبد الفتاح إسماعيل. وفي العام نفسه أيضاً، منحني

الرئيس السوفياتي بريجنيف وسام الصداقة بين الشعوب. لكنّ الفرحة بهذين الوسامين لم تكتمل، بسبب التطورات السياسية التي كانت تتسارع بعد حرب فبراير 1979، وأزمة أغسطس 1979م، إذ بدأت التحركات التي لا تستطيع الانتظار أكثر من ذلك. فالطامحون إلى تسلّق قطار السلطة السريع، في ظلّ الرجل الذي وصفوه ووصفه نايف حواتمة، منظّر الأزمات في الجنوب، بالعاجز عن القيام بإدارة دفة الحكم، باتوا متعجلين في إقصائه، بعد أن عمّموا هذا الطرح على عدد كبير من القيادات، وجاؤوا لمناقشته معي. كان أول من جاءني لهذا الغرض عبد العزيز عبد الولي، وصالح مصلح قاسم، ومحمود عشيش، وجار الله عمر وعبد الله الأشطل، مشدّدين على إبعاد عبد الفتاح إسماعيل من السلطة، وركزوا كل جهودهم على أن أكون البديل له، لأن بقاءه في الوضع الراهن أصبح بلا جدوى.



وسام ثورة 14 أكتوبر – 1979م

حاولتُ الدفاع عنه، وأكدتُ ضرورة مساعدته ليقوم بمهماته على أكمل وجه، لكنهم أصروا على إبعاده. كنت لا أرى أنّ هذه التغييرات في قمة السلطة كل زمن قليل تساعد على استقرار النظام السياسي، لذلك كنتُ جاداً في دعمه، واعتذرتُ عن عدم التعاون معهم في ما جاؤوا لإقناعي به. وتكررت محاولات إقناعي في عدن، وأيضاً عندما كنت في زيارة للضالع والشعيب.

غادرتُ عدن إلى جنوب الاتحاد السوفياتي للراحة والاستجمام، ورافقني كل من محمود عشيش وصالح مصلح وعبد العزيز عبد الولي، ولحق بنا عبد الله الأشطل آتياً من نيويورك، وكان يلتحق بعبد العزيز في أيّ مكان خارج البلد. وكررت المجموعة نفسها محاولتها السابقة، لإقصاء عبد الفتاح وإسناد مناصبه في الأمانة العامة ورئاسة هيئة الرئاسة إليّ، لكني رفضتُ ذلك تماماً، كما في المرات السابقة. وأثناء وجودنا في جنوب الاتحاد السوفياتي، جاءتني مكالمة هاتفية من عدن تستعجل عودتي، ولم يكن قد مضى على وجودي سوى أسبوعين فقط، ولم يعد بإمكاني البقاء واضطررت إلى التعجيل بعودتي.

ما إن هبطت الطائرة في مطار عدن، حتى تكشفت لي حدة المشاكل وتصاعدها بين الأمين العام ووزير الدفاع، إلى الحدّ الذي بات فيه مؤكداً أنّ التعايش بينهما أصبح مستحيلاً.

هذه المرة كانت المشكلة بين الرئيس عبد الفتاح إسماعيل، الأمين العام للحزب، وعلي عنتر، وزير الدفاع المتعجل لإطاحته، لكنه يبحث عن غطاء شرعي لكي يُجهز عليه.

عالم عجيب، وأسماء جديدة يطلقها صالح مصلح وعلي شائع على الأمين العام، مثل: «الجولبة»[1] و«عاقل دكيم»[2]، و«بائع اللبن» وغيرها من الأوصاف الساخرة، ما عنى أنّ العمل ضد الرئيس قد أصبح علنياً ومكشوفاً، وأنّ الشائعات والسخرية والاتهامات ما هي إلا مقدمة للحرب بين الرفاق. وبعد مغادرتي للسلطة عام 1986 تعرضتُ لحملة إعلامية مشابهة لها تهدّ الجبال قبل الرجال، وقد تحدثتُ عنها في مكان آخر من هذه المذكرات.

جاءني نايف حواتمة ليقنعني بالكلام ذاته الذي سبق أن رفضته. وأذكر أنه وصف عبد الفتاح بأنه رجل غير نافع، ولا يستطيع القيام بالمهمات التي أُنيطت به... إلخ. وفي نهاية محاولته، قال لي: يا رفيق علي ناصر، لقد عرفتُ من الإخوان في «المكتب السياسي» أنهم مقتنعون كل الاقتناع بأن تتحمل أنت المسؤولية. وبصراحة، فقد أخبروني بأنهم في حال رفضك سيضطرون إلى تجاوزكما، أنت وعبد الفتاح، وإنني مكلَّف من قبلهم إبلاغك بهذا. وهكذا اتضح لي أنّ الرفاق قد بدأوا يستخدمون كل الأوراق لإبعاد الرئيس، فبعض الذين جاؤوا لإقناعي هم من حلفاء «الأمين العام» والمحسوبين عليه على الأقل. فتشتُ عن سبب لإصرارهم على إسقاط عبد الفتاح إسماعيل، حتى مع قناعتي ببعض الانتقادات الموجهة إليه، التي كانت معروفة لكل الناس، وكنتُ متأكداً أنّ «الأمين العام» قادر على التخلص من بعض سلبياته على الأقل. وحتى ذلك الوقت، كان عندي أمل بذلك، على الأقل لإسكات منتقديه، بشرط أن يساعد نفسه ويساعدنا.

وبينما كنت أفكر في ذلك، فوجئت بعبد الفتاح إسماعيل يشعرني بأنه قرر السفر، وأنه قد رتّب لسفره في طيران «الإيرفلوت» السوفياتية، ورجاني أن أتحمّل المسؤولية.

للوهلة الأولى، اعتقدتُ أنه يمزح، فلم أكن أتصور أنّ الأمين العام ورئيس الدولة سيسافر كراكب عادي. وأخبرته أنّ هذا لا يجوز. وكنتُ حينها مضطراً إلى السفر لحضرموت في مهمة لحضور الاحتفالات في سيؤون، فطلبتُ منه الانتظار حتى عودتي لنناقش المشكلة بهدوء.

بعد عودتي من المكلا والوادي، حاولت إقناعه بالبقاء، وعبّرت له عن استعدادي الكامل لمساعدته، لكنه على العكس، بدا مصرّاً أكثر من المرة السابقة، وبذل جهده لإقناعي بأن أتحمل المسؤولية بدلاً منه.

هكذا إذاً، جرى الانتقال من رغبة جامحة إلى السلطة، والصعود إلى القمة، إلى عزوف

1- 81 نوع من الطيور المسالمة التي لا تضرّ بالمحاصيل الزراعية.

2- 82 دكيم قرية تقع شماليّ الحوطة-لحج، وشيخها كان مثالاً للضعف، وعدم القدرة على اتخاذ القرار.

كلي عنها. وسألت نفسي: أهذا هو حقاً الرجل الذي عمل على تعديل الدستور ليتولى المنصبين معاً؟ الأمين العام والرئيس؟ أم أنّ هناك قوى تحرك الأحداث من وراء الستار للوصول إلى ضرب الجميع والقفز إلى قمة السلطة؟!

بعد اشتداد الخلافات، لم يكن هناك أمام القيادة من سبيل آخر سوى معالجتها بالطريقة التي أملتها ظروف ذلك الصراع. فعلي عنتر، وزير الدفاع، لم يكن وحده... بل كان معه عدد كبير من أعضاء المكتب السياسي، وقفوا كلهم هذه المرة، بمن فيهم بعض أصدقاء عبد الفتاح، صفاً واحداً لإعفاء الرئيس من كل مناصبه الحزبية والرسمية.

وأثناء غيابي في موسكو استدعى علي عنتر السفير السوفياتي[1] في عدن إلى مكتبه، وانتقد أمامه عجز الأمين العام عن أداء مهماته، وأبلغه أنه ضد بقاء عبد الفتاح إسماعيل أميناً عاماً ورئيساً للجمهورية. وإذا لم يتدخل السوفيات فوراً لإقناعه بالرحيل، فإنه-أي علي عنتر-سيقوم فوراً بتصفيته. وقد أثار هذا هلعاً شديداً في صفوف المناصرين للأمين العام، ما عقّد الظروف وصعّد التوتر. وكان هذا هو السبب المباشر لاستدعائي على وجه السرعة، وقد صارحني السفير السوفياتي بما جرى بينه وبين علي عنتر.

كلف المكتب السياسي وفداً برئاسة أنيس حسن يحيى، وعضوية عبد العزيز عبد الولي، وجار الله عمر، لإبلاغ عبد الفتاح تقديم استقالته، باعتبارهم كانوا على علاقة طيبة بالطرفين، بل كانوا متعاطفين مع عبد الفتاح إسماعيل، وكانوا ينطلقون من حرصهم على تجنب وقوع أزمة خطيرة تضرّ بالثورة والدولة في الجنوب، كما أكد ذلك جار الله عمر في مقابلته لصحيفة الخليج التي نُشرت بعد وفاته في بداية عام 2003م، والتي أكد فيها أنّ عبد الفتاح إسماعيل تناول القلم وبدأ في كتابة استقالته المشهورة، وقبل أن يكملها دخل عليهم فضل محسن عبد الله، الذي لم يكن يومها عضواً في المكتب السياسي، ولكنه مقرَّب من عبد الفتاح، وبدا متحفزاً مهتاجاً، وانتزع ورقة الاستقالة من يد عبد الفتاح، وصاح قائلاً: لن تستقيل، ولن تكمل الكتابة، ولكنه اقتنع فيما بعد نظراً للإرباك الذي بدا عليه، ما سمح له باستكمال الكتابة، وأخذ الوفد الاستقالة، وقدّمها إلى اللجنة المركزية، حيث ووفق عليها بالأغلبية.

نص استقالة عبد الفتاح

«الرفاق أعضاء اللجنة المركزية...

تحية الثورة

أقدّم استقالتي هذه لأسباب عديدة، ومنها حالتي الصحية. وعلى العموم، فالأفراد مهما كان فقدانهم، إلا أنّ الأفكار والمبادئ ستنتصر.

... وأنا أغادر موقع المسؤولية، ثقتي بالحزب والثورة تتعزز أكثر فأكثر مهما كانت الصعوبات في طريق الحزب، إلا أنه هو الخالد وهو المنتصر في المستقبل.

1- 80 فليكس فيدتوف.

أتمنى لحزبنا ولثورتنا دوام التطور والنصر»[1].

توقيع عبد الفتاح إسماعيل



الرئيس علي ناصر يقلّد الرئيس السابق عبد الفتاح إسماعيل وسام 14 أكتوبر عام 1980، قبل مغادرته عدن إلى موسكو.

هذه الاستقالة بنصّها الوارد أعلاه قُرئت في اجتماع اللجنة المركزية المنعقد بتاريخ 20-23 أبريل 1980م، وقد ترأس تلك الجلسة أنيس حسن يحيى، عضو المكتب السياسي، سكرتير الدائرة الاقتصادية باللجنة المركزية آنذاك.

واتخذت اللجنة المركزية القرارات الآتية:

- توافق اللجنة المركزية على قبول استقالة عبد الفتاح إسماعيل من منصبه أميناً عاماً للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، ورئيساً لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.
- تقرّ اللجنة المركزية إدخال تعديل على النظام الداخلي يستحدث بموجبه منصب رئيس للحزب.
- تقرّ اللجنة المركزية تعيين الرفيق عبد الفتاح إسماعيل رئيساً للحزب.
- تقرّ اللجنة المركزية منح الرفيق عبد الفتاح إسماعيل «وسام الثورة 14 أكتوبر».
- تنتخب اللجنة المركزية الرفيق علي ناصر محمد أميناً عاماً للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.
- تقرر اللجنة المركزية ترشيح الرفيق علي ناصر محمد رئيساً لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.
- تقرر اللجنة المركزية استمرار الرفيق علي ناصر محمد في منصبه رئيساً لمجلس الوزراء.

وُضعت هذه القرارات، قبل إقرارها، على بساط البحث، وناقشها المجتمعون باستفاضة، ووافق عليها من وافق، واعترض عليها من اعترض، وتحفظ من تحفظ.

1- 84 نص الاستقالة في المحضر الرسمي لاجتماع اللجنة المركزية بتاريخ 20-23 أبريل 1980م.

عند مراجعة محضر الاجتماع، نجد أنّ الذين طلبوا المناقشة كانوا ثمانية أعضاء فقط[1]، وكانت نتيجة التصويت 41 مع المشروع، 11 معترضاً، واثنان فقط تحفظا. وبما أنّ مشروع «المكتب السياسي» قد حظي بالأغلبية المطلوبة، فقد طُلب إليّ حينها بصفتي أميناً عاماً منتخباً إدارة الاجتماع، وقد عارض البعض، كما أشرت آنفاً، وأشار الأستاذ جار الله عمر في مذكراته[2] إلى «أنّ كثيراً من الأحزاب الشيوعية والاشتراكية لم تحبّذ هذه الخطوة، ولكن بعد تولي علي ناصر محمد رئاسة الدولة والأمانة العامة للحزب، استطاع خلال فترة معينة أن يستعيد العلاقة مع كل الناس ومع كل الأحزاب، وسارت الأمور بشكل جيد إلى أن حلّت الأزمة اللاحقة، وهي أزمة يناير 1986م».

نشأ واقع جديد بالنسبة إليّ. فالمنصب الذي ترددتُ حتى وقت قريب في قبوله، ورفضتُه مراراً حتى عندما عرضه عليّ الرجل الذي كان يشغله، ها أنا ذا أُنتخب له الآن، بأغلبية كبيرة من رفاقي أعضاء اللجنة المركزية. لذلك، عندما تقدمتُ إلى منصة رئاسة الاجتماع، كان أول ما فعلته إلقاء كلمة شكرت فيها أولئك الذين منحوني ثقتهم والذين لم يمنحوني إياها على موقفهم. وبذات الطريقة والقدر من الإخلاص، شكرتُ الأمين العام المستقيل على جهوده السابقة أثناء تحمّله هذا المنصب إلى جانب مهماته رئيساً لهيئة الرئاسة، مشيراً إلى ما تتطلبه الظروف من تكاتف للجهود بما يلبي طموحاتنا الحاضرة والمستقبلية.

لم تنتهِ المشكلة بعد استقالة عبد الفتاح، فالبعض أصرّ على إبعاده من البلاد. حتى إنهم لم يكونوا راضين عن منحه وسام الثورة. وبذلتُ جهوداً أخرى لإقناعهم بتقليده الوسام الذي سبق أن أقرّت اللجنة المركزية منحه. وقلدتُه الوسام في حفل سادته أجواء طيبة. وحرصتُ على توديعه عند سفره إلى موسكو بتكريم يليق برئيس جمهورية وأمين عام لحزب. وقد شاهد الناس كل ذلك على شاشات التلفزيون، ولم تكن تلك من التقاليد التي ألفوها في التعامل مع الرؤساء السابقين، فقد تعودوا على الدوام أنّ أجهزة الإعلام الرسمية تكيل العديد من الاتهامات، وتصف الرؤساء السابقين بالانحراف بمجرد مغادرتهم كرسيّ السلطة. وهنا شهادة للتاريخ سجلها الأستاذ جار الله عمر عن هذه الأزمة، قائلاً:

«إنها بدأت بوجود مشكلة بين وزارتي الدفاع التي كان علي عنتر يومها وزيراً لها، ووزارة أمن الدولة التي كان محمد سعيد عبد الله (محسن) وزيراً لها. وهنا تطور الموقف من عبد الفتاح. فبينما كان البعض، مثل علي عنتر، علي شائع هادي، صالح مصلح ومحمد صالح مطيع–مع أنّ الأخير كان من أنصار عبد الفتاح–يؤيد استقالة عبد الفتاح، كان هناك قسم آخر من بعض الأخوة المثقفين الذين أتوا من مختلف الفصائل السياسية، مثل أبو بكر باذيب، أنيس حسن يحيى وعبد الغني عبد القادر، يعارض هذه الاستقالة. وكنّا الممثلين للشمال في

1- فضل محسن عبد الله، محمد القيرحي، عبد السلام الدميني، عبد الوهاب غالب، حسين قماطه، أحمد علي السلامي، سعيد الخيبة، عبد الحميد أحمد سعيد.

2- 86 صحيفة الخليج.

المكتب السياسي متحيرين، فمن ناحية لدينا ملاحظات على الأداء العام كله، ولدينا شيء من النقد على ما حصل بعد حرب 1979م، كانت علاقتنا بعبد الفتاح إسماعيل والطرف الآخر جيدة، ولكن بعد جدل وحوار اقتنعنا بأنه تجنباً لأيّ تطور للأزمة، فإنّ استقالة عبد الفتاح يمكن أن تؤدي إلى تجنب هذه الأزمة. وأتذكر أنّ السفير السوفياتي في عدن كان حينها معارضاً لاستقالة عبد الفتاح-كما عارض السفير السوفياتي السابق (ستار ستيف) استقالة رئيس الوزراء محمد علي هيثم-وهذا يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية، ولكن البعض كان يتقبل ذلك بحكم الصداقة والمصالح التي تربطنا بالاتحاد السوفياتي. لكنّ الأخوة في المكتب السياسي أصروا على ذلك، وبعد مناقشات جانبية وصل المكتب السياسي بأغلبية كبيرة إلى قرار يطلب فيه من عبد الفتاح إعلان استقالته، على أن تكون هناك تسوية من نوع ما، وهذه التسوية تقوم على تخلي عبد الفتاح عن رئاسة الدولة والأمانة العامة للحزب، وأن يتسلم هذين المنصبين علي ناصر محمد مقابل تكريم عبد الفتاح، واستحداث منصب رئاسة الحزب كنوع من الإخراج الذكي للأزمة، وكان عبد الفتاح إسماعيل قبل أن يصبح رئيساً فخرياً أميناً عاماً للحزب الوحيد في الجنوب، ورئيساً لهيئة مجلس الشعب الأعلى».

وهكذا غادر عبد الفتاح إلى موسكو، حيث بقي فيها أكثر من خمس سنوات.

الفصل الثامن عشر
القصر المشؤوم... مقبرة الرؤساء!

قحطان في دار الرئاسة

تعرفت اليه لأول مرة من كتابه الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن المحتل وكان إلزاميٌّ علينا أعضاء حركة القوميين العرب والجبهة لاحقاً قراءة هذا الكتاب كمادة تثقيفية كغيره من كتب حركة القوميين العرب وكتب ساطع الحصري وغيرها، كما كنت أتابع أخباره قبل ثورة 26 سبتمبر وبعدها وعيّن مستشاراً لشؤون الجنوب في صنعاء، وكان ذلك يعتبر دعماً لقضية الجنوب ولحركة القوميين العرب وللجبهة القومية بعدها وبعد قيام ثورة الرابع عشر من اكتوبر عام 1963م التقيت به لأول مرة وجها لوجه في تعز بهندامه المرتب وهيبته القيادية باعتباره القائد للجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل. وفي عام 1965م التقيت معه وطلب منا المشاركة في وفد الجبهة القومية لحضور مؤتمر القوى الوطنية في الجامعة العربية وجرى اختيار وفد «الذئاب الحمر[1]» كما كانوا يطلقون على الثوار في تلك الأيام من مختلف جبهات القتال: ردفان، الضالع، المنطقة الوسطى، الحواشب، الصبيحة، يافع، بيحان، حالمين، العوالق، حضرموت، المهرة وعدن.

وبعد هذا المؤتمر نُظمت لنا دورة في مدرسة الصاعقة بأنشاص مع بعض الرفاق من جبهات القتال، وكنا في الاجازة نزور بين حين وآخر المناضل قحطان الشعبي في منزله المتواضع وكان يحرص على أن يشرف ويقدم الأكل لضيوف بنفسه.

كان المناضل قحطان يتنقل بين القاهرة وتعز وبعض العواصم العربية لمتابعة نشاط الجبهة القومية التي فتحت لها مكتب في تعز بعد زيارة الرئيس جمال عبد الناصر لتعز عام 1964م عندما أعلن من تعز إن على الاستعمار البريطاني أن يحمل عصاه ويرحل عن عدن. وفعلاً رحل الاستعمار بعد أن فتحت جبهات القتال في معظم المحميات وفي المقدمة عدن

1- كان الوفد برئاسة الرئيس التنفيذي للجبهة القومية قحطان الشعبي وعضوية عبد الله الخامري، عبد الملك إسماعيل، محمد أحمد البيشي، سالم ربيع علي، عبد الله مطلق، عبد الكريم الذيباني، عبد الله المجعلي، بالليل بن راجح لبوزة، الشيخ محمد صالح الأزرقي، الشيخ علي عبد الله العريفي، الشيخ فضل محمد هرهرة، بخيت مليط، قاسم الزومحي، الشيخ المحرابي، محمد سالم عكوش، سالم علي الكندي، هاشم عمر إسماعيل وعلي الهلالي وآخرين وكاتب هذه المذكرات.

روح الثورة وقلبها النابض، وتوج هذا النضال بالاستقلال في 30 نوفمبر 1967م، ونالت جمهورية اليمن الجنوبية استقلالها برئاسة المناضل قحطان الشعبي

كان الانتقال من جبهات القتال وأتون الثورة والكفاح المسلح إلى «دار الرئاسة» مليئاً بالمصاعب الداخلية، منذ أن أصدر أول رئيس لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، قحطان الشعبي، مرسوماً جمهورياً حمل الرقم (2) عام 1967م، بتسميته مقراً رئاسياً للدولة الفتية في عدن.

بانتقال الرئيس قحطان إلى القصر الرئاسي، انتقلت معه كل صراعات حركة القوميين العرب التي لم تكن «الجبهة القومية» سوى فرع لها في اليمن. وانتقلت معه أيضاً صراعات التيارات التروتسكية، والماوية، والصراع السوفييتي الصيني، وخلافات نايف حواتمة وجورج حبش ووديع حداد ومحسن إبراهيم وهاني الهندي. وقد نقلت بعض المنظمات الفلسطينية كل أمراضها إلى قلب «الجبهة القومية» ومدينة عدن التي شهدت خلافات وصراعات دفعنا خلالها ثمناً باهظاً على مدى 20 عاماً، تارة باسم «اليمين الرجعي»، وتارة باسم «اليسار الانتهازي»، وثالثة باسم «اليمين الانتهازي»، في صراع مرير ظاهره سياسي-أيديولوجي، وباطنه الإصابة بطاعون حُب السلطة في أجواء من الجهل والتخلف وغياب الديمقراطية وعدم وجود آلية للتداول السلمي للسلطة.. كل ذلك إضافة إلى التدخلات الخارجي.

انتقل الرئيس قحطان إلى الرئاسة، وانتقلت معه كل المزايدات والصراعات والشعارات التي حملت ألوية الاشتراكية العلمية دون فهم واع لتلك النظريات، حيث كان البعض من قيادات الجبهة القومية، والحزب لاحقاً، يقولون إننا نفهم الماركسية «على الطائر»، وكانت تلك التصرفات تنمّ عن جهل كبير، نظراً لأن البعض منهم لم يدخل مدرسة أو يقرأ كتاباً واحداً. أما الرئيس قحطان، فقد كان مناضلاً ومثقفاً، وهو أول خريج زراعة من كلية غوردون في السودان.

سكن الرئيس قحطان، قبل ذلك في منزل متواضع يطلّ على (خليج الفيل)، ومنه انتقل إلى (القصر المدور) الذي كان مسكناً لقائد البحرية البريطانية. لكن (الزعيم) هاجمه مُنتقدوه، وبعد أن كان يُعترَف به زعيماً وقائداً للثورة، صاروا يسمونه الآن «الفردي والبرجوازي»!! فيما لم يكن الرجل يملك مالاً ولا سكناً في عدن، أو حتى في مسقط رأسه (شعب)، ولا في أي مكان آخر في الدنيا الواسعة.

وحتى «القصر المدور» الواقع قريباً من قصر الرئاسة في منطقة الفتح الذي أثيرت حوله الضجة في «مجلس العموم» البريطاني عند بنائه بسبب تكاليفه الباهظة بالنسبة لميزانية «حكومة التاج»، بمقاييس ذلك الزمن، لا يساوي اليوم في أبهته وتكاليفه إحدى الفلل التي يملكها أي موظف عادي في عهد الوحدة.

كان قحطان الشعبي، مناضلاً شريفاً، وقائداً متواضعاً، ومنذ اليوم الأول لتسلمه السلطة واجهته العديد من الصعوبات التي زادت من حدتها الصراعات المتكررة في صفوف القيادة

والتصنيفات المزاجية للعناصر المزاجية في ما سُمي صراع اليمين واليسار وحركة 20 مارس 1968م، وحركة 14 مايو 1968م، وحركة 27 يوليو 1968م، مما لم يسمح باستقرار الأوضاع في البلاد، وجاءت أخيراً حركة 22 يونيو 1969م التي قدم على أثرها استقالته من رئاسة الدولة، ومعه رئيس وزرائه فيصل عبد اللطيف، وعدد من القيادات المدنية والعسكرية، كما وردت تفاصيله في مكان سابق من هذه المذكرات، وفُرِضَت عليه الإقامة الجبرية، فيما اعتقل فيصل عبد اللطيف في سجن «الفتح»، وقُتل فيما بعد في ظروف غامضة، إثر إطلاق النار عليه بتهمة محاولة الهرب. ووضع الرئيس قحطان تحت الإقامة الجبرية في منزل بمحيط الرئاسة في التواهي، وبقي فيه منذ 1969م حتى وفاته بعد ذلك في 7/ 7/ 1981م. وقد شُيِّع جثمانه في جنازة مهيبة تقديراً لدوره السياسي والنضالي. وهو المصير نفسه للرئيس الجزائري أحمد بن بيلا كأول رئيس للجمهورية، الذي أُقصي ووُضع تحت الإقامة الجبرية لفترة طويلة، وكذلك اللواء محمد نجيب، أول رئيس للجمهورية بعد قيام الثورة في مصر.

الرئيس سالم ربيع علي

شاهدته أول مرة في زنجبار بالقرب من قريته «المحل» وهو يركض نحو السيارة الخاصة بعمر وعبد الله البطاني التي كانت في طريقها الى عدن ليلتحق بنا وبها ويتسلقها إلى ظهرها وقميصه لا يزال مفتوحاً لأنه كان يخشى أن تفوته السيارة وبعد أن استقر على سطحها اذ به يسكر الأزرار، وكان عبد الله البطاني يعرفه ويعرف أسرته وكان يمزح معه ونحن في الطريق بينما كان كل منّا يمسك بالحديد فهذه السيارات هي لشحن البضائع والمواشي والأعلاف ولكن حاجة الناس اليها تتطلب ركوبها والوقوف والتمسك بجسمها سواء كان حديد أو خشب وذلك قبل دخول سيارات اللاند روفر واللاند كروزر المريحة. ولم أصدق أن ذلك الشخص الذي كان يركض خلف السيارة سيأتي يوم ويركض ويهتف باسمه الآلاف بعد أن أصبح في السلطة! كما التقينا أكثر من مرة بعد ذلك في عدن بعد أن أصبحنا في خلية قيادية يشارك فيها المسؤولين في حركة القوميين العرب ممثلين للمحميات.

وبعد ذلك التقينا في تعز بعد أن طُلب منه الانتقال الى تعز والالتحاق بجبهات القتال واختير حينها عضوا في قيادة الجبهة الوسطى (دثينة والعواذل والفضلي) وهنا تعززت العلاقات الشخصية والأخوية بيننا، وجمعنا بعد ذلك وفد الجبهة القومية الى مؤتمر القوى الوطنية بالقاهرة. ولم تنقطع اتصالاتنا طوال حرب التحرير عندما كان مسؤولاً قيادياً بارزاً في جبهة عدن واشتهر حينها باسم سالمين وهو الاسم حركي له والذي استمر معه حتى بعد أن أصبح رئيسا في 22 يونيو عام 1969م.

كنت متأكداً حينها أنه لم يكن يريد أن يصبح رئيساً للبلاد عشية نجاح حركة 22 يونيو 1969م، بل لم يكن موجوداً عندما اجتمعت «القيادة العامة» للجبهة القومية وانتخبته رئيساً لمجلس الرئاسة. فقد رشّح محمد صالح عولقي رئيساً لمجلس الرئاسة، وسالم ربيع علي وزيراً للدفاع، وقد عارض البعض هذه المقترحات، ونجح ترشيح ربيع رئيساً للدولة.

بدأ «سالم ربيع» حكمه بداية جيدة، وبرز بسرعة زعيماً شعبياً، قريباً إلى قلوب الناس، يتحرك بسيارته في حراسة لا يزيد أفرادها على عدد أصابع اليد الواحدة، وينزل إلى أوساط الجماهير في المدن والقرى والأرياف يتحسس همومها اليومية ويتابع قضاياها ويحلّ على الطبيعة مشاكلها، ما عزز صدقيته لدى الشارع.

لم يكن الرئيس سالم ربيع علي يمكث في مكتبه الرئاسي إلا نادراً، وكان يفضل الزيارات الميدانية، ليلاً ونهاراً على العمل المكتبي، وكان ينفذها بلا مواعيد أو مقدمات ليفاجئ بها مسؤولي تلك المؤسسات.

كان سالم ربيع يفضل النوم بعد الظهر، ويصحو مساءً، ويبدأ في تفقد وزيارة من عنَّ له من المسؤولين والأصدقاء في العاصمة عدن، وكثيراً ما كان يذهب إلى «أبين» أو «لحج» القريبتين من العاصمة لتفقد المزارع وثلاجات الأسماك وأسواق الخضار. وبسبب هذه العادة لم يكن ينضبط بمواعيد، ولم يكن في وسع مدير مراسم الرئاسة أن يخطط لتحركاته. بل لم يكن يلتقيه إلا عند زيارة وفد من الخارج، أو يوم العيد، حيث يخرج للصلاة مع المواطنين. وغالباً ما كان ذلك في مسجد الهاشمي أو مسجد النور في مدينة الشيخ عثمان.

عاش ربيع في منزل متواضع بالمدينة البيضاء، إحدى أحياء خورمكسر التي كان يقطنها الضباط البريطانيون. ثم انتقل إلى منزل آخر في مدينة التواهي. ومن هذا المنزل انتقل إلى منزل بالقرب من وزارة الدفاع في التواهي. وفيما بعد خصص له جناح في «دار الرئاسة» الذي لم يكن يدخله إلا للنوم!! وكان هذا الجناح المتواضع مقراً للمندوب السامي، تزين أرضيته قطيفة حمراء لا يزيد طولها على ثلاثة أمتار. وفي وسطه منضدة متواضعة وبعض الكراسي المتناثرة حولها.

لم يعرف مكتب المندوب السامي السجاد الفاخر، والقاعة الكبيرة المخصصة للضيافات بالقرب من مكتبه، لم يكن فيها سوى «بيانو»، وسيفين من هدايا السلاطين المتواضعة.

يبدو لي أن سالمين، بحكم نشأته الدينية، كان متأثراً إلى حدٍّ ما بشخصية الخليفة الثاني عمر بن الخطاب مع الفارق في الزمان والمكان. كذلك فإن سالمين، بفعل شخصيته المتواضعة وشعبيته الواسعة وانشغاله الكامل بهموم الجماهير اليومية ومشاغلها ومعيشتها، لم يتمكن من إعطاء الوقت الكافي لاختيار الكفاءات في إدارة بعض المشاريع، وركز على اختيار بعض المناضلين الذين لا يمتلكون الخبرة والكفاءة، فبرز الكثير من الارتباكات التي صاحبت تجربته الرئاسية.

كل ذلك خلق بطانة أحاطت بالرئيس، وبدأت باستغلال وضعها بنحو سيّئ، ومارست–بكل أسف–تقديساً للرجل، على غرار ستالين وماوتس تونغ، أساء إليه أكثر مما أفاده، حيث بدؤوا في إطلاق اسمه على المدارس والمزارع والآبار، ونظموا فيه الشعارات والهتافات والأناشيد، وأخذوا في تعميمها يومياً في كل أجهزة الإعلام. وأتذكر أنه قال لعلي شايع الذي انتقده لاحقاً: أنا لم أطلب من أحد أن يكتب لي مثل

هذه الشعارات أو الهتافات. وكان من أكثر الناس الذين يكتبون تلك الاناشيد ويرددونها، قيادات وسطى من أمثال حسن باعوم وعلي شايع وأحمد مساعد حسين وصالح منصر السييلي وسرعان ما أصبح بعضهم معادياً له وأصبحوا من قيادات الصف الأول.

تسعة أعوام كاملة، بين 1969م و1978م، حكم خلالها سالم ربيع علي اليمن الديمقراطية، ولم يكن أحد من المخططين لإزاحته يتصور أنه سيصبح لقمة سائغة وسهلة، بل كان يبدو عصياً عسير الهضم. لكنه أخيراً خرج في أحداث 26 يونيو 1978م بعد مقتل الرئيس الغشمي في صنعاء، وقد تحدثنا عنها في مكان آخر من هذه المذكرات. وخسرت الثورة مناضلاً آخر مخلصاً، وصدقت مقولة أن الثورة كالقطة تأكل أبناءها وتقتل رجالها. كذلك خسرت أخاً ومناضلاً جمعتنا به حركة القوميين العرب في عدن، في أثناء اجتماعاتنا السرية قبل اندلاع الثورة عام 1963م وبعدها، وتعززت أكثر في تعز والجبهة الوسطى، ولم تنقطع اتصالاتنا حتى وفاته رغم خلافاتنا بسبب التباين في وجهات النظر بشأن إدارة الدولة ودور البعض في تأجيجها، وحينها قلت له إنني أخشى على سالمين من سالمين، لأن الناس كانوا يحترمونك وأصبح البعض اليوم يخافونك، وأنت بحاجة إلى مَن يحترمك، لا إلى مَن يخافك.

الرئيس عبد الفتاح إسماعيل

تعرفت إليه لأول مرة في الشيخ عثمان بحي القاهرة عندما جمعني معه لقاء تنظيمي في منزله وشاهدت له صورة زيتية بريشة أحد الرسامين ومكتوب تحتها اسمه عبد الفتاح اسماعيل الجوفي وهو ابن قاضي انتقل من الجوف الى الحجرية كما شرح لي عبد الفتاح اسماعيل. لم تنقطع معه الاتصالات التنظيمية في عدن-كريتر والمعلا والمنصورة وحتى اتخاذ قرار اعلان الكفاح المسلح بقيادة الجبهة القومية وبعد ذلك أصبح مسؤولاً تنظيمياً في عدن ولكنه اكتشف وغادر الى تعز وفي تعز تعرض لمحاولة اغتيال بسبب التهمة التي وجهت إليه بأنه أعطى مسدسه لأحد الفدائيين والذي استخدم في اغتيال النقابي علي حسين القاضي في عدن وهذا النقابي من محافظة البيضاء وله أخ ضابط في الأمن واسمه عيدروس القاضي الذي حاول اغتيال عبد الفتاح ولكنه فشل وحاول اختطافه ولكنه فشل أيضاً وبحكم العلاقة التي كانت تربطه بأجهزة الأمن في تعز فقد اعتقل عبد الفتاح ونقل الى صنعاء وفي الطريق بين تعز وصنعاء جرت محاولة اغتياله ولكن الحراسة الأمنية المشددة منعت حدوث ذلك وكان القرار من قبل القيادة العربية المصرية بإرساله إلى مصر في 1966م واستقر فيها إلى نهاية 1967م عندما سمح لقيادة الجبهة القومية في القاهرة بالمغادرة وفي المقدمة قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف وبقية القيادات الأخرى الذين خرجوا من القاهرة عبر بيروت وصنعاء للدخول الى عدن لأن جبهة التحرير بقيادة عبد القوي مكاوي وعبد الله الأصنج ومحمد سالم باسندوة كانت لا تسمح لقيادات الجبهة القومية القيام بأية نشاط حتى العبور من والى عدن وبعد سقوط المناطق في المحميات منطقة تلو منطقة حسم الأمر لصالح

الجبهة القومية في 5 و6 نوفمبر 1967م وعادت معظم قيادات الجبهة القومية الى عدن وبقية المناطق الاخرى ومغادرة بعض قيادات جبهة التحرير الى تعز والقاهرة. وشارك عبد الفتاح اسماعيل في وفد الجبهة القومية في مفاوضات جنيف برئاسة قحطان محمد الشعبي وأصبح عبد الفتاح اسماعيل الجوفي بعد الاستقلال وزيراً للثقافة والإرشاد القومي وشؤون الوحدة اليمنية. وفي عام 1969م أصبح أميناً عاماً للجبهة القومية وعضو مجلس رئاسة، كما انتخب أمينا عام للحزب الاشتراكي اليمني في مؤتمره الأول أكتوبر 1978م.

وفي نهاية عام 1978م انتقلت إليه الرئاسة وأصبح رئيساً وأميناً عاماً للحزب، ورئيساً لمجلس الشعب الأعلى، أسوة بتجارب البلدان الاشتراكية التي جمعت بين الأمانة العامة للحزب والرئاسة، وبهذا تحمّل عبد الفتاح كل المسؤوليات التنفيذية والتشريعية الرئيسة في البلاد، ما عدا رئاسة مجلس الوزراء، وربما كانت هذه أول مرة يتحمّل فيها مسؤولية تنفيذية مباشرة.

اتُّهم الرجل بأنه كان وراء العنف والسجون والإرهاب والتأميم، وأنه وراء حادثة الطائرة التي انفجرت بالدبلوماسيين، ومقتل المشايخ في بيحان، وغير ذلك. كذلك فإنه اتُّهم بتبديل الحقيبة التي أرسلها سالم ربيع علي بحقيبة أخرى في حادثة مقتل الغشمي. انطلاقاً من الصورة التي انطبعت في أذهان الآخرين عنه، بدا يسارياً متطرفاً ومتشدداً، غير أن الواقع–كما عرفته–يؤكد أن الرجل بريء من كل ذلك، حيث كان تأثيره في سير الأحداث، ومشاركته في اتخاذ الخطوات التنفيذية محدودين، وكان قليل التماس بالناس، يرتاح إلى الهدوء والسكينة في قمة جبل معاشيق في عدن، وهي منطقة تحتوي على عدد من الدارات المطلة من أعلى الجبل على مياه خليج عدن وبحر العرب، وكان يميل إلى القراءة والتنظير ومجالسة الشعراء، لكنه بالتأكيد لم يكن بعيداً عن هذه الصراعات، وإن لم يكن مؤثراً فيها بدرجة كبيرة. وهذه شهادتي للتاريخ، وليس الهدف من إيراد هذه الملاحظات الإساءة إليه، وإنّما عدم تحميله مسؤولية ما لم يقم به.

وجاء دور كاتب المذكرات

انتُخبت أميناً عاماً للحزب ورئيساً للدولة في أبريل 1980م، وبحكم مسؤولياتي الجديدة، بالإضافة إلى عملي رئيساً للوزراء، كان عليّ أن أنتقل إلى «دار الرئاسة» مقر عمل رئيس الجمهورية.

بدا لي أن الشؤم يطارد كل من يسكن هذا القصر الذي كان قصر آخر مندوب سامٍ بريطاني قبل نهاية الإمبراطورية البريطانية في عدن التي كانت لا تغيب عنها الشمس.

وبدا لي أيضاً أن من المتعذر على أيِّ حاكم أن ينجح في تفادي تلك اللعنة التي يواجهها، المتعلقة بالصراعات السياسية على السلطة. وكنت وأنا أقبل منصب الأمين العام والرئيس واعياً لهذه الحقيقة التي عاصرتها، حيث رأيت المصير الذي آل إليه الرؤساء قبلي. بل إن

ذلك كان من الأسباب القوية التي جعلتني أرفض المنصب زمناً طويلاً قبل أن يضعني الرفاق أمام الأمر الواقع. فالقصر الذي بناه البريطانيون ليكون مقراً للمندوب السامي البريطاني، وخصصته دولة الاستقلال مقراً لرئاسة الجمهورية، تحوّل إلى قصر للصراع، ومقبرة للرؤساء!

وكنت بحكم مُعاصرتي الأحداث، ومشاركتي فيها من موقع المسؤولية، أتوقع أن يصيبني ذلك الشؤم في أية لحظة. ولم يكن ذلك نوعاً من التطير الذي اشتهر به العرب، أو تشاؤماً، بل قراءة للأحداث السابقة، إضافة إلى معرفتي بمقدار الطموحات التي يختزنها البعض في القيادة، ونوع التحالفات، وحتى التآمرات التي تنسج في الخفاء، وقد تساءلت في سري: هل سأنجو من تلك اللعنة التي أصابت الرؤساء قبلي؟!

تتابعت في مخيلتي الأحداث التي مرت بهذا القصر وساكنيه قبل والاستقلال وبعده.

كنت متأكداً أن رفاق اليوم سيصبحون أعداء الغد. ولم يكن ذلك رجماً بالغيب، بل كان قراءة لخريطة الصراعات السياسية في عدن دون كبير عناء، وكان يبدو من هذه الخريطة حينذاك أن صالح مصلح كان يريد التخلص من عبد الفتاح إسماعيل أولاً، ومن ثم مني ليتسلم السلطة بعد ذلك ويعمل على تحقيق الوحدة اليمنية على طريقته. وهذا ما أكدته الأحداث والتطورات بعد ذلك، وما أكده صالح مصلح في السهرة المشهورة في عدن الصغرى بالبريقة عام 1985م، مؤكداً أنه سيصبح رئيساً، وجار الله عمر رئيساً للحزب.

أما علي عنتر، وعلي البيض، وعلي شائع، فقد كانوا يسعون وراء رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع.

عندما أصرّ كل من علي عنتر وصالح مصلح وجار الله عمر وعبد العزيز عبد الولي وعبد الله الأشطل وأنيس حسن يحيى وأبو بكر باذيب وصالح أبو بكر بن حسينون وسلطان أحمد عمر، على استبعاد عبد الفتاح إسماعيل من الأمانة العامة للحزب ورئاسة الدولة، أصروا في الوقت ذاته على أن أتحمل المسؤولية. كنت متأكداً من أن عبد الفتاح إسماعيل سيكون من السابقين، وأنا سأكون من اللاحقين في بلد تحكمه العواطف والتطرف والمزايدات والمزاج والتآمر الداخلي والإقليمي والدولي. وكنت متأكداً أيضاً أن المشكلة لن تُحَلّ برحيل عبد الفتاح، ومع هذا قبلت تحمّل مسؤولية قيادة الحزب والدولة والأمانة العامة للحزب الاشتراكي.

كان نهج التطرف قد بدأ عشية الاستقلال من قبل مَن أطلقوا على أنفسهم «اليسار التقدمي» أو الجناح التقدمي للجبهة القومية، أو التيار الذي سمّى نفسه بعد أحداث يناير 1986م «الصف المبدئي» الذي كان ينتظر ويقف مع كل الأطراف في كل مرحلة من المراحل التي مررنا بها، لتثبيت موقعه والتقدم خطوة إلى الأمام.

بعد أزمة الثقة بيني وبين علي عنتر، انتقل البعض إلى جانب علي عنتر والبيض، بعد أن كانوا في صفي حتى نهاية عام 1983م، أي تحديداً بعد لقاء الخريف بين علي عنتر وعبد

الفتاح إسماعيل في موسكو برعاية المخابرات السوفييتية (كي جي بي)، وقد بدأ عضو المكتب السياسي أنيس حسن يحيى، ينظر بطريقة بريئة إلى هذا التحالف الجديد، ويطرح فكرة عودة عبد الفتاح إسماعيل من موسكو، وتوسيع المكتب السياسي، وتشكيل حكومة جديدة، دون أن يدرك خطورة الأمر، أو يتمعن في مرامي الآخرين من ورائه.

ويجب أن أعترف بأن العلاقة مع النظام في صنعاء، والعلاقة بدول المنطقة وإعادة صياغة علاقات اليمن الديمقراطية بالجيران والعالم على نحو جديد لم نعهده، كانت سياسة صائبة، لكنها لم تكن مقبولة من الخصوم السياسيين في الداخل أو الحلفاء في الخارج على حدٍّ سواء، وكانت أحد الأسباب في أحداث يناير 1986م، كما أكد لي ذلك فيما بعد الفقيد جار الله عمر.

كان نايف حواتمة قد سمع بهذا الاتجاه الجديد لإعادة صوغ نظامنا وعلاقته بالعالم من حولنا من معظم القيادات، وطار من بلاد الشام إلى عدن للتنظير كعادته، وكان قبل ذلك من أشدّ المتحمسين لإبعاد عبد الفتاح إسماعيل، وهو الذي كان من أقرب الناس إليه وأكثرهم تودداً له، حيث بدأ التنظير للتآمر عليه والمطالبة بإبعاده وإخراجه من اليمن إلى موسكو، لأنه رجل كسول على حد قوله. وكان حواتمة بعد كل زيارة لعدن يخلق أزمة فيها ويغادر، كما كان يفعل كل من عبد الله الأشطل وفواز طرابلسي.

الفصل التاسع عشر
النظام السياسي وبناء الدولة

انتخبتُ في 22 أبريل 1980م أميناً عاماً للحزب ورئيساً للدولة. كان ماثلاً في ذهني الواقع والتركة المثقلة المتمثلة بالجروح العميقة التي كانت قد أصابت جسم الوحدة الوطنية نتيجة الصراعات السياسية على السلطة، التي طالما اتخذت في بعض الأحيان من العنف وسيلة لحسم الصراع السياسي والخلاف في الرأي منذ الاستقلال الوطني في 30 نوفمبر 1967م. وهذه الصراعات ليست بعيدة عن الموقع الاستراتيجي لعدن والتكالب عليه، ولا عن الأيادي الخفية وغير المرئية التي كانت تحرك الأحداث.

كان ماثلاً في ذاكرتي خروج الرئيس الأول للجمهورية قحطان محمد الشعبي من الحكم إثر الضغوط التي مارسها عليه بعض العناصر المتطرفين الذين كانوا متأثرين بأطروحات نايف حواتمة في وثائق المؤتمر الرابع للجبهة القومية، والصراعات التي شهدتها فترة حكمه القصيرة والتي أدت إلى استقالته ووضعه تحت الإقامة الجبرية بين عامي 1969 و1983. كذلك لم يكن بخافٍ كيف خرج الرئيس الثاني سالم ربيع من هذا المنصب، حيث انتهى به الأمر إلى الإعدام عام 1978م.

وإذا كان خروج الرئيس الثالث عبد الفتاح إسماعيل من الرئاسة قد حصل بتقديم استقالته ومنحه وسام الثورة عام 1980 وذهابه إلى موسكو معززاً مكرَّماً، إلا أن ذلك حصل أيضاً في أجواء الخلاف والصراع، وثمة مَن كان يطالب برأسه مما تعرضت له في ما سبق من هذه المذكرات.

كنت مع هذه التركة المثقلة والمحفوفة بالمخاطر، أدرك أيضاً ما تشكله الأوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة من تحدٍّ لأية سلطة سياسية، في ظل شحّ الموارد المتاحة، وضعف النمو الاقتصادي، والحصار المفروض على النظام في اليمن الديمقراطية، نظراً لتوجهاته وعلاقاته بحركات التحرر والمعسكر الاشتراكي المرفوضة من جيرانه في كل من سلطنة عُمان والسعودية والجمهورية العربية اليمنية، والعديد من الدول الغربية، مما كان يدخل في نطاق النفوذ والصراع عليه في العالم، في ذروة الحرب الباردة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي آنذاك.

وكانت معروفة خلافات عدن مع جيرانها في كل من سلطنة عمان والسعودية والجمهورية

العربية اليمنية، وحروب المنطقة الوسطى التي استمرت من عام 1972 حتى عام 1982م، التي بدأت في عهد الرئيس عبد الرحمن الإرياني، واستمرت في عهد الرؤساء إبراهيم الحمدي وأحمد حسين الغشمي وعلي عبد الله صالح، والخلافات مع بعض الدول العربية والغربية، وكل هذا كان معروفاً لي وللعديد من القيادات، وكان علينا أن نبحث عن حلول للمشكلات التي ظهرت عبر العهود المتتالية والتي كان بعضها في جوهره متعلقاً بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي أمور معقدة لا يمكن حلّها بسهولة ويسر، وبعضه الآخر كان ذاتياً.

هذه القضايا وغيرها هي التي كانت تشغل تفكير القيادة في تحديد رؤية مستقبلية ملائمة للنظام والتجربة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وكان المكان الأنسب لرسم هذه الرؤية وتحديدها، هو عقد المؤتمر العام الاستثنائي للحزب الاشتراكي اليمني.

كان الطابع الديمقراطي للنظام، كمدخل لتقويم الدولة ومؤسساتها أيضاً، يشغل تفكيرنا منذ زمن طويل، وكان المهم أن نخرج من دوامة العنف والصراعات الدورية عبر الحوار لتجاوز مثل هذه الصراعات. وكان البعض يريد أن يُبقي ما كان يطلق عليه الشرعية الثورية، وآخرون كانوا يبحثون عن شرعية أُخرى، هي ما يُتعارَف عليه بالشرعية الديمقراطية، في وقت كان معروفاً فيه أن الديمقراطية لم تكن مطروحة بهذا الإلحاح في السنوات التي أتحدث عنها، لكنها أيضاً لم تكن غائبة عن التفكير وعن الممارسات مهما ارتدت من أسماء وارتفعت أصوات ضد الإصلاح والتغيير برفع شعار «ثورة ثورة لا إصلاح».

أستطيع أن أقول الآن إن تلك الصراعات، سواء كانت السابقة أو اللاحقة فيما بعد، قد أضرت بالتجربة والنظام أَشد الضرر، لذلك خسرنا الرجال، وخسرنا سلطة الدولة فيما بعد، التي لم نعرف كيف نحافظ عليها أو نحتفظ بها عبر التداول السلمي، لأننا جميعاً لم ندرك أهميتها بالدرجة نفسها في إحداث التغيير والتطور المطلوب للمجتمع، ولم نهتدِ إلى كيفية إدارة قواعد اللعبة، ونوجد الأسس والمبادئ التي تضمن حقوق الأغلبية وحكم الشعب ومصالحه، والتي تتمثل ببناء مؤسسات وضوابط قانونية تحمي الدولة وتسهم في تطور المجتمع.

موضوع الديمقراطية متشعب. فمن جهة، هي حق ومطلب جماهيري، لكنها بالأساس ترتبط بـالإدارة والإرادة السياسية، وهوية كل نظام وتوجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل نظام الحزب الواحد، فالديموقراطية تُفصَّل على مقاس الحكام والحزب الحاكم والأحزاب التابعة له، حتى وإن شاركت الجماهير في انتخابات دورية.

الديمقراطية في ظلّ الحزب الواحد

تبنّت التجربة نظام حكم الحزب الواحد بدلاً من تبني تجربة تعدد الأحزاب الديمقراطية، وهذه من القضايا الأساسية التي يجب نقاشها، لأنها لم تأخذ حقها من النقاش.

نصّبت الجبهة القومية التي قادت الكفاح المسلح ضد الإنكليز نفسها سلطة وحيدة ومُتنفذة بعد إزاحة كل الأفرقاء الآخرين، حتى أولئك الذين شاركوا بنصيب في الثورة

والكفاح المسلح وحرَّمت إنشاء الأحزاب، وألغت ما هو قائم منها وأوقفت الصحافة غير المنسجمة مع النظام، شأنها شأن الأنظمة كافة في دول العالم الثالث التي تسلّمت السلطة بعد الاستقلال أو الانقلابات العسكرية، كما كان الحال في مصر وليبيا وسورية والعراق والصومال والسودان ومعظم دول أفريقيا... إلخ.

وقد اتضح أن النظام السياسي الجديد منذ البداية يضيق بالُمعارضة، فكان له أن يتحول إلى نظام شمولي يحكمه حزب واحد، هو الذي أنجز الاستقلال، ليفرض بعد ذلك رؤاه وبرنامجه السياسي للحكم، وذلك تماشياً مع تجارب حكم الحزب الواحد التي كانت سائدة في العديد من الدول العربية وبلدان العالم الثالث آنذاك، وأيضاً في بلدان المعسكر الاشتراكي والصين الشعبية وغيرها.

قد تكون بعض مخاوف النظام مسوغة في ظروفها تلك. فالديمقراطية بمفهومها البرلماني القائم على التعددية الحزبية وآليات السوق الحرة لم تكن تتفق مع نظام الحزب الواحد وشمولية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كانت اليمن الديمقراطية قد سارت فيه. لذلك، لم يكن النظام مستعداً لتطبيق هذا النوع من الديمقراطية الليبرالية القادمة من الغرب الذي كان يراه عدوه الأول، بل لم يكن يقبل حتى نقاش هذه المسألة بذلك المفهوم.

الديمقراطية الشعبية

لكن النظام مع ذلك، وخوفاً من أن يتحول إلى نظام ديكتاتوري، برغم كل شعاراته الجماهيرية، كان عليه أن يبحث عن صيغة ديمقراطية لنظام حكمه، هي تلك التي أطلق عليها فيما بعد «الديمقراطية الشعبية».

أُصدر أول دستور للبلاد في عام 1970م، هذا الدستور عدّل اسم الجمهورية، فصار جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بدلاً من الجنوبية، في إشارة إلى التوجهات الديمقراطية للنظام وللسلطة الجديدة التي تسلمت مقاليد الأمور بعد حركة 22 يونيو 1969م. ولتمييز نفسها بإبراز عنصر من عناصر الاختلاف عن القيادة السابقة للرئيس قحطان الشعبي، فضلاً عن منظور سياسي مستقبلي سيُعمَل عليه ليشمل اسم اليمن الموحد لاحقاً، وقد علّق القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري على هذه التسمية ساخراً: «ماذا تقترحون علينا أن نسمي شمال اليمن بعد أن أصبحتم جمهورية اليمن؟»، كما روى لنا ذلك رئيس الوزراء محمد علي هيثم، الذي ذهب إلى تعز ليشرح للقاضي الإرياني أهداف التسمية الجديدة وإزالة أيّ لبس لدى الأشقاء في الشمال.

تشكيل مجلس الشعب الأعلى

في الخامس عشر من أبريل 1971م، شُكِّل مجلس الشعب الأعلى «المؤقت» بطريقة التعيين من أعلى. واختير عبد الفتاح إسماعيل رئيساً لهذا المجلس. وظلّ المجلس على

وضعه هذا حتى عام 1978م، حيث أُجريت أول انتخابات لمجلس الشعب الأعلى، لكنها رغم أنها شكلت خطوة متقدمة على سابقتها، إلّا أنها جرت بطريقة الديمقراطية «الموجهة». لذلك، لم يكن متوقعاً أن ينبثق من هذه الانتخابات مُعارضة، إلّا أن ذلك أعطى النظام مسحة ديمقراطية وفقاً للمحتوى السياسي لسلطة الدولة ذات الحزب الواحد.

وهنا يمكن الإشارة إلى بعض الإجـراءات التي أُنجزت من طريق تثبيت التجربة الانتخابية... فقد حدد دستور عام 1970م الأُسس العامة لنظام الحكم المحلي، مؤكداً أن مجالس الشعب المنتخبة أساس السلطة في اليمن الديمقراطية. وفي عام 1973م عُقد المؤتمر الأول للإدارة المحلية الذي أكد في قراراته أهمية قيام المجالس المحلية المنتخبة في المحافظات والوحدات الإدارية الأخرى. وعلى هذا الأساس أُعدَّ مشروع قانون الحكم المحلي، ومشروع قانون الانتخابات للمجالس المحلية، ونوقش هذان المشروعان في المحافظات خلال عام 1975م.

كُنا نهدف من وراء هذه العملية إلى إنشاء نظام حكم محلي يُسهم في تطوير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل كل وحدة إدارية، وإرساء موضوع لامركزية الحكم. وقد تم اختيار المحافظة الخامسة (حضرموت) لإجراء أول انتخابات عامة لمجلس الشعب المحلي فيها، وجرت الانتخابات في أغسطس 1976م. وعلى أساس التجربة المستخلصة من نتائج تلك الانتخابات، أُعدَّت الصيغة النهائية لمشروع قانون الحكم المحلي ومشروع قانون الانتخابات لمجالس الشعب المحلية.

في 2 يونيو 1977م صدر القانون رقم 18 لعام 1977م بشأن انتخاب مجالس الشعب المحلية. وفي شهر نوفمبر من العام ذاته أُجريت لأول مرة في تاريخ البلاد انتخابات عامة لاختيار نواب الشعب في مجالس الشعب المحلية.

وأود هنا أن أعطي فكرة أو صورة عن الأُسس أو الشكل السياسي الذي يقوم عليه النظام السياسي في اليمن الديمقراطية آنذاك. فقبل كل شيء، تشكل سلطة الدولة أداة الثورة الرئيسة، وتُعَدّ من أهم أدوات تحقيق التحولات الجذرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وتشتمل إلى جانب ذلك على مجالس الشعب، والمنظمات الجماهيرية كالنقابات، واتحاد الشباب، والاتحاد العام لنساء اليمن، واتحاد الفلاحين، وذلك الشكل من السلطة السياسية يكون وحدة واحدة. والحزب، أو التنظيم السياسي، يُعَدّ القوة القائدة والموجهة لكل نشاط هذه السلطة.

الديمقراطية الموجهة

الاستنتاج الذي سنخرج به، أن عملية الترشيح للمجالس المحلية كانت تجري، شأنها شأن عملية ترشيح أعضاء مجلس الشعب الأعلى وانتخابهم، على طريقة الديمقراطية «الموجهة»، ورغم ما جاء في المادة (72) من الدستور المُعدل المقر في 31 أكتوبر/ تشرين

الأول 1978م من أن مجلس الشعب الأعلى يتألف من مئة وأحد عشر عضواً (111) ينتَخبون بانتخابات حرة وعامة ومتساوية ومباشرة وبطريقة الاقتراع السري في الدوائر الانتخابية، كما هو مبيَّن في قانون الانتخابات، إلا أن شروط الترشيح ظلت كالسابق ولم تتغير، حيث إنها تمرّ عبر قناة فرز وفلترة يقوم بها الحزب والتشكيلات التابعة له لضمان نتائج الاجتماعات.

وكانت نتائج أول انتخابات في ديسمبر 1978م، لأعضاء مجلس الشعب الأعلى، على أساس أن يتشكل من 71 عضواً من الحزب الاشتراكي، و40 عضواً من المستقلين، نورد منها 109 أسماء مع العلم عدم التمكن من ايجاد كامل الاسماء:

1	أبو بكر عبد الرزاق باذيب	37	سالم محمد العدل	73	فتحية محمد عبد الله
2	أحمد محفوظ عمر	38	شيخ محمد سميح	74	فضل محسن عبد الله
3	أنيس حسن يحيى	39	صالح حسن محمد	75	فارس سالم أحمد
4	أحمد سعيد محروس	40	العقيد صالح مصلح قاسم	76	فضل محمد عبد الرب
5	آسيا محمد سالم	41	صالح محمد ناصر	77	د. فرج سعيد بن غانم
6	أحمد صالح العيسى	42	صالح محمد عجروم	78	فاطمة محمد بن لحمر
7	أحمد عبيد الفضلي	43	صالح محسن البرمة	79	فيصل عثمان بن شملان
8	أحمد فريد ظيفير	44	صالح شيخ سنيد	80	الرائد قاسم عبد الرب
9	أحمد مساعد حسين	45	المقدم صالح أبو بكر بن حسينون	81	محمد سعيد عبد الله محسن
10	أحمد سعيد باخبيرة	46	صالح حصيوان	82	محمود عبد الله عشيش
11	أبو بكر محمد باعباد	47	صالح منصر السييلي	83	مهدي عبد الله سعيد
12	الرائد أحمد عوض بن جوهر	48	صالح عبد الله عيديد	84	محمود محمد طرموم
13	أحمد سالم مخبال	49	صالح عوض سنان	85	محمد عبد الجليل الصراري
14	جميلة علي محسن	50	طه أحمد غانم	86	محمد مرشد ناجي
15	جمعان بن سعد	51	طه علي صالح	87	محمد عبد الرب مفلحي
16	جمعان أحمد بن خليل	52	عبد الفتاح إسماعيل علي	88	محمد صالح مطيع
17	المقدم حسين صالح الجرادي	53	عايدة علي سعيد	89	منصور عثمان الصراري
18	حسين محمد حسين	54	عبد الله أحمد غانم	90	الرائد محسن خشاع
19	حيدرة عمر صالح	55	عبد الغني عبد القادر	91	محمد علي الصماتي

20	حسين محمد قماطة	56	عبد الرحمن عبد الله إبراهيم	92	محمد علي أحمد
21	حسين السقاف	57	عبد الله محمد حاتم	93	محمد سليمان ناصر
22	حسين حسن عبد الرحمن بن عبيد اللاه	58	عبد اللاه مثنى حسين	94	د. محمد عوض السعدي
23	حسين أبو بكر المحضار	59	د. عبد الله بكير	95	محمد ناصر باقادر
24	حيدر أبو بكر العطاس	60	علي أسعد مثنى	96	مبارك يسلم ملهي
25	خالد فضل منصور	61	علي سالم البيض	97	ملكي عبد الله حسن
26	المقدم خالد أبو بكر باراس	62	عبد الله حسين مساوى	98	مصطفى مسرج
27	رياض العكبري	63	علي أحمد ناصر السلامي	99	محمد عبد القادر بامطرف
28	سلطان ناجي	64	علي عبد الرزاق باذيب	100	محمود سعيد مدحي
29	سلطان الدوش	65	علي جميل ناجي	101	مبارك سالم البيتي
30	سعيد صالح سالم	66	علي عبد الله العامري	102	محمد عبد الرب مبارك
31	سالم فضل صالح	67	علي شائع هادي	103	محمد سالم عكوش
32	سالم عمر باهرشان	68	الرائد عبد الله علي عليوة	104	محمد علي باشماخ
33	سعيد عبد الله باظريس	69	علي منصور رشيد	105	نصر ناصر علي
34	سعيد عبد الخير النوبان	70	العقيد علي أحمد ناصر عنتر	106	ناجي عثمان أحمد
35	سالم محمد جبران	71	علي ناصر محمد	107	نعيمة سويد سالم
36	سالم هادي حمادي	72	عبد العزيز عبد الولي ناشر	108	هادي أحمد ناصر
				109	يسلم شبيع بوستة

ومن المؤكد أن تلك الانتخابات لم تأتِ بأصوات معُارضة إلى التجربة البرلمانية. فلم يكن في البلد تعددية حزبية ينبثق منها مثل هذه المعُارضة البرلمانية. كذلك فإن النظام الانتخابي الذي سبق أن أشرت إليه قد حصر المرشحين بالحزب الحاكم والمنظمات الجماهيرية التابعة له، ولكنها جاءت إلى البرلمان بأعضاء من طيف واسع في المجتمع، فيهم علماء دين وشعراء وفنانون وعسكريون ونساء وعمال وفلاحون وشباب، بالإضافة إلى حقوقيين وسياسيين ومستقلين.

وفي ظل نظام برلماني كهذا، تنعدم فيه المعارضة، لا بد أن ينعدم فيه النقاش والرأي

الآخر طبعاً. وأذكر أن الوزير نصر ناصر علي[1] كان يسخر من اجتماعات مجلس الشعب الأعلى، وكان عضواً فعالاً فيه. ومما كان يقوله: «إننا نتوجه إلى اجتماعات المجلس وأيدينا مرفوعة من الجولة!»[2]. وسواء أقصد (جولة) أم دوار خورمكسر أم الشيخ عثمان على بعد عدة أميال من مقر البرلمان، إلا أنه كان يعبّر بسخرية عن واقع الحال! لقد كان أعضاء البرلمان يوافقون (برفع الأيدي) على قرارات سبق أن أُقرَّت في الحزب، في «المكتب السياسي» و«اللجنة المركزية»، وهما السلطة الفعلية في البلد. ولأن أعضاء المجلس كانوا يدركون هذا الواقع، فقد كانوا يجلسون صامتين أو يناقشون من باب قتل الوقت، وبعضهم من باب المزايدة ليس غير!!

ومن طرائف العملية الانتخابية، سواء في مُستوى مجالس الشعب المحلية أو مجلس الشعب الأعلى، أن إعلان نسبة النتائج المئوية لا يشذّ عن الطريقة المتعارف عليها في غالبية بُلدان العالم الثالث والعربي منه على وجه الخصوص، (أي 99,99 ٪). ففي انتخابات أول مجلس محلي منتخب في المحافظة الخامسة (حضرموت) في عام 1976م، أُعلن أن نسبة النجاح كانت (96 ٪)، وكذلك في انتخابات المجالس المحلية في عام 1977م، ومجلس الشعب الأعلى في عام 1978م أعلن أن نسبة النجاح بلغت (96 ٪). ويمكنني أن أذكر الحادثة الآتية التي وقعت معي في انتخابات عام 1978م، حيث ترشحت في الدائرة الانتخابية في سيئون بمحافظة حضرموت. كنت وقتها رئيساً لمجلس الرئاسة ورئيساً للوزراء، وقد أحرزت نسبة 86 ٪ من أصوات الناخبين في المركز، وكان هناك من حصل على نسبة أصوات أكثر مني من أبناء حضرموت، وقد جاء إليّ أعضاء اللجنة العليا للانتخابات لإطلاعي على النتيجة، واقترحوا عليّ أن يُعلَن أن «الرئيس» قد أحرز نسبة 99 ٪ أو 95 ٪ من أصوات الناخبين، لكني رفضت مقترحهم، وطلبت منهم إعلان النتيجة الحقيقية كما هي. كنت ضد مثل هذه الأشياء، ولذلك فإنني خلال الدورة الانتخابية لمجالس الشعب المحلية، ومجلس الشعب الأعلى، دعوت علناً إلى اعتماد نتائج الانتخابات الحقيقية حسب الأصوات التي ينالها كل مرشح، وليس حسب ترتيب الأسماء في القوائم الانتخابية، أو حسب ترتيب الصور أو المنصب الرسمي أو الحزبي. وقلت: «دعوا من هو جدير بالفوز وبثقة الناخبين يتقدم، ومن هو غير جدير بذلك يرسب». وحدثت فعلاً نتيجة لهذا الموقف الصريح من الطريقة التي كانت تجري بها الانتخابات، أن تغير الوضع بعض الشيء، وفي حالات كثيرة نجح مرشحون من خارج القوائم.

1- نصر ناصر علي، شغل منصب وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء، ووزير العمل والخدمة المدنية. كان عضو مجلس الشعب الأعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وهو من العناصر القلة الذين أثبتوا جدارة وإخلاصاً في السنوات الصعبة، وأسهم إسهاماً كبيراً في بناء جهاز الدولة كغيره من القيادات. توفي في حادث مروري مريب في 1991م.

2- الجولة هي الساحة أو الدوار بلغة أهل الشام.

ما كان يهمني، ليس النخبة الحزبية، بل الغالبية من الشعب، وهم الأكثرية. لهذا كنت أريد تحصين النظام والتجربة في قاعدة شعبية وجماهيرية توفر له الحماية، ولم يكن ذلك ممكناً إلا من طريق الصدقية وإيجاد نظام انتخابي أقرب ما يكون إلى نظام ديمقراطي.

الفصل العشرون
العناصر المؤثرة في صنع القرار

ما دمنا بصدد الحديث عن التجربة الديمقراطية الموجهة، والظروف التي قامت فيها وأطاحتها، فلا بد لي من الحديث عن صناعة القرار في اليمن الديمقراطية. وقد لا يجد المرء مفتاحاً لكيفية صنع القرار في اليمن الديمقراطية والعناصر المؤثرة فيه بسهولة.

ومع ذلك يبقى السؤال مهماً: كيف يمكن الوصول إلى القرارات التي ترعى مصالح كل الأطراف، ولا تؤدي إلى الإجحاف بحق أحد؟!

الإجابة ليست سهلة أبداً. وقبل كل شيء يجب البحث عن العناصر المؤثرة في اتخاذ القرار أو صنعه. وأقصد، تحديداً، تلك التي تكون أقوى من غيرها، والتي تضمن له البقاء والاستقرار والتنفيذ والقابلية، وإلا تحول إلى كارثة يدفع ثمنها الجميع.

يتعلق الأمر قبل كل شيء بمصالح القوى والفئات التي يتكون منها المجتمع، والتي يجب التأكد من ضمان موقفها عند اتخاذ أي قرار. لكن هذا لا يقدم لنا سوى تحديد ناقص في حد ذاته، ما لم نأخذ بالاعتبار المؤثرات الأخرى التي تضطلع بهذه المهمة.

قد يبدو الحزب الاشتراكي اليمني، ومن قبله التنظيم السياسي الجبهة القومية، هما الصانعان للقرارات، وهذا أقرب إلى الصحة، ومع ذلك فإن هذه الحقيقة ليست كاملة. فرغم ما يبدو في الظاهر، فإن الحزب لم يكن قوة سياسية وتنظيمية وفكرية موحدة، حتى وإن كان يسعى إلى ذلك أو يعلنه. فداخل هذا الجسم نشأت مراكز قوى سياسية قادرة على توجيه القرارات وفق المصالح التي تمثلها.

رغم أن القبيلة في مجتمعنا، ليست كياناً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً متكاملاً ومتماسكاً، كما هي الحال في الجمهورية العربية اليمنية أو بعض الدول العربية الأخرى التي لها نفوذها القوي وسلطتها وسطوتها وسجونها، لكن موروثاتها المتخلفة ما زالت باقية في العادات والتقاليد والممارسات الحياتية اليومية، واستطاعت بذكاء أن تنقل بالكفاءة اللازمة لذلك إلى مركز القرار السياسي كل العناصر المؤثرة التي لا تضمن لها مصالحها الحيوية فقط، بل أيضاً استمرارها ووجودها والصمود في وجه كل التغييرات. وبالذكاء نفسه، تمكنت من إدخال التعديلات على نمط حياتها وبرامجها في مسايرة الجديد حتى لا تفقد حياتها في النهاية. وقد استطاعت أن تضمن هدفها مرتين: أولاً، وقوفها مع الثورة وحصولها على

حرية الحركة، وضمان مكان لها. ثانياً، في الحزب والسلطة لتحفظ مصالحها. وعلى الرغم من تفتّتها ظاهرياً، فقد أحرزت نوعاً من الانتصار بتغلغلها داخل الحزب ومؤسسات الدولة العسكرية والمدنية ومؤسسات المجتمع المدني، دون أن تكتسب صفاته. وأعتقد أن هذه حال كثير من القبائل والعشائر في الوطن العربي، التي رُوِّض البعض منها ليندمج تدريجاً في قيادة الدولة ومؤسساتها، كما حدث في بعض النماذج العربية.

وبهذا، يمكن القول إن القبيلة في الوقت الذي كانت تمارس فيه وظيفة دمج أفرادها في النظام السياسي القائم، فإنها في الوقت نفسه كانت تضمن بذلك جودها وتضمن مصالحها. وعندما كانت تجد التعارض بين مصالحها ومصالح المجتمع والنظام الاجتماعي، كانت تختار مصالحها أحياناً، ولا تتنازل عنها كلما شعرت بأنها قوية جداً، وأنها تستطيع مقاومة النظام. ولأن التجار لم يعودوا قوة اقتصادية مهمة، بعد تأميم التجارة الداخلية والخارجية واحتكار الدولة لها، فلم يكونوا قادرين على مُواجهة النفوذ المتغلغل للقبيلة في الحزب ومؤسسات الدولة الأخرى، وبالتالي لم يكن لهم ممثلون داخل هيئات النظام تدافع عن مصالحهم، فتراجع دور الرأسمالية الوطنية الناشئة إلى الهامش، حيث انتقلت إلى صنعاء وتعز والحديدة لتأسيس نفسها هناك من جديد بعد أن قوبلت بموقف عدائي من النظام في الجنوب، ومعظم هؤلاء من أبناء تعز الذين تحولوا إلى قوة مؤثرة اقتصادياً في الجمهورية العربية اليمنية، في حماية السلطة والقبيلة ومشاركتهما، حيث أصبح بعضهم واجهات لقوى سياسية وقبلية في صنعاء، وأصبحت لهم وكالات وشركات وبنوك، بينما كان جزء كبير من الرأسمال الوطني من حضرموت، ولكنهم فضلوا الانتقال إلى السعودية ودول الخليج الأخرى.

أما العمال والفلاحون، فرغم أن الأدبيات والبرامج السياسية للنظام تفرد لهم حيزاً مهماً في النظام السياسي والاجتماعي القائم، إلا أنهم لم يكن في إمكانهم، في ظل الضعف الكمّي والنوعي للطبقة العاملة، وتخلّف الفلاحين وجهلهم وأميتهم، أن يؤدوا ذلك الدور الذي ترسمه لهم الأدبيات السياسية، وظلّ ذلك الدور يمارَس بالنيابة عنهم بواسطة «الطليعة» الحاكمة التي كانت في أغلبها من الريف، من محدودي التعليم والثقافة، والمشدودين إلى العامل المناطقي، بالرغم من إجادتهم الرطانة السياسية المتداولة بمهارة برعوا فيها سريعاً، التي تبدو نوعاً من الألغاز للعامة، وغالباً ما يجدون أنفسهم عاجزين عن تفسيرها، وأحياناً كثيرة تكون منقولة وبعيدة عن الواقع المعيش.

أما العامل الآخر المهم في صنع القرار، فقد تمثّل بالمؤسسة العسكرية التي كانت فاعلاً أساسياً في دعم الاستقرار السياسي، وفي أداء دور المرجِّح في الصراعات السياسية التي غالباً ما تأخذ طابعاً عنيفاً على السلطة بسبب غياب الراي الآخر واحترامه، وغياب أسس التداول السلمي للسلطة.

تمكنت الروح المناطقية، بنفاذ عناصرها إلى قمة الهرم السياسي، من تدعيم نفوذها وسطوتها داخل المؤسسة العسكرية (الجيش والأمن)، مستغلة مراحل إزاحة قيادات القوات

المسلحة وإعادة بنائها، حيث عبّأتها بعناصر قبليين من منشأ واحد، ما حدّ كثيراً من طابعها الوطني في حالات معينة، وليس بالمطلق، وجعل منها بالتالي أداة مُسلطة للتأثير في صُنع القرارات لصالح أطراف محددة ودفعها باتجاه يخدم مصالحها الذاتية.

إن المناطقية، التي كانت تبدو أقرب إلى أن تكون نائمة على صعيد الواقع، كانت تستيقظ بكامل وعيها وأسلحتها عند الشعور بأدنى اقتراب من المساس بمصالحها التي صار يمثلها الآن سياسيون في أعلى قمة هرم السلطة في الحزب الحاكم والدولة، وصاروا هم الذين يؤثرون في مسار كثير من الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المهمة، ويمتلكون سلطة الاعتراض، وعرقلة ما لا يروقهم من قرارات، وفي يدهم إسناد المسؤولية إلى من يريدون في هيئات الحكومة ومؤسساتها. وهذا الأمر كان يُحدث مواجهة مستمرة داخل هيئات صنع القرار السياسي، المكتب السياسي واللجنة المركزية، قبل أن ينتقل في مراحل أخرى إلى الشارع عبر ما يُسمّى المليونيات، التي تخرج للتظاهر وتهتف لكل حاكم ولكل زعيم.

وفي ظل هذه التعقيدات، كان إيجاد حالة توازن أمراً بالغ الصعوبة بالنسبة إلى أي سياسي يجد نفسه في موقع المسؤولية الأولى. والشعور المبالغ بالتوازن أو الاستقلالية في مواجهة كل هذا التعقيد يؤدي في أحيان كثيرة إلى عكس ما يهدف إليه. لذلك، لا يسعه إلا العمل في اتجاه الاعتماد على التكامل والاندماج بين هذه القُوى، حتى لا تضعف قدرته على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

وحتى لا يبدو حديثي في العموميات، فقد كان التنافر والاختلاف دائماً موجودين في ميادين السياسة عند اتخاذ الحزب القرارات.

ويمكننا أن نسجل الخلاف بين قيادة «الداخل» وقيادة «الخارج» في الجبهة القومية باعتباره إحدى المراحل الأولى للخلاف خلال فترة الكفاح المسلح، من أجل طرد الاستعمار ونيل الاستقلال. فبعد نيل الاستقلال نشأ النزاع بين «رئيس الجمهورية» الذي كان يريد لرئاسة الدولة مزيداً من الصلاحيات وهامشاً أوسع من التصرف واتخاذ القرارات وبناء الدولة الجديدة، و«القيادة العامة» التي كانت تعدّ نفسها السلطة السياسية والتشريعية الأولى التي يجب الحصول على مُوافقتها وعدم إدارة الظهر لها. والقارئ قد تابع في ما سبق من هذه المذكرات مراحل الصراع بين الرئيس والقيادة العامة، أو ما سُمّي أغلبيتها. لكنني أذكّر بمثال واحد فقط، هو القرار الذي اتخذه رئيس الجمهورية بمعزل عن القيادة العامة، بعزل وزير داخليته محمد علي هيثم، الذي كان القشة التي قصمت ظهر البعير، وكانت السبب الذي استُخدم لعزل رئيس الجمهورية من منصبه، بتقديم استقالته، طبعاً ضمن ما حُسب عليه من أخطاء يومها توحي خروجَه عن الإجماع والقيادة الجماعية، وكان ذلك مبرراً لإزاحته. كانت هناك خيارات للحل، كما أشرت في الجزء الأول، فقد اقترحت تشكيل مجلس رئاسة من ثلاثة أشخاص، وتشكيل حكومة جديدة، بحيث تُحَلّ مشكلة هيثم ضمن هذه الأفكار التي أشرت إليها، وكانت مخرجاً للجميع، ولكن مع الأسف كان الصراع على السلطة قد أصاب

الجميع بالعمى، حتى إن القيادة العامة «اللجنة المركزية»، لاحقاً لم تستطع أن تحافظ على نفسها كهيئة عمل موحدة. ففي رحلة السلطة وصراع النفوذ نشأت بين أعضائها خلافات مذهلة بنسب متباينة، وكانت تزداد ضراوة وتعقيداً بتعقد الواقع وتشعب القضايا، فضلاً عن المشاكل التي تتصدى لها والتي تغذيها عوامل التخلف والمختلطة بالعوامل الذاتية التي تزداد حدة مع الوقت، كلما ازداد المسار صعوبة والواقع تعقيداً.

وتحدثت أيضاً في الجزء الأول من هذه المذكرات عن الخلافات التي سبقت أحداث 1978، والتي أدت الى إقصاء الرئيس سالم ربيع علي وإعدامه. ويمكن إدراج أحداث 13 يناير 1986م في الإطار نفسه. وكان ذلك حصاد المحصول الواحد الذي مررنا به خلال سنوات من العنف وحلّ الخلافات بالقُوَّة، وليس من طريق الاحتكام إلى لغة الحوار والمؤسسات.

هُنا لا بدّ لي من الاعتراف بأن القرارات كلها كانت صادرة عن سُلطة الحزب الواحد. وقد أخذنا هذا الطابع الشمولي من الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية بعد أن تسربت إلينا إلى جانب الأفكار الاشتراكية مقاييسها التي أصبحت جزءاً من مقاييسنا في الحكم. ولم يُتح لنا هذا سوى إقامة مؤسسات بمعيار «مركزي» أو شمولي دون أن يعني ذلك اعتناق الديمقراطية أو الليبرالية السياسية والاقتصادية بما تعنيه من تداول السلطة، والتعددية الفكرية والحزبية، والشفافية والمساءلة، وحرية التعبير، والفصل بين السلطات.

في هذا المشهد «الشمولي»، إن الذي يفعل كل شيء ويتخذ القرارات ويحكم هو «المكتب السياسي» للحزب الاشتراكي اليمني، فهو «المهيمن» و«السلطة» بيده. وهو الذي يَبُتُّ في كلّ القضايا التي تهم الدولة والمجتمع، حتى في أصغرها. نعم، كانت سلطته موجودة في كل القرارات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. سلطته واسعة مطلقة، من تعيين الأفراد، وتحديد سياسة الجهاز الإداري، إلى القرارات السيادية التي تتعلق بحماية أراضي الجمهورية. كان عناصره يمثلون سلطة الدولة القوية، حيث نجد الأمين العام والرئيس ورئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية ووزير أمن الدولة، بالضرورة، أعضاءً في المكتب السياسي، وهو بهذا يستطيع الوصول إلى أبعد نقطة، وعلى استعداد وبسرعة البرق لحماية نفسه من أي خطر يسعى إلى تهميش سلطته أو إضعاف هيبته. لكنه في الغالب ينقضّ بعض عناصره على البعض الآخر، لأن الخطر الحقيقي يأتي عادة من داخله، بفعل صراع القوة والنفوذ بين أفراده، فتتواصل رحلة العنف والتصفيات الدموية مع الأسف!

كان الوزير عبد العزيز عبد الولي يتندّر بالنُّكتة الآتية التي تعبّر أقسى تعبير عن هذه الحالة التي أُشير إليها، إذ يقول:

تاه فوج سياحي من جنسيات مختلفة في أحد أدغال أفريقيا المُخيفة، وبينما كانوا يبحثون عن منفذ للنجاة، أوقعهم حظهم العاثر بين براثن قبيلة من أكلة لحوم البشر! أدركوا فوراً أن لا نجاة لهم، ووجدوا أنفسهم في موقف لا يُحسَدون عليه، ولم تُجدِهْم توسلاتهم

الباكية أمام جنون الراغبين في التهامهم، لكنهم قرروا عدم الاستسلام بسهولة، أو على الأقل رفضوا الموت المجاني. وبالأصح، قالوا: لن نسمح بأكلنا إلا بعد حل «اللغز» الذي سيقوله كل منا عندما يأتي دوره.

بدأ الأول بسؤال القبيلة: ما البيت الأبيض؟ انتحت القبيلة جانباً وأخذت تتشاور، وصدف أن أحدهم كان يعرف الجواب. وبالنتيجة أكلوا صاحب اللغز.

وتبعه الثاني فسأل: ما الكرملين؟ وحلّت القبيلة اللغز، ووارت صاحبه في بطونها!

تكررت الأسئلة والأجوبة، وذهب العديد من أفراد الفوج طعاماً للشهية العمياء لأكلة لحوم الإنسان، ولم يبق سوى واحد ظلّ محاصراً بالعيون الوقحة المرفوضة الراغبة في ابتلاعه. وجد نفسه في موقف يائس، وعندها تفتق ذهنه عن هذا السؤال لأفراد القبيلة: «ما المكتب السياسي؟».

هنا فقط وقعوا في الحيرة ووقفوا مذهولين.

انتحوا جانباً كالعادة، وتشاوروا، ولكن لم يكن أحد منهم يعرف الجواب، أو حتى سمع بهذا اللغز الصعب.

وفي الأخير اعترفوا بعجزهم، فجاؤوا إلى صاحب السؤال لكي يقدّم لهم حلَّ هذا اللغز، فقال لهم:

– الأمر بسيط، المكتب السياسي هو مجموعة مثلكم، كلما تشاوروا أكلوا واحداً منهم!

وربما لخّصت هذه النكتة القصة كلها!

ربما فكّر البعض في أن «المكتب السياسي» هو هيئة أركان موحدة، لكنه على العكس من ذلك، كان يعُاني باستمرار من التناقض الداخلي، وكان هذا التناقض يؤدي أحياناً إلى الوقوع في صراع لا مفرّ منه.

وإذا سمحت لنفسي بالتعمق أكثر في الموضوع، فإن ذلك يعود إلى العديد من العوامل. بعض «مناطق» الجمهورية، مثلاً، أدت دوراً في صنع القرار أكبر مما يسمح به حجمها السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، بالرغم من أن الكثافة السكانية فيها ليست عالية ولا تتمتع بوضع أو ثقل اقتصادي يمنحها مثل هذه الأهمية، قياساً بمناطق أخرى تفوقها سكاناً وأهمية اقتصادية واجتماعية. وهذا الوضع الذي لا يقوم على المساواة منع بعض المحافظات والمناطق الأخرى من المشاركة في صنع القرار السياسي وإدارة الحياة السياسية والاجتماعية في اليمن الديمقراطية، مع ما يثيره هذا الوضع من حساسية وممارسات خاطئة وتهديد لمصالح الأطراف الأخرى وإضعاف لمركزها.

أما كيف تكوّن هذا الوضع الذي وفّر مقاماً أو مكاناً متميزاً للبعض دون البعض الآخر، والذي لم يُثِر في البداية أي انتباه، فمردّه عدة نقلات مُتقنة الصنع تماماً، وإن بدت عفوية في البداية.

ففي 14 أكتوبر عام 1963م، بدأت الشرارة الأولى للثورة من جبال ردفان. وأصبحت

جبهة ردفان جبهة المُواجهة الرئيسة مع قوات الاحتلال البريطاني، قبل أن تنتقل المعارك إلى بقية المناطق والجبهات، وخاصة قلب القاعدة البريطانية في عدن. وبحكم هذا الوضع، التحق كثير من أبناء قبائل ردفان والضالع والشعيب والصبيحة وحالمين والحواشب ولحج والعلوي ويافع ودثينة والعواذل والفضلي والعوالق السفلى والعليا وبيحان والواحدي وغيرها بالكفاح المسلح، كذلك انتظم الشعب في حضرموت والمهرة بمعركة التحرير والاستقلال.

بعد رحيل الاستعمار البريطاني عن عدن في 30 نوفمبر 1967م، تولت السلطةَ الجبهةُ القومية، التيار الرئيس الذي قاد الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني.

وفي العام التالي مباشرة نشبت صراعات السلطة بين رئيس الجمهورية، وما سُمِّي حينها أغلبية «القيادة العامة»، ونتيجة لهذا الصراع استقال الرئيس قحطان محمد الشعبي من السلطة، واستقال معه عدد من القيادات السياسية والعسكرية الكفوءة، وأدى هذا إلى صعود قيادات جديدة من الصف القيادي الثاني في الجبهة القومية. ونتيجة للتغييرات التي تعرضت لها بنية التنظيم والقوات المسلحة والتسريحات التي جرت فيها على مختلف المراحل، استطاع هؤلاء بذكاء الاستفادة من الوضع الناشئ بعد رحيل الكثير من قيادات الصف الأول ومن القادة والضباط في القوات المسلحة والأمن، ما ضمن لهم موقعاً متميزاً في هيئات صنع القرار السياسي نتيجة دور بعضهم النضالي وموقعهم في حرب التحرير، وما نتج من فراغ في مؤسستي الجيش والأمن بعد حركة 27 يونيو 1968م التي جرت على إثرها تسريح عدد كبير من أبناء محافظة شبوة، وحلّ محلهم قادة عسكريون من محافظة أبين حتى حركة 22 يونيو 1969، ثم جرى بعد ذلك تسريح لقادة عسكريين من أبناء محافظه أبين والمحافظات الأُخرى.

على سبيل المثال، كان لمديرية الضالع عضوان في «المكتب السياسي»، وهو أعلى وأقوى هيئة لصنع القرار في اليمن الديمقراطية، هما علي عنتر، وصالح مصلح، مراعاةً لدورهما النضالي في حرب التحرير، في الوقت الذي برزت فيه انتقادات للقيادة، فلماذا لا يكون لردفان والصبيحة ولحج وحالمين أعضاء في المكتب السياسي، وهي مناطق شاركت في حرب التحرير، وخاصة لحج التي كان لها دور سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وكثافة بشرية.

أما المثال الثاني، فهو مُحافظتا أبين وشبوة اللّتان كان لهما تأثير واضح في صنع القرار السياسي، وتنتمي إليهما مجموعة من القبائل، وكانتا تتمتعان بنفوذ في المؤسسة العسكرية قبل الاستقلال وبعده. كذلك انبثقت منهما قيادات سياسية مؤثرة في حركة القوميين العرب، وفي الجبهة القومية والعمل الفدائي في عدن وفي الدولة. لكن هذا الدور أخذ بالتراجع بعض الشيء، بفعل الصراعات السياسية على السلطة، ففقدت المحافظتان العديد من قياداتها الرئيسة والثانوية، بالإضافة إلى تصفية نفوذهما في المؤسسة العسكرية تحت حجَّة

تصفية اليمين الرجعي و«اليسار الانتهازي»، وقبلها سُرِّح ذوو الرتب العالية في القوات المسلحة بذريعة أنهم من بقايا العهد القديم الذين لا تستوعبهم المرحلة «الثورية» الجديدة، وقبلهم سُرِّح العديد من قادة الجيش بعد إقالة الرئيس الأول قحطان الشعبي، واغتيال فيصل عبد اللطيف، وإعدام علي عبد العليم، حيث تراجع دور لحج في صنع القرار. لكن أبين وشبوة حاولتا أن تبقيا على وجودهما في التأثير بصنع القرار السياسي.

وعلى سبيل المثال، فقد احتفظت أبين بمنصب الرئيس ورئاسة الحكومة[1] لنفسها منذ 22 يونيو عام 1969م وحتى أحداث يناير 1986م، ما عدا الفترة التي تولى فيها عبد الفتاح إسماعيل منصب الرئيس بين أكتوبر 1978م وأبريل 1980م. أو التي تولى فيها حيدر العطاس رئاسة الحكومة في عام 1985م، وبعدها برئاسة الدولة 1986–1990.

أما الموقع الثالث في صنع القرار السياسي، فقد احتفظ به أبناء محافظة تعز والمنطقة الوسطى من اليمن، الذين وإن كانوا لا ينتمون جغرافياً وديموغرافياً إلى الكيان السياسي لليمن الجنوبي، إلا أنهم بحكم شعورهم بالانتماء إلى الجنوب أكثر من انتمائهم إلى الشمال المحكوم بالنظام في صنعاء وبحكم اتخاذهم من عدن مركزاً لعملهم وسكنهم ونشاطهم التجاري السياسي، وبحكم انتمائهم إلى حركة القوميين العرب والجبهة القومية، ولاحقاً إلى الحزب الاشتراكي اليمني. وقد ساعد على ذلك تماسكهم القوي، وشعورهم بالغبن على مدى عقود من حكم الإمامة في الشمال والاستعمار في الجنوب، الأمر الذي وَلَّدَ لديهم رغبة حقيقية في حكم اليمن، عززتها مشاركتهم الفعلية في مراتب القيادة في الجنوب، والنفوذ المالي والاقتصادي والتجاري في الشمال، حيث كان كل من عبد الفتاح إسماعيل، عبد العزيز عبد الولي، ومحمد سعيد عبد الله (محسن) وجار الله عمر، ويحيى الشامي ومحمد قاسم الثور أعضاءً في المكتب السياسي.

ومن ثم استطاعوا، من طريق الدعوة الى استراتيجية «الأداة الواحدة»، والتي تعني توحيد القوى اليمنية الجنوبية والشمالية في بوتقة واحدة، ضمّ حزبي حوشي[2] والجبهة الوطنية المناُهضين للسلطة في صنعاء إلى الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم في اليمن الجنوبي، ليصبحوا جُزءاً من الرقم الحاكم في الجنوب، والمؤثر في قراراته وسياساته الداخلية والوطنية. وفي الوقت ذاته كان لهم دور معارضة الحكم في الشمال، حيث معاقلهم الاجتماعية والمادية والبشرية، مع نقل جزء من هذه القوة إلى الجنوب للمُشاركة في حسم الصراعات السياسية على السلطة كلما دعت الحاجة إلى ذلك دونما اعتبار لاختلاف مهام كل حزب حيث أن القوى الوطنية في الشمال مدعوة لإسقاط النظام هناك بينما القوى الجنوبية كانت مهمتها بناء سلطة الدولة في الجنوب.

1- محمد صالح مطيع وجاعم صالح عضوا مكتب سياسي، ومنصب رئاسة الحكومة تعاقب عليه محمد علي هيثم وعلي ناصر محمد ورئاسة الدولة سالم ربيع علي وعلي ناصر محمد.

2- حزب الوحدة الشعبية اليمنية.

أما محافظة حضرموت، المهمة اقتصادياً وثقافياً وبشرياً، فإنها حاولت بقدر الإمكان أن تكون بمنأى عن الصراعات السياسية، وخاصة عندما تنحو الأمور منحىً دموياً. وأبناء حضرموت مسالمون بطبعهم، وأعتقد أن هذا يعود إلى وعي تاريخي متطور تراكم عبر الحضارات التي قامت في حضرموت في تاريخها القديم والحديث، ما خلق مجتمعاً شبه مدني ملتزماً وخاضعاً للدولة والقانون.

كذلك فإن السلاطين الذين حكموها قبل الاستقلال، كانوا على درجة من الوعي والإدراك، حيث حققوا نهضة تعليمية لا بأس بها، وأوجدوا إدارة مدنية وعسكرية وموارد دخل اقتصادي عبر منافذها البحرية والجوية والبرية، إلى درجة أننا عندما قررنا منح الاستقلالية المالية والإدارية للمحافظات، كانت حضرموت أول من يمنح هذا الحق. ومنحت أيضاً حق إجراء أول انتخابات لمجالس الشعب المحلية التي تعَدّ هيئة السلطة المحلية قبل سواها من المحافظات.

واستطاعت حضرموت عبر هذا الدور الذي ساعدها عليه بعدها الجغرافي عن العاصمة، بالإضافة إلى مميزاتها الأخرى، أن يكون لها وجود ونفوذ في المكتب السياسي واللجنة المركزية والحكومة وهيئات صنع القرار. وباستمرار، كان يسند إلى كوادر هذه المحافظة الحقائب الوزارية ذات الطابع الاقتصادي والمالي مثل: المالية، والاقتصاد، والتجارة، والتخطيط، والأسماك، والأشغال، والنفط، وقد شجع الجميع هذا الاتجاه، باعتبارهم أكثر وعياً ومسؤولية تجاه هذه المواقع الحساسة التي ظلت بمنأى عن الصراعات. وأخيراً، عُيِّن واحد من أبنائها في منصب رئاسة الحكومة في عام 1984م، بعد أن تنازلت عن رئاسة الحكومة، ومن ثم أصبح حيدر العطاس الذي خلفني في هذا المنصب رئيساً للدولة عقب أحداث يناير 1986م. ونالت حضرموت منصب «الأمين العام» للحزب الاشتراكي اليمني بتولي علي سالم البيض هذا المنصب، عقب تلك الأحداث نفسها. وهكذا أصبحت حضرموت تحتل المركز الأول في الدولة. وكان كل من عبد الله صالح البار وحسن باعوم عضوين في المكتب السياسي، بالإضافة إلى علي سالم البيض وحيدر أبو بكر العطاس، وفي مرحلة لاحقة صالح منصر السييلي.

وقد يسأل القارئ: أين دور العاصمة عدن وأبنائها في صنع القرار؟ ومعه كل الحق في هذا، فقد كانت عدن مركز الدولة السياسي والإداري، بحكم كونها عاصمة الدولة وتمتلك كادراً كفؤاً ومتمكناً، لكن موقعها في الحكم وفي صنع القرار لم يكن بالأهمية نفسها. وإذا كانت عدن قبل الاستقلال المركز السياسي الذي تدير منه قوات الاحتلال البريطاني حكم الجنوب المحتل، فقد تأسست فيها حركة وطنية تناهض الوجود الاستعماري، ونقابات عمالية ومهنية، بحكم كونها المركز الاقتصادي الأكثر تطوراً، وتجمعت فيها في لحظة تاريخية مواتية كل الأسباب لنشوء مجتمع مدني، وإن كان محكوماً بالقوانين التي تفرضها السياسة البريطانية بما لا يتعارض مع مصالحها، فنشأت الحياة السياسية الحزبية والنقابية،

ونشأ تطور ثقافي، وصدرت العديد من الصحف، وتعددت فيها الأندية الثقافية والرياضية، بالإضافة إلى عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تشهده.

وبرغم أن أبناء عدن انخرطوا في العملية السياسية الجارية، وكانت قلوبهم مفتوحة على الجميع، ولم تكن لديهم حساسية إزاء الآخر، بالرغم من أن الاستعمار حاول تقوية النزعة الذاتية والتشديد على وتر العدنية وعدن للعدنيين، لكن هذه السياسة فشلت في حينها، وانخرط أبناء عدن في التيار الوطني العام الذي كان يناضل في سبيل الحرية واستقلال الجنوب المحتل بأكمله، ولم يكونوا-ما عدا بعض القيادات-مع منح عدن استقلالاً ذاتياً ووضعاً مميزاً في أي استقلال قادم، لذلك لم يكن هنالك أي ظلال من الشك في وطنيتهم. وكانت جبهة عدن روح الثورة وقلبها النابض، وهي التي كانت تسمع العالم صوت الثورة ضد القوات البريطانية.

وبعد انتهاء الفترة الاستعمارية الطويلة نسبياً، أسهمت عدة ظروف في انحسار الدور الذي كان يجب أن يكون لأبناء عدن في الدولة الجديدة، بعضها ناشئ عن الصراع بين الجبهة القومية وجبهة التحرير، والبعض الآخر له جذور في الحقبة الاستعمارية نفسها، حيث لم يكن متاحاً لأبناء عدن-على سبيل المثال-الانخراط في المؤسسات العسكرية، وخاصة في الجيش، إلا بأعداد محدودة، فقد حرصت الإدارة البريطانية على أن يكون أفرادها من المحميات، حيث الثقل القبلي لهذا ظلّ وجودهم مقتصراً على الوظائف الإدارية والمؤسسات والمرافق الاقتصادية والمدنية، كالبنوك والشركات والبوليس... إلخ.

ومن ناحية أخرى، فإن المقاتلين في جبهات القتال الذين خاضوا حرب الاستقلال، وأيضاً الفدائيين، كانوا في غالبيتهم عناصر قادمين من الريف، دون أن ينفي ذلك انخراط مجموعات مدنية من أبناء عدن في الكفاح المسلح في الجبهة القومية وجبهة التحرير، حيث أبلوا بلاءً حسناً، وشاركوا في صنع الاستقلال، وسقط منهم شهداء. لهذا فإن وجود أبناء عدن في المؤسسة العسكرية، سواء تلك التي كانت قائمة قبل الاستقلال كبوليس عدن أو الشرطة المسلحة أو تلك التي نشأت بعده كان ضئيلاً، إن لم يكن منعدماً، وبالتالي لم يكن متاحاً لهم الإسهام في صنع القرار من هذا الباب تحديداً، مثلما كان الأمر بالنسبة إلى سواهم.

وقد كان تسريح كبار الكادر المدني عقب الاستقلال مباشرة من مراكزهم، باعتبارهم كوادر خدموا في ظل الاستعمار، عاملاً مهماً في التخلص من شخصيات عدنية كفوءة ومقتدرة، كانت تحتاج إليها التجربة الوليدة في تثبيت مداميك الدولة الجديدة، واستفادت من خبراتها دول أخرى في المنطقة.

ومن ناحية أخرى، كان وجود أبناء عدن في الهيئات القيادية في التنظيم (الجبهة القومية)، والحزب الاشتراكي اليمني فيما بعد، محدوداً بحكم عوامل كثيرة، من أهمها تركيبة سكان عدن بوصفها المدينة الأولى، والميناء الأول في اليمن الجنوبية، ومورداً للرزق للقادمين من الريف ومن الشمال، ما جعلها تجسيداً للوحدة في اليمن كلها... لكن هذا لا يعني أن

أبناء عدن لم يكونوا موجودين في موقع القرار خلال بعض المراحل، بل كانوا موجودين ومساهمين فيه إلى هذه الدرجة أو تلك. ومن أبرز الذين كانوا في قوام الهيئات القيادية الحزبية والحكومية: عمر كتبي عمر، الذي تبوأ حقيبة العمل، وعادل محفوظ خليفة، الذي تبوأ حقيبة العدل، وجعفر علي عوض، وزير دولة، وأبو بكر شفيق، الذي كان أول محافظ للمحافظة الأولى (عدن)، وعبد الله علي عقبة (الثقافة وشؤون الوحدة)، ونور الدين قاسم (محافظ عدن)، وعبد الباري قاسم (الإعلام)، وعبد الله باذيب (التربية والتعليم والثقافة)، وأنيس حسن يحيى (التخطيط-الأسماك)، ونصر ناصر علي (العمل والخدمة المدنية)، وصالح حسن محمد (عضو مكتب سياسي)، وعلي باذيب (الثقافة والإعلام)، وأبو بكر باذيب (المكتب السياسي)، ومحمود محمد جعفر، وطه أحمد غانم (محافظي عدن)، وعبد الله غانم (العدل)، ومحمود عبد الله عراسي، الذي أصبح محافظاً لعدن في الثمانينيات من القرن الماضي، وغيرهم من الكوادر الذين تبوأوا مناصب في الجهاز الحكومي وردت أسماؤهم في أكثر من مكان من هذه المذكرات.

يبدو لي أن عدن لم تكن وحدها تتصف بهذه الظاهرة، إذ إن معظم قادة العديد من الدول العربية هم من خارج عواصمها، كالعراق وسورية وليبيا والجزائر والسودان والصومال والأردن واليمن الشمالي، وحتى مصر، وذلك بحكم تأثيرهم الحزبي والسياسي والعسكري والأمني. وأعتقد أن ذلك نتاج الثقل السكاني والظروف التي تصنع تأثيراً ما للبعض على حساب آخرين، بحكم التركيبة السكانية الريفية والقبلية لأغلبية البلدان العربية، وبموجب زحف الريف على المدينة.

وإذا كنت أتحدث عن العناصر المؤثرة في صنع القرار في اليمن الديمقراطية، فقد فضلت أن أخصّ بالذكر العوامل السياسية والاجتماعية والمؤسسات، عسكرية كانت أو مدنية، باعتبارها العوامل الدائمة، بينما الأفراد متغيرون، دون أن يعني ذلك أنني أغفل دور الأفراد أو أقلّل من شأن الشخصيات التي أدّت أكثر من غيرها دوراً في هذه القضية الخطيرة عبر مختلف المراحل التاريخية، وخاصة الحاسمة والمتعلقة بإدارة الصراعات السياسية، وقد ذكرت عدداً منها بالاسم، وعرضت في مذكراتي هذه خلال فصول سابقة أدوار عدد منها حسب السياق الزمني لتسلسل الأحداث، مما لا أجد ضرورة للعودة إلى ذكره من جديد.

أما كيف كان يتخذ القرار في الهيئات، فقد اتُّبع تقليد جديد بأن لا يعرض أي قرار على جدول أعمال الهيئات ما لم يُعَدّ تقرير أو دراسة وملخص لهما، وإعداد مشاريع القرارات وتقديم كل ذلك قبل أسبوع من اجتماع الهيئات لتمكين القيادات من الاطلاع على هذه الوثائق وتسجيل ملاحظاتها حولها، وذلك من أجل تسهيل مهمة القيادة في اتخاذ القرار دون اللجوء إلى المناقشات الطويلة والعقيمة واتخاذ القرارات المرتجلة. غير أن ذلك نُفِّذ في فترة متأخرة من الثمانينيات.

في البداية، كان مركز السلطة السياسية بهذه الدولة يكمن في تنظيم الجبهة القومية التي

استفردت بالسلطة بعد نيل الاستقلال، فكانت القيادة العامة للجبهة القومية تشكل السلطة التشريعية، بينما كانت اللجنة التنفيذية تشكل بهذا القدر أو ذاك السلطة التنفيذية، مع تكوين أطر الدولة، رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء، مجلس الشعب الأعلى، فكانت هذه الأطر، بحكم استفراد هذا التنظيم السياسي بالسلطة وغياب الديمقراطية، لا تشكل المركز الحقيقي للسلطة، وبالتالي لصنع القرار في الدولة. فمركز صنع القرار كان يوجد ضمن الأطر العليا لهذا التنظيم الذي تحول فيما بعد إلى «الحزب الاشتراكي اليمني» بأطره التنظيمية السياسية المعروفة، من مكتب سياسي، لجنة مركزية، أمانة عامة... إلخ. فهذه الأطر كانت تشكل في غياب الديمقراطية وهيمنة النظام الشمولي مركز صنع القرار في اليمن الديمقراطي. وضمن هذه الأطر، ولا سيما المكتب السياسي واللجنة المركزية اللذين كنت عضواً أساسياً فيهما، وأصبحتُ فيما بعد أميناً عاماً للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، لم تكن القرارات تُتخَذ بناءً على دراسات أو على معلومات جرى التوصل إليها من خلال مؤسسات البحث والدراسات ومراكز المعلومات التي كنا نفتقر إلى وجودها بحكم حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي كانت بلادنا تعيشها. وبالطبع، كانت هذه القرارات تمرَّر عبر الأجهزة العليا للدولة، مجلس الوزراء، مجلس الرئاسة، مجلس الشعب الأعلى، لكي تأخذ الشكل القانوني الذي يجعلها ملزمة التنفيذ على صعيد الدولة والمجتمع. وهكذا فإن الكثير من القرارات السياسية الخطيرة التي اتخذت على صعيد السياسة الداخلية والخارجية وعلى صعيد العلاقات بين النظامين في عدن وصنعاء والعلاقات المتردية مع الجيران ومع أميركا مثلاً، لم تدرس بنحو وافٍ.

كان الوزراء يقدمون، كلٌّ في مجال اختصاصه، بين الحين والآخر وبعشوائية، هذه القضية أو تلك المشروعات والقضايا المتعلقة بعمل وزاراتهم، ويطلبون مني بوصفي رئيساً للوزراء عرضها على مجلس الوزراء لمناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. وكانت هذه المشروعات والقضايا تتعرض لمختلف جوانب عمل وزاراتهم. فمنها ما كان يتعرض للجانب القانوني، مشروعات قوانين أو لوائح تتعلق بتنظيم عمل الوزارات، أو مشروعات تتعلق بالجانب المالي، أو ميزانيات الوزارات، أو كانت مشروعات اقتصادية في مجالات الصناعة، التجارة، الزراعة والأسماك، أو مشروعات خدمية صحية وتعليمية تربوية... إلخ. وكنا، بالطبع، نناقش هذه المشروعات في المجلس، ونتخذ القرارات بشأنها. وبمرور الوقت، لاحظنا العشوائية في عمل المجلس، والتضارب والازدواجية في القرارات التي يتخذها، وأيضاً تعثُّر تنفيذ هذه القرارات وعدم التنسيق في عمل الوزارات عند تقديمها مختلف المشروعات إلى المجلس لاتخاذ القرارات بشأنها، وحتى مشروعات القوانين التي كان يقرها مجلس الوزراء وتصدر بقرار من مجلس الرئاسة، كان تنفيذها يتعرض للتعثر، ويعود ذلك إلى فقدان البرمجة في عمل المجلس، وإلى أن المشروعات التي كانت تقدم إليه لم تكن ترتكز على معلومات أو دراسات يجمعها ويُعدّها خبراء مختصون، ما جعلنا نفكر في الاستعانة ببعض الخبراء في هذا المجال، وفي ضرورة القيام بناءً على هذه

البرمجة بالدراسات، والحصول على المعلومات الكافية بشأن أي مشروع يقدَّم إليه لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.

لم يكن أمامنا إلا الاستعانة بالخبراء الأجانب عند إعداد هذه الخطة، وأيضاً عند إعداد خطة التنمية الخماسية الأولى. فافتقار بلادنا إلى المؤسسات العلمية ومراكز المعلومات والتوثيق، وشحّ الكوادر الوطنية العلمية (كوادر قليلة أتيحت لها فرصة التأهيل والتحصيل العلميين في الخارج) جعلانا نستعين بالخبراء الأجانب في مختلف المجالات. ولا أريد هنا أن أقلّل من قيمة عمل الخبراء الأجانب الذين استُعين بهم، وتحمّلوا مشاقّ العمل والإقامة في بلادنا، لكنني أودّ القول إن هؤلاء الخبراء كانوا بحكم عدم توافر مراكز الأبحاث والمعلومات في بلادنا، ينقلون بالطبع خبراتهم، وهي خبرات ومعارف ناجمة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية السائدة في بلادهم، وهذه الظروف تختلف بالطبع عن ظروف بلادنا، كما تختلف مثلاً الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للري والزراعة في اليمن عن الظروف السائدة في روسيا وألمانيا ومصر والعراق وسورية، وغيرها على سبيل المثال.

لقد حوت هذه الخطط مختلف المشروعات التنموية في مجالات متعددة، وهو ما اضطرنا إلى إنشاء المؤسسات العلمية ومراكز الدراسات والمعلومات، وجامعة عدن في 10 سبتمبر عام 1975، والجهاز المركزي للإحصاء، والمركز اليمني للأبحاث الثقافية، ومراكز معلومات وتوثيق متخصصة: مركز المعلومات والتوثيق التابع لوزارة الصناعة، مركز المعلومات والتوثيق التابع لوزارة الزراعة، مركز أبحاث الكود معهد البحوث السمكية. وكل ذلك كان يشكل بدايات على الطريق المؤدي إلى خلق القاعدة العلمية والإطار المؤسسي العلمي لعملية التنمية الجارية في بلادنا، وبالتالي إلى إيجاد القاعدة العلمية والمعلوماتية للمشاركين في صنع القرارات الخاصة بهذه العملية.

ما سُمِّي البيروسترويكا العدنية

إن صنع القرار واتخاذه في شؤون الدولة والمجتمع يشكل في حد ذاته عملية ينبغي الإعداد لها جيداً. لقد لاحظت من خلال تجربتي في إدارة أعمال مجلس الوزراء أنه بجانب ضرورة توافر الدراسات والمعلومات الكافية لدى المشاركين في صنع القرار، ينبغي أن يكون لدى هؤلاء أيضاً مسودات مدروسة للقرار نفسه قبل مناقشته وإقراره، وذلك تسهيلاً للمناقشة وتوخي قدر معين من الدقة وعدم التضارب في اتخاذ القرارات التي كانت تمسّ مجالات عمل مرتبط بعضها ببعض. شكلنا لهذا الغرض لجنة من الكوادر العاملة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء برئاستي، مهمتها الإعداد للقرارات التي يتخذها المجلس تجاه مختلف القضايا المعروضة عليه. وكان المجلس يجتمع بعد أن تستوفي هذه اللجنة الدراسات والمعلومات عن هذه القضايا، وذلك بالاستعانة بالوزراء المختصين وبالأجهزة المعنية الأخرى في الدولة. وكان يناقش القضايا المعروضة عليه بحضور الكوادر العلمية

ذات الاختصاص ومشاركتها، وكانت هذه تجربة فريدة على مستوى عمل مجلس الوزراء واجتماعاته. بهذا الأسلوب الذي اتسم بهذا القدر من العلمية وبالاستعانة بالكوادر المتخصصة في عملية الإعداد وصنع القرارات التي يتخذها المجلس، استطعنا بهذه الدرجة أو تلك أن نقلّل من القرارات غير المدروسة، واستطعنا أن نضمن قدراً معيناً من الانسجام والتوافق بين هذه القرارات مما كان يساعد على تنفيذها على الوجه المطلوب. وبالرغم من الصعوبات التي كنا نواجهها داخل أطر الحزب من قبل عناصر قياديين حزبيين ذوي مستوى ثقافي متدنٍّ وكانت تأخذ علينا وتنتقدنا لاستعانتنا بالكوادر المتخصصة في عملية اتخاذ القرار، حاولنا قدر الإمكان في ظل ظروف الحكم السائدة، ظروف الصراعات السياسية التي كانت تعيشها بلادنا في ظل هذا الحكم، أن نسير على هذا الأسلوب.

لقد بذلنا جهوداً في السير على هذا الطريق عندما كنت على رأس السلطة السياسية في الحزب والدولة في اليمن الديمقراطية. فمنذ بداية الثمانينيات، وحتى تركي لهذه السلطة في يناير من عام 1986م، سرنا في طريق إصلاح ما سببته لنا القرارات السياسية والاقتصادية العشوائية السابقة على صعيد الدولة والمجتمع، فبدأنا رويداً رويداً بإصلاح علاقاتنا مع جيراننا في المنطقة، وكذلك بتحسين علاقاتنا مع الدول الأخرى خارج المنطقة. وبدأنا أيضاً بسياسة انفتاح على صعيد السياسة الداخلية، بإعطاء فرصة أكبر للقطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية، وبإعطاء الفرصة لتنوع الآراء داخل إطار الحزب وخارجه، أي على نطاق الدولة والمجتمع ككل. وقد أطلق البعض على تلك التجربة تسمية البيروسترويكا العدنية التي كنا بهذا القدر أو ذاك سباقين إليها. كذلك قضينا على الآثار السلبية التي تركتها بعض قراراتنا السياسية السابقة تجاه الوضع السياسي القائم في الجمهورية العربية اليمنية. وقد خلقنا، بذلك ظروفاً سلمية سمحت بخطوات جادة على طريق الوحدة اليمنية، وكذا أجواء مناسبة للسلام والاستقرار في اليمن وفي المنطقة ككل، وأسهمنا بذلك في تثبيت الأمن والاستقرار في المنطقة، ما خفف من تدخل الدول الكبرى في شؤون بلدان هذه المنطقة الاستراتيجية الغنية بالنفط، بل طالبنا بإخلاء منطقة الخليج والبحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي من القواعد العسكرية.

وبالرغم من الصعوبات التي كنا نواجهها، وهي صعوبات ناجمة عن البنية الاقتصادية الاجتماعية المتخلفة لبلادنا، فإننا سرنا وفقاً لإمكانات بلادنا وظروفها في خلق آلية جديدة لصنع القرار في اليمن الديمقراطية، ما انعكس إيجاباً على سياستنا الداخلية والخارجية على السواء. ومع ذلك، فإني أستطيع القول إننا كنا فقط في بداية هذا الطريق، فكثير من قراراتنا لم ترتكز على الدراسات الدقيقة والمتأنية والمعلومات الصحيحة الموثقة، ما كان يفقدها البعد الاستراتيجي، ويترك في المدى الطويل آثاراً سلبية عند تنفيذها. وتجربتنا لا تختلف عن تجارب الأنظمة التي شهدتها المنطقة العربية وبلدان العالم الثالث، وخاصة البلدان التي حكمت من طريق الحزب الواحد.

الفصل الحادي والعشرون
المؤتمر الاستثنائي يقترب

في أكتوبر 1980م، كان موعد «المؤتمر الاستثنائي» يقترب. وهو المؤتمر الذي تقرر عقده سلفاً بعد «المؤتمر الأول» للحزب الاشتراكي اليمني المنعقد قبل ذلك بعامين.

قررنا أن يعقد «المؤتمر» في موعده بلا تأجيل. كنا نريده استفتاءً ودعماً للنهج الجديد الذي أردنا اتباعه على الصعيدين الداخلي والخارجي. كان ما يهمنا، أن نرسي سياسة وطنية كما تقتضيها مصلحة الوطن. فلم يكن يرضينا أن تتحول اليمن الديمقراطية إلى جزيرة منعزلة عن محيطها العربي، اجتماعياً وثقافياً وحضارياً. كنت مهتماً بالنمو الاقتصادي والاجتماعي والحاجات المادية والروحية للشعب، أي أمنه واستقراره وغذائه وحاجاته المادية والروحية. وهو الشرط الذي لم يتحقق طوال سنوات سابقة بسبب الصراعات والحصار السياسي والاقتصادي. كذلك كنت مهتماً بتأكيد ضرورة إرساء نهج سلمي لتحقيق الوحدة اليمنية، يضع حداً للاحتراب الذي يطلّ برأسه بين آونة وأخرى، بين النظامين في عدن وصنعاء.

لم يكن يهمنا أن نلعن الظلام، بل كان مهماً إضاءة الشمعة التي تهدينا خلال الظلام، إلى مستقبل آمن ومزدهر.

في يونيو 1980م عقدت «اللجنة المركزية» دورة استثنائية، وأقرت عقد المؤتمر «الاستثنائي»، وشكلت لجاناً للإعداد له، منها: اللجنة التنظيمية والإدارية، لجنة الوثائق، واللجنة الإعلامية.

وطوال الأسابيع التي استغرقتها أعمال «التحضير»، قمت بجهد كبير لأوضح لأعضاء الحزب ولجماهير الشعب ماذا نريد من المؤتمر.

ومع أن «المؤتمر»-كما ذكرت-سبق أن تحدد موعده مسبقاً قبل عامين، ولم يكن مطلوباً منه إقرار وثائق برامجية جديدة، ما عدا الخطة الخمسية للتنمية-إلا أنه كان مصحوباً بدويّ خاص، نظراً لجرأة التقرير السياسي الذي أعددناه.

قلنا للأعضاء وللناس كل ما كان يجب أن يسمعوه.

ففي اجتماع اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر المنعقد في 21 يوليو 1980م، قلنا:

«لا بد من مراجعة وكشف النواقص والسلبيات في عملنا. وفي هذا الصدد يجب على

أعضاء الحزب أن يقفوا على نحو جريء أمام أخطائهم، وألّا يكرروا أخطاء الماضي، لأنهم بذلك سيسهمون في تطوير الحزب والتجربة في بلادنا دوماً إلى الأمام».

«إن أوضاعنا اليوم ليست كأوضاعنا بالأمس، وإذا كانت بعض الأمراض والظواهر السلبية قد استطاعت في الماضي ولزمن ما أن تخرج عن الشرعية الحزبية والتنظيمية وتحدث خللاً في صفوف الحزب وتسهم في زعزعة وحدته وتماسكه، فإننا اليوم في وضع لم يعد فيه المجال مفتوحاً أو مناسباً لكي تظل الأخطاء والنواقص هنا وهناك، ويظل المسبّبون لها محميين من المحاسبة استناداً إلى العلاقات والأساليب المتخلفة».

«إننا في وضع يمكننا من أن نقول بكل ثقة إن «المؤتمر» سينعقد في موعده بنجاح، وإن اتجاهات عمله ونتائجها لن تحددها الرغبات الشخصية ولا المقاصد والمطامح الذاتية، بل سيحددها الحزب-كل الحزب».

في المؤتمر الأول لمندوبي منظمة الحزب في لحج، قلت: «إن من الأمور المهمة التي ينبغي تأكيدها ونحن اليوم نختبر إرادتنا مناضلين طليعيين، ألّا نركن إلى ما أنجزناه، وألّا نطمئن إلى ما حققناه، فذلك هو عين الانكفاء والخلود إلى الراحة والطمأنينة، بل ينبغي أن نستنهض هممنا وعزائمنا باتجاه الاضطلاع بمسؤوليتنا التاريخية التي وضعها الشعب اليمني على أكتافنا، وأن نقدم التضحيات ونناضل بدأب لتوفير الظروف المناسبة لتحقيقها، وألّا نظل نتغنى بالماضي والبطولات».

وفي 3 سبتمبر 1980م اختتم مؤتمر منظمة الحزب في العاصمة عدن أعماله، وأعلنت فيه:

- منح شركة مصفاة عدن، ومصنع الغزل والنسيج، ومصنع السجائر والكبريت «وسام الإنتاج» واعتماد مبلغ لبناء مساكن لعمال المصنع الأخير.

كان هدفي أن نرفع من شأن العمل بتقدير جهود العاملين في هذه المرافق الإنتاجية، وتأكيد دور العاصمة في تطوير اقتصاد الجمهورية. وأكدت الاهتمام بالعمل وتطوير الإدارة الاقتصادية، وقلت «إننا سنحاسب أولئك الذين يقصرون في تأدية واجبهم في أجهزة الدولة مهما كانت مراكزهم فيها».

في 26 أغسطس اختتمت أعمال المؤتمر الأول لمنظمة الحزب في محافظة أبين، وهناك أيضاً طالبت بضرورة تصحيح النواقص في الأداء والوظائف والإنتاجية لقطاع الدولة والقطاع التعاوني في المحافظة، وقلت «إنّ من غير المعقول أن تظل الإمكانات الزراعية في المحافظة غير مستغلة بشكل كامل، خاصة في مجال تلبية متطلبات المواطنين من الخضراوات والفواكه». ودعوت الأعضاء إلى أن يذهبوا إلى مزارع الدولة والتعاونيات وكل مؤسسات قطاع الدولة للتعرف الميداني والاستقصاء المباشر على الطبيعة والتعرف إلى ظروف عمل العمال الزراعيين والفلاحين وكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي. وقد ارتفع

إنتاج المزارعين من الخُضَر والفواكه، وفاض عن حاجة السوق، ما جعلنا نُنشئ مستودعات ضخمة في بعض المحافظات، وكنا قبل ذلك نستورد الطماطم والبصل والثوم من الخارج.

وكنا مهتمين بما يحدث على صعيد القوات المسلحة، لهذا قلت في مؤتمر منظمة الحزب في القوات المسلحة: «إن الذين ما زالت تشدهم في مواقفهم التقاليد والعلاقات المتخلفة ولا يستطيعون التخلص منها، لا يمكن الركون إليهم في حماية الحزب وصون وحدته وحماية الشعب».

وعند تدشين التحضيرات الشبابية وبحث إسهام الشباب في الإعداد للمؤتمر الاستثنائي، خاطبت جموع الشبيبة:

«عندما ننظر إلى المستقبل، فإننا ننظر إليه بعيون الشباب، ذلك هو حالنا في الحزب الاشتراكي اليمني، فالشباب عبر الأجيال والعصور كانوا وسيظلون أبداً حمَلة التجديد الاجتماعي لشعوبهم».

أتى هذا التحرك خلال الإعـداد للمؤتمر، وهي مرحلة مهمة وقصيرة، وأعطت التحضيرات وزناً سياسياً وشعبياً للمؤتمر الاستثنائي قبل انعقاده. وشكل ذلك الدليل على الاهتمام الجماهيري بما يحدث.

وقد كان لهذه العملية الواسعة أثرها السياسي العميق، فقد أثرت في حملات التخريب السياسي والأيديولوجي وسعار الحرب النفسية التي شنت خلال الأيام السابقة على عقد «المؤتمر»، وبالأحرى منذ بدء إعلان التحضيرات لعقده، بقصد إحداث إرباكات سياسية وشقّ صفوف الجبهة الداخلية، ولم يستطع أصحابها «القيام بشيء ما». واعتباراً من هذا التاريخ، ربما بدأ التفكير في إعادة إحياء شبكة التحالفات التي انفرطت قبل ذلك بوقت.

انعقد المؤتمر الاستثنائي في موعده في أكتوبر 1980م، واستقبله أعضاء الحزب وجماهير الشعب بحفاوة وحماسة. كان صداه عظيماً، فقد أردنا أن يكون انطلاقة حقيقية نحو الأفضل، نحو الأمن والاستقرار والتنمية والبناء.

وعالج المؤتمر قضايا مهمة بقدر عالٍ من المسؤولية الوطنية، مثل قضايا بناء الدولة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقضايا البناء الداخلي للحزب، وسبل تطوير دوره القيادي.

انطلقنا من تحليل أكثر موضوعية عند مناقشة هذه القضايا الجوهرية وصلتها بالحياة. وبالاستناد إلى ذلك، اتخذنا سياسة أكثر واقعية في معالجة القضايا والمشاكل التي تستعصي على الحل بديلاً من تلك السياسات التي رفعت الشعارات الجميلة ونسيت العمل طوال سنوات.

ورسمنا في المؤتمر اتجاهات الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوحي من ذلك.

وكانت مناصرة «المؤتمر الاستثنائي» لهذا الاتجاه دليلاً على الخط الصحيح الذي رسمه

الحزب وناصره الشعب، ولكن يجب أن نعترف بأننا كنا طموحين كثيراً، ويمكن القول إننا كنّا حالمين بتحقيق هذه المهمات وإنجازها، نظراً للمقاومة الضعيفة التي واجهناها في البداية، كما سيتضح لاحقاً.

الفصل الثاني والعشرون
تجربة مجلس الوزراء
1977 - 1986م

كان شحّ الكوادر في جهاز الدولة من المتخرجين وغيرهم، كما أشرت في كتاب الثورة، حيث لم يتجاوز عدد المتخرجين عند الاستقلال 126 متخرجاً، سبباً كافياً لأن تهتم الدولة بالعلم والتعليم في مختلف التخصصات في الداخل والخارج. وقد استعنّا في البداية بالمدرسين من مصر وسورية والسودان والعراق للتغلب على هذه المشكلة، وأوفدنا المئات من الطلبة متخرجي الثانوية العامة المتفوقين إلى مختلف بلدان العالم، وفي مختلف التخصصات، وكان لهذه السياسة المتبعة تأثيرها في انتشار التعليم على نطاق واسع بمختلف مستوياته في أرجاء جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كافة، وأنشأنا كلية التربية في بداية السبعينيات كنواة لجامعة عدن، وذلك للتغلب على المشكلة التي كانت تواجهنا، المتمثلة بشحّ المدرسين المؤهلين الذين سيعملون في التدريس في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية التي فُتحت، وكنت حينها إلى جانب منصبي رئيساً للوزراء، وزيراً للتربية والتعليم، لذلك فقد اتبعت سياسة الإلحاق الإجباري لمتخرجي الثانوية العامة في كلية التربية بعدن. ونظراً لهذا الإجبار حينها، سمّاها التربويون دفعة علي ناصر محمد، حيث اختير أفضل الطلبة من حملة الشهادة الثانوية العامة، ووُزِّعوا على مختلف تخصصات كلية التربية، لأنه كان يهمنا العمل على المجال التربوي أولاً. وبالفعل، خلال السنوات الأربع التالية، تخرج المئات من هذه الكلية، وكانوا من أفضل متخرجي كلية التربية وجامعة عدن لاحقاً، وقد خدموا لاحقاً في المجال التربوي على مدى أكثر من 30 عاماً. وبعدها مباشرة، أنشأنا جامعة عدن في سبتمبر عام 1975م التي تخرج منها في كلياتها المختلفة عشرات الآلاف من المتخرجين الذين رفدوا أجهزة الدولة ومؤسساتها بالكوادر المتخصصة من حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا.

وكان من نتيجة هذا الاهتمام بالتعليم في مختلف مستوياته، إشاعته إلى مرحلة التعليم الأساسي (6 سنوات كاملة ومتواصلة منذ ما بعد سنّ السابعة) كحق أساسي لكل أبناء جمهورية اليمن الديمقراطية، وفي كل أنحائها، دون استثناء ومجاناً، وإتاحة التعليم الجامعي المجاني في الداخل والخارج لكل الراغبين في متابعة التحصيل العلمي. وأثمر

كل ذلك تخريج عدد كبير من الكوادر المتخصصة التي رفدت أجهزة الدولة ومؤسساتها، وفي المقدمة سكرتارية مجلس الوزراء. وأثّرت هذه الكوادر إيجاباً بنشاط مجلس الوزراء وفعاليته، إضافة إلى نشر التعليم على نطاق واسع. وبجهود حثيثة ومثابرة كبيرة، مُحيَت أُمية عشرات الآلاف من العاملين، ذكوراً وإناثاً، حتى أضحت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في المرتبة الأولى بين الدول العربية التي قضت على جزء كبير من الأمية، وهذه كانت إحدى أهم إيجابيات دولة الجنوب ومنجزاتها، وقد دشنت هذه الحملة بتاريخ 22 ديسمبر 1984م، بحضور الدكتور أحمد مختار أمبو، المدير العام لمنظمة اليونيسكو.

كانت سكرتارية مجلس الوزراء تشكل خليّة نحل مترابطة ومتكاملة، وتعمل بتناسق وتناغم وثيق مع جميع الوزارات وأجهزة الدولة ومصالحها ومرافقها المختلفة، على الإعداد الجيد للقرارات التي يتخذها مجلس الوزراء، ثم متابعة تنفيذها، بعد أن تصدر عن مجلس الوزراء، وتقيّم أيضاً دورياً تنفيذ تلك القرارات، وترفع تقارير بذلك إلى مجلس الوزراء. وكانت كل تلك المهمات تجري عبر عدد من الإدارات العامة التي تتشكل من خيرة الكوادر القيادية في مختلف التخصصات.

في الحسيني جناين

في الصورة أعلاه جميع منتسبي سكرتارية مجلس الوزراء في حقبة السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي. وكنّا في رحلة ترفيهية جماعية إلى بستان الحسيني في لحج.

ويميّز هذه الصورة وهذا الجمع أنهم يعملون في موقع قيادي واحد، وهم من كل أبناء اليمن، ومن كل مناطقها، يجمعهم هدف واحد، هو خدمة الدولة وتنميتها، وخدمة سكان اليمن، وهم كفاءات وقيادات تولت معظمها مناصب قيادية رفيعة في كل مفاصل الدولة في الجنوب ثم في الشمال[1].



أعضاء سكرتارية مجلس الوزراء 1980

كانت مهمة دائرة تخطيط وتنظيم عمل مجلس الوزراء التخطيط المسبق لنشاط عمل

1- يرد في قسم الملاحق أسماء العاملين في سكرتارية مجلس الوزراء.

المجلس، بدءاً من إعداد خطط عمل المجلس، مروراً بالإعداد للوثائق التي تُعرَض على مجلس الوزراء، وإعداد مشروعات القرارات التي كان يجب أن ترفق مع الوثيقة المعروضة على المجلس–التي كانت تُعَدّ عبر دائرة الرقابة والتفتيش، كما أسلفنا ذكره–وتوزيعها على الوزراء، وانتهاءً باتخاذ القرار في مجلس الوزراء، ومن ثم توثيقه وتوزيع القرارات على المعنيين بالتنفيذ. وكانت توضع خطط سنوية للمجلس، يُتابَع تنفيذها من خلال فرق العمل المكلفة إياها، وهذا النظام ينطبق على كل الوزارات ومؤسسات الدولة، ويقدَّم تقييم سنوي عن مستوى تنفيذ هذه الخطط.

إن استعراض الدور الكبير لمجلس الوزراء، هو تجسيد لمسؤولية التضامن في اتخاذ القرار الإداري والسياسي والتنظيمي والاقتصادي والاجتماعي والمالي على صعيد الحكومة، حيث لم يصدر عن رئيس الوزراء أيّ قرار انفرادي غير مدروس دون التشاور مع مجلس الوزراء خلال الفترة المذكورة. ولقد قنّن مجلس الوزراء عملية التشريع، فلم يكن ممكناً أن يمرّ قانون إلى مجلس الشعب الأعلى دون إقراره ودراسته بنحو مستفيض في مجلس الوزراء من قبل الأجهزة المختصة والدائرة القانونية في سكرتارية مجلس الوزراء.

وقد شهدت تلك الفترة استقراراً في عمل الإدارة العليا لسكرتارية مجلس الوزراء، من خلال حياديتها سياسياً وإدارياً، وعدم وجود أي شخصية ترتبط بالنسب والقرابة، أو أي صلة خاصة برئيس المجلس، ما جعل من ذلك الكادر فريقاً ناجحاً انعكس بصورة كبيرة في استقرار العمل ونجاحه، ولم يتمكن أحد مطلقاً طوال الفترة المذكورة من أن يرمي أو يلمز سكرتارية المجلس بالانحياز أو التلاعب، بل كانت بحق تجسيداً للوحدة الوطنية والتآخي والتفاني في العمل لما فيه مصلحة الوطن.

ولأول مرة في تاريخ الجنوب ينشأ نظام خاص بالعمل مع الكوادر المدنية، وفي إطار سكرتارية مجلس الوزراء، وكان نظاماً لا يختصّ فقط بآلية التعيين في المناصب الحكومية المختلفة، ولكن كان نظاماً يختصّ بكل أنواع التعامل مع الكادر، من اختيار وتعيين وتأهيل ومراقبة وتقييم ومحاسبة ومساءلة. كان نظاماً دقيقاً ومتوازناً ونزيهاً وشفافاً يحقق العدالة والمواطنة المتساوية في اختيار الكوادر مهما كان منشأها أو انتماؤها، طبعاً فيما عدا ما كان حكراً على أعضاء الحزب من مناصب سياسية، وذلك كان اتساقاً مع نظام الكوادر الموازي للحزب الاشتراكي اليمني. وقد أولى النظام المذكور عناية خاصة، بإنشاء كادر احتياطي في مجالات العمل الحكومي، وإعداده وتأهيله على نحو ممنهج لشغل المناصب القيادية التي تشغر، وذلك لتجنب الإرباكات المحتملة الحدوث في سير العمل عند التعيين في تلك المناصب الشاغرة. لقد نشأ ذلك النظام في مجلس الوزراء، ثم أمتدّ ليشمل سكرتارية اللجنة المركزية للحزب، وكان لا يمكن أيَّ تعيينات في القطاع الحكومي أن تصدر دون أن تمرّ عبر نظام العمل مع الكوادر.

وكانت مهمة مكتب رئيس الوزراء، تقديم الدعم الفني لرئيس المجلس ومساعدته في

الإعداد للقرار، وفي اتخاذ القرار بعد المفاضلة والاختيار ما بين البدائل المعروضة عليه، ثم متابعة تنفيذ القرار. وكانت الآلية المعتمدة، أن يطلع كل مختص في المكتب الخاص على كل التقارير النمطية اليومية التي تصل من الأجهزة العسكرية أو الأمنية أو من بعثاتنا في الخارج وكل التقارير المالية أو الرسائل والتقارير والوثائق المختلفة المعروضة على رئيس مجلس الوزراء بصفته المسؤول الأول عن الحكومة، وتُقدَّم ملخصات بمضمون كل هذه الوثائق، وأيضاً توصيات أو اقتراحات أو خيارات أو مشاريع قرارات بالحلول، ثم تُقدَّم إلى رئيس مجلس الوزراء لتغليب إحدى الخيارات، ويوجه بتنفيذها. بعد ذلك، يتولى المعاونون في المكتب الخاص، كلٌّ في مجاله، تنفيذ التوجيهات الصادرة عن رئيس الوزراء، بدءاً من إعداد الردود أو مشروعات القرارات، مروراً بمتابعة إصدارها، ثم توصيلها إلى الجهات المعنية، ثم متابعة الرقابة على تنفيذها من خلال سكرتارية مجلس الوزراء.

كانت كل اجتماعات مجلس الوزراء تُوثَّق من خلال التسجيل الصوتي والتوثيق الكتابي لمضابط اجتماعات مجلس الوزراء كاملة دون أيّ حذف تقطع، وفعالية التوزيع والأرشفة لمضابط ومحاضر ووثائق اجتماعات مجلس الوزراء وقراراته. وكان العديد من الوثائق المهمة والصور التي تحكي تاريخ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، تُحفَظ من خلال تطبيق التكنولوجيا السائدة في ذلك الوقت في الأرشفة، بأسلوب الميكروفيلم.

وربما لم تتكرر هذه التجربة في دواوين رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء في مختلف حقبات الحكم الوطني في اليمن شمالاً وجنوباً، وعلى مدى خمسين عاماً في اليمن. ولهذا، حرصت على أن يطّلع القارئ على هذه التجربة التي بدأناها من الصفر والتي نعتزّ بها، وإن أصبحت في ذمة التاريخ.

تنسيق خطط عمل مجلس الوزراء

يمكن الحديث هنا عمّا حرصت على الإعداد له بوصفي رئيس مجلس الوزراء، أي رئيس للحكومة، ضماناً للقرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حياة الشعب والوطن، وذلك عبر تنسيق خطط عمل مجلس الوزراء، مع خطط عمل الهيئات والمؤسسات التنفيذية الدنيا في القضايا والموضوعات التي ينبغي أن تتخذ فيها قرارات لا بد أن تشمل خطط العمل، سواء في مجلس الوزراء، كهيئة تنفيذية عُليا، أو في خطط عمل الهيئات والمؤسسات السياسية والتشريعية العُليا، أي خطط عمل اللجنة المركزية، وخطط المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، وكذلك خطط مجلس الشعب الأعلى، وهيئة رئاسته، وبالطبع لا بد من أن تضطلع الوزارات والمؤسسات والهيئات بهذا الدور في خطط عملها، لكونها الجهات المنفّذة للقرارات، سواء كانت القرارات في مجال الزراعة، أو في مجال الصناعة، أو في مجال الخدمات الأخرى التربوية والصحية والاجتماعية. أما الموضوعات، فتقوم سكرتارية مجلس الوزراء بتعميمها عبر دائرة تخطيط وتنظيم عمل مجلس الوزراء، ودائرة الرقابة والمتابعة، ودائرة الشؤون القانونية، ودائرة شؤون المواطنين،

وهي بدورها تدرسها وتناقشها مع كل وزارة أو هيئة أو مؤسسة، وتفحص محتوياتها، لمعرفة القرارات التي ينبغي أن تتخذ بشأنها، والجهة المسؤولة عن تنفيذها.

لذلك، كنت أحرص على أن تكون تلك الموضوعات مدرجة في خطط عمل كل المستويات الدنيا والعُليا، وقد حرصت على تشكيل هيئة استشارية في سكرتارية مجلس الوزراء، كجهاز فني يعتني بالإعداد الناجح لمثل هذه المهمة، وكانت هذه الهيئة تمارس نشاطها برئاستي خارج نطاق ساعات الدوام الرسمي، وتعقد اجتماعاتها عندي في بيت العمل المجاور لمكتب سكرتارية مجلس الوزراء، وكنت أحرص على أن أدعو أعضاءً من المكتب السياسي إلى مثل تلك الاجتماعات، فيحضر رئيس هيئة سكرتارية اللجنة المركزية، الرفيق علي صالح عباد مقبل، والرفيق محمد صالح مطيع، وزير الخارجية وعضو المكتب السياسي، والرفيق نصر ناصر علي، عضو المكتب السياسي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وبذلك كان العمل منسَّقاً بين القضايا المدرجة في خطط عمل مجلس الوزراء وخطط اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ومكتبه السياسي وخطط مجلس الشعب الأعلى وهيئة رئاسته، وكذلك في خطط عمل الوزارات والهيئات والمؤسسات التنفيذية. وبذلك يكون العمل متناسقاً ومترابطاً في التخطيط وفي التنفيذ.

لجنة الإعداد لاجتماعات مجلس الوزراء

قبل كل اجتماع لمجلس الوزراء، استُحدثت لجنة سُميت لجنة الإعداد لاجتماعات مجلس الوزراء، وهي تتكون من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، ومديرَي سكرتارية مجلس الوزراء، ومدير دائرة تخطيط وتنظيم عمل مجلس الوزراء، ومدير دائرة الرقابة والمتابعة، ومدير دائرة الشؤون القانونية، وسكرتير مجلس الوزراء. مهمة هذه اللجنة إعداد جدول أعمال مجلس الوزراء للجلسة الأسبوعية، ومشاريع القرارات التي يفترض مناقشتها وإصدارها، ووضع اللمسات الأخيرة على الموضوعات المدرجة في جدول أعمال المجلس للأسبوع.

تقييم عمل مجلس الوزراء

وحرصنا أيضاً على أن تقدَّم تقارير دورية يُقيَّم فيها نشاط مجلس الوزراء وعمله، وتتضمن تقييماً للوزراء في وزاراتهم، وفي عمل مجلس الوزراء كهيئة جماعية، وتبيِّن الالتزام في تقديم الوزير للموضوعات المدرجة في خطة عمل المجلس ومستوى حضوره الاجتماعات، وتقيِّم مدى فعالية الوزراء تجاه موضوعات الاجتماعات وإسهامهم في مناقشاتها الفاعلة، وفي ضوء ذلك تُقسَّم الوزارات والوزراء على مستويات أ، ب، ج، وبهذا المستوى في الشفافية والوضوح كان كل وزير يحرص على أن يقدِّم التزامات وزارته، ويحرص على أن يكون فاعلاً في الاجتماعات.

الوثيقة المنظِّمة لعمل دور مجلس الوزراء

وحرصنا على أن توضع وثيقة منظِّمة لعمل مجلس الوزراء ودوره في اجتماعاته الأسبوعية، وفيها وُضع حدّ لتقديم الموضوعات بالأسلوب الإنشائي والوصفي، والتهرب من المسؤولية وعدم الإنجاز وفقاً للصلاحيات المحددة في قوانين الوزارات والهيئات والمؤسسات، فيُلزَم الوزير بأن يقدم إلى مجلس الوزراء الموضوعات التي لا يستطيع البتّ فيها، وتتجاوز مسؤولياته وصلاحياته، وتكون مركزة ومختصرة لا تتجاوز 10 صفحات، ومشفوعة بمشروع قرار للقضية المعروضة على مجلس الوزراء. ويفترض أن تكون الموضوعات قد نوقشت مع الجهات المعنية بالقرار، سواء كانت إدارية أو تخطيطية أو مالية، وتحديد المستوى الذي ينبغي أن يصدر عنه القرار، فيما إذا كان سياسياً أو تنفيذياً أو قانونياً أو تشريعياً، وينبغي ألّا تكون ضمن صلاحيات الوزير ومسؤولياته في وزارته أو مؤسسته. وينبغي كذلك ذكر أسماء معدّي الوثيقة، في إطار الوزارة أو الهيئة أو المؤسسة، وذلك حرصاً على جعل جميع أجهزة الدولة فاعلة ومشاركة، بل ينبغي دعوتهم إلى اجتماعات مجلس الوزراء، وبذلك كانت جميع أجهزة الدولة تعمل على التخطيط والإعداد وتنفيذ الموضوعات التي تخصها.

لقد كان لهذا النظام أثر فاعل في نشاط سكرتارية مجلس الوزراء كجهاز فني لعمل ونشاط رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء والوزراء ومديري الهيئات والمؤسسات.

والأمر المهم في تلك الوثيقة المنظمة لعمل مجلس الوزراء، تصنيف القرارات والتوصيات ما بين قرارات إدارية وقرارات فنية وقرارات سياسية وقرارات اقتصادية وقرارات خدمية وتوصيات ترفع للجهات الأعلى من صلاحيات مجلس الوزراء ومسؤولياته، وتحديد مواعيد تنفيذ تلك القرارات، وتحديد أسماء الوزراء أو الجهات المعنية بالتنفيذ، سواء كانت وزارات أو مؤسسات أو هيئات أو لجاناً وغير ذلك.

وكان إيجابياً أن تنقل هذه الآلية من قبل الرئيس حيدر أبو بكر العطاس عندما عُيِّن رئيساً لحكومة الوحدة، حيث نقل معه نظام عمل مجلس الوزراء، وعدداً من الكوادر التي تدربت وعملت عليه، حتى أصبح تقليداً في الحكومات القادمة كافة.

وكان مما تتميز به خطة عمل مجلس الوزراء السنوية والفصلية والأسبوعية، التزامها والعمل على إنجاز أهمّ ما جاء فيها، وتُضاف إليها المستجدات التي تقع خارج الخطة السنوية.

الفصل الثالث والعشرون
الاقتصاد... أساس كل تقدم

في بداية عام 1980م، كان اقتصاد اليمن الديمقراطية يعاني اختناقاً، ويقع عبء ذلك على السكان بدرجة أساسية، ويتمثل بندرة السلع واختناقات في التموين، والوقوف في طوابير طويلة للحصول على سلعة ما. وكان الأمر غريباً، بالرغم مما حصل من توسّع في حجم المشروعات الاقتصادية وارتفاع المستويات التعليمية والصحية والمعيشية للمواطنين خلال السنوات السابقة، وما أُنفق من موارد على التنمية في مختلف مجالاتها الصناعية والزراعية والخدمية ومجالات الإنتاج الجديدة، وبالرغم من كل ما أُدخل من تغيير على التركيب الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع اليمن الديمقراطية الصغير، إلا أن النتائج كانت قليلة الأثر.

أين يكمن الخلل إذاً؟

طرحتُ على نفسي هذا السؤال نتيجة ما يحدث أمامي في البلاد، حيث إن الاقتصاد من وجهة نظري، كان أخطر الضغوط الداخلية التي كانت تواجهنا، على الرغم من الإجراءات العديدة التي لجأنا إليها لمعالجة هذه المسألة الجوهرية. وفي بعض المراحل، حاولنا معالجة الأزمة الاقتصادية بأسلوب خاطئ، كتخفيض الأجور تارةً، كما فعلنا ذلك في السبعينيات، أو من طريق تثبيت الأسعار ودعمها تارةً أخرى، أو اللجوء إلى الاقتراض من الخارج لمواجهة المتطلبات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمصروفات العامة للدولة، تارةً ثالثة.

كان مثل هذا السؤال يلحّ عليّ كثيراً، ولم يكن وضع اقتصاد اليمن الديمقراطية بخافٍ عليّ، باعتباري كنت رئيس الوزراء المسؤول عن تنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية لسنوات طويلة. أما وقد أصبحت الأمين العام ورئيس الدولة منذ أبريل 1980م، بالإضافة إلى رئاسة الحكومة، فقد كان السؤال يزداد إلحاحاً ويضغط عليّ، طالباً مني البحث عن إجابة تتعدى السؤال نفسه إلى حلّ للمشكلة القائمة ذاتها.

لعل من المناسب هنا أن أعطي صورة بالأرقام الموجزة عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لليمن الديمقراطية حينها.

تقدَّر المساحة الكلية لليمن الديمقراطية الشعبية بنحو 332,000 كيلومتر مربع، والقسم الأكبر منها صحارى أو جبال، ولا تزيد المساحة القابلة للزراعة في أحسن التقديرات على 8,1 ٪ من المساحة الكلية، أو نحو 3,1 ملايين فدان، وإن كان ما يزرع من الأرض فعلاً لا يتجاوز ربع هذه المساحة تقريباً. فيما لم يتجاوز سكانها مليونين ونصف مليون آنذاك.

ويراوح متوسط دخل الفرد بين 40 و50 ديناراً في العام بعد الاستقلال، وارتفع في عام 1980م إلى 70.83 ديناراً، أي ما يساوي بالدولار 251.1 دولاراً، وهو قليل مقارنة بمستوى دخل الفرد في البلدان المجاورة، لكن التعليم والتطبيب كانا مجانيين، والسكن كان شبه مجاني، ودعم المواد الغذائية الأساسية للمواطن يخفف من الضغوطات التي يعانيها الناس.

يُعَدّ اقتصاد اليمن الديمقراطية اقتصاد خدمات أساساً، يعتمد على ما يحصل من العمليات التجارية وخدمات الميناء، والخدمات الملاحية والمصرفية التي كانت تحصل منها على 65 ٪ من دخلها الوطني. لكن هذه القطاعات جميعاً كانت قد تضررت بعد الاستقلال، أولاً بسبب إغلاق قناة السويس عقب هزيمة الخامس من يونيو 1967م الذي أضرّ بميناء عدن كثيراً، وثانياً نتيجة لعمليات التأميم التي أُجريت في عام 1969م للمرتفعات الاقتصادية والأجنبية، كالمصارف وشركات الملاحة وشركات توزيع النفط. ويتولد باقي الدخل من قطاعات الإنتاج الزراعية والصناعية والإنشائية، وهي قطاعات صغيرة على العموم، وأثرها ضعيف في الاقتصاد، نظراً للسيطرة شبه الكاملة للقطاع العام عليها.

وتغطي البلاد احتياجاتها من الاستيراد من الخارج، لذلك لم يكن هناك تناسب في أيّ وقت بين الموارد الوطنية والواردات، ما كان يؤدي باستمرار إلى عجز في ميزان المدفوعات.

وبرغم كل ما بذلته الدولة خلال السنوات الماضية منذ الاستقلال، بتحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد خدمات إلى اقتصاد إنتاجي صناعي زراعي عبر استصلاح الأراضي، والمكننة الجزئية للزراعة، وزيادة الكفاية الإنتاجية، والعناية بالثروة السمكية والحيوانية وتصنيع منتجاتها، وإقامة المشروعات الصناعية (الخفيفة)، والبحث عن الثروات المعدنية واستغلالها، إلا أن التنمية جابهت معوّقات جدية وغير قليلة، منها ضعف الادخار الوطني، وقلة الأموال المتاحة للتنمية، وانخفاض الكفاية الإنتاجية، وندرة الكفاءات والخبرات العلمية، وضيق السوق، وبالطبع الضغوط السياسية والاقتصادية من الخارج، بسبب الصراعات التي مررنا بها منذ 1967م، إضافة إلى الحصار الاقتصادي المفروض على البلاد.

كل هذه حقائق ومعوّقات فعلية، لكنها بالنسبة إلى المواطن الذي يحتاج إلى الطعام وإلى لقمة العيش المغموسة بالعرق والكدح، ليست سوى مسوغات لتغطية عجز النظام، حتى إذا كان هذا العجز خارج إرادته ولأسباب موضوعية لا دخل له فيها.

لذلك، كان لا بد من فتح ثغرة مضيئة للنور في هذا الليل. فالمواطن الذي طال انتظاره وهو يقدم التضحيات وراء التضحيات لصون الثورة والحفاظ على النظام، لم يعد يتعلل بسوق الشعارات، بل كان بحاجة إلى بعث جديد لتحقيق آماله وطموحاته. ومع الأسف،

اتخذت بعض البلدان المجاورة للنظام في عدن مواقف سلبية، بل عدائية، بعد قيام الدولة في الجنوب عام 1967م، اعتقاداً منها أن النظام سيسقط بسبب الحصار والأزمة الاقتصادية وأعمال التخريب التي كانت تقوم بها القوى المعادية من الخارج، لكن مثل هذه الأعمال المعادية أدت إلى تماسك الجبهة الداخلية سياسياً وعسكرياً واجتماعياً في وجه كل هذه المؤامرات، وإلى تطوير العلاقة مع المعسكر الاشتراكي، وحتى بعد تطبيع العلاقات بين النظام في عدن والدول المجاورة، فإن هذه الدول لم تقدم المساعدات والقروض اللازمة، ولم تسهم في تكرير النفط في مصفاة عدن للخروج من هذه الأزمة والنهوض بالاقتصاد الوطني. ومثل ما جرى عندنا في الجنوب، فقد تعرض النظام في صنعاء والسودان والصومال وغيرها من الدول الفقيرة للإحجام عن مدّ يد العون لهذه الدول.

برنامج شامل للإصلاح

أول ما شرعنا به، وضع برنامج سياسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، أو بتعبير آخر، وضع زيت جديد يغذي القنديل، حرصنا به على ألّا تنطفئ جذوة تلك الشعلة الثورية الواهنة بعد أن كانت وهاجة! وكان هذا أقرب إلى برنامج الإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمتطلباته في ذلك الوقت قياساً على ما كان عليه الوضع الداخلي.

طمأنة الرأسمال الوطني والمغتربين

كان مُهماً، في نظرنا، حسم القضايا التنموية بإدراك قيمة الوقت. وكان يعنينا بدرجة رئيسة إنعاش الاقتصاد الوطني، حيث يؤدي إلى تحسين في مستوى معيشة الناس. وكان علينا، قبل كل شيء، إزالة التشوهات التي لحقت باقتصادنا خلال سنوات سابقة، ولم يكن غائباً عن ذهننا الصعوبات الجمّة التي تعرقل القيام بتنمية حقيقية تؤدي إلى إنعاش اقتصادنا المريض. وقبل أي شيء، كنا نعرف ضعف مواردنا المحلية، ولم تكن لدينا ثروات نفطية تكون نواة للتنمية. لكن هذه المعوّقات لم تكن لتثنينا عن العمل، فكان لا بد من استثمار الإمكانات الوطنية المتاحة أفضل استثمار، وبدرجة أساسية الاستفادة من عوائد المغتربين اليمنيين. ولا أخفي أننا أهملنا طويلاً هذا المصدر المهم، ولم نستطع استيعاب إمكاناتهم الكبيرة في خطط التنمية السابقة. لهذا، كانت الخطوة الأولى التي كان علينا القيام بها، انتهاج سياسة جديدة تعمل على طمأنة الرأسمال الوطني والمغتربين اليمنيين في المهجر، حيث تؤدي هذه السياسة إلى جذب رؤوس أموالهم وتحويلاتهم. فكان أن عملنا على تلبية احتياجاتهم المرتبطة بمصالحهم حيث تسير في الوقت نفسه في اتجاهات السياسة الاقتصادية والتنموية للدولة. وقد نجحنا في هذه المهمة التي أدت إلى تدفق تحويلات المغتربين من العملة الصعبة، فبلغت في عام 1985م نحو (580) مليون دولار، بينما لم تبلغ عام 1980م سوى مئة مليون دولار، أي إن الزيادة نحو ستة أضعاف.

طمأنت هذه السياسة المغتربين وحوّلتهم من الخوف والنفور من النظام، إلى التعاون وممارسة

دور في التنمية وإنعاش الاقتصاد الوطني. وزاد هذا من مستوى دخلنا من العملة الصعبة التي استخدمناها في زيادة فاعلية الأداء الاقتصادي. وأدى ذلك إلى تحسّن في الخدمات التي تقدمها الدولة إلى المواطنين، وبدرجة رئيسة الحاجات الأساسية لهم، حيث صار هناك وضع تمويني أفضل، وزيادة في متوسط دخل الفرد مع ثبات في الأسعار، ودون فرض ضرائب إضافية. لكن الأهم من ذلك، تعزيز الثقة بين المواطنين في الخارج والداخل والنظام، والذين عادوا أو أسهموا في تمويل بعض المشاريع وتنفيذها في مجال الكهرباء والصحة والتربية والطرقات والمياه بنسبة 5 ٪ إلى 10 ٪ وحصل تنافس طوعي لا نظير له بين أبناء المحافظات في محافظاتهم، وبدأوا بإنشاء مشاريعهم في مجال الماء والكهرباء والطرقات الفرعية وبناء المساكن الخاصة.

الطيور المهاجرة والتعلق بالوطن

في نوفمبر 1980م، عقدنا المؤتمر الثاني للمغتربين اليمنيين في عدن. الهجرة اليمنية موضوع قديم جداً، فاليمنيون منتشرون في كل مكان من بقاع الأرض تقريباً. وربما كانت بداية هجرتهم التاريخية الأولى مرتبطة بسيل العرم وانهيار سدّ مأرب. ثم جاء الإسلام والفتوحات الإسلامية، فانطلق اليمنيون مشاركين فيها، واستوطن كثير منهم في البلدان والأمصار التي فتحوها. ثم جاءت ظروف سياسية واقتصادية أخرى لم تجعل سيل الهجرة ينقطع أبداً.

لم تسمح ظروف الصراع السياسي الأولى التي نشبت بعد الاستقلال مباشرة، كما أوضحته في أكثر من مكان من مذكراتي هذه، بتبني سياسة ما حيال المغتربين، لكن في عام 1970م بدأت الدولة تولي اهتمامها بالمغتربين من أبنائها في شتى المهاجر، وعقد المؤتمر الأول للمغتربين في عام 1970م، في خطوة أولى تهدف إلى ربط المغتربين بالوطن، بحكم انتمائهم إليه، وبحكم أنهم قوة اقتصادية وبشرية لا يجوز الاستهانة بها. وضمن هذا الاهتمام، وُجهت السفارات والقنصليات اليمنية أينما كانت لتقديم التسهيلات للمغتربين.

المُغترب اليمني، عادةً ما يُبقي علاقات وصلات حميمة مع وطنه. وهو شديد الارتباط بهذا الوطن، يتتبع أخباره بشغف، ويحافظ على ولائه له، ويعود إليه كلما سنحت له الفرصة. بعد الاستقلال حدت الكثير منهم الآمال بأنهم سيعودون أخيراً إلى وطنهم ويسهمون في نهضته، وتنتهي بذلك سنوات غربتهم ومعاناتهم في المهجر! العديد منهم ممن كوّنوا ثروة بكدحهم في الخارج، كانوا يرغبون في استثمار أموالهم في الوطن، وخاصة بعد الكوارث التي تعرض لها المغتربون اليمنيون في إندونيسيا وشرقيّ أفريقيا والهند. لكن بعض الشعارات المتطرفة التي رفعت في الداخل أدت إلى تثبيط حماستهم. كذلك أفزعتهم قوانين التأميم والإسكان وغيرها من الإجراءات التي كانوا يخشون منها على أموالهم وشقاء عمرهم في حال نقلهم إياها إلى الوطن.

إسهام المغتربين في خطط التنمية

ومع ذلك، فقد وجد بعضهم الجرأة في نفسه للإسهام في بعض المشاريع. ولا يمكن

هنا إلا أن أنوه بإسهام المغتربين اليمنيين في الكويت، في أغسطس عام 1972م، عندما قرروا طواعية أن يتبرعوا بنسبة 3 ٪ من أجورهم الشهرية دعماً لخطة التنمية الثلاثية. كانت المبادرة من الأمثلة الرائعة التي ضربها المهاجرون، ودليلاً على ارتباطهم بالوطن واهتمامهم بالتطور الاقتصادي والاجتماعي فيه. كذلك وقفوا إلى جانب ثورة 14 أكتوبر، وشُكلت لجان لدعمها، ولم تعترض السلطات الكويتية على ذلك قبل الاستقلال وبعده، بل إن الكويت كانت من أولى الدول التي قدمت الدعم في مجالات الصحة والخدمات عبر هيئة الخليج والجنوب التي كان يشرف عليها الشيخ صباح الأحمد، وزير الخارجية، ونائبه السيد أحمد السقاف.

في عام 1973م كانت سياسة الدولة تجاه المغتربين قد أعطت أولى ثمارها الملموسة، إذ افتتح في الـ 21 من يونيو 1973م مصنع السجائر الذي موّله أحد المستثمرين الوطنيين. وفي حفل الافتتاح، دعونا المغترب إلى «العودة إلى الأرض التي احتضنته، إلى مسقط رأسه للعمل فيها بكل حرية، ليقدم بذلك أعظم خدمة»، ولم ننسَ أن نُشيد بالمغترب اليمني صالح باثواب الذي استثمر في مصنع الكبريت والسجائر. نعترف اليوم بأن تلك الدعوة كانت عاطفية، إذ إن الأمر لم يكن بتلك السهولة! ولم تكن تلك رؤية كل أعضاء القيادة الذين كان لبعضهم وجهة نظر أخرى، إذ كانوا ينظرون إلى المغتربين كبرجوازية مهاجرة أو غير موثوقة.

وفي إطار تنفيذ سياسة الدولة تجاه المغتربين، استقبلنا يوم 15 ديسمبر 1975م رؤساء وفود الجاليات في الصومال وإثيوبيا وكينيا، الذين شاركوا في الاحتفالات بالذكرى الثامنة للاستقلال. وأشدنا بالدور الذي مارسته وتمارسه الجاليات في المهجر.

وفي عام 1978م ناقش مجلس الوزراء مذكرة عن أوضاع المغتربين وتقوية ارتباطهم بأهلهم ووطنهم، وأوصى المجلس في قراراته بإيلاء المغتربين اهتماماً أكبر، وتقديم كل التسهيلات والعون لهم، وأقرّ قانون المعاملة الجمركية الذي يوسّع حجم الهدايا والأمتعة الشخصية التي يصطحبها المغتربون والقادمون إلى الجمهورية.

موضوع الاغتراب متشعب، وهو أحوج إلى تدخلات سياسية في بعض الأحيان، إن لم يكن في الأغلب. ومن هذه الناحية، كان على الدولة باستمرار أن تقوم بجهد سريع لإنجاز معاملات، كالأحوال الشخصية، والهجرة، والجوازات، والمعاملات الجمركية. ولم تكن هذه المعاملات على الدوام محل رضى الجميع، بل كانت محل شكوى مستمرة، لأن هذه الأمور الإدارية لم يكن يلتزمها بجدية الجهاز الإداري للدولة، وكانت تتكدس أو تهمل وتضيع، ما كان يثير سخط المغتربين وعدم رضاهم، ويقلّل من فاعلية القرارات والتوجهات السياسية.

وفي زياراتنا للخارج، كنا نسعى إلى الاتصال بالمغتربين. وعلى سبيل المثال، في عام 1980م، خلال وجودي في مدينة جدة بزيارة رسمية للمملكة العربية السعودية عقب تولي الأمانة العامة للحزب ورئاسة الدولة، استقبلت ممثلي المغتربين في المملكة، ودار في اللقاء حوار أخوي صريح حول هموم المغتربين، وآفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن،

والتسهيلات والإمكانات التي توفرها لهم الحكومة للإسهام في عملية التنمية، وشرحت لهم التطورات الجارية في الوطن، والترتيبات الجارية لعقد المؤتمر الثاني للمغتربين.

المؤتمر الثاني للمغتربين

في عام 1980م عُقد المؤتمر الثاني للمغتربين في عدن، وقلت في الكلمة التي افتتحت بها المؤتمر: «إن المؤتمر سيشكل خطوة مهمة على طريق توثيق وتمتين الروابط القوية التي تشد أبناء شعبنا الباسل خارج الوطن ببلادهم لتمكينهم من المشاركة الفعالة في بناء الحياة الجديدة التي تصنعها جماهير شعبنا».

بعد مؤتمر المغتربين الثاني صدر القانون رقم (25) لعام 1981م بخصوص تشجيع الاستثمار. ونظراً للمزايا العديدة التي وفرها القانون الجديد، فقد حظي باستجابة من قبل الرأسمال الوطني، بما في ذلك المغترب. وبموجبه أقاموا مشاريع تنموية في المحافظات، ومشاريع صناعية، سواء بصورة منفردة أو بالاشتراك مع الدولة (قطاع مختلط). وبلغ عدد المشاريع الصناعية الخاصة التي أقامها الرأسمال الوطني حتى عام 1985م (22) مصنعاً خاصاً وعشرة مصانع مشتركة مع الدولة، وفي العام ذاته اتخذ مجلس الوزراء قراراً بشأن رفع قوائم بالمشاريع مسبقاً إلى المجلس لتحديد شكل الملكية لكل مشروع بصورة مشتركة مع الدولة.

وجاء هذا الاهتمام نتيجة لما وفره قانون الاستثمار في مادته (السابعة) من ضمانات، حيث نصّ على أنه «لا يجوز الحجز على أموال المشروعات أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها إلا من طريق القضاء، بالإضافة إلى مزايا عديدة وردت في القانون».

بشكل عام، شهدت المرحلة ما بين 1980م وحتى 1985م اهتماماً بالمغتربين أكثر من أي وقت مضى، وتعزيز الثقة معهم، حيث شرعت نسبة غير قليلة منهم في إنشاء منازل خاصة بهم، وقد سُهِّلَت لهم سبل الإسهام والمشاركة في إقامة الورش والمؤسسات الخاصة. وبدأوا بزيارة عائلاتهم، كذلك سُمح لعائلاتهم بالسفر والالتحاق برب أسرهم عند الطلب، وهو ما كان يحصل قبل ذلك ضمن عملية معقدة للغاية. وأسهم كثير من المغتربين في تطوير مشاريع الماء والكهرباء والطرقات والمدارس والمستوصفات والمشاريع الخدمية في مناطقهم، وأبدوا استعدادهم للمشاركة في برنامج الاستثمار، ومارسوا دوراً لا يُستهان به في عملية التنمية الجارية. ونتيجة لهذه السياسة، سقط الحاجز النفسي عند كثير منهم، وخاصة الذين انقطعوا عن زيارة أهلهم لأكثر من عشر سنوات..

واتُّخذ قرار باعتبار جميع الذين غادروا الجمهورية منذ عام 1967م مغتربين يحق لهم أن يحظوا بكل الحقوق والامتيازات التي يحظى بها المغتربون بصورة شرعية. وأعلن هذا القرار في مقابلة صحفية مع صحيفة (الاتحاد) الظبيانية، حيث كنت في زيارة رسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 1982م، ولقي صدىً طيباً وكبيراً في أوساط المغتربين، وخاصة

أولئك الذين كانوا يُعَدّون في نظر السلطات (هاربين) ويخافون العودة. وبعد عودتي من الزيارة ناقشت هذا الإعلان في القيادة السياسية، وقال البعض من الذين لم يرضوا عنه إن هذا مسمار في نعش النظام!! وإنه ما دمنا قد سمحنا بعودة من هرب من «الكوادر»، فسيشجع ذلك بقية الكوادر للهرب والعودة، وهكذا. قلنا: ليس الخوف من عودتهم، بل الخوف أن يعودوا ويستقروا في البلد، فتفقد أهم مصدر لها من النقد الصعب، فتتعطل مسيرة التنمية، وخاصة في هذه الظروف الصعبة التي تمرّ بها اليمن الديمقراطية، حيث إن النفط والمعادن لم يُستخرجا كما هي الحال في بلدان الخليج التي استقرت واستثمرت خيراتها!!

هذه الأصوات المعارضة وغير المتبصرة لم تمنع أغلبية القيادة من المضي في السياسة الجديدة تجاه المغتربين، حيث وسّعنا دائرة الامتيازات الممنوحة لهم، وذلك بالسماح لهم بإدخال سيارات، وحراثات، ومضخات ومقتنيات شخصية كالذهب في حدود نظمها القانون وبتعرفة جمركية مخففة، وقد أدت حالة الاطمئنان التي شعر بها المغتربون بفضل هذه السياسة إلى بناء نحو خمسين ألف مسكن فقط في عام 1984م، بأنحاء متفرقة من الجمهورية.

الدجاجة التي تبيض ذهباً

لم يوافق بعض المسؤولين على هذه السياسة، خاصة أن بعضهم كان ينطلق من مفهوم خاطئ، وهو أن كل «مغترب غنيّ»، حتى إن أحد المسؤولين شبّه المغتربين بالدجاجة التي تبيض ذهباً!! أو كما أطلقوا عليهم «برجوازية المهجر». فاتهم أن الأغنياء من المهاجرين لا يمثلون سوى فئة قليلة، بينما أكثرية المغتربين هم من الفقراء أو متوسطي الدخل، ويعيشون أوضاعاً اجتماعية ومالية غير مريحة، وكثيرون منهم معرضون للطرد في أي وقت، لأسباب مختلفة ليس لهم دخل فيها. لهذا، فإن هدف السياسة التي اتبعناها تجاه المغتربين خلال السنوات الأخيرة، كان الاهتمام بهؤلاء، لكن ضمن مشاريع اقتصادية واجتماعية يقومون بتمويلها، وكان على الدولة أن تمارس دور المخطط للسياسة الاجتماعية والاقتصادية للمغتربين، خاصة أن الأكثرية منهم لا يتمتعون بنظرة مستقبلية نحو مصالحهم، ولا يحصدون من كل سنوات غربتهم سوى بناء مسكن شخصي، ثم يعودون إلى مهاجرهم ليفنوا فيها بقية العمر!

ولهذا، أوجدت الدولة لأول مرة وزارة لشؤون المغتربين، تهتم بمشاكلهم وترعى شؤونهم. ولإدراكنا القوة الاقتصادية والمالية للمغتربين، التي لم نكن نلتفت إليها في السابق أو نقدرها حق القدر، فقد تجاهلنا تلك الانتقادات التي كانت توجه إلى سياستنا تجاه المغتربين والقطاع الخاص عموماً، ومضينا قدماً فيها. لكن النتائج التي حققتها خلال وقت قصير أذهلت الآخرين. ومع أننا كنا نتمنى من كل قلوبنا أن يتوقف سيل الهجرة ويحطّ اليمني رحاله في وطنه بعد رحلة معاناة طويلة استمرت عقوداً من السنين، إلا أن وضعنا الاقتصادي لم يكن ليتحمل أعباء عودة هؤلاء المهاجرين الذين يقدَّرون حسب الإحصاءات بأكثر من مليون من هؤلاء الذين لم تنقطع صلتهم بالوطن. كان هؤلاء سيتحولون إلى قنبلة موقوتة وسيؤزّمون الوضع الاقتصادي والاجتماعي الضعيف للبلد! لهذا، كانت سياستنا منصبة على إعادة الثقة إلى نفوس المغتربين

الذين هاجروا، ووقف الاضطهادات النفسية التي خلقها بعض الموتورين والتي دفعت عدداً غير قليل من الموظفين الأكفاء إلى مغادرة الجمهورية، حتى إن الرئيس علي عبد الله صالح قال لي ذات مرة إن الازدهار الذي حدث في الشمال يرجع الفضل فيه إلى سياسة «التطفيش» التي اتُّبعت في الجنوب في وقت ما تجاه الكوادر والمقاولين والرأسمال الوطني. كذلك استفادت بعض دول الخليج من الكفاءات التي هاجرت إليها، حيث تحمّلوا مسؤوليات كبيرة هناك وتولوا مناصب عليا في شركات النفط والمصافي والبنوك وغيرها من الشركات والمهن.

كنا نعرف من خلال اطلاعنا على أوضاع المغتربين وظروف حياتهم الصعبة، أن المغترب إنسان حساس جداً، أقل معاملة خاطئة أو تصرف سيئ يؤثر فيه، كأن يلقى معاملة سيئة في المطار عند العودة إلى وطنه. لهذا، كانت التعليمات لكل أجهزة الدولة التي هي على علاقة بالمغترب صريحة وصارمة، وهي أن يحسنوا معاملته مهما كانت الظروف، وقد شطبنا كل الأسماء التي كانت مدرجة في القائمة السوداء لأسباب سياسية أو أخطاء في التعامل لا لاعتبار أن البلد بحاجة إليه فحسب، بل لأنه مواطن قبل كل شيء، وله حقوق المواطن المقيم ذاتها، وأحياناً كنا نمنحه الأفضلية في بعض المعاملات.

عليّ الإقرار بأن تحويلات المغتربين في الخارج كانت على الدوام تؤدي دوراً مهماً جداً في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتعوض إلى حدٍّ كبير الخلل بين الاثنين، وتعيد التوازن إلى الاقتصاد الوطني. وكان قصور البعض من أركان الحكم عن إدراك مثل هذه البديهية الاقتصادية يدفعهم إلى اتخاذ مواقف معارضة، ما كان يفاقم من حدة النزاعات السياسية ويكسبها طابع التفجر!

وكان المغتربين وتحويلاتهم إلى أرض الوطن، تتأثر بمواقف الدول التي يقيمون فيها. فكلما تطورت العلاقات بين النظام في عدن وهذه الدول، تطورت العلاقة بين المواطن ووطنه، وزاد من تحويلاته إلى أهله، وأسهم في عملية الاستثمار. ومنهم الذين كانوا يساهمون في إقامة بعض مشاريع المياه في حضرموت وشبوة وأبين وغيرها كمساعدة لمناطقهم، ويمكن هنا ذكر مثال على ذلك رجل الأعمال والبر أحمد محمد سعيد بغلف، الذي بنى المدارس والمراكز الصحية والمساجد ومراكز العناية بالمعوقين وغيرها من المشاريع.



مراجعة السلبيات ومعالجتها

الخطوة الأخرى التي أسهمت في تحسين مستوى الاقتصاد الوطني، كانت العمل على إزالة التشوهات التي شكلت ضرراً على نموّ الاقتصاد. وأعني هنا تغييراً كبيراً في السياسات والبرامج التي تحمّل المستهلك في النهاية جزءاً كبيراً من عبئها. وتمثّل ذلك بمنح الرأسمال الوطني والقطاع الخاص مضماراً أكبر في العملية الاقتصادية، إلى جانب القطاعين العام والتعاوني. ولم يكن ذلك يتعارض مع برامجنا ووثائقنا السياسية التي أقررناها في مؤتمرات الحزب، لكن جرى تجاوزها عند التطبيق باتباع منطق مخالف في أجواء سياسية اتسمت بالمزايدة في كل شيء. ومن ذلك الإفراط في دور الدولة الاقتصادي مما لا يتفق مع مهماتها، ولا إمكاناتها، بدعوى هيمنة الدولة وسيطرتها على مجمل العملية الاقتصادية، بما في ذلك تجارة التجزئة. وهي سياسة أثبتت التجربة إخفاقها، وأدت إلى اختناقات في الاقتصاد الوطني فوق ما ألقته من عبء ثقيل على كاهل المواطن، فكان لا بد من معالجة هذه الأخطاء. وعند تقييم العملية التي قمنا بها تصحيحاً لتلك السياسة، تحققت كثير من المكاسب، تمثلت بالاستقرار التمويني والانتعاش الاقتصادي وزيادة تحويلات المغتربين، مقارنة بما كان عليه الوضع الاقتصادي والتمويني، وتحسن أيضاً مستوى دخل الفرد.

العلاقة مع دول المنطقة

كنا مدركين أنه لا يمكن تحقيق تنمية سليمة وانتعاش اقتصادي دون انفراج في علاقتنا مع دول المنطقة في الخليج والجزيرة ودول العالم، ولهذا ركزنا على تطوير علاقات بلادنا مع هذه الدول، بما يمكننا جميعاً من الحفاظ على أمن المنطقة وحماية سيادتها. فكان أن عملنا على تخفيف التوتر وتطوير علاقاتنا مع كل من السعودية وسلطنة عمان، وتعزيز علاقاتنا مع كل من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين، ووجدنا استجابة من قادة هذه الدول. وأدت هذه السياسة إلى تفاهم مع الجيران، أسهم في إحداث استقرار لكل دول المنطقة وشعوبها، لأول مرة منذ سنوات طويلة، بعد أن سادت علاقاتنا بها سلسلة من التوترات وعدم الثقة. ولأول مرة، يأتي اهتمامنا بأمن المنطقة، على قدم المساواة مع أمن بلادنا. وأدت مبادراتنا إلى طمأنة دول المنطقة جميعاً الى أمنها واستقرارها وبالقدر ذاته الذي حقق أمننا واستقرارنا، وأدى إلى انفراج في علاقتنا بالمغتربين في السعودية ودول الخليج، ما سمح بانسياب تحويلاتهم المالية إلى الوطن، وعودتهم إليه.

لم نستطع الوصول إلى هذه النتيجة إلا بعد تغليب المصلحة الوطنية. وأقصد هنا السعي إلى علاقة جيدة مع الشمال واتخاذ خطوات وحدوية متناسقة. وبدأت علاقات النظامين في عدن وصنعاء تتقدم وتحقق أكبر قدر ممكن من اللقاءات والتنسيق الوحدوي في مستويات عدة. واستطعنا إزالة التوتر، وتحركت اللجان الوحدوية من مستوى الجمود، ودخلت حيّز الحركة

والنشاط، وأمكن الوصول إلى نقاط اتفاق كثيرة، انطلاقاً من مصلحة الوطن والشعب اليمني. وجنبت هذه السياسة اليمن مصاعب كثيرة، وحققت الأمن والاستقرار للمناطق الوسطى في الشمال التي كانت ملتهبة، وبالتالي لكل اليمن، حيث رفعت العبء عن ميزانية الدولة التي أعيد توجيهها إلى التنمية بدلاً من الحروب الداخلية.

أرقام وحقائق

حدد برنامج الحزب الاشتراكي اليمني الحلقة المركزية في السياسة الاقتصادية والتنموية والمتمثلة بـ «تأمين وتحقيق المصالح والاحتياجات الحيوية للشعب» من خلال الاستفادة من مختلف الموارد الداخلية والخارجية للبلاد، وبناء الاقتصاد الإنتاجي الحديث بما يوافق الإمكانات الموضوعية المتوافرة في اليمن الديمقراطية. وانطلق الحزب في سياسته الاقتصادية من ضرورة تعزيز الاقتصاد الوطني وضمان تقدمه. وقد شهدت السنوات الخمس 1980-1985م بداية انتعاش اقتصادي وثقافي واجتماعي لم تشهده مراحل الإنماء والتطور السابقة في البلاد، وهو ما تؤكده الحقائق الآتية:

ارتفاع قيمة الإنتاج الاجتماعي من 314.4 مليون دينار عام 1980م إلى 485.1 مليون دينار عام 1984م، أي ما يساوي 1.455 مليار دولار.

ارتفاع مستوى ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات اجتماعية نتيجة للتطور في الدخل الحقيقي الذي تتحصل عليه الأسرة، نظراً لزيادة عدد العاملين من أعضائها.

ارتفاع حجم الاستثمارات المخصصة للخطة الخمسية الثانية إلى ما يقارب 715 مليون دينار، وهذا يفوق ما أُنفق فعلياً على الخطة الخمسية الأولى 1976-1980م (في حدود 432 مليون دينار).

تطور العلاقات التجارية بين اليمن الديمقراطية ودول المنظومة الاشتراكية، حيث بلغت هذه النسبة نحو 25 ٪ من حجم الواردات في عام 1984م، بينما لم تكن تتجاوز 10 ٪ من حجم الواردات عام 1980م.

كان التطور في الإنتاج والدخل الذي أمكن تحقيقه خلال الخطة الخمسية الثانية 1981-1985م قد ارتبط أيضاً بتحقيق تطورات أخرى في واقع تركيب الأهمية النسبية لمساهمة أشكال الملكية الاجتماعية، حيث ارتفعت مساهمة قطاع الدولة في قيمة الإنتاج الاجتماعي من 43 ٪ عام 1980م، إلى 46.1 ٪ عام 1984م، فيما ارتفعت مساهمة القطاع التعاوني من 5.8 ٪ عام 1980م إلى 8.6 ٪ عام 1984م.

وكانت تلك نتائج جيدة انعكست على مجال التنمية الاقتصادية ممثلة بالطرقات، والموانئ، والمطارات الجديدة، والمصانع، والأراضي الزراعية المستصلحة، وشبكات الري الحديثة، والخدمات الصحية والتعليمية، والكهرباء والمياه والإسكان. أقول ذلك قياساً على ما كان قائماً قبله. وحدث تحسن في مستوى معيشة المواطنين، فارتفع مستوى

دخل الفرد من 35 ديناراً عام 1973م إلى 101.1 دينار عام 1982م، وإلى 120 ديناراً عام 1984م[1].

وتمّ بصورة رئيسة القضاء على البطالة، التي كانت بعد الاستقلال إحدى المشكلات الأساسية التي عانتها الجمهورية الوليدة، حتى إننا في أعوام الثمانينيات بتنا نستورد العمالة من الخارج لأول مرة. وقد ازداد عدد العاملين في شتى فروع الاقتصاد إلى 460 ألفاً فقط، بينهم 312 ألفاً يشتغلون في الفروع الإنتاجية.

ومن المؤشرات الاقتصادية التي دلّت على ارتفاع مستوى التموين بالمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، توفر سلع مثل التلفزيون الملون والثلاجات بأشكالها المختلفة والعديد من الكماليات الضرورية التي كانت قد اختفت نهائياً منذ سنوات، وبينما قلّص الاستيراد في عام 1973م إلى 59 مليون دينار فقط، فقد حقق ارتفاعاً كبيراً عام 1982م بلغ نحو 295 مليون دينار، فيما ارتفع دعم الدولة للأسعار من 4 ملايين دينار عام 1974م إلى 28 مليون دينار عام 1982م، وبلغ في عام 1983م 84 مليون دينار. ويمكنني القول إنه قد تحقق تحسن في مستوى استهلاك المواد الغذائية والاستهلاكية الأساسية في ما لا يقارن بما كان عليه حجم استهلاك السكان في السبعينيات، وهو أمر يعود إلى التحسن النسبي في مستوى دخل الفرد من ناحية، وإلى الدور الذي مارسه صندوق دعم الأسعار التابع لمجلس الوزراء في دعم أسعار السلع والمواد الغذائية الأساسية والأدوية وملابس الأطفال ولعبهم ومستلزماتهم، وسعر الكتاب.

وفي ما يخصّ التغلب على أزمة السكن، فإن الخطة الخمسية هدفت إلى بناء نحو (6246) شقة. وبالفعل، أُنجزَت ووُزِّعَت (2076) شقة حتى عام 1984م، بينما كان يجري استكمال بناء عدد من المشاريع السكنية. وكان الإيجار الشهري للشقة لا يتجاوز 15 دولاراً. كذلك جرى تمليك 11 ألف مسكن شعبي للمواطنين الذين كانوا يدفعون إيجاراً شهرياً ديناراً واحداً.

وعند تتبع الخط البياني لتجربة السنوات الخمس–رغم قصرها–نجدها قد أخرجت اليمن الديمقراطية من نفق العزلة والانغلاق، وأدت بها إلى التصالح مع نفسها ومع جيرانها، بما وفّر لها خطوطاً عربية ودولية للاتصال بكل أنحاء العالم.

أستطيع القول إن المحاولة التي كنّا نقوم بها كانت تنطلق من إدراك واقعي لحقائق التكوين التاريخي والمجتمعي في الجنوب التي جرى تجاهلها انطلاقاً من تصورات سياسية وفكرية مسبقة أثبتت إخفاقها مع الوقت. أي إننا كنا نقوم خلال هذه الفترة 1980–1985م بمحاولة لبناء البيت في الجنوب على أرضية واقعية سليمة، حتى لا ينهار البناء كله! ولم يكن ذلك بالطبع بلا معارضة، بل بمعارضة شديدة وشرسة.

1- وكان سعر صرف الدينار مقابل الدولار مستقراً منذ عام 1967م وحتى قيام الوحدة عام 1990م، حيث كان كل 1 دينار يساوي 3 دولارات.

التعليم والتنمية – جامعة عدن

تأسست جامعة عدن[1] عام 1975م، وكانت هيئتها الإدارية يمنية مئة بالمئة، وقد تأسست في ظلّ شُحّ الإمكانات المالية لليمن الديمقراطية، وفي ظل ظروف تموينية صعبة. وكانت هناك معارضة داخلية شديدة لتأسيس الجامعة، وخاصة أن الظروف الاقتصادية كانت صعبة ولم تكن تسمح بإنشاء الجامعة، وكانت حجة المعارضين بذلك أنّ لدينا عدداً كبيراً من المنح التعليمية من الدول الصديقة والشقيقة، إضافة إلى عدم وجود منشآت ومبانٍ صالحة تخدم الجامعة، إلا أن اتحاد الطلبة كان يدعم بقوة المساعي التي تسعى لتأسيس الجامعة، وفي نهاية الأمر كان تأسيسها[2] بمواردنا الفقيرة وإمكاناتنا الوطنية الشحيحة.



مع د. محمد جعفر زين أول رئيس لجامعة عدن



من اليمين أ. د سعيد عبد الخير النوبان، وزير التربية والتعليم آنذاك، والرئيس سالم ربيع علي، والرئيس فيدال كاسترو والدكتور عبد الله سعيد حطاب، أول عميد لكلية الطب

1- تكونت جامعة عدن عند تأسيسها عام 1975م من أربع كليات منفصلة الواحدة عن الأخرى، أُولاها كلية التربية بمساقيها الدراسيين، الدبلوم والبكالوريوس، وتأسست عام 1970. ثم كلية الاقتصاد، وتأسست عام 1974م، وكلية ناصر للعلوم الزراعية التي تأسست عام 1972م بدعم من جمهورية مصر العربية، وآخرها كلية الطب التي تأسست عام 1975م بدعم من جمهورية كوبا الصديقة. وكان لجامعة عدن فرع في المكلا تابع لكلية التربية بمساق دراسي واحد، هو مساق الدبلوم، وقد كانت هذه الكليات عند إنشائها تابعة إدارياً ومالياً لوزارة التربية والتعليم، وبصدور قانون تأسيس جامعة عدن، انتقلت تبعيتها الإدارية والمالية من وزارة التربية والتعليم إلى إدارة الجامعة. كان يرأس اتحاد الطلبة في تلك الفترة (1974–1975) الدكتور صالح محسن الحاج.

2- تأسست لجنة من أجل الإعداد لتأسيس الجامعة، ضمت في عضويتها كلاً من: عبد الجليل غيلان، وحسن السلامي، وصالح محسن، وسالم بن سلم، وسعيد النوبان، ومحمد جعفر زين، وعبد الجبار سعد.

واجهت جامعة عدن مشكلة في قلة عدد المتقدمين للدراسة في كلية التربية، بالرغم من الحاجة الشديدة إلى مدرسين أكفاء في مختلف مدارس الدولة، وذلك نظراً للتوسع الكبير الذي جرى في التعليم الأساسي والثانوي. والسبب في ذلك يعود إلى أن المرتب الذي يتقاضاه المدرس كان منخفضاً، مقارنة بالمرتبات التي يحصل عليها المتخرجون من الكليات الأخرى. وقد طرح رئيس الجامعة د. محمد جعفر زين علينا هذا الموضوع، وحرصاً على تخريج أعداد كبيرة من المدرسين الأكفاء لسدّ النقص في المدرسين الذي كانت تعاني منه مختلف المحافظات، رُفعَت المعونة المالية للطلبة الدارسين في كلية التربية، ما أدى إلى تشجيع متخرجي الثانوية العامة على الالتحاق بكلية التربية، وقد حدث هذا للمرة الأولى.



صورة تجمع الرئيس علي ناصر محمد مع عبد الجليل غيلان، وصالح محسن الحاج، رئيس اتحاد الطلبة، وعبد الجبار سعد، مسؤول اتحاد الطلبة، في كلية التربية

وواجهت الجامعة بعد تأسيسها تدخلات من بعض المسؤولين الذين كانوا يوصون بإلحاق بعض الطلبة بها من غير الحاصلين على مؤهلات علمية تمكنهم من الالتحاق بكليات الجامعة، وكان الدكتور محمد جعفر زين يرفض قبول الوساطات، سواء كانوا يرتبطون ببعض المنظمات السياسية في اليمن أو خارجها، وخاصة من شمال اليمن، والطلاب الفلسطينيين وغيرهم. وأتذكر أنه رفض إعطاء شهادات جامعية لبعض القياديين الحزبيين الذين كانوا يدرسون دراسات عليا في أكاديمية العلوم الاجتماعية في موسكو، وكانت جامعة الصداقة في موسكو تتساهل مع بعض حركات التحرر في العالم الثالث، فتقبل طلابها دون الحصول على شهادات الثانوية العامة، تقديراً لظروفهم، وللصداقة مع حركات التحرر الوطني في العالم بعيداً عن المعايير العلمية.

كانت هناك أشياء كثيرة تحدث وتحدّ من طموحاتنا الوطنية والإنسانية المشروعة. وعلى سبيل المثال، فقد حقق التعليم في اليمن الديمقراطية قفزة نوعية تفوق بعشرات الأضعاف ما كان عليه عشية الاستقلال. كان التعليم مجانياً في كل مراحله، بما في ذلك التعليم الجامعي، برغم الأعداد المتزايدة التي تتخرج في كل عام من كليات جامعة عدن والمعاهد المتخصصة. إلا أن تلك الأرقام لم تكن تستخدم في تلبية احتياجاتنا الاقتصادية. لكننا منذ

عام 1983م عمدنا إلى برمجة السياسة التعليمية عبر الارتفاع بخطة التعليم الجامعي بما يلبي تلك الاحتياجات[1]. وكان الهدف النهائي من هذه العملية، الوصول بالتعليم الجامعي إلى نقطة يلبي فيها كل أو جلّ احتياجات الاقتصاد الوطني من الكفاءات العالية، والمتخصصة، والقيادية في شتى مجالات العلوم والفروع الاقتصادية والإدارية.

كان نقص الأطر البشرية أُولى العقبات الرئيسة التي تقف حجر عثرة أمام تنفيذ خطط التنمية. وفي كل دورات اللجنة المركزية، كان يُشار إلى هذه النقطة كأحد المعوّقات التي تحدّ من عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وبالرغم من الأعداد الجيدة من المتخرجين، إلا أننا كنا نعاني من مشكلة أن أغلبهم كانوا يرفضون الذهاب إلى الريف المتخلف حيث الحاجة إليهم شديدة وماسّة، وكانوا يفضلون البقاء في المدينة ولو شغلوا وظائف لا تمتّ بصلة إلى تخصصاتهم. ولم يكن مقنعاً لنا الاستسلام لذلك، لأنه كان يؤثر أشد التأثير ويلحق الضرر بكل ما خططنا له، لا على صعيد العملية التعليمية وربطها بحاجات المجتمع فحسب، بل على صعيد العملية السياسية والاجتماعية الجارية برمتها. وكان الاستسلام لذلك يعني خيبة أمل كبيرة في الجيل الذي نعوّل عليه لتنفيذ خطط الحزب والدولة وبرامجهما لبناء المجتمع الحضاري الجديد.

الجامعة والمجتمع

وفي يوم من الأيام اخترت الذهاب إلى جامعة عدن والحديث إلى ناشطي المجالس الطلابية، حيث أكدت «ضرورة أن يعي الطالب الجامعي دوره في خدمة المجتمع، حيث يصبح لزاماً عليه أن يعمل في المكان الذي يحتاج إلى وجوده فيه، وليس في المكان الذي يريده هو. وبناءً عليه تصبح مسألة العمل في مختلف المناطق الريفية، وفي مختلف محافظات الجمهورية مسألة ضرورية لا يفرضها الواجب الوطني والإنساني فحسب، بل أيضاً تفرضها الظروف التي تمرّ بها البلاد». وأشرت «إلى أنه يصبح من غير المجدي أن يتخرج في العام الواحد مئات من المهندسين الزراعيين والأطباء وغيرهم للعمل في مدينة عدن فقط، والدليل على ذلك وجود ما يقارب من مئة طبيب في مستشفى الجمهورية التعليمي وغيره، في الوقت الذي تفتقر فيه بعض المستشفيات في المناطق الريفية والمحافظات الأخرى إلى طبيب واحد، وكذلك الحال بالنسبة إلى المتخرجين من كلية الزراعة. ففي الوقت الذي نجد فيه أعداداً كبيرة من المتخرجين في مختلف المرافق بمدينة عدن، وفي معمل أبحاث الكود، لا نجد سوى أعداد ضئيلة في مختلف مزارع الدولة والتعاونيات الزراعية من هؤلاء المتخرجين، وهكذا الحال بالنسبة إلى بقية المتخرجين». وعلى هذا الأساس توجهنا إلى كل محافظة لكي ترسل طلباً بحاجتها من هؤلاء المختصين للعمل في مختلف مناطق

1- وخلال الخطة الخمسية الثانية المعدلة 1981–1985م، حددنا حاجاتنا من الأطر بنحو (4107) من المهن المتخصصة الجامعية، و(4226) متخرجاً من المستوى الجامعي وفقاً لاحتياجات البلد من الأطر العلمية المتخصصة. وتبدو هذه الأرقام متواضعة الآن، لكنها كانت مهمة في ذلك التاريخ، والعبرة ليست بالكمّ، بل بالكيف.

الجمهورية. وأوعزنا إلى مختلف الوزارات ومؤسسات الدولة التعاون مع مختلف كليات جامعة عدن لتقديم كل التسهيلات الممكنة من أجل إعداد البحوث العلمية، وأوصينا قيادة الجامعة بالاهتمام بكل الدراسات والبحوث التي تقدم خلال الندوات العلمية والأكاديمية لدى طلبتنا وطالباتنا. وأبدينا استعداد الحزب والدولة لتقديم كل الإمكانات والتسهيلات لإنجاح هذه المسألة، بما يمكن من الاستفادة من هذه الدروس والبحوث في تطور المجتمع.

وقبل تأسيس جامعة عدن عام 1975م وبعده، أرسلنا الآلاف من الطلاب للدراسة في الدول الشقيقة والصديقة، من المدنيين والعسكريين، وفي المقدمة الاتحاد السوفييتي الذي تأهل فيه أكثر من 17 ألفاً من ذوي مختلف الاختصاصات العلمية والعسكرية والفنية. أما الدول الغربية، فلم تقدم لنا أي دعم أو منح دراسية في بلدانها، وحتى قبل استقلال الجنوب كان عدد المتخرجين من هذه الدول يُعَدّون على الأصابع. وكان الاتحاد السوفييتي والدول الشرقية تقدم تسهيلات كبيرة للدول الفقيرة وللشعوب التي كانت تناضل من أجل الاستقلال، ويُعفون الطلاب القادمين من الدول العربية وحركات التحرر من بعض الشروط الواجب توافرها في الطالب الملتحق بمؤسساتهم العلمية والعسكرية، حيث تخرج الكثير من القيادات من الأكاديميات العسكرية، وحُملت شهادات عليا دون مؤهلات علمية أولية للحصول عليها.

معركة محو الأمية

على الرغم من التقدم النسبي الذي أحرزه التعليم العام في اليمن الديمقراطية منذ الاستقلال، فإن عدداً كبيراً من كبار السن والنساء والشباب كانوا لا يزالون أميين أو يتسربون إلى مواقع الأمية، ما كان يؤثر في جهود التنمية، وكانت هذه المسألة تؤرقنا كثيراً، لأنها تترك آثاراً سلبية على الأفراد وعلى الشعب وعلى مسيرة التنمية، وقد بذلت الحكومة جهوداً عديدة لوضع السياسات والخطط والبرامج والحملات للقضاء على الأمية واستئصال شأفتها.



حفل ختام الحملة الشاملة لمحو الأمية
التي شارك فيه المدير العام لليونسكو أحمد مختار أمبو

في منتصف عام 1984م عاشت اليمن الديمقراطية في أجواء الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية. ومنذ بداية الاستقلال، قمنا بعدة محاولات لمحو الأمية لم يكتب لها النجاح،

نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، فضلاً عن أسباب أخرى. كانت قضية الأمية واحدة من المسائل الأساسية التي واجهت الثورة في اليمن الديمقراطية.

خطة واقعية

ارتكزت خطتنا لمحو الأمية على تذليل الصعوبات التي حالت دون إنجاز هذا الهدف النبيل، وكلفنا خبراءنا التربويين والاجتماعيين وضع خطة واقعية للقيام بذلك. عندما انتهوا منها وضعنا كل الإمكانات المتاحة الكفيلة بإنجاح الحملة. كنا منجذبين نحو تحقيق ذلك الهدف، فقد كان برنامج محو الأمية وسيلة للدفع بعجلة التنمية وتحقيق المساواة بين المواطنين في تلقّي العلم، ولو في حدوده الدنيا.

وكان على السلطة التي ورثت كل ذلك أن تظهر اهتماماً باجتثاث هذه الآفة الخطيرة إذا كانت تريد حقاً بناء وطن جديد يكون الإنسان فيه حراً من كل القيود. ولم تُعطِ صراعات السلطة التي تفجرت عقب الاستقلال مباشرة الحكومة الأولى بعد الاستقلال الفرصة للالتفات إلى قضية محو الأمية والقضايا الحيوية. وعلى سبيل المثال، إن أول محاولة لإجراء الإحصاء السكاني لم تجرِ إلا في عام 1973م، وكنتُ حينها رئيساً للوزراء، عقب ثلاث حكومات سابقة. وفي ديسمبر من العام ذاته، صدر قانون رسمي «بالتعليم الإجباري ومحو الأمية »، وقد نصّ على إلزام جميع المواطنين ما بين سنّ الثانية عشرة إلى سنّ الخامسة والأربعين بالالتحاق بصفوف محو الأمية.



وفي نوع من التشجيع، نصّ القانون على أنه «لا يمكن ترقية أي عامل أُمّي أو إعطاؤه علاوة إلا بعد حصوله على شهادة التحرر من الأمية». وقد تعثر تنفيذ القانون، ولم نستطع تحقيق الأهداف الواردة فيه، رغم أننا كنا عازمين على ذلك. وكانت أحلامنا دائماً أكبر من الواقع الصعب. فقد كانت المشاكل لا تُحصى، والإمكانات محدودة، وهي أقلّ من طموحاتنا أو من مقاصدنا الحسنة.

كان الإحصاء السكاني الأول قد مكّننا من التعرف إلى نواحٍ عديدة في وضع المواطنين الاجتماعي، ومنها مستوى الأمية ونسبتها بين السكان. وجاء في نتيجة الإحصاء أن أعداد الأُمّيين بين الفئات العمرية من فئة عشر سنوات وفوق يبلغون (750) ألف أُمّي وأُمّية. لكن

ذلك لم يكن الرقم الفعلي، إذ لم يتمكن التعداد والإحصاء السكاني من الوصول إلى المناطق الجبلية النائية، ولا إلى البدو الرُّحَّل في الصحراء، وكذلك لم يشمل المغتربين والمهاجرين وسواهم.

وعلى أساس هذا الإحصاء، بدأنا عملية محو الأمية ابتداءً من عام 1973م، لكن خطواتها تعثرت لأسباب عديدة، لعل من أهمها أن اليمن الديمقراطية كانت تواجه مشكلات سياسية وتنموية كثيرة، لكنها ظلت هاجساً يؤرقنا في القيادة، ولم تكن هذه الأهمية اقتصادية أو تنموية فحسب، بل أيضاً حضارية وإنسانية.

قانون جديد لمحو الأمية

أقررنا في أكتوبر عام 1980م «قانون محو الأمية وتعليم الكبار»، وقد تضمن مزيداً من الحوافز المشجعة للمتحررين من الأُمية، منها أفضلية مواصلة الدراسة في الداخل والخارج، والحصول على الدورات التدريبية، وأفضلية التوظيف، واعتبار ساعات الدراسة من ساعات العمل الرسمي، على أن يُراعى التنسيق بين مواعيد العمل وأوقات الدراسة. «وألزم القانون المرافق المختلفة بإنجاز مهمة تصفية الأمية بين صفوف عمالها الأميين خلال ثلاث سنوات من بدء العمل به، ومنح كل عامل اجتاز امتحان التحرر من الأمية بنجاح ونال شهادة التحرر من الأمية علاوة تضاف إلى راتبه، ومنح القائمين على التدريس في صفوف محو الأمية وتعليم الكبار والإشراف والتوجيه علاوات شهرية مقطوعة».

تجربة نوعية

كانت تجربتنا في محو الأمية، وتحديداً الحملة الشاملة، أول تجربة من نوعها في الوطن العربي.

وقد استفدنا في تخطيطنا للحملة من تجارب الشعوب الأخرى التي سبقتنا إليها. لكن العامل الحاسم في إنجاحها، كان الأُميّين أنفسهم، الذين كانوا يتعطشون للعلم، لتعلّم القراءة والكتابة. وكان يبدو لي منذ الوهلة الأولى أن الحملة ستضيف إلينا الكثير من القدرات. وتنفتح بالتالي آفاق جديدة أمام مواطني بلدنا، فلم يكن ملائماً لنا أن نظل نلعن الظلام دون أن نشعل شمعة.



صورة لفتاة من سقطرى أثناء الحملة



الجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

شهادة تقديرية

تقدر باعتزاز الجهود والفعاليات التي أسهمت بها

ادارة المكتب التنفيذي

من محافظة شبوة مشاركة في تنفيذ النشاطات

للحملة الوطنية الشاملة لاستكمال تصفية الأمية

وتأسيس نظام تعليم الكبار في بلادنا.

وبناءاً على ذلك، تقرر منحها ميدالية الحملة.

في عام 1985م أعلنت اليونسكو أن التعليم في عدن هو الافضل بالجزيرة العربية



نموذج من الشهادات التقديرية التي مُنحت لمحافظة شبوة وغيرها من المحافظات

حصلنا على النتائج المتوخاة من الحملة، وأعطانا ذلك بداية جديدة لفهم كيفية قهر المستحيل. ولا شك في أنه كان مفخرة لبلادنا، لأن هذه العملية كانت صعبة جداً، وربما في ظروف كظروفنا كانت مستحيلة. وكانت هذه هي الفرصة المناسبة لإظهار قدرة بلد صغير محدود الإمكانات، كاليمن الديمقراطية، مصنف في وثائق الأمم المتحدة ضمن البلدان الأقل نمواً في العالم، على تحقيق إنجاز لم تستطع دول أكثر ثراءً وإمكانات مادية أن تحققه، وأعتقد أن التجربة التي خضناها بنجاح وبأقل الإمكانات المادية جديرة بأن يُستفاد منها في أقطار الوطن العربي. وفي اعتقادي أن الدول العربية، برغم اختلاف أنظمتها وتوجهاتها السياسية والاجتماعية، تستطيع أن تتعاون في برنامج حضاري مشترك من هذا النوع. فلا يُعقَل أن نبلغ حضارة القرن الواحد والعشرين وإنساننا العربي يعاني هذا الداء الخبيث. ولا أستطيع تصور تقدم ملموس، أو إنجاز مهمات التنمية، أو الاستفادة من منجزات العلم والتكنولوجيا في وقت يعجز فيه قطاع واسع من أبناء امتنا العربية عن الاستفادة من هذه المنجزات الحضارية الحديثة. كذلك لا يمكن الحديث عن ثقافة وطنية أو ثقافة قومية مؤثرة، بينما من يفترض أن يتلقى هذه الثقافة عاجز عن قراءتها واستيعابها. لذلك، لا بد من حلّ هذه الإشكالية، بل هذا التحدي الحضاري الكبير.

البيت الذي لا يُبنى على الصخر!

يعجبني قول للدكتور محمد جابر الأنصاري، أستاذ ورئيس قسم الدراسات الإسلامية في جامعة البحرين، يقول فيه إن البيت الذي يُبنى على أرضية لا يدرك صاحبه طبيعتها ينهار، لأن طبيعة الأرض لم تدرس علمياً بالشكل المطلوب. ويعتقد الدكتور الأنصاري، ومعه كل الحق، أن الكوارث العربية تتكرر لأننا نبني تصوراتنا السياسية والفكرية دون إدراك علمي حقيقي للقاعدة العربية المجتمعية التي ننطلق منها والتي تفرز مختلف النظم السياسية والفكرية.

وعشت أردد هذا المعنى نفسه تقريباً حتى قبل أن أطلع عليه في أحاديثي وفي لقاءاتي وفي لهجات الخطاب السياسي أو الحوار مع جماهير الشعب وقياداته الوطنية. وبادرت إلى العمل به عسى أن تتبدل اللوحة أو الصورة القديمة، إلى المنظر البنائي القائم على أسس سليمة ومتينة.

الديون وضريبة التأخر!

يبدو لي أن القروض والمساعدات نشأت عن التمايز الناشئ بين الدول الغنية والفقيرة، أو المتقدمة والمتخلفة. وبالتالي، إن الديون باختصار شديد جداً، هي فاتورة هذا التأخر!

كمبدأ عام، إن القروض أو الديون، مرتبطة باعتماد بلد معين على بلد آخر، أو عدة بلدان أكثر منه تقدماً اقتصادياً وعلمياً وأكثر قوة. ونتيجة لهذه الفجوة، فإن العوامل السياسية لها دورها في منح القروض وتحديد شروطها، وحجم الفوائد المترتبة عليها. ولاستغلال حاجة الدول المعنية، تتحول هذه الديون والمساعدات إلى قيد على الدول الضعيفة من قبل الدول المدينة والأقوى، لإجبارها على تقديم التنازلات، إلى حدّ التدخل المباشر في شؤونها الاقتصادية والمالية، وبالتالي السياسية، كما حدث في مصر مع إسماعيل باشا في أواخر القرن التاسع عشر. وكانت تنتهي هذه التدخلات السافرة في العادة إلى استعمار البلد المدين أو وضعها تحت الحماية والرقابة من قبل البلد أو البلدان الدائنة، كما حدث في مصر أيضاً، وكما يحدث حالياً من قبل «البنك الدولي» في كثير من الدول النامية، مع اختلاف واضح في طرق الوصاية وأساليبها، الناجم عن التغييرات في النظام الدولي عموماً. وأقصد هنا تحديداً اتباع نظام التبعية الاقتصادية، بدلاً من نظام الاستعمار الكامل الذي عفا عليه الزمن. وعلى ما يبدو، فإن الطرق القديمة وانتهاء النظام الاستعماري التقليدي قد وضعا أسساً جديدة لما سُمّي «الاستعمار الجديد»، أو نظام التبعية الاقتصادية والعسكرية، مع وجود حكومات وطنية غالباً ما تكون في وضع التبعية لأحد المعسكرين الغربي أو الشرقي قبل انهيار هذا الأخير. وقد ثبت من التجربة، مع فروق طفيفة في المعاملات الظاهرية في العلاقات، أن وضع كل الدول النامية كقاعدة عامة، كان وما زال متشابهاً، بغضّ النظر عن تبعيتها لهذا النظام أو ذاك.

الدول الأقل نمواً

صُنِّفت اليمن الديمقراطية عالمياً ضمن البلدان الأقل نمواً في العالم، وكانت أحوج ما تكون إلى نظام المساعدات وتلقّي الديون لتلبية مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، والتغلب على مصاعبها الاقتصادية والمالية والمعيشية نتيجة غياب التوازن الاقتصادي العام الناتج من خلل بنيوي تعرّض له الاقتصاد في الجنوب، نتيجة السياسة الاستعمارية لعقود طويلة من السنين.

مع أننا رفضنا، من حيث المبدأ والأساس، المساعدات والقروض المشروطة حفاظاً على استقلالنا الوطني واستقلالية قرارنا السياسي، كانت الدول الرأسمالية الغربية قد رفضت أيضاً تقديم يد العون والمساعدة إلينا، منذ البداية، إلا بشروطها المجحفة، في محاولة لتركيع النظام. ولهذا، كان السبيل الوحيد المتاح أمامنا، الحصول على ما نريد من المساعدات والقروض باللجوء إلى الاتحاد السوفييتي وبقية البلدان الاشتراكية وبعض الدول العربية بدرجة رئيسة.

القروض السوفييتية

مع الأخذ بالاعتبار القانون العام الذي سبق الحديث عنه، إلا أنني لا بد أن أسجل هُنا بعض الحقائق في ما يخصّ المعونات والقروض السوفييتية، أي الجانب الإيجابي فيها، حتى لا يبدو عند استعراضي للجانب السلبي فيها أنني أبدو بمظهر غير منصف. وأقصد بالجانب الإيجابي، تحديداً، أنها كانت ميسَّرة وغير مشروطة، وأننا نُعفى منها في حالات كثيرة بقرارات سياسية، أو تلغى الفوائد على القروض، كما أنها تحظى بفترات سماح حيث لا تُسدَّد في مواعيدها المُحددة، من غير أن يشكل ذلك أية مشكلة، ما يخفف من أعباء الديون ويُسهم في تخفيض جانب مهم من المديونية الخارجية.

يمكنني الاستشهاد هنا مرة أخرى بما قاله لي الزعيم الكوبي فيديل كاسترو ذات مرة عن كيفية التعامل مع السوفييت وديونهم بالكلمات الآتية:

«اقرع باب السوفييت مرة واثنتين وثلاثة، وحتى عشرة، وإذا ما فتحوا لك الباب فاطلب منهم كل ما تريد، وبعد ذلك فإنهم سيعفونك منها!».

جاء في إحدى وثائق صندوق النقد الدولي في فبراير 1989م أن الدَّين الخارجي لليمن الديمقراطي بلغ في عام 1983 (945) مليون دينار يمني ديمقراطي. وكانت نسبة 70 ٪ من الدَّين للاتحاد السوفيتي والصين، ورغم أن نسبة تسديد الديون والفوائد زادت بصورة ثابتة من 4 ٪ عام 1983م إلى 6 ٪ عام 1986م، إلا أن الديون والفوائد للدول الاشتراكية كان قد أُجل سدادها منذ مطلع الثمانينيات، ونتيجة لذلك لم تشكل تلك الديون، ولا فوائدها أية مشكلة سياسية أو اقتصادية.

وكانت أغلب الديون السوفييتية عسكرية. ولأننا كنا نتعرض لحصار سياسي واقتصادي

معزَّز بهجمات عسكرية على أراضي الجمهورية، لم يكن أمامنا أي خيار سوى التوجه إلى السوفييت للحصول على دعمهم.

الحقيقة التي يجب الاعتراف بها هُنا، أن المساعدات العسكرية السوفييتية كانت المساعدة الوحيدة من ضمن بقية المساعدات والقروض التي كانت تصل دائماً في مواعيدها الدقيقة. وغالباً ما كنا نُعفى منها بقرار سياسي من القيادة السوفييتية العليا، بناءً على طلبنا. لكن اعترافي هذا سيظل ناقصاً لو لم أشر إلى مشاكل قطع الغيار، وهي مشاكل ناتجة من آلية تصدير التكنولوجيا السوفييتية المتخلفة إلى بلدان العالم الثالث، أو ناتجة من عدم قدرة الروس على تلبية طلبات السوق لغياب حرية التجارة والمنافسة، أو نظراً لوجود بيروقراطية جهاز الدولة الضخمة العاجز عن تحقيق غايات الكفاءة في التجارة الخارجية.

يمكن الاستشهاد بعشرات الأمثلة المماثلة. وربما كانت المشاكل التي عانيناها في المشاريع والمنشآت الاقتصادية والمدنية مضاعفة أكثر بما لا يقاس. ويمكنني ذكر أهمها، مثل المحطة الكهروحرارية والسدود ومستشفى الأمومة والطفولة وطائرات النقل المدنية والعسكرية وسيارات (لادا)، إذ لكل واحدة منها قصة تستحق أن تُروى، لكن إذا اختصرت سلبياتها مجتمعة بكلمات قليلة، فستكون: الأسعار والجودة والزمن.

المحطة الكهروحرارية بالحسوة

تكمن أهمية المحطة الكهروحرارية في منطقة الحسوة بعدن، في الآمال التي كنا نعلقها آنذاك على هذه المحطة الضخمة لحلّ مشاكل البلد من نقص الطاقة الكهربائية. وكما هو معروف، عدن مدينة شديدة الحرارة، وفي الصيف ترتفع حرارتها إلى حدٍّ لا يُطاق، بالإضافة إلى رطوبتها الشديدة. وكانت طاقة محطة توليد الكهرباء الوحيدة التي تركها لنا البريطانيون محدودة جداً، تلبي خدمة الاحتياجات البريطانية في قاعدتها، بالإضافة إلى الإنارة المنزلية. وخلال سنوات من بعد الاستقلال تضاعف عدد السكان عدة مرات، وأنشئت عدة مشاريع صناعية وخدمية. وأدى تحسن مستوى معيشة المواطنين إلى اقتناء الأدوات الكهربائية المنزلية، بما في ذلك مكيفات الهواء، ما زاد في استهلاك الكهرباء بنحو واضح لم تعد معه المحطة القديمة في منطقة (حجيف)[1] قادرة على الإيفاء بحاجات الاستهلاك اليومي. وأدى هذا الوضع إلى أزمة حقيقية،

1- البدايات الأولى لدخول الكهرباء إلى اليمن كانت في مدينة عدن عام 1926، وذلك لتغطية احتياجات القاعدة العسكرية للمستعمرة البريطانية آنذاك، حيث أُنشئت محطة بخارية طاقتها 3 ميغاوات، ثم حدث بعض التوسع لتغطية احتياجات مدينة عدن من خلال محطة حجيف البخارية وبعض المحطات الأخرى. كذلك عرفت محافظات حضرموت ولحج وأبين الكهرباء من خلال مولدات صغيرة في بيوت السلاطين وبعض الميسورين. كذلك أُنشئت في مدينة عدن محطة خورمكسر عام 1975م، بقدرة 25 م.و، وتوسعت لاحقاً بقدرة إضافية، هي 16 م.و. وفي عام 1982م أُنشئت محطة المنصورة بقدرة 65 م.و. وبُنِيَت محطة الحسوة الكهروحرارية في نهاية الثمانينيات بقدرة توليدية بلغت 166 م.و.

وإلى انقطاع التيار الكهربائي في أغلب الأوقات، ما سبّب خسائر اقتصادية ومضايقات للسكان بسبب موجات الحرّ الشديدة. وكان العمل في المحطة الكهروحرارية التي تعاقدنا بشأنها مع السوفييت، والتي كنا نعقد عليها الآمال، يسير ببطء شديد، في ظل أزمة خانقة وازدياد حاجة البلد إلى الكهرباء. وبلغت الأزمة حداً فاق كل احتمال عام 1980م، وكان لا بد من وجود مخرج سريع للأزمة. أدركنا أننا إذا ظللنا ننتظر تشغيل المحطة الكهروحرارية التي كانت طاقتها 125 ميغاواط، فإننا سنجد أنفسنا في لحظة ما وقد عدنا إلى عصر ما قبل اكتشاف الكهرباء، إلى الشموع و«لمبة الغاز»! وبلغت نقمة المواطنين حداً أطلقوا معه على المحطة الروسية: «بابا لا تسرع نحن في انتظارك!»، مستعيرين شعارات أسابيع المرور!

وحتى نخفف من حدة الأزمة، فقد وجهت أجهزة الدولة المعنية للتعاقد مع شركات يابانية وفرنسية لإقامة محطات كهربائية على وجه السرعة. وفي الوقت ذاته، توجهنا بنداء إلى المواطنين ندعوهم فيه إلى ترشيد الاستهلاك، وفي ذروة حرّ عدن طلبت منهم أن يمتنعوا «مؤقتاً» عن تشغيل أجهزة التكييف للتغلب على أزمة الطاقة الكهربائية. أما بالنسبة إلى الإدارات والمؤسسات الحكومية، فقد أصدرنا أمراً نافذاً بالامتناع عن تشغيل هذه الأجهزة. وحتى أكون المثَل والقدوة، طبقتُ هذا المبدأ في مكتبي وفي منزلي وأسرتي، وكان لذلك أثره في تجاوب المواطنين مع القرار.

على سبيل المقارنة بين قدرات الدولة الصناعية الحديثة (اليابان) والدولة السوفييتية العظمى (الاتحاد السوفييتي)، أنجز الخبراء الروس المحطة الكهروحرارية في خلال عشر سنوات بطاقةٍ تعادل (25) ميغاوات فقط، بينما أنجزت الشركة اليابانية التي تعاقدنا معها المحطة الجديدة في المنصورة في غضون عام، بطاقةٍ تعادل (60) ميغاوات. ولولا ذلك، لأفلت منا زمام حلّ أزمة الكهرباء، ولتراجعت البرامج الاقتصادية والاجتماعية.



مع المهندس محمود طرموم في أثناء افتتاح محطة الكهرباء اليابانية



صورة من احتفال بمناسبة دخول الكهرباء إلى مدينة عدن عام 1926م
وهي أول محطة كهرباء في شبه الجزيرة العربية

المشروع الثاني الذي تعثّر تنفيذه بمساعدة روسية، مستشفى الصداقة المخصَّص للعناية بالأمومة والطفولة، الذي استغرق بناؤه هو الآخر نحو عشر سنوات. حتى إن الأجهزة الفنية وتجهيزات المستشفى تلفت من شدة الرطوبة وعوامل التعرية، لأنها جُلبَت قبل تشييد المستشفى بسنين.



مستشفى الصداقة المخصَّص للعناية بالأمومة والطفولة

سمعة السوفييت على المحك

لكن الأكثر إثارة، أنني تعرضت في تلك الأيام لانتقاد البعض، بدعوى أن طلب محطات توليد كهرباء يابانية يُعَدّ تشهيراً بالسوفييت! وكأني بهم يريدون أن تبقى العاصمة سابحة في الظلام، وتتوقف فيها الحياة لمجرد الحفاظ على سمعة الاتحاد السوفييتي! كان البعض في القيادة، وفي غيرها، يزايدون ويدافعون عن السوفييت أكثر من السوفييت أنفسهم، لأن السوفييت يدركون قبل غيرهم أن تشغيل الكهرباء في محطة الحسوة غير ممكن بالسرعة المطلوبة حينها لحلّ مشكلة الكهرباء، وتلك كانت قمة المزايدة السياسية والمهزلة في آن واحد!

وفي حلٍّ عاجل، أحضرنا عشرة مولدات عبر الجو، طاقة كل منها 1 ميغاوات، وقُدِّرت قيمتها حينها بنحو 10 ملايين دولار، بهدف حلّ مشكلة الكهرباء، ريثما تُبنى المحطة التي موّلها الشيخ زايد رحمه الله.

يمكنني أن أورد هنا رأياً حول المشاريع السوفيتية والمشاريع من البلدان الاشتراكية الأخرى، حيث كتب الخبير الاقتصادي اليمني عفيف عبد الله إبراهيم[1] في مجلة (الحكمة) في عددها رقم (144) الصادر في يناير 1988م ما يأتي:

- مشروع مصنع الطحن العائم، الذي بلغت تكاليفه نحو 15 مليون دولار، لم يدخل قيد الاستخدام وبيعَ بربع مليون دولار خردةً!
- مشروع دلتا أبين–المرحلة الأولى (20 مليون دولار)، الذي صُمِّم لتطوير (11) ألف فدان، أدى إلى تبويرها.
- المحطة الكهروحرارية (125 ميغاوات) بدأ العمل فيها قبل أكثر من 10 سنوات، ويصل عدد المستخدمين السوفييت فيها سنوياً إلى 900 خبير مقابل ألفين من العمال المحليين. وقد بلغت تكلفتها مع محطة تحلية مياه البحر 85 مليون دينار تقريباً، منها عشرون مليوناً من مصادرنا المحلية، وحتى (تاريخ كتابة المقال يناير 1988م) لا تزال في المرحلة التجريبية للمولد الثاني (طاقة كل مولد 25 ميغاوات)، وقد عرضت شركة إنكليزية قبل بدء السوفييت في بنائها–دون محطة التحلية–بديلاً ينجز في غضون عامين وبمبلغ 27 مليون دينار.
- وفي أحور أدت الأخطاء الفنية في شقّ القنوات إلى تدمير السيول كلاً من سدّ فؤاد وسدّ حناد، وأدى العمل البطيء إلى تجميد متقطع لمواسم عديدة طوال خمسة عشر عاماً لأراضٍ بآلاف الأفدنة كانت تزرع محاصيل نقدية، منها القطن، بغرض التصدير.
- أما مشروع ميناء الاصطياد في عدن، وتكلفته أكثر من 26 مليون دينار، ويستخدم سنوياً نحو 600 عامل وخبير، فلن يضيف أي طاقة جديدة، أو يحلّ محل طاقات قديمة، بل سينافس طاقات قائمة تعمل بصورة جيدة، مثل مراسي المعلا بجانب ورشة أحواض السفن، وثلاجة ألف طن بالمعلا، والحوض العائم لشركة أحواض السفن.

هذا ما ورد في المجلة عن صعوبات تنفيذ المشاريع السوفييتية، غير أن أهم ايجابيات المساعدة السوفييتية والاشتراكية، كان في مجال إعداد الأطر الوطنية، سواء العسكرية أو المدنية، حيث أعدوا لنا آلاف العناصر في مختلف التخصصات وبلا أي مقابل أو شروط. وشكل هؤلاء على مدى سنوات عديدة الجهاز الأساسي للدولة.

1- موظف في وزارة التخطيط بعدن وعضو اتحاد الشعب الديمقراطي قبل توحيد فصائل العمل الوطني عام 1975م.

الفصل الرابع والعشرون
الموقف من الإصلاحات

بعد عودتي من زيارة قمت بها للاتحاد السوفييتي وكوريا الديمقراطية ومنغوليا في أكتوبر 1984م، كانت اليمن الديمقراطية تعيش ذروة لحظة انتقالية في تاريخها، يمكن أن تؤثر في مسار مستقبلها. ويمكنني أن أسميها لحظة مدّ حقيقي في السياسة الواقعية التي اتبعناها منذ عام 1980 والتي سمّاها الوزير سالم صالح محمد «الفترة الذهبية»، بينما كان بعض العناصر المتطرفين يرونها تراجعاً عن النهج «الأممي» وإخراجاً للنظام في عدن من الدائرة الحمراء إلى الدائرة العربية، في الوقت الذي كان فيه الشعب يرحب بهذه السياسة ويمنحها مساندته. وفي مثل هذه اللحظات ظهرت المقاصد الحقيقية لبعض الرفاق المتشددين في الطرف الآخر، إذ استغلوا حالة الانفراج والديمقراطية التي أُشيعت في الحزب وفي المجتمع، فشنوا حرباً شعواء على هذه السياسة الواقعية وإنجازاتها للحفاظ على وضعهم بحكم مواقعهم القديمة في الحزب والسلطة.

فندق عدن قلعة رأسمالية!

وفي ذروة تطرفهم وقفوا ضد كل المظاهر الحضارية والمدنية التي أفرزتها هذه السياسة، وخاصة تطور مدينة عدن وتجديد بنيتها التحتية وإقامة الأحياء السكنية الجديدة، وأخذوا يقفون ضد التحديث والعمران. وعلى سبيل المثال، فإن بناء «فندق عدن» لحلّ مشكلة الإيواء الفندقي في العاصمة استثار حفيظتهم ومعارضتهم الشديدة، وصوروه في دعايتهم المضادة بأننا نبني قلعة للرأسمالية وخنجراً في قلب التجربة الاشتراكية والاقتصاد الوطني، وهو أول فندق يُبنى منذ 1967م بتمويل محلي وقرض فرنسي من طريق الحزب الشيوعي اللبناني والفرنسي[1]. وفيما بعد اعترف أحد رموزهم (الأستاذ صالح السييلي) في محاضرة أمام الطلاب في موسكو بعد أحداث يناير 1986م بأننا «استخدمنا ذلك سلاحاً ضد علي ناصر»، كما استخدموا إقامة مشروع «ساحة الشهداء الترفيهية» في أبين التي بُنيت بمبادرة الجماهير لذات الأهداف التكتيكية، منكرين حق الشعب في الاستمتاع والراحة.

1- وصمّمه الأستاذ رهيف فياض، رئيس اتحاد المعماريين العرب.

تطوير العاصمة «برجزة»

ونحن بصدد تحسين أوضاع العاصمة، أقررنا مشروعاً لإقامة «مجاري عدن الكبرى» وتطويرها، وبدأناه بمجاري مدينة الشعب. وكانت شبكة المجاري القديمة التي لم تشهد أية تحسينات منذ رحيل الإنكليز في عام 1967م تنفجر باستمرار وتغرق المدينة بالمياه الملوثة والروائح الكريهة. ولكنهم وقفوا ضد هذا المشروع، واعتبروه مشروعاً ليس له أولوية، وفعلوا الشيء ذاته عندما انتقدوا مشروع إنارة طرقات العاصمة وشوارعها، معتبرين كل ذلك من مظاهر الحياة البرجوازية. واعتبروا أيضاً أن توافر السلع الضرورية والاستقرار التمويني عبر بناء المجمعات التسوقية في المعلا وخورمكسر والشيخ عثمان نمط استهلاكي خليجي!!

إلا أن التطرف الكوميدي يكمن في ما يتصل بالموقف من بناء نوافير المياه الصغيرة وإقامتها في مختلف ساحات المدينة، إذ أنشأت بلدية العاصمة عدة نوافير في عدد من الساحات ضمن مشروعها الشامل لتحسين العاصمة. ولم يكن الهدف جمالياً فحسب، بل أيضاً تلطيفاً لأجواء الحرارة التي ترتفع في الصيف إلى نحو 40 درجة مئوية. لكنهم شنوا حملة على «النوافير» ضمن حلقات هجومهم على كل ما هو جديد، وراحوا يقولون بلا تبصّر إننا نبدد المياه في الوقت الذي لا يجد فيه سكان الريف ماءً للشرب. وكان هذا يعني جهلاً كاملاً لكيفية عمل «النوافير»، فلم يكونوا يعلمون مثلاً أن المياه تمرّ بدورة مستمرة، وأن المياه المستخدمة في النافورة تظل هي ذاتها. وكان يحلو لأحدهم خلال الاجتماعات أن يثير قضية «النوافير» ويردد باستمرار أننا نبدد المياه في الوقت الذي لا يجد فيه سكان الريف ماءً للشرب، وعلّق صالح مصلح ساخراً: «إن هذه الماء عبارة عن تنيكة (تنكة) تطلع وتنزل»، وتم الرد عليه: «لكنها عندما تطلع وتنزل تتبخر».

الدورة 14 للجنة المركزية

في وسط هذه الأجواء، كان علينا أن نعقد الدورة «الرابعة عشرة » للجنة المركزية، وتأتي أهميتها في كونها الدورة التحضيرية للمؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني.

استغرقت الدورة أسبوعاً كاملاً، وكانت واحدة من أطول الدورات وأهمها، وقد بدأت يوم 3 فبراير، ولم تنتهِ إلا في الحادي عشر من الشهر نفسه 1985م. وكانت مسرحاً حقيقياً للصراع السياسي الدائر على مدى السنوات الخمس الماضية، وربما قبلها بكثير.

كان البلد-كما قلت-يقف على عتبة ذروة تاريخية مهمة، ووصلت الأمور إلى درجة عالية من التناقض والتضارب والتعارض بين اتجاهين في الحزب: اتجاه واقعي، واتجاه مغامر يضع مصالحه الأنانية فوق كل الاعتبارات، ويواصل الهجوم على السياسة الواقعية، في محاولة مستميتة من جانبه، بهدف الاستئثار بكامل السلطة، مستخدماً كل الوسائل غير المشروعة، ما دامت الغاية هي السلطة. وكان الشعب الذي عانى طويلاً من عدم الاستقرار، قد ضاق بتلك

السياسة، وقد كانوا يشعرون بأن الشعب ليس معهم، ولذلك لم يتورع بعضهم عن القول إنني أحرّض الشعب على الحزب.

أتذكر أننا عدلنا شعار الحزب القديم من «لا صوت يعلو فوق صوت الحزب» بإضافة عبارة «إلّا صوت الشعب»، ومع الأسف فإن الهوّة كانت عميقة بيننا، وانطلقت أصوات وهتافات من البعض ضد الإصلاحات التي نجريها بهمّة عالية مرددين: «ثورة... ثورة... لا إصلاح».

واتسع تعارض مواقفهم مع قناعات الجماهير وإرادتها، وبدأت تفوح «رائحة المؤامرة المحبوكة الأطراف»، ولم تنطلِ الشعارات البراقة التي تستروا طويلاً خلفها على الناس الذين كانوا ينشدون الخبز والسكن والعمل والأمن والاستقرار. وهذا ما حدث في تجربة العديد من الثورات، وهذا ما كان يحصل عندنا أيضاً في اليمن الديمقراطية.

ولكننا مضينا في السياسة التي اعتبرناها واقعية بعد أن أيقنّا أن جماهير الشعب تدعمها بلا حدود. وبلغ تمسك الجماهير بها إلى حد الوقوف ضد العناصر المناوئين في السلطات العليا. وكان هذا انتصاراً لسياسة الانفتاح والاعتدال، فقد بلغ تأييد الشعب لهذه السياسة حداً جعلنا نمضي بها إلى أعلى مستوى نستطيعه، ونواجه دوامة الصراعات المفتعلة. وبفضل هذه السياسة الواقعية وقفت معظم جماهير الشعب إلى جانب هذا النهج.

أخذوا يغمزون من كل ما نقوم بعمله ونحاول تحقيقه، حتى وصل بهم الأمر إلى اعتبار محاولتنا استخراج النفط بواسطة الشركات الغربية كشركة «أجيب» الإيطالية انحيازاً ضد الاشتراكية، وشراء طائرات البوينغ 737 صفقة مع الإمبريالية، وعلينا شراء طيارات TU 154 السوفياتية[1].

واعتبروا الانفتاح في مجال الزراعة والصناعة والتجارة الذي لا يتعارض مع برنامج الحزب الاشتراكي اليمني انحيازاً للبرجوازية، وتوفير الثلاجات والتلفزيونات الملونة اعتبروها اتجاهاً خاطئاً، ولم يسلم من نقدهم ما سمَّوه التخلي عن ثورة عمان، حيث كانوا يطالبون بها تحت شعار «من عدن للبحرين شعب واحد لا شعبين».

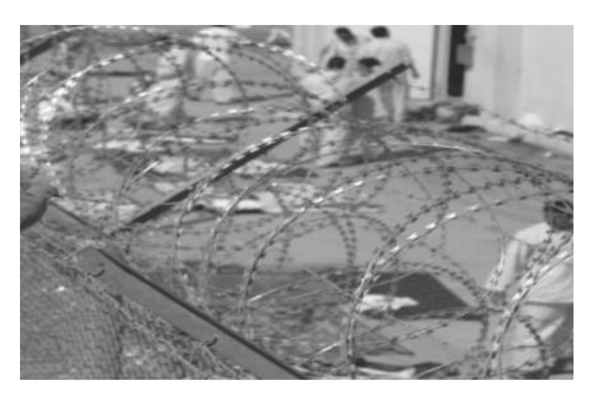


1- كان الفنيين يرون شراء الطائرات السوفياتية غير مجدي لأن قطع غيارها غير متوفر في اليمن والمنطقة بينما توجد ورشة صيانة للبوينغ في اليمن والمنطقة. ثانياً فإن استهلاك الوقود أكثر بـ 20 ٪ من استهلاك طائرات البوينغ. وثالثا فإن طاقم الطائرة 5 والبوينغ 2. ولهذا اعتمدنا رأي الفنيين وليس السياسيين حتى لا نعرض الشركة للخسارة.

كانت الاختلافات جوهرية، والصراع يتفاقم نظراً لتذرعهم بالأيديولوجيات القديمة وتخندقهم حينها في محاولة لإيقاف الإصلاحات، غير أن التاريخ أدانهم وأظهر بوضوح أن كل ذلك الصراخ والزعيق، وصولاً إلى المواجهات العسكرية لم يكن إلا محاولة للاستيلاء على السلطة. إذ إنه بعد ثلاثين عاماً على تلك الأحداث وتلك الهتافات والشعارات المتطرفة، أصبحوا يرفعون شعارات تهتف بحياة حكام السعودية، ورفعوا صوراً للملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود والشيخ خليفة بن زايد آل نهيان على منصة الاحتفالات، بينما غابت عن المنصة صورة أول شهيد للثورة، راجح بن غالب لبوزة، وشهداء الثورة المسلحة وقادتها، ما دعا الكاتب السعودي جمال خاشقجي المقرَّب من صانعي القرار في السعودية حينها إلى التهكم ساخراً بتغريده على تويتر، قائلاً: «أيها التاريخ ماذا تفعل؟ في نفس الساحة وقف سالمين، عبد الفتاح إسماعيل، بل حتى جورج حبش يهددون ويتوعدون السعودية».

وعلّق الصحافي صلاح السقلدي في موقعه، ساخراً عندما شاهد هذه الأعلام والشعارات والصور: «اعتقدت أن ثورة أكتوبر 1963م بدأت من الإمارات؟؟؟».

إصلاح السلطة والسجون والمعتقلات



كانت السجون مدارس للثوار والزعماء، وبعضهم يخرج منها إلى السياسة والرئاسة، كبعض الزعماء اليمنيين في سجن حجة، أو بعض السجناء في فترة الاحتلال البريطاني في عدن، كخليفة عبد الله حسن خليفة ومحمد صالح عولقي وغيرهما، وكالزعيمين رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو، والزعيم الإفريقي نيلسون مانديلا. غير أن بعض السجون كانت شيئاً آخر.

في هذا السجن وسجون أخرى في العالم، يعترف البريء بأنه مذنب، وتُسجَّل هذه الاعترافات بالصوت والصورة، بعد وعد تخفيف العقوبة ومنحه البراءة مقابل اعترافه، وذلك حفاظاً من أجهزة الأمن على هيبتهم وسمعتهم.

وأتذكر هنا حادثة واحدة مؤلمة حين حكم على بعض الأشخاص بالإعدام بعبثية شديدة،

بتهمة التجسس لمصلحة نظام إمبراطور الحبشة هيلا سيلاسي. لكن لم تكن هيئة النساء اللواتي يراجعن حكم المحكمة من أجل ذويهن تدل على أن هؤلاء ميسورون ويقبضون من حكومة الإمبراطور هيلا سلاسي الذي لم يكن يهمه ما يجري في اليمن الديمقراطية بقدر اهتمامه بالأرض التي كانت تهتزّ من تحته عام 1974م بسبب ثورة الجياع والجنود في أرض إمبراطورية أسد يهوذا. وقد اتضح بعد صدور أحكام الإعدام على المتهمين، أنهم كانوا على خلاف في أرض المهجر «الحبشة» فيما بينهم قبل الوصول إلى عدن والاستقرار فيها بعد المجاعة التي شهدتها إثيوبيا حين ذاك.

كان المدعي العام طه علي صالح، يعرف بعض هذه الأُسر وأولياء أمورها، بحكم أنه كان متزوجاً امرأة يمنية وُلدت وعاشت في إثيوبيا، وكانت لها علاقة بأُسر المعتقلين الذين حُكم عليهم بالإعدام، وقد طلبتُ منه أن يلتقيهم وأسرهم قبل التصديق على الحكم وتنفيذه، لأن زوجاتهم أطلعنَني على الخلافات فيما بين ازواجهم والآخرين، وأن الشهود الذين أحضروهم كانوا شهود زور، وطلبتُ من المدعي العام أن يطلب من الشاهد الرئيسي أن يكتب وصيته، إذ إن حكم الإعدام سينفَّذ فيه غداً. وفعلاً، عندما قال له ذلك، انهار واعترف بأن شهادته كانت كاذبة، والمتهمون كانوا ضحية خلافات قديمة في بلاد الحبشة.

طلبتُ من الرئيس سالم ربيع علي إيقاف حكم الإعدام، وأخبرته أن المدعي العام سيقوم بإطلاعه على حقيقة موضوع شبكة التجسس الإثيوبية في عدن، وأكدت له أنها قضية ملفقة. وبعد اطلاع الرئيس على حقيقة الموضوع، أمر بالإفراج عنهم.

وهذا السجن بُني في فترة الاحتلال البريطاني، وسُجن فيه أكثر من 150 من الفدائيين والمناضلين في فترة الاحتلال، وسُجن فيه أيضاً بعد الاستقلال عدد من المناضلين. وهو سجن نموذجي من حيث سعته وأقسامه المختلفة وتفصيلات استخدام المباني، حيث يشغل السجن مساحة كبيرة تقدَّر بـ 2 كم2، وينقسم إلى قسمين: قسم للمعتقلين والسجناء السياسيين، وقسم للنزلاء الذين حوكموا وصدرت بحقهم أحكام قضائية، وبينهم حاجز يفصل بينهما. وفي السجن عيادة صغيرة للإسعاف، ومتجر صغير لتلبية احتياجات السجناء، وفيه قسم خاص بالنساء يشرف عليه عدد من المجندات، وأيضاً قسم للصيانة، ومطبخ كبير يُعَدّ فيه الطعام.

أُعطيت فرص كبيرة للتعليم في مختلف المراحل حتى الثانوية العامة، وكان أحد السجناء من المتفوقين، بل منهم من كان من أوائل الطلبة في الجمهورية، وهو الطالب ناصر صالح جبران. وعندما علمت أن اسمه ضمن العشر الأوائل في الجمهورية، أمرنا بإخراجه وإعفائه من بقية العقوبة، ومشاركته في حفل التخرج، وتكريم العشرة المتفوقين من الثانوية في الجمهورية. وتفاجأ الحضور والجمهور بحضوره وتكريمه عندما علموا أنه تخرج من الثانوية العامة وهو في السجن، وعند ذكر اسمه صفق الحاضرون طويلاً لهذا الطالب المتخرج من سجن المنصورة.



ناصر صالح جبران

وفُتحت في السجون ورش للنجارة والخياطة وأعمال السمكرة والهندسة والبناء والكهرباء وغيرها من التخصصات المهنية. بحيث يكتسب السجين مهارات وخبرات عملية عند مغادرة السجن. وتُعَدّ ورشة النجارة في سجن المنصورة تجربة جيدة، حيث كانت تصنع الأثاث الجيد، وكانت المصنوعات تُعرَض في معرض خاص بها وتُباع باسعار مناسبة. بل إن المصنع شارك في المعارض السنوية التي تقام في مدينة عدن وحصل على جوائز عديدة لجودة منتجاته، وقد اكتسب بعض المساجين مهارات فنية مكّنتهم من فتح ورش خاصة بهم بعد انهاء محكوميتهم ومغادرتهم السجن.



سجن المنصورة

كان هناك شخص اسمه هادي عامر اعتُقل لأسباب سياسية، وتعلم النجارة في هذا السجن، وأصبح فيما بعد مديراً لمؤسسة النجارة في الجمهورية.

إضافة إلى ذلك، فُتحت في السجن مكتبة توافرت فيها الصحف والمجلات والكتب والتلفاز، وغير ذلك من الأمور التربوية والتعليمية، ومُنح المساجين الجنائيون إجازة يوم واحد في الأسبوع لزيارة أُسرهم والعودة إلى السجن مساء الجمعة أو صباح السبت، ولم

يهرب إلا نفر قليل، أُلقي القبض عليهم وأُعيدوا الى السجن، حيث انهال عليهم زملاؤهم في السجن بالضرب، حتى لا يتكرر هروبهم، ومُنعَت عنهم الإجازات والخروج من السجن. وهذا نادراً ما كان يحدث. وهكذا، حاولنا أن نجعل السجون مدرسة بعد أن كانت تشبه المقبرة.

الثورة تأكل أبناءها... والسلطة تأكل رجالها

عشرات بل مئات من السياسيين في عالمنا الثالث كانوا يدخلون قصور الرئاسة، ثم ينهون حياتهم في قبور الرئاسة بعد ذلك، أحياناً على أيدي أعدائهم، وفي أحيان كثيرة على أيدي رفاقهم. فالموت يكمن تحت كل كرسي، وفي كل ركن من أركان الرئاسة، في بلدان العالم الثالث. وأتذكر كتاب جواهر لال نهرو «من السجن إلى الرئاسة»، ونهرو هو الذي تقلّد منصب رئيس الوزراء في الهند، بينما انتقل الرئيس علي بوتو من الرئاسة إلى السجن، ومنه الى القبر. ومن بين الرؤساء في المنطقة العربية الذين سُجنوا قبل وصولهم إلى السلطة صدام حسين (العراق)، وأحمد بن بيلا (الجزائر)، ومحمد بو ضياف (الجزائر)، والبعض انتقل من الرئاسة إلى السجن، مثل نور الدين الأتاسي (سورية)، حسني مبارك (مصر)، اللواء محمد نجيب (مصر) وغيرهم.

وفي اليمن واجه الرئيس القاضي عبد الرحمن الإرياني حكم الإعدام بالسيف قبل صلاة الجمعة في تعز، وعندما رفع السيّاف سيفه، تدخل محمد الذاري، قائلاً للامام: اتقِ الله يا ولد حميد الدين، تُميت علماء اليمن، تُميت حكماء اليمن؟ فتدخل الإمام أحمد وطلب من السيّاف أن يرفع سيفه ويدخله في غمده. وهكذا، كُتبت الحياة للقاضي الإرياني، ليصبح بعد ذلك رئيساً في اليمن. وقد أخبرني بذلك عام 1987م السفير حسين الغفاري في أديس أبابا، وروى لي قصة محاولة إعدامه بالسيف، وتدخل البعض لإقناع الإمام بإلغاء الحكم وعودة الغفاري من ساحة الإعدام، ولهذا كانوا يسمونه «الشهيد الحيّ».

وفي سجن حجة اعتُقل عبد الله السلال مع كوكبة من الثوار والمناضلين، وقد أصبح بعد ذلك قائداً للحرس الملكي، وأصبح رئيساً لليمن.

وفي عدن فاز خليفة عبد الله خليفة في الانتخابات النيابية عام 1963، وأخرج من سجنه إلى المجلس النيابي بعد أن كان معتقلاً على خلفية تفجير قنبلة المطار في عدن، وتقلد فيما بعد منصب وزير المالية. ونظرا لكل ذلك كان لا بد علينا من مراجعة أحوال السجونوالمسجونين.

الإفراج عن حكام الجنوب السابقين

لعل القارئ يذكر أنه عندما أُعلن قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية دولةً مستقلة في 30 نوفمبر عام 1967، شُكلت محكمة خاصة لمحاكمة حكام الجنوب الهاربين والمحتجزين، وصدرت بحقهم أحكام مختلفة بالسجن بين 15 عاماً وعشرة أعوام، وهم:

السلطان فضل بن علي العبدلي، الشيخ علي مسعد البابكري، الوزير أحمد بن عبد الإله الدرويش، الوزير أحمد حسين عوبلي، الشيخ علي عاطف الكلدي، السلطان ناصر بن عبد الله الواحدي، السلطان ناصر بن عيدروس الكازمي، السلطان فيصل بن سرور الحوشبي، الوزير سالم أحمد نيقة، الأمير محمد بن عبد الله العولقي.



من محاكمة السلاطين والمشايخ، وفي الصورة يظهر المير محمد بن عبد الله العولقي، الشيخ علي عاطف الكلدي، السلطان ناصر عبد الله الواحدي، السلطان ناصر عيدروس الكازمي.

بقي السلاطين في السجن يقضون محكوميتهم وفقاً للقرارات التي صدّق عليها رئيس الجمهورية. وبذلك، كان علينا أن نُجري مراجعة لأوضاع السجون والسجناء، وأن نكلّف المدعي العام النزول إلى السجون لتقديم تقرير حول ذلك. ووقف المكتب السياسي أمام التقرير المقدَّم من المدعي العام عن قضية المسجونين في سجن المنصورة وسجن الفتح وسجون المحافظات من المحكومين وغيرهم، وجرى نقاش في الإفراج عن السلاطين والمشايخ الذين قضوا الفترة القانونية، وقررنا الإفراج عنهم جميعاً، وتركنا الخيار لهم بين البقاء في البلاد أو المغادرة، وطلبنا منهم ألّا يمارسوا أيّ نشاط معادٍ، لأن ذلك سيصبح حجة بيد الذين كانوا يرفضون الإفراج عنهم، وكنت غير متأكد من أنهم لن يمارسوا نشاطاً سياسياً ولكنهم التزموا بذلك.

كان السلطان ناصر بن عيدروس، سلطان أحور، شاباً يافعاً، وقد التقيته بعد خروجه من السجن، وطلب مني السماح له بالبقاء في الوطن حيث كانت تقيم أسرته في مدينة الشعب بالحسوة، وطلب الالتحاق بأي عمل في الدولة، وعندما عرضت عليه أن يفكر في الوظيفة المناسبة، ردّ بأدب وتواضع أنه سيعمل في أيّ وظيفة مناسبة، ويفضل أن يكون العمل إدارياً أو في المحاسبة. وبالفعل، عُيِّن مديراً في مشروع طريق أحور–شقرة الذي كانت تشرف عليه وزارة الأشغال برئاسة حيدر العطاس. وبعد مدة من الزمن، طلب أن يسافر إلى خارج الوطن، وكانت الموافقة على سفره هو وعلي عاطف الكلدي والسلطان ناصر بن عبد الله الواحدي، وغيرهم من الذين أُفرج عنهم ولم يمارسوا أي نشاط سياسي بعد ذلك.

الفصل الخامس والعشرون
مقومات التجديد السياسي
واستشراف احتمالات المستقبل

ورقة العمل

كان الشعب يستعد للمؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني، وكنا ننظر إلى المؤتمر باعتباره إسهاماً في السياسة الواقعية المنتهجة خلال السنوات الخمس الأخيرة 1980-1985م، ما يدعم الاستقرار والأمن. وكان الجناح المناوئ لها يواصل ضغوطه من أجل الحصول على مزيد من التنازلات في محاولة الاستحواذ على السلطة، بينما كنا ننظر إلى المؤتمر كمحطة واقعية لمراجعة حصيلة التجربة الماضية والانطلاق صوب المستقبل.

ولكي نضع حداً للجدل الدائر حول السياسة الواقعية التي اتبعناها، تقدمنا بـ «ورقة عمل» اشتهرت فيما بعد بهذه التسمية، لكن عنوانها الأصلي كان «الاتجاهات والقضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية للتحضير للمؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني». وقد كانت «ورقة العمل» برنامج عمل للمرحلة التالية، وواحدة من أهم الوثائق التي أُعدت في ذلك الوقت حول تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية ومسارها المستقبلي. وقد أردنا أن تكون إسهاماً لا غنى عنه في بلورة توجهات النظام السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي شتى مجالات الحياة.

وحتى هذه اللحظة، يحيّرني أمر ردود الفعل «الهستيرية» من جانب أولئك الذين عارضوها على طول الخط، دون أن يتوقفوا عندها، أو دون أن يتبصروا في ما حملته من مضامين لبناء صرح وطن يجمع بين العدل الاجتماعي والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي. لكننا كنا نعرف جيداً لماذا اعتبروها «نذير سوء» لهم، ومن ثَمَّ كان طبيعياً أن يعارضوها ويقاوموها بقوة، انتظاراً لليوم الذي يستطيعون فيه الحيلولة بيننا وبين تلك المضامين الديمقراطية والإنسانية التي حملتها «ورقة العمل» والتي كانت جزءاً من السياسة الواقعية طوال السنوات الخمس، والتي يتطلع الشعب إلى مزيد منها، وقد كان.

كنا ندرك بوضوح أن ردود أفعالهم تلك كانت تعبيراً مكثفاً عن النشاط الذي مارسه خصوم هذه «السياسة»، وهم غلاة المتشددين، وفي أعلى مراكز السلطة، وهم الذين قاوموا

بشراسة كل مظاهر الإصلاحات التي نفذناها داخل النظام حتى تاريخ إعداد الوثيقة في فبراير 1985م.

باختصار، مع كل ما سمعناه ورأيناه هناك في تلك الأيام، فإن الانطباع الذي خرجنا به، أنهم كانوا يخشون المكاشفة، ولا يستطيعون المحاججة، وفي النهاية أيضاً تمنوا أن يتعثر سير التحضيرات للمؤتمر العام الثالث، وعملوا بكل ما أوتوا لعرقلة انعقاده في موعده المحدد حتى اللحظة الأخيرة. وقد فوجئوا بورقة العمل. ففي غمرة تلك الحرب الضروس التي بقيت تحلّق بأجنحتها السوداء في سماء الوطن، جاءت الورقة بمثابة الأمل الذي يبدد أحلام أولئك الذين يريدون تقويض الإنجازات التي تحققت في سنواتها الذهبية، كما سُمِّيت فيما بعد.

غير أن الذي حدث، أنهم ما إن رأوا «الورقة» تنزل على الجماهير، حتى شنّوا حملة شعواء عليها، شنّوها في كل مكان. حتى إنني أذكر إحدى النوادر التي ترددت في تلك الأيام حول الموضوع. فقد شبّ حريق في أحد جبال عدن، وعندما تساءل المواطنون عن سبب الحريق، قيل إن «علي عنتر» أحرق ورقة العمل. ولعل في هذا تعبيراً عن كراهيتهم للورقة وما حملته من مضامين لم يكونوا يرضون عنها، وبالمقابل فقد برزت آراء ناضجة من بعض القيادات التي قرأت (ورقة العمل) بإمعان، وباركت الأفكار التي تضمنتها.

الشعب يرحب

غير أن استقبال الشعب لورقة العمل كان مختلفاً تماماً. فقد تلقفها المواطنون بترحاب وتقدير تامين، وأخذوا يعقدون المؤتمرات والجلسات لمناقشتها في كل مكان. وراحوا يدافعون عنها في نوع من تأكيد التقدير والقبول. ومع ذلك، فإن الموقف الجماهيري المؤيد للورقة وما تضمنته، لم يغير من شراسة الحملة المناهضة لها. فقد استمرت إلى ما لا نهاية، وبلغت «الحملة الثورية» الفارغة من أي مضمون حداً لم تبلغه حتى في أكثر الأحزاب اليسارية تطرفاً. ولا أريد أن أظهر الأمر وكأن ورقة العمل هي ورقتي، فقد بذلت مع عدد من القيادات، وأيضاً مع الجنود المجهولين جهوداً كبيرة في إعدادها. من جهتنا، اخترنا أن نخوض بها معركة على أساس مضمون العملية السياسية الواقعية التي نخوضها حتى لا تتعرض للتعطيل، وكان هذا الموقف يستند إلى تجربة طويلة في قيادة الحكومة والدولة والحزب، وعلى أساس معرفتنا بواقع بلادنا ومتطلبات شعبنا الحقيقية، بعيداً عن الأوهام والأحلام التي تشطّ عن الواقع الصعب، على عكس أولئك الرفاق الذين كانوا ينطلقون من أفكار متطرفة لا تفتح المجال لأيّ نجاحات على صعيد الواقع. وكان هدفنا أن نضع بين يدي الشعب وثيقة دقيقة وجادة تقول بالمختصر المفيد إن واقعنا الراهن صعب جداً. لكن هناك البديل الممكن الذي سيخرجنا من مأزقنا الصعب، وهذه هي احتمالات المستقبل. وهذا شيء جيد، بكل تأكيد، إذا قارنّاه بالوضع الذي كان قائماً قبل انطلاق تلك السياسة.

مقومات التجديد السياسي

في الواقع، أعدنا عشرات المرات قراءة «ورقة العمل»، وقرأنا أيضاً العديد من وثائقنا السياسية السابقة. وأشرفت على الورقة بنفسي، وراجعتها مراجعة دقيقة، وناقشتها فقرة فقرة، وهي كانت لا تزال مسوَّدة عندما تفرغت لمراجعتها في مدينة الضالع بعيداً عن أجواء العاصمة عدن.

أشك في ما كانوا يقولونه من أن الورقة سينتج منها وضع خطير جداً على التجربة، كما زعموا، لأنهم في الأخير قبلوا بها بعد أن توصلنا معهم إلى اتفاق على شكل الهيئات القيادية والمندوبين الحزبيين إلى «المؤتمر العام الثالث». فقد اتضح في الأخير أن هذا ما يسعون خلفه، ولا تهمهم احتمالات المستقبل. لهذا، لم تكن معارضة «ورقة العمل» جدية إلا بقدر ما تحقق من أهداف «تكتيكية». فإمكانية الموافقة عليها واردة ما دام ذلك لا يضرّ باستمرار بقائهم في مواقعهم في أعلى الهيئات. وقطعاً، لم نكن نقصد إزاحة أحد من مكانه، حفاظاً على التوازن والتوافق السياسي وتعزيز الوحدة الوطنية.

شقّت «ورقة العمل» طريقها إلى الناس، برغم تلك التعقيدات التي أوجدها الطرف الآخر. وأستطيع القول إن الحماسة التي أبدتها الجماهير للورقة والاتجاهات التي تضمنتها، تعود بدرجة أساسية إلى أنها حملت مقومات التجديد السياسي ومفهوماً جديداً للممارسة العملية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية. وهذه الممارسة لحقت بها دائماً أخطاء كان لا بد من التعرض لها وتصويبها، وهذا ما كنا نبحث عنه ونحتاج اليه فعلاً، بعد أن كانت الأولوية تعطى للتنظير على حساب الواقع. ولهذا، فإن الشعب كان أول من أدرك الإيجابيات الكبيرة لتلك السياسة الواقعية، وكان أول من أدرك جدية الأفكار والمضامين المطروحة في «ورقة العمل» وجديتها. كذلك شجعت الأشقاء من الأحزاب والمنظمات الثورية العربية والأصدقاء على فهم الجوهر الحقيقي لتجربتنا، بعد أن كانت لا تلقى إلا الإشادة العابرة. وجاءت ردود أفعالهم إيجابية، وقد فهموا وقدّروا جيداً الأهمية التاريخية لورقة العمل.

ونشرت بعض الصحف في يونيو 1985م «ورقة العمل»، وإلى جانبها العديد من المداخلات على الورقة لعدد من السياسيين والمفكرين العرب. وقد أشاد بعض قادة الأحزاب بأهمية الورقة النظرية والعملية كوثيقة حزبية وشعبية مهمة على طريق التحضيرات للمؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني. ودلّ ما كتبوه على أن البعض عندنا لم يحسن قراءة ورقة العمل، ولا ملاحقة التحولات وتحديث الثوابت في النهج السياسي للتجربة، والمتغيرات العميقة في السياسة الدولية مثلما كنا نراها في وقت مبكر من الانعطاف الحاد في سياسة الاتحاد السوفييتي قبل انهياره فيما بعد. وفي هذا السياق تحضرني واقعة رواها لي أحد الطلبة الدارسين في معهد العلوم الاجتماعية في موسكو عن أحد المحاضرين الروس في المعهد. فعلى أثر مناقشة ورقة العمل مع «القاعدة اليمنية»، أبدى إعجابه بالرؤية النظرية والعملية للورقة. لكن بعض «الأغرار» الذين لم يفهموا الوثيقة

أرادوا أن يثبتوا له عكس ما كان يراه المحاضر، معبّرين عن عدم رضاهم عنها، فما كان من المحاضر الذي ضاق صبره إلا أن قال لهم بالعربية:

« يبدو أن المعارضين لورقة العمل لا زالت ميولهم صينية متطرفة».

وإشارة المحاضر الروسي واضحة جداً، فقد أراد أن يقول لهم بوضوح إنهم ما زالوا يعيشون زمن «الثورة الثقافية» في الصين التي ثارت عليها الصين الشعبية نفسها بعد وفاة «ماو تسي تونغ»، حيث تمردت على تعاليمه، بينما كان لا يزال عندنا من بلغت أفكاره حدّ التحجر.

وأذكر أن «الورقة» كانت محور نقاشات فكرية كثيرة، دار بعضها في سكرتارية اللجنة المركزية، وفي المنظمات الحزبية، وفي الصحافة، وفي أوساط المثقفين ومختلف شرائح المجتمع. وشكلت قاعدة اللقاء الأخيرة لمختلف وجهات النظر على طريق الإعداد للمؤتمر.

مضامين ورقة العمل

ركزت «الورقة» على الأهمية الخاصة لوحدة الحزب ودوره القيادي في المجتمع، وحذرت من خطر التفتّت والانقسام الذي كان يتعرض له ويهدد وحدته ودوره. ولعل هذه المسألة المهمة والخطيرة من أكثر الأمور التي استثارت «الرفاق» في الطرف الآخر، أي إصرار الوثيقة على الأهمية القصوى لوحدة الحزب، والتنبيه على خطر التفتت، وهو ما لوحظ ظهوره في صفوف القيادة من ظواهر لخلق مراكز قوى لا تنتمي إلى فكر الحزب وتشكل خطراً على وحدته الفكرية والتنظيمية والسياسية، وبالتالي على التجربة والنضال.

فضلاً عن ذلك، تحدثت الورقة آنذاك عن بناء نموذج جديد لنظام اجتماعي يسترشد بالواقع اليمني، بعيداً عن استنساخ تجارب الآخرين التي لا تشبه مجتمعاتهم مجتمعنا اليمني، الأمر الذي يمثل جوهر التحدي لحزبنا وشعبنا يمنياً وعربياً، تعزيزاً لنضالنا من أجل وحدة شعبنا اليمني على أسس سلمية وديمقراطية، وتعميقاً لعلاقتنا مع قوى التحرر والتقدم في حركة التحرر الوطني العربية، وقوى السلم والاشتراكية في العالم.

لم يكن هذا الكلام دعوة إلى التخلي عن التوجه الفكري والسياسي للنظام أو للتوجه نحو خيار آخر مغاير، بل إن «الوثيقة» تضمنت تحليلاً مكثفاً لوضع اليمن الديمقراطية. ودعوة صادقة لمواصلة الكفاح من أجل خلق ظروف أفضل لنجاح العملية الثورية في اليمن الديمقراطية.

تقول الورقة: «إن تحليل المستوى الراهن لتطور الحزب والمجتمع يحدد بشكل ملموس الحاجة لأساليب جديدة أكثر غنىً وتنوعاً للتحضير لمؤتمر الحزب، حيث ينبغي لعملية التحضير أن تكون عاملاً أساسياً لتمتين وحدة الحزب الكفاحية فكرياً وسياسياً وتنظيمياً، ولتعزيز دوره القيادي في العملية الثورية الجارية في بلادنا».

فنّ الممكن... وجموح الأحلام!

ما أوردته (الورقة)، فيه دحض لكل الاتهامات التي وجهت الى النهج الذي اتبعناه وإلى الورقة بتدمير أسس التجربة والثورة. وهذا هو الخطأ الذي وقعوا فيه، إذ كانوا يفصلون بين النظرية والتطبيق، ويهملون الممارسة كمحرك للمعرفة. واعترفت صحيفة «الأمل» قائلةً: «إن ورقة العمل استهدفت إثارة حوار موضوعي داخل الحزب حول قضايا رئيسة تهمّ تطور العملية الثورية وتهمّ المجتمع بأسره»، وأستطيع أن أؤكد أنه في ضوء ذاك الزخم الجماهيري الواسع الذي شهدته مرافق العمل والإنتاج والمنظمات الحزبية في طول البلاد وعرضها من مناقشة عميقة وواسعة لورقة العمل، أن الجماهير عبّرت بذلك علناً عن التفافها حول الحزب وتأييدها لسياسته.

أرادت الورقة باختصار أن يتزود الحزب بالمعرفة المستندة إلى النضال اليومي والتجربة الحيّة في الواقع ومع الجماهير. وفتح الباب أمام التطوير الدائم والبحث المستمر عن الحقيقة. كنا نريد للحزب أن يمارس السياسة باعتبارها فنّ الممكن لا جموح الأحلام الجميلة.

لكن في آخر المطاف، «ورقة العمل» أقرت، باعتبارها ورقة «الاتجاهات والقضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية للتحضير للمؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني»، وأصبحت الآن ورقة رسمية يتبناها الحزب والمجتمع. وأتذكر الآن أن ذلك لم يكن بالأمر السهل. فأنا أستعرض هذه الذكريات كجزء من تاريخ الصراع على السلطة والنظام الذي سقط بكل قياداته بسبب الحماقات والمزايدات والعقليات التي مالت إلى التآمر.

حكومة جديدة برئاسة صالح مصلح!

وجاءت الدورة «الرابعة عشرة» للجنة المركزية، وطرحت قضية إحداث تغيير في رئاسة الحكومة وتشكيل وزارة جديدة. ومنذ سنوات، كان كثيرون يسعون وراء هذا المنصب المهم. وكان البعض يرى فيه فرصة للقفز الى الأمام، ولا يرى ما وراء بريقه من مهمات صعبة ومعقدة كتعقيد الواقع نفسه. وكانت هذه فرصتهم المناسبة ليصبحوا نجوماً، وكل منهم يتحين اللحظة المناسبة ليكون هو رئيس الوزراء. كنت حتى ذلك الوقت أجمع بين المناصب الثلاثة الأهم في الحزب والدولة، الأمانة العامة للجنة المركزية، ورئاسة الدولة وفقاً للدستور، ورئاسة الحكومة.

غير أني كنت أفضّل التريث في اختيار بديل لي يتولى منصب رئاسة الحكومة بعد المؤتمر الثالث للحزب عام 1985م، إذ إنني بحكم تجربتي الطويلة في رئاسة الحكومة التي تقترب من خمسة عشر عاماً، وخلال المراحل الزمنية المختلفة من عدم الاستقرار السياسي الذي مرّت به اليمن الديمقراطية، كنت أزداد يقيناً بضرورة اختيار شخص يتمتع بالكفاءة والواقعية لإدارة الحكومة حتى نتجنب تدمير ما بنيناه في مضمار الإدارة والاقتصاد

والهياكل الأساسية للدولة في لحظات معدودة. وكانت المناصب التي أشغلها تتطلب التزامات وأعباءً ضخمة فوق طاقتي أو طاقة رجل واحد. وكانت هذه الأعباء والالتزامات تتعقد وتكبر يوماً عن يوم، وتزيدها تعقيداً صعوبة الأوضاع المتوترة. كذلك ازدادت في الوقت نفسه متطلبات تطوير أجهزة الدولة، وتعمقت عملية تحديث المجتمع، وتنوعت المشاريع والخطط الاقتصادية والاجتماعية. لهذا، كان لا بد من البحث عن شخص قادر على القيام بهذه الالتزامات، وفي الوقت ذاته يحلّ «عقدة» رئاسة الحكومة عند الآخرين. وكان ذلك يتيح لي فرصة أفضل للتفرغ للمهمات الحيوية الأخرى في مستوى الأمانة العامة للحزب ورئاسة الدولة. وقد وقع اختياري على حيدر العطاس لتولي رئاسة الحكومة، لكن تبين أن ثمة ترشيحات وخيارات أخرى لدى آخرين.

وعلى سبيل المثال، كان هناك وزير الدفاع صالح مصلح قاسم الذي كان على عجلة من أمره لتولي المنصب وتشكيل الحكومة الجديدة. وقد جاءني ذات ويوم وزير الداخلية، محمد عبد الله البطاني، وأحمد مساعد حسين، عضو اللجنة المركزية وسكرتير منظمة الحزب في محافظة شبوة، واقترح الاثنان عليّ أن تُشكَّل الحكومة الجديدة برئاسة صالح مصلح وزير الدفاع.

وافقت على المقترح، وقلت أن لا مانع عندي. واشترطت شرطين لتشكيل الحكومة: أن يوافق صالح مصلح على ذلك أولاً. وثانياً، أن يتخلى عن حقيبة وزارة الدفاع.

كنت أعرف يقيناً أن صالح مصلح سيرفض هذا الشرط الأخير.

ذهب الاثنان لإقناعه، وفوجئت على عكس توقعي بقبوله تشكيل الحكومة على أساس الشرط الذي وضعته بالتخلي عن وزارة الدفاع، لكني كنت أشك في أنه سيستمر بموافقته، وقد جاءني صالح مصلح بعد لقاء البطاني وأحمد مساعد، وسألني: هل جاءا إليّ بتكليف منك؟ قلت له: لا، لكن بناءً على مقترحهما.

قال: إذا كنت مقتنعاً بي، فسأشكل الحكومة.

وقد أجبت بأنه ليس لدي مانع.

وذهب لصياغة مقترحاته حول التشكيل الوزاري الجديد الذي قدمه لي بعد أن استثنى عدداً من الوزراء الذين كان يعتقد أنني سأعترض على وجودهم في الحكومة.

وقد كانت قائمته على النحو الآتي:

1. صالح مصلح قاسم — رئيساً للوزراء.
2. محمد عبد الله البطاني — وزيراً للدفاع.
3. عبد الله الأشطل — وزيراً للخارجية.
4. محمد سعيد عبد الله (محسن) — وزيراً للتربية والتعليم.

5. سعيد شرف — وزيراً للصحة.
6. مطهر مسعد — وزيراً لأمن الدولة والداخلية.
7. نجيب شميري — وزيراً للعدل.
8. محمود سعيد مدحي — وزيراً للمالية.
9. محمود سبعة — وزيراً للتجارة والصناعة.
10. حسن السلامي — وزيراً للإعلام والثقافة.
11. حيدر العطاس — وزيراً للإنشاءات والإسكان.
12. محمود عشيش — وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء.
13. صالح أبو بكر بن حسينيون — وزيراً للدولة لشؤون الوحدة.
14. محمد سليمان ناصر — وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.
15. محمد غالب أحمد — وزيراً للدولة لشؤون المجلس الأعلى للرياضة.
16. ياسين سعيد نعمان — وزيراً للتخطيط.
17. محمد علي أحمد — وزيراً للحكم المحلي.

أبديت موافقة على قائمة الحكومة كما اقترحها صالح مصلح، لكني كنت واثقاً من أنه لن يمضي فيها طويلاً، فقد كان حريصاً على الاحتفاظ بحقيبة وزارة الدفاع أكثر من أي شيء آخر. ولكني أردت أن أثبت حسن نيتي لصالح مصلح من ناحية، وأؤكد للبطاني وأحمد مساعد ومحمد علي أحمد ومحمد سليمان ناصر من ناحية أخرى أن صالح مصلح غير جاد ولا صادق معهم في تخليه عن وزارة الدفاع. فأنا أعرفه أكثر منهم، وأعرف أنه يسعى للجمع بين رئاسة الحكومة وحقيبة الوزارة. وقد حاول صالح مصلح أن يوهم محمد علي أحمد، الذي كان محافظاً لأبين، بأنني غير جاد في إسناد رئاسة الحكومة إليه، وذلك حين وافقت له على قائمة حكومته المقترحة. وكان صالح مصلح يبحث عن ذريعة للانسحاب من الاتفاق السابق، أو عن فرصة تجعله يجمع بين المنصبين. ومن هنا بدأت المشكلة.

ولكي أظهر لهم حقيقة الأمر، قلت للإخوان إنني على استعداد للجلوس معكم بحضور صالح مصلح إن أردتم، لتثبيت مقترحهم. وفعلاً، عقدنا لقاءً في «دار الضيافة» بـ «السمة» في منطقة «الكود» بمحافظة أبين، حضره محمد البطاني وصالح مصلح ومحمد سليمان ناصر ومحمد علي أحمد، وتخلّف عنه أحمد مساعد.

قلت لهم:

ماذا تريدون... وما المشكلة؟

سألوني إن كنت قد تراجعت عن الاتفاق على أن يشكل صالح مصلح الحكومة الجديدة. نفيتُ أن أكون قد تراجعت عنه، وقلت: «إنني متمسك بكل ما اتفقنا عليه. لكن أسالوا صالح مصلح، هل ما زال متمسكاً بالاتفاق؟».

وفوجئوا بردّ صالح مصلح وهو يقول: «لقد غيرت رأيي. لا يمكن ان أقبل إلا إذا كنت رئيس الوزراء ووزير الدفاع».

قلت لهم: «ها أنتم تسمعون كل شيء. إن صالح مصلح هو الذي نقض الاتفاق، وليس أنا»، وكان هذا كافياً لينتهي اللقاء.

كان البطاني أول المنسحبين. والمعروف أنه صديق حميم لصالح مصلح، وهذا الأخير هو الذي رشحه لوزارة الدفاع في تشكيله الحكومي الذي لم يرّ النور. وقد خرجتُ أنا والبطاني معاً، وتوجهنا بسيارتي إلى عدن. وكانت مقاصد وزير الدفاع الحقيقية العملية قد انكشفت لأولئك الذين رشحوه وزكوه عندي. كان صالح مصلح رجلاً ذكياً، ومن الصعب، بل ومن المستحيل أحياناً، أن يدرك المرء نيته الحقيقية أو يسبر أغواره، أو الاهتداء إلى مواقفه السياسية، فهو يضع بيضه في سلة، لكنه في اللحظة الأخيرة يفاجئ صاحب السلة بسحب بيضه منها، تاركاً إياه عرضة للندم والحسرة. هكذا فعل مع الرئيس الأول للجمهورية قحطان الشعبي، ثم كرر اللعبة مع سالم ربيع علي، وأيضاً مع عبد الفتاح إسماعيل ومحمد سعيد محسن. وهو من أتى باستقالة الرؤساء الثلاثة، إضافة إلى استقالات محمد سعيد محسن ومحمد صالح مطيع، لكني لم أكن من النوع الذي يقبل هذا النوع من الألعاب الخطرة. وقد عرف الأصدقاء الثلاثة: محمد علي أحمد، وأحمد مساعد حسين، ومحمد عبد الله البطاني بالحقيقة حتى لا يظلوا مخدوعين. وقد تحدثت معه لاحقاً بحضور محمد علي أحمد، وصالح عبيد أحمد بأنه لن يستطيع أن ينتزع استقالتي كما فعل مع الآخرين. ثم أكدت قائلاً: عليك أن تعرف حدودك وأقصى ما وصلت إليه، كوزير وهذا كثير عليك.

العطاس رئيساً للوزراء

ولأن صالح مصلح قد انسحب بعد نقضه الاتفاق، أصبحت في حلٍّ منه. وحتى أتفادى أية نتائج سلبية لهذه العملية، كان عليّ اتخاذ قرار مناسب يعيد الأمور إلى نصابها. وهكذا عدت إلى تصوري السابق، وتقدمت بمقترح ترشيح حيدر أبو بكر العطاس لتشكيل الحكومة. وبيّنت أسباب الاختيار، وهي:

إن حيدر العطاس أقدم عضو في الجهاز الحكومي منذ الاستقلال، ولم يكن ينتمي إلى أي دائرة من دوائر الصراع والتكتلات حينها، وإنه كان ينتمي إلى حضرموت، أكبر محافظات الجمهورية وأكثرها سكاناً. ولم يكن مشدوداً إلى قبيلة أو غيرها من المؤثرات المعروفة في بلدنا المتخلف، إضافة إلى تمتعه بالكفاءة الإدارية اللازمة لشغل منصب مهم كهذا.

ورغم المعارضة الشديدة من علي عنتر وصالح مصلح، وحتى من علي البيض، مرّ الترشيح. وهكذا، وجد حيدر العطاس فرصته للظهور، حيث رُقِّي إلى عضوية المكتب السياسي، أعلى هيئة سياسية للحزب في البلاد، بحكم منصبه الجديد، بعد أن كان مشغولاً بوزارة الإنشاءات طوال عقد ونيف من السنين، وأصبح بعد أحداث يناير 1986م رئيساً لليمن الديمقراطية، وكما كنت آمل، فقد أظهر حيدر العطاس كفاءة في إدارة عمل الحكومة. كذلك فإنه كان كريماً معي في الكلمة التي استهلّ بها عهده، إذ أثنى عليّ وعلى جهودي التي بذلتها في السنوات السابقة في هذا المنصب ذاته. ومما قاله:

«في هذه المناسبة الوقورة يطيب لي أن أعرب عن شكري وتقديري للرفيق العزيز علي ناصر محمد، الأمين العام لحزبنا، ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، الذي تحمّل بجدارة وكفاءة عاليتين رئاسة مجلس الوزراء طوال أربعة عشر عاماً ونصف، بذل خلالها جهوداً عظيمة من أجل بناء وتنظيم أجهزة سلطة الدولة ومؤسساتها الحكومية، وأرسى تقاليد عميقة لعمل ونشاط مختلف أجهزة الدولة.

إن كلمات الشكر والتقدير لا تكفي لوصف ذلك العطاء الدائم والمتجدد الذي بذله الرفيق علي ناصر محمد خلال قيادته حكومتنا الثورية، ويمكن أن نقول بأن الرفيق الأمين العام كان على درجة كبيرة من المسؤولية التاريخية، وعمل بصبر وحكمة في قيادة وتنظيم جهاز الدولة الحكومي وتطوير حياة بلادنا وشعبنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية.

وتحت رعايته الأخوية عملنا بروح عالية وبلا كلل، وتحت قيادته الخلاقة تمرسنا في مدرسة الدولة، واكتسبنا الخبرات والمعارف اللازمة لتطوير عملنا ونشاطنا في الميدان الحكومي، ولقد كان محتوى وشكل عملنا يتسم دوماً بالروح الرفاقية الجماعية، وكانت قرارات وأوامر الحكومة تعبّر باستمرار عن هذه الروح الجماعية التي بثّها في وعينا وممارستنا اليومية الرفيق علي ناصر محمد».

عندما أنهى العطاس كلمته كنت سعيداً بوفائه، وباختياري الرجل المناسب الذي يساعد وجوده على رأس الحكومة على استقرار الأوضاع السياسية، وكنت واثقاً بأنه سيبذل كل جهده لتطوير عمل مجلس الوزراء والتخطيط للمستقبل. واحتفاءً بهذه المناسبة، أقمنا حفلاً صغيراً يناسب الحدث في منزلي بالتواهي. وأتذكر أن علي البيض كان أحد أبرز المتخلفين عن حضوره، بينما حضره نائب الرئيس علي عنتر، الذي قال بطريقته المازحة للأخ حيدر العطاس: «لماذا لم تذكرني في خطابك، ولو بكلمة؟»، فردّ العطاس بدبلوماسية، ووجهه يعبّر عن السرور والافتخار، وربما الاستحياء: «إن شاء الله في مناسبة أخرى».

ومعروف عن علي عنتر أنه يحب إلقاء النكت، حتى على نفسه، وهنا أتذكر أنه طلب مني أن يتقلد مهمات نائب رئيس الوزراء، ثم أن يكون نائباً للرئيس، وطلب أن يكون

نائبي في الحزب، فسألته: ماذا ستعمل لو تخليت عن هذه المناصب وتحولت إلى مواطن عادي؟ فردّ عليّ بطريقته الساخرة، قائلاً: «سأكون نائباً للمواطن العادي».

عبده غلّط في الحساب!

في شهر أكتوبر 1984م، وفي الليلة التي كان مقرراً أن أنهي فيها زيارتي لموسكو والسفر إلى كوريا الشمالية، حسب برنامج زياراتي للخارج، حيث كان مخططاً أن ينتهي في منغوليا الشعبية والصين الشعبية، قررت أن أستقبل عبد الفتاح إسماعيل (الأمين العام والرئيس السابق لليمن الديمقراطية) الذي يعيش في منفاه، حسب رغبته، في موسكو منذ استقالته في أبريل 1980م.

حصل اللقاء في مقرّ إقامتي في دار الضيافة، في تلال لينين. كان هاجس عبد الفتاح الوحيد منذ مدة هو العودة إلى عدن بأي ثمن، خاصة بعد ما سُمِّي حينها لقاء الخريف 1983م، الذي حصل بينه وبين خصمه السابق علي عنتر، الذي صار الآن حليفه. وكان هذا الأخير يطالب بالتخلص منه، ولكنني رفضت ذلك، وإنقاذاً لحياته وتحت إلحاح مطالبته بالرحيل من عدن إلى موسكو، اتفقت مع السوفييت على أن يذهب للعيش في موسكو، كما أشرت إلى ذلك آنفاً.

لم أصدق بعد أن قابلته، أن عبد الفتاح الذي خرج من عدن عام 1980م، هو نفسه عبد الفتاح الذي يصرّ الآن على العودة إلى عدن في عام 1984م بتشجيع ومساندة مكشوفة من خصومه السابقين، وحلفائه الجدد، وأنا أسمع إصراره على العودة، وأرى أن كل الألوان قد اختلطت عليه، وأصيب بالعمى السياسي، وقد قال لي كارين بروتنتس (مساعد مسؤول العلاقات الخارجية للحزب الشيوعي السوفييتي) بعد أن يئس من إقناعه وثنيه عن العودة كما كان يتظاهر لي: «هذا الشخص غارق في ذاته حتى أذنيه!». لكن بروتنس والكي. جي. بي مارسا دوراً خطيراً في إذكاء الصراع داخل اليمن الجنوبية، كما أتضح فيما بعد في السيناريو المُعَدّ من مكتب بروتنس، الذي كشفت عنه الوثيقة السوفييتية التي نشرتها صحيفة (كينيا إكسبرس).

في ذلك اللقاء بعبد الفتاح في موسكو، أبدى إصراره على العودة إلى عدن معي، وعلى الطائرة ذاتها التي كانت ستقلني في اليوم التالي إلى كوريا الشمالية.

وأتذكر أنني قلت له وأنا أحاول أن أوضح له خطورة الوضع، حيث بلغ الصراع ذروته في ذلك الوقت: «إنني أخشى على عبد الفتاح من عبد الفتاح، فالوضع صعب، والصراع بلغ أوجه، وأنت لن تكون إلا كبش فداء»، وأضفت: «إن البعض يريد استخدامك كحصان طروادة!! فلقد خرجت من عدن عام 1980م، معززاً مكرَّماً رغم الموقف المعادي من قبل البعض الذين يشجعونك اليوم على العودة». وقلت له: «أما موضوع سفرك معي إلى كوريا الشمالية، فهذا أمر غير ممكن. فبأيّ صفة يمكنك الالتحاق بالوفد؟ فليس لك صفة حزبية أو رسمية، واسمك ليس مدرجاً ضمن أسماء أعضاء الوفد التي سبق أن أُرسلَت إلى السلطات الكورية».

ولكنه فاجأني عندما قال:
«ليس بالضرورة أن أكون ضمن الوفد، أو النزول معكم في المطار، أو في دار الضيافة. سأبقى مع الطيارين والمضيفين حتى مغادرة الوفد المطار وانتهاء مراسم الاستقبال».
ظننته يمزح، ولكنه كان جاداً، فسألته:
«وبعد المراسم والاستقبال ومغادرتنا إلى دار الضيافة، كيف سيكون وضعك مع طاقم الطائرة والمراسم؟! فالكوريون عندهم قائمة بأسماء الطيارين والمضيفين والمضيفات. ماذا ستقول مراسمنا للمراسم الكورية عن وجود شخص اسمه ليس مدرجاً في القائمة؟ ماذا سيقولون عن شخصك؟ لا شك في أنهم سيسألون من أنت، وسيكتشفون شخصيتك الحقيقية، فاسمك في الجواز هو عبد الفتاح إسماعيل، وسيتسرب الخبر إليهم، سواء سافرت معنا باسمك الحقيقي أو باسم مستعار، وسيسبب ذلك إرباكاً لنا ولهم وللسوفييت، وحرجاً لك أيضا، ونحن في غنىً عن ذلك».

لم يقتنع، وظللنا في نقاش حول هذه النقطة نحو ساعتين دون جدوى. فقد كنت حريصاً على سمعة اليمن وقيادتها، وعلى سمعته، وحياته، ويبدو أنه لم يكن يدرك ذلك. ويبدو أيضاً أن ذلك لم يكن صوته وحده، فقد صور وزيّن له آخرون العودة إلى جنة عدن، وفي المقدمة المخابرات السوفييتية التي كانت تريده أن يعود على رأس السلطة، وكذلك كان علي عنتر ونايف حواتمة من بين الذين ملأوا رأسه بهذا الوهم. وكان نايف موجوداً في ذلك الوقت في موسكو، ولا أظن أن هذا كان بمحض الصدفة، بل جاء في هذا التوقيت تحديداً لكي يدفعه ويشجعه على العودة معي على ذات الطائرة في محاولة لإحراجي، لتبدأ سلسلة المتاعب الجديدة التي خلّفها لنا منذ 1967م وحتى ذلك التاريخ.

استغرق اللقاء حتى الثانية صباحاً، وقد شعرت ألّا فائدة تُرجى من إقناعه وثنيه، وكان موعد سفري إلى بيونغ يانغ قد اقترب، فقلت له في نهاية اللقاء:
«ما دمتَ مُصراً على العودة إلى اليمن، فأهلاً وسهلاً بك. بإمكانك أن تعود في أي وقت تشاء. ولكنني أرى من واجبي أن أقول لك إنني أخشى أن يكون هذا آخر سفر لك إلى خارج الوطن. إنك تحفر قبرك بيدك، وعليك أن تتحمل نتائج اختيارك وقرارك. فأنت لا تعرف على ما يبدو شيئاً مما يدور في عدن!! بدليل أنك لم تعرف سابقاً أنك ستغادر السلطة إلا بعد أن طلب منك بعض حلفائك من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية تقديم استقالتك.

المهم أنني أعطيته ما كان يريد، وما كان قد زينه له المطبلون والمزمرون، حيث فرشوا له طريق الموت بالورد، وكان أول من علَّق على قرار عودته وزير الدفاع صالح مصلح قائلاً: «عبده غلّط في الحساب!!»[1].

1- تحدث مسلسل مصري عن شخصية المواطن عبده الذي كان مريضاً وعرض نفسه على الطبيب، الذي أكد له إنه سيموت بعد ثلاثة أشهر، وأنفق كل ما كان يملك، ولكنه لم يمت بعد الفترة التي حددها الطبيب، وذهب بعدها إلى أحد الأطباء، وقال له إنه بصحة جيدة. لكن المريض عندها كان قد صرف كل ما يملك، وأصبح مفلساً، ولهذا قيل عنه: عبده غلّط بالحساب.

وعندما حانت لحظة الوداع، كان في حالة من الارتباك، بين الفرح بالعودة، والخوف من وبدا لي أنه كان ضحية القرار الذي اتخذه الآخرون نيابة عنه وساقوه إليه، والذي كانت فيه نهايته، حيث جاء لمرافقته إلى عدن بعد ذلك في مارس 1985م رسول الموت، أحد رجالات علي عنتر.

وبينما كنت أهمّ بتوديعه، إذا بالباب يفتح علينا فجأة، ويقتحم علينا الجناح وسط ذهولنا جريدونوف، مسؤول الوطن العربي في العلاقات الخارجية للحزب الشيوعي السوفييتي، الرجل الأصلع القادم من سيبيريا، ومعه التتاري العجوز، القصير، مالكوفسكي «أبو مالك»، كما يسميه اليساريين العرب، وهو موظف في العلاقات الخارجية، ومسؤول عن قسم اليمن فيها.

وقبل أن أفيق من دهشتي، اندفع جريدونوف لمعانقتي وهو يقول:

«مبروك يا رفيق الأمين العام علي ناصر، ومبروك يا رفيق عبد الفتاح»، وتبعه أبو مالك.

كنتُ لا أزال في حالة ذهول، أنا ومن معي، ومن بينهم مدير المراسم حسن عليوه، الذي كان مثلي مندهشاً لهذا الذي يحدث. كنا جميعاً مندهشين لهذه الجرأة، إذ كيف يفتحون علينا الباب بلا استئذان في الوقت الذي كنت أمسك فيه بمقبض الباب من الداخل لفتحه، فإذا به يفتح علينا من الخارج ويدخل منه أولئك المقتحمون المهنئون. وقد تأكد لي أنهم كانوا يتنصتون علينا، وسمعوا كل ما دار بيني وبين عبد الفتاح، وأنهم كانوا يصورون ويسجلون كل ما كان يجري في جناحي بالصوت والصورة، وهو ما استدعى غضبي الشديد، إلى درجة أنني شتمت جريدونوف وأبو مالك، لأسلوبهما الاستفزازي والغبي. وحتى لو كانت أجهزتهم تسجل ما يدور في جناحي، فقد كان من باب اللياقة أن يستأذنوا في الدخول، ويسألوني عمّا جرى بيني وبين عبد الفتاح، وكان عليهم أن يراعوا شعوري كرئيس دولة ضيف على بلادهم. لحظتها، أحسست بأن الدب الروسي لا يجيد السياسة والسباحة في المياه الدافئة، وأن غباء بعض عناصرهم، هو الذي أودى بهم إلى الطرد من مصر والصومال وإثيوبيا والشرق الأوسط عموماً. كنت أعرف مسبقاً أن السوفييت، مثلهم مثل غيرهم من الدول، يسجلون بالصوت والصورة أحاديث ضيوفهم من الزعماء والرؤساء الذين يزورون بلادهم، وقد جرى مثل ذلك مع الرئيس الإندونيسي سوكارنو ومع صديقاته، ومع إمبراطور إيران الشاه وزوجته، كما نشرت الصحف آنذاك. لكنني لم أتوقع أن تبلغ الوقاحة هذا الحد. ويبدو أن عبد الفتاح الذي فوجئ بثورتي وغضبي ولّى هارباً، وكأنه حقق نصراً للسوفييت الذين كانوا يقبعون في إحدى الغرف بدار الضيافة لتسجيل كل ما يدور وشعرت بالاحتقار تجاه هذا السلوك والأسلوب الساذج. وكنت أتساءل: من الذي أوصلنا إلى هذا الوضع الذي نحن فيه؟! وكما عرفت فيما بعد، فإن جريدونوف وأبو مالك حضرا مع عبد الفتاح إلى دار الضيافة دون إشعار مراسمنا، ودخلا مباشرة غرفة التسجيل السرية حيث كانا يتابعان الحديث الدائر بيننا.

حاول جريدونوف الذي أذهله غضبي أن يستأذن في الجلوس، لكنني لم أردّ عليه، فأخذ

يتفرس في وجهي. وعاد مالكوفسكي الذي احضر قارورة فودكا وقدمها إلى جريدونوف بعد أن تحدث معه باللغة الروسية، وأمسك السيبيري بالزجاجة بيده مثل أي سكران في الشارع وبدا مترنحاً من تأثير الشراب والنشوة.

نظرت إليهما مرة أخرى باحتقار وقلت لهما:

أنتم مجموعة جواسيس، تتآمرون علينا، وعلى اليمن، وتزعمون أنكم أصدقاؤنا، وأنكم تتعاملون معنا كحزب أممي. لكن ما يجري الآن ليس له علاقة بالصداقة والمبادئ التي تتشدقون بها في كل لقاء من لقاءاتنا الحزبية والرسمية!!

أمام هذا الهجوم غير المتوقع، نطق جريدونوف، فحاول الدفاع عن نفسه، وقال: نحن لسنا جواسيس، ولم نسمع حديثكما، بل فتحنا الباب مصادفة عندما سمعناكما خارجين.

وقال بطريقة متخلفة وسوقية، وباللغة العربية الفصحى: «أنا أنتهك أمي إذا كنا سمعنا حديثكم، أو سجلناه. وهذا سمي!!». وأخذ يجرع قارورة الفودكا دفعة واحدة، وهو واقف، ليثبت لنا أنه لم يسمع الحديث، وأنهم لم يسجلوه. وكان يعتقد أنه بذلك أنه نجح في استغباء ضيوفه القادمين من صحراء اليمن وجبالها ليصدقوه، وحاول أبو مالك الإمساك بيده ليثنيه عن استكمال شرب زجاجة الفودكا التي شربها حتى القطرة الأخيرة وسط ذهول الجميع.

طلبت منهما الانصراف، وأخبرتهما أنْ ليس لدي أي استعداد للاستماع إلى أعذارهما، كذلك فإن الوقت متأخر، وأنا على وشك الإقلاع إلى بيونغ يانغ. شعرت بأن خيوط المؤامرة قد نُسجت تماماً، وأن قراراً سوفييتياً قد اتُّخذ بعودته، وأن عليّ الاستعداد لمواجهة هذا الأخطبوط الخطير الذي تتحرك أذرعه في الداخل والخارج.

الآن، عندما أتذكر هذا اللقاء، أقارنه بما حدث، بعد خروجي عام 1986م من السلطة، حيث تعرضت لكثير من الإغراءات والعروض والضغوط التي تدفقت علي من الداخل والخارج. البعض يعرض المال والسلاح، والبعض يعرض السلطة جاهزة، والبعض يعرض الجاه، والجميع يطالب بعودتي إلى الحزب والوطن، لكنني لم أركض وراء هذه العروض والإغراءات التي كان أصحابها جاهزين. كان عليّ أن أكون واقعياً، وأن أفكر، وأن أقيس وأقيس مئة مرة، لا سبع مرات قبل أن أقطع برأي. أهذه العودة إلى الوطن والسلطة لمصلحة اليمن واستقراره، أم لمصلحتي الشخصية، سواء من الناحية السياسية أو المادية، أو ردّ الاعتبار بعد الحكم علينا بالإعدام، أم لمصلحة قوى محلية وإقليمية ودولية؟!

لم أفكر في الثأر لنفسي ولسمعتي، وأُسرتي وأصدقائي، رغم أنني متأكد أن عودتي إلى السلطة كانت ستحقق لي كل مظاهر الجاه والرخاء إذا أردت. وعندما طرح اسمي للعودة نائباً للرئيس، ورئيساً للوزراء، أرسل البعض برقيات وفاكسات تهاني، والبعض اتصل هاتفياً، ومنهم عبد القادر باجمال الذي قال: «وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر». كذلك وجه الشيخ عبد الله الأحمر، شيخ مشايخ اليمن، إليّ رسالة بخط يده باسمه وباسم الشيخ مجاهد أبو شوارب والشيخ سنان أبو لحوم، يناشدونني فيها العودة وردّ الاعتبار لي، باعتبار

أن الرئيس علي عبد الله صالح أخطأ بحقي عندما أخرجني من صنعاء عام 1989م. وأرسل الشيخ عبد الله ابنه صادق الأحمر إلى دمشق وباريس لإقناعي بالعودة، ومعه محمد علي أبو لحوم. كذلك جاءني العقيد محمد هيثم، نائب رئيس هيئة الأركان ممثلاً لوزير الدفاع ولسيف صائل عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، الذي كان يقال آنذاك إنه منظّر الحزب الجديد وخليفة عبد الفتاح إسماعيل، لإقناعي بالأمر ذاته.

وجاء آخرون للهدف نفسه، من أمثال الشيخ مجاهد أبو شوارب، وغالب القمش، وجار الله عمر، وسالم صالح محمد، ومحمد سعيد عبد الله (محسن)، وسيف صائل، وعشرات من قادة الاشتراكي، والناصريين، وعدد من ممثلي الدول الخليجية، كما اتصل بي العقيد معمر القذافي شخصياً للغرض نفسه، ولكني رفضت كل تلك العروض جميعها.

لا حياة لمن تنادي

حاولت، وحاول غيري من المخلصين ثني الرجل عن العودة في هذا التوقيت، وتنبيهه إلى ما في الأمر من خطورة على حياته وعلى الوطن والتجربة. لكن محاولاتي، ومحاولات الآخرين لم تجد عنده آذاناً صاغية، وتحدث معه آخرون مرات ومرات، وفي كل مرة يؤكد أنه حين يعود لن يكون إلا أحد عوامل الاستقرار والوحدة.

وإذ تأكد أصدقاء تجربتنا أن لا فائدة من إقناعه، اتجهت جهودهم الآن إلى أمر آخر، وهو ألّا يصبح «عصا في دولاب التجربة»، وأن يجمع شتات شجاعته ويقف نصيراً للتجربة. وحسب علمي، فقد قطع على نفسه الوعود وأقسم أنه لن يحيد عن «الخط العام»، وأنه سيضع كل إمكاناته تحت «خدمة النظام التقدمي في اليمن الديمقراطية». وحسب كلماته التي نقلها إليّ الذين ذهبوا لإقناعه، فإنه باعتباره «أحد الذين أسهموا في بناء النظام»، سيضع يده في يد الرفيق الأمين العام، أي في يدي. لكن الأحداث أثبتت بعد عودة عبد الفتاح إلى عدن أنه لم يفِ بأيٍّ من تلك الوعود التي أعطاها للسوفييت وغيرهم.

الفصل السادس والعشرون
التوتر قبل المؤتمر الثالث

في مارس انعقدت الدورة الانتخابية الحزبية «الكاملة» لمنظمات «الحزب الاشتراكي اليمني» في عموم محافظات الجمهورية والقوات المسلحة ومنظمات الحزب في الخارج، وكانت الانتخابات ضرورية لاختيار المندوبين إلى المؤتمر العام الثالث الذي تقرر عقده في أكتوبر 1985م.

ورغم التوتر الذي كانت تشهده الساحة آنذاك، فإننا لم نسعَ إلى تأجيل الدورة الانتخابية انطلاقاً من حرصنا على التزام المواعيد التي قد تحددت لانعقاد هذه الدورة مهما كانت التعقيدات والعراقيل التي زرعها البعض في طريق إنجاح هذه الدورة، وشعرنا حينها بأنْ لا بد من مواجهة هذه المستجدات الداخلية والخارجية، ونظمنا لقاءً لآلاف العمال في المشاريع اليمنية السوفييتية، ألقيت فيه خطاباً حاولت فيه لفت الانتباه إلى خطورة ما يحدث وتحذير الرؤوس الساخنة من خطورة اللعبة التي يقومون بها، بإثارة النعرات القبلية والقروية والفصائلية، وإلى أن هذه الفتنة ستعيدنا إلى الوراء لعشرات السنين.

وبدلاً من استجابة هؤلاء لدعواتنا المتكررة لهم إلى أن يفسحوا في المجال لتفاعل الرأي والرأي الآخر داخل قيادة الحزب كحالة صحية، ورغم صعوبة اعتياد ذلك، فقد كنا نعتقد أن هذا سيحقق هدفنا الواعي، وهو التمسك بوحدة القيادة والحزب، التي فيها مصلحة أكيدة لنا جميعاً. لكن المشكلة تكمن في أن الطرف الآخر كان يصعّد باستمرار ويزيد من افتعال الخلافات حول قضايا ثانوية متناثرة، ويسعّر موجة الخلافات لتحقيق أهداف تناسب ما يسعى إلى تحقيقه.

بدأ الأمر بإثارة موضوعات تتعلق بتعيين كادر الدولة في بعض المؤسسات، ثم تطور تدريجاً ليشمل قضايا تتعلق بالسياسة البرامجية للحزب، وتحول فيما بعد إلى نقد بغرض افتعال المشاكل، وذلك لمجرد الابتزاز عند تعيين العناصر. وفي مرحلة لاحقة تجاوز كل الحدود، واستُخدم سلاح هدام بلغ حدّ التشكيك في نهج الحزب نفسه وخياراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلاقاته الدولية والإقليمية، حيث كانوا يشككون في العلاقة مع النظام في صنعاء.

النشاط الوحدوي مع صنعاء

كنا مع تحقيق الوحدة اليمنية بخطوات متدرجة، وأن تكون عبر الحوار، لا عبر السلاح،

كما حصل في حروب المنطقة الوسطى 1972 و1982. وأبدينا حرصنا على مستقبل التفاهم والتعاون بين النظامين، وأعطينا حيّزاً لأعمال اللجان الوحدوية المختلفة، بهدف تنشيط أعمالها. وقد أدى كل ذلك إلى علاقات حسنة بين النظامين في عدن وصنعاء وقيادتيهما، وإلى ظهور نوع أعلى من التنسيق في المستويات السياسية والاقتصادية، مثل المجلس اليمني الأعلى، والشركات والمؤسسات المشتركة، والمناهج المشتركة، وتوحيد الرؤى إزاء العديد من المواقف في السياسة الخارجية للنظامين، حيث باتت اليمن تمارس دورها بجدارة.

وكان الأخ صالح مصلح ضد هذه العلاقة مع صنعاء، حيث كان دائماً مع الخيار العسكري لتحقيق الوحدة على اعتبار أن القيادة في صنعاء والمشايخ سيقفون عائقاً أمام تحقيقها بالطرق السلمية، لأنهم يريدون وحدة ضمّ الفرع إلى الأصل، وقد يكون هذا صحيحاً عند البعض منهم، ولكن كانت هناك قوى أخرى تصطف مع تحقيق الوحدة بطريقة سلمية ولمصلحة جماهير الشعب. ومعروف أن صالح مصلح كان وحدوياً من طراز غريب، لا يتوانى عن الإقدام على كل ما يعتقد أنه سيؤدي إلى تحقيق الوحدة، حتى لو تطلب الأمر منه أن يضحي بأعزّ أصدقائه! وفي إحدى المرات زارني ومعه ابنه لحسون، وقال لي إن ابنه على استعداد لأن يقوم بمهمة انتحارية لاغتيال الرئيس علي عبد الله صالح في أثناء أحد العروض العسكرية في ميدان السبعين، ولكنه يطلب الإذن منك شخصياً.

وطبعاً استهجنت ذلك، وقلت للحسون: اهتمّ بدراستك بدلاً من هذه الأفكار المجنونة، لأنك بالدراسة ستتغلب عليه.

قال: أريد أن أكون بطل اليمن.

قلت له: ادرس وتفوق، وسنمنحك وسام التفوق العلمي.

قال صالح مصلح: لقد جئتك بابني، وهو على استعداد للموت من أجل الوحدة اليمنية، وأنت ترفض؟!

قلت له: ماذا كانت نتيجة مقتل الغشمي؟ كادت تودي بنا إلى حرب مع إخواننا في الشمال. كذلك فإن مقتل الحمدي قبل ذلك لم يؤدّ إلى تحقيق الوحدة. وقتل علي عبد الله صالح لن يحقق الوحدة كما تعتقد، بل سيأتي بعده آخرون.

المهم أنني رفضت الفكرة، مع يقيني بأن الباعث لها لم يكن حب الوحدة، لأن الوسيلة التي كان يقترحها لا تتفق أبداً مع نبل الهدف. وانتهى الحديث باستبصار مهم ما زلت أتذكره، حيث قال مصلح: إنك إذا لم تحكم اليمن، فإن علي عبد الله صالح سيحكمها ونخسر جميعاً.

وعلمت أن صالح مصلح في أثناء زيارته الأخيرة للاتحاد السوفييتي عام 1985م، تحدث عن تحقيق الوحدة وغير ذلك من قضايا الخلاف، إلى درجة أثارت مخاوف لدى السوفييت، حتى اضطر سيرغي سوكولوف وزير الدفاع السوفييتي حينها، في خلال لقائه صالح مصلح قاسم في موسكو على هامش الاحتفالات بالذكرى الأربعين للانتصار على الفاشية، على

التشديد عليه بضرورة وقوفه كوزير للدفاع إلى جانب الأمين العام، وكان يقصدني. وربط تقديم المساعدات السوفييتية العسكرية إلى اليمن الديمقراطية بمدى الموقف الذي سيتخذه وزير الدفاع من هذه المسألة. وشهد على ذلك الكلام الرائد عبد ربه منصور الذي كان يشغل حينها منصب مدير شعبة الإمداد والتموين، والدكتور الشهيد نجيب حزام فارع، رئيس قسم سكرتارية اللجنة المركزية، وكانت تلك الملاحظة التي أبلغها سوكولوف إلى صالح مصلح بمثابة التحذير له، بأن السوفييت ليسوا غافلين عمّا يجري في اليمن الديمقراطية، وعن حقيقة الأوضاع فيها. وبرغم نصيحة وزير الدفاع السوفييتي لصالح مصلح، فإن موقفه لم يتحسن. فقد أراد تكرار المحاولة في أغسطس 1985م، إذ أقدم بوصفه وزيراً للدفاع على توريط رئيس الوزراء حيدر العطاس بإصدار أمر للقوى الجوية يأمرها فيه بتحليق أربعين طائرة مقاتلة مجهزة قتالياً فوق مناطق الأطراف مع الشمال، متذرعاً بحادث قتل مواطن في منطقة كرش المحاذية. ولولا أنني علمت بالأمر وأبطلت تنفيذ القرار في الوقت المناسب، لقادنا ذلك إلى حرب جديدة مع إخوتنا في الشمال. وكان الهدف من هذه العملية واضحاً، وهو زعزعة الاستقرار في علاقات الجنوب بالشمال، وحينها قلت لحيدر العطاس: نحن لم نأتِ بك لشنّ الحرب مع الشمال، ولكن جئنا بك لتحقيق التنمية والأمن والاستثمار.

نتيجة لهذه الواقعة، غضب صالح مصلح وذهب إلى مسقط رأسه «الشعيب»، واعتكف فيها لأننا رفضنا توجيهاته بتحليق الطائرات على حدود الشمال. وكما كنا حرصاء على إيجاد نوع من الانفراج في العلاقة مع صنعاء ومع الخارج، كنا حرصاء على إيجاد نوع من الانفراج في الداخل، بالإفراج عن المعتقلين الذين حُسبوا على الرئيس السابق سالم ربيع علي، المعتقلين منذ أحداث يونيو 1978م التي أودت بحياة الرئيس، وأودت بهم إلى السجن بلا محاكمة، وكانوا من المناضلين المعروفين[1]، وتبوأوا مواقع قيادية في التنظيم والدولة، ولم يرتكبوا أي ذنب سوى أنهم كانت لهم مواقفهم الخاصة المؤيدة للرئيس السابق. غير أنهم لم يشتركوا في الأعمال العسكرية التي جرت خلال أحداث يونيو، ولم يكن هناك أي حجة لبقائهم في المعتقل بعد المدة التي مكثوها، لكن كان هناك رأي يبديه الطرف الآخر في الصراع بضرورة محاكمتهم. وكان ثمة رأي غيره يطالب باستمرار سجنهم فترة أخرى. لكني عارضت هاتين الفكرتين اللتين هيمنتا على تفكير أصحابها. كان علينا البحث عن حل للمشكلة، وكان موقفنا الذي تمسكنا به دائماً أن الأحكام القاسية لعشر أو خمس عشرة سنة لا تجلب الحلول، بل تعقد المشاكل. وهكذا رفضنا هذه السياسة بشأنهم، وعلى هذا الأساس اتُّخذ القرار بإطلاق سراحهم، وأجريت حواراً معهم عادوا بموجبه إلى الحزب، وفي المؤتمر العام الثالث انتُخب عدد منهم أعضاءً في اللجنة المركزية، كذلك أُعيد إليها كل من: عبد الفتاح إسماعيل ومحمد سعيد محسن ومحمود عشيش. ومهما كان رأينا فيهم،

1- 1. علي صالح عباد مقبل، 2. عبد الله البار، 3. سالم باجميل، 4. سالم الحاج، 5. سالم عمر، 6. ناصر جعسوس، 7. محمد مفتاح وآخرون.

فلا نستطيع إلا أن نأخذ وحدة الحزب والوحدة الوطنية بالاعتبار. ومن هذا المنطلق، وُسِّع «المكتب السياسي» في عام 1984م، إذ كنا نرى أنها خطوة تعزز هذه الوحدة بهدف إحداث نوع من الانفراج في الوضع الداخلي، وتفويت الفرصة على بعض العناصر المتطرفين من الطرفين الذين كانوا يدعون إلى أسلوب المعالجة بطرق أخرى.

بعد سنوات تحدث جار الله عمر، عضو المكتب السياسي للحزب، لجريدة «الخليج» الإماراتية عن هذه المرحلة الصعبة والانقسامات والولاءات والاصطفافات قائلاً:

«اتجه مثلاً بعض الأخوة بشكل مبكر من الجبهة الوطنية وحزب حوشي إلى جانب الأخ علي ناصر محمد، وهم:

محمد قاسم الثور، سلطان أحمد عمر، محمد السلامي، عبد الله صالح عبده، مجاهد القهالي، حسن شكري، وإلى حدٍّ ما عبد الحافظ قائد، فيما انحاز الأخوة عبد الواحد المرادي، حسين الهمزة، أحمد عباد شريف إلى صف علي عنتر وعلي سالم البيض والآخرين.

كنت محايداً في بادئ الأمر نحاول التوفيق بين الطرفين، فقد كنت أدرك أن هذا الانقسام وهذه الأزمة إذا ما تفاقمت فسوف تتضرر قضيتنا جميعاً، والوضع في الشمال سيتضرر أيضاً، وكنت بطيئاً في تحديد الموقف، ولكن ضغط علينا ووجدنا أنفسنا صالح مصلح ويحيى الشامي وأحمد علي السلامي وناجي محسن الحلقبي وأنا وآخرين في نهاية المطاف إلى جانب علي عنتر وعبد الفتاح إسماعيل والآخرين.

وقد حاول السوفييت كثيراً رأب الصدع بين الطرفين وعدم السماح بالوصول إلى مرحلة الافتراق والاقتتال، كما أن الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جورج حبش، كان من الذين حاولوا حلّ الأزمة، لكنه لم ينجح في التوصل إلى أي حل بسبب تزايد الشكوك، وبدأ الطرفان يستعدان لما هو أسوأ».

أعتقد أن جار الله عمر وصالح مصلح والآخرين معهما لم يكونوا محايدين، بل كانوا يعملون على برنامجهم الخاص الذي يميل إلى برنامج علي عنتر، ويتكئ عليه للقفز على السلطة بديلاً للطرفين وتحقيق الوحدة على طريقتهما.

اللجنة التحضيرية

وبمناسبة تشكيل «اللجنة التحضيرية» للمؤتمر العام الثالث المقرر عقده في أكتوبر 1985م، وتحديد مهماتها، خلقوا موضوعاً جديداً لإثارة المزيد من أجواء التوتر وتعميق الخلافات حول مهمات اللجنة. ومع أننا كنا أكثر تساهلاً معهم في تلبية رغبتهم في إضافة عبد الفتاح إسماعيل وسعيد الخيبة إلى عضوية اللجنة التحضيرية، رغم كونهما غير عضوين في اللجنة المركزية، وتمكين علي أسعد مثنى من الانضمام إلى عضوية تلك اللجنة، أرادوا منح « اللجنة التحضيرية» صفة الهيئة القيادية بديلاً من المكتب السياسي واللجنة المركزية.

علماً بأن مهمتها لم تكن إلا استشارية، بغية مساعدة المكتب السياسي واللجنة المركزية في ترتيبات عقد المؤتمر. ومرة أخرى، أظهر الطرف الآخر عناده، مستفيداً من الإضافة العددية في اللجنة التحضيرية، وذلك بإصرارهم على أن تُعالَج القضايا داخل اللجنة التحضيرية بالتصويت. والسبب الوحيد في ذلك لم يكن الرغبة في ممارسة الديمقراطية الحزبية، بل اقتطاع نصيب الأسد عند مناقشة قوائم وتركيب الهيئات الجديدة المقرر انتخابها في المؤتمر العام الثالث. كان مخطط الطرف الآخر يسير في اتجاه ضمان أكبر عدد من الموالين للوصول كمندوبين إلى المؤتمر العام للسيطرة على جو المؤتمر وأعماله، وعلى الهيئات القيادية العليا، أي المكتب السياسي واللجنة المركزية والسكرتارية.

وهكذا اتضح أن كل التنازلات التي قدمناها للطرف الآخر لم تُزل للأسف سوء التفاهم أو أسباب التوتر، وأن تنازلاتنا المعتدلة، وهي نتيجة للتعقل والمسؤولية، لم تلقَ الاستجابة.

ومع ذلك فقد واصلنا حرصنا على انتظام اجتماعات اللجنة التحضيرية ومناقشة العديد من القضايا المتعلقة بالمؤتمر في تلك الاجتماعات. وتابعنا يومياً عملية الإعداد لوثائق المؤتمر، وكنا حرصاء أشد الحرص على عقد المؤتمر في موعده في الفترة 11–14 أكتوبر 1985م، وعدم السماح بتأجيله. وكان الطرف الآخر يسعى دوماً لإيجاد الأعذار وافتعال المشاكل حتى يعرقل عقد المؤتمر في موعده، ما كان سيعطي الانطباع في الداخل وللخارج بأن الأوضاع في البلد ليست على ما يرام.

رغم هذه المشكلات والتحديات، كان إصرارنا في المكتب السياسي واللجنة المركزية على عقد المؤتمر دون تأجيل، وكان ذلك تحدياً للمشكلات الداخلية من جانب، وتحدياً لمراهنات الأعداء في الداخل والخارج الذين كانوا يراهنون على فشلنا في عقد المؤتمر العام الثالث في موعده المحدد.

وساطة منجستو والحكيم

في نهايات عام 1985م، عندما كان عقد المؤتمر في موعده المشار إليه يجابه بمحاولات عرقلة انعقاده، وصل إلى عدن الرئيس الإثيوبي منجستو هيلا مريام، وكانت زيارته في هذا الوقت تحديداً تعني دعمه للاتجاهات التي كنا نسير عليها، ومساهمة في تخفيف أجواء التوتر في البلاد، ودعوة إلى تعزيز الوحدة الوطنية. وعبّر منجستو عن تأييده الواضح لعقد المؤتمر في موعده بشكل قوي لا لبس فيه. وفيما بعد ترجم هذا الموقف إلى ممارسة عملية بعد أحداث يناير 1986م.

كذلك وصل إلى عدن خلال هذه الفترة، الشخصية النضالية الفلسطينية البارزة، «الحكيم» جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وهو من غير أدنى شك صديق مخلص ووفيّ للثورة اليمنية. وكان يسعى دائماً عند الأزمات في أن تتجاوز القيادات السياسية خلافاتها، وتضع مصلحة الثورة والبلاد فوق كل اعتبار آخر. وبذل خلال

تلك الأيام جهوداً مشكورة في سبيل نزع فتيل التوتر، ومن أجل عقد المؤتمر. وقد هدد إزاء تعنت الطرف الآخر بأنه «سيعلن لكل المناضلين في حركات التحرر والأنظمة التقدمية الشريفة أن عناصر في الطرف الأخر تستهدف تدمير تجربة اليمن الديمقراطية، وطبعاً فإن «الحكيم» اضطر إلى قول ما قاله بعدما يئس من إقناعهم بضرورة عدم تأجيل عقد المؤتمر، وأن كل وثائقه وتجهيزاته قد استكملت. وفي إحدى تلك المناقشات خاطبهم قائلاً: «إن تأجيل المؤتمر سيسهم في تدمير التجربة وزيادة الشرخ في صفوف الحزب». وأمام موقفهم المتعنت، غادر جورج حبش عدن، لكن بعدما توعدهم بأنه سيكشف للعالم مسؤوليتهم عمّا يحدث. غير أنه في اليوم الثاني عقد المؤتمر، وخرج بالنتائج نفسها المتفق عليها، ومرّ بسلام.

وكان لتهديد الحكيم مردوده، على الأقل لناحية الموافقة على عقد المؤتمر في موعده المحدد.

تحت الحراب

انعقد «المؤتمر العام الثالث»، وبدأ أعماله في «قاعة فلسطين للمؤتمرات الدولية» الواقعة في خليج حقات. كانت رمزية الصالة وزرقة البحر في الخلفية تثيران شعوراً يتناقض مع حالة التوتر التي تسيطر على الأجواء، وبدا الوضع وكأننا في معركة مع القبطان هنس الذي دخل عدن من هذه المنطقة ذاتها في عام 1839م، ولسنا في مؤتمر حزبي لرفقة نضال وسلاح وشركاء في بناء تجربة دولة. كان الوضع متوتراً عندما دخلت إلى القاعة، تمعنت في الحاضرين، لكنْ لم يحدث شيء سوى ذلك التصفيق الحاد، ورغم التصفيق والمشاعر الظاهرة، كان القلق يسيطر على المندوبين في هذه القاعة، وكان البعض من المندوبين يتكئ على البندقية والمسدس، لا على الحزب والشعب.

كان الكل يعلم بأن وضعنا مثقل بالأزمات منذ عام 1967 وحتى يوم انعقاد المؤتمر 1985. غير أن الواقع أن المؤتمر انعقد بعد إجراء عدة تسويات وتنازلات. ولعل من المناسب هنا أن أروي ما جرى قبل عقد المؤتمر وفي أثناء الانتخابات من خلافات ولقاءات ومواجهات ومواقف. وعلى سبيل المثال، فقد أصرّ الطرف الآخر على ضرورة الاتفاق على «لجنة الفرز» قبل أن تبدأ مداولات المؤتمر، وهو شرط غريب جداً، إذ إن المعروف أن هذه اللجنة تنتخب عادة من المندوبين مباشرة للتأكد من نزاهة الانتخابات. كذلك أصرّ على إعلان عدد الأصوات التي ينالها كل واحد من أعضاء اللجنة المركزية، وقد نصحت شخصياً بالاكتفاء بإعلان الأسماء دون الحاجة إلى إعلان عدد الأصوات التي ينالها المرء، تفادياً للحساسيات، ومنعاً للإحراج، لكنهم أصروا على موقفهم اعتقاداً منهم أن عناصرهم سيحصدون أغلب الأصوات، لكن النتائج أتت مخيبة لآمالهم، رغم أن العناصر الموالين للطرف الآخر في لجنة الفرز مارسوا التزوير أو أشّروا بالشطب على أسماء نالت ثقة الحاضرين، وبدلاً من علامة (□) وضعت علامة (×). وقد اكتشف هذا الشطب في حينه

الشهيد أحمد صالح العيسي وآخرون. رغم ذلك، فقد حزتُ أكبر عدد من الأصوات من بين كل أعضاء المكتب السياسي، لكن بعض أعضاء اللجنة المركزية الذين لم يكن موقفهم واضحاً في الصراع، أو كانوا على الحياد، حازوا نسبة عالية من الأصوات، لأن كلا الطرفين منحهم أصواته. والحقيقة أن ما قاموا به كان يخالف الضوابط التي اتفقنا عليها قبل دخول المؤتمر، والتي التزمناها واحترمناها. ويذكرني هذا بموقف عمرو بن العاص وأبو موسى الأشعري في التحكيم التاريخي المشهور بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان. وأذكر أن أول من خرق هذه الضوابط كان صالح منصر السييلي، مطالباً بالاحتكام الى قاعة الاجتماع، ويبدو أن ثقته لم تكن في محلها. وكان شأنه كشأن الآخرين، يعتمد على حسابات غير دقيقة أثبت المؤتمر عكسها تماماً، وكان أكثرهم توتراً، لأنه عزل من لجنة أمن الدولة قبل المؤتمر.

وعلى مستوى آخر، شبّ خلاف بيننا وبين الطرف الآخر قبيل انعقاد المؤتمر حول ما اقترحوه من الموافقة مسبقاً بإعلان عبد الفتاح إسماعيل أميناً عاماً مساعداً للحزب، وقد رفضنا ذلك بكل صراحة ووضوح، ودعمنا رفضنا بأنّ ذلك يخالف النظام الداخلي، ولا وجود لمثل هذا المنصب في وثائقنا وبرامجنا. وبالطبع، لم يصمدوا للمناقشة أمام هذا المنطق، وكان واضحاً أن الغرض من وراء طرح مثل هذه المقترحات عشية عقد المؤتمر، وضع الصعوبات والعراقيل لتقويض كل شيء أو تأجيل المؤتمر، ولم يكن هذا الترشيح حباً بعبد الفتاح، بل نكاية بالآخرين.

على أية حال، خرجنا من «المؤتمر» بلجنة مركزية، أعادت انتخابي أميناً عاماً في أول اجتماع تعقده بعد انتخابها مباشرةً، وشُكِّل «مكتب سياسي توافقي».

وكان السؤال الأساسي بعد ذلك: هل نتائج المؤتمر قابلة للحياة؟ وهل نستطيع الوصول إلى «المؤتمر الرابع»؟

آراء الأطراف السياسية تتنوع وتختلف في الإجابة عن هذا السؤال، لكنها كلها مجمعة على الاعتراف بوجود مشكلة لا بد من إيجاد حل لها لكي لا تتفاقم إلى حد الاستعصاء على الحل. كنا وكثيرين نعتبر أن ما يجري أمر غير طبيعي، ولا يمكن بالتالي المراهنة والبناء على أساس غير طبيعي. وتذكرت وأنا أستعرض هذه المذكرات في عام 2019م أن ما توقعته حينها كان صحيحاً، فالمؤتمر الرابع للحزب لم يعقد إلا بعد مرور أكثر من 14 سنة، وذلك في أغسطس من عام 2000م، ومرور أحداث مهمة في اليمن، كإعلان الوحدة 1990م، وإعلان الانفصال وحرب 1994م، وترسيم الحدود في يونيو 2000م.

وهذا يعني أننا لم نكن نقفز فوق الواقع، بل نعترف بصعوباته وتعقيداته، وأكثر من ذلك، نعترف بوجود أزمة. لذلك، كان علينا التفتيش عن حلول لها.

وهكذا اهتدينا إلى خطة عمل كانت موجهة خصوصاً نحو إعداد السياسة التي كان علينا اتباعها بعد المؤتمر العام الثالث، وكان هدف الخطة كلها، سواء في مستوى الإجراءات

العاجلة أو البعيدة المدى، المتعلقة بعمل الهيئات القيادية، في المكتب السياسي أو مجلس الوزراء، أو سكرتارية اللجنة المركزية، التغلب على الصراعات وتنازع السلطة بين أكثر من مركز -كما حدث في السبعينيات عندما كان الأمين العام عبد الفتاح إسماعيل والرئيس سالم ربيع علي، يتنازعان مركز القرار-وإيجاد قيادة متناغمة وموحدة وإدارة أفضل للنشاطات، أي سلطة حقيقية قادرة على اتخاذ القرارات ومركز قرار واحد. وكنا قد استنتجنا من فترة الرئاسة السابقة أن تنازع القرار قادنا إلى طرق مسدودة. وكان ضمن أهداف الخطة، في نهاية المطاف، اختيار فريق منسجم متفانٍ وشريف يعتمد عليه «الرئيس»، لأن البلد وأيّ بلد في العالم لا يحتمل أكثر من رأس، كما دلتنا على ذلك تجاربنا مع الرئيس قحطان الشعبي، والرئيس سالم ربيع علي، وحتى بعد أحداث 1986م.

أطلقنا على الخطة: أفكار أولية لتحرك الأمين العام والرئيس خلال الفترة القادمة للعمل مع الهيئات والمؤسسات القائمة، سواء في الحزب أو الدولة، وصياغة سياسة فعالة للعلاقات التي تربط الرئيس بمختلف الأطر والأجهزة، أي وثيقة تحمل صفة القاعدة الرئيسة لتعامل الأمين العام والرئيس مع قيادات الدولة وأجهزتها، بما يضمن التعاون الناجح لضمان الاستقرار السياسي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتجنيب البلاد الهزات والخضات ومعضلة الخلافات التي كانت سبباً في كوارث عديدة. والأهداف التي رسمتها الخطة، سواء ما كان منها على المدى البعيد، أو ما كان مطلوباً تحقيقه كإجراءات عاجلة، كان منطلقها المصلحة الحيوية في الاستقرار وتصحيح الاختلالات القائمة. وباختصار، فقد كانت الخطة ترمي إلى إنجاح الفعالية الإدارية من غير التضحية بالأهداف، وكان هذا يتطلب وعياً سياسياً وآلية إدارية منظمة جيداً في الوقت ذاته. كذلك فإن الأمر لم يكن يتعلق بإصدار الأوامر، بل العمل على تنفيذها، وبتجنب الضغوط السياسية والإدارية التي تستهدف رأس الدولة.

لا أعتقد أن في وسع أي فن أو علم أن يعلمك السياسة، لأن المهم في الأمر تجربتها وإدراكها بكل ما أوتيت من جهد حسي أو ذهني، وحتى كلمة «الخطة» التي أستخدمها هنا في هذه المذكرات ليست بالكلمة الدقيقة، فهي لم تكن سوى «أفكار أولية لما كان يجب علينا القيام به وتجربته خلال الفترة القادمة»، أي بعد انتهاء أعمال المؤتمر العام الثالث في أكتوبر 1985م.

الفصل السابع والعشرون
ادعاء عدوان اسرائيلي على عدن

في مساء 29 نوفمبر 1985م اتصل بي الرئيس علي عبد الله صالح هاتفياً في دار الرئاسة بعدن، لكنه لم يعثر عليّ، إذ كنت أقوم وقتها بجولة في محافظات الجمهورية لشرح نتائج المؤتمر العام الثالث للمواطنين. وعندما عدت إلى عدن براً في الرابعة صباح يوم 30 نوفمبر، وجدت في انتظاري رسالة قصيرة من الرئيس صالح، يقول فيها إنه «يريدني لأمر هام جداً».

لم يكن الوقت مناسباً لإجراء اتصال به في هذا الوقت المبكر جداً من الصباح. كذلك فإنني كنت في غاية الإرهاق، فاستسلمت للنوم، لكنني صحوت على اتصال آخر منه، وأخبرني مباشرة بأن لديه أمراً هاماً يريد أن يخبرني به. وقال إنه اتصل بي مساءً ليطلعني على معلومات خطيرة تجمعت لديهم، لكنه لم يجدني، وقال إن المعلومات تشير إلى أن إسرائيل تخطط لتوجيه ضربة إلى القوات الفلسطينية في عدن، وقد تشمل الضربة القوات الفلسطينية في الشمال.

كان أول سؤال وجهته إليه: هل هذه المعلومات مؤكدة؟

أجاب بأنه استقى معلوماته من خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبد العزيز، كذلك فإن لديه معلومات من المصريين، عن أن الطائرات الإسرائيلية قد تخرق أجواء البلدين لتوجيه الضربة القادمة إلى عدن والفلسطينيين، أو قد تجتاز البحر الأحمر لتنفيذ ضربتها، وطلب منا اتخاذ الاحتياطات اللازمة في كل الأحوال.

مثّلت هذه المعلومات مخاطرة جدية، ولم يكن من السهل التحقق أو التأكد منها في حينه، لهذا طلبت من الرئيس صالح أن يتصل بمصادر معلوماته مرة أخرى ليتأكد من صحتها، وأخبرته أنني ذاهب لحضور الاحتفال بعيد 30 نوفمبر، وسأتصل به عقب عودتي من الاحتفال مباشرة.

ذهبت إلى «استاد الحبيشي» في مدينة «كريتر» حيث كان يقام المهرجان الرياضي و«الكرنفالي» بمناسبة العيد «الثامن عشر» للاستقلال الوطني. وانطلق آلاف الشباب والبراعم من الجنسين في تشكيلات فنية رائعة، وبتقنية دقيقة أشرف على تدريبها مدربون محليون وبعض الخبراء. كان المهرجان مفاجأة للجميع بحق، وقدم الشباب عروضهم بفن وبحسابات دقيقة، آخذين بالاعتبار المعايير الفنية العالية مع اتباع إيقاعات وموسيقى وطنية،

فكان النجاح كبيراً. وجدت نفسي مجبراً على متابعة عروضهم الجميلة. وأدى العرضُ الرائع المبهج إلى حد ما دوراً في امتصاص القلق الذي كنت أحسّ به بعد تلك الأخبار الخطيرة.



صورة الاحتفالات في نوفمبر 1985 بمناسبة ذكرى الاستقلال

جاء عبد الفتاح إسماعيل، مدير الدائرة العامة في سكرتارية اللجنة المركزية إلى المهرجان وبمعيته حراسة كبيرة تفوق العدد المحدد له، مخالفاً المحددة لأعضاء المكتب السياسي، وكان عليه أن يجلس في المقعد الذي كان اسمه مسجلاً عليه حسب ترتيب أعضاء المكتب السياسي بوصفه مدير الدائرة العامة، ولكنه لم يتبع قواعد «البروتوكول»، واحتلّ مقعداً متقدماً مخصصاً لغيره. وتقدم منه مدير المراسم الذي كان عليه ألا يهمل واجبه، وأشار عليه بأن يجلس في المكان المخصص له، فأطاعه.

لا شك في أن موقفه كان محرجاً، فقد أصبح محطّ أنظار الجميع، ووضع نفسه في موقف لا يحسد عليه بعد أن كان أميناً عاماً للحزب ورئيساً للدولة، لكنه يعتبر المسؤول عمّا جرى له. فقد كان أمامه خيار الانسحاب احتراماً لذاته، لكنه لم يفعل، وفضل البقاء، وكل ذلك جرى قبل وصولي إلى الحفل، ووصلت بعد أن اتخذ كل مسؤول مقعده في المنصة.

بعد انتهاء المهرجان جاءني محمود عشيش، عضو اللجنة المركزية الذي خطّ الشيب شعر رأسه، وتحدث معي عما تعرض له عبد الفتاح فوق منصة الاحتفال. وقال إن الواجب كان يقتضي مني أن أجلسه إما على يساري أو على يميني، بوصفه أميناً عاماً ورئيساً سابقاً للجمهورية مثلما يفعل الرئيس علي عبد الله صالح في صنعاء، عندما يجعل المشير السلال على يمينه والقاضي الإرياني على يساره أو العكس. وقال متمادياً إنه، أي عبد الفتاح، أشرف منهما. وقد أجبته، قائلاً: من حيث إنه أشرف منهما، فليس من الضرورة أن يكون رأيي متفقاً مع رأيك. وعند المقارنة فإن المشير عبد الله السلال والقاضي عبد الرحمن الإرياني قد نذرا حياتيهما لليمن وللجمهورية، وعندما غادرا الرئاسة لم يتنازلا إلى وظيفة عرضية، فظلت لهما مكانتهما الشرفية. ولو ظل عبد الفتاح محافظاً على مكانته، لكرّمتُه ولما جعلتُه على يميني أو يساري فحسب، بل لوضعته فوق رأسي. لكن ما دام وضع نفسه

في هذا الموضع، وقبل أن يكون مدير دائرة، فلست المسؤول عن هذا الوضع البروتوكولي. وهو الذي اختار لنفسه واختار له الآخرون هذا الموقع، الذين لم يكونوا صادقين معه. ولو كان وضعه كالسلال أو الإرياني، لوضعناه في المكان اللائق به.

بعد انتهاء المهرجان عدت إلى دار الضيافة في «معاشيق»، ومن هناك اتصلت بالرئيس علي عبد الله صالح، وسألته عن آخر ما توصل إليه بخصوص احتمالات «الهجوم الإسرائيلي» الذي أخبرني عنه. فأجاب بأنه اتصل مرة أخرى بالملك فهد الذي أكد له المعلومات السابقة. كذلك فإن الرئيس المصري حسني مبارك، عندما اتصل به، أكد له هذه المعلومات نفسها. وقال إن الرئيس مبارك أجرى مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، لكن هذا الأخير نفى له علمه بالموضوع، وأكد له أن أي قوة إسرائيلية لم تتحرك، سواء باتجاه المملكة أو البحر الأحمر، لضرب أهداف في اليمن. لكن الرئيس مبارك طلب مع ذلك أخذ الاحتياطات الواجبة، حتى لا يكون في الأمر خدعة، حسبما نقل إليّ الرئيس علي عبد الله صالح.

عندها استدعيت وزير الدفاع صالح مصلح، وأخبرته باحتمالات الهجوم الإسرائيلي على أهداف داخل اليمن الديمقراطية، وأعطيته تعليمات لوضع الخطة اللازمة لمواجهة هذا العدوان، وبدرجة أساسية رفع اليقظة في سلاح الطيران والدفاع الجوي لمواجهة أي عدوان من هذا النوع على أراضي الجمهورية.

وكانت صحيفة أنباء موسكو قد نشرت عام 1985م تقرير رئيس المخابرات الإسرائيلي، ايسر هاريل، الذي قدمه للحكومة الإسرائيلية عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، جاء فيه:

جيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جيش قوي شاب يمتلك منظومة دفاع جوي قوي جداً (صواريخ بتشورا وصواريخ سكود أرض أرض)، وقوة بحرية يمكن في خلال عقد من الزمن أن تسيطر على باب المندب وأجزاء من البحر الأحمر والساحل الشرقي لأفريقيا. والأخطر من ذلك أن هذا الجيش يسرع وينمو، وهو جيش شاب يشبه جيشنا (يقصد الجيش الإسرائيلي). ويواصل التقرير: وصلت إلينا أخبار مؤكدة، أن هذا الجيش الشاب عمل مناورة خطيرة قبل عام، وأنها لم تكن بالمعنى التقليدي مناورة، بل بدت حرباً هجومية ودفاعية في آن واحد. يجب ضرب هذا الجيش، وإلّا فإنّ إسرائيل في خطر.

لكن وزير دفاعنا طور حالة الطوارئ التي أمرت بها في سلاح الطيران والدفاع الجوي إلى استنفار لسلاح الدروع، بحجة أن الإسرائيليين قد يرسلون ضفادع بشرية من طريق البحر الأحمر بقصد التخريب ونسف منشآت حيوية في عدن.

والسؤال هو: مَن كانت له مصلحة حقيقية في إثارة موضوع الهجوم الإسرائيلي المزعوم آنذاك؟ وهل كانت هناك قوى خارجية لها مصلحة في استعجال التصعيد، باعتبار أن هناك قوى أخرى قد تقدم دعمها للأطراف التي تختارها؟ أعتقد أن جانباً من هذا أجابت عنه

الوثيقة التي نشرت، وأشرت إلى دور الكي جي بي في أحداث 1986م. ولكن هناك جانب من السؤال ما زال في حاجة إلى جواب حول دور بعض الدول التي سربت هذا الموضوع، وحاولت تصعيد التوتر عسكرياً على أعلى المستويات بانتظار الانفجار، ولا شك في أن للقوى العظمى والقوى الإقليمية يداً في ذلك.

الحرس القديم يمنع التطوير

ولعل قارئ هذه المذكرات قد كوَّن صورة كافية لمواقف القيادات. ولعلي بحاجة إلى ذكر نماذج أخرى لم أتحدث عنها بما يكفي، وأجد هذا الأمر ضرورياً ومهماً جداً، لا لرغبتي في نبش قبور الموتى من الرفاق الذين اختلفوا معنا، بل لإلقاء مزيد من الضوء على العناصر التي أثرت في الأحداث بدرجة كبيرة إلى هذا الحد أو ذاك. وأعتقد أن الأمر مهم جداً للباحثين ولكل من أراد أن يكوّن صورة كاملة عن أحداث اليمن الديمقراطية وعن تجربتها والمصاعب والظروف التي رافقتها وأحاطت بها. وأعترف بحزن، بأن جلّهم، إن لم يكونوا كلهم، كانوا رفاقي وأصدقائي، وكانت لهم إسهاماتهم الوطنية التي لا أحد ينكرها في النضال التحرري وفي بناء الدولة الجديدة بعد الاستقلال. لكن بعض هؤلاء قاوموا عملية التجديد وبناء الدولة الحديثة المتطورة، خوفاً من أن يجري تجاوزهم وهم يتغنون بالثورة والدفاع عنها. وحدث هذا في أكثر من بلد.

ويندر أن نصادف سلطة ليس فيها صراع من أجل الحصول على مواقع النفوذ ومراكزه، ويبدو أن هذه المسألة تأخذ طابعاً أكثر حدة ودموية في بلدان العالم الثالث، حيث لا يوجد بعد فهم للسلطة بأنها وسيلة للتنمية، وليست غاية للحكم. لهذا، فإن الثورات في «العالم النامي» خسرت خسائر فادحة خلال أقصر زمن ممكن. ولهذا يقال إن الثورات تأكل أبناءها، والسلطة تأكل رجالها. لكن هناك حقيقة أخرى ينبغي التنبه لها، هي أن ذلك لم يكن بسبب العوامل المحلية والذاتية وحدها، وإن كانت هي العنصر الغالب، بل أيضاً بسبب عوامل أخرى خارجية تداخلت وتشابكت معها، خاصة ما يمكن أن نطلق عليه التداخل والترابط مع مصالح عديدة لدول كبرى ودول إقليمية كبيرة، فلم يُميَّز بين مصالحها والمصالح الوطنية.

وفي هذا السياق، لا أجد مناصاً من التحدث عن عاملين كان لهما دورهما المميز في تطور أحداث اليمن الجنوبي خلال السنوات الأخيرة بصفة خاصة، لكننا نجد امتدادهما في السنوات السابقة لذلك، وربما منذ البداية. والجدير بالذكر أنه على مدى سنوات عديدة، خططت المخابرات الأجنبية ومولت للدول الكبرى عمليات تدخل وانقلابات وإحداث تغيير في أنظمة الحكم في عدة دول من بلدان «العالم الثالث» في القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. ولست أنكر أنها حققت أفضل النتائج بسبب استخدام «رموز» محليين مُعدين جيداً، إلى حد يصعب معه اكتشافهم، لأن العملية تكون متقنة إلى حد بعيد. ولبعض هذه الانقلابات علاقة بالصراع على السلطة وإسقاط الأنظمة الفاسدة في أكثر

من بلد في العالم، حتى أصبح معظم الحكام من هذه البلاد من العسكريين. أمثال هؤلاء يُستخدَمون بنحو واسع في كثير من بلدان عالمنا الثالث، ويُسدون أفضل الخدمات للدوائر الأجنبية، وأحياناً كثيرة من حيث لا يشعرون.

وبهذا الصدد، سأحاول الحديث عن دورين يكمل أحدهما الآخر، ويقوم بينهما تعاون استراتيجي، ودون ذلك التعاون والخدمات التي يتبادلون تقديمها، تصاب مخططاتهما بضربة قاصمة.

الأول: دور العوامل الفردية والأشخاص الذين مارسوا دوراً في أحداث اليمن الجنوبي وصراعاته على مدى سنوات عديدة، وتحديداً خلال السنوات الأخيرة.

الثاني: دور المراكز الاستخبارية العالمية في هذه الأحداث.

الصراع على الدوائر

قضية تقسيم الحصص في سكرتارية اللجنة المركزية التي نشأت مباشرة بعد المؤتمر العام الثالث احتلت الصدارة في جدول أعمال «المكتب السياسي»، وكنت أرى في هذه المسألة قلباً للأولويات، إذ إن الأولوية الحقيقية كان-من وجهة نظري-يجب أن يستأثر بها توحيد الصف الوطني وتمتين الوحدة الداخلية والاهتمام بمعيشة الشعب وأمنه واستقراره، بعد ما مرت به البلاد من خضّات في أثناء الفترة السابقة للمؤتمر وفي خلاله. وكنا نرى، على سبيل المثال، أن قضية الوحدة الوطنية وترسيخ الجبهة الداخلية، وقبل كل شيء وحدة القيادة، أهم من أي مسألة خلافية أخرى، لأن هذه يمكن حلّها بالطرق الودية وعبر الهيئات الشرعية المخولة، ولكن الأهم من كل ذلك، هو الأمن والمعيشة للمواطن الذي عانى من هذه الصراعات.

بالنسبة إلى الطرف الآخر، لم تكن الأولوية لهذه القضايا التي ذكرتها، فقد واصلوا سياسة تصعيد الموقف وتأجيج حدة الصراع. كانوا يعدون لمعركة يسيطرون بنتيجتها على سكرتارية اللجنة المركزية، وهي بمثابة هيئة الأركان العامة للحزب، وأعلى قيادة يومية للعمل الحزبي في البلاد بعد «المكتب السياسي» الذي يجتمع مرة في الأسبوع.

وفي أثناء اجتماع الطرف الآخر يوم الاثنين 9 يناير 1986م، طرح موضوع إجراء التعديل في قوام سكرتارية اللجنة المركزية، وتحديداً في منصبين من أهم المناصب، هما:

- سكرتير الدائرة الحزبية.
- سكرتير دائرة العلاقات الخارجية.

كانت لحظة «مكهربة»، لأننا اعتبرنا أن المشكلة انتهت بالتسويات التي أقرّها المؤتمر العام الثالث الذي لم يمضِ على انعقاده سوى شهرين فقط. اعتقدنا أن الجميع سيكونون عند المسؤولية، وسيلتفتون إلى قضايا الوطن والمجتمع، كالوحدة الوطنية، والاهتمام بحل المشاكل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، والتزام قرارات المؤتمر الأخير للحزب. لكن

ذلك لم يكن أكثر من شعارات يرددونها كالشعارات الانتخابية التي تتلاشى بعدها مباشرة.

وكما ظهر سريعاً، كان الطرف الآخر يسعى إلى مزيد من السيطرة وإحكام قبضته على مفاصل الحزب والدولة. وقد باشر العمل فوراً وبلا إبطاء. لذلك، فعندما طالبوا بأن يحلّ عبد الفتاح إسماعيل بدلاً من أبو بكر باذيب في الدائرة التنظيمية، وسالم صالح محمد بدلاً من عبد الغني عبد القادر في دائرة العلاقات الخارجية، باعتبارهما ينتميات الى فصائل العمل الوطني، كانوا في الواقع يسعون للسيطرة على عصب الجهاز الحزبي كله.

كنا نستند إلى وضع سليم عندما رفضنا إجراء التعديلات التي كانوا يطلبونها. أعني بهذا أن «الدائرة الحزبية» أهم دائرة في سكرتارية اللجنة المركزية، وهي المعنية بتسيير نشاط المنظمات الحزبية في سائر محافظات الجمهورية، وفي القوات المسلحة والأمن، وكان على رأسها «أبو بكر باذيب»، عضو المكتب السياسي، وكان يتمتع بمهارات حزبية وسياسية عالية تؤهله لشغل هذا المنصب المهم، بعيداً كل البعد عن الانتماءات المناطقية والفصائلية.

أما دائرة العلاقات الخارجية، فكانت تأتي من حيث الأهمية في الدرجة الثانية بعد الدائرة الحزبية، وتُعنى بعلاقات اليمن الديمقراطية الخارجية مع الأحزاب الحاكمة في العالم، ومع أحزاب المعارضة والعلاقات مع حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، وكان لها تأثير بقرارات وزارة الخارجية والمنظمات والمؤسسات الجماهيرية وسياستها، وكان على رأسها عبد الغني عبد القادر، ويتمتع هو الآخر بخبرة سياسية وحزبية عالية.

كان الاثنان معروفين فوق ذلك بنشاطهما الفكري والعملي، وهما من الدماء الجديدة التي دخلت المكتب السياسي لأول مرة في المؤتمر العام الاستثنائي للحزب في عام 1980م. والأول، وهو أبو بكر باذيب، كان ينتمي إلى «اتحاد الشعب الديمقراطي» الذي أسسه شقيقه الفقيد عبد الله باذيب في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين. بينما كان عبد الغني عبد القادر ينتمي إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي» في اليمن، الذي غير اسمه فيما بعد إلى «حزب الطليعة الشعبية». وأسهم الحزبان إلى جانب «الجبهة القومية» منذ عام 1976م في تأسيس التنظيم السياسي الموحد-الجبهة القومية على أساس وحدة الفصائل الوطنية، ومن ثم كوّنوا معاً الحزب الاشتراكي اليمني في عام 1978م. لذلك، لم يكن من المقبول أن نتنكر لحلفائنا ورفاقنا بعد أن أصبحنا جميعاً في قارب واحد، أو ننسى مساهمتهم بمنتهى البساطة، لمجرد أن عضوين من قياديي الجبهة القومية يطمحان إلى احتلال المنصبين اللذين يشغلانهما، ولو استسلمنا لذلك، لكنا نوقّع على تدمير أسس الوحدة السياسية الفكرية التي قام على أساسها التحالف الوطني، ولا أتخيل أن ذلك كان ممكناً من الناحيتين المبدئية والأخلاقية معاً.

لكن بالتأكيد كانت هناك أسباب أخرى استدعت منا الرفض. فلم نكن نرى ضرورة لإجراء التعديل الذي كان يطالب به الطرف الآخر بإصرار، إذ لم يكن قد مضى على تشكيل «السكرتارية» سوى شهرين فقط، وكان أي تعديل عليها في هذا الوقت القصير جداً يعطي

انطباعاً بعدم الاستقرار السياسي، وهو ما لم يكن في مصلحة الحزب والنظام. كذلك فإن الأخوين باذيب وعبد الغني كانا يقومان بعملهما بأقصى قدر من الكفاءة وبإتقان منذ وقت طويل.

ثم كانت هناك مسائل إجرائية مهمة، كان لا بد أن نراعيها، التزاماً بالنظام الداخلي. فإجراء التعديل في السكرتارية من حق «اللجنة المركزية» وحدها، وليس من حق «المكتب السياسي»، وهذه هي الطريقة الوحيدة لاكتساب الشرعية. لكنهم لأنهم كانوا يعرفون هذه الحقيقة، ويعرفون أن أغلبية «اللجنة المركزية» التي كان من المقرر أن تعقد دورتها الكاملة في 27 يناير 1986م لن توافق على ذلك، فقد كان إصرارهم قوياً على حسم هذه المسألة في «المكتب السياسي».

من ناحية أخرى، كنا نودّ فعلاً نقل موضوع الخلاف إلى اجتماع اللجنة المركزية لتحسمه في دورتها القادمة، وذلك لتفادي الاجتماعات القيادية الضيقة والمغلقة، وكنا نميل إلى أن نجعل من المناقشات العامة أساساً لحياتنا الحزبية، ولاتخاذ القرارات التي تعتمد على أوسع قاعدة حزبية وشعبية ممكنة، وهو ما كانوا يتخوفون منه ولا يطيقونه.

وفوق ذلك لم يخفَ عليّ أن الإشارات كانت تتجه بإخراج الرجلين اللذين كنت اعتمد عليهما في الدائرة الحزبية ودائرة العلاقات الخارجية، وكان معناه التحليق بلا جناحين. لكن مظاهر خبثهم لم تخفَ على الجميع. فمن حق الأمين العام والرئيس إدارة السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية وسياسة الاستخبارات، وتتساوى في ذلك الأنظمة المركزية والديمقراطية على السواء.

كل هذه الأمور والقضايا كانت مبدئية بالنسبة إلينا، ولم نتنازل عنها. لقد كمن الصراع حيناً، ثم عاد إلى التفجر من جديد، وتصاعد إلى درجة خطيرة قبل أن يتطور إلى ما جرى من أحداث في يناير 1986م. وتكشفت دوافع الطرف الآخر علانية ودفعة واحدة، وبعد أن كانت الوساطات والتنازلات السياسية قد نجحت في عقد المؤتمر الثالث، بتجديد انتخابي أميناً عاماً، وانتخاب لجنة مركزية ومكتب سياسي.

ويمكن تحديد ملامح هذا «السيناريو» أو فهمه بالتمعن في ما قررته الوثيقة السرية التي سبقت الإشارة إليها، المرسلة إلى محطة الاستخبارات السوفييتية في سفارتهم في عدن، وهي تتحدث بصراحة شديدة عن خطة وضعها «المركز» في موسكو لتغيير الوضع في عدن بعد السياسة الواقعية التي سرنا عليها مع النظام في صنعاء ودول الخليج ودول العالم انطلاقاً من مصلحة النظام والشعب في عدن، وأن جهات نافذة في موسكو استاءت منها وأصبحت تبحث عن مبرر للتدخل كما بدأوا البحث عن البديل. وما نقص من الخطة هو تاريخ التنفيذ فقط.

ومن المتوافر من المعلومات، أن عبد الفتاح إسماعيل كان يطمح إلى أن يكون هذا البديل، وكانت عودته إلى عدن من موسكو جزءاً من هذا السيناريو، وكان يستعجل الوصول

لحضور المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذي بات موعده قريباً في فبراير 1986م بصفته الجديدة أميناً عاماً للحزب الاشتراكي اليمني، وهو ما كان يعتبره قمة انتصاره السياسي والنفسي. وربما كان حلفاؤه يعرفون هذه الحقيقة عنه، فعملوا على التخلص منه بعد أحداث يناير، كما سيتبين من سير وقائع الأحداث بعد ذلك.

والحقيقة أنني دأبت منذ بداية ظهور الأزمة على مخاطبة الشخصيات من الفريق الآخر، لإقناعهم بالتفاهم السياسي بعيداً عن أساليب التطرف التي كانوا يمارسونها. وكنت أراهن على قوة المنطق والحرص على المصلحة الوطنية والشعور بالمسؤولية التي توخيناها فيهم. ولكن جاءت الرياح على غير ما اشتهت السفن.

الخميس العاصف

مساء يوم الأربعاء 8 يناير زارني في منزلي كل من وزير الدفاع صالح مصلح قاسم، ووزير الحكم المحلي علي سالم البيض، ومعهما رئيس الوزراء حيدر العطاس. وطالب الثلاثة بضرورة عقد اجتماع للمكتب السياسي يوم 9 يناير 1986م، بعد إخفاق اجتماع السادس من يناير في الوصول إلى أية نتيجة بخصوص التعديل الذي كان الطرف الآخر يطالب به في «السكرتارية». وتحت الإلحاح، وافقت على عقد اجتماع جديد للمكتب السياسي يوم الخميس 9 يناير 1986م.

ترأس الجزء الأول من هذا الاجتماع علي عنتر، بطلب مني. كنت مرتبطاً بترتيب إجراءات زيارة الرئيس الإيراني علي خامئني التي كان يزمع القيام بها لعدن في 15 يناير 1986م. ويبدو أن علي عنتر كان سعيداً بهذا التكليف، لكنه لم يملك المبادرة لإدارة اجتماع فعال وناجح، رغم طموحه الشديد، فاضطر إلى تعليق الاجتماع بعد ربع ساعة فقط من بدئه. وقد ربطت حينها بين إصرارهم على عقد اجتماع «المكتب السياسي» في ذلك اليوم (9 يناير)، والمعلومات التي وصلتني عن أن عناصر مسلحين، بعضهم محمولون على سيارات جيب مدنية، قد انتشروا في المنطقة المحيطة بمقر «اللجنة المركزية»، بانتظار التعليمات لتنفيذ عملية ما. وكان بعض المسلحين القبليين قد دخلوا العاصمة فعلاً مابين 8–12 يناير 1986م، وتمركز العديد منهم في منازل تابعة لأعضاء في «المكتب السياسي»، في نوع من ضمان الحماية. وهذه المنازل هي منازل عبد الفتاح إسماعيل وعلي عنتر وسعيد صالح وعلي شائع هادي وعلي البيض وغيرهم، وجميعها تحتل مواقع حساسة في مرتفعات منطقة الفتح بالتواهي، حيث مقر اللجنة المركزية ودار الرئاسة ووزارة الدفاع. وتمركز المسلحون في بيوت خورمكسر، كمنزل وزير الدفاع صالح مصلح، ومنزل صالح منصر السييلي وآخرين. وكانت العديد من منازل المسؤولين في هذا الطرف قد أخليت مسبقاً من العائلات.

خلال اجتماع 9 يناير لم يتحدث سوى عدد قليل جداً من أعضاء المكتب السياسي.

وعندما أعود اليوم إلى محضر ذلك الاجتماع، يتأكد لي أن كل من تحدثوا إما أنهم لم يكونوا يعرفون ما يدبر في السر، أو أنهم كانوا يجاهدون من أجل البقاء، غير أن بعضهم كانوا مشاركين في الأعمال الخفية.

علي عنتر وأحمد علي السلامي وصالح مصلح قاسم كانت تسيطر عليهم فكرة تغيير السكرتارية، وتمحور حديثهم حول هذه النقطة تحديداً. وقام صالح مصلح بمحاولة لإقناع أبو بكر باذيب ليقبل فكرة التنازل عن الدائرة التنظيمية التي يشغلها، والقبول بشغل سكرتير الدائرة «الأيديولوجية»، وقال مصلح «إن سكرتير الدائرة الأيديولوجية هو الرجل الثاني في الحزب».

قال علي باذيب إن اللجنة المركزية هي الجهة المعنية بمثل هذا التغيير، وكان رأي الدكتور محمد قاسم الثور (الهمداني)، وهو من أبناء صنعاء، أن الحديث عن تغييرات يشكل نوعاً من الصعوبة، ودعا إلى الانتظار حتى تنضج الظروف لإحداث تغيير من هذا النوع، ملمّحاً إلى الظروف التي انعقد فيها المؤتمر العام الثالث. وقال الهمداني إن الحلقة المركزية «الآن» هي وحدة الحزب.

وقال أنيس حسن يحيى إن من شأن إحداث أي تغيير أن يضرّ بسمعة هذا الحزب.

أما حيدر العطاس والدكتور عبد العزيز الدالي، فقد تحدثا باتجاه ضرورة وحدة القيادة، واستبعدا إمكانية إعادة ترتيب أوضاع السكرتارية.

وتحدث علي سالم البيض، لكنه لم يتطرق مباشرة إلى المقترح بتعيين عبد الفتاح في الدائرة التنظيمية، بل اقترح «تشكيل لجنة من علي ناصر محمد، الأمين العام، وعلي عنتر وجار الله عمر لإعادة النظر في وضع السكرتارية»، وأيده في ذلك المقترح حيدر العطاس. ولم يتحدث أيٌّ من الأعضاء الآخرين في ذلك الاجتماع، بمن فيهم عبد الفتاح إسماعيل.

غادرت الاجتماع وأنا أشعر بأننا إزاء أزمة حقيقية. كان الجو مكهرباً في العاصمة عدن. الانقسام في القيادة يصعّب الأمور أكثر فأكثر، وكان تسريب كل ما يدور داخل اجتماعات المكتب السياسي مباشرة إلى الشارع، بل وإلى خارج اليمن عبر التليفونات، يوتّر الأجواء ويستنفر الشارع ويزيد من حالة الاحتقان والأخطار، ويعرّض البلاد للخطر. وكان الموقف أكثر توتراً ومدعاة للقلق في معسكرات الجيش والأمن، وينذر بالانفجار الفعلي، حيث جرت تعبئة سيكولوجية عنيفة للأفراد، ووُضعوا على الاستعداد القتالي. وكانت الأمور قد وصلت إلى درجة حساسة جداً، خاصة مع انطلاق تهديدات غير مسؤولة من عناصر الطرف الآخر بتفجير الموقف وحسم الصراع بالقوة.

جنازة زهرة هبة الله

يوم السبت 11 يناير 1986م شاركت مع بعض الأخوة من القياديين في تشييع جنازة المناضلة زهرة هبة الله، فقيدة الحركة الوطنية والنسائية. وقد كانت عقيلة المناضل سلطان

أحمد عمر، وهو من الرعيل الأول للثوار، ومن المؤسسين لحركة القوميين العرب والجبهة الوطنية في الشمال.

لفت انتباهي أن أحداً من عناصر الطرف الآخر، وخاصة القياديين، لم يأتِ للمشاركة في تشييع جثمان الفقيدة، وهم عادةً لا يغيبون، ويتجمعون في المصائب والأحزان أكثر مما يتجمعون في الأفراح، وكان أمراً غريباً يحدث لأول مرة، والوحيد الذي حضر كان وزير الدفاع صالح مصلح، الذي جاء متأخراً وغادر مسرعاً، وهذا بحدّ ذاته لفت انتباه المشاركين في الجنازة. فصالح مصلح كان قد اتخذ هو وجار الله عمر موقفاً وسطياً في الظاهر، ولكنه كان منسقاً مع المجموعة المعارضة، ومجيئه المتأخر ومغادرته السريعة وغياب الآخرين، كلها كانت توحي بأن شيئاً ما كان يُحاك في الخفاء. وقد تكشفت بعد ذلك بعض الدلائل والأدلة التي تشير فعلاً إلى وجود خطة لاغتيالي في ذلك اليوم خلال حضوري الجنازة. لكن يبدو أن خللاً ما لم يكن في الحسبان عطّل تنفيذها في اللحظات الأخيرة. وربما خطر لهم أن خطتهم قد كُشفت لنا، ومجيء صالح مصلح متأخراً والانصراف سريعاً لا أجد له سوى تفسير واحد، هو أنه عندما اكتشف غياب الآخرين من أصحابه، خاف أن يكونوا يدبرون له هو الآخر أمراً ما، فسارع بالذهاب لاستجلاء الأمر على ما يبدو، حتى لا يغدروا به ويؤخذ على حين غرة.

تلقيت تحذيرات جدية من أكثر من طرف عن محاولات تدبر لاغتيالي، وكان هذا الأمر ممكناً حدوثه. وكان هناك إحساس بالخطر من أي شيء من هذا النوع في أية لحظة، واغتيال الرئيس لا يعني اغتيالاً فردياً، بل يمتدّ إلى النظام وإلى الوطن كله.

الحقيقة أنني لم أكن دائم الحذر إزاء هذه المسألة كثيراً، فقد كنت أحرص كلما اشتدت الأزمة داخل اللجنة المركزية على أن أستقلّ سيارتي وأجوب بها شوارع عدن، أو أذهب إلى ملعب الشهيد الحبيشي في كريتر لحضور مباراة بين فريقين وطنيين دون سابق إشعار أو تخطيط. وأذكر أن ذلك كان سبباً للمشاكل مع قائد حراستي مبارك سالم وبقية أفراد الحراسة الذين كانوا مكلَّفين حمايتي، ويرون في تصرفاتي نوعاً من المجازفة والتهور. ومرةً شاهدني في التلفزيون، في أثناء حضوري مباراة كرة قدم مع رئيس أحد الأندية، فانزعج وهرع إلى الملعب الرياضي. أما أنا، فكنت أنظر إلى المسألة من وجهة نظر أخرى، وكنت أجدها سليمة. فقد كنت أرى في وجودي بين الناس خَلقاً للطمأنينة عندهم، ورفعاً لمعنوياتهم، وتبديداً للقلق لديهم، من جراء ما يتواتر من أنباء الخلافات بين المسؤولين، وليس رغبة في المجازفة أو إثبات الشجاعة حيث تجب الحيطة والحذر. وكان الآخرون بكل أسف يتفننون في إنزال الإشاعات أو إفشاء أسرار صراعات القيادة بقصد خلق البلبلة وإثارة الفوضى وإلقاء الروع في قلوب الناس. وكانوا يعتقدون بذلك أنهم يشكلون رأياً عاماً داعماً لموقفهم في الصراع، لكنهم كانوا يجهلون أن المقياس الحقيقي لجسّ نبض الشارع يُستمَد من مؤشرات أخرى غير تلك التي كانوا يلجأون إليها، وأهمها عندي توفير الأمن والغذاء والاستقرار والاهتمام بمصالح الشعب.

رغم كل شيء، ظل هدفنا تسوية الأمر بسلام، وأنه لا يمكن التخلي عن التفاهم والحلول السياسية. وبذلنا جهوداً في هذا الصدد، ووسّطنا الأشقاء والأصدقاء، وكنا نقول للجميع إننا على استعداد تام للتفاوض، حتى إذا لم يبقَ هناك خمسة في المئة من الأمل في إصلاح ذات البين. وكنت أعتبر هذه الطريقة هي الوحيدة لإيصال البلد إلى بر الأمان وتجنيبها المزالق الخطرة.

بلغ التصعيد حداً لا رجعة عنه. لذلك، عندما أبلغني الصديق جورج حاوي، وكان يشغل منصب الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني، بردّ علي عنتر على رغبتي في التفاوض، أدركت أن الأمور أصبحت جدية بما فيه الكفاية، وليست كلمات تطلق لمجرد التهديد والابتزاز، ولم تكن بلا مغزى. قال عنتر لجورج حاوي: «سنواجهه غداً، حتى لو أدى الموقف إلى تفجير نفسي معه»، وكنت لا أخشى كثيراً من كلام علي عنتر حين أدعى أنه سيفجر نفسه، ولكن هذا الموقف يعكس مقاصد الآخرين وتآمرهم. كان هذا مساء يوم الأحد 12 يناير، وقد بذل جورج حاوي كل ما في وسعه لإقناع علي عنتر وعبد الفتاح إسماعيل بتأجيل اجتماع المكتب السياسي إلى وقت آخر حتى تتهيأ الظروف المناسبة لذلك وعودة بقية أعضاء المكتب السياسي في الخارج، وفي مقدمتهم حيدر العطاس الذي كان في زيارة للصين، لكنهما رفضا ذلك بكل إصرار. وقد سارع جورج حاوي إلى تحذيري في الليلة ذاتها، لأنه كان سيسافر في طائرة اليوم التالي متجهاً إلى بيروت.

ما قاله علي عنتر يُعَدّ أوضح إعلان وأصدق مقياس لما كانوا يفكرون فيه ويخططون له. وكان هذا يعني أن الطرف الآخر قد أغلق الباب أمام محاولات التفاوض والحل السياسي، ونقل الصراع السياسي إلى محطة الحسم بالقوة والسلاح. ولهذا، كان من المستحيل أن أسلِّم نفسي لهم كما سلَّم قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف وسالمين. وقد أكد العقيد محمد عبد الرحمن العبادي، بعد الأحداث وبعد الحديث عن التصالح والتسامح، أنه يشعر بالذنب لأنه أسهم بوضع خطة عسكرية قبل أحداث 1986م، ونشر هذا الاعتراف في صحيفة «الأيام»، وهو ما يؤكد أن الطرف الآخر كان يُعدّ العدة للانقلاب. وأُشير إلى ذلك في تسجيلات المكتب السياسي برئاسة علي سالم البيض بعد أحداث 1986م الذي ورد فيه أنهم شكلوا قيادة لإدارة الصراع من البيض وعلي عنتر وعلي شائع والعطاس وجار الله عمر. وقد نشر جار الله عمر في مذكراته أن أحمد عباد الشريف، عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، اتصل به من صنعاء وطالبه باعتقال الرئيس والأمين العام، لكنّ جار الله عمر رفض هذه الفكرة.

حيدر العطاس
البديل المحتمل لدى الأميركيين والسوفييت

ناقشت مع رئيس الوزراء حيدر العطاس قبل مغادرته إلى الهند والصين في زيارة رسمية

تأجيل الاجتماع، لكنه لم يهتم بهذا الأمر. ربما لأنه لم يكن يقدِّر خطورة الأمر بما يكفي. وسافر إلى نيودلهي ووقعت الأحداث وهو في طريقه بالطائرة المتوجهة إلى بكين، لكنه لم يذهب إليها. ويذكر أحمد عبيد الفضلي، وزير التجارة والتموين الذي كان ضمن وفده، أن العطاس كان حائراً تماماً في أي موقف يتخذ، حتى تلقّى إشارات من موسكو بتغيير برنامج رحلته والتوجه إلى موسكو، ولحقه إلى هناك فضل محسن عبد الله، وزير المالية. وهناك غيّر العطاس مواقفه السابقة ومسار طريقه، وكان عند بداية الأحداث يتصل بي ويسألني إن كنت أفضل وصوله إلى دمشق أو أديس أبابا. بل أرسل إليّ أرقام هواتفه من أجل الاتصال به عبر سفيرنا في نيودلهي.

وعلى أية حال، فإن السوفييت والأميركيين الذين كانوا يرصدون جيداً تطور هذه الصراعات وما يجري في اليمن الديمقراطية، كانوا يرشحون العطاس بديلاً محتملاً في حال حدوث أي تغيير فيها. وفي هذا يتفق تحليل مركز الاستخبارات السوفييتية في رسالته إلى المحطة في عدن مع دراسة سابقة وضعتها إحدى مؤسسات الأبحاث الأميركية بطلب من سلاح الجو الأميركي، عنوانها «اليمن الديمقراطية... احتمالات التغيير ورحيل السوفييت». وقد توصلت الدراسة الأميركية بعد تحليلها للوضع في عدن وتاريخ الصراعات فيها والقوى المؤثرة فيه إلى نتيجة مفادها أن العطاس المغمور، يمكن أن يكون البديل المفضل في حال حدوث مثل هذا التغيير، والغريب أن السوفييت توصلوا أيضاً إلى الاستنتاج ذاته.

وللحقيقة، فإن الأميركيين توصلوا إلى هذا الاستنتاج في عام 1983م، في وقت لم يكن فيه العطاس في مركز حساس، إذ كان مجرد وزير للأشغال، لكنه كان أقدم وزير في الحكومة، وأكثرهم كفاءة في عمله، ولم يصبح رئيساً للوزراء إلا في فبراير عام 1985م، وأيضاً عضواً في المكتب السياسي في الوقت ذاته بحكم منصبه، وهو أول صعود سياسي ملحوظ له.

ولم تكن هناك أية بوادر تدل على أن الرجل يسعى فعلاً إلى منصب رئيس الحكومة، فضلاً عن رئاسة الدولة، وأظن أن من الظلم اتهامه بذلك. لكنه في ذلك اليوم، عندما ناقشته في تأجيل الاجتماع، كان أميل إلى عقد اجتماع المكتب السياسي في 13 يناير، وبدا لي أنه لم يكن لديه الوقت أو الشعور الكافي لاستنتاج ما سيحدث، اللّهم إلا إذا كان يخفي ذلك بحذاقة كبيرة، وما كان لافتاً للنظر، توديع عبد الفتاح إسماعيل للعطاس، بالرغم من أنه لم تكن له صفة رسمية في الدولة.

سفيرنا في لندن يؤكد وجود مؤامرة

تعود بي الذاكرة إلى الأيام الأخيرة من ديسمبر 1985م، حيث أُتيحت لي فرصة قصيرة للراحة والاستجمام في صوفيا عاصمة بلغاريا. وكان برفقتي علي سالم البيض، وأحمد مساعد حسين وآخرون. وحين رنّ جرس الهاتف في غرفتي، أخبرني السكرتير الذي

رفع السماعة أن سفيرنا في لندن صالح عبد الله مثنى على الهاتف ويريد التحدث معي، فأمسكت بالسماعة، وسرعان ما جاءني صوته يسأل عن صحتي، ثم قال بصوت شعرت باضطرابه: «هناك معلومات خطيرة حصلت عليها ولا أستطيع أن أحكيها على الهاتف»، فشعرت بأن وراءه أمراً هاماً، فأذنت له بالمجيء.

في اليوم التالي وصل الى صوفيا، وأخبرني بأنه علم أن بعض أعضاء المكتب السياسي من الطرف الآخر كانوا يُعدّون لمؤامرة تستهدف حياتي قبل وفي خلال «المؤتمر العام الثالث» أكتوبر – 1985م، وأن لديه معلومات تفيد بأن «المؤامرة» لا تزال مستمرة، وعليّ أخذ الحيطة والحذر لمواجهة هذه المؤامرة.

ليس المهم مَن أطلق الطلقة الأولى

كل الظروف كانت مهيّأة لما حدث في 13 يناير 1986م، وكل الأسباب التي كانت تحتمه كانت جاهزة. وأتذكر أنني بعد الأحداث مباشرة قلت للذين سألوني بإلحاح لماذا حدث ما حدث: إن الأحداث التي وقعت في 13 يناير 1986م كان يمكن أن تحدث قبل هذا التاريخ أو بعده، وليس المهم من أطلق الطلقة الأولى. فليست الأحداث وليدة اللحظة، بل هي تراكم بلغ مداه، واختلالات اتخذت أشكالاً عديدة من الصراعات السياسية التي كانت سرعان ما تتطور إلى أشكال من العنف أكثر من أي عنصر آخر لتأكيد تفوق الأقوى وتعزيزه. وهذا منطق خطر، وقد قادنا إلى صراعات مستمرة منذ قيام الدولة في الجنوب، ولم يكن الحال في الشمال أفضل من ذلك، إذ مرّ بسلسلة من الصراعات هو الآخر.

لم تكن الأسباب دائماً محلية فقط، بل أسهمت فيها جهات عديدة أيضاً خارجية إقليمية ودولية، لأن مصالحها أصبحت أكثر تأثيراً في المصالح الوطنية، وصار كثير من الخيوط في أحوالنا تتمسك بها القوى الخارجية التي لا تعرف لنفسها حدوداً عندما يُمَسّ ما تعتقده بأنه مصالحها، وهذه القوى تعكس نفسها على أحوالنا، والمصيبة أنها تجد «دمى» وأدوات محلية تحركها في الوقت المناسب لتأجيج الصراع.

ولفت نظري أن معظم الحراب وُجِّهت إلينا عندما بدأنا نتجاوز «الدائرة الحمراء» غير المسموح بتجاوزها في ذلك الوقت، كالعمل من أجل تحقيق الوحدة اليمنية بالطرق السلمية، والاستقلال بالقرار الوطني، والتمسك بالسيادة الوطنية، والتعامل نداً لند مع كل الدول، صغيرة كانت أو كبيرة، عربية أو أجنبية. والحقيقة أننا كنا نسعى لعلاقات ممتازة مع السوفييت، دون أن نكون رهينة لهم أو لغيرهم في المنطقة.

والواقع أن ما حدث في 13 يناير 1986م، وخروجنا من السلطة بنتيجتها، كان يعني بمعنى من المعاني أننا كنا ندفع ثمن تلك السياسة الوطنية التي التزمناها، ما عُدَّ في نظر الآخرين تجاوزاً للدائرة الحمراء التي لا يجوز لأحد الاقتراب منها، فضلاً عن تجاوزها، كما أكد ذلك وزير إعلامهم محمد جرهوم للرئيس الإثيوبي منجستو هيلا مريام.

لهذا، إن سؤالاً مثل: «مَن بدأ بإطلاق النار؟»، أو «مَن أطلق النار على مَن أولاً؟»، يبدو سؤالاً ساذجاً لا معنى له. إن هذا كله لعبٌ بالألفاظ والمسمَّيات. واقع الأمر أمامنا يقول إن ما حدث كان بحجم الأسباب المتوافرة قبله لدى أطرافه جميعاً، سواء الأطراف المحلية أو أولويات القوى الخارجية النافذة التي عكست نفسها على أوضاعنا الداخلية، إذ فقدت الأطراف المحلية توازنها، ولم تعد تعرف كيف تميز بين المصلحة الوطنية ومصلحة الغير، وتقدم الأخيرة على الأولى في معظم الأحوال.

حضر وفد سوفييتي إلى إثيوبيا، والتقى بالرئيس منجستو، وأخبره أن علي ناصر هو أول مَن بدأ بإطلاق النار، وأجابهم منجستو: «كنتم قد نصحتم عبد الناصر في 1967 بألّا يبدأ بإطلاق النار، وضُربت مطاراته وطائراته على الأرض، وما زالت مصر ودول المنطقة العربية والأفريقية كلها تدفع ثمن هذه النصيحة. فهل كنتم تريدون من علي ناصر أن يسلِّم رأسه؟».

كل هذا الآن من باب تحصيل الحاصل، ولا يغيّر من الأمر شيئاً، لأن الذي حدث قد حدث، وكان لا بد له أن يحدث بعدما توافرت كل أسبابه وظروفه، ولأن الذين بذلوا جهوداً للحيلولة دون ما حدث-وكنا من ضمنهم-لم يستطيعوا ذلك. ولأن الذين شنوا الصراع المرير بكل الوسائل، واستعرضوا واستخدموا تفوق القوة العسكرية من أجل الاستئثار بالسلطة كانوا أول ضحاياه. ولذلك، يكون من المنطق والعدل عدم إلقاء اللوم والمسؤولية على أحد بعينه، أو نقلهما إلى أطراف أخرى، لأن كل الأطراف تتحمل مسؤولية ما حدث، بمن فيهم نحن الذين كنا أول مَن حاول الحيلولة دونه، وأول وأكثر مَن دفع الثمن.

وأنا أول مَن اعترف بذلك في وقت مبكر، وإن لم يملك الآخرون الشجاعة للاعتراف بهذه الحقيقة البديهية. ولو حدث هذا، لأمكن تجاوز كثير من الآثار السلبية الناجمة عن أحداث 13 يناير، ولأصبحت الطريق ممهدة لاستعادة الوحدة الوطنية على أسس صحيحة في وقت مبكر.

لذلك، إن ما قلته عمّن بدأ بإطلاق النار أولاً، إنما هو جزء صغير جداً من المشكلة، وعندما يركز أحد على جزء من مشكلة كبيرة، ناسياً بواقيها، فهو يظهر خطأه إن لم يكن على ضلال أو الاثنين معاً. لقد انطلقت نيران كثيرة قبل 13 يناير، ونيران أكثر منها بعد 13 يناير، وحتى كتابة هذه المذكرات.

ومنذ بداية الأزمة، قدمنا الجزء الأكبر من التنازلات السياسية، وكنت أقول: حتى إذا لم يبقَ سوى خمسة في المئة من فرص النجاح لتفادي الكارثة الوشيكة، فأنا على استعداد للحوار، ولو كانت النسبة تقلّ عن ذلك. فقد كنا نرى في الحوار والتفاهم السياسي سلامة نسبية للبلد تفوق حجم أية فوائد قد يجنيها أيّ طرف بالقوة المسلحة، وكنا نردد حينها أن المنتصر مهزوم في هذا الصراع.

وسبق أن أشرت إلى جهود بعض الجهات السوفييتية في التوسط، وإلى محاولات إيجاد حلّ سلمي، وإلى الدور السلبي للاستخبارات السوفييتية (كي جي بي) في الأحداث. يقول

بريماكوف: «إن علي ناصر قد كبر أكثر مما ينبغي، وإننا لو سمحنا له بالاستمرار خمس سنوات أخرى في الحكم، فلن يستطيع أحد أن يتحكم في تصرفاته أو السيطرة عليه». وهكذا يتضح أن السيطرة على الرئيس كانت مطلبهم.

وكانت آخر محاولات تجنب الكارثة والوصول إلى حلول للمصالحة، هي التي حاول القيام بها كل من الأستاذ محمد عبده نعمان والأستاذ عمر الجاوي والدكتور عبد الرحمن عبد الله مع عبد الفتاح إسماعيل، لكن هذا الأخير لم يرفض الفكرة من حيث الأساس فحسب، لكنه رفض أيضاً استقبال هؤلاء الرجال المخلصين الذين كان قلبهم على البلد والشعب. وكان عمر الجاوي الوحيد الذي تمكن من مقابلته يوم 9 يناير 1986م، وبعد حوار طويل معه، قال عبد الفتاح في نهايته: لقد اختلّت الخريطة السياسية لمصلحتنا، ولا يمكنني التفاهم معه، ولا أن أمدّ يدي إليه (يقصدني).

كلنا مسؤولون عن أحداث 13 يناير

لقد أكدتُ أننا جميعاً مسؤولون عمّا حدث منذ 1969 وحتى أحداث 1986، وأن المنتصر فينا كان مهزوماً في كل الأحوال، إذ إن لي رفاقاً وأصدقاء في كلا الطرفين تربطني بهم رفقة عمر وأواصر صداقة ومحبة وعلاقات كفاحية. لهذا، أعتبر نفسي خاسراً، وليس هناك أي طرف يزعم أنه حقق انتصاراً.

وبصرف النظر عن الخلاف السياسي، فإن علاقتي كانت طيبة بالعديد منهم، رغم أنني واجهت مشاكل كثيرة معهم. كذلك فإن علاقتي بالآخرين لم تكن سيئة دوماً، وقد تصالحت فيما بعد مع العديد من أولئك الذين اختلفوا معي والذين حكموا عليَّ بالإعدام. التقينا لاحقاً على طاولة واحدة وعلى مائدة واحدة في دمشق والقاهرة وأبو ظبي، ولكن بعد خراب عدن وضياع الدولة.

وحالياً، وأنا أكتب هذه المذكرات، لا أجد حقيقة أهمّ مما قلته وسأقوله على الدوام، وهو أننا جميعاً مسؤولون عمّا حدث، وهذا «عين الحقيقة».

وبهذه المناسبة يحضرني ردّ الرئيس الإثيوبي منجستو هيلا مريام، بعد أحداث يناير مباشرة على الوفود اليمنية الجنوبية التي هرعت إلى أديس أبابا، في محاولة لتغيير الموقف الإثيوبي المؤيد لنا، وإخراجنا من أديس أبابا، ومنهم نايف حواتمة[1]. قال الرئيس منجستو:

1- وصل نايف حواتمة إلى أديس أبابا والتقى مع الرئيس منجستو، مدعياً أنه مكلَّف من القيادة السوفييتية المطالبة بإخراجي من أديس أبابا، وبعد استماع منجستو إلى كلامه ورسالته، قال له: ألستَ أنت من كنت تتحدث معنا بشأن دعمه قبل الأحداث؟! وهو يعيش الآن في قصر الشعب، وإذا لم تتسع أديس أبابا له، فإننا سنضعه على رأسنا. وقال له: انتهت المقابلة، والأحرى بك أن تتحدث عن فلسطين، لا عن اليمن، وأنصحك بزيارة الرئيس علي ناصر في قصر الشعب. وبالفعل، طلب مقابلتي، ولم يعرف أنني قد اطلعتُ على ما دار في لقائه مع منجستو، وقال لي: عليكم ألا تتأخروا في حسم الأمر عسكرياً معهم قبل أن يتمكنوا من السيطرة على الحكم. وطلب مني ترتيب مقابلة له مع منجستو.

«وماذا كنتم تتوقعون؟ إن أيّ إنسان تصبح حياته وحياة شعبه وأمنه واستقراره مهددة إلى هذا الحد، لا بد له من أن يفعل المستحيل للدفاع عنها، وهكذا كان الرئيس علي ناصر محمد. كان في وضع المدافع عن هذه القيم العامة».

ولم يستطع أولئك الذين كانوا يستمعون إلى الرئيس منجستو الدفاع عن حججهم أمام قوة منطقه.

وفي الواقع، إن ردّ الرئيس الإثيوبي منجستو، كان أقرب إلى الحقيقة من أفكار كثيرين كانوا يبحثون عن مذنب. وكان هذا متأتياً له، لأنه كان على معرفة بطبيعة الصراع في اليمن الديمقراطية جيداً، وعرف جميع الضالعين فيه حق المعرفة، وكان أيضاً على علم بطبيعة المشاكل والخلافات الدائرة في القيادة اليمنية، بجمهورية اليمن الديمقراطية.

في تاريخ 15 يناير 1986م، وفي أثناء الاقتتال في عدن، أوفدت وزير الصحة عبد الله أحمد بكير، إلى صنعاء وأديس أبابا، حاملاً رسالتين خطيتين إلى رئيسي البلدين.

وهنا أريد أن أصف لكم الظروف التي كتبت فيها هاتين الرسالتين باختصار شديد. فقد كان الوضع تسيطر عليه حتى ذلك الحين القوات الموالية لنا، لكن كانت هناك صعوبات حقيقية نواجهها. لهذا، فقد حملت الرسالتان لغة التفاؤل في التغلب على هذه الصعوبات، فلم نطلب من صنعاء أو أديس أبابا التدخل لمصلحتنا في القتال الدائر. بعثت إلى الرئيس علي عبد الله صالح برقية أكدت فيها أننا «حرصاء على أمن اليمن شمالاً وجنوباً، ويهمّنا استمرار العلاقات القوية والراسخة بين النظامين، لما فيه مصلحة شعبنا ووطننا اليمني. وسيشرح لكم مندوبنا التفاصيل».

قابل الدكتور عبد الله بكير الرئيس علي عبد الله صالح في مدينة تعز، حيث كان فيها، بعد وصوله إليها مباشرة. وربما أراد الرئيس صالح أن يكون في هذه المدينة تحديداً، التي لا تبعد كثيراً عن عدن، ليكون قريباً من مجرى الأحداث التي هزّت اليمن والمنطقة، وكان الرئيس علي عبد الله صالح قد شكّ في بكير الأشعث، ولذا طلب منه رجال الأمن قبل أن يلتقي الرئيس به، أن يستحم في مسبح القصر الجمهوري ريثما يستغلون تلك الفترة لتفتيش حقيبته ويتحققوا من ملابسه، ومما إذا كان بحوزته أي متفجرات أو نوايا لتنفيذ أي عمل انتحاري، كما علمت ذلك لاحقاً من الرئيس علي عبد الله صالح.

تحدث الرئيس صالح مع الدكتور عبد الله بكير بصراحة ووضوح، وحدد رأيه في ثلاث نقاط رئيسة:

أولاً: حرصه على عدم التدخل في ما يجري في الجنوب.

ثانياً: حرصه على عدم جرّ المنطقة إلى توتر أو ظروف جديدة تستفيد منها بعض الأطراف الخارجية.

ثالثاً: أبدى تأييده للشرعية الدستورية، وطلب منه تنظيم اتصال معي عبر جهاز اتصال خاص، وألحّ على سماع صوتي أكثر من أيّ شيء آخر.

في المقابل، قدّم له المبعوث الشخصي شرحاً وافياً عن سير الأحداث وتسلسلها الذي قاد إلى انفجار 13 يناير، وأعطاه صورة عن طبيعة المعارك الدائرة حتى لحظتها.

كان موقف الرئيس علي عبد الله صالح إيجابياً، وبعد أن تحسنت علاقتنا على طريق الوحدة، أصبح الرئيس الشمالي شريكاً، لا مراقباً فقط. وهذا ما حدد موقفه في السياسة التي اتخذها بعد الأحداث، واستناداً إلى ما قاله لمبعوثنا الدكتور عبد الله بكير، فقد أكد له التزام حكومة صنعاءالشرعية التي أمثلها في الجنوب، وعدم السماح بالتدخل في شؤون اليمن الديمقراطية، لأن من شأن ذلك الإخلال باستقرار اليمن والمنطقة، وأبدى استعداده لتقديم الدعم للشرعية حتى تستتب الأمور. ولكنه مع ذلك كان يريد التأكد من وجودي على قيد الحياة حتى يلتزم قواعد هذه الشرعية وحدود الدعم الذي يمكن أن يقدمه، غير أنه وعلى الصعيد العملي لم يقدم شيئاً غير التأييد المعنوي حينها.

ومن القضايا المهمة التي بُحثت في هذا اللقاء، موقف رئيس الوزراء حيدر العطاس الذي كان حينها في الهند. أخبر الرئيس صالح الدكتور بكير أنه بعث إليه ببرقية، وطلب منه المجيء إلى صنعاء بدلاً من التوجه إلى موسكو. كذلك فإن سفير صنعاء في الهند اقترح عليه التوجه إلى صنعاء. لكن كما يبدو، فضّل العطاس الذهاب إلى موسكو ليراقب الأحداث عبر المنظار السوفييتي.

وفي أديس أبابا قابل مبعوثنا بعد ذلك الرئيس منجستو الذي أبدى له تعاطفه معنا ودعمه للشرعية التي نمثلها، وعبّر عن استعداده لوضع الإمكانات التي نريدها تحت تصرفنا. ومن هناك تمكن الدكتور عبد الله بكير من التحدث إلى العطاس في مقرّ إقامته في موسكو التي وصل إليها يوم الجمعة 17 يناير 1986م، وأعلن له العطاس أنه لم يتسلم برقيتي التي أرسلتها إليه عندما كان لا يزال في نيودلهي ليواصل زيارته للصين حسب البرنامج. وقال إنه على اتصال بسفاراتنا في الخارج، ولم يتلقّ أي تأكيد من إحداها بمواصلة مهمته، ولهذا توجه إلى موسكو. استفسر حيدر العطاس من الدكتور بكير عن الحالة في عدن وعن مكان وجودي، وتلقى منه تأكيداً بأنني موجود في الداخل، وطلب العطاس من بكير أن يبلغني تحياته وأمله بأن أتصل به في مقرّ إقامته بموسكو.

وسأل رئيسُ الوزراء حيدر العطاس عن سبل العودة المتاحة إلى عدن، فأجابه بكير بأن بإمكانه الوصول عبر مطار الريان الى حضرموت شرقي عدن. وفكّر العطاس قليلاً، وقال إنه سيفكر وسيبلغنا بذلك. وحاول الحصول من الدكتور بكير على تأكيد مقنع بأنّ مطار الريان غير مغلق في وجه حركة الطيران، فتلقى تأكيداً منه بذلك، لكنه لم يسمع منه موقفاً حاسماً بنيّة العودة فعلاً في وقت قريب.

غادر العطاس، كما أشرنا آنفا، عدن قبل يوم واحد من اندلاع الأحداث في زيارة للهند والصين الشعبية على رأس وفد رسمي يضمّ وزير الخارجية الدكتور عبد العزيز الدالي، ووزير التجارة والتموين أحمد عبيد الفضلي. وسبقه وفد تمهيدي إلى بكين برئاسة وزير الإنشاءات فضل محسن عبد الله، قبل أسبوع من ذلك التاريخ.

وصل رئيس الوزراء ووفده إلى نيودلهي نحو الساعة الثامنة من مساء يوم الأحد 12 يناير 1986م. وأجرى صبيحة يوم الاثنين 13 يناير جلسة مباحثات مع رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي، وتناول معه طعام الغداء، وتحدد موعد مغادرة الوفد إلى بكين في الساعة التاسعة مساء اليوم ذاته.

عند الساعة السادسة والنصف مساءً (بتوقيت الهند)، كان العطاس في الجناح المخصص للضيوف، وكان هناك أيضاً وزيري الخارجية والتجارة والتموين وسفير جمهورية اليمن الديمقراطية لدى الهند، علي عيدروس يحيى، وقد رفع السماعة عندما رنّ جرس الهاتف.

كان المتحدث على الطرف الآخر مراسل وكالة رويتر في الهند، وقد طلب بإلحاح التحدث إلى رئيس الوزراء حيدر العطاس لإبلاغه بنبأ هام.

اعتذر السفير للمراسل، وأخبره أن رئيس الوزراء مشغول باستقبال ضيف، ولا يمكنه الرد على المكالمة في الوقت الحاضر. فطلب المراسل عندها أن يصله بأيٍّ من المسؤولين اليمنيين المرافقين لرئيس الوزراء. كان السفير يعتقد أن مراسل «رويتر» يريد العطاس لأخذ تصريح صحفي منه قبل مغادرته إلى بكين، ولم يكن يعلم بعد بما حدث في عدن، فقال للمراسل إنه يستطيع الحديث إلى المستشار الإعلامي للعطاس، أحمد الحبيشي، لكن المراسل قال إن الأمر هام جداً، ويريد الحديث إلى شخص مسؤول. عندها عرّف السفير علي عيدروس بنفسه، وقال للمراسل إنه على استعداد لسماعه. قرأ عليه المراسل نصّ البيان الذي أذاعه راديو عدن عصر ذلك اليوم عن المحاولة الانقلابية وإعدام قادة الانقلاب. وأخذ السفير في أثناء ذلك يكتب نصّ البيان حسبما كان يمليه عليه مراسل وكالة «رويتر» في الهند. وبعد ذلك تلاه على رئيس الوزراء حيدر العطاس وبقية أعضاء الوفد. وعندما أتى السفير على اسم علي البيض ضمن الذين أُعدِموا، قفز العطاس من مقعده وبدا متأثراً جداً لسماع نبأ إعدامه من دون البقية! حسب شهادة السفير علي عيدروس، ولم يدرك السفير ما إذا كان ذلك حزناً أو فرحاً؟

بعد ذلك أجرى العطاس سلسلة اتصالات منظمة مع العديد من سفارات اليمن الديمقراطية. وقد أجرى الاتصال الأول بسفيرنا في دولة الإمارات العربية المتحدة أحمد عوض حيدرة، الذي أكد له صحة الخبر الذي سمعه بنفسه من إذاعة عدن، وأجرى اتصالاً آخر بسفيرنا في السعودية محمد عمر بن سهل، وسأله عن إمكانية الاتصال بوزارة الخارجية في عدن عبر جهاز «الراديو» الموجود في السفارة، وطلب من أحمد الفضلي، وزير التجارة، أن يُملي على السفير في الرياض نصّ برقية من العطاس إليّ يطلب فيها توجيهاتي بشأن مواصلة رحلته إلى الصين أو العودة إلى عدن، فأرسلت إليه برقية جوابية بمواصلة المهمة، لكنه أكد أنه لم يتسلمها.

واستمرّ في إجراء اتصالاته يومي 14 و15 يناير لمعرفة ما يحدث في عدن، ولم يكن رئيس الوزراء أو أعضاء الوفد المرافق له يملكون معلومات حقيقية من أي مصدر وثيق سوى ما كانوا يسمعونه من الإذاعات ووكالات الأنباء، خاصة في الأيام الأولى للأحداث.

لكن العطاس نظّم لنفسه بعد ذلك شبكة اتصالات تمتدّ عبر مثلث «نيويورك»، حيث مندوب اليمن الديمقراطية الدائم لدى الأمم المتحدة عبد الله الأشطل، ولندن حيث سفير الجمهورية صالح عبد الله مثنى، وطهران حيث يقيم السفير قاسم عبد الرب، وربما أيقن أنه استطاع بواسطتهم أن يؤمّن لنفسه معلومات كافية عن الأحداث والمعارك الدائرة وموقف كل طرف والمواقع التي أحرزها.

بعد زوال الصدمة الأولى التي أحدثها فيهم سماع النبأ، أجرى الوفد المرافق للعطاس مداولات وتحليلاً للأحداث التي جرت في عدن. واتفق رأي رئيس الوزراء حيدر العطاس ووزير الخارجية عبد العزيز الدالي في أن ما حصل بالبلاد مؤامرة لتصفية (أبو جمال)[1]، وأن الأحداث اللاحقة ستكشف وجوه عديدة أخرى دبرت هذه المؤامرة. وكان المقصود حينها بهذا الكلام أن وزير الدفاع صالح مصلح قاسم، كان هو الطرف الثالث محتمل، وسيظهر إلى السطح في الوقت المناسب لتصفية الجميع والانفراد بالسلطة، ولم يكن قد أُعلن حينه مقتل وزير الدفاع.

كشف لي عن هذه المداولات وزير التجارة أحمد عبيد الفضلي الذي كان ضمن وفد العطاس بعد التحاقه بنا في صنعاء بعد قرابة ثلاث سنوات من الأحداث. ورغم أن الفضلي عاد إلى عدن، ولا علاقة له من قريب أو بعيد بما حدث، وكان العطاس معه عشيتها، لكنه أُقصي من الوزارة، ووضع تحت الإقامة الجبرية. وفي وقت لاحق عيّنوه مستشاراً للرئيس حيدر العطاس، لكنها لم تكن سوى وظيفة شرفية. وبعد أن بلغت الأوضاع درجة من السوء إلى درجة لا تحتمل، غادر عدن.

وكشف الفضلي أن سفير صنعاء في الهند عرض على العطاس التوجه إلى صنعاء، وهناك يمكنه أن يتابع الأمور من قرب، لكن ذلك لم يناسبه. كذلك عرض سفير دولة الإمارات العربية المتحدة عليه التوجه إلى أبو ظبي حتى ينجلي الموقف في عدن، بينما ارتأى أعضاء الوفد المرافق له التوجه إلى أديس أبابا. وقد استدعى الطيارين الذين يقودون الطائرة الرئاسية التي أقلته في رحلته، وبحث معهم إمكانية السفر إلى إثيوبيا، وأراد رئيس الوزراء أن يعرف ما إذا كانت الطائرة ستمرّ بأجواء دول أخرى، ما يتطلب الحصول على موافقتها المسبقة. وجاء ردّ الطيارين أنهم لن يمروا بأجواء أية دولة سوى جيبوتي، وأن ذلك لن يستغرق سوى عدة دقائق فقط، ويمكن الوصول بسهولة إلى العاصمة الإثيوبية. لكن العطاس لم يكن قد حدد قراره بعد، وبدا واضحاً أنه يفضل الانتظار ريثما ينجلي الموقف.

الاتجاه إلى موسكو

يوم الخميس 15 يناير 1986م، سار العطاس خطوة باتجاه الهدف، عندما طلب مقابلة السفير السوفييتي في نيودلهي. وبعد أن عاد من مقابلته، حسم أمره نهائياً، وقال لأعضاء وفده المرافق

1- 22 أبو جمال: يقصد كاتب المذكرات، الرئيس علي ناصر محمد.

إنه قرر التوجه إلى موسكو، وسوّغ ذلك لهم بأن إمكانية الاتصال هناك أفضل من أي مكان آخر. وفور وصوله إلى موسكو عقد لقاءً مع الجانب السوفييتي الذي ترأسه كارين بروتنس، نائب سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي. وحضر اللقاء وزير الخارجية د. عبد العزيز الدالي، وأحمد عبيد الفضلي، وزير التجارة والتموين، والقائم بأعمال سفارة اليمن الديمقراطية لدى موسكو عبد الله سالم الحنكي. حاول الوفد معرفة آخر التطورات في عدن، وأخبرهم السوفييت أنه لا تتوافر لديهم أية معلومات عن الوضع الراهن، سوى أن المعارك ما زالت مستمرة. لقد استمرت اللقاءات بين الجانبين حتى يوم الأحد 18 يناير دون أن يبيّن السوفييت للعطاس ووفده حقيقة الأوضاع في عدن، فهل كانوا حقاً لا يعرفون ما يجري هناك على أرض الواقع الميداني، أم أنهم تعمدوا إخفاء الحقائق عن الوفد حتى تتجه الأمور نحو ما يرغبون فيه. الواقع أنّ السوفييت كانوا يعرفون، لكنهم كانوا يعزفون على نغمة أخرى.

ابتداءً من مساء يوم الأحد، اقترح العطاس أن تقتصر اللقاءات مع السوفييت عليه وعلى وزير الخارجية د. الدالي وحدهما. وسوّغ ذلك لبقية أعضاء الوفد المرافق بأنه لا يريد لوزير الإنشاءات فضل محسن، القادم إلى موسكو من بكين حضور هذه اللقاءات، حتى «لا يلخبط الأمور» حسب تعبيره. لكن ذلك بدا كعذر لجأ إليه حتى يحتفظ بالحديث مع السوفييت وحده. ومذ ذلك اليوم، غيَّر العطاس لهجته وموقفه، وأسفر عن انحيازه الصريح إلى الطرف الآخر، وكان أول قرار اتخذه مع وزير خارجيته، عزل القائم بأعمال السفارة في موسكو، عبد الله الحنكي، واستبدل به سيف صائل، القريب الصلة بالطرف الآخر في الصراع، الذي كان يدرس في موسكو، وليست له علاقة بالبعثة الدبلوماسية. كان هذا أول مؤشر على أن العطاس تلقى معلومات مؤكدة من السوفييت ومن مصادر أخرى عديدة، عن أن كفة الميزان العسكري قد مالت إلى الطرف الآخر، وربما تلقّى منها الوعود بالحصول على منصب «الرئيس».

وصل فضل محسن إلى موسكو وهو في حالة نفسية وجسدية سيئة، فنُقل إلى المستشفى فوراً. وقبل أن تتغير الأوضاع، طلب السوفييت من العطاس توجيه نداء بالتلفزيون، على أن يبثّوه بوسائلهم الخاصة إلى عدن. وسُجِّل النداء في مقر إقامة الوفد في تلال لينين، وكان ذلك البيان أول انحياز علني للسوفييت، لكن لا توجد صورة واضحة عمّا قاله العطاس، أو إذا ما أتيح للمواطنين اليمنيين مشاهدته. وأياً كان ما قاله، فقد كان أيّ كلام يقال في مثل تلك الظروف أقلّ إقناعاً من صورة الأوضاع المأساوية التي كان يعيشها الناس في عدن.

خلال الفترة نفسها، وجه الرئيس علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية العربية اليمنية، نداءً بوقف الاقتتال، وأعلن أن معونات طبية وغذائية ستتوجه إلى عدن يرافقها فلسطينيون للفصل بين القوات المتحاربة. عندها، وجّه العطاس رسالة إلى الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، يطلب منه فيها «عدم التدخل»، وطلب الأمر نفسه من الرئيس علي عبد الله صالح في أثناء حديث هاتفي أجراه مع وزير الخارجية الدكتور عبد الكريم الإرياني. وبدا هذا الطلب وقتها غريباً، ولعل هذا يعطي انطباعاً عن حقيقة الدور الذي أدّاه العطاس خلال

وجوده في موسكو، وربما أدّاه لمصلحة الطرف الآخر، أو لمصلحته هو، مثل أي رجل يُعدّ نفسه للرئاسة وملء الفراغ، وهذا من حقه، وهو يمثل حالة أفضل من الآخرين.

يوم الاثنين 20 يناير 1986م أبلغ السوفييت حيدر العطاس بأنني سأصل إلى موسكو، وسيصل إليها أيضاً عبد الفتاح إسماعيل، وأنْ لا صحة لما ذكر عن مقتله خلال أحداث اليوم الأول 13 يناير- 1986م. وعقد أعضاء اللجنة المركزية الموجودون في موسكو اجتماعاً، وكلفوا العطاس استقبالي عند وصولي. لكنني عدلتُ عن الذهاب إلى موسكو بعد أن رفض الطرف الآخر ذلك، وقرر مواصلة القتال، إذ كانت اهتماماتهم منصبة على الحسم العسكري، لا على الحوار والحلول السلمية.

غادر العطاس موسكو على متن طائرة روسية خاصة أقلعت به يوم السبت 25 يناير 1986م، وترك الطائرة الرئاسية الخاصة، لأنه ربما لم يكن مطمئناً إلى طاقمها اليمني، أو أراد في ذلك توجيه رسالة إلى أكثر من طرف بأن الاتحاد السوفييتي يقف إلى جانبهم.

وفي أثناء الأحداث كان ياسين نعمان في دمشق، ونقل رسالة إلى الرئيس حافظ الأسد ضمن الوفد الذي أرسلته إلى دمشق برئاسة «أنيس حسن يحيى»، عضو المكتب السياسي، ليشرح للمسؤولين فيها طبيعة الأحداث ووجهة نظري السياسية فيها. واجتمع الاثنان إلى نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام والأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي عبد الله الأحمر، ووزير الخارجية فاروق الشرع.

أما ما حدث بعد ذلك، ففريد من نوعه ولم يتوقعه أحد، إذ إن الدكتور ياسين نعمان ذهب مرة أخرى إلى مقابلة المسؤولين السوريين الذين قابلهم بالأمس باسمي، لكن في هذه المرة قابلهم ممثلاً عن الطرف الآخر بعد أن اختلفت الأمور ومالت الكفة العسكرية إلى مصلحتهم، فمال معها الدكتور ياسين نعمان استناداً إلى حساباته الخاصة، لكن تصرفه أثار استغراب السوريين ودهشتهم حين سأله الرئيس السوري: «ألم تكن بالأمس ضمن الوفد الذي مثل الرئيس علي ناصر محمد؟». كان السؤال تلقائياً وطبيعياً جداً، لكن الجواب لم يكن كذلك!

تنسيق بريطاني سوفييتي

وبسبب عمليات القصف الجنوني الذي تعرضت له أحياء العاصمة، واجه السكان وضعاً مأساوياً صعباً بعد أن قطعت المياه عن العاصمة، وكاد الناس يموتون عطشاً وجوعاً، ما اضطرهم إلى اللجوء إلى حفر الآبار القديمة أو الشرب من المياه الآسنة أو من مياه البحر، وعاشت العاصمة في رعب حقيقي طوال أيام القتال العشرة. ونتيجة الوضع الصعب الذي واجهه الأجانب في عدن، رُحِّل نحو سبعة آلاف رجل وامرأة وطفل من ستين جنسية مختلفة يمثلون قارات العالم الخمس خلال الفترة من 16 إلى 24 يناير، طبقاً لتحقيق أُجرته أجهزة الهجرة في جيبوتي[1].

1- انظر «الرأي العام» الكويتية، العدد رقم (792) تاريخ 26 يناير 1986م.

رُحِّل هؤلاء بحراً على اليخت الملكي البريطاني «بريطانيا» الذي وصل إلى شواطئ عدن يوم الأحداث وعلى سفن فرنسية وروسية. ولم يكن ذلك مصادفة طبعاً، إذ لم يكن البريطانيون بعيدين عمّا يجري في عدن، بحكم فترة الاحتلال الطويلة فيها، وكان يهمهم معرفة ما يجري في تلك الأيام، إلى درجة أنهم كانوا ينسّقون عمليات الترحيل التي تجري للأجانب مع السوفييت. كذلك أكد مسؤول سوفييتي في قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية بأن السوفييت أعدّوا غرفة عمليات مباشرة مع البريطانيين لمعرفة ما يجري في عدن. واعترف المسؤول بأن هذا أول تنسيق من نوعه مع البريطانيين منذ الحرب العالمية الثانية.

وبنتيجة المعارك التي دارت بعنف في مدينة صغيرة كعدن، قُتل الكثيرون من الطرفين، ولم يُجرَ إحصاء دقيق لعدد القتلى، رغم التباين في الأرقام التي يتداولها كل طرف. وأذكر الواقعة الآتية كدليل على هذه المبالغة من الطرفين في إيرادهما أعداد القتلى، فقد بلغت كشوف الشهداء من طرفنا نحو 10 آلاف شهيد، ما يدل على أن بعض المستفيدين كانوا يبالغون في الأرقام حتى يقبضوا الإعانات المقررة لأُسَر الشهداء التي لم يكن أكثرها يذهب إلى هذه الأسر، بل إلى جيوب هؤلاء المستفيدين أو المنتفعين. وبعد سنة من هذه الأحداث أُجري تحقيق وتدقيق في عدد الشهداء، وتأكد لنا أنه لا يتجاوز 950 شهيداً. كما أشارت التقارير أيضاً إلى أن شهداء الطرف الآخر لا يزيد عددهم على ذلك.

عاش المواطنون في العاصمة ومختلف المناطق حالة من الذعر والخوف والرعب الحقيقي، في ظل سيادة نظام الطوارئ والأحكام العرفية، وعانت آلاف الأسر الفاقة والعوز بسبب اعتقال معيلها أو قتله، وبسبب التسريح الجماعي والفردي لآلاف الكوادر والموظفين من أعمالهم. واضطرت حملات الاعتقال والمداهمة والمطاردة والحجز على الهوية إلى نزوح واسع للسكان إلى شمال اليمن، وقُدِّر عدد النازحين خلال الأيام الأولى بعد الأحداث بنحو خمسة عشر ألف مواطن، وتضاعفت الأعداد فيما بعد، حتى وصل الرقم إلى مئة ألف، وحينها كتب أحد الصحافيين العرب أن الأمن والأمان قد رحلا مع علي ناصر محمد، وهي أكبر غلطة ارتكبها الطرف الآخر.

نشاط القيادة الشرعية

إثر تفجر الأحداث في عدن، انتقلت إلى أبين (على بعد 60 كيلومتراً) إلى الشرق من عدن، مع عدد من أعضاء القيادة السياسية (المكتب السياسي واللجنة المركزية).

كان هذا الانتقال مهماً وضرورياً. والحقيقة أن مدينة عدن كانت تتمتع في ما مضى بوضع دفاعي ممتاز، نظراً لوجود عاملين مهمين، هما: الصهاريج في الطويلة، التي كانت تضمن حاجة المدينة من المياه لمدة طويلة في حالات الحصار أو الجفاف، وسور عدن التاريخي الذي كان يوفر لها حماية ممتازة في وجه أي غزو أو حصار. لكنّ كليهما لم يعد له الأهمية نفسها اليوم، بالرغم من بقاء الصهاريج والسور، ولكن كأثرين تاريخيين لا يؤديان

الدور القديم الذي كان لهما في الماضي في حياة عدن التي تعيش اليوم على المياه التي تأتي إليها من خارجها، بحيث إن قطع المياه والكهرباء عنها في حالة الحرب (كما حدث في عام 1986م و1994م) يجعل السكان في وضع صعب، ولا تستطيع المدينة معه الصمود طويلاً. ولهذا، فإن كل الرؤساء الذين لم يدركوا هذه الطبيعة أو الخاصية الجغرافية غير المحكمة لمدينة عدن، وتحصنوا بداخلها، كان مصيرهم الفشل أو الموت، كما في حالة الرئيس قحطان الشعبي الذي وُضع تحت الإقامة الجبرية، أو الرئيس سالم ربيع علي، الذي تحصّن في دار الرئاسة، لكنه أُعدم بعد استسلامه. ويبدو أن هذا الوضع الذي تحدثنا عنه هو الذي كان الدافع لنا للانتقال إلى خارج عدن، والأمر نفسه حدث أيضاً في حرب 1994م، حيث انتقل علي سالم البيض إلى حضرموت.

وبقدر ما كان لهذا الانتقال محاسنه من حيث الحفاظ على أعضاء القيادة أحياءً، كانت له مساوئه التي لم نأخذها بالاعتبار في حينه، حيث أدى عدم وجود القيادة بين المدافعين عن الشرعية إلى الارتباك وعدم الثقة، رغم دفاعهم المستبسل في وجه قوات متفوقة في العتاد والعدد. ويجب أن أعترف بأننا حافظنا على القيادة، وبالمقابل خسرنا ثقة القاعدة لبعض الوقت، وكانت هذه بديهية بسيطة كان يجب أن نلتفت إليها ونهتم بها. كذلك إن هروب بعض القيادات العسكرية ترك المدافعين بلا خطة أو تنسيق، وأدى إلى ضعف في أدائهم القتالي، بالإضافة إلى نفاد الذخيرة ومحدودية السلاح وانقطاع وسائل التموين وطرقه بعدما أحكم الطرف الآخر الحصار على العاصمة من كل المنافذ التي يمكن أن يتوقعوا منها الإمداد. وكسرت كل محاولات الإمداد التي حاولنا القيام بها لإمداد المدافعين عن العاصمة بمزيد من المقاتلين والسلاح.

ومع ذلك، فقد حاولت مع بقية أعضاء القيادة الذين كانوا معي بعد مداولات مكثفة إدارة الأمور بطريقة أخرى تساعد على وقف نزف الدم وتحفظ للبلاد وحدتها الوطنية واستعادة الهدوء وعودة الأمور إلى وضعها الطبيعي. ولذا وجهت برقية إلى سفير الاتحاد السوفييتي في عدن، جوكوف، قلت فيها:

«كنت أود الاتصال بكم شخصياً بغرض إطلاعكم على المنحى الخطير الذي اتخذته التطورات الجارية والتي أنتم على علم بخلفياتها، ولكنني لم أتمكن من ذلك للظروف السائدة. ولذلك فإنّا نطالبكم باتخاذ موقف واضح ومحدد مما يجري في عدن».

عدن تحترق!

في يوم الأربعاء 15 يناير، وجهت برقية جوابية إلى القيادة السوفييتية، رداً على برقية تسلمتها منهم. وجاء في برقيتي: «نشكركم على برقيتكم إلينا، ونشارككم الاعتقاد بأن التطورات المؤسفة في بلادنا، فعلاً تهدد ليس فقط قضية الحزب ومبادئه، وإنما تقوّض أسس النظام الوطني التقدمي في بلادنا. إن الإسراع في إنهاء هذه الأحداث سيحول دون

التدخل الخارجي المعادي والمخاطر الناجمة عنه. وقد عبّرنا عن ذلك في رسالتنا السابقة إليكم، كما أننا على استعداد للتجاوب مع أية مقترحات من جانبكم، التي نعتقد أنها ستخدم وحدة الحزب والشعب وتؤمن لنظامنا الوطني التقدمي الثبات والاستمرار والرسوخ».

وبدا لي أن السوفييت كانوا مشغولين بأوضاعهم الداخلية وبمشاكلهم في أفغانستان وجيشهم الذي أنهكته الحرب التي تقف وراءها الولايات المتحدة الأميركية وبعض الأنظمة العربية للرد على هزيمة الولايات المتحدة الأميركية في فيتنام.

بقيتُ على اتصال بالرئيسين علي عبد الله صالح ومنجستو هيلا مريام، اللذين بعثت إليهما برسائل حول تطورات الأوضاع في اليمن الديمقراطية، حملها مبعوث من قبلي، كما أشرت سابقاً.

في 15 يناير وصلتني برقية عاجلة من المناضل ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، أعرب فيها عن أمله «بعودة الوضع إلى طبيعته في القريب العاجل وعن القلق الذي يشعرون به نتيجة الأحداث في اليمن الديمقراطية»، وأكد لي «أن قيادة المنظمة مستعدة للقيام بأي عمل نقترحه لإنهاء القتال في البلاد ووقف إراقة الدماء التي لا تخدم سوى أعداء الأمة العربية».

وفي يوم الجمعة 17 يناير، وصلتني رسالة مستعجلة من القيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان حملت توقيع قائدها العقيد دكتور جون غرنغ دي ميسيور، رئيس اللجنة التنفيذية للحركة جاء فيها:

«من القيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

إلى الرفيق علي ناصر محمد والحزب الاشتراكي بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

إن القيادة السياسية والعسكرية العليا بالحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، ونيابةً عن جماهير الشعب السوداني، تقف بالتضامن الكلي ودون تحفظ خلف الرفيق علي ناصر محمد والثورة الشعبية بجمهورية اليمن الديمقراطية، وتدين بشدة المقامرين الذين يحاولون النيل من مكتسبات الثورة الشعبية.

إن القيادة العسكرية والسياسية العليا بالحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان قد وضعت (1000) من مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان على أهبة الاستعداد للتوجه (إلى عدن) للوقوف بجانب الرفيق علي ناصر محمد، إن هذه القوة تحت قيادتكم ورهن إشارتكم في أي لحظة تشاء. عاش ترابط ووحدة وتضامن الثورتين السودانية واليمنية».

جون غرنغ

وكان ردي على المناضل جون غرنغ، على موقفه التضامني والمعنوي، هو الشكر والتقدير لكني لم أطلب أي دعم عسكري من الحركة التي وقفنا إلى جانبها ودعمناها سياسياً ومعنوياً، ورتبنا لقاءً في عدن بين جون غرنغ ووزير الدفاع السوداني عثمان عبد

الله في فترة حكم عبد الرحمن سوار الذهب من أجل وقف الحرب بين جنوب السودان وشماله.

كنت في اليوم الثالث من اندلاع المعارك قد وجهت رسالة عاجلة إلى سفارات اليمن الديمقراطية في الخارج أبلغتها فيها بما جرى في البلد من جراء الأحداث، مشيراً «إلى الجهود التي بذلناها خلال السنوات الثلاث الماضية لاحتواء الأزمة، وآخرها تلك الجهود المبذولة في المؤتمر العام الثالث، ولكنها لم تُنهِ جذور المشاكل التي غرسها الجميع من الطرفين.

وبعد استعراض أحداث الأيام الأخيرة وما ألحقته الحرب من أضرار بالأرواح والممتلكات في العاصمة حددتُ موقفنا بالنقاط الرئيسة الآتية لإبلاغ ذلك للجهات المختصة في بلدان التمثيل:

أولاً: لقد استجبنا للدعوة إلى وقف إطلاق النار لإنقاذ العاصمة وإنقاذ المواطنين الأبرياء لإيجاد حل سياسي ينقذ البلاد من الحرب الأهلية، واستجبنا لدعوة القيادة السوفييتية بشأن الحوار.

ثانياً: لا نجد أن هناك حلاً عسكرياً لحرب أهلية قد بدأت. ومن موقع مسؤوليتنا التاريخية، فإننا مع الحوار، مع الحل السياسي، مع إنقاذ الشعب والوطن والحزب.

ثالثاً: ما هو مطلوب بشكل عاجل، وقف إطلاق النار، وضمان استمرار هذا الموقف حتى يمكن إخلاء العاصمة من الأسلحة بكل أنواعها وتعود الحياة إلى طبيعتها وتخلق الأجواء للبدء في الحوار السياسي.

مفاوضات في السفارة السوفييتية في عدن

كنتُ قد قبلت عرضاً من السوفييت بوقف إطلاق النار. وأردت معرفة رغبة الطرف الآخر وما يخطط له. وانتقل ممثلان لنا إلى السفارة السوفييتية في عدن، هما: وزير الداخلية محمد عبد الله البطاني، ورئيس لجان الدفاع الشعبي سليمان ناصر مسعود. وجاء ممثلان للطرف الآخر، هما: وزير الإسكان محمد سعيد عبد الله (محسن)، وهو وزير أمن سابق، وصالح أبو بكر بن حسينون، وزير الطاقة والمعادن، وهو رئيس سابق لهيئة الأركان للقوات المسلحة، لكنهما قدما نفسيهما كمحايدين.

وشارك في مفاوضات السفارة السوفييتية طرف فلسطيني محايد، هو المناضل محمد صبري كتمتو (أبو فراس)، وقد شاهد كل ما حدث ودار هناك خلال الأيام التي استمرت فيها المفاوضات. لجأ الطرف الآخر إلى تكتيك خادع، حيث كان يتظاهر بالموافقة على وقف إطلاق النار عدة مرات، ثم لا يلتزمه. ولم يحترم أي اتفاق توصلت إليه اللجنة، بل إنه وسع عملياته العسكرية وقصفه المنظم بمختلف أنواع السلاح، بما في ذلك راجمات الصواريخ والمدفعية الثقيلة.

ومع ذلك، استمرت المفاوضات، وصدر العديد من الاتفاقات التي تقضي بوقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة من العاصمة، وتشغيل الكهرباء والماء، وفتح المستشفيات والمحلات التجارية، وتجميع القوات العسكرية للطرفين خارج العاصمة، لكنها كلها لم تنفذ.

وأستعين هنا بشهادة الأستاذ محمد صبري كتمتو (أبو فراس) الذي كان شاهداً على كل ما دار في السفارة السوفييتية. وكان أبو فراس ممثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في عدن يومها، ويستطيع القارئ أن يخرج بالصورة الحقيقية لتلك المباحثات والأجواء الساخنة التي أحاطت بها. فكلمات هذه الشهادة يتذكرها أبو فراس ممزوجة بالألم والمرارة.

يتذكر المناضل كتمتو، فيقول:



الفقيد المناضل محمد صبري كتمتو (أبو فراس)

عندما اندلعت الأحداث، كنت أحاول الاتصال هاتفياً بمخلوق أتحدث إليه وأعرف منه ما يحدث، لكنني لم أعثر على أحد من الأطراف المعنية بالمشكلة، ولم أكن أسمع سوى دويّ المدافع والرصاص وخطوات القتلة. رعب متطاير من أنين الأجساد الممزقة.

مساء الثلاثاء 14 يناير 1986م اتصل بي محمد سعيد عبد الله (محسن)، وطلب مني أن أتدخل باعتباري على علاقة جيدة مع الجميع، وطوّر مقترحاته بأن طلب مني الاتصال بالسفير السوفييتي وأن أعمل معه أي شيء لوقف المعارك.

لم أضيّع الوقت. بمجرد إغلاق السماعة، اتصلت بالسفير السوفييتي. بارك الفكرة، وقال إنه على اتصال مع فاروق علي أحمد عضو اللجنة المركزية.

وبهذه الطريقة، أصبح عندنا ممثلان للطرفين مستعدان للتفاوض والجلوس إلى طاولة واحدة.

وكنت طلبت إلى (محسن) أن يعطيني رقم هاتفه حتى أكون على اتصال معه، لكنه بحذر يليق برجل أمن سابق، رفض أن يعطيني رقم الهاتف، وأعطاني بدلاً منه رقم هاتف منزل صالح بن حسينون في المدينة البيضاء في خورمكسر. ويبدو أن (محسن) كان يختبئ هناك، حيث كان يعتقد أنه في مأمن.

بن حسينون يعتبر نفسه محايداً على نحو ما. اتصل بعبد الله عليوة رئيس هيئة الأركان العامة، وقال له:

احسموا الموقف بسرعة. وفي الوقت ذاته اتصل بالطرف الآخر وقال لهم: احسموا...

الاتصالات كانت في البداية تجري عبر بن حسينون وهو ينقل إلى (محسن) ما يجري. وهكذا نستطيع التعرف إلى رأيه.

فيما بعد اقترح السفير السوفييتي تشكيل لجنة من الطرفين، واشترط ان أكون أنا موجوداً فيها. وقال لي السفير: أنت تعرفهم أكثر مني.

بلغت (محسن) عبر بن حسينون، فوافق فوراً.

وأبلغ السفير فاروق علي أحمد، فأبلغه بموافقته الفورية.

قال السفير: لدينا الآن موافقة الطرفين، فلنبدأ العمل فوراً.

هذه المشاورات كانت تجري ليلة 14 وصباح 15 يناير 1986م، وبنتيجتها وافق الطرفان على الالتقاء في السفارة السوفييتية.

طلب (محسن) أن يرسل إليه السفير سيارته الرسمية حتى تؤمن وصوله إلى مبنى السفارة، لكن السفير رفض ذلك بشدة، وقال: إن إطلاق النار يحصل بطريقة عشوائية، والرصاص يتطاير في كل مكان، ولا أستطيع أن أضمن سلامته.

وأضاف السفير منفعلاً: إذا كان (محسن) يضع حمايته شرطاً للوصول إلى السفارة، فالأفضل ألّا يأتي.

أبلغناه بذلك، لكنه بعد تردد وتدلّل شديدين قال: «سأتدبر حالي».

بعد دقائق اتصل بي السفير وقال: بلّغني متى ستكون عند السفارة حتى نفتح لك الباب.

أخبرته أنني لن أستطيع المجيء بسيارتي، أخبرته أن ذلك خطر، سآتي سائراً على قدميّ.

كان الوضع صعباً جداً والهواء مزروعاً بالرصاص، وأدركت قيمة قراري عندما مرت سيارة مسرعة عند تأهبي للخروج، فأُطلقت عليها النيران، لكنها لم تمزقها، انتظرت حتى توقف إطلاق النار وخرجت من البيت. عرفت فيما بعد أن السيارة التي أطلقت النار عليها هي السيارة التي كان يستقلها محسن وبن حسينون، وكانا في طريقهما إلى السفارة. مشيت في أزقة ضيقة جانبية، محاولاً بقدر إمكاني تجنب الطرق العامة، ومع ذلك تعرضت عدة مرات لإطلاق نار لم أكن أعرف مصدره. وعندما وصلت إلى السفارة فتحوا لي الباب الخلفي.

كان محسن وبن حسينون قد سبقاني إلى السفارة، وكان صالح بن حسينون قد أصيب بجرح طفيف في عينه من شظايا زجاج السيارة المسرعة التي رأيتهم يطلقون عليها النار عند خروجي من المنزل.

الساعة السابعة والنصف وصل وزير الداخلية محمد عبد الله البطاني، ورئيس لجان الدفاع الشعبي سليمان ناصر مسعود، وبدأ الاجتماع في غرفة صغيرة داخل السفارة السوفييتية.

تحدث السفير عن ضرورة إنهاء المعارك الدائرة والحرص على سلامة البلد والشعب، وأكد أهمية حصول تسوية سلمية للمشكلة. وكان يؤكد باستمرار في كلمته أن هذه هي رغبة القيادة السوفييتية، وهي على اتصال دائم، وتضع كل الجهود من أجل وقف المعارك. بعدها تحدثت وشددت على إيقاف المعارك قبل كل شيء.

ثم تحدث وزير الداخلية محمد البطاني، فاتهم الطرف الآخر بالبدء بأعمال العنف. وبغضّ النظر عن هذه المسألة، شدّد البطاني بدوره على الوقف الفوري للمعارك. وقال إنه يتكلم باسم الرئيس علي ناصر محمد، وإن عنده تعليمات بالعمل على وقف إطلاق النار فوراً، مشدداً على أنه يتحمل المسؤولية عن أي إيقاف، وأن عنده صلاحية كاملة من الرئيس لتوقيع أي اتفاق يكفل وقف إطلاق النار ووقف المعارك والعودة إلى المباحثات السلمية بين أطراف الحزب والدولة.

محسن وبن حسينون تحدثا كمحايدين، استخدما لغة محايدة. قالا: نحن لا نمثل أحد طرفي الصراع، نحن أعضاء لجنة مركزية فقط، لكن لا نمثل أحداً. لكننا نبذل جهودنا لوقف تمزيق الحزب والبلد.

طبعاً هذا الموقف صَعَّبَ مهمة اللجنة. كيف نخاطب جهة محايدة في مثل هذه الظروف الصعبة التي تحتاج إلى قرار شجاع وإلى جهة مسؤولة تنفذ ما يُتَّفَق عليه وتضع حداً لنهر الدم؟

بالنسبة إليّ وإلى السفير السوفييتي، كان واضحاً لنا أن محسن وبن حسينون لم يكونا واثقين لمصلحة مَن ستنتهي المعارك الدائرة، وكانت الكفة حتى ذلك الوقت تميل إلى جماعة «الرئيس». لذلك، تحوطاً للطوارئ، قالا إنهما محايدان، والحقيقة أن ذلك لم يكن مقنعاً لأحد. ولو اقتنعنا فعلاً لثانية واحدة بأنهما محايدان، كما يزعمان، لما بقيا عضوين في اللجنة، ولا داخل السفارة حتى دقيقة أخرى.

لكنّ معرفتنا بطبيعة الصراع، ومبادرتهما وإبداء الرغبة في عمل شيء، كل هذا جعلنا نتعامل معهما كممثلين للطرف الآخر. وهذا ما أثبتته الأيام، وظهر جلياً بعد مرور أيام من استمرار المعارك وتحول موازين القوى.

كان سالم صالح محمد، وصالح منصر السييلي، يتصلان بالسفارة ويعطيان التعليمات لمحسن وبن حسينون، ويأخذان منهما المعلومات. وهذا دليل آخر على أنهما جاءا ممثلين للطرف الآخر.

ومرت فترات كان محسن وبن حسينون يرفضان خلالها التحدث إلى السييلي. وكان بن حسينون بالذات لا يكنّ احتراماً للسييلي ويسميه ازدراءً بالجنرال. وذات مرة اتصل السييلي بالسفارة وطلب بن حسينون، وأخذ يناقشه في كيفية وقف المعارك.

احتدّ بن حسينون، وأغلق السماعة في وجهه.

عاد السييلي واتصل من جديد، ورفض بن حسينون التحدث إليه، ورجاني أن أكلمه وهو يقول لي:

«ما عاد عندي نفس».

أخذتُ السماعة وتكلمت مع السييلي، فإذا به يقول لي: «ليش الرفاق يحتدوا... لازم نتناقش بهدوء».

فقدت أعصابي، ولم أستطع إلا أن أحتدّ صارخاً:

العالم يحترق، وأنت تريد أن نتناقش؟

ابتداءً من اليوم الأول حتى يوم 18 يناير 1986م، كان السفير السوفييتي يتسلم بانتظام رسالتين في اليوم على الأقل من موسكو، وكان يأتي ويقرأها لنا بواسطة المترجم. لم يكن يُفصح لنا عن مصدر هذه الرسائل تحديداً، كان يقول إنها من (القيادة السوفييتية) عموماً. لكنه كان يؤكد لي بينه وبيني أن تقاريره تذهب فوراً إلى مكتب الأمين العام «غورباتشوف».

أهم الفقرات التي كانت تحويها هذه الرسائل، هي نفسها الكلمات التي أذكرها حتى الآن:

1. الإصرار على وقف إطلاق النار بأي ثمن، مهما كانت النتائج، فلا يهمّ مَن المنتصر.

2. وقف تدمير البلاد.

3.حماية الرعايا السوفييت.

كانت لهجة الرسائل تزداد حدة بين الرسالة الأولى والأخيرة. إحدى الرسائل مثلاً جاء فيها: إنكم لا تحترمون شعبكم. أنتم قيادة غير جديرة بالمسؤولية. كان الخطاب بصيغة الجمع، ولم يكن موجهاً إلى طرف بعينه من طرفي الصراع.

وفي هذه الأثناء، بدا واضحاً احتمال تدخل سوفييتي مباشر بعد أن خابت كل محاولات وقف إطلاق النار. ومن العلامات التي كانت تؤيد هذا الاحتمال:

أن الترتيبات قد اتخذت لوصول رئيس هيئة الأركان العامة السوفييتي الذي كان في أديس أبابا. وقد طلب السفير السوفييتي في عدن من «اللجنة» تأمين سلامة نزول طائرته. وكان من الواضح أنه قادم ليشرف على عملية التدخل، وقد فهمت من السفير الشيء نفسه، وهو يأخذني إلى النافذة قائلاً لي:

انظر إلى البحر...

قلت له:

لا أرى شيئاً.

قال:

انظر إلى الأفق.

نظرت حتى نهاية الأفق البعيد، فقلت له:

ولكنني لا أرى شيئاً.

قال السفير وهو يرقص من الفرح:

الأسطول... إنه هناك ألا تراه؟

الأسطول السوفييتي يقترب، ورئيس هيئة الأركان العامة كان سيهبط في مطار «الريان»

بحضرموت، ثم تقله طائرة مروحية «هيليكوبتر» إلى السفارة في خورمكسر. والسفير السوفييتي يطلب من «اللجنة» أن توجه رسالة إلى القيادة السوفييتية تطلب فيها التدخل لوقف المعارك. وفعلاً، أُعدَّت صيغة رسالة بهذا المعنى. وبعد أن طبعت، سُلِّم السفير نسخة لكل واحد من أعضاء اللجنة، وسلمني مسوَّدة النسخة الأصلية لأنها كانت بخط يدي، وقال لي: أبو فراس، احتفظ بها للتاريخ.

التطور الآخر الذي حدث بعد ذلك كان يتعلق في ما يبدو بالشق السياسي لتسوية المشكلة. فقد طلب السفير سفر كل من الرئيس علي ناصر محمد وعبد الفتاح إسماعيل إلى موسكو بدعوة من القيادة السوفييتية، وهذا يدل على أن عبد الفتاح لا يزال على قيد الحياة، بعكس نتيجة التحقيق للجنة التي شكلها الطرف الآخر وأعلن أنه قتل في دبابة أمام مدخل الرئاسة بتاريخ 13 يناير، كما في تقرير محسن والسييلي وصالح عبيد ود. أمين ناشر.

وزير الداخلية البطاني قال إنه أجرى اتصالات، وإن الرئيس موافق على السفر إلى موسكو[1].

وأخذ السفير يسأل عن عبد الفتاح إسماعيل، ولكنّ أحداً لم يستطع أن يجيبه بشيء. وكما عرفت، فإن السفير تسلّم مكالمات هاتفية من عبد الفتاح ظهر يوم 13 و15 و17 يناير 1986م، لذلك كان عنده اعتقاد قوي بأنه نجا من حادثة المكتب السياسي.

كانت المشكلة بالنسبة إلى السفير كيف يتصل بعبد الفتاح ليخبره بالسفر إلى موسكو، لكن مساعيه خابت، إذ إن أطراف الطرف الآخر رفضت أن تتعاون معه. كذلك فإن مساعيه بتحديد طرف أو ممثل في الحوار كانت بلا جدوى، وحسب المعلومات التي كنا نستقيها من الطرف الآخر، فإن «جميع» أعضاء القيادة كانوا أحياء، ولكنهم ترددوا في تبرير عدم ظهور عبد الفتاح، أو في تسمية وفد يسافر إلى موسكو للتفاوض مع الرئيس علي ناصر.

ويذكر أبو فراس في شهادته الوقائع التالية، ويقول:

«قمت بكتابة البيان الأول لوقف إطلاق النار.

دعونا فيه إلى انسحاب الدبابات إلى ثكناتها والمليشيات إلى معسكراتها.

وقف إطلاق النار وتسليم السلاح.

لكن للأسف، حتى سيارات الشرطة التي بثت البيان من مكبرات صوت، أطلق النار عليها الطرف الذي لم يكن راغباً في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

بعد ذلك كتب «أبو فراس» البيان الثاني. وهذه المرة طالب البيان الدبابات بالانسحاب إلى منطقة «العلم» على ساحل أبين. وطلب من الميليشيات التجمع في مدرسة الجلاء والمدرسة الحزبية، وكلتاهما تقعان في خورمكسر.

1- في البداية طلبوا مني المجيء إلى السفارة السوفييتية، ولكنني رفضت ذلك بقوة. كنت مستعداً للقاء والتفاوض في أي مكان آخر، حتى في البحر، لكنني كنت ضد فكرة إجراء الحوار داخل السفارة من حيث المبدأ.

كيف أكون في بلدي، ثم لا تسعنا إلا السفارة الروسية؟

كان هذا غير منطقي.

كانت المعارك تتوقف قليلاً ثم تشتد، وقد خابت كل محاولات وقف القتال. وكان كل طرف يتهم الآخر بخرق وقف النار. لكن كان واضحاً مَن هو الطرف الذي يفعل ذلك. فبناءً على اتصال هاتفي من وزير الداخلية البطاني، أرسل قائد شرطة محافظة عدن، سليمان ناصر محمد، سيارات الشرطة لتجوب الشوارع، معلنة الاتفاق الذي أمكن الوصول إليه داخل السفارة، لكنهم أطلقوا عليها النار، وأطلقوا النار أيضاً على سيارة أحد كوادر لجان الدفاع الشعبي، واسمه «نعمان».

ويذكر أبو فراس أنه عندما انهارت كل فرص وقف المعارك، انسحب السفير السوفييتي من اللجنة، في نوع من الضغط والاحتجاج، وكعامل ضغط انسحبتُ أنا أيضاً من اللجنة وذهبت إلى بيتي.

وفي إحدى فورات غضبه، خاطب السفير السوفييتي محسن، وقال له: «أنتم فاشست. أنتم أخللتم بوقف إطلاق النار، بينما التزمه الآخرون».

بعد انسحابي والسفير من اللجنة، لم يتغير شيء. الدبابات واصلت تقدمها وعسكرت في مطعم «ذو ريدان» قبالة الساحل، وقريباً جداً من السفارة السوفييتية. أحدهم حمل الطعام والماء إلى السفارة، وكان داخلها عائلات روسية، وقد أُصيب خزان الماء الذي في السفارة.

اتصلوا بي إلى البيت، وطلبوا مني العودة إلى السفارة مجدداً. لم تكن الطرقات آمنة، فتحسست دروبي المرئية أجرّ قدمي مسافات كافية، حتى وصلت إلى السفارة من جديد. وفي تلك اللحظة بدأ القصف على السفارة، وأُصيب الملحق العسكري السوفييتي. أخذ «الملحق» محسن إلى السطح، حتى يريه الجهة التي يأتي منها القصف، لأن محسن كان يقول للروس إن جماعة علي ناصر هم الذين يقصفون. وعاد الاثنان مصابَين من السطح.

أمسكتُ بالسماعة وطلبت رقم سالم صالح محمد، وطلبت منه إيقاف القصف على السفارة. قال لي: أنت بحياتك ما تصدقنا، أصحاب علي ناصر هم اللي يقصفونكم.

قلت له:

أصحاب علي ناصر ما معهمش دبابات، الدبابات معاكم.

قال: أخذوا علينا دبابتين، وهم يقصفونكم بهما من خلف السفارة.

قلت له:

حسناً. ما دمت تعرف موقعهم أصدر أوامر بتدميرها.

كنت أعرف أنه لا يقول الحقيقة، ولذلك فلن يأمر بتدمير دبابات هي تابعة لهم في الأصل، لكنني أردت أن أقول له إن هذه عملية مكشوفة.

(محسن) الذي كان يصرّ على أنه شخص محايد ولا علاقة له بالقتال الدائر، بدأ يكشف عن وجهه، وبدأ يتحول بقدر تحوّل الموقف العسكري لمصلحة الطرف الآخر، وهو منهم أصلاً.

كانت المعارك قد بدأت تخفّ، والمقاومة أخذت تضعف بعد صمود أسطوري استمرّ عدة أيام، برغم عدم التكافؤ في السلاح، وبقيت جيوب للمقاومة، وكانت تقاوم مقاومة

عجيبة وبطولية، وتحديداً تركزت في عمارتين صفراوين على الساحل والمدرسة الحزبية والمبنى الجديد للجنة المركزية في خورمكسر.

اتصل السييلي وسالم صالح محمد بالسفارة، وقالا إن بإمكان المحاصرين في مبنى اللجنة المركزية والمدرسة الحزبية تسليم أنفسهم لضمان حياتهم. إما الانسحاب بأسلحتهم، أو من دونها إلى أيّ مكان يريدون، ولن يتعرضوا لأيّ هجوم. كان يعلو لهجتهما شعور الثقة بالنصر، ويشعران بأن الكفة قد رجحت للطرف الذي ينتمون إليه.

اتصلت والبطاني بسليمان ناصر محمد، وأخبرناه بالاتفاق، لكن بعد قليل اكتشفت أن في الأمر خدعة، تنصّت مصادفة على مكالمة هاتفية. كان (محسن) يتحدث بالهاتف مع أحدهم، وفهمت من فحوى حديثهما أنه بعد أن يعلن جماعة سليمان الذين في المدرسة الحزبية واللجنة المركزية استسلامهم، أو يوافقوا على ترك أماكنهم، تُطلَق قذيفتا دبابة، وتُقتحَم مواقعهم.

اتصلت فوراً بسليمان وقلت له: «اعتبر الكلام الذي سمعته مني ومن البطاني مُلغىً، ليس هناك أي اتفاق، تبيّن أنّ المسألة خدعة، الآن سيطلقون قذيفتين، وهي إشعار باقتحام موقعكم». وطلبت منه أن يتصرف وفقاً لما تمليه عليه الظروف. بعدها سمعنا إطلاق نار كثيفاً. يبدو أن سليمان ومجموعته تمكنوا من فكّ الحصار المضروب حولهم، وكانت هذه آخر معركة.

بعدها قال لنا (محسن) إن نائب وزير أمن الدولة (فرحان) اتصل به وهو يقول إنه لا علاقة له بما يجري، وكان يريد الوصول إلى السفارة الألمانية الديمقراطية كلاجئ سياسي. وأضاف (محسن) أنه أعطاه خط أمان يسير فيه، لكن فرحان لم يثق به، وسار في خط آخر ووقع في كمين.

من الواضح أن محسن كان يقول عكس الحقيقة، فقد وشى به، وهذا أقرب إلى طبيعته كرجل لا يمكن الوثوق به. وهذا الموقف تكرر مع أحمد عبد الرحمن بشر وعبد الله شرف وإسماعيل شيباني، حيث طلبوا منه الأمان عبر سعيد شرف أحمد، وسلموا أنفسهم، لكنهم قُتلوا في 21 يناير- 1986م[1].

اتصل سالم صالح محمد وبلغ (محسن) بأن مهام اللجنة انتهت. وأخبره أن دبابتين ستأتيان لنقله هو وبن حسينون، وكذلك البطاني وسليمان مسعود.

«بن حسينون» أخذني إلى حديقة السفارة وسألني: ما رأيك؟ لقد طلبوا الجماعة (يقصد البطاني وسليمان مسعود).

كانت القبائل تحاصر السفارة، وقد وصل البعض إلى السور، إلى درجة استدعت من السفير توزيع السلاح على طاقم سفارته تحسباً لاقتحام متوقع، وكانت إذاعة الانقلابيين تشتم وزير الداخلية البطاني وتصفه بالقاتل، وكان البطاني بعد فشل وقف إطلاق النار قد

1- كانوا يعملون في مكتب الرئيس وسكرتارية اللجنة المركزية.

قرر الخروج من السفارة، باعتبار أن مهمة اللجنة فشلت أو انتهت، لكنني نصحته بعدم الخروج حتى يتوقف إطلاق النار. وكان عنده انطباع بأن فكرة اللجنة من الأساس بالنسبة إلى محسن وبن حسينون كانت لغرض الوصول إلى السفارة للنجاة بنفسيهما، لا لتنفيذ اتفاقات بوقف المعارك. وعلى العكس، كان البطاني يتصرف كرجل مسؤول وصاحب قرار. أما خروجه الآن، فقد كانت فيه مخاطرة كبيرة على حياته. لذلك، قلت لمحسن وبن حسينون: «الدبابتان، واحدة منشان توصل، والثانية باتضرب في الطريق».

حاول محسن وبن حسينون إقناع البطاني وسليمان مسعود بمرافقتهما، وقالا: أنتم أمانة في رقابنا.

ردّ البطاني عليهما وقال:

أفضل أن أطلق رصاصة على رأسي، على أن أذهب معكما. كيف تريدونني أن أخرج والإذاعة تتهمني بأنني قاتل؟ وعن أي محاكمة ممكن أن نتكلم إذا كان القرار قد اتُّخذ مسبقاً؟ وكيف أخرج والقبائل تحاصر السفارة مثل البقر؟

وأضاف:

أنا أتصرف كوزير داخلية، مهمتي أن أضبط حالة الأمن في البلد. ولهذا أتيت إلى السفارة، وتفاوضت وتكلمت باسم الرئيس علي ناصر محمد كرئيس شرعي للبلد، بغضّ النظر عن موقفي الشخصي. وعلى هذا الأساس أديت واجبي. وإذا كان في نيتكم أن تحاكموني، فحاكموني. لكنني أعرف أنكم قد أصدرتم القرار قبل أن تشكلوا حتى المحكمة. من الواضح أن لا قانون ولا عدالة.

اقترحت بقاء البطاني ومسعود في السفارة. وقلت لمحسن: الأمانة الحقيقية التي في رقابكم، أن تبلغوا قيادتكم الجهود الحقيقية والجادة التي بذلاها لوقف المعارك. ثم التفت إلى السفير السوفييتي وقلت له: «لا بد من بقائهما هنا في السفارة».

قال السفير: «لا أستطيع قبول لاجئين سياسيين».

حينها قلت محتداً: «إذاً سلموهم للمسلحين كي يقتلوهم، وحينئذ سأقف على سور السفارة السوفييتية وأبول عليها»، ومشيت غاضباً.

وكنت قد أقنعت محسن وبن حسينون بكتابة طلب إلى السفير بالإبقاء على البطاني ومسعود داخل السفارة، على الأقل حتى يبحث في وضعهم مع القيادة «الجديدة» ويتقرر ترحيلهم إلى خارج الجمهورية. كنت أريد توفير غطاء للسفير، لكنه مع ذلك رفض.

كانت الدبابتان قد وصلتا إلى السفارة. كانت لحظة حرجة جداً. انتهزت فرصة عدم وجود السفير، ودفعت بمحسن وبن حسينون إلى الخارج، قائلاً لهما: «اذهبا، لقد وصلت الدبابات».

عندما جاء السفير، رأى البطاني ومسعود. وقع في حيرة. كانت عواطفه الشخصية معهما، وكان وضعه محرجاً ومحيِّراً. سأل عن الآخرين، فقلت له إنهما استقلا الدبابة وذهبا.

يوم 21 يناير اتصلت بسالم صالح محمد، وقلت له: «عندي نقطتان أود أن أناقشهما

معك. الأولى تخصّ البطاني وسليمان مسعود، لأني أعتبرهما أمانة في رقبتي. أنتم طلبتم مني أن أكون عضواً في لجنة الحوار في السفارة. وأنا بدوري كعضو في اللجنة، طلبت منهما البقاء في السفارة السوفييتية، بينما كان بإمكانهما الخروج والنجاة بنفسيهما. لذلك، سأظلّ أتابع قضيتهما حتى يخرجا سالمين خارج الجمهورية. والثانية، أوقفوا دعايتكم ضد الفلسطينيين. تكادوا تكونون البلد الوحيد الذي لم تتلوث أيديه بدم الفلسطينيين، فلا تلوثوها. وأوقفوا هذه الحملات فوراً. كانت حملة إعلامية شديدة تُشَنّ في تلك الأيام على الفلسطينيين في عدن.

بعد هذه الوقائع كلها، اعتبرنا أن السوفييت جاهزون وقادمون للتدخل والسيطرة على الوضع المتفاقم، وأنهم فقط كانوا بحاجة لـ «غطاء سياسي» يجعل من تدخّلهم مشروعاً، وهذا ما يفترض أنهم حصلوا عليه، فالرسالة التي وقّعها أعضاء «اللجنة» الذين يمثلون طرفي الصراع، كانت غطاءً ممتازاً من هذا النوع.

أما لماذا لم يحصل التدخل السوفييتي، ففي رأيي-والكلام ما زال لأبي فراس-إن سياسة غورباتشوف (البروسترويكا) كانت لا تزال جديدة، ولم تتبلور بعد بما فيه الكفاية، خاصة في ظل ظروف دولية كان غورباتشوف يقدم في خلالها نفسه للغرب بوجه إنساني وديمقراطي، فسحب دباباته من أوروبا ومن أفغانستان. لهذا، لم يكن بوسعه في الوقت نفسه أن يرسل دباباته إلى عدن، وإلا ولدت من ذلك سياسة خيبة أمل، وكان هناك اتجاه قوي داخل القيادة السوفييتية كان لا يزال يحنّ إلى الشكل القديم، وكان يدفع إلى التدخل. لذلك، إن احتمال التدخل كان وارداً. لكن غورباتشوف، في رأيي، قاوم هذا الاتجاه بشدة.

لو تدخل غورباتشوف في عدن، لاستغل «ليجاتشيف»، العنصر المتشدد، الظرف وأخذها. ولكان غورباتشوف أكلها وسقط. لكنه، يبدو أنه كان واعياً لأبعاد اللعبة. وعلى ذكر التدخل، كان نايف حواتمة في موسكو، وكان يبعث إليّ ببرقيات عبر الخارجية السوفييتية، وقد حثثته على إقناع السوفييت بالتدخل. وفي إحدى برقياتي قلت له: «تحولت عدن إلى مقبرة، مقبرة كبيرة وحقيرة، حقيرة لأنه لا يوجد من يدفن الموتى. ولهذا فإن التدخل مطلوب فوراً، وإذا تعذّر تدخل الأصدقاء، فعلى الأقل فليتدخل الأشقاء».

كنت أنا والسفير السوفييتي مقتنعين بأن الرئيس علي عبد الله صالح إذا تدخل في تلك الأيام فسيستقبله الجميع بالورد، جميع الأطراف.

السوفييت بعد أن يئسوا من إمكانية وقف المعارك، قرروا الاهتمام بترحيل رعاياهم من عدن، وتحولت اللجنة خلال هذه الفترة من لجنة لوقف إطلاق النار إلى لجنة ترحيل الرعايا السوفييت. وفي إحدى المراحل استخدم السوفييت لهجة تهديد حادة وقالوا بالحرف الواحد: «إذا مُسَّ الرعايا السوفييت بسوء، فلن يبقى حجر على حجر في عدن». وأخذ السفير، ومعه الملحق العسكري يُعدّان لترحيل رعايا بلادهما، وعلى هذا بدأ محسن وبن حسينون يؤمّنان خروج الرعايا الروس. ويذكر «أبو فراس» أنّ السفيرين الفرنسي والإثيوبي جاءا إلى السفارة السوفييتية عندما علما بترحيل رعاياها.

قابلت «اللجنة» السفير الإثيوبي ودلّته على كيفية ترحيل رعاياه. السفير الفرنسي كان رجلاً كهلاً يرتعش من فرط التأثر. في عام 1945م كان قنصلاً في الإسكندرية. كان واقفاً عند باب اللجنة التي رفضت أن تسمح له بالمقابلة، أمسك بيدي وقال بعربية طليقة: «يا رفيق أبو فراس، هل النساء والأطفال السوفييت أغلى من الفرنسيين؟ تصور أن هؤلاء الذين في الداخل لا يريدون حتى أن يتكلموا معي؟».

تأثرت جداً، وقلت له: «اذهب أنت إلى سفارتك واجمع رعاياك وأيّ رعايا أجانب، وانتظر اتصالاً مني».

دخلت على (محسن) وقلت له غاضباً: «عيب عليكم. هؤلاء سفراء دول مش صعاليك. وأنتم المفترض أنكم قيادة يا تعاملوا الناس سواسية وترحلوا الجميع، يا بلاش». ثم اتصلت بصديق يسكن معي في البيت وقلت له: «بلِّغ السفير الفرنسي، أول ما يبصروا قافلة الرعايا السوفييت يندمجوا معهم فوراً، واللي يجري للرعايا الروس سيجري لهم».

بمجرد وصول السفير الفرنسي إلى جيبوتي، وجّه رسالة شكر إلى المناضل الفلسطيني «أبو فراس»، قال فيها: «إن حياة الرعايا الفرنسيين وترحيلهم من عدن كان بفضل (أبو فراس)»، ونشر ذلك في الصحف الفرنسية.

والحقيقة أن موقف السفارة السوفييتية في عدن من مسألة ترحيل الرعايا والأجانب يدلّ على أنهم (أي السوفييت) لم يكونوا يهتمون إلا بترحيل رعاياهم فقط، حيث كانت زوارق صغيرة تأخذ الرعايا إلى عرض البحر، إضافة إلى اليخت الملكي البريطاني «بريطانيا»[1]، وحين يضع اللاجئون أقدامهم في الماء يشعرون بالنجاة، ويتركون خلفهم الفضاء المأهول بهدير الرصاص.

كانت هذه شهادة المناضل كتمتو.





اليخت الملكي «بريطانيا» 1953–1997

1– يعتبر اليخت الملكي «بريطانيا» من أشهر اليخوت الملكية في العالم، وقد دشّنته الملكة إليزابيث عام 1953، وقضى هذا اليخت 44 عاماً في خدمة العائلة الملكية البريطانية، من عام 1953 إلى عام 1997 قبل إحالته على التقاعد.

بين أديس أبابا وصنعاء

في ضوء الاتصالات التي جرت مع السوفييت، كان أمامنا طريقان للوصول إلى موسكو: إما عبر صنعاء، أو عبر أديس أبابا. وقد قررنا التوجه إلى صنعاء أولاً للقاء الرئيس علي عبد الله صالح والتشاور معه في التطورات والأحداث والمعارك التي كانت تشهدها عدن، فطالبنا أشقاءنا في الشمال بتقديم الدعم العسكري للشرعية الدستورية، وكنا متأكدين أن تدخلهم في ذلك الوقت كان سيضع حداً للمعارك الطاحنة الجارية هناك، بأقل خسائر، وسيساعد على وقف إطلاق النار وتجنيب عدن الدمار، وفي الوقت ذاته طلبنا منهم اتخاذ موقف سياسي إلى جانب القيادة الشرعية والمناشدة بوقف إطلاق النار بين الطرفين بحكم العلاقات الطيبة التي سادت بين القيادتين خلال السنوات الأخيرة. لكن الرئيس علي عبد الله صالح كان متردداً في تقديم الدعم والمساعدة والمساندة، سواء عند وصولنا، أو بعد عودتنا مرة أخرى من أديس أبابا إلى صنعاء مع الوفد العسكري والسياسي الإثيوبي الذي أبدى استعداده لتقديم كل أشكال الدعم والمساندة وإرسال القوات من طريق الشمال، ومن طريق البحر إلى عدن. وعلمت فيما بعد أن القيادة في الشمال اتخذت قراراً بعدم تقديم أي شكل من أشكال الدعم لنا، لأن أي منتصر فينا مهزوم. لذا، فقد قرروا التعامل مع أي طرف سواي، لأنه سيكون ضعيفاً. وهذا ما أكده لي الشيخ علي بن مسلم، مستشار الملك فهد، الذي التقى الرئيس في أثناء وجودنا في صنعاء، بل في أثناء وجودنا في دار الرئاسة، حيث كان يلتقي ذلك السياسي الرئيس علي عبد الله صالح في غرفة مجاورة للغرفة التي كنت موجوداً فيها. وقد قال له: «إذا عادوا وانتصروا على الطرف الآخر (يقصدني)، فسيكون هو الأقوى والأخطر علينا وعليكم في المستقبل».

هذا ما نقله إليّ الرجل، والكلام على عهدته، وقد انتقل إلى الرفيق الأعلى في نهاية التسعينيات من القرن العشرين. وكان الشيخ علي مسلم قد التقاني بدمشق في أثناء حرب الاقتتال والانفصال عام 1994م بتكليف من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد، عارضاً عليَّ أن أتوجه إلى الرياض، وهم على استعداد لتقديم كل أشكال الدعم المالي والعسكري والسياسي والمعنوي من أجل العودة إلى عدن، ولكنني رفضت العرض حينها لأنهم قد دخلوا مع علي سالم البيض في صفقة بملياريَ دولار من أجل الانفصال. وقلتُ لهم حينها: «إنني معكم ضد علي عبد الله صالح، ولكنني لستُ ضد الوحدة، لأن مشروع الانفصال لا مستقبل له، وأنتم تراهنون على جواد خاسر»، وقد تحدثتُ عن ذلك في كتابي عدن والوحدة اليمنية.

في 18 يناير 1986م وصلت إلى مطار أديس أبابا[1] في طريقي إلى موسكو، حسب الاتفاق، وتلبيةً للوساطة السوفييتية. كان المطار مغلقاً بوجه الملاحة الجوية بسبب أعمال بناء وتطوير

1- قبل وصولنا إلى أديس أبابا، كانت وسائل الإعلام قد علمت بوجهة رحلتنا إلى العاصمة الإثيوبية، وذلك من قبل هاوٍ يهودي كان يتابع قنوات الراديو مصادفة ورصد برقية من طائرتنا وقام بارسالها الى اجهزة الاعلام الاسرائيلية.

كانت تجري فيه، لكن المسؤولين الإثيوبيين أصدروا التعليمات بفتحه لاستقبال طائرتنا الآتية من صنعاء، وكان يقودها الكابتن محمد الشيبة. كان الرئيس منجستو هيلا مريام شخصياً مع عائلته في استقبالي في تلك الساعة المتأخرة من الليل. كان هذا دليلاً على النبل وعمق الصداقة فيما بيننا. وهذه الصداقة ليست شخصية فقط بين رجلين وضعتهما الظروف الصعبة على رأس حكم بلديهما في السنين الأصعب، وكانت استمراراً لعلاقة بين شعبين صديقين بينهما تواصل حضاري تأسس منذ نشوء حضارتي (أكسوم) في الحبشة و(سبأ) في اليمن.

عندما نزلت من الطائرة التي أقلتني، أخذني منجستو في حضنه وبكى، وأحاطني بالحب والرعاية والاهتمام. إني أحتفظ من هذا اللقاء بتأثر بالغ جداً، فقد هزني من الأعماق وأنساني فعلاً ما كنت فيه من تعب وإرهاق. كنت منشغلاً بكل أعصابي بما كان يجري في عدن منذ الثالث عشر من يناير، لكني كنت محتفظاً بتوازني وسط تلك الأجواء القاتمة. وقد أدرك الرئيس منجستو الوضع الذي كنتُ فيه مع من رافقني، لذلك طلب منا أن نرتاح حتى الصباح.

كنا حقاً بحاجة إلى الراحة، وكان من حسن حظنا أننا وجدنا صديقاً مخلصاً في الزمن الصعب مثل منجستو أحاطنا بكل التعاطف والحنان. وبالنسبة إليّ، فقد كنت مشغولاً في المحنة التي كان عليها الناس في عدن، والوضع الخطر الذي كان يواجهه المقاتلون المدافعون عن الشرعية، وكان هدفي التوصل لإيجاد وسائل للتغلب على هذا الوضع المأساوي الذي راح ضحيته كثيرون حتى الآن، وكثيراً ما كنت أفكر في هذا الأمر. كان ما يهمني حقاً، وضع حد لما يحدث وإنقاذ ما بقي قبل أن تحصده العاصفة.

في صباح اليوم التالي، بعد أن استعدنا راحتنا نسبياً، التقينا بالرئيس منجستو، وشرحت له ما حدث بالتفصيل. ولأنه كان يعرف خلفية الصراع جيداً، لم أحتج إلى كثير من الوقت، فوصلت إلى أهدافي بسرعة، لأن الرئيس منجستو يفهم القرار الذي يتخذه.

أخبرت منجستو بأنني تلقيت برقية من القادة السوفييت يعرضون فيها الوساطة وإجراء حوار مصالحة مع الطرف الآخر، وقد قبلت العرض وأنني سأذهب إلى موسكو لأرى ما يمكن القيام به هناك.

ابتسم منجستو وقال لي: «لا داعي للذهاب إلى موسكو»، وعندما بدأت أتساءل: «لماذا؟»، وجدته يتحدث بوضوح شديد دون أن تتداخل الألفاظ والمعاني، قال: «اسمع، إنهم يحاولون تضييع الوقت، وإذا كان الطرف الآخر حقاً جاداً، فعليه القبول بمبدأ وقف إطلاق النار أولاً». واقترح إرسال وفد من طرفنا، وآخر إثيوبي مشترك إلى موسكو، يضمّ فكري سلاسي[1] عن الجانب الإثيوبي، وأي شخص أختاره من المكتب السياسي أو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

وأضاف إلى مقترحيه السابقين مقترحات بديلة إن لم يلقيا الاستجابة، أولها دعم المقاومة الشعبية في العاصمة، وتطوير حرب المدن إلى حرب عصابات في أكثر من

1- فكري سلاسي، نائب الرئيس الإثيوبي.

محافظة، وتحييد الشمال إن تعذّر عليهم تقديم الدعم. وأكد أن الحكومة الإثيوبية مستعدة لتقديم كل الدعم الممكن، وأخبرني أنه أمر بتجهيز قوة عسكرية قوامها 25 ألف مقاتل.

كانت هذه اقتراحات بديلة، وقد ناقشناها مع الرئيس منجستو كجزء من السيناريوهات إذا تعذر الحل السلمي.

في مساء ذلك اليوم، اتصل بي الرئيس علي عبد الله صالح هاتفياً، وسألني بلهجة بدت لي أنها لا تخلو من التشفي: «هل منعكم الضباب من الهبوط في مطار موسكو؟»، ولم أكن أجد أن الظرف ولا الوقت مناسبان لغمزة من هذا النوع بعد الجرح الذي أصابنا. لكن علاقاتنا مع موسكو والدول اشتراكية كانت جزءاً من العقدة النفسية لدول المنطقة كلها، وللغرب أيضاً، وهي تمثّل أحد الاضطرابات الموجودة والمترسبة في التفكير عندما يصبح التفكير مغلقاً. كانت علاقتنا بموسكو وبدول المعسكر الاشتراكي السابق جيدة، بل ممتازة، مثلما كانت علاقات علي عبد الله صالح وبقية دول المنطقة ممتازة مع الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية الرأسمالية. ولا نستطيع الحكم على أيٍّ من العلاقتين كانت أفضل إلا ضمن الظروف الموضوعية التي فرضتها. وأعتقد، في رأيي، أن كلتا العلاقتين كان لا بد منها للدول النامية، وهي قائمة على استفادة كل الأطراف منها، وإن كان التكافؤ منعدماً فيها، كما هي دائماً علاقة الصغير بالكبير، دولاً كانوا أو أفراداً. والسياسي الناجح هو الذي يستطيع تحقيق التوازن بين مصالح بلاده الوطنية ومصالح الدول الأخرى التي تؤثر بهذه السياسة، لأن العلاقات الدولية نفسها غير عادلة، والبصمة واضحة فيها للأقوياء.

في أديس أبابا استدعى الرئيس منجستو السفير السوفييتي لدى إثيوبيا، بحضوري وأبلغه بموقفي، وهو أنني مع وقف إطلاق النار فوراً والدخول في حوار يؤدي إلى المصالحة الوطنية مع الطرف الآخر.

وقد سألت السفير السوفييتي: «هل تثقون بنا، وتؤمنون بأن موقفنا عادل وقائم على المبادئ؟ وهل تعرفون عن الأوضاع شيئاً لا نعرفه؟ هل تشاركوننا المشاعر ذاتها، وهي أن اليمن الديمقراطية يتهددها الخطر؟ هل درستم الرأي العام المحلي وعرفتم مع مَن يقف؟ وهل تعرفون مَن الذين يدمرون عدن؟».

أبدى السفير اهتماماً بما قلته له، وقال:

– نحن مع الشرعية، لكن أي تدخل من جانب الشمال سيعني القضاء على الجميع، ونحن نحافظ على النظام في اليمن الديمقراطية من القوى الرجعية.

وردّ الرئيس منجستو نيابةً عني، فاقداً صوابه:

– أنتم ستخرجون من عدن مكلَّلين بالذل والعار إذا لم تتخذوا موقفاً صريحاً وواضحاً مما يدور هناك.

وأضاف:

– كل ما اهتممتم به، أنكم أخرجتم الرعايا السوفييت من عدن، بينما تركتم الشعب

اليمني يتلظى بنيران المدافع والدبابات والصواريخ. إن الرئيس علي ناصر محمد هنا، وقلبه يتمزق من الألم، وقد رفض مساعدتنا ومساعدة الشماليين. وفي الوقت الصعب توجه إليكم، طالباً مساعدتكم، فماذا فعلتم؟ أو ماذا أنتم فاعلون له؟ إنه في الأخير لن يقف متفرجاً على مأساة شعبه مثلما تتفرجون، وسيضطر إلى طلب مساعدة الآخرين إن رفضتم مساعدته.

كان هذا تلميحاً من الرئيس الإثيوبي إلى المساعدة التي وعدني بها، واختتم حديثه المحدد إلى السفير، قائلاً إن على الرئيس غورباتشوف أن يتخذ قراره هذا المساء قبل الغد، وطلب من السفير رداً صريحاً وسريعاً.

كان هذا أول تحرك سياسي نقوم به نحو الخارج، في محاولة لتطويق الأحداث التي بدأت في 13 يناير بعد أن أخفقت محاولات وقف إطلاق النار بين الطرفين في المحادثات التي جرت في السفارة السوفييتية بعدن.

وجدت لدى الإثيوبيين فعلاً، وفي مقدمتهم الرئيس منجستو، قلباً مفتوحاً واستعداداً تاماً لمساعدة الثورة في اليمن الجنوبي، وفي المحنة المأساوية تلك. وجاء ذلك في الواقع انسجاماً مع روح التقاليد الكفاحية المشتركة للثورتين اليمنية الجنوبية والإثيوبية، وتواصلاً لتلك المسيرة من الصداقة التاريخية بين الشعبين والثورتين. ولا بد لي هنا من أن أسجل بكثير من العرفان الموقف التاريخي للرئيس منجستو الذي وقف معنا وقفة الصديق والرجل الوفي. فقد وضع تحت تصرفنا مساعدات عسكرية وقوات قوامها 25 ألف مقاتل لدعم المقاومة الشعبية، وعرض علينا تخصيص بثّ إذاعي لمدة ساعتين من الإذاعة الإثيوبية، بعدما ضُربت إذاعة عدن المركزية في اليوم الأول بقذائف الدبابات. ووعد بوضع كل إمكانات إثيوبيا تحت تصرفنا. تدارسنا ترتيبات نقل هذه القوات إلى داخل أراضي اليمن الجنوبي بحراً أو جواً، بحيث تهبط هذه القوات في كل الأحوال على الساحل قريباً من عدن، أو تصل أولاً إلى أراضي اليمن الشمالي، ثم تعبر بعد ذلك إلى الجنوب. لكن هذا الاتفاق اصطدم بالموقف السوفييتي الرافض لأي مشاركة عسكرية إثيوبية في أحداث عدن. كذلك لم تسمح حكومة علي عبد الله صالح للقوات الإثيوبية المحمولة جواً بالهبوط في أراضيها والعبور منها إلى أراضي الجنوب.

على أية حال، إن أنباء رحلتي التي كنت أريدها سرية، نظراً لحساسية الوضع، لم تعد كذلك، لأن الأقمار الصناعية التي كانت تراقب كل شاردة وواردة مما كان يحدث في عدن في تلك الأيام وترصدها، التقطت إشارة لاسلكية من الطائرة التي كنت أستقلها إلى إثيوبيا. وكانت الإذاعة الإسرائيلية أول من أذاع خبراً يومها، أن طائرة تتجه من صنعاء إلى أديس أبابا وعلى متنها شخصية هامة. وبذلك، انكشفت المهمة التي ذهبت من أجلها، وصعّدت قوات الطرف الآخر من ضغطها على العاصمة والمقاومة الشعبية.

بعد الاتفاق مع الرئيس منجستو على وسائل دعمنا وسبله، عدت إلى صنعاء وبرفقتي

نائب الرئيس الإثيوبي فسها دستها. ناقشت مع المسؤولين في قيادة صنعاء إمكانية السماح للقوات الإثيوبية البحرية والجوية بالمرور عبر أراضيهم، غير أنهم رفضوا ذلك بصورة قاطعة.

بعد هذا التطور الجديد، اضطررت إلى توجيه رسالة شكر واعتذار إلى الرئيس منجستو على موقفه النبيل والدعم الذي قدمه لنا في أشد أوقاتنا محنة.

موفد القذافي في صنعاء

وللتاريخ أتذكر أيضاً أن الخويلدي الحميدي، عضو مجلس قيادة الثورة الليبية، مبعوث قائد ثورة الفاتح من سبتمبر، العقيد معمر القذافي، طرح عليَّ فكرة الاستفادة من الأحداث الجارية في عدن وإعلان الوحدة اليمنية، وأبدى استعداد الليبيين لوضع كل إمكاناتهم، لإنجاح مثل هذا المشروع، تحت تصرفي وتصرف الرئيس علي عبد الله صالح، إذ لا توجد هيئات فاعلة في اليمن الجنوبي، وهذا الإعلان يمكن أن يكون باسم المجلس اليمني الأعلى. كان هذا قبل تاريخ 24 يناير 1986م، أي قبل إعلان الطرف الآخر تشكيل هيئات قيادية جديدة اختيرت خلافاً للقواعد وفي غياب الهيئات الشرعية. ورغم أن اقتراحاً كهذا كان فيه إغراء كبير بتحقيق الوحدة اليمنية، لم تكن ظروف تلك الأيام مناسبة أبداً للتعاطي معه، رغم أن الشعب كان سيؤيد خطوة وحدوية كهذه، لكنها كانت مفتقرة إلى طابعها الديمقراطي، وربما كانت ستؤدي إلى حرب بين الشمال والجنوب، لذلك فقد نحيت الفكرة جانباً، وكان علينا أن نعترف بخسارة المواجهة مؤقتاً، وإن كنا لم نخسر القضية. كذلك إن خيار الوحدة اليمنية وتيارها بات أكبر وأقوى من أي وقت مضى.

كيف قُتل عبد الفتاح إسماعيل؟

في العاشر من فبراير 1986م، أصدر ما بقي من «المكتب السياسي» في عدن روايته عن مقتل عبد الفتاح إسماعيل. لكن القصة التي رواها زادت البلبلة وعمّقت الغموض بدلاً من إعطاء صورة دقيقة عن الطريقة التي انتهى بها عبد الفتاح وفارق الحياة.

كانت القصة ملفقة من أساسها وغير صحيحة كما سيتضح. وبدلاً من أن تظهر الحقيقة، خلقت مزيداً من التساؤلات والأحجية التي تبحث عن جواب.

جاء في البيان المشار إليه، أن عبد الفتاح إسماعيل استشهد مساء يوم 13 يناير 1986م بفعل احتراق المدرعة التي جاءت لإنقاذه والتي أخرجته من مبنى اللجنة المركزية. وقال البيان إن وابلاً من نيران القذائف انهال على المدرعة التي كانت تقلّه. وجاء في رواية لجنة التحقيق في مقتل عبد الفتاح التي شكلها «المكتب السياسي» برئاسة العضو صالح منصر السييلي أنه لقي مصرعه أمام القاعدة البحرية التي تبعد عن مبنى اللجنة المركزية نحو ثلاثمئة متر، وذلك في يوم 13 يناير 1986م عندما ضربت الدبابة التي أخرجته من قاعة اجتماعات المكتب السياسي في مبنى اللجنة المركزية بقذائف (آر. بي. جي).

أثارت هذه الرواية تساؤلات، لغرابتها، خاصة أن وقائع كثيرة قيلت قبل ذلك، وكلها

تشير إلى أن عبد الفتاح إسماعيل كان لا يزال آنذاك على قيد الحياة، وأنه لم يقضِ نحبه عند خروجه من المكتب السياسي، كما ورد في بيان المكتب السياسي.

فأين قُتل عبد الفتاح ومتى؟ ومَن الذي قتله؟

نُورد رواية فوزية جوباني، مديرة المراسم في سكرتارية اللجنة المركزية، وكانت شاهدة عيان، وجاء فيها ما يأتي: «كنا أمام النافذة أنا ومبارك[1]، دخلت دبابة ووقفت، وكان معها مشاة من الجنود. خرج علي سالم البيض ودخل الدبابة، وعبد الفتاح أخذه اثنان من الجنود يحملانه وهو جالس على أيديهما، وأدخلاه الدبابة. وكان معهم يحيى الشامي وأحمد علي السلامي وعبد الغفور يمشون على الأقدام، وخرجت الدبابة ولم نعرف بعد ذلك أي شيء».

جاءت رواية المكتب السياسي واللجنة التي شكلها للتحقيق في مقتل عبد الفتاح لتزيد من غموض موته، وزاد من غموض ذلك، أن إذاعة الطرف الآخر التي كانت تبثّ من لحج، أوردت في أخبار متفرقة أن عبد الفتاح اتصل هاتفياً بالسفير السوفييتي في عدن مساء يوم 13 إلى 17 يناير 1986م، وقد أكد السفير واقعة الاتصال للرفيق (أبو فراس)، ممثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الذي كان في السفارة السوفييتية ضمن لجنة الحوار. وكان القادة السوفييت قد وجهوا إليّ دعوة للقاء بعبد الفتاح في موسكو، في محاولة لإنقاذ الموقف في البلاد، بعد أن خابت كل محاولات وقف المعارك وإطلاق النار. كذلك فإن شهادة وزير التجارة والتموين، أحمد عبيد الفضلي، الذي أكد فيها أن السوفييت أبلغوا حيدر العطاس الموجود في موسكو حينها في يوم 20 يناير 1986م بأن الرئيس علي ناصر محمد وعبد الفتاح إسماعيل سيصلان إلى موسكو، وهذا معناه أنه كان لدى السوفييت معلومات مؤكدة عن أنه ما زال على قيد الحياة.

والأمر الآخر الذي يؤكد أن عبد الفتاح لم يقضِ نحبه بفعل احتراق المدرعة التي كانت تقله، أن سالم صالح محمد في لقائه بالسفير الإثيوبي في عدن يوم 20 يناير 1986م، أبلغه أن البيض وعبد الفتاح مصابان ويتلقيان العلاج في مستشفى باصهيب العسكري، وطلب سالم صالح من السفير علاجهما في إثيوبيا، ووجه برقية إلى الرئيس منجستو عبر السفير الإثيوبي في عدن يشكره فيها على موقف إثيوبيا، وهذا الطلب يعني شيئاً واحداً، أنّ عبد الفتاح كان لا يزال حيّاً عندما تقدم سالم صالح بطلب علاجه في إثيوبيا.

كل هذه التأكيدات تكذّب رواية المكتب السياسي ولجنة السييلي.

لا شك في أن هناك حقائق أخرى خلاف ما قيل في البيانات والبلاغات الرسمية والوقائع، عنيدة لا تقاوم كما يقال، وكما قال ويليام شكسبير: «إن الحقيقة يمكن أن تدفن، ولكنها لا يمكن أن تموت». والحقيقة تقول إن عبد الفتاح لم يُقتَل داخل اجتماع المكتب السياسي، ولا قُتل محترقاً داخل دبابة جاءت لإنقاذه.

1- مبارك: قائد حراستي.

الاستنتاجات من تقرير لجنة التحقيق برئاسة صالح منصر السييلي، تقول:
احتوت المدرعة على أربعة أفراد وأربعة مسدسات وبندقة كلاشنكوف واحدة.
نجا من أفراد طاقم المدرعة شخصان، القائد والسائق.
وُجدت جثتان، إحداهما تميز أنه مدفعي.
وُجد مسدسا ميكاروف، هما موجودان لدى أمن الدولة، وفُقد مسدسان، أحدها ميكاروف والآخر أصغر، هذا يعني أربعة مسدسات.
جثتان محترقتان سحبتهما جماعة الدفاع قبل وصول اللجنة إلى الموقع بأيام، ومن بقايا الجثتين رماد وأسنان وخوذة بجانب حائط السور، يستنتج أنها لمدفعي المدرعة.
بناءً على ما ورد أعلاه، يُخشى أن الجثة التي سُحبت ولم يجرِ التعرف إليها، هي جثة الرفيق عبد الفتاح، خاصة أنه لم يعرف أي دليل آخر على خروجه من المدرعة وقت الحادث، وحدوث إصابة في رجله قبل انفجار المدرعة، ما يعوق حركته، وسماع الأنين عند حدوث الانفجار مباشرة، ولم يقترب أحد من المدرعة لحظة انفجارها وخلال فترة احتراقها لأكثر من ساعتين.
وقد أكدت لي السيدة شريفة، زوجة عبد الفتاح إسماعيل، أنه كان يتحدث معها عبر الهاتف خلال الأيام الثلاثة التي تلت الأحداث، وأنه كان على اتصال مع السفير السوفييتي، وفجأة توقف عن الاتصال. وهذا يثبت أنه لم يقتل في الأيام الأولى للأحداث. أما ابنه صلاح عبد الفتاح إسماعيل، فقد أخبرني في لقاء معه في دمشق أنه زار علي البيض في أحد المستشفيات في موسكو، حيث كان يتلقى العلاج، وما إن شاهده البيض حتى نهض وسقط عن السرير وتغيرت ملامحه، وطلب إخراجه على الفور، حيث إنه دخل دون إذن أو إشعار مسبق، وهو ما أثار الشكوك في رأس صلاح عبد الفتاح، علماً أن الزيارة كانت بغرض الاطمئنان إلى صحة البيض والاستفسار عن مصير والده.
أما سعيد الجناحي، قريب عبد الفتاح إسماعيل، فإنه أعفى نفسه من عناء البحث، وهرب من الجواب عندما تأكد له أن عبد الفتاح قُتل وضاع في الزحمة.

البيض وغرفة العمليات السرية

أما إصابة علي سالم البيض، فلها قصة أخرى تستحق أن تروى.
في فجر يوم الأربعاء 15 يناير 1986م تحركت سيارة إسعاف من منزل سعيد صالح سالم في طريقها إلى مبنى وزارة الدفاع، وهي تحمل علي سالم البيض، وكان البيض مستلقياً داخل السيارة مغطى بقطعة قماش، وهو يمثل دور الميت أو المريض الذي سيُنقَل إلى مستشفى باصهيب العسكري المجاور لمبنى وزارة الدفاع. أما في الواقع، فإن السيارة كانت متجهة إلى غرفة العمليات الخاصة التي أُقيمَت قبل الأحداث، وهي الغرفة الواقعة خلف غرفة العمليات الجراحية في المستشفى، كما أكد لي ذلك راجح صالح ناجي، الذي انتقل

إلى هذه الغرفة حسب الخطة المسبقة. وعلمت منه هذه المعلومات في دمشق عام 1994 بحضور السيد محمود مدحي[1].

في الطريق المؤدية إلى وزارة الدفاع ومستشفى باصهيب، أُصيب البيض برصاصة في أسفل بطنه جاءت في الأمعاء، بينما كان مستلقياً داخل سيارة الإسعاف التي استخدمها للتمويه للوصول إلى غرفة العمليات الحربية، فإذا بالسيارة نفسها تتوجه به إلى غرفة العمليات الجراحية في المستشفى لإنقاذ حياته، وظل هناك تحت العلاج قرابة شهر، حيث أُجريت له عملية جراحية استؤصل في خلالها جزء من أمعائه على يد طبيب يمني ماهر يدعى سعيد الخضر. وذكر الدكتور الخضر أن البيض لو تأخر ربع ساعة من الزمن، لمات متأثراً بجراحه. وبدلاً من مكافأة هذا الطبيب على إنقاذه لحياة «زعيم» الحزب والبلاد القادم، تعرض للتهديد، وتعرضت حياته للخطر، ما اضطره إلى الهرب إلى صنعاء والنفاذ بجلده، وقد روى لي شخصياً هذه الرواية.

أدّت غرفة العمليات الحربية الخاصة التي أقامها الطرف الآخر داخل مستشفى باصهيب العسكري، إمعاناً في التمويه والسرية، دوراً كبيراً في إنجاح الانقلاب وقيادة العمليات الحربية والمعارك التي دارت في عدن خلال أحداث يناير 1986م. ويمكنني أن أذكر هنا وقائع مهمة جداً حول هذه الغرفة. ففي ليلة 12 يناير 1986م طُلب إلى العاملين في المستشفى عدم مغادرته، بحجّة مواجهة الحادث الطارئ الذي وقع لطائرة شحن عسكرية من طراز «أنتينوف» كانت قد تحطمت في محافظة المهرة، وأن على الأطباء تقديم العلاج والإسعاف لركابها المصابين. لكن فكرة علاج جرحى الطائرة الوهميين استُغلّت في الواقع لتسريب السلاح إلى داخل المستشفى، ولإبعاد الأطباء غير الموثوق بهم، حيث طُلب منهم السفر إلى منطقة (حوف) في محافظة المهرة. ومن هؤلاء الأطباء الذين طُلب إليهم السفر، الدكتور حيدرة السعيدي، والدكتور جعبل وآخرون.

وكان ينزل في القسم الخصوصي في المستشفى العسكري بدواعي ادعاء المرض، ضابط الاستخبارات العسكرية مثنى سالم عسكر، ونائب رئيس القيادة الوطنية للميليشيا قاسم عبد الله الزومحي. وفي الساعة العاشرة ليلاً، أُرسلت عدة سيارات إلى المستشفى العسكري، محمَّلة أسلحة مختلفة، وُضعت فوقها صناديق فواكه، إمعاناً في التمويه. واستكمالاً للترتيبات المعدة مسبقاً، نُقل سنترال الهاتف الخاص بالمستشفى إلى غرفة عمليات. وفي الوقت ذاته تقريباً، أي في الساعة العاشرة من مساء يوم الأحد 12 يناير 1986م، زار العميد ركن علي عنتر المستشفى للاطمئنان إلى الترتيبات النهائية لوضع «غرفة العمليات» وبقية التجهيزات العسكرية. وقد اعترفوا بذلك فيما بعد. ويمكن مراجعة ذلك في أعداد صحيفة «14 أكتوبر» اليومية الصادرة في عدن بعد الأحداث مباشرة.

كان لغرفة العمليات الحربية هذه دور كبير في إنجاح الانقلاب وإنقاذه من مأزق

1- عضو لجنة مركزية ووزير مالية سابق.

الإخفاق، إلى درجة أن «مثنى عسكر» و«علي قائد» اعترفا بأن هذه الغرفة تحديداً أنقذت الموقف، وأكد هذا المعنى نفسه علي سالم البيض، في حديث أدلى به بعد الأحداث مباشرة، قائلاً إنهم شكلوا قيادة برئاسة علي عنتر وعلي شائع وعلي البيض وجار الله عمر وحيدر العطاس لإدارة الأزمة.

القيادة الجديدة
والشرعية المفقودة

في 24 يناير 1986م صدر في عدن بيان ذُيِّل باسم اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني التي لم تكتمل لها أية شرعية تمثيلية، ولم تكن تمتلك أي أساس قانوني أو شرعي.

بدت الترتيبات التي اتخذتها الدورة «الاستثنائية» الثانية بلا أهداف وطنية سوى هدف واحد، هو إحكام قبضتهم على البلاد والاحتفاظ بالسلطة. لكن حتى وهم يفعلون ذلك، لم يراعوا الوضع الدستوري حتى تأتي إجراءاتهم منسجمة مع القواعد الحزبية والدستورية القائمة.

وجاءت إجراءات الدورة كلها لتنظيم مؤسسات الحكم، لتضفي نوعاً من الشرعية الوهمية على النظام! أول ما يمكن ملاحظته بهذا الصدد، غياب النصاب القانوني لاجتماع دورة اللجنة المركزية المشار إليها. كان الاجتماع مثيراً للدهشة، إذ لم يحضره سوى 41 عضواً من أصل 109 أعضاء هم قوام اللجنة المركزية التي انتخبها المؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني المنعقد في أكتوبر 1985م. ومع علمهم الأكيد بأن النصاب القانوني لعقد الاجتماع لم يكن مكتملاً، إلا أن الدورة المذكورة لم تتوانَ عن اتخاذ قرارات في منتهى الخطورة، حيث أعطت لنفسها حق إقصاء عدد واسع من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية. وحق ترقية أعضاء جدد إلى المكتب السياسي واللجنة المركزية، وانتخاب أمين عام جديد واستحداث منصب أمين عام مساعد وتعيين من يشغله.

وللإمساك بزمام الأمور، اتخذ الحاضرون قراراً بإقصائي من الحزب، وتجريدي من كل مناصبي الحزبية والرسمية، أي من الأمانة العامة للحزب التي انتُخبت لها قبل أقل من أربعة أشهر، ومن رئاسة مجلس الشعب الأعلى، أي رئاسة الدولة. وإذا كان الطرد من حق الحزب، فإن التجريد من المناصب الرسمية، من حق مجلس الشعب الأعلى وحده، فهو وحده يتولى العزل من المناصب الرسمية، وليس ذلك من شأن اللجنة المركزية، مع العلم أن الاجتماع الذي اتخذ قرار الطرد والتجريد لم يكن قانونياً في كلتا الهيئتين، لافتقادهما- كما قلت-النصاب القانوني والدستوري.

وشملت قرارات الفصل 21 عضواً آخرين، هم: محمد علي أحمد، أحمد مساعد حسين، محمد عبد الله البطاني، أبو بكر باذيب، عبد الغني عبد القادر، هادي أحمد ناصر، أنيس حسن يحيى، عبد الله علي عليوة، أحمد عبد الله حسني، عبد ربه منصور هادي،

محمد سليمان ناصر، فاروق علي أحمد، عبد الكريم شمسان، عبد لله أحمد بكير، عوض صالح عبيد، سليمان ناصر مسعود وآخرين.

وفيما بعد، وخلال «الكونفرنس» الحزبي المنعقد في أكتوبر 1987م، فُصل 25 عضواً وعضواً مرشحاً آخرين. وبذلك استكملوا مخططهم من طريق المشهد السياسي والاجتماعات التي تبدو شرعية دون أن تكون كذلك، على نحو بدا أقرب إلى الأعمال السياسية المكشوفة. وربما كانت هي المرة الأولى التي تتجرأ فيها الأقلية، فتعطي لنفسها حقاً هو ملك الأغلبية.

لست أستغرب ذلك بطبيعة الحال، أعني أنْ لا غرابة أن تسعى مجموعة في الحزب أو المجتمع للاستيلاء على السلطة والوصول إلى مواقع التأثير في القرار السياسي، لكن الغريب أن يحصل ذلك بتلك الصورة الباهظة الثمن، وكنت أردد دائماً أن الانتصار العسكري نصر مؤقت.

عندما سمعنا نبأ عقد اللجنة المركزية دورتها الاستثنائية في ذلك اليوم، أحصينا عدد أعضاء اللجنة المركزية الذين هم معنا، والذين لم يتمكنوا من حضور الاجتماع بسبب نزوحهم خارج عدن نتيجة للأحداث، فوجدتهم الآتية أسماؤهم: أبو بكر باذيب، عبد الغني عبد القادر، علي باذيب، أنيس حسن يحيى، أحمد مساعد حسين، رياض العكبري، محمد سليمان ناصر، محمد علي أحمد، فتحية محمد عبد الله، عبد الله علي عليوه، عبد الله أحمد غانم، علي منصور رشيد، حيدرة عمر صالح، عبد الله أحمد بكير، أحمد حيدرة سعيد، أحمد عوض المحروق، عوض صالح عبيد، عبد ربه منصور، أحمد عبد الله حسني، عبد الله أحمد محنف، محمد عبد الرب مفتاح.

وأحصيتُ الذين كانوا رهن الاعتقال، وهم: د. حسن السلامي، نصر ناصر علي، هادي أحمد ناصر، فاروق علي أحمد، محمد عبد الجليل الصراري، محمد ناصر جابر، سلطان الدوش، علوي حسين فرحان، عبد القادر باجمال، أحمد حسين موسى، محمد عبد القوي. بينما بقي داخل السفارة السوفييتية في عدن كل من: محمد عبد الله البطاني، وسليمان ناصر مسعود. وداخل السفارة الإثيوبية: صالح حسن محمد، وكان عبد الكريم شمسان قد اختفى عن الأنظار.

ولم يحضر ذلك الاجتماع أيضاً كل من الدكتور ياسين سعيد نعمان، وحيدر العطاس، ومحمود سعيد مدحي، وخالد باراس، وسيف صائل خالد، ومحمد حيدرة مسدوس، وعبده علي عبد الرحمن، لوجودهم خارج الجمهورية.

واختتمت إحصائي بأسماء الذين لقوا حتفهم خلال الأحداث من الطرفين، وهم شيخ محمد سميح، زكي محمد بركات، د. مطلق عبد الله، علي عنتر، عبد الفتاح إسماعيل، علي شائع هادي، صالح مصلح قاسم، عبد الله صالح فضل، فارس سالم، علي أسعد مثنى، سعيد الخيبة، ثابت عبد حسين، عبد الملك محمد علي.

مجلس الشعب الأعلى أيضاً...

في 8 فبراير 1986م عقدت دورة غير قانونية لمجلس الشعب الأعلى «البرلمان». وكدورة اللجنة المركزية المشار إليها، لم يحضرها أيضاً العدد اللازم لتحقق النصاب القانوني المحدد بنصف عدد الأعضاء، أي (56) عضواً من بين الـ (111) عضواً الذين هم إجمالي أعضاء المجلس المنتخبين[1]، فقد تغيب عن الاجتماع (62) عضواَ.

وتصرف الحكام الجدد بطريقة غير لائقة ومنافية للدستور حين أقدموا على اعتقال عدد من أعضاء البرلمان، برغم ما يتمتعون به من حصانة برلمانية. وكان الأكثر غرابة من هذا الخرق للدستور إحضارهم تحت تهديد السلاح إلى داخل مبنى البرلمان لحضور الاجتماع المذكور، ثم إرجاعهم بعد انتهائه إلى المعتقلات، والتبجح بعد ذلك بأنهم أكثر ديمقراطية من أي وقت مضى في تاريخ الحزب والدولة!! وبأن الحزب الاشتراكي خرج من أحداث يناير 1986م أقوى من أي وقت مضى، بينما في الحقيقة كانت العبارة تدل على عكس ذلك تماماً، كان الحزب والجيش والمجتمع بأسره منقسماً وممزقاً.

الوساطات تتوالى

قدمت وفود سوفييتية إلى كل من عدن وأديس أبابا، حيث كنت أقيم بصفة مؤقتة في إطار محاولة التوفيق بين جناحي الحزب الاشتراكي اليمني، لكنها توقفت في حدودها الأولى. ففي فبراير 1986م، وخلال انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، عرضت موسكو على عدن مشروع تسوية سياسية للأزمة يتكون من ست نقاط، هدفها تحقيق الوفاق الوطني. لكن علي سالم البيض الذي شارك في أعمال المؤتمر والوفد الذي معه عرقلوا المشروع بسبب تصلبهم.

1- 32 للبرهنة على ذلك، أو رد في ما يأتي أسماء أعضاء «مجلس الشعب الأعلى» الذين لم يحضروا تلك الدورة، إما لوجودهم خارج العاصمة، أو خارج الجمهورية، أو أنهم لاقوا حتفهم خلال الأحداث، أو كانوا رهن الاعتقال، أو متخفين من أعين السلطات الجديدة، وهم:

علي ناصر محمد، سلطان الدوش، فارس سالم، سليمان ناصر مسعود، رياض العكبري، فتحية محمد عبد الله، د. مطلق عبد الله حسن، شيخ سميح، أسماء محمد الهضام، سالم فضل، عبد الله علي عليوه، طه أحمد غانم، عبد الله أحمد غانم، محمد عبد الله البطاني، مصطفى مسرج، أنيس حسن يحيى، أبو بكر باذيب، عبد الغني عبد القادر، نصر ناصر علي، د. حسن السلامي، نعيمة سويد، أحمد مساعد حسين، هادي أحمد ناصر، صالح عجروم، صالح محسن البومة، د. صالح شيخ سنيد، علي منصور رشيد، محسن عبد الله خشاع، حسين الجرادي، يسلم شبيع، صالح أحمد ناصر، محمد العامري، حيدرة عمر صالح، محمد علي أحمد، عبد اللاه مثنى حسين، د. عبد الرحمن عبد الله، قاسم الزومحي، خالد فضل منصور، حسين بن عبيد اللاه، محمد عبد الجليل الصراري، منصور الصراري، حسين محمد حسين، فضل محمد عبد الرب، عبد الله حسين مساوي، عبد الله صالح فضل، أحمد صالح العيسى، محمود عراسي، علي أسعد مثنى، صالح مصلح قاسم، علي شائع هادي، خالد محمد باراس، عبد الكريم الذبياني، علي جميل، محمد عبد القادر بامطرف، سلطان ناجي، د. عبد الله بكير.

العلاقة بالسوفييت بعد أحداث يناير

لعل القارئ الكريم كوّن فكرة دقيقة ووجيزة عن صورة العلاقات التي سادت بين اليمن الديمقراطية والاتحاد السوفييتي بأنماطها المتعددة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأيديولوجية. وقد تحدثت عن هذه الأنماط العديدة في مواقع كثيرة من مذكراتي، وقد بدا من خلالها كيف تغلب منطق السوفييت المصلحي أخيراً على أي منطق «مبدئي» آخر.

في هذا الجزء أعرض تجربتي معهم خلال أحداث يناير 1986م وبعدها، بعد أن أصبحت خارج السلطة، وخارج اليمن عبر إلقاء الضوء على هذه المرحلة التي تكشف في العمق تحوّل الموقف الفعلي للسوفييت من صف المدافعين عن الشرعية والمؤيدين لها، وكانوا قد أصدروا بياناً في بداية الأحداث تأييداً للشرعية وضد العناصر الانقساميين كما أسموها، إلى صف تأييد معارضيها، بعد أن حسم الموقف عسكرياً لمصلحة الطرف الآخر، وقد انحازوا إلى مصالحهم وإلى مَن حسم وحكم حينها.

سأترك هنا الوقائع والشخصيات تتحدث عن نفسها، وتعبّر عن ذاتها، لأنها ستكون الأصدق حكماً، والأنفذ في كشف الحقائق، سلبياتها، وإيجابياتها معاً.

أشير أولاً إلى أن السوفييت حاولوا معي خلال أحداث يناير 1986م وبعدها بكل السبل وبإصرار شديد حتى أسافر إلى موسكو للإقامة فيها، وكانوا يعتقدون أنهم إن نجحوا في إبعادي، فإن ذلك سيكون لأجل استتباب الأوضاع في عدن لمصلحة «القيادة الجديدة».

في منتصف ليلة الثامن عشر من يناير 1986م، وصلت بالطائرة إلى مدينة أديس أبابا، وكان في استقبالنا الصديق الوفي الرئيس منجستو هيلا مريام.

وكان السوفييت ظاهرياً، على الأقل، يبذلون جهوداً لوقف اطلاق النار والتدخل لحل سياسي، وأبلغت الرئيس منجستو أن السوفييت طلبوا مني التوجه إلى السفارة السوفييتية في عدن للتفاوض مع الطرف الآخر في الصراع، ولكنني رفضت هذا المقترح، فلم أكن مستعداً للتفاوض تحت «خيمة» سوفييتية داخل أرض بلادي.

ومع أنني كنت أرغب في حل للمشكلة، لكن لم أكن لأستوعب أن السوفييت، حتى وإن كانوا أصدقاء تجربتنا في اليمن الديمقراطية، يمكن أن يقدموا مثل هذا الحل. والمفاوضات في السفارة السوفييتية، وإن أتت بشيء ما، فإن ذلك لن يحل المشكلة، لأن اليمنيين هم الذين بدأوا المشكلة، وهم وحدهم يستطيعون وضع نهاية لها.

بعد أن رفضت مقترحهم السابق، عرضوا عليّ الذهاب إلى موسكو، ولم أكن قد قطعت بقرار نهائي بالموافقة. وعندما شاورت الرئيس منجستو في الأمر، كان رأيه القاطع أنْ لا داعي للسفر إلى موسكو، واقترح بدلاً من ذهابي إليها إرسال رسالة إلى «القيادة السوفييتية».

تضمنت الرسالة التي حررتها نقاط محددة:

1. قبولنا مبدأ وقف إطلاق النار إذا كان الطرف الآخر جاداً ومستعداً لقبوله والتزامه.

2. إرسال وفد يمني – إثيوبي مشترك إلى موسكو للتباحث مع القيادة السوفييتية في ما يجري باليمن الديمقراطية، على أن يتكون الوفد من فكري سلاسي، نائب الرئيس عن الجانب الإثيوبي، وأي ممثل أو أكثر من أعضاء «المكتب السياسي» أو «اللجنة المركزية» للحزب الاشتراكي اليمني.
3. الاجتماع بالسفير السوفييتي في أديس أبابا لينقل لهم حقيقة الأوضاع في عدن، وكان موقف هذا السفير ممتازاً.

ومع أنه لم تكن لدي أية أوهام في أن الأولوية بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي ولسواه من الدول الكبرى هي للمصالح، وأن المبادئ تبقى محض شكل أو للأغراض الدعائية وحدها، إلا أننا في اليمن الجنوبي على الأقل، وفي العديد من الدول العربية في تعاملنا مع الاتحاد السوفييتي، كنا مقتنعين بحكم تاريخه وتكوينه السياسي والاجتماعي أنه نقيض موضوعي للمصالح الاستعمارية ونصير نهائي للقضايا العادلة للشعوب المضطهدة ومصالحها، لكن لم يكن يخفى علينا–أو على بعضنا على الأقل–أننا الأضعف في هذه المعادلة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وأننا لن نصل إلى نقطة توافق متطابقة أبداً، ولهذا كنت أتعامل معهم بواقعية، أقبل صداقتهم في حدود مصالح بلادنا.

وتوجه السفير السوفييتي إلى موسكو حاملاً رسالتي ورسالة الرئيس الإثيوبي منجستو إلى القيادة السوفييتية في الكرملين، لكنه لم يعد من هناك قط!

ولم يصل ردهم إلا في 20 شباط/ فبراير 1986م، حين أخبرني الرئيس منجستو هيلا مريام بوصول مندوب سوفييتي إلى أديس أبابا بتكليف من القيادة السوفييتية، وقال إن المندوب يحمل الرد على الرسالة التي حمّلناها سفيرهم في وقت سابق.

عندما استقبلت الجنرال أناتولي (كان يعمل مستشاراً في أمن الدولة بعدن) أخبرني بأنه يحمل رداً من القيادة السوفييتية.

وتحدث قائلاً: «نحن أصدقاء في العمل المشترك في الدفاع عن النظام في اليمن الديمقراطية، ونحن لا نزال نقدِّر دوركم في تنمية علاقات الصداقة بين بلدينا وشعبينا في شتى المجالات، وأكبر دليل على تقديرنا لكم ولدوركم، اللقاءات التي تمت على أعلى المستويات مع القيادة السوفييتية، ومنحكم وسام الصداقة مع الشعوب بمناسبة عيد ميلادكم الأربعين الذي حلّ عام 1979م. ونحن نعتبركم صديقاً مخلصاً ورفيقاً أممياً! وقد عملتم كثيراً من أجل الدفاع والحفاظ على النظام في اليمن الديمقراطية». وأضاف يقول: «نحن لم نكن محض شهود على ذلك، بل كنا نبلغ القيادة السوفييتية بأن الحزب والشعب يقفان معكم، وأنكم قمتم بالتنفيذ الناجح لبرامج حزبكم وشعبكم».

كان عليّ أن أصغي إلى هذه المقدمة، ولم أكن أحتاج إليها تماماً. لكنني كنت أعلم أن السوفييت متعودون مثل هذه المقدمات، حتى عندما يكون الموضوع هاماً وجدياً، وكنت في أشد التوق إلى أن يتحرر المندوب السوفييتي من صيغته هذه، وينتقل إلى الصدق الذي

كنت في حاجة إلى معرفته، وكنت متيقناً أنه لم يقطع كل هذه المسافات الشاسعة لكي يذكرني بأنهم منحوني وساماً، دليلاً على تقديرهم إياي واعتزازهم بصداقتي.

أخيراً، كان لا بد له أن ينتقل إلى لبّ الموضوع، وإلى الجوانب الحساسة من الحديث. هنا، حدث الارتباك في نبرة صوته، وكنت قادراً على رؤية انفعالاته وهو يقول: «لقد أثرت فينا أحداث يناير جميعاً، والدليل على اهتمامنا وقلقنا، الرسائل التي بعثها إليكم الأمين العام ميخائيل غورباتشوف، وإلى الطرف الآخر، وإلى بعض القادة في البلدان الصديقة، والتي يشير فيها إلى ضرورة خلق ظروف المصالحة، ونحن كنا ننطلق من خوفنا على النظام في اليمن الديمقراطية، لأن القتال يسمح بتدخل القوى المعادية، ويهيّئ الفرصة لنشاط القوى المعادية، كمحمد علي هيثم وعبد القوي مكاوي اللذين يقومان بأعمال معادية للشعب اليمني.

أردف أناتولي، قائلاً: «لقد استقبلنا أنباء الأحداث بكل مرارة، ونشعر بالأسف لما حدث، ونحن نحترمكم، ونأمل أن تساعدونا في التغلب على الأزمة، وفي البحث عن حل يؤدي إلى التسوية». ومضى يقول: «إن القيادة السوفييتية قرأت رسالتكم باهتمام، وهي تسأل: كيف تستطيع مساعدتكم؟ وما الطرق المناسبة لحل المشاكل التي تبدو معقدة جداً... جداً؟ ماذا يجب أن نفعل بشكل ملموس؟ ومع تقدير القيادة السوفييتية أنّ ما حدث يُعَدّ مأساة، خاصة ما يقع من انشقاق في الحزب والشعب، ورغم معرفة القيادة لخلفيات ما حدث، إلا أنها تريد أن تعرف كيف نستطيع أن نتساعد للخروج من هذه المأساة، وما الخطوات العملية لذلك». أضاف: «لقد استقبلنا خبر انسحابكم بارتياح بالغ، ونحن نقدِّر لكم هذه المبادرة، ونعرف أنكم اتخذتم قراراً صعباً عليكم، إلا أننا نقدِّر أيضاً أنكم قمتم بهذا العمل الصعب من أجل شعبكم، ولهذا فنحن نأمل أن تتخذوا مزيداً من الخطوات العملية والناجحة لخلق فرص الاستقرار في بلدكم، وأنتم مدركون أهمية ذلك، كذلك فأنتم تعرفون فداحة الخسائر التي نجمت عن الأحداث، ونحن مثلكم نحب اليمن الديمقراطية، ولكن يبقى السؤال: ما العمل؟ كما قال لينين، وبدايةً نقترح وقف الحملات الإعلامية من الجانبين».

أضاف المندوب السوفييتي: «المطلوب لذلك اتخاذ خطوة عملية من جانبكم شخصياً».

– وما هذه الخطوة؟ سألته.

أجاب: «تذيعون خطاباً إلى الشعب، وتدعونه إلى أن يلتفّ حول القيادة الجديدة. أنا واثق من أن الكثير من الناس سيستجيبون لكم».

قلت لمندوب القيادة السوفييتية، متسائلاً: «قبل أن نتحدث عن تطبيع الأوضاع لمصلحتهم، فإنني أسألك: ما المطلوب من الطرف الآخر؟».

أجاب المندوب:

– اقترحوا أنتم.

قلت له: «لدينا مقترحات محددة، نرى أن لها الأولوية، وهي الخطوة الأولى لتطبيع الأوضاع. وتتلخص بالآتي:

- الإفراج عن كل المعتقلين.
- وقف الملاحقات والتصفيات الجسدية.
- وقف الحملات الإعلامية المبتذلة.
- عودة كل من غادر الجنوب إلى الشمال أو إلى بلدان أخرى إلى أعمالهم، ومنازلهم.
- فك الحصار عن العناصر الذين لجأوا إلى سفارات أجنبية.

عدم السماح لعلي سالم البيض بإلقاء كلمة في مقرّ المؤتمرات «في الكرملين» خلال انعقاد المؤتمر الشيوعي السوفييتي الـ27، وعدم الإشارة إلى الأحداث في أيّ بيان أو تصريح يصدر في أثناء زيارته موسكو للمشاركة في المؤتمر». وأضفت: «في حال الموافقة على هذه المقترحات، أرى أن يضمن السوفييت وحكومة صنعاء والحكومة الإثيوبية تنفيذ هذه الخطوات. وفي هذه الحالة فإنني على استعداد لتوجيه خطاب إلى الشعب من إذاعة موسكو نفسها، ويمكن أن ينقل عبر إذاعة عدن إلى الشعب في اليمن»[1].

ولم يكن المندوب السوفييتي يملك إجابة محددة بالطبع، لكن كان لديه عرض من قيادته بأن أذهب للإقامة في موسكو، أو في أية عاصمة اشتراكية أخرى أختارها. وقال إنهم سيعاملونني هناك كقائد وزعيم وصديق، وسيسمحون لي بحرية الحركة، بما في ذلك العمل مستقبلاً من أجل العودة. وبالطبع، رفضت هذا العرض قبل أن أتلقى رداً من موسكو على النقاط التي استعرضتها مع المندوب.

وقال الدكتور شاجري الذي كان يحضر اللقاء بيني وبين مندوب القيادة السوفييتية إنه مع مقترحاتي، وعلَّق على عرض موسكو قائلاً: «إن ربان السفينة آخر من يغادرها في حالة الحريق أو الغرق، وعلينا جميعاً المساعدة في إطفاء الحريق».

وعلق المندوب:

– نحن لا نريد إبعادكم عن شعبكم وعن رفاقكم، وبإمكانكم أن تعيشوا في موسكو

1- ما جرى معي يذكرني بما جرى فيما بعد مع الرئيس العراقي صدام حسين، حيث إنه قبل تنفيذ حكم الإعدام به جرت اتصالات معه من قبل مدير المخابرات الأميركية، حيث طلب إليه إلقاء خطاب مسجل للشعب العراقي يعتذر فيه عن أخطاء المرحلة السابقة، ويدعو فيه العراقيين إلى دعم النظام السياسي الجديد وإنهاء المقاومة المسلحة مقابل عدم تنفيذ حكم الإعدام فيه، وإمكانية قبول أعضاء من الجيش السابق وحزب البعث ووجهاء العشائر للمشاركة في السلطة العراقية. إلا أن صدام رفض ذلك، ووضع شروطاً أساسية يتضمنها خطابه، وهي أن يكون خطابه بكامل زيّه العسكري الرسمي، وخلفه العلم العراقي، وأن يكون بحضور شخصيات وطنية عراقية، وأن يتضمن تحديد المهلة الزمنية لانسحاب القوات الأميركية من العراق، وعودة الجيش العراقي والبحث في ترتيبات الحكم. إلا أن الجانب الأميركي وعد بالرد الذي لم يأتِ، بل جاءت لصدام مكالمة من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، كلفه الأميركيون نقلها إليه قبل ثمانٍ وأربعين ساعة بأن نهايته قد حانت، وبعدها نُفِّذ حكم الإعدام فيه صباح يوم 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006 الذي صادف أول أيام عيد الأضحى.

حفاظاً على أمنكم، وعلى سمعتكم، وموسكو بلد صديق. المهم أن تساعدوا على تهدئة الوضع، وأنا على ثقة بأنكم لن تبقوا «مهاجرين» كالآخرين في المستقبل.

ثم تطرق إلى أوضاع بقية القيادات التي خرجت معي من عدن، وقال إن بإمكانهم العودة إلى عدن، وبإمكان السوفييت توفير الضمانات لهم، وكذلك الحفاظ على حياة الرفاق الآخرين الذين ظلوا فيها، وحدد أسماء الأخوة: أبو بكر باذيب، أنيس حسن يحيى، عبد الغني عبد القادر، رياض العكبري، وقال إنّ بإمكانهم العودة، ونحن نضمن حياتهم.

أضاف: كذلك فإن البحارة والطيارين الذين فروا الى عصب وأديس أبابا يمكنهم العودة بالتنسيق مع الأصدقاء الإثيوبيين، وهذا لمصلحتكم، وهدفنا تطبيع الأوضاع واستقرار الجنوب وتطوره.

ثم تحدث عن وضع والدي ووالدتي وابني جمال، فأكد أنهم سيسعون لمعالجة وضعهم.

وقد رددت عليه قائلاً:

- إن مصير أفراد أسرتي هو مصير الآخرين، وأنا لا أبحث عن حل لمشكلتي الشخصية، بل عن حل لمشكلة الشعب عامة.

شكرت المبعوث السوفييتي، وأثنيت على جهود القيادة السوفييتية، وأعربت له عن استعدادي لبذل كل ما في وسعي من أجل حل المشكلة إذا كان الطرف الآخر جاداً ولديه الرغبة والاستعداد. وقلت له إن على السوفييت أن يتعاونوا معنا، ومع الأصدقاء الإثيوبيين ليتجاوزوا آثار الأزمة باتخاذ قرار شجاع. وأكدت له أن الطرف الآخر، وهذا شعوري، لن يتجاوب مع الجهود السوفييتية، لأنه يناور لكسب الوقت، كذلك فإنه أيضاً لا يوجد مركز قرار واحد في عدن.

في نهاية اللقاء، سلمت المبعوث السوفييتي صورة عن «مشروع الحل السياسي» الذي دعونا إليه.

وفي مقابلة لاحقة، أبلغني المبعوث السوفييتي بأنه أبلغ القيادة في موسكو مقترحاتنا المتعلقة بالحل السياسي، وأكد ضرورة البدء في تنفيذ خطواته، ولم يقل كيف يكون ذلك في ظل رفض الطرف الآخر المصالحة الوطنية.

عندما أثرت معه موضوع الاضطهاد الذي يتعرض له أنصارنا في عدن، قال: هذه المعلومات مبالغ فيها، والإشاعات حول اضطهاد أنصارنا مصدرها القوى المعادية للنظام في اليمن الديمقراطية في البلدان المجاورة، بهدف دفع «الرئيس» إلى القيام بعمل عسكري ضد النظام في عدن.

قال إن «القيادة الجديدة» تدرك أن أي عمل ضد أنصاري سيؤدي إلى خلق مصاعب جديدة هم في غنى عنها تجاه تطبيع الأوضاع. ووعد بأن الجانب السوفييتي سيثير هذا الموضوع مع القيادة الجديدة في عدن على كل المستويات، ويدعوها إلى وضع حد لمثل هذه الوقائع. وقال

إن القيادة في عدن اتخذت عدداً من الإجراءات الملموسة الخاصة بالموضوع، وعلى وجه التحديد أشار إلى قرار «العفو العام» عن المشتركين في أحداث يناير-كما سمّاهم-المتضمن إعادتهم إلى أعمالهم ومساكنهم، ولم يشمل هذا القرار القياديين بالطبع.

ونقل إليّ معلومات مفادها أنه أُفرج في بداية شهر شباط/ فبراير 1986م عن 1063 فرداً اعتُقلوا بعد أحداث يناير، وحُوِّل «المعتقلون» من محافظتي أبين وشبوة إلى المعتقلات التابعة للمحافظتين، وقال إنه سيسمح لأهلهم بزيارتهم.

في ما يتعلق بالأخوين محمد عبد الله البطاني، وزير الداخلية، وسليمان ناصر مسعود، رئيس اللجنة الوطنية للدفاع الشعبي، قال: ضمنّا لهما الأمن الشخصي وإمكانية مغادرة البلاد إلى الخارج، وفقاً لشروط قبلا بها. وكان الاثنان يمثلان الشرعية في لجنة حوار كان يجري داخل السفارة السوفييتية في عدن مع الطرف الآخر من أجل التوصل إلى حل لوقف النار، وبعدما حسم الطرف الآخر المعركة عسكرياً، بقيا داخل السفارة طالبَين حق الحماية واللجوء الى موسكو... وقد غادرا بعد ذلك إلى الاتحاد السوفييتي وسط حماية أمنية مشددة من السوفييت أنفسهم.

علي ناصر قنبلة موقوتة ويجب أن يرحل

في 25 تموز/ يوليو1986م زار وفد سوفييتي كبير كلاً من عدن وصنعاء وأديس أبابا، وكانت مهمته شرح وجهة نظره المنحازة والموجهة بدرجة أساسية ضدي، وتهدف إلى شل نشاطي السياسي الذي كنت أقوم به، وإلى إخراجي من اليمن ومن المنطقة كلها.

وقد رأس ذلك الوفد عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي السوفييتي ورئيس لجنة الرقابة والتفتيش المالي يرافقه «كارين بروتنس».

قال رئيس الوفد للرئيس الإثيوبي منجتسو هيلا مريام عندما قابله في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا: «علي ناصر قنبلة موقوتة في المنطقة... ويجب أن يرحل إلى موسكو في أسرع وقت ممكن».

بدأ الوفد زيارته عدن أولاً، ومن هناك أطلق تصريحات معادية ضدي يوم وصوله إلى عدن. ومهدت موسكو لزيارة الوفد بمقالات نشرتها صحيفتا (البرافدا) و(الأزفيستيا) هاجمتني فيها، وتناقلت محتوياتها وكالات الأنباء والصحافة العربية والعالمية التي كانت تنتظر بفارغ الصبر رأي موسكو في صراع اليمن الديمقراطية.

كان هذا ذروة الهجوم عليّ من قبل السوفييت مباشرةً بقصد «إحراقي» سياسياً بعد أن رفضت طروحاتهم وعروضهم السابقة بالتوجه والعيش في موسكو وتوجيه خطاب إلى الشعب لدعوته إلى الالتفاف حول خصومي السياسيين الذين استولوا على السلطة بالقوة!

كانت هذه المقالات بمثابة استرضاء لحكام عدن الجدد، أو رسالة اعتذار لهم من السوفييت الذين وقفوا معي ومع الشرعية الدستورية في بداية أحداث يناير 1986م، وكانت

تُعَدّ تمهيداً لإنجاح مفاوضات الوفد في عدن بدرجة أولى، وكان حكام عدن الجدد يضغطون على السوفييت باتجاه اتخاذ موقف سياسي يدعم مركزهم الصعب بعد الأحداث. كذلك كانت مواقف الوفد رسالة في الوقت ذاته إلى أديس أبابا وصنعاء لتتخليا عن مؤازرتي.

استمعت إلى التصريح الذي أدلى به رئيس الوفد في عدن يوم وصوله إليها، وكنت قد أجريت مقابلة صحافية قبل ذلك بقليل مع صحيفة «النهار» اللبنانية الواسعة الانتشار. وقبل صدور العدد الذي ستنشر فيه المقابلة، أعادت «النهار» اتصالها بي، وطلبت مني رأياً في الموضوع، وأبدت رغبتها في إضافة سؤال جديد إلى أسئلة المقابلة عمّا نشرته صحيفة «البرافدا» الذي يُعَدّ أول هجوم سوفييتي من نوعه على رئيس أو مسؤول خارج الاتحاد السوفييتي!!

رفضت الرد على الهجوم «الصحافي» السوفييتي، وطلبت إلى صحيفة «النهار» نشر خبر عن وصول الوفد السوفييتي لإجراء الاتصال مع المسؤولين في البلدان الثلاثة، بقصد تحقيق «الوفاق الوطني» وفقاً لمقترحات الرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف في مؤتمر الحزب الشيوعي السابع والعشرين في آذار/ مارس 1986م، وفي خلال مباحثاته مع البيض الذي أكد فيها ضرورة المصالحة والوفاق الوطني في اليمن الديمقراطية.

في هذا الوقت كنت في زيارة للعاصمة الليبية طرابلس، وفي صباح اليوم التالي للحملة السوفييتية عليّ، قابلت قائد ثورة الفاتح من سبتمبر، العقيد معمر القذافي، الذي بدا غاضباً ومستاءً من تصريح رئيس الوفد السوفييتي في عدن، فقال بحدّة إن هذا الأمر خارج عن حدود اللياقة، وهو تدخل في شؤون اليمن والعرب. وطلب إلى مدير مكتبه أن يقرأ علينا التصريح، وتظاهرت بعدم الاطلاع عليه.

بعد أن انتهى مدير مكتب القذافي من قراءة التصريح، سألني العقيد القذافي عن رأيي فيه، فأجبته بأنّ «الأمر لا يهمني كثيراً، كذلك فإن تصريحاً كهذا لن يهزني أو يزعزع إيماني بقضيتي، وأنا لست مواطناً سوفييتياً، ولا موظفاً عندهم، وليقولوا ما يريدون».

سألني العقيد القذافي:

– السوفييت حلفاء أم أصدقاء؟

ابتسمت وقلت للعقيد:

– أهذا موضوعنا الآن؟

فأجابني العقيد وكأنه يصرّ على الحديث في الموضوع نفسه:

– أنتم في اليمن الديمقراطية كنتم تعتبرون السوفييت حلفاءكم، وكنت أقول لكم إنهم أصدقاء فقط، السوفييت مع مصالحهم، وليسوا حلفاء أو أصدقاء دائمين.

قلت للعقيد:

– وماذا تتوقع مني؟ هل المطلوب مني معاداة السوفييت الآن وفتح معركة جانبية معهم؟ بينما أعرف أن معركتي الحقيقية هي مع حكام عدن، وليست مع موسكو.

ابتسم العقيد القذافي، وقال مقتنعاً:

– أنت على حق، هذا صحيح، وأنا معك في موقفك هذا.

وشخص بنظره بعيداً نحو السماء، كما هي عادته أحياناً، وكأنه يفكر أو يستلهم تفكيره من مكان ما في الاعالي.

وقد ذكرت سابقاً أنه أرسل الخويلدي الحميدي إلى صنعاء في أثناء الأحداث، واقترح أن نعلن الوحدة باسم المجلس اليمني الأعلى. وقال إن الزعيم الليبي معمر القذافي على استعداد لتقديم كل أشكال الدعم للرئيسين علي عبد الله صالح وكاتب هذه السطور، بشرط التحرك الآن في ظل الحرب والارتباك الحاصل، وإن القذافي مستعد لإرسال الطائرات والأسلحة والمال. لكني والرئيس صالح رفضنا هذا العرض والاقتراح، لأنه غير عملي.

أما في أديس أبابا، فقد كان يدور حديث ساخن جداً من نوع آخر بين الرئيس الإثيوبي منجستو هيلا مريام، والوفد السوفييتي الزائر. استغرق الحديث الصريح والساخن نحو عشر ساعات كاملة سادها التوتر.

كان الرئيس منجستو يستجوب الوفد، بينما استسلم رئيس الوفد السوفييتي للإجابة عن أسئلته.

سأل الرئيس منجستو الوفد السوفييتي:

– ألديكم ملاحظات على السياسة الداخلية التي اتبعها الرئيس علي ناصر؟

أجاب رئيس الوفد:

– لا.

سأل منجستو:

– ألديكم تحفظات على سياسته تجاه النظام في صنعاء ودول المنطقة؟ إن الرئيس علي ناصر هو الذي فتح أمامكم أبواب الجزيرة العربية، وبفضله أقمتم علاقات دبلوماسية لأول مرة منذ وجود الدولة السوفييتية مع سلطنة عُمان، والإمارات العربية المتحدة، وتطورت علاقتكم مع شمال اليمن، هل تنكرون هذا؟

أجاب رئيس الوفد:

– لا.

مرة أخرى سأل منجستو:

– هل لديكم تحفظات على سياسته حيال الأنظمة الوطنية في الوطن العربي، أو موقفه من القضية الفلسطينية، وهو الذي ظلّ ينتقل بطائرته بين البلدان لتعزيز مواقف التضامن معها وفيما بينها؟

قال رئيس الوفد:

– أيضاً لا.

سأل:

– لعل لكم تحفظات إذاً على علاقاته بدول أوروبا الغربية؟
أجاب:
– لا.
سأل الرئيس الإثيوبي الوفد السوفييتي:
– ربما لديكم تحفظات على علاقاته بنا وبالدول الأفريقية؟
وجاءه جواب رئيس الوفد:
– لا.
عندها سأل الرئيس منجستو مستغرباً بشدة:
– لقد حيرتموني! إذا كانت إجابتكم عن أسئلتي هي النفي، فماذا لديكم من تحفظات على علي ناصر؟
كان ردّ رئيس الوفد:
– لقد بدأ بإطلاق النار.
فردّ عليه الرئيس منجستو مندهشاً:
– هل أفهم منكم أن المطلوب منه كان أن يظل منتظراً حتى يبدأ أعداؤه إطلاق الطلقة الأولى على صدره؟ وهل ينتظر حتى تدك الدبابات دار الرئاسة؟ ما الذي كان عليه أن يفعله وهو يرى الآخرين يتآمرون للإجهاز عليه؟
تلعثم رئيس الوفد وعجز عن الرد.
استطرد الرئيس منجستو يقول:
– ليست القضية قضية من بدأ إطلاق الرصاصة الأولى، أليس ما حدث قبل يناير 1986م كان يمكن أن يحدث قبل هذا التاريخ بعامين تقريباً؟ وأنتم تعرفون ذلك تمام المعرفة، وكان يمكن أن يحدث أيضاً بعد ذلك التاريخ، لأن كل النذر كانت تنبئ بذلك. وأنتم أنفسكم تحدثتم عن العناصر الانقسامية في الحزب الاشتراكي اليمني، وأنتم تعرفون أنكم ساهمتم في تفجير الأحداث عندما سمحتم لعبد الفتاح إسماعيل بالعودة إلى عدن، وأنتم تعرفون أن عودته عجلت بتفجير الأحداث والصراع.
وأضاف:
على العموم، يبدو أنكم لم تقرأوا جيداً تاريخ الشعب اليمني المعاصر، ولو كنت مكانكم لتساءلت: لماذا لم يخرج الشعب اليمني محتجاً بعد إقالة قحطان الشعبي، أو بعد إعدام سالم ربيع، ولماذا استقرت الأمور بعد استقالة عبد الفتاح إسماعيل؟ ولماذا خرج الشعب مع علي ناصر؟ ألا يعني هذا لكم شيئاً؟ ألا يعني هذا دليلاً على حب شعبه إياه وتمسكه بسياسته؟
أنا أسألكم: أين تكمن المشكلة الآن؟ أهي في وجود الرئيس علي ناصر هنا في أديس أبابا، أم في سورية، أم في صنعاء التي هي جزء من وطنه؟

وتولى الرئيس منجستو بنفسه الإجابة عن هذا السؤال، قائلاً للوفد السوفييتي:

أعتقد أن المشكلة تكمن في حكام عدن أنفسهم، وعليكم أن تبحثوا عن حل لمشكلة عدن واليمن الديمقراطية، هناك في عدن، وليس هنا في أديس أبابا، وأضاف:

– الرئيس علي ناصر صديقي، ولن أتخلى عنه كما فعل الآخرون، وسيبقى هنا في إثيوبيا معززاً مكرماً، إلا إذا رغب في السفر إلى موسكو، فهذا راجع إليه، ولن أجبره على ذلك.

وردّ رئيس الوفد السوفييتي بانفعال:

– ولكنه قنبلة قابلة للانفجار!

فردّ عليه الرئيس منجستو:

– الانفجار سيحدث هناك من داخل عدن.

أُصيب الرئيس الإثيوبي منجستو بخيبة أمل كبيرة من السوفييت بعد هذا اللقاء مباشرةً، وبدأت تساوره الشكوك في علاقات الاتحاد السوفييتي، ليس باليمن الديمقراطية وحدها، بل ببلاده إثيوبيا أيضاً. وقد أوقعه موقفهم هذا في حيرة شديدة، فبعد أن كانوا قد طلبوا إليه قبل انعقاد المؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني في أكتوبر 1985م التوجه إلى عدن والوقوف إلى جانبي، جاؤوا الآن ليطلبوا منه تغيير موقفه، وكان هذا بالنسبة إلى رجل مبدئي جُبِل على الوفاء والإخلاص أمراً فوق المستحيل.

في أحد أيام كانون الثاني/ يناير 1986م، كان المفكر والكاتب السوداني خوجلي أبو بكر، الذي ألف كتاباً بعنوان العبور إلى الضفة الأخرى عن أحداث يناير فيما بعد، محاصراً في فندق عدن بحيّ خورمكسر، ومما قاله في كتابه عن الموقف السوفييتي، معلقاً على ترحيل السفارة السوفييتية رعاياها في عدن: «لم أكن أتوقع أن يكون النفَس السوفييتي قصيراً إلى هذا الحد».

ولعل السلوك السوفييتي العصبي والمرتبك الذي رافق الأحداث جاء ليقدم مزيداً من الأدلة على صحة هذا الاستنتاج.

القيادة الشرعية

في 17 فبراير 1986م، وبينما كنا نتساءل: ماذا نفعل... أو ما العمل؟ عقدت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني التي ستسمى منذ الآن «القيادة الشرعية» تمييزاً لنفسها عن تلك التي استولت على السلطة بالقوة في عدن، اجتماعاً لها في قصر الشعب في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا لبحث الموقف ووضع الاتجاهات لعملنا اللاحق.

ألقيتُ في الاجتماع كلمة افتتاحية قلتُ في مستهلها: «يحزّ في نفسي أن يعقد هذا الاجتماع خارج اليمن الديمقراطية ولأول مرة في تاريخ بلادنا، بعد الأحداث المؤلمة، ولكن الألم والجراح والمعاناة التي يعانيها حزبنا وشعبنا والقيادة قد خفف منها ذلك الموقف النبيل للشعب الإثيوبي العظيم والحزب والقيادة، وفي المقدمة قائد الثورة الإثيوبية الرفيق المناضل منجستو هيلا مريام، الذي فتح قلبه وأرضه لاحتضاننا ولتخفيف جراحنا، وسجل بهذا الموقف صفحة ناصعة في تاريخ العلاقات بين الحزبين والشعبين والثورتين

التي عُمّدتا بالدم كما عبّر عنها باستمرار رفيقنا المناضل منجستو الصديق والحليف الاستراتيجي للثورة اليمنية...».

بعد ذلك تناولت ما حدث في 13 يناير وما تلاه من أحداث وتدمير ما بنيناه على مدى عشرين عاماً بالعرق والدم والتضحيات الغالية، وتابعت:

«... كان من الممكن أن يحدث ما حدث في عامي 1984م و1985م قبل المؤتمر وفي أثنائه وبعده لولا المواقف المرنة والمسؤولة التي اتخذناها في المكتب السياسي واللجنة المركزية للحيلولة دون حدوث ذلك وتجنيب الشعب مثل هذه المآسي».

وذكّرت الحاضرين بسلسلة التنازلات التي قدمناها في سبيل تجنيب البلاد مثل تلك الأحداث التي وقعت في يناير 1986م، وبينت كيف أن الدافع الحقيقي لمطالب الطرف الآخر التي لم تتوقف طوال السنوات الماضية، كان الاستيلاء على السلطة بكل الوسائل. وأشرت إلى إخفاق كل محاولاتنا ومساعينا وجهودنا في إمكانية الحوار والتعايش معاً، حيث استمر هذا التحالف في تطاوله على الهيئات الشرعية بهدف انتزاع تنازلات أخرى على صعيد الحزب والدولة والمنظمات الجماهيرية. وأشرت أيضاً إلى خيبة الجهود التي بذلها السوفييت وبعض قادة الأحزاب العربية وغيرهم للحيلولة دون تعقيد الموقف وتفجيره بعد المؤتمر، حرصاً منهم على التجربة، وكان الثوريون العرب يعتبرون الثورة في عدن منارتهم الثورية وقلعتهم والرئة التي يتنفسون بها، في ظل الأوضاع العربية والدولية المتردية. وأشرت بدرجة خاصة إلى الجهود التي بذلها كل من جورج حبش وجورج حاوي وفخري كريم حتى اللحظة الأخيرة من صبيحة يوم الأحداث.

كانت القيادة السوفييتية قد أبدت تعاطفاً، بل تأييداً لموقفنا، وأدانت الطرف الآخر الذي وصفت أفراده بالمتآمرين، وذلك في الأيام الأولى للأحداث. وفي مجرى الحديث، أشرت إلى أن السوفييت بعد ذلك تعاملوا مع الأمر الواقع. وأكدت أن هذا لا يعني ولا يعفي السوفييت من المسؤولية في البحث عن حل سياسي يضمن للحزب والشعب وحدته، ولكنهم بعد ذلك شنوا هجوماً قذراً علينا.

وشرحت في خطابي الموقف الإثيوبي من الأحداث، وأكدت أثره الكبير في تخفيف آثار الكارثة والآلام التي يعانيها شعبنا. وكشفت عن مبادرة الرئيس منجستو بإرسال وفد إلى الاتحاد السوفييتي للوصول إلى حل سياسي يضمن للحزب والشعب وحدته دون التوصل إلى نتيجة بسبب تعنت الطرف الآخر. وأخبرتهم بأن الوفد الذي ذهب إلى موسكو دافع عن وجهة نظرنا وشرح موقفنا من الأحداث.

كان الرئيس منجستو يتابع الأحداث والتطورات في اليمن الديمقراطية أولاً بأول منذ بدايتها، وأبدى استعداده لتقديم كل أشكال الدعم لنا، ولكن الأحداث المتسارعة على الأرض حالت دون ذلك. واحتضن الإثيوبيون القيادات والأجهزة النازحة من اليمن الديمقراطية بعد الأحداث، وكذلك القوات البحرية والطيارين.

وبعد نقاشات ومداولات طويلة أعلنت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني «القيادة الشرعية» مشروعها للحل السياسي، وتكوّن من بندين رئيسين وإحدى عشرة مادة على النحو الآتي:

أولاً: توفير المناخ الملائم لاستعادة وحدة الحزب والشعب من خلال الآتي:

- وقف الملاحقات والاعتقالات والإعدامات الفردية والجماعية والتعذيب النفسي والجسدي والمحاكمات الكيفية.
- وقف الدعاية الإعلامية المبتذلة وكل أنواع التشهير السياسي.
- الإفراج عن كل المعتقلين والمحتجزين من الحزبيين وغير الحزبيين، ومن ضمنهم أعضاء اللجنة المركزية والوزراء وأعضاء الهيئات القيادية في الحزب والدولة والمنظمات الجماهيرية.
- وقف الإجراءات الانتقامية ضد أعضاء الحزب وفصلهم التعسفي وعودة المفصولين إلى الحزب ووقف الإجراءات ضد الدبلوماسيين والطلاب في الخارج.
- عودة المشردين من الحزبيين وغير الحزبيين والأُسر إلى بلادهم ومناطقهم ومنازلهم وأعمالهم ووقف الإجراءات الانتقامية ضدهم، وكذلك وقف عمليات النهب للمنازل وطرد الأُسر من منازلهم.
- رعاية أسر ضحايا يناير 1986م دون استثناء.
- عودة الدبابات والأسلحة الثقيلة إلى ثكناتها، وإنهاء كل أشكال المظاهر المسلحة في العاصمة وغيرها من المدن.

ثانياً: وفي ضوء توفير المناخات الملائمة للحوار، نرى أن يستند الحل السياسي إلى الآتي:

- الاستناد إلى نتائج المؤتمر العام الثالث للحزب أساساً للشرعية التي تجسد وحدة قوى الحزب والوحدة الوطنية وإعادة النظر في التشكيلات القيادية التي تلت الأحداث والتي لا تخدم وحدة الحزب والوطن.
- الاتفاق على قوام التشكيلات القيادية الحزبية والحكومية والجماهيرية في المرحلة القادمة.
- الاتفاق على الترتيبات الخاصة بدعوة اللجنة المركزية إلى انتخاب الهيئات والتشكيلات القيادية الجديدة المتفق عليها والواردة في البند (2) التي ينبغي أن تتحمل مسؤولية إعادة وحدة قوى الحزب والوحدة الوطنية وتطبيع الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في اليمن الديمقراطية.
- إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية على أساس تجسيد الوحدة الوطنية، وبحيث يضمن ولاء هذه المؤسسات للشرعية الحزبية والدستورية.

كانت إذاعة عدن والصحف وأجهزة الإعلام المستولى عليها قد تحولت جميعها

إلى بوق للدعاية والشتائم ضدنا وضد برنامج المصالحة الوطنية. فلا يمرّ يوم في نشرات الأخبار والصحف إلا ويهاجموننا، ولا يزور عدن أي وفد إلا وينششروا في بياناتهم كل الشتائم التي لم نتعوّدها في تاريخ الجنوب، سواء قبل الاستقلال أو بعده. غير أننا كنا نرى أن مصلحة البلاد هي في الترفع عن التورط في الصراعات والإعلام الدعائي الرخيص. وكنت قد أصدرت للإعلام التابع لنا، الإذاعة وصحيفة «كفاح الشعب»، أمراً بعدم الرد، قائلاً: «تجنبوا الكذب والشتم، لأنكم إذا كذبتم لن يصدقكم أحد، وإن شتمتم فلن يحترمكم أحد». وكان برنامج المصالحة منطلق النشاط السياسي والإعلامي على المستوى الوطني والعربي والدولي، وقد لاقى ارتياحاً شعبياً واسعاً من قبل جماهير الشعب في اليمن شمالاً وجنوباً، ومثل بداية انفراج للعمل السياسي والإعلامي، وقد باركت القيادة الإثيوبية هذه المبادرة، وطالبت القيادة في عدن بالحوار معنا على هذه الأسس.

السييلي في أديس أبابا

بتاريخ 27 أبريل 1986، وصل وفد النظام في عدن إلى أديس أبابا بهدف وحيد، هو تطبيع العلاقة مع أديس أبابا، والوصول إلى اتفاق بشأن بعض القضايا التي تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين.

وأوضح الجانب الإثيوبي أن هذا الأمر لا يتفق مع المشاورات التي جرت مع منجستو في موسكو وبرلين، ومع القيادة السوفييتية والألمانية.

كان موقف الوفد القادم من عدن برئاسة صالح منصر السييلي، وزير الداخلية، مفاجئاً للإثيوبيين حيث كانوا يعتقدون أن الوفد جاء من أجل مشكلة الجنوب بدرجة أساسية.

وهكذا وصلت المحادثات إلى طريق مسدود، والسبب الموقف المتشدد والمتعصب لوفد عدن.

رغم أن الإثيوبيين نجحوا في أن يجعلوا الوفد يناقش بعض القضايا ذات العلاقة بالمشكلة في الجنوب، إلا أن وفد عدن أصرّ على أن قضية المبعدين قضية ثانوية، وبالإمكان معالجتها وفقاً لقرار العفو العام الذي مُدِّد لأكثر من مرة، ولم يستجب له أحد، وهذا يعني أنهم سيخضعون للقوانين السارية في التحقيق والمحاكمة.

لم يتوصل الوفدان إلى اتفاق نهائي بشأن نقطتين أساسيتين في جدول الأعمال:

الأولى: الموجودون في السفارتين الإثيوبية والألمانية، واعتُبِر هذا شأناً يمنياً داخلياً يمكن أن يُبحث مع الدول المعنية، وبالنسبة إلى الموجودين في السفارة الإثيوبية، طُلبَت قائمة بالأسماء دون إبداء الاستعداد لحل المشكلة (لم يتقدم الوفد الإثيوبي بالقائمة)، حرصاً على حياتهم، لأنهم كانوا لا يعرفون مَن بداخل السفارة[1] منذ يناير وحتى مايو.

1- الموجودون في السفارة الإثيوبية بعدن: صالح حسن محمد، سليمان ناصر محمد، محمد هيثم، جمال علي ناصر، عبد الله ناصر محمد، صالح مساعد حسين وآخرون.

الثانية: التحاق عائلات الرفاق الذين رفضت عدن عودتهم إليها بمعيليهم في صنعاء أو إثيوبيا، غير أن الوفد رفض السماح بسفر العائلات، وقال إن هذه القضية تخضع للقوانين السارية.

في ما يتعلق بعودة بعض الذين وافقوا على عودتهم كأفراد، رفض وفد عدن عودتهم إلى الحزب أو حتى ضمان عودتهم إلى أعمالهم السابقة، وأصرّ على أن التعامل معهم سيكون باعتبارهم مواطنين فقط. كذلك رفض وفد عدن توقيع بروتوكول أو بيان يتضمن الضمانات الكفيلة بحماية العائدين من أي إجراء تعسفي، ورفض نسخ أي اتفاق حول هذه القضية إلى الحزب الشيوعي السوفييتي أو أي حزب اشتراكي حاكم. وكان الوفد يستهدف من وراء ذلك عدم التزام أي نتائج يجري التوصل إليها في هذا الموضوع. وأشار فقط إلى أنه يمكن أن يقبل إدراج هذه المسألة في المحضر. وكان هناك رفض لعودة العسكريين إلى أيٍّ من المؤسسات العسكرية، ورفض للبحث في قضية المعتقلين.

وجه وفد عدن إساءات إلى الإثيوبيين وإلى الشمال وإلينا. وكان هذا محل استياء بالغ من قبل القيادة الإثيوبية. ونتيجة هذا الموقف المتشدد والمتعنت، رفض منجستو استقبال وزير الداخلية صالح منصر السييلي رغم طلبه. غير أن موقف الوفد الإثيوبي في أثناء المفاوضات كان ممتازاً، ودافع عن وجهة نظرنا، وكان حريصاً على الوصول إلى اتفاق يضمن وحدة الحزب والشعب، لكنه اصطدم بالموقف المتعنت لوفد عدن.

واضطر الرئيس منجستو الى توجيه رسالة إلى البيض، ضمّنها عدم ارتياح إثيوبيا لسير المباحثات التي جاءت مغايرة لما اتفق عليه مع البيض نفسه في موسكو وبرلين.

يمكن القول في ما يتعلق بنا، إنه لم تكن نتائج المحادثات مفاجأة، وسبق أن نبهنا إلى أن المحادثات ستواجه هذا الطريق المسدود، وذلك بسبب الوضع العام، وهو الذي يشكل امتداداً لموقف هذه الجماعة قبل الأحداث.

منجستو يستقبل جرهوم

في يونيو 1986م قام محمد أحمد جرهوم، وزير الثقافة والإعلام في الحكومة الجديدة في عدن بزيارة إثيوبيا، وكانت على ما يبدو استكمالاً للزيارة التي قام بها الوفد السابق، وقد التقى بالرئيس الإثيوبي منجستو هيلا مريام.

قال الرئيس منجستو لوزير الإعلام محمد أحمد جرهوم: «ما حصل في أحداث 13 يناير لا تقع مسؤوليته على شخص واحد، بل تقع على الجميع. نحن لم نكن نتوقع أن يكون الدمار بمثل تلك الصورة. قلنا لجميع الرفاق إنكم ستهدمون ما بنيتم. للأمانة، غالبيتهم غير موجودين، وينبغي حالياً أن توحدوا صفوفكم، وأن تجنبوا الشعب مزيداً من المآسي. نحن لسنا بعيدين عنكم، ونعرف أشياء كثيرة في داخلكم».

كان جرهوم يحتجّ على وجودي وبعض أنصاري في إثيوبيا، ويحاول إقناع منجستو بأنني

مسؤول عن أحداث يناير. لكن منجستو لم يقتنع بمسوغاته، وقد نصحهم بأن يتخلوا عن هذا الوهم بتحميل مسؤولية ما حدث لرجل واحد. كذلك فإنه لم يقبل من جرهوم والقيادة التي جاء يمثلها، وصفنا بالثورة المضادة، بل استخدم في سياق رده وصف «أصدقاؤنا... من بلد ثوري». قال منجستو: «في الواقع، أصدقاؤنا القدامى قدموا إلينا وهم ضيوف لدينا، وليسوا عندنا فقط، بل مع أصدقائكم في بلدان أخرى. فلماذا أنتم متحسسون منا فقط؟ إذا نظرتم إلى وجودهم في بلادنا كمشكلة، فهذا سينتج منه مشكله بيننا». وأضاف: «استضفناهم عندنا شعوراً بأن ذلك واجب تحتمه الالتزامات الأدبية والمعنوية نحو أصدقائنا. وما دام هؤلاء جاؤوا إلينا من بلد ثوري، فإننا لا يمكن أن نتخلى عنهم أو نطاردهم».

د. جرهوم:

- «حتى لو كان الوافدون إليكم قتلة؟».

منجستو:

- «وهل الذين ذهبوا إلى الاتحاد السوفييتي قتلة وخونة؟ إذا أنتم تنطلقون من حساسية وجودهم لدينا، فثمة أزمة شك وعدم ثقة ليست في مصلحتنا جميعاً. بعد الأحداث جاء إلينا أعضاء من المكتب السياسي في الحزب الاشتراكي اليمني، ونحن استقبلناهم على أساس أنهم رفاق، ولا نستطيع تصنيفهم كأعداء للثورة اليمنية وللنظام التقدمي في اليمن الديمقراطية. أنتم تقارنون جماعة الانفصاليين الذين حفروا للثورة الإثيوبية قبراً لدفنها والتعجيل بنهايتها، بالجماعة الذين لجأوا إلينا».

د. جرهوم:

- «نستضيف الآخرين في ضوء موقفهم من النظام التقدمي. نحن لا نقبل أعداء الثورة الإثيوبية ضيوفاً في بلادنا».

وسأل الرئيس منجستو الدكتور جرهوم:

- «إذا فرضنا أن أحداثاً مشابهة حصلت في إثيوبيا ولجأتُ إلى عدن، فهل ستستقبلوننا؟».

وردّ د. جرهوم بغباء:

- «إذا وصلت وأنت معادٍ للثورة الإثيوبية فلن نقبلك».

أظن أن الأمر لا يحتاج إلى تقييمي، فلم يكن ما عبّر عنه وزير الإعلام د. محمد أحمد جرهوم سوى المجال الضيق الذي التزمه النظام في اليمن الديمقراطية بعد الأحداث. وهذا ما أوصله إلى الصعوبة في استجلاء الظروف، ومن ثم إلى محدودية الحركة وقلة الخيارات، وأخيراً إلى عمق الأزمة وعدم القدرة على استخلاص الدروس من أحداث يناير. وكانت هذه أول حلقة في الطوق الحديدي الذي أقامه النظام حول نفسه.

هذا هو التعبير الوحيد المناسب عن عمق الأزمة. لهذا، فإنني أفضل أن ينصبّ الاهتمام على المناخ العام الذي صنع أحداث يناير، لا على «الحدث» نفسه.

الأرانب الخمسة

وفي مناسبة أخرى، اتصل بي أحد القياديين-ولا أريد ذكر اسمه-من إحدى الدول الأوروبية وطلب مني أن أرسل إليه خمسة أرانب فوراً. لم أكن أفهم لغة الأرانب، لأنها ليست لغة المناضلين، ولم أسمعها إلا من الأفلام والمسلسلات على لسان تجار العملة والمخدرات، فقلت له بأسلوب ساخر: اشترِ أرانب من عندك!

قال: لا، أنا أقصد أرانب خضراء. حاولت أن أُشعره بأنني لم أفهم ما يقصده تحديداً بالأرانب الخضراء، فقال: أرانب بوش!

وكان الرئيس الأميركي حينها جورج بوش قد زار صنعاء، لكنني حينها لم أكن فيها، بل كنت في أديس أبابا، لكن أجهزة الدعاية في عدن أشاعت أنني التقيتُ بوش في صنعاء. ويبدو أن صاحبنا وقع ضحية تلك الدعاية، والآن يطالبني بنصيبه من (أرانب بوش)!

قال: طيب ثلاثة أرانب!

قلت له: ليس لدي شيء منها.

قال: اثنين، أو واحد، أو حتى نصف أرنب.

قلت له: لا أرنب ولا نصف أرنب ولا حتى فأر.

قال: كيف با تقودنا إذاً؟!

قلت له إن الرئيس علي عبد الله صالح قال سنقتسم الرغيف، وكل المساعدات التي وصلت من السعودية والكويت والإمارات وعمان والجزائر وليبيا قد تسلمها مقابل أن يتكفل بكل النفقات على القيادة الشرعية وأنصارها، وهذه المساعدات محدودة كما فهمت منه، وهي عبارة عن سلاح وشحنات نفط وسيارات لا تذكر، ومواد غذائية وبطانيات وأدوية وغيرها، وعليك الاتصال به مباشرة ليرسل إليك الأرانب التي تريدها!!

المهم أنه لم تكن عندي أرانب يوم خرجت من عدن غير ملابسي التي كنت ألبسها، وأول مبلغ تسلمته كان أربعين ألف دولار، قدمه إليّ الرئيس علي عبد الله صالح قبل مغادرتي صنعاء في طريقي إلى أديس أبابا عام 1986م، وقد حمل هذا المبلغ ضابط اسمه علي حمزة، وهو نفسه الذي سلمني خمسين ألف دولار يوم مغادرتي صنعاء في طريقي إلى دمشق عام 1990م. ولو كنتُ قد أخذت أموال الدولة في عدن، لحاكموني بهذه التهمة بعدما اتهموني بالخيانة الوطنية العظمى ولكالوا لي الشتائم.

ولكنهم لم يحاكموني على ضياع دولار أو دينار واحد من خزينة الدولة في عدن، رغم أنهم اتهموني في اليوم الأول بأنني أمتلك مطبعة لتزوير الدولارات والعملات الصعبة الأخرى، لكنهم لم يجرؤوا على أن يضيفوا هذه التهمة إلى التهم الأخرى في أثناء المحاكمة، التي لا يقبلها عقل ولا منطق.

وقد نصحهم المرحوم عمر الجاوي بوقف هذه الحملة الإعلامية عليّ، لأنها-حسب قوله لهم-تحولت ضدهم لمصلحة علي ناصر. فالشعب لن يصدق أنه عميل للإمبريالية

والرجعية والصهيونية، وأنتم قد انتخبتموه أميناً عاماً للحزب قبل شهرين فقط. قولوا مثلاً إنه قتل بعض أعضاء المكتب السياسي، وقد يصدقكم الناس أو لا يصدقونكم. ولن يصدقكم أحد في أن محطة استقبال القنوات الفضائية التي صورتموها في منزل محافظ أبين، محطة اتصالات مع المخابرات الأميركية!

وساطة عرفات

وجرت وساطات أخرى من قبل بعض الدول الشقيقة والصديقة، وفي مقدمتها القيادة اليمنية في صنعاء، ودولة الكويت، والسيد الصادق المهدي رئيس وزراء السودان، وكوبا، والإمارات العربية المتحدة، وبعض الأحزاب العربية والمنظمات الفلسطينية، وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة المناضل السيد ياسر عرفات. وقد فشلت كل الجهود التي بذلتها هذه الأطراف بسبب تعنت القيادة في عدن وتطرفها في المواقف. وبتقديري أن ذلك يعود إلى عدم وجود قيادة موحدة لاتخاذ القرار، وهذا ما لمسه الجانب الإثيوبي كما أشرنا سابقاً.

وأتذكر أن الرئيس عرفات نقل إلينا طلب القيادة في عدن باستبعاد 48 قيادياً من أي حلّ أو تسوية للأزمة، وقد رحبت بذلك، وقلت له: «أضف صفراً»، فقام من مقعده وفاجأني بقبلة على رأسي، وهو يردد: «بارك الله فيك، بارك الله فيك، بارك الله فيك»، وسافر إلى عدن لينقل لهم المقترح الجديد باستبعاد 480 وعودة الآخرين إلى وطنهم وأهلهم وعملهم، لكن هذا الطلب السياسي رُفض. كان بعض رفاقنا قد اقترح حسماً عسكرياً لإسقاط النظام في عدن، ولكني رفضت هذا الخيار وتمسكت بمشروع الحل السياسي الذي صدر عن أول اجتماع للجنة المركزية في أديس أبابا في فبراير 1986م.

وكنت أعتقد أن الحل السياسي سيلقى قبولاً لدى الطرف الآخر مهما طال عناده، وسيتعلم فضيلة ذلك من الكارثة التي حدثت في 13 يناير وهزّت أركان كل شيء. لكنه تمسك بموقفه الرافض للحل السلمي والحوار الديمقراطي، ولم يكن في ذلك أية حكمة من أي نوع كان. وهكذا بعد ثمانية أعوام فقط، دفعوا ثمن هذه الحماقة في 1994م، وتحول أنصارنا الذين كانوا يسمَّون الزمرة[1] بعد حرب الانفصال والوحدة إلى شريك في السلطة، فدفعنا الثمن جميعاً، لعدم القدرة على التعايش، وعدم تحقيق الوحدة الوطنية في الجنوب.

وهنا شهادة متأخرة ولكنها مهمة للأستاذ جار الله عمر في المصالحة الوطنية، يقول فيها:

«وفي رأيي أن الخطأ الذي ارتُكب بعد ذلك ولم يكن عملاً سياسياً صحيحاً، هو استمرار

1- 36 الزمرة هم الذين غادروا إلى صنعاء عام 86م، والطغمة هم الذين حكموا عدن بعد أحداث 1986م، وقد أطلق عليهم المناضل الكبير عمر الجاوي التسميتين ليشكل من الحرف الأول من كل من الكلمتين كلمة (طز) ذمّاً للواقع المأساوي.

الإعلام في الحديث عن الانتصار الذي تحقق، لأنه في الحقيقة لم يكن انتصاراً، بل كان هزيمة وخسارة للجميع. والخطأ الثاني الذي أشعر اليوم بأنه خطأ، لكنني يومها لم أكن أراه كذلك، هو رفض عملية المصالحة وإعادة الوئام من جديد، والتفاهم مع الطرف الذي خرج إلى إثيوبيا. ولو حدث هذا، لكان هو الانتصار الحقيقي، لكنه للأسف لم يحدث، لأن الكل كان متوتراً، والجراحات كانت عميقة، والنضج السياسي لم يكن كافياً. وفي رأينا أن هذا كله كان البداية التي أسست لهزيمة الجيش والحزب في الحرب اللاحقة عام 1994م بعد إعلان الوحدة».

وفي رأي جار الله عمر، فإن دور السياسيين في كل الحروب التي شهدها الجنوب، كان أخطر من دور العسكريين. بمعنى آخر، إن العسكريين كانوا خلافاً لكثير من الدول، ضحايا لأخطاء السياسيين، الجيش في أية لحظة من اللحظات لم يبادر إلى إثارة أو ممارسة أي ضغط على القيادة، ولم يبادر في أية أعمال عنف.

وقد قام جار الله عمر بدور محمود في الحفاظ على حياة بعض أعضاء اللجنة المركزية بحكمته وحنكته والحد من أعمال العنف والتهور الأرعن، كما علمت من بعض أعضاء اللجنة المركزية الذين وُضعوا تحت الإقامة الجبرية في معاشيق. وهذا يحسب له، وهذه شهادة للتاريخ في رجل ذهب هو نفسه ضحية للعنف السياسي، حيث اغتيل وهو يلقي خطابه في مؤتمر لحزب الإصلاح في صنعاء في ديسمبر 2002م.

المحاكمة... وإعدام المصالحة الوطنية

وبرغم كل تلك الوساطات وما تقدمنا به من مقترحات ومشاريع للحل السياسي، إلا أنهم لم يكونوا يرون غير مصالحهم الذاتية. فجأةً أعلنوا في أغسطس 1986م قائمة تحتوي على اسمي، ومعي 47 من القيادات السياسية والعسكرية والمدنية بياناً أعلنوه يطالبوننا فيه بتسليم أنفسنا، وأعلنوا عزمهم على عقد محاكمة لنا مع 97 من القيادات السياسية والعسكرية والمدنية القابعة في سجون عدن منذ أحداث يناير 1986م.





صور من المحاكمة



في الصورة بعض المحامين، ومنهم بدر باسنيد

وهكذا بدأت المحكمة جلساتها بتاريخ 22/ 11/ 1986، واستمرت إلى أن بلغ عدد جلساتها 143، استمعت فيها المحكمة إلى 167 (شاهداً)، وتكونت هيئة الدفاع عن المتهمين من 17 محامياً، ووجه الادعاء اتهامات بالخيانة، والإرهاب، والتخريب، إلى علي ناصر محمد ورفاقه، وفي ختام المحاكمة في 17/ 12/ 1987، أصدرت أحكامها بإدانة 102 من المتهمين، وأصدرت أحكاماً بحقهم تراوح بين الإعدام والسجن، وبرأت ساحة 6 متهمين.

المرافعة الختامية للمدعي العام ركزت على أن ما سمَّوه التيار اليميني أخذ يندفع محموماً إلى إعداد العدة للحسم العسكري، الذي جرى في 13 يناير، ولخص وقائع القضية بأن المتهمين مارسوا التخطيط والاجتماعات السرية للإعداد للمؤامرة، ثم التجنيد لها، وأخيراً التحرك وتنفيذ المؤامرة، باغتيال أعضاء المكتب السياسي وحراسهم، ثم باستخدام سلاحي البحرية والطيران وبعض الوحدات المسلحة للاستيلاء على المقرات الحكومية، وخاصة مبنى الإذاعة والتلفزيون، والقيام بالتصفية الجسدية لعدد من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، وكوادر حكومية وعسكرية وحزبية. وطالب في ختام مرافعته بتطبيق عقوبة رادعة تتناسب مع التهم.

أما الدفاع، فقد جاء في مرافعته الختامية نفي كل التهم الموجهة، ورأى أن تهمة التآمر والخيانة بقصد الاستيلاء على السلطة ليس وارداً على من كان يملكها، باعتبار أن المتهمين في هذه الحالة كانوا يملكونها أصلاً، وأنه ليس فعلاً جنائياً جرمياً، ولكنه هدف سياسي بحت.

وأشار إلى أنه لا يمكن إغفال الخلاف في القيادة السياسية قبل الأحداث، وما عكسه ذلك من انشقاق في صفوف الحزب، وأن أحداث 13 يناير لم تكن مفاجئة، لأن محاولات رأب الصدع ديمقراطياً قد فشلت، وأخذت التهديدات المتبادلة تتعالى بحسم الموقف من قبل الطرفين.

ودافع المتهمون الحاضرون عن أنفسهم، وأكدوا أن الاعترافات انتزعت منهم بالقوة خلال التحقيقات التي أجرتها معهم الأجهزة الأمنية، لذلك فهي لا تشكل دليلاً ضدهم. وأشاروا إلى أن لا غبار على ماضيهم النضالي وإسهاماتهم في الحياة السياسية والاجتماعية.

واستعرض بعضهم إشكالية التزام تنفيذ الأوامر العسكرية. كذلك أشاروا إلى أن ما حدث كان نتيجة خلافات وأخطاء سابقة وتراكمات. وكان كل متهم يعلو منصة الدفاع، يبدأ كلامه بإعلان براءته من التهم الموجهة إليه، وحيث إن المحاكمة استمرت أكثر من عام، فقد أخذ المواطنون يطلقون عليها اسم «مسلسل البريء». كذلك رأى البعض أن المحاكمة جاءت لتكون بمثابة مادة لتربية الناس وتثقيفهم حول إرهاب الدولة، فإن كل من يفكر في العمل ضد هؤلاء الحكام سينال عقوبات شديدة، والمثال أمام الجميع، وأحكام الإعدام جاءت إعداماً للمصالحة الوطنية.

وفي وثيقة كتبها أحد المتهمين (علي حنش هادي) عن ذكرياته في السجن والمحاكمة، ودوّنها بخط يده في 19/ 7/ 1990، ذكر أن القانون كان في إجازة يومها، إذ إن كل الإجراءات لم تلتزم القوانين، وتحدث عن تعذيب المتهمين باستمرار، وأن قاضي المحكمة كان منحازاً، إذ إنه كان من أتباع الطرف الآخر، أي النظام في عدن، وهذا مؤشر مهم على عدم شرعية المحكمة وقانونيتها، وعلى عدم نزاهتها، والأدهى من ذلك أن المتهمين فوجئوا بدخول القاضي قاعة المحكمة، ووراءه حارسه الذي لم يكن سوى جلاد السجن. وهكذا رفض المتهمون المحاكمة، وذكروا بالطابع السياسي للقضية، وكشفوا طبيعة الصراع الذي نشأ في الحزب قبل الأحداث، وخلفيات الأحداث ومسبباتها.

وأصدر حيدر العطاس قراراً جمهورياً بالتصديق على أحكام الإعدام غيابياً على كل من: علي ناصر محمد، عبد ربه منصور، عبد الله علي عليوه، أحمد عبد الله، أحمد مساعد حسين، محمد علي أحمد. وحضورياً على كل من: فاروق علي أحمد، هادي أحمد ناصر، علوي حسين فرحان، أحمد حسين موسى، مبارك سالم. ونُفذ حكم الإعدام بهم رمياً بالرصاص مساء يوم 29/ 12/ 1987م.

وقد استنكر الرأي العام اليمني والعربي والدولي تنفيذ أحكام الإعدام في ليلة رأس السنة، واستقبال عام جديد، ومن جانبنا اعتبرنا هذه الأحكام بمثابة إعدام للمصالحة الوطنية، التي رفضها الطرف المنتصر،

المحاكمة المقابلة

ومن جانبنا، فقد كان ردنا بالمثل إصدار بيان من المدعي العام للجمهورية بوصفه من يمثل الشرعية، في 31/ 12/ 1986، اتهم فيه أنصار الحكومة بجرائم الخيانة والإرهاب والتخريب، وطالب بتقديم 53 متهماً للمحاكمة.

وأصدرت قسلدتنا الشرعية للحزب الاشتراكي اليمني بياناً استنكرت فيه محاكمات عدن، ورأت أن المحاكمة الجارية في عدن استمرار لسياسة الإرهاب الشامل، وتمثيلية لإنكار الطابع السياسي للقضية، وهدفها إرهاب المواطنين وإشعارهم بأن دستور البلاد وقوانينها لا تستطيع حماية حقوقهم وحرياتهم. كذلك نددت بتجاهل سلطات عدن

للمعارضة الشعبية والإدانة العربية والدولية للمحكمة، وهو ما يظهر الوجه البشع لسلطة الانقسام.

وجرى استنكار واسع النطاق للأحكام الصادرة في عدن، حلياً وعربياً وعالمياً. فكثير من الدول العربية والأجنبية والمنظمات الدولية حاولت ثني حكام عدن عن عقد تلك المحاكمات، وفي مقدمة من بذلوا المساعي لوقف المحاكمات، الرئيس علي عبد الله صالح والرئيس حافظ الأسد والزعيم الليبي معمر القذافي وأمير دولة الكويت الشيخ جابر أحمد الصباح والأخ الرئيس ياسر عرفات. ونصح الاتحاد السوفييتي وبعض الدول الاشتراكية حكومة عدن بعدم عقد تلك المحاكمات. وتوافد إلى عدن العديد من ممثلي الأحزاب والدول العربية وممثلي اتحادات الحقوقيين والمحامين العرب ومنظمات حقوق الإنسان ولجنة العفو الدولية، لكن الحكومة في عدن أصرت على عقد تلك المحاكمات التي ظهر الاستياء الشعبي العام منها بصورة ملحوظة منذ أول وهلة لانعقادها، وتجلى ذلك في طوابير المواطنين الذين يقفون يومياً على امتداد الطريق الذي يمرّ فيه موكب المحاكمين من سجن الفتح في التواهي حتى المحكمة العليا في كريتر، ليقدموا لهم التحية، وكان الناس المتجمهرون لرؤية ذلك الموكب يعبرون عن رفضهم تلك المسرحية الهزيلة، وكان يمكن بكل بساطة أن يرى المراقب في وجوه الناس علامات الرفض الصامت والاستهزاء بالقائمين عليها.

ومما أثار الناس أكثر، أن السلطة في عدن استخدمت مختلف وسائل الإعلام لنقل وقائع المحاكمة بعد أن قاموا بعمل مونتاج لوقائعها، حيث كان التلفاز يظهر ما كان يريدونه فقط، ويخفون الوقائع التي تدينهم، وكذلك فعلت صحيفة «14 أكتوبر» اليومية وصحيفة «الثوري» الأسبوعية.

غير أن المحاكمة أخذت منذ البدء مجرى آخر غير الذي كانوا يريدونه، وتحولت إلى محاكمة سياسية لهم.

ردود فعل وطنية وشعبية

ومن الشخصيات الوطنية اليمنية التي وجهت نداءات وبرقيات ومناشدات إلى حكام عدن لإعادة النظر في الأحكام الصادرة، المشير عبد الله السلال، أول رئيس للجمهورية العربية اليمنية، حيث طالب في برقيته التي بعث بها بإلغاء الأحكام الصادرة، حقناً للدماء البريئة، وصوناً للوحدة الوطنية. كذلك بعث القاضي عبد الرحمن الإرياني، رئيس المجلس الجمهوري السابق، برقية مماثلة دعا فيها إلى تجنيب الشعب مزيداً من المآسي، وبعث الأستاذ أحمد محمد نعمان، رئيس مجلس الوزراء، وعضو المجلس الجمهوري السابق، برقية إلى علي سالم البيض وحيدر العطاس، نشرتها صحيفة الشرق الأوسط، قال فيها: «لقد أفزعني وأفزع كل مواطن أن تتضاعف النكبات على أوطاننا ومواطنينا في هذه

الأيام العصيبة»، وأضاف: «إن اختيار الوقت لإعلان أحكام الإعدام يثير الشك والريبة، ويحزن كل مخلص وناصح، كما يجعله يشفق على الذين يملكون الشجاعة لإصدار هذه الأحكام في هذا الوقت بالذات، وكأنهم يساعدون الأعداء على أنفسهم، وعلى مواطنيهم ويخربون بيوتهم بأيديهم». وبعث الدكتور حسن محمد مكي، رئيس الوزراء السابق، رئيس هيئة رئاسة مجلس السلم والتضامن في الجمهورية العربية اليمنية، برقية ناشد فيها حكام عدن العمل لوقف تنفيذ الأحكام الخاصة بأحداث 13 يناير المأساوية حقناً للدماء وإحلالاً للسلام والاستقرار.

كذلك بعث عدد وافر من الشخصيات السياسية والاجتماعية والثقافية وشيوخ القبائل وعلماء الدين رسائل وبرقيات مماثلة طالبت بوقف تنفيذ الأحكام وإلغائها والبدء بحوار يفضي إلى مصالحة وطنية شاملة، تضمد جراح الوطن وتعيد إليه أمنه واستقراره.

الموقف العربي من الأحكام

على المستوى العربي، طالب العديد من حكومات الدول العربية والمنظمات والأحزاب والشخصيات السياسية والمهنية بتخفيف الأحكام وإجراء مصالحة وطنية شاملة. فقد وجه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة إلى حيدر العطاس يناشده فيها تخفيف أحكام الإعدامات. كذلك وجه الشيخ جابر بن أحمد الصباح، أمير الكويت، نداءً إلى حكام عدن يناشدهم فيه تخفيف أحكام الإعدام، وقال في برقيته إنه على ثقة بأن وشائج التراحم والتوادّ بين أبناء الوطن الواحد ستكون كفيلة بإزالة أي مشاعر غير ودية إزاء رفاق الدرب والكفاح، وأن الدم لا يولد غير الدم، وأن المشكلة لن تحل بأحكام الإعدام. وناشد الرئيس السوري حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، حكام عدن تخفيف الأحكام وبدء المصالحة الوطنية، ودعا الأخ العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية حكام عدن إلى التعقل وعدم تنفيذ الأحكام. وبعث الأخ فاروق أبو عيسى، الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، ببرقية إلى حكام عدن، اعتبر فيها أحكام الإعدام انتهاكاً للحق في الحياة، ومخالفة للمعايير الدولية لمنظمة حقوق الإنسان، وطالب بوقف تنفيذ أحكام الإعدام، حفظاً لحقوق الإنسان والوحدة الوطنية والسلامة الداخلية للشعب.

وبعث ببرقية مماثلة الأخ محمد فائق، الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

كذلك أصدر مؤتمر الأحزاب العربية المعارضة الذي يضم 65 حزباً من مختلف البلدان العربية، والذي انعقد في العاصمة الليبية طرابلس في الفترة 11-14 ديسمبر 1987 مناشدة بإلغاء هذه الأحكام.

وناشدت الأحزاب الشيوعية والعمالية في المشرق العربي، في برقية أرسلتها يوم 14 ديسمبر 1987، حكام عدن إلغاء الأحكام الصادرة. وبعث اتحاد عمال مصر برقية طالب فيها

بوقف تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة، وأرسل الأستاذ أحمد الرفاعي برقية إلى علي سالم البيض وحيدر العطاس، ناشد فيها «التدخل لإيقاف تنفيذ الأحكام الصادرة ضد زملائكم من قادة الحزب الاشتراكي اليمني، حرصاً على مسيرة اليمن الديمقراطي، فالدم لا يعالج بمزيد من الدم».

وهكذا انهالت البرقيات على حكام عدن تناشدهم إلغاء الأحكام من كل من اتحاد عمال مصر والمكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني والأستاذ محمد إبراهيم نقد، السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني، والسيدة سارة المهدي، حرم الأمين العام لحزب الأمة السوداني، والكاتب العربي والمفكر المعروف الأستاذ محمود أمين العالم، والكاتب العربي المعروف لطفي الخولي، وكل من: منظمة التضامن الأفروآسيوي، ونقابة الصحفيين المصريين، وإبراهيم شكري رئيس حزب العمل المصري، وفتحي رضوان، وعبد العظيم أنيس، أستاذ الفلسفة في جامعة القاهرة، واتحاد عمال مصر، وفيليب جلاب الكاتب الصحفي المعروف، وأبو سيف يوسف، المفكر والكاتب المصري وعضو الأمانة العامة لحزب التجمع الوحدوي المصري، وشريف حتاتة عن المثقفين المصريين، وعبد العظيم خلاف عن المفكرين المصريين، والدكتورة نوال السعداوي، وإنجي رشدي، والدكتور عاطف الشرقاوي، وفاطمة رفعت، وفتحية العسال عن نساء مصر، والدكتورة عواطف سلام، والكاتب الصحفي المعروف الأستاذ محمد عودة، إضافة إلى عدد آخر من الكتاب والمفكرين والمثقفين والأدباء والفنانين العرب.

كان كل ذلك يمثل صوت العقل الذي لم يلقَ استجابة في عدن!

الموقف الدولي تجاه الأحكام

وعالمياً، ناشد كثير من رؤساء الدول والمنظمات الدولية والشخصيات السياسية والثقافية حكام عدن إلغاء تلك الأحكام، ولا سيما أحكام الإعدام. فقد أرسل الرئيس إيريش هونيكار، قائد الحزب والدولة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، برقية إلى علي سالم البيض نشرتها صحيفة نيوز دوتشلاند في عددها الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 1987 جاء فيها: «إنني أرجوكم مستهدياً بأفكار الإنسانية والسلامة والصداقة والوحدة الوطنية والمصالحة التنازل عن تنفيذ أحكام الإعدام».

وقامت لجنة الجمعية الفرنسية للدفاع عن حقوق الإنسان في اليمن الديمقراطية باتصالات واسعة مع عدد كبير من الكتاب والمفكرين والصحفيين الفرنسيين، ودعتهم إلى بذل الجهود للتدخل لدى سلطات عدن من أجل إلغاء أحكام الإعدام. وطلبت منظمة العفو الدولية من حكام عدن إلغاء أحكام الإعدام، وقالت إنها تعارض عقوبة الإعدام لأنها تشكل انتهاكاً للحق في الحياة، وضرباً من أقصى ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية.

وبعث أساتذة الجامعات السوفييتية وكتّاب ودارسون من 25 بلداً برقية إلى المسؤولين

في عدن، جاء فيها: «نحن الموقّعين أساتذة وكتّاباً ودارسين من 25 بلداً، نناشدكم إلغاء الأحكام الصادرة بحق رفاقكم، والبحث عن حلول سياسية تعيد لحزبكم وحدته ولشعبكم تماسكه، ومن أجل استعادة الدور الطليعي لليمن الديمقراطية». ووقّع البرقية 100 شخصية، بينها 30 شخصية من الاتحاد السوفييتي.

وبعثت الدكتورة كلودي فايان، رئيسة الجمعية الفرنسية للدفاع عن حقوق الإنسان في اليمن الديمقراطية إلى حيدر العطاس برقية طالبته فيها بالتدخل من أجل تخفيف أحكام الإعدام.

وبعث عدد من أساتذة الجامعات الهندية والصحفيين والكتّاب الهنود برقية طالبوا فيها بتخفيف الأحكام، وهم:

الدكتور صافر الدين الأستاذ بجامعة نيودلهي، س. شبيه، س. جيهان، س. محمود فايز، سهيل أحمد، أنيس الحسن (صحافي)، كوتراشاد ندوبوري (كاتب)، س. شامين كاوساز، نسيم اختار، فهميدا رياض، روكاسانا آزاد، زافار هجان (صحفي)، محمد صديق مساعد (بروفيسور بجامعة جامها)، د. ز. م. خان (بروفيسور)، د. سايز جمال الدين، د. أنا ياك زايدي، د. سوفيتا إيدي.

وبعث السيد بانرجي، السكرتير العام لجمعية الصداقة العربية الهندية برقية مماثلة.

وانهالت المناشدات والنداءات على عدن من مختلف أنحاء العالم، مطالبة حكام عدن الجدد بإيقاف تنفيذ الأحكام وتخفيفها وإلغائها، وزاد عددها على ألف برقية، بالإضافة إلى مئات المقالات الصحفية والأعمدة التي كتبها صحفيون وكتّاب وأدباء ومفكرون من مختلف أنحاء العالم، في حملة من أكبر حملات التضامن التي شهدها العالم مع قضية معتقلي الرأي منذ سنوات طويلة.

ورغم كل هذه المناشدات من كل أنحاء العالم، لم يستجيبوا لها وأصروا على تنفيذ أحكام الإعدام.

بعد أسبوعين من الأحكام نُفِّذ حكم الإعدام

ولكن رغم ذلك، وبعد أقل من أسبوعين على إعلان الأحكام، وفي نهار الثلاثاء 29 ديسمبر 1987، نُفِّذ حكم الإعدام رمياً بالرصاص في خمسة من الموقوفين في سجون عدن، هم: فاروق علي أحمد، عضو اللجنة المركزية نائب سكرتير اللجنة المركزية ونائب رئيس منظمة الصحفيين اليمنيين، وهادي أحمد ناصر، سكرتير منظمة الحزب في العاصمة عدن وعضو اللجنة المركزية للحزب، وعلوي حسين فرحان، عضو اللجنة المركزية المرشح، نائب وزير أمن الدولة، وأحمد حسين موسى، عضو اللجنة المركزية المرشح، قائد القوات الجوية، ومبارك سالم أحمد، رئيس حراسات الأمانة العامة.



الشهيد فاروق علي احمد

اعتبرت تلك الجريمة النكراء هدية حكام عدن بمناسبة العام الجديد، وجوابهم على كل المطالبات والنداءات والالتماسات التي وجهها زعماء العالم وقادة الدول ورؤساء المنظمات والجمعيات والاتحادات والمفكرين والسياسيين والشخصيات الاجتماعية والحقوقية من مختلف أنحاء العالم.

والمهم في الأمر كله، أن الإعدامات التي نفذت بحق رفاقنا كانت إعداماً للمصالحة الوطنية التي ظللنا ندعو إليها منذ الأيام الأولى للأحداث الدامية في عدن، التي لو حصلت لجنبت شعبنا مزيداً من التضحيات والمآسي. وبعد هذه الأحكام، أصبح من العبث الحديث عن مصالحة وطنية، بعد أن أدار الطرف الآخر ظهره لمشاريع المصالحة التي تقدمنا بها، ولم نكن ننظر إلى قضية المصالحة من زاوية أنانية أو من أجل العودة إلى السلطة، بل من أجل تضميد الجراح في الجنوب.

ومنذ ذلك الحين، أصبح شعارنا وهدفنا الأساسي، تحقيق الوحدة اليمنية. وقد استخدمنا كل أساليب الضغط السياسي والعسكري والإعلامي والشعبي من أجل تعجيل وحدة اليمن في 22 مايو 1990م بعد فشل كل محاولاتنا لاستعادة الوحدة الوطنية في الجنوب.

صنعاء... مقرّ القيادة الشرعية

استقرّ بنا المقام في صنعاء بين عامي 1986م و1990م، وكنا قد اخترناها بقرارنا وإرادتنا، حيث تجمع فيها آلاف من الملتحقين بالقيادة الشرعية من الذين هربوا من جحيم عدن بعد أحداث يناير. في البدء، أظهرت القيادة في صنعاء اهتماماً كبيراً بنا عند وصولنا إليها، واستضافنا المسؤولون والمشايخ وكبار القوم لأكثر من سنة، ولم نكن معتادين مثل ذلك في حياتنا في عدن، إلا في مناسبات قليلة، ولكن تدريجاً بدأ يختفي هذا الاهتمام كما هي عادة الحكام دوماً في انتظار قادمين جدد لغرض استخدامهم في الضغوطات السياسية... ولم تكن خياراتنا كثيرة في الواقع، لأن البدائل المتاحة الأخرى كانت أسوأ، لأنها كانت تقع خارج نطاق الوطن اليمني، وهو ما لم نفكر فيه.

بدأت محاولات ترويضنا بسرعة في صنعاء، وذلك بالاختراق المنظم لبعض قياداتنا وبثّ البلبلة في صفوفها ومحاولة تمزيقها. وكُلِّف عدد من القيادات المجربة والمتمرسة في هذا النوع من العمل، هذه المهمات الصعبة، مستخدمين أساليب متعددة، فاشتُرِيَت ذمم البعض ممن يلهثون وراء المال، إذ رُصدت أموال ضُخت مباشرة من رئاسة الجمهورية، ووزعت المنازل والأسلحة والأراضي على الراغبين في هذا النوع من الامتيازات، وجُهزت عشرات الشقق والمنازل الخاصة والعامة بكل ما يحتاجه الباحثون عن اللذة والاستمتاع، إضافة إلى زرع تلك المساكن بأجهزة التسجيل والتصوير الحيّ بغرض استعمالها للضغط عليهم أو التشهير بهم عندما يستدعي الأمر، كما حدثني الأخ عمر الجاوي الذي يرتبط بعلاقات شخصية وسياسية وروحية بمسؤول مهم في الأمن السياسي (حسن عزيز)، والبعض الآخر الذين شعروا بميولهم الدينية، حاولوا استيعابهم ضمن التوجهات الدينية والجهادية.

ثم بدأوا بتفكيك مواقفنا الموحدة إزاء النظر إلى الأمور التي تهمنا والتي كنا نعمل من أجل تحقيقها، فبدأوا يدفعون بأشخاص إلى المزايدة على مواقفنا، وذلك بالمطالبة بالدخول في حرب ضد نظام عدن، بينما كان النظام في صنعاء يقدم لهم أموالاً وامتيازات أكثر مما كانوا يحصلون عليه في عدن!!! فيما طالب آخرون ممن ارتبطوا بعلاقات خاصة مع اللواء علي محسن الأحمر، وكذلك مع الرئاسة وغيرهما، بعدم الاستعجال حتى ينتهي بناء سدّ مأرب الذي موله سموّ الشيخ زايد بن سلطان، واستخراج النفط في مأرب «صافر» من قبل شركة هانت الأميركية التي ترتبط بالرئيس الأميركي بوش الأب، وانتخاب مجلس الشورى وإقامة المؤسسات التي ستتخذ القرار بالسلم أو الحرب. وآخرون دفعوا بهم إلى زيارة المملكة السعودية والالتقاء بقيادتها، بعد أن نظموا سفرهم عبر نيروبي لضمان سرية الزيارة، وكانت مهمتهم أن يظهروا للقيادة السعودية أنهم مختلفون معي لأنني رفضت زيارة السعودية بعد الأحداث، لأن حكام عدن كانوا يشيعون ويرددون أن ما جرى له علاقة بالأميركيين والسعودية، التي لم تربطنا بها علاقة قبل هذا التاريخ ولا بعده. وكُلِّفتْ مجموعة من القيادات الثانوية الدعوة في أوساط القواعد والمعسكرات إلى الإسلام، باعتبار أن القيادات «كفرة وملحدون»، وأن الحزب الاشتراكي عمل على محاربة الدين ورجال الدين. ولهذا لا بد من إعادة تربيتهم، كما كان يردد الداعية عبد المجيد الزنداني وعبد الله صعتر، وأرسلت الأجهزة الأمنية في صنعاء والسعودية والزنداني البعض سراً للجهاد والتدريب في أفغانستان لمقاتلة السوفييت باسم الدين، بغرض إعادة تلك التربية المزعومة. وهكذا، بدأ بعض العناصر الذين لحقوا بنا بعد الأحداث إلى صنعاء يتأثرون بهذا التيار ويهاجمون الحزب الاشتراكي وقيادته، ويحاولون أن يُظهروا التغيرات التي حصلت في سلوكهم من طريق بدء جلسات مضغ القات اليومية بالبسملة والاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم، زيادة في إظهار التحول الذي لحقهم. وجُنِّد عناصر آخرون للعمل مع أجهزة الأمن بربطهم بعناصر محددين في القيادة لخلق البلبلة ونشر الشائعات في أوساطنا عبر مجالس القات والأشرطة المسجلة والمنشورات التي كانت تهاجمني شخصياً.

بعد أن قطع هذا السيناريو شوطاً كبيراً، وحقق غرضه في خلق الخلافات والانقسامات، بدأ تنفيذ المرحلة الثانية من التحرك بحجة حلّ الخلافات وفكّ الاشتباكات فيما بيننا، التي كانوا هم من صنعها وخلقها بموجب سياسية «فرِّق تسُد». وأذكر أن الرئيس علي عبد الله صالح شخصياً بدأ يتحدث عن هذه الخلافات وضرورة التوفيق فيما بيننا، وألحّ عليّ بضرورة اللقاء مع بعض القيادات، كأحمد مساعد حسين، ومحمد علي أحمد، وقد رفضت مثل هذه اللقاءات، وأكدت له أن «لا مشكلة لدي مع هؤلاء، وأن المشكلة تكمن في أنكم كرئيس وكقائد، لم تحددوا موقفاً واضحاً بشأن مستقبل النازحين الذين قُدِّر عددهم بمئة ألف نازح، سواء بالضغط على عدن لتحقيق مصالحة وطنية في الجنوب بعد إخفاق جهود الوساطات العربية وإعدام مشروع المصالحة الوطنية، أو بالعمل معاً من أجل تحقيق الوحدة اليمنية، باعتبارها حلاً لكل المشاكل». وأكدت يقيني بأن هذه المشاكل والظواهر ستختفي بعد اتخاذ موقف حازم من قبله كرئيس، وبمجرد البدء بتنفيذ ما جاء في ورقة العمل بيننا وبين القيادة، وهي التي اتُّفق عليها في بداية عام 1988م التي لم ترَ طريقها إلى النور إلا بعد إعلان الحرب 1994م.

ولكنه كان يصرّ على ما سمّاه تنقية الأجواء، وكان الغرض من ذلك واضحاً لديّ. فمن خلال تلبيدهم أجواءنا بالغيوم، ستتمكن القيادة في صنعاء من تحويل مصيرنا إلى مصير القوى السياسية الجنوبية ذاتها التي سبقتنا في النزوح إلى صنعاء في مراحل سابقة منذ عام 1967م، حيث ابتلعتهم الخلافات ومجالس القات وانشغلوا بأنفسهم وأسرهم ومعاناتهم اليومية، ونسوا أن لهم قضية، وانكفأوا على أنفسهم بانتظار الفرج والمصير المجهول. وفاجأني الرئيس صالح ذات يوم بترتيب لقاء موسع لقيادات الشمال: نائب الرئيس عبد الكريم العرشي، رئيس الوزراء عبد العزيز عبد الغني، وزير الخارجية الدكتور عبد الكريم الإرياني، نائب رئيس الوزراء حسن مكي، رئيس جهاز الأمن السياسي غالب القمش[1]، رئيس الأركان عبد الله البشيري، وقائد الفرقة المدرعة وقائد الشرطة العسكرية علي محسن الأحمر. ولم يخبرني بأنه وجه الدعوة إلى بعض القيادات الجنوبية لحضور اللقاء، حيث فوجئت بوجودهم عند دخولي إلى دار الرئاسة، كذلك فوجئت بهذا الحشد من القياديين في الدولة الذين وقفوا جميعاً لتحيتي، وحييتهم دون أن أسلِّم على البعض باليد كالعادة، وكغيري من الذين يدخلون في مجالس القات، وجلست بجانب الرئيس والتزمت الصمت ولم أتحدث طوال الجلسة. بعد نحو ساعتين، عند خروجي إلى الحمام، طلب منهم الرئيس أن يقنعوني بالتحدث، وعندما عدت طلب مني أن أتحدث، فقلت له أنْ ليس عندي أي شيء يمكن الحديث عنه، فأنا لا أعرف سبب دعوتكم لي! ألمضغ القات أم لسبب آخر؟ فقال: إن الإخوان يشكون،

1- في لقاء مع علي محمد القفيش في يناير عام 2005 في مدينة أبو ظبي، قال لي إن اللواء غالب القمش سأله: مَن أخطر شخص على نظام علي عبد الله صالح؟ قال القفيش: لا أدري. قال اللواء غالب القمش: فكّر. قال القفيش: الحوثي. قال اللواء غالب القمش: لا. قال القفيش: البيض. قال اللواء غالب القمش: لا. قال القفيش: محمد بن الحسين. قال اللواء غالب القمش: لا. ثم أضاف: إنه علي ناصر محمد.

وعندهم مشاكل، قاطعته قائلاً: إنهم ضيوفك، وبإمكانك أن تحلّ مشاكلهم. تحوّل بحديثه إلى الترحيب بي أخاً وزعيماً وقائداً، وقال كلاماً فيه الكثير من التعمية، لإيهامي بأنه منحاز إلى جانبي حتى يجبرني على الدخول في الحديث ويوقعني في المطب الذي نُصب لنا، ومن ثم يتحول اللقاء إلى محاكمة لنا جميعاً ويتحول هو إلى حكم! ولم يدرك رفاقي الهدف الذي دُبِّر لنا إلا بعد ثلاث سنوات، وذلك عام 1990م، بعد أن طلب منهم مغادرة اليمن كما فعل معي عام 1990م بعد الصفقة التي تمّت بينه وبين علي سالم البيض في عدن، في نوفمبر عام 1989م، حيث طرح البيض شرطاً لتحقيق الوحدة اليمنية، وهو خروجي من صنعاء. وعلمت أنه جرى لقاء ساخن حينها، قال فيه محمد علي أحمد للرئيس: كنتَ تحرِّضنا على الأخ علي ناصر، وبعدما تخلصت منه، تعمل الآن على التخلص منا. فاتهمه الرئيس بالكذب، فما كان من محمد علي إلا الرد عليه بطريقته الحادة: بل أنت الكذاب! وانتهى بذلك اللقاء الذي حضره عدد من الشخصيات.

وبعدما اكتشف الرئيس عدم تجاوبي مع لعبته السياسية، نوقشت أوضاعنا والخطة المستقبلية للتحرك، وبناءً على ذلك، شُكلت لجنة وقدمت تصوراً في وقت لاحق للمهام المستقبلية على النحو الآتي:

- إن أي عمل سياسي أو عسكري تقوم به القيادة الشرعية لا بد أن تسبقه دراسة واعية وتخطيط سليم يشمل جميع الاعتبارات السياسية والعسكرية، بحيث تُعَدّ جميع الضمانات اللازمة لنجاح ذلك العمل، سواء في الداخل أو الخارج، ولكن لا يمنع من الاتفاق على الخطوط العامة لأسلوب العمل الأساسي المطلوب القيام به، أو استنباط الخطط التنفيذية من تلك الخطوط العامة التي يمكن إيجازها على النحو الآتي:
- التوعية المستمرة على أهمية التمسك بالقيادة الشرعية وضرورته، بزعامة الأخ علي ناصر محمد، باعتبارها تجسّد الوحدة الوطنية في الجنوب، والتشديد على أن مواقف الرئيس علي ناصر محمد الوحدوية هي التي دفعت القوى المعادية لوحدة اليمن إلى التآمر عليه.
- ضرورة اليقظة والحذر والاهتمام بكشف العناصر المناوئين والمندسين اللذين يسعون إلى خلق البلبلة في صفوف القوات الموالية للشرعية.
- التشديد على أن متطلبات أي عمل مستقبلي ونجاحه لن تتحقق إلّا بالدراسة المستفيضة والواعية وبتماسك الجبهة الداخلية للقيادة الشرعية.
- العمل المستمر في سبيل الحفاظ على القوة السياسية والعسكرية للقيادة الشرعية وتطويرها وتوعيتها على المهام المستقبلية، على طريق تحقيق الوحدة اليمنية، باعتبارها الهدف الاستراتيجي لشعبنا اليمني، وترسيخ هذا المبدأ الوحدوي باعتباره الحل الأمثل للقضاء على كل الخلافات والصراعات بين الشمال والجنوب.

- المحافظة على العناصر الموالين للقيادة الشرعية في داخل عدن، ودعمهم مادياً ومعنوياً بحسب الإمكانات المتاحة.
- التشديد على ضرورة الدراسة المسبقة لأي عمل يزمع القيام به في الداخل أو الخارج، بحيث يبدأ العمل في الداخل بتنظيم الجماهير المؤيدة للقيادة الشرعية وتعيين قيادتها في الداخل.
- تشجيع أكبر عدد ممكن على العودة إلى الداخل بعد إعدادهم عسكرياً وتوعيتهم سياساً وحثّهم على الانخراط في سلك الجيش والشرطة والميليشيا والحزب ومختلف مؤسسات الدولة التي تقبل السلطة في عدن دخولهم فيها، على أن يكون ذلك مشفوعاً بخطة محكمة لاستمرار التواصل معهم وتزويدهم بالمستلزمات المادية واحتياجاتهم الضرورية.
- تقوم لجنة مكونة من الأخوة عبد الله علي عليوة وعبد الله البشيري وعبد ربه منصور وعلي محسن باكمال بعملية ضمّ الألوية العسكرية المرابطة في السوادية ومأرب وتعز إلى قيادة المحاور الواقعة في دائرتها، ووضع خطة مفصّلة لتدريبها وتسليحها وتنفيذ مشاريع مشتركة في كل محور، وتستكمل اللجنة نقل مرتبات جميع العسكريين إلى القيادة العامة وخصمها من المخصصات وصرفها من طريق المحاور.
- تشكيل لجنة مكونة من الأخوة: محمد علي أحمد وأحمد مساعد حسين والحاج صالح باقيس وغالب القمش وحميد عزان، تتولى مهمة تنظيم القوات الشعبية وإعدادها وتجهيزها، سواء كانت تلك القوات الشعبية مقيمة في الداخل أو الخارج.
- استمرار التشاور المسبق مع الجهات المعنية عند إجراء أي اتصال بالدول الشقيقة والصديقة، أو المنظمات وحركات التحرر، وتلقي التوجيهات الواضحة بصدد ذلك، وتحديد شخص معين يكون مسؤولاً عن الترتيب لهذه الاتصالات.
- تحديد عنصر قيادي يتولى مسؤولية الاتصال بالعناصر والكوادر المؤيدين والمناصرين للقيادة الشرعية في الداخل، وتدريبهم وتنظيمهم وإعدادهم ودعمهم وتوجيههم بالأوامر القيادية بعد الدراسة والموافقة عليها من القيادة السياسية.
- تعيين مسؤول إعلامي مؤهل للقيام بالنشاطات الإعلامية المطلوب القيام بها في مختلف الظروف والمستجدات، من خلال استخدام مختلف الأجهزة الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية المحلية والعربية والدولية، والتركيز على الصحافة في الخارج عموماً، والتنسيق مع الجهات المعنية.
- تعيين مسؤول يتولى التفاهم والتنسيق مع الجهات المختصة في تحديد العناصر النازحين الممكن توظيفهم في أجهزة الدولة المختلفة في الشمال، وذلك بالاتفاق على شروط وضوابط معينة يُرجَع إليها عند كل حالة.
- يُعمَل على وضع سجل خاص شامل لكل النازحين، يتضمن جميع البيانات عن كل نازح إلى الشمال أو إلى خارج الوطن اليمني.

- يُعمَل على تنظيم المساكن والرواتب للنازحين غير العسكريين بالتعاون مع الجهات المسؤولة وفي حدود الإمكانات المتاحة.

ومع الأسف، إن معظم هذه النقاط لم ترَ طريقها إلى التنفيذ كغيرها من القضايا التي اتُّفق عليها منذ وصولنا إلى صنعاء وحتى حرب 1994م.

كان الرئيس يتحدث معي عادة كل مساء منذ وصولنا إلى صنعاء وحتى ذلك اللقاء. وقد اتصل ليلتها كعادته، وعاتبني على حديثي الصريح، وخاصة إشارتي إلى «أنني لن أسقط في مستنقع صنعاء، وعلى الذين يراهنون على ذلك أن يفهموا أني سأغادرها عائداً إلى عدن التي حكمت عليّ بالإعدام». وللتاريخ، يجب أن أعترف بأن الرئيس علي عبد الله صالح كان ذكياً ومرناً في التعامل مع أصدقائه ومع أعدائه، وهو رجل صنع نفسه بنفسه، وكان دائماً جريئاً في اتخاذ القرار، وما حدث في تلك الجلسة كان يمكن أن يؤدي إلى خلاف أو قطيعة بيننا، ولكنه كان حريصاً على استمرار العلاقات بيننا طوال السنوات الماضية، سواء عندما كنت في صنعاء، أو بعد مغادرتي لها، لأنه كان يعتبرني رقماً في المعادلة السياسية، وهو كان بحاجة لي أكثر مما كنت بحاجته آنذاك.

اللقاء مع كبار مشايخ اليمن

في أحد اللقاءات الخاصة بيني وبين الرئيس، قال إن المشكلة تكمن في موقف الشيوخ عبد الله الأحمر وسنان أبو لحوم ومجاهد أبو شوارب وأحمد علي المطري الذين يقفون ضد أي عمل سياسي أو عسكري ننوي القيام به ضد النظام في عدن. وزيادة في التوضيح، قال إن الشيخ الأحمر مع السعودية، والسعودية مع النظام في عدن!! والشيخ سنان ومجاهد يقفان مع العراق، والعراق ضد أي عمل، وحمّلني مسؤولية إقناعهم، وسيكون في حال إقناعهم-كما قال-جاهزاً لأي عمل عسكري وسياسي لتطويق النظام في عدن. أجريتُ الاتصالات بالشيخ الأحمر والشيوخ سنان ومجاهد والمطري، الذين يؤثرون كثيراً بصنع القرار في صنعاء وبصنع الرؤساء، ورتّب الشيخ الأحمر لقاءً لهذا الغرض في منزله، حضره المشار إليهم. وحضر اللقاء أيضاً مرافقي الضابطين علي السياغي وشلامش قاسم شلامش، اللذان جلسا في نهاية القاعة أو الديوان كما نسميه في اليمن، وكانا المرافقين الأمنيين المكلَّفين حراستي من الرئيس ومن أمني الشخصي، وفي الوقت ذاته كانا يمثلان عيون الرئيس لرصد أحاديثي وتحركاتي في منزلي أو خارجه، وكانا يقدمان له تقارير شفوية ومكتوبة عن ذلك، إضافة إلى تسجيل المكالمات الهاتفية اليومية. وانتبه الشيخ سنان أبو لحوم إلى وجودهما، وهو يعرف مهمتهما، وطلب خروجهما من المجلس، فلمّح إليهما الشيخ الأحمر بالخروج إلى غرفة مجاورة، ولكنهما رفضا الخروج، وبدا أن ذلك بموجب التعليمات التي لديهم من الرئيس، ولولا ذلك لما تجرآ على رفض طلب صاحب البيت. وبعد إصرار الشيخ الأحمر، خرجا وشاهدتهما يلتفتان نحونا كأنهما يقولان لي: لن ينفعك هؤلاء!

استمرّ اللقاء أكثر من خمس ساعات، وانتهى بموافقة الشيوخ على ورقة العمل

وموافقتهم على البدء في العمل لتطويق النظام في عدن حسب المحاور المحددة. وقال الشيخ الأحمر وهو يودعني عند باب منزله: «على بركة الله»، واعتبرت ذلك موافقة من شيوخ القبائل الشمالية الأساسية: حاشد وبكيل وبني مطر، وهي مراكز قوى منذ ثورة السلال وقيام الجمهورية العربية اليمنية في صنعاء. وبالرغم من تصديق الاجتماع على تلك الخطة، إلا أنها لم تنفَّذ في حينها، غير أن الجدير بالإشارة أنها الخطة التي نُفِّذَت بحذافيرها في حرب عام 1994م بقيادة عبد ربه منصور وعبد الله عليوه وأحمد عبد الله الحسني وأحمد مساعد حسين وسليمان قيس وغيرهم من القيادات العسكرية والسياسية المجربة في خوض الحروب. وهم من القيادات الجنوبية التي خرجت معي.

بعد عودتي ليلتها إلى منزلي الذي يجاور مقرّ مجلس النواب، والذي كان يسكنه سابقاً نائب القائد العام محمد عبد الله الإرياني، اتصل بي الرئيس وقال: مسّاك الله بالخير. قلت: مسّاك بالنور. سألني: رجعتوا وخلصتوا واتفقتوا معهم؟

قلت: نعم حسب توجيهاتكم.

قال: لماذا أخرجتم الضباط من مجلسكم، وهم حراسكم وعينكم وأمنكم.

قلت له: إننا في منزل الشيخ الأحمر ومجلسه، وهو الذي طلب منهم الخروج، وأعتقد أنه لا يليق أن يجلسوا معنا، وبدا إصرارهم وبقاؤهم خارجاً عن حدود اللياقة والضيافة... ولكل مقامه، ولكل مجلس ولقاء حرمته.

قال: خليهم ينفعوك. قلت له: أنت تمزح وإلا جاد. قال: لا أنا لا أمزح أنا صادق معك (نطقها «صاطق معك»، وهي لهجة مناطق شمال اليمن حيث يقلبون الدال طاءً).

قلت له: أنت الذي طلبت مني اللقاء معهم وإقناع حلفاء السعودية والعراق كما تسميهم وتقيّمهم في مجالسك، فما الخطأ الذي حصل سوى أنني أقنعتهم بعد جلسة طويلة ومضنية سبقتها لقاءات منفردة معهم وتوجت بهذا اللقاء، وهذه الزعامات لا تلتقي تاريخياً على موقف واحد إلا نادراً جداً، نتيجة التنافس على الزعامة والمصالح داخل اليمن وخارجها، بل إن قبيلتى حاشد وبكيل تقف إحداهما ضد الأخرى تاريخياً في كل الحروب، كالحرب الأهلية اليمنية بعد الثورة.

لم يترك لي الرئيس فرصة للاسترسال، وقال منهياً حديثه: مساكم بالخير. وشعرت بأن القضية لا تكمن في إخراج الضابطين شلامش والسياغي من المجلس، بل كان الأمر تكتيكاً استعمله لإبقائنا منشغلين على الدوام، حيث كان ينقلنا من لجنة إلى لجنة ومن قضية إلى أخرى، من خلاف إلى خلاف، ومن شيخ إلى شيخ، ومن ورقة العمل إلى خطة العمل، ومن استخراج النفط إلى تسويقه وتكريره والاستفادة من عائداته، من بناء السد إلى ضرورة استصلاح الأرض في مأرب وزراعتها قبل البدء بأي تحرك... وهكذا استُغلّت انتخابات مجلس الشورى واستُكمل المجلس الاستشاري في الدعوة إلى التريث وعدم تنفيذ أيٍّ من

الاتفاقات... وكان ينقل لي تلك الخطط عبد ربه منصور[1] الذي يأتيني كل مساء بعد أن ينصرف الزائرون والمخزنون وهو يردد: علينا ألّا نحرج الرايس (أي الرئيس)، ولم يخف عليّ أن ذلك يجري بتكليف من الرئيس علي عبد الله صالح شخصياً، وكان يقول:

علي عبد الله صالح لديه انتخابات، علينا ألّا نحرجه لأنه يستخرج النفط، علينا ألّا نحرجه حتى يستكمل بناء السد. وهكذا كانت تستمر الأسطوانة. وفي البداية قبلت الذرائع وتفهمتها على أمل الوصول إلى مصالحة وطنية أو وحدة يمنية، واعتبرتها فسحة لتهيئة الأمور وإنضاج القرار. وعندما انتهت المسوغات والتسويفات تفتقت القريحة عن قضية الشيوخ ومحاولة إقناعهم، ظناً أن هؤلاء الشيوخ لن يتفقوا معاً على موقف موحد كعادتهم! وحين تمكنت من إقناعهم، كما أشرت، صُدم الرئيس بقبولهم، بعد أن حاول العمل على إحباط اللقاء ونتائجه.

وفي ذروة الخلافات بين القيادات في صنعاء بشأن الحوار لتحقيق المصالحة الوطنية مع النظام في عدن، أو الحرب لإسقاط النظام في عدن وتحقيق الوحدة اليمنية التي كان يطالب بها كل من محمد علي أحمد وأحمد مساعد حسين، فوجئت بتوجيه الدعوة إلى كبار المسؤولين في صنعاء، للقاء في خيمة الرئيس وبحضور محمد علي أحمد وأحمد مساعد دون علمي بمستوى الحضور والهدف من هذا اللقاء على هذا المستوى العالي، وإذا بالرئيس علي عبد الله صالح يصل إلى مكان الاجتماع عند الساعة العاشرة صباحاً، فرحب بالحاضرين، وتحدث عن الخلاف حول مَن مع الحرب ومَن مع الحوار، وقال إن الأغلبية مع الحرب وإسقاط النظام، ونحن جاهزون لتقديم المال والسلاح والرجال لتحقيق هذا الهدف، كما ورد في المشروع المتفق عليه وفقاً لما جاء في ورقة العمل. وقد تفاجأت بهذا الحديث وبالكلام عن الدعم المالي والعسكري والإعداد للحرب لإسقاط النظام، ورحب كل من محمد علي أحمد وأحمد مساعد حسين بهذا القرار التاريخي الشجاع، وطالبوا بفتح المعسكرات للتدريب وتوفير السلاح بكل أنواعه، واعتماد المال لتنفيذ هذا الهدف النبيل. وقد أكد الرئيس أنه موافق على كل الطلبات وتلبيتها بأسرع وقت، وطالب الإرياني باعتماد مبلغ مليوني ريال شهرياً في فترة الإعداد للحرب، يُسلَّم لمحمد علي وأحمد مساعد حسين (أي نحو 200 ألف دولار حينها)، وطلب من رئيس الأركان عبد الله البشيري أن يوفر السلاح للمقاتلين تحت أشرافه، بالتنسيق مع علي محسن الأحمر وأحمد مساعد حسين ومحمد علي أحمد. وشعرت بأن ما يجري في هذه الخيمة عبارة عن مسرحية كوميدية مسيئة إلينا وإلى قضيتنا، فانسحبت وغادرت، وخرج من بعدي الرئيس علي عبد الله صالح فأمسك بيدي اليمنى، وسألني عن سبب انسحابي، فأجبته: هل يُعقَل أن تُسقط النظام في عدن بمليوني ريال؟

وضحك وقال: بل سيسقط، وسنُسكت محمد علي وأحمد مساعد وغيرهما الذين

1- أصبح وزيراً للدفاع بعد عام 1994م، ومن ثَمَّ نائباً للرئيس علي عبد الله صالح.

يتهمونك بأنك غير جاد في إسقاط النظام في عدن، ويرددون هذا الكلام في كل مجالسهم. وقال إن هذا الكلام جاء بنصيحة من عبد ربه منصور هادي، الذي كان على صلة به منذ وصولنا إلى صنعاء وحتى تعيينه وزيراً للدفاع عام 1994، لكنني لم أتفق معه في هذا الكلام. ومثل هذه الأصوات التي كانت ترتفع في صنعاء لإسقاط النظام في عدن، كانت هناك أصوات ترتفع في عدن لإسقاط النظام في صنعاء، وكنت متأكداً أن هؤلاء العناصر الذين كانوا يطالبون بإسقاط نظام صنعاء عبر العمل العسكري لا يريدون أن يتجاوزوا حدود محافظة عدن التي ينعمون فيها بكل وسائل الراحة والأمن والاستقرار التي لن يحصلوا عليها في صنعاء، وقد أثبتت الأيام بعد ذلك أن بعض قيادة الجبهة الوطنية المتطرفة ودعاة الحرب كانوا يريدون إسقاط عدن قبل إسقاط صنعاء، وقد أشرت إلى ذلك في مكان آخر من هذه المذكرات.

زيارة المبعوث الليبي قبيل إنشاء مجلس التعاون العربي

قبل لقاء أبو بكر يونس مع الرئيس علي عبد الله صالح اتصل بي فضل عبد الخالق، مدير مراسم الرئاسة، وألحّ على وصولي إلى مقر الضيف، فقررت التوجه إليه ووجدته واقفاً يحكّ رقبته بيده حتى سال الدم منها. وبعد السلام وكلمات المجاملة، طلب رأيي في مشروع مجلس التعاون العربي الذي سيجتمع زعماؤه في فبراير 1989م. قلت له رأيي بوضوح بأنني أعتبر هذا التجمع مشبوهاً ولا يخدم اليمن من قريب أو بعيد، وهو سيؤدي إلى خلق مصاعب جمّة لليمن، لأن هذا المجلس بقيامه سيؤدي إلى توتر في المنطقة، والمستفيد الأساسي والوحيد منه نظام صدام حسين، وذلك للضغط على إيران ودول مجلس التعاون الخليجي وسورية. وهذا المجلس ليس له أهمية سياسية أو عسكرية، وسيتحول فقط إلى فزاعة للدول الأخرى. وأكدت له أن كل دول المجلس غارقة في الديون. فالعراق خارج من الحرب مع إيران، وهو منهك اقتصادياً وعسكرياً، والأردن يعاني أزمة مالية واقتصادية بسبب حرب الخليج الأولى والانتفاضات الشعبية في معان وانهيار سعر الدينار الأردني، ومصر عندها مشاكلها الاقتصادية والسياسية، وعليها ديون تقدَّر بأكثر من 50 مليار، وصنعاء تعاني أزمات سياسية واقتصادية حادة: فمَن سيساعد مَن في هذا المجلس؟ ومن الناحية العسكرية، لن يكون لهذه المعاهدة بين هذه الدول أي تأثير أو أهمية استراتيجية على الصعيد القومي والصراع مع إسرائيل. وقلت له: إذا كان الرئيس صالح يريد الوحدة، فعليه أن يتحد مع عدن، ونحن سنبارك مثل هذا العمل وسندعمه، حتى إذا لم يكن لنا موقع في أي تركيبة وحدوية. وبعد الوحدة يمكن أن تنضم اليمن إلى مجلس التعاون العربي أو مجلس التعاون الخليجي أو مجلس اتحاد الدول الساحلية الذي تقترحون إقامته بين الدول والشعوب التي تطل على خليج عدن والبحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي (ادعس). أبدى العقيد يونس ارتياحاً كبيراً، وقال إنني قد أصبت الهدف القومي والنبيل الذي جاء من أجله، و«إن هذا الموقف صحيح، ونحن معك، وسأطرح الموضوع مع الرئيس علي عبد الله صالح،

ولكنني سأواصل مهمتي في هذه الدول، وسأعود مرة أخرى إلى صنعاء للقائك ومناقشة نتائج زيارتي لهذه البلدان والذهاب إلى إثيوبيا».

امتد اللقاء مع أبو بكر يونس لأكثر من ثلاث ساعات، التقى بعدها الرئيس علي عبد الله صالح، الذي كان منزعجاً من لقائنا، وخاصة أنه التقاني قبل أن يلتقيه. وفي لقائهما جرى نقاش ساخن رفض فيه الرئيس مشروع القذافي، ورفض فكرة الوحدة اليمنية الآن، وقال له إن علي ناصر محمد ليس وحدوياً، فهو شيوعي وماركسي وديمقراطي لا يؤمن بالوحدة. لكن أبو بكر يونس ردّ عليه بأن علي ناصر رجل قومي وحدوي. وبعد اللقاء اتصل بي من دار الضيافة، وطلب مني الحضور بشكل عاجل، لأنه على وشك السفر إلى عدن. وعند دخولي والسلام عليه، أشار بإصبعه إلى السقف، في إشارة إلى وجود تسجيل، وسلَّمني ملفاً ومحضر اللقاء مع الرئيس علي عبد الله صالح للاطلاع عليه. واستغربت من الرئيس استخدام هذه الكلمات بحقي ومحاولته تخريب علاقتي بليبيا وإيهام القيادة الليبية بأني لست قومياً ولا وحدوياً.

وطلب مني أبو بكر يونس استكمال الحديث في أديس أبابا، لأن ما جرى بيني وبينه في اللقاء الأول قد سُجِّل، ولهذا فقد اكتفى بأن سمح لي بقراءة المحضر بدلاً من التحدث معه، حتى لا يُسجَّل ما دار معه مرة أخرى.

شعر العقيد علي محسن[1] بأنني مستاء من الرئيس، بعد أن عرفت ما قاله للضيف الليبي، وقرر زيارتي عند الساعة الحادية عشرة صباحاً في مقر سكني. فوجئت به يدخل دون إشعار مسبق أو اتصال، كما جرت العادة، وكان يبتسم كعادته، فرحبت به وقلت له: هذه أول مرة نلتقي فيها في مثل هذا الوقت، فأنا ألتقيه باستمرار في لقاءات بعد الظهيرة في أثناء الغداء والقات، وتستمر لقاءاتنا مدة طويلة. سألته: ماذا جاء بك في هذا الوقت من اليوم، لأنه ليس وقت غداء أو قات؟ ضحك وقال: جئت أزورك وأسلِّم عليك. رحبت به مرة أخرى، وقلت له: يبدو أنك عرفت بما دار بين الرئيس وأبو بكر يونس وبيني وبين أبو بكر يونس.

ابتسم ولم يعلّق، فقلت له: يبدو أن صنعاء لن تتسع لنا بعد اليوم، وأنا لم أصدق أن الرئيس قد وصل إلى هذا التقييم الخطير لعلاقتنا به، فأنا تحملت منه ومن أجله كثيراً قبل وصولنا إلى صنعاء وبعده، وأعرف أنه وراء كل خلافاتنا في عدن وصنعاء! ولكن لمصلحة مَن يهاجمني ويتهمني بأني شيوعي وماركسي ومعادٍ للوحدة العربية واليمنية، وأنا قلت لأبي بكر يونس إنني مع الوحدة اليمنية أولاً، ومع انضمام اليمن إلى أي مجلس، ولم أهاجم الرئيس، وكان لي رأي واضح في مجلس التعاون العربي، باعتباره مشروعاً سيجلب مصاعب ومتاعب لليمن نحن في غنىً عنها، ولم أقل أكثر من هذا. وأضفت: أعتقد أن

1- قائد الفرقة المدرعة

الضيافة انتهت، وعليكم حماية الآلاف من النازحين في المعسكرات والمدن، فهم قوة لكم أولاً، وعليكم الحفاظ عليهم. أما أنا، فقد قررت مغادرة صنعاء اليوم، وليس غداً، وقد رتبت سفري بعد ساعة إلى أديس أبابا. قال: أرجوك انتظر، وسأتصل بالرئيس، وعليكم أن تتفقوا وتتفاهموا. وما جرى خطأ، وأنا أتفق معك في ذلك. وانصرف. وفقط بعد ربع ساعة، اتصل الرئيس وقال: «سمعت أنك زعلان ومتنرفز».

قلت له: كنت أتوقع أن يصدر هذا الكلام ضدي من الآخرين، ولم أكن أتوقع منك مثل هذا الكلام الخطير. وإذا كان هذا ما تقوله عني للوفد الليبي، إذاً فماذا تقول للوفود الأخرى؟ فأنا ضيفك، وأنا أتوقع منك أن تحترم الصداقة والعلاقة والضيافة. فوجودي أعتبره قوة لك ولنظامك، ولكن يبدو أن صنعاء لم تعد تتحملني، وقد قررت السفر اليوم. قال: إذا سافرت، فلن نلتقي بعد الآن. قلت: لا يهمني ذلك كثيراً بعد الذي سمعته. ردّ قائلا: «أنا يهودي لو سافرت! ولا يمكن أن نسمح لك بالسفر»، قلت له: «هل أفهم من كلامك أنني ممنوع من السفر؟ هل أنا سجين في صنعاء؟»، قال: «لا فأنا أحترمك وأقدرك زعيماً وأخاً وقائداً، ومصيرنا واحد، وأنا بانتظارك الآن على الغداء، و«سنخزن» معاً وحدنا إذا أردت». قلت له: «آسف، فأنا في وضع نفسي لا يسمح لي بأن ألتقيك، ومن المصلحة ألا نلتقي، وأنا مقرر السفر اليوم». سأل: «إلى أين؟»، قلت: «إلى أديس أبابا التي احتضنتني منذ اليوم الأول، ووقفت معي بالرجال والسلاح».

قال: «نحن رفضنا دخول الإثيوبيين إلى اليمن، لأن هذا سيذكر اليمنيين باحتلال الأحباش لليمن». قلت: «ولكنكم أنتم رفضتم تقديم الرجال والسلاح لدعمنا في أثناء المعارك في عدن، فلماذا تتحدث عن إثيوبيا وعن منجستو الذي وقف إلى جانبنا وإلى جانب القضايا العربية والفلسطينية وتشبهه بالاحتلال؟».

سأل مستنكراً: «هل منجستو أفضل مني أخاً لك؟». قلت: «لا، ولكنه رجل وفيّ، بل أوفى من كل الذين عرفتهم، سواء وأنا في السلطة أو خارجها». ضحك وقال: «من المؤسف أن تراه أوفى منا». قلت: «أرجو أن تحافظ على ما بقي من الود والإخاء والوفاء الذي بادلتك إياه». قال: «أنا بانتظارك على الغداء»، وحاول أن ينهي المحادثة قائلاً: «مع السلامة».

انتظرني على الغداء، ولكنني لم أذهب، وانتظرني على القات، ولم أذهب إليه، واتصل بعبد الله أحمد غانم والبطاني وعلي باذيب لإقناعي بالحضور، وبعد مناقشات، وحفاظاً على مستقبل الآلاف ممّن كانوا معي في المعسكرات بشمال اليمن وفي المعتقلات بسجون عدن، قررت الذهاب إليه عند الساعة السادسة والنصف. وعند دخولي مقرّ الرئاسة، وقف الحاضرون المخزّنون والمدخنون، وعلى رأسهم الرئيس علي عبد الله صالح والشيخ عبد الله الأحمر والقاضي عبد الكريم العرشي وكبار القوم من المدنيين والعسكريين الذين كانوا يحضرون اللقاء مع الرئيس قبل مغادرته في اليوم الثاني إلى بغداد لحضور اجتماع إنشاء مجلس التعاون العربي الذي عُقد في بغداد في شهر فبراير 1989م.

جلست إلى جانبه ولم أتحدث معه ولا مع غيره، فواصلوا حديثهم عن أهمية مجلس التعاون من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وكانت الساعة تقترب من الثامنة عندما وجّه إليّ الرئيس علي عبد الله صالح سؤالاً عن أهمية مجلس التعاون على الصعيد اليمني والإقليمي والعربي والدولي. أجبت: «أرجو أن تُعفيني من الإجابة عن هذا السؤال، لأن لي رأياً آخر لا يتفق مع ما سمعته الآن»، ولكنه بدا مصراً على إحراجي ومعرفة رأيي، فسكت القوم.

قلت: «إن قرار انضمام صنعاء إلى هذا التجمع هو قراركم أولاً وأخيراً، وأعتقد أنكم اتخذتم هذا القرار بعد دراسة عميقة. ولكنني أعتقد أن موقع صنعاء هو في وحدة اليمن، وليس في مكان آخر أو تكتل آخر مهما كانت أهدافه القومية، فقوة اليمن سياسياً واقتصاديا وعسكرياً تكمن في وحدته أولاً وليس بالتهرب من الوحدة اليمنية والهروب إلى الاتحاد مع العراق ومصر والأردن، وبعد إتمام الوحدة اليمنية يمكن أن تنضم اليمن إلى أي تكتل سياسي في المنطقة».

قاطعني الرئيس ورفع يده وقال: «إن هذا الاتحاد هو قوة للوحدة اليمنية في المستقبل من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية»، فقلت: «إن هذا الاتحاد سيتحول إلى فزاعة لدول الخليج وإيران وسورية، وإن العراق سيستفيد منه للضغط على دول الخليج وجيرانه، وليس من المصلحة استفزاز دول مجلس التعاون الخليجي التي لن تقبل هذا التفسير، وخاصة المملكة العربية السعودية، وكما أنه ليس من المصلحة السياسية استفزاز إيران وسورية... ومن الناحية الاقتصادية فهذه الدول الأربع تعاني أزمات اقتصادية وديوناً وركوداً وبطالة، وإذا أخذنا الناحية العسكرية، فلا أدري مَن سيساعد مَن. مصر مكبَّلة بكامب ديفيد، والعراق خارج من الحرب مع إيران، والأردن في وضع عسكري لا يسمح له بأي دور، وفوق ذلك ليس لليمن حدود مع هذه البلدان».

كان الشيخ الأحمر يلتفت نحوي باهتمام، وهو يسأل: «وماذا أيضاً؟»، وكأني أتكلم بما كان يفكر فيه، في هذا اللقاء الهام، وكان على الحاضرين فقط أن يباركوا ويؤيدوا كلام الرئيس. أحسست وكأن الجميع أصيب بنوع من الذهول من جرأتي بهذا الحديث في حضرة الرئيس الذي بدأ عليه الانزعاج من حديثي، وربما أنه أسف على إصراره على مجيئي لتعكير صفوه في هذا اللقاء ونشوة النصر الذي لاح له بالاتحاد مع بغداد والقاهرة وعمان، وهم يستعدون للسفر في اليوم الثاني. شعرت بأنه يريدني أن أتوقف، وفجأة دخل أحد المرافقين للرئيس وسلمه ورقة قرأها، فنهض على الفور دون أن يشعرنا بأن هناك أمراً هاماً استدعى خروجه.

علمتُ فيما بعد أن سبب خروجه على عجل، اتصال من ملك السعودية فهد بن عبد العزيز، يطالب بتسليم إحدى الفتيات التي هربت إلى اليمن مع عشيقها وحبيبها اليمني حيث فضلت الهروب معه والزواج به على البقاء في السعودية، وقد وعده الرئيس

بالرد على هذه القضية التي اعتبروها هامة وتمسّ سمعة المملكة، وقد أكدا فيما بينهما أهمية الحفاظ على سرية هذه القضية، ووجدها الرئيس فرصة سانحة للتخلص من ثقل النقاش الذي كان دائراً، فانصرف الكل بعدها. فهممت بالانصراف، ولكن الرئيس طلب مني البقاء معه لاستكمال الكلام الذي بدأ عبر الهاتف، متجاوزاً ما دار في اللقاء حول مجلس التعاون، وسأل: «أما زلت حرداً ومصراً على السفر؟».

قلت له: «لم أصدق أن تصل الأمور إلى هذا الحد، فيما أعتبرك أخاً وصديقاً وحليفاً، واختلفت مع رفاق سلاح يربطني بهم تاريخ من النضال والثورة والجمهورية». وأضفت: «لقد خذلتموني عام 1986م وتركتم عدن تحترق ولم تتقدموا بخطوة إيجابية واحدة في أثناء الأحداث سوى التشفي للحال التي وصلنا بها إليكم. ونحن لا ننكر أنكم قدمتم لنا مساعدات مالية منذ وصولنا إلى صنعاء وحتى اليوم واحتضنتم الآلاف من النازحين إلى الشمال وفتحتم لنا المعسكرات في السوادية وتعز ومأرب وصنعاء، وجُمِّعَت هذه القوات في المعسكرات دون سلاح بعد أن استوليتم على الأسلحة التي قدمتها ليبيا لقواتنا في المعسكرات، ولكنكم حصلتم على أكثر من ذلك باسمنا مالاً وسلاحاً، ولكن نحن لم نأتِ من أجل المال، فالمال والسلطة كانا معنا في عدن، وقد دفعنا ثمن مواقفنا المبدئية، وفي المقدمة قضية الوحدة التي أنجزنا معظم خطواتها، بما في ذلك دستور دولة الوحدة، وأزلنا حقول الألغام في المناطق الوسطى للتعجيل بقيام الوحدة اليمنية».

وانتقل بعد ذلك إلى حديثي عن مجلس التعاون العربي وقال:

«إنك تحدثت عن الفزاعة أمام أعضاء الوفد الذي كان معنا اليوم، وسيرفع الشيخ الأحمر تقريراً للسعودية في ما دار، وقد لمست اهتمامه بكلامك وأنت تتحدث عن مجلس التعاون العربي الجديد الذي بإذن الله، وبالتعاون مع الأشقاء في مصر والعراق والأردن، سيمكننا من استعادة أرضنا، وسيستعيد الملك حسين أرض أجداده في الحجاز، والعراق سيحصل على أرضه في الخليج، وسيخرج من الحصار البحري الذي فرضه عليه الإنكليز وحكام الخليج. وأضاف: إن هذا المجلس هو الذي سنستعيد به وحدة اليمن، وستكون أحد أبطالها».

لم أصدق وأنا أتابع حديثه أنه يعني ما يقول. نظرت نحوه وسألته: «أجادّ أنت في كلامك؟ إذا كان كذلك، فإن الموضوع أبعد وأخطر من الفزاعة التي أشرت إليها في حديثي عن المجلس». وكررتُ سؤالي مرة أخرى إن كان جاداً في حديثه.

أجاب: «نعم يا أبو علوة». ومرّر يده على جبينه، وهو يقول: «سنردّ الاعتبار لشعبنا اليمني، وسنسقط مقولة عبد العزيز في وصيته لأولاده قبل موته: إن اليمن يجب أن يبقى ممزقاً وضعيفاً وممدود اليد، فخير الأسرة وشرها من اليمن».

قلت: «أتفق معك على أن هذه الأرض يمنية، ولكنني أنصحك بألّا تتحدث مع أحد في هذا الموضوع الخطير الذي يعني محاولة إعادة ترتيب أوضاع المنطقة كلها. وإذا كان هذا ما

تفكرون فيه، أحب أن أؤكد أن هذا المشروع لا مستقبل له، وأن مجرد التفكير فيه غير مسموح به، ولن تقبله الدول الكبرى التي تكمن مصالحها الاستراتيجية في هذه المنطقة الحساسة. وأعتقد أنهم سيحافظون على هذه الأنظمة وحكامها بالقوة لعشرات السنين، بل إن تسرب أي معلومات عن هذه المقاصد سيجلب خطراً جسيماً على اليمن وعليك شخصياً».

وأضفت: «سمعت مثل هذا الكلام من صدام حسين عام 1978م، عندما طالبنا بإعطائه جزيرة سقطرى لتحويلها إلى قاعدة بحرية وجوية تستعمل لإسقاط أنظمة الخليج وقيام دولة في هذه المنطقة تكون الرئاسة فيها للعراق والنيابة لليمن، ورفضت هذا المنطق من صدام حسين، رغم أنه حاول إغراءنا بالدعم المالي والاقتصادي والسياسي والعسكري للنظام في عدن إذا وافقنا على مشروعه. لكننا رفضناه من حيث المبدأ، بالرغم من أن البعض كان معجباً بمثل هذه المشاريع التي تطالب وتهتف: من عدن إلى البحرين، شعب واحد لا شعبين».

نظر نحوي وقال: «الأميركيون والغرب يريدون النفط، وسنوفره لهم، وسيتعاملون مع الأمر الواقع». ثم أضاف: «أنا مسافر غداً، وإن شاء الله عندما نعود من بغداد، سنواصل الحديث معكم في نتائج قمة بغداد وقيام مجلس التعاون العربي»، وأصر على بقائي، مهدداً بأن سفري يعني القطيعة معه إلى الأبد، وكان عليّ أن أفكر في الآلاف من حولي، سواء الذين هم في شمال الوطن أو جنوبه، وفي مسؤوليتي تجاههم قبل أن أفكر في تهديده بالقطعية.

عاد الرئيس من بغداد وهو أكثر اقتناعاً برأيه، وكرر الكلام ذاته عن مجلس التعاون العربي، وكان صدام قد خرج منتصراً من هذا المؤتمر بعد حربه مع إيران والاستعداد للحرب مع الكويت ودول الخليج، وكانت الكويت بروفة، كما يبدو، للسيناريو الكبير الذي ينوي تطبيقه فيما بعد في شمال الحجاز وشرق المملكة وجنوبها.

وأتذكر حديثاً جرى بيني وبين الرئيس حافظ الأسد بعد اجتياح الكويت، وبعد لقائه الرئيس حسني مبارك على هامش اجتماع القمة الطارئ لمناقشة الأمر، حيث أخبرني أن الرئيس علي عبد الله صالح عرض على الرئيس مبارك 12 مليار دولار سنوياً مقابل اتخاذ موقف إلى جانب العراق في القمة الطارئة، فقال له مبارك: «من أين ستدفع هذا المبلغ؟» وأجابه: «من نفط الكويت والسعودية بإذن الله!». لم يصدق مبارك هذا الكلام من علي عبد الله صالح، وقال إن هذا المجلس هو للتآمر، وليس للتعاون! نظر نحوي الرئيس الأسد وقال: «ما مصلحة علي عبد الله صالح في هذه العملية الخطيرة واليمن أحوج إلى الاستقرار؟».

وأتذكر هنا أيضاً حديثاً دار بين صدام حسين وعلي سالم البيض حين كان نائباً للرئيس، كما رواه لي جار الله عمر، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، إذ قال إن علي البيض انتقد عملية اجتياح العراق للكويت من دون التشاور مع اليمن، فردّ عليه صدام بقوله إن «هذا غير صحيح، فقد نسقنا مع الرئيس علي عبد الله، وهو على علم بذلك، بل

طالبنا بالتقدم نحو شرق المملكة، ونحن رفضنا ذلك، وقلنا إن الكويت بروفة سندرس بعدها ردود الفعل ونتقدم بعدها، على أن تتقدم اليمن في الوقت ذاته في اتجاه جنوب المملكة والملك حسين بن طلال نحو مكة والمدينة والحجاز لاستعادة سلطة اجداده فيها». قال علي البيض إنه لا يعلم شيئاً عن ذلك وطلب منه صدام نقل أشياء ثمينة حصلوا عليها من الكويت إلى اليمن على الطائرة ذاتها... وكانت تلك من الاتهامات التي ساقها البيض ضد الرئيس صالح، لكونه متورطاً في أحداث الكويت والمنطقة عموماً دون علم مجلس الرئاسة في اليمن.

إغلاق إذاعة الشرعية في يريم

وبعد عودة الرئيس علي عبد الله صالح من بغداد، طرح معي فكرة إغلاق إذاعة القيادة الشرعية التي كانت تابعة لقواتنا، وكانت تبثّ من مدينة يريم من أراضي الجمهورية العربية اليمنية، وقال: «إن هذا جاء بطلب من الحكام في عدن، وإن العديد من عناصركم في القيادة الشرعية يؤيدون إغلاقها، كأبو بكر باذيب وعبد الغني عبد القادر، بل طالبوا أيضاً بإغلاق المعسكرات». اعتبرت ذلك بمثابة رسالة موجهة إليّ بعد اللقاءات الساخنة والخلافات الحادة بيني وبينه، فرفضت تسليم هذا السلاح دون مقابل، وطلبت الإفراج عن المعتقلين في سجون عدن، وعن اللاجئين في السفارة الإثيوبية في عدن[1]، وإلغاء الأحكام الصادرة بحق رفاقنا، ووقف الحملات الإعلامية الموجهة ضدنا من أجهزة الإعلام في عدن، وطالبت بأن يعقد اجتماع للجنتنا المركزية للموافقة على هذا الاقتراح الذي تقدم به الرئيس صالح، إضافة إلى دعوة السيد صالح أبو بكر بن حسينون، وزير النفط في عدن، لمناقشة هذا الأمر معه، سواء في ما يتعلق بإغلاق الإذاعة أو المطالب التي أشرت إليها آنفاً، وفي المقدمة إجراء حوار أو إصدار بيان بشأن ذلك.

وقبل وصول مبعوث عدن إلى صنعاء، عقدنا اجتماعاً للجنة المركزية بحضور الرئيس صالح، وقد عارضت الأغلبية الساحقة من أعضاء اللجنة المركزية إغلاق الإذاعة قبل الإفراج عن المعتقلين في عدن والتعهد بوقف الحملات الإعلامية من جانبهم، وعارض خمسة أعضاء هذه الآراء، وطالبوا بإغلاق الإذاعة التي تسمى إذاعة علي ناصر محمد، إرضاءً للرئيس، ولا أريد أن أذكر أسماءهم. المهم أن علي عبد الله صالح اتخذ قراراً بإغلاق الإذاعة، وحرصت على إذاعة البيان الذي وضحت فيه موقفنا بأن ذلك حصل مقابل الموافقة على الإفراج عن المعتقلين في السجون والعودة إلى الحوار الذي توقف بعد أحكام الإعدام. أعلنت ذلك بعد سفري من صنعاء إلى دمشق، وكان ذلك في 9/ 3/ 1989م من إذاعة لندن، وأدى ذلك إلى خروج مظاهرات في الضالع ضد الحوار معنا.

1- المحتجزون في السفارة الإثيوبية في عدن عام 1986م هم: شقيقي سليمان ناصر محمد، وصالح مساعد حسين، ومحمد أحمد صالح، ومحمد صالح قشول. وقد أُفرج في وقت سابق عن ابني جمال علي ناصر، وصالح حسن محمد، وآخرين بوساطة من منجستو عام 1987م.

بقيت في دمشق حتى شهر سبتمبر 1989م، حيث جاء وفد من صنعاء وطائرة الرئاسة الخاصة البوينغ 727 لنقلي إليها قبل اجتماع مجلس التعاون العربي الذي صادف احتفالات صنعاء بعيد ثورة 26 سبتمبر الذي حضره الرؤساء صدام حسين، وحسني مبارك، والملك حسين بن طلال، لاستكمال ما اتفقوا عليه في بغداد بشأن الحاضر والمستقبل آنذاك، ولكن الأهم أنه وقع بعد ذلك اجتياح الكويت في أغسطس من عام 1990م.



اجتماع مجلس التعاون العربي

اللقاء مع الرئيس وعلي محسن في القصر الجمهوري

بعد انتهاء الاحتفالات عقدت لقاءً طويلاً مع الرئيس علي عبد الله صالح وعلي محسن الأحمر في القصر الجمهوري، استمر لأكثر من سبع ساعات، جرت فيه مصارحة لأول مرة، وسألني في بداية اللقاء:

- هل تعتبر أنني خنتك أو خذلتك في 1986م؟
- هل منجستو أكثر وفاءً مني معك؟
- هل ما زلت تؤمن بالحزب الاشتراكي اليمني وببرنامجه وأهدافه الشيوعية؟
- هل ما زلت تؤمن بالاتحاد السوفييتي والصين وحركات التحرر العربية والشيوعية؟

- الشيخ الأحمر يقول إنك منذ وصولك إلى صنعاء لم تهاجم الاتحاد السوفييتي والشيوعية في العالم، وإن السعوديين عندهم الانطباع ذاته، وقال: إن التجمع القومي بقيادة عبد القوي المكاوي ومحمد علي هيثم وحزب الرابطة يهاجمون الشيوعية في عدن والقواعد السوفييتية في سقطرى.

- قلت: «ما دمت تكلمت بصراحة، فأنا أسألك بصراحة قبل الرد على القضايا التي طرحتها»، وكان العقيد علي محسن الأحمر كالصقر يراقب ويتابع هذا اللقاء الصريح بيني وبين الرئيس، وهو صامت كعادته، فهو قليل الكلام كثير الفعالية، ولكنه لا يسكت دائماً إذا شعر بأنه يجب أن يتدخل ويتحدث، ففيه الكثير من التواضع والأدب والشجاعة في الرأي

والثقة بالنفس. استأذن للحمّام الذي يقع خلف باب المفرج الرئيسي، وعاد فقدم استعداده العسكري بضمّ رجليه، ويداه على فخذيه وكأنه في طابور عسكري في انتظار الإشارة له بالدخول والجلوس كما هي عادته وعادة بعض الذين علّمهم علي عبد الله صالح إظهار الاحترام والاهتمام به أمام الآخرين، حتى وإن كان هناك خلاف أو تباين في وجهات النظر فيما بينهم، الذي كان يحسم في «مجلس العائلة» في لقاءاتهم الخاصة، حيث يقيّمون نشاطهم اليومي والأسبوعي والشهري ويرسمون خططهم الجديدة للتعامل مع الآخرين حسب تقويمهم للأشخاص ورغباتهم وطموحاتهم وتطلعاتهم.



بُني قصر الوصول (قصر الجمهورية) بين عامي 1957–1961



القصر الجمهوري بعد تدميره بتاريخ 4 كانون الأول/ ديسمبر 2017م من قبل قوات التحالف التي أعلنت الحرب على اليمن في آذار/ مارس 2015 بقيادة السعودية

وبعد جلوس علي محسن، كان عليّ الرد على الأسئلة والملاحظات التي طرحها الرئيس بهذا الوضوح والصراحة لأول مرة منذ وصولنا إلى هذه المدينة التي يصعب على الإنسان أن يقيس أعماق سكانها وحكامها، فهي مدينة أتعبت كل الحكام والغزاة عبر التاريخ. بدأت بالحديث عن سؤاله عن أحداث يناير 1986م. قلت له: «لا أريد أن أنكأ جرحاً بعد أربع سنوات على هذه الأحداث المؤلمة التي فتحت الطريق واسعاً أمام الوحدة اليمنية، سواء في أثناء الأحداث أو بعدها، وحتى اليوم، فالكل كان يعتقد أن صنعاء كان يمكن أن تتدخل لمصلحة الوحدة اليمنية، لا لمصلحة طرف ضد آخر، وكل ما عرفته بعد وصولنا إلى صنعاء في أثناء الأحداث وفي وجودنا بمكيراس أنكم قررتم عدم التدخل، لأن المنتصر فينا سيكون مهزوماً، وسيأتي إلى صنعاء رافعاً الراية البيضاء، ورفضتم مساعدات إثيوبيا وليبيا والجزائر وبعض الدول الشقيقة الأخرى. وأما سؤالكم الثاني عن منجستو، فإنه وإن كان أكثر وفاءً منكم، فأنا لا أقارن بينكم وبينه من حيث القربى والدم، لكن مقارنتي كانت في الموقف من أحداث

يناير، والحكمة اليمنية تقول: الصديق وقت الضيق. فلهذا قلت إنه أكثر وفاءً من الآخرين، فقد وقف منجستو معنا واستنفر أكثر من 15 ألف مقاتل من القوات الجوية والبحرية والبرية، وبعضها تحرك إلى باب المندب. وتحدى منجستو الاتحاد السوفييتي الذي نصحه بعدم الدعم والمساندة، بينما كان القائد الإثيوبي في حاجة ماسة إلى موسكو وتحالفها في حروبه مع الإريتريين والسودان والصومال، وحروب العصابات الأخرى في شرق البلاد وغربها، لهذا قلت: لقد كان منجستو وفياً معنا، وتحدى الاتحاد السوفييتي وحكام عدن».

ضحك معلقاً، وقال: لأنه شيوعي!

أجبت: «هذا غير صحيح، بل إنه صديق وحليف وفيّ، وأنت تعرف أن السوفييت وأصدقاءهم في أديس أبابا هم الذين دبروا الانقلاب عليه عام 1988م، بينما كان في زيارة لألمانيا الديمقراطية، فهم يعتبرونه قائداً وطنياً، بل يعتبرونه قومياً شوفينياً وليس أممياً، وهذا ما كان يردده أعداء الرئيس منجستو»، وهنا سكت الرئيس ولم يعلق.

وتابعت: «علينا الآن أن نكتفي بالحديث عن منجستو، ولا ننكر أنكم قدمتم المال وقدم منجستو الرجال، وعلينا أن ننتقل إلى سؤالكم الثالث». التفت نحوي وكأنه يريد استراحة من هذا الكلام والصراع الذي لم يتعودوه في مجالس القات. كانت الشمس قد غابت عن صنعاء خلف جبالها، وبدأت أنوارها من بعيد قبل أن تتزين شبابيك منازلها بألوان مختلطة من الأضواء، وكانت فتحة في النافذة العليا لا تزال تستقبل أشعة ضوء الشمس عند المغيب، وكنا لا نزال يبصر بعضنا بعضاً بوضوح، فالرئيس كان يجلس في الركن الجنوبي، وأنا في الركن الشمالي، والعقيد علي محسن على يساري في الجانب الجنوبي. قال الرئيس: «حان وقت الساعة السليمانية»، وشرح ماذا تعني اللحظة السليمانية بالنسبة إلى صنعاء وطقوسها، وقال: «إن الجنوبيين قد أفسدوا الطقوس الصنعانية للقات، كما أفسدوا على سكان عدن عاداتهم وطقوسهم» وضحك، وقلت له: «لا فرق بيننا وبينكم، فأنتم أيضاً أفسدتم على سكان صنعاء عاداتهم وطقوسهم».

أما الحزب الاشتراكي اليمني، فأنا أعتزّ بتاريخه. وهذا الحزب هو الحزب الذي وحّد الجنوب في دولة واحدة على طريق الوحدة اليمنية، بعدما كان 24 مشيخة وسلطنة، ورفع الشعار الوحدوي «لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتحقيق الوحدة اليمنية»، ومعظم قياداته سقطت من أجل الوحدة وبسببها.

أما مضمون حديثي معه حول الاتحاد السوفييتي، أن معركتنا ليست معه، وليس له قواعد في عدن وسقطرى، كما تتحدث بعض القوى عن القواعد الوهمية. مع الأسف، سقطرى لا يوجد فيها مطار ولا ميناء ولا طرقات ولا ماء ولا كهرباء.

وفي نهاية اللقاء شعرت بأنني انتصرت في إقناعهم في أخطر معركة خضتها منذ عام 1986م، بعدما فشلنا في تحقيق المصالحة الوطنية في الجنوب. فالآن يقف معي الرئيس، وكذلك العميد علي محسن الأحمر. كانت الساعة تقترب من الثامنة مساءً، أي بعد أكثر من

سبع ساعات من الحديث الجاد عن الحاضر والمستقبل، تخللها الغداء والقات، أحسست بأن العمل الشاق بدأ والعجلة قد تحركت، ولن تتوقف من الآن وصاعداً بشأن الوحدة... وهذا ما حدث لاحقاً بزيارة الرئيس لعدن في نوفمبر 1989م وصدور بيان إعلان قيام الوحدة في نوفمبر عام 1990م.

بعد زيارته عدن، طلبنا الرئيس إلى قصر الرئاسة، أنا وقيادات اللجنة المركزية في 30 ديسمبر من عام 1989، وكان إلى جوار الرئيس صالح كل من: عبد العزيز عبد الغني، د. عبد الكريم الإرياني، علي محسن الأحمر، ومحمد إسماعيل وآخرون. وفي الطرف الآخر، كان إلى جواري كل من: علي صالح عباد مقبل، علي عبد الرزاق باذيب، أحمد مساعد حسين، محمد علي أحمد، عبد الله غانم، محمد عبد الله البطاني، أحمد سالم عبيد، حسن باعوم، أحمد حيدر سعيد، أحمد محروق، عبد الله البار، عبد الله علي عليوة، عوض صالح، أبو بكر باذيب، عبد الغني عبد القادر، فريد مجور وآخرون. وكان اللقاء معه ساخناً وطويلاً ومربكاً، وعندما طالبه محمد عبد الله البطاني بالتدخل لأننا مختلفون ومحتاجون إلى مساعدته، قال: «أنتم أحرار. الذي يريد أن ينضم إلى المؤتمر، أهلاً وسهلاً، والذي يريد العودة إلى الحزب الاشتراكي اليمني يتفضل، والذي يريد البقاء في حزبكم أو يشكل حزباً جديداً، فهذا راجع لكم»، ولم يُعطِ رأياً واضحاً. في هذه اللحظة شعرت بأنه قد تخلى عنا، وكان بذلك الموقف يرفع الدعم السياسي والمعنوي والمالي عنا ويتنصل كذلك من ورقة العمل الموقعة معه، بل ينسفها نهائياً في محاولة جديدة منه لخلق تحالفات جديدة مع أطراف أخرى في نظام عدن على حسابنا، بعد أن شعر بأن ورقتنا قد أدت أغراضها وأوصلته إلى قلب عدن ومكّنته منها.

عدت إلى المنزل، وإذا بأحمد سالم عبيد يتبعني إلى المنزل يقترح أن نغادر صنعاء فوراً، اليوم، وليس غداً.

سألته: هل هذا رأيك أم رأي الرئيس؟ وكنت أعرف أن الرئيس على علاقة خاصة به، وأنه يحترمه بالرغم من أنه ينزعج منه في أحيانٍ كثيرة، ويخشى لسانه، ولهذا يحاول أن يبقي معه بعض الخيوط الرفيعة. فالرئيس لا حليف له كما كان يردد أحمد سالم عبيد، وكررها معي في مساء ذلك اليوم 30/ 12/ 1989م. قال: «إن الرئيس أصبح موقفه واضحاً لا لبس فيه، وإنه متفق مع علي سالم البيض على إخراجك من صنعاء، وإن البيض لن يدخل صنعاء وأنت فيها». وبطريقته الشعبية واللحجية الساخرة قال: «إذا عندك ناموس، اخرج قبل ما يكسر صاحبك علي عبد الله صالح ناموسك ويطردك من اليمن، احزم أمتعتك وحقائبك الآن وليس غداً»[1]. كان يتحدث وهو واقف، وانصرف بعد أن أطلق قذيفته نيابةً عن الرئيس الذي لم يجرؤ على الحديث معي عن ضرورة مغادرتي لصنعاء، والذي لا يستطيع الدفاع

1- دارت الأيام، واختلف أحمد سالم عبيد مع علي عبد الله صالح، وغادر إلى مصر بعد حرب صيف 1994م، وكان يهاجم الرئيس الذي هدده بقطع لسانه ما لم يسكت عن الإساءة إليه. وبعد ذلك اختُطف من القاهرة إلى صنعاء، ولم يُعرَف مصيره إلا بعد تضامن الصحافة والأحزاب والشخصيات الاجتماعية معه، وتحت ضغط الرأي العام أُفرِج عنه، ولكن بعدما كسر ناموسه، كما كان يردد ذلك أحمد سالم عبيد.

عن موقفه. غادر المنزل دون أن يناقشني في اتخاذ مثل هذا القرار الخطير وكيفية إخراجه أمام عشرات الآلاف من الناس الملتحقين بالقيادة الشرعية والملايين من أبناء الشعب وأمام الأشقاء والأصدقاء والتاريخ، وكيف أن مثل هذا القرار يجب ألّا يمرّ بالانسحاب بهذا الأسلوب الذي أرفضه أنا قبل الآخرين، وتذكرت حينها المثل الذي يقول: «لا ينتهي المرء عندما يخسر، بل عندما ينسحب».

شعرت بأن عليّ اتخاذ قرار متوازن، لا قرار متسرع بالطريقة التي يريدها علي عبد الله صالح بلسان أحمد سالم عبيد، حتى أحفظ لنفسي كرامتها، في ظل هذه الأجواء القاتلة. أمسكت القلم وكتبت بياناً بالتنحي عن العمل السياسي، وبياناً آخر عن تشكيل حزب جديد باسم الحزب الوحدوي الديمقراطي، ووضعت أكثر من بديل لاسم الحزب، وطلبت من عبد الله غانم الحضور فوراً للتشاور معه في هذين الموضوعين الهامين، وكذلك للتشاور في ما دار مع أحمد سالم، وتقويمه قبل الالتقاء بأعضاء اللجنة المركزية مساء اليوم.

وصل عبد الله غانم واطلع على بعض الأفكار التي كتبتها، وطلبت منه صياغتها حتى نلتقي صباح غد، وأجريت اتصالاً مع الرئيس. طلبت منه اللقاء صباحاً عند الساعة الثانية عشرة إذا كان ذلك مناسباً له. سألني: «ما الجديد عندك، فنحن التقينا معكم منذ ساعات ولمدة ست ساعات وأكثر؟». أجبته: «الأمر هام وعاجل ولا يتطلب التأجيل أكثر من الساعة الواحدة بعد الظهر». قال: «سأنتظرك الساعة الثانية عشرة في القيادة العامة للقوات المسلحة».

عند الساعة الحادية عشرة صباحاً وصل عبد الله أحمد غانم ومعه البيانان بخط جميل، وعلى إحدى الفقرات حبر سائل، وقلت له: «يبدو أنك شربت ماءً كثيراً وأنت تبيّض البيان». قال: «لا، وأقول لك بشرفي والصداقة والعيش والملح إنها قطرة دمع وليست ماءً، وأرجو ألّا تستعجل حتى تتحدث مرة أخرى مع الرئيس حول المستقبل».

ذهبنا للقاء الرئيس، كان بانتظارنا واقفاً في أحد المكاتب بالقيادة العامة، وهو بملابسه العسكرية وحول خصره مسدسه المعلق.

تذكرت هذا المكتب وتذكرته أيضاً، وهو بالملابس العسكرية ذاتها في أكتوبر من عام 1979م، أي قبل عشر سنوات وشهرين من لقائنا الأول، ويبدو الآن أنه اكتسب خبرة في السياسة، وتعلم كثيراً من التجارب خلال هذا العقد من الزمن. كان يبدو واثقاً من نفسه هذه المرة أكثر مما كان قبل عشر سنوات. وبادرني قائلاً:

خير، ماذا تريد؟ ولماذا طلبتني؟ ماذا استجدّ بعد لقائنا مساء أمس؟

سألته: أتتذكر أننا التقينا قبل عشر سنوات في هذا المكتب؟

أجاب: نعم، ولكن ما الذي ذكّرك بذلك التاريخ؟

قلت له: فقط لأذكرك بأنني منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم كنت وما زلت أكثر وفاءً منك، سواء وأنا في عدن أو صنعاء أو دمشق أو أديس أبابا، وأنت لم تكن وفياً معنا.

نظر نحوي وكأنه لم يصدق ما يسمعه، وسأل: أنت مازح أم جاد؟

أجبت: أنا لا أمزح معك اليوم، وأعتقد أن الوقت قد حان لأصارحك ببعض الأمور التي تعرضت لها منذ نزلت ضيفاً في صنعاء عام 1986. ويبدو أن صنعاء لن تتسع لنا.

قال: لست ضيفاً، ولكن هذا بلدك.

قلت له: حتى حقوق الضيافة لم تراعوها. فقد استخدمتم كل الأساليب في محاربتنا منذ وصولنا. استخدمتم المال والسلاح والشائعات وأشرطة الكاسيت المسجلة والشتائم وزرع الانقسامات في صفوفنا لمحاربتي، وأنا كنت وما زلت أعتبرك أخاً وصديقاً وحليفاً، ولكنك تخليت عنا وبعتنا لحكام عدن. وأنا متأكد أن البيض سينتقم لنا منك، ولن يمكنك من تذوق طعم القات والأكل والنوم.

قام من مقعده وطالبني بالتراجع عن كلامي إذا أردت أن أواصل الحديث معه.

قلت: لقد سمعتني جيداً، وعليك أن تجلس وتستمع إلى ضيوفك قبل أن نغادر صنعاء التي لن تتحملنا معاً بعد اليوم.

أصرّ على أن أعتذر عن الكلام الذي قلته، وأصررت على جلوسه، وعندما رفض، قلت: «عندي لك خبر قد يفرحك ويخلصك منا، فقد أصبحنا عبئاً عليك، ومشكلة في تعاملك مع عدن». نظر إليّ باهتمام وهو واقف بملابس الفريق وجلس. فقلت له: «لديّ موضوعان: الأول أنني سأغادر اليمن، وسأصدر بياناً أعتزل فيه العمل السياسي. والثاني أننا سنصدر بياناً باسم الحزب الجديد لفكّ الارتباط والاشتباك والإرباك والإحراج الذي تواجهه مع حكام عدن، وبعد ذلك عندي بعض المقترحات المتعلقة بمصير العسكريين والمدنيين وأسر الشهداء والمعتقلين في سجون عدن».

لم أعطه الفرصة للحديث، وطلبت من عبد الله أحمد غانم أن يقرأ البيانين، فقرأ الأول، وكان عن التنحي عن العمل السياسي ومغادرتي صنعاء من أجل التعجيل والإسراع بخطوات الوحدة، وظهر على وجهه بعض التأثر المصطنع، بعدما سمع البيان وطلب مني عدم الاستعجال في السفر حتى نفكر في الأمر جيداً. وأحسست بأن ذلك كان محاولة منه لإظهار الحرص عليّ، فقلت: «إن الأمور قد حُسمت، والرسالة التي بعثت بها مع أحمد سالم قد وصلت، ولا داعي لبحث هذا الموضوع».

سألني: «إلى أين ستسافر؟»، أجبته: «إلى أقصى مكان في الدنيا، المهم أن تتفقوا وتتوحدوا وتحلوا مشاكل الشعب اليمني. أما أنا، فمشكلتي جزءٌ صغيرٌ من المشكلة». وطلبت من عبد الله غانم استكمال قراءة البيانين، ففعل. وبعد تبادل الآراء، اتفقنا على تسمية الحزب الجديد «الحزب الوحدوي الديمقراطي»، وعندما انتهينا من ذلك، قلت: لديّ بعض المطالب الأخرى، هي:

أولاً: ضمّ كل المدنيين والعسكريين الذين كان قوامهم 12 ألفاً[1]* إلى أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية، ومعاملتهم أسوة بالآخرين من حيث الوظائف والمناصب والمرتبات. وبالرغم من موافقته على ذلك، إلا أنه ماطل في تنفيذه حتى عام 1994م، عندما احتاج إليهم في حربه ضد الجنوب بعد إعلان علي البيض الانفصال.

ثانياً: معاملة شهداء يناير 1986م، أسوة بشهداء الثورة اليمنية.

ثالثاً: الإفراج عن المعتقلين في السجون والسفارة الإثيوبية بعدن.

رابعاً: عودة أنصارنا إلى عدن، وإعادة منازلهم وممتلكاتهم.

خامساً: منح أعضاء اللجنة المركزية والقياديين الذين كانوا معنا، الأحياء والأموات، مساكن في صنعاء، وقطعاً من الأراضي في بعض المدن اليمنية الأخرى.

قال الرئيس: أنا موافق على كل هذه الطلبات، وسنناقش بعضها مع الأخوة في عدن، والتفت نحوي وسأل: أنت ماذا تريد؟

قلت: تحقيق الوحدة، وتنفيذ المقترحات التي تقدمت بها، وإذاعة البيانين في الإذاعة والتلفزيون مساء اليوم 31 ديسمبر 1989م، ونشرهما غداً في الصحف.

سأل: كيف نعلن البيانين قبل أن نشعر البيض في عدن؟

أجبته سائلاً: وما علاقة البيض بانسحابي من الساحة اليمنية والسياسية؟

قال: سأتصل به حتى لا يفاجأ بالبيان من أجهزة إعلامنا.

رفع السماعة وطلب علي البيض، وعندما تحدث معه بشأن البيان وإذاعته، علّق الرئيس على ردّ البيض، قائلاً: «انتفض البيض حتى وقف شعر رأسه»، وقال البيض: «لا يمكن أن نوافق على ذلك».

وأضاف الرئيس مكلماً البيض: «الرجل سيعلن بياناً وسينسحب، وسيغادر اليمن، والبيان سيذاع من أجهزة الإعلام في صنعاء، وليس من عدن، وهذه أجهزة إعلامنا ونحن أحرار وعليك الانتظار».

تساءل البيض: لماذا اتخذ القرار هذا؟

قال الرئيس: لأنه مع الوحدة وسيغادر اليمن من أجلها.

قال: نحن لسنا مع إذاعة البيان.

قال الرئيس: أنتم لا تريدونه أن يبقى في اليمن، ولا أن يستقيل، ولا أن يذيع البيان. فماذا تريدون؟

لم ينتظر الرئيس علي عبد الله صالح جواب البيض، وأغلق السماعة، واتصل بوزير

1- دُرِّب معظمهم في اللويق في جنوب ليبيا على الدبابات والمدفعية والدفاع الجوي بعد أزمة أوزو عام 1987م بين ليبيا وتشاد، وكانت سورية قد أرسلت قوات جوية إلى ليبيا، إضافة إلى بعض المنظمات الفلسطينية واللبنانية تضامناً مع الجماهيرية الليبية، وهذا التدريب أثبت فعاليته في حرب صيف 1994م.

إعلامه حسن اللوزي، وأرسل إليه البيان لإذاعته، وكانت ردود الفعل عليه واسعة في كل أنحاء اليمن وخارجها. وكنت قد التقيت أعضاء اللجنة المركزية لأشعرهم بالقرار قبل إذاعته.

كان عمر الجاوي أول من اتصل بي من عدن، وهو يهنئني على هذا القرار التاريخي، وقال إن جار الله عمر عندما سمع هذا البيان قال له: إنها قنبلة القنابل التي أطلقها قبل مغادرته، وإنه كسب الشعب والشارع اليمني. وتلقيت مئات المكالمات من كل مكان، البعض يؤيد هذا القرار، والبعض يرفض الانسحاب، وآخرون يشككون ويدعون أنني قبضت 60 مليون ريال مقابل ذلك. وعلمت فيما بعد من أحمد سالم عبيد، أن الرئيس هو الذي أطلق هذه الشائعة عندما سرّبها إلى بعض أنصارنا ليفسد علينا اعتبار مثل هذا القرار من أجل الوحدة.

المهم بعد حديث الرئيس مع علي البيض، واللقاء مع اللجنة المركزية حسب الاتفاق مع الرئيس لإقناعهم بهذه الخطوة، اتفقنا على ألّا نتفق. وبمناسبة العام الجديد 1990م، نظم الرئيس حفل غداء وقات في دار الرئاسة في الأول من يناير، حضره كبار الشخصيات ورجال الأعمال. بدأ الحديث عن عدن ومستقبلها، وعن إلغاء التأميم ومصيره، وإعادة المساكن المؤممة لأصحابها، وإخراج الساكنين منها، وعن استثمار الأراضي والبحار والميناء والملاحة وعودة رجال الأعمال إليها، كبيت هائل سعيد وأولاد ثابت وشمسان وغيرهم، وعن ممتلكات بعض المسؤولين... وأحسست من الأحاديث كأنه يجري تقسيم الثروة في عدن قبل الوصول إليها من فرط ثقتهم بأنهم امتلكوا زمام الأمور وحان وقت القطاف. وشعرت بأن اهتمامهم بالثروة واقتسامها في الجنوب أكثر من اهتمامهم بالوحدة!!

كنت صامتاً طوال الحديث عن عدن، ولا يسمع مني إلا صوت قرقعة المداعة، فالتفت إلي الرئيس وسألني ما رأيك في الحديث؟

قلت له إنني أعلنت مساء أمس أنني تركت السياسة.

ضحك وقال: وهل تركت الكلام؟ قلت: إن ما تقولونه سياسة تتعلق بعدن وسكانها ومستقبلها. وهذه المدينة وسكانها لم يستفيدوا شيئاً إلا المنازل المؤممة والأسعار المدعومة والإيجارات المخفضة، وعليكم حمايتهم، لأنهم اكتووا بنار الصراعات في عدن منذ 1967م، وحتى اليوم، وإذا فكرتم في التعويض للتجار ورجال المال والأعمال، فأعطوهم أراضي بدلاً من هذه المساكن المؤممة. وأضفت: ستخطئون وستفقدون ثقة السكان إذا انتزعتم منهم هذه المكاسب المتواضعة التي اكتسبوها على مدى أكثر من 20 عاماً، ومعظم هذه المنازل كان تابعاً للقاعدة البريطانية والموظفين التابعين لحكومة صاحبة الجلالة وبعض الشركات الأجنبية الأخرى التي غادرت عدن مع رحيل الإنكليز وبعض العقارات التي طاولها قانون التأميم، وهؤلاء الناس ليس لهم مصدر رزق آخر، ولا يملكون عقارات، ولا مزارع قات، ولا أراضي زراعية، وليس لديهم مغتربون في الخارج يسدون لهم احتياجاتهم، وهم يعيشون فقط من دخل وظائفهم ومرتباتهم البسيطة.

كنت متأكداً أن شهر العسل بين الرئيس علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض لن يطول كثيراً، فقد راهنت على مزاجية علي سالم البيض وحماقته السياسية، فأنا عرفته جيداً منذ 1965م. فالبيض لا يمكن أن يقبل بأسلوب العمل مع الرئيس صالح الذي أصبح يملك خبرة وتجربة من السلطة بعد 12 عاماً من إدارته وقيادته للنظام في صنعاء. فهو يدير أمور الدولة عبر مطبخه الخاص وهاتفه الخاص وعناصره المباشرين في أجهزة الدولة المختلفة المدنية والعسكرية، وله عيون يرى بها ما يجري في البلاد وبين العباد، وعناصره هؤلاء، وإن كانوا في أدنى مراتب السلطة، فهم الذين يؤثرون في القرار، ويسيّرون البلاد حسب مشيئته. أما نحن في الجنوب، فكان لنا أسلوبنا المختلف في إدارة الدولة، وعلي البيض يعتمد على المؤسسات والاجتماعات والمحاضر والقرارات المكتوبة، المسجلة والموثقة.

الفصل الثامن والعشرون
وداعاً صنعاء!

كانت السيارة تشق طريقها في شوارع صنعاء، ونحن متجهون إلى الحديدة، مروراً بمنطقة عصر، وبدأت ترتفع تدريجاً نحو النصب التذكاري للمصريين. وطلبت أن نتوقف هناك لقراءة الفاتحة على أرواح الشهداء، والتقاط صورة تذكارية أمام هذا النصب ولإلقاء النظرة الأخيرة والحزينة على هذه المدينة التي لم أستطع معرفة أعماق سكانها، ولم أعرف حكامها، رغم قضاء أربع سنوات صعبة فيها، بين أهاليها وحكامها ومؤامراتهم ومكائدهم، لم أذق طعم النوم والحياة فيها إلا نادراً. كنت أحياناً أنام دون أن أغلق الباب، طالباً من مرافقيَّ أن يدخلوا عليّ إذا تأخرت في النوم ليتأكدوا أنني نائم وما زلت اتنفس، فالسهر إلى بعد منتصف الليل والدخان يملأ رئتيَّ من المخزنين والمدخنين، حتى تحولتا إلى سحابة سوداء، ومشاكل الوطن والمواطن وهمومهما تحاصرني وتثقل كاهلي. كذلك فإن الحملة الإعلامية التي تعرضت لها يومياً على مدى أكثر من أربع سنوات بالإذاعة والتلفزيون من عدن وخارجها كانت تهدّ جبالاً، لا رجالاً، وكنت حريصاً على متابعتها لأعرف ما يدور في عدن ومواقف الأصدقاء والأعداء، وقد تعودتها واكتسبت مناعة ضد هذه الشتائم.

الآن جاءت اللحظات التي أودع فيها صنعاء والآلاف من رفاقنا غير مطمئنين وغير واثقين من مصيرهم، في ظل اتفاق النظامين. ومن سخرية القدر أن يتكرر مثل هذا الموقف في ما بعد مع مَن جاء بعدنا، وهي المجموعة الجديدة بقيادة علي سالم البيض، وقد أصروا على خروجي من صنعاء قبل دخولهم إليها بكامل قواهم العسكرية والأمنية والمالية والحزبية. كانوا يعتقدون أنهم يعرفون دهاليز صنعاء، وسيتمكنون من الاستيلاء عليها من داخل أسوارها وأبوابها الستة، كما كان ينظر إلى ذلك بعض من قادة الجبهة الوطنية في عدن الذين ينحدر معظمهم من إب وتعز، ولم يكونوا من سكان صنعاء وأبنائها. لكن بعد ثلاث سنوات من الوحدة والإقامة في صنعاء فقط، بدأ الخوف والذعر يدبّان في أوساطهم، في كل منزل ومكتب وحمّام، ويتربص بهم الموت في كل منعطف، ولم يستطيعوا حتى استعمال الهواتف بسبب الرقابة التي كانت تتربص بمكالماتهم وترصد تحركاتهم كما كانوا يرددون، وعرفوا بعد فوات الأوان أن صنعاء عصيّة على العدو، وأنها لا تتسع لهم مع حكامها الناعمين، وأنهم لن ينعموا بالإقامة فيها، ولن يفهموها، وعليهم مغادرتها، فبدأوا

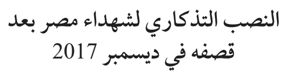
الرحيل إلى عدن والمحافظات الجنوبية فرادى وجماعات، وساقهم الحنين الجارف إلى ملك افتقدوه ونظامهم القديم الذي أضاعوه في الجنوب إلى الانفصال. وتذكرت مقولة للشيخ المناضل سالم قطن عن صنعاء:

«إن صنعاء تحجّم الكبار، ولا شيء يعصى عليها، فإنها كالجمل يأكل الأخضر واليابس والنبات والشجر والشوك، ثم يعصره ويهضمه ويخرجه بعراً مهما كان عصياً».



النصب التذكاري للشهداء المصريين في صنعاء





النصب التذكاري لشهداء مصر بعد قصفه في ديسمبر 2017

بعد مغادرة صنعاء مررت بمنطقة مَناخة، وهي جنّة من جنان الله في أرضه، حيث تقع هذه المديرية في قضاء (حَراز) التابع لمحافظة صنعاء، على الجهة الغربية من العاصمة، وتبعد عنها بنحو 90 كلم تقريباً، وتعتبر جزءاً من سلسة الجبال الغربية المحاذية للبحر الأحمر والمُسمَّاة جبال (السراة) تقبع في أعلى قممها، تلتحف السحاب وكأنها أنثى فاتنة الجمال تُغطي مُحيَّاها وخدودها الوردية بلحفةٍ نسائيةٍ صنعت خصوصاً لحوريَّات الدنيا. أما ضبابها الكثيف، فيجعلك تشعر بأنك تلامس السماء، لذا تسمى مدينة الضباب. وما أجمل وأدهش-وأنت في قِمَم مَناخة-رؤية أضواء القرى المعلقة المتناثرة من تحتها ليلاً، التي تبدو من الوهلة الأولى كالنجوم وسط أمواج الظلمة.

بعدها مررت بوادي مور وزبيد والأشاعر والخوخه ووادي سهام والأراضي الزراعية الخصبة التي تشتهر اليوم بزراعة المنغا والموز وغيرهما من المحاصيل الزراعية الأخرى، فالتقيت هناك المسؤولين والمواطنين الطيبين الذين قال عنهم رسول الله عند مجيء الصحابي أبو موسى الأشعريوقومه: «لقد جاءكم أهل اليمن فهم ألين قلوباً وأرقّ أفئدة. الإيمان يمان والحكمة يمانية».

ودّعتُ الحديدة وأهلها الطيبين والضباط والجنود الذين رافقوني منذ عام 1986م، ومحمد عبد الله البطاني وأحمد سالم عبيد ومحمد سليمان ناصر وعبد الله غانم، وحينما حلّقت الطائرة في سماء الحديدة وتهامة شعرت بأن خيوطاً كثيرة تشدني إلى هذه الارض الطيبة وتناشدني البقاء فيها رغماً عن الاتفاق بين رئيسي الشمال والجنوب، وكنت أشعر بأن مكاني في هذه الأرض التي سيحتفلون بعد أشهر فيها بالعرس الأكبر، عرس الوحدة التي ضحينا من أجلها كثيراً، وحين جاءت لحظة الفرح، ها أنا أخرج منها مطروداً بفعل حماقات حكام عدن الذين أصروا على خروجي من صنعاء قبل دخولهم إليها واستجاب لهم حكام صنعاء.

وبدا لي أن الساحات ضاقت عليّ إلا ساحة دمشق التي أنا في طريقي إليها. كنت مكتئباً حزيناً والطائرة تبتعد تدريجاً عن وطني وأهلي وشعبي، جاهلاً ما تخبئه الأقدار، وجاهلاً موعد عودتي التالية إليها؟

لا أدري كم سأغيب؟ عاماً، عامين، ربما أكثر من ذلك، ولكنني تذكرت وأنا أحلِّق في فضاء ذكرياتي عن هذه البلاد وزعمائها مقولة المشير عبد الله السلال، الخبير بالسلطة والغربة عندما التقيت به عام 1986م، إذ قال لي: أنا لن أقدم لك مالاً أو سلاحاً، فأنا لا أملك ذلك، ولكنني سأقدم لك ثلاث نصائح. سألته: ما هي؟

قال: عليك أن تفهمها بالترتيب:

الأولى: الصحة.

الثانية: الصبر.

الثالثة: التفاؤل.

قلت في نفسي: والرابعة هي المراهنة على حماقة حكام عدن، وفي مقدمتهم علي سالم البيض.

بين يدَي حاضرة الأمويين

بعد يوم من وصولنا إلى دمشق، استقبلنا الرئيس حافظ الأسد في قصر تشرين الواقع في منطقة الربوة الجميلة التي يخترقها نهر بردى الخالد، وينام القصر الذي أبدع المهندسون في بنائه وزخرفته في حضن جبل قاسيون التاريخي المليء بالأسرار والأساطير، ذلك الجبل الذي يذكرني كلما رأيته يرنو بحنان إلى مدينة دمشق الرابضة في حضنه الدافئ، يذكرني بجبل شمسان الذي يقف هو الآخر بكل شموخ وكبرياء، وكأنه الحارس الأبدي الذي يحمي عدن الجميلة الحالمة. رأيت الجهد الجبار من أجل إحياء الجبل العتيق وإعادة شبابه إليه، حيث لفّوه بكل عناية وحب بأشجار الصنوبر والأرز ومختلف أصناف الأزهار والورود والياسمين التي تختلط رائحتها الفواحة المنعشة بعبق الفيحاء، عبق التاريخ المجيد. ويبدو قاسيون في حُلته كشيخ خرج من زحام تاريخ عظيم، وقد تزين بروح الأحفاد الشابة المليئة إصراراً على صنع حضارة تليق بذكرى الحضارات التي تنام بين حنايا الجبل العظيم.

لم أشعر بالضيق في هذه المدينة الجميلة العميقة التي سبقني إليها للإقامة الرئيس عبد الرحمن الإرياني الذي زارني في اليوم الثاني، وبارك موقفي وهنأني بهذه الخطوة الوطنية الوحدوية، كما قال. أما عبد الحليم خدام، فقد قال: إن هذا القرار هو بداية العمل السياسي إذا استثمرته بنحو صحيح. وكان كلامه صحيحاً، فبعد ثلاث سنوات استقبلت وفوداً من الحزب الاشتراكي الذي كان قد حكم عليّ بالإعدام، وكان مكوَّنا من اللواء محمد هيثم، نائب رئيس الأركان، والسفيرين محمد شطفة، وعبد الله ناصر مثنى (الفاصوليا)، سفيري اليمن في كل من دمشق وبيروت، وفي السياسة لا عداوة دائمة، ولا صداقة دائمة، وكان هذا اللقاء بداية التصالح والتسامح بين أبناء الجنوب، حيث بدأت بعد ذلك سلسلة من اللقاءات والاتصالات من كل مكان ومن كل الأحزاب والشخصيات التي اختلفت مع السلطة في صنعاء. وعندما علم الرئيس علي عبد الله صالح بذلك، اتصل بي وهو منزعج، وسألني: هل نسيت الشهداء؟ هل نسيت أنهم حكموا عليك بالإعدام؟ وأكد أنه مستعد لأن يستقبلني في صنعاء، وشرح لي أن التعاون مع البيض أصبح مستحيلاً، وكان يردد كلماتي التي قلتها له يوم 31/ 12/ 1989م، أنه لن يهنأ بالأكل ولا القات ولا النوم، وأضاف بشماتة: ليتك قتلته وخلصت اليمن من هذا الهندي!

قلت له: إنه نائبك وشريكك وحليفك في الوحدة، فأجاب: إنه مشبوه وعميل، وعلينا أن نتعاون ونتفاهم من أجل التخلص منه ومن شرّه وخطره على الوحدة. قلت له: نعم، لقد التقينا وفد الحزب الاشتراكي، وهذا اللقاء لا يعني التآمر عليك وعلى الوحدة اليمنية، ولكنه خطوة على طريق التصالح والتسامح، وفي سبيل طيّ صفحة الماضي وبدء صفحة جديدة، ولكن يجب ألّا يكون ذلك على حساب علاقتي بك، وإنني مستعدٌ للتوسط بين الطرفين إذا رغبتم من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية والوحدة اليمنية، إذ لا حلّ لمشاكل اليمن إلا بالحوار، وليس بالصراع والتآمر والحروب والفرقة.

قال: حسناً فعلت.

قلت له: يجب أن ننظر للمستقبل، وأن نبتعد عن الثأر السياسي والانتقام، وهذا لا يعني أن لا نستفيد من دروس الماضي.

بعد ذلك وُضِعَتْ أمامي كل الخيارات والإغراءات للعودة إلى السلطة نائباً للرئيس، أو العودة الى أمانة الحزب، وإلى غير ذلك من المناصب التي رفضتها جميعها، لأنها لم تأتِ في ظروف طبيعية، بل كان الهدف منها الدخول في مستنقع الصراعات. ولهذا قررت الاهتمام بالدراسات والبحوث، وفضلت إنشاء المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، على تسلّم السلطة في صنعاء وعدن، وقلت لنفسي: الخروج من السلطة ليس نهاية الحياة.

حصاد التجربة في 23 عاماً

عام 1986م كان آخر عهدي بالدولة في اليمن الديمقراطية، تدرجت فيها من محافظ إلى

وزير ورئيس وزراء ونائب رئيس، ثم رئيس في أبريل من عام 1980م. لكن ذلك لم يكن آخر عهدي بالتطورات والأحداث التي حدثت بعد هذا التاريخ، ولا بالأحداث والتطورات على مستوى اليمن. ومغادرة السلطة لم تعنِ نهاية علاقتي بالناس. وعلى أية حال، إن بقاء تلك الدولة لم يطل بعدي سوى أربعة أعوام تقريباً فقط، وانتهى وجودها القانوني وكيانها السياسي في 22 مايو 1990م، عندما اندمجت في دولة واحدة مع الجمهورية العربية اليمنية في ما سمي الجمهورية اليمنية، ولم يبقَ من هذه التجربة إلا العلَم وشعار الدولة الذي يُرفَع في المناسبات للتعبير عن التمسك بتلك التجربة أو للاستفادة من هذا الشعار وهذا العلَم لأغراض سياسية وشخصية بحتة، ويستخدم كقميص عثمان في الصراعات والحروب والشعار والعلَم منها براء، لأن بعضهم يطالبون بدولة الجنوب العربي التي لم يكن لها وجود قبل الاستقلال أو بعده.



علم وشعار الدولة في اليمن الديمقراطية

في مذكراتي هذه تحدثت عن قصة ظهور الدولة في اليمن الجنوبي، بينت كيف أنها كانت نتاج ثورة مسلحة وكفاح شعبي ضد الاحتلال البريطاني الذي استمر نحو 129 عاماً وبينت كيف استطاعت الثورة لحظة انتصارها أن توحّد نحو 23 سلطنة ومشيخة وإمارة متفرقة في دولة واحدة.

وشرحتُ أيضاً الظروف التي أحاطت بميلاد تلك الدولة، والصعوبات التي واجهتها في سنواتها الأولى وتراجع الحكومة البريطانيا عن تقديم التزاماتها تجاه الدولة الوليدة التي وافقت عليها في مفاوضات جنيف، وذلك لأن النظام في عدن لم يسر في فلك السياسة البريطانية، كإعطائها قاعدة عسكرية وإقامة علاقات سياسية متميزة معها ولذا راهن البريطانيون على سقوط النظام. وكذلك شرحت الصعوبات في الفترات والمراحل اللاحقة، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتوجهات السياسية والفكرية لها، وما دار حولها من صراع وخلافات خلال كل المراحل تقريباً. وتحدثت بإسهاب وتفصيل عن الإنجازات التي حققتها في ظروف غير مواتية، على الأغلب، من شحّ الإمكانات المادية، وحصار سياسي واقتصادي، ومحيط إقليمي ودولي متوجسين منّا في أغلب سنوات وجودها، وصراعات داخلية أسهمت مجتمعة في التقليل من حجم تلك المنجزات.

ولا شك أن من أهم العوامل المؤثرة في مسار التجربة، كان الموقع الاستراتيجي لعدن، المتحكم بباب المندب، البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، والمفتوح على القرن الإفريقي وبحر العرب والمحيط الهندي، والمتاخم للخليج العربي والجزيرة العربية، الذي يستدعي دائماً تدخلات خارجية. فعلى المستوى الإقليمي والدولي، لم يكن مقبولاً ظهور ووجود دولة وطنية تتبنى الفكر الاشتراكي العلمي، وتقيم علاقات مع السوفييت والصين والدول العربية التقدمية في منطقة تعتبر تاريخياً من مناطق النفوذ الأميركية والغربية التقليدية، حيث ثلثا احتياطي النفط العالمي، وحيث الأنظمة التقليدية الصديقة للغرب والمعادية للاشتراكية وللأنظمة التقدمية الراديكالية. وهذا ما واجهته مصر كذلك بعد بناء السد العالي وتأميم قناة السويس وإقامة علاقات سياسية وعسكرية مع المسكر الاشتراكي.

كان هذا الموقع على مدى التاريخ محل أطماع القوى الصاعدة والقوى الاستعمارية، وجرت محاولات عديدة لاحتلاله والسيطرة عليه من الأحباش والفرس والرومان والبرتغاليين والعثمانيين والفرنسيين والمصريين في عهد محمد علي الكبير، وتوجت هذه المحاولات باحتلال البريطانيين، الذين أدركوا أهميتها الاستراتيجية، وعرفوا كيف يحتفظون بها لأكثر من قرن وربع قرن، فيما عجزنا نحن أبناء البلد، أو بعضنا على الأقل، عن إدراك أهمية الموقع الذي بين أيدينا وخطورته، وما يمثله من أهمية لنا وللعالم، وما يزخر به من إمكانات نموّ، فلم نستطع الاحتفاظ به سوى 23 سنة فقط!

ولم نكن نحن أصحاب التجربة على ذات القدر من الاتفاق على طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولم نكن ندرك بالقدر نفسه خطورة تلك التوجهات على الوضع الداخلي والأوضاع الإقليمية المحيطة وعلى نتائجها على الصعيد الدولي.

ومثلما كان هناك خلاف وصراع على التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات الداخلية، كان هناك أيضاً خلاف وصراع على التوجهات في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والإقليمية.

كان هناك خلاف وصراع بين أنصار العلاقة المتميزة مع الاتحاد السوفييتي، وأنصار العلاقة مع الصين الشعبية، وكان هناك خلاف بين مَن يؤيد إقامة علاقات مع دول الجوار كالسعودية وعمان ودول الخليج العربية، ومَن يقف ضد هذه العلاقة.

بالمقابل، كان هناك في تلك الأنظمة تحديداً من كان يعمل على إسقاط النظام في اليمن الجنوبي، ويصدِّر إليها المخربين، كما كان فيها عقلاء رأوا أنّ من المصلحة إقامة علاقات دبلوماسية معها، وتقديم المساعدة، حتى إذا كان ذلك في بعض الأحيان ينطلق من الخوف من أن «يسقط النظام في أحضان الشيوعية حتى النهاية»، وكان في مقدمتهم الشيخ زايد بن سلطان!

ما أريد قوله أن عدن، بحكم موقعها الاستراتيجي، صارت مجدداً في موقع التنافس الخارجي، ليس هذه المرة لاحتلال موقعها الاستراتيجي، بل للسيطرة على سياساتها

وتوجهاتها وقراراتها، وكل ذلك له تأثيره في التجربة وفي طبيعة الصراعات التي خاضتها. وهذا ما جرى ويجري اليوم أيضاً في عدن منذ حرب 1994م وحتى 2019م.

لهذا، لم تكن التجربة بمنأى عن طبيعة الصراعات عليها وعلى مَن حولها في الوطن العربي وفي العالم. وقد أدّت البيئة العالمية دوراً حينذاك في توجهات اليمن الديمقراطية، وخاصة الحرب الباردة بين العملاقين (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأميركية)، وما تمخض عن ذلك من استقطاب دولي حاد.

وكان هذا الموقع ذاته مهماً جداً للاتحاد السوفييتي، الذي كان أسطوله في المحيط الهندي يبحث عن موطئ قدم له لمراقبة الأسطول السادس الأميركي، ويرغب في أن تطأ أقدامه المياه الدافئة منذ عهد القيصر الروسي، ويحاول الحصول على أرض صديقة يتكئ عليها.

وبرغم أن الروس لم يجدوا لهم قاعدة في أراضي اليمن الديمقراطية، كما أرادوا وطالبوا مراراً وتكراراً، لكنهم وجدوا التسهيلات لأسطولهم، ووجدوا في نظام عدن الذي أعلن توجهاته الاشتراكية وميله إلى الاتحاد السوفييتي موقعاً يكونون قريبين فيه من منابع النفط واحتياطاته الاستراتيجية.

ولكن كما بدا، لم يكن الاتحاد السوفييتي ينظر إلى النظام في عدن بالقدر الذي يستحقه من أهمية خاصة بعد تجربته المريرة مع مصر وطرد السادات للخبراء الروس، وطرد الجنرال سياد بري لهم أيضاً من الصومال، وبالتالي لم يقدم مساعدات مالية كافية لكي ينهض بأوضاعه الاقتصادية، ويكون النموذج لدول المنطقة ولنجاح التجارب الاشتراكية، كتلك التي قدمتها الدول الغربية لأصدقائها في المنطقة والعالم.

ولم تستطع التجربة أن تكون بمنأى عن تأثيرات الأحزاب اليسارية والقومية وخصوصاً حركة القوميين العرب، وتنظيرات بعض قياداتها المغامرة المدمرة، أمثال نايف حواتمة، الذين نظّروا ومهّدوا نظرياً منذ وقت مبكر من استقلال الجنوب لصراع طبقي دون طبقات، وباشروا بإقامة تجربة اشتراكية ابتداءً من حضرموت، ولم تكن مقوماتها موجودة على أرض الواقع وفي ظل المجتمع المحافظ... وقد أججت تلك التنظيرات الخلاف داخل قيادات الجبهة القومية وقواعدها في وقت مبكر، وأدت بالنتيجة إلى ما يسمى صراع «اليمين» أو «اليسار» الذي أطاح أفراد الصف القيادي الأول للجبهة والثورة.

كانت الوحدة اليمنية موضع جدل كبير، وكانت تثير المناقشات والخلافات الحادة منذ 1967 وحتى عام 1990 وما بعده، وذلك ليس حول أهميتها أو ضرورتها أو كونها في صلب أهداف الشعب اليمني في الجنوب والشمال، وفي صلب سياسة التنظيم أو الحزب الحاكم، بل حول طريقة تحقيق هذه الوحدة.

كان الصراع بين مَن يرى إقامة الوحدة بالقوة عبر إسقاط النظام في صنعاء، ومَن يرى الحوار والطرق السلمية الأسلوب الأسلم لتحقيق الوحدة بين النظامين في صنعاء وعدن.

وكان هناك من لا يرى إمكانية لتحقيق الوحدة إلا بإقامة تجربة مماثلة في الشمال، كتلك القائمة في الجنوب، فابتدع لذلك (وحدة أداة الثورة)، تمهيداً لإقامة النموذج المتصور المصدر لتلك الوحدة. ومن ثم إعلان قيام الحزب الاشتراكي اليمني عام 1979م، واعتباره الوريث الشرعي للحركة الوطنية في اليمن، وهو لم يكن كذلك.

وكان هناك أيضاً من لا يهمه طبيعة النظام الذي ينتج من هذه الوحدة. وبالمقابل، كان هناك في الشمال من لا يرى إمكانية لتحقيق الوحدة إلا بإسقاط النظام في عدن أو بعودة الفرع إلى الأصل، كما كان البعض منهم يعبر عن ذلك.

وكان هناك مَن يرى أن من المهم أن تتحقق، ولو كانت وحدة مع الإمام لو عاد وحكم صنعاء، من منطلق مبدئي ومثالي، هو تحقيق الوحدة بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسية والاجتماعية.

للإنصاف، أقول إن معظمهم كانوا وحدويين، لكنهم كانوا يختلفون في طرق تحقيقها وأساليبه، ولقد دفعنا نتيجة ذلك الثمن غالياً وفقدنا خيرة الرجال والمناضلين على دربها. وهذه حقيقة يجب أن تقال وإن أراد البعض أن يتعسف التاريخ، ويشوّه نضالنا ونضال شهدائنا وشعبنا في سبيل الوحدة، ويصور كل ذلك بأنه كان صراعاً على السلطة والكرسي، أو صراع قبائل، ويجيّر كل التاريخ لمصلحته كأنه الصانع له. كذلك كان للقوى الإقليمية والدولية موقف معادٍ للوحدة اليمنية والوحدة العربية.

في سياق آخر، لا يمكن إغفال حالة التخلف والفقر التي كانت مسيطرة في عدن والمحميات، فالاستعمار البريطاني تركها في حالة فقر وتخلف مريعين، وما عدا عدن العاصمة التي اهتم بتطويرها لأسباب تتعلق بمصالحه ووجود قاعدته العسكرية ووجود المركز السياسي والإداري للمستعمرة فيها، فإن التطور لم يمسّ بقية أنحاء الجنوب.

ومع ذلك، ينبغي أن نعترف لبريطانيا بأننا ورثنا منها نظاماً مالياً وإدارياً حديثاً، وإدارة كفوءة وجيشاً وأمناً محترفين وكوادر مؤهلة وعملة قوية، ساهمت في إدارة الدولة في الجنوب، كما ساهمت فيها قبل الاستقلال في عدن والمحميات، وبرغم ما تعرض له الجهاز الإداري الموروث من مزايدات في بداية الاستقلال والمراحل الأولى من بناء الدولة، وهو ما أدى إلى هروب البعض. لكن مَن بقي من ذلك الجهاز، بالإضافة إلى الكوادر الجديدة، أدى دوراً بالغ الأهمية في بناء الدولة، وبرغم كل الصراعات والخلافات التي شهدتها البلاد، ظل الجهاز الإداري الأقل تضرراً، وكان له تأثيره الإيجابي في النمو الاقتصادي وإدارة مؤسسات الدولة والقطاع العام والمعاملات المالية والإدارية، وفي تطبيق السياسات والقوانين التي تقرها الحكومة.

وجود صراعات ومشكلات في تجربة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي تحدثت عنها بإسهاب شديد في مذكراتي هذه، لا ينبغي أن يجعلنا نغفل عن إنجازاتها على تواضعها قياساً بقلة مواردها المالية والبشرية، رغم امتلاكها موارد نفطية ومعدنية وموارد للطاقة لم

تستثمر حينها بسبب الموقف المعادي للقوى الإقليمية والدولية التي كانت تعوق ذلك، حتى لا يعتمد النظام على نفسه وإمكاناته، ولم يكن فيها أيضاً صناعات كبيرة، وكانت رقعتها الزراعية محدودة. ويمكن القول إنها كانت تعتمد على الخارج في تدبير احتياجاتها الغذائية والاستهلاكية وتحويلات المغتربين بالعملة الصعبة، وتعاني من ندرة الموارد الطبيعية المكتشفة.

وهذه الجوانب الإيجابية دون شك كثيرة ينبغي ألّا تغيب في خضم تلك الصراعات لمن أراد أن يدرس تاريخ التجربة بإيجابياتها وسلبياتها. ففي سجلها إيجابيات كثيرة ينبغي أن نأخذها بالاعتبار، وألّا نطمسها أو نهيل عليها التراب.

ومن هذه الإيجابيات:

- تحرير الجنوب اليمني من الاستعمار البريطاني، وتوحيد المشيخات والسلطنات والدويلات التي كان عددها يربو على الـ 23 في دولة واحدة، وخلق كيان سياسي اقتصادي واجتماعي واحد لأول مرة منذ احتلال الإنكليز لعدن والمحميات الجنوبية في عام 1839م وما بعده.
- بناء دولة قوية مهيبة في الجنوب بعد الاستقلال، تمسك بيدها كل الخيوط السياسية، السلطة فيها للدولة، والسيادة فيها للقانون، ومؤسسات الدولة تخلو من الفساد، وحدودها مصونة ومحترمة لم تتعرض حينها لانتهاك قبل ما كان يعرف بسياسة «البراميل المتحركة» في الجزء الآخر من اليمن. وهذه الدولة شكلت حكومات قادرة على تنفيذ برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، برغم تواضعها، لكن كان اقتسام المعاناة من قبل النظام مع الشعب عامل رضىً لدى العامة.
- استطاعت الدولة أن تحقق لنفسها مكانةً مرموقةً في الأسرة العربية والمحيط الدولي، وحظيت بهيبة أعدائها قبل أصدقائها. لكن هذا لا ينفي وجود أعداء حقيقيين يتمنون، تمنوا بل عملوا على زوالها، وأصدقاء حقيقيين دعموها وحاولوا تثبيت أقدامها. ولا ينفي أيضاً أن بعض هؤلاء الأصدقاء قد تآمروا عليها عندما وجدوا أن مصالحهم بدأت تختلف معها في لحظة ما!
- استطاعت اليمن الديمقراطية رغم الإمكانات الاقتصادية المحدودة، والصعوبات والتحديات التي واجهتها التجربة، أن تحقق مستوىً من التطور الاقتصادي والاجتماعي قد لا يكون كبيراً، ولكن قياساً بإمكاناتها وظروفها، استطاعت أن تحقق مستوىً معيشياً مقبولاً لمواطنيها، فلم يكن هناك بطالة، أو متسول واحد في أية مدينة أو قرية، أو عند أي إشارة مرور في اليمن الديمقراطية الشعبية.
- خلقت استقراراً تموينياً، بفضل سياسة دعم الأسعار التي كانت تتبعها الدولة، حيث خصصت صندوقاً لدعم أسعار السلع الرئيسية، ولهذا لم تنشأ أزمات تموين للسلع الأساسية في اليمن الديمقراطية، وضمن ذلك للبلد الاستقرار الاجتماعي، وحماه من خطر القلاقل والاضطرابات الاجتماعية.

- عالجت أزمة المساكن نسبياً، عبر سيطرة الدولة على المساكن وتحديد سقف للإيجارات، فكان المواطن يدفع مبالغ رمزية إيجاراً للسكن. وبنت الدولة آلاف الوحدات السكنية، لكن هذا لا يعني أنه لم تكن هناك أزمة سكن، أو تطبيقات خاطئة وتعسفية لقانون تأميم الإسكان. كذلك ارتُكب بعض الأخطاء التي فاقمت من هذه المشكلة في بعض الأعوام، مع حدوث انفراج خلال السنوات الأخيرة 1980–1985م، حيث بنيت آلاف المساكن الخاصة.
- تحققت نهضة تعليمية وتربوية غير مسبوقة في تاريخ اليمن الجنوبي، حيث نشرت الدولة التعليم بمختلف مراحله في كل المدن والقرى، واستطاعت أن تحقق إلزامية التعليم العام ومجانيته. وأنشأت جامعة عدن بكامل كلياتها العلمية والأدبية مع فروع لها في المحافظات الأخرى، كما أنشئت جامعة حضرموت في المكلا وكلية النفط والمعادن بشبوة، بالإضافة إلى المعاهد الفنية والمهنية المتخصصة، والتأهيل في الداخل والخارج لآلاف المتخرجين في شتى التخصصات، وبذلك وفرت الدولة حاجاتها من الأطر الوطنية المؤهلة لتلبية متطلبات التنمية في شتى فروع الاقتصاد الوطني، وقامت بأول تجربة في الوطن العربي مشهود لها من منظمات إقليمية ودولية في محو الأمية وإعادة تعليم الكبار.
- وفي مجال الصحة، فإن الدولة برغم إمكاناتها المحدودة، وفّرت التطبيب والعلاج المجانيَّين، ودعمت أسعار الدواء، وبنت المستشفيات والوحدات الصحية في كل المحافظات التي كانت محرومةً هذه الخدمات، وأنشأت كلية الطب، ومعاهد التمريض التي خرّجت مئات الأطباء والممرضين اليمنيين، بالإضافة إلى التأهيل في الخارج وعلاج الحالات المستعصية والضرورية خارج البلاد على حساب الدولة.
- وفي مجال المياه والكهرباء والطرقات، تم تنفيذ مشروعي مياه عدن الكبرى في مرحلتيه الأولى والثانية ومشروعات مياه المكلا وسيئون ومشاريع المياه الريفية وكذلك تنفيذ مشروعات محطات كهرباء المنصورة (المحطتين الأولى والثانية) ومحطة خورمكسر وتوسيع محطة حجيف والمحطة الكهروحرارية في الحسوة وتنفيذ مشروع مجاري عدن الكبرى ومشروع مجاري المكلا. مدت الدولة طرقاً حديثة من عدن إلى المهرة شرقاً، ومن الجنوب إلى الشمال (حتى تعز) بالإضافة إلى شبكة الطرق الداخلية، في الوقت الذي كانت الطرق المرصوفة مقتصرة قبل الاستقلال على مدينة عدن وبعض المناطق القريبة جداً مثل حوطة لحج وامعين في أبين. وبذلك استطاعت إنجاز عنصر من أهم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، لما تحققه من ترابط اجتماعي وسرعة في نقل الأشخاص والبضائع والمنتجات بين مختلف مناطق الدولة.
- وفي مجال الموانئ والمطارات فقد تم إقامة مطار عدن الدولي على أحدث طراز وكُلِّف بتنفيذه شركة فرنسية متخصصة وإنشاء برج المطار الحديث وتجديد

ممرات الطيران في المطار، بالضافة لإقامة مطار الريان الدولي ومطارات سيئون والغيظة وعتق وإنشاء ميناء الاصطياد في حجيف وميناء نشطون في المهرة وميناء خلف في المكلا وتطوير ميناء عدن وميناء الزيت في البريقة.

- ويمكن اعتبار نزاهة القضاء، واحترام القوانين وتطبيقها على الجميع بلا استثناء، من مفاخر التجربة في اليمن الديمقراطية، وأنا هنا أتحدث عن القضاء المدني، وليس عن «محاكم الشعب» أو المحاكم التي شكلت لأغراض مؤقتة، والتي ارتدت أحكامها طابعاً سياسياً وشاب أحكامها الكثير من علامات الاستفهام.
- من مفاخر التجربة والدولة أيضاً في اليمن الديمقراطية، وجود جهاز مالي وإداري كفوء ورثته عن الإدارة البريطانية وطورته لاحقاً، من مميزاته عدم وجود ظواهر الفساد المعروفة في مجتمعات أخرى مثل الرشوة والاختلاس، إلّا ما كان استثناءً نادراً. لهذا كانت القرارات والقوانين تجد طريقها إلى التنفيذ. كذلك كانت المساعدات الخارجية تستخدم في الأغراض التي خصصت لها بشهادة المنظمات الدولية. كما أنني لم أرى منذ قيام الدولة في الجنوب وحتى عام 1990م قياديين في الحزب والدولة يمتلكون أراضي أو أرصدة خارجية ولا قصور ولا فلل فارهة، أو تسير خلفهم عشرات السيارات والمرافقين المدججين بالسلاح.
- قُضي على ظاهرة الثأر القبلي التي كانت سائدة قبل الاستقلال، ومنذ عام 1967م وحتى عام 1990م لم تقع حادثة ثأر واحدة، بعد أن أصدرت حكومة الاستقلال قانون الصلح ومنع الثأر، ما يدل على احترام المواطنين للقانون وتفضيلهم الحياة السلمية. وللأسف، إن هذه العادة القبيحة أطلت برأسها من جديد بعد الوحدة في الوقت الذي كان ينبغي فيه تثبيت القيم الإيجابية والتجارب الأصيلة، بدلاً من إحياء الظواهر السلبية التي لا يقرها الدين، ولا تقبلها الحياة العصرية، وهذا ليس مسؤولية الوحدة، بل مسؤولية حكامها.
- ترسيخ مفاهيم المجتمع المدني، ورعاية مؤسسات المجتمع المدني من نقابات واتحادات عمالية، وفلاحية، وشبابية، ونسوية، وطلابية، وجمعيات مهنية من أطباء، ومهندسين، وأدباء وكتّاب، وصحافيين، ومعلمين... إلخ، حيث كانت هذه المؤسسات المدنية تشكل جزءاً من قوة النظام والمجتمع المدني.
- إن جزءاً كبيراً من قوة النظام والدولة في اليمن الديمقراطية كان يعود إلى بناء جيش وطني قوي حديث، ومؤسسات أمنية قوية. واستطاعت المؤسسات العسكرية والأمنية أن توفر الحماية الكافية للنظام، وتحمي وتصون السيادة الوطنية من كل المخاطر الداخلية والخارجية، لكن هذا لا ينفي أن هذه المؤسسات شكلت في بعض مراحل الصراع تهديداً للاستقرار السياسي، عندما صرفها البعض عن دورها الوطني في الدفاع عن الثورة والنظام، ووجهها باتجاه حسم الصراعات السياسية الداخلية بين اطراف السلطة.

- إن جزءاً من قوة التجربة والنظام والدولة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كان يكمن في التفاف أكثرية الشعب حول التجربة وفي علاقاتها الدولية. فقد استطاعت أن تبني مستوى من العلاقات السياسية مع البلدان الاشتراكية، وخاصة مع الاتحاد السوفييتي قبل انتصارها، بعد أن ناصبتنا الدول الغربية العداء منذ أول يوم، كما ناصب الغرب العداء للثورة اليمنية في الشمال منذ اليوم الأول. وإن كان التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري لم يرقَ إلى المستوى ذاته، ولكن هذه العلاقات استطاعت أن تؤمن لليمن الديمقراطية غطاءً من الدعم السياسي والعسكري الذي حمى النظام من التهديدات الخارجية، وأفادته المساعدات الاقتصادية والعسكرية في مواجهة التحديات.
- وكانت العلاقات مع حركات التحرر العربية والعالمية عنصراً مساعداً من عناصر السياسة الخارجية لليمن الديمقراطية، بصرف النظر عن أنها كانت مكلفة، ومخاطرها كثيرة جداً على النحو الذي تحدثت عنه في هذه المذكرات.

- في المقابل، كانت للدولة علاقاتها الخارجية مع كل الدول العربية تقريباً بلا استثناء، وإن كانت العلاقة مع بعضها قد نُسجَت في وقت متأخر، وشاب بعضها الخلاف والصعوبات، وكانت مجالاً للمزايدة السياسية، وجزءاً من لعبة الصراع على السلطة. لكن الأطراف الأخرى أيضاً كانت تتحمل بعض المسؤولية.

- كذلك كانت للدولة علاقات مع العديد من الدول الغربية، وفقاً لما تمليه عليها مصالحها ومصالح الأطراف الأخرى، غير أنه كان هناك اختلاف في وجهات القيادة حول العلاقة مع الدول الرأسمالية. لكن هذا المفهوم كان يتطور نحو الأفضل على الدوام. وكانت لدى الدول الرغبة في تطوير علاقاتها مع الغير.
- وفي كثير من الأحوال، استطاعت اليمن الديمقراطية أن تتخذ مواقف متوازنة من العديد من الأحداث والتطورات في العالم، مثل حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، حيث دعت دائماً إلى الحوار وحلّ المشاكل بين البلدين المسلمين الجارين بالطرق الودية والسلمية.
- ومارست اليمن الديمقراطية دوراً حسب وزنها وموقعها الاستراتيجي في إطلاق الدعوات والعمل من أجل تحقيق أمن البحر الأحمر والقرن الأفريقي والمحيط الهندي، وتحقيق الأمن والاستقرار لشعوب هذه المنطقة، وحلّ أزمة الشرق الأوسط سلمياً.

إن الدولة التي أقامت هذه التجربة لم تعد قائمة اليوم، والجبهة القومية وامتدادها الحزب الاشتراكي اليمني، التي تبنت وبنت هذه التجربة، لم تعد اليوم في السلطة. وبحكم أنني أنتمي إلى هذه التجربة، وكنت يوماً جزءاً من نسيجها السياسي والاجتماعي، بل كنت

في موقع صنع القرار، أجد من واجبي الذي يمليه عليّ ضميري أن أنصف التجربة، ليس من باب الحنين إلى الماضي، والتحسر على زواله، والبكاء على أطلاله، بل لأنني لا أجد في نفسي عقداً نفسية أو رواسب من الماضي تمنعني من أن أقول في التجربة ما تستحق، سلباً وإيجاباً.

وختاماً

إن إقامة الدولة في الجنوب لم تكن كرَماً من أحد، بل انتزعها شعبنا بتضحياته وكفاحه، بدمه، وعرقه، ودموعه وشهدائه، وهي ملك له وللتجربة الإنسانية، وقد تنازل عنها، على ما اعتقده أنه هدف أنبل وأسمى، وهو الوحدة التي أساء إليها وشوهها البعض ممن ليست لهم علاقة بالتاريخ ولا بالثورة ولا بالوحدة.

أقول إن وضع تقييم حاسم في ما يتعلق بتجربة الثورة والدولة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أمر صعب، بعد أن أصبحت بذمة التاريخ، إذ ستظل محل خلاف كما هو الحال بالنسبة إلى التجارب الإنسانية كافة، وقد كتب الدكتور علي الدين هلال، أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة مقالاً، أقتبس منه:

«كتب هنري كيسنجر وزيرُ الخارجية الأميركي أنه في حديث له مع شو إن لاي، رئيس الوزراء الصيني، سأله عن تقديره لتأثير الثورة الفرنسية في التاريخ الحديث. وبعد برهة من التأمل، أجابه بأنَّ الوقت ما زال مبكراً للتقييم، لأن أفكار الثورة الفرنسية ما زالت تتفاعل مع مجريات الأحداث. وعلَّق كيسنجر بأنَّ هذه الإجابة تعبير عن الحذر والحكمة الصينية وعدم التسرع في إبداء الرأي.

وإذا كانت الثورات تجد مبرراتها في الظروف المتردية التي أدت إلى حدوثها، فإن شرعيتها تنبع من كونها تحولات مفصلية في مسارات مجتمعاتها، ومن مشاريعها لنهضتها الشاملة التي تشمل: القوانين والنظم والمؤسسات والقيم والثقافة؛ كما تنبع شرعيتها من قبول المواطنين وتأييدهم لها في داخل الدول التي قامت فيها، وفي تأثيراتها الخارجية إقليمياً ودولياً، فالثورات هي علامات فارقة على التحوُّل من حال إلى آخر».

لست أزعم أن مذكراتي هذه كانت تهدف إلى ذلك، فلم يكن ذلك هدفي المباشر من كتابتها، بل كتبت الأشياء والمعطيات التي عايشتها، وكنت على احتكاك مباشر بها وبأصحابها، أو كنت على علم بها من قريب أو بعيد، على أمل أن تكون وسواها من الكتابات عن تجربتنا مصدراً للمؤرخين والباحثين، ليطلع عليها القراء والمهتمون في اليمن وخارجه، ويتأملوها بشكل هادئ ليخرجوا بحكم سليم عليها، من منطلق موضوعي لا سياسي أو إيديولوجي بحيث تستفيد الأجيال من دروسها لناحية الإيجاب والسلب على حد سواء.

ازعم أن آخرين غيري قد يمتلكون معطيات أخرى عن ذات الأحداث أو عن غيرها،

ربما لم تتوافر لي أو سهوت عنها، أو أن لهم وجهة نظر أُخرى غير وجهة نظري لذات الأحداث، وهذا حقهم... فالتجربة ليست ملكاً لفرد بعينه، ولا لمجموعة محددة بعينها، بل هي ملك للتاريخ ولكل الذين شاركوا فيها بهذا القدر أو ذاك، وملك لشعبنا الأبيّ الذي ذاق حلاوتها وعانى من مرارتها، وللمؤرخين المنصفين، لا للسياسيين المغرضين.

هذه هي شهادتي للتاريخ.

إلى شعبنا وحده، إليه وحده واجب الشكر والتقدير والعرفان بالجميل والوفاء.

وإليه وحده يعود الفضل في اجتراح النضال والتضحيات العظيمة التي قدمها عبر تاريخه العريق.

حتماً هذا الشعب جدير بالحياة الكريمة، وجدير بالنصر.

الملاحق

ملحق (1)

توثيق للقيادات التي تولت قيادة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية منذ استقلال الجنوب في 30 نوفمبر 1967م 21 مايو 1990على مستوى رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والتشكيلات للحكومات المتعاقبة

إعداد وتوثيق المهندس / خالد عبد الواحد محمد نعمان 10 ديسمبر 2019م

1. **أمناء عموم التنظيم السياسي الجبهة القومية والموحد والحزب الاشتراكي اليمني**

الاسم	الفترة الزمنية
عبد الفتاح إسماعيل	من عام 1969 وحتى عام 1980م
علي ناصر محمد	من عام 1980م وحتى عام 1986م
علي سالم البيض	من عام 1986م وحتى مايو 1990م

2. رؤساء جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ونوابهم من 30 نوفمبر 1967م وحتى 21 مايو 1990م

الرقم	أسم الرئيس	الفترة التي عاشها		الفترة التي حكم خلالها		إجمالي الفترة التي حكم فيها
		من	إلى	من	إلى	
1	قحطان محمد الشعبي	1920	1981	30/ 11/ 67	21/ 6/ 69	عام و6 أشهر و21 يوم
2	سالم ربيع علي	1935	1978	22/ 6/ 69	26/ 6/ 78	9 سنوات و5 أيام
3	علي ناصر محمد	1939		26/ 6/ 78	26/ 12/ 78	6 اشهر
4	عبد الفتاح إسماعيل	1939	1986	26/ 12/ 78	20/ 4/ 80	عام و3 أشهر و4 أيام
5	علي ناصر محمد	1939		27/ 12/ 78	20/ 4/ 82	عام و3 أشهر و4 أيام كنائب رئيس هيئة الرئاسه
6	علي ناصر محمد	1939		21/ 4/ 80	13/ 1/ 86	5 سنوات و8 أشهر و22 يوم
7	علي أحمد ناصر عنتر		1968	15/ 2/ 85	13/ 1/ 86	10 أشهر و26 يوم كنائب رئيس هيئة الرئاسة
8	حيدر أبوبكر العطاس	1939		24/ 1/ 86	21/ 5/ 90	3 سنوات و11 شهر و28 يوم

3. رؤساء الحكومات في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من 30 نوفمبر 1967م وحتى 21 مايو 1990م

الرقم	أسم الرئيس	الفترة التي عاشها		الفترة التي حكم خلالها		إجمالي الفترة التي حكم فيها
		من	إلى	من	إلى	
1	قحطان محمد الشعبي	1920	1981	30/ 11/ 67	5/ 4/ 69	عام و4أشهر و5 أيام
2	فيصل عبد اللطيف الشعبي	1935	1970	6/ 4/ 69	22/ 6/ 69	شهرين و16 يوم
3	محمد علي هيثم	1940	1993	23/ 6/ 69	2/ 8/ 71	عامين وشهرين و9 أيام
4	علي ناصر محمد	1939		2/ 8/ 71	14/ 2/ 85	13عام و3 أشهر و4 أيام
5	حيدر أبو بكر العطاس	1939		14/ 2/ 85	8/ 2/ 86	11شهر و22 يوم
6	ياسين سعيد نعمان	1947		8/ 2/ 86	21/ 5/ 90	4 سنوات و2شهر و11 يوم

4. أول تشكيل حكومي بعد الاستقلال التي أستمرت من 30نوفمبر 1967م وحتى أبريل 1969م:

الرقم	أسم الوزير	المنصب الذي تولاه
1	قحطان محمد الشعبي	رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة
2	سيف أحمد الضالعي	وزير الخارجية
3	علي سالم البيض	وزير الدفاع
4	محمد علي هيثم	وزير الداخلية
5	محمود عبد الله عشيش	وزير المالية
6	عبد الفتاح إسماعيل الجوفي	وزير الثقافة والإرشاد وشئون الوحدة
7	فيصل عبد اللطيف الشعبي	وزير الاقتصاد
8	عادل محفوظ خليفة	وزير العدل والأوقاف
9	فيصل عثمان بن شملان	وزير الأشغال والمواصلات
10	محمد عمر بافقيه	وزير التربية والتعليم
11	عبد الملك إسماعيل	وزير العمل والشئون الاجتماعية
12	سعيد عمر عكبري	وزير الادارة المحلية
13	أحمد صالح الشاعر	وزير الزراعة والإصلاح الزراعي
14	أحمد سعيد صدقه	وزير الصحة

5. ثاني تشكيل وزاري بعد الاستقلال في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية من 6 أبريل 1969م وحتى 22 يونيو 1969م

الرقم	أسم الوزير	المنصب الذي تولاه
1	فيصل عبد اللطيف الشعبي	رئيس الحكومة
2	سيف أحمد الضالعي	وزير الخارجية
3	محمد صالح عولقي	وزير الدفاع
4	محمد علي هيثم	وزير الداخلية
5	محمود عبد الله عشيش	وزير المالية
6	عبد الله علي عقبه	وزير الثقافة والإرشاد وشئون الوحدة
7	علي مبارك محورق	وزير الاقتصاد والتجارة والتخطيط
8	خالد محمد عبد العزيز	وزير العدل والأوقاف
9	حيدر أبوبكر العطاس	وزير الأشغال والمواصلات
10	جعفر علي عوض	وزير التربية والتعليم
11	عمر كتبي عمر	وزير العمل والشئون الاجتماعية
12	علي ناصر محمد الحسني	وزير الادارة المحلية
13	أحمد صالح الشاعر	وزير الزراعة والإصلاح الزراعي
14	أحمد سعيد صدقه	وزير الصحة

6. : ثالث تشكيل وزاري في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بعد خطوة 22 يونيو 1969م:

الرقم	أسم الوزير	المنصب الذي تولاه
1	محمد علي هيثم	رئيس الحكومة
2	محمد صالح عولقي	وزير الخارجية
3	علي ناصر محمد	وزير الدفاع
4	محمد صالح مطيع	وزير الداخلية
5	محمود عبد الله عشيش	نائب رئيس الوزراء وزير المالية
6	عبد الله الخامري	وزير الثقافة والإرشاد وشئون الوحدة
7	أنيس حسن يحي	وزير الاقتصاد والصناعة والتجارة
8	عادل محفوظ خليفة	وزير العدل والأوقاف
9	حيدر أبوبكر العطاس	وزير الأشغال والمواصلات
10	عبد الله باذيب	وزير التربية والتعليم
11	محمد علي عماية	وزير العمل والشئون الاجتماعية
12	علي سالم البيض	وزير شؤون رئاسة
13	محمد سليمان ناصر	وزير الزراعة والإصلاح الزراعي
14	عبد العزيز الدالي	وزير الصحة

7. :رابع تشكيل وزاري في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من تاريخ 2 أغسطس 1972م وحتى 13 يناير 1986م:

الرقم	أسم الوزير	المنصب الذي تولاه
1	علي ناصر محمد	رئيس الحكومة
2	محمد صالح عولقي	وزير الخارجية
3	علي ناصر محمد	وزير الدفاع
4	محمد صالح مطيع	وزير الداخلية
5	محمود عشيش	وزير المالية
6	عبد الله الخامري	وزير الاعلام
7	أنيس حسن يحيى	وزير الاقتصاد والصناعة والتجارة
8	مصطفى عبد الخالق	وزير العدل والأوقاف
9	حيدر أبو بكر العطاس	وزير الأشغال والمواصلات
10	عبد الله باذيب	وزير التربية والتعليم
11	محمد علي عماية	وزير العمل والشئون الاجتماعية
12	محمد سليمان ناصر	وزير الزراعة والإصلاح الزراعي
13	عبد العزيز الدالي	وزير الصحة

8. : التعديلات التي تمت على التشكيل الحكومي الثالث والرابع من عام 1970 وحتى 13 يناير 1986م:

الرقم	إسم الوزير	الوزارة التي عين فيها	الوزارة التي أعفي منها	التاريخ
1	علي ناصر محمد	وزارة الدفاع		30/ 7/ 1970
2	عبد العزيز الدالي	وزارة الصحة		يوليو 1970
3	محمد محفوظ باحشوان	وزارة المالية		يوليو 1970
4	أنيس حسن يحي	وزير الاقتصاد والصناعة		سبتمبر 1970
5	قبول استقالة مجلس الرئاسة			القانون رقم 39 لعام 1971
6	قبول استقالة محمد علي هيثم			القانون رقم 40 لعام 1971
7	انتخاب رئيس وعضوي مجلس الرئاسة			القانون رقم 41 لعام 1971
8	تشكيل مجلس وزراء			القانون رقم 42 لعام 1971
9	تعيين وزراء بالوكالة			القانون رقم 57 لعام 1971
10	فضل محسن عبد الله	وزارة المالية		22/ 1/ 1972
11	محمد علي هيثم		من رئاسة الحكومة	2/ 8/ 1972
12	ناصر ياسين	وزارة الأسكان		5/ 8/ 1972
13	محمد صالح مطيع	وزارة الخارجية		18/ 5/ 1973
14	عبد الله الخامري	وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء		

9	عبد العزيز عبد الولي	وزارة الاقتصاد والصناعة		18/ 5/ 1973
10	أنيس حسن يحي	وزارة المواصلات		18/ 5/ 1973
11	صالح مصلح	وزارة الداخلية		18/ 5/ 1973
12	علي سالم البيض	وزارة التخطيط		18/ 5/ 1973
13	راشد محمد ثابت	وزارة الأعلام		18/ 5/ 1973
14	عبد الله أحمد غانم	وزارة العدل		24/ 7/ 1973
15	علي أسعد مثنى	وزارة العمل والخدمة المدنية		12/ 2/ 74
16	محمود عبد الله عشيش		كنائب رئيس الوزراء ووزير المالية	14/ 2/ 1974
17	محمد علي عماية		وزارة العمل والشئون الاجتماعية	14/ 2/ 1974
18	أحمد عبد الله عبد اللاه		وزارة التربية والتعليم	14/ 2/ 1974
19	علي ناصر محمد	وزارة التربية والتعليم أضافة لمهام رئاسة الوزراء		13/ 3/ 1974
20	محمد سعيد عبد الله محسن	وزارة أمن الدولة		11/ 11/ 1974
21	راشد محمد ثابت	وزارة الدولة لشئون مجلس الوزراء		4/ 4/ 1975
22	عبد العزيز عبد الولي	وزير الصناعة		4/ 4/ 1975
23	محمود سعيد مدحى	وزير التجارة والتموين		4/ 4/ 1975

24	عبد العزيز عبد الولي	وزير التخطيط بالوكالة إلى جانب وزارة الصناعة		4/ 4/ 1975
25	سعيد عبد الخير النوبان	وزارة التربية والتعليم		11/ 10/ 1975
26	علي سالم البيض	وزارة الإدارة المحلية		31/ 12/ 1975
27	علي عبد الرزاق باذيب	وزارة الثقافة والسياحة والأعلام		31/ 12/ 1975
28	نصر ناصر علي	وزارة الدولة لشئون مجلس الوزراء		31/ 12/ 1975
29	حيدر أبوبكر العطاس	وزارة المواصلات		31/ 12/ 1975
	عبد العزيز الدالي		وزارة الصحة	20/ 9/ 1977
	ناصر محمد ياسين		وزارة الأسكان	24/ 10/ 1977
	عبد الله أحمد بكير	وزارة الصحة		24/ 10/ 1977
	محمد سالم عكوش	وزارة الثروة السمكية		24/ 10/ 1977
	حيدر أبوبكر العطاس	وزير الإنشاءات		24/ 10/ 1977
	أحمد سالم عبيد	وزير الأعلام		24/ 10/ 1977
	علي أحمد ناصر عنتر	وزير الدفاع		12/ 10/ 1977
	محمود عبد الله عشيش	وزارة المواصلات		24/ 10/ 1977
	علي أسعد مثنى		وزارة الخدمة المدنية	7/ 3/ 1978

9. التشكيل الوزاري الخامس في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بعد المؤتمر الاستثنائي للحزب في 1980م:

الرقم	أسم الوزير	المنصب الذي تولاه
1	علي ناصر محمد	رئيس الحكومة
2	علي سالم البض	نائب رئيس الوزراء
3	أنيس حسن يحي	نائب رئيس الوزراء ووزير الأسماك
4	علي عبد الرزاق باذيب	نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة
5	عبد العزيز عبد الولي	وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء
6	سالم صالح محمد	وزير الخارجية
7	علي أحمد ناصر عنتر	وزير الدفاع
8	علي شائع هادي	وزير الداخلية
9	محمود سعيد مدحي	وزير المالية
10	د. فرج بن غانم	وزير التخطيط
11	عبد القادر باجمال	وزير الصناعة
12	عبد الله أحمد غانم	وزير العدل والأوقاف
13	حيدر أبوبكر العطاس	وزير الأشغال
14	سعيد عبد الخير النويان	وزير التربية والتعليم
15	عبد الله الخامري	وزير الأعلام
16	أحمد عبيد الفضلي	وزير التجارة والتموين
17	محمد سليمان ناصر	وزير الزراعة
18	عبد الله بكير	وزير الصحة
19	صالح منصر السيلي	وزير أمن الدولة

10.: آخر تشكيل وزاري في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بعد أحداث يناير 1986م من تاريخ 24 يناير 1986م وحتى 21 مايو 1990م

الرقم	أسم الوزير	المنصب الذي تولاه
1	ياسين سعيد نعمان	رئيس الحكومة
2	عبد العزيز الدالي	وزير الخارجية
3	صالح عبيد أحمد	وزير الدفاع
4	صالح السيبلي	وزير الداخلية
5	صالح أبوبكر بن حسينون	وزير النفط
6	محمد جرهوم	وزير الثقافة
7	عبد الله محمد عثمان	وزير االصناعة والتجارة
8	عبد الواسع سلام	وزير العدل والأوقاف
9	احمد علي مقبل	وزير الزراعة
10	سعيد شرف	وزير الصحة
11	محمد أحمد سلمان	وزير الاسكان وتم عزله وجاء بعده مثنى عبد القوي هادي
12	أحمد سالم الدنمي	وزير المالية
13	سألم جبران	وزير الأسماك
14	صالح عبد الله مثنى	وزير النقل
15	فرج سعيد بن غانم	وزير التخطيط
16	عثمان عبد الجبارراشد	وزير الخدمة المدنية

ملحق (2)

اسماء محافظي عدن:

تقلّد منصب محافظ محافظة عدن 21 محافظاً على النحو التالي:

1.أبوبكر شفيق 1967–1968

2.نورالدين قاسم 1968–1969

3.محمود جعفر 1969–1970

4.طه غانم 1970–1981 لمدة 11 عاماً

5.محمود عراسي 1981–1986 لمدة 5 سنوات

6.ناجي عثمان 1986–1990

7.سعيد صالح 1990–1991

8.محمود عراسي 1991–1993 للمرة الثانية ولمدة عامين

9.صالح منصر السييلي 1993–1994

10.طه غانم 1994–2003 للمرة الثانية ولمدة 9 سنوات

11.الدكتور يحي الشعيبي 2003–2006

12.احمد الكحلاني 2006–2008

13.الدكتور عدنان الجفري 2008–2011

14.احمد قعطبي مارش 2011

15.المهندس وحيد رشيد 2011–2014

16.الدكتور عبدالعزيز حبتور 2014–2015

17.نايف البكري 2015

18.اللواء جعفر محمد سعد اكتوبر–ديسمبر 2015

19.عيدورس الزبيدي 2016

20.الدكتور عبدالعزيز المفلحي 2017

21.احمد سالمين 2018 وحتى الآن.

ملحق (3)

ملحق بأسماء كادر سكرتارية مجلس الوزراء

1. الأستاذ علي باذيب، نائب رئيس الوزراء
2. الأستاذ نصر ناصر علي، وزير العمل والخدمة المدنية، ثم وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء
3. الأستاذ علي أسعد مثنى، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء
4. الأستاذ محمد صالح القطيش، المدير العام لسكرتارية مجلس الوزراء، ومدير المكتب الخاص لرئيس الوزراء.
5. الأستاذ أحمد عبد الرحمن بشر، مدير الدائرة الإعلامية والسياسية
6. المهندس خالد عبد الواحد محمد نعمان، معاون شؤون الطاقة، ثم معاون الشؤون الاقتصادية في المكتب الخاص، ثم المدير العام للرقابة والتفتيش.
7. الأستاذ عبد المجيد باعباد، المدير العام للشؤون الإدارية والمالية.
8. الأستاذ نجيب عزعزي، مدير إدراة الكادر.
9. الأستاذ نجيب عبد الحميد، معاون شؤون الخدمات.
10. الأستاذ حسين سالم باصديق، مدير دائرة الرقابة والتفتيش.
11. الأستاذ محمد عوض بن ربيعة، معاون الشؤون الصناعية.
12. الأستاذ محسن النقيب-الدائرة القانونية.
13. الأستاذ عمر عبد الرحمن المنصب-الدائرة القانونية.
14. الأستاذ محمد عوض يسلم-دائرة الرقابة والتفتيش.
15. الأستاذ محمد عبد القادر هاشم، معاون لشؤون السياحة.
16. الأستاذ إبراهيم حسين الباشا-دائرة الرقابة والتفتيش.
17. الأستاذ محمد إسماعيل - الدائرة الإعلامية.
18. الأستاذ عبد الله عبد الإله-الدائرة الإعلامية.
19. الأستاذ عمر عبد العزيز، معاون في دائرة الرقابة والتفتيش.
20. الأستاذ محمد قاسم الغزالي، مدير تخطيط وتنظيم عمل مجلس الوزراء.
21. الأستاذ إبراهيم الحريري، مترجم.
22. الأستاذ محمد عبد الواسع-الدائرة القانونية.

23.الأستاذ شكيب السروري-الرقابة والتفتيش.
24.الأستاذ عبد الله التابعي-الرقابة والتفتيش.
25.الأستاذ محمود السقاف-الرقابة والتفتيش.
26.الأستاد حسن صالح الصبحي-دائرة الرقابة والتفتيش.
27.الأستاذ قادري أحمد عمر-الرقابة والتفتيش.
28.الأستاذ محمد عمر عثمان-شؤون المحافظات.
29.الأستاذة نوال قاسم سيف-دائرة الرقابة والتفتيش.
30.الأستاذ محمد عبد الهادي - مدير دائرة شكاوى المواطنين.
31.الأستاذ صالح الشوكي-دائرة الرقابة والتفتيش.
32. الأستاذ عبد الله محمد عبد الله-الرقابة والتفتيش.
33.الأستاذ حمد مهدي-الرقابة والتفتيش.
34.الأستاذ محمود باجمال-مراسيم رئيس الوزراء.
35.الأستاذ أحمد علي عبد الله-الدائرة القانونية.
36.الأستاذ طالب السلامي-دائرة الرقابة والتفتيش.
37.الأستاذ علي عبده ناجي-في الرقابة والتفتيش.
38.الأستاذ علي عبد المجيد، مدير مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.
39.الأستاذ صالح عامر-الرقابة والتفتيش.

ملحق (4)

تجربة نظام العمل مع الكوادر في الجهاز الحكومي للدولة

أولينا نظام العمل مع الكوادر اهتماماً خاصاً، بعد أن كان قد أُغفل منذ الاستقلال الوطني في نوفمبر 1967م، وأدى إهماله إلى اختلالات وثغرات ملموسة في أداء جهاز الدولة الإداري، وفي الوحدات الاقتصادية التابعة له. وتعود هذه الثغرات وجوانب الضعف في جانب كبير منها إلى عدم إيلاء التعيينات في الوظائف الإدارية العليا والمتوسطة الاهتمام الذي تستحقه، ولم تخضع لمقاييس الدورات والتأهيل والخبرة للارتقاء من الأدنى إلى الأعلى. وحدث الشيء نفسه في ما يتعلق بمواصلة تأهيل الكادر وتطويره بما يتوافق مع نموّ المهمات التي يفرزها التطور.

من جانب آخر، ارتُكِبَت ممارسات ضارة، محاكاة لتجارب بلدان نامية أخرى، دون أن تخضع لدراسات وافية، أبرزها تسريح أعداد كبيرة من الكوادر والقيادات التي شغلت قبل الاستقلال وظائف إدارية مهمة، دون توفير بدائل مناسبة لها، وأدى ذلك إلى نزوح معظمها إلى بلدان مجاورة (صنعاء والإمارات والكويت وقطر والسعودية) استفادت منها. وللأسف، ساد اعتقاد خاطئ بأن كل الكفاءات التي كانت متوافرة قبل الاستقلال، ما هي إلا نتاج تربية استعمارية، ولا تحتاج لها الدولة الفتية. وكان ذلك أكبر خطأ تاريخي ارتكبته القيادات التي تولت الحكم بعد الاستقلال.

لقد استُعين ببعض المستشارين ذوي الكفاءة والخبرة والتجربة، في الارتقاء بالعمل مع الكوادر، بدءاً من النصف الثاني من السبعينيات الذين ساعدوا في وضع وصياغة مجموعة من الأنظمة الخاصة بالعمل مع الكوادر. وكان أبرز تلك الأنظمة:

1. نظام تخطيط العمل وبرمجته مع الكوادر على أسس علمية، وبما يتوافق مع خطط تطوير العمل الحكومي وتوسّع القطاع العام بوحداته المختلفة.
2. نظام مواصلة تأهيل الكوادر وتطويرها في الوظائف القيادية العليا والمتوسطة.
3. نظام التكوين الممنهج لاحتياطي الكوادر. وهذا النظام توخينا منه ضمان إيجاد البدائل المناسبة عند شغور الوظائف الإدارية لأيّ سبب كان، وبأقل قدر ممكن من الإرباكات المصاحبة لمثل هذه التغييرات.
4. نظام تسجيل الكوادر في الوظائف العليا وحصرها، وتحديث البيانات الخاصة بها

على نحو منتظم. وكان الهدف منه إيجاد سجل شمولي للكوادر في الجهاز الإداري للحكومة، يساعد على ترشيد القرارات المتصلة بالتعيينات بمختلف جوانب العمل مع الكادر.

5. نظام تنظيم الملفات وسائر السجلات الشخصية للكوادر وإدارتها، وتمثل الغرض منه بتحسين إدارة ملفات الكادر، بحيث يقتصر على المعلومات والبيانات الدالة على قدرات الكادر ومؤهلاته، والتطور الوظيفي الذي مرّ به، والخبرات المكتسبة في مجال عمله ونضجه الإنساني، وأيضاً على سلوكه الشخصي في ما يتعلق بمختلف الجوانب، بما فيها إمكاناته المالية.

بعد حصول البلاد على استقلالها في نوفمبر عام 1967م، ساد اعتقاد على نطاق واسع، مفاده أن المناضلين الذين شاركوا في حرب التحرير هم الأنسب لتبوّء مناصب قيادية في الجهاز الإداري للدولة وفي القطاع العام، وجرى العمل بذلك دون مراعاة كافية لجانب الكفاءة واستيفاء هؤلاء لشروط شغل الوظائف التي أُسندت إليهم في المهمات العسكرية والإدارية، ولم يُطَّلَع على تجارب بلدان أخرى في هذا الجانب. ولو حصل ذلك، لاتضح خطأ ذلك الاعتقاد. ونشير إلى تجربة المملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُعَد انتخاب السير ونستون تشرشل رئيساً للحكومة البريطانية، وهو الذي أدى دوراً محورياً في تحقيق النصر على ألمانيا النازية، وكان الشعب البريطاني على وعي تام بمقتضيات مرحلة إعادة البناء والإعمار التي كانت تتطلب نمطاً قيادياً مختلفاً لا يتوافر لدى تشرشل، رغم ما أظهره من مهارات قيادية فذّة، ومن حكمة ومثابرة وصبر وبعد نظر في أثناء الحرب.

إن التجارب التي مررنا بها منذ مارس 1968م، وحتى ما بعد النصف الأول من السبعينيات، كانت تجارب مريرة، وكان ضغط بعض العناصر المتطرفين الذين دعوا إلى تدمير جهاز الدولة القديم المدني والعسكري، قد سمح بإحلال قيادات من أبناء العمال والفلاحين محلهم. ثم جاءت الانتفاضات الفلاحية والعمالية غير المدروسة جيداً لتزيد الطين بلة، ثم التأميم الذي أُسيء إليه بتأميم المطاعم والمحلات ودور السينما والعيادات والمزارع الخاصة التي تتعارض مع قانون التأميم وقانون الإصلاح الزراعي، وتسلّق بسبب ذلك عدد كبير من الموظفين والفلاحين والعمال العديمي الكفاءة والقدرات والخبرات، وتمكنوا من الوظائف القيادية في العديد من المرافق تحت شعارات كالقضاء على البيروقراطية والبرجوازية وتمكين العمال والفلاحين وغيرها... لقد ألحقت هذه الأخطاء ضرراً كبيراً في كفاءة الجهاز الإداري للدولة ومؤسساتها، وكان لا بد من إعادة النظر لتصحيح وضع الجهاز الإداري الحكومي في مختلف الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، وكان استحداث نظام العمل مع الكوادر هو الوسيلة الأمثل لمعالجة هذه الأخطاء.

وكنا ندرك أن إدخال تغييرات في أي جانب من جوانب العمل الإداري، وتحديداً في التعامل مع الكوادر القيادية العليا والمتوسطة التي تبوأت بعض المناصب القيادية في خلسة

من الزمن، سيواجَه بمقاومة شديدة للتغيير، من عناصر وأجهزة تتوهم الإضرار بسلطاتها أو الانتقاص من وضعها وهيبتها، نتيجة ذلك التغيير. لقد واجهنا مقاومة للتغيير على الصعيد العملي تجلى بأشكال عدة، إلا أننا تعاملنا معها بصبر وحكمة، وحرصنا على تفادي وقوع صراعات، كان من شأنها أن تضرّ بتحقيق المطلوب.

لذلك وضعنا قوائم بالوظائف التي تخضع لمستويات قيادية معينة حزبية أو إدارية حكومية، ووضعنا شروطاً للتعيين في تلك الوظائف، فلا يجوز التعيين في مستويات الوظائف المختلفة دونها. وبذلك عزلنا الوظائف السياسية الحزبية عن الوظائف القيادية الحكومية، ووضعنا آلية مناسبة لمن يحق له تقديم الترشيحات والمفاضلة بينها، وأيضاً مستويات وسلطات اتخاذ قرار التعيينات، بحيث تكتمل الدورة وفقاً لمنظومة متكاملة تتسق مع نظام العمل مع الكوادر الشامل.

لقد حققت أنظمة العمل مع الكوادر على الصعيد العملي نقلة نوعية وارتقاءً في مجال العمل مع الكوادر وفي العمل الإداري عموماً، وكانت نتائجه ملموسة على نطاق واسع.

ويجب أن نعترف بأننا قد استفدنا من النظم الإدارية والمالية الممتازة التي كانت سائدة في فترة الاحتلال البريطاني، وأن الانتقال السلس للسلطة والإدارة قد مكّن الوزارات والمؤسسات من الاستمرار بالاعتماد على هذا التراث والتجربة.

المحتويات